

الوصية ويأخذ بفضل ما في يد أخيه وهو ثلاثة لانه أجاز له الوصية وقد بقي الى تمام حقه  
 ثلاثة فيأخذ ذلك من أخيه ولم يبق شيء من المال ليكون ميراثا لهما ولو كان الابن الذي لم  
 يوص أجاز جميع وصية أبيه ولم يجز الآخر وصية الاجنبي يأخذ ثلث المال بغير اجازة لان  
 الثلث عمل الوصية ووصية الاجنبي أقوى من الوصية للوارث والضيف لا يراحم القوى  
 فلهذا أخذ الثلث وهو أربعة من اثني عشر وبقي لكل واحد من الابنين أربعة وقد بقي الى  
 تمام حقه سهمان في يد كل واحد منهما سهم فيأخذ من المحيز سهمها واحدا ويسلم لابن  
 الموصى له وصيته كلها لان في يده أربعة أسهم والباقي الى تمام وصيته سهمان يأخذهما من  
 أخيه المحيز بقي في يد المحيز سهم واحد فيأخذ ذلك أيضا ليكون بمقابلة ما سلمه المحيز الى  
 الاجنبي باجازته أو يمسك من الاربعة التي في يده سهمها بمقابلة ما سلمه المحيز الى الاجنبي بقي  
 في يده ثلاثة وفي يد المحيز ثلاثة فيأخذ جميع ذلك منه باعتبار انه أجاز له الوصية ويخرج  
 المحيز من الميراث هولو ترك ابنين فأوصى لاجنبي بنصف ماله وأوصى لاحد ابنيه بكامل النصف  
 مع نصيبه فأجاز ذلك الوارثان أخذ الاجنبي أربعة بغير اجازة ثم يأخذ الاجنبي ما بقي في يد  
 كل واحد منهما سهما سهما بالاجازة حتى يسلم له نصف المال ويأخذ الابن الموصى له من  
 أخيه سهمين بكامل النصف بنصيبه لانه كان في يده أربعة أسهم الى تمام النصف سهمان فيأخذهما  
 من أخيه باعتبار اجازته وصيته فان قيل لماذا لم يعتبر ما بقي في يده وهو ثلاثة أسهم حتى  
 يأخذ من أخيه ثلاثة قلنا لانه قد سلم سهما للاجنبي باجازة وصيته وما سلم اليه من ذلك  
 محسوب عليك ميراثه فلهذا أخذ من أخيه سهمين فيجعل له كمال النصف بنصيبه فيسلم  
 للاجنبي ستة وللابن الموصى خمسة وبقي لابن الاخر سهم ولو أجاز الابن الذي لم يوص  
 له الاجنبي ولم يجز لأخيه ولم يجز أخوه للاجنبي أخذ الاجنبي ثلث المال بغير اجازة منه  
 وأخذ من الذي أجاز له سهم واحد لان المستحق له بالاجازة من نصيبه هذا المقدار فيأخذه  
 ولا يأخذ بالنصيب الآخر شيئا لانه لم يجز له الوصية فيصير في يده خمسة وفي يد الابن المحيز  
 للاجنبي ثلاثة وفي يد الابن الموصى له أربعة نصيبه من الميراث واذا ترك ثلاثة بنين فأوصى  
 لرجل بمثل نصيب أحدهم وأوصى لآخر بثلث ماله فهذا على وجهين اما أن يجيز ذلك الورثة  
 أولا يجيزونه فان أجازوا فالقسمة من ستة للموصى له بالثلث سهمان وللموصى له بمثل نصيب  
 أحدهم سهم وما بقي فين الورثة اثلاثا لانا نأخذ عدد البنين وهم ثلاثة فنزيد عليه للموصى

له بمثل النصيب سهماً لانه جملة في الاستحقاق كان بالغ له ثم الوصية بثل المال تزيد على ما في  
يدنا وهو أربعة مثل نصفه وذلك سهمان فتكون ستة أسهم للموصي له بالثلث سهمان  
وللموصى له بمثل النصيب سهم والباقي وهو ثلاثة بين البنين اثلاثاً فان لم يميزوا فالقسمة  
من تسعة في قول أبي يوسف والثلث من ذلك ثلاثة للموصى له بالثلث سهمان وللموصى له  
بمثل النصيب سهم اعتباراً بحال الاجازة أولاً فرق بين الحالتين في حق الموصى لهما وفي حال  
الاجازة كان للموصى له بالثلث ضعف ما للموصى له بمثل النصيب فكذلك عند عدم الاجازة  
فيكون الثلث بينهما اثلاثاً لكل واحد منهم سهمان ووصية الموصى له بمثل النصيب مثل  
نصيب البنين فدرنا ان نصيبه سهمان ووصية الموصى له بالثلث ثلاثة من تسعة فيضرب كل  
واحد منهما بجميع وصيته فلهذا كان الثلث بينهم على خمسة والمال كله على خمسة عشر ولو ترك  
انا واحداً فأوصى لرجل بمثل نصيبه وأوصى لآخر أيضاً بمثل نصيبه فان أجاز الوارث لهما  
جميعاً فالمال بينهما وبين الابن اثلاثاً لكل واحد منهم ثلث المال لانه جعل كل واحد منهما بما  
أوجب له بالوصية كمالاً واحد وقد أجاز ذلك الابن المعروف فكنا بمنزلة ثلاثين بنين فيكون  
المال بينهم اثلاثاً ولو أجاز لأحدهما ثم أجاز للآخر بعد ذلك كان الاول سدساً لجميع المال  
والآخر سدس المال وثلاثة أرباع سدس المال لانهما استحقا ثلث المال بينهما نصفين قبل الاجازة  
وبقى في يد الابن ثلثا المال أربعة من ستة فحين أجاز لأحدهما فقد سواه بنفسه فيضم  
ما في يده وهو سهم الى ما في يد ابنته وهو أربعة فيكون بينهما نصفين لكل واحد منهما سهمان  
ونصف فنصف المال انكسر بالانصاف فيكون المال من اثني عشر في يد كل واحد من الموصي  
له سهمان وفي يد الابن ثمانية فاذا ضممتا ما في يد الذي أجاز له الى ما في يد الابن يكون ذلك  
عشرة بينهما نصفان لكل واحد منهما خمسة ثم لما أجاز صحت اجازته فيما بقي في يده لا في  
ابطال شيء مما صار مستحقاً للاول وهو بهذه الاجازة سوى الثاني بنفسه فيضم ما في يده  
وهو سهمان الى ما في يد الابن فيكون سبعة بينهما نصفان لكل واحد منهما ثلاثة ونصف  
فيضمنه للبناء بالانصاف فتكون أربعة وعشرين الاول من ذلك عشرة وهو سدسان ونصف  
سدس كل سدس أربعة وللثاني سبعة وهو سدس وثلاثة أرباع سدس ويبقى للابن مثل ذلك  
ولو كان أحدهما قابلاً للموصى له فاختر الوارث لهما معاً وأجاز للقابل أولاً فهو لسواء والمال  
بينهم اثلاثاً لان الوصية للقابل انما لا تجوز لحق الوارث فيزول المانع باجازة الوارث لهما معاً

أو للقبائل أولا وهذا لان الموصى له الآخر قد استحق الثالث من غير مزاحمة القبائل فيه  
 واجازته لهما أو للقبائل في الحقيقة تكون اجازة للقبائل وان أجاز لذي لم يقبل أولا ثم أجاز  
 للقبائل أخذ الاول نصف المال لانه قد استحق ثلث المال من غير أن يزاحمه القبائل فيه فان  
 الضيف لا يزاحم القوى وحين أجاز وصيته له فقد سواه بنفسه في استحقاق المال فصار هو  
 استحقاق نصف المال كاملا ثم اجازته للقبائل تمل في حقه لافي حق الاول وقد سواه بنفسه  
 فيما بقي والباقي نصف المال فهو بينهما نصفان لكل واحد منهما الربع \* ولو ترك ابنين  
 فأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما وأوصى لآخر بمثل نصيب أحدهما فأجاز أحد الابنين  
 لأحدهما ثم أجازا جميعا بعد ذلك للباقي فان الفريضة من أربعة وخمسين سهما للموصى له الذي  
 أجاز له أحدهما اثنا عشر سهما تسعة منها بغير اجازة وثلاثة من نصيب الذي أجاز له خاصة  
 وسهمان من نصيب الذي أجاز لصاحبه قبل لانهما لو أجازا لهما الوصيتين كان المال بينهما أرباعا  
 ولو لم يجز كان للموصى لهما ثلث المال فثلث المال سالم لهما بتفسير اجازة والثلاثان بين الاثنين  
 نصفان فيكون أصل المسئلة من سبعة ثم حين أجاز أحد الابنين لأحدهما فقبول اجازته  
 لأحدهما معتبرة بإجازتهما له ولو أجازا له لكان يضم نصيبه وهو سهم الى نصيبهما وهو أربعة  
 فيكون مقسوما بينهم أثلاثا لا يستقيم فيضرب ستة في ثلاثة فتكون ثمانية عشر في يد كل  
 واحد من الابنين ستة وفي يد كل واحد من الموصى لهما ثلاثة ثم يضم ما في يده منهم خمسة  
 حين أجاز الآخر ضمنا ما في يده وهو ثلاثة الى ما في أيديهما وهو عشر فيكون ثلاثة  
 عشر بينهم أثلاثا لا يستقيم فيضرت ثمانية عشر في ثلاثة فتكون أربعة وخمسين ومنه تصح  
 المسئلة في يد الموصى لهما الثلث وه وثمانية عشر في يد كل واحد منهما تسعة وفي يد كل ابن  
 ثمانية عشر حين أجاز أحدهما لأحد الموصى لهما يمتد اجازته بإجازتهما ولو أجاز كان يأخذ  
 في يد كل واحد منهما ثلاثة حتى يصير له خمسة ويبقى لكل واحد منهما خمسة عشر فاذا أجاز  
 أحدهما أخذ بما في يده ثلاثة حصته من الاجازة فتكون له اثنا عشر ثم لما أجاز الآخر فانه يأخذ  
 من الذي أجاز له خاصة ثلاثة أسهم مثل ما أخذه صاحبه من الاول لان هذا أول مجز في  
 حقه ويأخذ من الآخر سهمين لانهما لو كانا أجازا للاول ثم أجاز للآخر لكان يضم ما في  
 يده وهو تسعة الى ما في أيديهما وهو ثلاثون فيكون بينهم أثلاثا لكل واحد منهما ثلاثة عشر  
 فعرفنا أن الذي يسلم له أربعة أسهم بهذه الاجازة في يد كل واحد منهما سهمان فيجعل فيما

يأخذ هو من الذي أجازا للاول ثم أجازا له فإذا أخذ منه سهمين كان له أربعة عشر سهما تسعة  
 يغير اجازة وثلاثة من الذي أجاز له خاصة وسهمان مما أخذه من الآخر ولو ترك ثلاث  
 بنين وأوصى لرجل بربع ماله ولا آخر بمثل نصيب أحدهم فأجازوا فالقريضة من ستة عشر  
 سهما لا تأمحل أصل الحساب من أربعة لمكان الوصية بالربع فيعطى الموصى له بالربع سهمان  
 بطريق الاعتبار والباقي بين البنين الثلاثة لكل ابن سهم فزيد على ذلك مثل النصيب سهم  
 فيكون أربعة وقسمة الثلاث على أربعة لا يستقيم فيضرب أربعة في أربعة فتكون ستة عشر  
 للموصى له بالربع أربعة والموصى له بمثل النصيب ربع ما بقي وهو ثلاثة وما بقي وهو تسعة  
 بين البنين الثلاثة لكل ابن ثلاثة وإن لم يجزوا فالثالث بينهما على سبعة أسهم في قول أبي  
 يوسف لأنه يعتبر حال عدم الاجازة بحالة الاجازة على معنى أن كل ما واحد منهما يضرب  
 في الثالث بسهام حقه غير الاجازة وحق صاحب الربع أربعة وحق صاحب النصف ثلاثة  
 فيكون بينهما على سبعة وعند محمد رحمه الله الثالث بينهما نصفان لأن كل واحد منهما لو انقرد  
 استحق ربع المال فإن من ترك ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم كان للموصى له ربع  
 المال فعرفنا أن حقهما فيما أوجب بهذه الوصية سواء فيكون الثالث بينهما نصفين ٥ ولو ترك  
 خمسة بنين وأوصى لرجل بنصف ماله ولا آخر بنصف نصيب أحدهم فأجازوا فالقريضة من  
 اثني عشر لأن الوصية الموصى له بنصف المال يأخذ النصف والنصف الآخر بين البنين  
 والموصى له بمثل النصيب على ستة لأنك تأخذ عدد البنين وتريد عليه لصاحب النصف سهما  
 فإذا صار النصف على ستة كان الكل اثني عشر للموصى له بالنصف ستة والموصى له بمثل  
 النصيب سهم وإن لم يجزوا ففي المسئلة ثلاثة أقاويل في قول أبي حنيفة الثالث بينهما على أربعة  
 لصاحب النصف ثلاثة لأن من أصله أن الوصية بما زاد على الثالث تبطل عند عدم الاجازة  
 ضربا واستحقاقا فيراجع حق صاحب النصف الى الثالث والباقي وهو الثلثان بين البنين والموصى  
 له بالنصيب في ثلاثة يضرب بذلك في الثالث وحق الموصى له بالنصف في سهم يضرب به  
 في الثالث فيكون الثالث بينهما على أربعة وفي قول أبي يوسف الثالث بينهما على أحد عشر  
 لأن سهام المال تسعة كما قاله أبو حنيفة فأنما يجعل للموصى له بالنصف لا ابتداء الثالث بطريق  
 الاعتبار ليعين نصيب الآخر بقسمة الثلثين النصف عند أبي يوسف في الثالث وذلك أربعة  
 ونصف والموصى له بالنصيب يضرب بسهم فيكون الثالث بينهما على خمسة ونصف فأضعفه



للكسر بالانصاف فيكون أحد عشر للموصى له بالنصف تسعة وللآخر سهمان وفي قول محمد  
الثلث بينهما على تسعة ونصف لأن الموصى له بالنصف يأخذ الثلث بطريق الاعتبار والباقي وهو  
الثلثان مقسوم بين البنين أخماساً فإذا صار الثلثان على خمسة كان جميع المال سبعة ونصفاً فانكسر  
فأضعفه فيكون خمسة عشر الثلث من ذلك خمسة والباقي وهو عشرة بين البنين لكل واحد  
منهم سهمان ووصية صاحب النصيب مثل نصيب أحدهم وذلك سهمان ثم الموصى له بالنصف  
يضرب في الثالث بنصف المال وهو سبعة ونصف لأن سهام المال خمسة عشر والموصى له  
بالنصيب يضرب بسهمين فيكون الثلث بينهما على تسعة أسهم ونصف لصاحب النصيب  
سبعة ونصف وللآخر سهمان ولو ترك ابنتين وأوصى لرجل بنصف ماله ولآخر بمثل نصيب  
أحد ابنيه فاجازوا فالصاحب النصف ثلاثة من ستة ولصاحب المثل سهم لأن صاحب النصيب  
يأخذ النصف ثم يقسم النصف الباقي بين الابنتين وصاحب النصف على ثلاثة لانا نريد على  
عدد البنين واحداً للموصى له بالنصف فإذا صار النصف ثلاثة كان الكل ستة لصاحب  
النصف ثلاثة ولصاحب المثل سهم والباقي بين الابنتين وإن لم يجزوا فالثلث بينهما أخماس في  
قياس قول أبي يوسف لأن صاحب النصف عند عدم الاجازة يراجع الى الثلث فيأخذ الثلث  
ويقسم الثلثان على ثلاثة بنين نصيب الموصى له بالنصيب وإذا صار ثلاثة كان المال أربعة  
ونصفاً فأضعفه للكسر فيكون تسعة فانما يضرب الموصى له بالنصف في الثلث بثلاثة أسهم  
والموصى له بالنصيب بسهمين فيكون الثلث بينهما على خمسة والمال كله خمسة عشر سهماً وفي  
قول أبي يوسف الثلث بينهما على ثلاثة عشر لأن الموصى له بالنصف يمزل له الثلث بطريق  
الاعتبار ويقسم ما بقي بينهم اثلاثاً للبنين وصية الآخر فيكون المال على أربعة ونصف وبعد  
التضييع يكون تسعة ثم الموصى له بالنصف إنما يضرب بأربعة ونصف وهو نصف المال  
والموصى له بمثل النصيب إنما يضرب بسهمين وهو ثلث الثلثين فيكون الثلث بينهما على ستة  
ونصف فإذا أضعفته كان ثلاثة عشر لصاحب النصف تسعة وللآخر أربعة في قول محمد رحمه  
الله الثلث بينهما على خمسة كما هو قول أبي حنيفة رحمه الله لأنك إذا عزلت ثلث المال وقسمت  
الثلثين بين الابنتين نصفين كان جميع المال على ثلاثة فانما يضرب الموصى له بالنصف بنصف  
ذلك وهو سهم ونصف والآخر إنما يضرب بنصيب أحد الابنتين وهو سهم فيكون الثلث  
بينهما بعد التضييع على خمسة للموصى له بالنصف ثلاثة وللموصى له بالمثل سهمان ولو ترك

ابنين فأوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر بمثل نصيب أحدهما فأجازوا فان الوصي له المثل في  
قياس قول أبي حنيفة رحمه الله يأخذ سهمين من خمسة عشر من جميع المال لان الورثة لو لم  
يجزوا كان نصيبه هذا المقدار فلا يجوز أن ينقص حقه باجازة الورثة لان اجازتهم انما تعتبر  
في حقه لتوفير المنفعة عليه لا الاضرار وانما قلنا ان نصيبه عند عدم الاجازة هذا لان وصية  
صاحب الثلثين فيما زاد على الثلث عند عدم الاجازة تبطل ضربا واستحقاقا وانما يضرب هو  
بثلاثة من تسعة والوصي له بالمثل بسهمين فيكون الثلث بينهما على خمسة كما في المسئلة المتقدمة  
ففرقنا ان له عند عدم الاجازة سهمين من خمسة عشر فلو اعتبرنا الاجازة في حقه لكان له سهم  
من تسعة للموصي له بالثلثين ستة ولصاحب المثل سهم لانه بمنزلة ابن ثالث والباقي بين الابنين  
والاجازة في قوله خير لهما لانهم لو لم يجزوا كانت الفريضة على قوله من أربعة وعشرين  
بالطريق الذي قلنا انه يقول الثلث وتقسّم الثلثان بين الابنين ويزاد لصاحب المثل سهم فيصير  
على ثلاثة والمال أربعة ونصف وبعد التضميف يكون تسعة ثم صاحب الثلثين يضرب في  
الثلث بجميع وصيته وذلك ستة وصاحب النصيب بوصيته وذلك سهمان فيكون الثلث بينهما  
على ثمانية واذا صار الثلث على ثمانية كان المال كله أربعة وعشرين فظهر ان في الاجازة منفعة  
لهما ولو كان فيه ضرر فذلك انما يثبت محكما فاما الوارث ما قصد بالاجازة الا توفير المنفعة  
عليهما فلا يكون هذا الاضرار مضاعفا الي اجازة الوارث وفي قول محمد رحمه الله في حالة  
الاجازة مذهبه كذهب أبي يوسف كما في المسائل المتقدمة وعند عدم الاجازة الثلث بينهما اثلاثا  
ثلاثة لصاحب الثلثين وثلاثة لصاحب المثل لان عنده المال على ثلاثة أسهم وانا نقول الثلث ونجعل  
الباقى بين الابنين نصفين فحين ان وصية صاحب المثل سهم ثم صاحب الثلثين يضرب بسهمين  
في الثلث وصاحب المثل يضرب بسهم فيكون الثلث بينهما اثلاثا ولو ترك ابنين فأوصى  
لرجل بمثل نصيب الثالث لو كان فيه ربع المال لان مثل الشيء غيره ومثل نصيب الثالث  
بان يزيد على الثالث سهما فيكون أربعة فرقنا انه ربع المال ولو كان أوصى له بمثل نصيب  
الخامس ثم الباقى وهو الخمسة بين الابنين نصفين فيزيد عليه للموصي له بمثل نصيب أحدهما  
سهمين ونصف مثل نصيب أحدهما فاذا زدت على خمسة مرة سهما ومرة سهمين ونصفا  
فيكون ذلك ثمانية ونصفا تضمفه فيكون سبعة عشر كان للموصي له بمثل نصيب خامس  
سهم أضغفه فيكون له سهمان وكان للموصي له بمثل نصيب أحدهما نصفا سهمين ونصفا

أضعفه فيكون خمسة والباقي وهو عشرين الابن نصفان وأخذ منهما خمسة مثل ما أخذ الموصي له بمثل نصيب أحدهما ولو قسمت هذه العشرة بين خمسة بنين كان لكل واحد منهم سهمان مثل ما أخذ الموصي له بمثل نصيب الخامس ولو كان أوصى له بمثل رابع لو كان ولا آخر بمثل نصيب خامس لو كان فأجازوا كان للموصي له بمثل نصيب الخامس أربعة أجزاء من تسعة وعشرين جزءاً من جميع المال والآخر خمس الباقي لأنه اجتمع هاهنا وصيتان بمثل نصيب رابع وبمثل نصيب خامس فيضرب مخرج الربع في مخرج الخمس وذلك أربعة في خمسة فيكون عشرين ثم يزيدان عليه للموصي له بمثل نصيب رابع وذلك خمسة فللموصي له بمثل نصيب خامس الخمس وذلك أربعة فتكون تسعة فظهر أن المال على تسعة وعشرين سهماً يأخذ الموصي له بمثل نصيب الرابع من ذلك خمسة والآخر أربعة والباقي بين الابنين نصفان وإن قسمت الباقي بين أربعة كان لكل واحد منهم أربعة وإن لم يجزوا فكذلك الجواب في هذا الفصل لأن الوصية أقل من الثلث فلا تختلف بالاجازة وعدم الاجازة وفي الفصل الاول إذا لم يجزوا كان الثلث بينهما على سبعة لأن كل واحد منهما عند عدم الاجازة يضرب في الثلث بحقه وحق الموصي له بمثل نصيب خامس سهمان وحق الآخر خمسة فيكون الثلث بينهما أسباعاً لهذا \* ولو ترك ابنين فأوصى لرجل بمثل نصيب خامس لو كان فأجازوا فالقسمة من تسعة وثلاثين جزءاً وهذا بناء على الفصل المتقدم فقد جعلنا ههناك المال على تسعة وعشرين وكان المقسوم بين الابنين عشرين لكل واحد منهما عشرة في هذا الفصل والوصية بمثل نصيب أحدهما تزيد على المال مثل نصيب أحدهما وهو عشرة فيكون على تسعة وثلاثين للموصي له بمثل نصيب أحدهما أثلاثاً وإن لم يجزوا كان الثلث بينهم على تسعة عشر لأن كل واحد منهم يضرب في الثلث بسهام حقه أحدهم بعشرة والآخر بخمسة والآخر بأربعة فلهذا كان الثلث بينهم على تسعة عشر \* ولو ترك ابنين فأوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر بمثل نصيب رابع ومثل نصيب الرابع سبع ما بقي من المال والباقي بين الابنين والموصي له يمسك نصيب أحدهما أثلاث والقريضة من أحد وعشرين لأن الموصي له بالثلث يأخذ الثلث ثم يوجد عدد الأربعة فيزاد عليه واحد لتبيين نصيب الموصي له بمثل نصيب الرابع فيكون خمسة للموصي له نصف الرابع سهم والباقي وهو أربعة بين الابنين نصفان لكل واحد منهما سهمان فيزاد للموصي له بمثل نصيب أحدهما سهمان فإذا قدرنا على

ثلاثي المال وهو أربعة للموصي له بمثل نصيب الرابع سهم وللموصي له بمثل نصيب أحدهما  
سهمان فيصير سبعة أسهم للموصي له بمثل نصيب الرابع من ذلك سهم وهو سبع ما بقي  
من المال والباقي بين الابنين والموصي له بمثل نصيب أحدهما اثلاثا فاذا صار ثلثاى المال على سبعة  
كان الكل عشرة ونصفا تضعفه للكسر فيكون أحدًا وعشرين للموصي له بالثلث سبعة  
ولصاحب نصيب الرابع سهمان وللثالث أربعة وان لم يميزوا كان الثلث بينهم على ثلاثة  
عشر لان كل واحد منهم يضرب في الثلث بسهام حقه أحدهم لسبعة والآخر بأربعة والاخر  
بسهمين فيكون جملة ذلك ثلاثة عشر \* ولو كان أوصى لرجل بمثل نصيب سادس لو كان  
والآخر بمثل نصيب أم لو كانت فان الموصي له بمثل نصيب السادس يأخذ خمسة أسهم من  
أربعين سهما وهذا تطويل غير محتاج اليه فان نصيب الام من هذه التركة السدس ومثل  
الشيء غيره فالوصية بمثل نصيب السادس والوصية بمثل نصيب الام لو كانت سواء في المقدار  
فانما يزداد لكل واحد منهما سهم على ستة فتكون القسمة على ثمانية لكل واحد من الموصي لهما  
سهم والباقي وهو سهم بين الابنين قال رضي الله عنه في الكتاب خرجه من خمسة أمثال وذلك  
أربعون سهما وأعطى كل واحد منهما خمسة ولا فرق بين خمسة من أربعين وبين سهم من ثمانية  
\* ولو ترك ابنتين فأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما الاثنتي عشرة سهم على الواثنتين  
فالقريضة من سبعة للموصي له بمثل نصيب أحدهما أربعة ويرد منها ثلث المال على الورثة وذلك  
ثلاثة لانك تأخذ عدد الابنتين تزيد على ذلك للموصي له بمثل النصيب سهمان فيكون ثلاثة  
ثم تضرب ذلك في ثلاثة لمكان الاستثناء وهو قوله الا الثلث فيكون تسعة فهذا هو المال ومعرفة  
النصيب بأن تأخذ النصيب وهم سهم فتضربه في ثلاثة فيكون ثلاثة ثم تزيد عليه سهمين لمكان  
الاستثناء لان بسبب المستثنى يزداد مال الوارث وكلما ازداد مال الوارث ازداد النصيب فظهر  
أن النصيب أربعة فاذا دفت الى الموصي له بالنصيب أربعة ففي يد الورثة خمسة ثم يسترجع  
بالاستثناء منه ثلث جميع المال وهو ثلاثة فتضمه الى ما في يد الوارث فيصير ثمانية بين الابنتين  
لكل واحد منهما أربعة مثل النصيب وعلى طريق الدينار والدرهم تجمل المال دينارًا أو درهما  
فتم على بالنصيب دينارًا وتسترجع بالاستثناء ثلث دينار وثلاث دراهم فيصير معك درهم وثلث  
دينار وحاجة الورثة الى دينارين لانا جعلنا النصيب دينارًا بمثله قصاصا يبق في يدك درهم  
وثلث يمدل دينارًا وثلثي دينار فتضرب كل واحد منهما في ثلاثة للكسر فتصير الدنانير خمسة

والدراهم أربعة ثم نقالت الفضة ونجمل آخر الدراهم آخر الدنانير وآخر الدنانير آخر الدراهم  
فصار كل دينار بمعنى أربعة وكل درهم بمعنى خمسة ثم نفود الى الاصل فنكون كأنما جعلنا المال  
دينارا ودرهما فذلك تسعة وأعطينا بالنصيب دينارا وذلك أربعة فبين أن النصيب أربعة من  
تسعة ثم التخريج كما بينا \* ولو ترك خمسة بنين وأوصى لاحدهم بكامل الثلث مع نفسه وأوصى  
لاجنبي بثلث ما بقي من الثلث فإن الاجنبي يأخذ سبع جميع المال لانه لا مزاحمة للوصية  
للوارث مع الوصية للاجنبي فيأخذ الاجنبي كمال حقه كأنه لم يوص لاحد غيره وثلث ما بقي  
من الثلث هو الثلث الثلث اذا لم يكن هناك وصية أخرى (ألا ترى) انه لو أوصى له بما  
بقي له من الثلث ولم يوص لغيره بشيء استحق جميع الثلث فكذلك ما ههنا يستحق ثلث المال  
ثم ان أجازوا فالوارث الموصى له يأخذ بما بقي كمال حقه الثلث مع نصيبه بين جميع المال وذلك  
ثلاثة أسهم من تسعة فاذا أخذ هو ثلاثة وللاجنبي سهم يبقى خمسة فتقسم بين البنين بالسوية  
أرباعا انكسر بالارباع فاضرب تسعة في أربعة فتكون ستة وثلاثين للاجنبي أربعة وللوارث  
اثنا عشر يبقى عشرون بين البنين الاربعة لكل واحد منهم خمسة فتبين أن الميراث الابن  
الموصى له خمسة والوصية له سبعة وقد استحق ذلك باجازه الورثة \* ولو أوصى لاحدهم بمثل  
نصيب أحدهم ولاجنبي بثلث ما بقي من الثلث فإن الاجنبي يأخذ ثلث المال وهو سهم من  
تسعة كما بينا ويتقسم ما بقي بين الورثة وبين الموصى له بمثل نصيب أحدهم على ستة لان مثل  
الشيء غيره فلا بد من أن يزيد على عدد الورثة وذلك خمسة بينهما لتبيين مثل نصيب أحدهم  
فيجمل للموصى له بمثل النصيب سهمان يسهم بغيرائه وسهم بوصيته والباقي وهو أربعة بين  
البنين أرباعا واذا أردت تصحيح الحساب احتجت الى ضرب تسعة في ستة فيكون أربعة  
وخمسين للاجنبي ستة وللابن الموصى له ستة عشر ثمانية بالميراث وثمانية بالوصية والباقي وهو  
اثنا عشر وثلاثون بين أربعة بنين لكل واحد منهم ثمانية ولو أوصى لاحد ورثته بثلث ماله ولاجنبي  
بما بقي من ثلثه فأجازت الورثة أو لم يجوزوا أخذ الاجنبي ثلث جميع المال لان الوصية  
للوارث غير معتبرة في مزاحمة الاجنبي فكانه أوصى للاجنبي بما بقي من ثلثه وهو بهذا  
اللفظ يستحق جميع الثلث كما يستحق العصة جميع المال اذا لم يكن هناك صاحب فرض  
ثم الباقي بينهم على الميراث ان لم يجوزوا فأجازوا أخذ الوارث الموصى له ثلث جميع المال من  
الباقي باعتبار ايجازهم والباقي بينهم على الميراث \* ولو ترك ابنين وأوصى لاجنبي بما بقي من

ثلاثة ولم يوص بشئ ذلك كان له ثلث جميع المال لان جميع الثلث باقى اذا لم يوص بشئ آخر  
ولو ترك ثمانمائة وأوصى لاحد ابنيه بمائة من ماله ولاجنبي بما بقى من ثلاثة فأجازوا أخذ  
الاجنبي ثلث جميع المال لانه لا مزاحمة للوارث معه وأخذ الوارث مائة درهم لاجازة الورثة  
وصيته والباقي ميراثه ولو ترك ستمائة وأوصى لاجنبي بمائة من ماله ولاخر بما بقى من  
ثمة أخذ صاحب المال مائة والاخر ما بقى من الثلث لان كل واحد منهما له وصية ثابتة في  
حق الآخر وصاحب المال المسمى من الثلث مقدم على صاحب ما بقى كما أن صاحب الفريضة  
في الميراث مقدم على صاحب ما بقى كما أن صاحب الفريضة في الميراث مقدم على العصبية  
فلهذا يأخذ صاحب المائة من الثلث مائة ثم لصاحب ما بقى قدر الباقي فان رد الموصى له  
بالوصية وصيته أو مات قبل موت الموصي حين بطلت وصيته أخذ الآخر جميع الثلث لان  
جميع الثلث باقى وهو بمنزلة ما لم يوص لغيره بشئ ولو هلك نصف المال قبل القسمة كان  
لصاحب المائة مائة ولا شئ لصاحب ما بقى لانه لم يبق من الثلث شئ ولو كان أوصى مع  
ذلك بثلث ماله ولم يبق شئ من المال كان الثلث بين صاحب الثلث وصاحب المائة أثلاثا لان  
صاحب الثلث يضرب في الثلث وهو مقدار الثلث والاخر يضرب بمائة فيكون الثلث بينهما  
أثلاثا ولا شئ لصاحب ما بقى لانه لم يبق من الثلث شئ ولو ترك ابنين فأوصى لرجل  
بثلث ماله ولاخر بربع ماله فأجاز ذلك أحد الابنين كان الثلث بينهما أسباعا بنير اجازة ويكون  
نصف ربح المال من نصيب الابن الذي أجاز صاحبي الوصية على سبعة أسهم وأصل هذه  
الفريضة من أربعة وثمانين سهما لانهما ينفقان الذي أجاز لهما الوصية على حسب ما يتلقاه ان  
لو أجازا جميعا ويقابلان الذي لم يمحز وصيتهما على حسب ما يقابلانه ان لم يمحز فنقول لو أجازا  
الوصيتين جميعا لكان الموصى له بالثلث يأخذ الثلث والموصى له بالربع يأخذ الربع فيحتاج  
الى حساب له ثلث وربع وذلك اثنا عشر فله أربعة وربعه ثلاثة ولو لم يمحزا لكان الثلث  
بينهما على هذا فاذا صار الثلث على سبعة كان جميع المال أحدا وعشرين ثم عند اجازتهما  
الموصى له بالثلث والموصى له بالربع يأخذ الربع وليس لاحد وعشرين ربيع صحيح فيضرب  
أحد وعشرون في أربعة فيكون أربعة وثمانين فاما ثلث المال وذلك ثمانية وعشرون يأخذانه  
بلامنة الاجازة فيقسمانه أسباعا على مقدار حقهما للموصى له بالثلث أربعة أسباعه وهو ستة  
عشر وللموصى له بالربع ثلاثة أسباعه وذلك اثنا عشر ثم نقول قد بقي الى تمام حق الموصى

له بالثلث اثنا عشر فلو أجازا له الوصية لكان يأخذ من كل واحد من الابنين نصف ذلك وهو ستة وقد بقي الى تمام حق الموصى له بالربع تسعة فلو أجازا له الوصية لكان من كل واحد منهما نصف ذلك وهو أربعة ونصف فاذا أجاز أحدهما الوصية لهما جميعا ولم يحجز الآخر فانهما يأخذان من نصيب المحجز وهو ثمانية وعشرون مقدار حقهما ان او أجازا وذلك عشرة ونصف فيقتسمان ذلك أسباعا فلكل سبع منه سهم ونصف فلصاحب الربع ثلاثة أسباع أربعة ونصف ولصاحب الثلث أربعة أسباع وهو ستة ولو كان الابنان أجازا وصية صاحب الربع ولم يحجزا وصية صاحب الثلث فان الثلث بينهما أسباعا كما ينقسم يأخذ صاحب الربع ما بقي من حقه وهو سبعة أسهم من نصيب الابنين لانهما قد أجازا له الوصية فيسلم له أحد وعشرون كمال الربع من أربعة وعشرين ويسلم لصاحب الثلث أربعة أسباع الثلث وذلك ستة عشر ولو أجاز أحدهما لصاحب الثلث والآخر لصاحب الربع فالثالث بينهما أسباع كما ينقسم يأخذ صاحب الثلث من نصيب الذي أجاز له نصف ما بقي من الثلث والباقي الى تمام الثلث اثنا عشر فيأخذ نصف ذلك منه وهو ستة لانهما لو أجازا جميعا له أخذ من كل واحد منهما ستة فكذلك اذا أجاز له أحدهما يأخذ صاحب الربع من نصيب الذي أجاز نصف ما بقي الى الربع والباقي من حقه الى تمام الربع تسعة فيأخذ منه نصف ذلك وهو أربعة بمنزلة ما لو أجازا له الوصية والله أعلم

### باب الوصية في المال ينقص أو يزيد بعد موت الموصى

(قال رحمه الله) واذا كان الرجل ثلاث جوارى قيمة كل واحدة ثلثمائة فاوصى لرجل بجارية منهن بغير انتم مات فلم يقسم الورثة والموصى له حتى زادت تلك الجارية فصارت ستمائة أو ولدت ولدا يساوي مائة أو عظمها رجل بشبهة غرم عقرها مائة أو اكتسبت مائة فهذا كله من مال الميت لان التركة بعد الموت قبل القسمة مبقاة على حكم ملك الميت فهذه الزيادة تجل على حكم ملكه أيضا ويكون حصولها قبل الموت وحصولها بعد الموت سواء فان كانت الزيادة في بدنها فلموصى له تمام ثلث مال الميت منها وماله صار ألفا ومائتين فلموصى له مقدار الثلث أربع مائة وذلك ثلثا الجارية التي أوصى له بها وثلثها له مع الجاريتين الاخرتين وان كانا ضامنا لهما فانه يسلم له الجارية كلها وتقام الثلث من تلك الزيادة حتى تقع القسمة

في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله للموصي له الثلث من الجارية ومن الزيادة لا يبدأ بشئ من ذلك قبل وقد تقدم بيان المسئلة في الوصايا والمقصود هاهنا بيان أنه يعتبر مال الميت حتى تقع القسمة لآحين بوصى ولا حين يموت لأن حق الموصي له في الثلث بمنزلة حق الورثة في الثلثين وإنما يتم سلامة الثلثين للورثة عند القسمة فكذلك سلامة الثلث للموصي له (ألا ترى) أنه لو ظهر دين قبل القسمة وجب تنفيذه من الأصل والزيادة جima وإذا كان للرجل أمة تساوي ثلثمائة لآمال له غيرها فأوصى به الرجل ثم مات فباعها الوارث بغير محضر من الموصي له فقد يميها في ثلثها لأن الموصي له صار أحق بثلثها وأورث أحق بثلثها فإذا كانت ولدت عند المشتري ولدا يساوي ثلثمائة ثم أحضر الموصي له مائة يأخذ ثلث الجارية ويكون للمشتري ثلثاها وثلثا الولد ويكون للموصي له التسع من الولد ويرد التسعين إلى الوارث لأن ملك المشتري يموت في ثلثها فيقرر في ثلثي الولد أيضا ولا يكون ذلك محسوبا من مال الميت لأنه حدث على ملك المشتري وإنما مال الميت الجارية وثلث الولد فيأخذ الموصي له بثلث الجارية ويكون له ثلث الولد وذلك تسع الولد لأنه لا يسلم له بالوصية أكثر من ثلث مال الميت ويرد التسعين إلى الوارث لأنه زائد على الثلث بما تناولته الوصية فيكون مردودا على الوارث وكذلك المهر والكسب في قول أبي حنيفة رحمه الله وهذا لأنه يبدأ بالجارية في تنفيذ الوصية ثم بالولد ولو كانت الجارية زادت في يدها حتى صارت تساوي ستمائة صار كان الميت ترك من المال أربعة أربعمائة لأن في ثلثي الجارية يعتبر القسمة وقت البيع من الوارث فإذ يبيع من الوارث بمنزلة الاستهلاك لأنه ملكه من غيره فيخرج به من أن يكون مبق على حكم الميت فالزيادة الحاصلة في ثلثها لا تكون محسوبة من مال الميت يبقى مال الميت بثلثها وقيمة ذلك مائتا درهم فيكون للموصي له الثلث من ذلك وهو ثلثا ثلث الجارية قيمة ذلك مائة وثلاثون وثلثون وثلث والوارث ثلث ثلثها قيمة ذلك ستة وستون وثلثان فإذا ضمته إلى المائتين استقام الثلث والثلثان ولو لم تزد الجارية ولكنها نقصت حتى صارت تساوي مائة درهم أخذ الموصي له ثلثها ورجع على الوارث من قيمتها بأربعة وأربعين وأربعة أنساع درهم لأن مال الميت ما صار للوارث مستهلكا له وقيمة ذلك مائتا درهم وثلث الجارية قيمته ثلاثة وثلثون وثلث فإن نقصان السر لا يكون مضروبا على المشتري فلموصي له ثلث مائتي درهم وثلث ومقدار ذلك ما قال في الكتاب فيأخذ ثلث الجارية لأنها هي الأصل ويرجع على الوارث بأربعة وأربعين أنساع



درهم حتى يكون السالم له ثلث مال الميت، وإذا كان للرجل ثلاثة أعبد قيمة كل واحد منهم  
 ثلثمائة لآمال له غيرهم فأوصى بعبد منهم بعينه لرجل ثم مات الموصى فأعتق الوارث العبد  
 الآخرين ثم صارت قيمة كل واحد منهم ستمائة ثم جاء الموصى له فطلب حقه فانه يأخذ من العبد  
 الموصى له به ثلثيه لان الوارث بالاعتاق صار مستهلكا للعبد الباقيين فانما تعتبر قيمته يومئذ  
 وذلك ستمائة ستمائة فيكون للموصى له بقدر ثلث مال الميت وذلك ثلثا هذا العبد قيمته أربع مائة وثلثه  
 للورثة قيمته مائتان من الستمائة مع الثلثمائة ولو كان الوارث لم يمتقهما ولكن الموصى له أعتق  
 العبد الموصى به ثم نقصت قيمة العبيد حتى صار كل واحد منهم يساوي مائة فانه يأخذ الوارث  
 العبد الباقيين ويضمن له مائة وثلاثة وثلاثين وثلثا لان الموصى له صار مستهلكا بالاعتاق  
 العبد الموصى له به فتعتبر قيمته يومئذ وقيمة العبد الباقيين عند القسمة فيكون مال الميت  
 خمسمائة يسلم للموصى له ثلث ذلك مائتان وستة وستون وثلثان ويقوم للوارث ما زاد على  
 ذلك الى تمام ثلثمائة فيأخذه الوارث مع العبد الباقيين حتى يسلم له ثلثمائة وثلاثة وثلاثون  
 وثلث، وإذا كان للرجل عبد يساوي ثلثمائة فأوصى به لرجل ثم مات ولا مال له غيره وله  
 ابن صغير فكتب الوصى العبد على ألف درهم فأداعا الى الوصى ثم جاء الموصى له يطلب حقه  
 فيكون الوصى في الكتابة فانما مقام الصغير وحين تنفذ منه الكتابة في ثلثيه صار ذلك مستهلكا  
 وانما أدى لآل من كسب اكتسبه بعد الكتابة فلنا الكسب لا يكون محسوبا من مال الميت  
 وانما مال الميت العبد وثلث الكسب فيكون جملة ذلك ستمائة وثلاثة وثلاثين وثلثا يسلم  
 للموصى له ثلث ذلك وهو مائتا درهم واحد عشر وأسم يأخذها من مال الابن ان كان له  
 مال بثلث قيمة العبد وان شاء أعتق ويرجع الموصى على العبد فيستسميه الابن في ثلث قيمته  
 لانه عتق بقدر الثلثين منه فيخرج الباقي الى الحرية بالسعاية فان تمكنت السعاية في يد الموصى  
 قبل أن يحضر الموصى له ثم حضر فانه يتبع مال الابن ان كان له مال بثلث قيمة العبد وان  
 شاء أعتق وان شاء استسماه لان الصبي معتق باستيفاء الوصى بدل الكتابة وقد كان العبد  
 مشتركا بيسه وبين الموصى له فكان للموصى له أن يضمه قيمة نصيبه ان كان موسرا  
 وقد بينا في العتاق ان الصبا لا يمنع وجوب ضمان الدين والموصى له لا يكون ضامنا من ماله  
 شيئا لانه غير مخالف في نصيب الصغير بالكتابة فيكون فعله كفعل الصبي فان كانت قيمة العبد  
 زادت بعد اتمه المكتوبة لم ينظر الى الزيادة ولا الى نقصان بعد الاداء لانه لما عتق بمضه

وقد خرج من أن يكون ميثاقا على ملك الميت ولو كان العبد زاد قبل أن يؤدي المكاتبه حتى صار يساوي ستمائة ثم أدى المكاتبه فضا في يد الموصي فلا ضمان على الوصي فيما قبض من المكاتبه لانه غير مخالف في تصرفه بالكاتبه وقبض البذل والموصي له أن يتبع مال الابن ان كان له مال بثلاث أربعمائة لان مال الميت قيمة ثلثي العبد وقت الكاتبه وذلك ما تآدرهم وقيمة ثلثه وقت الاداء وذلك ما تآدرهم فيكون أربعمائة فيسلم للموصي له ثلث ذلك وله الخيار بين التضمين والاعتاق والاستسما وان رجع ذلك في مال الصبي رجع الوصي على العبد بقيمة ثلثه عند الاداء وذلك ما تآدرهم فيسمى للصبي في ذلك وإذا كان للرجل عبدان قيمة كل واحد منهما ألف درهم فكاتبهما في مرضه ككاتبه واحدة بالف درهم فمات أحدهما وأدى الباقي المكاتبه الى السيد ثم مات السيد بعد ذلك ولم يستهلك المكاتبه فان الورثة يرجعون على الخلي بمائتي درهم وذلك تمام ثلثي المال لان المريض حاباها بقدر ألف فذلك وصية لها تنفذ من ثلثه وبموت أحدهما قبل موت المريض لا تبطل وصيته لان هذه الوصية في ضمن الكاتبه والكاتبه قائمة بقاء من يؤدي البذل وهو المكاتب الآخر ولان هذه الوصية تلزم بنفسها فتكون بمنزلة التمتع المقدم في مرضه فلا تبطل بموته فانما مال الميت عند موته بدل الكاتبه وهو ألف درهم ونصف وقيمة الباقي قيمته خمسمائة والذي مات مستوفيا لوصيته ويؤدي بموته نصف رقبته فانما يقسم الباقي بين الوارث والعبد القائم على خمسة لان للعبد نصف الثلث سهم من سهمين وللوارث أربعة فاذا قسمنا ألفا وخمسمائة بينهم اجماسا للعبد من رقبته بقدر ثمانمائة ويسمى فيما بقي وذلك ما تآدرهم فحصل للورثة ألف ومائتا درهم وقد سلم للوصي بالعبد القائم ثمانمائة والميت صار مستوفيا مثل ذلك بالوصية فيقسم الثلث والثلاثان وكذلك لو كان أحد المكاتبين مات بعد موت المولي وبقي الآخر فأدى المكاتبه وإذا كان للرجل ألفا درهم وعبد يساوي ألف درهم فأوصي ان يباع العبد من فلان بمائة درهم وأوصي للرجل بثلاث ماله فان العبد يباع تسعة اعشاره من الموصي له بالبيع بأربعمائة وخمسين درهما لانه اجتمع في العبد وصيتان وصية بالبيع وهو مثل الوصية بالرقبة في القسمة ووصية بالثلث فتكون القسمة على طريق المازعة للموصي له بالبيع خمسة أسداسه وللآخر سدسه وإذا صار العبد على ستة فكل ألف من الالعين يكون على ستة أيضا للموصي له بالثلث ثلث ذلك وهو أربعة فبلغ سهام الوصايا عشرة فذلك ثلث المال وجملة سهام المال ثلاثون العبد من ذلك عشرة

أسهم وهو العشر للموصى له بالثالث وخمسة وهو نصف العبد يباع من الموصى له بخمسين درهما  
 كما أمر به الموصى وأربعة أعشاره حق الورثة فانما يباع من الموصى له بالبيع بمثل قيمته أن  
 رغب فيه لانه لم يبق من الثلث شيء لتنفذ له المحاباة فيه وقيمة أربعة أعشاره أربعة مائة فلها يباع  
 تسعة أعشار العبد من الموصى له بأربع مائة وخمسين فيكون للموصى له بالثالث خمس الالفين  
 أيضا وذلك بأربع مائة ويكون للموصى له من الثمن خمسون درهما وهو حصة نصف العبد الذي  
 نفذنا فيه الوصية بالبيع مع المحاباة لان ثمن ذلك خمسون وقد فرغ من وصية صاحب البيع  
 فيسلم لصاحب الثلث فاذا قد سلم للموصى له بالثالث في الحاصل خمسمائة وخمسين ونفذنا للموصى  
 له بالمحاباة الوصية بقدر أربع مائة وخمسين فذلك ألف درهم وحصل للورثة ألف درهم فقد حصل  
 لهم من الثمن أربع مائة وأربعة أخماس الالفين فيستقيم الثلث والثلثان واذا كان للرجل عبد  
 يساوي ألف درهم لآمال له غيره فباعه من رجل في مرضه بثلاثة آلاف درهم بستة وستة وأوصى  
 لرجل آخر بثلاث ماله ثم مات وأبى الورثة أن يجزوا فتخرج هذه المسئلة ببنى علي فصلين فيهما  
 الخلاف أحدهما أن عند أبي حنيفة المحاباة المتقدمة تقدم على سائر الوصايا في الثلث والثاني  
 ان من باع في مرضه عبدا يساوي قيمته ألف درهم بثلاثة آلاف سنة فعلى قول أبي حنيفة  
 وأبي يوسف الآخر انما يصح التأجيل في ثلث الثمن وفي قواه الاول وهو قول محمد التأجيل  
 صحيح فيما زاد على ثلثي قيمة العبد من الثمن وقد تقدم بيان الفصلين ثم التخرج على قياس  
 قول أبي حنيفة أن نقول بتخير المشتري فان شاء نقض البيع وان شاء أدى أثنى درهم حالة  
 وسلم له التأجيل في مقدار ألف لان المحاباة تقدم على الوصية بالثالث أصلا فان نقض البيع  
 بطأت وصيته ويبقى صاحب الثلث فيأخذ ثلث العبد وان أوصى بالبيع فأدى التي درهم حالة الى  
 الورثة ثم خلف الالف الباقية فانها تؤخذ منه وتعطى الموصى له بالثالث لان هذه الالف  
 التي من مال الميت وقد فرغت من وصية صاحب المحاباة بمضى الاجل فيسلم للموصى له بالثالث  
 وأما على قول أبي يوسف فان اختار المشتري أمضاء البيع فالتأجيل صحيح له في ربع الثمن  
 ويؤدي ما بقي فيسلم للوارث من ذلك ألفان وللموصى له بالثالث ما بقي لان الثمن ثلاثة آلاف  
 فربعه سبعمائة وخمسون وانما لم يصح تأجيله الا في هذا القدر لان الموصى له بالثالث يضرب  
 بالثالث والموصى له بالبيع يضرب بالجميع فيكون الثلث بينهما على أربعة والمال اثني عشر فانما  
 يسلم له التأجيل في مقدار ثلاثة أسهم من اثني عشر وهو الربع ويؤدي ألفين ومائتين وخمسين

فيكون للورثة منها ألفان ولصاحب الثلث مائتان وخمسون وإذا حل الاجل كان الباقي وهو سبعمائة وخمسون كله لصاحب الثلث لانه من حصة الثلث وقد فرغ من وصية صاحب الحصة فيسلم لصاحب الثلث وفي قول محمد التاجيل صحيح في مقدار الاثنين وفي ثلاثة أرباع ثلث الألف الثالثة باعتبار أن محل الوصية ثلث هذه الألف فيضرب فيه الموصى له بالثلث بسهم الموصى له بالربع بثلاثة فيؤدى ربع هذا الثلث مع ثلث القيمة ربع هذا الثلث للموصى له بالثلث ولنا القيمة للورثة وإذا حل الاجل أدى ما بقي من الثمن فيكون للموصى له بالثلث من ذلك تمام الألف مع استوفاء الباقي للورثة وإنما يتحقق الخلاف قبل حلول الاجل فإل بعد حلول الاجل يرتفع الخلاف والله أعلم بالصواب

باب الرجل يموت وليس له وارث فيقر لورث له أو لوصي بماله

(قال رحمه الله) وإذا حضر الرجل الموت وليس له وارث فأوصى رجلاً بماله كله لرجل فهو جائز عندما باننا عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال يا معشر همدان انه ليس من قبيلة أخرى أن يموت الرجل منها لا يعرف له وارث منكم فذا كان ذلك فليضع ماله حيث أحب وقد بينا هذه المسئلة في كتاب الوصايا فان كان هذا الميت أسلم على يد رجل ووالاه أو كان له أحد من ذوي الارحام كان للموصى له الثلث لان من سميناه وارث له فقد الموالاة عند تسبب الارث وذوي الارحام من حصة الورثة فلا تنفذ وصيته مع وجود أحد من هؤلاء الا في مقدار الثلث من ماله وإذا أقر في مرضه بأخ له من أبيه وأمه أو باني ابن له ثم مات وله عمة أو خالة أو مولي أو مولاة فالمراث للممة أو الخالة وقد تقدم بيان هذا في كتاب الدعوى فلا يستحق المقر به شيئاً مع وارث معروف له ولو لم يكن له وارث من القرابة وغيرهم كان ماله لهذا المقر به لانه أقر له بشيئين بالنسب وباستحقاق ماله بعهده وهو في النسب مقر على غيره وفي استحقاق المال تماماً يقر به على نفسه فيعتبر اقراره في ذلك وهذا لانه غير متهم في هذا الاقرار فبما يرجع الى المال لانه يملك ايجابه له بطريق الوصية ابتداء فلذلك لا يعتبر اقراره باستحقاق المال ولو أوصى بماله كله لرجل مع ذلك كان لصاحب الوصية ثلث المال لان التهمة لما انتفت عن اقراره التحق المقر به بالوارث المعروف فيكون للموصى له ثلث المال بعهده وقد بينا في كتاب الدعوى من يصح اقراره به للرجل والمرأة ومن لا يصح اقراره ولو أقر في مرضه بأن

ابن أو باخ وصدقه المقر به في ذلك ثم أنكره المريض وقال ليس بيني وبينه قرابة ثم أوصي بماله كله لرجل ثم مات ولا وارث له فإلّا كان له الموصي له ولا شيء للمقر به لأن النسب لم يثبت باقراره وكان اقراره بمنزلة إيجاب المال له بالوصية ورجوعه عن ذلك صحيح فإن أنكره صار بمنزلة الراجع عما أوجبه له فهذا سلم المال كله له ولو لم يوص بماله لاحد كان ماله ليت المال دون المقر به لأن حق المقر به قد بطل بمجرد فساد كلامه بمنزلة الاقرار بالمال فكيف يصح رجوعه عنه قلنا لا كذلك بل هو بمنزلة إيجاب المال له بطريق الخلقة وهو الوصية (ألا ترى) ان ما أقر به لو كان ظاهرا لم يستحق المال إلا بهذه الصفة ولو لم يقر المريض بشيء من ذلك ولكن له عمة أو مولى نعمة فأقرت العمة أو مولى النعمة بأخ للميت من أبيه وأمه أو بعم أو ببن عم ثم أنكره ثم مات المريض أخذ المقر به الميراث كله لأن الوارث المعروف أقر بأنه مقدم عليه في استحقاق ماله واقاراه حجة على نفسه ولو جدد الاقرار به بعد موت المريض كان جميع المال للمقر به فكذلك اذا أقر به قبل موته وان أقرت المرأة بزواج وابنة لها من غير هذا الزوج فصدقها كل واحد منهما بما أقرت به له خاصة وجحد صاحبه ثم مات ولا وارث لها فلا زوج نصف المال لأن اقرارها بالزوجية صحيح واقاراه بالابنة غير صحيح في حق الزوج فيأخذ الزوج النصف ثم لما لم يوجد ما يستحق لما بقي من الورثة فيعتبر اقرارها بالابنة فيما بقي فيكون لها النصف الباقي ولو صدقها الزوج فيما أقرت به من نسب الابنة وجحدت الابنة الزوج كان للزوج ربع المال لأن اقراره حجة في حقه فالتحقت بالابنة المعروفة عند تصديقه في حقه فيكون له ربع المال والباقي للابنة ولو أقرت في مرضها أو صحتها بزواج وابنة وأم وأخت لأب فصدقها كل واحد فيما أقرت به له خاصة فللزوج نصف المال لأن اقرارها بالزوجية صحيح ولمن سعى الزوج من جميع من سمينها غير صحيح في حق الزوج فيأخذ الزوج نصف المال ثم الباقي يقسم بين من بقى على تسعة لأنهم استروا في أن اقرارها لهم بالنسب لا يصح فيجعل فيما بينهم كأن كل واحد منهم معروف بالنسب الذي أقر له به ولو كانوا معروفين كانت القسمة من اثني عشر للزوج الربع ثلاثة والثلث النصف ستة وللام السدس سهمان والباقي وهو سهم للاخت وقد أخذ الزوج كمال حقه فطرح سهمها ويقسم ما بقي بينهم على تسعة للابنة ستة وللام سهمان وللاخت سهم فان كان المقر بهم لم يصدقوها ولم يكذبوها حتى ماتت ثم صدقوها بعد موتها على ما بينا قى قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمهما

الله الجواب كذلك وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله لا شيء للزوج في هذه المسئلة في  
الافرار عند أبي حنيفة تصديق الزوج بعد موتها باطل فلا شيء له ويقسم الميراث كله على  
سنة لانه يصير في الحكم كأنه ما أقر الا بالثلاثة سوى الزوج فيكون للابنة نصف ثلاثة من  
سنة وللأم السدس سهم والباقي للاخت وهو سهمان وقع في بعض النسخ للاخت ثلاثة  
وهو غلط فان الاخوات مع البنات عصبة فيكون للاخت ما بقي وهو سهمان ولو كانوا  
أقروا بذلك في حياتها وتكاذبوا فيما بينهم الا الزوج فانه أقر بالأم كان للزوج النصف والباقي  
على تسعة أسهم كما يبنانهم يضم للام نصيبها الى نصيب الزوج فيقتسمان ذلك على خمسة أسهم  
للزوج ثلاثة وللأم سهمان لان الزوج قد صدق بها فالتحقت في حقه بام معروفة فما يحصل  
في أيديهما يقسم بينهما على مقدار حقهما فيكون على خمسة للزوج ثلاثة وللأم سهمان وفي هذا  
بعض الشبهة لان بوجوب الام لا يتحول نصيب الزوج الى الربع فينبغي أن يضرب هو  
بالنصف ستة ولكن قول الزوج انما يضرب بثلاثة على أن تكون المرأة تركت زوجا وأما  
فتكون القسمة من ستة للزوج ثلاثة \* فان قيل فلي هذا يبنى أن يكون ما في أيديهما بينهما  
نصفين لان الأم أخذت النصف الباقي مع الزوج قلنا هي بالامية تستحق الثلث ثم الباقي يرد  
عليها ولا يعتبر الرد في المزاحمة عند ضعف المال فلذا كانت القسمة بينهما على خمسة \* ولو أقر  
في مرضه فصدقه الاخ في ذلك ثم أوصى بماله لرجل آخر ثم مات فقال الاخ لست له بأخ  
وكان اقراره لي باطلا فالمال كله للموصى له وان لم يوص بماله لاحد فالمال كله لبيت المال لان  
الاخ صار واداما أوجبته له حين أنكر الاخوة ولو أقر رجل بامرأة وابنة وأم وأخت  
لاب فصدقته كل واحدة منهن في نفسها وكذبته في البقية ثم مات فللمرأة الثمن والباقي للابنة  
خاصة لان اقرار الرجل بالمرأة والابنة صحيح فالتحقتا بالمرور فبين فللمرأة الثمن والباقي للابنة  
بالترض والرد ولا شيء للام والاخت لان الابنة يمد ثبوت نسبها مستحقة لجميع المال واذا  
أقر بابن ابن أو بأخ له من أبيه وأمه ثم قتل عمدا فليس للمقر به في القود قول ولكنه الى  
الامام لان المقر له بمنزلة الموصى له والموصى له بالمال لاحق له في القود ولان اقراره انما  
يعتبر فيما يملك الانشاء به وهو لا يملك الانشاء في القصاص (ألا ترى) أنه لو أو في بذمة  
لرجل لم يكن له أن يقبض منه فكذلك اذا أقر له بنسب لا يثبت ذلك النسب باقراره ولكن  
الرأي الى الامام فان شاء استوفى القصاص وان شاء صالح القاتل على الدية فان صالحه على

ذلك فالدية للمقر به لان حق الموصى له يثبت في الذمة كما يثبت في سائر الاقواد كذلك في حق المقر به ولو كان المقتول أقر يعض من يثبت نسبه منه باقراره كان القود للمقر به اذا صدقه بنسبه في حياته أو بعد موته لان النسب الثابت باقراره كالثابت بالمعاشرة ولو كان أقر بامرأة ثم مات فالقود اليها والى الامام لان اقراره بالزوجية صحيح فتلتحق بامرأة معروفة فيكون لها ربح القود والباقي للامام ان شاء استوفيا وان شاء صالحا على الذمة أو أكثر منها فان صالحا على أقل من الذمة كان ربح ذلك لها لان صلاحها صحيح في نصيبها وأما الثلاثة ارباع فيصالح الامام فيه على أقل من ثلاثة ارباع الدية واذا مات الرجل وترك أخا لآب وأم فافر الاخ في حياته أو بعد موته بآبنة ابن ابن الميت ثم أنكرها في حياته أو بعد موته فهو سواء فيأخذ منه نصف المال لانه أقر لها بنصف ميراثه وذلك ملزم اياه ولا يعتبر انكاره بعد ذلك فان أعطاهما نصف المال ثم أقر بآبنة ابن الميت فان دفع الى الاولى بغير قضاء دفع الى هذه نصف جميع المال لانه أقر انها مستحقة لنصف المال دون الاولى وما دفعه بغير قضاء محسوب عليه من نصيبه فيجمل كالفائم في يده ولو كان دفع الى تلك بقضاء دفع الى هذه ثلاثة اخماس ما بقي في يده لان الميت بزعمه خلف ابنة ابن وابنة ابن ابن وأخا فلآبنة الابن النصف ثلاثة وللأخرى السدس والباقي وهو سهمان للأخ وما دفعه الى الاولى زيادة على حقه بقضاء قاض لا يكون محسوبا عليه فيجعل ذلك كالتأوي فنضرب الثانية فيما بقي بثلته وهو سهمان فلهذا يعطيها ثلاثة اخماس ما بقي في يده لانه زعم انها هي المستحقة للنصف وان للأخ ما بقي بعد السدس واذا قتل الرجل عمدا وله أخ لآب وأم فافر الاخ بآبنة للمقتول فانه هو الخضم في الدية يقبل منه البينة ويحضر معه الابنة التي أقر بها فاذا قضى القاضي بالدم ترا جميعا القتل أو أمرا من يقتل بحضرتهم ولا يقتل حتى يحضرا لان العفو من كل واحد منهما صحيح في نصيبه باعتبار زعم صاحبه فلا يقتل الا بحضرتهم فأما الاثبات بالبينة صحيح من الاخ وان لم يحضر البينة الا على قول أبي يوسف وهو بناء على التوكيل بآببات القول وقد تقدم بيان الخلاف فيه في كتاب الوكالة ولو كان الاخ أقر بابن للميت فان القاضي لا يقبل أيضا البينة حتى يحضر الابن والاخ جميعا لأن الاخ هو المستحق للدم في الحكم وقد زعم الاخ ان المستحق هو الابن فلا بد من أن يحضرا جميعا لآببات القود بالبينة ثم اما ان يثوليا قتله أو بامر أحدهما صاحبه فيقتله بحضرة الآخر واذا مات الرجل وترك أخاه لآبيه

وأخاه لأمه فادعى رجل أنه أخو الميت لآبيه وأمه وصدقه الاخ من الام بأنه أخوه من أمه  
وصدقه الاخ من الاب بأنه أخوه لآبيه فانه يدخل مع الاخ لاب فيقاسمه مافي يده نصفين  
ولا يدخل مع الاخ لام لان في يد الاخ الام السدس وهو لا يتقص من السدس وان كثرت  
الاخوة من الاب وقد زعم الاخ لاب أنه مساو له فيأخذ منه نصف مافي يده وهو سدسان  
ونصف وانما أقر الاخ لام بأن له من التركة السدس وقد وصل اليه أكثر من ذلك فلا  
يزاحه في شيء مما في يده وإذا هلكت المرأة وترك زوجها وأخاها لا يباها فادعى رجل أنه  
أخوها لا يباها وأمها وصدقه الزوج بذلك وصدقه الاخ بأنه أخوها لا يباها فللزوج النصف  
لا يتقص منه والنصف الباقي بين الاخوين نصفان لان فرض الزوج لا يتغير بالاخ من الاب  
وانما أقر الزوج له بما يستحق بالمصوبة في يد الاخ لاب وهو مصدق بالمصوبة له مكذب له  
فبا يدعى من الترجيح عليه فهذا كان الباقي بينهما نصفين وكذلك لو صدقه الزوج أنه أخوها  
لامها لان الزوج انما يقر له بالسدس بالفريضة ويصل اليه سدس ونصف سدس بأقرار الاخ  
لاب وان كان الاخ من الاب أقر بأنه أخ لام وأقر الزوج بأنه أخ لاب أخذ المقر به من  
الاخ ثلث مافي يده لانه زعم ان الميت خلف أخا لام وأخا لاب وزوجا فيكون للزوج النصف  
ثلاثة وللأخ لام السدس سهم والباقي وهو سهمان للاخ لاب ففي هذا اقرار بأن حقه في  
التركة مثل نصف حق المقر فهذا يطيه ثلث مافي يده فيضه الى نصيب الزوج فيقتسمانه  
اثلاثا للزوج ثلثاه وللمقر به ثلثه لان للميت بزعم الزوج أخوين لاب وزوجا بالفريضة من  
أربعة للزوج سهمان ولكل أخ سهم فلي هذا يقسم مافي يده بينهما اثلاثا فالمراد ينبغي على  
قياس هذا الجواب في المسئلة الاولى وهو ما اذا أقر الزوج بأنه أخ لام أن يأخذ هو نصف  
مافي يد الاخ لاب ويضه الى مافي يد الزوج ويقتسمانه نصفين لان لها بزعم الزوج أخ  
لاب وأم وأخ لاب وزوج فيكون المال بين الاخ لاب وأم والزوج نصفين على سهمين فما  
يصل اليهما يقسم بينهما على اعتبار زعمهما والله أعلم بالصواب

كتاب المتق في المرض

(قال الشيخ الامام الزاهد شمس الائمة ونجر الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل  
السرخسي رحمه الله املاء بدأ الكتاب بما ذكر عن ابراهيم النخعي رحمه الله في الرجل يمتق



عنده عند الموت وعليه دين قال يستسمى في قيمته وبه تأخذ لان العتق في مرض الموت وصية والدين مقدم على الوصية فاذا كان الدين مثل قيمته أو أكثر ولا مال له سواء فقد بطلت الوصية ووجب على العبد رد رقبته ولكن العتق بعد نفوذه لا يحتمل النقص والرد فيكون رده بايجاب السعاية عليه ولا يلزمه السعاية في أكثر من قيمته لانه لا يسلم له أكثر من مائة رقبته وان كان الدين على المولى أقل من قيمته سعى في مقدار الدين من قيمته للخرماء وفي ثلثي ما بقي للورثة لان مال الميت ما بقي بعد قضاء الدين فانما يسلم له بالوصية ثلث ما بقي وعليه السعاية في ثلثي قيمته للورثة واذا أعتق الرجل في مرضه عبدا قيمته ثلثمائة ولا مال للمولى سواء ولا دين عليه فعلى العبد السعاية في مائتي درهم للورثة لان الثلث يسلم له بطريق الوصية فال عجل العبد من السعاية لمولاه مائتي درهم فانفقها المولى على نفسه ثم مات المولى ولا مال له غيره فانه يعتق من العبد ثلث المائة الباقية ويسعى في ثلثها لان معنى الماوضة تظهر فيما أدى وهو قدر الثلثين منه فيخرج ذلك القدر من أن يكون معتبرا من ثلثه (ألا ترى) انه لو أعتقه بمثل قيمته فادأها الى المولى لم يتسبر خروجه من الثلث فكذلك اذا أدى ثلثي قيمته الى المولى وما أفتقه المولى على نفسه لا يكون معتبرا لان المولى غير ممنوع من اتفاق المالك على نفسه فان حاجته مقدمة على حاجته ورثته وما أفتقه ليس بقائم عند موته فلا يحتسب من ماله فانما يبقى ماله ثلث العبد وقد أوصى له بذلك فيسلم له بالوصية ثلث هذا الثلث ويسعى في ثلثيه وهو معنى تعليل محمد رحمه الله لان المولى لم يترك الا مائة درهم ولو كان عجل له قيمته كلها ثم مات المولى وهي عنده رد على العبد منها مائة درهم لانه موصى له بنثمائة ومال المولى عند موته ثلثمائة وهو ما استوفاه من العبد لان باعتبار الماوضة تخرج رقبته من أن تكون محسوبة من ماله فتنفذ وصيته في ثلث ماله عند موته وذلك مائة درهم وهذا لان ما أداه العبد انما أداه من كسب هو أحق به فانه بمعنى مكاتب أو حر عليه دين فيكون أحق بكسبه ولو أن المولى أفتق منها مائة درهم أو أكثر فقدر ما أفتقه لا يكون محسوبا من ماله وانما ماله ما بقي فيرد ثلثه على العبد بطريق الوصية ولو أفتقها كلها ثم مات لم يكن للعبد وصية لان المولى لم يترك شيئا لحاجته في الثقة مقدمة على حق الوارث والموصى له وهو حر لا سعاية عليه لان الحرية سلمت له بموض فيه وفاء وهو ما اذا أداه من قيمته فهو قد أدى ذلك من كسب هو خالص حقه وهو نظير ما لو باعه من غيره بمثل قيمته وقبض الثمن فانفق على نفسه

ثم مات ولو ترك المولى ما لا أو اكتسبه قبل موته ثم مات وهو عبد كان للعبد الثلث من ذلك إلا أن يزيد على الثلثمائة ولا يزداد عليها لأنه أوصى له بركة وقيمة وقيمة ثلثمائة فتنفذ الوصية من ثلث مال الميت عند موته ولا يستحق أكثر من ثلثمائة لأنه لا سبب له في استحقاق الزيادة على ذلك ولو كان على المولى دين كان الدين في ذلك المال يبدأ به لكونه مقدما على الوصية ثم يكون للعبد ثلث الباقي بعد الدين إلا أن يزيد ذلك على ثلثمائة خفيئذ لا يستحق أكثر من ثلثمائة وإذا أعتق الرجل عبدا في مرضه وقيمته ثلثمائة ولا مال له غيره فاكسب العبد ألف درهم ثم مات العبد قبل السيد وترك ابنة ثم مات السيد ولا مال له غيره سوى ماله قبل العبد من السعاية والميراث فإن للمولى من الألف خمسمائة درهم وعشرين درهما سعاية العبد من ذلك أربعون درهما وميراثه أربعمائة درهم ومائون والباقي للابنة وهذه المسئلة تنبني على أصول منها أن الوصية بالمتق المفد في المرض لا تبطل بموت العبد قبل المولى لأنه حصل مسلما إلى العبد بنفسه ولم على وجه لا يصح الرجوع عنه فهو بمنزلة هبة أو صدقة في المرض مقبوضة لا تبطل بموت المتصدق عليه قبل موت المتصدق بخلاف ما إذا أوصى بركته لإنسان ثم مات الموصي له قبل موت الموصي لأن وجوب تلك الوصية بالموت فيشترط بقاء الموصي له عند موت الموصي له ومنها أن كلما ظهر زيادة في مال الميت يزداد حق الموصي له لأنه شريك الوارث فيزداد حقه بزيادة مال الميت كما يزداد الوارث ومنها أن الموصي به يكون محسوبا من مال الموصي له ويكون مقسوما بين ورثته بعد موته كسائر أمواله ومنها أن مولى العتاقة آخر العصبات يرث ما بقي بعد أصحاب القرائض ومنها أن سهم الدور ساقط لأنه ساعى بالفساد والسبيل طرحة وإنما يطرح من قبل خروج الدور من قبله ثم في تخريج المسئلة طريقان أحدهما اعتبار الدور في مال المولى والباقي اعتباره في مال العبد فيبدأ بالتخريج على اعتبار الدور من جانب المولى فنقول أما على قول أبي حنيفة رحمه الله يرفع من الألف مقدار قيمته للمولى بطريق السعاية وذلك ثلثمائة لأن المستسعى عنده مكاتب فلا يرث ولا يورث عنه ما لم يحكم بحريته والحكم بحريته بعد أداء السعاية من ماله ويتوهم أن يكون عليه السعاية في جميع قيمته بأن يظهر على الميت دين محيط بماله فلماذا ينزل للمولى بجمعة السعاية ثلثمائة سبق سبعمائة فهو مال العبد ميراث بين الابنة والمولى نصفين فيصير مال المولى ستمائة وخمسين تنفذ الوصية في ثلث ذلك وهو سهم من ثلاثة ثم هذا السهم يكون مال العبد

مقسوما بين الابنة والمولى نصفين فانكسر بالانصاف فاضمه فيكون ستة سهمان للعبد بالوصية  
ويعود أحدهما الى المولى بالميراث فيصير للورثة خمسة وحقهم في أربعة قهدا السهم الخامس  
هو السهم الدائر لانه يجب تنفيذ الوصية في ثلاثة ثم يعود بالميراث الى المولى نصف ما يحصل  
للعبد بالوصية فلا يزال يدور هكذا فيطرح السهم من أصل حق الورثة وذلك أربعة يبقى  
ثلاثة أسهم للعبد سهمان ثم يعود الى المولى بالميراث أحدهما فيسلم للورثة أربعة وقد نفذنا  
الوصية في سهمين فيستقيم الثلث والثلاثان وتبين أن مال المولى وهو ستمائة وخمسون صار  
على خمسة كل سهم مائة وثلاثون ووصية العبد خمسا ذلك وذلك مائتان وستون كان عليه  
السماية بتدبر أربعين درهما فيأخذ المولى من الألف مقدار أربعين يبقى تسعمائة وستون بين  
الابنة والمولى نصفان لكل واحد منهما أربعمائة وثمانون فحصل لورثة المولى خمسمائة وعشرون  
وقد نفذنا الوصية في مائتين وستين فيستقيم الثلث والثلاثان وعلى قول أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله المستسمى حر عليه دين فيبدأ من تركة العبد بدينه وذلك مائتا درهم ثلثا قيمته  
بطريق السماية فيأخذ ذلك ورثة المولى يبقى ثمان مائة فيستقيم ذلك بين المولى والابنة نصفان  
للمولى أربعمائة ثم تنفذ الوصية للعبد في ثلث ذلك وهو سهم من ثلاثة ثم ذلك السهم بين  
الابنة والمولى نصفان بالميراث فيكون الأربعمائة في الابتداء على ستة أسهم للعبد منه سهمان  
بالوصية ثم يعود الى المولى أحدهما بالميراث وهو السهم الدائر فباعباره يزداد مال المولى  
على ما بينا في تخريج قول أبي حنيفة فيطرح هذا السهم من حق ورثة المولى يبقى في ثلاثة  
وحق العبد في سهمين فذلك خمسة ثم يعود أحد السهمين بالميراث الى ورثة المولى فيسلم لهم  
أربعة وقد نفذنا الوصية في سهمين فيستقيم وتبين أن السالم للعبد بالوصية خمسا هذه الأربعمائة  
وذلك مائة وستون وقد سلم له بالوصية قبل هذا مائة فذلك مائتان وستون فانما عليه السماية  
في مقدار أربعين درهما ثم التخريج كما بينا في قول أبي حنيفة وطريق الدينار والدرهم على  
هذا الوجه أن نجعل مال المولى على ستمائة وخمسين دينارا ودرهما تنفذ الوصية للعبد في  
دينار ثم يعود نصف ذلك بالميراث الى المولى فيصير في يد وارث المولى درهم ونصف  
دينار وحاجته الى دينارين لانا نفذنا الوصية في دينار فنصف دينار بمثله قصاص يبقى في يده  
درهم يسدل ديناراً ونصفاً فاضمه للكسر فيصير درهمين تعدل ثلاثة دنائير ثم اقلب الفضة  
واجعل آخر الدراهم آخر الدنائير وآخر الدنائير آخر الدراهم فيصير كل دينار بمعنى اثنين

وكل درهم بمعنى ثلاثة ثم عد الى الاصل قل كنا جعلنا المال ديناراً وذلك اثنان ودرهما وهو ثلاثة فتكون خمسة ثم نقدنا الوصية في دينار وذلك خمسة مال المولى وحصل في يد الورثة درهم وهو ثلاثة ونصف دينار وهو واحد فيكون أربعة ضعف ما نقدنا فيه الوصية وعلى طريق الجبر السبيل أن نأخذ مالا مجهولاً فتصح الوصية للمعد في شيء منه ثم يعود نصف ذلك الشيء الى المولى بالميراث فيصير في يد وارث المولى مال الا نصف شيء يعدل شيئين وهو حق الورثة غير أن المال ناقص نصف شيء فاجبره بأن تزيد عليه نصف شيء وزد على ما يقابله نصف شيء فتبين ان المال الكامل شيان ونصف وقد نقدنا الوصية في شيء وشيء من شيئين ونصف خمسة فظهر أن الوصية للمعد انما تنفذ في خمسي مال المولى ثم التوزيع كما يده وطريق الخطأين فيه أن نجعل مال المولى خمسة أسهم وننفذ الوصية في سهم ثم نصف ذلك السهم يعود بالميراث الى المولى فيصير في يد وارث المولى أربعة أسهم ونصف وحاجته الى سهمين لانا نقدنا الوصية في سهم فظهر الخطأ بزيادة سهمين ونصف فعد الى الاصل ونفذ الوصية في سهم ونصف ثم يعود بالميراث الى المولى نصف ذلك وهو ثلاثة أرباع سهم فيصير في يد وارث المولى أربعة أسهم وربيع وحاجته الى ثلاثة لانا نقدنا الوصية في سهم ونصف فظهر الخطأ بزيادة سهم وربيع وكان الخطأ الاول بزيادة سهمين ونصف فلما زدنا في الوصية نصف سهم ذهب نصف الخطأ لذي يذهب ما بقي نصف سهم آخر فتنفذ الوصية في سهمين من خمسة ثم يعود أحدهما بالميراث الى المولى فيصير في يد وارث المولى أربعة وقد نقدنا الوصية في سهمين فيسقطهم الثلث والثلثان وان شئت قلت مال المولى علي ثلاثة أسهم تنفذ الوصية في سهم منه ثم يعود نصفه بالميراث اليه فحصل في يد وارثه سهمان ونصف وحاجته الى سهمين فظهر الخطأ بزيادة نصف سهم فيعود الى الاصل وتنفذ الوصية في سهم ونصف فقد ظهر الخطأ الثاني بنقصان ثلاثة أرباع وكان الخطأ الاول بزيادة نصف سهم فلما زدنا في الوصية نصف سهم أذهب ذلك الخطأ وجلب خطأ ثلاثة أرباع سهم فلما يزيد في الوصية ما يذهب ذلك الخطأ ولا يجلب خطأ آخر وذلك خمسة النصف وهو سهم فتنفذ الوصية في وخمس سهم وخمس من ثلاثة خمسة وإذا أردت ازالة الكسر فاضربه في خمسة فيكون خمبة عشر خمسة ستة نقدنا فيه الوصية ثم يعود بالميراث الى المولى ثلاثة فيحصل في يد وارث المولى اثنا عشر وقد نقدنا الوصية في ستة فيسقطهم الثلث والثلثان وأما الطريق الآخر الذي يكون

الدور فيه من جانب مال العبد بانه اهدى دفع من الالف بالسماية مائتي درهم للمولى يتي ثمانمائة  
فهو مال العبد نصفه للمولى بطريق الميراث ثم يعود ثلث ذلك النصف بالوصية الى العبد فبتين  
ان ماله يكون على ستة أسهم لحاجتنا الى نصف ينقسم اثلاثا واذا عاد سهم بالوصية الى العبد  
ثبت فيه حق المولى بالميراث وهذا هو السهم الدائر وانما ظهر هذا الدور بزيادة هذا السهم  
في نصيب الابنة فنطرح من أصل حقها سهما يبقى حقها في سهمين وحق للمولى في ثلاثة ثم  
يعود بالوصية سهما الى الابنة فيسلم لها ثلاثة مما أخذها المولى بطريق الميراث فبتين ان الذي  
يقي في يد وارث المولى خمسا ثمانمائة وذلك ثمانية وعشرون كل خمس مائة وستون فاذا ضمت  
ثمانمائة وعشرين الى مائتين الذي أخذها المولى في الابتداء كل خمسمائة وعشرين فهو السالم  
لوارث المولى وطريق الدينار والدرهم على هذا الوجه أن نجعل مال العبد ديناراً ودرهماً ثم  
نمطي المولى بالميراث ديناراً ويعود بالوصية الى الابنة ثلث ذلك فيصير في يدها درهم وثلث  
دينار وحاجتها الى دينار مثل ما سلم للمولى فثلث دينار بمثله قصاص يقي معها درهم يعدل ثلثي  
دينار فانكسر بالاثلاث فاضربه في ثلاثة فيكون في ثلاثة دراهم تعدل دينارين ثم انقلب  
الفضة وعد الى الاصل فقول كنا جعلنا ماله ديناراً وذلك بمعنى ثلاثة ودرهماً وذلك معنى  
اثنين فيكون خمسة ثم أعطينا المولى بالميراث ديناراً فاسترجعنا منه بالوصية ثلث دينار فيصير  
في يد الابنة ثلث دينار وهو بمعنى واحد ودرهم وهو بمعنى اثنين فذلك مثل ما أعطينا المولى  
بالميراث شيئاً ويسترجع منه بالوصية ثلث ذلك فيصير مع الابنة مال الا ثلثي شيء يعدل شيئاً  
لانا أعطينا المولى بالميراث شيئاً فأخذ المولى بثلثي شيء ورد على ما يقابله ثلثي شيء فظهر ان  
المال الكامل شيء وثلثا شيء وكنا قد أعطينا المولى شيئاً فذلك ثلاثة اخماس مال العبد  
والتخريج كما بينا وطريق الخطأ من فيه أن نجعل مال العبد سهمين ثم نمطي المولى بالميراث  
أحدهما ونسترجع منه بالوصية ثلث سهم فيصير في يد الابنة سهم وثلث وحاجتها الى سهم  
مثل ما سلم للمولى فظهر ان الخطأ بزيادة ثلث سهم فعود الى الاصل ونمطي المولى سهماً وثلثاً  
ثم نسترجع منه بالوصية ثلث ذلك وذلك أربعة اتساع سهم فيصير في يد الابنة سهم وتسع  
وحاجتها الى سهم وثلث فظهر الخطأ الثاني بنقصان تسمى سهم وكان الخطأ الاول بزيادة ثلث  
سهم لما زدنا في نصيب المولى ثلث سهم أذهب ذلك الخطأ وجلب لنا خطأ تسمى سهم فالسبيل  
أن يزيد ما يذهب ذلك الخطأ ولا يجلب خطأ آخر وذلك ثلاثة اخماس الثلث فانما نمطي المولى

بالميراث سهما وثلاثة أخماس ثلث سهم وذلك ثلاثة من خمسة عشر فإن أردت إزالة الكسر  
 فاضرب سهمين في خمسة عشر فيكون ذلك ثلاثين أعطينا المولى بالميراث ثمانية عشر فاسترجعنا  
 منه بالوصية ستة فيحصل للابنة ثمانية عشر مثل ما كنا أعطينا المولى وإنما يسلم لوارث المولى  
 اثنا عشر واثنا عشر من ثلاثين خمسا فاستقام الخريج ومن اختار التطويل من أصحابنا رحمهم  
 الله يخرج كل مسألة على هذا الطريق ولكن لا فائدة في هذا التطويل فيقتصر في تخريج  
 المسائل بهذه على بيان طريق الدور من جانب المولى ومن جانب العبد وربما يذكر في  
 بعضها طريق الجبر للايضاح أيضا وإذا أعتق المريض عبدا قيمته ثلثمائة درهم ولا مال له  
 غيره فادعاه الى المولى وأنتقها المولى على نفسه ثم مات العبد وترك ألف درهم وترك ابنته  
 ومولاه ثم مات المولى من ذلك المرض فللأبنة العبد من تلك الألف ستمائة ولورثة المولى  
 أربعمائة ولا خلاف بينهم في طريق تخريج هذه المسئلة لأن العبد أدى السعاية وعق وما  
 أنقحه المولى لا يكون محسوبا من ماله فاعلم مال المولى ما ورثه من العبد فقط وعلى طريق  
 الذي يعتبر الدور في جانب المولى نقول العبد ترك ألف درهم نصفه وهو خمسمائة ميراثه  
 للمولى ثم نفذ وصية العبد في ثلاثة أسهم من ثلثه ونقسم ذلك السهم نصفين فيصير مال المولى  
 على ستة تنفذ وصيته في سهمين ويعود أحدهما بالميراث اليه فيزداد حق ورثته بسهم وهو  
 السهم الدائر فيطرح من أصل حق ورثته يبقى سهم ويبقى لهم ثلاثة وللعبد سهران فيكون ماله  
 على خمسة تنفذ الوصية للعبد في خمسة وذلك مائتا درهم ثم يعود مائة بالميراث اليه فيسلم  
 لورثته أربعمائة وقد نفذنا وصيته في مائتين وإذا بين وصية العبد بقدر مائتين ينضم ذلك الى  
 ماله وهو ألف درهم فيكون ألفا ومائتين بين المولى والابنة نصفين للمولى ستمائة ثم يرد  
 مائتين لانه وصية العبد يبقى له أربعمائة ويسلم للابنة ستمائة مثل ما يسلم للمولى فإن اعتبرت  
 الميراث فقد استوت وإن اعتبرت الوصية فقد نفذت وصية المولى في مائتين وسلم لورثته  
 أربعمائة فكان مستقيا وعلى طريق الجبر نجعل للمولى مالا ونفذ وصيته في شيء ثم يعود  
 نصف ذلك بالميراث اليه فيكون الحاصل في يده وأرثه مالا الا نصف شيء يعدل شيئين وبعد  
 الجبر والمقابلة المال الكامل يعدل شيئين ونصف شيء وقد نفذنا الوصية في شيء وشيء من  
 شيئين ونصف خمسا فظهر أن تنفيذ الوصية في خمس مال المولى وهو مائتا درهم وإن اعتبرت  
 سهم الدور من جانب العبد فالطريق فيه أن نقول لما لم يبق على العبد شيء من السعاية فله

ألف درهم وهو مقسوم بين الابنة والمولى نصفين ثم النصف الذى للمولى يكون على ثلاثة أسهم لحاجتنا الى تنفيذ الوصية فى ثلاثة فيكون الكامل ستة ثم يدود بالوصية سهم الى الابنة فيزداد نصيبها بسهم فنطرح من أصل حقها سهواً ونجعل الالف على خمسة أسهم ثلاثة أخماسه للمولى وذلك ستمائة ثم يدود بالوصية ثلث ذلك وهو مائتان فيسلم للابنة ستمائة ولوارث المولى أربعمائة نصف ما نفذت فيه وصيته وعلى طريق الجبر نقول قد وجب على المولى رد شئ مما أخذ لعلنا أن له ما لا لا يجب تنفيذ وصيته منه فأمر الورثة باستقرار ذلك فى الابتداء لضمه الى مال العبد وذلك المستقرض نجمله شئاً فيكون مال العبد ألف درهم وشئاً بين الابنة والمولى نصفين للمولى خمسمائة ونصف شئاً ثم يقضى دينه منه بشئ يبقى خمسمائة الا نصف شئ وهو يعدل شيئين فاجبزه بنصف شئ وزد على ما يعدله مثله فصارت الخمسمائة تعدل شيئين ونصف شئ فالثى منه يكون مائتين فظهر أن وصية العبد كانت بتدري مائتين واذا أعتق المريض عبده وقيمتة ثلثمائة ثم مات العبد وترك ثلثمائة وترك ابنته وامرأته ومولاه ثم مات المولى فلورثة المولى من ذلك مائتان وثمانية وعشرون درهما وأربعة أنساع درهم وللابنة سبعة وخمسون درهما وتسع درهم وللأمرأة أربعة عشر درهما وتسعاً درهم أما على قول أبى حنيفة فلان الثلثمائة كلها مال المولى فى الظاهر لجواز أن يظهر عليه دين فيكون على العبد السعاية فى جميع القيمة وما ترك الا مقدار قيمته فهو بمنزلة المكاتب لا يورث عنه قبل أداء السعاية ثم هذه الثلثمائة تجمل على ثلاثة تنفذ وصية العبد فى سهم منها ثم يكون ذلك السهم ميراثاً عنه بين ورثته على ثلثمائة للمرأة سهم وللابنة أربعة وللولى ثلاثة واذا صار الثلث على ثمانية فالثلاثان ستة عشر تعود الثلاثة الى المولى فيزداد ماله بثلاثة أسهم وهى السهام الدائرة ويطرحها من أصل حق المولى يبقى حقه فى ثلاثة عشر وحق العبد فى ثمانية فذلك أحد وعشرون تنفذ الوصية فى ثمانية ويدود بالميراث الى المولى ثلاثة فيسلم لورثة المولى ستة عشر وقد نفذنا الوصية فى ثمانية فيستقيم الثلث والثلاثان فظهر أن السالم لورثة المولى ستة عشر سهماً من أحد وعشرين سهماً من ثلثمائة مقدار ذلك بالدرهم مائتان وثمانية وعشرون وأربعة أنساع لان أربعة عشر تكون مائتى درهم فانه ثلثا أحد وعشرين وسبع المائة أربعة عشر درهما وسبعا درهم وسبعا ثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وللأمرأة واحد وهو أربعة عشر درهما وسبعا درهم وللابنة أربعة أسباع المائة وذلك سبعة وخمسون درهما وسبع

درهم ثم قال فجميع المال الذي تركه العبد ثلثمائة واثمان وأربعون درهما وستة أسباع يريد به  
 اما نقدنا الوصية له في ثلاثة أسباع المائة والموصي به محسوب من جميع ماله وثلاثة أسباع  
 المائة اثمان وأربعون درهما وستة أسباع وطريق الجبر نقول نفذ الوصية للعبد في شيء ثم  
 يقسم ذلك الشيء بين ورثته على ثمانية فيعود الى المولى ثلاثة أثمان شيء فيصير في يد ورثته  
 مال الا خمسة أثمان شيء يعدل ذلك شيئين وبمسد الجبر والمقابلة الثلثمائة تعدل شيئين وخمسة  
 أثمان شيء انكسر بالأثمان فاضرب شيئين وخمسة أثمان في ثمانية فيكون احدى وعشرين  
 متين أن الثلثمائة تكون على أحد وعشرين ومعرفة الوصية انما نفذنا الوصية في شيء وضررنا  
 كل شيء في ثمانية فظهر أن تنفيذ الوصية كان في ثمانية من أحد وعشرين والتخريج كما بينا  
 وعلي قول أبي يوسف ومحمد يدفع الى المولى من تركه العبد مائتا درهم بقدر السعاية ويبقى له  
 مائة ثم هذه المائة تقسم بين ورثته على ثمانية ثلاثة من ذلك للمولى ثم نفذ الوصية في سهم من  
 هذه الثلاثة ثم ذلك السهم يصير ميراثا بين العبد وبين ورثته على ثمانية فيعود ثلاثة الى المولى  
 وهو الدائر فيطرح ذلك من حق ورثة المولى يبقى حقهم في ثلاثة عشر وحق العبد في  
 ثمانية ثم يعود بالميراث اليهم ثلاثة فيسلم لهم ستة عشر وقد نفذنا الوصية في ثمانية فيستقيم فانما  
 كان العمل عندهما في ثلاثة أثمان المائة على نحو ما ذكرنا من العمل في جميع المال على أصل  
 أبي حنيفة واذا تأملت تبين لك أن الجواب متفق مع اختلاف التخريج وان اعتبر سهم  
 الدور من جانب العبد قلت السبيل أن يؤدي سميته مائتي درهم يبقى له مائة درهم ثم هذه  
 المائة تجعل بين ورثته على ثمانية ثلاثة من ذلك للمولى ثم يعود سهم من هذه الثلاثة بالوصية  
 الى الابنة والمرأة وهذا هو السهم الدائر فنطرح من أصل حقهما سهما يبقى حقهما في أربعة  
 ثم يعود اليهما بالوصية فيصير لهما خمسة وهو مقدار حقهما من الميراث أربعة ابنة وسهم  
 للمرأة فتبين أن هذه المائة صارت على سبعة أسهم والمائتان على أربعة عشر فيكون الجلة أحدا  
 وعشرين وصل الى ورثة المولى مرة أربعة عشر ومرة سهمين فذلك ستة عشر مقدار حقهما  
 من الدراهم مائتان وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وعلى طريق الجبر يجعل  
 للمولى من هذه المائة ثلاثة أشياء ثم نفذ الوصية في ثلثه وهو شيء يبقى مائة الا شيئين يعدل  
 ذلك خمسة أشياء لان حاجتهما الى خمسة أشياء لما سلم للمولى بالميراث ثلاثة أشياء فأجبر المائة  
 بشيئين وزد على ما يعدل شيئين فتبين أن المائة التي هي مال يعدل سبعة أشياء وان السالم



للمولى من هذا المال الحاصل شيآن وذلك سبماه مع المائتين فيكون مائتين وثمانية وعشرين درهما وأربعة أسباع \* ولو كان العبد ترك ابنتين وامرأة ومولاه والمستلة بحالها والثلاثمائة مقسومة على سبعة وستين سهما للمولى من ذلك ثلاثة وأربعون سهما وخمسة أسهم مما بقي بغيره وللابنتين ستة عشر سهما وللمرأة ثلاثة أسهم أما على أصل أبي حنيفة فإن الثلاثمائة كلها مال المولى من حيث الاعتبار فيكون للعبد ثلاثة بطريق الوصية ثم هذا الثلث ينقسم على أربعة وعشرين سهما بين ورثة العبد لابنتين ستة عشر والمرأة ثلاثة وللمولى خمسة فإذا صار الثلث على أربعة وعشرين يكون الثلثان ثمانية وأربعين ثم يعود خمسة بالميراث إلى المولى فيزداد ماله بهذه الخمسة وهي الدائرة فطرحها من أصل حقه يبقى حقه في ثلاثة وأربعين وحق العبد في أربعة وعشرين فذلك سبعة وستون ثم يعود خمسة إلى ورثة المولى فيسلم لهم ثمانية وأربعون وقد نفذنا الوصية في أربعة وعشرين فاستقام الثلث والثلثان وطريق الجبر السبيل أن نأخذ مالا مجهولا وتنفذ الوصية في شيء ثم يعود بالميراث من ذلك الشيء إلى المولى خمسة أسهم من أربعة وعشرين في يد ورثة المولى مالا الا تسعة عشر جزءا من أربعة وعشرين جزءا من شيء يعدل ذلك شيئين وبعد الجبر والمقابلة المال يعدل شيئين وتسعة عشر جزءا من أربعة وعشرين جزءا من شيء فقد انكسر بجزء من أربعة وعشرين جزءا بالسبيل أن نضرب شيئين وتسعة عشر جزءا في أربعة وعشرين فيكون ذلك سبعة وستين فظهر أن المال صار على سبعة وستين سهما ومعرفة الوصية انا نفذنا الوصية في شيء وضربنا كل شيء في أربعة وعشرين فظهر أن تنفيذ الوصية كان في أربعة وعشرين من سبعة وستين وإن جعلت السهم الدائر من جهة العبد بالسبيل فيه أن يؤدي من الثلاثمائة سعاية العبد مائتي درهم يبقى مائة فهو مال العبد وميراث فيما بين ورثته على أربعة وعشرين سهما للمولى خمسة أسهم بالميراث ثم يرجع إلى العبد ثلث ذلك بالوصية وهو سهم وثلثا سهم فطرح ذلك من حق العبد فيصير مال العبد وهو مائة درهم على اثنين وعشرين وثلث سهم والمائتان اثنان للمولى ضعف ذلك وذلك أربعة وأربعون وثلثان فالكل ادا سبعة وستون ثم أدفع إلى المولى من ذلك من مال العبد خمسة أسهم ثم يرجع من هذه الخمسة سهم وثلثان إلى العبد بالوصية فيصير تسعة عشر للمرأة ثلاثة أسهم وللابنتين ستة عشر وللمولى ثمانية وأربعون مثلاً ما كان للعبد وصية وعلى طريق الجبر نقول السبيل فيه أن نجعل للعبد مالا ثم ندفع إلى المولى منه بالميراث خمسة

أشياء ثم يرجع بالوصية شيء وثنا شيء فيصير للعبد مال إلا ثلاثة أشياء وثلاث شيء وذلك  
يعدل تسعة عشر شيئاً لانا قد جعلنا للمولى خمسة أشياء حاجة الابنتين والمرأة الي تسعة عشر  
فاجبر ذلك بثلاثة أشياء وثلاث شيء وزد على ما يعد له مثله فظهر ان المال الكامل يعدل اثنين  
وعشرين وثلاثاً فقد انكسر بالثلاث فاضربه في ثلاثة فيكون سبعة وستين فلما صار المال اثنين  
وعشرين وثلاثاً وقد جعلنا الميراث للمولى خمسة ثم يشترج بالوصية بهم وثلاثاً سهم صارت  
تسعة عشر للمرأة ثلاثة وللابنتين ستة عشر فكان مستقيماً وإذا أعتق الرجل عبده عند  
الموت ولا مال له غيره وقيمته ثلثمائة درهم فادى العبد مائة الى المولى فاكلها ثم مات العبد  
وترك ثلثمائة وترك ابنته ومولاه فللمولى من ذلك مائة درهم بالسعاية ومائة بالميراث واما  
صار هكذا لان مائتي درهم من مال العبد مدفوع الى المولى فان العبد قد ادى مائة درهم  
واما بقي عليه من سمائه مائتان فاذا ادينا الى المولى مائتين بقي مال العبد مائة بين المولى  
والابنة نصفان للمولى نصف ذلك فيكون حاصل مال المولى مائتين وخمسين فاجعل ذلك  
على ستة أسهم حاجتنا الى ثلاثة تنقسم نصفين ثم تنفذ الوصية في سهمين ويرجع الى المولى  
بالميراث سهمهم فيزداد ماله سهم وهو السهم الدائر فيطرح من أصل حق ورثة المولى  
سهما فيصير ماله على خمسة للعبد سهمان ثم يرجع سهم بالميراث الى المولى فيسلم لورثة المولى  
أربعة وقد نفذنا الوصية في سهمين فاستقام الثلث والثلاث فظهر ان وصية العبد خمسا مائتين  
 وخمسين وذلك مائة درهم فاذا نفذنا الوصية له في مائة وخمسين ثم يرجع اليه بالميراث  
خمسون فيصير لورثته مائتان مثل ما نفذنا فيه الوصية ويبقى للابنة مائة وعلى طريق الجبر  
السبيل أن تجبر الوصية في شيء ثم يرجع الى المولى نصفه بالميراث فيصير للمولى مالا الا  
نصف شيء يعدل شيئين وبعد الجبر مالا يعدل شيئين ونصفاً فاضربه للتكسر بالنصف فيصير  
خمسة والثشي يصير شيئين فظهر انا نفذنا الوصية في خمسي مال المولى وذلك مائتان  
 وخمسون كما بينا وان أردت أن تطرح سهم الدور من مال العبد فالسبيل أن تقول يدفع الى  
المولى من الثمناثة ثلث المائتين وهو مائة وثلاثة وثلاثون وثلاث لان العبد قد ادى  
المائة واما بقيت الوصية في رقبته بقدر مائتين فيدفع الى المولى ثلثا ذلك ويبقى مال العبد  
مائة وستة وستون فيكون ذلك نصفين بين الابنة والمولى فاجعل كل نصف على ثلاثة أسهم  
ثم أطرح من نصيب العبد سهمها فيصير مال العبد خمسة للمولى ثلاثة ولابنة العبد سهمان

ثم يرجع إليها سهم بالوصية فيكون ثلاثة مثل ما كان للمولى بالميراث ويخرج مستقيماً على طريق الجبر أيضاً إذا تأملت ولو كان العبد أعطى المولى مائتي درهم والمستثلة بمجالها فأكلفها المولى فللمولى من هذه الثلاثة عشرون درهما بالسماية ومائة وأربعون بالميراث لانا نجعل مال المولى ومال المولى مائة يأخذه بطريق السماية ونصف ما بقي من مال العبد بالميراث وذلك مائتان ثم نجعل ذلك على ستة لحاجتنا الى ثلاثة تنقسم نصفين ثم نطرح من نصيب المولى سهماً كما ذكرنا فيصير مال المولى على خمسة خمساً ذلك للعبد بطريق الوصية وخمسة المائتين ثمانون درهما فظهر ان وصيته ثمانون وان الباقي عليه من السماية بقدر عشرين درهما ندفع من الثلاثة عشرين درهما الى ورثة المولى بالسماية يبقى مائتان بين المولى والابنة نصفين فيحصل لورثة المولى بالميراث مائة وأربعون وبالسماية عشرون فذلك مائة وستون وقد نفذنا الوصية في ثمانين فيستقيم الثالث والثلاثان وان جمعت السهم الساقط من مال العبد قلت قد أدى العبد مائتين فانما ثبت الوصية في رقبته بقدر مائة فيدفع الى المولى ثلثا المائة وذلك ستة وستون وثلثان يبقى مال العبد مائتان وثلاثة وثلاثون وثلاث فاجعل ذلك على ستة ثم أطرح من نصيب العبد سهماً واقسم على خمسة ثلاثة للمولى وسهمان للابنة ثم يعود اليها سهم بالوصية فيسلم لها ثلاثة مثل ما سلم للمولى بالميراث ولو كان العبد أعطى مولاه ثلثائة درهم فأكلفها ثم مات وترك ثلثائة وابنته ومولاه فلا سماية له على العبد ولا يحتسب بشيء مما أكل المولى وانما مال المولى ما يرثه من العبد وذلك مائة وخمسون فاجعل ذلك على خمسة بعد طرح السهم الدائر للعبد خمساً ذلك بطريق الوصية وذلك ستون درهما ثم يعود الى المولى نصف ذلك بالميراث وهو ثلاثون فانما يسلم لورثة المولى مائة وعشرون درهما وذلك خمساً الثلثائة في الحاصل ويسلم للابنة مائة وثمانون وقد سلم للمولى مثل ذلك لانا قد زدنا وصيته في شئين وقد سلم لورثته مائة وعشرون فاستقامت القسمة ولو كان العبد أدى الى المولى خمسائة فاتفقوا المولى على نفسه ثم مات العبد وترك خمسائة وابنته ومولاه ثم مات المولى فللمولى من ذلك مائة وعشرون درهما وللابنة ما بقي لان المولى في الحاصل لم يترك شيئاً سوى ما ورث من العبد وميراثه منه مائتان وخمسون الا أنه يقضى من ماله دينه أولاً وذلك مائتا درهم لان حقه قبل العبد في ثلثائة وقد استوفى منه خمسائة فالمائتان دين عليه فان قضى الدين بقي للمولى خمسون وقد ظهر للعبد زيادة مال وهو مائتا درهم الذي استوفاه بالدين فيكون نصف ذلك للمولى بالميراث وهو مائة

درهم فصار مال المولى فى الحاصل مائة وخمسين ثم نجعل ذلك على ستة أسهم وبعد طرح  
السهم الدائر على خمسة للبعد خمساً ذلك بطريق الوصية وخمساً مائة وخمسين يكون شئبين  
فظهر ان وصية البعد ستون ثم يرجع الى المولى بالميراث نصف ذلك وهو ثلاثون فيصير فى  
بد وارث المولى مائة وعشرون وقد تقدنا الوصية فى شئبين فكان مستقيماً وان اعتبر الميراث  
قلت انه قد ورث فى الميراث ثلثمائة وثمانين مرة مائتين وخمسين ومرة مائة ومرة ثلاثين  
فذلك ثلثمائة وثمانون وللأبنة مثل ذلك فكان البعد مات فى الحاصل عن سبعمائة وستين  
لانه مات وفى يده خمسمائة وقد سلم له مائتان باقتضاء الدين وستون بالوصية فذلك سبعمائة  
وستون بين الابنة والمولى نصف لكل واحد منهم ثلثمائة وثمانون ولواً عنه عند موته وقيمة  
ثلثمائة درهم ثم مات العد وترك ألف درهم وابنا محرز ميراثه ثم مات ابن البعد وترك ابنة  
ثم مات المولى فلم يبق من الألف أربعون درهماً بالسماية ونصف مائتين بالميراث فيجتمع له  
خمسائة وعشرون درهماً وقد عدنا الوصية للبعد فى مائتين وستين لان البعد لما مات عن  
ابن فلا شئ للمولى من ميراثه ثم مات الابن عن ابنة فيكون ميراثه بين الابنة والمولى  
نصفين وحكم هذه المسئلة حكم ما تقدم فيما اذا مات العد وترك ألف درهم وابنة سواء لاد  
نصف المال يرجع الى المولى فى العصلين والله أعلم

### باب عتق أحد العبدین

(قال رحمه الله) وإذا عتق عبدین له عند الموت قيمة كل واحد منهما ثلثمائة ولا مال  
له غيرهما مات أحدهما وترك ألف درهم اكتسبها بعد العتق ولا وارث له غير المولى  
ثم مات المولى وبقي البعد الآخر ولم يسع شئ فله سعاية فى أربعين درهماً وميراثه ثلثمائة  
وستون لان مال المولى رقة الحى وهى ثلثمائة وتركه الميت هى ألف فانه ان مات حراً فلا  
وارث له غير المولى وان مات عبداً فكسبه للمولى ولان بعض هذا المال للمولى بطريق  
اقتضاء دين السعاية وبضه بطريق الميراث ثم نجعل ذلك كله على ستة حاجتنا الى ثلث يقسم  
نصفين بين العبدین ثم السهم الذى هو للميت يعود الى المولى بالميراث فيزداد حقه بسهم وهو  
الدائر في طرح ذلك من أصل حقه وهو أربعة فتراجع السهام الى خمسة للعبدین سهمان لكل  
واحد منهما سهم وخمس الألف وثلثمائة مائتان وستون فيسلم للحى من رقبته هذا المقدار

ويسعى في أربعين درهما فيصير في يد وارث المولى ألف وأربعمون درهما وقد سلم للميت  
 بالوصية أيضا مائتان وستون فحصل تنفيذ الوصية لها في خمسمائة وعشرين وسلم لورثة المولى  
 ضعف ذلك فكان مستقبا وطريقة أخرى فيه أن أصل الفريضة من ستة لكل عبد سهم  
 ولورثة المولى أربعة ثم مات أحد العبدین مستوفيا لوصيته فاطرح سهمه بقي خمسة للعبد الباقي  
 سهم واحد وللورثة أربعة فصار المال ألفا وثلثمائة فاذا قسمتها على خمسة كان للحي سهم واحد  
 وهو مائتان وستون وللورثة أربعة وقد آتین ان الميت كان مستوفيا لوصيته مائتين وستين  
 فيكون جميع مال المولى ألفا وخمسمائة وستين بان تضاف مائتين وستين الى الثلثمائة الباقية  
 تنفذ الوصية لها في ثلث ذلك خمسمائة وعشرون ويسلم لورثة المولى ألف وأربعمون ولو  
 أعتق عبدین عند الموت قيمة كل واحد منهما ثلثمائة فمات أحدهما وترك مائة درهم وترك  
 ابنته ومولاه ثم مات المولى فاللأمة كلها للمولى بالسعاية ويسعى الحي في مائتين وعشرين  
 درهما لان مال المولى هنا أربعة فأن رتبة الباقي ثلثمائة والمائة التي تركها الميت كلها مال  
 المولى باعتبار السعاية لان ثلثه فوق هذا المقدار والدين مقدم على الميراث ثم هذه الأربعة  
 تقسم على خمسة لما بينا أن أصل الفريضة من ستة يطرح نصيب الميت ويبقى خمسة فالعبد  
 الباقي خمس أربعة فذلك ثمانون درهما وقد تبين أن الآخر مستوف بالوصية مثل ذلك  
 فيكون جملة ماله أربعة وثمانين الثلث من ذلك مائة وستون بين العبدین لكل واحد منهما  
 ثمانون والثلثان ثلثمائة وعشرون وقد أخذ وارث المولى مائة درهم فيسمى الحي لهم في مائتين  
 وعشرين درهما حتى يصل الى كل واحد منهما كمال حقه ولو كان العبد الميت ترك مائة  
 وخمسين درهما أخذ المولى مائة منها بالسعاية ومائة وخمسة وتسعين درهما وخمسة أجزاء من  
 أحد عشر جزءا من درهم ونصف الباقي سبعة وعشرون درهما وثلاثة أجزاء بالميراث ويسعى  
 الحي في مائة وخمسة وتسعين جزءا وخمسة أجزاء من أحد عشر جزءا من درهم لان الميت  
 لو ترك زيادة على قيمته كان نصف تلك الزيادة للابنة ونصفه للميت بالميراث فاذا كان فيما ترك  
 نقصان عن قيمته نجعل ذلك النقصان عليهما أيضا والنقصان بقدر خمسين وخمسة وعشرون  
 من ذلك على الابنة فيكون مال الميت في الحاصل خمسمائة وخمسة وسبعين ثلثمائة قيمة الحي  
 ومائتان وخمسون تركه الميت يستوفيه بطريق السعاية الى أن تتبين وصيته وخمسة وعشرون  
 مما يسلم للابنة اذ نقضنا الوصية لان ذلك القدر محسوب عليها فاذا عرفنا مقدار ماله قلنا السبيل

ان يكون ماله على ستة إلا أن السهم الذي هو نصيب الميت يعود نصفه الى المولى بالميراث  
 يتكرر بالانصاف فنجمه على اثني عشر ثمانية من ذلك لورثة المولى ولكل واحد من البديين  
 سهان ثم أحد السهمين من نصيب الميت يعود الى المولى وهو السهم الدائر فنطرح ذلك  
 من أصل حق الورثة يبقى أحد عشر لورثة المولى سبعة ولكل عبد سهان ثم يعود سهم من  
 نصيب الميت الى ورثة المولى فيسلم لهم ثمانية وقد تقدنا الوصية في أربعة فكان مستقبيا فثنين  
 أن نصيب الى سهان من أحد عشر من مال المولى وماله خمسمائة وسبعون فإذا - - -  
 على أحد عشر كان كل سهم من ذلك اثنين وخمسين وثلاثة أجزاء من أحد عشر جزءا من  
 درهم وقد سلم للميت بالوصية مثل ذلك فإذا جئت بين ما سلم لها بالوصية وبين ما وصل  
 الى الورثة بالسعاية والميراث استقام الثلث والثلاثان وإذا تبين أنه كان على الميت السعاية  
 في مائة وخمسة وتسعين وخمسة أجزاء يأخذ المولى ذلك من تركته يبقى من تركته أربعة  
 وخمسون وستة أجزاء نصف ذلك لابنة ونصفه للمولى بالميراث وذلك سبعة وعشرون درهما  
 وثلاثة أجزاء فان قيل لا يجوز أن يعتبر نقصان تركته عن قيمته بالزيادة لان في الزيادة حقا  
 للمولى والابنة جميعا لو وجدت وضررا بالعدمها يكون عليهما فاما الى تمام القيمة حق المولى  
 اذا وجد لما بينا أنه تعتبر السعاية في كمال قيمته فلا يجوز أن يجعل شيء من نقصان ذلك على  
 الابنة بل يكون كله على المولى فاما يبقى ماله خمسمائة وخمسين قلنا هو في الصورة كذلك  
 فاما في الحقيقة هذا نقصان من حقها لانا نعلم أنها تسلم الميت بالوصية هذا القدر وزيادة  
 وما يسلم له بالوصية يكون ميراثا بين الابنة والمولى نصفين فلماذا جعلنا الجبران بذلك  
 النقصان عليهما ولو ترك العبد ثلثمائة درهم وترك ابنته ومولاه فان قيمة الحى والميت تقسم  
 على أحد عشر سهما لان مال المولى هنا ستمائة فان الميت خلف ثلثمائة وذلك كأنه للمولى  
 بساكنة لجواز أن يظهر عليه دين محيط وقيمة الحى أيضا ثلثمائة فذلك ستمائة وهى مقسومة  
 على أحد عشر سهما لما بينا أنه يطرح السهم الدائر من اثني عشر وهو الذي يعود الى المولى  
 بالميراث من نصيب السعاية اذا قسمنا على أحد عشر سهما قلنا يسلم للحى سهان من أحد  
 عشر سهما من ستمائة فيسمى فيما بقي ويسلم للميت مثل ذلك بالوصية من تركته وبأخذنا  
 وراء ذلك ورثة المولى بالسعاية ثم يعود اليهم نصف ما سلم للميت بالوصية فيحصل لهم ثمانية  
 أسهم وقد تقدنا الوصية في أربعة فاستقام الثلث والثلاثان فإذا ظهر التخرج من حيث السهام

فالتخريج من حيث الدراهم سهل \* وعلى طريق الجبر نقول يسلم لكل واحد من العبدین  
بالوصية ثلثي الذي كان وصية للميت يمدود نصفه بالميراث الى وريثة المولى فتصير في أيديهم  
ثمانية الاشياء ونصف شيء ثم يمدل ذلك أربعة أشياء فاجبر بشيء ونصف شيء وزد على ما  
يقول مثله فظهر أن الثمانية تمدل خمسة أشياء ونصفها وقد انكسر بالانصاف فاضغه فيكون  
أحد عشر فظهر أن الثمانية الذي هو مال المولى يمدل أحد عشر وإن الوصية لكل عبد  
من ذلك سهمان كما بينا وإذا كان للرجل ثلاثة أعبد لا مال له غيرهم اثنان منهم مدبران  
فأعتق أحدهم في صحته ثم مات أحد المدبرين قبل السماية فانه يعتق من المدبر الباقي  
الثالث وخمس ما بقي ويسمى في أربعة أعشار قيمته ويسمى الآخر في ثلثي قيمته لأن العتق  
المنفذ في صحته يشيع فيهم جميعا بالموت فيعتق من كل واحد سهم ومال المولى عند الموت  
ثلاثة ربة كل واحد منهم فيسلم للمدبر ثلث ماله بالوصية بينهما نصفان فيكون ماله على ستة  
وقد مات أحد المدبرين مستوفيا لوصيته ونوى ما عليه من السماية فانما يضرب المدبر  
الآخر فيما بقي بسهم والورثة بأربعة فيكون مقسوما بينهم على خمسة فقد وقع الكسر مرة  
بالاثنان ومرة بالاخماس فالسبيل أن تضرب ثلاثة في خمسة فيكون خمسة عشر فنجعل كل  
رقبة على خمسة عشر ثم قد يسلم لكل واحد منهم بالعتق البات خمسة وبعد موت أحد المدبرين  
يبقى مال المولى عشرون عشرة من ربة المدبر القائم وعشرة من ربة القن فانما يسلم للمدبر الباقي  
خمس ذلك وهو أربعة فاذا سلم له مرة خمسة ومرة أربعة يبقى من رقبته ستة فانما يسمى هو في  
ستة أسهم من خمسة عشر سهما من قيمته فان شئت سميت ذلك خمس قيمته وان شئت  
سميته أربعة أعشار قيمته ويسمى الآخر في عشرة لأنه لا وصية له فيسلم للورثة ستة عشر سهما  
وقد تقدنا الوصية للمدبر القائم في أربعة فظهر أن الميت صار مستوفيا مثل ذلك فحصل تنفيذ  
الوصية لهما في ثمانية مثل نصف ما سلم للورثة ولو كان العتق البات في مرضه سعى المدبر في  
ثلثي قيمته وسعى الآخر في ثمانية أنشاع قيمته لأن العتق في المرض وصية بالموت قبل  
البيان شاع فيهم فانما يسلم لكل واحد من العبدین ثلثه ولا يزداد حق المدبر بهذا لأنه موصي  
له بجميع رقبته فبعد موت المولى يضرب المدبر في الثلث بجميع رقبته والقن بثلث رقبته فاذا  
جمعت كل ثلث سهما كان الثلث بينهم على سبعة والثلثان أربعة عشر فذلك أحد وعشرون وقد  
مات أحد المدبرين مستوفيا لوصيته ونوى ما عليه من السماية فيضرب كل واحد منهم فيما بقي

إسهم حقه الورثة بأربعة عشر والمدبر الباقي بثلاثة والقرن بسهم فيكون حقلته ثمانية عشر سهماً  
والمال رقتان كل رقة على تسعة قد سلم للمدبر ثلاثة وهو الثالث من رقبته ويسعى في ثلثي  
قيمته ويسلم للقرن سهم وهو تسع رقبته ويسعى في ثمانية أنساع قيمته وتبين أن السالم للمدبر  
الميت مثل ما سلم للحي فيستقيم الثلث والثلثان ولو كان لرجل عبدان فاعتق أحدهما عند  
الموت ألبنة ثم مات أحدهما قبل السيد ثم مات السيد فإن الباقي منهما يعتق من الثلث لأن  
الذي مات قبل المولى يخرج من أن يكون مزاحماً للآخر في العتق الميهم علي ما عرفت أن العتق  
الميهم والطلاق الميهم إنما يتعين في القائم بعد موت أحدهما ولو مات السيد أولاً ثم مات  
أحدهما يسعى الباقي في أربعة أخماس قيمته لأن العتق الميهم يشيع فيها بموت المولى ويكون  
من الثلث فصار الثلث بينهما نصفين على سهمين ثم مات أحدهما مستوفياً لوصيته وتوى ما عليه  
من السعاية فأنما يضرب الآخر في رقبته بسهم والورثة فلها يسلم له خمس رقبته ويسعى في  
أربعة أخماس قيمته والله أعلم بالصواب

### باب السلم في المرض

(قال رحمه الله) الأصل في مسائل هذا الباب أن تبرع المريض بالأجل يكون معتبراً به  
ثله بمنزلة تبرعه بأصل المال بالهبة أو الإبراء وهذا لأن الحيولة تقع بين الورثة وبين المال  
عند موت المريض بسبب الأجل كما تقع الحيولة بسبب الهبة والإبراء ولأن ما زاد على الثلث  
حق الورثة وتصرفه في حق الغير بالتأجيل باطل كتصرفه بالاستقاط وأصل اجرائه إذا  
جمع في تبرعه بين المال والأجل فإنه تقدم في ثلث ماله التبرع بأصل المال حتى إذا استغرق  
الثلث لم يصح تأجيله في شيء لأن التأجيل تبرع من حيث تأخير المطالبة مع بقاء أصل  
والمحابة تبرع بأصل المال ولا شك أن التبرع بأصل المال أقوى ولا مزاحمة بين  
والقوى في الثلث إذا عوقفا هذا فنقول إذا سلم المريض مائة درهم في عشرة أكرار خفيف  
إلى رجل بأجل معلوم ونقد الدراهم ولا مال له غيرها ثم مات قبل حل الأجل والطعام  
يساوي مائة فالمسلم إليه بالخيار أن شاء عجل ثلثي الطعام فكان الثلث عليه إلى أجله وإن شاء  
رد عليهم رأس المال إلا أن شاء الورثة أن يؤخر وأعطه الطعام إلى أجله لأن تبرع المريض  
كان بالأجل فأنما صح في ثلث ماله وعلى المسلم إليه أن يعجل ثلثي الطعام إلا أنه ثبت له الخيار



لانه تغير عليه شرط عقده فانه ما رضى بأنه يطالب بحكم هذا العقد بشئ من الطعام قبل حل الاجل فاذا توجهت المطالبة عليه به فقد تميز عليه شرط عقده وذلك يثبت الخيار لانعدام تمام الرضى فله أن يفسخ العقد ويرد عليهم رأس المال الا أن يشاء الورثة أن يؤخروا عنه الطعام الى أجل لانهم اذا تفذوا التأجيل في جميع الطعام فقد سلم له شرط عقده فلا خيار له في الفسخ وان لم يتخير شيئاً حتى مات حل الاجل وبطل الخيار لانه لم يتغير موجب العقد هنا فان الاجل يحل بموت المسلم اليه وتوجه المطالبة بحكم العقد اما لوقوع الاستثناء له عن الاجل أو لان الدين لما صار في معنى التحول الى التركة كان بمنزلة المين والعين لا تقبل الاجل وان كان يموت رب السلم فقد حل الاجل فالطعام حال على المسلم اليه ولا خيار له فيه لانه لم يتغير عليه شرط عقده «وان كان السلم يساوي خمسين درهما مات رب السلم والمسلم اليه حي فهو بالخيار ان شاء رد على الورثة رأس المال كله وأبطل السلم وان شاء رد عليهم سدس رأس المال وأدى الطعام كله في الحال لانه جمع في تبرعه هنا بين الاجل والمال وتبرعه بالمال استغرق الثلث وزاد عليه فلا يصح تبرعه بالاجل في شئ\* ويسلم للمسلم اليه ثلث المال ثلاثه وثلاثون وثلث يبقى ستة وستون وثلثان فاليه أن يؤدي الطعام في الحال وقيمته خمسون رأس المال ستة عشر وثلثان حتى يسلم للورثة ثلثي المال في الحال وانما يثبت له الخيار لانه تميز عليه شرط عقده فاذا اختار الفسخ كان عليه رد جميع رأس المال لان الوصية بالمحاباة كانت في ضمن العقد فلا تبقى بعد انفساخ العقد ولا يقال كان يذني أن ينفذ تبرعه في الاجل والمال كل واحد منهما في نصف الثلث فيعطى ثلثي الطعام في الحال وثلث الطعام عليه الى أجله وتسلم له ثلث الخمسين ويرد ثلث رأس المال في الحال وهو ثلاثة وثلاثون وثلث وهذا لما بينا ان التوزيع عليهما بعد ثبوت المساواة بينهما ولا مساواة بين أصل المال والاجل ثم لو جملنا هكذا فاذا حل الاجل ووجب قضاء ما بقي من الطعام وجب رد نصف المقبوض من رأس المال عليه لانهم لو لم يردوا ذلك حصل للورثة أكثر من الثلث وذلك ممتنع فان عقد السلم ينتقض في المردود من رأس المال لقوات القبض فلا يتصور أن يعود العقد فيه بدون التجديد وعلي هذا لو كان المسلم اليه رجلين فان الطريق في التخيير واحد ولو أسلم المريض ثلاثين درهما في كرى يساوي عشرة ثم مات قبل حل الاجل فالمسلم اليه بالخيار ان شاء تقض السلم وان شاء رد ثلث رأس المال وأدى الكر كله لما بينا بان تبرعه بأصل المال في الثلث مقدم

واذا تبرع بقدر عشرين درهما وثلاث ماله عشرة فإذا أدى المسلم إليه الطعام في الحال وقيمته عشرة وود ثلاث رأس المال وهو عشرة حصل للورثة عشرون وقد نقضنا له الوصية في عشرة وإن اختار فسخ العقد لتغير شرطه رد جميع رأس المال لأن الوصية بالمحاباة كانت في ضمن العقد ولو كان رأس المال أربعين درهما أدى الكر كله ورد من رأس المال ستة عشر درهما وثلاثي درهم حتى يسلم للورثة ثلاثا مال الميت ستة وعشرون درهما وثلاث درهم وقد نقضنا الوصية في ثلاثة عشر وثلاث لأنه استوفى أربعين ثم رد ستة عشر وثلاثين وكرا قيمته عشرة فيبقى له بالوصية ثلاثة عشر وثلاث وإن كان رأس المال خمسين درهما رد عليه ثلاثة وعشرين درهما وثلاثي يسلم للورثة كرا قيمته عشرة وثلاثة وعشرون وثلاث فذلك ثلاثا مال الميت وقد نقضنا المحاباة له في ستة عشر وثلاثين لأنه سلم له ستة وعشرون وثلاثين بكر قيمته عشرة وإذا كان رأس المال مائة درهم رد ستة وخمسين درهما وثلاثي درهم فيسلم للورثة هذا مع كرا قيمته عشرة فيكون ستة وستين وثلاثين وهو ثلاثا مال الميت ويسلم للمسلم إليه ثار وأربعون بكر قيمته عشرة فيكون السالم له من المحاباة ثلاثة وثلاثون وثلاث وهو ثلاثا مال الميت والله أعلم

### باب هبة أحد الزوجين لصاحبه

(قال رحمه الله) وإذا هب المريض لامرأته مائة درهم ولا مال له غيرها ١٠ اليها مات فالحبة باطلة لأنها بمنزلة الوصية ولا وصية للوارث وهي وارثه ولو ماتت المرأة قبله ولها عصبه ولا مال للمرأة غير هذه المائة فإنه يرد منها إلى ورثة الزوج ستين درهما لبطان الحبة وعشرين درهما بالميراث لأنها حين ماتت قبله فقد خرجت من أن تكون وارثا له فصحبته لها من ثلث ماله فإن قيل الحبة في المرض وصية وموت الموصى له قبل الموت يبطل الوصية صحيحة فكيف يكون مصححا لوصية باطلة فلما الحبة بمنزلة الوصية في أنه تبرع معتبر من الثلث فأما الملك به يحصل بنفس القبض وموت الموصى له قبل الموصى إنما يبطل وصيته لكون التملك فيها مضافا إلى ما بعد الموت فأما هذه هبة منفذة في الحال ١١ تبطل بموتها قبله ثم وجه نزع المسئلة أن مال الزوج في الأصل مائة درهم وهبته لها صبر في ثلثها ثم نصف ذلك الثلث يعود بالميراث إلى الزوج فالسبيل أن يجعل المائة على ستة

الهبة في سهمين ثم يعود بالميراث أحدهما الى الزوج فيزداد ماله وهذا هو السهم الدائر  
 في طرح من أصل حق الورثة سهمين لوارث الزوج ثلاثة وللأمة سهمان فتكون المائة على  
 خمسة ثم يعود سهم بالميراث الى وارث الزوج فيسلم لأربعة وقد نفذ الوصية في سهمين فاستقام  
 فبين ان بطلان الهبة في ثلاثة أخماس المائة وذلك ستون درهما وتنفيد الهبة في خمس  
 المائة وذلك أربعون ثم يعود نصفه الى وارث الزوج وهو عشرون فيحصل له ثمانون درهما  
 وقد نفذنا الهبة في أربعين وتبقى لمصبتها عشرون درهما فان اعتبرت طرح سهم الدور من  
 جانب المرأة والطريق في ذلك أن نقول مالها ما نفذت الهبة فيه وهو ثلث المائة نصف ذلك  
 بالميراث يكون للزوج ثم تغذله الوصية في ثلث ذلك لأن ما وصل اليه بالميراث من جملة ماله  
 وفي الثلث والثلاثين يعتبر ماله عند موته فصار هذا النصف على هذا ثلاثة والنصف الذي  
 لمصبتها أيضا على ثلاثة ثم يعود سهم من نصيب الزوج الى عصبتها فيزداد مالها بذلك وهو  
 السهم الدائر في طرح ذلك من حق عصبتها يبقى حق عصبتها في سهمين وحق الزوج في ثلاثة  
 فذلك خمسة ثم يعود سهم الى العصبية فيسلم له ثلاثة مثل ما سلم للزوج بالميراث فبين ان  
 ثلث المائة صار على خمسة والسالم للزوج خمسه وهو ثلاثة عشر وثلث اذا ضمته الى  
 ثلث المال يكون مائتين والسالم للعصبية ثلاثة أخماس ثلث المال وذلك عشرون درهما كل خمس  
 ستة وثمان لو كان وهب لها مائتي درهم والمسئلة بمالها رجع الى ورثة الزوج مائة وعشرون  
 درهما ببطلان الهبة وأربعون بالميراث ووجه التخييع على الطريق الاول ان المائتين مال  
 الزوج وبعد طرح سهم الزوج يكون على خمسة أسهم كما بينا في المسئلة الاولى فننفذ الهبة  
 في خمسها وذلك ثمانون درهما ويرد على ورثة الزوج ببطلان الهبة ثلاثة أخماسها وذلك مائة  
 وعشرون وبميراث الزوج منها أربعين فيسلم لورثة الزوج مائة وستون وقد نفذنا الهبة في  
 ثمانين فاستقام وعلى الطريق الآخر مالها ثلث المائتين وينقسم هذا الثلث بعد طرح سهم  
 الدور من نصيب عصبتها على خمسة فالذي يسلم لمصبتها في الحاصل ثلاثة أخماس ذلك وثلث  
 المائتين ستة وستون وثلثان كل خمس منه ثلاثة عشر وثلث وثلاثة أخماسها أربعون هو  
 لعصبية المرأة وخمسها ستة وعشرون وثلثان لورثة الزوج مع ثلثي المائتين فتكون الجملة مائة  
 وستين ولو كان وهب لها ثلثمائة وهي جميع ماله أخذ ورثة الزوج مائة وثمانين ببطلان الهبة  
 وهسنتين بالميراث عما لأن ماله بعد طرح سهم الدور ينقسم أخماسا فأما بطل الهبة في ثلاثة

ائحاس ثلثائة وثلاثة ائحاس ثلثائة مائة ونمائون التخرج كائنا وكذلك على الطريق الآخر  
 يخرج مستقباه ولو كان وهب لها خمسمائة ومات قبله كان لورثة الزوج ثلثائة بطلاق  
 الامة ومائة بالميراث وتخرج على الطريقين واضح أيضا وكذلك لو وهب لها ألف درهم  
 والمسئلة محالها فالسالم لورثة الزوج بطلاق الية ستمائة وبميراث الزوج منها مائتان وطريق  
 التخرج أن يقسم مال الزوج على خمسة أن طرحت السهم الدائر من جانبه وأن يقسم مال  
 المرأة وهو ثلث الموهوب على خمسة أن طرحت السهم الدائر من جانبها وإذا وهب المريض  
 لامرأته ألف درهم وله مائة أخرى ولا مال للمرأة غيرها ثم ماتت قبله ولها عصبية ثم مات  
 الزوج فله يرد الى ورثة الزوج عشرين درهما بطلاق الية وأربعين درهما بالميراث لأن  
 جميع مال الزوج مائتا درهم فاعلمنا نفذه في ثلث جميع ماله لأن ثلث الموهوب خاصة  
 وبعد طرح سهم الدور على الوجه الذي بينا في المسئلة الاولى قسمة المائتين على خمسة فاعلمنا نفذ  
 الية لها في خمسي المائتين وذلك نمائون فمرفا أن لطلاق الية في عشرين درهما من المائة  
 الموهوبة لها وأن ماله نمائون درهما نصفه للزوج بالميراث وهو أربعون درهما ونصفه لعصبته  
 بخمسة ما يسلم لوارث الزوج مائة وستون وقد بعدنا الية في ثمانين فاستقام الثلث والثلثان ولو  
 ترك الزوج مائة وخمسين درهما سوى المائة الموهوبة لها جازت الية في المائة كلها ويرجع  
 بالميراث الى الزوج حسون لأن مال الزوج مائتان وخمسون وبعد طرح سهم الدور يكون  
 على خمسة أسهم فاعلمنا تجوز الية في الخمسين وذلك مائة درهم مقدار ما وهب ثم يعود الى  
 الزوج نصفه بالميراث وذلك خمسون فيسلم لورثة الزوج مائتا درهم وقد نفذنا الية في مائة  
 فاستقام وكذلك لو ترك أكثر من خمسين ومائة لأنك تنظر الى خمسي ما ترك مع ما وهب فان  
 كانت الية تخرج من خمسي ذلك سلمت لها الية لا يهلم تجاوز ثلث مال الزوج في الحاصل  
 وإذا وهب المريض لامرأته مائة درهم لا مال له غيرها وللرأة مائة درهم سوى ذلك ثم  
 ماتت المرأة قبله ثم مات الزوج فإن الية تجوز في ستين درهما لأن مال الزوج مائة  
 وخمسون المائة الموهوبة ونصف المائة الاخرى له بالميراث عنها ثم هذه المائة والخمسون  
 تكون مقسومة على خمسة بعد طرح سهم الدور من جانبه فاعلمنا تجوز الية في خمسي ذلك  
 وذلك ستون كل خمس ثلاثون ثم يعود الى الزوج بالميراث ثلاثون فيسلم لورثة الزوج  
 مائة وتسعون ومائة ثلاثون فذلك مائة وعشرون وقد نفذنا الية في ستين فاستقام وإن اعتبر

طرح سهم الدور من جانب المرأة ثلث مالهائة وثلاثة وثلاثون وثلاثون لآن الهبة صحيحة في  
 مقدار الثلث من المائة التي للزوج ثم يقسم مالهائة بعد طرح سهم الدور من جانبها على خمسة  
 لزوج ثلاثة ولنصيبها سهمان ثم يعود بالوصية الى العصبية سهم فيسلم له ثلاثة مثل ما سلم للزوج  
 بالميراث فظهر أن السلم للعصبية ثلاثة أخماس مائة وثلاثة وثلاثين وثلاث وثلاثون درهما  
 ولوراث الزوج خمسة ذلك ثلاثة وخمسون وثلاث فإذا ضممت ذلك الى ثلث المائة ستة  
 وستين وثلاثين تكون مائة وعشرين فيستقيم التخريج كما بينا في الكتاب ولو كان لها مائتا  
 درهم بنوى ذلك جازت الهبة في ثمانين درهما لان مال الزوج مائتا درهم فله ورث عنها  
 نصف مالهاتم هذه المائتان بعد طرح سهم الدور من جانبها على خمسة فانما تجوز الهبة في  
 خمس ذلك وذلك ثمانون ثم يعود نصفه بالميراث اليه وذلك أربعون فيسلم لورثة الزوج مائة  
 وستون وقد نفذنا الهبة في ثمانين فاستقام ولو كانت للمرأة ثلثمائة سلمت الهبة لها في جميع المائة  
 لان الزوج يرث عنها نصف الثلثمائة مائة وخمسين وقد بينا أنه اذا كان له سوى المائة  
 المؤهوبة مائة وخمسون جازت الهبة في جميع الهبة بخروجها من الثلث واذا وهب الرجل  
 لامرأته في مرضه مائة درهم لا مال له غيرها وعليه دين خمسون درهما ولا مال للمرأة غيرها  
 ثم ماتت قبله فانما تجوز الهبة لها في عشرين درهما لان الدين مقدم على الهبة في المرض فيسترد  
 من المائة خمسين اقضاء الدين بها أولا ويخرج ذلك من أن يكون محسوبا من مال الزوج في  
 حكم الهبة ببق ماله خمسون درهما وبه بعد طرح سهم الدور من جانبها تقسم هذه الخمسون  
 أخماسا فتجوز الهبة في خمسها وذلك عشرون ثم يعود نصف العشرين بالميراث الى الزوج  
 فيسلم لورثته أربعون وقد نفذنا الهبة في عشرين فاستقام ولو وهب لها ثمانين درهما لا مال  
 له غيرها ولا دين عليه وعلى المرأة دين عشرة دراهم ثم ماتت قبله ولا مال له غيرها ثم مات  
 الزوج جازت الهبة في ثلاثين درهما لان مال الزوج خمسة وسبعون درهما فله لم يكن عليها  
 دين كان مال الزوج جميع الثمانين فإذا كان عليها دين عشرة ينقص من مال الزوج بقدر نصف  
 دينها وهو خمسة وانما كان كذلك لان ماله بالميراث يكون نصفين بين الزوج وعصبته وانما  
 بقضى دينها من ماله ولو لم يكن عليها دين عشرة كان نصف هذه العشرة للزوج بالميراث  
 وإذا كان عليها دين عشرة عرفنا أنه ينقص من مال الزوج بقدر نصف العشرة وهو خمسة  
 ثم هذه الخمسة والسبعون بطرح سهم الدور من جانبها تكون على خمسة أسهم وانما تنفذ الهبة

لها في خمس ذلك وكل خمس خمسة عشر نفقساها وثلاثون فمرفنا أن الهبة تجوز في ثلاثين  
 درهما ونبطال الهبة في خمسين ثم يقضى بعشرة من الثلاثين دينها بقي عشرون بين الزوج  
 وعصبتها نصفين بالميراث فيسلم لورثة الزوج ستون درهما وقد نفذنا الهبة في ثلاثين فاستقام  
 وإذا وهب المريض لامرأته مائة درهم لا مال له غيرها وأوصى لرجل بثلث ماله ثم ماتت  
 المرأة وقد قبضت المائة ثم مات الزوج قسمت المائة على أحد عشر سهما للمرأة منها سهمان  
 وللموصى له سهمان في تيماس قول أبي حنيفة لأن من أصله أن أوصية بما زاد على الثلث تبطل  
 عند عدم إحالة الورثة ضربا واستحقاقا فهو أن وهب لها جميع ماله فأما تضرب هي في الثلث  
 بقدر الثلث وكذلك الموصى له يضرب بالثلث فيكون الثلث بينهما على سهمين ثم السهم الذي  
 لها ينقسم نصفين فيعود نصفه بالميراث إلى الزوج فانكسر بالانصاف فاضمه فيكون الثلث  
 أربعة والثلاثان ثمانية فذلك اثنا عشر لانه يعود بالميراث إلى الزوج أحد سهميها وهو السهم  
 الدائر فيطرح ذلك من أصل حق ورثة الزوج فيعود حقهم إلى سبعة وحق الموصى لهما أربعة  
 فذلك أحد عشر سهما سلم للموصى له بالثلث سهمان وللمرأة سهمان ثم يعود بالميراث أحد  
 السهمين منها إلى الزوج فيسلم لورثة الزوج ثمانية وقد نفذنا الوصية لها في أربعة فاستقام  
 استخراجها على قول أبي يوسف ومحمد قسمة المائة على أحد وعشرين سهما لصاحب الثلث  
 سهمان ولورثة المرأة ستة ثم يرجع ثلاثة منها إلى الزوج بالميراث لأن عندهما الموصى له بالمال  
 يضرب في الثلث بجميع ما أوصى له به فهي تضرب بجميع المال مائة والآخر بثلثها فيكون  
 الثلث يديهما على أربعة أسهم لها ثلاثة وللموصى له بالثلث سهم والثلاثان ثمانية فيكون سهم  
 المال اثني عشر ثم نصف نصيبها وذلك سهم ونصف يعود بالميراث إلى الزوج فيزداد ماله بثلاثة  
 أسهم وهي السهام الدائرة فطرحها من أصل حق الورثة وذلك ستة عشر فيتراجع حقهم  
 إلى ثلاثة عشر وحق الموصى لهما في ثمانية فذلك أحد وعشرون ولهذا كانت قسمة المائة على  
 أحد وعشرين سهما لها ستة ويعود نصف ذلك وهو ثلاثة إلى الزوج بالميراث فيسلم لورثة  
 الزوج ستة عشر وقد نفذنا الوصية في ثمانية فاستقام الثلث والثلاثان ولو كانت المرأة هي التي  
 أوصت بثلث ماله لرجل جازت الهبة لها في ثلاثة أسهم من ثمانية لأن مال الزوج وهو مائة  
 درهم يجعل على تسعة أسهم هنا في الأصل لانه نفذ الهبة لها في ثلث ذلك ثم ثلث ذلك الثلث  
 تنفذ فيه وصيتها في سهم من الثلاثة فيبقى سهمان فيعود أحد السهمين إلى الزوج بالميراث

ويُزاد ماله هذا السهم وهو الدائر فنطرح من أصل حق ورثته سهمًا يبقى حقهم في خمسة  
 وحق المرأة في ثلاثة عشر ونصف ثم تجوز الهبة في ثلاثة أثمانه وذلك سبعة وثلاثون ونصف  
 وتبطل الهبة في خمسة أثمانه وذلك اثنان وستون ونصف ثم تنفذ وصيتها في ثلث مالها اثني  
 عشر ونصف ويبقى خمسة وعشرون لزوج منها بالميراث نصف ذلك اثنا عشر فيسلم لورثة  
 الزوج خمسة وسبعون وقد نفذنا الهبة في سبعة وثلاثين ونصف فاستقام \* وإذا وهب الرجل  
 لاسرته مائة درهم وهو مريض لا مال له غيرها ولا مال لها غيرها ثم ماتت المرأة قبله وترك  
 ابنها وزوجها ثم مات الزوج فإن الهبة تجوز لها في أربعة أسهم من أحد عشر سهمًا لأن تنفيذ  
 الهبة لها في ثلث مال الزوج ثم يصير بين ذلك الزوج والابن على الأربعة فيحتاج إلى حساب  
 ينقسم ثلاثة أرباعًا وأقل ذلك اثنا عشر فأنفذنا الهبة لها في أربعة ثم يعود سهم من أربعة إلى  
 الزوج بالميراث وهو السهم الدائر فنطرح ذلك من نصيب ورثة الزوج وهو ثمانية فيبقى  
 حقهم في سبعة وحقها في أربعة فذلك على أحد عشر ثم يعود سهم بالميراث إلى الزوج فيسلم  
 لورثة الزوج ثمانية وقد نفذنا الهبة في أربعة فاستقام وتبين أن صحة الهبة في أربعة أسهم من  
 أحد عشر سهمًا من المائة \* ولو تركت زوجها وأختها قسمت المائة على ثمانية عشر سهمًا لأن  
 نصيبها وهو الثلث يكون مقسومًا بين الزوج والأختين على سبعة للزوج ثلاثة وللأختين  
 أربعة فاصل العريضة من ستة وتقول بسهم فإذا صار الثلث على سبعة كان الكل على أحد  
 وعشرين ثم ثلاثة من هذه السبعة تعود بالميراث إلى الزوج وهي السهام الدائرة فنطرحها من  
 أصل حق ورثة الزوج أربعة عشر يبقى لهم أحد عشر ولها سبعة فذلك ثمانية عشر ففرقنا أن  
 المائة تنقسم على ثمانية عشر وأن الهبة أنما تجوز في سبعة ثم يعود إلى ورثة الزوج ثلاثة فيسلم  
 لهم أربعة عشر \* ولو كانت تركت أختها وأمها وزوجها قسمت المائة على أحد وعشرين لأن  
 نصيبها وهو الثلث بين ورثتها على ثمانية للزوج ثلاثة وللأختين أربعة وللأم سهم وإذا صار  
 الثلث على ثمانية كان الكل على أربعة وعشرين ثم تعود ثلاثة إلى الزوج بالميراث وهي السهام  
 الدائرة فنطرحها من أصل حق ورثته فيترجع الحساب إلى أحد وعشرين وعلى هذا القياس  
 ما تركت من الورثة فدكر في الأصل أنها تركت أختين لاب وأم وأختين لام وزوج  
 والقسمة في هذا الفصل على أربعة وعشرين ولو تركت أختين لاب وأم وأختين لام وزوج  
 وأم فالقسمة من سبعة وعشرين والحاصل أنك تصحح فرضيتها فتجعل الثلث على سهام فرضيتها

والثلثان نصف ذلك ثم تطرح من نصيب ورثة الزوج ما يعود الى الزوج بالميراث منها  
وتستقيم القسمة على ما بقي ولو تركت ابنتها وأبويها وزوجها قسمت المائة على اثنين وأربعين  
سهما لان نصيبها وهو الثلث يكون مقسوما على خمسة عشر سهما والثلثان ثلاثون ثم يعود  
الى الزوج بالميراث منها ثلاثة فيطرح من أصل حق وورثته ثلاثة أسهم بقي لهم سبعة وعشرون  
ولها خمسة عشر فذلك اثنان وأربعون منه يستقيم التخرج ولو وهبت المرأة لزوجها مائة  
درهم وهي سريضة ولا مال لهما غيرهما مات قبلها وهي وارثته مع عصبتها ثم ماتت فانه  
يجوز له الية في أربعة أسهم من أحد عشر سهما من المائة لانه لما مات قبلها فقد خرج من  
أن يكون وارثا لها فجازت هبتها له في الثلث ثم هذا الثلث يكون ميراثا بينها وبين عصبة  
الزوج ارباعا فمرت أن أصل المائة على اثني عشر سهما لحاجتك الى ثلث ينقسم ارباعا ثم  
سهم من نصيب الزوج يعود اليها بالميراث وهو الدائر فيطرح ذلك من سهام ورثتها بقي  
حقهم في سبعة وحق الزوج في أربعة فذلك أحد عشر فانما تقдна الية للزوج في أربعة من  
أحد عشر ثم يعود اليها من الميراث سهم من ذلك فيسلم لورثتها ثمانية وقد تقдна الية في أربعة  
فاستقام ه ولو كان له دار قسمت المائة على ثمانية وعشرين فتجوز الية للزوج في ثمانية أسهم  
من ذلك لان الثلث الذي هو نصيب الزوج يكون بينها وبين ولد الزوج على ثمانية لها من  
ذلك الثمن فاذا صار الثلث على ثمانية كان الكل على أربعة وعشرين ثم يعود من الثمانية بالميراث  
اليها سهم واحد وهو السهم الدائر فيطرح ذلك من سهام ورثتها وهو ستة عشر بقي لهم خمسة  
عشر وللزوج ثمانية فذلك ثلاثة وعشرون فتبين ان الية انما صححت للزوج في ثمانية من ثلاثة  
وعشرين ثم يعود اليها بالميراث سهم فيكون السالم لورثتها ستة عشر ضف ما تقдна فيه الية  
ه وإذا مرض الزوج وامرأته ولكل واحد منهما مائة درهم فوهب كل واحد منهما مائة  
لصاحبه فهذه المسئلة على ثلاثة أوجه اما أن تموت المرأة أولا ثم الزوج أو الزوج أولا ثم  
المرأة أو انما ماتا فان كانت المرأة هي التي ماتت أولا ولا ولد لها جازت الية لها من مائة  
الزوج في ستين درهما ولم يحز للزوج من مائتها شيء لان الزوج ورثها حين ماتت قبله فانما  
وهبت لوارثها في مرضها وذلك باطل واما المرأة فهي لا ترث من الزوج شيئا حيث ماتت  
قبله فجازت الية لها في ثلث مال الزوج ثم الزوج يرث عنها نصف مائتها فيكون ماله في  
الحاصل مائة وخمسين درهما وبعد طرح سهم الدائر من جانبه تقسم هذه المائة والخمسون



على خمسة أسهم وانما تجوز الهبة لها في خسي ذلك وذلك ستون درهماً يود بالميراث نصفه  
 الى الزوج فيسلم لورثته مائة وعشرون وقد تفدنا الهبة في ستين فاستقام ولو كان الزوج  
 مات أولاً لم يجز للمرأة من مائة شيئاً لانها وارثته وجاز له من مائة المرأة خمسة وأربعون  
 وخمسة أجزاء من أحد عشر جزءاً من درهم لان مالها مائتها وربع مائة الزوج يسلم لها  
 بالميراث فذلك مائة وخمسة وعشرون ثم تفدنا الهبة في ثلث ذلك وينقسم ذلك ثلث يسلم  
 وبين عصبية الزوج أربعاً فبين أن مالها في الاصل اثنا عشر سهماً تفدنا الهبة في أربعة ثم يود  
 سهم اليه وهو السهم الدائر فيطرح ذلك من أصل حق ورثتها بقي لهم تسعة وأربعون  
 فذلك أحد عشر فلانما ينقسم مالها على أحد عشر سهماً فكل سهم من ذلك يكون أحد عشر  
 وأربعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من درهم كما قال في الكتاب ولو مات ما جاز له انصف مائة  
 وجاز له نصف مائتها لان كل واحد منهما لا يرث من صاحبه شيئاً حين ماتا معاً فتصح الهبة  
 من كل واحد منهما لصاحبه في مقدار الثلث فيكون مال كل واحد منهما في الاصل ثلاثة إلا  
 أن سهماً من ثلاثة يود إلى كل واحد منهما من جهة صاحبه بطريق الوصية وهو الدائر  
 فنطرح من أصل حق وارث كل واحد منهما سهماً فيبقى حق وارث كل واحد منهما في سهم  
 وحق الموهوب له في سهم فلهذا قسمنا كل مائة على سهمين فيسلم لوارث كل واحد منهما مائة  
 درهم نصفه يطلان الهبة ونصفه بالوصية من جهة الآخر وقد تفدنا الهبة في حق كل واحد  
 منهما في خمسين درهماً فيستقيم الثلث والثلثان وإذا تزوج المريض امرأة على مائة لا مال له  
 غيرها ومهر مثلها خمسون ثم ماتت المرأة ولها عصبية ثم مات الزوج فان الحاباة لها تجوز في  
 الثلاثين درهماً وتبطل في عشرين درهماً لان ما زاد على مقدار مهر المثل محاباة وذلك خمسون  
 درهماً فتكون وصية لها من ثلث مال الزوج حيث مات قبله ومال الزوج خمسة وسبعون  
 مقدار المحاباة وذلك خمسون ونصف مهر مثلها بغير أنه عنها ثم هذه الخمسة وسبعون تجعل على  
 خمسة أسهم بعد طرح سهم الدور من جانب الزوج فلانما تجوز المحاباة لها في خسي ذلك ثلاثين  
 فيسلم لورثة الزوج خمسة وأربعون ويعود اليهم نصف الثلاثين خمسة عشر بالميراث فيكون  
 جملة ما يسلم لهم ستون وقد عرفنا المحاباة في ثلاثين فاستقام وإن جمعت طرح سهم الدور  
 من قبل المرأة قلت مالها مهر مثلها وذلك خمسون وثلث الخمسين الاخرى بالوصية فيكون  
 ستة وستين وثلثين بين عصبيتها وزوجها نصفين ثم نصيب الزوج يكون على ثلاثة لان الثلث

من ذلك وصية لها ونصيب العصة أيضا على ثلاثة ثم يعود سهم من نصيب الزوج الى العصة  
 فيزداد نصيبه فالسبيل أن تطرح من أصل العصة سهمها فيترجع الى خمسة ثلاثة أخماسها للزوج  
 وذلك أربعون درهما وخمسة للعصة وذلك ستة وعشرون وثلاثون ثم يعود الى العصة ثلاثة  
 عشر وثلاث فيسلم للعصة أربعون مثل ما سلم للزوج بالميراث وقد تقضى الوصية لهما مرة في  
 ستة عشر ومثني وسرة في ثلاثة عشر وثلاث فذلك ثلاثون هـ واذا وهب المريض لامرأته  
 مائة درهم فأتت المرأة قبله عن عصة وعليها دين فال كان عليها من الدين مثل ثلث المائة أو  
 أكثر قلها من المائة الموهوبة الثلث يقضى منه دينها لانه لا يعود شيء من ذلك الى الزوج  
 بالميراث فان الدين مقدم على الميراث فلا يقع فيه الدور وان كان عليها من الدين عشرة دراهم  
 كانت وصيتها ثمانية وثلاثين درهما وزد على ورثة الزوج بنقص الهبة اثنين وستين درهما  
 لان مال الزوج خمسة وتسعون فانه لو لم يكن عليها دين كان جميع المائة مال الزوج وقد بينا  
 أن الدين الذي عليها نصفه يقضى من نصيب العصة ونصفه من نصيب الزوج فيجعل نصيب  
 العشرة كأنه على الزوج ثم هذه الخمسة والتسعون تجعل على خمسة أسهم بعد طرح سهم  
 الدور من جانب الزوج فانما تجوز الهبة في خمسة وذلك ثمانية وثلاثون يقضى ببشرة من ذلك  
 دينها وبقي ثمانية وعشرون بين الزوج والعصة نصفين فيعود الى ورثة الزوج أربعة عشر  
 وقد كان وصل اليهم بنقص الهبة اثنان وستون فيكون ذلك ستة وسبعين مثل ما تقدم فيه الهبة  
 وان كان عليها دين عشرون درهما كانت الوصية ستة وثلاثين وزد على ورثة الزوج أربعة  
 وستين لان نصف الدين وهو عشرة في المعنى كأنه على الزوج فيبقى ماله تسعون درهما وانما  
 تقضى الهبة في خمسي ذلك بعد طرح سهم الدور وذلك ستة وثلاثون ثم يقضى بشرين من ذلك  
 دينها يبقى ستة عشر للزوج نصف ذلك وهو ثمانية وقد عاد اليه بنقص الهبة أربعة وستون فذلك  
 اثنان وسبعون مثل ما تقدمنا فيه الهبة والله أعلم بالصواب

باب الرجل يهب العبد في مرضه فيعني على سيده أو غيره

(قل رحمه الله) وإذا وهب المريض عبد الرجل لا مال له غيره وقيمه ألف درهم  
 فقتل العبد رجلا خطأ ثم مات المولى فانه يرد ثلثه الى ورثة المولى لان الهبة في المرض بمنزلة  
 الوصية فلا تنفذ أكثر من الثلث وبعد رد الثلث الى ورثة المولى بقي العبد كله مشغولا بالجناية

فيقال لهم ولله وهوب له ادفوه أو افدوه أي ذلك فملوا رجع ورثة المولى على الوهوب له  
 بثلي قيمته لأن ثلثي العبد استحق من يدهم بخباية كانت عند الوهوب له وقد كان الوهوب له  
 قبضه لنفسه على وجه التملك فكان مضمونا عليه فإذا لم يسلم الرد جعل كأنه هلك في يده  
 فترجع ورثة المولى عليه بثلي قيمته وقد كانوا يستفيدون البراة بدفعه فكانوا مختارين في  
 التزامه الزيادة باختيار الفسداء فلا يرجعون إلا بالاقول بمنزلة العبد المغصوب يعني ثم برده  
 الغاصب على المغصوب منه فدفعه بالجناية أو يفديه ولو أعتقه الوهوب له قبل أن يرد ثلثيه إلى  
 الورثة نفذ عتقه لأنه تملك العبد كله بالقبض فبقي ملكه ما بقي القبض وأن وجوب رد الثلثين  
 على الورثة لفساد الهبة فيه واشتغاله بحق ولي الجناية لا يمنع نفوذ عتق المولى فيه ثم إن كان  
 يعلم بالجناية فعليه بكل الدية لولي الجناية وثلثا قيمته لورثة المولى لأن رد الثلثين عليهم كان  
 مستحقا على الوهوب له وقد تعذر الرد باعتاقه فعليه رد ثلثي قيمته وإن لم يعلم بالجناية فعليه  
 قيمته لولي الجناية لأن ملكه تقرر في جميعه وقد صار مستهلكا رقبته على رد الجناية على وجه  
 لم يصير مختارا فيجب عليه قيمته لولي الجناية وثلثا قيمته لورثة المولى لما بيناه ولو كان العبد قتل  
 الواهب قبل له وهوب له ادفه إلى ورثة المولى أو افده فإن اختار الدفع دفعه كله فيكون  
 نصفه بالجناية ونصفه لهم بنقض الهبة لأن الهبة إنما تصح في ثلث العبد ثم يدفع ذلك الثلث  
 بالجناية فيزداد مال الواهب بسهم فنطرح من أصل حق ورثة الواهب سهما يبقى له سهم  
 ولله وهوب السهم فكان العبد سهمين تجوز الهبة في أحدهما ثم يدفع ذلك بالجناية فيسلم لورثة  
 الواهب سهمان وقد نفذنا الوصية في سهم فاستقام الثلث والثلاثان وظهر بهذا أن الميت أنما ترك  
 عبدا ونصف عبدا في الحكم ثلث ذلك يكون نصف عبد فلماذا يجوزنا الهبة في نصف عبد  
 ونحن مسئلة كتاب الهبة وإن اختار الفداء جازت الهبة في جميع العبد لأنه يفديه بالدية عشرة  
 آلاف فيكون مال الواهب أحد عشر ألفا وقيمة العبد ألف ذرهم وهو دون الثلث فلماذا  
 جازت الهبة في جميعه فإن أعتقه بعد ما قتل المولى فإن كان يعلم بالجناية كان مختارا للفداء فيعزم  
 عشرة آلاف وتبين أن الهبة صحبت في جميعه وإن لم يعلم فعليه قيمته وثلث قيمته لورثة لأن  
 ملكه تقرر فيه بالاعتاق فكان عليه قيمته باستهلاك العبد الوهوب وقيمته بالجناية لأنه صار  
 مستهلكا رقبته على ولي الجناية فتبين أن مال الميت قيمتان فأما تجوز الهبة في ثلث ذلك فيسلم  
 له ثلثا قيمته وثلث قيمته للورثة فإن قيل لما غرم قيمته بالاستهلاك قامت القيمة مقام العين

وقد بينا أن العبد لو كان باقيا كان يدفعه النصف بالجناية والصف بنقض الهبة ولا شيء عليه سوى ذلك بعد الاعتراف وهذا لانه لما كان لا يسلم لورثة الواهب بالجناية الا نصف العبد فهو بالاعتاق ما ألتف عليهم الا ذلك الصف فيكون الواجب عليه قيمة ونصف يسلم له الهبة ثلث ذلك ويترم قيمة واحدة قلنا عند قيام العبد ما يرد منه بنقض الهبة يعود الي ملك الواهب فيظل حكم الجناية فيه لان جناية المملوك على مالكة هدر وهذا المعنى لا يوجد بعد الاعتراف لان برد القيمة لا يعود شيء من العبد الي ملك الواهب فلا يتبين أن الجناية كانت من المملوك على مالكة في شيء من العبد فوجب اعتبار الجناية كلها وتبين أن حق الاولياء في قيمة كاملة بسبب الجناية فلها كان التخرج كما يباهولو قتل الواهب ولم يمتعه الموهوب له وقتئذ أكثر من ألف فان اختار الدفع فالحواب على ما بينا أنه يدفع العبد كله نصفه بالجناية ونصفه بنقض الهبة وحكم الدفع لا يخاف بقلة قيمته وكثرة قيمته اذا لم يجاوز عشرة آلاف درهم وان اختار العداء فان كانت قيمته خمسة آلاف فداء بالدية وجازت الهبة في جميعه لان مال الواهب عند اختيار العداء خمسة عشر ألفا العبد وقيمته خمسة آلاف والدية وهي عشرة آلاف فتبين أن العبد خارج من ثلث ماله فلها جازت الهبة في جميعه فان كانت قيمته ستة آلاف واختاره الموهوب له رد الي ورثة الواهب ربعة وجازت الهبة في ثلاثة أرباعه يفديه بثلاثة أرباع الدية لان العبد في الاصل يكون على ثلاثة أسهم تنفذ الهبة في سهم ثم يفدى ذلك السهم بمثله ومثل ثلثه لان الدية من قيمة العبد بمثله ومثل ثلثه فاما يفدى كل سهم من العبد بمثله ومثل ثلثه ويزداد مال الواهب بذلك القدر فيطرح من أصل حق ورثة الواهب بسهم وثاني سهم يبقى لهم ثلث سهم وللموهوب له سهم فاجعل كل ثلاثة سهما فيصير العبد على أربعة ثلاثة للموهوب له وسهم لورثة الواهب بنقض الهبة ثم يفدى الموهوب له هذه الثلاثة بمثله ومثل ثلثه وذلك خمسة أسهم فيسلم لورثة الواهب ستة وقد نفذنا الهبة في ثلاثة فيستقيم الثلث والثلثان ومحمد رحمه الله يذكر طريقة أخرى بعد هذا فيقول السبيل أن يجعل كل ألف على ثلاثة أسهم فقيمة العبد تكون ثمانية عشر سهما والدية ثلاثون سهما ثم تجوز الهبة في ثلث العبد فيفديه بثلث الدية وذلك عشرة زيادة تظهر في جانب ورثة الواهب فتطرح من أصل نصيبهم في العبد وهو ثمانية عشر يبقى حقهم في سهمين وحق الموهوب له في ستة فتبين أن العبد كان على ثمانية فان الهبة انما تجوز في ستة من ثمانية وهو ثلاثة أرباعه تخريج من حيث الدراهم

أن قيمة ثلاثة أرباع العبد أربعة آلاف درهم وخمسمائة فإذا جوزنا الهبة في ثلاثة أرباعه وفداه  
بثلاثة أرباع الدية فذلك سبعة آلاف وخمسمائة يسلم لورثة الواهب مع هذا ربع العبد وقيمته  
ألف وخمسمائة فيكون جملة ما يسلم لهم تسعة آلاف وقد نقدنا الهبة في أربعة آلاف وخمسمائة  
فاستقام وقع في بعض النسخ وقيل للموهوب له ادفع ثلاثة أرباعه أو افده بثلاثة أرباع الدية  
وهذا غلط والصحيح أنه عند الدفع يدفع العبد كله نصفه بالحياة ونصفه ببعض الهبة هكذا  
ذكر في بعض نسخ هذا الكتاب وفي كتاب الدور أيضا فإن كانت قيمته ثمانية آلاف  
واختار الموهوب له الفداء رد ثلاثة أسباعه إلى الورثة ويفدى أربعة أسباعه بأربعة أسباع الدية  
لأننا نجوز الهبة في ثلث العبد سهمان من ثلاثة ثم يفدى ذلك بسهم وربع لأن الدية من القيمة  
كذلك فيزداد مال الواهب بهذا القدر فيطرح من أصل حق ورثته سهم وربع يبقى لهم  
ثلاثة أرباع سهم وللموهوب له سهم فقد انكسر بالارباع وضرب سهمًا وثلاثة أرباع في  
أربعة فيكون سبعة للموهوب له أربعة ولورثة الواهب ثلاثة فتبين أن الهبة تبطل في ثلاثة  
أسباع العبد وتكون في أربعة أسباعه ثم يفدى ذلك بمثل ومثل ربه وهو خمسة أسهم فيحصل  
لورثة الواهب ثمانية أسهم وقد نقدنا الهبة في أربعة فاستقام وعلى طريق الثاني يخرج مستقيما  
على نحو ما بينا وكذلك طريق الحساب فإن على طريق الدينار والدرهم يمدى ما يجوز فيه الهبة  
وهو الدينار بمثل ومثل ربه وعلى طريق الجبر يفدى الشيء الذي تجوز فيه الهبة بشيء وربع  
شيء ثم التخريج واضح عند التأمل وإن كانت قيمته عشرة آلاف فلا فرق هنا بين اختيار  
الدفع والفداء لأن القيمة مثل الدية فيرد نصفه إلى الورثة بنقص الهبة ويدفع نصفه بالحياة  
أو يفديه بنصف الدية وإن كانت قيمته خمسة عشر ألفا رد أربعة أسباعه إلى الورثة وقيل له  
ادفع ثلاثة أسباعه أو افدها بثلاثة أسباع الدية أما عند اختيار الفداء فالجواب صحيح لأننا نجوز  
الهبة في سهم من ثلاثة ثم تفدى ذلك السهم بثلاثي سهم لأن الدية من القيمة مثل ثلثه فيزداد  
مال الواهب بذلك القدر فيطرح من أصل حق الورثة ثلثي سهم يبقى لهم سهم وثلث وللموهوب  
له سهم فقد انكسر بالثلاث فضرِب سهمين وثلثا في ثلاثة فيكون سبعة حق الورثة في  
أربعة وحق الموهوب له في ثلاثة ثم تفدى هذه الثلاثة بسهمين من الدية فيسلم لورثة الواهب  
سبعة وقد نقدنا الهبة في ثلاثة فكان مستقيما وأما عند اختيار الدفع فذكره في المختصر غلط  
والصحيح ما ذكره في بعض نسخ الأصل قال تدفعه على ما فترت لك يعني أن حكم الدفع

لا يختلف بآلة القيمة وكثرة القيمة فيدفع العبد كله نصفه بنقص الربة ونصفه بالدفع بالجناية  
وان كانت قيمته عشرين ألفا واختار العداة رد ثلاثة أخماسه الى الورثة وفدى خمسة بخمس  
الدية لان الربة تجوز في سهم من ثلاثة ثم يفدى ذلك بنصف سهم لان الدية من القيمة هكذا  
افترداد مال الواهب بنصف سهم فيطرح من أصل حق ورثته نصف سهم يبقى لهم سهم  
ونصف للموهوب له سهم فأضعفه بالكسر بالنصف فيكون خمسة ثبطل الربة في ثلاثة أخماسه  
وقيمة ذلك اثنا عشر ألفا وتجوز في خمس قيمته ثمانية آلاف ثم يشبه بخمسي الدية وهو أربعة  
آلاف يسلم لورثة الواهب ستة عشر ألفا وقد تقدنا الربة في ثمانية آلاف فان كانت قيمته  
ثلاثين ألفا رد خمسة اثمان العبد على الورثة وفدى ثلاثة اثمانه بثلاثة اثمان الدية لان الربة تجوز  
في سهم من ثلاثة ثم يفدى ذلك السهم بثلاث سهم لان الدية من القيمة هكذا فيزداد مال الواهب  
بثلاث سهم فاذا طرحنا ذلك من حق الورثة يتراجع العبد الى اثنين وسهمين فيضرب ذلك  
في ثلاثة فيكون ثمانية للموهوب له ثلاثة ولورثة الواهب خمسة ثم يفدى هذه الثلاثة بمثل ثلاثة  
وهو سهم له واحد فيسلم لورثة الواهب ستة وقد تقدنا الربة في ثلاثة وان كانت قيمته خمسين  
ألفا رد على الورثة أربعة اسباع ونصف سبع وتجوز الربة في سبعين ونصف فيفدى ذلك بسبعين  
الدية ونصف سبع لانا جوزنا الربة في سهم من ثلاثة ثم يفدى ذلك بخمس سهم فيزداد  
مال الواهب بهذا القدر فاذا طرحنا ذلك من حق الورثة يتراجع العبد الى سهمين وأربعة  
أخماس فيضرب ذلك في خمسة فيكون أربعة عشر حق الورثة في تسعة وحق الموهوب له في  
سنة وخمسة من أربعة عشر سبعان ونصف سبع ثم يفدى ذلك بمثل خمسة وهو سهم واحد  
فيسلم للورثة عشرة وقد تقدنا الربة في خمسة وان كانت قيمته مائة ألف رد على الورثة تسعة  
عشر جزءا من العبد وتقضى الباقي وهو عشرة أجزاء بعشرة أجزاء من تسعة وعشرين من الدية  
لان الربة انما تجوز في سهم من ثلاثة ثم يفدى ذلك السهم بعشرة لان الدية من القيمة مثل  
عشرة فاذا طرحنا عشر سهم من أصل حق الورثة يتراجع العبد الى سهمين وتسعة أعشار  
فيضرب ذلك في عشرة فيكون تسعة وعشرين حق الورثة تسعة عشر وحق الموهوب له عشرة  
ثم تقضى هذه العشرة أسهم بسهم واحد فيسلم للورثة عشرون وقد تقدنا الربة في عشرة  
فيستقيم الثلث والثلاثان فان كانت قيمة العبد ستة آلاف باعتقه الموهوب له بعد ما قتل الواهب  
فان كان لا يلم بالجناية فالية قيمة وثلاث لما يتناز مال الواهب قيمتان في الحاصل فيسلم له

الثلث بالوصية وان كان يعلم بالجناية فهو مختار للدية ضامن لقيمة العبد بحكم الهبة فتضم الدية  
 الى القيمة فتكون ستة عشر ألفا هو مال الواهب فيسلم له من ذلك الثلث وهو خمسة آلاف  
 وثلث ألف ويؤدي الى ورثة الواهب عشرة آلاف وثلثي ألف واذا كانت قيمته تسعة آلاف  
 فأعتقه وهو يعلم غرم ثلثي الدية وثلثي القيمة وهو ما بينا انه يضم الدية الى قيمة العبد فيكون  
 تسعة عشرة ألفا يسلم له من ذلك الثلث وهو ستة آلاف وثلث ألف ويغرم اثني عشر ألفا  
 وثلث ألف وذلك ثلث القيمة ستة آلاف وثلث ألف وثلث الدية ستة آلاف وثلث ألف  
 وان كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر فأعتقه وهو يعلم أولا يعلم فهو سواء وهو ضامن لثلثي  
 الدية وثلثي القيمة كما بينا الا انه ان كان لا يعلم رفعا عنه ثلثي عشرة دراهم من ثلثي الدية لان  
 قيمة العبد بسبب الجناية مقسدة بعشرة آلاف الا عشرة (ألا ترى) انه لو كان مجنيا عليه  
 كانت هذه قيمته في الجناية فكذلك اذا كان جانيا واذا وهب المريض عبده لرجل وقيمته  
 عشرة آلاف ولا مال له غيره ثم ان العبد والموهوب له قتل المولى فان الهبة تبطل ويرد  
 العبد الى ورثة المولى لان الموهوب له قاتل ولا وصية للقاتل فيرد العبد كله بتقص الهبة  
 ويغرم الموهوب له خمسة آلاف درهم لانه جنى على نصفه فيغرم نصف الدية ولو كان العبد  
 وأجنبي قتل المولى فلي الاجنبي خمسة آلاف لانه جنى على نصفه ويجوز الهبة في ثلاثة اخماس  
 العبد فيرد الموهوب له خمسي العبد بتقص الهبة ويقضى ثلاثة اخماسه بثلاثة اخماس نصف  
 الدية اذا اختار الفداء لان مال المولى خمسة عشر ألفا فان قيمة العبد عشرة آلاف والدية  
 الواجبة على الاجنبي خمسة آلاف فذلك خمسة عشر ألفا بعد طرح سهم الدور من جانب  
 المولى هذه الخمسة عشر ألفا تكون على خمسة أسهم فانما تجوز الهبة في جميعها وهو ستة آلاف  
 مقسدا رها من العبد ثلاثة اخماسه فمرفنا ان الهبة تجوز في ثلاثة اخماس العبد ويرد الخمس  
 بتقص الهبة قيمة ذلك أربعة آلاف ويقضى ثلاثة اخماسه نصف الدية لان العبد انما  
 جنى على نصف النفس وثلاثة اخماس الدية ثلاثة آلاف فاذا جمعت ما وصل الى ورثة  
 الواهب كان اثني عشر ألفا وقد نفيذنا الهبة في ستة آلاف فيستقيم الثلث والثلثان يان اختار  
 الدفع ودربمه بتقص الهبة وتجوز الهبة في ثلاثة ارباعه لان مال الميت خمسة عشر ألفا كما  
 بينا وعند اختيار الدفع انما تجوز الهبة في نصف ذلك على ما بينا ان الهبة تجوز في سهم من  
 ثلاثة ثم يدفع ذلك السهم بالجناية فيزداد مال الواهب بسهم فنطرح من أصل حق الورثة سهما

يحق لهم سهم وللموهوب له سهم فمما ان الهبة انما تصح في نصف ماله وذلك سبعة آلاف وخمسمائة وذلك من العبد ثلاثة ارباعه فيرد ربع العبد بتقاض الهبة وقيمتها ألفان وخمسمائة ويدفع ثلاثة ارباعه بالجناية فيحصل في يد الورثة العبد وقيمتها عشرة آلاف ونصف الدية التي أخذوها من الاجنبي وذلك خمسة عشر ألفا وقد تقضنا الهبة في سبعة آلاف وخمسمائة فاستقام الثالث والثلاثان والله أعلم بالصواب

باب السلم في المرض ويبيع المكيل بمثله من المكيل ووزنه بمجابهة

(قل رحمه الله) اعلم أن بناء هذا الباب على الاصل الذي بينا ان المجابهة في الاصل بمنزلة المجابهة في المال في الاعتبار من الثلث فان المال مقدم على الاصل في تنفيذ المجابهة فيه من الثلث فقول اذا أسلم المريض ثوبا يساوي عشرة دراهم في كره حنطة يساوي عشرة الى أجل ودفع اليه الثوب ثم مات قبل أن يحل السلم ولا مال له غيره ذلك فان شاء المسلم اليه عجل ثمن الكره وان شاء تقض السلم لانه حابه بالاجل في جميع ماله وثبت الخيار له لتغير شرط المقد عليه فان كان الثوب يساوي عشرين درهما ان شاء تقض السلم وان شاء أدى الكره ورد سدس الثوب لان المجابهة بالمال هنا جاوزت الثلث فلا يظهر حكم المجابهة بالاجل وانما يسلم له من المجابهة بقدر ثلث ماله وذلك ستون وثلثان فيرد الكره حالا ويرد سدس الثوب حتى يسلم للوارث ثلاثة عشر وثلث وقد تقضنا المجابهة في مثل نصفه ونصفه وما يرد من الثوب يكون حقا من رأس المال وذلك مستقيم في السلم وان كان قيمة الثوب ثلاثين درهما رد ثلث الثوب لانه حابه بقدر العشرين وثلث ماله عشرة فيرد ما زاد على ذلك من الثوب حتى يسلم للورثة كرا يساوي عشرة وثلث الثوب وقيمتها عشرة مثل ما تقضنا فيه المجابهة ولو اسلم عشرة دراهم وثوبا يساوي عشرة في كره حنطة يساوي عشرة ثم مات ولا مال له غير ذلك فان شاء المسلم اليه تقض السلم وان شاء أدى الكره ورد سدس الثوب وسدس العشرة فذلك التقدم زاد على الثلث وليس تنفيذ المجابهة له من أحد المائين بأولى من الاخر فانما يرد السدس منهما من الكره حتى يسلم للوارث ثلاثة عشر وثلث وقد تقضنا المجابهة له في ستة وثلاثين ولو كان أسلم ثوبا يساوي عشرين درهما وعشرة دراهم في كره حنطة يساوي عشرة دراهم رد ثلث الثوب وثلث العشرة لانه حابه بقدر عشرين وثلث ماله عشرة فيسلم له ذلك منها ويرد



ما راد على الثالث سهمها ولو أسلم ثوبين قيمة أحدهما ثلاثون وقيمة الآخر خمسة عشر في كره يساوي خمسة عشر درهما أدى الكره كله ورد ثلث الثوبين لأنه حابه بقدر ثلاثين درهما فاما يسلم له بقدر ثلث ماله وذلك خمسة عشر من الثوبين جميعا ويرد ما راد على الثالث من الثوبين وان شاء نقض السلم وأصل ذلك أن ينظر الى قيمة الثوبين والى قيمة السلم فيعطى المسلم اليه قيمة السلم وثلث ما ترك الميث حابة له ويرد ما بقي من السلم وكذلك سائر ما يسلم فيه وكذلك الصرف في جميع ذلك الا في الجنس بمجنسه فانه شيأ من هذا وفي الاصل استكثر من هذا الجنس من المسائل والكل يخرج على ما بينا والله أعلم

### باب الاقالة في السلم والبيع في المرض

( قال رحمه الله ) وإذا أسلم المريض عشرة دراهم في كره حنطة يساوي عشرة ثم أقاله السلم وقبض منه الدراهم فهو جائز لأنه ما حابه بشئ فانه أحاد الكره بالاقالة واسترد منه العشرة التي بمقابله وهما في المالية سواء والاقالة بمنزلة البيع وكما أن البيع الذي لا حابة فيه نافذ من المريض فكذلك الاقالة ولو كانت قيمة الكره ثلاثين درهما ولا مال له غير ذلك ثم مات فإنه كان له مال يكون ثلثه بقدر عشرين أو أكثر جارت الاقالة لان الحابة تخرج من ثلث ماله وان لم يكن له مال سواء جارت الاقالة في نصف الكره ويقال للمسلم اليه أد الى الورثة نصف الكره ورد عليهم نصف رأس المال لأنه حابه بقدر العشرين درهما فانه أخرج بالاقالة من ملكه جزأ يساوي ثلاثين بعشرة دراهم والاقالة في هذا كالبيع فلا يمكن تصحيح الحابة له فيها زاد على الثلث ولا يمكن أن يؤمر باداء ما زاد على الثلث من الحابة لان الاقالة قبل القبض فسخ فلا يمكن أن يثبت فيه ما لم يكن ثابتا في أصل المقدلان الفسخ رفع المقدوانا ورفع الشئ من المحل الوارد عليه لا من محل آخر ولا يمكن ابطال في الكل لانها تقذت من المريض في مقدار الخارج من الثالث واقالة السلم لا تحتمل الفسخ لان بالاقالة يسقط طلع السلم والمبسوط يكون متلاشيا وفسخ الاقالة انما يصح في القائم دون المتلاشي ومن فأن الاقالة جازت في البعض دون البعض فاحتجنا الى معرفة مقدار ما جازت الاقالة فيه فنقول الحابة بقدر عشرين وثلث ماله عشره ولو كانت ثلث ماله نصف الحابة فلما تجوز الاقالة في نصف الكره ويسلم للوارث نصف كره قيمته خمسة عشر ونصف رأس المال وهو خمسة دراهم فذلك

عشرون فيسلم للمسلم اليه نصف كرميته خمسة عشر بخمسة فتسلم له الحباية بتدر العشرة وعلى طريق الجبر يجوز الاقالة في شيء من الكرم ثلاث شي لان رأس المال بقدر الثلث من السلم فيبقى للورثة كرم الاثني شيء يمدل ذلك شيئا وثلاثا لانا تقضنا الحباية في ثلثي شيء فحاجة الورثة الى ضعف ذلك فاجبر الكرم ثلاث شي وزد على ما يمدله مثله فظهر أن الكرم يمدل شيئين وقد جاوزنا الاقالة في شيء وذلك نصف الكرم في المعنى ولو أسلم عشرين درهما في كرم يساوي ثلاثين درهما ثم أقاله في شيء وذلك نصف الكرم في المعنى ولو أسلم عشرين درهما في كرم يساوي ثلاثين في مرضه ومات الاقالة جائزة لان الحباية بقدر عشرة وهو مقدار الثلث من ماله ولو أسلم عشرة في كرم يساوي عشرين درهما ثم أقاله في مرضه ثم مات جازت الاقالة في ثلثي الكرم ويقال للمسلم اليه اذ ثلث الكرم ورد عليهم ثلثي رأس المال لانه حباية بقدر عشرة دراهم وثلث ماله ستة وثلثان لان جميع ماله عشرون فانما يجوز الاقالة في مقدار الثلث وذلك قدر ثلثي الحباية فلذا جازت الاقالة في ثلثي الكرم ويرد على الورثة ثلثي رأس المال ستة وثلثين وثلث كرميته ستة وثلثان ويسلم للوارث ثلاثة عشر وثلث وسلم للمسلم اليه ثلثا كرميته ثلاثة عشر وثلث ب ستة دراهم وثلثين ففرقا أنه سلم من الحباية بقدر ثلث المال وعلى طريق الجبر يجوز الاقالة في شيء من الكرم بنصف شيء لان رأس المال من المسلم فيه مثل نصفه فيحصل في يد الورثة كرم الا نصف شيء وحاجتهم الى شيء فاجبر الكرم بنصف شيء ويزيد على ما يقايله مثله فظهر أن الكرم يمدل شيء ونصف شيء وانا حين جوزنا الاقالة في ذلك كان ذلك بمعنى ثلثي الكرم ولو أسلم عشرة دراهم في كرم يساوي ثلاثين درهما ثم أقاله في مرضه وقبض منه العشرة فاستهلكها ثم مات ولا مال له غيرها جازت الاقالة في ثلثي الكرم ويقال للمسلم اليه اذ الى الورثة ثلثي الكرم وارجع عليهم ثلثي العشرة التي كنت أعطيتها الميت لانه حباية في الاقالة بقدر عشرين وماله عند موت عشرون وما استهلكه لا يكون محسوبا من ماله بل ذلك في حكم الدين عليه اذا لم يجز الاقالة فثلث ماله ستة وثلثان والحباية انما يجوز بتدر ثلث ماله وذلك الثلث من جملة ما حباها فباعتباره جازت الاقالة في ثلث البكر ويؤدى المسلم اليه الى الورثة ثلثي كرميته عشرين درهما ويرجع عليهم ثلثي العشرة حصاة ما بطأت فيه الاقالة فيعطونه ذلك مما أخذوا من الطعام يبقى لهم ثلاثة

عشر وثلاث وقد سلم للمسلم اليه ثلاث كرميته عشرة بثلاثة دراهم وثلاث فمرفنا انه قد سلم له من المحابة بقدر ثلث ماله وعلى طريق الجبر فيه نقول الاقالة تصح في شيء من الكرم ثم على الوارث أن يقضى المسلم اليه بثلث ذلك وهو حصته من رأس المال في دفع ثلث كرم الاثلاث شيء يبقى في يد الوارث ثلثا شيء وذلك يعدل شيئا وثلثا فاجبر ثلثي كرم بثلثي شيء وزد على ما يعدله مثله فظهر أن ثلثي الكرم يعدل شيئين فالكرم الكامل يعدل ثلاثة أشياء وقد جوزنا الاقالة في شيء من ذلك فذلك بمعنى ثلثي الكرم ثم النخريج كما بينا ولو أسلم عشرين درهما في كرم يساوي خمسين درهما ثم أقاله المسلم وهو مريض ثم مات ولا مال له غيره جازت الاقالة في خمسة أنساع الكرم ويقال للمسلم اليه أد إلى الورثة أربعة أنساع الكرم وخمسة أنساع رأس المال لانه سابه بقدر ثلاثين درهما وثلث ماله ستة عشر وثلثان لان جميع المال خمسون فنظر الى ثلث ماله كم هو من مقدار المحابة وطريق معرفته أن تجعل كل ثلاثة وثلث درهم سهما وجملة المحابة تسعة دراهم وستة عشر وثلثان تكون خمسة فمرفنا أن ثلث ماله من جملة المحابة خمسة أنساع وصحة الاقالة باعتبار خروجه من الثالث فانما تصح الاقالة في خمسة أنساع الكرم ويقال للمسلم اليه أد إلى الورثة أربعة أنساع الكرم وقيمة ذلك اثنان وعشرون وتسعين وخمسة أنساع رأس المال مقدار ذلك أحد عشر وتسع فيسلم للورثة ثلاثة وثلثون وثلث مقدار ثلثي المال ويكون في يد المسلم اليه خمسة أنساع الكرم قيمته سبعة وعشرون وسبعة أنساع درهم يأخذ أحد عشر درهما وتسع الذي أعطى الورثة من رأس المال فيبقى ستة عشر وثلثان محابة له وهو ثلث ما ترك الميت وعلى طريق الجبر تصح الاقالة في شيء من الكرم بخمسة شيء لان رأس المال من قيمة الكرم كذلك فيبقى في يد الوارث كرم الاثلاثة أخماس شيء وذلك يعدل شيئا وخمس شيء فاجبر الكرم بثلاثة أخماس شيء وزد على ما يعدله مثله فظهر أن الكرم يعدل شيئا وأربعة أخماس شيء وقد جوزنا الاقالة في شيء وشيء من شيء وأربعة أخماس شيء يكون خمسة أنساع فظهر أن الاقالة إنما جازت في خمسة أنساع الكرم وهذا كله اذا كانت الاقالة قبل قبض الكرم فان كانت الاقالة بعد قبض الكرم فالعدل فيه كما وصفنا في قول أبي يوسف وعمره رحمهما الله لان الاقالة عندهما بعد القبض فبيع كما قبله فلا تجوز بأكثر من رأس المال وأما في قول أبي يوسف رحمه الله فالأقالة بعد القبض بمنزلة البيع المستقبل فان كان رأس المال عشرة دراهم وقيمة الكرم ثلاثون وتقابضا ثم أقاله إياه في مرضه وقبض منه الدراهم ودفع اليه الكرم قيل للمسلم اليه

أنت بالخيار فان شئت أدا الى الورثة عشرة دراهم أخرى وان شئت فرد الكر وخد دراهمك  
لأن الاقالة عنده لما كانت بمنزلة البيع أمكن إثبات الزيادة في البذل منه فيكون هذا وأما لو باع  
المريض كرا يساوي ثلاثين درهما بمشرة سواء فهالك يخير المشتري بين أن يؤدي عشرة  
أخرى حتى تسلم له المحابة بقدر ثلث المال وبين أن يفسخ البيع ويرد المبيع فهنا أيضا يخير المسلم  
اليه بين أن يرد الكر ويأخذ دراهمه وبين أن يؤدي ما زاد على الثلث من المحابة وانما منظر  
الى قيمة السلم اذا كانت فيه محابة في جميع ذلك يوم يختصمون وقول أبي يوسف رحمه الله مفسرا  
بهذه الصفة لم يذكره في الكتب سوى في هذا الموضع ه واذا اشترى الرجل عبدان بخمسين  
درهما وقيمتهم مائة درهم فلم يقدر الثمن ولم يقبض العبد وليس له مال غير خمسين ثم مرض  
المشتري فاماله البائع ثم مات فانه يخير البائع فان شاء سلم العبد وأخذ خمسين وان شاء سلم  
ثمنى العبد وأخذ منه ستة عشر درهما وثلثي درهم لأن المشتري حباه بقدر نصف ماله فلا يسلم  
له من المحابة الا مقدار الثلث غير ان اقالة البيع محتملة للفسخ بخلاف اقالة السلم لأن المبيع قائم  
بعد الاقالة ولهذا اذا احتلما في رأس المال بعد الاقالة لمحال في البيع وتراود الاقالة وفي السلم  
لا يتحالفان فلكون الاقالة بفرض الفسخ هنا أثبتنا الخيار للبائع لانه تمين عليه شرط الاقالة  
فان شاء سلم العبد وأخذ الخمسين بطريق فسخ الاقالة وان شاء سلم ثمنى العبد ونصح الاقالة  
في ثلث العبد فيأخذ منهم ثلث الثمن ستة عشر وثلثين ويحصل في يد الورثة من الثمن ثلاثة  
وثلثون وثلث وقيمتهم مثل ذلك فذلك ستة وستون وثلثان وقد سلم للبائع ثلث العبد قيمته  
سبعة وستون وثلثان ثلاثة وثلثين وثلث فيكون السلم له من المحابة بقدر ثلاثة وثلثين وثلث  
مثل نصف ما سلم للورثة والله أعلم بالصواب

### باب السلم في المرض وله على الناس ديون

(قال رحمه الله) واذا أسلم الرجل في مرضه ثلاثين درهما في كرا يساوي عشرة دراهم  
وقبض ولا مال له من العين غيرها وله على الناس دين كثير ثم مات فالمسلم اليه بالخيار ان  
شاء رد الثلاثين درهما وتقض السلم وان شاء أدى الكر ورد من رأس المال عشرة دراهم  
لأن عقد السلم يحتمل الفسخ فيثبت الخيار هنا للمسلم اليه لتعين شرط العقد عليه فان شاء  
فسخ السلم ورد المقبوض من رأس المال لأن الوصية بالمحابة كانت في ضمن البيع فلا تبقى

بعد فسخ البيع أو ان شاء أمضى العقد وأدى الكر في الحال لان المحاباة بالثلث بالمال جاوزت  
 الثالث فلا بد له شيء من الاجل ولكن يؤدي الكر كله ويرد من رأس المال ما زاد على ثلث  
 ماله من المحاباة وذلك عشرة دراهم ويكون هذا بمنزلة حفظ بعض رأس المال وعقد السلم بمحتمل  
 ذلك فان اقتضوا الدين بعد ما اختصموا وقضى القاضى بينهم بهذا وفسخ السلم لم يرد على  
 المسلم اليه شيء لان الدين الذي للميت على الناس لا يكون محسوبا من ماله ما لم يخرج فان  
 بدا الوارث لا يصل اليه واذا لم يحاسب به بعد قضاء القاضى بينهم يفسخ السلم ان اختار المسلم  
 اليه ذلك وفسخ السلم لا يحتمل النقص فلماذا لا يباد بخروج الدين وكذلك ان اختار رد عشرة  
 من رأس المال لان ذلك القدر يخرج من أن يكون رأس المال وينتقض القبض فيه من الاصل  
 فلا يهود بعد ذلك وان اقتضوا الدين قبل أن يختصموا أسلم للمسلم اليه الى أجله وجازت له  
 المحاباة لان المحاباة بالمال والاجل تخرج من الثالث حين وصل الى يد الوارث ضعف ذلك  
 من مال الميت ولو أسلم عشرين درهما في مرضه في كر يساوي عشرة وتقدر الدراهم ثم مات  
 وله علي الناس دين فاقضي الورثة بعد موته عشرة دراهم قبل أن يختصموا فالسلم جائز لانه  
 حابه من المال بقدر عشرة وهي تخرج من ثلاثة فيقال للمسلم اليه أد الى الورثة الكر  
 وقيمته عشرة فيكون في أيديهم عشرون وهي ثلثا ما ترك الميت من العين فيكون في يد  
 المسلم اليه عشرون درهما عشرة قيمة الكر الذي أدى وعشرة محاباة ولو كان رأس المال  
 ثلاثين درهما والمقبوض من الدين بعد موته عشرون درهما فالمسلم اليه بالخيار ان شاء نقض  
 السلم ورد الدراهم وان شاء أدى الكر حالا ورد من رأس المال ثلاثة دراهم وثلثا لانه  
 حابه بقدر عشرين درهما وثلث ما تبين من المال ستة وعشرون وثلثان وانما يسلم له من  
 المحاباة ذلك القدر ورد ما زاد على ذلك وهو ثلاثة دراهم وثلث وان شاء نقض السلم لانه تغير  
 عليه شرط عقده واذا اختار النقض بطالت الوصية بالمحاباة فيرد جميع ما قبض من الدراهم  
 والله أعلم بالثواب

### باب بيع المكيل بمثله من المكيل

(قال رحمه الله) وإذا باع الرجل في مرضه كر تمر فادي قيمته ثلاثين درهما بكره قد  
 قيمته عشرة دراهم ثم مات البائع وليس له مال غيره فالمشتري بالخيار ان شاء نقض البيع وأخذ

كره لتغير شرط العقد عليه حين لم تخرج الحاباة من ثلث ماله وإن شاء أخذ نصف الكر  
 الفارسي بنصف الدقل وود نصف الكر الفارسي لأن الحاباة حصاة بقدر ثلثي ماله ولا يمكن  
 إزالة الحاباة بزيادة الدراهم لأن ذلك ربما كان في بيع المكيل بمكيل من جنسه والفضل وبها  
 فينظر إلى ثلث ماله كم هو من جملة الحاباة فيجوز في البيع بقدره لأنه لو كانت الحاباة بقدر  
 الثلث جاز البيع في الكل وهنا الثلث مثل نصف الحاباة فيجوز البيع في نصف الكر فيرد على  
 الوارث نصف كر قيمته خمسة عشر ونصف كر دقل قيمته خمسة ويسلم للمشتري نصف كر  
 فارسي قيمته خمسة عشر بنصف كر دقل قيمته خمسة فيحصل تنفيذ الوصية له في ثلث ماله وإن  
 باعه كرا قيمته ستون بكر حشف قيمته عشرة دراهم فإن البيع يجوز في خمس الكر لأنه  
 حاباه بقدر خمسين وثلاث ماله عشرون فكان الثلث بقدر خمسي الحاباة فيرد على الورثة ثلاثة  
 أخماس الفارسي وقيمته ستة وثلاثون وخمسا الحشف وقيمته أربعة فذلك تشارك الميت ولو  
 باعه كرا قيمته خمسون بكر قيمته عشرون جاز البيع في خمسة اتساع الكر لأنه حاباه بقدر  
 ثلاثين وثلاث ماله ستة عشر وثلاثين وذلك خمسة اتساع الكر لأنه حاباه كل ثلاثة وثلاث  
 سهما فيرد على الورثة أربعة اتساع الكر الجيد وخمسة اتساع الكر الردي فإن اعتبر  
 قيمتهما فهي تشارك الميت يسلم لورثته ويحصل تنفيذ الوصية في ثلث ماله وهذا بمنزلة إقالة  
 السلم في جميع ما ذكرنا والله أعلم بالصواب

### باب العفو عن الجنابة في المرض

(قال رحمه الله) وإذا جرح العبد رجلا حرا خطأ فأتى الحر منها وقد عفى عن هذا  
 الدم في مرضه وليس له مال وقيمة العبد ألف درهم قيل لمولاه أن يدفع أو تقدي فإن اختار  
 الدفع دفع ثلثه لأن العبد صار مستحقا بجنابته ولا مال للمعاني غيره والعفو وصية منه لمولاه  
 لأن الاستحقاق مال على المولى فيجوز في ثلاثة وإن اختار القداء جاز العفو في خمسة أسداس  
 العبد ويفدى سدسه بسدس الدية لأنه يمكن تصحيح العفو في جميعه فإنه لا يسلم لورثته شيء  
 من المال إذا صححنا العفو في جميعه ولا يمكن إبطاله في الكل لأنه يفديه حينئذ بمشقة آلاف  
 فيكون العبد خارجا من ثلثه وزيادة فعرنا أن صحة العفو هنا في البعض وطريق معرفة ذلك  
 أنه لو كان للميت ألفا درهم ضعف قيمة ذلك العبد لكان العفو يجوز في جميعه فالسبيل أن

نضم نصف القيمة الى الدية ثم يبطل من العفو حصّة ضعف القيمة من الجملة لان بطلان  
العفو باعتبار اننا لم نجد ذلك القدر و ضعف القيمة ألفا درهم فاذا ضممته الى الدية كان اثنا عشر  
ألفا ضعف القيمة من الجملة هو السدس فلهذا جارت الهبة في خمسة اسداس العبد وبطلت في  
السدس فيفديه بسدس الدية وذلك ألف وثلاثون ألفا فيسلم ذلك للورثة وقد تقضنا العفو في  
نصف ذلك وهو خمسة اسداس العبد قيمته ثمانمائة درهم وثلاثة وثلاثون وثلاث وعلى طريق  
الجبر يجوز العفو في شيء من العبد ثم يفدى ما بقي منه وهو عبيد الاثنى بمشعة أمثاله لان  
الدية من القيمة هكذا فيصير في يد الوارث عشرة أموال الا عشرة أشياء تعدل شيئين لاننا  
جوزنا العفو في شيء وحاجة الورثة الى شيئين فيجبر الاموال بعشرة أشياء ويزيد على ما نفذ  
مثلا فكانت عشرة أموال تعدل اثني عشر شيئا فالمال الواحد يعدل شيئا وخمسا فانكسر  
بالاخماس فاضرب شيئا وخمسا في خمسة فيكون ستة فظهر ان المال الكامل ستة وقد جوزنا  
العفو في شيء فضربنا كل شيء في خمسة فتبين ان العفو انما جاز في خمسة اسداس العبد وان  
كانت قيمته ألفين واختار الفداء فدى سبعة بسبعي الدية لاننا نأخذ ضعف قيمة العبد وهي أربعة  
آلاف فنضمه الى الدية فيكون أربعة عشر ألفا ثم ننظر الى ضعف القيمة كم هو من الجملة  
فنبطل الهبة بقدره وذلك سبعة فتجوز الهبة في خمسة اسباع العبد وتبطل في السبعين  
ففديه بسبعي الدية مقداره ألفان وثمانمائة وسبعة وسبعون وسبع وقد تقضنا الهبة في خمسة  
اسباع العبد قيمته ألف وأربعة وثمانية وعشرون وثلاثة اسباع مثل نصف ما سلم للورثة  
وعلى طريق الجبر تأخذ مالا مجهولا فيجوز العفو في شيء منه ويبطل في مال الا شيئا ثم  
تفديه بخمسة أمثاله فيحصل في يد الورثة خمسة أموال الا خمسة أشياء يعدل ذلك شيئين  
فاجبره بخمسة أشياء وزد على ما يعدله مثلا فصار خمسة أموال تعدل سبعة أشياء والمال الواحد  
يعدل شيئا وخمسي شيء فاضرب ذلك في خمسة حتى يتبين ان المال الكامل يعدل سبعة أشياء  
وقد جوزنا العفو في شيء وضربنا كل شيء في خمسة فذلك خمسة اسباع العبد فان كان قيمة  
العبد ألفا وعلى المقتول دين ألف فالسبيل فيه اذا اختار الفداء ان يضم نصف القيمة الى  
الدية فيكون اثني عشر ألفا ثم يبطل العفو بحصّة نصف القيمة وحصّة الدين وذلك ثلاثة  
من اثني عشر فرغنا ان العفو انما يبطل في الربع فنفديه بربع الدية الفين وخمسمائة فنقضى  
به الدين ألف درهم وشيء للورثة ألف وخمسمائة وقد أجزنا العفو في ثلاثة ارباع العبد قيمته

سبعمائة وخمسون فاستقام الثلث والثلثان وعلى طريق الجبر تجوز العفو في شيء وبطله في عبد  
 الا شيء ثم نفدى ذلك بشرة أمثاله وذلك عشرة أموال الا عشرة أشياء ثم يقضى الدين بمال  
 كامل لان الدين ألف درهم وقد جعلنا العبد وقيمه ألف مالا كاملا فيبقى في يد الورثة تسعة  
 أموال الا عشرة أشياء يمدل ذلك شيئين وبعد الجبر والمقابلة تكون تسعة أموال يمدل اثني  
 عشر شيئا فالمال الواحد يمدل شيئا وثلاثا فقد انكسر بالاثلاث فاضرب شيئا وثلاثا في ثلاثة  
 فيكون أربعة وقد جوزنا العفو في شيء وضربنا كل شيء في ثلاثة وثلاثة من أربعة بثلاثة  
 ارباعه فصح ان العفو انما صح في ثلاثة ارباع العبد ولو لم يكن على الميت دين وكان له ألف درهم  
 موضوعة فدى نصف سدس العبد بنصف سدس الدية لانك تأخذ نصف القيمة فنضمه  
 الى الدية فيجوز العفو بحصة الدية وخمسة اسداس وبحصة الالف الموضوع وذلك نصف  
 سدس فانما يبطل الهبة في نصف سدس العبد فيفديه بنصف سدس الدية وذلك ثمانمائة  
 وثلاثة وثلاثون وثلاث فحصل للورثة هذا مع الالف وقد تقدنا الهبة في خمسة اسداس العبد  
 نصف سدسه قيمة ذلك تسعمائة وستة عشر وثلثان فاستقام الثلث والثلثان وعلى طريق الجبر  
 تجوز العفو في شيء وبطله في عبد الا شيء ففديه بشرة أمثاله وذلك عشرة أموال الا عشرة  
 أشياء يمدل شيئين وبعد الجبر والمقابلة أحد عشر مالا يمدل اثني عشر شيئا فالمال الواحد يمدل  
 شيئا وجزأ من أحد عشر جزأ من شيء فاضربه في أحد عشر فظهر ان المال الكامل يمدل اثني  
 عشر وقد جوزنا العفو في شيء وضربنا كل شيء في أحد عشر فتبين ان العفو انما جاز في أحد  
 عشر جزأ من اثني عشر جزأ من العبد وذلك خمسة اسداسه ونصف سدسه والله أعلم بالصواب

### باب قتل العبد الموهوب له والواهب أو غيره

(قال رحمه الله) رجل له عبدان قيمة كل واحد منهما عشرة آلاف فوهب أحدهما  
 لرجل في مرضه وقبضه ولا مال له غيرهما ثم ان العبد الموهوب قتل الواهب فالحبة جائزة  
 في جميع العبد ويقال له ادفعه كله أو افنده لان العبد كله يخرج من ثلثه فان ماله في الاصل  
 على ثلاثة تجوز الهبة في سهم ثم يدفع ذلك أو يفديه بمثله لان الدية والقيمة سواء فيزداد في  
 نصيب الورثة سهم وهو الدائر فنظره من أصل حق الورثة فيبقى لهم سهم وللموهوب له سهم  
 ففرقنا الهبة انما تجوز في سهم من سهمين وهو العبد الموهوب كله فان قيمة العبدين سواء



ثم يدفعه بالجناية أو يفديه بعشرة آلاف فيسلم للورثة عشرون ألفا وقد نفذنا الهبة في عشرة  
 آلاف فاستقام الثالث والثلاثون وصار في المعنى كأن الميت ترك ثلاثة أعبد لأن المدفوع بالجناية  
 من جملة تركته فتبين أن الموهوب خارج من ثلثه فإن كان وهب الآخر لرجل آخر أيضا  
 فإنه يرد ثلاثة أخماس العبد القاتل إلى الورثة وهو ثلاثة أخماس العبد الآخر نقضاً للهبة ويقال  
 لمولى القاتل ادفع خمسة أو افده بخمسة الدية لأن الثالث بين الموهوب لهما نصفان على سهمين  
 والثلاثون أربعة ثم إن مولى القاتل يدفع سهمه أو يفديه بمثله فيحصل في يد الورثة خمسة فيطرح  
 السهم الدائر من أصل حقهم بقي حقهم في ثلاثة وحق الموهوب لهما في سهمين فذلك خمسة  
 ثم يدفع مولى القاتل نصيبه أو يفديه بسهم فيسلم للورثة أربعة وقد نفذنا الهبة في سهمين  
 فاستقام فتبين أن الهبة إنما جازت لكل واحد منهما في خمسي عبده وذلك أربعة آلاف ويطلت  
 في ثلاثة أخماس كل واحد منهما فيكون ذلك اثني عشر ألفاً ثم دفع الموهوب له نصيبه أو فداه  
 بخمسة الدية فيصير في يد الورثة ستة عشر ألفاً وقد نفذنا الهبة لهما في ثمانية آلاف وعلى طريق  
 الجبر تأخذ مالا مجبراً لا فتجوز الهبة لهما في شيء ثم إن مولى القاتل يدفع نصيبه أو يفديه بمثله  
 وذلك نصف شيء فيحصل في يد الورثة مال الانصف شيء يعدل شيئين وبعد الجبر والمقابلة  
 يعدل شيئين ولصفاً إنما جوزنا الهبة في شيء وشيء من شيئين ونصف خمسة فرفما أن الهبة إنما  
 جازت لكل واحد منهما في خمسي عبده \* ولو كان أحد العبدین وأجنبي قتلا الواهب غرم  
 الأجنبي خمسة آلاف لأنه أثلث نصف النفس بجانيته ويقال لمولى العبد القاتل أدفع أم تقدي  
 فإن اختار القداء كان لكل واحد منهما خمسة أجزاء من أحد عشر جزءاً من العبد الذي في  
 يده ورد البقية بنقص الهبة ويقال لمولى القاتل أفد ما جاز لك فيه الهبة بخمسة أجزاء من أحد  
 عشر جزءاً من نصف الدية لأن مال الميت خمسة وعشرون ألفاً العبدان ونصف الدية وإنما تجوز  
 الهبة لهما في ثلثه وذلك الثالث بينهما نصفان على سهمين ثم إن مولى القاتل يقدي سهمه بنصف  
 سهم لأن عبده إنما جنى على نصف النفس فخصته من الدية مثل نصف قيمته فالسبيل أن نضعفه  
 للمكر بالانصاف فيصير على اثني عشر سهماً لكل واحد من الموهوب لهما سهماً وللورثة  
 ثمانية ثم يقدي الموهوب له سهمه بسهم من الدية وهذا السهم هو الدائر فنطرحه من أصل  
 حق الورثة بقي حقهم في سبعة وحق الموهوب لهما في أربعة فذلك أحد عشر ثم مولى القاتل  
 يقدي بسهم فيحصل في يد الورثة ثمانية وقد نفذنا الهبة لهما في أربعة فاستقام الثلث والثلاثون \*

اذا عرفنا هذا فنقول السبيل أن نضرب أحد عشر في خمسة وعشرين فيكون مائتين وخمسة  
 وسبعين وانما يجوزنا الهبة لكل واحد منهما في سهمين من أحد عشر وقد ضربنا ذلك في خمسة  
 وعشرين ففرقا أن الهبة انما جازت لكل واحد منهما في خمسين وذلك خمسة أجزاء من  
 أحد عشر جزءاً من عبده لان جملة ماله لما صار على مائتين وخمسة وسبعين فكل عبد يكون مائة  
 وعشرين ونصف الدية خمسة وخمسون من مائة وعشرة يكون خمسة أجزاء من أحد عشر  
 جزءاً فبين تخريج المسئلة \* وان اختار الدفع جازت الهبة لكل واحد منهما في نصف العبد  
 ورد النصف بنقص الهبة ويدفع مولى الجاني النصف بالجناية لما بينا أن جملة ماله خمسة  
 وعشرون ألفاً وقد انقسم ذلك بعد طرح سهم الدور بين الورثة والموهوب لهما على خمسة  
 لكل واحد من الموهوب لهما خمس ذلك وذلك خمسة آلاف وهو قيمة نصف العبد الذي  
 وهب له فبين أن الهبة تبطل في نصف قيمة كل عبد فيحصل في يد الورثة خمسة عشر ألفاً ثم  
 يدفع مولى القاتل نصف العبد بالجناية فيسلم للورثة عشرون ألفاً وقد نفذنا الهبة لهما في عشرة  
 آلاف فاستقام الثلث والثلاثان فاذا كان لرجل عبد قيمته عشرة آلاف درهم وله خمسة آلاف  
 درهم فوهب العبد في مرضه لرجل وقبضه ثم قتل العبد الواهب فانه يرد ربع العبد نقصا  
 للهبة ويدفع ثلاثة أرباعه أو يقضيها بثلاثة أرباع الدية لان مال الميت خمسة عشر ألفاً وبعد  
 طرح سهم الدور انما تنفذ الهبة في نصف ذلك وهو سبعة آلاف وخمسمائة قيمة ثلاثة أرباع  
 العبد ففرقا أن الهبة انما جازت في ثلاثة أرباعه فيرد عليهما ربع العبد وقيمته ألفان وخمسمائة  
 ثم يدفع ثلاثة أرباعه أو يقضي بثلاثة أرباع الدية فيجتمع في يد الورثة خمسة عشر ألفاً وقد  
 نفذنا الهبة في سبعة آلاف وخمسمائة فاستقام الثلث والثلاثان \* واذا وهب المريض عبداً له  
 يساوي عشرة آلاف درهم لاملأ له غيره وعليه دين عشرة آلاف درهم أو أكثر وقبضه  
 الموهوب له ثم قتل العبد الواهب فان الهبة تبطل لان الهبة في المرض وصية فتأخر عن  
 الدين والدين يحيط بالتركة فتبطل الهبة في جميع العبد لهذا وتبطل الجناية أيضاً لان يبطلان  
 الهبة تبين أن العبد جنى على مولاه وجناية الخطأ من العبد على مولاه هدر فيكون هذا وما  
 لو مات خنث أخته سواء فباع العبد في الدين \* ولو أعتقه الموهوب له قبل أن يرفعوا إلى  
 القاضي وهو لا يعلم بالجناية نفذ عتقه لانه ملكه بالقبض بحكم فلا يبطل ملكه بفساد السبب  
 ما لم يسترد منه والمتى صادف ملكه نفذ سواء كان سبيبه قاسداً أم صحيحاً وبغزو النكاح

تقرر ملكه فيجب اعتبار الجاية الا أن المولى اذا أعتقه وهو لا يعلم بالجنابة يصير مستهاكاً للعبد  
 فان كان الدين عشرين ألفاً أو أكثر غرم الموهوب له قيمتين قيمة كاملة وهي عشرة آلاف  
 بالاستهلاك لانه وجب عليه رده بانتقاض الهبة وقد تدمر رده بالاستهلاك فيغرم قيمته وعليه  
 عشرة آلاف الا عشرة بالجاية لانه في حكم الجنابة صار مستهاكاً له حين أعتقه وهو لا يعلم  
 بالجنابة ولكن قيمة العبد بالجنابة لا تزداد على عشرة آلاف الا عشرة وان كان الدين عشرة  
 آلاف كان على الموهوب له عشرة آلاف لحق الغرماء ثم يفرم ثلثي ما بقي من القيمة في الجنابة  
 للورثة لان ذلك الباقي مال الميت في الحاصل فيسلم له الثلث بحكم الوصية ويغرم للورثة ثلثي  
 ذلك وان كان الدين خمسة آلاف ولم يعتقه الموهوب له رد على الورثة ثلاثة ارباعه ويقال  
 للموهوب له ادفع الربع أو افداه بربع الدية لان الهبة تبطل في نصف العبد لمكان الدين  
 يبقى نصف العبد فيجمل ذلك النصف بمنزلة عبد كامل في حال ما اذا لم يكن على الواهب دين  
 وقد بينا في العبد الكامل انه اذا كان قيمة العبد والدية سواء فانما تجوز الهبة في نصف العبد  
 وبدفع النصف بالجنابة أو يفديه بنصف الدية فهذا أيضاً تجوز الهبة في ذلك النصف وتبطل  
 في نصفه فربما أن الهبة انما بطلت في ثلاثة ارباع العبد وجازت في ربعه قيمته ألفان وخمسمائة  
 فادفع الموهوب له أو فداءه حصل في يد الورثة عشرة آلاف فيقضون الدين خمسة آلاف  
 لتقبل العبد المريض فانه يقال للموهوب له أن دفع أم تفدى فان اختار الدفع جازت الهبة  
 في ثلاثة أثمان العبد ورد خمسة أثمانه نقضاً للهبة وبصير في الحكم كأن الميت ترك عبداً وثلاثة  
 أثمان العبد لان المدفوع بالجنابة ماله وطريق التخيير فيه عند اختيار الدفع أن الهبة تبطل  
 في مقدار الدين وهي خمسة آلاف قيمة ربع العبد ويبقى ثلاثة ارباعه فيجمل هذه الثلاثة  
 الارباع بمنزلة عبد كامل في حال ما لو لم يكن على الميت دين وفي العبد الكامل بعد طرح  
 سهم ادور انما تجوز الهبة في نصفه فهذا أيضاً تجوز الهبة في نصف ثلاثة ارباع العبد ونصف  
 ثلاثة ارباع العبد ثلاثة أثمانه فيحصل للورثة خمسة أثمان العبد ويدفع اليهم ثلاثة أثمانه  
 بالجنابة فيحصل لهم العبد فيقضون منه الدين خمسة آلاف يبقى لهم ثلاثة ارباع العبد وقيمته  
 خمسة عشر ألفاً وقد نقضنا الهبة في ثلاثة أثمان العبد وقيمته سبعة آلاف وخمسمائة فاستقام  
 الثلث والثلثان وان اختار الفداء جازت الهبة في ثلاثة أثمان العبد ورد سبعة أثمان العبد الى  
 الورثة نقضاً للهبة ثم يفديه بثلاثة أثمان الدية وطريق التخيير فيه أن الهبة تبطل في ربع

البعد باعتبار الدين يبقى ثلاثة أرباعه فيجعل ذلك كبعد كامل ثم كل سهم تقدي فيه الحبة يفديه  
 بمثل نصفه لأن الدية مثل نصف القيمة فإذا جعلنا ثلاثة على ثلاثة وجوزنا الحبة في سهم فداء  
 بنصف سهم فيظهر في يد الورثة زيادة نصف سهم وهو الدائر فيطرح هذا من أصل حقهم  
 ويكون ثلاثة أرباع البعد على سهمين ونصف انكسر بالانصاف فأضعفه فيكون خمسة فتجوز  
 الحبة له في سهمين من خمسة ثم يفدي ذلك بسهم واحد فيحصل للورثة أربعة أسهم وقد قذفنا  
 الحبة في سهمين فكان مستقيماً فإذا صار ثلاثة أرباع البعد على خمسة كان دية سهمين وثلاثين  
 وجميعه ستة وثلاثين فاضربه في ثلاثة للكسر فيكون عشرين وانما جوزنا الحبة في سهمين وقد  
 ضربناهما في ثلاثة وذلك ستة وستة من عشرين ثلاثة أعشار فلماذا قال يفدي ثلاثة أعشاره  
 ثلاثة أعشار الدية ووقع في بعض النسخ قبل الموهوب له ادفع ثلاثة أعشاره أو افده بثلاثة  
 أعشار الدية وهو غلط في حق الدفع بل الصحيح عند اختيار الدفع ما بينا أن الحبة تجوز في  
 ثلاثة أثمانه ولو كان له عبد يساوي عشرة آلاف درهم لأمال له غيره ولادين عليه فوهبه  
 لرجل في مرضه وقبضه ثم قتل العبد الواهب وأحيينا معه ثم أعتقه الموهوب له وهو يعلم  
 بالجنابة فهو ضامن عشرة آلاف درهم لورثة الاجنبي ويضمن ثلثي الدية وثلثي القيمة لورثة  
 الواهب لأن ملكه بتقرر بالاعتاق وهو بالاعتاق مع العلم بالجنابة يصير مختاراً للجنائين  
 فيضمن للاجنبي كمال الدية ولورثة الواهب الدية بسبب الجنابة والقيمة بسبب الاستهلاك  
 فظهر أن مال الميت الدية والقيمة فيسلم له الثلث منها بطريق الوصية فيضمن للورثة ثلثي كل  
 واحد منهما وإن أعتقه وهو لا يعلم بالجنابة صار في حكم الجنائين مستهلكاً رقة العبد فيغرم  
 قيمته وقيمه في الجنابة لا تزيد على عشرة آلاف إلا عشرة فيغرم نصف ذلك وهو خمسة  
 آلاف إلا خمسة لورثة الاجنبي ويغرم لورثة الواهب ثلثي قيمته وثلثي خمسة آلاف إلا خمسة  
 لأن ماله قيمة كاملة وهي الواجبة باستهلاك الموهوب ونصف القيمة بسبب الجنابة وذلك  
 خمسة آلاف إلا خمسة فتفقد وصيته في ثلث ذلك ويغرم للورثة الثلاثين وإن كان الموهوب  
 له لم يمتها واختار الفداء فإنه يرد نصفه إلى ورثة الواهب نقضاً للدية وتجوز الحبة في نصفه ثم  
 يفدي ذلك النصف بنصف الدية لورثة الاجنبي ونصف الدية لورثة الواهب لأن عند اختيار  
 الفداء يظهر أن مال الواهب خمسة عشر ألفاً وأن الحبة تصح في مقدار الثلث وهو نصف  
 قيمته خمسة آلاف باعتبار أن العبد في الأصل على ثلاثة وبعد طرح سهم الدور على سهم

تُجوز الهبة في أحد السهمين وينفد ذلك بسهم فيسلم للورثة سهمان وقد تقدنا الهبة في سهم  
ثم يقال لورثة الواهب ادفوا النصف الذي رد عليكم الى وريثة الاجنبي أو ادفوه بخمسة آلاف  
لان بانتفاض الهبة عاد ذلك النصف الى قديم ملك الواهب وقد جنى على الاجنبي فيقوم  
وارثه مقامه باختياره الدفع أو الفداء ثم يرجعون بنصف القيمة على الموهوب له لانه قبض  
النصف فارغا ورده مشغولا بالجباية وقد استحق بها وان اختار الدفع رد ثلاثة أخماس الببدال  
ورثة الواهب نقضا للهبة ويدفع المحسين بالجباية الى وريثة الواهب وورثة الاجنبي بينهما نصفين  
لان العبد في الاصل على ستة فان الثلث الذي تجوز فيه الهبة مدفوع بالجبايتين نصفين  
فتجوز الهبة في سهمين ثم يدفع أحد السهمين الى وريثة الواهب وهو السهم الدائر فيطرح  
من أصل حتمهم وانما يجمل العبد على خمسة فتجوز الهبة في الخمسين ثم يدفع أحد الخمسين  
الى وريثة الواهب فيسلم لهم أربعة أخماسه وقد تقدنا الهبة في خمسين فاستقام \* وقع في بعض  
النسخ يقال للموهوب له ادف نصفك أو ادفه بنصف الدية وهو غلط عند اختيار الدفع والصحيح  
ما بينا وبه أجاب في بعض النسخ هما وفي كتاب الدور ثم يقال لورثة الواهب ادفوا الثلاثة  
الاخماس التي ردت اليكم الى وريثة الاجنبي أو ادفوه بثلاثة أخماس الدية وارجعوا بقيمة ذلك  
على الموهوب له لانه كان قبضه فارغا ورده عليهم مشغولا بالجباية وقد استحق ذلك وان  
كان لرجل عبدا يساوي خمسة آلاف فوهبه لرجل في مرضه ولا مال له غيره ثم ان  
الموهوب له وهبه لآخر ثم قتل العبد الواهب الاول فانه يقال للموهوب له الثاني ادفه  
بالجناية أو ادفه لان الملك له في الحال فان دفعه بالجناية جازت الهبة من الواهب الاول  
للموهوب له في ثلثي العبد ورجع وريثة المقتول على الموهوب له الاول بثلث قيمته لان  
بالدفع تبين ان ملك الواهب الاول في الحكم عبدان فتجوز الهبة في ثلث ذلك للموهوب  
له الاول وهو ثلثا عبد ويلزمه رد ثلث العبد المقبوض وقد تعذر رده حين وهبه لغيره  
فيبرم ثلث قيمته حتى يسلم لورثة الواهب عبد وثلث عبد وقد تقدنا الهبة في ثلثي عبد فان  
فداه بجميع الدية فلا شيء على الموهوب له الاول لان ملك الواهب الاول الدية والعبد  
وذلك خمسة عشر ألفا وقيمة العبد خمسة آلاف فهو خارج من الثلث فتجوز الهبة في جميعه  
ولو كانت قيمته خمسة عشر ألفا فوهبه لرجل في مرضه وقبضه ثم ان الموهوب له وهبه  
لآخر وهو مريض وقبضه الآخر ثم ان العبد قتل الموهوب له الاول ومات الواهب من

مرضته فانه يسلم للموهوب له الآخر سبع العبد ويرد ستة اسباعه الى ورثة الموهوب له الاول ويحيى ورثة الواهب الاول فيأخذون من ذلك ثلثي العبد ويقال للموهوب له الآخر ادفع السبع الذي في يدك أو افده بسبع الدية هكذا ذكره في بعض النسخ وهو صواب عند اختيار الفداء فأما عند اختيار الدفع تجوز له الهبة في السدس وهو الصحيح وهكذا ذكره في بعض النسخ أما عند اختيار الفداء يحمل العبد في الاصل على تسعة لما جئنا الى حساب له ثلث والثلاثة ثلث فأما تجوز الهبة للموهوب له الاول في ثلاثة ثم تجوز الهبة من الاول للثاني في سهم من هذه الثلاثة ويفدى هذا السهم بمثل ثلاثة من هذه الدية لان الدية مثل ثلثي القيمة فيظهر في حق ورثة الموهوب له الاول زيادة بثلثي سهم فيطرح ذلك من أصل حتهم بقي حتهم في سهم وثلث وحق الموهوب له الثاني في سهم فذلك سهمان وثلث فمرفأ ان ثلث العبد صار على سهمين وثلث فيكون جميع العبد على سبعة فأما تصح الهبة للموهوب له الثاني في سهم من سبعة فيفدى ذلك بسبع الدية ويرد ثلثي العبد على ورثة الواهب الاول لانه لا تظهر الزيادة في مال مورثهم فأما تجوز الهبة منه في ثلث العبد وأما عند اختيار الدفع الثالث الذي جازت الهبة فيه للموهوب له الاول يكون على ثلاثة أسهم فتجوز الهبة في سهم منه ثم يدفع الموهوب له الثاني ذلك السهم فيزداد حق ورثة الموهوب له الاول بسهم فيطرح ذلك من أصل حتهم ويجعل الثلث على سهمين فتجوز الهبة بالثاني في أحدهما ثم يدفعه بالجنابة فيحصل لورثة الموهوب له الاول سهمان وقد تقدنا الهبة في سهم فاستقام وإذا صار الثلث على سهمين كان جميعه ستة فمرفأ ان الهبة انما تصح في سدس العبد فيدفع الموهوب له ذلك السدس بالجنابة ويرد الى ورثة الواهب الاول ثلثي العبد ولو كان العبد قتل الواهب الاول والمسئلة بحالها وقيمة العبد عشرة آلاف ومات الموهوب له الاول من مرضته جازت الهبة للموهوب له الآخر في سدسه ورد خمسة اسداسه الى الموهوب له الاول ويحيى ورثة الواهب الاول فيأخذون من هذه الخمسة الاسداس ثلاثة اسداس وهو نصف العبد ويحيى في يد ورثة الثاني ثلث العبد لانما يحتاج الى حساب له ثلث والثلاثية ثلث ذلك تسعة فنصح الهبة من الاول للثاني في ثلاثة ثم يود ذلك اليوم بالدفع بالجنابة أو الفداء بمثله فيطرح ذلك من أصل حق ورثة الواهب الاول لمكان الدور يبقى حتهم في ثلاثة وحق الموهوب له في ثلاثة فيكون العبد على ستة ثلاثة اسداسه وهو نصف العبد لورثة الواهب الاول ينص

الاول وسدسان وهو ثلث العبد لورثة الموهوب له الاول وسدسه للموهوب له الآخر  
 ثم يقال لورثة الموهوب له الاول وللموهوب له الآخر ادفوا ما في أيديكم الى ورثة المقتول  
 أو ادفوه بمثله لان القيمة والدية سواء وأي ذلك فعلوا فقد حصل لورثة الواهب ستة وقد  
 تقضنا الهبة في ثلاثة فكان مستقيما ثم يرجع ورثة الواهب الآخر على الموهوب له الآخر  
 بثالث قيمة العبد لانه قبضه فارغا ورد عليه مشغولا بالجناية وقد استحق من يدهم بذلك  
 السبب فلماذا رجعوا عليه بمثل قيمته سواء اختاروا الدفع أو الفداء ولو قتل العبد الواهب  
 الاول والآخر جميعا وهما مريضان فهذه المسئلة على أربعة أوجه اما أن يختار الموهوب له  
 الآخر وورثة الموهوب له الاول الدفع أو يختاروا جميعا الفداء أو يختار ورثة الموهوب له  
 الاول الدفع والموهوب له الآخر الفداء أو يختار ورثة الموهوب له الاول الفداء والموهوب  
 له الآخر الدفع فان اختاروا جميعا الفداء قيل للموهوب له الآخر رد ستة أثمان العبد على  
 ورثة الواهب الآخر تقضا للهبة وسقى في يدك ثمانية ثم يجيء ورثة الواهب الاول الى ورثة  
 الموهوب له الاول فيأخذون منهم أربعة أثمان العبد ويبقى في أيديهم ثمان يأخذون منهم فداء  
 الثمنين ربع الدية وانما قلنا ذلك لان العبد في الاصل على تسعة ستة من ذلك لورثة الواهب  
 الاول وهو فارغ عن الجائتين وسهمان لورثة الموهوب له الاول وفيهما جناية واحدة  
 وهي الجناية على الواهب الاول لان جناية هذين السهمين على الموهوب له الاول هدرانه  
 جناية المملوك على مالكة وسهم حق الموهوب له الآخر وفيه جنايتان فعند اختيار الفداء  
 يفدى الموهوب له الآخر نصيبه بسهم لورثة الموهوب له الاول فيزداد نصيبهم بهذا السهم  
 فنطرح من أصل حقهم سهما فيتراجع العبد الى ثمانية لورثة الموهوب له الاول سهم  
 والموهوب له الآخر سهم ثم يفدي سهمه بسهم من الدية لورثة الموهوب له الاول فيحصل  
 لهم سهمان وقد تقضنا الهبة في سهم فاستقام ثم يقال للموهوب له الآخر ادف ما في يدك  
 وذلك ثمان لورثة الواهب الاول بسهمين وكذلك ورثة الموهوب له الاول يفدون ما كان  
 في أيديهم وذلك ثمان لورثة الواهب الاول بسهمين فيزداد في حقهم أربعة أسهم فيطرح  
 ذلك من أصل حقهم واذا طرحنا أربعة من ثمانية بقي أربعة أسهم فتبين ان العبد في الحاصل  
 يكون على أربعة أسهم سهمان لورثة الواهب الاول وسهم لورثة الواهب الثاني وسهم للموهوب  
 له الاول الآخر ثم يفدى الموهوب له الآخر الواهب الاول سهمه بربع الدية وكذلك

الموهوب له الاول فيحصل لورثة الواهب الاول عشرة آلاف وقد تقدنا الهبة في خمسة  
 آلاف ثم يفسد الموهوب له الآخر لورثة الموهوب له الاول برع الدية أيضا فيسلم لهم  
 خمسة آلاف وقد تقدنا الهبة في اثنين وخمسة مائة ثم يرجع ورثة الواهب الآخر على الموهوب  
 له الآخر قيمة ربع البعد لان الموهوب له الآخر قبضه فارغا ورده مشغولا ولم يسلم لهم  
 الا بالتداء وان اخاروا جميعا الدفع قيل للموهوب له الآخر رد تسعة أجزاء من أحد عشر  
 جزءا من البعد على ورثة الواهب الآخر يأخذ ورثة الاول منهم ستة أجزاء من أحد عشر  
 جزءا ويبقى في يدي ورثة الثاني ثلاثة أجزاء فيدفعونها بالجناية اليهم أيضا ويرجعون بقيمتها  
 على الموهوب له الآخر ويقال للموهوب له الآخر ادفع الجزأين اللذين يتيا في يدك أحدهما  
 الى ورثة الواهب الاول والآخر الى ورثة الواهب الآخر لان البعد يكون على تسعة لما  
 يتناهم السهم الذي للموهوب له الآخر يدفع بالجنايتين نصفين فيكسر بالانصاف فيجمله على  
 ثمانية عشر لورثة الواهب الاول اثنا عشر ولورثة الواهب الثاني أربعة وللموهوب له الآخر  
 سهمان يدفعهما بالجنايتين فيحصل لورثة الواهب الثاني خمسة وحقهم في أربعة فطرح السهم  
 الدائر من أصل حقهم يبقى حقهم في ثلاثة وحق الموهوب له الآخر في سهمين فذلك خمسة  
 واذا صار ثلث البعد على خمسة كان الكل على خمسة عشر ثم الموهوب له الآخر يدفع سهمان  
 نصيبه الى ورثة الواهب الاول وورثة الموهوب له الاول يدفعون ثلاثة أسهم وهو ما عاد  
 اليهم بقض الهبة الى ورثة الواهب الاول فيزداد حق ورثة الواهب الاول بأربعة أسهم  
 فيطرح من أصل حقهم أربعة يبقى حقهم في ستة وحق الآخرين في خمسة فذلك أحد عشر  
 فتبين ان البعد صار على أحد عشر وان الموهوب له الآخر يرد تسعة على ورثة الواهب  
 الآخر بحكم قض الهبة فيأخذ ورثة الواهب الاول من ذلك ستة في بد ورثة الواهب الآخر  
 ثلاثة ويدفع الموهوب له الآخر اليهم سهمان فيحصل لهم أربعة وتقدنا هبة مورثهم في سهمين  
 فاستقام ثم يدفع الموهوب له الآخر الى ورثة الواهب الاول سهمان وورثة الواهب الثاني  
 يدفعون اليهم ثلاثة فيحصل لهم عشرة وقد تقدنا هبة مورثهم في خمسة فاستقام الثلث والثلاثان  
 ويرجع ورثة الواهب الثاني بقيمة الثلاثة الاسهم التي دفعوا الي ورثة الواهب الاول على  
 الموهوب له الآخر لان الموهوب له الآخر قبض ذلك من مورثهم فارغا ورده مشغولا  
 بالجناية وقد استحق تلك الجناية وان اختار الأوسط الدفع والاخر التداء فهذا وما لو اختار



الفداء سواء وإن اختار الاوسط الفداء ولا آخر الدفع فهذا وما لو صار الدفع سواء لانه  
 ليس في نصيب ورثة الواهب الثاني الاجنابة واحدة فلا يتغير الحكم باختيارهم الدفع أو  
 الفداء وفي نصيب الموهوب له الآخر جناتان فيتغير الحكم باختياره الدفع أو الفداء لانه  
 عند اختيار الدفع يدفع نصيبه اليهما نصفين وعند اختيار الفداء يفدى كل واحد منهما بكامل  
 نصيبه فلذا يغير الحكم باختياره والله أعلم بالصواب

### باب المتق في المرض

(قال رحمه الله) وإذا أعتق الرجل عبدين له في مرضه ولما مال له غيرهما وقيمة كل  
 واحد منهما ثمانمائة فمات أحدهما بعد موت المولى فإن الثاني يسمى في أربعة أخماس قيمته لأن  
 الميت منهما مستوفى لوصيته وقد توى ما عليه من السعاية فانما يضرب كل واحد منهما في  
 الباقي بحصة فيقول قد كان الثلث بين العبدین نصفين على سهمين وللورثة أربعة أسهم فبعد  
 موت أحدهما الباقي في رتبة الآخر فهو يضرب في رقبته بسهم والورثة بأربعة فتكون رقبته  
 على خمسة يسلم له الخمس ويسمى في أربعة أخماس قيمته فإن كان العبد الميت ترك مائة درهم  
 أضيف المائة إلى قيمة الباقي ثم يجعل له الخمس من ذلك لأن على الميت من السعاية فوق ما  
 تركه فيجعل ما ترك مال المولى فيكون ماله أربعمائة فيضرب فيه الورثة بأربعة والعبد الباقي  
 فيسلم له الخمس من ذلك وذلك ثمانون ويسمى في مائتين وعشرين من قيمته فيحصل للورثة  
 ثمانمائة وعشرون وقد نفذنا الوصية للحى في ثمانين وللميت في مثله فيحصل تنفيذ الوصية لهما  
 في مائة وستين ولو لم يموت واحد من العبدین حتى سمي أحدهما في مائة درهم ثم مات أو  
 أبى أو عجز عن السعاية ضم ما سمي فيه إلى رتبة الآخر ثم جعل للباقي خمس ذلك  
 للتخريج الذي بينا ولو عجزا للمريض ثلثي قيمتهما فاستهلكهما ثم مات كان عليهما أن يسعيا في  
 ثلثي الثلث لأن مال الميت عند الموت ثلث رتبة كل واحد منهما وقد وصل إليه عوض الثلثين  
 وما استهلك إلا بعد جملة ماله فاعا نفذ الوصية لهما في ثلث الثلث وعلى كل واحد منهما  
 أن يسعى في ثلثي ثلث قيمته ولو كان أحدهما عاجل له ثلثي قيمته فاستهلكها ثم مات ضم ما بقي  
 من قيمته إلى رتبة الآخر فيصير أربعمائة وهو جميع تركه المولى فثلث ذلك بينهما نصفان  
 وذلك مائة وثلاثة وثلاثون وثلث لكل واحد منهما ستة وستون وثلثان ويسمى الذي لم يجعل

شيئاً في مائتين وثلاثة وثلاثين وثلاث وسبعي الآخر في ثلاثة وثلاثين وثلاث فيحصل للورثة  
 مائتان وستة وستون وثلاثون وقد نفذنا الوصية لهما في مائة وثلاثة وثلاثين وثلاث فأن قيل  
 لماذا لا يضرب كل واحد منهما بما بقي من رقبة الذي عجل بسهم والذي لم يعجل بثلاثة فلما  
 لأن كل واحد منهما موصى له بجميع رقبته فاعلم يضرب في الثلث بوصيته فلا بد من أن يجعل  
 الثلث بينهما نصفان ثم يحتسب للذي عجل ما أدى ولو عجل أحدهما جميع قيمته للمولى  
 فاستهلكهما ثم مات سعى الآخر في ثلثي قيمته للورثة وفي سدس قيمته للعبد الذي عجل للقيمة  
 لأن مال المولى عند موته ثلثمائة وهي رقبة الذي لم يعجل شيئاً فننفذ الوصية في ثلثه وهو مائة  
 درهم بينهما نصفين لكل واحد منهما خمسون فالذي لم يعجل يسلم له خمسين ويسمى في  
 مائتين وخمسين والذي عجل ثلثمائة وقد تبين أنه كان السالم له بالوصية خمسين وقد استوفى  
 ذلك المولى منه فكان ديناً له في تركته فيأخذ خمسين من هذه السعاية بحساب دينه وبقي  
 للورثة مائتان وقد نفذنا الوصية في مائة ولو عجل أحدهما جميع قيمته وعجل الآخر نصف  
 قيمته فاستهلك المولى جميع ذلك ثم مات سعى الذي عجل النصف في ثلث القيمة للورثة وفي  
 نصف سدس القيمة للعبد الآخر لأن ماله عند الموت مائة وخمسون فاعلم لهما بالوصية  
 ثلث ذلك بينهما نصفين فيسلم للذي عجل النصف خمسة وعشرين بما بقي من رقبته ويسمى  
 في مائة وخمسة وعشرين يأخذ العبد الآخر بحساب دينه لأن المولى قد استوفى منه جميع  
 القيمة وقد طهر أنه كان سلم له بالوصية خمسة وعشرين فيرد عليه ذلك الإقدر ولو كان عجل  
 أحدهما للمولى خمسين درهما وعجل له الآخر مائتين وخمسين فاستهلك المولى جميع  
 ثم مات يسمى العبد الذي عجل خمسين درهما في مائتي درهم للورثة فنقط لأن ماله عند الموت  
 ثلثمائة فيسلم لهما بالوصية ثلاثة لكل واحد منهما خمسين وقد عجل أحدهما مائتين وخمسة  
 وهو مقدار ما عليه من السعاية وعجل الآخر خمسين فيسمى للورثة في مائتي درهم ثم  
 يصير مؤدياً جميع ما عليه من السعاية فيسلم للورثة مائتي درهم وقد نفذنا الوصية لهما في  
 وإذا أعتق عبده في مرضه لا مال له غيره وقيمته ثلثمائة ثم مات المولى ثم مات العبد  
 ورثة أحرار وترك خمسمائة درهم كان لورثة المولى من ذلك مائتا درهم والباقي لورثة  
 لأن عند موت المولى يسلم للعبد ثلث رقبته بالوصية وتلزمه السعاية في ثلثي رقبته فلما  
 عن ورثة أحرار فاعلم يبدأ بقضاء الدين من تركته وذلك مائتا درهم والباقي لورثته وكان

او مات العبد قبل المولى وله ورثة بخودون ميراثه لان شيئا من ماله لا يعود الى السيد بالميراث  
 ولا يقع الدور وكذلك لو مات العبد قبل السيد وترك خمسمائة ثم مات المولى وله أولاد رجال  
 ونساء ولا وارت للعبد غير السيد فالماثلان من الخمسمائة بين ورثة المولى للذكر مثل حظ  
 الانثيين لان ذلك للمولى من تركه العبد بحساب دينه وثلثمائة الباقية من تركه العبد تكون  
 للذكر من أولاد المولى بسبب الولاء هذا اذا كان موت العبد بعد المولى فان كان موت العبد  
 قبل موت المولى فالمخمائة كلها بين ورثة المولى للذكر مثل حظ الانثيين لان جميع ذلك  
 صار للمولى بمقتضى بحساب الدين وبمقتضى بحساب الميراث فتكون الخمسمائة كلها تركه المولى  
 ولو أن العبد مات بعد موت المولى وترك ابنته كانت المائتان من الخمسمائة لورثة المولى بحساب  
 دين السامية وكانت الثلثمائة بين ابنة العبد والذكور من أولاد المولى نصفين لان تركه العبد  
 في الحاصل هذا فيكون نصفه لابنته ونصفه لعصبة المولى ولو مات العبد قبل السيد وترك  
 خمسمائة وترك ابنته ومولاه كانت وصية العبد مائة وستين درهما لان مال المولى في الحاصل  
 أربعمائة فبقيت العبد ثلثمائة والباقي وهو مائتان بين الابنة والمولى نصفان ثم نفذ الوصية للعبد  
 في خمس هذه الأربعمائة باعتبار طرح سهم الدور من نصيب المولى كما يبا فاذا ظهر أن  
 وصيته أخمسا أربعمائة وذلك مائة وستون يبق عليه من السعاية مائة وأربعون فأخذها ورثة  
 المولى من الخمسمائة ويبقى من تركه العبد ثلثمائة وستون بين المولى والابنة نصفان فيسلم للابنة  
 مائة وثمانون ولورثة المولى في الحاصل ثلثمائة وعشرون وعلى الطريق الآخر وهو أن يحمل  
 طرح سهم الدور من نصيب العبد واليه أشار في الكتاب هنا السبيل أن رفع من تركه العبد  
 ثلثي قيمته بالسعاية يبق ثلثمائة بين الابنة والمولى نصفان ثم نصيب المولى يكون على ثلاثة أسهم  
 لحاجتنا الى تنفيذ الوصية للعبد في ثلث ذلك ويكون هذه الثلثمائة على ستة أسهم ثلاثة للمولى  
 ثم يعود سهم من ذلك بالوصية الى الابنة فيطرح ذلك من أصل نصيبها يبق لها سهمان  
 وللمولى ثلاثة فذلك خمسة فهذه تكون أخمسا خمسا مائة وعشرون ثم يعود اليها بالوصية  
 خمس آخر وذلك ستون فيسلم لها مائة وثمانون وقد كنا أعطينا المولى بالميراث مثل هذا  
 فاستقام التوزيع ولو مات العبد قبل السيد وترك سبعمائة درهم والمسئلة بحالها فوصية العبد  
 مائتا درهم أما على الطريق الاول فان مال المولى خمسمائة وقيمة العبد مع نصف ما بقي ثم بعد  
 طرح سهم الدور من جانيه وهذه الخمسمائة تكون أخمسا للعبد خمساها بالوصية وذلك مائتا

درهم فإذا تبين أن وصيته مائتا درهم بقي عليه السعاية في مائة درهم فيأخذ المولى ذلك من  
 تركته مع نصف ما بقي فيسلم لورثته أربع مائة وقد تقضنا وصيته في مائتين وعلى الطريق الآخر  
 ترفع ثلثي قيمته من تركته بقي تركه العبد خمسمائة وتقسّم هذه الخمسمائة بعد طرح سهم الدور  
 من نصيب الابنة على خمسة أسهم ثلثمائة للمولى ومائتان للابنة ثم تعود مائة بالوصية فيسلم  
 لها ثلثمائة مثل ما سلم للمولى وقد تقضنا الوصية في المئتين في مائتي درهم \* ولو ترك العبد  
 مائتي درهم أو أقل منها كان ذلك كله لورثة السيد لأن علي العبد السعاية في المائتين وقد تبين أن  
 دينه يحيط بتركته فلا ميراث لورثته ولو ترك ثلثمائة كانت وصيته عشرين ومائة لأن هذه  
 الثلثمائة كلها مال المولى وبعد طرح سهم الدور من جانبه تقسم أخماسا للعبد خمسها بطريق  
 الوصية وذلك مائة وعشرون بقي عليه من السعاية بقدر مائة وعشرين فيأخذ المولى ذلك أولاً  
 ثم يسلم له نصف المائة والعشرين بالميراث فيسلم لورثته مائتان وأربعون وقد تقضنا الوصية في  
 مائة وعشرين \* وعلى الطريق الآخر يرفع ثلثا قيمته بقي تركه العبد مائة فيقسم ذلك بين  
 الابنة والمولى أخماسا للمولى ثلاثة أخماس ستون ثم يعود إليها بالوصية ثلث ذلك عشرون  
 فيسلم لها ستون مثل ما سلم للمولى بالميراث وقد تقضنا الوصية مرة في مائة ومرة في عشرين  
 فاستقام \* وعلى هذا القياس لو ترك العبد أكثر من ذلك ماثلته بين ألف ومائتين الاثنى  
 فان التخرج فيه كما بينا \* ولو ترك ألف درهم ومائتي درهم أو أكثر فلا سعاية عليه وهو  
 كله ميراث لأن نصف تركته يكون للمولى بطريق الميراث وذلك ستمائة فبين أن جميع  
 رقبته خارج من ثلث مال المولى فهذا لا سعاية عليه ولو ترك العبد ابنتين وثلثمائة درهم كانت  
 وصيته في ثلث ذلك ثم ذلك الثلث بين الابنتين والمولى أثلاثا فالسبيل أن يجعل أصله من  
 تسعة ثم يعود سهم إلى المولى بالميراث وهو الدائر فتطرحه من أصل حقه وتجعل الثلثمائة على  
 ثمانية مائتا تنفذ الوصية في ثلاثة أعان هذه الثلثمائة وثمان الثلثمائة سبعة وثلاثون ونصف ثلاثة  
 أعان تكون مائة واثنى عشر ونصف فبين أن السالم له بالوصية هذا المقدار فيأخذ المولى من  
 تركته ما بقي عليه من السعاية وذلك مائة وسبعة وثلاثون ونصف ويعود إليه بالميراث سبعة  
 وثلاثون ونصف فذلك مائتان وخمسة وعشرون وقد تقضنا الوصية في مائة واثنى عشر  
 ونصف على الطريق الآخر يرفع ثلثا قيمته من تركته بقي مائة فهذه المائة تقسم بين الابنتين  
 والمولى أثلاثا ثم الثلث الذي للمولى يكون على ثلاثة حاجتنا إلى تنفيذ الوصية في ثلث ذلك

فتكون هذه المائة على تسعة وبعد طرح سهم الدور من جانب الاثنين تكون على ثمانية يسلم للمولى بالميراث ثلاثة ثم يعود الى الاثنين بالوصية سهم فيكون لها ستة وذلك الثلاث من تركة العبد والمولى الثالث واذا قسمت ذلك بالدرهم ظهر أن تسعة الوصية في مائة واثني عشر ونصف لاننا نفذنا الوصية مرة في مائة ومرة في ثمن المائة وذلك اثنا عشر ونصف وكذلك على هذا القياس يخرج لو ترك أكثر من ذلك الى ألف وثمانمائة درهم فان كانت تركه العبد ألف درهم وثمان مائة أو أكثر فلا سماية عليه لان لا ينهيه من تركته الثلثين والباقي للمولى وذلك ستمائة فبين أن تركته يخرج من ثلث ماله فلهذا لا يجب عليه السماية ولو كان العبد ترك ابنه وأمه والمولى فان كانت تركته قدر ثلثي قيمته أو أقل فهو لورثة المولى كله بحساب دين السماية وان كانت تركته أكثر من ذلك نظرت الى ما بقي فنقسمه على أربعة عشر شهما ثم نظرت الى سهم من سبعة عشر فاضفناه الى ثلث رقة العبد فذلك ثلث تركة المولى فهو الوصية من قبل أن أصل الفريضة من ثمانية عشر للابنتين الثلاث اثنا عشر وللأم السدس الثلاثة وما بقي وهو الثلاثة فهو للسيد يعود ثلث ذلك وهو سهم بالوصية الى ورثة العبد فطرح ذلك من أصل حقهم فيبقى لهم أربعة عشر وهذه الثلاثة التي بقيت ميراث المولى فذلك سبعة عشر فلهذا صار الباقي بعد المائتين مقسوما على سبعة عشر الوصية من ذلك سهم واحد ولو ترك العبد وابنه وامرأة ومولاه رفعت من تركته ثلثي القيمة ثم نظرت الى ما بقي فأخذت سبعة فاضفناه الى ثلث قيمة العبد فجعلته لوصيته لان أصل الفريضة من ثمانية للمرأة سهم وللأبنة أربعة والباقي وهو ثلاثة للمولى ثم يعود سهم من هذه الثلاثة بالوصية الى ورثة العبد فيطرح هذا السهم من أصل حقهم ويجعل قسمة الباقي على سبعة ولو ترك العبد ابنة وأما وامرأة والمسئلة بحالها قسم ما بقي من التركة بعد رفع ثلثي القيمة على سبعة وستين شهما نظرت الى خمسة أسهم من هذه السبعة والستين فاضفناها الى ثلث قيمة العبد وجعلت ذلك الوصية لان الفريضة من أربعة وعشرين للابنة اثني عشر وللأم أربعة وللرأة ثلاثة يبقى خمسة فهي للمولى بالعصوبة ثم نفذ الوصية في ثلث ذلك وليس للخمسة ثلث صحيح فيضرب أصل الفريضة في ثلاثة فصار اثنين وسبعين للمولى من ذلك خمسة عشر ثم يعود ثلث ذلك وهو خمسة الى ورثة العبد بالوصية فيطرح ذلك من أصل حقهم واذا طرحت من اثنين وسبعين خمسة يبقى سبعة وستون الوصية من ذلك سبعة أخرى مع ثلث القيمة كما بينا

ولو كان العبد ترك ابين وأما وامرأة كانت وصيته جزأ من أحد وسبعين مع ثلث رقبته  
لأن أصل القرينة من أربع وعشرين للامنتين الثمان ستة عشر وللأم أربعة وللزوجة ثلاثة  
وبقي سهم واحد فله للمولى ثم ثلث ذلك العبد وصية بالسبيل أن تضرب أربعة وعشرين  
في ثلاثة فيكون اثنين وسبعين للمولى بالميراث من ذلك ثلاثة ويؤدى إلى ورثة العبد سهم منه  
بالوصية فيطرح من أصل حقهم سهم يبقى أحد وسبعون فتبين أن الوصية له بثلث رقبته  
وبجزء من أحد وسبعين مما بقي من تركته بعد دفع ثلث قيمته ولو مات العبد قبل المولى  
وترك ثلاث مائة درهم ثم مات المولى وعليه دين مائة درهم فوصية العبد من ذلك ثمانون  
درهما والسعاية مائتان وعشرون لأن القدر المشغول بالدين من ثلاثمائة لا يعد مالا للمولى  
في حكم الوصية يبقى ماله مائتا درهم وبعد طرح سهم الدور من قبل المولى يقسم على خمسة أسهم  
حسب الميراث بالوصية وذلك ثمانون درهما وثلاثة أخماسه للمولى ثم يؤدى نصف الثمانين بالميراث  
إلى المولى فيسلم لورثته مائة وستون وقد نفذنا الوصية للعبد في ثمانين فاستقام وعلى الطريق  
الآخر يجعل طرح سهم الدور من قبل العبد قال برفع مقدار الدين وهو مائة وثلثا ما بقي فأنما  
يكون للعبد ثلث ما بقي وذلك ستة وستون وثلثان فذلك بين الابنة والمولى نصفان ثم نصيب  
المولى يكون على ثلاثة أسهم لتنفيذ الوصية للعبد في ثلاثة فيطرح سهم من قبل الابنة لأن  
ذلك يؤدى إليها بالوصية ويقسم هذا الباقي على خمسة خمسها للابنة وثلاثة أخماسها للمولى ثم  
يؤدى خمس بالوصية إليها فيسلم إليها مثل ما سلم للمولى وقد حصل تنفيذ الوصية مرتين في  
ستة وستين وثلثين ومرة في ثلاثة عشر وثلث فذلك ثمانون ثم التخريج كما بينا وكذلك أن  
كان الدين أقل من ذلك أو أكثر فهو على هذا القياس وكذلك لو كان مع الابنة امرأة أو أم  
أو كلاهما فهو يخرج مستقيما إذا تأملت على الطريق الذى قلنا ولو لم يكن على المولى دين وترك  
المولى أيضا ثمانمائة فرضية للعبد مائتان وأربعون درهما لأننا نضم ما ترك المولى إلى ما تركه  
العبد فإنه ليس فيه فضل على قيمته فيجعل ذلك كله مال المولى ثم بعد طرح سهم الدور من  
جانب المولى تنفذ الوصية للعبد في خمس ذلك وخمسة مائة مائتان وأربعون يبقى من تركته  
العبد ستون يأخذه بطريق السعاية ويأخذ نصف المائتين وأربعين بطريق الميراث فيسلم  
لورثته أربع مائة وثمانون وقد نفذنا الوصية في مائتين وأربعين وعلى الطريق الآخر يقول  
وصية العبد من ثلاث مائة فإذا ترك ثلاث مائة والوصية للعبد من كل ثلاث مائة عرفنا أن

للمائتين فيأخذ المولى مائة درهم من تركة العبد بطريق السعاية ونصف المائتين بطريق الميراث ثم ثلث ذلك للعبد وصية فيكون هذه المائتان بعد طرح سهم الدور اخماسا وانما تنفذ الوصية في خمسها وخمس المائتين أربعون فظهر انا نفذنا الوصية له مرة في مائتين ومرة في أربعين فذلك مائتان وأربعون وكذلك ان ترك أكثر من ذلك من المال فلي هذا القياس يخرج ولو أعتق المريض عبدا قيمته ثمانمائة فتعجل المولى من العبد جميع القيمة فأكلها ثم مات العبد وترك خمسمائة درهم ولا وارث له غير ابنته ومولاه فالوصية من ذلك مائة درهم لان ما ترك العبد صار ميراثا بين الابنة والمولى نصفين فال المولى عند موته مائتان وخمسون ولعبد طرح سهم الدور يقسم ذلك اخماسا الوصية للعبد خمسا ذلك وذلك مائة درهم فتبين أن المولى أخذ من العبد مائة زيادة على حقه فيكون ذلك ديناً عليه فيضم ذلك الى تركة العبد وهو خمسمائة فيصير ستمائة بين الاخت والمولى نصفين لكل واحد منهما ثلاثمائة فيحسب للمولى ما عليه وذلك مائة ويأخذ ورثته مائتين من الابنة فيسلم الابنة ثلاث مائة ولو كان المولى تعجل من العبد ثلثي قيمته فأكلها ثم مات العبد وترك خمسمائة فالوصية هنا عشرون ومائة لانه يدفع للمولى مائة درهم من هذه الخمسمائة ونصف ما بقي بطريق الميراث فيكون مال المولى ثلاث مائة وبعد طرح سهم الدور من هذه الثلاثمائة تكون اخماسا الوصية للعبد خمسها وذلك مائة وعشرون فتبين ان السعاية على العبد كانت مائة وثمانين وقد أخذ المولى مائتين ففقدار عشرين من ذلك دين عليه يضم الى الخمسمائة ويجعل ذلك بين الابنة والمولى نصفان لكل واحد منهما مائتان وستون فيحتسب للمولى ما عليه وذلك عشرون ويأخذ من الخمسمائة ما بقي وأربعين ويسلم الابنة مائتان وستون ولو كان عجل مائة درهم فاستهلكها كانت الوصية أربعين ومائة لانه يدفع للمولى من الخمسمائة ما بقي من قيمة العبد وذلك مائتان ونصف ما بقي بالميراث فيكون ثلاث مائة وخمسين الوصية للعبد خمسا ذلك باعتبار طرح سهم الدور وذلك مائة وأربعون فظهر ان السعاية عليه مائة وستون وقد أخذ مائة درهم يبقى على العبد من السعاية ستون درهما فيأخذ المولى ذلك من الخمسمائة ونصف ما بقي بالميراث وذلك مائتان وعشرون فيسلم لورثته مائتان وثمانون وقد نفذنا الوصية في ثمانية وأربعين واستقام ولو لم يؤد العبد شيأ من السعاية حتى مات وترك خمسمائة كانت الوصية ستين ومائة درهم لان المولى يرفع قيمة العبد من تركته وذلك ثلثمائة ونصف ما بقي بالميراث فيكون

ماله أو بمائة حساسها للمسد بطريق الوصية وذلك مائة وستون درهما فظهر ان السعاية على  
العبد مائة وأربعون فأخذها وورثة المولى من الخمائة يبتى ثلاث مائة وستون بين الاية  
والمولى نصفان للمولى من ذلك مائة وثمانون فيصير في أيديهم ثلاث مائة وعشرون وقد  
تفدنا وصية العبد في مائة وستين واستقام الثلث والثلثان والله أعلم بالصواب

### باب السلم في المرض

(قل وجه الله) وإذا أسلم المريض عشرة دراهم في كرى ساوى عشرة إلى أجل معلوم  
وقبض الدوام ثم مات رب السلم وعليه دين يحيط بماله ولم يحل السلم فالمسلم اليه بالخيار ان  
شاء رد الدراهم وتقض السلم وان شاء أدى الكر كله حالا لان المريض حاجي بالأجل فقد  
بيننا ان الوصية بالأجل بمنزلة الوصية بالمال في الاعتبار من الثلث بعد الدين والدين يحيط بركة  
لميت هنا فلا يمكن تنفيذ الاجل للمسلم اليه وقد تغير عليه شرط عقده بذلك ثبت له الخيار  
وان كان الكر قد حل قبل موت رب السلم أو مات المسلم اليه قبل موت رب السلم حتى حل  
الاجل بموته فلا خيار له ولا لورثته هنا ولكن يجبرون على اداء الكر لانه لم يتغير موجب  
المقد هنا ولو كان أسلم عشرين درهما في كرى ساوى عشرة وعليه دين عشرة فالمسلم اليه  
بالخيار ان شاء رد الدراهم وتقض السلم وان شاء أدى الكر ورد من رأس ماله ستة وثلاثين  
لان الحياطة هنا حصلت بالمال والاجل جميعا فتتبر من اثبات بعد الدين والثلث بعد الدين  
ثلاثة دراهم وثلث فذلك القدر سلم للمسلم اليه بالوصية ويثبت له الخيار لتغير شرط العقد عليه  
فاذا اختار الامضاء أدى الكر حالا لان وصيته تفدناها من ثلث المال فلا يسلم له شيء من  
الاجل فيؤدى الكر حالا ويرد من رأس المال ستة وثلاثين حتى يقضى الدين بعشرة ويسلم  
لاورثة ستة وثمانون وقد تفدنا الوصية في ثلاثة وثلث ولا حاجة الى قبض العقد هنا في شيء لما  
أمكن رد بعض رأس المال من غير أن يؤدي الى الربا بخلاف الاقالة ويسع الكر بالكر على  
ما بينا فلو كان أسلم خمسين درهما في كرى ساوى ثلاثين وعليه دين عشرون فان شاء المسلم  
اليه تقض السلم وان شاء رد الكر وأدى عشرة دراهم من رأس المال لانه حياطة بقدر عشرين  
من رأس المال فيسلم له من ذلك قدر الثلث بعد الدين وذلك عشرة ويثبت الخيار له لتغير شرط  
العقد عليه فاذا اختار امضاء المقد أدى الكر ورد عشرة دراهم من رأس المال فيقضى دينه



عشرون درهما ويبقى للورثة عشرون وقد تقضنا الوصية في عشر فاستقام ولو كان السلم مائة درهم في كرى يساوى خمسين وعليه دين أردون فان شاء المسلم اليه نقض السلم وان شاء أدى الكرى ورد ثلاثين رأس المال لانه يسلم له بالوصية الثالث بعد الدين وذلك عشرون ويثبت له الخيار لتغير شرط العقد فاذا اختار امضاء العقد أدى الكرى ورد ثلاثين من رأس المال حتى يقضى دينه بأربعين ويسلم للورثة أربعون وقد تقضنا الوصية في عشرين وفي الحاصل يسلم للمسلم اليه قيمة كره وثلاث تركة الميت بعد الدين ورد ما زاد على ذلك من رأس المال واداء أسلم المريض عشرة دراهم الى رجلين في كرى حنطة يساوى عشرة الى أجل وقضى الدراهم ثم مات أحدهما ثم مات رب السلم قبل حل الاجل فانه يحجر ورثة الميت على أن يؤدوا نصفه لان طلع السلم حل بموته في نصيبه فلم يتغير موجب العقد على ورثته والخيار ان شاء نقض السلم في حقه لتغير موجب العقد عليه وان شاء أدى ثلث ما عليه لانه موصى له بالاجل في نصيبه فانما تنفذ الوصية له في ثلث مال الميت وذلك ثلثا ما عليه فقد سلم للورثة ثلثي كرى قيمته ستة وثلاثون وبقي ثلث الكرى عليه مؤجلا وقيمه ثلاثة وثلاثون ولو كان رأس المال عشرين درهما وقد مات أحدهما قبله أو بعده قبل أن يحتصموا فالحى وورثة الميت منهما بالخيار لانه حاباهما يتسديرا نصف ماله ولا يسلم المحاباة لهما الا بقدر الثلث فقد تغير على كل واحد منهما شرط العقد فلذا ثبت لهم الخيار فان اختاروا امضاء العقد أدوا الكرى وردوا ثلاثة دراهم وثلاثون من رأس المال لانه انما يسلم لهم من المحاباة مقدار ثلث المال وذلك ستة وثلاثون فيؤدى الكرى حالا وقيمه عشرة وثلاثة دراهم وثلاث من رأس المال حتى يسلم للورثة ثلاثة عشر وثلاث وقد تقضنا الوصية في ستة وثلاثين فيكون السالم لهما قيمة الكرى من رأس المال وثلاث مال الميت بالوصية فان كان الميت منهما مات معسرا فالآخر بالخيار ان شاء رد حصته من الدراهم ونقض السلم وان شاء رد نصف الكرى وثلاثة دراهم من رأس المال لان الميت منهما مات مستويا لو صيته ويؤدى ما عليه وقد كان الثلث بينهما نصفين فيكون حق كل واحد منهما في سهم وحق الورثة في أربعة فصيب الحى يحمل على خمسة يسلم له من الخمس بطريق الوصية ويؤدى أربعة أخماسه وذلك نصف كرى قيمته خمسة دراهم وثلاثة دراهم من رأس المال فيسلم للورثة ثمانية وقد تقضنا الوصية للحى في درهين وللميت في مثله فاستقام ولو كان رأس المال ثلاثين درهما ولم يموت واحد منهما ولكن عاب أحدهما وقالت ورثة رب السلم لانجيز هذا السلم

فالمسلم اليه بالخيار ان شاء نقض السلم في حصته ورد حصته من الدراهم وان شاء أدى :  
 الكر ورد من رأس المال سبعة على ما بينا ان الثلث بينهما نصفان فاعا يضرب الحاضر في نصيبه  
 بسهم وورثة رب السلم بأربعة فيسلم له الخمس مما عليه وذلك ثلاثة دراهم بالوصية فيرد الى  
 الورثة نصف كر قيمته خمسة وسبعة دراهم من رأس المال فيكون ذلك اثني عشر وقد قلنا  
 الوصية للحاضر في ثلاثة وللغائب في مثله فاستقام فان حضر الغائب بعد ما قضى القاضي بينهم  
 بهذا فانه يكون بالخيار ان شاء رد الدراهم على الورثة في نقض السلم لتغير شرط العقد عليه  
 وان شاء أدى نصف الكر ورد ثلاثة من رأس المال لانه قد سلم للورثة اثني عشر فاعا يبقى  
 الى تمام حتم ثمانية فاذا أعطاهم نصف الكر قيمته خمسة رد عليهم من رأس المال ثلاثة فقد  
 سلم لهم عشرون درهما وقد قلنا الوصية لاحدهما في ثلاثة وللآخر في سبعة فاستقام  
 التخريج ولا يرد على الاول بشئ لان حكم السلم قد انتقض فيما رد ومن رأس المال بانتقاض  
 قبضه من الاصل فلا يعود بعد ذلك حكم العقد في شئ منه واذا أسلم الرجل في مرضه ستة  
 درهما الى ثلاثة نفر في كر قيمته ثلاثون وقبض الدراهم ثم مات رب السلم ولا مال له غير  
 فأخذ الورثة أحدهم ولم يظفروا بالآخرين فهو بالخيار لتغير شرط العقد عليه فان اختار ١٠  
 العقد أدى ثلث الكر ورد من رأس المال سبعة دراهم وسبعا لان الثلث بينهم ١١  
 انما يضرب في نصيبه بسهم والورثة بستة فيسلم له السبع من نصيبه ونصيبه عشرون درهما  
 فسيبها يكون درهما وستة اتساع فاليه أن يرد على الورثة ما زاد على ذلك وهو ثلث كر قيمته  
 عشرة ومن رأس المال سبعة دراهم وسبعا فان ظفروا بأحد الغائبين بعد ما قضى القاضي  
 بهذا وفسخ السلم فيما بينهم وبين الاول فهذا الثاني أيضا بالخيار ان شاء نقض السلم في  
 وان شاء أدى ثلث الكر ورد من رأس المال ثلاثة دراهم الاتساع لان في يد الورثة  
 عشر درهما وسبعا فاذا أعطاهم ما بينا يسلم للورثة ثلاثون درهما وذلك ثلاثة ارباع ما كان أسلم  
 اليهما ويكون في يد المسلم اليه اثني عشر دراهم وسبعا فاذا أعطاهم عشرة قيمة ما أدى من  
 الطعام وسبعة وسبعا عناية فذلك كمال ربع ما أسلم اليهما بما أخذ الاول من الحبة ولا يرد  
 الثاني على الاول شيئا لان الاول قد فسخ القاضي حصته من رأس مال السلم فيما رده عليه فلا  
 يعود الحق فيه بل قد وذلك لهذا فان ظفروا بذلك ثم ظفروا بالثالث جاز السلم في حصته وجازت  
 له حصته من الحبة لانها كمال الثلث سواء يؤدى الى الورثة حصته وذلك ثلاثة عشر قيمة

عشرة حتى يسلم للورثة تمام أربعة درهما وهي ثلثة تركة الميت ويكون في يد المسلم اليه  
 الثالث عشرون درهما عشرة قيمة ما أدي وعشرة بحابة وهي تمام ثلثة تركة الميت بما أخذ  
 الاولان والاصل في ذلك أنهم حين ظفروا بالاول كانت القسمة بينه وبينهم اسباعا كما يسا  
 حين ظفروا بالثاني كانت القسمة بينهم وبين الاول والثاني على ثمانية لان الثالث مستوفي  
 لسيمة بقي حق الورثة في ستة وحقهما في سهمين فعرفنا انه سلم لها الربع مما عليهما وقد أخذ  
 الاول حصته كما بينا فيسلم للثاني ما بقي من الربع ثم اذا ظفروا بالثالث فحق الورثة في الثلاثين  
 وحق الموصى لهم في الثلث وقد أخذ الاولان حقهما على وجه يتعذر اكمال شئ آخر اليهما  
 فيسلم ما بقي من الثلث كله للثالث واذا أسلم المريض عشرين درهما في كرىساوى عشرين الى  
 أجل وأخذ به رهنا قيمته عشرة فضاء ثم مات قبل أن يحل السلم فقد ذهب الرهن بنصف  
 الكرى لان في قيمته وفاء بنصف الكرى وبهالك الرهن انما يصير مستوفيا بمقدار قيمة الرهن  
 ويقال للمسلم اليه أنت بالخيار فان شئت أد ثلثي ما بقي عليك من الكرى ويكون ما بقي عليك  
 الى أجله وان شئت فرد الدراهم وخذ من الورثة نصف الكرى لان الحابة بالاجل لا تنفذ  
 الا في مقدار الثلث وماله عند الموت نصف الكرى فانما يسلم له الاجل في ثلث ذلك ويثبت له  
 الخيار لتغير شرط العقد فاذا اختار فسخ العقد رد الدراهم وأخذ من الورثة نصف الكرى  
 لان الرهن حين ضاع في يده صار هو به مستوفيا نصف الكرى فكانه أداها اليه واذا فسخ  
 العقد وجب على الورثة رد ذلك اليه الا أن تجيز له الورثة ما بقي عليه الى أجله فيكون لهم ذلك  
 حينئذ ويستقط به خيار المسلم اليه لانه ما تغير عليه موجب العقد فان موجب العقد وجوب  
 تسليم ما بقي عليه بعد حل الاجل وقد سلم له ذلك حين رضى الورثة بالاجل فيما بقي ولو أسلم  
 المريض عشرين درهما في كرى قيمته عشرة دراهم وأخذ منه رهنا قيمته تساوى عشرة فضاء  
 ثم مات المريض فان شاء المسلم اليه رد الدراهم كلها وأخذ من الورثة كرىا مثل كرىه وان شاء  
 رد من رأس المال ستة دراهم وثلثين لانه حابه بنصف المال ولا يسلم له من الحابة الا مقدار  
 الثلث فيثبت له الخيار لتغير شرط العقد عليه واذا اختار فسخ العقد رد رأس المال واسترد كرىا  
 مثل كرىه لانه صار مستوفيا الكرى بهالك الرهن فكانه استوفاه حقيقة فيلزمه رده عند فسخ  
 السلم واذا اختار امضاء العقد فمال الميت عند موته عشرة دراهم لاق الكرى صار مستهلكا  
 فيسلم له بالحابة ثلاثة وثلث ويرد ستة دراهم وثلثين ولو أسلم اليه خمسين درهما في كرى قيمته

عشرون وأخذ منه رهنا يساوي ثلاثين فضاع الرهن ثم مات المريض فالمسلم اليه بالخيار كما  
تلقا ان شاء رد الدراهم وأخذ كرا مثل كره لانه بهلاك الرهن صار مستوفيا للكر  
وهو أمين في الزيادة فمضى القدر كرا مثل كره وان شاء رد من رأس المال الى الورثة  
عشرين درهما لان ماله عند الموت ثلاثون درهما فان الكر مستهلك فلا يحتسب من تركه  
فانما يسلم له بالوصية عشرة ويرد من رأس المال عشرين درهما وذلك ثلثا تركه الميت ولو أسلم  
عشرة دراهم في كره قيمته عشرة وأخذ منه رهنا قيمته عشرة ثم مات المريض وقد حل الكر  
وقيمة خمسة فيس لا ورثة الا عين الكر لانه لم يجابه بشئ من المال حين أسلم وانما مات بعد  
حل الاجل فادام يكن في القدر محاباة كان مباشرة في الصحة والمرض سواء ولو أسلم ثلاثين  
درهما في مرضه في كره خنطة قيمته يومئذ عشرون ثم مات المريض وقيمة الكر يوم مات  
عشرة فلم تجز الورثة فالمسلم اليه بالخيار لتغير شرط القدر وعند امضاء القدر يؤدي الكر ويرد  
من رأس المال عشرة لانه قد يمكن في أصل القدر هنا محاباة وانما يسلم المحاباة له بطريق الوصية  
فينظر الى قيمة الكر وقت الخصومة وقيمته وقت الخصومة عشرة وحق الورثة في عشرين  
فعلية أن يرد مع الكر من رأس المال عشرة بخلاف الاول فهناك لا محاباة في أصل القدر حين  
وقع السلم فكانت مباشرة في المرض ومباشرة في الصحة سواء اذا لم يكن فيه وصية  
فان أعطاه الكر رهنا في حكم الرهن ينظر الى قيمة الكر يوم الرهن لان بدء الاستيفاء انما  
يثبت بقبض الرهن فيعتبر قيمته عند ذلك وتسير ذلك مريض أسلم ثلاثين درهما في كره قيمته  
عشرون وأخذ منه رهنا بالكر قيمته عشرون ثم مات رب السلم فصار قيمة الكر عشرة دراهم  
وقد ضاع الرهن فان الرهن يذهب بالكر على قيمته يومئذ لانه كان في قيمته وفاء بالكر  
فينتقد به الاستيفاء بقبض الرهن ويتم بهلاكه ثم يكون المسلم اليه بالخيار ان شاء رد الدراهم  
وأخذ كرا مثل كره لان استيفاء الكر بهلاك الرهن بمنزلة استيفائه حقيقة وان شاء رد  
من رأس المال الى الورثة ستة دراهم وثلثين لان الكر مستهلك فاذا وفيت قيمته من رأس  
المال يوم يقع السلم بقي عشرة دراهم فذلك مال الميت فيسلم لصاحب المحاباة ثلث ذلك ويرد على  
الورثة ثلثها وذلك ستة وثلثان ولو أسلم خمسين درهما في كره يساوي عشرين وأخذ منه رهنا  
قيمته عشرون فزادت قيمة الكر حتى صارت ثلاثين ثم مات رب السلم وقد ضاع الرهن فان  
الرهن يذهب بقيمة الكر يومئذ لان قبض الرهن يثبت له بدء الاستيفاء في جميع الكر فان في

قيمته واداء بالكر فيتم الاستيفاء بهلاك الرهن ولا ينظر الى زيادة قيمة الكر بعد ذلك والمسلم اليه بالخيار ان شاء رد الدراهم وأخذ كرا مثل كره وان شاء رد من رأس المال عشرين درهما وهو ثلثا تركة الميت بعد الذي ذهب به الرهن لان الكر مستهلك وقيمته وقت العقد كان عشرين فان كانت الحباة بقدر ثلاثين ومال الميت منه مقدار الحباة فقط فاعاد يسلم له من ذلك الثلث وهو عشرة دراهم فيرد على الورثة مقدار عشرين درهما حتى يستقيم الثلث والثلاثان والله أعلم بالصواب

### باب السلم في مرض المسلم اليه

(قال رحمه الله) وادا أسلم الرجل عشرة دراهم في كره ووصوف قيمته أربعون درهما الى مريض وقبض المريض الدراهم ثم مات المسلم اليه ولا مال له غير الكره قرب السلم بالخيار لان المسلم اليه حباة ثلاثين درهما وذلك فوق ثلث ماله وانما يسلم له الحباة بقدر ثلث ماله فيتخير حين لم يسلم له شرط عقده فان شاء نقض السلم ورجع على الورثة بدراهمه وان شاء أخذ نصف الكره وكان للورثة نصف الكره فيكون السلم لب السلم نصف كره قيمته عشرون درهما عشرة منها بالعشرة التي أسلمها وعشرة بالحباة وهي ثلث ماترك الميت ويسلم للورثة نصف كره قيمته عشرون وذلك ثلثا تركة الميت وذكر الحاكم في المختصر ان شاء أخذ الكره وأعطى الورثة عشرين درهما وانما أراد به أن يرد من الحباة ما جاور الثلث بطريق زيادة في رأس المال على قياس بيع العين وهذا غلط لان الزيادة في رأس المال بعد موت المسلم اليه لا يجوز فانه لو لم يقبض رأس المال حتى مات المسلم اليه لم يجوز قبضه بعد الموت فلم تنته الزيادة التي التحقت بأصل العقد وانما قبضت بعد موت المسلم اليه وذلك لا يجوز وان قيل كيف يستقيم القول بسلامة نصف الكره للورثة من غير أن يجب عليهم رد شيء من رأس المال لان سلامة نصف الكره لهم لا يكون الا بطريق انتقاض العقد في نصف الكره وانتقاض العقد في نصف الموقوف عليه لا يجوز بغير بدل قلنا انما يسلم للورثة نصف الكره بطريق الخط وهو أن يرد السلم حين اختار امضا العقد فكانه حط نصف الكره وقدي بينا في جانب رأس المال أنه يرد بعض رأس المال على ورثة السلم بطريق الخط وكما يجوز الخط في رأس المال يجوز في السلم فيه لان الإبراء عن المسلم فيه قبل القبض صحيح حفظ بمضه يجوز أيضا فان كان على

الميت دين محيط بتركته لم تجز الحباية لانها وصية وبحاص رب السلم الغرماء برأس ماله في  
 التركة لانه تعدر تسليم الكر لمكان حق الغرماء فيجب رد رأس المال وقد استهلكه المسلم اليه  
 ويكون دينا عليه كسائر الديون فهذا يتحاصون في التركة بقدر ديونهم فان كان رب السلم قد  
 أخذ منه رهبا بالسلم وعلى ذلك بينه ثم مات المسلم اليه ولا مال له غير الرهن وعليه ديون استوفى  
 رب السلم رأس المال من الرهن ورد ما بقي على الغرماء لان تعلق حق السلم بالرهن أسبق من  
 تعلق حق سائر الغرماء فيستوفى رأس ماله ويرد ما بقي على الغرماء لان الدين مقدم على الوصية  
 ه و اذا أسلم الرجل عشرة دراهم الى مريض في كريقته مائة وقبض الدراهم فاستهلكها ثم مات  
 وقد أوصى الرجل بثلث ماله ولا مال له غير الكر فان شاء صاحب السلم نقض السلم وأخذ  
 دراهمه لانه لم يسلم له شرط عقده و اذا نقض العقد بطلت وصيته بالحباية فيجوز للآخر وصيته  
 في ثلث مال الميت وان شاء أخذ خمسي الكر وأعطى الورثة منه ثلاثة أخماسه بطريق الخط فيسلم له  
 خمسي كريقته أربعون درهما بعشرة دراهم فوصيته له من ذلك ثلاثون ويسلم للورثة الثلاثة أخماس  
 الكر و قيمته ستون درهما فيستقيم الثلث والثلثان \* والحاكم رحمه الله يقول ان شاء أخذ الكر  
 وأعطى الورثة ستين درهما وهذا غلط لما بينا ولا شيء لصاحب الوصية في قول أبي حنيفة لان  
 الحباية على أصله مقدمة على سائر الوصايا والحباية هنا بقدر سبعين فهي أكثر من ثلث ماله فاما  
 يسلم الثلث لصاحب الحباية ولا شيء للآخر وفي قول أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله يتحاصن في  
 الثلث فيضرب صاحب الحباية بجميع المال وصاحب الثلث بالثلث فيصير الثلث بينهم على أربعة  
 والثلثان ثمانية فاذا اختار رب السلم امضاء العقد كان له من الكر قدر اثنين وثلاثين ونصفت  
 ورد على الورثة قدر سبعة وستين ونصف من الكر بطريق الخط فيكون لصاحب الوصية  
 من ذلك سبعة ونصف وهو ربع ثلث ماترك الميت لان التركة بقدر سبعين فتقدر العشرة  
 من الكر مستحق بوضعه وهو رأس المال ولهذا قلنا ان صاحب الحباية يضرب بجميع المال  
 لان جميع ذلك حباية له ويسلم للورثة ما يساوي ستين وذلك ثلث التركة ولرب السلم من الكر  
 ما يساوي اثنين وثلاثين ونصف عشرة منها بازاء دراهمه واثنان وعشرون ونصف عاياة وهي  
 ثلاثة أرباع ثلث التركة فان كان له عبد فأعتقه في مرضه فعلى قول أبي يوسف ومحمد العتق  
 أولى ويرجع صاحب السلم برأس ماله ولا شيء له غير ذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله ان بدأ  
 بالحباية فهي مقدمة على العتق وان بدأ بالعتق فهو والحباية سواء وقد تقدم بيان هذه المسئلة

في المين والدين هـ واذا اشترى الرجل بمشرة دراهم كرحضة قيمته ثلاثون درهما من مريض ثم مات البائع ولا مال له غير الكر وقد باعه من انسان آخر بمشرة أيضا فالاول اولى بالبيع والمحاباة له دون الآخر لان الوصية بالمحاباة في ضمن البيع والبيع من الثاني باطل فان كان له كر آخر فباعه في مرضه من انسان آخر وحاباه فيه ثم مات محاسبا في الثالث فما أصاب كل واحد منهما كان في الكر الذي اشترى ويردون ما بقي من قيمة الكرين دراهم على الورثة لان في بيع الدين يمكن ازالة المحاباة بالزيادة في الثمن بعد موت البائع فان قبض الثمن قبل موته ليس بشرط بخلاف السلم على ما بينا والله أعلم بالصواب

### باب هبة المريض العبد يقتله خطأ ويمقو عنه

(قال رحمه الله) واذا وهب المريض في مرضه الذي مات فيه عبدا لرحل قيمته ألف درهم وقبضه ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل الواهب خطأ فمفاعة الواهب قبل موته فانه يقال للموهوب له ادفه أو ادفه فان اختار الدفع دفع أربعة أخماسه وجاز له الخمس لانه جمع بين الهبة والعفو وكل واحد منهما وصية تجوز من الثلث حتى للموهوب له باعتبار الهبة في سهم ثم لولا العفو لكان يدفع ذلك السهم فيسلم له ذلك السهم بالعفو حتى الورثة في أربعة لما تقدنا الوصية له في سهمين سهم بالعفو وسهم بالهبة فلماذا يكون العبد على خمسة تجوز الهبة في سهم ثم تجوز العفو في ذلك السهم فيكون ذلك السهم بمعنى سهمين وبصير كأن المبت انما ترك عبدا وخمس عبيد فيسلم للورثة أربعة أخماس عبد ويسلم للموصي له خمسا عبد في الحكم فيستقيم الثلث والثلاثان هـ وعلى طريق الجبر يجعل العبد مالا وتجوز الهبة في شيء ثم تجوز العفو في ذلك الشيء بقي في يد الورثة مال الا شيء وذلك يعدل أربعة أشياء لانا جوزنا الهبة في شيء والعفو في شيء فحاجة الورثة الى نصف ذلك وهو أربعة أشياء فأجبر المالك بشيء وزد على ما يعدله مثله فظهر أن المال الكامل يعدل خمسة أشياء وانا حين جوزنا الهبة في شيء كان ذلك بمعنى خمس العبد وجوزنا العفو فيه أيضا وان اختار القضاء قدى ثلثة ثلث الدية ويسلم له العبد كله لانه لو كان العفو دون الهبة لكان يقضى سدس العبد بالطريق الذي قلنا أنه لو كان للميت ألف درهم جاز العفو في جميع العبد فيضم الالهين الى الدية ثم تجوز العفو في مقدار الدية وبطل العفو في خمسة الالفين وذلك سدس الجملة فيقضى به سدس الدية فاذا اجتمعت الهبة والعفو يتضاعف

ما يلزمه الفداء فيه دائما يفدى ثلث العبد ثلث الدية وذلك ثلاثة آلاف وثلث ألف ويسلم له العبد كله بالهبة وثلثا العفو وذلك ستمائة وستة وستون وثلثان لأن موجب الجناية أحد شيئين القيمة أو الدية وإنما يعتبر الأقل وهو القيمة لأنه اللتين به فيكون السالم للموهوب له في الحاصل ألف وستمائة وستة وستون وثلثان وقد سلم للورثة ضعف ذلك من الدية فكان مستقبلا فإن كانت قيمته أثنى درهم فاختار الدفع دفع أربعة أخماسه كما بينا وإن اختار العذاء فدى أربعة أسباعه بأربعة أسباع الدية ويسلم له العبد كله لانا نضم ضعف قيمة العبد وهو أربعة آلاف الى الدية ثم نوجب عليه الفداء بحصة ما عداها وذلك سيمان لو لم يكن هناك فبعد وجود الهبة يتضاعف لفداء يفدى أربعة أسباعه بأربعة أسباع الدية وذلك خمسة آلاف وخمسة أسباع ألف ويسلم للموهوب له العبد بالهبة وقيمتها ألفان وثلاثة أسباعه بالعفو وذلك ستة أسباع ألف فيكون له ألفان وستة أسباع ألف فذلك ثلث تركة الميت ولو كانت قيمته ثلاثة آلاف فدى ثلاثة أرباعه بثلاثة أرباع الدية لانا نضم الى الدية ضعف القيمة وذلك ستة آلاف فيكون ستة عشر ألفا فلو كان العفو خاصة لكان يفدى بحساب المضموم وذلك ثلاثة أمان الدية فتند اجتماع الهبة مع العفو يتضاعف الفداء فيفدى ثلاثة أرباعه بثلاثة أرباع الدية وذلك سبعة آلاف وخمسمائة فيسلم له العبد بطريق الهبة وقيمتها ثلاثة آلاف وربعه بالعفو قيمته سبعمائة وخمسون فذلك ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون نقدا فيه الوصية وقد سلم للورثة ضعف ذلك ولو كانت قيمته أربعة آلاف فدى ثمانية أسباع بمائة أسباع الدية لانا نضم ضعف القيمة وهو ثمانية آلاف الى الدية فلو لم يكن الا العفو لكان يفدى بحصة المضموم وذلك أربعة أسباعه فإذا اجتمعت الهبة والعفو يتضاعف الفداء فلهذا يفدى ثمانية أسباعه بمائة أسباع الدية ولو كانت قيمته خمسة آلاف فداء كله بجميع الدية ويسلم له العبد بالهبة لانا نضم ضعف القيمة الى الدية فيكون عشرين ألفا فلو كان العفو دون الهبة لكان يفدى بحصة المضموم وذلك نصف العبد فإذا اجتمعت الهبة مع العفو يتضاعف الفداء عليه فيفدى بجميع الدية وذلك عشرة آلاف ويسلم له العبد بالهبة وقيمتها خمسة آلاف فيستقيم الثلث والثلثان وهذا لانا نصح الهبة له في جميع العبد أو لانا نصح الهبة في جميع العبد بزيادة الفداء عليه وبزيادة العذاء بزيادة مال الميت فلا بد من تصحيح الهبة في جميع العبد ثم إن بقي من الثالث شيء يصح العفو بقدر ما بقي من العبد ويندى ما زاد على ذلك كما في المسائل



المتقدمة وان لم يبق من الثالث شيء لا يصح العفو في شيء كما في هذه المسئلة فانه اذا كانت  
 قيمته خمسة آلاف وقد نفذنا الهبة في جميع ذلك العبد لا يبقى من ثلث مال الميت شيء ولهذا  
 يبطل العفو ويفدى جميع العبد بجميع الدية واذا وهب المريض عبدا لرجل لا مال له غيره  
 وقيمته ألف درهم وقبضه ثم وهب الموهوب له الآخر وقبضه ثم جرح العبد المريض جراحة  
 خطأ ذات منها وعفا عن الجناية فانه يخير الموهوب له الثاني في الدفع والقضاء لان الملك في  
 العبد له فان اختار دفعه دفع بثنتين وأمسك الثالث وضمن الموهوب له الاول ثلثي قيمة العبد  
 لورثة المقتول لان مال الواعب في الحكم عبدان عبد يستحق له بالجناية وعبد كان على ملكه  
 فروبه فتصح وصيته في ثلثه وذلك ثلثا عند نصف ذلك للموهوب له الاول بالهبة ونصفه  
 الثاني بالعفو فيكون السالم للموهوب له الاول ثلث العبد وقد وجب عليه رد الثلثين وقد تعذر  
 رده بالاستهلاك فيضمن ثلثي قيمته لورثة المقتول ويسلم للثاني ثلث العبد بالعفو ويدفع ثلثيه  
 الى ورثة المقتول فيسلم لهم عبد وثلثا عبد وقد نفذنا الوصية لهما في ثلثي عبيد فاستقام فان  
 كان الموهوب له الاول مسرا دفع الموهوب له الثاني أربعة أخماس العبد وأمسك الخمس  
 لان الموهوب له الاول مستوف لوصيته وما عليه نأوى فانما يعتبر ما هو قائم وهو رقبة العبد  
 بالجناية يضرب فيه الورثة بسهام حقه وهو أربعة والموهوب له الثاني بسهم فيكون العبد على  
 خمسة يسلم له الخمس ويدفع الى ولى المقتول أربعة أخماسه فاذا تيسر استقاما على الموهوب له  
 الاول وذلك ثلثا قيمة العبد رد على الموهوب له الثاني الى تمام ثلث العبد لان ذلك حقه  
 بالوصية وان اختار فداء العبد فدى بسبعه وخمسي تسعه بتسعي الدية وخمسي تسعها ويؤخذ  
 من الاول تسعا قيمة العبد وخمسا تسعه والطريق في ذلك أن يأخذ ضعف القيمة لاجل العفو  
 وذلك ألفان وضمف القيمة لاجل الهبة فيضم ذلك الى العبد فيكون خمسة آلاف ثم يضم  
 ذلك الى الدية فيكون خمسة عشر ألفا ثم ينظر الى المضموم كم هو من الجملة فيجد العبد والدية  
 أربعة أسهم من خمسة عشر سهما من الجملة فيجوز العفو فيما زاد على ذلك وهو أحد عشر سهما  
 من خمسة عشر سهما ويفدى أربعة أسهم من خمسة عشر بمشرة أمثاله من الدية لان الدية من  
 القيمة عشرة أمثاله فيكون ذلك أربعون وتجوز الهبة للموهوب له الاول في أحد عشر سهما  
 من خمسة عشر فانما يضمن قيمة أربعة أسهم من خمسة عشر سهما للورثة فيسلم للورثة أربعة  
 وأربعون سهما وقد نفذنا الوصية لهما في اثنين وعشرين سهما فاستقام الثلث والثلثان واذا

أردت معرفة ما قل في الكتاب أنه يفدي نفسه وخمسي تسمه بتسمي الدية وخمسي تسمها  
والسبيل أن تضرب خمسة عشر في ثلاثة فيكون خمسة وأربعين وأما الزمة الدماء في أربعة من  
ذلك فيضرب تلك الأربعة في ثلاثة فتكون اثني عشر وأثنا عشر من خمسة وأربعين يكون  
تسماه خمسا تسمه فان كل تسع يكون خمسة وتسع عشرة وخمسا تسمه سمان فظهر أنه  
أما يفدي نفسه وخمسي تسمه وكذلك الموهوب له الأول إنما ضمن أربعة من خمسة عشر  
وقد ضرب ما ذلك في ثلاثة فهو اثنا عشر فمرفا أنه يضمن تسمي قيمة العبد وخمسي تسمه فان  
كانت قيمته ألفا فدى خمس العبد بخمسي الدية لانا بأخذ ضعف القيمة لأجل العفو ومثله  
لأجل الحبة ويكون ثمانية آلاف اذا ضمنت ذلك الى الدية مع قيمة العبد يكون عشرين ألفا  
ثم يبطل العفو بحصة المضموم والمضموم كان ثمانية آلاف فخصته خمسا الجملة فلمذا يفدي  
خمسي العبد بخمسي الدية وذلك أربعة آلاف ويضمن الموهوب له الأول خمسي قيمة العبد  
وذلك ثمانمائة ويسلم له بالمائة ثلاثة أخماس العبد قيمته ألف ومائتان وقد نقدا العفو للموهوب  
له الثاني في مثل ذلك فحصل تنفيذ الوصيتين في ألقين وأربعمائة وقد سلم للورثة أربعة آلاف  
وثمانمائة فاستقام الثلث والثلثان وان كانت قيمته ثلاثة آلاف فدى أربعة أعشاره وأربعة أخماس  
عشره بالطريق الذي قلنا أنه يؤخذ ضعف القيمة مرتين وذلك اثنا عشر ألفا فيضم الى  
الدية مع القيمة فيكون الجملة خمسة وعشرين ألفا ثم يفدي حصة المضموم والمضموم من  
الجملة أربعة أعشاره وأربعة أخماس عشره لان المضموم اثنا عشر وأثنا عشر من خمس وعشرين  
يكون أربعة أعشاره وأربعة أخماس عشره وان أردت معرفة ذلك فاضرب خمسة وعشرين  
في عشرة فيكون مائتين وخمسين ثم اضرب اثني عشرة في عشرة فتكون مائتين وعشرين  
وعشر مائتين وخمسين خمسة وعشرون فمائة تكون أربعة أعشاره وعشرون تكون أربعة  
أخماس عشر ثم التخريج الخ كما بنا وعلى هذا الطريق يخرج ما اذا كانت قيمته خمسة آلاف  
أو أكثر فاما اذا كانت قيمته خمسة آلاف فدى أربعة أسباعه وان كانت ستة آلاف فدى  
ثلاثة أخماسه وان كانت سبعة آلاف فدى ثلاثة أخماسه وتسع خمسه وان كانت ثمانية  
آلاف فدى ثلاثة أخماسه وخمس خمسه وان كانت تسعة آلاف فدى منه ستة وثلاثين  
سهما من خمسة وخمسين سهما وكل ذلك يخرج مستقيما على الطريق الذي قلنا فان كانت قيمته  
عشرة آلاف فدى ثلثيه لانا نضم ضعف القيمة مرتين وذلك أربعون ألفا الى الدية والقيمة

فيكون ستين ألفا يبطل العفو والهبة في حصة المضموم وذلك ثلثا الجلة فإذا بطل العفو في ثلثي  
العبد فداد بثلثي الدية وكذلك الهبة تبطل في ثلثي العبد فيضمن الموهوب له الاول ثلثي قيمته فيسلم  
لورثة الواهب ثلاثة عشر ألفا وثلث ألف وقد نقدنا الهبة والعفو لهما في ستة آلاف وثلثي ألف  
فكان مستقيما ولو كانت قيمته عشرين ألفا فدى ثلثيه بثلثي الدية ويرد الموهوب له الاول ثلثي  
القيمة لانا اعتبر في العفو هنا الدية دون القيمة فان امدية أقل من القيمة والمتيقن به هو الأقل  
وإذا اعتبرنا الدية كان هذا وما لو كانت قيمته عشرة آلاف سواء من حيث أنه يجوز العفو  
في الثلث وذلك ثلاثة آلاف وثلث ألف ويؤدي ثلثي الدية ويرد الموهوب له الاول ثلثي  
القيمة وذلك ثلاثة عشر ألفا وثلث ألف فيسلم للورثة عشرة آلاف وقد نقدنا الهبة في عشرة  
آلاف للموهوب له الاول في ثلث عبيد قيمته ستة آلاف وثلثا ألف وللموهوب له  
الثاني في ثلث الدية فيكون ذلك عشرة آلاف وكذلك لو كانت قيمته خمسة عشر ألفا لاما  
نعتبر في العفو الدية فيسلم له الثلث بالعفو ويؤدي ثلث الدية ويفرم الموهوب له الاول  
ثلثي قيمته وذلك عشرة آلاف فيسلم للورثة ستة عشر ألفا وثلثا ألف وقد نقدنا الوصية  
للموهوب له الاول في خمسة آلاف ثلث العبد وللموهوب له الثاني في ثلث الدية فذلك  
ثمانية آلاف وثلث ألف مثل نصف ماسلم للورثة فكان مستقيما وإن أراد الدفع دفع خمسة  
أثمانه وضمن له الموهوب له الاول خمسة أثمان قيمته لأن الوصية بالهبة كانت في خمسة عشر  
ألفا وبالعفو في عشرة آلاف وهو الدية لانه أقل الواجبين فيكون ذلك خمسة وعشرين ألفا  
وحاجة الورثة الى ضعف ذلك وذلك خمسون ألفا فالسبيل أن تضم خمسين ألفا الى نصف  
قيمة العبد وذلك ثلاثون ألفا فيكون جلة ذلك ثمانين ألفا ثم تبطل من الهبة والعفو بحساب  
ما عُدنا وذلك خمسة أثمان الجلة فإذا بطل العفو في خمسة أثمانه دفع قيمة ذلك تسعة آلاف  
وثلثمائة وخمسة وسبعين ويفرم الموهوب له خمسة أثمان قيمته وهو هذا المقدار أيضا فكون  
الجلة ثمانية عشر ألفا وسبعمائة وخمسين وسلم للموهوب له الاول ثلاثة أثمان العبد وللموهوب  
له الثاني ثلاثة أثمان الدية بالعفو فإذا جمعت بينهما من حيث الدراهم كان مثل نصف ماسلم  
للورثة فيستقيم الثلث والثلثان «مسئلة من اقالة السلم وإذا كان للمريض كرحطة على رجلين  
يساوي ثلاثين درهما ورأس ماله فيه عشرة دراهم فأقالهما ولا مال له غيره ثم مات وأحدهما  
عائب قيل للحاضر رد ثلاثة أعشار نصف رأس المال وذلك درهم وأد سبعة أعشار نصف الكر

وذلك يساوي عشرة ونصف وأما كان كذلك لانه بالاقالة جابها بقدر عشرين درهما وأما  
 تجوز المحابة لهما في الثلث فيكون لكل واحد منهما نصف الثلث وأجدهما عاين  
 مستوف لوصيته فأما يعتبر حصه الحاضر خاصة وذلك خمسة عشر فهو يضرب بسهم والورثة  
 بأربعة فيكون ذلك خمسة فأما نسلم له خمس هذا النصف وذلك ثلاثة ثم المحابة لهما كانت بقدر  
 عشرين فيكون لكل واحد منهما عشرة وثلاثة من عشرة تكون ثلاثة أعشاره والاصل في  
 الاقالة ما قدمنا أنه إنما تصح الاقالة في مقدار ما يخرج من الثلث من المحابة (الآ ترى) أن  
 في هذه المسئلة لو كانا حاضرين كانت الاقالة تجوز لهما في النصف لان الثلث من حصة المحابة مثل  
 نصه فكذلك هنا إنما تجوز الاقالة للحاضر في مقدار نصيبه من المحابة وذلك ثلاثة أعشار  
 نصف رأس المال ونصف رأس المال خمسة دراهم فثلاثة أعشاره درهم ونصف ويؤدي سبعة  
 أعشار نصف الكر قيمة ذلك عشرة ونصف فيكون جملته اثني عشر هو السلم للورثة وقد  
 سلم للحاضر بالوصية ثلاثة دراهم وللنائب مثل ذلك فيستقيم الثلث والثلاثان الى أن يقدم  
 النائب فإذا قدم رد نصف رأس مال حصته ونصف كر ويرد الورثة على الاول من الطام  
 بقيمة ثلاثة من عشرة ونصف يأخذون منه درهما من رأس المال حتى تسلم الاقالة لهما في  
 نصف الكر وقيمته خمسة عشر بخمسة فتكون الوصية لهما في عشرة ويسلم للورثة نصف  
 كر قيمته خمسة عشر درهما فاستقام الثلث والثلاثان وأما كان هذا بخلاف ما تقدم من مسائلنا  
 السلم الى رجلين لان قضاء القاضي هناك على الحاضر عند غيبة أحدهما يكون فسحا لمقدم السلم  
 فيما أمره بالرد وفسخ السلم لا يحتمل النقص فلا يعود حقه بحضور الثاني فأما في هذه المواضع  
 هذا اقالة السلم فسحا فانه فسخ الاقالة أو منع صحتها في النقص عند غيبة أحدهما فإذا حضر وأمكن  
 اعماله وجب اعماله فهذا كان اراجع فيما بينهما حتى يستويا في الوصية وفيما وجب لكل واحد  
 منهما بالاقالة \* وإذا وهب المريض لرجل صحيح عبدا يساوي ثلاث مائة قبضة ثم باعه  
 من المريض بمائة درهم وقبضه المريض ثم مات ولا مال له غير العبد فإن العبد يسلم للورثة  
 المريض ويرجعون أيضا على الموهوب له بثلاثة وثلاثين وثلاث وأما يسلم لهم الهبة في ثلثي العبد  
 وثلثي ثلثه لان مال المريض في الحاصل خمسمائة العبد الموهوب والعبد المشتري وهو في  
 كسبه آخر الا أن عليه مائة درهم دين وهو ثمنه فإذا رفعت المائة من ستمائة بقي خمسمائة  
 فأما تجوز الهبة في ثلث ذلك وذلك مائة وستة وستون وثلاثان وعليه رد مائة وثلاثة وثلاثين

وثالث باعتبار نقض الهبة لانه صار مستهلكا للعبد بالبيع الا أن مقدار المائة دين له على الميت وهو عن العبد تقع المقاصة بقدره ويؤدى ثلاثة وثلاثين وثلاثا فيسلم للورثة العبد وقيمتها ثمانمائة وثلاثة وثلاثون وثالث وقد نفذنا الهبة في مائة وستة وستين وثلاثين مثل نصف ما سلم للورثة فاستقام الثلث والثلاثان والله أعلم

### كتاب الدور

(قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الائمة ونفر الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله) املاء في كتاب الدور قال وإذا جرح العبد رجلا فمما عنه الجروح في صحته أو في مرضه ثم مات من ذلك المرض ولم يترك مالا فإن كانت الجراحة عمدا فالعفو صحيح من غير أن يمتنع من الثالث لان الواجب هو القصاص والقصاص ليس بمال واسقاط المريض حقه فيما ليس بمال لا يكون معتبرا من الثالث وهذا استحسان قد بيناه في الديات وإن كانت الجراحة خطأ فإن لم يكن صاحب فراش حين عفا جاز العفو في الكل أيضا لانه في حكم الصحيح ما لم يصير صاحب فراش في التصرفات والتبرعات وهذا تصرف بهده في الحال فانما يعتبر حاله حين نفذ التصرف وإن كان صاحب فراش حين عفا جاز العفو من ثلثه لان الواجب في الجنابة الخطأ الدفع أو الفداء فعفوه يكون اسقاطا بطريق التبرع وذلك معتبر من الثلث إذا بادره في مرضه وبعد ما صار صاحب فراش فهو في حكم المريض فيكون عفوه من الثالث ثم المسئلة على ثلاثة أوجه اما أن يكون قيمة العبد مثل الدية عشرة آلاف أو أقل من الدية أو أكثر من الدية فإن كانت قيمته مثل الدية فالعفو صحيح في ثلثه ويخير بين أن يدفع ثلثه وبين أن يقديه بثلثي الدية ولا يقع الدور هنا سواء اختار الدفع أو الفداء وإن كانت قيمته أقل من عشرة آلاف لم يقع الدور عند اختيار الدفع ويقع الدور عند اختيار الفداء لان وقوع الدور بزيادة مال الميت وانما يحسب مال الميت في الابتداء ما هو الاقل لان مولى العبد الجاني يتخلص بدفع الاقل فانما يتبين بذلك القدر انه مال الميت وما زاد عليه انما يظهر باختياره الدفع فاذا كانت قيمته أقل من عشرة آلاف درهم فظهور الزيادة عند اختياره الفداء لا عند اختياره الدفع وإن كانت قيمته أكثر من عشرة آلاف فظهور الزيادة عند اختيار الدفع لا عند اختيار الفداء ثم جملة هذا النوع من المسائل ان قيمة العبد اما ان تكون ألفا أو ألفين

أو ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف أو خمسة آلاف أو ستة آلاف أو سبعة آلاف أو ثمانية آلاف  
أو تسعة آلاف أو عشرة آلاف أو خمسة عشر ألفاً أو عشرين ألفاً أو ثلاثين ألفاً أو أربعين ألفاً  
أو خمسين ألفاً أو مائة ألف وفي الأصل انما بدأ بما كانت قيمته خمسة آلاف وفي المختصر ذكر  
بعض المسائل ولم يذكر البعض والاولى أن نخرج جميع هذه المسائل على الترتيب ليكون  
أوضح في البيان وأقرب الى الفهم فقول أما اذا كانت قيمته ألف درهم فإن اختار الدفع  
لا تدور المسئلة ولكنه يدفع ثلثي العبد ويجوز العفو في الثلث فإن اختار الفداء فإنه يقع الدور  
هنا لانه يتمذر تصحيح العفو في جميع العبد فإنه لا يجب شيء من الدية عند ذلك ولا يظهر  
للميت مال آخر فتبين اما صححنا تبرعه في جميع ماله وذلك لا يجوز ولا يمكن ابطال العفو في  
جميعه لانه حينئذ يفديه بعشرة آلاف درهم فتبين ان للميت عشرة آلاف وان العبد خارج  
من الثالث وزيادة فرفا انه يجب تصحيح العفو في بعضه ثم طريق معرفة ذلك البعض ما  
أشار اليه محمد رحمه الله في الأصل انه لو كان معنا مال آخر ضعف قيمة العبد لكان يصح العفو  
في الكل لان مال الميت هو أقل وذلك ألف درهم قيمة العبد فاذا جاز العفو في الكل وسلم  
للورثة ألف درهم استقام الثلث والثلثان ولا معتبر بالدية هنا لانها لا تجب عند صحة العفو فاعلم  
وجب الاعتراض على هذا العفو لانا عدنا أني درهم فالسبيل أن يضم ذلك القدر الى الدية  
وهو عشرة آلاف درهم ثم ينظر الى المضموم كم هو من الجملة فيبطل العفو بقدر ذلك المضموم  
واذا ضمنت الى عشرة آلاف أني درهم كان اثني عشر ألفاً وكان المضموم من هذه الجملة  
السدس فرفا ان العفو يصح في خمسة اسداس العبد مقدار ذلك ثمانية وثلاثة وثلثون  
وثالث وبطل في السدس فيفديه بسدس الدية وذلك ألف وستماية وستة وستون وثلثان  
فيحصل للورثة هذا القدر وما فذنا فيه العفو مثل نصفه فيستقيم الثلث والثلثان وطريق  
الدينار والدرهم فيه أن تجعل العبد ديناراً أو درهماً وتجبر العفو في الدينار وتبطله في الدرهم  
فيفديه بعشرة أمثاله لان الدية عشرة أمثال قيمة العبد فكل جزء بطل فيه العفو فذاه بعشرة  
أمثاله فيصير في يد اوارث عشرة دراهم وحاجتهم الى دينارين فاقب الفضة فيكون كل دينار  
بعمى عشرة وكل درهم بمعنى اثنين ثم عد الى الأصل فقل قد جعلنا العبد ديناراً ودرهماً الدينار  
عشرة والدرهم اثنان فذلك اثنا عشر وقد نقدنا العفو في الدينار وذلك خمسة اسداس العبد أو  
قول لما كان عشرة دراهم تعدل دينارين عرفنا أن كل دينار يعدل خمسة فتقلب الفضة وتعمل

الدينار بمعنى خمسة والدرهم بمعنى واحد ثم تعود الى الاصل فتقول قد كان العبد دينارا ودرهما  
 والدينار بمعنى خمسة والدرهم بمعنى واحد ثم صححنا الوفاء في الدينار وذلك خمسة أسداس العبد  
 وبطل في السدس فيفديه بسدس الدية والتعريض كما بينا وعلى طريق الجبر نقول السبيل أن  
 تأخذ مالا مجهولا يصح العفو في شيء منه ويبطل في مال الاثنى فتفديه بمشرة أمثاله وهو  
 عشرة أموال الا عشرة أشياء وحاجة الورثة الى شيئين فالسبيل أن تجبر عشرة أموال بمشرة  
 أشياء وتزيد على ما يمدله مثل ذلك فصار عشرة أموال تعدل اثني عشر شيئا فالمال الواحد يمدل  
 شيئا وخمس شيء فقد انكسر بالاحتماس فتضرب شيئا وخمس شيء في خمسة ويكون سبعة وقد  
 نفذنا العفو في شيء فضررنا كل شيء في خمسة فتبين اننا نفذنا العفو في خمسة أسداس العبد وأبطالناه  
 في السدس فيفديه بسدس الدية كما بينا وعلى طريق الخطأين السبيل أن تجعل على العبد ثلاثة  
 اسهم فتجبر العفو في سهم وتبطله في سهمين فتفدي هذين السهمين بمشرة أمثالها وذلك  
 عشرون وحاجة الورثة الى سهمين فظهر الخطأ بزيادة ثمانية عشر فتعود الى الاصل وتجبر  
 العفو في سهمين وتبطله في سهم فيفديه بمشرة أمثاله فيحصل في يد الورثة عشرة وحاجتهم  
 الى أربعة فظهر الخطأ بزيادة ستة وكان الخطأ الاول بزيادة ثمانية عشر فلما زدنا سهما في العفو  
 ذهب خطأ اثني عشر فعرفنا أن الذي يذهب ما بقي من الخطأ وذلك ستة ونصف سهم فجوز  
 العفو في سهمين ونصف وتبطله في نصف سهم ثم نفدي ذلك بمشرة أمثاله وذلك خمسة أسهم  
 وذلك للورثة خمسة وقد نفذنا العفو في سهمين ونصف فيستقيم وسهمان ونصف من ثلاثة  
 تكون خمسة أسداس فظهر ان العفو انما يصح في خمسة أسداس العبد واذا عرفنا طريق  
 الخطأين تيسر طريق الجاهلين على ذلك وقد بينا في وجه تخريجهم فيما تقدم من كتب الحساب  
 فان أعتقه مولاه أو باعه وهو يعلم فهو مختار للقضاء لانه فوت الدفع بتصرفه وعليه سدس  
 الدية بمزلة ما لو اختار القضاء وان لم يعلمهما بالجناية كان مستمرا للعبد فمليه ثلث القيمة بمزلة  
 ما لو اختار الدفع فان كان قيمة العبد اثني درهم واختار القضاء فداءه بسبعي الدية والطريق  
 في ذلك أن تقول لو كان هنا مال آخر ضيف قيمة العبد وهو أربعة آلاف لكان العفو يصح  
 في جميع العبد فيضف ما عدنا وهو أربعة آلاف الى الدية فيكون أربعة عشر ألفا ثم ننظر  
 الى المضموم كم هو من الجملة فتجده سبعمائة فنبطل العفو في سبعمائة العبد باعتبار ما عدنا  
 ويجوز في خمسة اسباع العبد مقدار ذلك من الدراهم ألف وأربعمائة وعشرون وأربعة اسباع

وما أبطلنا فيه العفو وذلك سبعا العبد فنفدي بسببي الدية مقدار ذلك ألفان وثلاثمائة وسبعة وخمسون وسبع يسلم للورثة نصف ما نفديا فيه العفو فاستقام الثلث والثلثان وعلى طريق الدينار والدرهم يحمل العبد دينارا ودرهما ونجبر العفو في الدينار ونبطله في الدرهم فنفديه بخمسة أمثاله لان الدية خمسة أمثالك قيمة العبد فيحصل في يد الورثة خمسة دراهم وحاجتهم الى دينارين فاذا قلت العضة كان كل دينار بمعنى خمسة وكل درهم بمعنى اثنين ثم تمود الى الاصل فنقول قد كنا جعلنا العبد دينارا ودرهما فالدينار خمسة والدرهم اثنان فذلك سبعة وقد صححنا العفو في الدينار وذلك خمسة اسباع العبد فتبين أن العفو انما يطل في سبعة والتخريج كما بيناه وعلى طريق الجبر نصحح العفو في ثنى ونبطله في مال الا ثنى فنفديه بخمسة أمثاله فيحصل في يد الورثة خمسة أموال الا خمسة أشياء وذلك شيان فأجبره بخمسة أشياء فيكون خمسة أموال تدل ستة أشياء فمرنا أن كل مال يدل شيئا وخمسي ثنى فانكسر بالاخماس فصرب شيئا وخمسي ثنى في خمسة ويكون سبعة فظاهر أن المال الكامل سبعة وقد كنا صححنا العفو في ثنى وضربا كل ثنى في خمسة فتبين انما صححنا العفو في خمسة أسباع العبد والتخريج كما بينا وعلى طريق الخطأ ينجم العبد على ثلاثة أسهم ونصحح العفو في ثنى ونبطله في سهمين فنفديها بخمسة أمثالها وذلك عشرة وحاجة الورثة الى سهمين فظاهر الخطأ بزيادة ثمانية فتمود الى الاصل ونصحح العفو في سهمين ونبطله في سهم فنفديه بخمسة أمثاله فيحصل في يد الورثة خمسة وحاجتهم الى أربعة فظاهر الخطأ بزيادة سهم وكان الخطأ الاول بزيادة ثمانية فلما زدنا سهما اذهب سبعة فزيد في العفو ما يذهب خطأ السهم الباقي وذلك سبع سهم ونصحح العفو في سهمين وسبع ونبطله في ستة اسباع سهم فنفدي ذلك بخمسة أمثاله وذلك أربعة وسبعان فيسلم للورثة هذا المقدار وقد نفدنا العفو في سهمين وسبع فيستقيم الثلث والثلثان وستة أسباع من ثلاثة سباعا في الحاصل فظاهر انما أبطلنا العفو في سعي العبد وجوزناه في خمسة أسباعه ولو كان قيمة العبد ثلاثة آلاف واختار الفداء فداه بثلاثة أثمان الدية لانا نظر الى ضعف قيمة العبد وذلك ستة آلاف فضمه الى الدية فيكون ستة عشر الفا ثم نظر الى المضموم كم هو من الجلة فاذا هو ثلاثة أثمانه فبطل العفو باعتبارده في ثلاثة أثمان العبد ونصححه في خمسة أثمانه مقدار ذلك من الدراهم ألف وثمانمائة وخمسة وسبعون ونفدي بثلاثة أثمان الدية وذلك ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون فان كل ثمن من الدية ألف ومائتان وخمسون فيستقيم الثلث



والثلاثاء وعلى طريق الدينار والدرهم نجعل البدياراً ودرهما فتعجز العفو في الدينار وتبطله في الدرهم ثم نقدي ذلك بثلاثة أمثاله وثلاث لان الدية مثل ثلاثة أمثال قيمة العبد ومنه فإنه يحصل في يد الورثة ثلاثة دراهم وثلاث وحاجتهم الى دينارين فقد وقع الكسر بالاثلاث فتضرب كل شيء في ثلاثة فصارت الدراهم عشرة والدنانير ستة ثم نقبب الفضة وتعود الى الاصل فنقول قد كنا جعلنا العبد ديناراً ودرهما فالدينار عشرة والدرهم ستة فذلك ستة عشر ثم صححنا العفو في الدينار وذلك خمسة أمثال العبد وأبطلنا في الدرهم وذلك ثلاثة أمثال العبد وهو ستة فتعدي به ثلاثة أمثال وثلاث وذلك عشرون فيسلم للورثة عشرون وقد صححنا العفو في عشرة فيستقيم الثلث والثلاثاء وعلى طريق الجبر تصحح العفو في شيء منه وتبطله في مال الا شيئا منه فتعدي به ثلاثة أمثاله ومثل ثلثه فيحصل في يد الورثة ثلاثة أموال وثلاث الا ثلاثة أشياء وثلاث تعدل خمسة أشياء وثلاثا انكسر بالاثلاث فتضرب خمسة وثلاثا في ثلاثة فيكون ستة عشر وتضرب ثلاثة أموال وثلاث في ثلاثة فيكون عشرة فظهر ان كل مال يعدل شيئا وستة اعشار شيء وهو ثلاثة اخماس فتضرب شيئا وثلاثة اخماس في خمسة فيكون ثمانية وتبين ان المال الكامل ثمانية وقد نفذنا العفو في شيء وضربنا كل شيء في خمسة فتبين انما نفذنا العفو في خمسة أمثال العبد وأبطلناه في ثلاثة أمثاله وطريق الخطأين فيه علي نحو ما بينا يخرج مستقيما اذا تأملت فتركته للتحرز عن التواويل ولو كان قيمة العبد أربعة آلاف فذاه بأربعة اسباع الدية لانا نأخذ نصف قيمة العبد وذلك ثمانية آلاف فنضمه الى مقدار الدية فيكون ثمانية عشر ألفا ثم ننظر الى المضموم كم هو من الجملة فنجعل ذلك أربعة اتساع الجملة فيبطل العفو بقدره ونصحح العفو في خمسة اتساع العبد مقدار ذلك من الدراهم ألفان ومائتان وعشرون وتسيمان ونقدي أربعة اتساع العبد بأربعة اتساع الدية وذلك أربعة آلاف وأربعمائة وأربعة وأربعون وأربعة اتساع فيستقيم الثلث والثلاثاء وعلى طريق الدينار والدرهم نجعل البدياراً ودرهما ونصحح العفو في الدينار وتبطله في الدراهم فنقدي ذلك بمثله ومثل نصفه وذلك درهما ونصف ثم درهما ونصف يعدل دينارين وقد وقع الكسر فيه بالانصاف فاضغه فيصير أربعة دنانير تعدل خمسة دراهم ثم نقبب الفضة وعد الى الاصل فنقول كنا جعلنا العبد ديناراً ودرهما والدينار يعني خمسة والدرهم يعني أربعة فذلك تسعة وصححنا العفو في الدينار وذلك خمسة وأبطلناه في الدرهم وهو أربعة فنقدي ذلك بمثله ومثل نصفه وذلك عشرة فيحصل للورثة

عشرة وقد نفد ما العفو في خمسة فيستقيم الثالث والثالثان هـ وطريق الجبر فيه ان تصحح  
العفو في شيء وتبطله في مال الا شيء فتعديه بمثله ومثل نصفه فيحصل في يد الورثة ما لان  
ونصف الاثنين ونصف شيئاً وحاجتهم الى شيئين فاجبر مالين ونصفا بشيء ونصف شيئاً  
وزد على ما يمدله شيئين ونصف شيئاً فيصير مالين ونصفا يمدل أربعة أشياء ونصفاً ما تكسر  
بالانصاف فاضمه فيكون خمسة أموال يمدل تسعة أشياء فالمال الكامل يمدل شيئاً فتضربه  
في أربعة اخماس فتضربه في خمسة وثني وأربعة اخماس اذا ضربته في خمسة يكون تسعة وقد  
صححنا العفو في شيء وضرمنا كل شيء في خمسة فحين انا جاوزنا العفو في خمسة انما يصحح العبد  
والخراج كما يبين ان كان قيمة العبد خمسة آلاف فانه يفدى نصفه بنصف الدية لانا نأخذ  
ضعف قيمة العبد وهو عشرة آلاف فنضمه الى الدية فيكون ذلك عشرين ألفاً ثم ننظر الى  
المضموم كم هو من الجلة فاذا هو نصف الجلة فنبتال العفو باعتباراه في العبد ونجوز في نصف  
العبد مقدار ذلك ألفان وخمسمائة ثم نفدى ما أبطلنا فيه العفو بنصف الدية وذلك خمسة  
آلاف فيحصل للورثة خمسة آلاف وقد نقدنا العفو في ألفين وخمسمائة فيستقيم الثالث  
وانما انه وعلى طريق الدينار والدرهم نجعل العبد ديناراً ودرهما فنصحح العفو في الدينار وبطله  
في الدرهم فنفدى ذلك بضعه لان الدية ضعف قيمة العبد فيصير في يد الورثة درهمان يمدل  
ديارين وثنيان ان قيمة الدينار والدرهم سواء وانا صححنا العفو في الدينار وذلك نصف العبد  
وأبطلناه في الدرهم وقد نفدى المولى ذلك بضعه فيحصل للورثة ضعف ما نقدنا فيه  
العفو وعلى طريق الجبر تصحح العفو في شيء وتبطله في مال الا شيئاً فنفدى ذلك بضعه  
وذلك ما لان الاثنين وحاجة الورثة الى شيئين فاجبر مالين بشيئين وزد على ما يمدلها  
مثل ذلك فيكون مالين يمدل أربعة أشياء كل مال يمدل شيئين وقد نقدنا العفو في شيء  
في شيء من شيئين يكون نصف شيئين فحين انا صححنا العفو في نصف العبد والخراج كما  
يبين وان كانت قيمته ستة آلاف فالطريق فيه ان تأخذ ضعف قيمة العبد وذلك اثنا عشر ألفاً  
فنضمه الى الدية فتكون الجلة اثنا عشر وعشرون ألفاً ثم ننظر الى المضموم كم هو من الجلة فتجد  
ذلك ستة أجزاء من أحد عشر جزءاً فنبطل العفو في ستة أجزاء من أحد عشر جزءاً من العبد  
ونفدى ذلك بستة أجزاء من أحد عشر جزءاً من الدية فيستقيم الثالث والثالثان اذا تأملت  
وعلى طريق الدينار والدرهم نجوز العفو في الدينار وبطله في الدرهم فتعديه بمثله وبمثل ثلثه

لان الدية من القيمة مثلها ومثل ثمنها ثم التخرج كما بينا وعلى هذا يخرج فيما اذا كانت قيمته  
 سبعة آلاف أو ثمانية آلاف أو تسعة آلاف فان كانت قيمته عشرة آلاف فالعفو هنا صحيح  
 في ثلث العبد ولا دور في المسئلة لان الدية مثل قيمة العبد فلا يمكن زيادة في مال الميت  
 سواء اختار الدفع أو العداء فان كانت قيمة العبد أكثر من عشرة آلاف فالاصل فيه أن  
 تأخذ ضعف الدية وتضعه الى القيمة ثم تدفع حصة الضعف من العبد لانه لو كان العبد ضعف  
 الدية لكان يجوز العفو في جميع العبد لان مال المولى هو مقدار الدية ها لله قل المالمين وانما  
 تبين الريادة عند اختيار الدفع وصارت الدية في هذا النوع كالبد في النوع الاول ولهذا  
 لو اختار العداء هنا لا يقع الدور لانه لا يظهر زيادة في مال الميت وانما يقع الدور عند اختيار  
 الدفع فتقول اذا كانت قيمته عشرون ألفا صح العفو في النصف لانك تأخذ ضعف الدية  
 وذلك عشرون ألفا فتضعه الى القيمة فيصير أربعين ألفا ثم تدفع حصة الضعف من العبد وذلك  
 نصف العبد وقيمته عشرة آلاف في النصف مقدار ذلك من الدية خمسة آلاف وتدفع الى الورثة  
 نصف العبد وقيمته عشرة آلاف فيستقيم الثلث والثلثان وسائر الطرق تخرج على هذا فانك  
 تجعل العمل في الدية هنا على طريق بمنزلة العمل في العبد فيما سبق \* ولو كانت قيمته ثلاثين  
 ألفا فتدفع الدية وتضعه الى القيمة فيصير خمسين ألفا ثم تدفع حصة الضعف وذلك خمسا  
 العبد ويجوز العفو في ثلاثة أخماسه مقدار ذلك من الدية ستة آلاف ويسلم للورثة خمسا العبد  
 وقيمته اثنا عشر ألفا فيستقيم الثلث والثلثان \* ولو كانت قيمته أربعين ألفا فتدفع الدية  
 وتضعه الى القيمة فيصير ستين ألفا ثم تدفع العبد ما أصاب حصة الضعف وذلك ثلث العبد  
 ويجوز العفو في الثلثين مقدار ذلك من الدية ستة آلاف وثلثان ويسلم للورثة ثلث العبد  
 وثلاثة عشر ألفا وثلث ألف فيستقيم الثلث والثلثان وان كانت قيمته خمسة عشر ألفا واختار  
 الدفع فالعفو جائز في ثلاثة أسباع العبد ويدفع أربعة أسباعه لانك تأخذ ضعف الدية  
 وتضعه الى القيمة فيصير خمسة وثلاثين ألفا ثم تدفع حصة النصف من العبد وذلك أربعة أسباع  
 العبد ويجوز العفو في ثلاثة أسباعه مقداره من الدية أربعة آلاف ومائتان وخمسة ومائون  
 وخمسة أسباع ويسلم للورثة أربعة أسباع العبد قيمته بنصف هذا المقدار اذا تأملت فيستقيم  
 الثلث والثلثان \* ولو كانت قيمة العبد مائة درهم فان اختار الدفع دفع ثلثي العبد لما بينا ان  
 قيمته اذا كانت أقل من عشرة آلاف فان الدور لا يقع في الدفع وانما يقع في العداء ولو

احتار القداء أنه يبدى بجزأين من مائة جزء وجزئين من الدية لآنك تأخذ نصف القيمة  
 وذلك مائتان فتضمه الى الدية وهي عشرة آلاف فاذا جمعت كل مائة سهما تصير الدية مائة  
 سهم والضعف سهمين فذلك مائة وجزآن ثم تقضى مائتي الضعف من العمد وذلك جزآن  
 من مائة جزء ومن جزأين من الدية وهو يخرج مستقيما على طريق الحساب باعتبار أن كل جزء  
 تقديبه انما يبدى بمائة أمثاله لان الدية من القيمة مائة أمثاله ولو أن عبدا جرح رجلا خطأ فقتل  
 عنه المجرور في مرضه ثم مات وترك ألف درهم وقيمة العبد ألف درهم فالاصل في هذه المسائل  
 أن تأخذ نصف القيمة وتضعها الى الدية ثم تقسم العبد على الدية وعلى الضعف فيجوز العفو  
 بحصة الدية وبحصة التركة ويطل بحصة الضعف ويان ذلك أن ضعف القيمة هنا ألفا درهم  
 فاذا ضمته الى الدية يصير اثني عشر ألفا ثم اذا قسمت العبد على اثني عشر فالعفو صحيح بحصة  
 الدية وذلك عشرة بحصة التركة وهو سهم لان التركة سوى العبد ألف فبين أ ب العفو اثنا  
 يجوز في أحد عشر جزأ من اثني عشر جزأ من العبد وذلك خمسة أسداس ونصف سدس  
 ويطل في سهم واحد وذلك نصف سدس العبد فتقديبه نصف سدس الدية وذلك ثمانية  
 وثلاثة وثلاثون وثلاث فيصير للورثة ألف وثمانائة وثلاثة وثلاثون وثلاث وجزا العفو في  
 خمسة أسداس العبد ونصف سدسه مقدار ذلك تسعمائة وستة عشر وثمان مائة وعلى طريق  
 الديار والدرهم السبد أن نجعل العبد ديناراً ودرهما ونجيز العفو في الديار وتبطله في درهم  
 فتقديبه بعشرة أمثاله وقد كان للورثة ألف درهم مثل قيمة العبد فذلك دينار ودرهم أيضاً  
 فيصير للورثة أحد عشر درهما وديناراً يمدل دينارين فالدينار قصاص وبقي أحد عشر درهما  
 تعدل ديناراً فالب القصة وعد الى الاصل فقول قد كنا جعلنا العبد ديناراً وذلك أحد  
 عشر درهما ودرهما فذلك اثنا عشر ثم جوزنا العفو في الدينار وذلك خمسة أسداس العبد  
 ونصف سدسه ثم انخرج الى آخره كما بيناه وعلى طريق الجبر والمقابلة السبدل أن نجيز  
 العفو في شيء ونبطله في مال الاشياء فتقضى ذلك بعشرة أمثاله فيصير في بد الورثة عشرة  
 أموال الا عشرة أشياء وقد كان عندهم مال كامل وهي الالف التي هي مثل قيمة العبد صار  
 عندهم أحد عشر مالا الا عشرة أشياء تعدل شيئين فاجبره بعشرة أشياء وزد على ما يقابله  
 مثله فصار أحد عشر مالا يمدل اثني عشر شيئاً كل مال يمدل شيئاً وجزأ من أحد عشر جزأ  
 من شيء فقد انكسر بجزء من أحد عشر جزأ فاضرب شيئاً وجزأ من أحد عشر جزأ في

أحد عشر جزءاً فيصير ذلك اثني عشر جزءاً وقد جوزنا العفو في شيء وبطلما كل شيء أحد عشر  
فبين أن العفو انما صح في أحد عشر جزءاً من اثني عشر جزءاً من العبد ولو كانت قيمة العبد خمسة  
آلاف وقد ترك المبت ألف درهم واختار الفداء فانما يفدى بتسعة أجزاء من عشرين جزءاً من  
الدية لانك تأخذ ضعف القيمة وذلك عشرة آلاف فضمه الى الدية فيكون عشرين ألفاً ثم  
نقسم العبد على الدية وعلى النصف فيجوز العفو بازاء الدية وذلك عشرة أسهم وبازاء التركة وذلك  
سهم واحد فذلك أحد عشر سهماً من عشرين سهماً وتبطل في تسعة أجزاء من عشرين وطريق  
الدينار والدرهم أن تجعل العبد ديناراً ودرهما فتجيز العفو في الدينار وتبطله في الدرهم فتفدى  
الدرهم بضعفه لان الدية ضعف قيمة العبد فيصير للورثة درهمان وقد كان عندهم ألف درهم  
فذلك خمس دينار وخمس درهم فصار في يد الورثة درهمان وخمس دينار وخمس درهم يعدل  
دينارين وخمس دينار بمثلته فصار يبقى درهمان وخمس درهم يعدل ديناراً وأربعة أخماس دينار  
فاجل كل خمس ديناراً فيصير الدينار تسعة والدرهم أحد عشر ثم قلب الفضة وعد الى الاصل  
فقل قد كنا جعلنا العبد ديناراً ودرهما فالدينار أحد عشر والدرهم تسعة فذلك عشرون وقد  
أجزأنا العفو في الدينار وذلك أحد عشر وأبطلناه في الدرهم وذلك تسعة ثم فدى الدرهم بمثليه  
وذلك ثمانية عشر وقد كان عندهم خمس دينار وخمس درهم وذلك أربعة فاداً جمعت الكل كان  
اثني عشرين ضعف ما نقدناه فيه اوصية فاستقام وطريق الجبر فيه أن تجيز العفو في شيء وتبطله  
في مال الا شيئاً فنفديه بمثله وذلك مالان الاشيتين وعد الورثة أيضاً خمس مال فصار عندهم ما  
لاز وخمس مال الاشيتين يعدل شيئين فأجبر بشيئين وبعد الجبر والمقابلة يصير مالين وخمس  
مال يعدل أربعة أشياء فاجعل كل خمس سهماً فيصير المالان والخمس أحد عشر والأشياء  
عشرين لاننا متى ضربنا مالين وخمس مال لاجل الكسر في خمسة فقد ضربنا أربعة أشياء  
في خمسة أيضاً والأربعة متى ضربت في الخمسة تصير عشرين واداً تأملت كان كل شيء أحد  
عشر وكل مال عشرين وقد جوزنا العفو في شيء وذلك أحد عشر وأبطلناه في مال الا شيئاً  
وذلك تسعة أجزاء من عشرين جزءاً وقد جعلنا العبد مالاً فذلك عشرون وجوزنا العفو في  
شيء وذلك أحد عشر جزءاً من عشرين جزءاً ولو كان المبت ترك أنى درهم والمسئلة بمثلها  
فانه يفدى بثمانية أجزاء من عشرين جزءاً من الدية لانك تأخذ ضعف القيمة وذلك عشرة  
آلاف وتضمه الى الدية فيصير عشرين ألفاً ثم تجيز العفو بازاء الضعف وهو عشرة وبازاء

التركة وهو ألبان فذلك اثنا عشر وتبطل في غناية فتقديه بجمالية أجزاء من عشرين جزءاً من  
 الدية \* وان ترك الميت ثلاثة آلاف درهم فداء بسبعة آلاف من عشرين جزءاً من الدية  
 لأنك تأخذ ضعف القيمة وذلك عشرة آلاف فتضمه الى الدية فيكون عشرين ألفاً ثم يميز  
 العفو بحصة الدية وذلك عشرة أسهم وبمحصنة التركة وذلك ثلاثة يبق سبعة أسهم فتقديه بسبعة  
 أجزاء من عشرين جزءاً من الدية ولو كانت قيمة العبد خمسة آلاف وقدر ترك الميت ألف  
 درهم فاختر الدف فانه لا يقع فيه الدور لانه يتبين في مال الميت هنا زيادة ولكنه يدفع  
 ثلاثة أحماس العبد ويسلم له خمسه لان مال الميت ستة آلاف فيجوز العفو في ثلث ماله وذلك  
 لما درهم واذا جاز العفو في المين مقداره من العبد خمسه كان عليه أن يدفع ما بقي من العبد  
 وذلك ثلاثة أحماسه \* ولو كان مال الميت ألفي درهم دفع خمسي العبد وثلاثي خمسه لان مال  
 الميت سبعة آلاف فيجوز العفو في ثلثه وذلك ألفان وثلث ألف ويدفع ما بقي من العبد وذلك  
 ألفان وثلثا ألف وكل ألف خمس العبد فذلك خمسه وثلثا خمسه وان كان الميت ترك ألف  
 درهم دفع خمسي العبد وثلث خمسه لان مال الميت ثمانية آلاف فيجوز العفو في ثلثه وذلك ألفان  
 وثلثا ألف ويدفع ما بقي وذلك ألفان وثلث ألف وان كان الميت ترك أربعة آلاف فانه يدفع  
 خمسي العبد لان مال الميت تسعة آلاف فيجوز العفو في ثلثه وذلك ثلاثة آلاف ويبقى له  
 من العبد ألفان وخمسة وان كانت قيمة العبد أكثر من عشرة آلاف فالدور هنا يقع في الدفع  
 ولا يقع في الفداء والاصل فيه أن تأخذ ضعف الدية وتضمه الى القيمة ثم تطرح من الضعف  
 مقدار تركة الميت وتدفع الباقي ويان هذا ان قيمة العبد لو كانت عشرين ألفاً وقد ترك الميت  
 عشرة آلاف فتخذ ضعف الدية وذلك عشرون فتضمه الى القيمة فيصير أربعين فلو لم يترك  
 الميت شيئاً لكان يدفع مقدار النصف وهو نصف العبد فلما ترك عشرة آلاف وجب أن  
 يطرح منها مقدار عشرة فيبقى من الضعف عشرة وهو الربع فيدفع ربع العبد مقداره خمسة  
 آلاف ويبقى للمولى ثلاثة أرماع العبد فانما سلمت له بالوصية ثلاثة أرباعه مقداره من الدية  
 سبعة آلاف وخمسة وقد سلم للورثة من العبد خمسة آلاف ومن التركة عشرة آلاف  
 فذلك خمسة عشر \* ولو ترك الميت عشرين ألفاً أو أكثر سلم العبد كله للمولى وجاز  
 العفو في الكل لان الدية مقدار عشرة آلاف وانما تقضى الوصية من الدية هنا لانها أقل وقد  
 ترك الميت ألفاً مثل ما نفذنا فيه الوصية ولو لم يترك الميت مالاً ولكن عليه دين وقيمة العبد

أكثر من عشرة آلاف فالاصل فيه أن تقول لو ترك الميت مقدار الدين وضمف القيمة به مع ذلك كان يصح العفو في الكل واذا لم يترك شيئاً من ذلك يجب أن يرفع من العبد مقدار الدين فيجمل كأن ذلك المقدار لم يكن ويجمل الباقي من العبد كأنه عبد على حدة ثم التخرج على قياس ما ذكرنا في العبد الكامل ويانه أن العبد إذا كانت قيمته عشرين ألفاً والدين عشرة آلاف دفع ثلاثة أرباع العبد لانه لو لم يكن عليه دين لكان يدفع نصف العبد فإذا كان عليه دين يدفع ربعه أيضاً لمكان الدين فيصير في يد الورثة ثلاثة أرباع العبد قيمته خمسة عشر ألفاً ويصح العفو في الربع مقداره من الدية ألفان وخمسمائة ثم الوارث يقضى الدين بعشرة آلاف ويبقى له خمسة آلاف ضعف ما نفذنا فيه الوصية أو تقول مقدار عشرة آلاف من العبد يجمل كأن ليس لانه مشغول بالدين ويبقى نصف العبد فاجمل كأن هذا النصف عبد على حدة ثم أخذ ضعف ما فيه من الدية وذلك عشرة آلاف وضمف الى قيمته فيصير عشرين ألفاً ثم يجوز العفو في نصفه ويبطل في نصفه فقد بطل نصف هذا الباقي مع النصف الاول فذلك ثلاثة أرباع ولو كانت قيمته خمسة آلاف وعلى الميت ألف درهم فاختار الدفع فانه لا يقع الدور هنا ولكن تقول مال الميت بعد قضاء الدين أربعة آلاف فيجوز العفو في ثلث ذلك وهو ألف وثلاثمائة مقدار من العبد خمسة وثلث خمسة ويدفع ما بقي وهو ثلاثة أخماس العبد وثلثا خمسة فيقضى منه الدين بخمس العبد ويبقى للورثة خمسمائة وثلثا خمس ضعف ما نفذنا فيه الوصية وان كان الدين ألفاً درهم فمال الميت بعد قضاء الدين ثلاثة آلاف فانما يجوز العفو في ثلثه وهو ألف درهم وذلك خمس العبد ويدفع أربعة أخماس العبد فيقضى الدين بخمسة ويبقى للورثة خمسة ضعف ما نفذنا فيه الوصية وان كان ثلاثة آلاف فماله بعد قضاء الدين ألف درهم فيجوز العفو في ثلث ذلك وذلك ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث ويدفع ما بقي وذلك أربعة أخماس العبد وثلثا خمسة وان كان الدين خمسة آلاف فالعفو كله باطل لان العبد كله مشغول بالدين ومع الدين المستغرق بالتركة لا تنفذ الوصية في شيء ولو اختار الفداء وقيمته خمسة آلاف وعليه دين عشرة آلاف أو أكثر فانه يقديه كله

لاه اذا فداه بشرة آلاف فانه يقضى بجميعه الدين ولا يتي للبيت مال فلهذا بطل العفو  
 ولو كان عليه دين ألف درهم فاختر العدا فانه يقديه بأحد عشر جزءاً من عشرين جزءاً من  
 الدية لانك تأخذ نصف القيمة فتنضمه الى الدية فيصير عشرين ألفاً ثم تبطل العفو بحصة الضعف  
 وذلك عشرون وبحصة الدين وذلك سهم فذلك أحد عشر فيجوز العفو في تسعة اجزاء من  
 عشرين جزءاً وعلى طريق الدينار والدرهم تحمل العبد ديناراً ودرهما فتجز العفو في الدينار  
 وتبطله في الدرهم فتصدي الدرهم بمثله فيصير مع الورثة درهمان يقضى من ذاك الدين ومقدار  
 الدين خمس دينار وخمس درهم فيبقى درهم وأربعة اخماس درهم الا خمس دينار يعدل  
 دينارين فالدرهم وأربعة اخماس درهم الا خمس دينار يعدل دينارين وخمسا فقد وقع  
 الكسر بالحس فاجعل كل خمس سهما فيصير الدرهم تسعة والدينار أحد عشر ثم اقلب النصف  
 وعد الى الاصل فقل قد كنا جعلنا العبد ديناراً ودرهما فالدينار تسعة والدرهم أحد عشر  
 فذلك عشرون وقد أجزنا العفو في الدينار وذلك تسعة وأبطلناه في الدرهم وذلك أحد  
 عشر وقد فداه بمثل ضعفه وذلك اثنان وعشرون فيقضى الدين بخمس دينار وخمس درهم  
 وذلك أربعة فيبقى للورثة ثمانية عشر ضعف ما تقدمنا فيه الوصية وانما قلنا ان الدين يقضى الورثة  
 لان مبلغ الدينار والدرهم عشرون ودينه مقدار خمس ذلك وطريق الجبر فيه ان تحمل العبد  
 ما لا تجوز العفو في شيء يقضى ما بقي بمثله فيصير مع الورثة ما لان الاشئين ثم يقضى  
 الدين بخمس مال فيبقى مع الورثة مال وأربعة اخماس مال الا شئين يعدل شئين وبعد الجبر  
 والمقابلة يعدل أربعة أشياء فاجعل كل خمس سهما فيصير أربعة أشياء عشرين والمال وأربعة  
 اخماس تسعة وبعد الضرب يكون المال وهو العبد عشرون ويجوز العفو في شيء منه وذلك  
 تسعة وتبطله فيما بقي وذلك أحد عشره ولو كان الدين ألفي درهم فان العفو يجوز في ثمانية  
 أجزاء من عشرين لانك تأخذ نصف القيمة فتنضمه الى الدية فيصير عشرين ثم تقضى بحصة  
 الضعف وذلك عشرة وحصة الدين وذلك سهمان فذلك اثنا عشر وهو في الاصل ثلاثة  
 اخماس العبد فانما تقديه بثلاثة اخماس الدية وذلك ستة آلاف تقضى الدين بالقيس وتسلم  
 للورثة أربعة آلاف وقد صححنا العفو في خمسي العبد وذلك ألعان فاستقام الثلث والاثان ولو  
 كان الدين خمسة آلاف فانه يقضى بخمسة عشر جزءاً من عشرين جزءاً ويجوز العفو في  
 خمسة أجزاء لانك تنضم نصف القيمة الى الدية فيصير عشرين ثم تصدي ما بازاء الضعف



وذلك عشرة وما بازاء الدين فذلك خمسة فيكون خمسة عشر وذلك خمسة أرباع العبد فانما  
 نفسه بثلاثة ارباع الدية وذلك سبعة آلاف وخمسمائة يقضى الدين بخمسة آلاف ويسلم  
 للورثة ألفان وخمسمائة وقد جوزنا العفو في ربع العبد ومقداره ألف ومائتان وخمسون  
 واستقام الثالث والثلاثان ولو أن عبد الرجل جرح رجلا ثم جرح آخر ففعا عنه الاول وهو  
 مريض ثم مات من ذلك فإنه ينظر الى نصف العبد كم قيمته فيعمل فيه كما وصفتنا في العبد  
 اذا جرح رجلا واحدا ففعا عنه يعنى انه ان كان قيمة النصف عشرة آلاف لا يقع الدور في  
 الدفع ولا يقع في الفداء وان كان قيمة النصف أقل من عشرة آلاف لا يقع الدور في الدفع  
 ويقت في الفداء وان كانت قيمته أكثر من عشرة آلاف فان الدور يقع في الدفع ولا يقع في  
 الفداء لان نصف العبد مدفوع بالجباية الثانية مستحق بها والصف كال مستحقا بالجباية التي  
 وقع العفو عنها وموجب تلك الجباية عشرة آلاف فصار حكم هذا الصف وحكم عبد جنى  
 جنابة سواء فبنا بنا ولو أن عبيدين لرجل جرحا رجلا ففعا عنهما المجرورح في مرضه ثم  
 مات وقيمتهم سواء عشرة آلاف أو أكثر قيل لسيدهما ادفع ثنيتهما أو افده ذلك بثلاثي  
 الدية وهذا صحيح فيما اذا كانت قيمتهما عشرة آلاف فأما اذا كانت قيمتهما أكثر من عشرة  
 آلاف فانما يصح الجواب في الفداء ولا يصح في الدفع لان العبدان اذا كانا لواحد وجرحا  
 رجلا واحدا كان حكمهما حكم عبد واحد جرح رجلا فان كانت قيمته عشرة آلاف لا يقع  
 الدور في الدفع ولا في الفداء ولكن يدفع ثنيته أو يفدي ثلثيه بثلاثي الدية وان كانت قيمته  
 أكثر يقع الدور في الدفع فكذلك في العبدان ولو كانت قيمة أحدهما عشرة آلاف وقيمة  
 الآخر خمسة آلاف فمات الذي قيمته عشرة آلاف واختار الدفع فإنه يدفع أربعة أخماس  
 الباقي أو يفديه بأربعة أخماس نصف الدية والسبيل ان تدعى الجواب قبل موت أحدهما ثم  
 تبقى عليه الجواب بعد موت أحدهما فتقول العبدان هنا في الحكم كعبد واحد لانهما لرجل  
 واحد جنبا على واحد فصارا كعبد واحد قيمته خمسة عشر ألفا ثم السبيل أن تأخذ نصف  
 ادية فضمه الى القيمة فيصير خمسة وثلاثين ألفا ويجب الدفع فيما بازاء الضمف وذلك أربعة  
 أسباعه ويصح العفو في ثلاثة أسباع العبد وذلك في الحكم بمنزلة سبعة لان الدية مثل ثني  
 القيمة فانما يعتبر تنفيذ الوصية من الاصل فاذا سلم للمولى ثلاثة أسهم وذلك في معنى سبعة  
 ودفع الى الورثة أربعة أسهم من العبد استقام الثلث واثنان ثم لما مات أحدهما فقد صار للمولى

مستوفيا الوصية فيه فانما ينقسم الباقي على حق الورثة وعلى ما بقي من حق المولى فتقول حين مات الذي قيمته عشرة آلاف فانما يضرب الوارث في الباقي بأربعة أسهم والمولى بسهم لان وصيته بالغزو كانت تجوز في سهم واحد من العبد الا وكس قبضير هذا العبد على خمسة أسهم يدفع أربعة اخلاسه الى الورثة ويبقى له من هذا العبد سهم وحين انه صار مستوفيا من العبد الآخر سهما فيحصل تنفيذ الوصية في سهمين ويسلم للوارث أربعة وكذلك ان اختار القداء لان قيمة العبد والدية سواء فان قيمة العبد خمسة آلاف وقيمته من الدية خمسة آلاف ولو مات الذي قيمته خمسة آلاف وبقي الآخر فان اختار المولى الدفع دفع ثلثيه لان الذي مات قد صار المولى مستوفيا لوصيته فانما يضرب الورثة في الباقي بأربعة والمولى بسهمين لان له وصية في هذا العبد سهمين فيكون على ستة أسهم سهمين للمولى من هذا العبد وهو في الحكم كاه السهم لان المعتبر ما فيه من الدية وهو خمسة آلاف قيمته وذلك نصف فضل للورثة من هذا العبد أربعة وللولى في الحكم سهم وله من العبد الآخر سهم فيستقيم الثلث والثلاثان ومن حيث الدراهم سلم للورثة ثلثي هذا العبد وقيمته ستة آلاف وستمائة وستة وستون وثلثان للولى بلوصية من هذا العبد ثلث نصف الدية ومن العبد الآخر ثلث نصف الدية أيضا فيكون ذلك ثلاثة آلاف وثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث فيستقيم الثلث والثلاثان ولو أن عبيدين لرجلين لكل واحد منهما عبد جرحا رجلا وقيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر عشرون ألفا فغنا عن الذي قيمته ألف جاز غنوه ويدفع الآخر عبده أو يفديه بنصف الدية لانا نلقن بخروج الوصية من الثلث فان مولى الآخر ان اختارا لدفع يسلم للورثة عشرين ألفا وان اختار القداء يسلم للورثة خمسة آلاف ففي الوجهين جميعا هو خارج من الثلث وان لم يدفع عن هذا ولكن غنا عن الذي قيمته عشرون ألفا فانه يجبر المولى الذي قيمة عبده ألف حتى ينظر اختيار الدفع أم القداء حتى يتبين مال الميت فان اختار الدفع فدفعه كان هذا بمنزلة مال خلقه الميت فكان المخرج ترك ألف درهم فيقال لمولى العبد الاربعة مختار الدفع أو القداء فان اختار الدفع دفع من عبده ما يساوي ستة آلاف وهو خمس العبد ونصف خمسة وصار المقو قيا بقي وذلك من الدية ثلاثة آلاف وخمسمائة لان فيه نصف الدية خمسة ماجاز فيه الغنو ثلاثة اخماس نصف الدية ونصف خمسة وهذا لانك تأخذ نصف الدية وهو عشرة آلاف فان في هذا العبد من الدية خمسة آلاف فيضم ضعفه الى القيمة فيصير ثلاثين ألفا فما أصاب حصه الضعف

من العبد وهو خمس العبد ونصف خمسه لان كل خمس من الثلاثين يكون ستة ونصف  
 الخمس ثلاثة ثم انظر الى العبد كم يكون قيمة خمسه ونصف خمسه وقيمة العبد عشرون  
 ألفا بنصفه أربعة آلاف ونصف خمسه ألفان فيكون جملة ذلك ستة آلاف فيدفع ذلك القدر  
 الى اورثة وقد سلم الالف لهم فذلك ستة آلاف وقد نفذنا الوصية في ثلاثة أخماس نصف  
 الدية ونصف خمسه مقدار ذلك ثلاثة آلاف وخمسمائة فاستقام الثالث والثلاثون وان اخار  
 الفداء فدى منه قدر ثلاثة اخماس بثلاثة اخماس الدية وهو ثلاثة آلاف فيصير في يد اورثة  
 مع العبد الآخر أربعة آلاف وقد نفذنا الوصية له في خمس نصف الدية وذلك ألفان فيستقيم  
 الثالث والثلاثون وفي المااصل هذه المسئلة على أربعة أوجه اما أن يختار صاحب العبد الاوكس  
 الدفع أو الفداء واما أن يختار صاحب العبد الارفع الدفع أو الفداء وفي الكتاب ذكر ما  
 اذا اخار صاحب الاوكس الدفع ثم اختار صاحب الارفع الدفع أو الفداء ولم يذكر ما اذا  
 اختار صاحب الاوكس الفداء ووجه في ذلك أن تقول اذا اختار الفداء فاعما يفدى عبده  
 بخمسة آلاف ويصير كالميت ترك خمسة آلاف فال اختيار الآخر الدفع قسم على الضعف  
 وعلى القيمة ثم أخذ نصف الدية عشرة آلاف ضمه الى القيمة يصير ثلاثين ألفا فاصاب صاحب  
 حصة الضعف دفعه الا مقدار خمسة آلاف فان ذلك المقدار سقط عنه باعتبار وجوده في  
 يد اورثة ويكون الذي يدفع منه خمسة أجزاء من ثلاثين جزءاً وهو سدس العبد قيمته ثلاثة  
 آلاف وثلاث ألف فيصير في يد الورثة ثمانية آلاف وثلاث ألف وقد جوروا العفو في خمسة  
 اسداس الارفع مقداره خمسة اسداس نصف الدية أربعة آلاف وسدس ألف فيستقيم  
 الثالث والثلاثون وان اختار صاحب الارفع الفداء كان مال الموصى الدية عشرة آلاف فتجوز  
 وصيته في ثلث ذلك وهو ثلاثة آلاف وثلث ألف ويدفع ما بقي الى تمام خمسة آلاف  
 وذلك ألف وثلث ألف فيصير للورثة ستة آلاف وثلث ألف وهذا لانه لا يظهر زيادة في مال الميت  
 بها باختيارها جميعا الفداء وهو أقل المالين ولا يقع الدور فيه والله أعلم بالصواب

### — باب العفو والوصية —

(قال رحمه الله) ولو أن عبداً جرح رجلاً خطأ ففأعاه الجروح في مرضه وأوصى  
 لرجل بثلث ماله وقيمة العبد عشرة آلاف فاختر المولى الدفع دفع خمسة أسداسه لانه أوصى

اول الجارح بجميع عهده حيث عفا عنه والعفو لا يجوز فيما زاد على الثالث في مرضه فيصير  
 كأنه أوصى للمولى بالثلث وللآخر بالثلث ويكون ثلث ماله بينهما نصفين لكل واحد منهما  
 سدس العبد ودفع خمسة أسداسه يأخذ الموصى له بالثلث سدسه ويسلم للورثة أربعة أسداسه  
 فيستقيم الثالث والثلاثان وهذا الجواب على أصل أبي حنيفة رحمه الله خاصة لأن من أصله أن  
 الموصى له بجميع المال لا يضرب إلا بالثلث فيكون الثلث بينهم انصافين وأما عندهما يذهب أن  
 يضرب الموصى له بسهم واحد ويضرب المولى بثلاثة أسهم وهو جميع المال فيصير الثلث بينهما  
 على أربعة فصار العبد كله اثني عشر ماعا يدفع ثلاثة أرباع العبد وهو تسعة ويسلم للمولى ثلاثة  
 ويأخذ صاحب الثلث من التسعة سهما واحدا ويبقى للورثة ثمانية أسهم وكذلك إذا اختار  
 العدا لأن ماله في حال الدفع والعداء واحد لا يختلف وقد جرى هذا الباب إلى آخره على  
 نحو هذا وقال في آخره وعلى هذا جميع هذا الوجه على قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه  
 الله ولا وجه لذلك إلا أن يقال هذا يكون رواية عنهما مثل قول أبي حنيفة أن الموصى له  
 بالجميع عند عدم الحاجة لا يضرب بما زاد على الثلث ولو كانت قيمته خمسة آلاف فلا  
 اختار الدفع بالجواب كذلك لأنه لا يقع الدو عند اختيار الدفع إذا كانت قيمته أقل من عشرة  
 آلاف فان اخار الفداء فدي خمسة أسباع بخمسة أسباع الدية أربعة للورثة وسهم للموصى  
 له لأنه لو لم يكن من العاقبة وصية سوى العفو كان الطريق عند اختيار الفداء أن يضم ضعف  
 القيمة إلى الدية فيصير عشرين ألفا ثم يفي ما بازاء الضعف وذلك نصف الدية فلما كان لا خلاف  
 وصية من مثل وصيته وحسب أن يزداد مثل وصيته لمكان حق الموصى له وذلك خمسة آلاف  
 ويزاد ضعف ذلك لمكان حق الورثة لأنه إذا أراد الوصية يزداد ضعف ذلك فيصير كله خمسة  
 وثلاثين ألفا ثم يفي حصص الضعفين وحصص الوصية فذلك خمسة وعشرون وهو خمسة أسباع  
 العبد فان كل سبع من خمسة وثلاثين خمسة يأخذ الموصى له ثلث المال سبع الدية وأربعة  
 أربعة أسباعه وقد جاز له العفو في سعي العبد فيستقيم الثالث والثلاثان وأشار في الأصل إلى  
 طريق آخر فقال السبيل أن ينظر إلى الدية فيزيد عليها مثل ماله ترك المخرج من المال لكان  
 يجوز العفو ولو وصية كلاهما ثم تعدى ذلك القدر لأن بالنسبة امتنع تنفيذ كلا العفو والوصية  
 وذلك خمسة وعشرون ألفا لأن الميت لو كان له خمسة وعشرون ألفا جازت الوصية وألفه  
 لأنه يسلم للمولى العبد وقيمته خمسة آلاف ويأخذ صاحب الثلث خمسة آلاف ويبقى للورثة

عشرون ألفاً فلما كان بوجود خمسة وعشرين ألفاً يكون تنفيذ الوصيتين فيجب أن  
يُغنى ذلك المقتدر على الدية ثم يضم على ذلك ٥ وثلي طريق الدينار والدرهم السائل أن يجعل  
العبد ديناراً ودرهماً فتجزى العفو في الدينار وتنفدي الدرهم بمثله ويصير في يد الورثة درهمان  
فبدل خمسة دنائير لأن حاجة الورثة إلى أربعة دنائير وحاجة الموصى له بالثالث إلى دينار فأقلب  
المضة وعد إلى الأصل فقل قد كنا جملنا العبد ديناراً ودرهماً الدرهم خمسة والدينار اثنان  
فذلك سبعة أجزاء العفو في الدينار وذلك سهمان وفدى الدرهم وذلك خمسة أسهم بمثله وذلك  
عشرة ثم يسلم للموصى له بالثالث سهمان وثمانية للورثة ٥ وطريق الخبر فيه أن يجعل العبد  
مالاً ويجزى العفو في شيء وتبطله في مال إلا شيئاً فتفديه بمثله وذلك مالان إلا شيئين يبدل  
خمساً أشياء وبه الجبر مالان يبدل سبعة أشياء فلما الواحد يبدل ثلاثة أشياء وبصفا وقد  
جورنا العفو في شيء منه وشيء من ثلاثة ونصف سبعاء فعرفتنا أن العفو إنما جاز في السبعين  
وطريق الخطأين فيه أن يجعل العبد على سبعة وتجزى العفو في أربعة وتبطله في ثلاثة ثم تفدى  
ذلك بمثله فيصير في يد الورثة ستة وإنما حققهم مع حق الوصى له في عشرين أربعة الموصى له  
وسة عشر للورثة فقد ظهر الخطأ بتقصان أربعة عشر فعد إلى الأصل وأجز العفو في ثلاثة  
أسبعا وأبطله في أربعة أسبعا فيفدى ذلك بثمانية وحاجة الورثة مع الموصى له إلى خمسة  
عشر فيكون للموصى له ثلاثة وللورثة اثنا عشر فقد ظهر الخطأ الثاني بتقصان سبعة وكان  
الخطأ لأول بتقصان أربعة عشر فلما نقصنا سهماً ارتفع من الخطأ سبعة يجب أن تنقص سهماً  
آخر ليرتفع جميع الخطأ فتجزى العفو في السبعين وتبطله في خمسة أسبعا فيفدى ذلك بمثله  
وهو عشرة أسهم للموصى له من ذلك سهمان وللورثة ثمانية فقد نفذنا الوصية في أربعة أسهم  
وسلم للورثة ثلاثة أسهم فاستقام الثلث والثلثان ٥ ولو كانت قيمة للعبد ستة آلاف فانه يفدى  
ثلاثة أرباعه بثلاثة أرباع الدية وذلك سبعة آلاف وخمسمائة ستة آلاف منها للورثة وألف  
وحصاة للموصى له لأنه لو لم يكن هنا وصية سوى العفو لكان يؤخذ ضعف القيمة ويضم  
إلى الدية فيصير اثنين وعشرين ألفاً ثم تفدى حصاة الضعف وذلك ستة أسهم من أحد عشر  
لما كان هنا وصية مثل العفو وجب أن يزداد على اثنين وعشرين ألفاً مثل القيمة لمكان الوصية  
وذلك ستة آلاف ومثلي ذلك لمكان حق الورثة فتصير الجلة مائة وأربعين ألفاً فيجب عليه أن  
يفدى حصاة الضمفين وحصاة الوصية وذلك ثلاثون من أربعين فيكون ثلاثة أرباع العبد

وقبضه أربعة آلاف وخمسمائة بقديبه مثله ومثل ثلثيه لأن الدية من القيمة هكذا فذلك  
 سبعة آلاف وخمسمائة وبسليم للمولى بالعفو ربع العبد قيمته ألف وخمسمائة ويأخذ الموصي له  
 ثلث مثل ذلك ألفا وخمسمائة فحصل تنفيذ الوصيتين في ثلاثة آلاف وبسليم للورثة ستة  
 آلاف فيستقيم الثلث والثنان وهو يخرج مستقيما إلى الطريق الآخر الذي أشار إليه محمد  
 رحمه الله في الأصل وعلى طريق الحساب على الحوال الذي ذكرنا في الفصل الأول ولو كانت  
 قيمته ألف درهم فإنه يفدى ثلث البديث الدية ويأخذ الموصي له من ذلك ستمائة وستة  
 وستين وثمانين وبسليم للورثة ألفان وستمائة وستون وثنان لأنه لو لم يكن هنا وصية لكان  
 يؤخذ ضعف القيمة ألفان فيقسم إلى الدية فيكون ثلثي عشر العاشر يفدى حصة الضعف وهو  
 السدس فما أوصى بثلث ماله وجب أن يؤخذ مثل القيمة لمكان الموصي له وهو ألف ويؤخذ  
 ضعف ذلك لثنى للورثة ويزيد كله على الدية فيصير خمسة عشر ألفا يفدى حصة الضعفين  
 وحصة الوصية وذلك خمسة من خمسة عشر وهو الثلث فصار للمولى بالعفو ثلثا العبد قيمته  
 ستمائة وستة وستون وثنان وقد فدى ثلاثة بثلث الدية وذلك ثلاثة آلاف وثلث ألف  
 فيأخذ الموصي له بثلث ثلث الألف ويبقى للورثة ألفان وثلثا ألف وقد نفذنا الوصيتين في  
 ألف وثلث ألف فاستقام ثلثا وثنان ولو كانت قيمة العبد ألف درهم وأوصى لرجل بربع  
 فدى أربعة أجزاء وربع جزء من أربعة عشر جزءا وربع جزء من العبد بحصة ذلك من الدية  
 لأنك أخذ ضعف القيمة وذلك ألفان وتأخذ ثلاثة أرباع القيمة لأجل الموصي له لأن الوصية  
 مثل ثلاثة أرباع وصية صاحب العفو فله أوصى له بربع المال والربع مثل ثلاثة أرباع الثلث  
 نخذ ثلاثة أرباع الألف لأجل الموصي له وضمف ذلك لأجل الورثة فذلك كله ألفان وربع  
 الألف ضم هذا كله إلى الدية مع ضعف القيمة فتكون الجملة أربعة عشر ألفا وربع ألف ثم  
 يفدى ما بازاء الضعفين وما بازاء وصية صاحب الربع وذلك جزء وربع جزء من أربعة عشر  
 جزءا وربما بحصته من الدية فيحصل للورثة ثلاثة أجزاء ونصف من أربعة عشر وربع وثلث  
 له ثلاثة أرباع سهم من أربعة عشر وربع من الدية أو يقول بطل العفو في أربعة وربع ثمن  
 أربعة عشر وربع من العمد ويقديه بمشرو أمثاله وذلك أنان وأربعون ونصف فيكون للموصي  
 له ستة ونصف وللورثة خمسة وثلاثون وقد أجزنا العفو في عشرة وأعطينا للموصي له ثلاثة  
 أرباع ذلك وهو سبعة ونصف فقد نفذنا الوصية له في سبعة عشر ونصف وبسليم للورثة خمسة

وثلاثون فاستقام الثالث والثلاثون ولو أوصى بالسدس وقيمة العبد ألقان فدى سبعة أجزاء من سبعة عشر جزءاً من العبد بمحمته من الدية فيكون للوصي له جزء وللورثة سبعة أجزاء لابلك يزيد على الدية ضعف القيمة وذلك أربعة آلاف لمكان العفو ويزيد عليه مثل نصف القيمة لحق الوصي له بالسدس لأن حقه مثل نصف حق صاحب العفو يزيد عليه ضعف ذلك لحق الورثة وذلك ألفاً فبلغ الضعفين والوصية سبعة آلاف فاذا ضمت ذلك إلى الدية يصير سبعة عشر ألفاً فدى من ذلك حصة الضعفين والوصية وذلك سبعة أجزاء من سبعة عشر جزءاً من العبد بمحمته أمثاله لأن الدية خمسة أمثال القيمة وخمسة أمثال السبعة يكون خمسة وثلاثين فيأخذ الوصي له بالسدس من ذلك خمسة وقد سلم له صاحب العفو عشرة فحصل تنفيذ الوصيتين في خمسة عشر وقد سلم للورثة ثلاثون وعلى طريق الدينار والدرهم تجمل العبد ديناراً ودرهماً ونجيز العفو في الدينار ثم تفي الدية خمسة أمثاله فذلك خمسة دراهم فصار في يد الورثة خمسة دراهم تعدل ثلاثة دنانير ونصفاً وللورثة ثلاثة دنانير وللوصي له بالسدس نصف دينار أضفناه لمكان الكسر فيصير عشرة دراهم تعدل سبعة دنانير ثم عد إلى الأصل وقد كننا جملاً العبد ديناراً ودرهماً بذلك سبعة عشر الدينار عشرة والدرهم سبعة ثم صححنا العفو في الدينار وذلك عشرة وأبطلناه في الدرهم وهو سبعة نفديه بخمسة أمثاله وذلك خمسة وثلاثون فيكون للوصي له خمسة وللورثة ثلاثون وعلى طريق الجبر السبيل أن نجيز العفو في شيء وتبطله في مال الأشياء فنفديه بخمسة أمثاله فيصير في يد الورثة خمسة أموال إلا خمسة أشياء تعدل ثلاثة أشياء ونصف شيء وبعد الجبر خمسة أموال تعدل ثمانية أشياء ونصف شيء وفيه كسر فاضف فيصير عشرة أموال يعدل سبعة عشر شيئاً والمال الواحد يعدل شيئاً وسبعة أجزاء من عشرة من شيء فقد اكسر بالأشياء فاضربه في عشرة فتبين أن العفو أعما صح في عشرة أسهم من سبعة عشر من العبد وأنه يفي سبعة أجزاء بخمسة أمثاله من الدية والتخريج كما يناسب رجل وهب عبد الرجل في مرضه ثم إن العبد قتل الواهب خطأ ولا مال للواهب غير ذلك فإن الواهب له بخير بين الدفع والفداء لأنه مالك العبد وتصرف المريض فيما يحتمل التقص يكون فافذا قبل موته فإن اختار الدفع دفع العبد كله نصفه بحكم نقص الهبة ونصفه بالجابة لأن الهبة في ثلث العبد جائزة في ثلث العبد ثم يدفع الواهب له ذلك الثلث بالجابة فيزداد مال الواهب وهو السهم الدائر فتطرح من أصل نصيب الورثة سهماً وتجمل العبد على

سهمين فتصح الهبة في أحدهما وتدفعه بالجداية فيحصل لاورثة سهمان وقد نفذنا الهبة في سهم  
 فاستقام ويستوى ان قلت قيمته أو كثر عند اختيار الدفع وان احتار الفداء فان كانت  
 قيمته خمسة آلاف أو أقل فالهبة جائزة في جميع البعد لانه اذا فداء بمشرة آلاف كان  
 البعد خارجا من الثلث \* وان كانت قيمته ستة آلاف جازت الهبة في ثلاثة أرباع البعد لاما  
 نجعل البعد في الاصل ثلاثة أسهم ونجيز الهبة في سهم ثم يقدى ذلك السهم بمثل ومثل ثلثه  
 لان الدية من القيمة هكذا فيزداد في مال الواهب سهم وثلاثون فالسبيل أن تطرح من نصيب  
 الواهب سهما وثلاثين فيبقى ثلث سهم ونصيب الموهوب له سهم فاذا جعلت كل ثلث سهما  
 صار البعد على أربعة نصيب الموهوب له ثلاثة فجزوز الهبة في ثلاثة أسهم من أربعة ثم يقدى  
 ذلك بمثلها ومثل ثلثها وذلك خمسة فيصير لورثة الواهب ستة أسهم لاما نفذنا فيه الوصية  
 وعلى الطريق الآخر الذي تقدم بيانه تقول لو كان للميت ألبان سوى البعد لكانت تجوز الهبة  
 في جميع البعد لانه يدفعه بالدية الكاملة عشرة آلاف فيسلم لورثة اثني عشر ألفا وقد نفذنا الهبة  
 في ستة آلاف فيبطل من الهبة بحساب ما عدمنها وهو ربع الحصة اذا ضمت الالبان الى القيمة  
 فنحن الهبة في ثلاثة أرباع قيمته أربعة آلاف وخمسمائة ثم يقدى ذلك بثلاثة أرباع الدية وهو  
 سبعة آلاف وخمسمائة فاذا ضمت اليه ربع البعد وقيمته ألف وخمسمائة كان تسعة آلاف  
 ضعف ما عدنا فيه الهبة ولو كانت قيمته عشرة آلاف واختار الفداء جازت الهبة في النصف لان  
 الدية مثل البعد في حكم الدفع والفداء فيه سواء ولو كانت قيمته عشرين ألفا جازت الهبة في خمس  
 البعد لانا نجعل البعد على ثلاثة ونجوز الهبة في سهم ثم يقدى ذلك السهم بمثل نصفه لان  
 الدية مثل نصف البعد فاعا يزداد مال الواهب بنصف سهم فيطرح من نصيب الواهب نصف  
 سهم يبقى سهم ونصف سهم ونصيب الموهوب له سهم فاذا صفت الكسر بالانصاف صار  
 البعد على خمسة واعا تجوز الهبة في خمسة مقدار ذلك ثمانية آلاف وتبطل في ثلاثة أخماس  
 مقدار ذلك اثنا عشر ألفا ثم تسمى الخمسين بجمعي الدية أربعة آلاف فاذا ضمت ذلك الى  
 ثلاثة أخماس البعد يسلم لاورثة ستة عشر ألفا وقد نفذنا الهبة في ثمانية آلاف فاستقام ولو كانت  
 قيمته ثلاثين ألفا جازت الهبة في ثلاثة أعانها لانا نجعل البعد على ثلاثة ونجيز الهبة في سهم ثم  
 يقدى ذلك بثلاث سهم فاطرح من نصيب الواهب ثلث سهم يبقى له سهم وثلاثون سهم وللموهوب  
 له سهم فاذا جعلت كل ثلث سهما صار نصيب وارث الواهب خمسة ونصيب الموهوب له



ثلاثة فيكون العبد على ثمانية ثم يقدى الموهوب له اثلاثة بسهم فيصير للورثة ستة وقد ا  
 الهمة في ثلاثة « ولو أن رجلا وهب لرجل عبدا في مرضه بقيمة العبد عشرة آلاف ثم  
 ان العبد قتل الواهب خطأ وعلى الواهب دين فان كان عشرة آلاف أو أكثر فالهبة باطلة  
 لان العبد كله مشغول بالدين وبطلت بالجناية أيضا لانه جنى على مولاه فان كان الدين خمسة  
 آلاف رد ثلاثة أرماه لان نصف العبد مشغول بالدين ولا تجوز الهبة فيه ونصفه فارغ  
 فاحمل ذلك النصف كمبد على حدة فتجوز الهبة في نصف ذلك النصف كما في الفصل الاول  
 « ولو كان عليه من الدين ستة آلاف جازت الهبة في خمس العبد ونفديه بخمس الدية لان  
 الهبة تبطل بحصة الدين وذلك ثلاثة أخماس العبد بقي من العبد خمسة قيمته أربعة آلاف فاذا  
 جعل ذلك القدر كأنه عبد على حدة فيرد نصف ذلك بحكم نقص الهبة وتجاوز الهبة في نصبه  
 وهو ألفا درهم فنفديه بذلك القدر من الدية لان الدية هنا مثل القيمة فيستوى حكم الدفع  
 والعداء والاصل فيه أن ننظر الى حصة الدين فيبطل الهبة بقدره ثم تجوز الهبة في نصف  
 الباقي سواء اختر الدفع أو العداء لانهما سواء « وان كان الواهب ترك مالا فالتركة تنضم  
 الى قيمة العبد ثم تنفذ الهبة من جملة ذلك ويانه أنه لو ترك الواهب خمسة آلاف فالهبة تجوز  
 في ثلاثة أرباعه لان مال الميت خمسة عشر ألفا فاجمعا على ثلاثة أسهم فاجز الهبة في سهم  
 وأعطاه في سهمين ثم تدفع ذلك السهم فيزداد مال الواهب فطرح من نصيب الواهب سهمها  
 وصار المال كله على سهمين ثم تجوز الهبة في سهم وماله خمسة عشر ألفا فاجمعا تجوز الهبة في نصف  
 ذلك وهو ثلاثة أرباع العبد قيمته سبعة آلاف وخمسمائة « ولو كان ترك الواهب عشرة  
 آلاف جازت الهبة في جميع العبد لانه يجعل مال الميت بعد طرح سهم الدور على سهمين  
 ويكون نصف ماله مثل العبد فلها حازت الهبة في جميع العبد لانه يجعل مال الميت بعده  
 يسلم للورثة عشرون ألفا وقد نفذنا الهبة في عشرة آلاف فاستقام « ولو أن مريضا وهب  
 عبده لرجل وقيمه ألف درهم ثم قتله العبد ثم أعتقه الموهوب له أو باعه فان كان يعلم بالجناية  
 فهو ضامن للدية وان لم يعلم فله القيمة لانه اذا كان عالما فهو مختار للدية واذا لم يكن عالما فهو  
 مستهلك للعبد في الموضع الذي كان مختارا للعبد خارجا من الثلث لان مال الميت أحد عشر  
 ألفا وفي الموضع الذي كان مستهلكا ينرم قيمته وثلاث قيمته لانه وجب عليه القيمة بسبب  
 الجناية فيصير مال الميت ألفي درهم فتجوز الهبة في ثلث ذلك وهو ثلثا العبد فيغرم ثلث القيمة

اعذر بعض الهة في ثلث العبد بغيره وجميع القيمة بسبب الجناية وان كانت قيمة العبد خمسة  
 آلاف فكذلك الجواب على ما خرجنا فان كانت قيمته أكثر من خمسة آلاف فان كان  
 اءلم بالجناية نعم الدية الى الرقة تجوز الهة له في ثلث ذلك وبيانه ان كانت قيمته عشرين  
 ألفا فان الدية نعم الى الرقة فيصير مال الواهب ثلاثين ألفا تجوز الهة للموهوب له في ثلث  
 ذلك وهو عشرة آلاف ويترك ما بقي الى تمام قيمة العبد وهو عشرة آلاف فيسلم لورثه  
 الواهب مع الدية عشرين ألفا وان كان لم يءلم بالجناية فانه يكرم عشرة آلاف درهم لان قيمة  
 العبد في الجناية لا تكون أكثر من ذلك كما لو كان مجنيا عليه فيصير مال الواهب ثلاثين  
 ألفا غير عشرة فيسقط عن الموهوب له ثلث ذلك ولو مات العبد في يد الموهوب له والقتل  
 عمدا أو خطأ فهو سواء وجبايته هدر لان جنايته متعلنة برقبته فبالموت يبطل حكم الجناية  
 ويبقى حكم امة فلي الموهوب له أن يكرم ثلث قيمته ولو أنه قتل الموهوب له ولم يقتل الواهب  
 فان جبايته هدر لانه جنى على ماله وكذلك لو قتل الواهب والموهوب له جميعا بجبايته على  
 الموهوب له هدر وعلى الواهب معتبرة وصار كأنه لم يجن الا على الواهب فيخير ورثة الموهوب  
 له بين الدفء والعداء كما لو كان ينجيز الموهوب له لو كان حيا ولو أن مريضا وهب عبده  
 وقيمه ألف درهم فقتل العبد الواهب ورجلا أجنبيا قبل للموهوب له ادفع العبد اليهما أو  
 اءده فان اختار الدفء رد ثلاثة اخماسه على الورثة بنقص الهبة وتجوز الهبة في خمسة ثم يقل  
 ادفع الخمسين الى ورثة الواهب وورثة الاجنبي بالجناية لان الهبة تجوز في ثلث العبد  
 وهو سهم من ثلاثة ثم يدفع ذلك السهم بالجناية اليهما فيقع فيه الكسر فيجعل على العبد ستة  
 ونحوز الهبة في سهمين ثم يدفع الى كل واحد منهما سهما بالجناية فيزيد مال الواهب بهما  
 فنطرح من نصيب ورثة الواهب سهما فيصير على خمسة ثم تجوز الهبة في سهمين ونبطله  
 في ثلاثة ثم ندفع الى كل واحد منهما سهما فيصير للورثة أربعة مثلاما قد تأميه الوصية ثم قال  
 للورثة ادعوا الثلاثة الاسهم الى الاجنبي بالجناية لان الهبة لما فسخت في تلك الثلاثة  
 صارت جنايته على الواهب هدرًا وعلى الاجنبي معتبرة فاذا دفع الورثة تلك الثلاثة أو فذوا  
 رجعوا على الموهوب له بقيتة ذلك لان تلك الثلاثة الاسهم قد تمت بسبب كان عند  
 الموهوب له وفي ضماه فصارت كأنها تلفت في يده فان اختار الفداء فانه يفدى لكل واحد  
 مهابشرة آلاف وكذلك ان اختار الفداء للراهب والدفء الى الآخر وان قال أما ادفع الى

ورثة الواهب وأندى لورثة الاجنبي فان الهبة تجوز في خمسة وتبطل في ثلاثة اخماسه وصارت  
المسئلة في الحاصل على أربعة أوجه اما أن يختار الفداء اليهما أو الفداء للواهب والدفع الى  
الاجنبي أو كان على المكس فان اختار الدفع اليهما أو الى الاجنبي أو الى الواهب خاصة  
جازت الهبة في خمسه فان اختار العداة اليهما وللواهب جازت الهبة في الكل لان باختياره  
الفداء تظهر الزيادة في مال الواهب على وجه تخريج العبد من الثلث فان اختار الفداء لهما  
وقيمة ستة آلاف فانه يرد ربع العبد ثم يفدى لكل واحد منهما ثلاثة ارباع الدية لانه  
لو قتل الواهب ولم يقتل الاجنبي جازت الهبة في ثلاثة ارباعه عند اختيار الفداء فكذاك  
اذا قتل الاجنبي معه لان بحكم جنابة الاجنبي لا يتغير ما لم يمين مقدار ما جازت الهبة فيه فاذا  
جازت الهبة على ثلاثة ارباعه فدى لكل واحد منهما بثلاثة ارباع الدية ويرد الهبة في ربع العبد  
فيقال لو ارث الواهب ادفع الربع الى وارث الاجنبي أو ائمه بربع الدية لان حكم جنابته على  
الواهب بقابل ذلك الربع لانه جنى على مولاه ولم يبق في ذلك الربع الا جنابة الاجنبي فيدفع  
الوارث أو يفديه ثم يرجع بالاقول على الموهوب له لانه تاف بسبب كان في ضمانه ولولو هب  
عبد في مرضه من رجل وقيمه خمسة آلاف أو أقل ثم ان العبد ورجلا أجنيا قتلا الواهب  
خطأ فلي الاجنبي خمسة آلاف لانه أضاف نصف النفس بجنابته ويقال للموهوب له ادفعه  
أو ائمه فان اختار الدفع دفعه كله بالجنابة لان الهبة تجوز في جميع العبد لان مال للولي هما  
عشرة آلاف لان العبد قيمته خمسة آلاف ونصف الدية التي أخذت من الاجنبي خمسة  
آلاف فذلك عشرة آلاف فيحتاج أن يحمّل مال الميت على ثلاثة أسهم وتجاوز الهبة في  
سهم ثم يدفع ذلك بالجنابة فيزداد مال الميت بسهم واحد فيطرح من نصيبه سهم فيصير ماله  
سهمين وتجاوز الهبة في سهم وهو نصف المال وماله عشرة آلاف فصنعه خمسة آلاف فبين  
ان الوصية تجوز في خمسة آلاف وهو العبد كله ثم يدفع بالجنابة فيصير للورثة عشرة آلاف  
بمثلا ما تقدمنا فيه الوصية فان اختار الفداء جازت الهبة في جميع العبد لانه يفديه بخمسة  
آلاف وان اختار الدفع جازت الهبة في جميع العبد أيضا لانه يفديه بخمسة آلاف فان العبد  
أضاف بجنابته نصف النفس فيصير مال الميت سوى العبد عشرة آلاف وستين خروجه العبد  
من الثلث ولو كانت قيمة العبد عشرة آلاف فاختر دفعه رد الربع ينقص الهبة ودفع ثلاثة  
ارباعه بالجنابة لان مال الميت خمسة عشر ألفا العبد وقيمه عشرة آلاف ونصف الدية التي

أخذت من الاجنبي فذلك خمسة عشر ألفا اجعلها على ثلاثة أسهم واجبر الهبة في سهم ثم ادفع  
بالجاية فيزداد مال الميت فاطرح من نصيب الميت سهمها فيصير ماله على سهمين ويجوز الهبة في  
نصفه وذلك سبعة آلاف وخمسمائة وهو ثلاثة ارباع العبد ثم يدفع بالجاية فيصير للورثة  
خمس عشرة ألفا وان اختار الفداء فدي ثلاثة اخماسه بثلاثة آلاف ورد خمسة بنقص الهبة  
لانا نجعل المال كله وهو خمسة عشر على ثلاثة أسهم ثم نجيز الهبة في سهم ثم فدى ذلك السهم  
مثل نصيبه فيصير في يد الورثة سهمان ونصفا فاطرح من نصيبهم نصف سهم وبقي للورثة  
سهم ونصف وللموهوب له سهم واحد وذلك سهمان ونصف فقد وقع فيه كسر فاصفه  
فيصير خمسة ثم حازت الهبة في خمس ذلك وهو ستة آلاف لان ماله خمسة عشر ألفا كل  
خمس ثلاثة آلاف وخمسة مائة آلاف وذلك ثلاثة أخماس العبد لان قيمة العبد عشرة آلاف  
وثلاثة أخماسه ستة آلاف ثم تعدي به مثل نصفه وذلك ثلاثة آلاف فيصير للورثة اثني عشر ألفا  
مثل ما تقدمنا فيه الوصية ويتيسر تخرجه على سائر الطرق أيضا وقد تركناه كراهية التطويل  
ومو وهب في مرضه عبدا للرجل وقبضه الموهوب له ثم جي على الواهب جناية خطأ فقنا عنها  
ثم مات منها وقيمة العبد ألف فاحتار الموهوب له دفعه فانه يجوز الهبة في خمسة ويدفع أربعة  
اخماسه واعلم بأنه جمع في هذا الفصل بين الهبة والعفو عن الجناية بعد ما ذكر فصولا في  
العفو عن الجناية خاصة ثم فصولا في الهبة من غير عفو عن الجناية فقول اذا كانت الجناية  
عمدا دلهو صحيح لانه أبطال القصاص والقصاص ليس بمال وانما بقي حكم الهبة فيجوز في  
الثالث وبطل في اثنين فاما اذا كانت الجناية خطأ فانما تجوز الهبة للموهوب له في سهم ثم  
يجوز العفو في ذلك السهم أيضا فتصير وصيته سهمين فلا بد من أن يكون للورثة أربعة أسهم  
والسبيل أن نجعل العبد على خمسة فتصير الهبة في سهم ثم نجيز العفو في ذلك السهم أيضا  
وبطل الهبة في أربعة فتدبطل الجاية في تلك الاربعة فصار للورثة أربعة أسهم وللموهوب  
له سهم واحد وهو في الحكم سهمان فيستقيم الثلث والثلاثان وعلى طريق الدينار والدرهم  
السبيل أن نجعل العبد ديناراً ودرهماً ونجيز الهبة في الدينار ثم نجيز العفو في ذلك الدينار وبطل  
الهبة في درهم فيصير للورثة درهمان تعدل أربعة دنانير لانا تقدمنا الوصية في الدينار بنصف  
الفضة وعد الى الأصل وقيل قد كنا جعلنا العبد ديناراً ودرهماً والدرهم أربعة دنانير واحداً  
وذلك خمسة ثم أجزأ الهبة في الدينار وذلك خمس العبد على ما بيناه وعلى طريق الجير

أن نخير الهبة في شيء ثم نخير العفو في ذلك الشيء ونبطله في مال الأشياء فصار للورثة مال إلا  
شيء يمدل أربعة أشياء وبعد الجبر يمدل خمسة أشياء وانما جازنا الهبة في شيء من خمسة وهو خمسة  
ويُدفع أربعة أخماسه وأن اختار القداء فإن الهبة تجوز في جميع العبد ويفدى ثلاثة ثلث الدية  
لا يملو لم تكن هنا الهبة وكان العبد لا وهوب له نجى على المريض وعفا عنه فإنه يجب عليه  
أن يفديه بسدس الدية للمعنى الذي بنيانه أنه يؤخذ ضعف القيمة فيضم إلى الدية فيصير اثني  
عشر ألفاً ثم يفدى ما بازاء المضاف وذلك السدس بسدس الدية فهنا لما كانت الهبة والعفو جميعاً  
فقد اجتمعت الوصيتان فيجب أن يفديه بضعف ذلك السدس لمكان الهبة وسدس لمكان  
العفو فذلك ثلث الدية فيسـلم للورثة ثلاثة آلاف وثلث ألف وقد تفدنا الوصية في ألف  
وثمى ألف بالهبة وثلثا ألف بالعفو فيستقيم الثلث والثلثان ولو كانت قيمته أكثر من عشرة  
آلاف واختار الدفع فإن كانت قيمته عشرين ألفاً جاز العفو في ربه ودفع ثلاثة أرباعه  
لأنه لو لم يكن هنا هبة كان يؤخذ ضعف الدية ويضم إلى القيمة فيصير أربعين ألفاً ثم يدفع  
ما بازاء المضاف وهو نصف العبد فلما وجدت الهبة هنا فالسبيل أن يوضع مثلاً قيمة العبد وهو  
أربعون ألفاً على ذلك فيصير ثمانين ألفاً ثم يدفع حصة ضعف القيمة وحصة ضعف الدية وهو  
ثلاثة أرباع العبد فيحصل في يد الورثة ثلاثة أرباع العبد وقيمته خمسة عشر ألفاً ويحصل في  
يد الموهوب له ربع العبد بالهبة وذلك خمسة آلاف وفيه من الجناية التي جاز فيه العفو ألفان  
وخمسمائة فذلك سبعة آلاف وخمسمائة وعلى طريق الدينار والدرهم السبيل فيه أن نجعل  
العبد ديناراً ودرهما فتجوز الهبة في الدينار ثم العفو في نصف ذلك الدينار لأن الجناية مثل  
نصف العبد وتبطل الهبة في الدرهم فيصير مع الورثة درهم يمدل ثلاثة دنانير لأن تنفيذ الوصية  
كان في الدينار ونصف الدينار للهبة والنصف للعفو فاقب الفضة وعد إلى الأصل وقل قد  
كنّا جعلنا العبد ديناراً ودرهما فالدينار واحد والدرهم ثلاثة ثم أجزنا العفو في الدينار وهو  
ربع العبد وعلى طريق الجبر تجوز الهبة في شيء ثم العفو في نصف ذلك الشيء وتبطل الهبة  
في مال الأشياء وذلك يمدل ثلاثة أشياء وبعد الجبر المال يمدل أربعة أشياء وقد أجزنا الهبة  
في شيء فذلك ربع العبد ولو كانت قيمته ثلاثين ألفاً فاختار الدفع دفع منه ثمانية أجزاء من  
أحد عشر جزءاً والوجه فيه أن تضعف الدية وهي عشرون ألفاً والقيمة وهي ستون ألفاً تضمها  
إلى القيمة أيضاً فتصير مائة ألف وعشرة فما أصاب حصة ضعف القيمة وضعف الدية يذمه

وذلك ثمانون ألفا فيكون ثمانية اجزاء من أحد عشر جزءاً من العبد وسلم له ما بقي وان كانت  
 قيمته أربعين ألفاً فإنه يدفع خمسة اسباع العبد ويجوز الهبة في سبعة لانا نأخذ ضعف الدية  
 فنضمه الى القيمة فيصير ستين ألفاً ثم زيد عليه مثل القيمة مائة ألف وأربعين ألفاً فما أصاب  
 حصة ضعف القيمة وضعف الدية وذلك مائة ألف يدفعه وذلك خمسة اسباع العبد كل سبع  
 عشرون ألفاً ثم تجزى الهبة في سبعين والعفو في نصف سبع فيحصل تنفيذ الوصية في سبعين  
 ونصف وسلم للورثة خمسة ء ولو كانت قيمته ألفاً واختار العداء فنقول لو لم يكن هنا العفو  
 لجازت الهبة في جميع العبد لانه يفديه بمشرة آلاف ويخرج العبد من الثلث ولو لم تكن  
 الهبة وكان العفو بافراده فكان يؤخذ ضعف القيمة ويقسم الى الدية ثم يفدى حصة الضعف  
 وهو السدس فاذا اجتمع فلا بد من أن يفدى الهبة بسدس العبد فيصير القداء كله في الثلث  
 لان الهبة مثل الوصية بالعفو فاذا فداء بالثلث حصل للورثة ثلث الدية وحصل للموهوب له  
 ثلث العبد بالهبة وثلثا بالعفو وهو نصف ما حصل للورثة فيستقيم الثلث والثلثان وعلى طريقتين  
 الدينار والدرهم السبيل أن تحمل العبد ديناراً ودرهماً ثم تجزى الهبة في الدينار والدرهم لان  
 العفو لا يتبين ما لم تجزى الهبة في الكل ثم تجزى العفو في الدينار وتبطله في الدرهم فنفدى الدرهم  
 بمشرة أمثله فيصير للورثة عشرة دراهم تعدل أربعة دنائير فاقب الفضة وعد الى الاصل وقال  
 قد كنا جعلنا العبد ديناراً ودرهماً والدرهم أربعة والدينار ثمانية فذلك اثنا عشر وقد أجزنا الهبة  
 في الدرهم وذلك أربعة ثم فداء بمشرة أمثله وذلك أربعون فيستقيم الثلث والثلثان وهذا  
 التخريج ما دامت قيمة العبد أقل من خمسة آلاف وان كانت قيمته خمسة آلاف أو أكثر  
 فانا نحمل العفو كان لم يكن ونعتبر الهبة خاصة فنقول لو لم يكن العفو جازت الهبة في الكل  
 لانه يخرج من الثلث فلو أجزنا شيئاً من العفو بنقص القداء وباعتباره بنقص الهبة وإذا  
 انتقصت الهبة انتقص ماله قل هذا أبطلنا حكم العفو عن الجناية أو نقول لو لم يكن هناك هبة  
 لكان يفديه بنصف الدية للمعنى الذي قلنا انه يفدى بمقدار الضعف وهو النصف فاذا كان  
 هنا هبة فلا بد من أن يفدى بمثله أيضاً وذلك جميع الدية ولو وهب عبده في مرضه لرجل  
 وقتل العبد الواهب عمداً وله وليان فمما أحدهما قيل للموهوب له ادفعه أو افذه فان اختار  
 دفعه رد ثلاثة اخماسه بنقص الهبة ويدفع أحد المحسين الباقيين الى الذي لم يدفع وسلم له  
 الخمس ويقسم الاثنان الاربعة الاخماس بينهما على اثني عشر سهماً بضرب فيه الذي لم يدفع

بسبعة والذى عفا بخمسة وفي المسئلة حكمان حكم بين الموهوب له وبين الوارثين وحكم فيما بين  
الوارثين فأما الحكم بينهما وبين الموهوب له فالسبيل أن يجعل العبد على ثلاثة أسهم وتجزئ  
الهبة في سهم وتبطلها في سهمين ثم يدفع نصف ذلك السهم بالجباية فوقه فيه كسر فضعه فيصير ستة  
ثم تجزئ الهبة في سهمين وتبطلها في أربعة ثم تدفع سهما واحدا بالجباية لانه عفا أحدهما وبقي  
حق الذي لم يعف فادفع ذلك السهم بالجباية زاد مال الميت فتطرح من نصيب الورثة سهما  
فيصير العبد على خمسة ثم تجزئ الهبة في سهمين وتبطلها في ثلاثة ثم تدفع سهما بالجباية فيصير للورثة  
أربعة مثلاً ما تفاداه فيه الوصية وأما الحكم بين الوارثين فقول الزكاة تقسم بعد تنفيذ الوصية  
على ما تقسم ان لو لم يكن هناك وصية ولو لم يكن هنا وصية لكان العبد بينهما نصيبين لكل  
واحد منهما سهمان ونصف ثم السهم المدفوع بالجباية للذى لم يعف خاصة لان ذلك السهم  
بمئة مال على حدة فيصير للذى لم يعف ثلاثة أسهم ونصف وللذى عفا سهمان ونصف فضعه  
ويصير نصيب الذى لم يعف سبعة أسهم ونصيب الذى عفا خمسة فذلك اثنا عشر فنستقيم الأربعة  
الاخماس على ذلك وهذه المسئلة بعينها قد أوردتها في الاقرار وقد بيناها ثم وان اختار الفداء  
فان كانت قيمة العبد ألف درهم فانه يفدى بخمسة آلاف درهم وتجزئ الهبة في الكل لان  
مال الميت صار ستة آلاف فيخرج العبد كله من الثلث ويقسم الخمسة آلاف بين الاثنين على  
اثنى عشر سهماً للذى لم يعف أحد عشر وللمافى سهم لانه لو لم يكن هنا وصية لكانت الخمسة  
للذى لم يعف خاصة والعبد بينهما نصفان فبعد تنفيذ الوصية يضرب الذى لم يعف في الباقي بخمسة  
آلاف وخمسمائة والمافى بخمسمائة فاذا جمعت كل خمسمائة سهماً يصير ذلك اثنى عشر سهماً  
وكذلك ان كانت قيمته اثنى درهم أو ألهين وخمسمائة جازت الهبة في الكل لانه اذا فاداه بخمسة  
آلاف صار مال الميت سبعة آلاف وخمسمائة فيكون ألفان وخمسمائة مقدار ثلث ماله فيخرج  
العبد من ثلثه ويقسم الاثنان الخمسة آلاف يضرب فيها الذى لم يعف بنصف الدية ونصف  
قيمة العبد والمافى بنصف قيمة العبد فيكون مقسوماً بينهما على ذلك وان كانت قيمته ثلاثة  
آلاف رد ربع العبد وصارت الهبة في ثلاثة أرباعه فيفديه بثلاثة أرباع نصف الدية لانا  
نجعل العبد على ثلاثة ونجزئ الهبة في سهم ثم نفدى ذلك السهم بمثله ومثل ثلثيه لان القيمة من  
نصف الدية هكذا فمقدار ما تجوز الهبة فيه منه ينبغي أن يفديه بذلك المقدار فيزداد مال  
الميت بسهم وثلثي سهم فاطرح من نصيب الورثة سهماً وثلثي سهم فيبقى من نصيبهم ثلث سهم

ومن نصيب الموهوب له سهم فاذا جمعت كل ثلث سهمها صار ذلك أربعة أسهم وقد جازت  
 الهبة في ثلثة مقدار ذلك ألقان ومائتان وخمسون وبطالت في سهم فيفدى تلك الثلاثة بمثلها  
 ومثل ثلثها ويصير للورثة ستة مثل ما تقدنا فيه اوصية ثم يقتسم ذلك الاثنان بينهما فيضرب  
 فيه الذي عفا بنصف قيمة العبد والآخر ثلاثة أرواع نصف الدية ونصف قيمة العبد ونجمل  
 ربع العبد سهماً في هذه القسمة نصفين يحتسب كل واحد منهما ما أصابه من ذلك مقدار حقه  
 لان جنس المالين بخلاف ولا يتأني قسمة الكل دفعة واحدة فلا بد من أن يجمل ما بقي من  
 العبد بينهما نصفان كما كان أصل العبد بينهما نصفين لو لم يكن هنا هبة وأجاز محمد رحمه  
 الله في الكتاب طريقاً آخر قال السبيل أن يجمل كل ألف على ثلاثة أسهم فيصير نصف  
 الدية خمسة عشر سهماً ويصير العبد تسعة أسهم ثم نجيز الهبة في ثلث العبد وهو ثلاثة أسهم  
 ثم نفدي تلك الثلاثة بمثلها ومثل ثلثها وذلك خمسة فقطر الزيادة في نصيب الورثة بخمسة  
 أسهم بالسبيل أن نطرح من نصيبهم خمسة فيصير العبد أربعة أسهم للورثة سهم واحد وللموهوب  
 له ثلاثة ثم نفدي تلك الثلاثة بمثلها ومثل ثلثها وهو خمسة فيصير ستة مثلي ما تقدنا فيه الوصية  
 فيستقيم الثلث والثلاثان \* ولو أن رجلاً وهب في مرضه عبداً من رجل ثم أن العبد قتل  
 الواهب خطأ وله وليان ففعا عنه الوليان فإن الموهوب له يرد نصف العبد ويجوز له النصف  
 \* والسبيل فيه أن ينظر أنه لو لم يدف كان كم يدفع بالجناية وكم يدفع بحكم نقص الهبة فمقدار  
 ما كان يدفع بحكم نقص الهبة يرد بمض العفو ومقدار ما كان يدفع بالجناية يسلم له لانهما لما  
 عفوا فقد بطل حكم الجناية وإنما بقي حكم الهبة فنقول لو لم يكن العفو لكان يدفع جميع العبد  
 نصفه بحكم نقص الهبة لما بطل حكم الجناية بالعفو رد النصف بحكم نقص الهبة ويسلم للموهوب  
 له النصف وصار في الحكم كأنه مات عن عبد ونصف وإن لم للموهوب له نصف العبد وللورثة  
 نصف عبد في الظاهر وفي الحكم عبد كامل لانهم استهلكوا نصفه بالعفو \* ولو وهب عبده  
 لرجل في مرضه ثم أن العبد قتل عبداً للموهوب له وقيمتها سواء ففعا عنه الاولياء فإن  
 الموهوب له يرد ثلثي العبد ويجوز له الثلث والجناية على عبده باطلة لانه جنى على عبد ماله  
 وجناية العبد على مال ماله خطأ تكون هباً \* ولو كان الميت ترك عبيدين أحدهما  
 الذي جنى والآخر الذي وهب فإن عفو الاولياء بمنزلة قبضهم موجب الجناية ويرد  
 الموهوب له نصف العبد ويسلم له النصف هكذا قال في بعض النسخ وفي بعض النسخ



قل يرد ثلث العبد وسلم له الثلثان وهذا هو الاصح \* وتفسير المسئلة أنه لو وهب لرجل  
 عبداً في مرضه ثم ان عبداً آخر للموهوب له جنى على الواهب ثم عفا الاولياء عنه فانه  
 يجعل في الحكم كأن الميت ترك عبيدين لان الموهوب له كان مخاطباً بالدفع أو الفداء فما  
 عفا الاولياء صار في الحكم كأنهم استوفوا وحصل للميت عبيدين فجوز الهبة في الثلث  
 وهو ثلثا عبد فيبطل في ثلث عبد فيرد الثلث ويجعل للورثة ثلثا هذا العبد والعبد الآخر الذي  
 سلم لهم بحكم الجباية يسلم لهم عبيد وثلاث مثلاً ما تقضنا فيه الوصية \* فظهر أن الصحيح ما  
 ذكره في بعض النسخ أنه يرد ثلث العبد وهذا كله اذا كانت قيمته عشرة آلاف فان كانت  
 قيمته عشرين ألفاً وقد قتل العبد الواهب ولا مال له غيره فينحى أن يعرف أنه لو لم يكن  
 العفو كيف يكون حكمه حتى يبنى عليه عند العفو فقول لو لم يكن العفو لكان يسلم له الخمسان  
 ثم يفتى ذلك بخمسي الدية لاننا نجيز الهبة في الثلث ثم نفدى ذلك بخمسي الدية لاننا نجيز الهبة  
 في الثلث ثم نفدى ذلك بثلاث بمثل نصفه فيكون العبد على ستة أسهم بنجيز الهبة في سهمين  
 وتقديه بسهم فيصير للورثة خمسة فاطرح من نصيبهم سهماً ويبقى للورثة ثلاثة وللموهوب له  
 سهمان فصار العبد على خمسة وقد جازت الهبة في خمسة ثم نفدى ذلك بسهم واحد فيصير للورثة  
 أربعة أسهم وهو يخرج مستقيماً أيضاً على الطريق الذي ذكره محمد رحمه الله في المسئلة المتقدمة  
 بأن نجعل كل ألف ثلاثة أسهم فصارت القيمة ستين والدية ثلاثين ثم نجيز الهبة في الثلث  
 وهو عشرون سهماً ثم نفدى ذلك بعشرة وهو الدائر فيطرح من نصيب الورثة عشرة فصار  
 العبد خمسين سهماً وقد أجزنا الوصية في عشرين وذلك خمساً العبد واذا أردت أن تعرف مقداره  
 بالدرهم فقل قد أجزنا الهبة في خمسي العبد وذلك ثمانية آلاف وبقي للورثة اثنا عشر ألفاً ثم  
 نفدى الورثة ذلك بخمسي الدية وذلك أربعة آلاف فيصير للورثة ستة عشر ألفاً وهو مثلاً  
 ما تقضنا فيه الوصية فاذا عفاوا لا يختلف الجواب لان أربعة آلاف من الفداء كأنها في أيديهم  
 اذا ضمت ذلك الى ما قبضوا يتبين ان السالم لهم ستة عشر ألفاً واذا وهب عبداً في  
 مرضه لرجل ثم ان العبد قتل الواهب خطأ وله وليان فعفا عنه أحدهما فانه يقال للموهوب  
 له ادفع نصفه الى الذي لم يَفْ أو افده فان اختار الدفع دفع الى الذي لم يَفْ نصفه وإلى  
 العافي ربعه ويبقى له الربع لانهما لو لم يمفوا كان يدفع جميع العبد اليهما نصفه بالجباية ونصفه  
 بنقص الهبة ولو عفاوا لكان يدفع اليهما نصفه بنقص الهبة ولا يدفع بالجباية شيئاً فلما عفا أحدهما

وجب عليه أن يدفع إلى الذي لم يدفع نصفه ربه بالجناية وربه بنقص الهبة بمنزلة ما لو لم يدفعوا  
 ويدفع إلى العاقب ربه بنقص الهبة بمنزلة ما لو عفووا فإن اختار الفداء فداه للذي لم يدفع بخمسة  
 آلاف وسلم له العبد كله إذا كانت قيمته قدر ثلث الدية أو أقل لأنهما لو لم يعفوا لكان عند  
 اختيار الفداء يسلم له كله بالهبة فلما عفا أحدهما بطل حقه في الجناية وبقي حق الآخر فيغديه  
 بنصف الدية وهو خارج من الثلث لأن قيمته إذا كانت قدر ثلث الدية فمال الميت في الحاصل  
 عشرة آلاف فإن الفداء خمسة آلاف وقيمة العبد ثلاثة آلاف وثلث ألف وقد استهلك العاقب نصف  
 موجب الجناية وذلك ألف وثمنا ألف فكأنه في يده فيصير في يد الموهوب له عبد قيمته  
 ثلاثة آلاف وثلاث وفي يد الورثة ستة آلاف وثمان فلها سلم العبد للموهوب له وأما  
 حكم التهمة فيما بين الاثنين أن تقول يضرب الذي لم يدفع بالفداء ونصف قيمة العبد والعاقب  
 يضرب بنصف قيمة العبد ونصف قيمته أيضا لمكان العقول لا بأجل مال الميت الفداء وهو  
 للذي لم يدفع وعيدا بالهبة وهو بينهما ونصف عبد قد استهلكه الآخر بالعفو فيضرب هو  
 به كما يضرب الآخر بالعداء ويان ذلك أنه لو كانت قيمته أثني درهم وقد اختار الفداء  
 بخمسة آلاف فاجعل في الحكم كأن الآخر استوفى نصف العبد وهو ألف درهم فيجمع  
 إلى نصف الدية فيصير ستة آلاف فيقسم بينهما على حساب ما لو لم يكن هناك وصية وذلك  
 عبد بالميراث ونصف عبد ونصف الدية بالجناية فيضرب الذي لم يدفع بنصف الدية ونصف  
 العبد وذلك ستة آلاف فاجعل كل ألف سهمًا والآخر يضرب بنصفي عبد وذلك ألفان  
 ويكون الكل ثمانية نصيب العاقب من ذلك ربع ستة آلاف وذلك ألف وخمسمائة وقد وصل  
 إليه نصف العبد وهو ألف درهم بالعفو بقي حقه في خمسمائة فيأخذ من العداء خمسمائة ولو كانت  
 قيمة العبد خمسة آلاف واختار العداء بطلت الهبة في ثلاثة ويزد ثلث العبد إلى الوراثين ثم  
 يعدي للذي لم يدفع بثلث الدية لأن العبد هنا لا يخرج كله من الثلث فإنه حين كانت قيمته  
 ثلاثة آلاف وثلث ألف استوفى الثلث واثنتان فيما ذكرنا من العداء إذا جاوزت قيمته ذلك  
 لم يخرج العبد كله من الثلث فلا بد من اعتبار معنى الآخر فيه والطريق فيه أن نجعل العبد  
 على ثلاثة أسهم تجوز الهبة في سهم وتبطل في سهمين ويفدى السهم الذي جازت الهبة فيه مثله  
 لأن الدية ضمت قيمة العبد وقد جاز العفو في نصف ذلك السهم ويفدى النصف الآخر  
 بمثله وأما نجعل العبد على ستة لأن الثلث انقسم على نصفين ثم نجير الهبة في سهمين ويفدى

أحدهما بعثه فيصير في يد الورثة ستة أسهم أربعة من العبد وسهمان من ابدية وفي الحكم كانه  
سبعة فان العاق قد استهلك سهمها واحدا وهو محسوب عليه بمنزلة القائم في يده فقد ازداد  
مال الميت بثلاثة أسهم لان حاجتهم الى أربعة لما نفذنا الهبة في سهمين فهذه الثلاثة هي السهام  
الدارة فنطرحها من نصيبهم بقي في أيديهم سهم من العبد وسهمان من ابدية وسهم قد استهلكه  
العاق فذلك أربعة وقد نفذنا الهبة في سهمين فيستقيم الثلث والثان وتبين بهذا ان المعد صار  
على ثلاثة أسهم وان الهبة انما بطلت في ثلثه وصحت في ثلثه مقدار ذلك ثلاثة آلاف  
وثلاث مائة وبقي الثلث بثلاث ابدية وذلك ثلاثة آلاف وثلاث مائة ويحصل للورثة ثلث  
العبد أيضا وقيمته ألف ومئتا ألف وقد استهلك العاق ثلثي ألف فذلك كله ستة آلاف ومئتا  
ألف فيستقيم الثلث والثلثان وأما بيان الحكم فيما بين اوارثين وهو أن يقسم ثلث ابدية وثلث  
العبد بين الاثنين يضرب فيه العاق بنصف القيمة وثلث القيمة أيضا ويضرب الذي لم يقف  
بنصف القيمة ونسب ابدية لان حق العاق في مال الميت هو العبد الذي تركه الميت ونصف  
العبد الذي وصل اليه بالحياة فال ابدية انما وجبت للذي لم يقف ولم يجب للعاق شيء من ابدية  
فلهذا لم يضرب هو بشيء من ابدية وانما الآخر هو الذي يضرب بنصف ابدية وعلى الطريق  
الذي يشير اليه محمد رحمه الله في الكتاب السبيل أن تجمل نصف ابدية خمسة عشر سهما كل  
ألف على ثلاثة ونصف العبد الذي استهلكه العاق تسعة ونصفا ثم تجوز الهبة في ثلث العبد  
وذلك خمسة أسهم لان العبد كله صار خمسة عشر سهما فاذا جازت الهبة في خمسة يقضى  
ذلك بشرة لان ابدية ضيف القيمة فيزداد مال الورثة بخمسة أسهم وقد استهلك العاق  
نصف ذلك بالنحو وهو سهمان ونصف فاطرح من نصيب الورثة وهو عشرة سبعة أسهم  
ونصفها بقي من نصيبهم سهمان ونصف ونصيب الموهوب له خمسة فاذا جمعت كل سهمين  
وألف سهما يصير العبد على ثلاثة وانما تجوز الهبة في ثلثه وتبطل في ثلثه ثم انخرج كما  
بيننا ولو أن عبد الرجل قتل رجلا خطأ وله وليان فدفع نصفه الى أحدهما والاخر غائب ثم  
مات العبد ثم حضر الغائب ولا مال للمولى يرجع الغائب على القابض رابع قيمة العبد لانه  
قبض نصفه لنفسه فكان مضمونا عليه وانما يسلم ذلك النصف له اذا سلم النصف الآخر  
لشريكة ولم يسلم ولا ضمان على المولى للغائب لان الحق في النصف الباقي كان في رقة العبد  
وقد مات العبد فتبطل لفوات عمله وحكم ضمان المولى لم يذكره في الكتاب والاصح أن

يقال ان كان المولى دفع بقضاء القاضى فلا ضمان عليه وان كان دفع بغير قضاء القاضى فلا غائب  
 ان يضمن أيهما شاء ربع قيمة العبد فان شاء المولى بالتسليم وان شاء القابض بالقبض ولو  
 كان المولى فدى النصف من الشاهد بنصف الدية والآخرا غائب ثم مات العبد فلهما يقتسمان  
 نصف الدية بينهما نصفين ثم يأخذان من المولى نصف الدية أيضا فيقتسمانه نصفين لانه اذا  
 اختاره من أحدهما فهو اختيار من الآخر لان النفس واحدة فلهما حضر فهو خصم عن جميع  
 الورثة ويحمل اختيار المولى الفداء بخضرة أحدهما بمنزلة اختياره الفداء بخضرتهم وهذا لان  
 بالفداء يتحول الحق من الرقة الى ذمة المولى ولو فدى من أحدهما ثم قتل العبد فأخذ السيد  
 قيمته فانه يدفع نصف القيمة الى الغائب ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ قال رضي  
 الله عنه واعلم أن هذا الجواب في الظاهر متناقض لانه ذكر أولا ان اختياره الفداء من  
 أحدهما اختيار من الآخر وتجب لهما جميع الدية ثم قال اذا قتل العبد بعد ما فداء من أحدهما  
 فانه يدفع نصف القيمة الى الغائب فينبى على قياس الجواب الاول ان يدفع نصف الدية فأما  
 أن نعمل المسئلة على روايتين كما هو في اختياره الدفع فان اختياره الدفع في حق أحدهما هل  
 يكون اختيارا في حق الآخر فيه روايتان ينالهما في الصلح والجامع أو يقال فرق بين قتل  
 العبد وموته كانه اذا مات فلم يوجد هنا شئ يقوم مقامه فيجعل حقهما متحولاً الى الدية فأما  
 اذا قتل فقد وجبت القيمة على القاتل وهو قائم مقام العبد فيتحول من الآخر الى القيمة  
 ويكون حقه في نصف القيمة وحق الاول في نصف الدية أو يقال يحتمل أن موضع المسئلة  
 فيما اذا كانت قيمة العبد مثل الدية أو أكثر فلو دفع المولى نصف العبد الى أحدهما واختار  
 الفداء في النصف الآخر فقد ذكر في الجامع ان اختيار دفع النصف الى أحدهما يكون اختيارا  
 في حق الآخر وفي كتاب الصلح ذكر ان اختياره دفع ثلث العبد الى أحدهما بطريق الصلح  
 لا يكون اختيارا في حق الآخر وقد وفق بعض مشايخنا رحمهم الله بين الروايتين فأنالوا ما ذكر  
 في كتاب الصلح ان المصالحة تجوز بدون حقه وانما اختيار الدفع اليه بناء على هذا فلما اذا اختار  
 دفع نصف العبد اليه يكون اختيارا في حق الآخر كما ذكره في الجامع ولكن يتبين بما ذكر  
 هنا ان الجواب سواء وأن اختيار دفع النصف الى أحدهما لا يكون اختيارا للدفع في حق  
 الآخر لانه يقول دفع النصف الى أحدهما اختيار الفداء في النصف الآخر فصارت المسئلة  
 على روايتين وجه تلك الرواية ان الاولياء يقومون مقام الميت والحق في الخالص للميت فهم

جميعا كشخص واحد في حق ذلك فيكون اختياره في حق البعض اختيارا في حق الكل  
 ووجه هذه الرواية هو أن الحق قد تفرق بين الولين فصار لكل واحد منهما نصفه ويجعل  
 هذا في الحكم كجناية العبد على شخصين فلا يكون اختيار الدفع في نصيب أحدهما  
 اختيارا للدفع في نصيب الآخر فإذا اختار الفداء في نصيب الآخر وهو معسر لا يقدر على  
 شيء فإنه يرجع على صاحبه بربع الدية إلا أن يشاء صاحبه أن يعطيه نصف قيمة العبدان كان  
 مستهلكا وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله إلا أن مذهبهما إذا كان معسرا كان اختياره  
 باطلا ويجبر على دفع العبد بالجناية فيصير الآخر ضامنا له نصف ما قبضه على وجه التملك  
 وهو ربع قيمة العبد إلا أن يشاء أن يعطيه ربع الدية وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله اختياره  
 صحيح وإن كان معسرا وقد بينا المسئلة في الديات وإنما حق الآخر في ذمة المولى يطالبه به  
 إذا أبرأ ولا سبيل على شريكه ولو وهب المريض عبده لرجل بثالث ماله وقيمته ألف درهم  
 فإن اختار المولى الدفع دفعه كله خمسة بالجناية وأربعة أخماسه بنقص الهبة لأن الهبة إنما تجوز  
 في سدس العبد ووصية الآخر بالسدس أيضا فإن الثالث بينهما نصفين لاستواء حقهما فيه  
 وللورثة أربعة أسهم ثم يدفع السهم الذي جازت الهبة فيه بالجناية فيصير للورثة خمسة وحاجتهم  
 إلى أربعة فظهرت الزيادة في نصيبهم سهم وهو السهم الدائر فيطرح ذلك من أصل حقهم  
 بقي حقهم في ثلاثة وحق الموصى له في سهم وحق الموهوب له في سهم فيكون العبد على خمسة  
 ثم يدفع للموهوب له خمسة بالجناية فيصير للورثة أربعة مثلاً ما تقدمنا فيه الوصية ويصير في الحكم  
 كأن المريض مات عن عبد وخمس عبد على قياس ما تقدم من المسائل ثم هذا الجواب من  
 على قول أبي حنيفة فأما عندهما ينبغي أن يضرب الموصى له بثلاث العبد وبثلث خمس العبد  
 لأن الميت في الحكم إنما ترك عبداً وخمسا فالموصى له بالثلاث يضرب في الثلث بجميع ذلك  
 والموهوب له يضرب بالثلاث بجميع العبد كما هو مذهبهما إن الموصى له عند عدم إجازة الورثة  
 يضرب بجميع وصيته وإن كان أكثر من الثلث وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله لا يضرب إلا  
 بمقدار الثلث فأنما تحقق المساواة بينهما على أصل أبي حنيفة رحمه الله فعرفنا أن الجواب بناء  
 على مذهبه وإن اختار الفداء فداه بجميع الهبة فإن الهبة تصح بجميع العبد فإن ماله في الحاصل  
 أحد عشر ألفاً الدية والعبد فيكون نصيب الموهوب له من الثلث مقدار قيمة العبد فلماذا  
 جازت الهبة في جميعه فيفديه بعشرة آلاف ثم يعطى الموصى له بالثلاث من الدية إلى تمام الثلث

وثالث ماله ثلاثة آلاف وثلاثمائة ألف وقد سلم للموهوب له مقدار ألف فيأخذ الموصي له من  
 الدية ألفين وثلاثمائة ألف ويسلم للورثة سبعة آلاف وثلاثمائة ألف وقد نفذنا الوصية في ثلاثة  
 آلاف وثلاثمائة ألف فاستقام الثلث والنشأ وإن كانت قيمته أفي درهم فإن احتار الدرع  
 والجواب كما بينا وإن أثار القداء فإنه يقديه بجميع الدية لأنه يصير مال الميت اثني عشر ألفا  
 فيكون ثلثه أربعة آلاف وللموهوب له نصف الثلث فمرفا أن قيمة العبد لم ترد على مقدار  
 حقه فلماذا جازت الهبة في جميع العبد ويسلم للموصي له ما بقى من الثلث وذلك ألفا درهم وللورثة  
 ثمانية آلاف فيستقيم الثلث فإن قيل هذا الجواب يحتمل أن أحدهما موصى له بثالث المال  
 وذلك أربعة آلاف والآخر موصى له بالعبد وقيمه ألفان فكيف يحمل الثلث بينهما نصين  
 وحق أحدهما ضعف حق الآخر بل ينبغي أن يجعل الثلث بينهما ثلاثة آلاف قلنا هو كذلك في  
 الحقيقة وإنما جعل الثلث بينهما نصفين للضرورة لأنه لم لو تنقص حق الموهوب له احتاج  
 إلى نقص الهبة في بعض الهبة وتقدر ذلك بنقص من الدية لأنه إنما يلزمه من القداء بقدر  
 ما تجوز فيه الهبة فاما ما تنقص فيه الهبة من العبد لا يجب على الموهوب له أن يقديه وإذا انتقص  
 القداء انتقص حق الموصي له بالثلث فلم يبق هنا وجه سوى تصحيح الهبة في جميع العبد  
 ليفديه بجميع ادية فإن في ذلك توفير المفعة على الموصي له بالثلث وحكي أن ابن جماعة رحمه  
 الله كتب إلى محمد رحمه الله حين كان بالرقاة هذه المسئلة لا تخرج على الأصول المروية فكذب  
 إليه محمد رحمه الله هو كما قلت وإنما لم نعرف حسابا يثبت لنا به قدر مال الميت فاما كما نقصنا الهبة  
 في شيء انتقص مال الميت بقدره فإن كان عندك ذلك الحساب فن علينا به وإن كانت قيمته  
 أكثر من القيم فإن اختار ادفع رد أربعة أخماسه بنقص الهبة ويدفع الخمس الجائبة ويكون  
 للموصي له خمس العبد لما بينا في الفصل الاول فإن الطريق عند اختيار الدفع لا يختلف وإن  
 قال اما احدى وقيمة العبد ثلاثة آلاف رد خمسة أثمانه بنقص الهبة وفدى ثلاثة أثمانه بثلاثة  
 أثمان ادية ويعطى الموصي له بالثلث من الدية مثل ثلاثة أثمان العبد وما بقي فهو للورثة لأن تجوز  
 الهبة في جميع العبد هنا غير ممكن فإنه لا يفديه بأكثر من عشرة آلاف فصار مال الميت ثلاثة  
 عشر ألفا فثالث ماله أربعة آلاف وثلث ألف فإذا جاوزنا الهبة في جميع العبد لم يبق للموصي له  
 من الثلث الا ألف وثلث ولا يجوز أن تكون وصيته أقل من وصية العبد فإذا قدر تنفيذ  
 الهبة في جميعه قلنا السبيل في معرفة مقدار ما تجوز فيه الهبة أن تقول الهبة يكون على ستة أسهم

وانما تجوز اليه في سهم منه وهو نصف الثلث ثم بقدي ذلك السهم ثلاثة أمثاله ومثل ثمة  
لأن ابدية من القبة هكذا فان القبة ثلاثة آلاف وابدية عشرة آلاف فاذا فداء بذلك ازداد  
بها البت بثلاثة أسهم وثمة فالسبيل أن يطرح من أصل حقهم ثلاثة أسهم وثلاث بقي  
العبد على سهمين وثلاثي سهم فاكسر بالاثلاث فاضرب في ثلاثة فيكون ثمانية وحق الورثة  
في سهمين وحق الموصى له في ثلاثة وحق الموهوب له في ثلاثة فلماذا جازت الهمة له في ثلاثة أثماناً  
ثم بقدي ذلك بثلاثة أثمان الدية وذلك ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون ومن حث السهام انما  
يبدى هذه الثلاثة بعشرة أسهم ثلاثة أمثاله ومثل ثمة ويصير للورثة اثنا عشر وقد نفذ الهمة  
لكل واحد منهما في ثمة يستقيم الثلث والثلاثان وعلى الطريق الآخر يقول يجعل كل أب  
على ثلاثة أسهم يتكرر الدية ثلاثين والعبد تسعة ثم يجوز للموهوب له الهبة في سدس العبد  
في بدية سدس الدية وهو خمسة يزداد نصيب الورثة والموصى له بهذه الخمسة فالسبيل أن  
يطرح من نصيبها خمسة يقي لها سهمان ونصف لأن سهام العبد تسعة للموصى له سهم ونصف  
والورثة ثمة فذلك سبعة ونصف اذا طرحت منه خمسة بقي سهمان ونصف فاصعبه فيصير  
حقه ما خمسة وحق الموهوب له ثلاثة فلماذا صار العبد على ثمانية أسهم وانما تجوز الهمة في ثلاثة  
أثمانه مقدار ذلك من الدراهم ألف ومائة وخمسة وعشرون ثم بقدي ذلك بثلاثة أثمان الدية  
وهو ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون فيأخذ الموصى له من ذلك ألفاً وخمسمائة وخمسة وعشرين  
مثل ما سلم للموهوب له يقي للورثة من الدية ألفاً وسبعمائة وخمسة وعشرون ومن العبد  
خمس أثمانه مقدار ذلك ألف وثمانمائة وخمسة وسبعون فاذا جمعت بينهما نصير أربعة آلاف  
وخمسمائة وذلك مثلاً ما نفذنا فيه الهمة والوصية فاستقام الثلث والثلاثان وكذلك ان كانت  
قيمتها أكثر من ذلك الى عشرة آلاف وطريق التخيير فيه كما بينا فان أوصى في هذه  
المسئلة بالسدس من ماله وقيمة العبد ألف درهم فان اختار المدفع دفع العبد كله خمسة أسباعه  
مقتضى الهمة وسبعة بالدفع بالجناية لأن وصية الموهوب له مثلاً وصية صاحب السدس فانه  
أوصى له بالعبد كله بالهبة وان لم تجز في جميع العبد تجوز في ثمة فوصية الموهوب له مقدار  
الثلاث ووصية الآخر السدس فاجعل ثلث المال بينهم أثلاثاً واذا صار ثلث المال على ثلاثة  
فالمال كله تسعة ستة للورثة وسهمان للموهوب له ثم يدفع الموهوب له سهمه بالجناية يزداد  
نصيب الورثة فيطرح من نصيبهم سهمان فيجعل العبد على سبعة للموهوب له سهمان

وللموصى له سهم وللورثة أربعة ثم يدفع الموهوب له سهمه بالجناية فيصير للورثة ستة مثلاً ما نقدنا فيه الوصية فإن اختار الفداء فإن كانت قيمته ألف درهم جازت الربة في الكل لأن مال الميت أحد عشر ألفاً وحق الموهوب له في ثلث الثلث وقيمة العبد أقل من ثلث الثلث فيسلم له العبد كله ويسلم للآخر سدس المال وذلك ألف وثمانمائة وثلاثة وثلاثون وثلث فحصل تنفيذ الوصيتين في العين وثمانمائة وثلاثة وثلاثين وثلث وإن كانت قيمة العبد ألفي درهم فعند اختيار الفداء مال الميت يصير اثني عشر ألفاً وثلثه أربعة آلاف فتجوز الربة في جميع العبد وللموصى له الآخر سدس المال وذلك ألفان وهو تمام ثلث المال وكذلك إن كانت قيمة العبد أكثر من ألفين فالجواب كذلك إلا أن تكون قيمة العبد مقدار سبعي الدية أو أقل فإن زاد على ذلك حينئذ لا يخرج العبد من الثلث وإنما تقيين هذه المسئلة بمسئلة أول الباب قد ذكرناها لك أن عند اختيار الدفع تجوز الربة في الخمس وعند اختيار الفداء تجوز الهبة في الكل إذا كانت قيمته مثل خمس الدية أو أقل فإن زادت على ذلك لا يخرج العبد كله من الثلث فهنا لما جازت الربة عند الدفع في سبعي الدية فعند الفداء تجوز الربة في الكل إذا كانت القيمة مثل سبعي الدية أو أقل وكذلك في المسائل التي بعد هذا ينظر إلى حال الدفع فقدر ما تجوز فيه الربة عند الدفع فعند الفداء إذا كان قيمة العبد مثل ذلك الجزء من الدية أو أقل تجوز في الكل حتى إذا كان عند الدفع يدفع سدس العبد بالجناية فعند الفداء إذا كان العبد مثل سدس الدية أو أقل جازت الربة في الكل ولو كان أوصى بربع ماله فإن اختار الدفع وقيمة العبد ألف درهم فهو على سبعة عشر سهماً لأن الموهوب له عند أبي حنيفة رحمه الله إنما يضرب بقدر الثلث والآخر يضرب بالربع فيحتاج إلى حساب له ثلث وربع وذلك اثنا عشر ثلثة أربعة وربعه ثلاثة فيصير ثلث المال بينهم على سبعة والثلثان أربعة عشر والمال كله أحد وعشرون للموهوب له أربعة ولصاحب الربع ثلاثة وللورثة أربعة عشر ثم يدفع إلى الموهوب له الأربعة بالجناية فيزداد مال الميت فالسبيل أن يطرح من نصيب الورثة أربعة فيصير نصيب الورثة عشرة وللموصى لهما سبعة فيكون العبد على سبعة عشر ثم يدفع الأربعة بالجناية فيصير للورثة أربعة عشر مثلاً ما نقدنا فيه الوصية وينبغي في قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله أن يضرب الموهوب له في الثلث بجميع العبد وهو أربعة والآخر بالربع وهو سهم واحد فيصير الثلث على خمسة أسهم والمال خمسة عشر إلا أن في الكتاب خرح المسئلة على



قول أبي حنيفة رحمه الله \* وان اختار الفداء وكان قيمة العبد مثل أربعة أجزاء من سبعة عشر جزءاً من الدية أو أقل فان الهبة تجوز في الكل ويفديه بجميع الدية ويدخل الموصى له بالربع الأقل من ربع جميع العبد كله بالهبة لانه لو جازت الهبة في كله صار نصيبه فيجب أن يقسم الثلث بينهما على الحساب الذي قلنا اذا كانت الهبة أربعة آلاف جازت الهبة في أربعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من العبد لانه يفدى ذلك بمثله ومثل نصفه فالدية من القيمة كذلك ثم التخرج على قياس ما بينا \* ولو أن رجلاً وهب في مرضه عبداً من رجل وقبضه فأعتقه ثم أن العبد قتل الواهب عمداً وله وليان فغفا عنه أحدهما فلا شيء على الموهوب له وبأخذ الذي لم يفد من المقتن نصف الدية \* واعلم بأن هذه المسئلة على ثلاثة أوجه اما أن يكون أعتقه قبل القتل أو بعد القتل وقبل غفو أحدهما أو بعد القتل والغفو وكل وجه على وجهين اما أن يكون القتل عمداً أو خطأ وفي كل فصل حكمان حكم بين الموهوب له وبين الورثة وحكم فيما بين الوارثين فأما اذا كان القتل عمداً والقتل قبل القتل فلا شيء على الموهوب له لانه لما غفا أحدهما صار نصيب الآخر مالا وانما قتله وهو حر فيجب على العبد الذي لم يفد خمسة آلاف والعبد خارج من الثلث لان قيمته ألف درهم ومال الميت ستة آلاف ثم يقسم نصف الدية بين الاثنين على اثني عشر سهماً للذي لم يفد أحد عشر سهماً وللماضي سهم لان مال الميت يقسم بينهما بعد تنفيذ الوصية على ما يقسم ان لو لم يكن وصية ولو كان القتل خطأ لم يكن على الموهوب له شيء أيضاً لان التركة أخذ عشر ألفا فالألف خارج من الثلث ويجب على القاتل خمسة آلاف للذي لم يفد خاصة لانه قد وجب لكل واحد منهما خمسة آلاف بالقتل فلما غفا أحدهما صار مستهلكاً نصيبه فيكون بمنزلة المستوفى بخلاف قتل العمد فان هناك بالغوا لا يصير مستهلكاً ولا مستوفياً شيئاً من المال فلهذا لا يسلم نصف الدية للذي لم يفد ولو كان القتل قبل الاعتراف والمسئلة بحالها فاذا كان القتل عمداً فعلى العبد أن يسمى في نصف قيمته للذي لم يفد لان نصيبه صار مالا بعد ما صار حراً ولكن أصل الجنائية منه كان في حالة الرق فيكون الواجب من القيمة فلهذا يستسعى الآخر في نصف قيمته واذا استسماه في ذلك تبين أن مال الميت عبد ونصف فيجوز للموهوب له من ذلك الثلث وهو نصف القيمة ويضمن نصف القيمة فاذا وصل ذلك الى الورثة كان الواصل اليهم تمام قيمة العبد وهو مثلاً ما نفذنا فيه الهبة ثم يقسم الاثنان هذه القيمة فيضرب الذي لم يفد

بقيمة واحدة لان نصف القيمة وجب له بالميراث ونصف القيمة وجب بالجناية ويضرب  
 الذي بنصف القيمة لانه أبطل حقه في الجناية بالعمو فتقسم القيمة بينهما اثلاثا ولو كان القتل  
 خطأ فعلى الموهوب له قيمة ومثل لان القتل الخطأ يوجب المثل وقد كان الموهوب له بخير  
 بين الدفع والفداء وقد استهلكه بالحق وهو لا يعلم بالجناية فوجب عليه القيمة وصار كال  
 الميت ترك عيدين لان الواجب قيمتان قيمة باعتبار القبض بحكم الهبة وقيمة بسبب الجناية ثم  
 يعلم للموهوب له ثلث ذلك وهو ثلث القيمة ويدفع قيمة وثلثا الى الورثة حتى يصير للورثة  
 نصف ما غدا به الهبة الا انه لما عفا أحدهما فقد أبطل حقه في النصف فسقط عن الموهوب  
 له نصف القيمة وبقي له خمسة اسداس القيمة لانا اذا أسقطنا عن قيمة وثلث نصف قيمة  
 بقي خمسة اسداس القيمة بنصف القيمة من ذلك والذي لم يدفع وثلث القيمة بينهما نصفان  
 لم يدرى لم يدفع في الحاصل ثلثا القيمة ولله في سدس القيمة ولو كان المتق بعد القتل والعمو  
 فان كان الموهوب له لا يعلم بالجناية فليس له قيمة واحدة لان تركته الميت قيمة بالهبة ونصف  
 قيمة بالجناية يعلم للموهوب له ثلث ذلك وهو نصف القيمة وعليه قيمة واحدة بين الاثنين  
 اثلاثا لان حق أحدهما في جميع القيمة وحق الآخر في نصف القيمة فانما يقتسمانه بعد تنفيذ  
 اوصية كما يقتسمانه ان لو لم يكن وصية ولو كان القتل خطأ كان القتل على الموهوب نصف  
 لقيمة اذا لم يعلم بالجناية لان موجب الخطأ المثل فلما عفا أحدهما صار كأنه استوفى نصف  
 القيمة لما بيناه في حكم التابص ثم المثلث ووجب له الآخر نصف القيمة ويكون  
 ذلك النصف كله للذي لم يدفع وعلى الموهوب له أيضا ثلث القيمة بينهما نصفان لان مال  
 الميت في الاصل قيمتان فيجوز للموهوب له من ذلك الثلث ويجب عليه قيمة وثلث الا انه  
 لما عفا أحدهما فقد أسقط نصف القيمة فاما يبقى خمسة اسداس القيمة ولو كان الموهوب له  
 دبر العبد ثم ان العبد قتل الوهاب عمدا ثم عفا أحد الاثنين فهذا مثل الاول لان مال المولى  
 قيمة ونصف القيمة من جهة الهبة والنصف من جهة الجناية وجميع ذلك على المولى فان وجب  
 جناية المدبر على مولاه فيجوز للموهوب له من ذلك الثلث وهو نصف القيمة وثلث قيمة  
 واحدة يقتسمها الاثنان ولو كان الموهوب له فالجواب كذلك الا نصف القيمة يجب  
 على المكاتب والقيمة على الموهوب له فصار ماله قيمة ونصفا فيسقط عن الموهوب له نصف  
 لقيمة باوصية وتؤدى نصف القيمة ويسمى العبد في نصف القيمة ويقتسمها الاثنان

وكذلك لو وهبه الموهوب له من غيره فدبره الثاني أو كاتبه فهو على ما وصفنا ولو كاتب الموهوب له الاول ثم انه قتل الواهب خطأ وله وليان فمما أحدهما فلى الموهوب له ثلث قيمته بينهما نصفين وفي بعض النسخ قال فلى الموهوب له ثلثا القيمة والاول أصح لان مال المولى في الاصل قيمتان قيمة بالهبة وقيمة بالجباية عن المكاتب فيسقط عن الموهوب له ثلث ذلك وهو ثلثا القيمة ويبقى عليه ثلث القيمة بينهما نصفين وقد صار العاق بمنزلة المستوفى لنصف القيمة من المكاتب فيبقى على المكاتب نصف القيمة للذي لم يدفع ولو كان الموهوب له وهبه من رجل آخر ثم قتل البعبد الواهب فالموهوب له الثاني بالخيار فان اختار الدومع تبين ان مال الميت قيمتان فيجوز للموهوب له الثالث وهو ثلثا القيمة ويضمن ثلث القيمة فيكون ذلك مع العبد بين الاثنين نصفين لانه لم يدفع واحد منهما فان اختار البعبد فالبعبد خارج من الثلث. اذا كانت قيمته خمسة آلاف أو أقل فانه يدفعه بجميع ادية فيصير مال الميت خمسة عشر ألفا وان كانت قيمته أكثر من خمسة آلاف ضمت القيمة الى ادية حتى يتبين مال الميت كم هو فيستقط عن الموهوب له ثلث ذلك ويغرم ما وراء ذلك الى تمام القيمة ويأبه اذا كانت قيمته ستة آلاف فان مال الميت ستة عشر ألفا فيسلم للموهوب له ثلثه وهو خمسة آلاف وثلث ألف واما يغرم ثلث ألف وكذلك ما زادت قيمته فهو على هذا الحساب فان عفا أحد الاثنين فانه يقال للموهوب له الآخر ادفعه أو ائده فان اختار الدومع دفع نصف العبد وتبين ان مال الميت عبدو ونصف والعاق صار مستوفيا للنصف بالعفو فجرت الهبة في ثلث القيمة وهو ثلث المال وعلى الموهوب له الاول ثلث القيمة بينهما نصفين ونصف العبد للموهوب له الآخر ونصفه للذي لم يدفع وان اختار البعبد فدى نصفه بخمسة آلاف وجازت الهبة في جميع العبد اذا كانت قيمته مثل ثلث الدية أو أقل لان مال المولى هنا قيمة ونصف الدية لان في نصيب الذي عفا يعتبر أقل المالين فاذا زيادة على ذلك انما تقار بالاختيار والاحتيار فيما جاز فيه العفو فيجب أن يعتبر في نصيب الذي عفا نصف القيمة وفي نصيب الذي لم يدفع نصف الدية ونصف القيمة ثم يجوز للموهوب له ثلث ذلك واذا أردت معرفة ذلك فاجعل لكل قيمة العبد ألفي درهم فيكون مال الميت ثمانية آلاف أما خمسة آلاف فهو نصف الدية وألفان قيمة العبد وألف استهلكه العاق فيتبين أن العبد خارج من الثلث ويقسم الاثنين الحصة آلاف ونصف القيمة الذي هو محسوب على العاق فيضرب فيه العاق بنصف قيمته من

قبل الميراث ونصف قيمته من قبل الجناية وبضرب فيه الذي لم ينف بتصف نصف الدية ونصف  
 القيمة الذي كان على الموهوب له فما أصاب العاقب حسب عليه من ذلك نصف القيمة الذي  
 أنلف وبأخذ الفضل وما أصاب الذي لم ينف يسلم له فان كانت قيمته أكثر من ثلث القيمة  
 أو أول من جمع الدية فانه لا يخرج العبد من الثلث فالسبيل أن يضم مال الميت بدنه الى  
 بعض وهو قيمة ونصف قيمة ونصف الدية فيجوز للموهوب له الثلث من ذلك وبعض  
 الفضل ثم يتقسم الاثنان فيضرب قيمة الذي لم ينف بنصف القيمة ونصف الدية والعاقب بنصف  
 القيمة من جهة الهبة ونصف القيمة الذي استهلكه بالجناية فيكون بينهما على ذلك وان كانت  
 قيمته عشرة آلاف سلم نصف الدية للذي لم ينف وعلى الموهوب له ثلث الدية أيضا يسهما  
 نصفين لان مال الميت عشرون ألفا والحاصل عشرة آلاف قيمة العبد وخمسة آلاف نصف  
 الدية للذي لم ينف ومثله قد استهلكه العاقب بالعفو فتصح الهبة في ثلث ذلك وذلك ثمانية  
 العبد ويكرم الموهوب له ثلثي القيمة فيكون بينهما نصفان لاستواء حقهما في العبد قبل الهبة  
 ولعدها وان كانت قيمته أكثر من عشرة آلاف وقد احتار القداء من الذي لم ينف فالسبيل  
 أن يضم جميع الدية الى جميع القيمة لان العاقب استهلك بالعفو نصف الدية فكانه استوفى  
 ذلك ثم ألقه وقد وجب للذي لم ينف نصف الدية فتقسم الدية الى القيمة ثم يسلم للموهوب  
 له ثلث جميع ذلك بطريق الوصية ويؤدى الفضل فيقتسمه الاثنان نصفين حتى اذا كانت قيمته  
 عشرين ألفا فاذا ضمنت الدية الى القيمة كانت الجملة ثلاثين ألفا فيسلم للموهوب له من ذلك  
 عشرة آلاف وهو نصف قيمة العبد ويكرم نصف القيمة فيكون ذلك بين الاثنين نصفين  
 ونصف الدية للذي لم ينف خاصة ولو أن رجلا وهب في مرضه عبدا من رجل ثم ابى العبد  
 قتل الواهب عمدا ففقا للولي ان عنه جاز العفو والموهوب له ثلث ذلك العبد وللورثة ثلثه لان  
 حكم الجناية بطل بعفوهما فكانه مات حتف انفه ولا مال له سوى العبد فتجزه هبة في ثلث  
 فلو عفا أحد الولين واحتار الموهوب له بالدفع فانه يدفع الثلاثة انما من العبد فيكون بينهما  
 نصفين ويدفع المحس الى الذي لم ينف وبقي للموهوب له المحس لان الهبة في الابتداء تنحصر  
 في الثلث فلما عفا أحدهما وجب دفع نصف ذلك الثالث فيصير العبد على ستة وتنحصر الهبة في  
 سهمين ثم يدفع سهمهما بالجناية وهو الدائر فطرح من نصيب الورثة سهمهما ويحمل العبد على حصة  
 فيرد ثلاثة أخماسه بنقص الهبة وخمسة بالجناية ثم يتقسم الاثنان هذه الاربعة فيضرب الذي عفا

نصف قيمة العبد والذى لم يعف بنصف الرقبة وخمس العبد وأورد المسئلة بعينها فى الاقرار  
 الا أنه اعتبر اللفظ هنا وقال هناك للذى لم يعف ثلاثة أسهم ونصف وللعاقى سهم ونصف ولو  
 عفا أحدهما ثم عفا الآخر بعده دفع اليهما ثلاثة أخماس العبد بنقص الهبة ويسلم له الحسنان  
 لانهما لما عفوا فقد جعل الذى عفا منهما آخر بمنزلة المستوفى خمس ذلك العبد بالاتلاف فاذا  
 سلم لهما ثلاثة أخماس العبد مع ذلك استقام الثلث والثلثان ثم يقتسم الاثنان هذه الثلاثة أخماس  
 فيضرب فيه الذى عفا أولا بنصف القيمة والذى عفا آخرًا بنصف القيمة وبخمسها الا أنه  
 يحسب عليه بالحسن الذى ألقه لانه انما عفا بعد ما صار مالا والاول منهما عفا وقد كان  
 الواجب هو القصاص ولو أعتقه الموهوب له ثم عفوا معا ضمن الموهوب له ثلثي قيمة العبد  
 لان عفوهما معا يبطل حكم الجناية ولم يظهر للميت مال سوى ذلك العبد فيسلم له الثلث بالهبة  
 ويضمن الثلثين لانه ألقه بالعتق ولو عفا أحدهما قبل صاحبه بعد العتق فعلى الموهوب له  
 نصف قيمة العبد وعلى المعتق نصف قيمته لان مال الميت هنا قيمة ونصف قيمة ونصف القيمة  
 من جهة الهبة ونصف القيمة بالجناية وانما صار مالا بعد عتق العبد فيكون ذلك النصف عليه  
 ثم يقسم القيمة بين الاثنين فيضرب فيه العاقى أولا بنصف القيمة والعاقى آخرًا بقيمة كاملة  
 فتكون القيمة بينهما اثلاثا ثلثاها للذى عفا آخرًا ويحسب عليه نصف القيمة الذى ألقه بالعفو  
 ويبقى له سدس القيمة الذى ألقه بالعفو ويبقى له سببس القيمة وفى الكتاب يقول يضرب  
 الآخر بثلاثي قيمته وهذا الجواب غلط وقع من جهة الكاتب والصحيح أنه يضرب بقيمة كاملة  
 للمعنى الذى قلنا الا أن يبنى به أنه يحصل له ثلثا القيمة ولو كان الموهوب له أعتقه ثم ان العبد  
 قتل الواهب عمدا ففما الاثنان عنه معا فالموهوب له ضامن ثلثي قيمة العبد لان حكم الجناية  
 قد بطل بعفوهما فلا يتبين للميت مال سوى العبد ولو عفا أحدهما جازت الهبة فى الكل ان  
 كانت قيمته ما بينه وبين الفين وخمسة لانه وجب على المعتق نصف الدية للذى لم يعف فانه  
 قتله وهو حر ونصف الدية خمسة آلاف فاذا ضمنت اليه الفين وخمسة يكون سبعة آلاف  
 وخمسة فيبين أن العبد خارج من الثلث فيكون سالما للموهوب له الاول ثم يقتسم الاثنان  
 بينهما هذه الحصة آلاف يضرب فيه الذى لم يعف بنصف الدية ونصف القيمة والعاقى بنصف  
 القيمة على ما كان يضرب فيه لو لم يكن هناك وصية ولا يضرب بحصة الجناية لان نصيبه لم  
 يصر مالا فتكون القيمة بينهما على اثني عشر ولو عفا أحدهما ثم الآخر فعفو الاول جائز

ولا شيء على الموهوب له لما قلنا لما عفا الآخر يجوز شؤره في نصيب نفسه ويبطل عن البعد  
مقدار حصته من نصف الدية وذلك أحد عشر سهما من اثني عشر ويكون على العبد للذي  
عفا أول مرة حصته من ذلك وهو سهم من اثني عشر لأن إسقاط الثاني إنما يصح في نصيبه  
لا في نصيب مريكه ولا يضمن ذلك الماني آحرا للذي عفا أولا لأنه بالغ ومسقط لا مستوفى  
وان كانت قيمته خمسة آلاف وقد عفا أحدهما فان مال الميت قيمة العبد ونصف الدية وذلك  
عشرة آلاف فانما تجوز الهبة في ذلك وهو ثلاثة آلاف وثلاث ألف مقدار ثلثي العبد ويترجم  
الزيادة الى تمام خمسة آلاف فيقسم الاثمان ذلك يضرب فيه الذي عفا بصف القيمة فقط  
لان نصيبه لم يصير مالا ويضرب الذي لم يصف بصف الدية لان ذلك وجب له بالجباية ونصف  
القيمة فيقتسمه وعلى ذلك مريض وهب عبده من مريض وقبضتم ان الموهوب له وهبه لمصحح  
ثم ان العبد قتل الواهب الاول ومات الثاني من مرضه ولا مال لواحد منهما سواه فانه يقال  
للتالث ادمه أو افده لانه هو المالك عند حياته فان اختار الدفع لورثة الثاني انتصت الهبة  
في نصف العبد منهما جميعا لانك تحتاج الى حساب له ثلث وربع وثلثه ثلث وذلك تسعة فأجر  
الهبة للأول في ثلاثة وللثاني في سهم وقد بطلت الجباية في السنة التي رادت الى الواهب الاول  
بقص الهبة لان الهبة لما بطلت في تلك السنة صارت جناية على مولاه وجناية المالك على  
مولاه خطأ تكون هدرا فانما بقي الجباية في ثلاثة أسهم سهمين في يد الموهوب له الاول  
وسهم في يد الموهوب له الثاني ويدفعان تلك الثلاثة بالجناية فيزداد مال الاول بقدر ثلاثة  
أسهم وهي السهام الدائرة فاطرح ثلاثة أسهم من نصيب الواهب الاول ويصير العبد على  
سنة أسهم ثلاثة لا الواهب الاول بقص الهبة وثلاثة بالدفع بالجباية ويسلم الورثة ستة أسهم  
مثلا ما تقدم فيه الوصية ثم يترجم الموهوب له الثاني لورثة الموهوب له الاول ثلث قيمة العبد  
الا أن يكون ثلثا الدية أقل لانه قد أخذ العبد فارغا ثم رد السهمين عليهم مشغولا بالجباية وقد  
استحق بذلك الشغل فكأنه تلف عنده الا أن الورثة كانوا يتمكنون من اختيار الأقل وهو  
الدفع أو العداء فلا يضمن لهم الا الأقل ولو أنهم اختاروا العداء فان كانت قيمة العبد خمسة  
آلاف أو أقل يرد الثالث على ورثة الثاني بثلثيه ثم فداوه بمسرة آلاف الثالث بثلث الدية  
ورثة الثاني بشئ الدية فيصير كأن الاول ترك خمسة عشر ألفا فتجوز الهبة في جميع العبد  
ثم يضمن الثالث لورثة الثاني ثلثي قيمته لانه أخذ عبدا فارغا على طريق التملك وردة مشغولا

وقد استحق بذلك الشغل وان كانت قيمته أكثر من خمسة آلاف وكانت ستة آلاف فان الهبة تجوز في ثلاثة أرباع العبد لا ما تجوز الهبة من الاول في ثلث العبد فيفقدون ذلك بمثله ومثل ثلثه فيزداد مال الاول سهمًا وثلثين فاطرح من نصيب الاول سهمًا وثلثي سهم يبقى لورثة الواهب الاول ثلث سهم وجازت الهبة في سهم فاذا جعلت كل ثلث سهمًا جازت الهبة له في ثلاثة أرباعه ثم تجوز الهبة للثاني في سهم من الثلاثة ثم يفديان تلك الثلاثة بمثلها ومثل ثلثيها وذلك خمسة فيصير الاول ستة مثلاً ما نفذنا فيه الوصية ثم يرجع الموهوب له الاول على الثاني بقيمة سهمين وهو نصف العبد في الحاصل لانه استحق بسبب كان في ضمانه فان كانت قيمته عشرين ألفاً فان الهبة تجوز في خمس العبد لان الهبة من الاول تجوز في الاصل في سهم من ثلاثة ثم يفديان ذلك بمثل نصفه فان الدية مثل نصف القيمة فاما يطرح من نصيب الاول نصف سهم فيصير العبد على سهمين ونصف أضعفه لا كسر فيكون خمسة ثم تجوز الهبة في سهمين ويبطل في ثلاثة فيفديان ذلك بسهم واحد فيصير الاول أربعة مثلاً ما نفذنا فيه الوصية ثم يرجع ورثته الثاني بما أدوا من ذلك على الثالث لان ما أدوا هو الاقل وانما لزمهم ذلك بخيانة كانت من العبد في ضمان الثالث وان اختار الثالث ائفاء وورثته الثاني الدفع وقيمه خمسة آلاف فانه تجوز الهبة للثاني في ثلاثة أخماس العبد ومن الثاني للثالث في خمس العبد لانك تجمل العبد على تسعة لحاجتك الى حساب له ثلث وثلثه ثلث فيجوز الاول ثلاثة وللثاني من ذلك واحد ثم يدفع الاول السهمين ويفدى الثاني سهمه بسهمين لان الدية بنصف القيمة فيرجع الى الواهب الاول أربعة ويزداد ماله بذلك فالسبيل أن يطرح أربعة من ورثته يبقى لهم سهمان وصار العبد كله خمسة للواهب الاول سهمان وللأوسط سهمان وللثالث سهم ثم يدفع الأوسط سهميه ويفدى الثالث سهمه بسهمين من الدية فيصير للورثة ستة أسهم مثلاً ما نفذنا فيه الوصية ثم يرجع ورثته الموهوب له الاول على الثاني بقيمة الخمسين لانه استحق ذلك من أيديهم بخيانة كانت في ضمانه وعلى طريق الدينار والدرهم السبيل أن تجمل العبد درهماً ودينارين فتجوز رهبة الاول في ثلاثة دينارين وهبة الثاني في دينارين ثم يدفع ورثته الثاني الدينارين ويفدى الثالث دينارين فيصير للواهب الاول درهم فاربعة دينارين ثم بدل ستة دينارين لانا جوزنا هبة الاول في ثلاثة دينارين فاربعة دينارين بمثلها قصاص في درهم يعدل دينارين فأقلب القضة وعدة الى الاصل وقل قد كنا جعلنا العبد درهماً وثلاثة دينارين الدرهم اثنان وكل دينار

واحد فذلك خمسة ثم أجزأنا الهبة في ثلاثة دنانير وهو ثلاثة أخماس العبد كما بيناه وعلى  
 طريق الجبر نجعل العبد مالا ثم نميز الهبة للاول في ثلاثة أشياء وللثاني في شيء ثم يدفع ورثة  
 الاول شيئين ويقضى الثالث شيأ بشيئين فيصير للواهب الاول مال وشيء يمدل ستة أشياء  
 فالحشي بمثلها قصاص ونقى مال كامل يمدل خمسة أشياء وقد أجزأنا الهبة في ثلاثة أشياء فذلك  
 ثلاثة أخماس العبد وان اختار الثالث الدفع واختار ورثة الثاني الفداء جارت الهبة للثاني في  
 ثلاثة أرباع العبد وللثالث في ربه ويرجع ربه الى ورثة المقتول بانقصاص الهبة وربه يدفع  
 للثالث ويقضى ورثة الثاني بنصف الدية لأمك فجعل العبد على تسعة ثم يدفع الثالث سهمه  
 ويقضى الثاني سهميه بأربعة فيزداد مال الواهب الاول بخمسة فيطرح من نصيب ورثته  
 بقي لهم سهم وللثاني وللثالث ثلاثة فصار العبد كله أربعة فتجوز الهبة في ثلاثة أرباعه الاوسط  
 من ذلك سهمان والثالث سهم ثم يدفع الثالث سهمه ويقضى الاوسط سهميه بأربعة فيصير  
 لورثة الاول ستة مثلاً ما تقضنا فيه الوصية ويرجع ورثة الثاني على الثالث بنصف قيمة العبد  
 كما بيناه ولو كان العبد قتل المريض الآخر ولم يقتل الاول فان الهبة تمتص في الثلثين فيرد  
 ذلك الى ورثة المقتول فيردونه الى ورثة الواهب الاول ولا شيء فيه من الجباية اما لانه حتى  
 على سيده أو لانه ان اعتبر حكم الجباية فيه لم يكن مفيداً وانما الحق لورثة الواهب الاول في  
 ذلك فيرجعون به في تركه الموهوب له ويبقى ثلث العبد فان اختار الثالث دفعه فملى الثالث  
 أن يدفع ذلك الثلث نصفه بقص الهبة ونصفه بالدفع بالجباية لان ذلك الثلث فيما بين الموهوب  
 له الاول والموهوب له الآخر بمنزلة عبد تام وهبه من رجل في مرضه ثم قتل العبد الواهب  
 وقد بينا في العبد التام ان الموهوب له اذا اختار الدفع رد نصفه بنقص الهبة ودفع نصفه  
 بالجباية فكذلك الثلث فان اختاروا الفداء فداء بثلث الدية وتجاوز الهبة في ذلك الثلث اذا  
 كانت قيمته خمسة أو أقل يعني اذا كانت قيمة العبد خمسة آلاف أو أن قيمته ثلاثة آلاف  
 وثلثا ألف فاذا فداء بثلث الدية وهو ثلاثة آلاف وثلث يسلم لورثة الاوسط نصف ما تقضنا  
 فيه هبة الاوسط فيستقيم الثلث والثلثان وان كانت قيمته أكثر من خمسة آلاف عملت  
 في هذا الثلث بعد أن تجمل في هذا الثلث ثلث النفس فيجعل كعبد كامل جنى على ثلث النفس  
 ولو كان العبد قتل الاول والثاني جميعاً واختار الثالث وورثة الثاني الدفع فانه تجوز الهبة من  
 الاول للثاني في خمسة أسهم من أحد عشر سهماً ومن الثاني للثالث في سهمين لانه تحمل



العبد على تسعة ستة للاول لا جناية فيها وسهمان للاوسط فيهما جناية واحدة وهي الجناية على الاول وسهم للآخر فيه جنايتان جناية على الاول وجناية على الاوسط فاجعل ذلك السهم على سهمين واضعف الحساب للكسر بالانصاف فيكون ثمانية عشر للاول انا عشر والاوسط أربعة وللآخر سهمان ثم يدفع الآخر الى الاوسط سهم واحد فيزداد نصيبه بسهم فاطرح من نصيبه سهمًا يبقى نصيبه ثلاثة ونصيب الثالث سهمين فيصير ثلث العبد على خمسة فيكون كله خمسة عشر ثم يدفع الثالث الى الاوسط سهم واحد فيصير له أربعة مثلاً ما نفذنا فيه الوصية ثم يدفع الآخر سهمه الثاني الى الاول ويدفع الاوسط ثلاثة أسهم أيضاً الى الاول ويرداد نصيبه بأربعة وهي السهام الدائرة فيطرح من نصيبه أربعة وقد كان سهمه عشرة يبقى ستة ويصير العبد كله أحد عشر ثم يدفع الاوسط والآخر الى الاول أربعة فيصير لورثته عشرة مثلاً ما نفذنا فيه الوصية ثم يرجع ورثة الواهب الثاني على الثالث بقيمة ثلاثة أسهم من أحد عشر سهمًا كما بينا وان اختاروا جميعاً القداء وقيمته خمسة آلاف أو أقل فالقداء كله على الثالث يسلم له العبد ويؤدي الديتين لانه يؤدي الاول بمشرة آلاف والاوسط بمشرة آلاف فيكون العبد خارجاً من ثلث كل واحد منهما وكذلك ان اختار الثالث القداء من الثاني خاصة لانه يزداد مال الواهب الثاني فان ماله يصير خمسة عشر ألفاً فتجوز الهبة في جميع العبد ويزداد أيضاً مال الواهب الاول لان الآخر يدفع نصف العبد الى الاول وينرم الاوسط ثلثي قيمة العبد الاول لانه أثلّفه بالهبة من الثاني قالوا وهذا الجواب غير صحيح لان مال الاوسط اذا صار خمسة عشر ألفاً ما يبدأ بقضاء دينه وذلك ثلثا قيمة الواهب الاول فلا يخرج العبد من ثلث ماله بعد قضاء الدين لتصحیح الهبة من الثاني في جميع العبد الا أن يحمل على انه كان قيمته ألف درهم فحينئذ يكون الجواب صحيحاً ولو كانت عشرة آلاف واختار القداء بطل هبة الاول في نصف العبد وهبة الثاني في نصف النصف والحاصل ان الهبة عند اختيارهما القداء تجعل على تسعة أسهم للاول ستة والاوسط سهمان وللآخر سهم ثم ان الآخر فدي الاوسط بسهم فان الدية مثل القيمة فيطرح من نصيب الاوسط سهم فيصير ثلث العبد على سهمين والعبد كله ستة للاول أربعة والاوسط سهم وللثالث سهم ثم يؤدي الثالث الاوسط بسهم فيصير للاوسط سهمان مثلاً ما نفذنا فيه الوصية ثم يؤدي الثالث للاول بسهم ويقدبه الاوسط أيضاً بسهم فظهر الزيادة في مال الاول بسهمين واطرح من نصيب الاول سهمين

فيصير العبد كله أربعة أسهم للاول سهمان وللوسط سهم وللثالث سهم ثم يدفعان السهمين  
الى الاول فيصير للاول أربعة مثلاً ما نفذنا فيه الوصية فكان مستقباً على ما بيننا من حاصل  
الجواب والله أعلم بالصواب

### كتاب الفرائض

قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الائمة وغفر الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل  
السرخسي رحمه الله املاء اعلم بأن الفرائض من أهم العلوم بعد معرفة أركان الدين حيث  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على تعليمها وتعلمها كما رواه ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال تعلموا القرآن وعلموه الناس وتعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني  
أمرؤ مقبوض وسيقبض هذا العلم من يدي حتى يتنازع الرجال في قرينة فلا يجدان من  
يفصل بينهما وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول لأصحابه عند رواية هذا الحديث تعلموا  
الفرائض ولا يكونن أحدكم كرجل لقيه اعرابي فقال اما جر أنت قل فان انساناً من أهلي  
مات فكيف يتقسم ميراثه قال لا أدري قال فما فضلكم علينا تقرأون القرآن ولا تعلمون الفرائض  
وفي حديث عبيد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعلموا العلم  
وعلموه الناس وتعلموا الفرائض فلما نصف العلم وهي أول ما ينزع من بين امتي وقد كان  
أكثر مذاكرة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم إذا اجتمعوا في علم  
الفرائض وملكوا على ذلك حتى قال عليه السلام اقرأوا كتاب الله أبي بن كعب وأفضلكم  
على وأفضلكم زيد وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل رضي الله عنهم أجمعين فتدبروه  
بذكر زيد في علم الفرائض ثم طرق القرظيين قد اختلفت في شرح هذا الكتاب فمن بين  
مطول أمل ومن بين موجز أغل السبيل أن تجري القصد وتدع النطويل بذكر ما لا يحتاج  
اليه والاخلال بترك نص ما يحتاج اليه فان خير الامور أوسطها فقول اذا مات ابن آدم يبدأ  
من تركته بالاقوى والاقوى من الحقوق عرف ذلك بقضية العقول وشواهد الاصول  
قوله ما يبدأ به تجهيزه وتكفينه ودفنه بالمعروف كما روي ان ابن عمر رضي الله عنه لما استشهد  
يوم أحد لم يوجد له الا نمرة فكان اذا كان غطى بها رأسه بدى رجلاه واذا غطى بها رجلاه  
بدى رأسه فامر صلى الله عليه وسلم أن يغطى بها رأسه ويحمل على رجله من الازخر وقد قل

ذلك في حال حرة رضى الله عنه أيضا ولم يسأل عن الدين عليهما ولو كان الدين مقدما على  
الكفن لسأل عن ذلك كما سأل عن الدين حتى كان لا يصلى على من مات وعليه دين فقال هل  
على صاحبكم دين ثم الكفن لباسه بعد وفاته فيعتبر بلباسه في حياته ولباسه في حياته مقدم على  
دينه حتى لا يباع على المدينون ما عليه من ثيابه وكذلك لباسه بعد موته ومن مات ولا شيء له  
يجب على المسلمين تكفينه فيكفن من مال بيت المال وماله يكون أقرب إليه من مال بيت  
المال وبهذا يتبين أن الكفن أقوى من الدين فإنه لا يجب على المسلمين قضاء دينه من بيت المال  
ثم بعد الكفن يقدم الدين على الوصية والميراث لحديث على رضى الله عنه قال أنكم تقررون الوصية  
قبل الدين وقد شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بالدين قبل الوصية وقيل لابن عباس  
رضي الله عنه إنك تأمر بالعمرة قبل الحج وقد بدأ الله تعالى بالحج فقال وأتموا الحج والعمرة  
لله فقال كيف تقرؤون آية الدين فقالوا من بعد وصية يوصى بها أو دين فقال بماذا يبدأ فقالوا  
بالدين قال هو ذلك ولأن قضاء الدين من أصول حوائجه فإنه يفك به رهانه وتنفيد الوصية  
ليس من أصول حوائجه ثم قضاء الدين مستحق عليه والوصية لم تكن مستحقة عليه وصاحب  
الدين ليس يملك ما يأخذ عليه ابتداء ولكنه في الحكم يأخذ ما كان له وله إذا انفرد به إذا  
ظهر بمجنس حقه والموصى له يملك ابتداء بطريق التبرع وأيد هذا كله ما روى أن رجلا أعتق  
عبدا في مرضه وعليه دين فاستسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم في قيمته وأما فعل ذلك  
لأنه قدم الدين على الوصية وعلى هذا قل علماءنا رحمهم الله الذين إذا كان محيطا بالتركة يمنع  
ملك الوارث في التركة وإن لم يكن محيطا فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله الأول وفي  
قوله الآخر لا يمنع ملك الوارث بحال لأنه يخالف المورث في المال والمال كان مملوكا للميت في  
حال حياته مع اشتغاله بالدين كالمهون فكذلك يكون ملكا للوارث وحبسنا في ذلك قوله  
تعالى من بعد وصية يوصى بها أو دين فقد جعل الله تعالى أو أن الميراث ما بعد قضاء الدين  
والحكم لا يسبق أو أنه فيكون حال الدين كحال حياة المورث في المعنى ثم الوارث يخلفه فيما  
يفضل من حاجته فأما المشغول بحاجته لا يخلفه وارثه فيه وإذا كان الدين محيطا بتركته فالمال  
مشغول بحاجته وقيام الأصل يمنع ظهور حكم الخلف ولا يقول يتى مملوكا بنير مالك ولكن  
تبقى مالكية المدينون في ماله حكما ببقاء حاجته وأصل هذه المسئلة فيما بيننا في النكاح أن  
المكاتب لا يعتبر ميراثا للوارث بموت المولى عندنا ببقاء حاجته إلى ولاية وعند الشافعي رحمه

انه يصير ميراثهم بعد قضاء الدين تقدم الوصية في محلها على الميراث وحل الوصية الثلث قتل  
 عليه السلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث أموالكم في مقدار الثلث تقدم الوصية على  
 الميراث لان الله تعالى جعل الميراث بعد الوصية ولان تنفيذ الوصية من حوائج الميت أيضا  
 فلما ما زاد عن الثلث لا يظهر فيه تقديم الوصية لان حق الوارث فيه يجمع الوصية الا ان  
 يحجز الوارث وبعد تنفيذ الوصية بقسم الميراث فقول الاسباب التي بها يتوارث ثلاثة الرحم  
 والكاح والولاء والولاء نوعان ولاء نسمة وولاء موالاة وكل واحد منهما سبب الارث  
 عندنا على ترتيب بينهما وبينه والاسباب التي بها يحرم الميراث ثلاثة الرق واختلاف الدين  
 ومباشرة القتل بنير حق في حق من يتحقق منه التقصير شرعا والوارثون أصناف ثلاثة أصحاب  
 الرأى والمصبات وذووا الارحام وأصحاب القرائض هم الذين لهم سهام مقدرة ثابتة بالكتاب  
 والسنة أو الاجماع والمصبات أصناف ثلاثة عصبه بنفسه وعصبه بغيره وعصبه مع غيره والعصبه  
 بنفسه الذ ذكر الذي لا يفارقه الذ كور في نسبته الى الميت والعصبه بغيره الانثى التي تصير  
 عصبه بمن في درجتها من الذ كرايات بالنين والاخوات بالاخوة والعصبه مع غيره  
 كالاخوات بصرن عصبه مع البنات وفرق فيما بين العصبه بغيره والعصبه مع غيره انه لا يكون  
 عصبه بغيره الا وان يكون ذلك الغير عصبه والعصبه مع غيره أن لا يكون ذلك الغير عصبه  
 في نفسه كالاخوات مع البنات فالبنت ليست عصبه بنفسها والاخت تصير عصبه معها وذووا  
 الارحام ما عدا هذين الصنفين من القرابة ثم أقوى أسباب الارث المصوبة فانه يستحق بها  
 جميع المال ولا يستحق بالبريضة جميع المال والمصوبة في كونها سببا للارث يجمع عليها بجلاى  
 لرحم فكانت المصوبة أقوى الاسباب ثم ان محمدا رحمه الله بدأ الكتاب ببيان ميراث الابهاء  
 وقد استحسن شيخنا رحمه الله البداية ببيان ميراث الاولاد افتداء بكتاب الله فتد قال انه  
 عز وجل يوصيكم الله في أولادكم ولان الابن مقدم في المصوبة على الاب وقد ينال أقوى  
 الاسباب المصوبة فقدمنا بيان ميراث الاولاد لهذا والله أعلم بالصواب

### باب الاولاد

(قال رحمه الله) اسلم ان الابن الواحد يحوز جميع المال ثبت ذلك باشارة النص فان  
 الله تعالى قال للذكر مثل حظ الانثيين ثم جعل للبنت لواحدة المصافة بقوله تعالى وان

كانت واحدة فلها النصف وثبت أن للدكر نصف هذا ونصف النصف الجميع هـ وثبت ذلك  
 استدلالاً بآية الاخوة فان الله تعالى قال وهو يرثها ان لم يكن لها ولد أي يرثها جميع المال  
 واذا ثبت بالنص ان للاخ جميع المال ثبت للابن بدلالة النص لان الاخ ولد أبها وولدها  
 أقرب اليها من ولد أبيها والميراث يذهب على الاقرب هـ قال الله تعالى مما ترك الوالدان  
 والاقرbon وزيادة القرب ندل على قوة الاستحقاق الا أن الله تعالى لم ينص على جميع المال  
 للبين لان ذلك كان معروفاً بين العرب فقد كانوا في الجاهلية لا يورثون الا البنين ومنهم  
 من كان لا يورث الا الكبار من البنين الذين يحملون السلاح ويؤنون العشيرة فاعاين ما  
 يكن معلوماً لهم فان اجتمع البنون فالمال بينهم بالسوية لاستوائهم في سبب الاستحقاق  
 ولثبت الواحدة اذا انفردت النصف ثبت ذلك بالنص وهو قوله تعالى وان كانت واحدة فلها  
 النصف واستدلالاً أيضاً بميراث الاخبة فقد قال الله تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك  
 والثبت أقرب اليه من الاخبة فان كن ثلاثاً فصاعداً فلهن الثلثان بالنص وهو قوله تعالى  
 فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فهذا تنصيص على أنه لا يزداد للبنات على اثنتين عند  
 الأفراد وان كثرن فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان في قول عامة الصحابة رضوان الله عليهم  
 وهو قول جمهور الفقهاء وكان ابن عباس يقول للبنين النصف ويستدل بظاهر الآية فان الله  
 تعالى شرط في استحقاق البنات الثلثين أن يكن فوق اثنتين والمعلق بالشرط معدوم قبل الشرط  
 وقد تجاذب البنين حالتان اما أن تعتبرهما بالثلاث أو بالواحدة واعتبارهما بالواحدة أولى لان  
 في اعتبارهما بالثلاث ابطال شرط منصوص والقياس لا يبطال النص باطل وفي أول الآية ما يدل  
 على أن للابنتين النصف لان الله تعالى قال للدكر مثل حظ الاثنتين ومن ترك ابناً وابنتين  
 فالابن النصف وهذا إشارة الى أن حظ الاثنتين النصف وفي قوله تعالى فلهن دليل أيضاً على  
 ذلك لان هذا لفظ الجمع والجمع المتفق عليه ثلاثة فاهل اللغة جملوا الكلام على ثلاثة أوجه  
 الرد والتثنية والجمع وكان اتفاقاً منهم على أن التثنية غير الجمع ولا واحد عندهم ابلية مختلفة  
 وكذلك للجمع وليس للتثنية الابناء واحداً ومن حيث المعقول في المعنى يمرض الفردين فلا  
 يظهر ترجيح أحد الجانبين وفي الثلاث تتعارض البنات مع الفرد فيترجح جانب الجمع على  
 جانب الفرد واذا ثبت أن اسم الجمع لا يتناول مادون الثلاث فقد ظهر الحاق البنين بالواحدة  
 هذا بيان أصل ابن عباس رضي الله عنه في هذا وفي الاخوة في حكم المحجب وحجبتا في ذلك

قوله تعالى للذكر مثل حظ الأنثيين وقد جعل للذكر حالة الاختلاط مثل نصيب البنين  
وأدنى الاختلاط أن يجمع ابن وبنت ولأنهما الثلثان بالاتفاق فعرفا أن حظ الأنثيين  
الثلثان ولما صار نصيب البنين معلوما بهذه الإشارة لم يذكر الله تعالى نصيب البنين أيضاً وذكر  
نصيب ما فوق البنين بقوله عز وجل فإن كن نساء فوق اثنتين والدليل على صحة ما قلنا سبب  
نزول الآية فإن سعد بن الربيع رضي الله عنه لما استشهد يوم بدر وكان خلف بنتين وامرأة  
فاستولى الأخ على ماله فجاءت امرأته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت إن سعداً قتل  
معه وخلف اثنتين وقد غلب عمهما على مالهما ولا يرغب في النساء إلا بمال فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لم يرل الله في ذلك شيئاً ثم طهر أثر الوحى على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فلما سرى عنه قال النبي عليه السلام فقروا مال سعد فمهد أنزل الله تعالى في ذلك ما أرى به من  
سيئته لكم ونلا ذليهم قوله تعالى للرجال نصيب الآية ثم نزل قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم  
للذكر مثل حظ الأنثيين فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أخا سعد وأمره أن يعطى البنين  
الثلثين وللرأة الثمن وله ما بقي وفي الحديث المعروف أن أبا موسى الأشعري رضي الله عنه  
سئل عن فريضة فيها بنت وابنة ابن وأخ فجعل للابنة النصف وللأخ ما بقي فبلغ ذلك ابن  
مسعود رضي الله عنه فقال لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول للابنة النصف وللأب السدس تكلمة الثلثين والباقي للأخ وهذا دليل على  
استحقاق البنين الثلثين بطريق الأولى لأن حال البنين أقوى من حالة الابنة وابنة الابن  
والدليل عليه أن حالة النكحة في معنى حالة الجمع لوجود الاجتماع والضمائم أحسد الثريدن إلى  
الآخر ولا معنى في الجمع سوى هذا ومن حيث الحكم الامام يتقدم على المثنى كما تقدم  
على الجماعة واليه إشارة النبي صلى الله عليه وسلم بقوله الاثنان فما فوقهما جماعة وقيل في  
تأويل قوله تعالى فإن كن نساء فوق اثنتين أى اثنتين فما فوقهما وكلمة فوق صلة فيه كما في  
قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق يعني مع الاعناق مع اما قد سلمنا أن في هذا اللفظ بيان  
نصيب الثالث والتعليق بالشرط عدنا لا يوجب في الحكم عند عدم الشرط بل يجوز أن يشترط  
الحكم بدليل آخر وقد أثبتنا بإشارة النص أن للثنتين الثلثين كما قررنا فإن اختلط الذكور  
والإناث من الأولاد فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين بالحصص واستدلالاً بمراث الأخوة  
فقد قال الله تعالى فإن كانوا أخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين والأولاد أقرب

من الاخوة وأولاد الابن يقومون مقام أولاد الصلب عند عدم أولاد الصلب في جميع ما ذكر بالقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم واسم الاولاد يتناول أولاد الابن مجازاً قل الله تعالى يا بني آدم وعد نزول الآية لم يكن ابي أحد من صلب آدم عليه السلام وقل ابن عباس رضي الله عنه لرجل أي أب لك أ كبر فتعير الرجل ولم يفهم ما قال له فتلا ابن عباس قوله عز وجل يا بني آدم وجعل يقول من كنت ابنه فهو أبوك فان اجتمع أولاد الصلب وأولاد الابن فان كان في أولاد الصلب ذكر فلا شيء لأولاد الابن ذكورا كانوا أو إناثا أو مختلطين لان الذكور من أولاد الصلب مستحق لجميع المال باعتبار حقيقة الاسم وعند العمل بالحقيقة يستقل اعتبار المجاز فالجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد في حالة واحدة متميز والدليل على أن الاسم يتناول أولاد الابن مجازاً انه يستقيم نفيه عنه بآيات غيره فيقال ليسوا بنيه ولكمهم بنوا ابيه وهذا حد المجاز مع الحقيقة لانه لا يمكن نفي الحقيقة ويمكن نفي المجاز بآيات غيره والدليل عليه ان أولاد الابن يدلون بالابن ويرثون بمثل نسبه فيحجبون به كالأجداد بالاب والجدات بالام بخلاف الاخوة لأم فانهم يرثون مع الام وان كانوا يدلون بها لانهم لا يرثون بمثل نسب افاضها يرث بالام ومثلهم بالاخوة وأيد ما ذكرنا قوله عليه السلام ما أثبت الرائي فلاولى رجل ذكر واولى رجل ذكر الابن دون أولاد الابن فان لم يكن في أولاد الصلب ذكر ولا في ولا أد الابن ذكر فان كانت ابنة الصلب واحدة فلها النصف ولبنت الابن السدس تسكلة الثلثين واحدة كانت أو أكثر من ذلك لحديث ابن مسعود رضي الله عنه وان كانت ابنة الصلب بنتين فلها الثلثان ولا شيء لبنات الابن لان حظ البنات الثلثان وقد استحق البنات جميع ذلك فلم يبق من حق البنات شيء لبنات الابن وان لم يكن في أولاد الصلب ذكر وكان في أولاد الابن ذكر فان افرد الذكور من أولاد الابن فالباقي بعد نصيب البنات لهم نصفاً كان أو لثلاثة لقوله عليه السلام الحقوا المرائض بأهلها فما أثبت فلاولى رجل ذكر ولا يقال بأن هذا جمع بين الحقيقة والمجاز لان الاسم يتناول أولاد الصلب حقيقة وأولاد الابن مجازاً وهذا لان ما يعتبر فيه الحقيقة لا يعتبر فيه المجاز وهو ما استحقه بنات الصلب فلما زاد على ذلك فالحقيقة غير معمول بها في استحقاق ذلك وانما يعمل بالمجاز في استحقاق ما لم يثبت فيه الاستحقاق باعتبار الحقيقة فلا يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز فان اختلط الذكور بالاناث من أولاد الابن فيقول ان كان بنات الصلب بنتين فصاعدا فلهن الثلثان والباقي بين

أولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين عند علي وزيد رضي الله عنهما وهو قول جمهور العلماء  
وكان ابن مسعود يقول الباقي لبني الابن خاصة ولا شيء لبنات الابن فان كانت ابنة الصلب  
واحدة فلها النصف والباقي بين أولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين عند علي وزيد وعند  
عبدالله بن مسعود ينظر الى المقاسمة والسدس لبنات الابن فأى ذلك كان شرا لمن فلهم ذلك  
والباقي لبني الابن ويسمى هذا المجلس مسائل الاضرار على قول ابن مسعود واحتج في ذلك  
بالآية فان الله تعالى اعتبر في ميراث الاولاد أحد الحكمين أما الثلثان للبنات بقوله تعالى فان  
كن نساء فوق اثنتين وأما القسمة فللذكر مثل حظ الانثيين بقوله عز وجل للذكر مثل  
حظ الانثيين وقد وجد أحد الحكمين هنا وهو اعطاء البنات الثلثين فلا يجوز اعتبار الحكم  
الآخر في هذه الحادثة لان الجمع بينهما متعذر بالاجماع فلا يبقى لأولاد الابن استحقاق بحكم  
هذه الآية بعد ما أخذت البنات الثلثين فانما ثبت الاستحقاق للذكر من قولهم عليه السلام  
فلاولى رجل ذكر وان كانت ابنة الصلب واحدة قد بقي السدس مما يستحقه البنات ولكن  
ذلك لمن عند الانفراد لا عند الاختلاط فلا يطين الا الاقل لانه المتيقن به فلهذا ينظر الى  
المقاسمة والى السدس فيما يعطى بنات الابن ولان بنات الابن لو انفردن مع الابنتين لم يكن  
لهن شيء ومع الواحدة من البنات لا يكون لهن الا السدس ومعلوم أن حالة الانفراد في  
حكم الاستحقاق أقوى من حالة الاجتماع وانما تصير الاثني عصبية بالذكر اذا كانت صاحبة  
فرض عند الانفراد كالبنات والاخوات فاما اذا لم تكن مستحقة شيئا عند الانفراد لم تصر  
عصبية بالذكر كبنات الاخوة مع بنى الاخوة وبنات المم مع بنى المم وحجتنا في ذلك أن  
الذكر مع أولاد الابن يعصب الاماثة في درجته في استحقاق جميع المال بالاتفاق وهو ما  
اذا لم يكن هناك ولد للميت لصلبه فكل ذكر يعصب الاثني في استحقاق جميع المال بالاتفاق  
يمصها في استحقاق ما بقي كالاخ مع الاخوات في درجة واحدة والبنات مع البنين وهذا  
لان بنات الصلب لما أخذن نصيبهن خرجن من البنين وصار فيما بقي كأنه ليس هناك ابنة  
ويكون الحكم فيما بقي هو الحكم في الجميع اذا لم يكن هناك بنات الصلب وبهذا يتبين أنا  
لا نجتمع بين الحكمين في محل واحد وانما ثبت في كل محل أحد الحكمين في الثلثين عملنا  
بقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين وفيما وراء ذلك عملنا بقوله تعالى للذكر مثل حظ



الاثنيين بوضحه أن الذكركر من أولاد الابن بمصب الاثني في درجته في حكم الحرمان وبيان  
 اذا اجتمع مع الزوج والابوين ابنة وابنة ابن فان للبنت النصف ولابنة الابن السدس تكملة  
 الثلثين فان كان مع ابنة الابن ابن الابن في هذه الصورة لم يكن لها شيء لاسيما تصير عصبه  
 به ولم يبق من أصحاب الفرائض شيء فلما كان يمصبها في حكم الحرمان فلان يمصبها في حكم  
 الاستحقاق كان أولى لان التعصيب في الاصل للاستحقاق لا للحرمان فان كان الذكركر من  
 أولاد الابن دون الاثني بدرجة فان اجتمع مع ابنتي الصلب بنت ابن وابن ابن فظاهر  
 المذهب عندنا أن الباقي بينهما للذكركر مثل حفظ الاثنيين وقال بعض المتأخرين أن الباقي  
 للذكركر خاصة هنا لان الاثني انما تصير عصبه بذكر في درجتها لا بذكر هو دونها في الدرجة  
 ( ألا ترى ) أن البنت لا تصير عصبه بابن الابن في ابنة واحدة صلبية وابنة ابن وابن ابن  
 ابن فانه لا تصير ابنة الابن عصبه بابن الابن فكذلك مع البنيتين لمعنى وهو أن الذكركر اذا  
 كان أبعد بدرجة فلو جعل للاثني التي هي أقرب منه بدرجة عصبه كان الذكركر محروما في نفسه  
 لان في ميراث العصباء الاقرب يقدم على الأبعد ذكرنا كان أو أنثى ( ألا ترى ) أن الاخت  
 لما صارت عصبه مع البنت كان الباقي لها دون ابن الاخ والعم واذا صار محروما لا يمصب  
 أحدا وجه قولنا ان هذه الاثني لو كانت في درجة الذكركر كانت عصبه به مستحقة معه فاذا  
 كانت أقرب منه بدرجة كان أولى لان تأثير القرب في قوة سبب الاستحقاق لافي الحرمان  
 وفي هذا بيان أن التعصيب كان لمعنى النظر للاثني ولا يتحقق ذلك في ابنة مع ابن الابن لان  
 بالتعصيب هناك ينتقص حقها لانه يصير المال بينهما للذكركر مثل حفظ الاثنيين فتصيب البنت  
 الثلث فاذا جعلناها عصبه بابن الابن وحقها بدون التعصيب النصف وكذلك في حق ابنة الابن  
 مع ابنة واحدة للصلب فان بالتعصيب هناك بابن ابن الابن لا يزداد نصيبها بحال وقد يؤدي  
 الى حرمانها في بعض الاحوال لانه اذا كانت البنت الصلبية واحدة فحق ابنة الابن معها  
 السدس دون التعصيب ولو عصبنا بنت الابن بابن الابن لا يزداد نصيبها على السدس  
 فان الباقي من النصف وهو النصف يقسم بينهما للذكركر مثل حفظ الاثنيين سهم لبنت الابن  
 وسهم لابن ابن الابن كما في غير حالة التعصيب فأما في التعصيب هنا توفير المنفعة على ابنة  
 الابن باعتبار زيادة القرب بوضحه ان من كانت في درجة الذكركر هناك تستحق شيئا فالقول  
 أن الأبعد من البنات يستحق والاقر بيصير محروما بنسبة المحال فلا يصار اليه فصل ثم جملة

من يرث مع الاولاد ستة قر الاب والجد لاب وان علا والام والجدة أم الام أو أم الاب  
 والزوجة ولا يرث غيره هؤلاء مع الابن بالفريضة لا بالمصوبة ولا يكون غير هؤلاء صاحب  
 فرض مع الابنة وان كان قد يرث بالمصوبة فأما الاب فله في الميراث ثلاثة أحوال فرض  
 ومصوبة وكلاهما فالعرض مع وجود الابن وابن الابن وان سفل والمصوبة عند عدم الولد  
 وولد الابن ذكر أو أنثى وكلاهما مع البنت وبنت الابن وفريضة السدس لا ينقص من  
 ذلك الا عند العول ولا يزداد عليه بالفريضة بحال وذلك منصوص عليه في كتاب الله تعالى قال  
 الله تعالى ولا يوه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فهو تنصيب على أنه صاحب  
 فرض مع الولد وان فريضة السدس قال الله عز وجل فان لم يكن له ولد وورثه أبواه  
 فلامه الثلث معناه وللأب ما بقي كما هو الاصل أن المال متى أضيف الى اثنين وبين نصيب  
 أحدهما منه كان للآخر ما بقي فذلك تنصيب على أنه عصة حال عدم الولد وأما مع البنت  
 فهو صاحب فرض يأخذ السدس بالفريضة والبنت تأخذ النصف ثم للأب ما بقي بالسنة وهو  
 قوله عليه السلام ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولي رجل ذكر وهو أولى رجل ذكر  
 فيكون عصة فيما بقي والجد أب الاب عند عدم الاب يقوم مقامه باعتبار أنه يبدل به وأب  
 يتأوله اسم الاب مجازا الا في فصل وهو في زوج وأبوين وامرأة وأبوين فان للام ثلث  
 ما بقي والباقي للأب فان كان مكان الاب جد فلام ثلث جميع المال والباقي للجد على ما بينه  
 فأما الام فاما صاحبة فرض ولها في الميراث حالان اما السدس واما الثلث لا تنقص من  
 السدس الا عند العول ولا يزداد على الثلث الا عند الرد أما السدس لها مع الولد بنت ذلك  
 بقوله تعالى ولا يوه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد والثلث بقوله تعالى  
 ورثة أبواه فلامه الثلث والسدس لها مع وجود الاخوة بقوله تعالى فان كان له اخوة فلامه  
 السدس ولا خلاف أن فرضيتها السدس مع الولد ذكر أو أنثى لان اسم الولد حقيقة لها  
 فاما مع الاخوة فقد اختلفوا في فصول بعد ما تفقوا ان الذكور والاناث في هذا الحكم سواء  
 عند الاختلاط وعند الانفرد حتى ان فرضها السدس مع الاخوات المفردات كما في الذكور  
 المفردين وكما مع الذكور مع الاناث عند الاختلاط وانما الاختلاط في المثنى من الاخوة والاختلاف  
 فلي قول أكثر الصحابة رضي الله عنهم وهو قول جمهور العلماء الفقهاء فريضة السدس معها  
 وعلى قول ابن عباس فريضة الثلث معها الا أن يكونوا اثلاثا لظاهر قوله تعالى فان كان له

اخوة وذلك اسم جمع وأدنى الجمع المتفق عليه ثلاثة والحجب لا يثبت الا بعد التيقن بشرطه  
 ولكما نقول قد ثبت بالنص ان المثنى من الاخوات كالثلاث في الاستحقاق قال الله تعالى فان  
 كانتا اثنتين فاهما الثلثان مما ترك فكذلك المثنى كالثلاث في الحجب وقد بينا في البنات ان المثنى  
 حكم الجمع في الحجب والاستحقاق جميعا وهذا وان كان نوعا من المجاز فقد حملنا اللفظ عليه  
 بدليل النص وذلك مستقيم على قول جمهور العلماء الاخوة لام كغيرها من الاخوة في حجب  
 الام من الثالث وعلى قول الزيدية الحجب اما يثبت بالاخوة لاب وأم أو لاب ولا يثبت  
 بالاخوة لام قولوا لان هذا الحجب بمعنى معقول وهو ان عند وجود الاخوة لاب وأم أو  
 لاب يكثر عيال الاب فيحتاج الى زيادة مال للانفاق عليهم والام لا تحتاج الى ذلك اذ ليس  
 عليها شيء من النفقة وهذا المعنى لا يوجد في الاخوة لام لان نفقتهم ليست على الاب وانما  
 ذلك على الام فهي التي تحتاج الى زيادة مال لاجلهم فلا تحجب من الثالث الى السدس باعتبارهم  
 وحجبتنا ظاهر الآية فان اسم الاخوة حقيقة للاصناف الثلاثة لان الاخ من جاور غيره في  
 صلب أو رحم وهذا حكم ثابت بالنص وقولهم غير معقول المعنى فان الاخوة يحجبون الام  
 الى السدس بعد موت الاب ولا نفقة هنا على الاب ويحجبون اذا كانوا كبارا وليس على الاب  
 من نفقتهم شيء ثم السدس الذي يحجب عنه الاخوة لام يكون للاب في قول عامة الصحابة  
 وهو مذهبا وعن ابن عباس رضى الله عنه في رواية شاذة ان ذلك للاخوة بيانه فن مات  
 وترك ابوين وأخوة عندنا لام السدس والباقي للاب وعنده الام السدس والسدس للاخوة  
 والباقي للاب واستدل بحديث رواه طاووس أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الاخوة  
 السدس مع الابوين ولان من لا يرث لا يحجب (الآ ترى) ان الاخوة لو كانوا كفارا أو أرقاء  
 لا يحجبون فلما حجبا الام مع وجود الاب عرفنا انهم ورثة مع الاب ولا يرثون شيئا من  
 نصيب الاب لانهم يدلون به ولان الاب أقرب منهم فانه يتصل بالبيت من غير واسطة فلم  
 يبق لهم من الميراث الا مقدار ما نقصوا عن نصيب الام وذلك سدس وحجبتنا في ذلك قوله  
 تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس معناه وللأب ما بقي لانه معطوف على قوله عز وجل  
 وورثة أبواه فلامه الثالث ثم هناك المراد للاب ما بقي وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه  
 بوضحه انه بين في أول الآية حالا يكون الوارث فيه الابوان فقط بقوله تعالى وورثة أبواه  
 فيبين نصيب الأم ثم عطف عليه بغير نصيبها وجود الغير فيبقى ماسوى ذلك على ما كان وهو

ان الوارث هم الابوان فقط وأما الحديث فقد روى عن طاووس لقيت ابن رجل من الاخوة  
 الذين أعطاهم رسول الله السادس مع الابوين فسألته عن ذلك فقال كان ذلك وصية فلي  
 هذا يصير الحديث دليلا لما لان الوارث لا يستحق الوصية فلما أعطي رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الاخوة بالوصية مع الابوين عرفنا اهم لابرتون والمعنى الذى قال هو كما قال ان من  
 لا يرث لا يحجب غير ان الشرط أن يكون وارثا فى حق من يحجبه والاخ وارث فى حق الام  
 وانما يحجب الام بخلاف الرقيق والكافر ثم هو محجوب بالاب لان حال الاخوة مع وجود  
 الام لا يكون أقوى من حاله عند عدم الام وهم لا يرثون مع الاب شيئا عند عدم الام لان  
 الله تعالى شرط فى توريث الاخوة أن يكون الميت كلاله والكلالة من ابس له ولد ولا والد  
 وهذا لا يتغير بوجود الام فهذا لا يرث الاخ شيئا مع الاب والاصح ان هذه الرواية عن  
 ابن عباس لا تثبت فان مذهبه فى الجدم مع الاخوة كمذهب الصديق رضى الله عنه أنهم  
 لا يرثون شيئا فكيف يرثون مع الاب ويحتلون أيضا فى زوج وأبوين فلي قول عمر وعلى  
 وابن مسعود وزيد رضى الله عنهم للزوج النصف والام ثلث ما بقى والباقي للاب  
 وهو قول جمهور الفقهاء وعلى قول ابن عباس للام ثلث جميع المال والباقي للاب وكذلك فى  
 امرة وأبوين للام ثلث ما بقى عند من سمينا وعند ابن عباس ثلث جميع المال \* وجكى أد  
 ابن عباس لقي زيدا رضى الله عنهما فقال نشدك الله هل تجد فى كتاب الله ثلث ما بقى فقال  
 لا ولكنى قلت ذلك برأى فقال كتاب الله أحق أن يؤخذ به من رأيك وحجته طاهر الآية  
 فان الله تعالى قال فلامه الثلث يعنى ثلث التركة لانه معطوف على قوله تعالى فان ثلثا ما ترك  
 وعلى قوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف يعنى نصف ما ترك فكذلك قوله عز وجل  
 فلامه الثلث ثم لا يجوز أن ينتقص نصيب الام بالزوج لان سبب وراثته الام أقوى من سبب  
 الزوج فان سبب وراثتها لا يحتل النقص والدفع فهو قائم عند الورثة وقد ترث جميع المال  
 فى بعض الاحوال بخلاف الزوج ولو جاز أن ينتقص نصيب أحدهما لمكان الزوج لكان الاولى  
 به الاب \* وقد ينتقص نصيب الاب لوجود الزوج فان المرأة اذا تركت أباهما وحده كان له  
 جميع المال وان كان مع الاب زوجها له نصف المال \* ولا ينتقص نصيب الام لمكان الزوج  
 بحال فادخال ضرر القصاص على الاب أولى منه على الام وهذا المعنى فقهى وهو أن الاب  
 عصية فى هذه الحالة ولا مزاحمة بين المصبات وأصحاب الفرائض ولكن أصحاب الفرائض

مقدون فيعطون فريضتهم ثم مابق للعصبة قل أو أكثر واعتبار الثالث والثامين بين الاب والام عند وجود الزوجة ويقاس بما لو كان مكان الاب جدا في هذين الفصلين وحجتا في ذلك قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثالث معناه فلامه ثلث ما وورثه أبواه اذ لو لم يحمل على هذا صار قوله وورثه أبواه فصلا خاليا عن الفائدة وقد كل يحصل البيان بقوله فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثالث كما قال تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف فلما قال هنا وورثه أبواه عرفنا أنه اعما جعل لها ميراث الابوين وميراث الابوين ما بقي بعد نصيب الزوج والوجة يوضحه أنه علق بإيجاب الثلث لها بشرطين أحدهما عدم الولد والآخر أن يكون اوارث أبوين فقط لان قوله تعالى فان لم يكن له ولد شرط وقوله تعالى وورثه أبواه عطف على شرط والمطوف على الشرط شرط والمتعلق بشرطين كما ينعدم بالعدمهما ينعدم بالعدم أحدهما فيثبت أن ثلث جميع التركة لها غير منصوص في هذه الحالة فوجب المصير الى هذا المعنى المعقول وهو أن الابوين في الاصول كالابن والبنت في الفروع لان سبب وراثة الذكر والانثى واحد وكل واحد منهما متصل بالبيت بغير واسطة ثم لا يجوز تفضيل البنت على الابن ولا التسوية بينهما في الفروع بل يكون للانثى مثل نصف نصيب الذكر فكذلك في الاصول ويقاس ما بقي بعد نصيب الزوج والوجة بجميع المال عند عدم الزوج والوجة فأما اذا كان مكان الاب جد فيقول تفضيل الانثى على الذكر أو التسوية انما يجوز عند المساواة في القرب ولا مساواة فلام متصلة بالبيت من غير واسطة والجد لا يتصل به الا بواسطة (الأنرى) ان الجد قد يحرم الميراث بمن هو أقرب منه وهو الاب والام لا تحرم بمن هو أقرب منها بحال منزلة الاب فلماذا أعطيناها مع الجد ثلث جميع المال ومع الاب ثلث ما بقي وكان يقول أبو بكر الاصم لها ثلث ما بقي مع الزوج وثلث جميع المال مع الزوجة ويروى ذلك عن معاذ رضى الله عنه لان مع الزوج لو أعطيناها ثلث جميع المال لم يكن للاب الا السدس فيكون فيه تفضيل الانثى على الذكر ولا الى التسوية بينهما فاما الجدة فهي صاحبة فرض فريضتها السدس لحديث أبي سعيد الخدري أعطى الجدة السدس ويستوى في ذلك أم الام وأم الاب فان اجتمعتا فالسدس بينهما ثبت ذلك باتفاق الصحابة رضي الله عنهم على ما روى أن أم الام جاءت إلى أبي بكر الصديق رضى الله عنه وقالت أعطنى ميراث ولد ابنتى فقال لا أجد لك في كتاب الله تعالى نصيبا ولم أسمع من

رسول الله صلى الله عليه وسلم فيك شيئا ولكي أشار أصحابي بغيرهم وسألهم عن ذلك فشهد  
 محمد بن سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس ثم جاءت أم الأب بعد ذلك  
 إلى أني بكر فقلت أعطى ميراث ولد أبي فقال لا أجد لك في كتاب الله نصيبا ولم أسمع من  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيك شيئا ولكي أرى أن ذلك السدس يديكما إذا اجتمعنا  
 وهو لمن اسرد منكما ثم لا يزداد نصيب الجدات على السدس وإن كثرت إلا عند الرد ولا  
 ينقص الأعداء الدول فأما الزوج فهو صاحب فرض ولما حالان النصف عند عدم الولد وولد  
 الابن ذكر أو أنثى والرابع عند وجوده ثبت ذلك بقوله تعالى ولكم نصف ما ترك  
 أزواجكم الآية ولا يزداد الزوج على النصف بذلك بحال ولا ينقص عن الربع إلا عند الدول  
 وأما الزوجة فهي صاحبة فرض ولما حالان الربع عند عدم الولد وولد الابن ذكر أو أنثى  
 أو أنثى والتمس عند وجوده ثبت ذلك بقوله تعالى ولهن الربع مما تركن الآية ونصيب الزوجات  
 ينهن بالسوية اثنتين أو ثلاثا أو أربعا لا يزدادهن على الربع بحال ولا ينقص عن الثمن إلا عند  
 الدول ولا يحجب الزوج والزوجة عن الميراث بأحد ولا سبب الا بقتل أو كفر أو رق  
 والحاصل أن الحجب نوعان حجب حرمان وحجب نقصان فحجب الحرمان نحو حجب  
 لأجداد بالأب والجدات بالأم وحجب النقصان نحو حجب الزوج والزوجة ولا خلاف  
 في أن حجب الحرمان لا يثبت بمن هو غير وارث بسبب القتل أو الرق أو الاختلاف  
 الدين وكذلك حجب النقصان في أكثر قول الصحابة رضي الله عنهم وهو مذهبهنا وقال ابن  
 مسعود رضي الله عنه ثبت حجب النقصان بمن لا يكون وارثا واستدل في ذلك فقال هذا  
 الحجب بالنص ثابت بالولد وبالأخوة وبسبب الرق والقتل والكفر لا بقيد هذا الاسم  
 فالنقصان يكون بالأخ والولد وارثا يكون زيادة على النص وهذا بخلاف حجب الحرمان لأن  
 حجب الحرمان باعتبار تقديم الأقرب على الأبعد وإنما يتحقق ذلك إذا كان الأقرب مستحبا  
 فاما حجب النقصان باعتبار أن السبب مع وجود الولد والأخوة لا يوجب له الأقل النصيبين  
 وفي هذا المعنى لا فرق بين أن يكون الولد والأخ وارثا أولا يكون وارثا وحجبتا في ذلك  
 أن من ليس بوارث جعل في استحقاق الميراث كالميت فكذلك في الحجب هو كالميت وكما  
 أنه مع الرق لا يخرج من أن يكون ولدا فبالموت لا يخرج من أن يكون ولدا ثم شرطنا كونه ولدا  
 حيا للحجب بالاتفاق فكذلك يشترط كونه وارثا حرًا للحجب ونقص حجب النقصان على

حجب الحرمان في المعنى لا فرق بينهما لان في حجب الحرمان تقديم الاقرب في الكل  
وفي حجب التقصان تقديم الحاجب على المحجوب في البعض فاذا شرط هناك صفة الوراثية في  
الحاجب فكذلك يشترط هنا والله أعلم بالصواب

### باب التشبيه في ميراث الاولاد

(قال رضى الله عنه) ويسمى هذا باب التفويض وباب ترتيب الاسباب واعلم بأن  
الصعابة رضى الله عنهم لم يتكلموا في جنس مسائل هذا الباب وانما ذكر المتأخرون رحمهم  
الله في ذلك لتسجيد الخواطر فنقول انك تسأل عن ثلاثة بنات ابن بعض أسفل من بعض  
فالاصل في تخريج الجواب ما قدما ان ابنة الابن تقوم مقام ابنة الصلب عند عدمها وابنة ابن  
الابن تقوم مقام ابنة الابن عند عدمها ثم صورة هذه المسئلة ان العليا منهن ابنة الابن والوسلى  
ابنة ابن الابن والسفلى ابنة ابن الابن فيكون للعليا النصف لانها قائمة مقام ابنة الصلب  
والوسلى السدس تكملة الثلثين ولا شئ للسفلى فان كان مع واحدة منهن غلام فأت ان كان  
الغلام مع العليا فالمال يسهما للذكر مثل حظ الانثيين وان كان مع الوسلى فلالعليا النصف  
والباقي بين الغلام والوسلى للذكر مثل حظ الانثيين ولا شئ للسفلى لان الله لا يعصب  
من دونه بدرجة وان كان الغلام مع السفلى فلالعليا النصف وللوسلى السدس تكملة الثلثين  
والباقي بين السفلى والغلام للذكر مثل حظ الانثيين فان كان مع العليا جدها أب أبيها فقل  
هذا الميت ذكر أم أثنى فان كان الميت ذكر أ فالسؤال محال لان أب الاب أب العليا  
وهو الميت نفسه وان كان الميت امرأة فالسؤال صحيح وهذه امرأة ماتت وترك زوجا  
وثلاث بنات ابن فيكون للزوج الربع وللعليا النصف وللوسلى السدس فان قيل لم يذكر  
في السؤال قيام الزوجية بينهما عند الموت فكيف يورثه فلما قد ذكر ذلك اشارة بذكره  
ايام في جملة الورثة مع اما عرفنا ان الزوجية بينهما وما عرف ثبوته فالاصل بقاؤه حتى يقوم  
دليل الزوال فان كان مع العليا جدتها أم أبيها فلما ان كان الميت امرأة فالسؤال محال لان أم  
أب العليا هي الميتة نفسها وان كان الميت ذكر أ فالسؤال مستقيم وأم أب العليا زوجة الميت  
فيكون لها النصف ولا ابنة الابن النصف ولا ابنة ابن الابن السدس تكملة الثلثين وان كان مع  
العليا عمها فنقول عم العليا ابن الميت فالمال كله له وان كان مع العليا عمتها فعمة العليا ابنة الميت

فلها النصف وللعليا السدس وان كان مع العلما ابنها فم أبها أخ الميت فيكون للعليا النصف  
 وللوسطى السدس والباقي للأخ وان كان مع العلما عمة ابنها فعمة ابنها أخت الميت فللعليا  
 النصف وللوسطى السدس والباقي للأخت فان الاخوات مع البنات عصبة فان كان مع العلما  
 ثلاثة أعمام متفرقين فنقول ان كان الميت ذكرًا فالملل بين عم العلما لاب وأم وعمها لاب  
 نصفان ولا شيء لعمها لامها لان عمها لام ابن امرأة الميت وان كان الميت امرأة فالملل بين  
 عم العلما لاب وأم وعمها لام نصفان لانهما ابنا الميت ولا شيء لعمها لاب لانه ابن زوج  
 الميت وان كان مع العلما ثلاث عمات متفرقات فهو كذلك ان كان الميت رجلاً فعمة العلما لاب  
 وأم وعمتها لام ابنتا الميت فلهما الثلثان وان كان مع العلما ثلاث اخوة متفرقين فالملل بينهما  
 وبين أختها لاب وأم وأختها لاب للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء لأختها لام لانه ابنة  
 امرأة ابن الميت وان كان مع الاليا ثلاث اخوات متفرقات فاخوتها لايها وأمها وأختها لايها  
 في درجتها فيكون لهم الثلثان ولا شيء لأختها لامها ابنة ابن امرأة ابن الميت ويستوي  
 في هذا الفصل ان كان الميت ذكرًا أو أنثى فان كان ترك ثلاث بنات ابن بمضي أسفل  
 من بعض وثلاث بنات ابن ابن بمضي أسفل من بعض فنقول للعليا من الفريق الثاني في  
 درجة الوسطى من الفريق الاول والوسطى من الفريق الثاني في درجة السفلى من الفريق  
 الاول فيكون للعليا من الفريق الاول النصف وللوسطى من الفريق الاول والعليا من  
 الفريق الثاني السدس تكمة الثلثين ولا شيء لمن سواهن فان كان مع الوسطى من الفريق  
 الثاني غلام فالباقي بين السفلى من الفريق الاول والوسطى من الفريق الثاني والغلام للذكر  
 مثل حظ الانثيين ولا شيء للسفلى من الفريق الثاني وان كان الغلام مع السفلى من الفريق  
 الثاني فالباقي بين الغلام وبين من بقي منهم للذكر مثل حظ الانثيين لما بيننا أن الغلام كما  
 يعصب من في درجته يعصب من هو فوقه بدرجة اذا لم يستحق شيئاً بالفريضة وان كان الغلام  
 مع الاليا من الفريق الثاني فللعليا من الفريق الاول النصف والباقي بين الوسطى من الفريق  
 الاول والاليا من الفريق الثاني والغلام للذكر مثل حظ الانثيين فان كان الغلام مع الاليا  
 من الفريق الاول فالملل بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وان ترك ثلاث بنات ابن بمضي  
 أسفل من بعض ومع الاليا ثلاث بنى أعمام متفرقين فالملل بين الاليا وبين ابن عمها لاب وأم  
 وبين ابن عمها لاب للذكر مثل حظ الانثيين لان ابن عمها في درجة ابن ابن الميت رجلاً كان



أوامرأة فان كان مع العيا ثلاث بنات أعمام متفرقين فللعيا وما يكون من هذا الجنس فطريق  
تخرجه ما بيننا \* ويتصل بهذا الباب مسائل المعاياة ومتشابه الانساب \* ولكن أورد محمد  
رحمه الله لذلك بابا في آخر الكتاب \* فيؤخر البيان الى ذلك الموضع ليكون أسهل والله أعلم  
بالصواب

### باب الاخوة والاختوات

(قل رحمه الله) الاصل في توريثهم آيتان من كتاب الله تعالى احدهما قوله تعالى وان  
كان رجل يورث كلاله وله أخ أو أخت مناه أخ أو أخت لام هكذا في قراءة سمعدين أبي  
وقاص رضي الله عنه ونسعى هذه الآية آية النساء لانها في النساء نزلت والثانية قوله تعالى  
يستفتونك قل الله يفتيك في الكلاله الى آخر السورة والمراد الاخوة والاختوات لاب وأم  
أولاب هكذا قاله الصديق رضي الله عنه على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتسمي هذه  
الآية آية الصيف لان نزولها كان في الصيف ثم اختلفت الصحابة رضي الله تعالى عنهم ومن بعدهم  
في معنى اللفظ. المذكور في الآيتين وهو الكلاله أنه عبارة عما خلا عن اولد والوالد وفي آية  
النساء الكلام مبهم جدا وفي آية الصيف زيادة بيان بقوله عز وجل ان أمرؤ هلك ليس له ولد  
وكان عمر رضي الله عنه أحرص الناس على السؤال عن الكلاله حتى أنه روى لما ألح على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في السؤال عنه وضع في صدره فقال أما يكفيك آية الصيف وانما  
أحاله على الآية ليجتهد في طلب معناها فينال ثواب المجتهدين \* وروى أن ابن عمر رضي الله عنه  
قال لحفصة رضي الله عنها متى وجدت من رسول الله صلى الله عليه وسلم طيبة نفس فسله  
عن الكلاله فلبس رسول الله صلى الله عليه وسلم ثيابه يوما ليخرج فقالت حفصة اخبرني عن  
الكلالة يا رسول الله فقال عليه السلام أبوك أمرك بذلك ما أراه يعرف الكلاله فكان عمر  
رضي الله عنه يقول ما أراني أعرف الكلاله بعد ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء قال  
وكان عمر رضي الله عنه يقول قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يبين لنا أملانا ولو  
علمتنا لكان أحب إلي من الدنيا وما فيها الكلاله والخلابة والربا وقال أبو بكر الصديق رضي  
الله عنه اني رأيت في الكلاله رأيا فان يك صوابا فمن الله ورسوله وان يك خطأ فني ومن  
الشیطان أري الكلاله ما خلى عن الولد والوالد فاتبه عمر رضي الله عنه على رأيه وقال لا أرضى

من نفسى أتى أدب الى مخالفة أبي بكر رضى الله عنه وأثبت ذلك فى كتبها ما من وأبى  
 من نفسه دعا بالكف وعما وقال اشهدوا أنى أتى الله تعالى ولا قول لى فى الكلالة ثم  
 اتفق أكثر الصحابة أبو بكر وعلى وزيد وابن مسعود رضى الله عنهم أن الكلالة ما عدى  
 الولد والوالد وهو قول جمهور العلماء وقد روى ذلك عن ابن عباس رضى الله عنه وقد صح  
 عنه فى زوج وأبوين أن للام ثلث جميع المال ولا يظن به أنه يسقط الاب بالاخ ولا أنه  
 يقص نصيبه من السدس بسبب الاخ ولم يبق السدس يبنى أن الله تعالى أثبت للام للاح لأم  
 السدس اذا كانت المرأة كلاله وأما اذا ماتت المرأة عن زوج وأبوين وأخ لام فتلى قول ابن  
 عباس للروح النصف وللأم ثلث جميع المال ولم يبق الا السدس فلو كانت المسئلة كلاله مع  
 قيام الاب عنه لصار ذلك السدس للاخ لام فيصير الاب محجوبا بسبب الاخ لام ولا  
 يظن به هذا عرفنا أن الصحيح من مذهبه أن الكلالة ما حلا للولد والوالد وأظهر الروايتين  
 عنه أن الكلالة ما خلا الولد فان كان هناك والد فلت انهم يقولون ما عد الوالد والولد فنضب  
 فقال أنتم ألم أم الله قال الله تعالى قل الله يفتيك فى الكلالة ان أمرؤ هلك ليس ولد يسمى  
 الكلالة هالك ليس له ولد وعامة الصحابة والعلماء استدلوا بحديث رواه أبو سلمة بن عبد  
 الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الكلالة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من ليس له ولد ولا واد وأما الآية فتدليل المراد بقوله ليس له ولد وهو يشمل الولد والوالد  
 جميعا فان اسم الولد مشتق من الولادة ويطلق ذلك على الوالد لتولد الولد منه وعلى الولد  
 لتولده من الوالد كاسم الدرية يتناول الاولاد والآباء قال الله تعالى وآية لهم أنا حملنا ذريتهم  
 فى تلك المشحون يبنى آباءهم فسمى الاب بهذا الاسم لان الولد ذرى منه وسمى به الولد  
 لانه ذرى من الاب والمراد بقوله عز وجل ليس له ولد الولد ومن يقوم مقام الولد  
 (الأتري) أن من له ولد ابن لا يكون كلاله لوجود من يقوم مقام الولد فكذلك من له أب  
 لا يكون كلاله لوجود من يقوم مقام الولد ومن حيث معنى اللنة والاشتقاق المحجة فيه لعامة  
 العلماء رحمهم الله أن السبب نوعا سرد وكلاله فالسرد لا يتبع فردا فردا قال الله تعالى وقد وفى  
 السرد ومنه قول القائل

نسب توارث كابر عن كابر      كالرمح أبوبا على أبوب

وهذا المسمى في الآباء والاولاد لانه يقيم فردا فردا فربما ان الكلالة ما سوى ذلك ومن حيث الاشتقاق لاهل اللغة ولان أحدهما ان اشتقاق الكلالة من قولهم نكالة السب أي أحاط به ومنه يقال نكال الغمام السماء أي أحاط به من كل جانب ومنه الاكليل فانه يحيط بجوانب الرأس ومنه الكل والمراد به الجمع والاحاطة وذلك لا يتحقق في الآباء والاولاد لان اتصال كل واحد منهما بصاحبه من جانب واحد وانما يتحقق هذا فيما سوى الآباء والاولاد فان الاتصال يحيط من الجانبين ومن ذلك قول الهمذاني

ورثتم قامة المجد لا عن كلالة عن ابني مناف عد شمس وهاشم

وقيل اشتقاق الكلالة من قولهم حمل فلان على فلان ثم كل عنه أي بعد ومنه الكل وهو اسم لما تباعد عن المقصود ومعنى التباعد انما يتحقق فيما عدا الوالد والولد لكون الاتصال بواسطة أو واسطتين أو واسطات والدليل عليه قول القائل

وان أب المرء حمالة \* ومولى الكلالة لا ينصب

فقد أخرج الاب من الكلالة ثم اختلفوا في ان الكلالة اسم للميت أو للورثة فقال أبو عبيدة معمر بن المثنى هو اسم لميت ليس له ولد ولا والد وهو اختيار أهل البصرة \* وقال أهل الكوفة وأهل المدينة هو اسم لورثته ليس فيهم ولد ولا والد وحجة القول الاول قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أي يورث في حال ما يكون كلالة فهو ينصب على الحال \* كما يقال ضرب زيدا قائما وانما يورث الميت فربما ان الكلالة صفة له وحجة القول الثاني قوله تعالى يستوفونك قل الله يفتيك في الكلالة أي يستوفونك عن الكلالة وانما يستقيم الاستفتاء عن ورثة ليس فيهم ولد ولا والد فاما اذا سئل عن ميت ليس له ولد ولا والد لا يفهم بهذا السؤال شيء والآية قرئت بالنصب يورث وبالكسر يورث والقراءة بالكسر دليل على أن الكلالة اسم للورثة وتأويل القراءة بالنصب ما أشرنا اليه ان اسم الكلالة يتناول الورثة ويتناول الميت كاسم الاخ يتناول كل واحد منهما ثم قد ثبت بالسنة ان المراد بالكلالة اورثة قال عليه السلام ومن ترك كلا وعيالا فلي نفقهه يعني كلالة اذا عرفها هذا فقول الاخوة والاخوات أصناف ثلاثة بنو الاعيان وهم الاخوة والاخوات لاب وأم سمو بذلك لان عين الشيء أتم ما يكون منه وتتمام الاتصال من الجانبين في حقهم وبنو العلات وهم الاخوة والاخوات لاب قال القائل

ويوسف اذ دلاه أولاد علة \* فاصبح في قمر الركبة ناويا

وبني الاحياء وهم الاخوة والاخوات لام سموا بذلك من قولهم فرس احيى اذا كانت  
 احدى عييه رزقا والاخرى كعلاه فنسب باحدى عييه الى شيء واخرى الى شيء آخر  
 فحال الاخوة والاخوات لام كذلك ثم نبدا بان ميراث بني الاحياء اقتداء بكتاب الله  
 تعالى فقد ذكر الله تعالى في أول السورة ميراثهم بقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو  
 امرأة وله أخ أو أخت أى لام وهكذا في قراءة سعد رضى الله عنه وهم أصحاب الرخصة  
 للواحد منهم السدس ذكرنا كان أو اننى وللمثنى فصاعدا منهم الثلث بين الذكر والانثى  
 بالسوية لا يزداد لهم على الثلث وان كثروا الا عند الردة فلا ينتقص الفرد منهم عن السدس  
 الا عند البول وهذا حكم ثابت بالنص قال الله تعالى لكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر  
 من ذلك فهم شركاء في الثلث ولفظ الشركة يقتضى التسوية فهو دليل على انه سوى بين  
 ذكورهم واناثهم والمثنى يدل عليه فانهم يدلون بالام \* فيعتبر ميراثهم بميراث المذلى به واللام  
 في الميراث حالان فالرد منهم يعتبر حاله باسوا حالى الام فله السدس والجماعة منهم يعتبرون  
 بأخس حالى الام لتقوى حالهم بالعدد وفي معنى الادلاء بالام الذكور والاناث سواء وبفضل  
 الذكر على الانثى باعتبار المصوبة ولا حظ له في المصوبة ثم هم لا يرثون مع أربعة نفر بالاتفاق  
 مع الولد وولد الابن ذكرنا كان أو اننى ومع الاب والجد فان الله تعالى شرط في توريثهم  
 الكلالة وقد بينا ان الكلالة ما خلا الوالد والولد وانفقوا انهم لا يسقطون بنى الاعيان ولا  
 بنى العلات ولا ينقص نصيبهم بنى العلات وانما يحتلمون في انه هل ينقص نصيبهم بنى الاعيان  
 أم لا ويان هذا الاختلاف في امرأة ماتت وترك زوجا وأما وأخوين لام أو أختين أو  
 أخا وأختا وأخوين لاب وأم بالمذهب عند علي وأبي موسى الاشعري وأبي بن كعب رضى  
 الله عنهم ان للزوج المصنف وللأم السدس والاخوة لام الثلث ولا شيء للاخوة لاب وأم  
 وبه أخذ علما رحمه الله \* وقال عثمان وزيد رضى الله عنهما الثلث مقسوم بين الاخوة لام  
 وبين الاخوة لاب وأم بالسوية وهو مذهب شريح والثوري ومالك والشافعي وهذه  
 المسئلة المشتركة وكان عمر رضى الله عنه يبنى التشريك ثم رجع الى التشريك وعن ابن عباس  
 رضى الله عنه روايتان أظهرهما التشريك وعن ابن مسعود رضى الله عنه روايتان أظهرهما  
 بنى التشريك وتسمى هذه المسئلة مسألة التشريك والحجارية وذلك لانه روى ان الاخوة لاب  
 وأم سألوا عمر رضى الله عنه عن هذه المسئلة فافق بنى التشريك كما كان يقوله أولا فقالوا هب

ان اباها كان حمارا ألسا من أم واحدة فقال عمر رضي الله عنه صدقتم ورجع الى القول بالتشريك  
 وهو المعنى الفقهى فان استحقاق الميراث باعتبار القرب والادلاء وقد استوفوا في الادلاء الى  
 الميت بالام ويرجع الاخوة لاب وام بالادلاء اليه بالاب فان كانوا لا يتقدمون بهذه  
 الزيادة فلا أقل من يستووا بهم وانما لم يتقدموا لان الادلاء بالاب بسبب العصوبة واستحقاق  
 المصبات متأخر عن استحقاق أصحاب الفرائض فلا يبقى هنا شيء من أصحاب الفرائض فيسقط  
 اعتبار الادلاء بقراءة الاب في حقهم وانما يبقى الادلاء بقراءة الام وهم في ذلك سواء  
 واحتجاجا على القوم الذين قالوا هب ان اباها كان حمارا اما اذا جعلنا اباكم حمارا فاما نجعل امكم  
 انا فلا يستحق بالادلاء بها شيء ومعنى هذا الكلام وهو أن الادلاء بقراءة الاب سبب  
 لاستحقاق العصوبة وبعد ما وجد هذا السبب لا تكون قراءة الام علة للاستحقاق بل  
 تكون علة للترجيح فلماذا يرجع الاخ لاب وأم على الاخ لاب وما يكون علة للاستحقاق  
 بانفراده لا يقع به الترجيح وانما يقع الترجيح بما لا يكون علة للاستحقاق فلماذا يتبين أن قراءة  
 الام في حقهم ليست بسبب للاستحقاق ثم العصوبة أقوى أسباب الارث والضييف لا يظهر  
 مع وجود القوي فلا يظهر الاستحقاق بالفرضية في حق الاخوة والاخوات لاب وأم واذا  
 لم يظهر ذلك وجب الحاق الفرائض بأهلها فان بقي سهم فهو للعصبة وان لم يبق فلا شيء لهم واذا  
 اعتبر التسوية بينهم في قراءة الام لترجع قراءة الاب فينبغي أن يكون الثالث كله لهم كما  
 يرجع الاخوة لاب وام على الاخوة لاب بقراءة الام والدليل عليه لو كان هناك أخ واحد  
 لام وعشرة لاب وأم فلاخ لام السدس والباقي بين الاخوة لاب وأم ولا أحد يقول  
 بالتسوية بينهم هنا فلو كان معنى الاستواء في قراءة الام معتبرا لوجب أن يعتبر ذلك وبقي  
 بقضيل الاخ لام على الاخ لاب وأم اذ عرفنا هذا فقول لو كان مكان الاخوين لاب وأم  
 اختين لاب وأم لا تكون المسئلة مشركة لان للاختين لاب وأم الثلثين بالفريضة وتكون  
 المسئلة عولية وكذلك لو كان مكانهما أخوين لاب لا تكون المسئلة مشركة لان من يقول  
 بالتشريك انما يقول به لوجود المساواة في الادلاء بالام وذلك لا يوجد في الاخوة لاب  
 وكذلك اذا كان الاخ لام واحدا لا تكون مشركة لانه يبقى بعد نصيب أصحاب الفرائض  
 ه فاما بيان ميراث بني الاعيان فقول لهم يقومون مقام أولاد الصلب عند عدمهم في  
 التوزيت ذكورهم مقام ذكورهم وانثاهم مقام انثاهم حتى ان الانثى منهم اذا كانت واحدة

فلها النصف وللمتني فصاعدا الثلثان وذلك يتلى في القرآن قال الله تعالى وله أخت فلها نصف  
 ما ترك ثم قال عز وجل فان كانا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك كما في ميراث البنات اذا كن فوق  
 اثنتين ولم يذكر ذلك هنا ونص على ميراث البنتين هنا ولم ينص عليه ثمة ليستدل بأحدهما  
 على الآخر وللغرد منهم اذا كان ذكر اجميع المال ثبت بقوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها  
 ولد أي يرثها جميع المال وان كثروا فالمال بينهم بالسوية اعتبارا بالابناء وعند اختلاط الذكور  
 بالاناث يكون المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ثبت بقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا  
 ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين كما هو في ميراث الاولاد ونسب من المقول يدل عليه بالارث  
 خلافة مشروعة لمن يقوم مقام الميت عند استحقاقه عما يخلفه من المال بعد موته والخلافة اما  
 بالمسبة أو بالموصلة أو بالقرابة وميراث بين العلات كميراث اولاد الابن علي معنى أنهم عند  
 عدم بنى الاعيان يقوم ذكورهم مقام ذكورهم وانثاهم مقام انثاهم كالاولاد الابن عند عدم  
 اولاد الصلب فانهم لا يرثون مع الذكر من بنى الاعيان شيئا كما لا يرث اولاد الابن مع الابن  
 حتى أن ااخت لاب لا يرث مع الاخ لاب وأم ولا نصير عصبية مع البنت اذا كان معها أخ  
 لاب وأم بل يكون النصف للبنت والباقي للاخ لاب وام ولا شيء للاخت لاب وان كان بنو  
 الاعيان انا مفردات فان كانت واحدة فلها النصف ولبنى العلات اذا كن انا مفردات  
 السدس تكملة لاثنتين وان كانوا مختلطين فالباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وعلى قول ابن  
 مسعود رضى الله عنه ينظر للاناث منهم الى المقاسمة والى السدس فلبن شرها وان كان بنو  
 الاعيان بنتين من الاناث فصاعدا فلها الثلثان ولا شيء للاخوات الا أن يكون معهن ذكر  
 فيصيرن فيما بقي وعلى قول ابن مسعود الباقي للذكر خاصة وهو نظير ما ذكرنا من مسائل  
 الاضرار على قول ابن مسعود رضى الله عنه في اولاد الابن مع بنات الصلب ولا خلاف أهم  
 لا يرثون مع الاب شيئا الا في رواية شاذة عن ابن عباس وقد بينا في توريثهم مع الجد اختلافا  
 ظاهرا بينه في موضعه ولا خلاف أنهم لا يرثون مع الابن شيئا لان شرط توريثهم أن يكون  
 الميت هالكا قال الله تعالى ان امرؤ هلك ومن له اهل فليس به ملك وانما يختلفون في توريثهم  
 مع البنات وهذا الاختلاف في الاناث المفردات منهم دون الذكور حتى ان من مات وترك  
 ابة أو ابنتين وأخا لاب وأم أو لاب ففلاخ ما بقي نطقا كان أو ثوبا وذلك ثابت بالسة فقد  
 قال عليه السلام الخلقوا القرائض بأهلها فما أبقت فلاولى رجل ذكره وأقرب رجل ذكره

الاخ فاما اذا كان مع الابنة أو الابنتين أخت لاب وأم أو لاب فلي قول عمر وعلى وزيد وابن  
 مسعود ما بقي للاخت نصفاً كان أو ثلثاً وعلى قول ابن عباس لا شيء للاخت في هذه الحالة  
 وأصله أن الاخوات يصرن عصبة مع البنات عند أكثر الصحابة وهو قول جمهور الفقهاء  
 وعند ابن عباس رضي الله عنه لا يصرن عصبة واختافت الرواية عنه فيما اذا اختلط الذكور  
 بالبنات من الاخوة فروى عنه أن الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وهو الاصح من  
 مذهبه وروى عنه أن الباقي كله للذكر فالأخت تصير عصبة مع البنت سواء كانت لاب  
 وأم أو لاب الإثنية اذا كان مع الاخت لاب أخ لاب وأم بأن ترك بنتاً وأحبالاً وأم  
 وأختاً لاب فلبنت النصف والباقي للاخ لاب وأم ولا شيء للاخت لاب وكذلك ان كان  
 هناك ابنة وأخت لاب وأم وأخ وأخت لاب فقد روى عنه أن الباقي كله للذكر والظاهر  
 من مذهبه أن الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وعندنا الباقي كله للاخت لاب وأم  
 وحجته ما روى معمر عن الزهري عن أبي مسامة بن عبد الرحمن رضي الله عنه قال سألت  
 ابن عباس رضي الله عنه عن فريضة فيها ابنة وأخت فقال للابنة النصف ولا شيء للاخت  
 فقلت قد كان عمر رضي الله عنه يقول للابنة النصف وللأخت ما بقي فنضب وقال أنتم أعلم أم الله  
 قال الله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت قال الزهري فلم أفهم مراد ابن عباس  
 حتى سألت عنه عطاء فقال مراده ان الله تعالى بما جعل للاخت النصف بشرط عدم اولد  
 ولم يجعل لها النصف مع الولد فان اسم الولد بحقيقة للذكر والانثى جميعاً (ألا ترى) أن  
 الله تعالى لما حجب الأم من الثلث الى السدس بالولد استوى فيه الذكر والانثى ولما حجب  
 الزوج عن النصف الى الربع والمرأة الى الثمن من الربع بالولد استوى فيه الذكر والانثى  
 فكذلك هنا شرط عدم الولد لتوريث الاخت فيستوى فيه الذكر والانثى والدليل عليه أن  
 الباقي بعد نصيب صاحب الفريضة يستحقه العصبة بالنسبة والاخ عصبة فاما الاخت فليست  
 بعصبة لانها عند الانفراد لا تكون عصبة فمرفأاً أنها ليست بعصبة في نفسها وانما تعتبر عصبة  
 بنيرها اذا كان ذلك الغير عصبة والابنة ليست بعصبة فلا يجوز أن يحمل عصبة معها ولو صار  
 عصبة معها لشاركتها في الميراث وبالاجماع لا يشاركها في نصيبها فمرفأاً أنها ليست بعصبة أصلاً  
 الا أن يخالفها ذكر خنثى تصير عصبة بالذكر \* وحجتي في ذلك قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس  
 له ولد ومعناه ابن بدليل ما عطف عليه بقوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان معناه بالاتفاق

ان لم يكن لها ابن حتى ان الاخ يرث مع الابنة فان قبلهما شرطان ذكر كل واحد منهما  
 في سادته على حدة فان قام الدليل على أن المراد بأحدهما الذكرك لا يتبين ان المراد بالثاني الذكرك  
 فلما كذلك بل الكل شرط واحد لانه ذكر او لا اذا كان الاخ هو الميت يجعل للميت النصف  
 ثم قلت المسئلة بجعل الاخت هي الميت والاخ هو الوارث وجعل له جميع المال فهذا يتبين  
 أن الشرط واحد وهو عدم الولد ثم المراد في أحد الموضعين الذكرك دون الانثى فكذلك  
 المراد في الموضع الآخر والسنة تدل على ذلك فقد روى أن أبا موسى الاشعري سئل عن  
 ابنة وابنة ابن وأخت فقال لابنة النصف وللأخت ما بقي فسئل عن ذلك ابن مسعود رضى  
 عنه فقال قد ضللت اذا وما أنا من المهتدين سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 للبنت النصف ولابنة الابن السدس تكلمة الثلثين والباقي للأخت ففي هذا تنصيص على أن  
 الأخت عصبة مع البنت والمعني فيه أن حالة الانفراد حال الأخت أقوى من حال الاختلاط  
 بالاخوة لان حالة الاختلاط حال مزاجمة وحال الانفراد حال عدم المزاجمة فاذا كانت هي  
 لا تحجب عن الميراث في حالة الاختلاط بالاخوة فلا أن لا تحجب في حالة الانفراد كان أولى  
 وبهذا يتبين أن وجود عين الولد ليس بموجب حرمان الاخوة والاخوات وانما يحجبون  
 بفريضة الابنة (ألا ترى) أن للاخوات المفردات لابوين السدس مع الابنة الواحدة ولو  
 لم يكن حجب الاخوات بفريضة البنات لكانت تثبت المزاجمة بينهما وبين الابنة الواحدة في  
 فريضة البنات كبنات الابن فانهم يزاجمن الابنة الواحدة في فريضة البنات فيكون لهم  
 السدس واذا ثبت أن حجب الاخوات بفريضة البنات فيما وراء فريضة الابنة انهم  
 الحجب فيثبت الاستحقاق لهم بخلاف بنات الابن مع الابنتين لان حجبهم بوجود البنات  
 لا بفريضة البنات يدل عليه أن استحقاق البنات الميراث ينبني على القرب وذلك يكون بالولادة  
 قول الرجل أقرب اليه من ولد ابنه وولد ابنه أقرب من ولد جده كما أن الاب أقرب اليه  
 من الجد والاخوات ولد الاب والمصوبة تستحق بالولادة لا بالاب في الجملة فمما الحاجة  
 يثبت حكم المصوبة لولد الاب ذكر او أنثى وقد تحققت الحاجة الى ذلك في حق  
 الاخوات مع البنات لانهم صرن محجوبات عن فريضة البنات فاذا كان هناك ذكر معهن  
 فجعلن عصبة بالذكرك أولى واذا لم يكن يحملن عصبة في استحقاق ما وراء فريضة البنات  
 بخلاف فريضة بنات الابن فالحاجة لا تحقق الى ذلك في حقهن فانهم لا يحجبون عن فريضة



البنات بخلاف الاخوات لام لانهن يبدلين بالام ولا تأثير لقرابتهما في العصبية (الآ ترى)  
أن الذكر هو الذي يبدل بقرابته ه يوضحه أن الله تعالى شرط كلاله مبهمه لتوريث أولاد  
الابن ومن له ابنة فليس بكلاله مطلقا وشرط توريث أولاد الاب كلاله مقدمة بقوله تعالى  
ان أسروا هؤلاء فليس لهن أي ولد ذكر بدليل آخر الآية وهو قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا  
ونساء فالشرط هناك عدم ولد ذكر بالاتفاق ولم يذكر الشرط هناك نصا بل هو معطوف  
على ما في أول الآية والدليل عليه أن من له ابنة فهو كلاله معنى وليس بكلاله صورة فان  
الكلاله من يكون منقطع النسب ولا نسب لاحدهم فان الاخوة لا ينسبون الى أخيهيم  
وأولاد البنات لا ينسبون الى أب أمهم وانما ينسبون الى أب أيهم فلكونه كلاله معنى قلنا  
يرثه الاخوات لاب وأم أولاب ولكونه غير كلاله صورة فلما لا يرثه الاخوات لام اذا عرفنا  
هذا فنقول الاخوة والاخوات وان كانوا ينزلون منزلة الاولاد في الارث فلا ينزلون  
منزلتهم في الجلب حتى أنهم لا يجيبون الزوج والزوجة والواحد منهم لا يجيب الام من  
الثالث الى السادس بخلاف الاولاد لان المجتب ثابت بالنص من غير أن يمتل فيه المعنى فاما  
ثبت في مورد النص وانما ورد النص به في الاولاد خاصة بخلاف الارث فانه معقول المعنى  
وهو القرب على ما قررنا (فصل) في ميراث الاخوة والاخوات فان سالت عن ثلاث اخوة  
متفرقين مع كل واحد منهم ثلاث اخوة متفرقون فقل هذاميت ترك أخوين لاب وأم  
وأربع اخوات لاب وأربع اخوة لام لان أخ أخيه لاب وأم مثله أخ للميت لاب وأم  
وأخوة لاب للميت كذلك وأخوة لام للميت كذلك فأما أخ الاخ لاب وأم وأخوه  
هما أخوا الميت لاب وأخوه لام أجني عن الميت فحصل للميت أخوان لاب وأم وأربع  
اخوة لاب وأربع اخوة لام فالاخوة لام الثالث والباقي للأخوين لاب وأم ولا شيء للأخوة  
لاب فان قال ترك ثلاث اخوات متفرقات مع كل واحدة منهن ثلاث اخوات متفرقات  
فهو في الحاصل ترك أختين لاب وأم وأربع اخوات لاب وأربع اخوات لام على التفصيل  
الذي قلنا فالاخوات لام الثالث وللأختين لاب وأم الثلثان ه فان قال ترك ثلاث اخوة  
متفرقين وثلاث اخوات متفرقات مع كل أخ ثلاث اخوة متفرقين ومع كل أخت ثلاث  
أخوات متفرقات فهذا في الحاصل ترك أخوين وأختين لاب وأم وأربع اخوات لام وأربع  
اخوة وأربع اخوات لاب على التفسير الذي قلنا فيكون للأخوة والاخوات لام الثلث بينهم

بالسوية والباقي بين الاخوة والاخوات لاب وأم للذكر مثل حظ الانثيين وعن ابن عباس رضي الله عنه في رواية شاذة ان الثالث الذي هو نصيب الاخوة والاخوات لام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين قال لانهم يدلون بالام فيكون قسمة هذا الميراث بينهم على نحو قسمة ميراث الام بينهم وميراث الام يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فكذلك ميراث الذي يستحقونه بقراءة الام ولكما يستدل بقوله تعالى فهم شركاء في الثلث والشركة تقتضي التسوية ثم يفضل الذكر على الانثى في حالة الاختلاط من حكم العصرية ولا تأخير لقراءة الام في استحقاق العصرية بها وانما يستحقون الميراث بالادلاء بالام والانثى قد استوت بالذكر في ذلك فيستويان في الاستحقاق كما لو أعتق رجل وامرأة عبدا بينهما مات العبد استويا في الميراث لانهما لا يستوائهما في السبب فان قال ترك ابن أخ لاب منه ثلاثة اعمام متفرقين فتقول اما عمه لاب وأم فهو أخ الميت لاب لانه مثل ابيه وأبوه أخ للميت لاب وأما عمه لام فهو أجنبي عن الميت وأما عمه لاب فان كانت أمه أم الميت فهو أخ الميت لاب وأم وان كانت أمه امرأة أخرى غير أم الميت فهو أخ الميت لاب في حال ترك الاخوين لاب وابن أخ فالمال كله للاخوين وفي حال ترك أخ لاب وأم وأخت لاب فالمال كله للاخ لاب وأم فان قال ترك ابن الاخ لاب معه ثلاث بنى اعمام متفرقين قلنا ابن عمه لايه وأمه مثله ابن أخ الميت لاب وابن عمه لاهم أجنبي عن الميت وابن عمه لايه يجوز أن يكون ابن الميت لان الميت عمه لاهم فان قال السائل وليس للميت قفل حينئذ ابن عمه لايه ان كان أبوه من أم الميت فهو ابن أخ الميت لاب وأم فيكون أولى بالميراث فان كان من امرأة أخرى غير أم الميت فانما ترك ثلاث بنى أخ لاب فالميراث بينهم بالسوية وما كان من هذا المجلس فلي هذا القياس يخرج والله أعلم بالصواب

### باب المولود

(قال رضي الله عنه) اعلم أن الفرائض ثلاثة فريضة عادلة وفريضة قاصرة وفريضة عائلة فالقريضة العادلة هي أن تستوى سهام أصحاب الفرائض بسهام المال بأن ترك أختين لاب وأم وأختين لام فالاختين لام الثلث والاختين لاب وأم الثلثان وكذلك ان كان سهام أصحاب الفرائض دون سهام المال وهنالك عصبية فان الباقي من أصحاب الفرائض يكون

للمصبة فهو فريضة عادلة وأما الفريضة القاصرة أن يكون سهام أصحاب الفرائض دون سهام المال وليس هناك عصة بأن ترك أختين لاب وأم وأما الاخنتين لاب وأم الثلثان وللأم السدس ولا عصة في الورثة يأخذ ما بقي فالحكم فيه الرد على ما ينبت في باب الفريضة المائلة أن يكون سهام أصحاب الفرائض أكثر من سهام المال بأن كان هناك ثلثين وصدفًا كالزوج مع الاخنتين لاب وأم أو نصفين وثلثًا كالزوج مع الاخت الواحدة لاب وأم ومع الأم فالحكم في هذا المول في قول أكثر الصحابة عمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وهو مذهب الفقهاء وكان ابن عباس رضي الله عنه يشكر المول في الفرائض أصلاً وأخذ بقوله محمد بن الحنفية وعلي بن الحسين وزين العابدين وأول من قال بالمول العباس ابن المطلب فانه قال لعمر رضي الله عنه حين وقفت هذه الحادثة أعيوا الفرائض وقبل لابن عباس رضي الله عنه من أول من أعال الفرائض فقال ذلك عمر بن الخطاب ثم أتى بفريضة فيها ثلثان ونصف أو نصفان وثلث فقال لا أدري من قدمه الله فأقدمه ولا من أخره الله فأؤخره وأعال الفريضة وأيم الله لو قدم من قدمه الله تعالى وأخر من أخره الله تعالى ما عالت فريضة قط فتبيل ومن الذي قدمه الله يا ابن عباس فقال من نقله الله من فرض مقدر الى فرض مقدر فهو الذي قدمه الله تعالى ومن نقله الله تعالى من فرض مقدر الى غير فرض مقدر فهو الذي أخره الله تعالى وعن عطاء رحمه الله ان رجلاً سأل ابن عباس رضي الله عنه فقال كيف يصنع في الفريضة المائلة فقال أدخل الضرر على من هو أسوأ حالاً فتبيل ومن الذي هو أسوأ حالاً فقال البنات والاخوات فقال عطاء رحمه الله ولا ينبغي رأيك شيئاً ولو مت لقسم ميراثك بين ورثتك على غير رأيك فنضب فقال قل ل هؤلاء الذين يقولون بالمول حتى نجتمع ثم نبتل فنجعل له الله على الكاذبين ان الذي أحصى رمل حاج عدا لم يجعل في مال نصفين وثلثاً فإذا ذهب هذا بالنصف وهذا بالنصف فأين موضع الثلث فقال لم لم تقل هذا في زمن عمر رضي الله عنه فقال كان رجلاً مهيماً فبنت حتى قال الزهري رحمه الله لولا انه يقدم في المول قضاء امام عادل ويزع لما اختلف اثنان علي ابن عباس رضي الله عنه في قوله في مسألة المياعة بنتي مشكلة المول ثم اشتبه مذهب ابن عباس رضي الله عنه في فصول فقها اذا تركت زوجاً وأماً وابنة وابنة ابن فلي قول عامة الصحابة للزوج الربع ثلاثة من اثني عشر وللأم السدس سهمان وللأبنة النصف ستة ولابنة الابن السدس تكلمة التين فتقول بهم فتكون القسمة

من ثلاثة عشر واختلفوا على قول ابن عباس رضي الله عنه فيمن يدخل عليه ضرر النقصان منهم فقال سفيان وهو مذهب أهل الكوفة على مذهبه انما يدخل الضرر على اية الابن خاصة فتأخذ الابنة فريضة ستة وللام السدس سهم والباقي وهو ثلاثة ونصف مقسومة بين الابنة وابنة الابن ارباعا ثلاثة ارباعه للابنة واربعة لآبنة الابن لان كل واحد منهما ينتقل من فرض مندر الى غير فرض مقدر فضرر النقصان يدخل عليهما فان صح هذا عن ابن عباس رضي الله عنه فهو قول بالمول لان المول ليس الا هذا فان ثلاثة ونصف لا يسع لاربعة فتقرب كل واحدة منهما فيما مجبوع حصتها فيقسم بينهما ارباعا وهذا هو المول ومن هذه القصور اذا تركت زوجا وأما وأختين لأب وأم وأختين لأم فعلى قول عامة الصحابة للزوج النصف ثلاثة من ستة وللام السدس سهم وللأختين لأم الثلث سهمان وللأختين لأب وأم الثلثان أربعة فتعول بأربعة والقسمة من عشرة واختلفوا على قول ابن عباس فقال سفيان رحمه الله على قوله للزوج النصف وللام السدس وللأختين لأم الثلث ولا شيء للأختين لأم وأب لانه يتغير ضرر الحرمان بضرر النقصان فكما ان ضرر النقصان على قوله على الأختين لأب وأم دون الأختين لأم فكذلك ضرر الحرمان وقال طاوس على قول ابن عباس رضي الله عنه الثلث الباقي بين الأختين لأم والأختين لأب وأم بالسوية يدخل الضرر عليهما جميعا وهذا يرجع الى القول بالتمزيك ثم حجة ابن عباس الكلام الذي ذكرناه عنه فانه لا يدخل في وهم أحد من المعتلاء بهم نصفين ولنا أو ثلثين ونصف في مال واحد فكان تقرير ذلك من الحال وانما يحتاج هو الى يار من يكون أولى بادخال الضرر عليه فقال أصحاب القرائض يقدمون على العصابات كما قال عليه السلام هألحقوا القرائض بأهلها الحديث فهو ينتقل من فرض مقدر الى غير فرض مقدر فهو صاحب فرض من وجه عصبية من وجه فيكون ادخال ضرر النقصان عليه أولى وعلى الحرف الآخر قال يدخل الضرر على من يكون أسوأ حالا وهم الاخوات والبنات أما الاخوات فلا يشكل لانهن يسقطن بالأب والجد على الاختلاف وبالأبن ويصرن عصبية اذا خالطن ذكر والزوج والزوجة والام لا يسقطون بحال وكذلك البنات فانهن يصرن عصبية اذا خالطن ذكر والعصبية مؤخر عن صاحب القريضة فاذا كني أسوأ حالا كان ادخال الضرر والنقصان عليهن أولى ما وحجتنا في ذلك أنهم استووا في سبب الاستحقاق في ذلك وذلك يوجب المساواة في الاستحقاق فيأخذ كل واحد منهم جميع حقه ان اتسع المحل وبضرر كل

واحد منهم بجميع حقه عند ضيق المحل كالنماء في التركة وبيان المساواة أن كل واحد منهم  
 يستحق فريضة ثابتة له بالنص \* بوضعه أن إيجاب الله تعالى يكون أقوى من إيجاب العبد  
 ومن أوصى لانسان بالثلث والآخر بالربع والآخر بالسدس ضرب كل واحد منهم في الثلث  
 بجميع حقه وقراد الموصى أن يأخذ كل واحد منهم ماسمي له عند سعة المحل بأجزة الورثة  
 ويضرب كل واحد منهم بما سمي له عند ضيق المحل لعدم الاجازة فكذلك لما أوجب الله  
 تعالى في الفريضة نصفين وثلثا عرفنا أن المراد أخذ كل واحد منهم ماسمي له عند سعة المحل  
 والضرب به عند ضيق المحل وفيما قلناه عمل بالنصوص كلها بحسب الامكان وفيما قاله عمل  
 ببعض النصوص وإبطال للبعض وهذا لا وجه له إلا أن من يذب عنه يقول فيما قاله ابن عباس  
 رضي الله عنه التعمين في بعض النصوص ودون البعض والتعمين فيما قلتم في جميع النصوص  
 فنقول الطريق الذي ذهب إليه ابن عباس في ادخال النقصان على بعض المستحقين بما اعتمد  
 من المعنى غير صحيح فإنه يعتبر التفاوت بينهم في حالة أخرى سوى حالة الاستحقاق وهذا  
 غير معتبر (الآثرى) أن رجلا لو أثبت دينه في التركة بشهادة رجلين وأثبت آخر دينه  
 بشهادة رجل واحد وامرأتين استويا في الاستحقاق وإن كان في غير هذه الحالة شهادة  
 الرجل أقوى من شهادة النساء مع الرجال ثم العسوبة أقوى أسباب الارث فكيف يثبت  
 الحرمان والنقصان لاعتبار معنى العسوبة في بعض الاحوال ولو جاز ادخال النقصان على  
 بعضهم لكان الاولى به الزوج والزوجة لأن سبب تورثهما ليس بقائم عند التورث وهو  
 يحتمل الرفع فيكون أضف مما لا يحتمل الرفع والمجب أنه يدخل على الاخوات لآب وأم  
 دون الاخوات لام وهن أسوأ حالا (الآثرى) أنهم يسقطن بالبنات وبالجد بالاتفاق  
 بخلاف الاخوات لآب وأم \* فعرفنا أن الطريق ما أخذ به جمهور الفقهاء رحمهم الله ثم بيان  
 الفريضة المائة أن نقول أصل ما يخرج به منه هذه الفريضة ستة ثم نقول مرة بنصف سهم  
 ومرة بثلاثة أرباع سهم ومرة بسهم ومرة بنصف \* ومرة بسهمين ومرة بسهمين  
 ونصف ومرة بثلاثة ومرة بأربعة فالتى نقول بنصف سهم صورتها امرأة مات وترك  
 زوجا وابنة وأبوين فلا يوين السديتان سهمان وللأبنة النصف ثلاثة وللزوج الربع سهم  
 ونصف فنقول بنصف سهم والتي نقول بثلاثة أرباع سهم صورتها رجل مات وترك امرأة  
 وابنتين وأبوين فلا يوين السديتان سهمان وللأبنتين الثلثان أربعة وللأبنة الثلث ثلاثة أرباع

سهم فتدول بثلاثة ارباع واذا أردت تصحيحها ضربت ستة وثلاثة ارباع في أربعة فيكون سبعة وعشرين وهذه هي المنية فان عليا رضي الله عنه سئل عنها على المبر فأجاب علي البدية وقال اقلب ثمنها تسعا يعني ان لها ثلاثة من سبعة وعشرين وهو تسع المال والتي تدول بسهم صورتها اذا ترك اختين لاب وأم وأختين لام وأما فللاختين لاب وأم الثلاثان أربعة وللأختين لام الثالث سهمان وللأم السدس سهم فتدول بسهم والتي تدول بسهم ونصف بان ترك الرجل أختين لاب وأم وامرأة وأختين لام فللمرأة الربع بسهم ونصف وللأختين لاب وأم الثلاثان أربعة وللأختين لام الثالث سهمان فتدول بسهم ونصف والتي تدول بسهمين صورتها فبما اذا تركت زوجا وأختا لاب وأم وأختين لام فللزوج النصف ثلاثة وللأخت لاب وأم وأختين لام الثلاث سهمان فتدول بسهمين ونصف وان ترك أختين لاب وأم وأختين لام وأما وامرأة فللمرأة الربع سهم ونصف وللأم السدس سهم وللأختين لاب وأم الثلاثان أربعة وللأختين لام الثالث سهمان فتدول بسهمين ونصف والتي تدول بثلاثة بان تركت زوجا وأختين لاب وأم وأختين لام فللزوج النصف ثلاثة وبها تدول والتي تدول بأربعة صورتها فبما قدمنا اذا تركت أختين لاب وأم وأختين لام وأما وزوجا فلها تدول نصيب الأم ونصيب الزوج ثلاثة فمرقنا انها تدول بأربعة ولا تدول للفرأض بأكثر من هذا ونسعى هذه المسئلة أم القراخ لكثرة العول فيها ونسعى الشريحة لانها رقت الى شريح رحمه الله فتضى بهذا فجعل الزوج يسأل الفقهاء بالبراق فيقول امرأة ماتت وترك زوجا ولم يترك ولدا فاذ يكون للزوج فقالوا النصف فقال والله ما أعطيت نصفها ولا ثلثا فبلغ مقالته الى شريح فدعاه وقال للرسول قل له قد بقي لك عندنا شيء فلما أباه عزره وقال أنت اتشبع على القاضي ونسب القاضي بالحق الى الناحية فقال الرجل هذا الذي كان بقي لي عندك

وحق الله ان الظالم لؤم \* فما زال المسيء هو الظالم

الى ديان يوم الدين نمضي \* وعنده الله مجتمع المصوم

فقال شريح ما أخوفني من هذا القضاء لولا انه نسبة في به امام عادل ورع يعني عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم المسائل على ما ذكرنا من الاصل بكثرة تبيدادهما ولكنا رينا لكل فرضة صورة فذلك يكفي لمن له فهم يقيس عليه ما يشاء من ذلك والذي بقي في الباب مسألة الالتزام وهي امرأة تركت زوجا وأما وأختين لام فذهبنا فيه ظاهر للزوج النصف

وللام السدس واللاختين الثالث وهى فريضة عادلة ويتمذر على ابن عباس رضى الله عنه تخريج هذه المسئلة على أصله فان من مذهبه أن الاختين لا ينقلان الام من الثالث الى السدس فان قل لازوج الصف والام الثالث والاختين الثالث لزمه القول بالمول وان قال لازوج الصف وللام السدس كان ناركاً مذهبه في أن الاختين لا يحجبان الام من الثالث الى السدس ولا يمكنه ادخال البقصال هنا على واحد ممن لان الام صاحبة فرض محض والاخوات لام كذلك فانهم لا يصرون عصبية بحال فان قال الاخوات لام أسوأ حالا من الام فقد يسقطن بمن لا تسقط الام به قلنا هذا اعتبار التفاوت في غير حالة الاستحقاق وقد بينا أن التفاوت اما يعتبر في حالة الاستحقاق وقد أدخل هو الضرر على البنات والاخوات لاب وأم دون الاخوات لام وفي غير حالة الاستحقاق الاخوات لام أسوأ حالا فهذا يتبين أن قول ابن عباس رضى الله عنه لا يتحقق في الفصول وأن الصحيح ما قالت به عامة الصحابة رضى الله عنهم والعقلاء والله أعلم بالصواب

### باب الجدات

(قال رضى الله عنه) اعلم بأن الجدة صاحبة فرض وفريضة وان كان لا تنلى في القرآن فهي ثابتة بالسنة المشهورة واجماع الصحابة والسلف والخلف وكفى باجماعهم حجة ثم الكلام في فصول أربعة أحدها في بيان من يرث من الجدات والثاني في مقدار نصيب الجدات والثالث في ترتيب بعض الجدات على البعض في الميراث والرابع في حجب الجدات قلنا في الفصل الاول فالمذهب عند على وزيد بن ثابت رضى الله عنهما ان كل جدة تنلى بمصبة أو صاحبة فريضة فهي وارثة وكل جدة تنلى عن ليس بمصبة ولا صاحبة فريضة فهي غير وارثة وبه أخذ علماؤنا وهو معنى قول الفقهاء كل جدة تدخل في نسبها الى الميت أب بين أمين فانها لا ترث لان أب الام ليس بمصبة ولا صاحب فرض هكذا روى عن عمر رضى الله عنه فقد ذكر الشعبي رحمه الله أن عمر رضى الله عنه سئل عن أربع جدات تتخلفن أم أم الام وأم أم الاب وأم أب الاب وأم أب الام فويرثن الا هذه الواحدة لان في نسبها الى الميت أب بين أمين وعن ابن مسعود رضى الله عنه روايتان أحدهما هكذا والثانية أن الجدات وارثات كلهن والقربى والبعدي ممن سواهن على تفصيل نبينه وعن ابن عباس رضى الله عنه ثلاث روايات ثلثان كما رواها نحن ابن مسعود والثالثة أنها لا ترث من

الجدات الا واحدة وهي أم الام وتقوم هي مقام الام عند عدم الام في فريضة الام اما  
 السدس أو الثلث وبه أخذ ابن سيرين وأما مسعود بن أبي وقاص رضي الله عنه فالمرئى  
 عنه أنه لا يرث الا جدتان حتى روى أن ابن مسعود رضي الله عنه لما جاءه في التور بركة  
 قال سعد يعني ان أوتر زركة وهو يورث ثلاث جدات الا أن أبان ذكر أن مراد سعد من  
 هذا الاخذ عليه في نورث السدى مع القربى لا في توريث ثلاث جدات في الأصل  
 (الأثرى) أنه روى في بعض الروايات أن سعدا لما بلغه قول ابن مسعود رضي الله عنه فقال  
 هلا يورث حواء وأما مالك وأبو ثور حملا قول سعد على طاهره وأخذاه فقالا لا يرث  
 من الجدات الا اثنتان قال أبو ثور وهو قول الشافعى فأما ابراهيم النخعي والاوراعى وحمها  
 الله فقد روى عنهما نورث ثلاث جدات حتى ذكر سفيان عن منصور عن ابراهيم أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات قال سفيان قتلت لابراهيم وما هن فقال أم الام وأم  
 الاب وأم أم الاب ولكن ذكر جرير عن منصور عن ابراهيم هذا الحديث وذكر فيه عن  
 ابراهيم فقال هي أم أم الام وأم أم الاب وأم أب الاب فيكون موافقا لمذهبتنا والرواية  
 الاخرى لا تكاد تصح لما فيها من نورث البعدى مع القربى والمشهور عن العلماء رحمهم الله  
 بخلاف ذلك وحجتنا في ذلك أن الجدات كما يرثن في الاصول بالولاء فيعتبر حالهن بحال من  
 يرث من الفروع بالولاء وهم ذؤوا الارحام من أولاد البنين والبنات وهناك عدد التساوى  
 في الدرجة الميراث لمن هو ولد عصبة أو ولد صاحب فرض فكذلك هنا الميراث لمن هي  
 والدة عصبة أو صاحب فرض يوضحه أن أم أب الام تدلى بأب الاب وأب الام ليس يورث  
 مع أحد من أصحاب الفرائض والعصبات كان تدلى به أولى ان لا يرث معهم ولأن المدلى لا يكون  
 أقل حالا من المدلى به والدليل عليه أنه اذا اجتمع أم أب الام وأم أم الام مع أب الام فاما ان يقال  
 الميراث لاب الام دونها وهذا بعيد لأن أب الام اذا اقرء عن أمه لا يستحق شيئا فكيف  
 يستحق مع أمه ولا جائز أن يكون الميراث للجد دون أب الاب لأن أم الاب تدلى بأب  
 الام وهو لا يستحق مع أم أم الام شيئا فأمه التي هي أبعد كيف تستحق فلم يبق الا أن يكون  
 الميراث لام أم الام واذا ثبت هذا في حال حياة أب الام فكذلك بعد موته بأما ابن مسعود  
 رضي الله عنه قد كان يقول توريث الجدات ليس باعتبار الادلاء لأن أم الام تدلى بالام كما  
 أن أب الام يدلى بالام والادلاء بالانثى اذ كان لا يوجب استحقاق الميراث للذكر لا يوجب



مستحق الميراث للأنثى كالإدلاء بالإبنة فإن بنت البنت كابن البنت في حكم الفريضة  
 العصوبة وكذلك بنت الاخت كابن الاخت ففرفاً أن استحقاق الجدات إنما ثبت شرعاً  
 مجرد الاسم وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم أطعم الجدة السدس فهذه طعمة أطعم رسول  
 الله الجدات بهذا الاسم والقربى والبعدى ومن يدخل في نسبها أب بين ابنتين ومن لا يدخل في  
 لك سواء \* ولكنا نقول مجرد الاسم ثبت بالرضاع كما ثبت بالنسب ولا يتعلق به استحقاق  
 يرث \* ففرفاً أنه لا بد من اعتبار معنى القرب والادلاء ومن يدلى بمن من بمصبة أو صاحبة  
 من يكون سببه أقوى من يدلى عن ليس بمصبة ولا صاحبة فرض وبهذا الإدلاء ثبت  
 فريضة وفي حق الأم إنما ثبت العصوبة دون الفريضة وبالادلاء بالأنثى لا تثبت العصوبة  
 ما ابن عباس رضي الله عنه يقول أم الأم تدلى بالأم وترث بمثل سببها وهي الأمومة فتقوم  
 ناهياً عن عدمها كالجد أب الأب فإنه يقوم مقام الأب عند عدمه وابن الابن يقوم مقام الابن  
 بد عدمه وإذا كانت الأم ترث في بعض الأحوال الثالث وفي بعضها السدس فكذلك أم الأم  
 لاف الأخ لا م فإنه وإن كان يدلى بالأم فلا يرث بمثل سببها ثم كما لا يترحم أحد من الجدات  
 ثم فكذلك لا يترحم أم الأم شيء من الجدات في فريضة الأم يوضحه أن حال المدلى مع  
 دلى به حال المدلى به مع الميت والمدلى أم المدلى به وصاحبة فرض كما أن المدلى به أم للميت  
 صاحبة فرض فكما أن ميراث المدلى من الميت الثالث فكذلك ميراث المدلى به ولكننا  
 متدل بحديث قيس بن ذؤيب أن النبي صلى الله عليه وسلم أطعم الجدة السدس وهكذا  
 روى عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس  
 فدرونا في حديث أبي بكر رضي الله عنه أن محمد بن مسلمة رضي الله عنه شهد عنده أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أطعم الجدة السدس فأعطاها أبو بكر رضي الله عنه ذلك وروى  
 بعض الروايات أنها كانت أم الأم ثم جاءت أم الأب إلى عمر رضي الله عنه في خلافته  
 قالت مالي من ميراث ابن ابنتي فقال عمر رضي الله عنه لا أجد لك في كتاب الله تعالى  
 يا ولم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيك شيئاً وأراك غير الجدة التي أعطاه  
 وبكر قلت برأيتك في كتاب الله ولكني أرى أن ذلك السدس ينسب كما وأنه لمن انفرد  
 نسباً فثنين بهذه الآثار أنه لا يزداد في فريضة الجدات على السدس فالجدتان في استحقاق  
 سدس سواء وهذا لأن الإدلاء بالأنثى لا يكون سبباً لاستحقاق فريضة المدلى به بحال

كبنات الاخوات وبنات البنات الا انا تركنا هذا القياس في حق الجدات بالسنة فانا لم نبر  
 ما ورد به السنة وليس في شيء من الآراء زيادة على السدس لواحدة من الجدات فلماذا كان  
 لمن السدس هذا يان الفصل الثاني <sup>٢</sup> والفصل الثالث في الترتيب فالذهب عند علي ابن القربي  
 من الجدات أولى بالسدس من البعدي سواء كانت من جانب الام أو من جانب الاب  
 وهكذا برويه العراقيون عن زيد بن ثابت وبه أخذنا وانارحهم الله فاما أهل المدينة يروون  
 عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ان القربي ان كانت من قبل الام والبعدي من قبل الاب  
 فكذلك الجواب وان كانت البعدي من قبل الام والقربي من قبل الاب فهما سواء وهو  
 قول الشافعي فاما ابن مسعود رضي الله عنه فبه روايتان أحدهما ان القربي والبعدي سواء  
 الا أن تكون البعدي أم القربي أو جدة القربي فحينئذ لا يرث معها والأخرى القربي والبعدي  
 سواء الا أن يكونا من جانب واحد فحينئذ القربي أولى وان لم تكن القربي أم القربي ولا  
 جدتها أما هو أمر على أصله ان الاستحقاق باسم الجدودة شرعا والقربي والبعدي في هذا  
 الاسم سواء الا أن البعدي اذا كانت أم القربي أو جدتها فالما تدلي بها وترث بمثل نفسها  
 فتكون محبوبة بها كالجد مع الاب وفي الرواية الاخرى قل اذا كانت الجهة واحدة فسواء  
 كانت تدلي بها ولا تدلي بها كانت محبوبة بها لمعنى ايجاد السبب كالولاد الابن مع الابن فانهم  
 لا يرتون شيئا لايجاد السبب وان كانوا لا يدلون بهذا الابن وانما يدلون بان آخر فهذا مثله  
 وجه قول زيد رضي الله عنه ان الجدة انما تستحق الميراث بالامومة ومعنى الامومة في التي  
 من قبل الام أظهر لاسمها أم في نفسها تدلي بالام والاخرى أم تدلي بالاب فاذا كانت القربي  
 من قبل الام فقد ظهر الترجيح في جانبها من وجهين زيادة القرب وزيادة ظهور صفة  
 الامومة في جانبها فهي أولى وان كانت القربي من قبل الاب فلها ترجيح من وجه وهو  
 زيادة القرب والتي من قبل الام ترجيح من وجه وهو زيادة ظهور صفة الامومة فاستويا  
 فيكون الميراث بينهما كما هو مذهب زيد في الجدة مع الاخ ان الاخ زيادة قرب والجدة زيادة  
 قوة من حيث الابوة فيستويان في الميراث ولكما تأخذ بقول علي فنقول الجدة ترث باعتبار  
 الامومة والامومة هي الاصل ومعنى الاصلية في القربي أظهر منه في البعدي من أي جانب  
 كانت القربي لانها أصل الميت والاخرى أصل أصل الميت فاذا كان معنى الاصلية في  
 القربي أظهر تقدمت على البعدي كما لو كانت القربي من قبل الام (ألا ترى) ان أم الام

وأما الأب إذا اجتمع ما كان الميراث بينهما ولو كان كما قاله زيد من زيادة قوة الامومة لوجب أن يكون الميراث لام الأم دون أم الأب، وأما الفصل الرابع وهو الكلام في المحجب فقول الأم تحجب الجدات أجمع بالاتفاق سواء كانت من قبلها أو من قبل الأب لما روي أن النبي عليه السلام أطعم الجدة السدس حين لم يكن هناك أم في هذا إشارة إلى أنها لا ترث مع الأم وفي رواية بلال بن الحارث رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس حين لم يكن هناك أم دونها فهذا يفيد ما أفاده الأول وزيادة وهو أن البعدي لا ترث مع القرني فإن قوله أم دونها إشارة إلى ذلك والمعنى فيه أن الجدة ترث بالامومة وفرض الامهات معلوم بالنص وقد استحققت الأم ذلك فلا يبقى لاحد من الجدات شيء من فرض الامهات ولا نسبت المزاوجة بين شيء من الجدات وبين الأم لأن الجدة التي من قبلها تدلى بها وترث بمثل سببها فلا ترأحمها كما لا ترأحم الجد الأب والتي من قبل الأب وإن كانت لا تدلى بها فهي لا ترأحمها في فريضة لكونها أقرب إلى الميت منها وهي بمنزلة ابنة الابن مع الابنتين فإن فرض البنات لما صار مستحقاً للابنتين لم يكن لابنة الابن منهما مزاوجة ولا شيء من الميراث بالفريضة وإن كانت لا تدلى بهما إنما تدلى بالابن واختلوا في حجب الجدة بالأب بعدما اتفقوا أن الجدة من قبل الأم لا تصير محجوبة بالأب لأنها تدلى به ولا ترث بمثل نسبه فهي ترث بالامومة وهو بالابوة والعصوبة واختلوا في الجدة التي من قبله فقال علي وزيد وأبي ابن كعب وسعد بن أبي وقاص رضى الله عنهم لا ترث أم الأب مع الأب شيئاً وهو اختيار الشعبي وطاؤوس وهو مذهب علمائنا رحمهم الله وقال عمرو بن مسعود وأبو موسى الأشعري وعمر بن الحصين ترث أم الأب مع الأب وهو اختيار شريح وابن سيرين وبه أخذ مالك والشافعي واحتجوا بحديث ابن مسعود رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس وإنها حي وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أم حسكة رضى الله عنها السدس من أي حسكة وحسكة حي والمعنى فيه ما بينا أن ارث الجدات ليس باعتبار الأدلاء فالأدلاء بل شيء لا يؤثر في استحقاق شيء من فريضتها ولا في القيام مقامها في التوديع بمثل سببها كالبنات والاخوات ولكن الاستحقاق باسم الجدة في هذا الاسم أم الأم وأم الأب سواء فإذا كان الأب لا يحجب أم الأم فكذلك لا يحجب أم الأب إذ لا فرق بينهما إلا في معنى الأدلاء والاستحقاق ليس بالأدلاء ولو كان الأب ممن يحجب شيئاً من الجدات لاستوى في

ذلك من يكون في جانبه ومن لا يكون في جانبه كلام • وجه قولنا ان استحقاق الميراث لا بد فيه من اعتبار الادلاء ما يثبت مجرد الاسم بدون القرابة لا يوجب الاستحقاق والقرابة لا تثبت بدون اعتبار الادلاء • فهنا ميثان أحدهما إيجاد السبب والآخر الادلاء ولكل واحد منهما تأثير في الحجب ثم إيجاد السبب وان انفرد عن الادلاء تعلق به حكم الحجب كما في حق بنات الابن مع الابنتين فلمن يحجبن بإيجاد السبب ولا يدلن الى الميت بالبنات فكذلك الادلاء وان انفرد عن إيجاد السبب يتعلق به حكم الحجب اذا تقرر هذا قلنا الجدة التي من قبل الاب تدل بالاب ولا ترث معه لوجود الادلاء وان انعدم معنى إيجاد السبب والجدة التي من قبل الام ترث مع الاب لانعدام الادلاء وإيجاد السبب جميعاً فأما الام فتحجب الجدة التي من قبلها لوجود الادلاء وإيجاد السبب وتحجب الجدة التي من قبل الاب لا بإيجاد السبب وان انعدم الادلاء وبه فارق الاخ لام فكان وارثاً • ما هو بوضعه ان معنى الادلاء الموجود في جانب الاب يحجب الله كرهنا فان أب الاب يحجب الاب لا به بدلي به • ما اذا كان الاب يحجب من بدلي به اذا كان ذكرًا فكذلك يحجب من بدلي به اذا كان أنثى (ألا ترى) ان الاب كما يحجب الاخوة يحجب الاخوات وبه فارق الام مع الاخوة لام لان هناك الله كره من الاخوة لا يصير محجوباً بها وان كان بدلي بها فكذلك الانثى فأما تأويل الحديث يحتل ان ابنها كان رقيقاً أو كافراً على انه قال وورث جدة وابنها حي ولم يبين ان ابنها أب الميت فيحتمل ان ابنها الحى غير أب الميت والحديث حكاية حال وحديث حسكة لا يثبت مرفوعاً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما هو عن عمر رضى الله عنه وقد بينا مذهب عمره واختلف القرضيون على قول علي رضي الله عنه في فصل وهو انه اذا اجتمع أم الاب مع الاب وأم الام فقال الحسن بن زياد على قياس قول علي رضي الله عنه ان ميراث الجدة لام أم الام وان كانت أبعد من أم الاب لان علي قول علي القريب انما يحجب البعدى اذا كانت وارثه وهنا القريب ليست بوارثة مع ابنها فهي بمنزلة الكافرة والرقيقة فيكون فرض الجدات للبعدى وأكثرهم على أن المال كله للاب هنا لان القريب هنا وارثه في حق البعدى ولكلها محجوبة بالاب حتى اذا لم يكن هناك أب كان الميراث للقريب فصارت البعدى محجوبة بالقريب ثم صارت القريب محجوبة بابنها فيكون المال كله للاب ونظيره ما تقدم في الاخوين مع الاب لانهما يحجبان الام من الثلث الى السدس وان كانا لا يرثان شيئاً مع الاب

فصل ١٢ فان اجتمع جدة لها قرابتان أو ثلاث قرابات مع جدة لها قرابة واحدة  
 وصورة المسئلة امرأة لها بنت ولا بنتها بنت ولها ابن ولا بنتها ابن فتزوج ابن ابنتها بنت بنتها  
 فولد بينهما ولد فهذه الجدة أم أم أم هذا الولد وأم أم أب هذا الولد فإذا مات هذا الولد  
 وله مع هذه الجدة جدة أخرى وهي أم أم أم أب هذا الولد فعلى قول زفر ومحمد والحسن بن زياد  
 ميراث الجدتين بينهما اثلاثا لثلاث التي لها قرابتان وثلاث التي لها قرابة واحدة وعند سفيان  
 وأبي يوسف الميراث بينهما نصفان ولا رواية فيه عن أبي حنيفة وكذلك امرأة لها ابنتان لأحدى  
 ابنتها ابنة وللأخرى ابن فتزوج ابن ابنتها ابنة ابنتها وولد منها ولدا فهي لهذا الولد أم أم الأب  
 فان مات هذا الولد وله معها جدة أخرى وهي أم أم الأب فهي على الخلاف الذي بيننا  
 وصورة ما اذا كان لها ثلاث قرابات أن يكون لهذه المرأة ابنة ابن ابنة أخرى وهذا الولد  
 ذكر فتزوج الالة السفلى فولد بينهما ولد فهذه الجدة من هذا الولد ثلاث قرابات لأنها أم  
 أم أم أم أم أم الأب وأم أم أم الأب فان اجتمع معها لهذا الولد جدة أخرى محاذية  
 لها وهي أم أم أب ابنه فعلى قول محمد ميراث الجدة بينهما ارباعا ثلاثة ارباعا لثلاث التي لها ثلاث  
 قرابات واربعة لثلاث التي لها قرابة واحدة وعند أبي يوسف الميراث بينهما نصفان ثم على قول محمد  
 رحمه الله في حق التي لها جهات اذا فسدت بعض تلك الجهات بأن دخل في تلك النسبة أب  
 بين أمين لا تعتبر تلك العجبة وان كان بعض الجهات أقرب من بعض فانما يعتبر في حقها  
 أقرب الجهات خاصة ثم ينظر الى الأخرى فان كانت تساويها في أقرب الجهات فالميراث  
 بينهما نصفان وان كانت أبعد منها في هذه الجهة فالميراث كله لها بناء على أن القربى نجب  
 البعدي « وجهه قول محمد رحمه الله ان الاستحقاق باعتبار الاسباب لا باعتبار الاشخاص  
 (ألا ترى) ان الرقيق والكافر لا يخرج من أن يكون شخصا ولكن لما اعدم في حقه سبب  
 الاستحقاق وهو الفريضة أو العصوبة جعل كالمعدم فدل ان الاستحقاق باعتبار السبب فن  
 اجتمع في حقه سببان فهو في الصورة شخص واحد ولكنه في الحكم باعتبار تعدد السبب  
 متعدد فيثبت له الاستحقاق باعتبار كل سبب بمنزلة ما لو وجد كل سبب في شخص على  
 حدة وهو نظير ما لو ترك ابني عم أحدهما أخ لام فان لابن العم الذي هو أخ لام السبب  
 بالفريضة والباقي بينهما نصفان وكذلك المجوسى اذا ترك أمه وهي أخته لايه فانها ترث بالسببين  
 لهذا المعنى وهذا بخلاف الاخ لاب وأم فإنه يرث بالسببين لان السبب هناك واحد وهو

الاخوة ثم الاخوة لام اعتبرناها في الترجيح ويقوى السبب بها حتى ينضم الاخ لا ب علم  
 يكن متبرا في حق الاستحقاق بمخلاف ما نحن فيه هوجه قول أبي يوسف ان استحقاق  
 الميراث للجدة ليس باعتبار الادلاء لما قررنا أن الادلاء بالاث لا يؤثر في استحقاق  
 الفرضية مثل سبب المدلى به ولكن الاستحقاق باسم الجدة وبتعدد الجهة لا بتعدد الاسم في التي  
 لها قرابة واحدة والمساواة في سبب الاستحقاق يوجب المساواة في الاستحقاق وكل واحدة  
 من هذه الجهات علة تامة للاستحقاق وبتعدد العلة لا يزداد الاستحقاق كما لو أقام رجل شاهدين  
 على ملك عين وأقام الآخر عشرة من الشهود فانه يسوى بينهما ومن جرح رجلا جراحة  
 واحدة وجرحه آخر عشر جراحات فثات من ذلك فالدية بينهما نصفان ولا معنى لقول من  
 يقول قد اعتبرنا الادلاء في حكم الحجب كما قررنا في الفصل الرابع وهذا لان حكم الحجب  
 غير حكم الاستحقاق والاستدلال بحكم على حكم اعما يجوز اذا عرفت المساواة بينهما فبان ان  
 اعتبار الادلاء في حكم الحجب يدل على ما يدعى في الاستحقاق وهذا بخلاف ما استشهد  
 به فكل واحد من السببين هناك معتبر في الاستحقاق يعني الاخوة لام مع العصوبة بالامومة  
 والزوجية مع العصوبة والاختبة مع الامومة في حق المجرى فاذا كان كل واحد من السببين  
 هناك معتبرا في الاستحقاق جملا الاستحقاق مبنيا على السبب بخلاف ما نحن فيه على ما قررنا  
**فصل في التثيت في الجدات قال رضى الله عنه الجدات في الاصل ستة جداتك وجدنا**  
**أيك وجدنا أمك** وهي الاصول في الجدات اذ لم يتفرع بعضهم من بعض وما سواهن من  
 الجدات في المبنى كالفرع لهذه الجدات لثريخ بعضهم من بعض فان سئلت عن عدد من  
 الجدات متعاضيات هن وارثات كيف صورتهن في كل طريق في ذلك عند أهل البصرة اهم  
 يذكرون بعددهن أمهات ثم في المرة الثانية بعددهن أمهات الا الآخرة وفي الثالثة الا  
 الآخرة والتي تليها هكذا الا أن تبقى أم واحدة وأهل المدينة يذكرون بعددهن أبناء الا  
 الاولى وفي المرة الثانية الا الاولى والتي تليها وهكذا في كل مرة وأهل الكوفة يذكرون  
 الجدات بقرابتهن ويانه اذا قبل خمس جدات متعاضيات وارثات كيف صورتهن فلي قول  
 أهل البصرة نقول احدهن أم أم أم الام والثانية أم أم أم الاب والثالثة أم أم أم أب  
 الاب والرابعة أم أم أم أب الاب والخامسة أم أب أب أب الاب وعلى طريق أهل المدينة  
 على عكس ذلك وعلى طريق أهل الكوفة نقول احدهن أم جدة جدات الميت والثانية أم

جدة أم أب الميت والثالثة جدة جدة أب الميت والرابعة جدة جدات الميت والخامسة أم جد  
 جد الميت فإن سئلت عن قول ابن مسعود عن جدتين متحاذيتين علي أدنى ما يكون وثلاث  
 جدات متحاذيات علي أدنى ما يكون وأربع جدات متحاذيات علي أدنى ما يكون وخمس  
 جدات متحاذيات علي أدنى ما يكون كم الوارثات منهن فقل خمسة الجدات المتحاذيات أحدهما  
 أم الأم والآخرى أم الأب فهما وارثتان ومن الثلاث الواحدة وارثة لأن الثلاث منهن  
 علي أدنى ما يكون أم أم الأم وأم أم الأب وهما غير وارثين هنا لأنهاما يدلان بالثنتين هما  
 وارثتان والثالثة أم أب الأب فهي الوارثة من الفريق الثاني وكذلك من الفريق الثالث الوارثة  
 واحدة وهي أم أب أب الأب فاما الثلاث غير وارثات لأن من يدلن بها وارثات وكذلك  
 من الفريق الرابع الوارثة واحدة فلي هذه الصورة اذا تأملت تجد الوارثات منهن خمسة  
 عند ابن مسعود رضي الله عنه علي مذهبه في توريث القربي مع البعدي اذا لم تكن البعدي  
 أم القربي أو جدتها فان سئلت عن عدد من الجدات متحاذيات وارثات كم الساقطات بازائهن  
 فالسبيل في معرفة ذلك أن تحفظ العدد المذكور يمينك ثم تطرح اثنتين من ذلك وتحفظهما  
 يسارك ثم تضعف ما يسارك بعدد ما بقي يمينك فما بلغ فهو مبلغ جملة العدد والوارثات من  
 ذلك عدد معلوم اذا رفعت ذلك من الجملة فما بقي عدد الساقطات بيانه اذا قيل ثلاث جدات  
 متحاذيات وارثات كم الساقطات بازائهن فالسبيل أن تحفظ الثلاث يمينك ثم تطرح من ذلك  
 اثنتين فتحفظهما ثم تضعف ما يسارك بعدد ما بقي يمينك وهو الواحدة فاذا أضفت الاثنتين  
 مرة تكون أربعة فكان عدد الجملة أربعة ثلاث منهن وارثات والساقطة واحدة فالوارثات  
 أم أم الأم وأم أم الأب وأم أب الأب والساقطة أم أب الأم فان قيل أربع جدات وارثات  
 متحاذيات كم بازائهن من الساقطات فالسبيل أن تأخذ الأربع يمينك ثم تطرح من ذلك اثنتين  
 وتأخذهما يسارك ثم تضعف ما يسارك بعدد ما بقي يمينك فاذا أضفت الاثنتين مرتين يكون  
 ثمانية فاذا كان الوارثات منهن أربعة عرفت أن الساقط بازائهن أربعة فان قال خمس جدات  
 وارثات متحاذيات كم بازائهن من الساقطات فهو علي نحو ذلك فأنك تضعف الاثنتين ثلاث  
 مرات فيكون خمس منهن وارثات والبواقي ساقطات فان قال ست جدات متحاذيات  
 وارثات فهو علي هذا القياس أيضا تضعف الاثنتين أربع مرات فيكون ذلك اثنين وثلاثين  
 فهو عدد الجملة ستة عشر منهن من قبل الأم وستة عشر من قبل الأب وليس في الثاني

من قبل الام والارثات الا واحدة وهي أم أم الام الى أن تذكر ستة عشر مرة وفي اللاتي  
من قبل الاب والارثات خمسة وهن من لا يدخل في نسبهن الى الميت أب بين أمين ومن  
سواهن ساقطات وما كان من هذا الحوف طريق تخريجه ما بيننا والله أعلم بالصواب

### باب أصحاب الموارث

(قال رضى الله عنه) أصحاب الموارث بالاتفاق صنفان أصحاب المراثض والمصبات  
فأصحاب المراثض اثنا عشر ذكراً أربعة من الرجال وثمانية من النساء ولرجال الأب والجد  
والزوج والاحلام والنساء الام والجددة والبنت وبنت الابن والاخت لاب وأم والاخت  
لاب والاخت لام والزوجة فستة من هؤلاء صاحب فرض في عموم الاحوال وهم الزوج  
والاخ لام والام والجددة والاخت لام والزوجة وستة يتروك حالهم بين الفريضة والمصوبة  
وهم الاب والجد والبنت وبنت الابن والاخت لاب وأم والاخت لاب وأما المصبات  
لا يحصون عدداً ولكن يحصون جنساً وهم أصناف ثلاثة عصبية بنفسه وعصبية بغيره وعصبية  
مع غيره فاما المصبة بغيره والمصبة مع غيره فقد تقدم بيانهما وهذا الباب لبيان من هو عصبية  
بنفسه وهو الذكر الذى لا يفارقه الذكور في نسبة الى الميت فأقرب المصبات الابن ثم ابن  
الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد أب الاب وان علا ثم الاخ لاب وأم ثم الاخ لاب ثم ابن  
الاخ لاب وأم ثم ابن الاخ لاب ثم الم لاب وأم ثم الم لاب ثم ابن الم لاب وأم ثم ابن  
الم لاب ثم عم الاب لام ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب لاب وأم ثم ابن عم الاب لاب  
ثم عم الجد هكذا والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام ما أبقت الفرائض فلولى رجل  
ذكر معناه فلا تقرب رجل ذكر والابن أقرب الى الميت من الاب لان الابن تفرع من  
الميت فالميت أصله والاب تفرع منه الميت فهو أصل له واتصال الفرع بالاصل أظهر من  
اتصال الاصل بالفرع (الأنرى) أن الفرع يتبع الاصل فيصير مذكوراً يذكّر الاصل  
والاصل لا يصير مذكوراً يذكّر الفرع فان البناء والاشجار يدخل في البيع باعتبار الاتصال  
بالاصل فإذا نيين أن اتصال الفرع بالاصل أظهر عرفنا أن الفرع الى الاصل أقرب وأبعد  
هذا المعنى قوله تعالى ولا يوبى لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كآل له ولله معناه وللوله  
ما بقى عرفنا أن الابن أقرب في المصوبة من الاب ثم ابن الاب لان تبيبه البنوة وقد بينا



أن الاعتبار بالسبب دون الشخص ثم بعده الأب فهو أقرب في العصوبة من الجد والاختوة  
لأنه يتصل إلى الميت بغير واسطة ثم بعده الجد أب الأب لأن سببه الابوة وفيه خلاف  
مروفي نبيته في بابه ثم بعده الاخ فانه أقرب إليه من الم لان الاخ ولد ابنه والم ولد جده  
فاذا أردت معرفة القرب في الفروع فاعتبر كل فرع بأصله فالتصال الاخ بأخيه بواسطة  
واحدة واتصال الم به بواسطتين فمرفنا أن الاخ أقرب ثم الاخ لأب وأم أقرب من الاخ  
لأب وهو مقدم في العصوبة لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية  
وبالميراث لبني الاعيان دون بني العلات ولأن الاختوة عبارة عن المجاورة في صلب أو رحم  
والقرب بينهما باعتبار ذلك والاخ لأب وأم جاوره في الصلب والرحم جميعا والاخ لأب  
جاوره في الصلب خاصة فما يحصل به القرب في جانب الاخ لأب وأم أظهر فهو أقرب حكما  
ثم الاخ لأب مقدم على ابن الاخ لأب وأم لأنه أمس قريبا فانه يتصل بالميت بواسطة واحدة  
وابن الاخ يتصل به بواسطتين فصار الحاصل في هذا أمما اذا استويا في الدرجة فن يكون  
أظهرهما قريبا يكون أولى واذا تفاوتا في الدرجة فن يكون أمهما قريبا أولى ثم من بعدهم الم  
ثم ثم الأب علي هذا القياس وانما يختلفون في مولي العتاقة فقال علي وزيد رضي الله عنهما مولي  
العتاقة آخر العصبات مقدم على ذوي الارحام وهو قول علمائنا رحمهم الله وقال ابن مسعود  
ومولي العتاقة مؤخر عن ذوي الارحام وكذلك الخلاف فيما اذا كان هناك صاحب فرض  
مع مولي العتاقة فعندنا وهو قول علي وزيد مولي العتاقة مقدم على الرد وعند ابن مسعود رضي  
الله عنه مؤخر عن ذلك بيانه فيما اذا ترك ابنة ومولي العتاقة فعندنا للابنة النصف والباقي لمولي  
العتاقة وعن ابن مسعود الباقي رد عليها ولا شيء لمولي العتاقة واستدل في ذلك بقوله تعالى  
وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله أي بعضهم أقرب إلى بعض ممن ليس له رحم  
والميراث يبنى على القرب وروينا في أول العتاق أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بعبد فساومه  
الحديث إلى أن قال وإن مات ولم يدع وارثا كنت أنت عصبته فقد شرط في توريث مولي  
العتاقة أن لا يدع المتي وارثا وذووا الارحام من جملة الورثة والمعنى فيه هو أن هذا نوع ولا  
يستحق به الميراث فيعتبر بولاء الوالاة وبحقيقة هو أن الاصل في التوريث القرابة وبإدلاء  
لا تثبت القرابة ولكن الولاء شبيهة بالقرابة شرعا قال عليه السلام الولاء لمة كاحمة النسب  
وما تشبه بالشيء لا يكون معارضا لحقيقته فكيف يترجح على حقيقته بل انما يتم ما يشبه الشيء

في الحكم عند انعدام حقيقة ذلك الشيء والدليل على ان الولاء أضف انه يحتمل الرفع في الجملة  
 (الآ ترى) أنه اذا كان الولد مولى لمولى الام فظهر له ولاء في جانب الاب لاندم به الولاء  
 الذي كان لمعوم الام والقرابة لا تحتمل الرفع بحال وكذلك يستحق الارث والقرابة من الجانبين  
 وبالولاء لا يستحق من الجانبين فالمعتق لا يرث من المعتق شيئا وعليه يخرج الزوجية فلها وان  
 كانت تحتمل الرفع فالارث بها من الجانبين وهذا لان الزوجية أصل فان القرابات تنفرد  
 منها حكم الفرع ثبت للاصل وان اندم فيه معناه كما يطلى ليض الصيد حكم الصيد في حق  
 المحرم وان اندم فيه معنى الصيد ثم اذا ادعينا هذا فيما ينبت على القرب وهو المصوبة فالزوجية  
 لا تستحق المصوبة فتخرج على ما ذكره وحجتنا في ذلك ما روى ان ابيه حمزة أعتقت عبدا ثم  
 مات العبد وترك ابنة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف ماله لابنته والباقي لابنة  
 حمزة فهو نص في أن مولى العتاقة مقدم على الرود ودليل على أنه مقدم على ذوى الارحام في  
 ضرورة كون المعتق مقدما على الرد أن يكون مقدما على ذوى الارحام وبهذا يتبين أن معنى  
 قوله عليه الصلاة والسلام وان مات ولم يدع وارثا هو عصبة وقد أشار الى ذلك بقوله كنت  
 أنت عصبته ولم يقل كنت وارثه وفي هذا التنصيص على أن مولى العتاقة عصبة والعصبة مقدم  
 على ذوى الارحام فأما قوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض فربما روى  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة آخاين الا بصار والمهاجرين فكانوا يتوارثون بذلك  
 فسخ الله تعالى ذلك الحكم بهذه الآية وبين أن الرحم مقدم على المؤاخاة والولاء وبه تقول  
 وهذا لان مولى الموالاة بمنزلة الموصى له بجميع المال والاستحقاق لا يثبت له بمقدح محتمل  
 الرفع والفسخ فيكون ضعيفا جدا والمعنى في المسئلة أن ولاء العتاقة بمنزلة الابوة صورة ومعنى  
 أما من حيث الصورة فلان المعتق ينسب الى معتقه بالولاء كما ينسب الابن الى أبيه بالولادة  
 وأما من حيث المعنى فلان الوالد كان سبب إيجاد ولده والمعتق سبب احياء المعتق من  
 حيث أن الرق كان والحربة حياة الانسان بصورة ومعناه فالمعتق سبب لإيجاد معنى الاساية  
 في المعتق وهو صفة للمالكية وبه باين الانسان سائر الحيوانات فمرئنا أنه في المعنى بمنزلة الوالد  
 (الآ ترى) هذا المعنى يوجد من الاعلى خاصة دون الاسفل بخلاف الولادة حقيقة البصبة  
 هناك تشمل الجانبين فلذا يثبت هناك الارث من الجانبين وهنا يثبت من الجانب الاعلى ثم  
 أقوى ما يستحق بتولاء المصوبة فاذا اندمت بتمام الولاء مقامها في استحقاق المصوبة

به وإذا ثبت بهذا المعنى ان المستحق بالولاء المصوبة قلنا تقديم المصوبة على ذوى الارحام  
 ثبات بالنسب والاجماع واختلفوا في ابني عم أحدهما لآخر لام فبين صورة المسئلة أولا ثم  
 بذكر حكمه فقول اخوان للا كبير منهما امرأة ولد بينهما ابن ثم مات الا كبر فزوجها  
 الاصغر وولد بينهما ابن ثم مات الاصغر وله ابن من امرأة أخرى ثم مات ابن الا كبر فقد  
 ترك اخي عم وهما ابنا الاصغر أحدهما أخوه لأمه فأما بيان الحكم فقول على قول على وزيد  
 للأخ لام السدس والباقي بينهما نصفان بالمصوبة وهو قول ثلثائنا وقال اس مسعود المال  
 كله لابن الم الذي هو أخ لأم وعن عمر بن الخطاب وأبيان أظهرهما كما هو قول ابن مسعود رضي  
 الله عنه وجه قوله أن ابن الم الذي هو أخ لأم أظهرهما قريبا فيكون هو أحق بجميع المال  
 كما لو ترك آخرين أحدهما لاب وأم والآخر لاب وبيان هذا لوصف القرب باعتبار  
 الاتصال فابن الم الذي هو أخوه لأمه يتصل به من الجانبين من جانب الاب ومن جانب  
 الأم واتصال الآخر به من جانب واحد فرفنا انه أظهرهما قريبا والدليل عليه ان العمومة  
 والاخوة في المعنى سواء ( ألا ترى ) ان في كل واحد منهما يرجع الذي لاب وأم على الذي  
 لاب فإذا استويا كان لابن الم الذي هو أخ لأم سببا للميراث الفريضة بالاخوة لأم  
 والمصوبة بالعمومة ويرث بكل واحد من السببين ويجمل اجتماع السببين في شخص واحد  
 كوجودهما في شخصين فيستحق السدس بالفريضة ثم يراحم الآخر فيما بقى بالمصوبة  
 وهذا لان الترجيح مما لا يصلح علة للاستحقاق بانفراده فاما ما يصلح علة للاستحقاق بانفراده  
 فلا يقع به الترجيح وقد بينا ذلك في الجراحات والشهادات ولذلك يرجح أحد الجانبين على  
 الآخر بزيادة وصف وهو معنى القوة في التأثير ولا يترجح قياسان على قياس واحد اذا  
 عرفنا هذا فقول كل واحد من السببين هنا معتبر في الاستحقاق بانفراده فلا يقع الترجيح  
 بأحدهما بخلاف الاخوة والسبب هنالك واحد وهو الاخوة والاخوة لأم في معنى زيادة  
 الوصف في الاخوة لاب فيجوز أن يحصل به الترجيح فاما هنا الاخوة لأم لا يمكن أن تجمل  
 زيادة في وصف العمومة فلا بد من أن تجمل سببا للاستحقاق بانفراده فلا يقع به الترجيح  
 وبيان ذلك ان العمومة باعتبار المجاورة في صلب الجد وباعتبار المجاورة في رحم الجدة لا تستحق  
 الفريضة فلا يمكن أن تجمل المجاورة في رحم الأم موجبا زيادة وصف في معنى المجاورة في  
 صلب الجد فاما الاخوة مجاورة في صلب الأب فيمكن أن تجمل المجاورة في رحم الأم موجبا

لملك المجاورة زائدا في وصفها فلهذا يرجع الاخ لاب وأم على الاخ لاب ولو ترك أخوين  
 لام وأخا لاب فان للاخوين لام الثلث بينهما نصفان والباقي كله للاخ لاب ولا يرجع الاخ  
 لاب هنا على الآخرين بخلاف ما سبق لان بالاخوة لام تستحق العريضة واستحقاق العريضة  
 ليس بنسبة على القرب ولا مزاحمة بين العصبة وصاحب فرض بل صاحب الفرض مقدم على  
 العصبة كما قال عليه السلام ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلاولى رجل ذكر فلهذا لا يجعل  
 الاخ لاب وأم مرجحا على الاخ لام بل يعطى الاخ لام فرضه وهو السدس فاما الاخوة  
 لاب يستحق بها العصبية وفي العصبية الاقرب يترجح فجعلنا الاخوة لام في معنى زيادة  
 وصف ورجحنا به الاخ لاب وأم على الاخ لاب ولو ترك أخوين لام أحدهما ابن عم  
 وصورته ما ذكرنا الا أن لتلك المرأة ولد آخر من غير الاخوين فاذا مات ولد الاصغر فقد  
 ترك أخوين لام أحدهما ابن عمه فلاخوين لام الثلث بينهما نصفان وما بقي كله للذي هو ابن  
 عم اما على قول علي وزيد فظاهر وعلى قول ابن مسعود رضى الله عنه فلا يجهل العمومة  
 كالاخوة وقد بينا ان الاخوين لام اذا كان أحدهما أخا لاب لا يستحق الترتيب لجميع المال  
 فكذلك لاخوان الام اذا كان أحدهما ابن عم ولو ترك ابني عم أحدهما أخ لام وأخوين  
 لام أحدهما ابن عم وصورته فيما ذكرنا فعلى قول علي وزيد رضى الله عنهم الثلث بين الاخوين  
 لام نصفين والباقي بين ابني العم بالسوية نصفين فتكون القسمة من ستة وعلى قول ابن مسعود  
 للاخ لام الذي ليس بابن عم السدس والباقي كله لابن العم الذي هو أخ لام ولا شيء لابن العم الآخر  
 ولو ترك ثلاثة بنى عم أحدهم أخ لام وثلاثة اخوة لام أحدهما ابن عم وصورته فيما ذكرنا فعلى  
 قول علي وزيد رضى الله عنهم للاخوة لام الثلث بينهم بالسوية والباقي بين بنى الاصم اثلاثا  
 بالسوية فتكون القسمة من تسعة وعلى قول ابن مسعود رضى الله عنه الثلث للاخوين للام  
 اللذين ليسا بابن عم بينهما نصفان والباقي كله لابن العم الذي هو أخ لام ولا شيء للآخرين  
 واختلف الفرضيون رحمهم الله على قول ابن مسعود رضى الله عنه في فصلين أحدهما اذا ترك  
 ابن عم لاب وأم وابن عم لاب هو أخ لام فقال يحيى بن آدم على قياس قول ابن مسعود رضى  
 الله عنه المال كله لابن العم الذي هو أخ لام لانه يجعل العمومة كالاخوة وابن العم الذي هو  
 أخ لام عنده في معنى الاخ لاب وأم فيكون مقدما في العصبية على ابن العم لاب وأم وقال  
 الحسن بن زياد على قياس قول ابن مسعود رضى الله عنه الاخ للام السدس هنا والباقي كله

لابن الم لاب وأم كاهو مذهب علي وزيد رضي الله عنهما لانه انما يرجح العمومة بالاخوة  
لام عند الاستواء في معنى العمومة وما استويا هنا فان الم لاب وأم في المصوبة مقدم علي  
ابن الم لاب وعند العمومة قياس الاخوة وفي الاخوة بقرابة الام انما يقع الترجيح عند  
المساواة في الاخوة من جانب الاب لا عند التفاوت فكذلك في العمومة \* الفصل الثاني  
اذا ترك ابنة وابني عم أحدهما أخ لام فعلى قول علي وزيد رضي الله عنهما لابنة النصف والباقي  
بين ابني الم نصفين لان الاخوة لام لا يستحق بها شيء مع الابنة فوجودها كعدمها فاما  
علي قول ابن مسعود رضي الله عنه فقد قال بعضهم الجواب هكذا لان الترجيح بالاخوة لام  
عنده انما يقع في موضع يستحق بالاخوة لام عند الافراد ومع البنت لا يستحق الاخوة لام  
شيأ فلا يصح بها الترجيح وقال محمد بن نصر المروزي على قياس قول ابن مسعود لابنة النصف  
والباقي كله لابن الم الذي هو أخ لام لان الابنة لما أخذت فريضة فقد خرجت من الوسط  
فيجعل الباقي في حق الاخوين بمنزلة جميع التركة لو لم يكن هناك ابنة وعنده في جميع التركة  
ابن الم الذي هو الاخ لام مقدم على الآخر فكذلك في الباقي هنا وروى عن سعيد بن  
جبير رضي الله عنه انه قال في هذه المسئلة على قول ابن مسعود لابنة النصف ولا شيء للاخ  
لام بل الباقي كله للاخ الذي هو ابن عم قال عطاه رضي الله عنه وهذا غلط لوجه له لان  
أكبر ما في الباب أن يسقط أخوته لام باعتبار الابنة فبقي مساويا للآخر في انه ابن عم ولو  
تركت المرأة ابني عم أحدهما زوجها فلزوج النصف والباقي بينهما نصفان بالمصوبة أما علي  
قول زيد فلا يشكل وكذلك عند ابن مسعود لان الزوجية لا تصلح مرجحة للقرابة اذا لمجانسة  
ليتهما صورة ولا معنى ولو تركت المرأة ثلاثة بنى عم أحدهم زوجها والآخر أخوها لأمها  
فعلى قول علي وزيد للزوج النصف وللأخ لام السدس والباقي بينهم اثلاثا بالسوية \* وعلي  
قول عبد الله للزوج النصف والباقي كله لابن الم الذي هو أخ لام لانه بمنزلة الاخ لاب وأم  
عنده فيرجح بالمصوبة على الاخوين والله أعلم بالصواب

### باب فرائض الجد

(قال رحمه الله) قال أبو بكر الصديق وعائشة وعبد الله بن عباس وأبي بن كعب وأبو  
موسى الأشعري وعمران بن الحصين وأبو الدرداء وعبد الله بن الزبير \* ومعاذ بن جبل

وضوان الله عليهم أجمعين الجدة عند عدم الاب يقوم مقام الاب في الارث والحجب حتى  
 يحجب الاخوة والاختوات من أى جانب كانوا وهو قول شريح وعطاء وعبد الله بن  
 قتادة وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله إلا في فصلين زوج وأم وجد وامرأة وأم وجد غلام  
 فيهما ثلث جميع المال ولو كان مكان الجد أبا كان لما ثلث ما بقي وذكر أصحاب الاملاء عن  
 أبي يوسف أن علي بن قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه للام في هذين الموضعين ثلث ما بقي  
 أيضا وهكذا روى أهل الكوفة رضي الله عنهم عن ابن مسعود رضي الله عنه للام في زوج  
 وأم وجد أن للام ثلث ما بقي أو سدس جميع المال وروى أهل البصرة عن عبد الله بن  
 عباس أن للزوج النصف والباقي بين الجد والام نصفان وهي إحدى مبرعات عبد الله وروى  
 عن زيد بن هارون عن عبد الله في امرأة وأم وجد أن للمرأة الربع والباقي بين الام والجد  
 نصفين والرواة كلهم غلطوا زيدا في هذه الرواية فقالوا إنما قال عبد الله هذا في زوج وأم  
 وجد كيلا يكون في ذلك تفضيل للام على الجد وهذا لا يوجد في جانب المرأة فإن الام وإن  
 أخذت ثلث المال كاملا يبقى للجد خمسة من اثني عشر فلا يؤدي إلى تفضيل الانثى على الذكر  
 ولا إلى النسوية بينهما وقال علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود الجد  
 يقوم مقام الاب في الارث مع الاولاد ويقوم مقام الاب في حجب الاخوة والاختوات  
 لام فأما في حجب الاخوة والاختوات لاب وأم فلا ولكن يقاسمهم ويحمل هو كاحد الذكور  
 منهم وبه أخذ سفيان الثوري وأبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي رحمهم الله إلا أن زيدا كان  
 يقول يقاسمهم مادامت المقاسمة خيرا له من ثلث جميع المال فإذا كان الثلث خيرا له أخذ الثلث  
 وكان ما بقي بين الاخوة والاختوات وقال علي رضي الله عنه يقاسمهم مادامت المقاسمة خيرا  
 له من سدس المال وإذا كان السدس خيرا له أخذ السدس وعن ابن مسعود روايتان أشهرهما  
 كقول زيد وروى عنه أيضا كقول علي وعن عمر بن الخطاب كقول أبي بكر الصديق في  
 الجد وعنه كقول زيد إلا في الاكدرية خاصة وعن عثمان بن عفان كقول علي رضي الله عنه  
 وعنه كقول زيد إلا في مسألة الخرفاء على ما بيننا والصحيح أن مذهب عمر رضي الله عنه لم يستقر  
 على شيء في الجد وروى عن عبيدة السلماني أنهما اجتمعوا في الجد على قول فسطحت حبة من  
 ستف البيت ففترقا فقال عمر رضي الله عنه أبي الله تعالى أن يجتمعوا في الجد على شيء ولما  
 طعن عمر رضي الله عنه وإيس من نفسه قال أشهدوا أنه لا قول لي في الجد ولا في الكلالة

وانى لم استخاف أحدا وقال على من أراد أن ينفعهم في جرائم جهنم فليقض في الجدة وكان  
الشعبي اذا أراد أحد أن يسأله عن شيء من الفرائض قال هات ان لم يكن أحدا لا حياه الله  
ولا يباه ليعلم أنهم كانوا يتعززون عن الكلام في الجد لكثرة الاختلاف فيه اما حجة من  
ورث الاخوة مع الجد ما روى عن علي انه شبه الاخوين بشجرة أبتت غصنين والجد مع  
النافلة بشجرة نبت منها غصن فالقرب بين غصني الشجرة أظهر من القرب بين أصل الشجرة  
والغصن النابت من غصنها لان بين الغصنين مجاورة بغير واسطة وبين الغصن الثاني وأصل  
الشجرة مجاورة بواسطة الغصن الاول فعلى هذا ينبغي أن يقدم الاخ على الجد لان المصوبة  
تبنى على القرب الا أن في جانب الجد معنى آخر وهو الولاد يتأيد بذلك المعنى اتصاله بالنافلة  
وبالولاد يستحق القرصية من له اسم الابوة وهذه القرصية انما يستحق السدس قل لله تعالى  
ولا يوبه لاسكل واحد منهما السدس فلا ينقص نصيب الجد عن السدس باعتبار الولاد بحال  
وتأيد بهذا الولاد قرابته من الميت فيكون مزاحما للاخوة ويقاسمهم اذا كانت المقاسمة خيرا  
له من السدس ه يوضحه ان الولد في حكم المحجب أقوى من الاخوة بدليل حجب الزوج  
والزوجة بالولد دون الاخوة وحجب الام الى السدس بالولد او احد دون الاخ ثم الولد لا  
ينقص نصيب الجد عن السدس بحال كان أولي والمروى عن زيد ابن ثابت انه شبه الاخوين  
بواد تشعب منه نهران والجد مع النافلة بواد تشعب منه نهر ثم تشعب من النهر جدول فالقرب  
بين النهرين يكون أظهر منه بين الجدول وأصل الوادى وهذا يوجب تقديم الاخوة على  
الجد الا أن في جانب الجد معنى الولاد وبه يسمى أباً ولكنه أبعد من الاب الاول بدرجة  
فيجعل هو فيما يستحق في الولاد بمنزلة الام من حيث انه يقام البعد بدرجة مقام نقصان الانوثة  
في الام والام عند عدم الولد تستحق ثلث جميع المال فكذلك الجد بالولاد يستحق ثلث جميع  
المال اذ الجد مع الجدة بمنزلة الاب مع الام فكما ان نصيب الام عند عدم الولد ضف نصيب  
الام وذلك الثلثان فكذلك نصيب الجد عند عدم الولد ضف نصيب الجدة ونصيب الجدة  
السدس لا ينقص عن ذلك فنصيب الجد الثالث لا ينقص عن ذلك وحجتهم من حيث المعنى  
أن الجد والاخ استويا في الادلاء فكل واحد منهم بدلى للميت بواسطة الاب ثم للاخ زيادة  
ترجيح من وجه وهو انه بدلى بواسطة الاب بالبنوة والجد ودية تدلى الى الميت بواسطة  
الاب بالابوة والبنوة في المصوبة مقدم على الابوة (ألا ترى) أن من ترك أباً وابناً كانت

العصوبة لابن دون الاب ولكن في جانب الاب ترجيح من وجه آخر وهو الولاد مقدم  
 في الاستحقاق حتى يستحق به الفريضة وصاحب الفريضة يتقدم على العصبه قتلًا في الفرض  
 المستحق بالولاد يحمل الجد مقدما وإذا آل الامر الى العصبية يعتبر الادلاء وهما مستويان  
 في ذلك ولكل واحد منهما ترجيح من وجه فيقع التعارض ويكون المال بينهما بالمقاسمة بمنزلة  
 الاخوين لاب وأم أو لاب ولهدا لا تثبت المزاومة لا لولاد الام مع الجد لا لادلاءهم بالام  
 ولا تأثير لقربة الام في استحقاق العصبية بها والمساواة باعتبار التساوي في الادلاء قال  
 الشافعي ولهدا قلت اذا مات المتق وترك أخا المتق لايه وأمّه وجده فالمال بينهما بصفان  
 لانه متبر بالعصبية في الميراث بالولاء وقد استويا في معنى العصبية فيستويان في الاستحقاق  
 على كل حال قل الباني لهما أو أكثر فأما أبو حنيفة احتج بما نقل عن ابن عباس أنه كان يقول  
 ألا يتق الله زيد بن ثابت يحمل ابن الابن ابنا ولا يحمل أب الاب أباً ومعنى هذا الكلام  
 أن الاتصال بالقرب من الجائين يكون بصفة واحدة لا يتصور التفاوت بينهما بمنزلة  
 المائة بين مثلين والاخوة بين الاخوين فاذا كان في الموضع الذي كان الجد ميتا يحمل ابن  
 الابن قائما مقام الابن في حجب الاخوة من أي جانب كانوا وكان معنى القربي والاتصال  
 في جانبه مرجحا فكذلك اذا كان ابن ابن الميت ميتا يكون الجد قائما مقام الاب في حجب  
 جميع الاخوة ويكون اتصاله وقربه الى الميت بالميت مرجحا لان الاتصال واحد لا يقبل  
 التفاوت بين الجائين بوجه والدليل عليه أن الجد عند عدم الاب يستحق ايم الابوة قل الله  
 تعالى يا بني آدم ومن كنت ابنة فهو أبوك وقال جل جلاله قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم  
 وكان إبراهيم جدا وقال عز وجل واتبع ملة آباءك إبراهيم واسحاق وكانا جدين له وكذلك  
 أيضا في الحكم فالجد له من الولاية عند عدم الاب ما للاب حتى أن ولايته تم المال والنفس  
 جميعا بخلاف الاخوة والخلافة في الارث نوع ولاية وكذلك الجد في استحقاق النفقة مع  
 اختلاف الدين بمنزلة الاب بخلاف الاخوة والنفقة صلة كالميراث وكذلك الجد في حكم حرمة  
 وضع الزكاة وحرمة قبول الشهادة وحرمة حليلته كالسائلة والمنع من وجوب القصاص عليه  
 بقتل الناذلة وثبوت حق التملك له بالاستيلاء قائم مقام الاب بخلاف الاخوة فاذا حمل هو  
 في جميع الاحكام بمنزلة الاب فكذلك في حجب الاخوة وبعد ما تقرر هذا المعنى فلا متبر  
 بالتقرب لان استحقاق المال بالعصبية وهي لا تبني على التقرب فابنة الابنة أقرب من ابن الم



ومن مولى المتأفة ثم الميراث بالصوبة لابن الم ومولى المتأفة دون ابنة الابنة فكذلك هنا اذا عرفنا هذا رجعنا الى بيان مذهب الذين قالوا بتوريث الاخوة والاخوات مع الجدة فقد فرغنا من بيان قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه ومن قال بقوله فنقول أما على مذهب زيد الجدة يقاسم الاخوة والاخوات ما دامت المقاسمة خيرا له من ثلث جميع المال أو كانا سواء فان كان الثلث خيرا له فانه يعطى الثلث ثم الباقي بين الاخوة والاخوات ومن مذهبه أن يتمد بالاخوة والاخوات لاب مع الاخوة والاخوات لاب وأم في مقاسمة الجدة فاذا أخذ الجدة نصيبه رد الاخوة والاخوات لاب علي الاخوة والاخوات لاب وأم جميع ما أصابوا ان كان أولاد الاب والام ذكورا أو مختاطبين فان كانوا انا فانهم يردون على البنين الى تمام الثلثين وعلى الواحدة الى تمام النصف وينبئ على هذا مسألة المشربة وصورتها أخت لاب وأم وأخ لاب وأم وأخ لاب وجد فلي قول زيد بن ثابت المال بينهم بالمقاسمة لان بالمقاسمة نصيب الجدة خمس المال وهو خير له من الثلث فيكون أصل الفريضة من خمسة للجدة سهمان وللأخ سهمان وللأخت سهم ثم الأخ لاب يرد على الأخت لاب وأم الى تمام النصف وذلك سهم ونصف ما أصابه فانكسر بالانصاف فاضعه فيكون عشرة للجدة أربعة وللأخت لاب وأم بعد الرد خمسة والباقي للأخ لاب سهم واحد وهذا السهم الواحد هو عشر المال فلهذا سميت المسئلة عشرية زيد ومن مذهبه أنه اذا اجتمع مع الجدة والاخوة أصحاب الفرائض يوفى على أصحاب الفرائض فرائضهم ثم ينظر للجدة الى المقاسمة والى ثلث ما بقي والى سدس جميع المال فأى ذلك خيرا للجدة أعطي ذلك والباقي للاخوة والاخوات ومن مذهبه أن الاخوات المفردات لا يكن من أصحاب الفرائض مع الجدة ولكن يصرن عصبة بالجدة ويكون الحكم المقاسمة بينهم وبين الجد الا في مسألة الا كدرية خاصة فان جعل الأخت فيها صاحبة فرض لاجل الضرورة وصورتها امرأة ماتت وترك زوجا وأما وأختا لاب وأم وجدنا فللزوجة النصف ثلاثة من ستة والام الثلث سهمان وللجد السدس سهم وللأخت النصف ثلاثة تعول بثلاثة وانما جعل الأخت هنا صاحبة فرض لاجل الضرورة فانه لم يبق بعد نصيب أصحاب الفرائض الا السدس فان جعل ذلك للجدة صارت الأخت محجوبة بالجدة وهذا خلاف أصله وان جعل ذلك بينهما بالمقاسمة انتقص نصيب الجدة عن السدس ومن مذهبه أنه لا ينقص نصيبه عن السدس باعتبار الولاء بحال واسقاط الأخت بالجدة متمذر

أيضا لانها صاحبة مرض عند عدم الولد بالنص وفريضة النصف لهذه الفريضة جعلها صاحبة  
مرض هنانم يضم نصيب الاخت مع نصيب الجدة وهو أربعة من تسعة فيكون متسوما  
بينهما للذكر مثل حظ الانثيين فالكسر بالاثلاث فاضربه تسعة في ثلاثة فيكون سبعة  
وعشرين كان للزوج ثلاثة مضروبة في ثلاثة فتكون تسعة وكان للام سهمان مضروبان في  
ثلاثة فيكون ستة وكان نصيب الاخت والجدة أربعة مضروبة في ثلاثة فيكون اثني عشر  
للجدة ثمانية وللأخت أربعة وانما حمله كذلك لان أصحاب الفرائض لما خرجوا من الوسط  
سار الباقي في حقها بمنزلة جميع التركة فانما جعلنا الاخت صاحبة فرض لاجل الضرورة  
والنات بالضرورة يتعذر تقدير الضرورة وقد انعدمت الضرورة فيما أصابها فبقى المتعذر  
المتسامة فيما بينهما ولو كان مكان الاخت أخا لم تكن المسئلة أكدرية بل سدس الباقي كله  
للجدة ولا نبي للاخ لان استحقاق الاخ بالصوبة فقط وللعصبة ما بقي من أصحاب الفرائض  
فاذا لم يبق شيء كان الاخ محروما لا لمدام محل حقه بخلاف الاخت وكذلك ان كان مكان  
الاخت الواحدة أخين أو أخا وأختا لم تكن المسئلة أكدرية لانها بحجبان الام من الثلث  
الى السدس فيكون الباقي الثلث فان كان مع الجدة أختان فالمسامة والسدس للجدة سواء  
وان كان أحا وأختا فالسدس خير له فيأخذ السدس والباقي بين الاخ والاخت للذكر مثل  
حظ الانثيين وانما لقيت هذه المسئلة بالاكدرية لانه تكدر فيها مذهب ريد فاضطر الى ترك  
أصله وقيل ان عبد الملك بن مروان ألغاهما علي فقيه كان يلقب بالاكدر فأخطأ فيها على قول  
ريد وقيل لان الميت الذي وقعت هذه الحادثة في تركته كان يلقب بالاكدر ومن مذهب  
زيد أن السات مع الجدة كغيرهن من أصحاب الفرائض والجدة يكون عصبة معهن ومن مذهبه  
أن يجوز تفصيل الام على الجد وبهذا كله أخذ سفيان الثوري وأبو يوسف ومحمد ومالك  
والشافعي وعليه الفتوى الا أن بعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله استحسنوا في مسائل  
الجدة الفتوى بالصالح في مواضع الخلاف وقلوا اذا كنا نقتي بالصالح في تعيين الاخير  
المشترك لاختلاف الصحابة للاختلاف ما أظهر والفتوى بالصالح فيه أولى فأما بان مذهب  
علي رضي الله عنه فقوله انه يقاسم الاخوة والاخوات ما دامت المقاسمة خيرا له من السدس  
أو كانا سواء فاذا كان السدس خيرا له أخذ السدس ثم الباقي بين الاخوة والاخوات ومن  
مذهبه أنه لا يعتد بالاخوة والاخوات لآب مع الاخوة والاخوات لآب وأم في مناسفة

الجدد ولكن يمتد بهم اذا انفردوا عن الاخوة والاخوات لآب وأم ويحمل الجد كأحد الدكور  
 منهم في حكم المقاسمة ومن مذهبه أنه اذا اجتمع مع الجد والاخوة أصحاب الفرائض سوى  
 البنات فله يوفى عليهم فرائضهم ثم ينظر الى ما بقي فان كان السدس يعطى للجد وان كان  
 أقل يكمل له السدس وان كان أكثر من السدس ينظر للجد الى المقاسمة والى سدس جميع  
 المال فأما كان خيرا له ذلك والباقي للاخوة ومن مذهبه أن الاخوات المفردات أصحاب  
 الفرائض مع الجد وفريضة الواحدة منهن النصف وفريضة المثني فصاعدا الثلثان ومن مذهبه  
 أن مع الابنة الجدد صاحب فرض له السدس ولا يكون عصبة بحال ومن مذهبه أنه يجوز  
 تفضيل الام على الجد وبهذا كله أخذ ابن أبي ليلى وسوى هذا روايتان عن علي رضي الله عنه  
 أحدهما كقول الصديق رضي الله عنه والاخرى أن المال بين الجد والاخوة بالمقاسمة وان كان  
 نصيب الجددون السدس فقد روى أن ابن عباس كتب اليه يسأله عن جد وست اخوة فكتب  
 في جوابه اجعل المال بينهم على سبعة ومزق كتابي هذا ان وصل اليك فكأنه لم يستقر على هذا  
 الفتوى حين أمره أن يمزقه فأما بيان مذهب عبد الله بن مسعود فن مذهبه أن الجد يقاسم  
 الاخوة ما دامت القسمة خيرا له من الثلث وافق في هذا زيدا ومن مذهبه أنه لا يمتد بأولاد  
 الآب مع الاولاد لآب وأم في مقاسمة الجد فوافق فيه عليا وقال يمتد بهم اذا انفردوا عن  
 أولاد الآب والام كما هو مذهب علي رضي الله عنه فان اجتمع مع الجد والاخوة أصحاب  
 الفرائض فاهل الحجاز يروون عن عبد الله أنه يعطى أصحاب الفرائض فرائضهم ثم ينظر  
 للجد الى ثلاثة أشياء كما هو مذهب زيد فأهل العراق يروون عنه أنه ينظر للجد الى المقاسمة  
 والى السدس كما هو مذهب علي ومن مذهبه أن الاخوات المفردات أصحاب الفرائض مع  
 الجد وافق فيه عليا ومما انفرد به ابن مسعود ابنة وجد وأخت للابنة النصف والباقي بين الجد  
 والاخت نصفان فهذه من مبرعات عبد الله ومما انفرد به زوج وأم وجد للزوج النصف  
 والباقي بين الجد والام نصفان فكان لا يفضل أما علي جد فهذه من مبرعاته أيضا ومما انفرد  
 به أن الاخوات لآب وأم اذا كانوا أصحاب الفرائض مع الجد فلا شيء للاخوة والاخوات  
 لآب سواء كانوا ذكورا أو إناثا أو مختلطين ولا يمتد بهم في هذه الحالة وبهذا كله أخذ فقهاء  
 الكوفة علقمة والأسود وإبراهيم النخعي فصار الاختلاف بينهم في الحاصل في ثمان فصول  
 فالسبيل أن نذكر كل فصل على الانفرد أما الفصل الاول أن علي قول زيد وعبد الله تعبر

المقاسة ما دامت خيرا له من ثلث المال وعند علي تعتبر المقاسة ما دامت خيرا له من سدس  
 المال وجه قوله أن الجدة إنما امتاز من الاخوة بمعنى الولاء واسم الابوة بهذا الاسم والمعنى  
 يختص باستحقاق الفريضة وفريضة الاب بالنص السدس قال الله تعالى ولا يورثه لكل واحد  
 منهما السدس ثم الجدة مع الاخوة بمنزلة الاب مع الاولاد لان الاخ ولد من بدلى به الجدة  
 وهو الاب ثم فريضة الاب مع الولد السدس لا يتقص عنه فكذلك فريضة الجدة مع الاخوة  
 السدس لا يتقص عن ذلك بحال واعتبار المصوبة لتوفر المنفعة عليه فاذا كانت الفريضة أتم  
 له قلنا بأنه يعطى فريضته وذلك السدس وجه قول عبد الله وزيد حديث عمران بن الحصين  
 أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان ابن ابني مات فإلى من ميراثه فقال عليه  
 السلام لك السدس قال أدر الرجل دعاه فقال لك سدس آخر وإنما يحمل هذا على أنه كان  
 وقع عنده في الابتداء أن للبيت ولدا فجعل له السدس ثم علم أنه لا ولد للبيت فجعل له الثلث  
 وروى أن عمر بن الخطاب جمع الصحابة وقال هل سمع منكم أحدا من النبي عليه السلام في  
 الجدة شيئا فقام رجل وقال شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى للجدة بالثلث فقال مع  
 من كان فقال لا أدري قتال لا دريت فقام رجل آخر وقال شهدت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قضى للجدة بالثلث فقال مع من كان فقال لا أدري شيئا فقال لا دريت وإنما يحمل هذا  
 على أنه جعل له السدس مع الولد والثلث عند عدم الولد والمعنى فيه أن الجدة مع الجدة بمنزلة  
 الاب مع الام ثم عند عدم الولد للام الثلث وكان للجدة نصف نصيب الام وهو السدس  
 وللأب الثلثان فينبغي أن يكون للجدة نصف نصيب الاب وهو الثلث بالولاء كما هو الأصل  
 في جعل حفظ الله كرمه حفظ الانثى والدليل عليه أن الجدة يحجب أخوين لام عن  
 فرضهما وفرضهما الثلث عند عدم الولد وكل وارث يحجب آخر عن فرضه فإنه يستحق  
 ذلك لا محالة فان معنى حجته في أنه يكون مقدما عليه في فرضه كالولد في حق الزوج والزوجة  
 بخلاف الاخوين مع الاب فانهما يحجبان الام من الثلث الى السدس ولا حظ لهما في ذلك  
 لانهما غير وارثين مع الاب وكلاهما فيمن يحجب غيره وهو وارث والفصل الثاني أن على  
 قول زيد بن ثابت رضي الله عنه لا يستدبهم وجه قول زيد أنه يعتد بهم في مقاسة الجد  
 عند الانفراد بالاتفاق وإنما يستدبهم لانهم يدلون بالاب كما بدلى الجد وهذا المعنى قائم عند  
 وجود الاخوة والاخوات لاب وأم فان بوجودهم لا يزداد معنى الادلاء في الجدة ولا

ينتقص في جانب الاخوة لاب وتحقيق هذا الكلام أن قرابة الام في حق الاخوة  
والاخوات لاب وأم معتبر للترجيح لا للاستحقاق والترجيح عند اتحاد الجهة لا عند اختلاف  
الجهة ففي حق الجدة مع الاخوة الجهة مختلفة لان الابوة غير الاخوة فلا معتبر بقرابة الام في  
الترجيح مع الجد ولكن يجملا في المقاسمة كأنهما جميعا اخوة لاب حتى يأخذ الجد نصيبه  
فيخرج من الوسط ثم صارت الجهة واحدة فيما بين الاخوة لاب وأم والاخوة لاب فيظهر  
الترجيح عند ذلك بقرابة الام فيرد الاخوة لاب على الاخوة لاب وأم ما أخذوا لهد المني  
بمنزلة الابوين مع الاخوين فالاخوان يحجبان الام من الثلث الى السدس ثم الاب يستحق  
عليهما ذلك وأما وجه قول علي وعبد الله أن الجد مع الاخوة لاب وأم يحمل بمنزلة الاخ  
لاب وأم لا بمنزلة الاخ لاب لانه لو حمل كالاخ لاب لكان الاخ لاب وأم مقدما عليه  
واذا حمل هو كالاخ لاب وأم والاخ لاب وأم يحجب الاخوة لاب فالاخوان لاب  
وأم لان يحجبان الاخوة لاب كان أولى وهذا بخلاف ما اذا انفرد الاخوة لاب مع الجد  
لان هناك الجد يحمل بمنزلة الاخ لاب بمعنى وهو أن الولاء الذي اختص به الجد  
معتبر عند الحاجة ولا يعتبر عند عدم الحاجة (الآرى) أن نصيبه اذا كان بالمقاسمة دون  
الثلث يعتبر الولاء لكن لا ينتقص حقه عن السدس واذا كانت المقاسمة خيرا له لا يعتبر  
الولاء ولكن يعتبر الادلاء بالاب فهنا مع الاخوة لاب لا حاجة الى اعتبار الولاء في جانب  
الجد فلا يعتبر وجود الاخوة لاب وأم ولما نصبت الحاجة الى ذلك ليقوم معنى الولاء في جانبه  
مقام قرابة الام في جانب الاخ لاب وأم فكان مستبها وجعل الجد كالاخ لاب وأم  
بوضعه أن لو قلنا بأنه يمتد بهم في مقاسمة الجد ثم يردون ما أصابهم على الاخ لاب وأم  
يؤدي الى تفضيل الاح لاب وأم على الجد وهذا ساقط بالاجماع فان الجد لا ينتقص  
نصيبه عن السدس بحال وقد ينقص نصيب الاخ عن السدس فكيف يجوز تفضيل الاخ  
على الجد في الميراث والفصل الثالث أن الاخوات المفردات أصحاب الفرائض مع الجد عند  
علي وعبد الله وعند زيد رضي الله عنه عصبات الا في الاكدرية وجه قولها ان الانثى انما تصير  
عصبة للذكر عند اتحاد السبب فأما عند اختلاف السبب فلا فالسبب في حق الجد غير  
السبب في حق الاخت فلا تصيرن عصبة به بخلاف الاخ فالسبب واحد في حق الاخ  
والاخت فتصير الاخت عصبة بالاخ بوضعه أن الجد لا يعصب من في درجته من الاناث

كالعدة فكذلك لا يصعب غيرها بمنزلة ابن الم ولان الاخت مع الجد بمنزلة الابنة من  
 الاب ثم الابنة لا تصير عصبة بالاب فكذلك الاخت لا تصير عصبة بالجد وجه قول زيد أن  
 الجد كأحد المذكور من الاخوة ومعلوم أن الاخت تصير عصبة بالاخ لا باسم الاخوة فذلك  
 موقوف في الاح لام ولا يجعلها عصبة ولكن انما تصير بالاخ لتكون الاح عصبة والجد في  
 المصونة مساو للاخ فتصير الاخت عصبة الا في الا كدربة فانها تجعل صاحب فرض لاجل  
 الصرورة كما يسماع أن الجد في تلك المسئلة صاحب فرض فان له السدس فيكون في تلك  
 المسئلة هو بمنزلة الاح لام والاخت لا تصير عصبة بالاح لام ه والفصل الرابع بن علي  
 وعد الله أنه اذا كان هناك أخت لاب وأم وأخ وأخت لاب وجد عند علي للاخت لاب  
 وأم النصف والباقي بين الجد والاخ والاخت لاب بالمقاسمة وعند عبد الله الباقي كله للجد  
 ولا شيء للاخ والاخت لاب لان استحقاق الباقي باعتبار العسوبة فيقدم الاقرب والجد  
 هو أقوى سببا من أولاد الاب لان جانيه رائد بالولاء وقد اعتبر اولاء هالمكان الاخت  
 لاب وأم فان قرابة الام اعتبرناها في جانبها حين جعلها صاحبة فرض اذ لو لم يمتز قرابة  
 الام لكانت هي عصبة بالاخ لاب واذا اعتبر قرابة الام في جانبها يمتز الولاء في جانب  
 الجد فيكون سده في المصونة أقوى ويوجب به أولاد الاب بمنزلة الاخ لاب وأم بخلاف  
 ما اذا انفرد أولاد الاب مع الجد لان هناك يمتز الولاء في جانب الجد فيكون سبه مثل  
 سبب أولاد الاب ه وجه قول علي أن الاخوة والاخوات لاب يقاسمون الجد في جميع المال  
 فيقسمونه فيما نقي لعد صاحب الرديضة كالاخ والاخت لاب وأم وهذا لان الولاء في الجد  
 غير ممتزها لانه لا حاجة الى اعتباره في اثبات المصونة للجد مع أولاد الاب فهو وما انفردوا  
 معه سواء ه والمصل الخامس أنه اذا اجتمع أصحاب الرائض مع الاخوة والجد علي قول  
 زيد يوفى على أصحاب الرائض فرائضهم ثم ينظر للجد الى ثلث ما بقي والى المقاسمة والى سدس  
 المال وهو بقاء على أصله فانه يمتز للجد ثلث جميع المال اذا لم يكن هناك صاحب فرض فباقي  
 هما بجميع المال هناك فاعتبر المقاسمة وثلث ما بقي الا أن يكون السدس خيرا له فينفذ لا ينقص  
 الجد عن السدس لانه يثبت استحقاق السدس باسم الابوة بالنص وذلك بتناول الجد وأما  
 عند علي ينظر الى المقاسمة والى سدس جميع المال بقاء على أصله اذا لم يكن هناك صاحب  
 فرض فانه يمتز للجد المقاسمة والسدس ولا يمتز ثلث جميع المال فكذلك هنا وأهل الحجار

يروون عن عبد الله مثل قول زيد أنه يمتير ثلث ما بقي كما هو أصله إذا لم يكن هناك صاحب  
فرض فإنه يمتير للجد ثلث جميع المال وأهل العراق يروون عن عبد الله السدس والمقاسمة  
هنا كما هو قول علي رضي الله عنه فهو يحتاج إلى الفرق بين هذا وبين ما إذا لم يكن هناك  
صاحب فرض ووجه الفرق أن هناك إنما جعلنا للجد الثلث باعتبار أنه نصف نصيب الأب  
مع الأم وضعف نصيب الجدة وقد تغير ذلك بوجود أصحاب الفرائض ومتى وقع التغير في  
فريضة فالأصل فيها المقاسمة كما في فريضة الزوج والزوجة وفريضة الأم بالأخوة فلهذا  
اعتبرنا له السدس والمقاسمة يوضحه أن ثلث ما بقي غير منصوص عليه في الفرائض وأثبتت  
مقدار الفريضة لا يكون بالرأى بخلاف زوج وأبوين وامرأة فإنا إذا جعلنا للأم ثلث ما بقي  
في زوج وأبوين كان ذلك سدس جميع المال وفي فريضة السدس نص وإذا جماعها ثلث  
ما بقي بامرأة وأبوين كان ذلك ربع جميع المال وفي فريضة الربع نص فإما لو جعلنا للجد  
ثلث ما بقي بعد أصحاب الفرائض لا يكون ذلك موافقا لفرض منصوص على كل حال فيكون  
أثبتت فريضة بالرأى والفصل السادس في الابنة مع الجد والأخوة والأخوات فإن علي قول  
علي الجد صاحب فريضة هنا وفريضة السدس وعند عبد الله ابن مسعود وزيد رضي الله  
عنهما يكون هو عصبة يقاسم الأخوة والأخوات ما بقي بعد نصيب الابنة فهما يقولان  
الابنة صاحبة فرض فتكون كغيرها من أصحاب الفرائض والجد عصبة مع سائر أصحاب  
الفرائض ويقاسم الأخوة والأخوات ما بقي فكذلك مع الابنة «وجه قول علي أن الجد أب  
والأب صاحب فرض مع الولد بالنص قال الله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس إلا  
إذا جعلنا الأب الأدنى مع الابنة عصبة فيما بقي بعد ما جعلناه صاحب فرض فلو أعطينا للجد  
حكم المصوبة كنا قد سويناه بالأب فيجب الأخوة ولا يراهم وذلك لا يستقيم «لانجمل  
له حفظا من المصوبة هنا «والفصل السابع بين زيد وعبد الله فيما إذا ترك ابنة وجدا وأختا  
فإن علي قول زيد للابنة النصف والباقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين وعلي قول  
عبد الله الباقي بينهما نصفان لأن كل واحد منهما لو انفرد مع الابنة استحق ما بقي بطريق  
المصوبة فالأخت مع الابنة عصبة وكذلك الجد فنجد الاجتماع للأخت لا يصير عصبة بالجد  
وأما يفضل الذكر على الأنثى في المصبة إذا صارت المرأة عصبة بالذكر فإما بدون ذلك فلا  
وصار هذا كما لو أعتق رجل وامرأة عبدا كان ميراثه بالولاء بينهما نصفين وهذا بخلاف

الاخ والاخت لان الاخت عد وجود الاخ انما تصير عصبه بالاح (ألا ترى) انه لو لم  
 يكن ابة كانت عصبه بالاخ فكذلك مع وجود الابنة وهنالك لم توجد الابنة ما كانت  
 الاخت عصبه بالجدة فكذلك مع الابنة والعصل الثامن اذا تركت زوجا وأما وجدا فلي  
 قول زيد وعلى للام ثلث جميع المال لان ثلث المال للام عند عدم الولد تأتي بالنسبة قال الله  
 تعالى فلامه الثلث والنقصان عما هو منصوص عليه بالرأى لا يجوز ثم الام أقرب من الجدة  
 بدرجة والاقترب وان كان أنثى يجوز تفضيله على الابعد في الاستحقاق بوضعه ان النسب  
 دون الحرمان ويجوز حرمان الجد في موضع تركت الام فيه الثلث وهو حال حياة الاب  
 فلان يجوز نقصان نصيب الجد عن نصيب الام كان أولى وأما عبد الله في احدي الروايتين  
 عنه للام ثلث ما بقي وهو سدس جميع المال لان اسم الاب ثابت للجدة ولا يجوز تفضيل  
 الام على الاب ولا التسوية بينهما في الميراث وفي الرواية الاخرى قال النصف الباقي بين الام  
 والجدة نصفان لان الممتنع تفضيل الانثى على الذكر بسبب الولاء فأما بعد التسوية بينهما  
 غير ممتنع كما في حق الابوين مع الابن بوضعه أن في جانب الجدة فضيلة الاووية والبعد  
 بدرجة وفي جانب الام فضيلة القرب بدرجة ونقصان الابوة فاستويا فيكون الباقي بينهما  
 نصفان ثم اعلم أن حاصل الكلام في مسائل الجدة يدور على ستة مسائل فن أحكم أقاويل  
 الصحابة فيها يتيسر عليه تخريج ما سواها والمسائل الست ذكرها محمد رحمه الله في كتاب  
 الرافض ورواها عن السدي عن اسماعيل عن الشعبي احداها مسألة الخرقاء وصورتها أخت  
 لاب وأم أو لاب وجد وأم والصحابة رضي الله عنهم اختلفوا فيها على ست أقاويل على قول  
 أبي بكر الصديق للام الثلث والباقي للجدة ولا شيء للاخت وعلى قول علي للام الثلث  
 للاخت النصف بالفرضية وللجدة السدس وعلى قول زيد للام الثلث والباقي بين الجدة  
 والاخت للذكر مثل حظ الانثيين وعلى قول عبد الله للاخت النصف وللأم السدس  
 في رواية والباقي للجدة لانه يحمل نصيب الجدة ضعف نصيب الام كما هو مذهبه في روج  
 وأم وجد وفي الرواية الاخرى للزوج النصف والباقي بين الجدة والام نصفان لانه لا يرى  
 تفضيل الام على الجدة ويرى التسوية بينهما والسادس قول عثمان رضي الله عنه أن المال بين  
 ثلاثهم اثلاثا وجواب هذه المسئلة بهذه الصفة محفوظ عن عثمان ووجهه أن الام تستحق  
 الثلث بالنسبة ولو لم يكن هناك أم لكان للاخت النصف بالفرضية والنصف الآخر للجدة



فإذا استحدثت الام الثالث عليهما كان ذلك من نصيبهما جميعهما وبقي حقهما في الباقي سواء فكان  
 المال بين ثلاثهم اثلاثا وتسمى هذه المسئلة الخرقاء لكثرة اختلاف العصبية فيها وتسمى عثمانية  
 لان قديما جوابها عنفوظ عن عثمان وتسمى مثانة لجعل عثمان المال بينهم اثلاثا وتسمى  
 تعجاجية لان الحجاج ألقاها على الشعبي على ما حكى أن الحجاج لما قدم العراق أتى بالشعبي  
 موثقا بمحيد فنظر اليه بشبه المغضب وقال أنت ممن خرج علينا يا شعبي فقال أصلح الله الامير  
 لقد أجذب الجانب وضاق المسلك واكتحلنا السهر واستحلنا الحرر ووقعنا في فتنة لم يكن  
 فيها تروية أئتنا ولا تجرية أقويا قال صدق خذوا عنه ما يقول في أم وأخت وجد فقال قد قال  
 فيها خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومن هم قال عثمان وعلي وزيد وابن  
 مسعود وابن عباس فقال ما قال فيها الخبر يعني عبد الله بن عباس قال جعل الجد أباً ولم  
 يخط الاخت شيأ قال وما قال فيها ابن مسعود قال جعل للاخت النصف والباقي بين الام والجد  
 نصفان قال وما قال فيها زيد قال جعل للام الثالث والباقي بين الجد والاخت للذكر مثل  
 حظ الانثيين فقال وما قال فيها أمير المؤمنين يعني عثمان قال جعل المال بينهم اثلاثا فقال لله  
 در هذا العلم فرده بجميل والمسئلة الثانية ملقبة بالاكدرية وصورنها أم وجد وزوج وأخت  
 لاب وأم أولاب وفيها خمسة أقاويل قول زيد كما بينا وقول الصديق ان للزوج النصف  
 وللأم الثالث على ما رواه محمد بن الحسن والباقي للجد علي ما رواه أبو يوسف وأبو ثور للام  
 ثلث مابقي والباقي للجد والقول الرابع قول عبد الله ان للزوج النصف وللأخت النصف  
 وللجد السدس وللأم السدس كيلا يؤدي الى تفضيل الام على الجد فتعول بسهمين والقسمة  
 من ثمانية وعلى قول علي رضي الله عنه للزوج النصف وللأخت النصف وللأم الثلث وللجد  
 السدس فتعول بثلاثة فتكون القسمة من تسعة وهذا قريب من قول زيد الا ان على مذهب  
 زيد أن ما يصيب الجد والاخت يجمل بينهما للذكر مثل حظ الانثيين فتكون القسمة  
 من سبعة وعشرين وعند علي لا يجمل كذلك بل لكل واحد منهما ما أصابه والمسئلة الثالثة  
 امرأة وأخت وأم وجد وفيها أربعة أقاويل قولان للصديق رضي الله عنه أحدهما ان  
 للمرأة الربع وللأم ثلث مابقي والباقي للجد والآخر ان للمرأة الربع وللأم ثلث جميع المال  
 والباقي للجد والثالث قول علي وزيد ان للمرأة الربع وللأم الثلث والباقي بين الجد والاخت  
 بالمقاسمة والرابع قول عبد الله ان للمرأة الربع وللأخت النصف والباقي بين الجد والام

استناد والمسئلة الرابعة امرأة تركت زوجا وأما وجدا وأخا لاب وأم أو لاب وفيها خمسة أقاويل قولان للصدیق رضی الله عنه أحدهما للام ثلث جميع المال وفي الآخر لخالث ما بقي والباقي للجد والثالث قول علي وعبد الله وزید أن للزوج النصف وللأم ثلث جميع المثلث والباقي للجد ولا شيء للآخ فيكون هذا ما إذا لاحد قولی أن یکر والقول الآخر فی لبد الله أن للزوج النصف والباقي بین الام والجد نصفان ولا شيء للآخ والمسئلة الخامسة امرأة وأم وجد وأخ لاب وأم أو لاب وفيها خمسة أقاويل قولان للصدیق كما ذكرنا والثالث قول علي وزید أن للمرأة الربع وللأم ثلث جميع المال والباقي بین الجد والاح نصفان لأن المسئلة خیر له من السدس فالمسئلة له سهمان ونصف من اثني عشر والسدس سهمان والقول الرابع لبد الله أن للمرأة الربع وللأم ثلث ما بقي والباقي بین الجد والآخ نصفان والخامس قول عبد الله أيضا أن للمرأة الربع والباقي بین الجد والام والآخ اثلاثا كيلا يؤدي الى تفضيل الام على الجد فتكون هذه من مبرماته على هذه الرواية والمسئلة السادسة ابنة وأخت وحسد وفيها خمسة أقاويل قول الصدیق أن للابنة النصف والباقي للجد بالعرض والمصوبة وقول زيد أن للابنة النصف والباقي بین الجد والاخت للذكر مثل حظ الأنثيين وعلي قول علي رضي الله عنه للابنة النصف وللجد السدس والباقي للاخت وقولان لبد الله أحدهما أن للابنة النصف والباقي بین الاخت والجد نصفان والقول الآخر أن للابنة النصف وللجد ثلث ما بقي وهو السدس في المعنى سواء والباقي للاخت فهذا بيان المسائل الستة وما سواها من مسائل الجد يتيسر تخريجها على قياس هذه المسائل والله أعلم بالصواب

### باب الرد

(قل علي بن أبي طالب رضي الله عنه إذا فضل المال عن حقوق أصحاب الفرائض وليس هناك عصبية من جهة النسب ولا من جهة السبب فإنه يرد ما بقي عليهم علي قدر انصباهم الا الزوج والزوجة وبه أخذ علماؤنا ورحمهم الله وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه يرد علي الزوج والزوجة أيضا كما يرد علي غيرهم من أصحاب الفرائض وهو قول جابر بن يزيد وقيل لعبد الله بن مسعود الرد على أصحاب الفرائض الا علي ستة نفر الزوج والزوجة وابنة الابن مع ابنة الصلب والاخت لاب مع الاخت لاب وأم وأولاد الام مع الام

والجدة مع ذى سهم أيا كان وهو قول أحمد بن حنبل وقال زيد بن ثابت لا يرد على أحد من أصحاب الفرائض شيء بعد ما أخذوا فرائضهم ولكن نصيب الباقي لبيت المال وهو رواية عن ابن عباس وبه أخذ الشافعي وعن ابن عباس في رواية قال يرد على أصحاب الفرائض إلا على ثلاثة نفر الزوج والزوجة والجدة ثم الرد على قول علي وهو مذهبا يكون بطريقتين أحدهما بأن يعطون فرائضهم أولا ثم يرد الباقي عليهم بقدر فرائضهم فتكون القسمة مرتين والآخرى أنه ينظر إلى مقدار فرائضهم فيقسم جميع المال بينهم على ذلك قسمة واحدة وهذا هو الأصح لأنه أبعد عن التطويل ويأنه فيما إذا ترك أختا لاب وأما فلى الطريق الأول القسمة الأولى من ستة على مقدار فريضتهما فتكون على خمسة وستة على خمسة لا يستقيم فيضرب ستة في خمسة فتكون ثلاثين منه تصح وعلى الآخر يقسم المال كله بينهما على خمسة ثلاثة أخماسه للاحت وخمساه للام وهذا إذا لم يخاطبهم من لا يرد عليه فإن خاطبهم من لا يرد عليه فينشد لا بد من اعتبار القسمتين ويأنه إذا تركت امرأة زوجا وأما وابنة فلزوج الربع وللأبنة النصف وللأم السدس بقى سهم من اثني عشر وهو نصف سدس فيرد على الابنة والام دون الزوج وإنما يرد عليهما ارباعا فيحتاج إلى أن تضرب اثني عشر في أربعة فيكون ثمانية وأربعين للزوج الربع وذلك اثنا عشر ثم الباقي وهو ستة وثلاثون بين الام والابنة الابنة ثلاثة ارباعها وذلك سبعة وعشرون وللأم ربعها وذلك تسعة وعلى الطريق الآخر يطلب حساب له ربع ولثلاثة ارباعه ربع وأقل ذلك ستة عشر فيعطي الزوج الربع وذلك أربعة يبقى اثنا عشر للابنة ثلاثة ارباعها تسعة وللأم ربعها ثلاثة فن أصحابنا رحمهم الله من جعل هذه المسئلة بناء على مسئلة ذوى الارحام فإن الرد يكون باعتبار الرحم ولهذا لا يرد على من لا رحم له وهو الزوج والزوجة ومن أصلنا أن الميراث يستحق بالرحم وإن ذوى الارحام يقدمون على بيت المال فكذلك أصحاب الفرائض فيما بقى يقدمون على بيت المال بالرحم وعلى قول الشافعي ذووا الارحام لا يستحقون شيئا ولكن يصرف المال لبيت المال إذا لم يكن هناك صاحب فرض ولا عصبه فكذلك إذا فضل عن حقوق أصحاب الفرائض وليس هناك عصبه قلنا بأنه يجعل ما بقى في بيت المال فالحجة لمن أبى الردية الموارث فإن الله تعالى بين نصيب كل واحد من أصحاب الفرائض والتقدير الثابت بالصبر مع الزيادة عليه لأن في الزيادة مجاوزة الحد الشرعي وقد قل الله تعالى بعد آية الموارث ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده الآية

فقد ألحق الوعيد بمن جاوز الحد المشروع وفي الرد عليهم زيادة على ما قدر لكل واحد منهم ثم الرد انما يكون باعتبار الفريضة أو العصوبة أو الرحم لا يجوز أن يكون باعتبار الفريضة لانه وصل الى كل واحد منهم مقدار ما فرض له ولانه لا يرد على الزوج والزوجة والفريضة لهما نابتة بالنص ولا يجوز أن يكون باعتبار العصوبة لان باعتبار العصوبة يقدم الاقرب فالاقرب وفي الرد لا يقدم الاقرب وكذلك الاستحقاق بالرحم في معنى الاستحقاق بالعصوبة يقدم فيه الاقرب فادا بطلت الوجوه صح ان القول بالرد باطل وان ما اراد على حق أصحاب الفرائض لا يستحق له من الورثة فيصرف الى بيت المال ولا يقال ان المسلمين يستحقون ذلك بالاسلام فاصحاب الفرائض ساووا المسلمين في الاسلام ويرجعوا بالقرابة لان وصلة الاسلام باقراده بناء على الاستحقاق كوصلة القرابة والترجيح لا يصلح بكثرة العلة وأما ابن مسعود قال الرد باعتبار الرحم والاستحقاق بالرحم انما يكون بمعنى العصوبة فيعتبر ذلك بالاستحقاق الثابت بحقيقة العصوبة فلا يثبت ذلك للزوج والزوجة لان العصوبة باعتبار القرابة أو ما يثبت القرابة في كونه باقيا عند استحقاق الميراث كالولاء والزوجة ليست بهذه الصفة لانهما ارتقى بموت أحدهما الا أن استحقاق الفريضة بها كان بالنص فيما وراء المنصوص لا يثبت الاستحقاق لانعدام السبب عدل الاستحقاق وكذلك لا يرد على ابنة الابنة مع الابنة لانهما في الرد بمنزلة الابن وابن الابن فيكون الاقرب مقدما وكذلك لا يرد على الاخت لاب مع الاخت لاب وأم لانهما بمنزلة الاخ لاب مع الاخ لاب وأم وكذلك لا يرد على أولاد الام مع الام كما لا يثبت العصوبة لأولاد الاب مع الاب ولا يرد على الجدة مع ذى سهم لانها تدلى بالاثني والادلاء بالاثني ليس بسبب لاستحقاق العصوبة بحال وقد بينا ان سبب الاستحقاق في حق الجدة ضعيف فلا يثبت الزاوجة بينها وبين من كان سببه قويا في المستحق بالرد فأما علمنا ومارحمهم الله احتجوا بقوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله معناه بعضهم أولى بميراث بعض بسبب الرحم فهذه الآية توجب استحقاق جميع الميراث لكل واحد منهم بوصلة الرحم والآية التي فيها ذكر الفريضة توجب استحقاق جزء معلوم من المال لكل واحد منهما بالوصف المذكور فيعمل بالآيتين ويجعل لكل واحد منهما فريضة بأحدى الآيتين ثم يجعل باقي مستحقا لهم بسبب الرحم بالآية الاخرى ولهذا لا يرد على الزوج والزوجة لانعدام الرحم في حقهما فلا يكون هذا مجاوزة ولئن كان فهو زيادة على النص وذلك جائز ثم كما لا يجوز الزيادة

على الحد المحدود شرعا لا يجوز التقصان عنه وبالإجماع ينتقص حق كل واحد منهم عما سمي له  
 عند القول وكان ذلك جائزا لان فيه عملا بالصواب بحسب الامكان وكذلك الرد ولما دخل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على سعد بن أبي وقاص يموده قال اما انه لا يرثي الابنة لي  
 فامضى بجميع مالي الحديث الى أن قال عليه السلام الثلث والثلث كثير فقد اعتقد سعد أن الابنة  
 تكون وارثة في جميع المال ولم ينكر ذلك عليه رسول الله ثم منعه عن الوصية بما زاد على الثلث  
 مع أنه لا وارث له الابنة واحدة فلو كانت لا تستحق الزيادة على النصف بالرد لجوز له الوصية  
 بنصف المال وفي حديث عمرو بن شعيب عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث الملائعة  
 من أمها أي ورثها بجميع المال ولا يكون ذلك الا بطريق الرد وفي حديث واثلة بن الأسقع  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تحوز المرأة ميراث لقيطها وعتيقها والابن الذي لو عنت به  
 والمثني فيه أن استحقاق الميراث بطريق الولاية لان الولاية خلافة والوارث يحلف المورث  
 ملكا وتصرفا حتى أن ما يقطع الولاية كالرق واختلاف الدين يمنع التوارث ولهذا يرث المسلم  
 الكافر بالسبب العام دون السبب الخاص لان الولاية تثبت للمسلم على الكافر بالسبب العام دون  
 السبب الخاص ولا يرث الكافر المسلم بحال لان الولاية لا تثبت للكافر على المسلم بحال ولا  
 يدخل عليه استحقاق الصبي والمجنون الارث وان لم يكونا من أهل الولاية لانهما انما اندمجا في  
 حق الصبي والمجنون الاهلية للمباشرة والتصرف وما انعدمت الاهلية للملك والوراثة خلافة  
 في الملك ثم وليهما يقوم مقامهما في التصرف فلا يتمكن بسبب الصغر والمجنون خلل فيما به  
 تثبب ولاية الارث اذا ثبت أن الاستحقاق بطريق الولاية قلنا الاقارب ساووا المسلمين في  
 الاسلام وترجعوا بالقرابة لان استحقاقهم باعتبار معنى العصوبة ومجرد القرابة في حق أصحاب  
 القران لا تكون علة للعصوبة فثبت بها الترجيح بمنزلة قرابة الام في حق الاخ لابل وأم  
 فان الترجيح يحصل به لانه لا يستحق به العصوبة بانفراده واذا ترجعوا بقوة السبب في  
 حقهم كانوا أولى بما بقي من سائر المسلمين الا أن هذا الترجيح بمنزلة قرابة الام في حق الاخ لابل وأم  
 القرية فيكون سببا على تلك القرية فكما أن أصل القرية يسقط باعتبار الاقرب فالاقرب  
 من السبب فكذلك في الاستحقاق بالرد فيسقط اعتبار ذلك فيرد على أهل القرابة جميعا على  
 قدر انصابتهم ثم الحاصل أن الرد به على سبعة نفر الابنة وابنة الابن والام والجددة والاخت  
 لابل وأم والاخت لابل وولده الام ذكرنا أو أنثى وقد يكون الرد على واحد منهم وقد

يكون على اثنين وقد يكون على ثلاثة وقد يكون على أربعة الآن في الأربعة واحد مما لا يرد  
 عليه لا عملة أما الرد على الواحد فصورته فيما إذا مات وترك ابنة ولا عصبه له فالنصف لها  
 بالتراضية والباقي رد عليها وكذلك إذا ترك أما الثلث لها بالتراضية والباقي رد عليها وصورة  
 الرد على اثنين أن يترك أما وابنة فالأم السدس وللأبنة النصف والباقي رد عليها فليأخذ  
 الطريقين المال بينهما ارباعاً وعلى الطريق الآخر تأخذ الأم سهماً من ستة والابنة ثلاثة والباقي  
 وهو سهمان رد عليها ارباعاً فانكسر بالارباع ولكن بين الاثنين والأربعة موافقة بالنصف  
 فاقصر على النصف من أحدهما وهو أربعة وذلك أماناً ثم اضرب أصل الفريضة ستة في اثنين  
 فيكون اثني عشر للأبنة النصف ستة وللأم السدس سهمان والباقي وهو أربعة عليهما ارباعاً  
 ثلاثة أرباعه للأبنة وربعه للأم ولو ترك ابنة وعشرين بنت ابن فالأبنة النصف وبنات الابن  
 السدس والباقي رد عليهن فليأخذ الطريق الأول ثلاثة أرباع المال للأبنة والربع لبنات الابن  
 ينهن على عشرة ولا يستقيم فنضرب أربعة في عشرة فيكون أربعين سهم ينهن على عشرة ولا يستقيم وما  
 الطريق الثاني للأبنة النصف ثلاثة من ستة وبنات الابن سهم ينهن على عشرة لا يستقيم وما  
 اتى رد عليهن ارباعاً لا يستقيم فنقد انكسر بالاعشار والارباع ولكن بينهما موافقة بالنصف  
 فاقصر على النصف من أحدهما ثم نضربه في جميع الآخر وذلك خمسة في أربعة أو اثنان في  
 عشرة فيكون عشرين ثم اضرب أصل الفريضة وهو ستة في عشرين فيكون مائة وعشرين  
 وإن شئت اقصر على النصف من أحدهما لوجود الموافقة بالانصاف فنضرب عشرة في  
 ستة فيكون ستين منه تصح المسئلة ولكن هذا يقع فيه الكسر بالانصاف وإذا خرجته من  
 مائة وعشرين لا يقع الكسر فإن الابنة تأخذ النصف ستين وبنات الابن السدس عشرين ثم  
 الباقي رد عليهن ارباعاً فيحصل لبنات الابن ثلاثون لكل واحد منهن ثلاثة وعلى قول ابن  
 مسعود الباقي رد على الابنة خاصة فيكون من ستة لبنات الابن السدس سهم ينهن على  
 عشرة لا يستقيم فنضرب ستة في عشرة فيكون ستين منه تصح القسمة ولو ترك ثلاث  
 جدات وعشر اخوات لأب وأم فالجدات السدس وللأخوات الثلثان والباقي رد عليهن فليأخذ  
 الطريق الأول خمس المال للجدات اثلاثاً لا يستقيم وأربعة أخماسه للأخوات ينهن على عشرة  
 لا يستقيم فنضرب ثلاثة في عشرة فيكون ثلاثين ثم نضرب أصل الفريضة وهو خمسة في ثلاثين  
 فيكون مائة وخمسين منه تصح المسئلة وعلى الطريق الثاني أن نجعل أصل المسئلة على ستة

للجدات السدس بينهن اثلاثا وللأخوات الثلاث بينهن علي عشرة لا يستقيم والباقي رد عليهن  
 اخماسا لا يستقيم ولا موافقة في شيء فنضرب ثلاثة في عشرة فيكون ثلاثين ثم ثلاثين في خمسة  
 فتكون مائة وخمسين ثم تضرب أصل العريضة وذلك ستة في مائة وخمسين الا أن للاقتصار  
 هنا وجها فان بينهم موافقة بالسدس فيقتصر على السدس من مبلغ الرؤوس فذلك خمسة وعشرون  
 ثم تضرب ستة في خمسة وعشرين فيكون مائة وخمسين كان للجدات السدس خمسة وعشرون  
 وللأخوات الثلاث مائة والباقي وهو خمسة وعشرون رد عليهن اخماسا فيحصل للجدات  
 ثلاثون وبينهن اثلاثا والباقي وهو خمسة بين الأخوات على عشرة لا يستقيم فنضرب ثلاثة في  
 عشرة وللأخوات مائة وعشرون بينهن لكل واحدة منهن اثنا عشر وعلي قول ابن مسعود  
 الباقي رد على الأخوات دون الجدات فيكون للجدات السدس بينهن اثلاثا والباقي وهو  
 خمسة بين الأخوات على عشرة لا يستقيم فنضرب ثلاثة في عشرة فيكون ثلاثين ثم ستة  
 في ثلاثين فيكون مائة وثمانين للجدات السدس وذلك ثلاثون بينهن لكل واحدة عشرة  
 والباقي وهو مائة وخمسون بين الأخوات لكل واحدة خمسة عشر وصورة الرد علي ثلاثة  
 فيما اذا ترك ثلاث أخوات متفرقات فلاخت لاب وأم النصف والاخت لاب السدس  
 والاخت لام السدس والباقي رد عليهن فعلى الطريق الاول المال مقسوم بينهن اخماسا وعلى  
 الطريق الثاني أصل المسئلة من ستة والسهم الباقي مردود عليهن اخماسا فالسبيل أن تضرب  
 خمسة في ستة فيكون ثلاثين منه تصح المسئلة وعلى قول ابن مسعود الباقي رد على الاخت لاب  
 وأم والاخت لام ارباعا فالسبيل أن تضرب ستة في أربعة فيكون أربعة وعشرين منه تصح  
 المسئلة وصورة الرد في فريضة فيها أربعة نفر أن يترك امرأة وأما وابنة وابنة ابن للمرأة  
 الثمن وللأبنة النصف ولأبنة الابن السدس أصله من أربعة وعشرين للمرأة الثمن والأبنة  
 النصف اثنا عشر ولأبنة الابن السدس أربعة وللأم السدس أربعة والباقي وهو سهم واحد  
 رد عليهن الا على المرأة فعلى الطريق الاول تأخذ المرأة ثلاثة من أربعة وعشرين ثم ما بقي  
 يكون مقسوما بينهن على عشرين للام أربعة وللأبنة اثنا عشر ولأبنة الابن أربعة وعلى الطريق  
 الآخر الباقي وهو سهم واحد رد علي الثلاثة على مقدار حقهم اخماسا فالسبيل أن تضرب أربعة  
 وعشرين في خمسة فيكون مائة وعشرين منه تصح المسئلة وعلى قول ابن مسعود الباقي رد

على الالة والام ارباعا فلما تضرب اربعة وعشرين في اربعة فيكون ستة وتسعين منه تصح  
المسئلة وما يكون من هذا النحو فهذا الطريق لتخرجه والله أعلم بالصواب

### باب ولد الملاعة

(قل رضى الله عنه) كان علي بن أبي طالب رضى الله عنه وزيد بن ثابت يقولان ولد  
الملاعة بمنزلة من لا قرابة له من قبل أبيه وله قرابة من قبل أمه وهو قول الزهري وسليمان  
ابن يسار وبه أخذ علماؤنا والشافعي وكان ابن مسعود وابن عمر يقولان عصبة ولد الملاعة عصبة  
ولد أمه وبه أخذ عطاء ومجاهد والشعبي والنخعي حتى قال النخعي إذا أردت أن تعرف عصبة  
ولد الملاعة فأمت أمه وانظر من يكون عصبتها فهو عصبة ولد الملاعة وعن ابن مسعود في  
رواية أخرى عصبة أمه وهى له بمنزلة الاب والام وهو قول الحكم بن عيينة واحتج لذلك بما  
روينا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تحرز المرأة ميراث لقيطم أو عتيقا والولد الذي لو عنت به ثم  
هى عصبة لعتيقها فكذلك لولدها الذى لو عنت به وفى حديث ابن عباس رضى الله عنه أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال أم ولد الملاعة أبوه أمه لأنها ترث جميع ماله إذا لم يكن غيره  
واستحقاق جميع المال يكون بالمصوبة فعرفنا أنها عصبة والحجة لقول إبراهيم ما روى عن  
داود بن أبي هند قال كتبت الى صديق لى بالمدينة أن سل من بقي من أصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن ولد الملاعة من عصبته فكتب فى جوابه أنهم ذكروا عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أن عصبة أم ولد ولان الولد مخلوق من المائتين وماء الفحل يصير مستهلكا  
بمحضتها فى الرحم ولهذا يتبعها الولد فى الملك والرق والحرية وكان ينبغي أن تقدم هى فى  
المصوبة لان كون الولد مخلوقا من مائها أظهر الا أن الشرع نبى المصوبة على النسبة والنسبة  
الى الآباء دون الامهات الا اذا انعدمت النسبة فى جانب الاب فيثبت كون النسبة الى  
الام ألا ترى أن الله تعالى نسب عيسى عليه السلام الى أمه لما لم يكن له أب فكذلك حكم  
المصوبة المبني على النسب يثبت لقوم الام اذا انعدم فى جانب الاب وهو نظير ولأنه التمس  
فالأصل فيه قوم الاب فإذا لم يكن له ولا من قبل أبيه صار منسوباً الى قوم أمه فهذا كذلك  
وجه قولنا ان فى اثبات المصوبة لقوم الام ابطال الحكم الثابت بالنص وذلك ان الله تعالى  
شرط لتوريث الاخ لام أن يكون الميت كلاله مطلقه فعلى ما قالوا اذا مات ولد الملاعة



وترك ابنة وأخا لام يكون النصف للابنة والباقي للاخ لام بالمصوبة وتورث الاخ لام  
 بدون أن يكون الميت كلاله خلاف النص ولأن المصوبة أقوى أسباب الارث والادلاء  
 بالاناث أقوى أسباب الادلاء فلا يجوز أن يستعق به أقوى أسباب الارث وهو المصوبة  
 وهذا بخلاف الولاء فان استحقاق الولاء باعتبار الاعناق والانثى والدكر فيه سواء ثم الولاء  
 بمنزلة النسب والذى قالوا ان قوم الام في المصوبة ينزلون منزلة قوم الاب عند عدمهم هذا  
 باطل فانه اذا لم يكن له أحد من قوم أمية لا تجمل عصبته قوم أمه بالاتفاق وما ذكروا  
 موجود هنا فاما الجدات فتحن نقول به وهو انها تحرز ميراثه ولكن بالفرضية والرد وليس  
 في الحديث بيان انها تحرز ميراثه بالمصوبة والمراد بالحديث الآخر انها في وجوب الاكرام  
 والبر والاكرام في حقه بمنزلة الاب والام على ما قيل انه ينبغي للمرء أن يحمل ثلاثة ارباع  
 الاكرام والبر لأمه والربع لايه وفي ولد الملائنة يحمل البر والاكرام كله لأمه وحديث  
 داود بن أبي هند قلنا المراد ان عصبته قوم أمية في استحقاق الميراث بمعنى المصوبة وهو  
 الرحم لافي اثبات حقيقة المصوبة لم فكيف ثبت لم حقيقة المصوبة وانما يدلون بمن ليس  
 بعصبة ثم لا خلاف في الولد من الزنا اذا كانا توأما انهما بمنزلة الاخوين لام في الميراث بمنزلة  
 ما لو كانا غير توأما واختلفوا في ولد الملائنة اذا كانا توأما قال علماؤنا والشافعي رحمهم الله  
 كالاخوين لام وقال مالك كالاخوين لاب وأم لان نسبهما كان ثابتا باعتبار الفراش وانما  
 خلقا من ماء واحد ثم انقطع نسبهما باللمان لحاجة الولد الى أن يدفع عن نفسه نسبا ليس منه  
 والثابت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة وهذه الضرورة في قطع النسبة عنه فاما فيما وراء  
 ذلك بقي الامر على ما كان وهو انما خلقا من ماء خل واحد فكانا أخوين لاب وأم ولانه  
 انما يقطع بقضاء القاضي فيما كان محتملا للقطع وهو النسبة الى الاب فاما ما لا يكون محتملا  
 لذلك وهو كونهما مخلوقين من ماء واحد فالحكم فيه بعد القضاء كما كان قبله وهذا بخلاف ولد  
 الزنا لان النسب هناك لم يكن ثابتا لانعدام الفراش ولهذا لا يثبت من الزاني وان ادعاه  
 بخلاف ولد الملائنة ولانهما يتصادقان على أن نسبهما ثابت من الاب وانثى باللمان وانه في  
 اللمان وثبت النسب ظالم لهما ولاهما فتصادقتهما حجة في حقهما فكانا في الميراث بمنزلة الاخوين  
 لاب وأم وحجتنا في ذلك ان الاخوة لاب لا تثبت الا بواسطة الاب ولا أب لهما فكيف  
 تثبت بينهما الاخوة لاب وهو نظير ولد الزنا فان هناك يتيقن انهما خلقا من ماء واحد اذا

كانا توأما وسقط اعتبار ذلك لانعدام ثبوت النسب من الاب قوله بان القاضي هنا قطع  
 النسب فلا كذلك لان النسب بعد موته لا يحتمل القطع فتبين بقضائه ان النسب لم يكن  
 ثابتا من الملاحن لا ان يقال كان ثابتا فقطع وقوله بان قضاء القاضي انما يؤثر في النسبة عن  
 الاب قلنا يؤثر في هذا وفيما هو من ضرورته وهو نفي الاخوة بينهما لان الاخوة لاب  
 لا تصور بدون الاب كما أن الاخوة لام لا تصور بدون الام وقوله انهما تصادقا على  
 الاخوة لاب وأم قلنا نعم ولكنهما صارا مكذبين في ذلك بحكم الحاكم والمقر بالشئ اذا صار  
 مكذبا فيه بقضاء القاضي سقط اعتبار اقراره اذا عرفنا هذا فقول اذا مات ابن الملاحنة وخلف  
 ابنة وأما قلابنة النصف والام السدس والباقي رد عليهما ارباعا عند علي رضي الله عنه وهو  
 مذهبا وعند زيد الباقي لبيت المال وفي احدى الروايتين عن ابن مسعود الباقي للام بالصوبة  
 وفي الرواية الاخرى وهو قول ابراهيم الباقي لا قرب عصبة لاه له ولو خلف ابنة وأما وأخا  
 توأما فشدنا هذا والاول سواء لان التوأم أخوه لاه له فلا يرث مع الابنة شيئا وعلى قول مالك  
 الباقي للتوأم بالصوبة لانه بمنزلة أخيه لايه وعلى قول ابراهيم الباقي لاخيه توأما كان أو غير  
 توأم لانه اقرب عصبة لاه فانه ابنتها واقرب عصبة الام عنده يكون عصبة لولد الملاحنة  
 ولو مات ابن ابن الملاحنة وخلف ابنة وأما وعمما فشدنا هذا والاول سواء الباقي يكون ردا  
 على الام والابنة ارباعا لان عمه يكون عمالام والعم لاه لا يكون عصبة وعلى قول ابراهيم الباقي  
 يكون للام لانه اقرب عصبة للام وعلى قول مالك ان كان العم توأما مع ابنة فالباقي له لانه بمنزلة  
 العم لاب وأم وما كان من هذا النحو فهذا طريق تخرجه والله اعلم بالصواب

### باب أصول المقاسمة

اعلم بان الفرائض المذكورة في القرآن ستة الثلثان والثلث والسدس والنصف والربع  
 والثلث فبعض الفرضيين جعلوا ذلك جنسين الثلثان ونصفه وهو الثلث ونصفه وهو  
 السدس والنصف ونصفه وهو الربع ونصف نصفه وهو الثمن وبعضهم جعلوا الكل جنسا  
 واحدا وقالوا نسبة الثمن من السدس كنسبة الربع من الثلث لان الثمن ثلاثة ارباع السدس  
 والربع ثلاثة ارباع الثلث والنصف ثلاثة ارباع الثلثين فكان الكل جنسا واحدا بهذا الطريق  
 ومن جعلها جنسين قال الثلثان والثلث والسدس لا يكون فريضة الا في فريضة الاغراب

والربع والتمن لا يكون الا في فريضة الازواج والنصف يكون فيهما جميعا فأما الثلثان فقد ذكرهما الله تعالى في موضعين في فريضة الاختين بقوله فلهما الثلثان مما ترك وفي فريضة البنات اذا كن فوق اثنتين فلمن ثلثا ما ترك وأما الثلث ذكره الله تعالى في موضعين في فريضة الام عند عدم الولد والاخوة بقوله تعالى وورثة أبواه فلامه الثلث وفي فريضة أولاد الام بقوله فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وأما السدس فقد ذكره الله تعالى في ثلاثة مواضع في فريضة الابوين مع الولد بقوله تعالى ولا يويه لكل واحد منهما السدس وفي فريضة الام مع الاخوة بقوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس وفي فريضة الفرد من أولاد الام بقوله جل جلاله وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس وهو في النسبة في أربعة مواضع في فريضة ابنة الابن مع الابنة وفي فريضة الاخت لاب مع الاخت لاب وأم وفي فريضة الجدة وفي فريضة الجد مع الولد وأما النصف فقد ذكره الله تعالى في ثلاثة مواضع في فريضة الابنة الواحدة بقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف وفي فريضة الاخت الواحدة بقوله عز وجل وله أخت فلها نصف ما ترك وفي فريضة الزوج عند عدم الولد بقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم وأما الربع فقد ذكره الله تعالى في موضعين في فريضة الزوج مع الولد بقوله ولكم الربع مما تركن وفي فريضة المرأة عند عدم الولد بقوله ولمن الربع مما تركتم والتمن ذكره الله تعالى في موضع واحد وهو في فريضة المرأة مع الولد بقوله تعالى فلمن الثمن مما تركتم ثم أصل ما يخرج عليه المسائل الصحاح دون الكسور من الحساب لمعنى التيسير متى كان يخرج مستقيما من أقل الاعداد فتخرج منه الزيادة على ذلك يمد خطأ لما فيه من الاشتغال بما لا فائدة فيه ثم جملة ما يخرج منه هذه الفرائض أصول سبعة فان هذه الفرائض نوعان مفردات ومركبات فالمفردات تخرج من أصول خمسة اثنين وثلاثة وأربعة وستة وثمانية ويزاد للمركبات أصلان اثناعشر وأربعة وعشرون وهذا لان أقل عدد يخرج منه المقاسمة مستقيما اثنان وأقل عدد يخرج منه الثلث مستقيما ثلاثة فقول بكل فريضة فيها نصف وما بقي أو نصفان فهي تخرج من اثنين وكل فريضة فيها ثلث وما بقي أو ثلثان وما بقي أو ثلث وثلثان فهي تخرج من ثلاثة وكل فريضة فيها ربع وما بقي أو ربع ونصف أو ربع وثلث وما بقي فهي تخرج من أربعة وكل فريضة فيها سدس وما بقي أو سدسان وما بقي أو سدس ونصف أو سدسان ونصف أو سدس وثلث أو سدس ونصف وسدسان

أو نصف وثلاث وما بقي فهي تخرج من ستة وكل فريضة فيها ثمن أو ثمن ونصف فهي تخرج من ثمانية ولو تصور اجتماع الثمن مع الربع لكأن تخرج من ثمانية أيضا ولكن لا يتصور ذلك ربع فريضة الزوج مع الولد والثمن فريضة المرأة مع الولد ولا يتصور اجتماع المرأة والزوج في الميراث من واحد وكل فريضة فيها ربع وسدس أو ربع وسدسان أو ربع وثلاث ونصف أو ربع وثلاث ونصف فهي تخرج من اثني عشر وكل فريضة فيها ثمن وسدس أو ثمن وسدسان أو ثمن ونصف وسدس أو ثمن وثلاث وسدسان فهي تخرج من أربعة وعشرين \* وقع في بعض نسخ كتاب الميراث أو ثمن وثلاث فطمئنا في هذه وقولوا لا يجتمع في الفريضة الثمن والثلاث فالثالث فريضة الأم عند عدم الولد وفريضة أولاد الأم عند عدم الولد والثمن فريضة المرأة مع الولد فكيف يتصور اجتماعهما وقيل يتصور هذا على أصل ابن مسعود فإن عنده من لا يرث لكثير أو رق يحجب حجب الإقصان ولا يحجب حجب الحرمان فإذا ترك امرأة وأخوين لأم وابنا رقيقا فهذا الابن يحجب المرأة من الربع إلى الثمن ولا يحجب الأخوين لأم فيجتمع الثمن والثلاث في هذه الفريضة ثم أربعة من هذه الأصول لا تقول وهي اثنتان وثلاثة وأربعة وثمانية وثلاثة منها تقول وهي ستة واثنا عشر وأربعة وعشرون فأما الستة تقول بسدسها وثلاثها ونصفها وثلاثها ولا تقول أكثر من ذلك وأما القول بثلاثها في مسألة أم التروخ وهذا معنى قول القرطبي أنها تقول وترا وشغما وأما اثنا عشر فأنها تقول بنصف سدسها وبربها وربها وسدسها وهو معنى قولهم تقول وترا لا شغما فتقول بواحدة وثلاثة وخمسة ولا تقول أكثر من ذلك \* فيان العول بواحدة منها إذا ترك امرأة وأختين لآب وأم وأما فللمرأة الربع ثلاثة وللأختين الثلثان ثمانية وللأم السدس سهمان وبيان العول بثلاثة في امرأة وأختين لآب وأم وأختين لأم فأنها تقول بثلاثة للمرأة الربع ثلاثة وللأختين لآب وأم الثلثان ثمانية وللأختين لأم الثلث أربعة وبيان العول بخمسة في امرأة وأختين لآب وأم وأختين لأم وأما فأنها تقول إلى سبعة عشر إذا اجتمعت السهام فأما أربعة وعشرون فأنها تقول عولة واحدة بثلاثة فتكون من سبعة وعشرين وهي مسألة الثبوتية ترك امرأة وابنتين وأبوين لا تقول أكثر من ذلك إلا في قول ابن مسعود رضي الله عنه فإنه يقول أنها تقول إلى أحد وثلاثين في امرأة وأختين لآب وأم وأختين لأم وأم وابن رقيق فإن الابن عنده يحجب المرأة من الربع إلى الثمن ولا يحجب الأخوة فلا أختين لآب وأم الثلثان ستة

عشر وللأخمين لام الثالث ثمانية والمرأة الثمن ثلاثة وللأم السدس أربعة فتكون القسمة من  
أحدى وثلاثين وبعض الفرضيين زاد أصليين علي قول زيد ثمانية عشر وستة وثلاثين لان علي  
أصله قد يجتمع في الفريضة السدس وثلاث ما بقي بأن ترك جدة وجدا واخوة وأخوات  
فيكون للجددة السدس وللجدث ما بقي اذا كان ذلك خيرا له من المقاسمة والثالث وسدس  
ما بقي انما يخرج مستقيا من ثمانية عشر وقد يجتمع علي أصله السدس والربع وثلاث ما بقي بيانه  
في امرأة وجد وأم واخوة وأخوات للمرأة الربع وللأم السدس وللجدث ما بقي اذا كان  
ذلك خيرا له من المقاسمة لكثرة الاخوة وأقل حساب يخرج منه هذه الفرائض مستقياسة  
وثلاثون سدسها ستة وردها تسعة يبقى أحد وعشرون فثلث ما بقي يكون سبعة فردوا هذين  
الأصليين علي مذهبه لهذا هم يان هذه الاصول أن نقول أما ان كان فرض غير مركب  
لأنك لا تجد عددا اذا ضربته في مثله يكون اثنين ليكون مركبا من ذلك العدد ففرت  
أنه فرد فيكون أصلا لما ينسب اليه وهو النصف لان الواحد اذا ضمفته يكون ثلاثة فلماذا  
كان أصلا لفريضة فيها ثلث وثلثان وأما أربعة فهو عدد مركب بجهة واحدة لأنك متى ضربت  
اثنين في اثنين يكون أربعة ففرقنا أنه مركب منه وهو فرد أيضا فكان أصلا لما ينسب اليه  
وهو الربع ولما ينسب الي العدد الذي ركب منه وهو النصف فلماذا قلنا كل فريضة فيها ربع  
أو ربع ونصف فانها تخرج من أربعة وأما ستة فانه عدد مركب بجهة واحدة فأنك اذا ضربت  
اثنين في ثلاثة يكون ستة وهو فرد أيضا فيكون أصلا لما ينسب اليه وهو السدس ولما ينسب  
أجزاء العديدين اللذين ركب منهما ستة وهو الثلث والنصف وأما ثمانية فهو عدد مركب من  
عديدين بجهة واحدة لأنك متى ضربت اثنين في أربعة كان ثمانية وهو فرد أيضا فكان أصلا  
لما ينسب اليه وهو الثمن ولما ينسب الي أجزاء العديدين اللذين ركب منهما ثمانية وهو النصف  
والربع لو تصور ذلك وأما اثنا عشر فهو ليس بعدد فرد ولكنه مركب من أعداد أربعة  
بجهتين فأنك متى ضربت اثنين في ستة يكون اثني عشر ومتي ضربت ثلاثة في أربعة تكون  
اثني عشر فلماذا كان أصلا لما ينسب الي أجزاء الاعداد التي يتركب منها اثنا عشر وذلك الربع  
والثالث والنصف والسدس وأما أربعة وعشرون فليس بعدد فرد ولكنه مركب من ستة  
أعداد بثلاث جهات فأنك متى ضربت اثنين في اثني عشر أو ثلاثة في ثمانية أو أربعة في ستة  
يكون أربعة وعشرين فلماذا كان أصلا لما ينسب الي أجزاء هذه الاعداد ولهذا قيل لو تصور

اجتماع جميع الفرائض في حادثة واحدة لكانت تخرج من أربعة وعشرين فإن منها الثلاث  
والثلث والسدس والنصف والرابع وكل الفرائض هذه ثم اعلم بأن الاعداد أربعة متساوية  
ومتداخلة ومتفقة ومتباينة فاما المتساوية نحو ثلاثة وثلاثة وأربعة وأربعة فأحد المدينين يحزى  
عن الآخر ويكتفى بالواحد منهما وأما المتداخلة فهي أن يكون أحد المدينين أكثر من الآخر  
والاقل جزءاً من الاكثر نحو ثلاثة وتسعة وأربعة واثنا عشر ومعرفة كون الاقل جزءاً من  
الاكثر باحدى ثلاث علامات أنك اذا نقصت عن الاكثر أمثال الاقل فبقي به الاكثر  
واذا ردت على الاقل أمثاله يبلغ عدد الاكثر واذا قسمت الاكثر على الاقل يكون مستقيماً  
لا كس فيه وأما المتفقة فهي أن يكون أحد المدينين أكثر من الآخر ولكن الاقل ليس  
بجزء من الاكثر إلا أن بينهما موافقة بجزء واحد أو بأجزاء فيبيان الموافقة بجزء واحد كسنة  
مع خمسة عشر فان الاقل ليس بجزء من الاكثر ولكن بينهما موافقة بالثلث فكانا متفقين  
من هذا الوجه وبيان الموافقة في أجزاء كسنة مع اثني عشر فانها غير متداخلين فأنك اذا  
زدت على الاقل أمثاله يزيد على الاكثر ولكن بينهما موافقة بالسدس والثلث والنصف في  
المتداخلة بجزء في الاكثر من الاقل وفي المتفقين يقتصر من أحدهما على الجزء الموان  
ويضرب في مبلغ الآخر وان كانت الموافقة في أجزاء يقتصر من أحدهما على الأدنى من  
ذلك ثم يضرب في مبلغ الآخر لانه يخرج مستقيماً اذا اقتصرت على أدنى الاجزاء ومثي  
كانت المسئلة فخرج من حساب قليل فنخرجها من الزيادة على ذلك يكون خطأ وأما المتباينة  
فهي أن يكون أحد المدينين أقل من الآخر ولا يتفقان في شيء كسبعة مع سبعة عشر  
فحينئذ يضرب أحد المدينين في الآخر فما بلغ فانه يستقيم الحساب ثم الاعداد نوعان مطلقة  
ومقيدة الا أن الفرائض كلها أجزاء الاعداد المعالفة يعني الثلث والسدس والنصف والرابع  
والثلث فمرفاً أنه ليس في الفرائض أجزاء الاعداد المقيدة كاثني عشر والمايقع ذلك في عدد  
السهم والانصاء \* فصل في بيان تصحيح الحساب اعلم بأن الورثة اما أن يكونوا كلهم أصحاب  
فرائض أو كلهم عصباء أو اختلط أحد الفريقين بالآخر فان كان كلهم أصحاب فرائض  
فقسمة المال بينهم على الانصاء وان كانوا عصباء فقسمة المال بينهم على عدد الرؤوس وان  
كانوا ذكورا كلهم وان اختلط الفريقان في حق أصحاب الفرائض على الانصاء وفي حق  
العصباء على عدد الرؤوس فاما أن يكونوا ذكورا كلهم أو اناثاً أو مختلطين وعند الاختلاط

نحسب كل ذكر رأسين وكل أنثى رأسا واحدا فتكون القسمة على هذا فاما أن يستقيم على  
هذا الاعتبار من غير كسر أو بكسر وصورة المستقيم من غير كسر امرأة وثلاث بنين  
واحدة للمرأة الثمن والباقي بين الاولاد بالمصوبة فنحسب لكل ذكر رأسين وللاثى رأسا  
فتكون سبعة فتخرج المسئلة مستقيمة من غير كسر من ثمانية للمرأة سهم ولكل ابن سهمان  
وللابنة سهم فاما اذا انكسر فقد يكون الكسر من جنس واحد يعنى فى موضع واحد وقد  
يكون من جنسين وقد يكون من ثلاثة أجناس وقد يكون من أربعة أجناس فان كان  
الكسر من جنس واحد فالسبيل فى ذلك أن تطالب الموافقة أولا بين أصل الفريضة وبين  
عدد من انكسر عليه فان كان بينهما موافقة بجزء فتضرب على ذلك الجزء من عدد رؤوس  
من انكسر عليهم وتضرب أصل الفريضة ان لم تكن عائلة ومع عولها ان كانت عائلة فى ذلك  
الجزء الموافق فما بلغ منه يستقيم التخرج وان لم يكن بينهما موافقة بجزء ضربت أصل  
الفريضة مع عولها ان كانت عائلة فى عدد رؤوس من انكسر عليهم فما بلغ منه تصح المسئلة  
وان كان الكسر من جنسين نظرت فان كانا متساويين يجرى أحدهما عن الآخر فالسبيل  
أن تضرب أصل الفريضة فى أحدهما وان كانا متداخلين فالأكثر يجرى عن الأقل فتضرب  
أصل الفريضة فى مبلغ الأكثر وان كانا متفقين فتضرب على الجزء الموافق من أحدهما ثم  
ضربت فى مبلغ الآخر فما بلغ ضربت فيه أصل الفريضة ان لم تكن عائلة ومع عولها ان  
كانت عائلة فما بلغ منه تصح المسئلة وان لم يكونا متفقين فالسبيل أن تضرب أعداد الرؤوس  
بعضها فى بعض ثم تضرب أصل الفريضة فى مبلغ ذلك فما بلغ منه تصح المسئلة وان كان الكسر  
من ثلاثة أجناس أو أربعة أجناس فان كان بين الاعداد موافقة بجزء فالسبيل أن تقتصر على  
أجزاء الموافقة من أعداد الرؤوس الا واحدة منها ثم تضرب الاجزاء بعضها فى بعض فما بلغ  
يُضرب ذلك فى جميع العدد الذى لم يقتصر منه على شئ فما بلغ يضرب منه أصل الفريضة فما بلغ  
تصح منه المسئلة وان لم يكن بين الاجزاء موافقة بشئ فالسبيل أن تضرب أعداد الرؤوس بعضها  
فى بعض فان كان الكسر بين ثلاثة أجناس فالموافقة بين عديدين منها تقتصر من أحدهما على  
الجزء وتضربه فى مبلغ الآخر فما بلغ ضربته فى العدد الذى لا موافقة له فما بلغ ضربت فيه أصل  
الفريضة وان كان الكسر بين أربعة أجناس والموافقة بين اثنين منها فالسبيل أن تضرب الجزء  
الوافق من أحدهما فى الجزء الموافق من الآخر ثم تضرب أحد العديدين اللذين لا موافقة

لها في جميع الآخر ثم تضرب مبلغ أحد العددين في مبلغ الآخر فما بلغ تضرب فيه أصل  
 الفريضة لم تكن عائلة ومع عولها ان كانت عائلة فما بلغ منه تصح المسئلة واختلف أهل البصرة  
 وأهل الكوفة رحمهم الله فيها اذا كان بين أعداد الرؤس موافقة بجزء ولا موافقة بينهما وبين  
 الانصاء يقال أهل البصرة توقف أحد الأعداد ثم تضرب الاجزاء الموافقة من الأعداد  
 الآخر بعضها في بعض ثم تضرب مبلغه في العدد الموقوف فما بلغ فهو مبلغ عدد الرؤس  
 تضرب فيه أصل الفريضة وقال أهل الكوفة يوقف أحد الأعداد ويضرب الاجزاء  
 الموافقة من الأعداد الآخر بعضها في بعض فما بلغ يطلب الموافقة بينه وبين العدد الموقوف  
 اذ لا بد أن يتفقا بجزء فيقسم على الجزء الموافق منه ثم يضرب في عدد الموقوف وأما اذا  
 كانت الموافقة بين أعداد الرؤس والانصاء فان كان الكسر من جنسين يقتصر على الجزء  
 الموافق من كل جنس ثم يضرب أحدهما في الآخر فما بلغ يضرب فيه أصل الفريضة وان كانت  
 الموافقة لأحد الجنسين بين الصيب وعدد الرؤس يقتصر على الجزء الموافق من التنصيب  
 في المبلغ فيه تصح المسئلة وان كان الكسر من ثلاثة أجناس أو أربعة ومن الانصاء وأعداد  
 الرؤس موافقة فانه يقتصر على الجزء الموافق من كل عدد ثم يضرب بعضها في بعض فما بلغ  
 يضرب فيه أصل الفريضة وان كانت الموافقة لأحد الأجناس بين عدد الرؤس والانصاء  
 يقتصر على الجزء الموافق منه ثم يضرب في العددين الآخرين بعد ضرب أحدهما في الآخر  
 ثم يضرب المبلغ في أصل الفريضة فيه تصح المسئلة ويان طلب الموافقة بين الاقل والاكثر  
 من الأعداد أن يطرح عن الاكثر أمثال الاقل فان كان في به عرفت أن بينهما موافقة  
 بأحد الاقل وان بقي واحد عرفت أنه لا موافقة بينهما في شيء وان بقي اثنان يطرح عن  
 الاقل أمثال ما بقي من الاكثر فان في فيه عرفت أن بينهما موافقة بأحد ما بقي من الاكثر  
 وان بقي واحد عرفت أن لا موافقة بينهما في شيء ويان هذا أنك اذا أردت معرفة الموافقة  
 بين ثمانية واثني وثلاثين فالسبيل أن يطرح من الاكثر أمثال الاقل فيفنى به فيه عرفت  
 أن بينهما موافقة بأحد الاقل وهو الثمن وان طلبت الموافقة بين ثمانية وثلاثة وثلاثين فاذا  
 طرحت عن الاكثر أمثال الاقل فيبقى اثنان فيطرح عن الاقل أمثال ما بقي من الاكثر  
 فيفنى به عرفت أن بينهما موافقة بأحد ما بقي من الاكثر وهو النصف وهذا الاصل يمتشي  
 في عددين مطلقين أو أحدهما مطلق والآخر مقيد فأما ادلكا مقيدين لا يمتشي فيه هذا



الاصل وبانه اذا أردت معرفة الموافقة بين اثنين وعشرين وثلاثة وسبعين فتطرح عن  
 الاكثر أمثال الاقل يبقى سبعة ثم تطرح عن الاقل أمثال ما بقي من الاكثر فبقي واحد  
 فذلك يدل على أنه لا موافقة بينهما في شيء فاذا أردت معرفة الموافقة بين ثلاثة وعشرين  
 وبين ثلاثة وسبعين تطرح عن الاكثر أمثال الاقل فبقي أربعة ثم تطرح عن الاقل أمثال  
 ما بقي من الاكثر فبقي ثلاثة وهو لا يدل على أن بين ثلاثة وسبعين وثلاثة وعشرين موافقة  
 بالربع والثالث فرفت ان هذا الاصل لا يتمشى في الاعداد المقيدة ولكن مبني اصول  
 الفرائض على الاعداد المطلقة والمقيدة من جانب أو المطلقة من جانب وأما بيان معرفة نصيب  
 كل فريق أن تأخذ نصيب ذلك الفريق وتضربه فيما ضربت فيه أصل الفريضة سواء  
 كان الكسر من جنسين أو ثلاثة أو أربعة فأما بيان معرفة نصيب كل واحد من اتحاد الفريقين  
 فان كان الكسر من جنس واحد ولا موافقة بين عدد الرؤس والنصيب في شيء فنصيب  
 كل واحد منهم مثل ما لم يكن مستقيما بينهم وان كان بينهما موافقة بجزء فنصيب كل واحد  
 منهم مثل الجزء الموافق من نصيبهم وان كان الكسر من جنسين فان لم يكن هناك موافقة  
 فنصيب كل واحد منهم مثل ما لم يكن مستقيما بينهم بعد ما ضربت ذلك في عدد رؤس  
 الفريق الآخر وان كان هناك موافقة بجزء فنصيب كل واحد منهم هو الجزء الموافق من  
 نصيبهم بعد ما ضربت في جزء موافق عدد رؤس الفريق الآخر ثم يضرب هذا الجزء فيها  
 فما بلغ فهو نصيب كل واحد منهم وان كانت الموافقة لاحد الجنسين بين عدد الرؤس  
 والنصيب فمعرفة نصيب كل واحد من أحاد الفريق الدين لهم الموافقة أن يضرب الجزء  
 الموافق من نصيبهم في جميع عدد رؤس الفريق الآخر ومعرفة نصيب كل واحد من الفريق  
 الذي لا موافقة لهم أن يضرب جميع نصيبهم في الجزء الموافق من عدد رؤس الفريق الآخر  
 فما بلغ فهو نصيب كل واحد منهم وان كان الكسر من ثلاثة أجناس فعند عدم الموافقة معرفة  
 نصيب كل واحد منهم أن يضرب نصيبهم في مبلغ رؤس الفريق الآخر بعد ضرب أحدهما  
 في الآخر وان كان للكل موافقة بين عدد الرؤس والنصيب يضرب الجزء الموافق من  
 نصيبهم في الجزء الموافق من نصيب الفريقين الآخرين بعد ضرب أحدهما في الآخر فما بلغ  
 فهو نصيب كل واحد منهم وان كانت الموافقة لاحدهم فطريق معرفة نصيب كل واحد  
 منهم من الفريق الذي لا موافقة لهم أن يضرب الجزء الموافق من نصيبهم في مبلغ عدد رؤس

الآخرين بعد ضرب أحدهما في الآخر ومعرفة نصيب كل واحد من آحاد الفريقين  
 الآخرين أن يضرب جميع نصيبهم في مبلغ رؤس الفريقين الآخرين بعد ما ضربت جميع  
 أحدهما في الجزء الموافق من الآخر وعلى هذا النحو إذا كان الكسر من أربعة أجناس ولما  
 إذا لم تكن الموافقة بين أعداد الرؤس والانصاء وإنما كانت الموافقة بين أعداد الرؤس  
 فإن كانت متساوية فالواحدة منها تجرى على الكل ومعرفة نصيب كل فريق أن تضرب  
 نصيبه في العدد الذي ضربت فيه أصل الفريضة ومعرفة نصيب كل واحد منهم تظهر من  
 غير ضرب لا ملك لا تجدد شيئاً تضرب فيه فأنك لم تضرب أعداد الرؤس بعضها في بعض  
 ولكن اكتفيت بالواحد منها عرفاً أن نصيب كل واحد منهم مثل ذلك العدد من غير  
 ضرب إذا عرفنا هذه الأصول جئنا إلى تخرج المسائل عليها فقول أما إذا كان الكسر  
 من جنس واحد ولا موافقة بين عدد الرؤس والنصيب فصورته من ترك امرأة وسهم  
 سات وخمس بين فاصل الفريضة من ثمانية للمرأة الثمن سهم والباقي بين الأولاد لثلاثة كرمثل  
 حظ الاثنين بحسب لكل ذكر رأسان ولكل أنثى رأس فيكون سبعة عشر وقسمة سبعة  
 على سبعة عشر لا يستقيم ولا موافقة في شيء فالحيل أن تضرب ثمانية في سبعة عشر فيكون  
 ذلك مائة وستة وثلاثين كان للمرأة سهم ضربته في سبعة عشر فهو لها ومعرفة نصيب  
 الأولاد أن تضرب نصيبهم في سبعة عشر فيكون ذلك مائة وتسعة عشر ومعرفة نصيب كل  
 واحد منهم أن نصيب كل واحد مثل ما لم يكن يستقيم بينهم وذلك سبعة فظهر أن لكل ابن  
 أربعة عشر وللبنتين الخمسة سبعون ولكل ابنة سعة فيكون ذلك تسعة وأربعين فاستقام التخرج  
 وأما إذا كان بين عدد الرؤس والنصيب موافقة بجزء فصورته فيما إذا كان ترك امرأة  
 وعشر بات وإسبب للمرأة الثمن والباقي سبعة بين عشر بات وإثنين على أربعة عشر لا يستقيم  
 ولكن بين عدد الرؤس والنصيب موافقة بالسبع فيقتصر على السبع من عدد الرؤس وذلك  
 اثنا عشر تضرب أصل الفريضة وهو ثمانية في اثنين فيكون ستة عشر للمرأة الثمن سهمان  
 ومعرفة نصيب كل واحد من آحاد الأولاد أن نصيب كل واحد هو الجزء الموافق من  
 نصيبهم والجزء الموافق من نصيبهم سهم واحد فرفنا أن لكل بنت سهمان ولكل ابن سهمين  
 فإن الكسر من جنسين ولا موافقة بين النصيب وعدد الرؤس فصورته فيما إذا ترك خمس  
 بنات وابن ابن وتبين أن أصل الفريضة من ثلاثة للثلاث البنات الثلثان بينهما أحاسا لا يستقيم والباقي

وهو سهم بين أولاد الابن ارباعا لا يستقيم ولا موافقة بين خمسة واثنين وخمسة وأربعة فالسبيل  
أن تضرب خمسة في أربعة فيكون ذلك عشرين ثم تضرب أصل الفريضة وهو ثلاثة في  
عشرين فتكون ستين منه تصح المسألة ومعرفة نصيب البنات أن تضرب نصيبين وذلك  
اثنان فيما ضربت فيه أصل الفريضة وذلك عشرون فذلك أربعة عشرون ومعرفة نصيب كل واحد  
منهم أن تضرب نصيبين في عدد رؤوس الفريق الآخر وذلك اثنان في أربعة فيكون ثمانية  
واذا قسمت أربعين علي خمسة كان كل نصيب ثمانية ومعرفة نصيب أولاد الابن أن تأخذ  
مالهم وهو سهم فتضرب ذلك فيما ضربت فيه أصل الفريضة وهو عشرون فيكون عشرين  
ومعرفة نصيب كل واحد منهم أن تضرب نصيبهم في عدد رؤوس الفريق الآخر وهو  
واحد في خمسة فيكون خمسة فبين ان للذكر عشرة ولكل ابنة خمسة فاما اذا كان بين عدد  
الرؤس والنصيب موافقة بجزء والكسر من جنسين فصورته فيما اذا ترك ثمان بنات وابن  
ابن وابنتي ابن فالبنيات الثلاثان ينهن على ثمانية لا يستقيم ولكن بين ثمانية وبين سهمين موافقة  
بالنصف فيقتصر من عدد رؤسهم علي النصف وهو أربعة وسهم واحد لأولاد الابن علي  
أربعة لا يستقيم ولكن استوى المددان وقد بنا ان عند التساوي بجزء أحد المدين عن  
الآخر فالسبيل أن تضرب ثلاثة في أربعة فيكون اثني عشر منه تصح المسألة ومعرفة نصيب  
البنات أن تضرب نصيبين وذلك اثنان فيما ضربت فيه أصل الفريضة وذلك أربعة فيكون  
ثمانية ومعرفة نصيب كل واحدة منهم أن نصيب كل واحدة من البنات مثل الجزء الموافق  
من نصيبهم وهو الواحد من غير ضرب ومعرفة نصيب أولاد الابن أن تضرب نصيبهم  
وهو واحد فيما ضربت فيه أصل الفريضة وهو أربعة فيكون أربعة ونصيب كل واحد  
منهم مثل ما لم يكن فيستقيم بينهم من غير ضرب وهو واحد فيكون للابن سهمان ولكل  
ابنة سهم فاما اذا كان الكسر من ثلاثة أجناس ولا موافقة في شيء فصورته فيما اذا ترك  
ثلاث جدات وخمس ناث وابن ابن وابنتي ابن فأصل الفريضة من ستة للجدات سهم  
بينهم اثلاثا لا يستقيم وللبنات الثلاثان أربعة ينهن اخماسا لا يستقيم وأولاد الابن سهم بينهم  
ارباعا لا يستقيم ولا موافقة في شيء فالسبيل أن تضرب ثلاثة في خمسة فيكون خمسة عشر  
ثم خمسة عشر في أربعة فيكون ستين ثم تضرب أصل الفريضة وهو ستة في ستين فيكون  
ثلاثمائة وستين ومعرفة نصيب الجدات انه كان لمن سهم مضروب في ستين فذلك ستون

ومعرفة نصيب كل واحدة منهم أن تضرب عدد رؤس المربعين الآخرين أحدهما في الآخر وذلك خمسة في أربعة فيكون عشرين ثم تضرب نصيبين وذلك واحد في عشرين فيكون عشرين فهو نصيب كل واحدة منهم ومعرفة نصيب البنات أن تضرب ما لمهن وهو أربعة في ستين فيكون مائتين وأربعين ومعرفة نصيب كل واحدة منهم أن تضرب عدد رؤس المربعين الآخرين أحدهما في الآخر وذلك أربعة في ثلاثة فيكون اثني عشر ثم تضرب نصيبين وهو أربعة في اثني عشر فيكون ثمانية وأربعين فهو نصيب كل واحدة منهم ومعرفة نصيب أولاد الابن أن تضرب ما لمهن وهو واحد في ستين ومعرفة نصيب كل واحد منهم أن تضرب عدد رؤس المربعين الآخرين أحدهما في الآخر وذلك خمسة في ثلاثة فيكون خمسة عشر ثم تضرب نصيبين وهو واحد في خمسة عشر فهو نصيب كل اثني ونصيب الذكر ضعف ذلك وهو ثلاثون فإن كان الكسر من ثلاثة أجناس وبين عدد الرؤوس والنصيب موافقة فصورته فيما إذا ترك ثلاث جدات واثني عشر بنتا وابن ابن وابنتي ابن فاصل القريضة من ستة للجدات سهم بين اثلاثا لا يستقيم وللبنات أربعة سهم على اثني عشر لا يستقيم ولكن بين عدد الرؤوس والنصيب موافقة بالربع فيقتصر على الجزء الموافق من عدد رؤوسهن وهو ثلاثة فيستوي برؤس الجدات وعند تساوي العددين يجزئ أحدهما عن الآخر ولأولاد الابن سهم بينهم أرباعا لا يستقيم فالسبيل أن تضرب أربعة في ثلاثة فيكون اثني عشر ثم تضرب أصل القريضة وذلك ستة في اثني عشر فيكون اثنين وسبعين ومعرفة نصيب الجدات أن تضرب ما لمهن وهو سهم في اثني عشر فيكون اثني عشر ومعرفة نصيب كل واحدة منهم أن تضرب ما كان لهن وهو واحد في أربعة عدد رؤس أولاد الابن لوجود المساواة بين الجزء الموافق بين عدد رؤس البنات وبين عدد رؤس الجدات وقد بينا أن عند المساواة لا فرق وإنما يضرب نصيبهن في أربعة فيكون أربعة فهو نصيب كل واحدة منهم ومعرفة نصيب البنات أن تضرب ما لمهن وهو أربعة في اثني عشر فيكون ثمانية وأربعين ومعرفة نصيب كل واحدة منهم أن تأخذ الجزء الموافق من نصيبين وهو واحد فتضرب ذلك في عدد رؤس أولاد الابن وهو أربعة فيكون أربعة ومعرفة نصيب أولاد الابن أن تضرب نصيبهم وهو واحد فيما ضربت فيه أصل القريضة وهو اثني عشر فيكون اثني عشر ومعرفة نصيب كل واحد منهم أن تضرب نصيبهم وهو واحد في

ثلاثة فيكون لكل أنثى ثلاثة ولذا كرسته وأما إذا كان الكثير من أجناس أربعة ولا موافقة بين عدد الرؤس والانصباء فصورة ذلك في امرأتين وثلاث جدات وخمس أخوات لام وأخوين وثلاث أخوات لاب وأم فأصل الفريضة من اثني عشر للمرأتين الربع ثلاثة بينهما نصفان لا يستقيم وللجدات السدس سهمان بينهما لا يستقيم وللأخوات لام الثلث بينهما أخماس لا يستقيم والباقي وهو ثلاثة بين الأخوات لاب وأم أسباعا لا يستقيم ولا موافقة في شيء فالحيل أن تضرب أعداد الرؤس بعضها في بعض اثنين في ثلاثة فتكون ستة في خمسة فيكون ثلاثين ثم في سبعة فيكون مائتين وعشرة ثم تضرب أصل الفريضة اثني عشر في مائتين وعشرة فيكون ألفين وخمسمائة وعشرين ومعرفة نصيب المرأتين أن تضرب مالهن وذلك ثلاثة في مائتين وعشرة فيكون ستمائة وثلاثين ومعرفة نصيب كل واحدة منهما أن تضرب نصيبها في عدد رؤس الفريق الآخر بعد ضرب بعضها في بعض فثلاثة في خمسة خمسة عشر وخمسة عشر في سبعة تكون مائة وخمسة فإذا ضربت ثلاثة في مائة وخمسة تكون ثلثمائة وخمسة عشر فهذا نصيب كل واحدة منها ومعرفة نصيب الجدات أن تضرب مالهن وذلك سهمان في مائتين وعشرة فيكون أربعمائة وعشرين ومعرفة نصيب كل واحدة منهن أن تضرب مالهن في عدد رؤس الفريق الآخر بعد ضرب بعضها في بعض وخمسة في اثنين تكون عشرة ثم عشرة في سبعة تكون سبعين وسبعين في اثنين تكون مائة وأربعين فتبين أن نصيب كل واحدة مائة وأربعون ومعرفة نصيب الأخوات لام أن تضرب مالهن وهو أربعة في مائتين وعشرة فتكون ثمانمائة وأربعين ومعرفة نصيب كل واحدة منهن أن تضرب مالهن في عدد رؤس الفريق الآخر بعد ضرب بعضها في بعض وثلاثة في اثنين تكون ستة ثم ستة في سبعة فتكون اثنين وأربعين فإذا ضربت أربعة في اثنين وأربعين يكون مائة وثمانية وستين فهو نصيب كل واحدة منهن ومعرفة نصيب الأخوة والأخوات لاب وأم أن تضرب مالههم وذلك ثلاثة في مائتين وعشرة فتكون ستمائة وثلاثين ومعرفة نصيب كل واحد منهم أن تضرب مالههم في عدد رؤس الفريق الآخر بعد ضرب بعضها في بعض وذلك اثنان في ثلاثة فتكون ستة ثم في خمسة فتكون ثلاثين فإذا ضربت ثلاثة في ثلاثين يكون تسعين فهذا نصيب كل أخت ونصيب كل أخ ضعف ذلك فاستقام فإن كان الكسر من أربعة أجناس وبين عدد رؤس الانصباء موافقة فصورة ذلك في أربعة أربع نسوة

وتمان جدات وستة عشر أختا وأربعة أخوة وأربع أخوات لاب وأم فأصل المسئلة من اثني عشر للسوة الربع ثلاثة ينهن ارباعا لا يستقيم وللجدات السدس سهران ينهن علي ثمانية لا يستقيم ولكن بين عدد رؤس الجدات ونصيبين موافقة بالصف فاقصر علي النصف من عدد رؤسهن وهو أربعة فاستوى عدد رؤس السوة والاخوات لام أربعة ينهن علي ستة عشر لا يستقيم لكن بين عدد رؤسهن ونصيبين موافقة بالربع فاقصر علي الربع من عدد رؤسهن وهو أربعة فاستوى بعدد رؤس العريقين الآخرين والباقي وهو ثلاثة بين الاخوة والاخوات لاب وأم علي اثني عشر لا يستقيم ولكن بين عدد رؤسهم ونصيبهم موافقة بالثالث فاقصر من عدد رؤسهم علي الثلث وهو أربعة فاستوى بعدد رؤس الفريق الآخر وقد بينا ان عند تساوى العدد الواحد بجزيء عن الكل فتضرب اثني عشر في أربعة فيكون ثمانية وأربعين منه تصح المسئلة ومعرفة نصيب النسوة أن تضرب مالهن وهو ثلاثة في أربعة فيكون اثني عشر ومعرفة نصيب كل واحدة منهن أن تقول نصيب كل واحدة منهن مثل مالم يكن يستقيم ينهن وهو ثلاثة لان عند تساوى العدد لا نجد شيأ تضرب فيه أصل العريضة لتعرف به نصيب كل واحدة منهن ومعرفة نصيب الجدات أن تضرب مالهن وذلك اثنان في أربعة فتكون ثمانية ونصيب كل واحدة منهن مثل الجزء الموافق من نصيبهن وذلك واحد ومعرفة نصيب الاخوات لام أن تضرب مالهن وهو أربعة في أربعة فتكون ستة عشر ونصيب كل واحدة منهن مثل الجزء الموافق من نصيبين وذلك واحد ومعرفة الاخوة والاخوات لاب وأم أن تضرب مالهن وهو ثلاثة في أربعة فتكون اثني عشر ومعرفة نصيب كل واحد منهم أنه يتدر الجزء الموافق من نصيبهم وذلك واحد فلكل اثني سهم ولكل ذكر سهران وإذا عرفت لكل فصل صورة كما بينا يتيسر عليك تخريج نظارها على الاصول التي ذكرناها والتخريج على هذا الاصل من المسائل ما يكثر تعدادها وفيما ذكرنا كفاية لمن يفهم الاصول التي قد بيناها والله تعالى أعلم بالصواب

تم الجزء التاسع والعشرون من كتاب المبسوط

وبليه الجزء الثلاثون وأوله باب ميراث ذوى الارحام

فهرست الجزء التاسع والعشرين من مبسوط الامام السرخسي رحمه الله

صحيفة

- ٢ باب الوصية بأكثر من الثلث لو ارث فبجيز ذلك بعض الورثة
- ١٣ باب الوصية في المال ينقص أو يزيد بعد موت الموصي
- ١٨ باب الرجل يموت وليس له وارث فيقر لو ارث له أو لوصي بمال
- ٢٢ كتاب العتق في المرض
- ٣٤ باب عتق أحد العبدین
- ٣٨ باب السلم في المرض
- ٤٠ باب هبة أحد الزوجين لصاحبه
- ٤٨ باب الرجل يهب العبد في مرضه فيجزي على سيده أو غيره
- ٥٤ باب السلم في المرض وبيع المكيل بمثله من المكيل ووزنه بمحابة
- ٥٥ باب الاقالة في السلم والبيع في المرض
- ٥٨ باب السلم في المرض وله على الناس ديون
- ٥٩ باب بيع المكيل بمثله من المكيل
- ٦٠ باب القفو عن الجنابة في المرض
- ٦٢ باب قتل العبد الموهوب له والواهب أو غيره
- ٧١ باب العتق في المرض
- ٧٨ باب السلم في المرض
- ٨٣ باب السلم في مرض المسلم اليه
- ٨٥ باب هبة المريض العبد يقتله خطأ ويمفو عنه
- ٩١ كتاب الدور
- ١٠٥ باب القفو والوصية
- ١٣٦ كتاب الفرائض
- ١٣٨ باب الاولاد

صحيفة

١٤٩ باب التشبيه في ميراث الاولاد

١٥١ باب الاحوة والاحوات

١٦٠ باب المول

١٦٥ باب الجدات

١٧٢ فصل التشبيه في الجدات

١٧٤ باب أصحاب الميراث

١٧٩ باب فرائض الخلد

١٩٢ باب الرد

١٩٨ باب ولد الملاعة

٢٠٠ باب أصول المقاسمة

﴿تمت﴾



الجزء الثلاثون من

# كتاب

## اللبس في شفاء النفس الشريفة

وكتب ظاهر الرواية أنت • سنا وبالأصول أيضا سميت  
صنفها محمد الشيباني • محرر فيها المذهب النعماني  
الجامع الصغير والكبير • والسير الكبير والصغير  
ثم الزيادات مع المبسوط • تواترت بالسند المضبوط  
ويجمع الست كتاب الكافي • للحاكم الشهيد فهو الكافي  
أقوى شروحه الذي كالشمس • مبسوط شمس الامة السرخسي

تنبية • قد بائع من حضرة أفاضل العلماء تصحيح هذا الكتاب بمساعدة  
جمع من ذوي الدقة من أهل العلم والله المستعان وعليه التكلان

(أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل)

حقوق الطبع محفوظة للمترجم

محتاج محمد فدي نسائي المغربي البوشي

(مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مبحث باب ميراث ذوى الارحام

(قال رضى الله عنه) اعلم أن محمدا رحمه الله ذكر هذا الباب قبل باب اولاء ورعهم بعض  
 العرضيين انه كان ينبغي له أن يقدم باب الولاء لان مولى النعمة عصبه مقدم على ذوى الارحام  
 لكننا نقول انه أراد أن بين أحكام الميراث بالقرابة ثم يرتب عليه بان الميراث بما أقسم مقام  
 القرابة أولا بين باب الرد وكان الرد بسبب الرحم أعقب ذلك باب ميراث ذوى الارحام لان  
 الاستحقاق هنا بالرحم كما أن هناك بالرحم والولاء نوعان ولأول عناقاة وولاء موالاة وولاء  
 الموالاة يتأخر عن ذوى الارحام ولهذا قدم هذا الباب ثم في توريث ذوى الارحام اختلاف  
 بين الصحابة والتابعين والفقهاء بعدهم فن قال بتوريثهم من الصحابة رضوان الله عليهم علي وابن  
 مسعود وابن عباس في أشهر الروايات عنه ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وأبو عبيدة ابن  
 الجراح ومن قال بأنهم لا يرثون زيد بن ثابت وابن عباس في رواية عنه ومنهم من روى  
 ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان ولكن هذا غير صحيح فانه حكى ان المعتضد سأل أبا حامز  
 القاضي عن هذه المسئلة فقال اجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم غير زيد بن ثابت على  
 توريث ذوى الارحام ولا يمتد بقوله بمقابلة اجماعهم وقال المعتضد أليس انه يروى ذلك  
 عن أبي بكر وعمر وعثمان فقال كلا وقد كذب من روى ذلك عنهم وأمر المعتضد برد ما كان  
 في بيت المال مما أخذ من تركة من كان ورثه من ذوى الارحام وقد صدق أبو حامز فيما قل  
 وقد روى عن أبي بكر انه قال لا أنأسف على شيء كتأسف على أني لم أسأل رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن ثلاث عن هذا الامر أهو فينا فتمسك به أم في غيرنا فنسلم اليه وعن الانصار  
 هل لهم من هذا الامر شيء وعن توريث ذوى الارحام فاني لم أسمع فيه من رسول الله صلى  
 عليه وسلم شيئا ولكني ورثتهم برأى وأما الاختلاف بين التابعين فن قال بتوريثهم شريح

والحسن وابن سيرين وعطاء وشجاهد ومن قال أنهم لا يرثون سميد بن المثيب وسعيد بن جبير رضي الله عنهم وأما النعمان فمن قال بتوريثهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر وعيسى ابن أبان وأهل التنزيل رحمهم الله ومن قال لا يرثون سفيان الثوري ومالك والثوري أما من نفي توريثهم استدل بآيات الموارث فقد نص الله تعالى فيها على بيان سبب أصحاب الفرائض والعصبات ولم يذكر لذوي الأرحام شيئاً وما كان ربك نسياً وأدنى ما في الباب أن يكون توريث ذوي الأرحام زيادة على كتاب الله وذلك لا يثبت بخبر الواحد والقياس وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ميراث العمة والخالة قال نزل جبريل عليه السلام وأخبرني أن لا ميراث للعمة والخالة وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قباء يستخير الله تعالى في ميراث العمة والخالة فنزل عليه الوحي أن لا ميراث لهما ومن قال بتوريثهم استدل بقوله تعالى وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله معناه بعضهم أولى من بعض وقد بينا أن هذا إتيان الاستحقاق بالوصف العام وأنه لا منافاة بين الاستحقاق بالوصف العام والاستحقاق بالوصف الخاص في حق من يعدم فيه الوصف الخاص يثبت الاستحقاق بالوصف العام فلا يكون ذلك زيادة على كتاب الله وقال النبي صلى الله عليه وسلم الله ورسوله أولى من لامولى له والخال وارث من لا وارث له وفي حديث آخر قال عليه السلام الخال وارث من لا وارث له يرثه ويمثل عنه ولما مات نابت بن الدحداح رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقيس بن عاصم المنقري هل تعرفون له فيكم شيئاً فقال أنه كان فينا ميتاً فلا نعرف له فينا إلا ابن أخت فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه لابن أخته أي خاله بن عبد الله النذر وتأويل ما روى من نفي ميراث العمة والخالة في حال وجود صاحب فرض أو عصبة والكلام في هذه المسئلة من حيث المعنى للفريقين مثل الكلام في مسئلة الرد وقد بينا ثم ذرى الأرحام الأقارب الذين لا يستحقون شيئاً بالفريضة والعصوبة من الذكور والإناث واختلفت الروايات فيمن يكون مقدماً منهم فروى عيسى بن أبان عن محمد بن أبي حنيفة أن الجد أبا الأب مقدم على أولاد البنات وفي ظاهر الرواية ذكر أن أولاد البنات يقدمون على الجد أبا الأم في قول أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف ومحمد وجه ظاهر الرواية أن استحقاق الميراث لذوي الأرحام بالرحم في معنى الاستحقاق بالعصوبة ولهذا يقدم الأقرب فالأقرب ويستحق الأقرب جميع المال وفي الحقيقة العصوبة

بالبنة مقدمة على الابوة وابن الابن أولى من الجسد فكذلك في معنى العصوبة يقدم أولاد  
 البنات على الجد أب الأم وجه الرواية الاخرى عن أبي حنيفة ان الجد أب الاب أقوى سببا  
 من أولاد البنات (ألا ترى) أن الاشئ في درجته تكون صاحبة فرض وهي أم الأم بخلاف  
 الانثى في درجة ابن البنت ولادن الناس من يحمل الانثى التي تدلى بالجد أب الأم صاحبة  
 فرض وهي أم أب الأم ولا يوجد مثل ذلك في حق أولاد البنات ثم الجد أب الأم مقدم  
 على بنات الاخوة وأولاد الاخوات في قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد تقدم بنات  
 الاخوة وأولاد الاخوات على الجد أب الأم وهذا لان من أصل أبي حنيفة ان في حقيقة  
 العصوبة الجد يقدم على الاخوة فكذلك في معنى العصوبة يقدم الجد على بنات الاخوة وأولاد  
 الاخوات وعندهما يسوي في حقيقة العصوبة بين الجد والاخوة الا أن هنا قدموا بنات  
 الاخوة وأولاد الاخوات لان هناك كل واحد منهما يدلى بالاب والجد أب الأم يدلى بالأم  
 في حقيقة العصوبة يعتبر الادلاء بالذكر دون الانثى ففي معنى العصوبة يقدم الادلاء بالاب  
 على الادلاء بالأم ثم الذين يورثون ذوى الارحام أصناف ثلاثة صنف منهم يسمون أهل  
 القرابة وهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر وعيسى بن أبان وانما سوا بذلك لانهم  
 يقدمون الاقرب فالأقرب وصنف منهم يسمون أهل التنزيل وهم علقمة والشعبي ومسروق  
 ونعيم بن حماد وأبونعيم وأبو عبيدة القاسم بن سلام وشريك والحسن بن زياد رحمهم الله سوا  
 بذلك لانهم ينزلون المدلى منزلة المدلى به في الاستحقاق ويان ذلك فيما اذا ترك ابنة ابنة  
 وابنة أخت على قول أهل القرابة المال لابنة البنت لانها أقرب وعلى قول أهل التنزيل المال  
 بينهما نصفان بمنزلة ما لو ترك ابنة وأختاه والصنف الثالث يسمون أهل الرحم منهم بحس  
 ابن ميسر ونوح بن ذراح سموا بذلك لانهم سوا بين الأقرب والابعد في الاستحقاق  
 وثبتوا الاستحقاق بأصل الرحم ثم كل فريق يزعم أن مذهبه موافق لما نقل في الباب عن  
 الصحابة رضی الله عنهم والمقول عن الصحابة في هذا الباب ثلاث مسائل أحدها ما ذكره  
 ابراهيم الخفي عن علي بن عبد الله فimen مات وترك عممة وخالة أن المال بينهما أثلاثا الثلث  
 للعممة والثلث للخالة فزعم أهل التنزيل أن ذلك موافق لمذهبنا لان العممة تدلى بالاب  
 فأزولها بمنزلة الاب والخالة تدلى بالأم فأزولها بمنزلة الأم قال أهل القرابة بل هو موافق  
 لمذهبنا من اعتبار القرب فان العممة قرأ بها قرابة الاب والابوة تستحق بالقرضية والعصوبة

جميعا والخالة قرابتها قرابة الام وبالا مومة تستحق الفرضية دون العصوبة فلماذا جعلنا المستحق  
 بقرابة الاب ضعف المستحق بقرابة الام ومن ذلك ما روى الشعبي عن ابن مسعود رضي  
 الله عنه في ابنة ابنة وابنة أخت أن المال بينهما نصفان فذلك دليل على أن مذهبه مثل مذهب  
 أهل التنزيل وروى الشعبي عن علي رضي الله عنه أن ابنة الابنة أولى من ابنة الاخت فهو  
 دليل على أن مذهبه كذهب أهل القرابة وجه قول أهل التنزيل أن سبب الاستحقاق  
 لا يمكن إثباته بالرأى ولا نص ههنا من الكتاب أو السنة أو الاجماع على أن سبب الاستحقاق  
 لهم فلا طريق سوى إقامة المدلى مقام المدلى به في الاستحقاق ليثبت به الاستحقاق بالسبب  
 الذي كان ثابتا للمدلى به (ألا ترى) أن من كان منهم ولد عصبة أو صاحب فرض فانه  
 يقدم على من ليس بعصبة ولا صاحب فرض وما كان ذلك الا باعتبار المدلى به وأما أهل  
 الرحم بقولنا الاستحقاق لهم بالوصف العام ثابت بقوله تعالى وأولوا الارحام وفي هذا الوصف  
 وهو الرحم الاقرب والابعد سواء وأما وجه قول أهل القرابة أن استحقاقهم باعتبار معنى  
 العصوبة ولهذا يقدم الاقرب فالاقرب ويستحق الواحد جميع المال ثم في حقيقة العصوبة  
 تارة تكون زيادة القرب نقصان درجة يعني أن يكون أقرب بدرجة وتارة بقوة السبب ولهذا  
 قدمت البنوة في العصوبة على الأبوة فكذلك في معنى العصوبة يثبت التقديم كما يثبت  
 بقرب الدرجة وولد الابنة أقوى سببا من ولد الاخت فلماذا كان مقدما عليه ثم القول بما  
 قال به أهل التنزيل يؤدي الى قول فاحش وهو حرمان المدلى يكون المدلى به رقيقا أو  
 كافرا فان الانسان لا يجوز أن يكون محروما عن الميراث بمعنى غيره ولو كان رق المدلى  
 به يوجب حرمانه لكان موت المدلى به موجبا لحرمانه أيضا وإذا ثبت أن في المحجب والحرمان  
 لا يعتبر المدلى به فكذلك في الزيادة والنقصان لا يعتبر المدلى به وإنما يكون استحقاقه  
 باعتبار وصف فيه وهو القرابة ولكن يقدم الاقرب لاعتبار معنى العصوبة كما قال الله تعالى  
 للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون ثم لا خلاف أن الرد على أصحاب الفرائض  
 مقدم على تورث بعض الارحام الا شيء يروى عن عمر بن عبد العزيز أنه قدم ذوى  
 الارحام على الرد لانه لما اعتبر في حق أصحاب الفرائض الوصف الخاص سقط اعتبار الوصف  
 العام في مقابلة من يستحق بالوصف وهم ذوو الارحام ولكما نقول الوصف العام قد  
 استوى فيه الفريقان ويرجح أصحاب الفرائض باعتبار قوة السبب في حقهم بالوصف الخاص

فيقدمون علي ذوى الارحام ثم ذوى الارحام في الحاصل سبعة أصناف صنف منهم أولاد  
 البنات والصنف الثاني بنات الاخوة وأولاد الاخوات والصنف الثالث الاجداد القواسد  
 والجدات القاسدات والصنف الرابع الم لام والعمة لاب وأم أو لاب أو لام والمخال  
 والمخالات والصنف الخامس أولاد هؤلاء والصنف السادس أعمام الاب لام وعمات الاب  
 وأحوال الاب ومخالات الاب والصنف السابع أولاد هؤلاء وفي كل ذلك عند التساوي  
 في الدرجة اذا كان أحدهما ولد صاحب فرض أو ولد عصبة والآخر ليس كذلك فولد  
 صاحب العرس والمصبة أولى بيان ذلك في ابنة ابن مع ابنة ابنة ابنة فسد استويا في  
 الدرجة ولكن ابنة الابن ولد صاحب فرض فهي أولى وكذلك لو ترك ابنة ابنة أخ  
 وابنة ابن أخ وابنة ابن الاخ أولى لانها ولد من هو عصبة دون الاخرى ولو كان أحدهما  
 ولد صاحب فرض والآخر ولد عصبة فهما سواء كابنة الاخ مع ابنة الاخت فان احدهما  
 لا نصير محجوبة بالاخرى وأما اذا كانت احدهما أقرب فالأقرب أولى وان كانت الابد  
 ولد عصبة أو صاحبة فرض كابنة ابنة ابنة مع ابنة ابنة ابن الابن فان ابنة ابنة أقرب  
 بدرجة فهي أولى اعتبارا بحقيقة المصوبة وكذلك ابنة ابنة الاخت تقدم على ابنة ابن ابن  
 الاخ لانها أقرب بدرجة وفي حقيقة المصوبة عند المساواة في الدرجة يقدم من هو أقوى  
 سببا كالاخ لاب وأم مع الاخ لاب وعند التفاوت في الدرجة يتقدم الأقرب كابن الاخ  
 لاب وأم مع الاخ لاب فكذلك في معنى المصوبة ثم اختلفوا بعد ذلك في كيفية نسبة  
 الميراث بين ذوى الارحام من أولاد الاولاد فكان أبو يوسف رحمه الله يقول أولا  
 يعتبر في القسمة أول من يقع فيه اختلاف اذا اتفقت الآباء والاجداد واختلفت  
 الابدان فالقسمة على الابدان للدكر مثل حظ الاثنين وان اتفقت الاجداد واختلفت  
 الآباء فالقسمة على الآباء ثم ينقل نصيب كل ذكر من الآباء الى وده ذكر اكل أو أنثى  
 ونصيب كل أنثى الى ولدها ذكر اكل أو أنثى وان اختلفت الاجداد يقسم أولا على الاجداد  
 ثم يجمع ما يخص الذكور منهم فيقسم على أولادهم للدكر مثل حظ الاثنين وان اختلفت  
 صنفاتهم في الذكورة والانوثة يجمع ما يخص الاناث فيقسم بين أولادهم كذلك وهكذا  
 يفعل في الآباء مع الابدان وهذا قول محمد وهو الظاهر من مذهب أبي حنيفة ثم وجع أبو  
 يوسف فقال يعتبر في القسمة أبداهم علي كل حال وهو رواية شاذة عن أبي حنيفة والرواية

الاول أشهر فقد ذكرت في الترائض في الكتاب وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
 ومحمد ثم رجع أبو يوسف عن ذلك وجهه قول محمد ان الصحابة رضوا الله عنهم اتفقوا  
 في العمة والخالة علي ان للعمة الثلثين وللخالة الثلث ولو كان المعتبر في القسمة الابدان  
 لكان المال بينهما نصفين وفي اتفاقهم على أن المال بينهما اثلاثا دليل على ان المعتبر في القسمة  
 المدلى به وهو الاب والام ولانا أجمعنا على انه لو كان أحدهما ولد عصبة أو صاحب فرض  
 كان أولى من الآخر وانما يرجع بمعنى في المدلى به فاذا كان في الحرمان يستبر المدلى به ففي  
 التقصان أولى فبهذا يتبين أن المعتبر أول من يقع به الخلاف لان في هذه المسئلة قد استويا  
 في الاب وهو المنسوب الى الميت وفي الابدان وانما وقع الاختلاف فيما بين ذلك ثم اعتبرنا  
 من وقع به الخلاف في ترجيح أحدهما علي الآخر وهذا بخلاف العدد فان المعتبر فيه أبادهم  
 دون المدلى به فانه واحد وهذا لان علة الاستحقاق كاملة في حق كل واحد منهم وهو  
 القرابة والعلة تحتل العدد فيجعل الاصل كالمتعدد حكما بتعدد الفرع وكالعلة بكل واحد  
 منهم بمنزلة جماعة قتلوا رجلا عمدا يحمل كل واحد منهم قاتلا علي الكمال والمقتول وان كان  
 واحدا يحمل متعدد حكما لتكامل العلة في حق كل واحد منهم بخلاف صفة الذكورة  
 والانوثة فالموجود من ذلك في الفرع لا يمكن أن يحمل كالموجود في الاصل مع تحقق ضده  
 فيه لانه لا احتمال لذلك فيعتبر ما في الاصول من الصفة لان الاستحقاق للفروع بناء علي  
 ذلك وأبو يوسف يقول قد استويا في سبب الاستحقاق فان الاستحقاق للمرء في الاصل  
 انما يكون بمعنى فيه لا بمعنى في غيره والاستحقاق عندنا باعتبار القرابة وذلك معنى في أبادهم  
 وقد اتحدت الجهة أيضا وهي الولاء فثبتت المساواة بينهم في الاستحقاق وان اختلفت الصفة  
 في المدلى به (ألا ترى) انه لو كان في بعضهم صفة الرقي أو الكسر لم يعتبر ذلك واعتبر حالة  
 الابدان في هذه الصفة فكذلك في صفة الذكورة والانوثة فالدليل عليه العدد فان اعتبار  
 الذكورة والانوثة في معنى اعتبار العدد لان كل ذكر بمعنى اثنين فكل انثى بمعنى واحد فاذا  
 كان في العدد يعتبر الابدان فكذلك في صفة الذكورة والانوثة وهذا بخلاف العمة والخالة  
 فالجهة هناك قد اختلفت لان الابوة غير الامومة والاستحقاق بالسبب فباختلاف الجهة  
 يختلف السبب معنى فاما عند اتحاد الجهة يكون السبب واحدا فيعتبر في الصفة الابدان خاصة  
 وكذلك اذا كان بعضهم ولد صاحب فرض أو عصبة فالقرضية والعصوبة سبب الاستحقاق

وعند التفاوت بالسبب يعتبر المدلى به فلا تعتبر المساواة في أصل النسبة الى الميت لان في  
الانساب اذا أمكن اعتبار الابدان تعتبر الابدان خاصة فيما بين الاولاد فاذا تمذر اعتبار  
ذلك يعتبر من هو أقرب الى الابدان اذا عرفنا هذا فنقول أما اذا اختلفت الابدان واتقت  
الآباء فصورته فيما اذا ترك ابنة بنت وابن بنت أخرى فالل مال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين  
بالأقارب وذكر الطحاوي أن علي قول محمد رحمه الله المال بينهما نصفان باعتبار المدلى به وهذا  
غلط وانما هو قول أهل التنزيل علي ما بينته أما عند أصحابنا المعتبر الابدان هنا لان أول من  
وقع به الخلاف الابدان فاما اذا اختلفت أبادانهم واحتلت آبائهم واتقت أجدادهم فصورته  
فيما اذا ترك ابنة ابنة ابنة وابن ابنة ابنة ابنة ابن بنت وابن ابنة ابنة ابنة ابنة ابنة ابنة  
الآخر المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين على ستة عشر لكل ابن سهران ولكل ابنة سهم  
وأما علي قول محمد القسمة أولا على الآباء وانما منهم ذكران يعني ابنة ابن ابنة وابن ابن  
الابنة وانما منهم اثنيان قسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين على ستة أربعة من ذلك للبنين  
يبدلان بالذكر ثم يقسم بينهما على الابدان للذكر مثل حظ الانثيين اثنا عشر فبالأخوات  
وسهران للثنتين تبدلان بالأنثى ثم يقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين اثنا عشر وقد وقع الكسر  
بالاثلاث في موضعين ولكن أحدهما مجزئ عن الآخر فنضرب ستة في ثلاثة فيكون ثمانية  
عشر كان للثنتين تبدلان بذكر ثلثان اثنا عشر سهما ثمانية لابن ابن البنت وأربعة لابنة ابن  
البنت وكان للآخرين الثلث ستة بينهما اثنا عشر أربعة لابن ابنة الابنة وسهران لابنة ابنة البنت  
وبين هذه السهام موافقة بالنصف فانقص علي النصف فيعود الى تسعة فالخراج كما بيناه ما اذا  
اختلفت أبادانهم وآبائهم وأجدادهم فصورته فيما اذا ترك ابنة ابنة ابنة ابنة ابنة ابن ابنة  
وابن ابنة ابن ابنة فلي قول أبي يوسف الجواب ظاهر كما بينا وعند محمد يعتبر في القسمة  
الاجداد أولا وانما منهم ذكران يعني ان ابنة ابن ابنة الابنة وابن ابنة ابن ابنة والآخرون  
اثنيان فتكون القسمة للذكر مثل حظ الانثيين علي ستة الثلثان وهو أربعة لذين والثلث  
للآخرين ثم ما أصاب الابنتين يقسم علي آبائهما للذكر مثل حظ الانثيين اثنا عشر وأما نصيب  
الآخرين يقسم علي الآباء للذكر مثل حظ الانثيين اثنا عشر فيقتصر علي تسعة بعد الاقتصار كما  
بيناهم يجمع ما أصاب من اتقت آبائهم واختلفت أبادانهم فيقسم ذلك بينهم علي الابدان  
للذكر مثل حظ الانثيين فيتيسر التخرج بالقياس علي الفصل المتقدم كما بينا وان اختلفت



الآباء دون الاجداد والاجداد دون الابدان فصورة ذلك فيما اذا ترك ابنة ابنة ابنة ابنة  
 وابنى ابن ابنة وابنة ابن ابن ابنة وابنة ابنة ابن بنت فمعد أبي يوسف القسمة على الابدان  
 فيكون المال بينهم ارباعا بالسوية وعند محمد يعتبر أولاد الاجداد فان أول من وقع به  
 الخلاف الاجداد واثان منهم اجدادها ذكر بنى ابنة ابن ابن ابنة وابنة ابنة ابن بنت  
 والاخران اجدادها اثني فتكون القسمة للذكر مثل حظ الانثيين على ستة أربعة للبنين  
 اجدادها ذكر وسهامت الآخرين ثم ما أصاب اللتين اجدادها ذكر يقسم بينهما على  
 الآباء اثلاثا فصيب ابنة ابن ابن الابنة ثلثي الثلاثين والاخرى ثلث الثلاثين وذلك الثلث  
 يقسم بين الآخرين على الآباء للذكر مثل حظ الانثيين فصيب ابنة ابنة ابنة الابنة ثلث  
 الثلث والاخرى ثلثا الثلث ثم ما يصيب كل أب فهو متقول الى ولده فان بين الابدان موافقة  
 ولا حاجة الى قسمة أخرى \* مسألة من هذا الجنس هي ألطف مسائل الباب فاعبرها وهي  
 ثمانية نفر أربعة اجدادهم اثني وأربعة اجدادهم ذكر فالاربعة الاولى ابنة ابنة ابنة وابنى  
 ابنة ابنة ابنة وابنة ابن ابنة ابنة وابنى ابن ابنة ابنة الذين اجدادهم ذكر ابن ابن  
 ابن ابنة وابنة ابن ابن ابنة وابنة ابنة ابن بنت وابن ابنة ابن ابنة فعلى قول أبي يوسف الآخر  
 المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين على اثني عشر سهما باعتبار الابدان وأما على قول محمد  
 فالعبرة للاجداد أولا في القسمة فيكون المال على اثني عشر سهما ثمانية من ذلك نصيب الاربعة  
 الذين اجدادهم ذكر وأربعة نصيب الاربعة الذين اجدادهم اثني ثم هذه الاربعة تقسم بينهم  
 على الآباء واثان من الآباء ذكر يعنى ابنة ابن الابنة وابن ابن ابنة الابنة وابن ابن ابنة الابنة  
 واثان اثني فيقسم هذا الثلث بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ثلثاه وهو تسما للمال للذين أبوها  
 ذكر وتسع المال للآخرتين ثم هذا التسع يقسم بين ابنة ابنة ابنة ابنة ابنة ابنة ابنة ابنة  
 للذكر مثل حظ الانثيين على أبدانها فيكون للأولى ثلث التسع وللبن ثلثا التسع وأما التسمان  
 فيبن ابنة ابن ابنة الابنة وابن ابن ابنة الابنة للذكر مثل حظ الانثيين على الابدان لابن ثلثا  
 التسعين وللابنة الثلث ثم تعي الى ثلثي المال فتقسم ذلك بين الاربعة الذين اجدادهم ذكر  
 على الآباء واثان منهم ذكران يعنى ابن ابن ابن الابنة وابنة ابن ابن الابنة والآخرين يديان  
 باثني يعنى ابنة ابنة ابن الابنة وابن الابنة فيقسم الثلثان للذكر مثل حظ الانثيين على الابدان  
 ثلثا ذلك الثلثين للذين اجدادهم ذكر وثلث الثلثين للذين اجدادهم اثني ثم يقسم ثلث الثلثين

على الابدان للدكر مثل حظ الاثنين ثلاثا ذلك الثالث لابن ابنة ابن الابنة وثلاثة لابة ابة ابن  
 الابة والثلاثان بقسم كذلك أيضا فاذا ضرب بعض هذا في بعض بلغ الحساب مائة وثمانية وربع  
 الانصبا. وفاقه بالربع فيقتصر على الربع وذلك سبعة وعشرون قسمة من ذلك للذين أجداهم  
 اثني ستة من هذه القسمة للذين أبوهما ذكر وثلاثة للذين أبوهما اثني ثم تقسم هذه الثلاثة  
 بينهم على الابدان اثلاثا للدكر سهمان وللانثى سهم وكذلك الستة تقسم بين الآخرين على الابدان  
 للدكر أربعة وللانثى سهمان وثمانية عشر للذين أجداهم ذكر تقسم على الآباء اثلاثا ستة  
 للذين يدلان بالانثى ثم تقسم بينهما اثلاثا على الابدان للانثى سهمان وللذكر أربعة واثنا عشر  
 حصة للذين أبوهما ذكر تقسم بينهما اثلاثا على الابدان للذكر منهما ثمانية وللانثى أربعة فما  
 يكون من هذا الحو نخرجه هذا فان كان مع الثمانية ابة ابنة ابن الابن فالمال كله لها لانها  
 ولد صاحبة فرض فان ابنة ابن الابنة صاحبة فرض وعند المساواة في الدرجة ولد صاحب القرص  
 أولى وان كان معهم ابنة ابن ابن الابن فلا شيء لها لانها وان كانت ولد صاحب فرض فهي  
 أبعد بدرجة والبعدي محجوبة بالقربي وان كانت ولد صاحبة فرض أو عصبية وان كان مع  
 الكل ابنة ابنة ابنة فهي أولى بجميع المال لانها أقرب بدرجة من جميع من سببوا وان كان معها  
 ذكر يعني ابن ابنة الابنة فالمال بينهما للذكر مثل حظ الاثنين ولا شيء لمن سواهما وان  
 كان معهم من هو أقرب بدرجة وهو ابنة الابنة فالمال كله لها وان كان معها ذكر في درجتها  
 وهو ابن الابنة فالمال بينهما للذكر مثل حظ الاثنين هذا كله بيان أهل القرابة فاما بيان  
 قول أهل التنزيل نقول اذا ترك ابنة ابنة ابنة وابن ابنة ابنة فلي قول أبي عبيد واسحق بن  
 راهويه المال بينهما نصفان سواء كانا من أم واحدة أو من أمين مختلفين وعلي قول أبي نعيم  
 وشريك والحسن ابن زياد ان كانا من أمين كذلك وان كانا من أم واحدة فالمال بينهما للذكر  
 مثل حظ الاثنين اثلاثا لان عند اختلاف الاصول كل فرع يقوم مقام أصله فكاهما ابنتان  
 للميت فالمال بينهما نصفان وأما اذا اتحد الاصل فلا يمكن القسمة باعتبار الاصل لان الواحد  
 لا يقاسم نفسه فلا بد من اعتبار القرعين في القسمة فيكون المال بينهما للذكر مثل حظ الاثنين  
 وجه قول عبيد ان كل فرع قائم مقام أصله فتحقق المساواة بينهما سواء كان من أم واحدة أو  
 من أمين فباعتبار تحقق المساواة تكون القسمة بينهما نصفان وهذا لان سبب الاستحقاق في  
 كل واحد منهما مافى المدنى به وهو التبني وفي هذا لافرق بين أن يكونا من أمين أو من

أم واحدة ولو ترك ابنة ابنة وابني ابنة أخرى فعلى قول أهل القرابة الممال بينهن اثلاثا وعلى  
 قول أهل التنزيل القسمة نصفان نصف لابنة الابنة ونصف لابني الابنة نصفين بمنزلة  
 الابنتين للميت ثم ينتقل الى فرع كل أصل نصيب ذلك الأصل وكذلك لو ترك ابنة ابنة وعشر  
 بنات ابنة ابنة فعلى قول أهل القرابة الممال بينهن على أحد عشر سهما وعلى قول أهل التنزيل  
 على عشرين سهما لبنات الابنة عشرة لكل واحدة من سهما فان ترك ابنة ابنة وبنتي  
 ابنة أخرى وثلاث بنات ابنة أخرى فنحن الممال بينهن اسداسا بالسوية وعند أهل التنزيل  
 الممال بينهن اثلاثا ثلث لابنة الابنة وثلثان لابنتي الابنة نصفان وثلث بين ثلاث بنات الابنة اثلاثا  
 بالسوية فان ترك ثلاثة بنى ابن ابن ابنة وابن ابن ابنة أخرى وابن ابن أخرى لهذه الابنة  
 فعلى قول أهل القرابة الممال بينهم بالسوية اسداسا وعلى قول أهل التنزيل نصف الممال لثلاثة  
 بنى ابن البنت والنصف الآخر بين ابني ابن الابنة الأخرى وابن ابنتها نصفين بمنزلة ماله  
 كان للميت ابنان فيكون الممال بينهما نصفين ثم ينتقل نصيب كل منهما الى أولادها فالنصف  
 للثلاثة والنصف للفرقتين الآخرين نصف ذلك لابني ابنتها ونصفه لابن ابنتها لان كل واحد  
 منهما يقوم مقام من يدلى به اليها في نصيبها من الميراث فان ترك ابنة ابنة ابنة وابنة ابنة أخرى  
 فعلى قول أهل القرابة الممال كله لابنة الابنة وأما على قول أهل التنزيل فقد ذكر محمد بن  
 سالم عن أبي نعيم أن الممال بينهما نصفان لان الأقرب انما يرجع عند اختلاف الجهة فاما عند  
 اتحاد الجهة الأقرب والابعد عندهم سواء وقد اتحدت الجهة هنا وهى الولاء وهذا القول  
 أقرب من قول أهل الرحم فان ترك ابنة ابنة وابنة ابنة ابن فعلى قول أهل القرابة الممال كله لابنة  
 الابنة وعلى قول أهل التنزيل وقد ذكره محمد بن سالم عن أبي نعيم أن الممال بينهما ارباعا لثلاثة  
 أرباعه لابنة الابنة والربع لابنة الأخرى على قياس قول علي في الرد وعلى قياس قول ابن مسعود  
 في الرد الممال كله بينهما اسداسا لان كل واحدة منهما تنزل منزلة المدلى به من صاحب فريضة  
 واحداها ولد الابنة فتنزل منزلتها والأخرى ولدا ابنة الابن فتنزل منزلتها ولو ترك ابنة وابنة  
 ابن كان الممال بينهما ارباعا على قياس قول علي في الرد واسداسا على قياس قول ابن مسعود ثم  
 ينتقل الى ولد كل واحدة منهما حصتها من ذلك أو يقام المدلى مقام المدلى به فان ترك ابنة ابن  
 وابن ابنة أمهما واحدة وترك أيضا ابنة ابنة ابن وابن ابنة ابن أمهما واحدة فعلى قول أهل  
 القرابة الممال بين ابنة ابنة الابن وابن ابنة الابن للذكر مثل حظ الأنثيين اثلاثا لانهما أقرب بدرجة

وعلى قول أهل التزويل يكون المال بين هاتين ورين الآخرين أرباعا على قياس قول علي في  
الرد وأساسا على قياس قول ابن مسعود في الرد كما ينقسم ثلاثة أرباع للمال الذي هو نصيب  
ولدي الابنة على قول أبي عبيد بينهما نصفان وعلي قول أبي نعيم بينهما أثلاثا على ما ينشأ أن  
الأم إذا كانت واحدة عند أبي نعيم يشتر في القسمة الابدان وعند أبي عبيد لا فرق بين أن  
يكونا لام واحدة أولا يكونا في أن القسمة على المدلى به وكذلك الربع الذي أصاب الآخرين  
على قول أبي نعيم بينهما نصفان للذكر مثل حظ الأنثيين وعلي قول أبي عبيد بينهما نصفين  
فإن ترك ثلاثة بنى ابن بنت وابن ابن ابنة وإني ابنة ابنة فتقول أما على قول أبي يوسف الآخر  
المال بينهما بالسوية أساسا وأما على قول محمد يقسم على الآباء أولا لابي ابنة الابنة سهمان  
وللابنة ثمانية أسهم فإن أبأ كل واحد منهم ذكر ولكل ذكر سهمان ولكل أنثى سهم  
فيكون لاني ابنة الابنة في الحاصل خمس المال بينهما نصفين فتكون القسمة بين عشرة وأما  
على قول أهل التزويل فالظاهر من مذهبهم أن المال بين الترق أثلاثا ثلثه لابي ابن الابنة  
بينهم أثلاثا وثلثه لابي ابنة الابنة وثلثه لابن ابن الابنة اعتبار بالمدلى به وهو بمنزلة  
ما لو ترك ثلاث بنات وقد قال بعضهم المال بين الفريقين الأولين نصفين ولا شيء لابي  
ابنة الابنة لأن بني ابن الابنة هم ورثة الجدة (ألا ترى) أنها لو كانت هي الميتة كانوا يرثونها  
بالمصبة فأما ابتنا ابنة الابنة فليستا وارثتين للجدة حتى لا يرثا بأهم المصوبة فكما أن الفريقين  
الآخرين يحجان ابني ابنة الابنة عن ميراث الجدة فكذلك عن ميراث من يستحق ميراثه  
بالإدلاء بالجدة ثم يكون المال عندهم على ستة ثلاثة لابن ابن الابنة وثلاثة لابي ابن الابنة لكل  
واحد منهم سهم لأن كل فريق يقوم مقام المدلى به فكأنهما اثنا يقسم المال بينهما نصفان  
ثم ينتقل نصيب كل ابن إلى ولده واحدا كان أو أكثر فإن ترك ابنة ابنة ابن وابن ابن ابنة  
فملى قول أهل القرابة المال كله لابنة ابنة الابن لأنها ولد صاحب فريضة وعند المساواة في  
الدرجة ولد صاحب الفريضة أولى وعلي قول بعض أهل التزويل المال كله لابن ابن الابنة في  
وارث الجدة دون من سواها وقد بينا أن عندهم يقع الترجيح بهذا وعند بعضهم المال بين  
ابنة ابنة الابن وابن ابن الابنة أرباعا على قياس قول علي في الرد وأساسا على قياس قول  
ابن مسعود في الرد لأن ابنة ابنة الابنة وابن ابنة الابنة صاروا محجوبين ببن ابن الابنة علي  
ما ينشأ أنه وارث الجدة دونهما بقي ابنة ابنة الابن وابن ابن الابنة فكل واحد منهما يوم

مقام من يدلى به من صاحب فريضة وابن ابن الابنة بمنزلة الابنة وابنة ابنة الابن بمنزلة ابنة الابن فيكون المال بينهما أرباعاً على قياس قول علي في الرد وأساساً على قياس قول ابن مسعود في الرد وهذا طريق التخريج في هذا الجنس من المسائل والله أعلم بالصواب

باب ميراث أولاد الاخوة والاخوات من ذوى الارحام

(قال رضى الله عنه) اعلم بان ذوى الارحام من هذا الصنف فرقي أربعة إما أن يكونوا كاملاً لاب وأماً أو لاب أو لام أو مختلطين ثم لا يخلوا ما أن يكون بعضهم أقرب من بعض أو يكونوا متساوين في الدرجة فإن كان بعضهم أقرب فهو بالميراث أحق وإن كانوا متساوين في الدرجة إن كان بعضهم ولد صاحب فريضة أو عصبه فهو أولى من ليس بولد عصبه ولا صاحب فريضة لأن ولد العصبية وصاحب الفرض أقرب حكماً والترجيح بالقرب حقيقة إن وجد وإن لم يوجد فالقرب حكماً فأما إذا استووا في ذلك أيضاً فإن انفردوا فكانوا الاب وأماً أو لاب فملي قول أبي يوسف الآخر القسمة بينهم على لابدان وعلي قوله الأول وهو قول محمد على الآباء حتى إذا ترك ابن أخت وابنة أخ وهما لاب وأماً أو لاب فملي قول أبي يوسف الثلثان لابن الأخت والثلث لابنة الأخ وعند محمد علي عكس هذا الثلثان لابنة الأخ والثلث لابن الأخت بمنزلة الأخ والأخت ثم ينتقل ميراث كل واحد منهما إلى ولده وإن كانا جميعاً لام ففي ظاهر الرواية المال بينهما في نصفان وقد روى في رواية شاذة عن أبي يوسف أن المال بينهما أثلاثاً ووجهه بأن الأصل في الموارث تفضيل الذكور على الإناث وإنما تركنا هذا الأصل في الأخوة والاخوات لام لخصوص القياس بالنص وهو قوله تعالى فهم شركاء في الثلث والمخصوص من القياس بالنص لا يلحق به ما ليس في مناه من كل وجه وأولاد الأخوة لام ليس في معنى الآباء لأنهم لا يرثون بالفرضية شيئاً فيعتبر فيهم الأصل ثم تورث ذوى الارحام بمعنى العصبية وفي حقيقة العصبية يفضل الذكر على الأنثى ووجه ظاهر الرواية أن قرابة كل واحد منهما قرابة الام والاستحقاق بهذه القرابة إذا لا سبب بين الميت وبينهم سوى هذا وباعتبار قرابة الام لا يفضل الذكر على الأنثى بحال وربما يفضل الأنثى فإن أم الام صاحبة فرض دون أب الام فإن لم تفضل هنا الأنثى فينبغي أن يسوى بينهما اعتباراً بالمدلى به وأما إذا كانا مختلطين بأن ترك ثلاث بنات أخوة متفرقين فملي قول أبي يوسف المال كله

لابنة الاخ لاب وأم وهو الظاهر من قول أبي حنيفة وعلى قول محمد لابنة الاخ لام السدس  
 والباقي لابنة الاخ لاب وأم ولا شيء لابنة الاخ لاب رواية عن أبي حنيفة لان محمداً يعتبر  
 المدي به فكأنه ترك ثلاث اخوة متفرقين ثم نصيب كل أخ ينتقل الى ولده وجه قول أبي  
 يوسف ان الاستحقاق بمعنى المصوبة وفي حقيقة المصوبة يرجع من هو أقوى سبباً فكذلك  
 في معنى المصوبة والذي له اخوة من الجانبين يكون أقوى سبباً من الذي تكون اخوته من  
 جانب فهذا يقدم اية الاخ لاب وأم على ابنة الاخ لاب ه بوضحه أنه لو كان أحدهما  
 أقرب بدرجة كان هو أولى وكذلك لو كان أحدهما ولد صاحب فرض أو عصة كان هو  
 أولى فكذلك اذا كان أحدهما أقوى سبباً ولو ترك ثلاث بنات أخوات متفرقات فعلى قول  
 أبي يوسف وهو الظاهر من قول أبي حنيفة المالم كله لابنة الاخت لاب وأم وعلى قول محمد  
 المالم بينهم أخماساً على قياس قول علي في الرد وأساساً على قياس قول ابن مسعود في الرد  
 اعتباراً بالمدي به فكأنه ترك ثلاث أخوات متفرقات ثم ينتقل ميراث كل أخت الى ولدها فان  
 ترك ابنة أخت لاب وأم وابن أخت لاب وأم فعلى قول أهل القرابة المالم بينهما للذكر مثل  
 حظ الاثنين وعلى قول أهل التنزيل المالم بينهما نصفان وعلى قول أبي عبيد ومن تابعه سواء  
 كانا من أم واحدة أو من أمين وعلى قول أبي نعيم ومن تابعه ان كانا من أمين فكذلك  
 وان كانا من أم واحدة فالمالم بينهما أثلاثاً وقد بينا نظيره في أولاد البنات فهو كذلك في  
 أولاد الاخوات ه فان ترك ابنة ابنة أخت وابنة ابنة ابن أخ فالمالم كله لابنة ابنة الاخت  
 لأنها أقرب درجة وعلى قول أهل التنزيل المالم بينهما نصفان لأنهم يعتبرون المدي به ممن  
 هو وارث في حق أحدهما هو الاخت وفي حق الآخر ابن الاخ فكأنه ترك أختاً وابن  
 أخ فيكون المالم بينهما نصفين ثم ينتقل الى المدي ميراث المدي به فان ترك ابنة أخت وابنة  
 أخ وابن أخ لاب وأم أو لاب فالمالم كله لابن الاخ لأنه عصبته ثم الانثى في درجة لا  
 تجعل به عصبته هنا بخلاف الاخوات والأولاد لان الانثى متى كانت صاحبة فريضة عذ  
 الاقراء تصير عصبته بذكر في درجتها لكن لا يؤدي الى تفضيل الانثى على الذكر أو  
 المساواة بينهما وهذا موجود في البنات والاخوات فأما هنا الاثني باقراهما لان تكون  
 صاحبة فرض وهي ابنة الاخ فلا تصير عصبته بذكر في درجتها أيضاً ولكن المالم كله للذكر  
 باعتبار حقيقة المصوبة ه فان ترك ثلاث بنات اخوة متفرقين وثلاث بنات اخوات متفرقات

فلى قول أبى يوسف المال كله بين ابنة الاخت لاب وأم وابنة الاح لاب وأم نصفين باعتبار الابدان وعلى قول محمد لابنة الاخت لام مع ابنة الاخ لام الثلث بينهما نصفين والباقي كله لابنة الاخت والاح لاب وأم بينهما أثلاثا باعتبار الآباء ثلثاه لابنة الاخ وثلثه لابنة الاخت ولا شئ للذين هما لاب باعتبار المدلى به

فصل في بيان من له قرابتان من البنات والاخوات قال رضى الله عنه اعلم انه يجتمع للواحد قرابتان من أولاد البنات والاخوات فصورة ذلك في أولاد البنات أن يترك ابنة ابنة ابنة وهى أيضا ابنة ابن ابنة بأن كان لرجل ابنتان لاحداهما ابنة وللأخرى ابن فروح الابن ابنة فولد بينهما ابنة ابنة ابنة ابنة الجدة وهى أيضا ابنة ابن ابنته فلا شك على قول محمد أنها ترثه بالقرابتين جميعا أما على قياس قول أبى حنيفة فالعرضيون من أهل العراق يقولون عند أبى يوسف لا ترث هذه الابن ابنة واحدة لان الجهة اتحدت وهى الولاء فهى نظير الجدات على قوله وقد بينا من مذهبه فى الجدات أن التى هى جدة من جانب واحد وهى جدة من الجانبين سواء فهذا كذلك فأما العرضيون من أهل ما وراء النهر يقولون هذه ترث بالجهتين جميعا عنده وهذا هو الصحيح والفرق له بين هذا وبين الجدات أن الاستحقاق هنالك بالعرضية وبتعدد الجدات لا ترداد فريضتهن فاذا كانت الواحدة منهن والمدد سواء فلا يعتبر اجتماع الجهتين لواحدة فاما هنا الاستحقاق بمعنى المصوبة فيعتبر الاستحقاق بحقيقة المصوبة وهو فى حقيقة المصوبة يعتبر الجهتان جميعا للترجيح تارة وللإستحقاق أخرى فلاتر جميع كالاخوة لاب وأم مع الاخوة لاب وللإستحقاق كالاخ لام اذا كان ابن عم فانه يعتبر السبيان فى جهة الإستحقاق وكذلك ابن الم اذا كان زوجا يعتبر السبيان فى حقه للإستحقاق فهنا أيضا يعتبر السبيان جميعا اذا عرفنا هذا فنقول اذا اجتمع مع هذه ابنة ابنة ابنة أخرى قرابتهما من جهة واحدة فلى قول أبى يوسف المال بينهما أثلاثا لى لها قرابتان ثلثا المال لانهما فى معنى شخصين فكأنه ترك ابنة ابنة ابنة ابنة ابنة ابنة أخرى وابنة ابن ابنة وعند محمد القسمة على الآباء فيكون ثلاثة أرباع المال لى لها قرابتان وربعه لى لها قرابة واحدة بمنزلة ما لو ترك ابن ابنة ابنة ابنة ابنة ابنة أخرى فيكون المال على أربعة ثم سهمان من هذه الأربعة لى لها قرابتان باعتبار أنهما ولد الابنة وسهم باعتبار أنهما ولد ابنة الابنة فان كان مع التى لها قرابتان ابن ابنة ابنة فلى قول أبى يوسف المال بينهما نصفان لانه يعتبر الابدان وهى

لها قرابتان بمنزلة اثنين فيكون المال على أربعة للذكر سهمان ولكل انثى سهم وعلى قول محمد  
لأنها قرابتان ثلاثة أرواح المال باعتبار المدلى به على ما بينا ثم ميراث كل واحد من هو مدلى  
به يكون لولده فأنجده ذا قرابتين فاعتبار قرابة الاب وهو سهمان من أربعة يسلم له وما  
كان باعتبار قرابة الام بضعه الي ما أخذ الآخر فيقسم بينهما أثلاثا فتكون النسبة من  
اثنى عشر لضرب ثلاثة في أربعة وبعد الاقتصار على النصف للموافقة تكون القسمة من ستة  
فان كان معها ابنة ابن ابنة أخرى فعلى قول أبي يوسف لثاني لها قرابتان ثلثا المال على ما بينا وعد  
محمد تكون القسمة على خمسة باعتبار الآباء فان هذا بمنزلة ابني ابنة وابنة ابنة فيكون المال بينهم  
أخماسا للذكر مثل حظ الانثيين ثم خمس المال لثاني لها قرابتان باعتبار أمها ولد ابن الابنة وخمس  
المال باعتبار أمها ولد ابنة الابنة وللأخرى خمس المال فان كان معها ابن بنت فعند أبي يوسف  
المال بينهما نصفان باعتبار الابدان وعند محمد المال بينهما في الابتداء أخماسا باعتبار الآباء ثم  
لثاني لها قرابتان تأخذ خمس المال باعتبار قرابة الام وبضم خمس المال لثاني تأخذ باعتبار قرابة  
الاب الى ما في يد الآخر فيكون بينهما أثلاثا استواء الآباء في هذا المقدار واختلاف الابدان  
فانكسر بالأثلاث فاذا ضربت ثلاثة في خمسة تكون خمسة عشر لثاني لها قرابتان بقرابة الام  
ثلاثة وبجهة الأخرى أربعة فتكون لها سبعة ولابن ابن الابنة ثمانية فان كان معها ابنة ابنة  
ابنة وابن ابنة ابنة فيكون لها سبعة ولابن ابنة الابنة ثمانية فعند أبي يوسف القسمة على الابدان  
ويكون المال بينهم أخماسا لثاني لها قرابتان ثلاثة أخماس المال خمس باعتبار قرابة الام وخمس  
باعتبار قرابة الاب ثم ما أخذت باعتبار قرابة الاب يسلم لها وما أخذت باعتبار قرابة الام يضم  
الى ما في يد الآخرين فيكون بينهما على الابدان ارباعا لاستواء الآباء فيضرب خمسة في أربعة  
فيكون عشرين لها باعتبار قرابة الاب ثمانية وباعتبار قرابة الام ربع الباقي وهو ثلاثة فيكون  
لها احد عشر لابن سبعة وللأبنة الأخرى الباقي فان كان معها ابنة ابن ابنة وابن ابن ابنة فعند  
أبي يوسف هذا وما تقدم سواء وعند محمد رحمه الله القسمة في الابتداء على الآباء فتكون  
على سبعة لثاني لها قرابتان ثلاثة أسهم باعتبار قرابة الام يسلم لها وسهمان باعتبار قرابة الاب نصيب  
الى ما في يد الآخرين فيقسم بينهم على الابدان ارباعا لاستواء الآباء واختلاف الابدان فيضرب  
أربعة في سبعة فتكون ثمانية وعشرين لثاني لها قرابتان السبع أربعة باعتبار قرابة الام ويكون  
لها ما بقي الربع باعتبار قرابة الاب فيكون لها عشرة ولابنة ابن الابنة ستة ولابن ابن الابنة



أما عشر فإن كان معها ابنة ابنة ابنة وابن ابنة ابنة وابنة ابن ابنة وابن ابن ابنة فنسب أبي يوسف القسمة على الأبدان على ثمانية أسهم للتي لها قرابتان سهمان وعند محمد القسمة في الابتداء على الآباء على تسعة للتي لها قرابتان ثلاثة أسهم باعتبار قرابة الأم سهم فيضم ذلك إلى ما في يد ابنة ابنة ابنة ابنة وابن ابنة ابنة فيكون مقسوما بينهم باعتبار الأبدان أرباعا لاستواء الآباء واختلاف الأبدان وما اتحد من جهتين باعتبار قرابة الأب تفضيه إلى ما في يد ابنة ابن ابنة وابن ابن ابنة فيكون مقسوما بينهم أرباعا على الأبدان لاستواء الآباء فقد وقع الكسر بالأرباع في موضعين ولكن أحدهما يجري عن الآخر فتضرب تسعة في أربعة فتكون ستة وثلاثين منه تصح المسئلة الثلث من ذلك اثنا عشر بين التي لها قرابتان وبين الأولين أرباعا لها ثلاثة وللأبنة الأخرى ثلاثة وللأبن ستة وللثلاثين التي لها قرابتان وبين ابنة ابن ابنة أرباعا لابن ابن ابنة اثنا عشر ولابنة ابن ابنة ستة ولتي لها قرابتان ستة فيحصل لها بالجهتين تسعة هذا طريق التخرج في هذا الجنس والله أعلم

### فصل في بيان ذى القربتين من بنات الأخوة وأولاد الأخوات

(قال رحمه الله) فإن مات وترك ابنة أخت لأم وهي ابنة أخ لآب وصورته أن يكون لرجل أخت لأم وأخ لآب فيزوج أخاه لايه أخته لأمه فيكون صحيحا لأنه لا قرابة بين الزوجين فإذا ولدت ابنة كانت هذه له ابنة أخت لأم وهي ابنة أخ لآب فإن مات وترك مع هذه ابنة أخت لآب فعلى قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد لذى القربتين سهم من ستة باعتبار قرابة الأم والباقي بينهما اثلاثا باعتبار قرابة الأب فينكسر بالاثلاث فتكون القسمة من ثمانية عشر فانه يعتبر المدلى به فكانه ترك أختا لأم وأختا لآب وعلى قول أبي يوسف الآخر المال كله لذي القربتين لأن الاستحقاق باعتبار معنى المصوبة وقد اجتمع في جانبها قرابة الأم وقرابة الأب فترجع على الأخرى في جميع المال كما في حقيقة المصوبة وهذا لأنه على القول الآخر يعتبر الأبدان فإن كان معها ابنة أخ لآب فعلى قوله الآخر المال كله لذي القربتين وفي قوله الأول وهو قول محمد السدس لذى القربتين باعتبار قرابة الأم والباقي بينهما نصفان بمنزلة أخت لأم وآخرين لآب فإن كانت المسئلة على عكس هذا فكانت التي لها قرابتان ابنة أخت لآب وهي ابنة أخ لأم ومعها ابن أخ لأم فعلى قوله الآخر هذا وما سبق سواء

فكذلك ان كان معها ابنة أخت لاب ففى قوله الاول وهو قول محمدان كان معها ابنة أخ لام فاما الثلث بينهما فباعتبار قرابة الام ولذى القربتين النصف باعتبار الاب والباقي رد عليهما فيكون للمال فى الحاصل بينهما أخماسا بمنزلة ما لو ترك أختا لاب وأخوين لام ولو كان معها ابنة أخت لاب فلكى لها قرابتان السدس باعتبار قرابة الام ولها الثلثان باعتبار قرابة الاب بينهما نصفان والباقي رد عليهما بمنزلة أختين لاب وأخ لام فتكون القسمة أخماسا لثلى لها قرابتان ثلاثة وللأخرى سهمان فان كان معها ابنة أخت لاب وأم فالمال بينهما نصفان لانه وجد فى حق كل واحد منهما قرابة الاب وقرابة الام واستويا عند أبى يوسف وكذلك عند محمد لانه لا فائدة فى تمييز احدى القربتين عن الأخرى هنا فان ما يسلم لها باعتبار كل قرابة بينهما نصفان واما الاشكال على قول محمد فيما اذا كان معها ابنة أخ لاب وأم فان تمييز احدى القربتين عن الأخرى مقيد بما قد مال مشايخنا أيضا الى التمييز فيكون الثلث بينهما لنصفين باعتبار قرابة الام والباقي بينهما الثلثا باعتبار قرابة الاب بمنزلة ما لو ترك أخوين لام وأختا لاب والاصح أنه لا يشتغل بهذا التمييز بل يكون المال بينهما نصفين لاستوائهما فى الادلاء بقرابة الاب والام جميعا ونبوت الاستحقاق لها باعتبار معنى العصبية والله أعلم بالصواب

### باب ميراث المات والاقوال والخالات

قال رضى الله عنه اعلم بان العمة بمنزلة الم عندنا والخالة بمنزلة الام وقال بشر المدينى العمة بمنزلة الام وقال أهل التنزيل العمة بمنزلة لاب والخالة بمنزلة الام وقال أبو حنيفة القاسم بن سلامة العمة مع بنات الاخوة بمنزلة الجدات لاب وهى مع الخالة بمنزلة الاب والخالة بمنزلة الام وبها تتصل بالميت والخالة ولد الجدة لام وبها تتصل بالميت فالاولى أن يجعل كل واحدة منهما قائمة مقام المدينى به وهى الواسطة التى تتصل للميت بها للميت فيكون المال كله للعمة ولا شئ للخالة بمنزلة أب الاب مع أب الام وأما أهل التنزيل فانهم قالوا انفتت الصعابة رضى الله عنهم على ان للعمة الثلثان وللخالة الثلث اذا اجتمعا ولا وجه لذلك الا بان تجعل العمة كالاب باعتبار ان قرابتها قرابة الاب والخالة كالام باعتبار ان قرابتها قرابة الام وأما أبو عبيد فكان يقول العمة مع ابنة الاخ بمنزلة الجد لان ابنة الاخ تتصل بالميت بقرابة الأب وتنزل منزلة ابها وهو الاخ والعمة أيضا تتصل بقرابة الاب ولو نزلناها بمنزلة الاب كانت ابنة

الإخ محجوب بهما لأن الإخ محجوب بالاب فجداها بمنزلة الاب لهذا المعنى فاما مع الخالة  
 فقد جعلنا الخالة بمنزلة الام الأدنى لأن قرابتها قرابة الام فتجمل العمة معها بمنزلة الاب  
 الأدنى لأن قرابتها قرابة الاب فاما أهل الحديث قالوا العمة ولد الجد وبه تتصل بالميت فتقوم  
 مقام الجد أب الاب والخالة ولد الجد أب الام والجددة أم الام ولو جعلناها كالجد أب الام لم  
 ترث شيئا ولو جعلناها كالجددة أم الام كانت واردة مع العمة في هذا الطريق جعلناها كالجددة أم  
 الام وجه قول علماء شارحهم الله أن الأصل أن الانثى متى أقيمت مقام ذكر فاتها تقوم مقام  
 ذكر في درجتها ولا تقام مقام ذكر هو أبعد منها بدرجة أو أقرب والد ذكر الذي في درجة  
 العمة الم وهو وارث فتجمل العمة بمنزلة الم لهذا فاما أب الاب فهو أبعد منها بدرجة فلا  
 يمكن إقامتها مقام واحد منهم والخالة لو أقناها مقام ذكر في درجتها وهو الخال لم ترث مع العمة  
 فلهذه الضرورة أقناها مقام واحد منهم والخالة لو أقناها مقام ذكر في درجتها وهو الخال لم  
 ترث الثاني وللخالة الثلث بهذا الطريق بمنزلة ماله ترك أما وعمما يدل عليه أن العمة لو جعلت  
 كالجد أب الاب لكان الم كذلك فإن قرابتها سواء فينبغي أن يكون الم مزاحما للاخوة  
 كالجد وإذا سقط اعتبار هذا المعنى في حقيقة العصوبة فكذلك في معنى العصوبة إذا عرفنا  
 هذا فنقول إذا ترك عمما وعمة فاما أن يكونا لاب وأم أو لاب أو لام فاذا كانا لاب وأم أو  
 لاب فالمال كله للم لأنه عصبة ولا ميراث لاحد من ذوى الارحام مع العصبة وكذلك ان  
 كان الم لاب والعمة لاب وأم أو لاب أو لام فاما اذا كانا جميعا لام فالمال بينهما للذكر مثل  
 حظ الانثيين وروى محمد بن جماعة عن أبي يوسف أن المال بينهما نصفان لاستوائهما في  
 القرابة فان قرابتها قرابة الام وباعتبار قرابة الام لا يفضل الذكرك على الانثى كالاخ والاخت  
 لام وجه ظاهر الرواية أن تورثهما باعتبار معنى العصوبة وفي العصوبة للذكر مثل ما للانثى  
 إذا تساوى في الدرجة وهذا بخلاف الاخ والاخت لام لأن تورثهما بالقرضية وفي الاستحقاق  
 بالقرضية لا يفضل الذكرك على الانثى قال الله تعالى ولا يوبى لكل واحد منهما السدس مما  
 ترك الآية وكذلك هذا في الاعمام والعمات اذا كثروا فان اجتمع عمات لبعضهن لاب وأم  
 وبعضهن لاب وبعضهن لام فالمال كله للعمة لاب وأم لقوة السبب في حقها باجتماع القرابتين  
 وعلى هذا أولاد العمات اذا كان بعضهم أقرب فله المال كله وعند الاستواء في الدرجة يرجع  
 ذو القرابتين على ذى قرابة واحدة وعلى هذا ميراث الاخوال والخالات حتى اذا ترك

خالا وخالة فالمال بينهما أثلاثا وفي رواية أبي يوسف المال بينهما نصفان وهذا لان الذكر  
 هنا ليس بمصوبة وتورثهما باعتبار قرابة الام وقد استوفينا في ذلك وفي ظاهر الرواية  
 الاستحقاق بمعى المصوبة فيكون للذكر مثل ماللاثى فان كان لبعضهم لآب وأم وبعضهم  
 لآب وبعضهم لأم فذلك كله لدى القرابتين ذكرًا كان أو أنثى لقوة السبب في جانبه بالجماع  
 القرابتين وان اختلط العات بالخالات والاخوال فللعات الثلثان والاخوال والخالات الثلث  
 اعتبارا للعات بالعم والاخوال والخالات بالأم ويستوى في هذا الاستوت الاعداد أو اختلطت  
 حتى اذا ترك عمه واحدة وعشرة من الاخوال والخالات فللعمة الثلثان والثلث بين الاخوال  
 والخالات للذكر مثل حظ الانثيين لان استحقاقهم بقرابة الام والامومة لا يتحمل التمدد فهم  
 بمنزلة أم واحدة وكذلك ان ترك خالة واحدة وعشرة من العات فللخالة الثلث وللعات الثلثان  
 يمين فان ترك عمه لآب وأم وخالة أو خالا لأم فكذلك الجواب في ظاهر الرواية وعن أبي  
 يوسف أن المال كله لآبى لما قرابتان من أى جانب كانت بمنزلة مالهو اتحدت الجهة كاليمين  
 أو الخالين فأما في ظاهر الرواية دو القرابتين انما يرجع على الذى قرابة واحدة اذا كانت من  
 جهتهما فأما اذا كانت من جهة أخرى فلا لان الخالة كالأم سواء كانت لآب وأم أو لآب  
 أو لأم والعمة كالم قل هذا كان المال بينهما أثلاثا

### فصل في ميراث أولاد العات والاخوال والخالات

(قال رضى الله عنه) اعلم بأن الاقرب من هؤلاء مقدم على الابد في الاستحقاق سواء  
 اتحدت الجهة أو اختلفت والتفاوت بالقربا بالتفاوت في البطون فمن يكون منهم ذا بطن  
 واحد فهو أقرب ممن يكون ذا بطنين وذو البطنين أقرب من ذى ثلاث بطون لانه يتصل  
 بالميت قبل أن يتصل الابد به فمرقا أنه أقرب وميراث ذوى الارحام يبنى على القرب وبأنه  
 فيما اذا ترك ابة خالة وابنة ابة خالة أو ابة ابن خالة أو ابن ابن خالة والميراث لابة الخالة لآب  
 أقرب بدرجة وكذلك ان ترك ابنة عمه وابنة ابنة خالة فابنة العمة أولى بالمال لانها أقرب  
 بدرجة وان كانا من جهتين مختلفتين وان ترك بنات العمة مع ابن خالة واحدة فبنات العمة  
 الثلثان ولابة الخالة الثلث وان كان بعض هؤلاء ذا قرابتين وبعضهم ذا قرابة واحدة فسد  
 اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا وعند اتحاد الجهة الذى لآب أولى من الذى لأم ذكرنا

كان أو أني يباه فيما إذا ترك ثلاث بنات عمات متفرقات فالمال كله لابنة العمة لاب وأم  
وكذلك ثلاث بنات خالات متفرقات فان ترك ابنة خالة لاب وأم وابنة عمة لاب وأم أو  
لاب فلا بنة العمة الثلاثان ولا بنة الخالة الثلاث وهذا لان المساواة في الدرجة بينهما موجودة  
حقيقة يمسى الاتصال الى الميت ولكن ذو القربتين أقوى سببا فعند اتحاد السبب يحمل  
الأقوى في معنى الاقرب وذلك لعدم عند اختلاف السبب وكذلك توريث دوى الارحام  
باعتبار معنى المصوبة وقرباية الاب في ذلك مقدمة على قرابة الام بخلاف قوة السبب كزيادة  
القرب عند اتحاد الجهة فأما عند اختلاف الجهة يسقط اعتبار هذا المعنى وكذلك ان كان  
أحدهما ولد عصبة أو ولد صاحب فرض فعند اتحاد الجهة يقدم ولد العصبة وصاحب الفرض  
وعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا بل يعتبر المساواة في الاتصال بالميت لان في جانب  
ولد العصبة وصاحب الفرض قوة السبب باعتبار المدلى به وقد بينا أن قوة السبب انما تعتبر  
عند اتحاد الجهة لا عند اختلاف الجهة يباه فيما إذا ترك ابنة عم لاب وأم أو لاب وابنة عمة  
فالمال كله لابنة العم لانها ولد عصبة ولو ترك ابنة عم وابنة خال أو خالة فلا بنة العم الثلاثان  
ولا بنة الخال أو الخالة الثلاث لان الجهة مختلفة هنا فلا يرجح أحدهما بكونه ولد عصبة وهذا  
في رواية ابن عمران عن أبي يوسف فأما في ظاهر المذهب ولد العصبة أولى سواء اختلفت  
الجهة أو اتحدت لان ولد العصبة أقرب اتصالا بوارث الميت فكان أقرب اتصالا بالميت  
فان قيل فعلى هذا ينبغي أن العمة تكون أحق بمجريم المال من الخالة لان العمة ولد العصبة  
وهو أب الاب والخالة ليست بولد عصبة ولا ولد صاحب فرض لانها ولد أب الام فلنا  
لا كذلك فان الخالة ولد أم الام وهي صاحبة فرض فن هذا الوجه تتحقق المساواة بينهما  
في الاتصال بوارث الميت الا أن اتصال الخالة بوارث هو أم فتستحق فريضة الام واتصال  
العمة بوارث هو أب فتستحق نصيب الاب فلهذا كان المال بينهما أثلاثا فان كان قوم من  
هؤلاء من قبل الام من بنات الاخوال أو الخالات وقوم من قبل الاب من بنات الاعمام  
أو العلمات لام فالمال مقسوم بين الفريقين أثلاثا سواء كان من كل جانب ذو قربتين أو من  
أحد الجانبين ذو قرابة واحدة ثم ما أصاب كل فريق فيما بينهم يرجع جهة ذى القربتين  
على ذى قرابة واحدة وكذلك يرجع فيه من كان قرابته لاب على من كان قرابته لام لان  
في نصيب كل فريق الاستحقاق لهم بجهة واحدة وكل واحد منهم اذا انفرد استحق جميع

ذلك فسد الاجتماع برأى قوة السبب بينهم في ذلك المتعار فان استروا في القرابة فانفسه  
 بينهم علي الابدان في قول أبي يوسف الآخر وعلى أول من يقع الخلاف فيه من الآباء في قول  
 أبي يوسف الاول وهو قول محمد ورحمهما الله بانه فيما اذا ترك ابنة خالة وابن خالة فالحال بينهما  
 للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان لان الآباء قد انتفت فان ترك ابنة خال وابن خالة  
 وعلى قول أبي يوسف الآخر لابن الخالة الثلثان ولا ابنة الخال الثلث وعلى قول محمد علي عكس  
 هذا لاختلاف الآباء فيكون لابن الخالة الثلث ولا ابنة الخال الثلثان ولو ترك ابن عمه وابنة عمه  
 والمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين علي الابدان ولو ترك ابن عمه وابنة عمه فان كانت ابنة عم  
 لاب وأم أو لاب فهي أولى لانها ولد عصبة وابن العمه ليس بولد عصبة وان كانت بنت عم لام فلي  
 قول أبي يوسف الآخر المال بينهم اثلاثا على الابدان لابن العمه الثلثان ولا ابنة العم الثلث وعند  
 محمد علي عكس ذلك باعتبار الآباء وهذا اذا كان ابن العمه لام فاما اذا كان ابن عمه لاب وأم  
 فهو أولى بجميع المال لانه ذو قرابتين وكذلك اذا كان ابن عمه لاب لان الادلاء بقرابة  
 الاب وفي استحقاق بعض العصبية يقدم قرابة الاب علي قرابة الام فان ترك ثلاث بنات  
 احوال متفرقات أو ثلاث بنات خالات متفرقات وثلاث بنات عمات متفرقات فالثلثان  
 لسات المات ثم يرجع في استحقاق ذلك ابنة العمه لاب وأم علي الآخرين لما قلنا والثلث  
 لبنات الخالات ثم يرجع في استحقاق ذلك ابن الخالة لاب وأم وابنة الخال لاب وأم فتكون  
 المقاسمة بينهما اثلاثا في قول أبي يوسف الآخر علي الابدان لابن الخالة الثلثان ولا ابنة الخال  
 الثلث وعلى قول محمد علي عكس ذلك فان كان مع هؤلاء ثلاث بنات أعمام متفرقات فالمال كله  
 لابنة العم لاب وأم لانها ولد عصبة فان لم تكن فلا ابنة العم لاب لانها عصبة فان لم تكن فليذهب  
 الثلثان لقوم الاب ويستحق ذلك ابنة العمه لاب وأم خاصة لان ابنة العمه لام وابنة العم لام  
 سواء في أن كل واحدة منهما ليست بولد عصبة ولا صاحبة فريضة فكما ترجع ابنة العمه  
 لاب وأم علي ابنة العمه لام فكذلك علي ابنة العم لام ولا يتغير هذا الاستحقاق بكثرة العدد  
 من أحد الجانبين وقلة العدد من الجانب الآخر لان الاستحقاق بالمدلي به وهو الاب والام  
 وذلك لا يختلف بقلة العدد وكثرة العدد وهو سؤال أبي يوسف علي محمد في أولاد البنات  
 فان هناك لو كان المدلي به هو المعتبر لما اختلفت القسمة بكثرة العدد وقلة العدد كما في هذا  
 الموضع الا أن الفرق بينهما لمحمد ان هناك تعدد الفروع تعدد المدلي به حكما وهنا لا يتعدد

المدلى به حكما لانه انما يتعدد الشيء حكما اذا كان يتصور حقيقة والمعدد في الاولاد من البنين والبنات يتحقق فيثبت التعدد فيهم حكما بتعدد العرود فاما في الاب والام لا يتصور التعدد حقيقة فلا يثبت التعدد حكما بتعدد القرابات والله أعلم

فصل في ميراث أعمام الام وعماتها وأخوال الام وخالاتها

( قال رحمه الله ) فان ترك الميت خالة لام أو خالا لام فالميراث له ان لم يكن معه غيره لان الام وارثة له فخالها وخالتها بمنزلة خاله وخالته في استحقاق الميراث وان تركهما جميعا فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين اثلاثا باعتبار الابدان لاستواء المدلى به فان ترك خالة الام وعمة الام فقد ذكر أبو سليمان من أصحابنا ان المال بينهما اثلاثا ثلثا للعممة والثلث للخالة وذكر عيسى ابن أبان ان المال كله لعمة الام وذكر يحيى بن آدم ان المال كله لعمة الام فوجه رواية أبي سليمان ان في توريث هذا النوع المدلى به أقيم مقام الميت فعمة الام بمنزلة عمة الميت وكذلك خالة الام بمنزلة خالة الميت فيكون للعممة الثلثان وللخالة الثلث ووجه قول عيسى أن عمة الام قرابتها من الام قرابة الاب وخالة الام قرابتها من الام قرابة الام والتوريث هنا بمعنى العصبية فترجع قرابة الاب على قرابة الام وهكذا كان القياس في عمة الميت وخالته وانما تركنا ذلك لاتفاق الصحابة رضى الله عنهم وهذا ليس في معنى هذا فان هناك احداها ولد عصبة والاخرى ولد صاحب فريضة وذلك لا يوجد هنا فرجعنا قرابة الاب اعتبار الحقيقة العصبية ووجه ما قال يحيى بن آدم ان خالة الام ولد صاحب فرض لانها ولد أم الام وهي صاحبة فرض وعمة الام ليست بولد صاحب فريضة ولا عصبة لانها ولد أب الام فلهذا كانت خالة الام أولى من عمة الام وعلى هذا لو ترك خال الام وخالة الام مع عمة الام ثم علي ظاهر الرواية يستوى أن يكون لهما قرابتان أو لاحداهما قرابتان وللأخرى قرابة واحدة لان اختلاف الجمة بينهما في حق الام كالختلاف الجمة في حق الميت فان ترك عمة الاب وعم الاب فالمال كله لعمة الاب ان كان لاب وأم أو لاب لانه عصبة وان كان لام فالمال بينهما اثلاثا على الابدان في قول أبي يوسف الآخر وعلى المدلى به في قوله الاول وهو قول محمد وان كان هناك عمة الاب وخالة الاب فعلى رواية أبي سليمان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وعلى قول عيسى ويحيى المال كله لعمة الاب لانها ولد المصبة وهو أب الاب ولانها تدلى

بقرابة الاب وقربة الاب في معنى المصوبة مقدمة على قرابة الام فان اجتمع الفريقان يبنى  
سمة الاب وسالة الاب وعمة الام وخالة الام فتسمى الاباء الثلثان ولقوم الام الثلث ثم نسبة  
كل فريق بين كل فريق في هذا الفصل كقصة جميع المال فيما تقدم ولا يختلف الجواب  
فيكون أحدهما ذا قرابتين والآخر ذا قرابة واحدة في القسمة عند اختلاف الجهة ولكن  
في نصيب كل فريق يرجع ذو القرابتين على نحو ما يبين في الفصل المتقدم والكلام في أولاد  
هؤلاء بمنزلة الكلام في آبائهم وانما تم ولكن عند انعدام الاصول فاما عند وجود أحد من  
الاصول فلا شيء للأولاد كما لا شيء لأحد من أولاد المهاب والمخالات عند بقاء عمه أو خة  
للبيت ويتصور في هذا الجنس شخص له قرابتان يباه في امرأة لها أخ لام وأخت لاب  
وتزوج أخوها لام أختها لا يبا فوله بينهما ولد ثم مات هذا الولد فهذه المرأة خالتها لاب وهي  
أيضا عمها لام ثم هذا الجواب في هذا الفصل على الاختلاف الذي يبينه ذو قرابتين من بنات  
الأخوة وأولاد الأخوات والله تعالى أعلم بالصواب

### باب الفاسد من الاجداد والجدات

(قال رضي الله عنه) أعلم بأن الجد الفاسد من يتصل الى الميت بأم والجدة الفاسدة من  
يدخل في نسبها الى الميت أب بين أمين والكلام في هذا الباب في فصلين أحدهما في ترتيب  
التوريث بين هؤلاء والباقي في ترتيب التوريث بينهم وبين غيرهم من ذوى الارحام فلما يبان  
الترتيب فيما بينهم فنقول من يكون أقرب منهم فهو أولى بالميراث والقرب بالبطن فمن يتصل  
الى الميت بطن واحد فهو أقرب ممن يتصل ببطنين ومن يتصل ببطنين فهو أقرب ممن يتصل  
ببطون ثلاثة والجد الذي يتصل الى الميت بطن واحد لا يكون الا واحدا وهو أب الام  
والذي يتصل ببطنين ثلاثة وهو أب أم الام وأب أب الام وأب أم الاب ولهم من الجدات  
الفاسدات واحدة وهي أم أب الام ثم لم يذكر محمد رحمه الله في المراتب من هذا الجنس  
الا مسألة واحدة وهي أم أب أم الام وأب أم الاب وقال الميراث بينهما اثلاثا لاب أم الاب  
الثلثان ولاب أم الام الثلث وتقدم مسألة أخرى فيها اختلاف وهي ما اذا ترك أب أم الام  
وأب أب الام فلي قول أهل التنزيل على قياس قول علي وعبد الله المال كله لاب أم الام  
لانه أقرب أيضا للصاحب العصبية لابلت اذا أسقطت من نسبه بطايق أم الام وهي



صاحبة فرض واذا أسقطت من نسب الآخر بطا بقي أب الام وهو جد فاسد فلهذا كان الميراث كله لأب أم الام وعلى قول عيسى المال كله لأب أب الام لانه عصبة الام وهي صاحبة فرض في حقه فلهذا أم أمه وهو ابن ابنها والآخري ليس بعصبة للام بل هو ابن ابنها والمعتبر هنا معنى العصوبة فاذا كان يرجع أحدهما بمعنى العصوبة في نسبه الى أم الميت كان هو أدنى باعتبار اقامة المدلى به مقام الميت وذكر أبو سليمان ان المال بينهما اثلاثا لثلاثه لأب أب الام وثلاثه لأب أم الام لانا نميز في القسمة أول من يقع به الخلاف ثم يقل نصيب كل واحد منهما الى من بدلى به فاما اذا ترك أب أم الام وأب أم الاب فقد بينا ان في ظاهر الرواية المال بينهما اثلاثا اعتبارا بالمدلى به فان أب أم الاب يدلى بالاب والاخرى تدلى بالام فكانه ترك أباً وأماً وعلى قول أهل التنزيل المال بينهما نصفان لانهما استويا في الاتصال بصاحب القرية فانك اذا أسقطت بطناً من أب أم الاب بقي أم الاب واذا أسقطت بطناً من نسب الآخر بقي أم الام وبينهما مساواة في القرية وعلى قول عيسى المال كله لأب أم الاب لان اتصاله بقرابة الاب واتصال الآخر بقرابة الام والاستحقاق بطريق العصوبة والعصوبة انما ثبت بقرابة الاب دون قرابة الام وان ترك أب أب الام وأب أم الاب فلي قياس قول محمد رحمه الله المال بينهما اثلاثا لان أب أب الام يدلى بالام وأب أم الاب ندلى بالاب وعلى قول أهل التنزيل المال كله لأب أم الاب لانه أقرب اتصالاً بصاحب القرية فانك اذا أسقطت من نسبه بطناً بقي أم الاب وهي جدة صحيحة وفي حق الآخر بقي أب الام وهو جد فاسد واختلفت المشايخ على قول عيسى فمنهم من يقول المال كله لأب أب الام لانه عصبة الام وهي صاحبة قرية في حقه ولا يوجد ذلك في حق الآخر والاصح ان عنده المال كله لأب أم الاب لان اتصاله بالميت بقرابة الاب وفي استحقاق العصوبة لامرأة بين قرابة الام وبين قرابة الاب وانما اعتبر الام في العصوبة في النسبة الى الميت لانه يتعدى اعتبار معنى العصوبة في النسبة الى الميت فاما هنا اختلفت الجهة فانما تعتبر العصوبة في النسبة الى الميت فكان من يدلى اليه بقرابة الام أولى بالمال فان ترك أب أم الام وأب أب الام فقد ذكر أبو سليمان ان المال يقسم بينهما اثلاثا الثلث لأب أم الاب لانه يدلى بالاب والآخري ان يدليان بالام فقاما مقام الام ثم الثلث الذي أصاب اللذين يدليان بالام يقسم بينهما اثلاثا ثلث ذلك لأب أم الام وثلث ذلك لأب أم الام وهذا صحيح على أصل محمد في اعتبار

أول من يقع به الخلاف في التسمية فاما علي قول أهل التنزيل باب أب الام ساقط لانه يستعمل  
مع أحد الابوين كما يتناغمهما أولى ويكون المال بين أب أم الاب وأب أم الام فصنين وعلى  
قول عيسى أب أم الام ساقط لانه سقط باب أب الام اذا انفرد فاذا كان معه غيره أولى  
فاذا سقط هو بقي أب أب الام وأب أم الاب وفيه اختلاف المشايخ كما بينا فان ترك مع  
هؤلاء الثلاثة جدة فاسدة كجدتهم أم أب الام فلي قول أهل التنزيل وقول عيسى هذا  
وما سبق سواء وهذه الجدة تسقط فاما علي ما ذكره أبو سليمان عن محمد رحمه الله فلا باب أم  
الاب الثلاثان ومن الثالث الباقي ثمة لاب أم الام وثلاثه بين أب أب الام وبين أب أم الاب  
اثلاثا لان المدلى بهما في حقهما الاب وانما اختلفت ابداهما فتقسم تلك الحصة بينهما علي  
الابدان اثلاثا فان ترك أب أم الاب وأب أم أب الاب فلي قول أهل القرابة المال كله لاب أم  
الاب لانه أقرب بدرجة وعلي قول أهل التنزيل علي قياس قول علي رضي الله عنه الجواب  
كذلك فاما علي قياس قول عبد الله المال بينهما نصفان لان مذهبه ان البعدي من الجدات  
الصحيحات تستوي بالقرابي اذا لم تكن البعدي أم القرني فكذلك في العاسد من الابدان  
والجدات فاذا أسقطت من نسب كل واحدة منهما بطا يبقى صاحبة فرض وهي أم الاب  
وأم أب الاب بينهما في القرزية مساواة عند عبد الله فكذلك هنا فان ترك أم أب أم الام  
وأم أم أب الام فلي قول أهل التنزيل المال كله لام أم أب الام لانها أقرب اتصالا بصاحب  
الفريضة فانك اذا أسقطت من نسبها بطنين بقي أم الام فاذا أسقطت من نسب الاخرى بطنين  
يقي بطنان وهو جد فاسد وعلي قول عيسى المال كله لام أم أب الام اقامة للام مقام الميت  
فيكون اتصال هذه بالام باعتبار قرابة الاب واتصال الاخرى بالام بقرابة الام واستحقاق  
المصوبة بالاب ولهذا كان المال لها فان ترك أب أم أب الاب وأب أم أب الاب فلي قول  
أهل التنزيل المال كله لاب أم أب الاب لانك اذا أسقطت من نسبها بطا بقي أم أب الاب  
وهي صاحبة فرض واذا أسقطت من نسب الآخر بطنان بقي أب أم الاب وهو جد فاسد  
وكذلك علي قول عيسى لانه يقيم الاب المدلى به مقام الميت ثم اتصال أب أم الاب بقرابة  
الاب واتصال الاخرى بقرابة الام فيكون هو أحق بجميع المال وعلي قياس قول محمد بن عيسى  
أن يكون للمال بينهما اثلاثا ثلثه لاب أم أب الاب وثلثه لاب أم أب الاب اعتبارا لاول  
من يقع به الخلاف وفي المسئلة الاولى كذلك الثلاثان لام أم أب الام وثلث لام أم أب الام

فاما بيان الترتيب بين هؤلاء وغيرهم من ذوى الارحام فنقول اذا ترك أب الام ومته أولاد البنات فقد بينا اختلاف الروايات فيه وان كان معه أولاد الاخوات وبنات الاخوة فقد بينا الاختلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله فان كان معه الخال والخالة فالمال كله لاب الام بالاتفاق بين أهل القرابة لان أب الام اتصاله بالام بالابوة واتصال الخالة بالام بالاختبة واتصال الخال بالاخوة والابوة تقدم في الاستحقاق على الاخوة ولان الخالة أو الخال يتصلان بالميت بأب الام وقد بينا ان من يتصل الى الميت بغيره لا يزاحمه في الاستحقاق بطريق المصوبة وكذلك ان كان مع أب الام ثم فروع أولى من العمة في درجة الخالة وقد بينا ان أب الام مقدم على الخالة فكذلك على العمة ولان الفاسد معتبر بالصحيح لان الفاسد لا يمكن أن يجعل أصلا والجد أب الاب مقدم على العمة في حقيقة المصوبة فكذلك الجد أب الام يكون مقدما على العمة فان ترك أب أب الام ومعه عمة أو خالة فنحننا العمة والخالة أولى بالميراث لانها أقرب وذكر أبو عبيد ان علي قول أهل التنزيل اذا كان مع أب أب الام العمة فالعمة أولى وان كان معه الخالة فعلى قياس قول أبي بكر أب أب الام أولى بمنزلة الجد والاخت لانهما يدلان بأب الام وعلى قياس قول علي وعبد الله وزيد المال بينهما اثلاثا بمنزلة الجد مع الاخت وقال عيسى العمة أولى من أب أب الام لانها أقرب ولان قرابتها قرابة الاب وفي المصوبة تقدم قرابة الاب فاما الخالة ان كانت مع أب أب الام فاب أب الام أولى لانا نقيم الام مقام الميت فان اتصالهما جميعا بالميت بالام ثم أب الاب في المصوبة مقدم على الاخت والاستحقاق بمعنى المصوبة فلماذا قدم أب أب الام على الخالة والله أعلم بالصواب

### باب الحرق والنرق

(قال رحمه الله) اتفق أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهم في النرق والحرق اذا لم يعلم أيهم مات أولاه لانه لا يرث بعضهم من بعض وانما يجعل ميراث كل واحد منهم لورثته الاحياء به قضى زيد في قتل اليمامة حين بشه أبو بكر لقسمه ميراثهم وبه قضى زيد في الذين هلكوا في طاعون عمواس حين بشه عمر رضي الله عنه لقسمه ميراثهم وبه قضى زيد في قتل الحررة وهكذا نقل عن علي رضي الله عنه انه قضى به في قتل الجمل وصفين وهو قول عمر بن عبد العزيز وبه أخذ جمهور الفقهاء وقد روى عن علي وعبد الله بن مسعود

رضي الله عنه في رواية أخرى أن بعضهم يرث من بعض الأفياء ورث كل واحد منهم من صاحبه ولم يأخذ بهذه الرواية أحد من الفقهاء وجه هذه الرواية أن سبب استحقاق كل واحد منهم ميراث صاحبه معلوم وسبب الحرمان مشكوك فيه لأن سبب الاستحقاق حياته بعد موت صاحبه وقد عرفنا حياته ييقن فيجب التمسك به حتى يأتي ييقن آخر وسبب الحرمان موته قبل موته وذلك مشكوك فيه فلا يثبت الحرمان بالشك الأفياء ورث كل واحد منهما من صاحبه لأجل الضرورة لأننا حين أعطينا أحدهما ميراث صاحبه قد حكمتا بحياته فيا ورث من صاحبه ومن ضرورية الحكم بموت صاحبه قبله ولكن الثابت بالضرورة لا يمدو موضع الضرورة وإنما تحققت هذه الضرورة فيا ورث كل واحد منهما من صاحبه فيما سوى ذلك يتمك بالأصل فإن هذا أصل كثير في الفقه أن اليقين لا يزال بالشك كمن يقن الطهارة وشك في الحدث أو عكس ذلك فأما وجه القول الآخر أن سبب استحقاق كل واحد منهما ميراث صاحبه غير معلوم فينا والاستحقاق يبنى على السبب فما لم يقن السبب لا يثبت الاستحقاق لأن في الفقه أصل كثير أن الاستحقاق بالشك لا يثبت ويأتي أن سبب الاستحقاق بقاءه حيا بعد موت مورثه ولا يعلم هذا يقينا وإنما نعرفه بطريق الظاهر واستصحاب الحال لأن ما عرف ثبوته فالظاهر بقاءه ولكن هذا البقاء لانعدام دليل الزيل لا لوجود المتي فأنما يتمر في ثناء ما كان على ما كان لا في استحقاق ما لم يكن كناية لا تقود بمجمل أبنا في أني التورث عنه ولا يجمل ثابتا في استحقاق الميراث عن مورثه وبهذا الطريق لا يرث كل واحد منهما من صاحبه ما يرثه عنه فكذلك سائر الأموال وهذا لأن الارث يثبت بسبب لا يمتثل التحري فاذا تمذر آثابه في البعض يتمذر آثابه في الكل ولا وجه لا اعتبار الأحوال هنا لأن ذلك إنما يكون عند التيقن بسبب الاستحقاق وسبب الحرمان والتردد فيما بين الأشخاص كطلاق التهم في إحدى نسائه إذا لم يدخل بين فان سبب الارث لبعضهن معلوم وهو النكاح وسبب الحرمان لبعضهن معلوم وهو عدم النكاح فتعتبر الأحوال لأنهم يبنون بعد التيقن بأصل السبب ولا ييقن هنا بسبب الاستحقاق ولا معنى لاعتبار الأحوال بوضعه أن المقضى له والمقضى عليه هنا مجهول واعتبار الأحوال إنما يكون إذا كانت الجهالة في إحدى الجانبين أما في جانب المقضى له أو في جانب المقضى عليه فأما عند وقوع الجهالة فيهما لا يجوز القضاء أصلا ثم يحمل كأنهما مانا جميعا لأن إسناد موت كل

واحد منهما الى الوقت الذي يمكن اضافة موت الآخر اليه ولا وجه لاثبات تاريخ بين المورثين من غير دليل وكذلك اذا علم أن أحدهما مات أولا ولا يدري أيهما تحقق التعارض بينهما فيجعل كأنهما ماتا معا اذا عرفنا هذا فنقول اخوان لاب وأم أو لاب غرقا وترك كل واحد منهما ابنة فيراث كل واحد منهما لابنته بالفرض والرد فان مات الاب والابن نحت هدم أو غرقا أو احترقا أو ترك الاب أبا وابنة وامرأة ولم يترك الابن أحدا غير هؤلاء فنقول أما ميراث الاب فلزوجته منه الثمن ولابنته النصف والباقي للاب وأما ميراث الابن فان كانت امرأة الاب أم هذا الابن فانما ترك الابن أما وجدا وأختا وهي مسألة الحرق وقد بيناها في باب الجد وان لم تكن المرأة أم الابن فانما ترك الابن جدا وأختا فلي قول الصديق ميراثه للجد وعند علي وعبد الله وزيد بين الجد والأخت بالمقاسمة أثلاثا فان ترك الابن بنتا فنقول أما ميراث الاب فالاب انما ترك في الحاصل امرأة وابنة وابنة ابن وأبا فللمرأة الثمن وللأبنة النصف ولأبنة الابن السدس والباقي للاب بالفرض والعصوبة وأما ميراث الابن فان كانت امرأة الاب أم الابن فانما ترك ابنة وأما وجدا وأختا فللأم السدس وللأبنة النصف والباقي للجد وفي قول علي للجد السدس والباقي للأخت وفي قول زيد الباقي بين الجد والأخت بالأخت بالمقاسمة أثلاثا وفي قول عبد الله الباقي بين الجد والأخت نصفين فان غرق رجل وابنته وترك الرجل أبا وأختا وامرأة وترك الابنة زوجا فنقول أما ميراث الاب فلامرأته الثمن وللأبنة النصف والباقي للاب وأما ميراث الابنة فان كانت امرأة الاب أمها فانما تركت زوجا وأما وجدا وأختا وهي مسألة الأكدرية وقد بيناها وان لم تكن أمها فانما تركت زوجا وأختا وجدا فلزوج النصف والباقي للجد وفي قول علي وعبد الله وزيد الباقي بينهما بالمقاسمة أثلاثا وأما بيان الرواية الاخرى عن علي في مسألة الحرق والفرق فيقول اخوان غرقا وترك كل واحد منهما أبا وابنة ومولى وترك كل واحد منهما تسعين ديناراً فتركة الاكبر منهما للام السدس منها خمسة عشر ديناراً وللأبنة خمسة وأربعون ديناراً ولاخيه ما بقي وذلك ثلاثون وكذلك يقسم تركه الاصغر ثم بقي من تركه كل واحد منهما ثلاثون ديناراً وهو ما ورث كل واحد منهما من صاحبه فلامه من ذلك السدس خمسة دنانير ولأبنته النصف خمسة عشر ديناراً والباقي للمولى بالعصوبة لان كل واحد منهما لا يرث من صاحبه مما ورث صاحبه منه وهذا بيان التخريج والله أعلم بالصواب

## حجّة باب موارث أهل الكفر

(قل رضى الله عنه) اعلم بأن الكفار يتوارثون فيما بينهم بالاسباب التي يتوارث بها المسلمون فيما بينهم وقد يتحقّق فيما بينهم جهات الارث لا يرث بها المسلمون من نسب أو سبب أو نكاح ولا خلاف أنهم لا يتوارثون بالانكحة التي لا تصحّ فيما بين المسلمين بحال نحو نكاح المحارم بنسب أو رضاع ونكاح المطلقة ثلاثا قبل زوج آخر ويختلفون في التوارث بحكم النكاح في المدة والنكاح بنير شهود فقال زفر لا يتوارثون بهما وقال أبو حنيفة رحمه الله يتوارثون بهما وقال أبو يوسف ومحمد وهما الله يتوارثون بالسكاح بنير شهود ولا يتوارثون بالسكاح في المدة وهو بناء على اختلافهم في تقريرهم على هذه الانكحة اذا أسلموا وقد يباين ذلك في كتاب النكاح ثم لا خلاف أن الكافر لا يرث المسلم بحال وكذلك لا يرث المسلم الكافر في قول أكثر الصحابة وهو مذهب الفقهاء وروى عن معاذ ومعاوية رضى الله عنهما قولاً يرث المسلم الكافر لقوله عليه الصلاة والسلام الاسلام يعلو ولا يعلو ولا يعلو وفي الارث نوع ولا يرث الارث على المورث قلعلو حال الاسلام لا تثبت هذه الولاية للكافر على المسلم وثبتت للمسلم على الكافر ولأن الارث يستحق بالسبب العام تارة وبالسبب الخاص أخرى ثم بالسبب العام يرث المسلم الكافر فإن الذي لا وارث له في دار الاسلام يرثه المسلمون ولا يرث المسلم الكافر بالسبب العام بحال فكذلك بالسبب الخاص والدليل عليه المرتد فإنه يرثه المسلم ولا يرث المرتد من المسلم بحال والمرتد كافر فيعتبر به غيره من الكفار وقال عليه السلام لا اسلام يزيد ولا ينقص يعني يزيد في حق من أسلم ولا ينقص شيئاً من حقه وقد كان مستحقاً للارث من قريبه الكافر قبل أن يسلم فلو صار بعد اسلامه محروماً من ذلك لنقص اسلامه من حقه وذلك لا يجوز وحجبتنا في ذلك قوله عليه السلام لا يتوارث أهل ملتين بشيء لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم والكلام من حيث الاستدلال أن الله تعالى قال والذين كفروا بعضهم أولياء بعض هذا بيان نفى الولاية من الكفار والمسلمين فإن كان المراد به الارث فهو اشارة الى أنه لا يرث المسلم الكافر وإن كان المراد به مطلق الولاية فقد بينا أن في الارث معنى الولاية لأنه يختلف المورث في ماله ملكاً ويبدأ وتصرفاً ومع اختلاف الدين لا تثبت الولاية لاحدهما على الآخر ألا ترى أنه نفى الولاية بين من هاجر وبين من لم يهاجر حتى كانت الهجرة فريضة فقال والذين آمنوا ولم يهاجروا ما ليكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا

فدل ذلك على نفي الولاية بين الكفار والمسلمين بطريق الاولى وهو الكلام من حيث المعنى فان الارث نوع وولاية فالسبب الخاص كما لا يوجب الولاية للكافر على المسلم لا يثبت للمسلم على الكافر بمعنى ولاية التزويج بسبب القرابة وولاية التصرف في المال وبه فارق التورث بالسبب العام فان الولاية بالسبب العام تثبت للمسلم على الكافر كولاية الشهادة والسلطة ولا تثبت للكافر على المسلم بحال فكذلك التورث وهذا بخلاف المرتد فالارث للمسلم منه يستند الى حال اسلامه ولهذا قال أبو حنيفة رضي الله عنه انه يورث عنه كسب اسلامه ولا يورث عنه كسب الردة ولهذا لا يرث هو من المسلم لانه لا يتحقق معنى الاستناد في جانبه اولاً يرث هو عقوبة له على رده كما لا يرث القاتل بغير حق من المقتول شيئاً ثم المرتد غير مقرر على ما اعتقده بل هو مجبر على العود الى الاسلام فيبقى حكم الاسلام في حقه فيرثه وارثه المسلم باعتبار هذا المعنى ولا يرث هو من أحد شيئاً لان حكم الاسلام انما يعتبر في حقه فيما لا ينتفع هو به دون ما ينتفع به والمراد بقوله عليه السلام الاسلام يعلم ولا يعلم من حيث الحجة أو من حيث القهر والغلبة فيكون المراد ان النصر في العاقبة للمؤمنين وأما الحديث الآخر فلما عندنا نفي التورث يكون محالاً به علي كسر الكافر لانه خبيث ليس من أهل أن يجعل المسلم خلفاً له فلا يكون هذا النقصان محالاً به علي اسلام المسلم كالزوج اذا أسلم وامرأته مجوسية يفرق بينهما لانها خبيثة ليست من أهل أن يستقرشها المسلم الا أن يكون اسلامه مبطلا ملكه ثم أهل الكفر يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت مللهم فاليهودي يرث من النصراني والنصراني من المجوسي والمجوسي منهما عندنا وهكذا ذكر المزي في المختصر عن الشافعي وروى بعض أصحاب الشافعي انهم لا يتوارثون الا عند اتفاق الاعتقاد وهكذا رواه ابن القاسم عن مالك وقال ابن أبي ليلى اليهود والنصارى يتوارثون بينهم ولا يرثهما المجوسى ولا يرثان من المجوسى شيئاً فن قال لا يتوارثون استدلاله بقوله عليه السلام لا يتوارث أهل ملتين بشيء وهم أهل ملل مختلفة بدليل قوله تعالى والذين هادوا والنصارى وانما يعطف الشيء على غيره لا على بعضه فكما ان عطف اليهود على المسلمين دليل على انهم أهل ملتين فكذلك عطف النصارى على اليهود قال الله تعالى ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم ومعلوم ان اليهود لا ترضى الا بأن يتبع اليهودية معهم والنصارى كذلك ففرقنا ان لكل واحد من الفريقين ملة على حدة ولان النصارى يقرّون بنبوة عيسى عليه السلام والانجيل واليهود يمجّدون ذلك فكان ملة كل

واحد منهما غير ملة الآخر كالمسلمين مع الصاري فان المسلمين يقرون برسالة محمد صلى الله  
عليه وسلم وبالقرآن فكانت ملتهم غير ملة الصاري وبه فارقوا أهل الاهواء لانهم يتفقون  
على الاقرار بالرسول والكتب وانما الاختلاف بينهم في تأويل الكتاب والسنة فلا يوجب  
ذلك اختلافا في الملة فيما بينهم وقد يوجد مثل ذلك فيما بين الصاري كالفسطورية والمكابية  
والمعتوية وفيما بين اليهود أيضا كالمريسية والسامرية وغير ذلك وأما من أبى ليلي فقال ان  
اليهود والصاري اتفقوا على دعوى التوحيد وانما اختلفت نحلهم في ذلك وانفقوا على  
الاقرار بنبوة موسى عليه السلام والتوراة بخلاف المجوس فانهم لا يدعون التوحيد وانما  
يدعون الاشئين زردان وأهرمن ولا يقرون بنبوة موسى ولا بكتاب منزل ولا يوافقهم اليهود  
والصاري على ذلك فكانوا أهل ملتين والدليل عليه حل الذبيحة والمأكلة فان اليهود والصاري  
في ذلك كشيء واحد بخلاف المجوس وحجتنا في ذلك ان الله تعالى جعل الدين دينين الحق  
والباطل فقال الله عز وجل لكم دينكم ولي دين وجعل الناس فريقين فقال فريق في الجنة وهم  
المؤمنون وفريق في السعير وهم الكفار باجمعهم وجعل الخصم خصمين فقال جل جلاله  
هذان خصمان اختصموا في ربهم يعني الكفار أجمع مع المؤمنين والدليل عليه اما سلم انهم  
فيما بينهم أهل ملة فيما يعتقدون ولكن عند مقابلتهم بالمسلمين أهل ملة واحدة لان المسلمين  
يقرون برسالة محمد صلى الله عليه وسلم وبالقرآن وهم يشكرون ذلك باجمعهم وبه كفروا فكانوا  
في حق المسلمين أهل ملة واحدة في الشرك وان اختلفت نحلهم فيما بينهم وكذلك من يبتدئ  
مهم صنما ومن يعبد صنما آخر ويكفر كل واحد منهم صاحبه فهم أهل ملة واحدة وان اختلفت  
نحلهم فكذلك الكفار باجمعهم وكانوا في هذا كأهل الاهواء من المسلمين وفي قوله عليه السلام  
لا توارث أهل ملتين اشارة الى ما بينا فانه فسر الملتين بقوله لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر  
المسلم ففي تنصيبه على الوصف العام في موضع التفسير بيان اهم في حكم التورث أهل ملة  
واحدة وحل الذبيحة والمأكلة لا يتوى الاستدلال بها فان المسلمين مع اليهود والصاري  
استووا في حكم حل الذبيحة والمأكلة ثم لم يكن دليل على اتفاق الملة بينهم فكذلك اختلاف  
المجوس مع أهل الكتاب في حل الذبيحة والمأكلة لا يكون دليلا على اختلاف الملة فيما بينهم  
وكان المعنى فيه ان شرط حل الذبيحة تسمية الله تعالى على الخلوص والكتابي من أهل ذلك لا يجر  
يظهرون دعوى التوحيد وان كانوا يضررون في ذلك ببعض الشرك فلتحقق وحود الشرط



حقهم حلت ذبايحهم بخلاف الجيوس فانهم لا يدعون التوحيد فلا تصح منهم تسمية الله تعالى  
 الغلوص وهو شرط الحل ثم ينقطع التوارث فيما بينهم بسبب اختلاف الدار حقيقة وحكما  
 أن الذي اذا مات لا يرثه قرابته من أهل الحرب وكذلك لا يرث هو قريبه الحرى  
 الذي من أهل دار الاسلام وبتباين الدار تنقطع العصمة (ألا ترى) أن عصمة النكاح  
 طلع بتباين الدارين حقيقة وحكما فكذلك تنقطع الولاية فينقطع التوارث أيضا باعتبار أن  
 مات في دار الحرب يحمل في حق من هو من أهل دار الاسلام كالميت وكذلك  
 المستأمن في دار الاسلام لا يجري التوارث بينه وبين الذي لانه وان كان وارثا حقيقة فهو من  
 ل الحرب حكما حتى يتمكن من الرجوع الى دار الحرب ولا يترك ليستديم المقام في دار  
 سلام ولهذا لا تبين منه زوجته التي في دار الحرب ويجرى التوارث بين هذا المستأمن وبين  
 ربه من أهل دار الحرب لهذا المعنى حتى اذا مات يوقف ماله حتى يأتي دارنا فيأخذه لانا  
 لميناه الامان في ماله ونفسه فبعد موته يبقى حكم الامان في ماله لحقه لالحق ورثته التي  
 دار الحرب لانا اتصال ماله الي ورثته من حقه فيمنع ذلك صرف ماله الى بيت المال بخلاف  
 مي اذا مات ولا وارث له من أهل الذمة فان أهل الحرب لا يرثونه شيئا ومال الميت الذي  
 روات له يصرف الى بيت المال كالمسلم الذي لا وارث له اذا مات وأهل الحرب فيما بينهم  
 يتوارثون اذا اختلفت منعتهم وملكتهم بخلاف المسلمين فان أهل العدل مع أهل العدل  
 ارثون فيما بينهم لان دار الاسلام دار أحكام فباختلاف المنعة والملك لا يتباين الدار فيما  
 المسلمين لان حكم الاسلام يجمعهم فاما دار الحرب ليست بدار أحكام ولكن دار قهر  
 فتتلاف المنعة والملك بخلاف الدار فيما بينهم وبتباين الدار ينقطع التوارث وكذلك اذا خرجوا  
 بامان لانهم من أهل دار الحرب وان كانوا مستأمنين فينا فيحمل كل واحد في الحكم  
 افي منعة ملكه الذي خرج منها بامان بخلاف ما اذا صاروا ذمة فانهم صاروا من أهل دار  
 سلام فيتوارثون فيما بينهم بعد ذلك كما لو أسلموا فانه يجوز التوارث بينهم وان اختلفت  
 هم في حالة الكفر والله أعلم بالصواب

### فصل في ميراث الجيوس

(قال عمر وعلى رضي الله عنهما) في الجيوسى اذا كان له قرابتان فانه يستحق الميراث

بهما ويكون اجتماع القرأتين في شخص واحد كافرا قهما في شخصين وهو قول عليا  
 رحمه الله وكذا ابن مسعود رضي الله عنه يقول لا يرث الواحد القرأتين وإنما يرث بالاقرب  
 منهما وهكذا يرويه بعض الرواة عن زيد فان خارجه بن زيد يروي عن أبيه مثل هذا  
 والقريظون اتفقوا على أن هذه الرواية لا تصح عن زيد وقد حفظت الرواية عنه في ثلاثة  
 أعمام أحدهم أخ لام أن لآخ لام السدس بالاخوة والباقي بينهم اثلاثا بالعمومة وإنما يصور  
 هذا في حق المجوسى بان يكون للمجوسى ثلاثة بنين لابن الاكبر منهم امرأة فولد له منها  
 ولد ثم مات الاكبر فزوجه المجوسى فولد له منها ولد ثم مات المجوسى ثم مات الولد الاكبر  
 فتد ترك ثلاثة أعمام أحدهم أخ لام وقد ورثه زيد رضي الله عنه بالسبين جميعا فعرفنا ان مذهبه  
 كذهب عمر وعلى رضي الله عنهم ومن العلماء من قال انما يرث أوفر النصيبين ومنهم من  
 قال انما يرث بالسبب الذي يتحقق مثله فيما بين المسلمين دون السبب الذي لا يتحقق مثله  
 فيما بين المسلمين وجه قول من اختار قول ابن مسعود ان تورثه بالسبين يؤدي الى أن  
 يستحق شخص واحد فرضين مختلفين وذلك لا يجوز (ألا ترى) ان الاخت لاب وألم مع  
 الاخت لاب لا يرث فرضين بالاختية لام وبالاختية لاب وكذلك الجدة لا يرث فرضين  
 ان كانت جسة من جهتين على ما بينا من أصل أبي يوسف فاذا كان هذا لا يثبت فيما بين  
 المسلمين مع تحقق السبين فكذلك فيما بينهم بخلاف ابن الم الذي هو أخ لام أو زوج لان  
 هالك انما يجمع له بين الفرضية والمصوبة وذلك لا يستقيم كالأب مع الابنة يكون صاحب  
 فرض وعصبة وانما لا يجوز الجمع بين الفرضين لان الله تعالى بين نصيب كل صاحب فرض  
 ففي الجمع بين الفرضين زيادة على ذلك بالسبب الذي ثبت به فريضة نصا وذلك لا يجوز ثم هذا  
 يؤدي الى أن يكون المرء حاجبا نفسه وذلك ممتنع فانه اذا تزوج المجوسى ابنته فولد له ولد  
 وللمجوسى ابنة أخرى ثم مات المجوسى ثم مات هذا الولد فقد مات عن أم هي أخته لأبيه  
 وعن أخته أخرى لاب فلو اعتبرنا السبين في حق شخص واحد لكان للام السدس  
 بالفريضة فتكون حاجبة نفسها من الثلث الى السدس وذلك لا يجوز اذا عرفنا هذا فنقول  
 لما تمرد تورثه بالسبين رجحنا الاقرب منهما لان الارث يلحق على القرب فيقدم الاقرب  
 من الاسباب على أبدها ومن قال يرث أوفر النصيبين قال الأقل يدخل في الأكثر ومن  
 قال يرث بالسبب الذي يتحقق به التوارث بين المسلمين قال ان هذا السبب ثابت في

الاطلاق في حقهم وفي حق المسلمين فلا يمارضه السبب الذي لا يكون ثابتاً فيما بين أهل  
 الاسلام (ألا ترى) أنهم لا يتوارثون بالانكحة التي لا تتحقق فيما بين المسلمين كمنكاح  
 المحارم وإن كان لتلك الانكحة فيما بينهم حكم الصحة حتى يتعلق بها استحقاق النفقة ولا  
 يستقل الاحصان باعتبارها وحجتها في ذلك قوله تعالى وإن كانت واحدة فلها النصف وقال  
 عز وجل وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس والله تعالى جمل سبب الاستحقاق  
 الوصف الذي نص عليه من البنية والاختية وقد تحقق اجتماع هذين الوصفين في شخص  
 واحد حقيقة وحكما فيثبت له الاستحقاق بهما بمنزلة مالو تفرق ذلك في شخصين (ألا ترى)  
 أن ابن الم إذا كان زوجاً وأخاً لام فإنه يرث بالسبيين جميعاً ولا معنى للفرق الذي قالوا فإن  
 الاستحقاق بالمصوبة يزيد في فريضة شخص هو صاحب فرض كما أن الاستحقاق بالفرضية  
 يزيد في ذلك ثم لما جاز أن يستحق بالفرضية والمصوبة لاجتماع السبيين في حقه فكذلك يجوز  
 أن يستحق بالفرضية باعتبار السبيين لما اجتمعا في حقه بخلاف الاختلاب وأما مع الاخت  
 لاب فهناك ما اجتمع سببان لأن السبب الاختية وقرابة الام يتقوى هذا السبب ولا يتعدد  
 وكذلك الجدة فالاستحقاق بهذا الاسم وهو أنها جدة لا يزداد ذلك في حق من كانت جدة  
 من جهتين فاما هنا الاستحقاق بالبنية والاختية والامية وهذه الاسباب مختلفة سواء  
 اجتمعت في شخص واحد أو اترقت في أشخاص ولا أثر لكونه شخصاً في الاستحقاق بأحد  
 الشخص لا اختلاف الاشخاص في الاستحقاق بهذه الاسباب فاما الانكحة فنقول ان  
 تلك الانكحة ليست بثابتة في حكم الاسلام على الاطلاق (ألا ترى) انه لا بقاء لها بعد الاسلام  
 بحال بخلاف الانساب فانها ثابتة بحكم الاسلام حتى انها تبقى بعد الاسلام ولا تنقطع والدليل  
 عليه ان استحقاق الارث لا يكون بنفس النكاح بل بنكاح صحيح مطلقاً ينتهي بالموت ونكاح  
 ذوات المحارم فيما بينهم ليس بهذه الصفة فاما النسب يستحق بها الميراث سواء كان نسبه في  
 الاصل حراماً أو حلالاً (ألا ترى) ان النسب اذا ثبت بنكاح فاسد أو وطء بشبهة يستحق  
 به التوارث يوضحه ان لتلك الانكحة حكم الصحة باعتبار اعتقادهم واعتقادهم معتبر فيما يكون  
 دافعا عنهم لا فيما يكون ملزماً بغيرهم وفي الارث الاستحقاق يثبت ابتداء بطريق الصلة  
 فاعتقادهم لا يصح حجة في ذلك بخلاف بقاء الاحصان والنفقة فكان ذلك في معنى الدفع عنهم  
 وقد قررنا هذا الفرق في كتاب النكاح اذا عرفنا هذا جهتنا الى بيان المسائل فنقول مجوسى

مات عن أم وأمة هي أخته لام وصورته فيما اذا تزوج المجوسى أمه فولدت له بنتا مات  
 المجوسى فقد مات عن أم هي زوجته وعن بنت هي أخته لامه فلا ترث الام بالزوجية شيئا ولا  
 الابنة بالاختية لام لان الاخت للام لا ترث مع الابنة ولكن للام السدس باعتبار الامومة  
 وللابنة الصف والباقي للمصبة فان لم يكن له عصبه والباقي رد عليهما ارباعا ولو ان عجوسيا  
 تزوج أمه فولدت ابا وابنة ثم فارقتها وتزوجها ابنه فولدت له بنتا مات المجوسى فقد مات  
 عن أم وعن ابن وابنة وابنة ابن فيكون للام السدس باعتبار الامية والباقي بين الابن والابنة  
 للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء لابنة الابن فان مات الابن فانما مات الابن عن زوجة هي  
 جدته أم ابيه وهي أمه وعن ائمة هي أخته لامه وعن أخت لاب وأم فلا شيء للام بالزوجية  
 ولا بكونها جدة لان الجدة لا ترث مع الام ولكن لها السدس بالامية وللابنة الصف  
 بالبنتية ولا شيء لها بالاختية لام وللأخت ما بقى بالعصوبة فان لم يمت الابن ولكن ماتت  
 الابنة الكبرى فقد ماتت عن أم هي جدتها أم أبيها وعن أخ لاب وأم وعن ابنة أح هي  
 أختها لامها فللام السدس بالامية لان معها أخ لاب وأم وأخت لام وهما يردان الام من  
 الثلث الى السدس ولابنة الاخ السدس بالاختية لام والباقي للأخت لاب وأم بالصورة  
 وان كانت الابنة الصغرى هي التي ماتت فانما ماتت عن أم هي جدتها أم أبيها وعن عمه  
 هي أختها لامها وعن أب هو أخوها لامها فللام السدس لان معها أخ وأخت لام والباقي  
 للاب لان الاخوة والاخوات لا يرثون شيئا مع الاب ولا شيء للابن بالزوجية ولكن المال  
 بين الابن والبنتين للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء للذكر باعتبار انه ابن الابن ولا الابن  
 باعتبار انها ابنة الابن \* عجوسى تزوج أمه فولدت له ابنتين فتزوج احدى ابنتيه فولدت له  
 ابنة ثم مات المجوسى فقد مات عن أم هي زوجته وعن ثلاثة بنات احدها من زوجته وباتلا  
 هما أختاه لامه واحدا من ابنة ابنته فلا شيء للام بالزوجية ولها السدس بالامية وللبنات الثلث  
 بالبنتية ولا شيء للزوجة منهن بالزوجية ولا للاختين بالاختية ولا للثلاثة بكونها ابنة ابنة  
 ولكن الباقي للمصبة فان لم تكن فهو رد على الام والبنات على مقدار حقهن فان ماتت الام  
 ذلك فقد ماتت عن ابنتى صلب وابنة ابن فيكون المال لابنتين بالقرض والرد فان ماتت  
 الابنة التي هي زوجته فقد ماتت عن ابنة وأخت لاب وأم فللابنة الصف والباقي للأخت  
 بالصورة وان لم تمت هذه ولكن ماتت الابنة السفلى فانما ماتت عن أم هي أختها لا

وعن أخت لاب أيضا فيكون للام السدس بالامية وللأختين الثلثان بالاختية والباقي للمصبة  
 • مجوسى تزوج ابنته فولدت له ابنتين فماتت أحدى الابنتين فانما ماتت عن  
 أم هي أخت لاب وعن أخت لاب وأم أيضا فذكر في بعض النسخ أن للام السدس بالامية  
 وللأخت لاب وأم النصف وللأم السدس بالاختية لانا لما اعتبرنا الاختية لاب التي وجدت  
 في الام لاستحقاق السدس بها صار ذلك كالموجود في شخص آخر فانما تركت أختين زهما  
 بحجبان الام من الثلث الى السدس وفي بعض النسخ قال للام الثلث بالاختية وللأخت لاب  
 وأم النصف وللأم السدس بالاختية لاب لان صفة الاختية لاب موجودة في الام وهي لا  
 تكون حاجبة نفسها فانما تعتبر القرابة التي فيها للاستحقاق لا للعجب واذا لم يعتبر ذلك فانما  
 اتى أخت لاب وأم والأخت الواحدة لا تحجب الام من الثلث الى السدس والاول أصح  
 لما بينا أن صفة الاختية الموجودة فيها لما اعتبرت للاستحقاق كانت معتبرة للعجب أيضا  
 بمنزلة الموجود في شخص آخر وما كان من هذا الجنس فطريق تخرجه ما بينا

فصل في ميراث المرتد المرتد اذا قتل أو مات أو لحق بدار الحرب فلما كتبه  
 في حال اسلامه فهو ميراث لورثته المسلمين ترث زوجته من ذلك اذا كانت مسلمة ومات  
 المرتد وهي في العدة فانما اذا انقضت عدتها قبل موت المرتد أو لم يكن دخل بها فلا ميراث  
 لها منه بمنزلة امرأة الفار انما ترث اذا مات الزوج وهي في العدة وان كانت قد ارتدت  
 معه لم يكن لها منه ميراث كما لا يرثه أقاربه من المرتدين لما بينا أن المرتد ليس من أهل  
 الولاية فلا يرث أحدا ولانه جان بالردة وهذه صلة شرعية فالجاني على حق الشرع يحرم  
 هذه الصلة عقوبة عليه كالفاتل بنير حق فان ارتد الزوجان معا ثم ولت منه ثم مات المرتد  
 فلا ميراث لها منه وان بقي السكاح بينهما وأما الولد فانه ان ولدته لاقول من ستة أشهر منذ  
 يوم ارتد وله الميراث لانا يتقنا أنه كان موجودا في البطن حين كنا مسلمين فكان محكوما له  
 بالاسلام ثم لا يصير مرتدا بردة الابوين ما بقي في دار الاسلام فان حكم الاسلام ثبت  
 ابتداء بطريق تبعية الدار فلأن يبقى أولى واذا بقي الولد مسلما كان من جملة الورثة فانما اذا  
 ولدته لاكثر من ستة أشهر منذ يوم ارتد فلا ميراث ولان النكاح قائم بينهما وانما يستند  
 الملق الى أقرب الاوقات وأقرب الاوقات ما بعد رجوعهما واذا علق الولد من ماء المرتد  
 ابتداء يكون مرتدا معها لانه انما يعتبر تبعية الدار في بقاء حكم الاسلام فانما في الابتداء في

الدار لا يعارض الابوين (ألا ترى) ان الحربى اذا سبي ومعه الولد الصغير فإنه لا يحكم  
بالاسلام ابتداء ولا يكون الدار معارضا للاب في الابتداء حكم الاسلام للولد فكذلك هنا  
واذا كان هذا الولد مرئدا لم يكن من ورثته ثم على قول أبى حنيفة انما يورث منه ما كتسبه  
في حال الاسلام فأما ما كتسبه في حالة الردة يكون فإى يوضع في بيت المال وعند أبى يوسف  
ومحمد كسب الردة يورثه ككسب الاسلام وعند الشافعى نصيب كل واحد من الكسبين  
ليبت المال في أحد القولين بطريق أنه في وفى القول الآخر بطريق أنه مال ضائع وقد بينا  
مستثناة في السير الكبير والله أعلم بالصواب

### باب الولاء

(قال رضى الله عنه) اعلم بأن الولاء نوعان ولاء متافقة وولاء مولاة فصورة ولاء  
المتافقة أن يعتق الرجل عبدا أو أمة فيصير المعتق منسوبا الى المعتق بالولاء ويسمى هذا ولاء  
النعمة وولاء المتافقة وبهذا الولاء يرث الاعلى من الاسفل ولا يرث الاسفل من الاعلى  
شيئا ويستوى ان كان أعتقه لوجه الله تعالى أو لوجه السلطان أو أعتقه سائبة أو بشرط أن  
لا ولاء عليه ويستوى ان أعتقه بمجمل أو بغير مجمل أو بطريق الكتابة وقال مالك ان  
أعتقه لا لوجه الله تعالى أو بشرط أن لا ولاء له عليه فلا لأن هذه صلة شرعية يعنى ميراث  
المعتق من المعتق فانما يستحق هذه الصلة من يعتق لوجه الله تعالى فانما المعتق لوجه السلطان  
جان في قصده فيحرم هذه الصلة والذي يصرح بنفى الولاية يكون مراده لهذه الصلة فلا يكون  
مستحقا لها ونظيره الرجمة عقيب الطلاق لما كان ثبوته شرعا بطريق النظر لم يثبت عنده  
التصريح بالحرمة والبدونة فهذا مثله وحجتنا في ذلك أن السبب متحقق مع قصده وشرطه  
وهذا الاعتاق والحكم يتبع السبب والدليل على أن السبب الاعتاق قوله عليه السلام الولاء  
لمن أعتق ومنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فساومه ولم يشتره ثم مر بأخر فساومه  
فاشتراه وأعتقه فقال عليه السلام هو أخوك ومولاك ولم يستفسره أنه أعتقه لوجه الله تعالى  
أو أعتقه سائبة وإن المعنى الذى لاجله يثبت الولاء يختلف بهذه الاسباب وهو أن المعتق  
مسبب لاجياء المعتق لأن الحرية حياة والرق تلف فان الحرية ثبتت صفة المالكية التى بها  
امتاز الآدمى من سائر الحيوانات فكان المعتق سببا لاجياء المعتق كما ان الاب سبب لاجياء

الولد فكما ان الولد يصير منسوباً الى أبيه بالنسب فالمعتق يصير منسوباً الى ممتقه بالولاء وهذا  
 معنى قوله عليه السلام الولاء لمة كالجمعة بالنسب واليه أشار الله تعالى في قوله واذا يقول للذي  
 أتم الله عليه وأتممت عليه الآية أى أتم الله عليه بالاسلام وأتممت عليه بالاعتاق فان الكافر  
 في معنى الميت قال الله تعالى أو من كان ميتاً فأحييناه فبالاسلام يحيا حكمه والرقيق في حكم  
 المالك فبالعتق يحيا حكمه فالمسبب لاحيائه يكون منما عليه واذا ثبت أن المعنى الذي لاجله  
 ثبت الولاء لا يختلف باعتبار هذه المعاني قلنا لا يختلف الحكم أيضاً ثم الولاء بمنزلة النسب  
 لا يورث عنه ولكن يورث به عندنا وكان ابراهيم النخعي يقول ان الولاء جزء من الملك يورث  
 عنه كسائر أجزاء الملك قال لأنه ليس للمولى على مملوكه شيء سوى الملك والاعتاق ابطال  
 للملك فلا يجوز أن يكون مثبتاً شيئاً آخر سواه ولكن يجوز أن يكون مبطلاً لبعض الملك  
 غير مبطل للبعض فما بقي يكون جزءاً من الملك ولكنا نستدل بقوله عليه السلام الولاء لمة  
 كالجمعة بالنسب والنسب لا يورث عنه وإنما يورث به ثم الاعتاق ابطال للملك ومع ابطال  
 الملك لا يجوز أن يبقى شيء من الملك ولكه احداث القوة المالكية وذلك بمنزلة احيائه حكماً  
 فيعقب ذلك المعنى اولاء بمنزلة النسب ثم المروى عن عمر وعلى وابن مسعود وزيد أنهم قالوا  
 الولاء للكبر وزعم بعض العلماء بظاهر هذا اللفظ ان الولاء لا كبر بى المعتق بعنده وقال  
 الاكبر قائم مقام الاب في الدب عن العشرة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قدم الاكبر  
 بقوله اليكبر فيقدم أكبر البنين في استحقاق اولاء لهذا والمذهب عندنا ان المراد بالاكبر  
 الاقرب يعنى ان أقرب البنين أولى باستحقاق الميراث بالولاء حتى اذا مات المعتق عن ابن  
 وابن ابن فالولاء لابن خاصة دون ابنه في قول وكذلك ان مات عن ابن ابن وابن ابن ابن  
 فالميراث بالولاء لابن الابن خاصة لانه أقرب فان مات المعتق عن أب وابن فيرانه لابن  
 المعتق خاصة دون أبيه في قول زيد وسعيد بن المسيب وهو قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف  
 الاول وفي قول ابراهيم للاب السدس والباقي لابن وهو قول أبي يوسف الآخر لان  
 استحقاق الولاء بالمصوبة والاب في حكم المصوبة كالابن فانه ذكر يتصل بالميت بغير  
 واسطة كالابن الا ان الابن مقدم عليه شرعاً في ميراثه لان الاب لا يصير محروماً عن ميراثه  
 لو قدمنا الابن بالمصوبة فانه يستحق بالقرضية فالولى الوجهه أن يجعل ميراث المعتق كميراث  
 المعتق ويجعل كان المعتق الذي استحق ذلك ثم يخلقه في ذلك أبوه وابنه فيكون مقسوماً

بينهما اسداسا وجه قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ان البترة في المصوبة مقدمة على الابوة  
 فما كان الاب مع الابن في حكم المصوبة الا نظير الاخ مع الاب فان الاخوة لما كانت دون  
 الابوة في المصبة لم يكن للاخ من الميراث بالولاء شيء مع الاب وكذلك الاخوة لاب وأم  
 لما كانت مقدمة في المصوبة على الاخ لاب لم يكن للاخ لاب شيء من الميراث بالولاء مع  
 الاخ لاب وأم فاما ميراث المعتق فاما استحق الاب السدس منه بالرضية وبالقرضية يستحق  
 الميراث بالولاء (ألا ترى) ان المعتق اذا مات عن ابن وابنة لا يكون للابة من ميراث المعتق  
 شيء لانها صاحبة فرض واما تصير عصبة تبعا لابن ولا تثبت الزاوجة للتبع مع الاصل فبا  
 يستحق بنوبة الاصل فان أعتقت المرأة عبدا فهي في استحقاق ميراثه بالولاء كالرجل لان  
 السبب وهو الاضاق قد تحقق منها وبعد تحقق السبب الرجل والمرأة في الاستحقاق سواء  
 فان أعتق معتقها عبدا أو أمة فهي تستحق من معتق معتقها ما يستحق الرجل لان الثاني صار  
 منسوبا اليها بالولاء كالأول على معنى ان الثاني منسوب بالولاء الى الاول والاوول منسوب  
 بالولاء اليها بالانحاد سبب الاضافة جعل الثاني كالاول بخلاف ما اذا أعتق أبوها عبدا لان المعتق  
 منسوب الى أبيها بالولاء وهي تنسب الى الاب بالمصوبة لا بالولاء فلما اختلف السبب لم  
 يكن مولى الاب مضافا اليها فلا تكون عصبة له والاصل فيه ما روى عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم انه قال لا يرث بالولاء من النساء الا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن أو كاتب أو كاتب  
 من كاتبين أو جرداء معتق معتقن اذا عرفنا هذا جئنا الى بيان المسائل فقول امرأة عتقت  
 عبدا ثم ماتت وترك ابنها من غير قومها وابن عم لها ثم مات المعتق فان ميراثه لابنها لا ميراث  
 اقرب عصبة لها ولو جنى جنابة كان عقل جنابته على ابن العم دون الابن به قضى عمر رضي  
 الله عنه فان صفية بنت عبد الملك أعتقت عبدا ثم ماتت فاختصم في ولادته معتقها علي والزبير  
 الى عمر فقال علي أما أعتق جنابته على ميراثه وقال الزبير مولى أمي في ميراثه فقضى عمر بالميراث  
 للزبير وجعل عقل الجناية على علي رضي الله عنهم وكان المعنى فيه ان استحقاق الميراث بالمصوبة  
 والابن مقدم في ذلك على ابن العم فاما عقل الجناية بالناسر (ألا ترى) ان أهل الديوان بما قالون  
 بالناسر ولا ميراث بينهم ولا عصوبة والناسر اما يكون لها ولولاها بقوم أبيها لا بأبيها  
 فلمذا كان عقل الجناية عليهم ولو أن امرأة اشترت عبدا فاعتقته ثم مات المعتق عن ابنة فلها  
 النصف والباقي للمعتقة بالمصوبة لما روي أن ابنة حمزة رضي الله عنها أعتقت عبدا ثم مات



العتق عن ابنة جعفر رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه نصفين نصفاً لابنته ونصفاً لابنة  
 حمزة وفيه دليل على أن مولى العتاقة عصبه مقدم على الرد وعلي ذوى الارحام وقد بينا خلاف  
 ابن مسعود في هذا فإن اشترت المرأة أباهما فعتق عليها استحققت ولأولادها صارت ممتقة  
 له بالشراء فإن شراء القريب اعتاق فإن مات الأب بعد ذلك كان لها المال نصفه بالعرضية  
 ونصفه بالصوبة بالولاء وأما يتبين هذا فيما إذا كان معها ابنة أخرى فإنه يكون لهما الثلثان  
 والباقي للمشتري بالصوبة خاصة ولو جن الأب جنونا مطبقاً كان للمشتري أن تزوجه بولاية  
 الولاء وهذه من أعجب المسائل أن يثبت للابنة على ابنها ولاية التزويج ولو كان مملوكاً له ابتنان  
 اشترى الأب فعتق عليهما ثم أن أحدهما مع الأب اشترى ابناً للأب فعتق عليهما ثم مات الأب  
 فأما مات عن ابن وابنتين فالمراث بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء للولاء فإن مات  
 لابن بعد ذلك فأما مات عن أخنتين وعن ولأء ثابت عليه لشخصين أحدهما ميت وهو  
 الأب والآخر حي فلاختين الثلثان والثالث الباقي يكون نصفين نصفه للمشتري مع الأب  
 ونصفه للأب بالولاء فيكون بين الابنتين نصفان للولاء الثابت لهما على الأب فإن المرأة تراث  
 معتق ممتقة بالولاء كما تراث ممتقة فيكون أصل الفريضة من ثلاثة ثم يكسر بالأصاف مرتين  
 فإذا أضعف ثلاثة مرتين يكون اثني عشر فمنه تصح المسئلة لهما ثمانية بالاختية وللابنة المشتري  
 سهمان بولاء نفسها وسهمان بولاء الأب بينهما نصفان فإن كن ثلاث بنات اشترى بنتان  
 منهما أباهما ثم أن الأب مع الثالثة التي لم تشتري الأب اشترى ابناً له ثم مات الأب فقد مات  
 عن ابن وثلاث بنات فيكون المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن مات الآخر بعد ذلك  
 فأما مات عن ثلاث أخوات وعن ولأء ثابت عليه لشخصين أحدهما ميت وهو الأب والآخر  
 حي فيكون لهن الثلثان يثنون اثلاثاً لا يستقيم والباقي وهو سهم بين الولاء نصفين لا يستقيم  
 ثم نصيب الأب بين الابنتين بالولاء لا يستقيم فتضرب ثلاثة في ثلاثة فتكون تسعة ثم تضعف  
 تسعة مرتين فتكون ستة وثلاثين منه تصح المسئلة للبنات الثلثان أربعة وعشرون لكل ابنة  
 ثمانية وللمشتري نصف الباقي بولاء نفسها وذلك تسعة وللتين اشترى الأب النصف الباقي  
 وهو ستة بينهما نصفان ففصل لكل واحدة منهما أحد عشر والآخرى أربعة عشر  
 فاستقام فإن اشترى الأب مع إحدى الابنتين المشتريتين له ومع الابنة الثالثة الآخر فعتق  
 عليهم جميعاً ثم مات الأب ثم مات الآخر بعده فأما مات عن ثلاث أخوات وعن ولأء ثابت

عليه لاشخاص ثلاثة اثنان منهم حيان والثالث وهو الاب ميت فيكون لمن الثلثان بالاختية  
 والثالث الباقي يقسم اثلاثا لكل واحدة من اللتين اشتريا الاخر ثلث هذا الباقي يولاء نفسها وثلث  
 هذا الثلث بين المشتريتين للاب نصفين يولاء الاب فتصح القسمة من ستة وثلاثين أيضا  
 لمن الثلثان والباقي وهو اثنا عشر بينهم اثلاثا قتل الذي هو نصيب الاب بين المشتريتين  
 له لكل واحدة سهمان فان اشترى الابنتان أباهما ثم أب الاب مع أحدهما والاخرى التي  
 لم تشتري الاب اشتروا أحاهما ثم أربعين جميعا مع الاب والأخ اشتروا أسهم وهي امرأة  
 الاب ثم مات الابن فانما مات عن ابن وثلاث بنات فيكون الميراث بينهم للذكر مثل حظ  
 الانثيين ( فان قيل ) فقد مات عن امرأة أيضا قلت لا كذلك فالسكاح قد فسد حين ملك  
 الاب جزء أمها فانما مات الأخ بعد ذلك فانما مات عن أم وثلاث أخوات وولاء نابت عليه  
 لثلاثة نفر اثنان منهم حيان وواحد ميت فيكون للام السدس وللأخوات الثلثان والباقي  
 وهو السدس يكون بالولاء اثلاثا لكل ابنة ثلثا ذلك بين المشتريتين للإخ والثلث الآخر  
 حصة ولواء الاب من المشتريتين وتستقيم المسئلة من ستة وثلاثين أيضا لان الباقي يقسم  
 اثلاثا وثلثه يقسم نصفين فيستقيم التخريج منه فان ماتت الام بعد ذلك فانما ماتت عن ثلاث  
 بنات وعن ولاء ثابت عليها خمسة نفر ثلاثة منهم أحياء واثنان ميتان الاب والابن فيكون  
 للبنات الثلثان وما بقي ينقسم بالولاء اثمانا فانكسر بالاثلاث والاخماس فالسبيل أن تضرب  
 خمسة في ثلاثة فتكون خمسة عشر ثم خمس الثلث الذي هو نصيب الابن ينكسر اثلاثا بالولاء  
 الذي عليه فتضرب خمسة عشر في ثلاثة فتكون خمسة وأربعين منه تصح المسئلة للبنات  
 الثلثان ثلاثون وما بقي وهو خمسة عشر ينقسم بالولاء اثمانا لكل بنت ثلاثة باعتبار ولاء  
 نفسها وثلاثة باعتبار ولاء الابن فيكون مقسوما اثلاثا للمشتريتين للابن مع الاب لكل واحدة  
 سهم وسهم للاب يولاء الابن وثلاثة أسهم له يولاء الام ثم هذه الأربعة بين المشتريتين  
 للاب نصفين يولاءهما عليه لكل واحدة سهمان فحصل لكل واحدة من هاتين مرة عشرة  
 ومرة ثلاثة ومرة سهمان فذلك خمسة عشر ولاتي اشترت الابن مع هذا سهم آخر فذلك  
 ستة عشر ولاتي لم تشتري الاب عشرة بالنسب وثلاثة يولاء نفسها وسهم يولاء الابن فذلك  
 أربعة عشر فاذا جمعت بين هذه السهام كانت خمسة وأربعين فاستقام النخرج والله أعلم

فصل في ولاء الموالاة

(قال رضي الله عنه) اعلم ان عقد الموالاة جائز يستحق به الميراث اذا لم يكن هناك أحد من القرباء ولا مولى المتأقعة عندها وهو مذهب عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضوان الله عليهم أجمعين وعلي قول الشافعي هو باطل لا يستحق به الميراث وهو مذهب زيد وزعم بعضهم انه قول علي رضي الله عنه أيضا فان رجلا أتاه يسأله ان يداقده عقد الموالاة فأوزه الرجل ابن عباس ووالاه ولكن ابنا لا يدل على انه لا يرى جواز هذا العقد وانما تنبئ هذه المسئلة على مسئلتين أحدهما الوصية بجميع المال لمن لا وارث له صحيح عندنا خلافا له ووجه البناء أن من لا وارث له فانما يصرف ماله الى بيت مال المسلمين والموصى له ساوهم في الاسلام وترجح بإيجاب الموصى له فكان هو أولى عندنا فكذا الذي عاقده عقد الموالاة وعند الشافعي وارث من لا وارث له جماعة المسلمين فكما لا يملك ابطال حق الورثة بالوصية بجميع المال لا يملك ابطال حق جماعة المسلمين والثاني أن أهل الديوان يتعاقلون بينهم عندنا خلافا له فلما كان أثبات الاسم في الديوان سببا لتحمل العقل فكذلك عقد الموالاة يكون سببا لتحمل العقل واذا كان يتحمل به العقل يورث به أيضا لان الغرم مقابل بالنعم وعلي سبيل الابتداء الشافعي احتج فقال ان الملك بطريق الوراثة ليس يثبت ابتداء وانما يثبت على سبيل الخلقة فيبقى للوارث ما كان ثابتا للمورث ولهذا يرد الوارث بالعيب ويصير مغرورا فيما اشتراه مورثه وبالعقد يثبت الملك ابتداء بسبب مقصودا لان يبقى ما كان من الملك الاول فلا يمكن اثبات ملكه بطريق الخلقة هنا بمقد الموالاة لانه عقد باشره ابتداء ولا يمكن اثبات الملك ابتداء لان ذلك لا يكون وراثته وهذا بخلاف الوصية فان ملك الموصى له لا يكون خلفا عن ملك الموصى بل هو ملك ثبت ابتداء ولهذا لا يرد بالعيب ولا يصير مغرورا فيما اشتراه الموصى ولان أسباب الارث معلومة شرعا وعقد الموالاة ليس من تلك الأسباب وحجتنا في ذلك قوله تعالى والذين عاقدت ایمانكم فأآتوهم نصيبهم يعني نصيبهم من الميراث والمراد عقد الموالاة بدليل مناسب من قوله عز وجل ولكل جعلنا مالا مما ترك الوالدان والاقربون فكما ان المراد من ذلك بيان النصيب على سبيل الاستحقاق ارثا على سبيل البر والموثة ابتداء فكذلك المراد بما جعله معطوفا عليه لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وليس المراد بقوله تعالى عاقدت أيمانكم القسم بل المراد الصفة باليمين فان المادة

أن المتأذين بأحد كل واحد منهما بمن صاحبه إذا عاقده ويسمى العقد صفقة لهذا وفي  
 حديث تميم الداري رضي الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن الرجل  
 ليأتيني فيسلم عليّ يدي ويواليني فقال عليه السلام هو أحوك ومولاك فانت أحق به بحياة  
 ومماته بمنى بحياة في تحمل عقل الحياة عنه ومماته في الاوث عنه والمضى في المسئلة أن خلافة  
 اوارث الموروث في ملكه إنما كانت على سبيل النظر للمالك فان الظاهر أن الإنسان يؤثر  
 قرائته على الاحاب في هذه الخلافة ولهذا قدما الاقرب على الاعد لا به يؤثر الاقرب على  
 الاعد عادة فإدام هناك أحد من قرائته فقد وجد الطر من الشرع له فوقع الاستملاء عن  
 نظره لنفسه وإذا لم يكن هناك أحد من القرابة فقد وقعت الحاجة الى نظره لنفسه فإدام  
 ذلك وعقد عقد الموالاة مع إنسان كان ذلك منه تصرفا في حالص حقه على سبيل النظر منه  
 لنفسه فيكون صحيحا بمنزلة الوصية بثلث ماله (ألا ترى) أن مثل هذا النظر منه لنفسه في حال  
 حياته صحيح تمليك المال من غيره بموص وغير عوص فكذلك في أثبات الخلافة لغيره بعد  
 موته والحاصل أن كلام الخصم يرجع كله الى عدم الدليل فان اثبات هذه الخلافة بطريق العقد  
 قصدا مشروع بالاتفاق وهو عقد السكاح فكانه يقول لم يتم الدليل على أن بعقد الموالاة ثبتت  
 الورثة ونحن نقول بجعل هذا العقد قائما مقام ماورد به الشرع من الاسباب لاثبات الخلافة  
 بالدليل الذي قلنا ثم بمجرد الاسلام على يدي غيره لا يصير مولى له ما لم يعاقده عقد الموالاة  
 عندما وقل لبعضهم يصير مولى له وإن لم يعاقده لقوله عليه السلام من أسلم على يد غيره فهو  
 أحوه ومولاه وفي رواية فهو أحق به في حياته ومماته ولأن في الاسلام معنى الحياة حكما  
 كما في العتق فكما أن العتق يثبت له الولاء على المعتق باكتساب سبب حياته فكذلك الذي  
 دعاه إلى الاسلام تثبت له الولاية عليه باكتساب سبب حياته ولكننا نقول في الحديث  
 المروي زيادة فانه قال عليه السلام من أسلم على يد غيره ووالاه فهذه الولاية تبي أن بمجرد  
 الاسلام على يده لا يصير مولى له والدليل عليه حديث تميم الداري فانه قال إن الرجل  
 ليأتيني فيسلم عليّ يدي ويواليني فدل أنه كان مرفوعا بينهم أن بمجرد الاسلام على يده لا تثبت  
 الولاية عليه وهذا بخلاف ولأه العتق فان سببه الاعناق وإنما وجد ذلك من المعتق وما  
 سبب حياته الاسلام وهو الذي أسلم بنفسه فلم يكن هذا الذي عرض عليه الاسلام هو  
 المكسب بسبب الحياة له فلا يثبت له عليه الولاء ما لم يعاقده إذا عرفنا هذا فتقول ولأه

الموالة بخالف ولأه العتق في فصول أحدها أن في ولأه العتاقة يرث الأعلى من الأسفل ولا يرث الأسفل من الأعلى وولأه الموالة إنما يكون على ما يتفقان عليه حتى إذا اتفقا على توريث كل واحد منهما من صاحبه يثبت الحكم من الجانبين والفرق أن ولأه العتاقة سبب الأحياء وذلك إنما يوجد من الأعلى في حق الأسفل ولم يوجد من الأسفل في حق الأعلى وهنا السبب العقد والشرط فعلى الوجه الذي وجد الشرط يثبت الحكم والثاني أن ولأه العتق لا يحتمل النقص والفسخ وولأه الموالة يحتمل ذلك لأن السبب هناك الاعتاق والاعتاق لا يحتمل النقص بعد ثبوته وثبوت الحكم على وفق السبب وهنا السبب الإيجاب بطريق التبرع وهو محتمل للنقص إلا أنه ينفرد بالفسخ مالم يعقل عنه وبعد ما عقل عنه الجنابة لا تنفرد بالفسخ لأنه مالم يعقل جنابته فالمعقد تبرع والتبرع بملك الفسخ قبل حصول المقصود بغير رضاه الآخر فاما إذا تحمل عنه جنابته صار المعقد معاوضة وأحد المتماوضين لا ينفرد بفسخ المعاوضة من غير رضا الآخر وكما يملك أن يفسخ المعقد يملك أن يتحول بولاية إلى غيره بأن يعاقد غيره عقد الولاء فيفسخ العقد بينه وبين الأول وبعد ما عقل جنابته لا يملك ذلك وكذلك الذي لم يوال أحدا إذا جنى جنابة وعقل بيت المال جنابته فإنه لا يملك عقد الموالة مع أحد بعد ذلك لأنه صار ولاؤه لبيت المال وتأكد ذلك بعقل الجنابة فلا يملك إبطاله بخلاف ما قبل أن يعقل بيت المال جنابته ومن وجه آخر الفرق بين هذا وبين ولأه العتاقة أن مولى العتاقة آخر المصبات مقدم على ذوى الأرحام ومولى الموالة مؤخر عن ذوى الأرحام لأن الشرع أثبت المصوبة لمولى العتاقة بقوله عليه السلام كنت أنت عصيته والمصبة مقدمة على ذوى الأرحام وهنا الموت هو الذى أوجب هذه الصلة له بعقده فيكون بمنزلة الوصية بجميع ماله وذلك يتمتع لحق ذوى الأرحام كما يتمتع لحق المصبات فكذلك الميراث بهذا الولاء فقلنا مادام هناك أحد من ذوى الأرحام فلا شيء لمولى الموالة ولو أنه والميراث وعاقده ثم أقر بأخ أو ابن عم ثم مات فإيراثه لمولى الموالة لأن إقراره بالأخوة والعمومة باطل فإنه يحمل به النسب على غيره وإقراره ليس بحجة على غيره وأما عقد الموالة تصرف منه في حق نفسه وهو من أهل التصرف في حق نفسه ابتداء والسبب الباطل لا يراحم السبب الصحيح وحكم الولد بين رجلين في ميراثه من كل واحد منهما حكم ولد كامل له خاصة يعنى أن الجارية بين رجلين إذا جاءت بولد فادعياء حتى ثبت النسب منهما فإنه يرث من كل واحد

منها ميراث ابن كامل وبزاجم سائر أولاد كل واحد منهما لانه ابن كامل له لقول عمر وعلى  
رضي الله عنهما هو ابنهما يرثهما وورثانه ولان البتة لا يتجزى فلما أن يمتنع نبوته عند  
المعارضة أو بتكامل ولم يمتنع نبوته منافرنا أنه تكامل في حق كل واحد منهما ولومات هذا  
الولد فلما منه جميعا ميراث أب واحد عددا بينهما صفان وقال زفر لكل واحد منهما ميراث  
أب كامل لان الابوة لا تختمل التجزى كالبتة ومن ضرورة كونه ابنا كاملا لكل واحد  
منهما أن يكون كل واحد منهما أباً كاملاً ولكنا نستدل بقوله تعالى ولا يوه لكل واحد منهما  
السدس والمراد بها الاب والام فهذا تخصيص على أنه يستحق السدس بالابوة مع الابن  
فالقول باستحقاق السدس بالابوة مع الابن يكون بخلاف هذا النص ولان الاب في  
الحقيقة أحدهما وهو المخلوق من مائة منهما فاما يتقن أنه غير مخلوق من المائة ولكن لاجل  
المعارضة والمساواة جعلناه منسوباً إليهما وإذا علمنا أن الاب أحدهما قللاً يستحق من مائة  
بالابوة الاميراث أب واحد وهذا بخلاف الابن لان المعارضة في جانبه لا تستحق وانما  
تستحق في جاسمها حتى اذا تعدمت المعارضة في جانبها بأن مات أحدهما ثم مات الابن كان  
الباقى منه ميراث أب كامل وهو معنى قول عمر وعلى رضي الله عنهما وهو للباقي منهما وهذا  
لان المازاحة لم تبق بعد موت أحدهما فيرثه الآخر ميراث ابن كامل \* رجل وعم له ادعى  
امته جارية بينهما ثم مات المم وترك أباه فللأبوة النصف والباقي للاب بالعرض والمصوبة وان  
مات الابن وترك هذه الابوة فلها النصف والباقي للجد في قول أبي حنيفة وان مات الجد  
وترك هذه المدعاة وعصبته فلها النصف والباقي للمصبة لانها ابنة ابنة من وجه وابنة ابن ابنة  
من وجه ولكن الثابت أحد الامرين لا كلاهما فاما أن نقول بنت الاقرب أو نقول هي  
لا تستحق الا النصف سواء كان الثابت أقرب الجهتين أو أبعدهما وانما أوردنا هذا لبيان أنها  
ليست تثبت لكل واحد منهما بكامله فانما لو كانت كذلك لاستحققت الثلثين النصف بكونها  
ابنة ابن والسدس بكونها ابنة ابن ابنة فقد بينا فيما سبق أن عند اجتماع السبيين في شخص  
يستحق الميراث بكل واحد منهما وهنا لا يكون لها الا النصف فمرقنا أن الثابت في الحقيقة  
أحد السبيين وان الاب أحدهما والله أعلم بالصواب.

### باب ميراث القاتل

(قال رضي الله عنه) أعلم بأن القاتل يبرأ من المقتول شيئاً عندنا سواء قتل

عمداً أو خطأ وقال مالك ان قتله خطأ فله الميراث لا من الدية وأما في العمد لا ميراث له لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بأن لا ميراث للقاتل وعن عمر رضى الله عنه قال لا ميراث للقاتل وعن عبيدة السلماني رضى الله عنه لا ميراث للقاتل بعد صاحب البقرة يعنى بقره بنى اسرائيل وهو الاشارة الى المعنى فذلك القاتل قصد استمجال الميراث فصار أصلاً ان كل قاتل قصد استمجال الميراث ولو توهم في القتل العمد ذلك منه فإنه يحرم الميراث عقوبة له. وأورد القصد عليه فهذا المعنى موجود في القاتل العمد فأما في الخطأ قال مالك لم يوجد منه القصد الى قتل مورثه واستمجال الميراث ينبنى على ذلك ثم الخاطئ معذور فلا يستحق العقوبة والخطأ موضوع رحمة من الشرع فلا يثبت به حرمان الميراث الا أنه لا يرث من الدية لان عاقبته يتحملون عنه الدية فلو ورث من ذلك لتحملوا عنه وذلك لا يجوز وحجتنا في ذلك أن الحرمان جزاء القتل المحظور شرعاً والقتل من الخاطئ محظور لان ضد المحظور المباح والحل غير قابل للقتل المباح الاجزاء على جريمة وكما لا يتصور الفعل في غير محل لا يتصور المباح في غير محل الاباحة فقلنا ان هذا القتل محظور ولهذا تتعلق به الكفارة وهى سارة للذنب ومع كونه موضوعاً شرعاً لما جاز أن يؤخذ بالكفارة فكذلك جاز أن يؤخذ بحرمان الميراث وهذا لان مهمة القصد الى الاستمجال قائمة فن الجائز أنه كان قاصداً الى ذلك وأظهر الخطأ من نفسه فيجعل هذا التوهم كالتحقق في حرمان الميراث وكذلك كل قاتل هو في معنى الخاطئ كالنائم اذا انقلب على مورثه لتوهم أنه كان يتناول وقصد استمجال الميراث وكذلك ان سقط من سطح على مورثه فقتله أو وطأ بدابته مورثه وهو راكبها لانه مباشر للقتل فأعما بات المقتول بفعله وتوهم قصده الى الاستمجال فكان القاضي الجليل رحمه الله يقول الدابة في يد راكبها يسيرها كيف يشاء فهى بمنزلة حجر في يده وخرجه على مورثه فقتله فأما القاتل بسبب كحافر البئر ووضع الحجر في الطريق ومن أخرج ظلة أو جناحاً فسقط على مورثه فقتله فإنه لا يحرم من الميراث عندنا وعلى قول الشافعى يحرم الميراث لانه قاتل بغير حق ودليل كونه قاتلاً وجوب الدية على عاقبته بمنزلة الخاطئ ولكننا نقول ليس هنا توهم القصد الى الاستمجال لانه بما أحدث من السبب لم يقصد قتل مورثه ولا يدري أن مورثه يمر في ذلك الموضع ويقع في البئر أو يسقط عليه الجناح ثم حرمان الميراث جزاء مباشرة القتل المحظور وهذا المسبب ليس بقاتل (ألا ترى) أنه لو قتل هذا في ملكه لم يكن مؤاخذاً

شيء والقاتل مؤاخذ بفعله سواء كان في ملكه أو في غير ملكه كالراعي ولأن القتل لا يتم  
 إلا بمقتول وقد انعدم مقتول عد الحمر فلا يصير هو بالخنزير قاتلا ولا يجوز أن يضير قاتلا  
 عد الوقوع لأن الحمار قد يكون ميتا عد وقوع الواقعة في البئر فكيف يكون أليته قاتلا  
 وإذا ثبت أنه ليس بقاتل لم يكن عليه جرم القتل من حرمان الميراث والكفارة ووجوب  
 الدية عليه لصيانة دم المقتول عن المصدر وذلك لا يدل على أنه قاتل كما أن الدية تجب على  
 العاقلة ولا تدل على أن العاقلة قاتلة وأما الصبي والمجنون إذا قتل مورثه لم يحرم الميراث  
 عندما وعند الشافعي يحرم الميراث لوجود القتل بعير حق وأكثر ما في الباب أن يكون  
 معلوما كقتل الحامى والحامى يحرم الميراث فكذلك الصبي والمجنون ولكما تقول هذا جرم  
 القتل المحذور ومعلوما لا بوصف بالخطر شرعا لأن الفعل المحذور ما يجب الامتناع عنه غطاب  
 الشرع وذلك لا يثبت في حقهما ثم حرمان الميراث باعتبار توهم القصد إلى الاستعجال ولا  
 يمتنع قصد الصبي والمجنون شرعا إذ حرمان الميراث إنما يكون باعتبار تقصير منه في التحرز  
 وذلك يحقق من الحامى لأنه من أهل أن يسب إلى التقصير ولا يتحقق من الصبي والمجنون  
 فاهما لا يسببان إلى التقصير شرعا فاما الأب إذا ختن ولده أو حجه أو بط قرحة به فمات  
 من ذلك لم يحرم الميراث لأن هذا فعل مباح له شرعا وحرمان الميراث جرم القتل المحذور  
 فهو وما لو قتل مورثه بحق سواء ولو أدب ولده بالضرب فمات من ذلك فعلى قول أبي حنيفة  
 يصن دية ويحرم الميراث وعلى قول أبي يوسف ومحمد لا يضمن شيئا ولا يحرم عن الميراث  
 ولو أن الملم هو الذي ضربه بأذن الأب فمات لم يضمن شيئا بالاتفاق قال رحمه الله وهذا عند  
 أبي حنيفة ترك لقوله قل هذا من دعوى المناقضة على قول أبي حنيفة وقيل بل هو استدلال  
 على رجوعه عن جوابه في الفصل الأول وهذا هو الأصح فإن الملم لو أدبه بغير إذن أبيه  
 فمات كان ضامما فإذا أدبه باذنه لم يضمن فلما كان لا مضره تأثير في إسقاط الضمان عن الملم عرفنا  
 أنه لا يجب عليه الضمان إذا ضربه بنفسه وهذا لأن الأدب يباح له شرعا كالختان والحجامة  
 ومن حمل المسئلة على الاختلاف فوجه قولها هذا ووجه قول أبي حنيفة لأن الأب إنما يؤدب  
 ولده لمنفعة نفسه وما يباح للبرء شرعا لمنفعة نفسه بتقييد بشرط السلامة كتعزيز الروح ووجه  
 والرمي إلى الصيد والمشي في الطريق وبيان الوصف أن الأب لا يضر بسوء أدب ولده وإنما  
 يضره عن ذلك لدفع المار والوم عن نفسه فإني فارق الملم فإنه لا يؤدب الصبي لمنفعة نفسه فإذا



صار مباحا له شرعا لم يتقيد عليه بشرط السلامة وبه فارق الخنثى والحجام لان ذلك لمنفعة اولد  
 فان الطهارة به تحصل للولد لا للاب فلماذا لا يتقيد بشرط السلامة بل يجعل فعل الآمر به  
 كفهله بنفسه بوضعه ان الاب يفيظه سوء أدب ولده وربما يحمله العيظ على المبالغة في تأديبه  
 وترك الاحتياط فلماذا يتقيد بشرط السلامة وهذا المذني لا يوجد في الخنثى والحجامة ولا في  
 المالم اذ أدبه باذن الاب ثم دية المقتول تكون ميراثا عنه لجميع ورثته كسائر أمواله عندنا ومن  
 الناس من قال ليس للزوج والزوجة من الدية نصيب لان وجوب الدية بعد الموت والروحية  
 ترتفع بالموت بخلاف القرابة ولكنا نستدل بحديث الضحاك ان شيبان الكلبي رضى الله عنه  
 قل امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أورث امرأه اشيم الضبابي من عقل زوجها اشيم  
 ولان الدية مال الميت حتى تقضى بها ديونه وتنفذ منها وصاياه فيرتها عنه من يرث سائر أمواله  
 وانما استحقاق الميراث باعتبار زوجية قائمة الى وقت الموت منتبهة بالموت لا باعتبار زوجية  
 قائمة في الحال وفي هذا المذني الدية بمنزلة سائر الاموال اذا عرفنا هذا فقول ثلاثة اخوة  
 قتل أحدهم أباه عمدا فلباقين أن يقتلاه لان السبب الموجب للقود وهو العمد قد تحقق  
 منه ولا نصيب له في ذلك لان القاتل محروم عن الميراث فان مات أحد الاخوين الباقين لم  
 يكن للباقي أن يقتله لان نصيب الميت من القصاص صار ميراثا بؤنه بين اخوته والقاتل يرث  
 أخاه لانه ليس بقاتل له فلا يحرم الميراث عنه واذا ورث جزءا من القصاص الواجب عليه سقط  
 ذلك وانقاب نصيب الآخر مالا فعليه ثلاثة ارباع الدية في ماله للاخ الباقي في ثلاث سنين  
 (ألا ترى) انه لو عفا أحدهما انقاب نصيب الآخر مالا فكذلك اذا سقط جزء من القصاص  
 عن القاتل باعتبار انه ملكه بالميراث ولو ان أخوين وأختا لاب وأم قتل أحد الاخوين  
 الام عمدا والزوج وارث معهم وهو أبوهم فالاخ الباقي والاخت والزوجة أن يقتلوا القاتل  
 لان القاتل محروم عن ميراث أمه بالقتل وان لم يقتلوه حتى مات الاخ الباقي فالاخت والزوجة  
 أن يقتلا القاتل لان الاخ الباقي مات عن أخت وأخ وأب فيكون نصيبه للاب والاخت  
 ولا شيء للاخ من نصيبه فلا يرث القاتل شيئا من القصاص بموت أخيه فان مات الاب  
 بعد ذلك لم يكن للاخت أن تقتله لان نصيب الاب من القصاص صار ميراثا بين القاتل  
 وأخته فلا يكون عروما عن ميراثه ويكون لها عليه نصف الدية لان الاب كان ورث من  
 امرأته الربع وهو ثلاثة من اثني عشر وما بقي وهو تسعة بين الاخ والاخت اثلاثا للاخ

ثلاثة ستة وللأخت ثلاثة فلما مات الأخ صار نصيبه للاب فانما مات الاب عن تسعة فيكون ذلك بين الابن والابنة اثلاثا للابن ستة وللأبنة ثلاثة فمرفاؤه اجتمع للأخت ستة من اثني عشر وذلك المصنف فلهذا كان لها عليه نصف الدية ولو ان أخوين وأختا قتل أحد الاخوين أباهم وقتل الآخر أهم فان قاتل الام يقتل قاتل الاب مع الأخت ولا يقتله قاتل الاب لانه كان مستوجبا للقصاص وللأم من ذلك نصيب فلما قتل الآخر الام صار بعض ذلك ميراثا منها لقاتل الاب لانه ليس بقاتل للام فلهذا سقط عنه القصاص وقاتل الام قد ثمره القصاص ولم يسقط عنه شيء من ذلك بملكه فيقتل قصاصا ويغرم قاتل الاب للأخت ثمانية وثلاثين سهما من اثنين وسبعين سهما من الدية لان الاب خلف امرأة وابنة فتكون القسمة من أربعة وعشرين للمرأة ثلاثة وللابن أربعة عشر وللأبنة تسعة فحين قتل الآخر الام مصيبها ميراث بين قاتل الاب والابنة اثلاثا فحصل للأبنة ثمانية ثم لما قتل قاتل الام قصاصا صار نصيبه وهو أربعة عشر ميراثا بين الاخ والأخت اثلاثا وهو لا يستقيم فغضرب أربعة وعشرين في ثلاثة فتكون اثنين وسبعين وكان للأبنة ثمانية مضروبة في ثلاثة فذلك أربعة وعشرون وكان الذي لا يستقيم بينها وبين الابن أربعة عشر مضروبة في ثلاثة فتكون اثنين وأربعين لها من ذلك الثالث أربعة عشر فاذا ضمنت أربعة عشر الى أربعة وعشرين تكون ثمانية وثلاثين فلهذا قال يغرم لها ثمانية وثلاثين سهما من اثنين وسبعين سهما من الدية وبطل عنه ما سوى ذلك ستة بالميراث عن أمه وثمانية وعشرون بالميراث عن أخيه والله أعلم بالصواب

### باب ميراث الحمل

( قال رضي الله عنه ) أعلم بان الحمل من جملة الورثة اذا علم بأنه كان موجودا في البطن عند موت المورث وانفصل حيا وانما يعلم وجوده في البطن اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر منذ مات المورث لان أدنى مدة الحمل ستة أشهر وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر فلا ميراث له اذا كان النكاح قائما بين الزوجين وان كانت مقعدة لحينئذ اذا جاءت به لاقل من سنتين منذ وقعت الفقرة بموت أو طلاق فهو من جملة الورثة وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر منذ مات المورث فانما يرث اذا انفصل حيا وطريق معرفة ذلك أن يستمل صارخا أو يسمع منه عطاس أو يتحرك بعض أعضائه بعد الإلتصال فان خرج بعضه فتحرك فلما ان

خرج أكثره فتحرك عضو من أعضائه دليل على أنه حي وإن خرج أقله فكذلك لا يكون  
 دليل كونه حيا وإنما شرطنا وجوده في البطن عند موت المورث لأن الورثة خلافة والمعدوم  
 لا يتصور أن يكون خلفا عن أحد فادنى درجات الخلافة الوجود (فإن قيل) الخلافة  
 لا تتمحق إلا باعتبار صفة الخلافة لأن الميت لا يكون خلفا عن الميت وأنتم لا تعتبرون ذلك  
 بل تقولون وإن كان نقطة في الرحم عند موت المورث فإنه يكون من جملة الورثة ولا حياة في  
 النطفة قلنا نعم تلك النطفة في الرحم ما لم تفسد فهي معدة للحياة ولأن يكون منها شخص حي  
 فيعطي لها حكم الحياة باعتبار المآل كما يعطى للبيض حكم الصيد في وجوب الجزاء على المحرم  
 إذا كسره وإن لم يكن فيه معنى الصيدية ولهذا قلنا بأن اعتناق ما في البطن صحيح والوصية  
 له صحيحة وإن كانت نقطة في الرحم باعتبار الحال ولكن يعتبر المآل فكذلك هنا يعتبر المآل  
 فكذلك يكون من جملة الورثة ولما جعلنا الجنين في البطن كالمفصل في منفعة المالكية بالارث  
 اعتبارا لما له فكذلك النطفة تجعل كالنفس الحية باعتبار المآل ثم الأصل أن الملقق يستند إلى  
 أقرب الاوقات إلا في موضع الضرورة لأن المتيقن به ذلك وفي حال قيام النكاح لا ضرورة  
 فاستندنا إلى أقرب الاوقات وذلك ستة أشهر فأما بعد ارتفاع النكاح بنا حاجة إلى اسناد  
 الملقق إلى أقرب الاوقات لاثبات النسب وإذا أسندنا إلى ذلك الوقت فقد حكمنا بأنه كان  
 موجودا في البطن عند موت المورث وعلي هذا الأصل لو قال لامة لها زوج أنت حرة  
 فجاءت بولد لسته أشهر أو أقل فإن ولأ الولد لمولى الام لأنه كان موجودا عند اعتناق الام  
 فصار مقصودا بالعتق وإن جاء به لاكثر من ستة أشهر فولأه لموالى الاب لأنه لو لم يكن  
 موجودا عند اعتناق الام بتيقن فيكون هو في حكم الولاء تبعا ولو كان الزوج طلقها تطليقتين  
 ثم أعقها مولاهما فجاءت بولد لأقل من سنتين من وقت الطلاق فإن الولد يكون لمولى موالى  
 الام لأنها حكمنا بكونه وقت الاعتناق حين أثبتنا نسبه من الزوج فيصير الولد مقصودا بالعتق  
 وإنما شرطنا في التورث انفصال الولد حيا لأن حاله عند موت المورث لا يمكن معرفته حقيقة  
 ولكن إذا انفصل حيا كان ذلك دليلا للحياة يومئذ وتحركه في البطن غير معتبر لكون تحرك  
 البطن محتملا قد يكون من الريح وقد يكون من الولد أما إذا انفصل واستهل فهو دليل  
 حياته وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا استهل الصبي ورث وصلى عليه وكذلك  
 روى عن علي رضي الله عنه والمطاس دليل حياته بمنزلة الاستهلال وتحرك بعض الاعضاء

كذلك وإذا كان المارح بمضه فتقول ان كان المارح هو الاكثر فحكم الاكثر حكم الكل  
وكانه خرج كله ثم خرج بعض أعضائه وان كان المارح أقله فكانه لم يخرج منه شيء بعد اذ  
الافل نسع للاكثر بدليل حكم الناس ثم اختلفت الروايات في مقدار ما يوقف للحمل من  
الميراث وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة انه يوقف للحمل نصيب أربع بنين وروى هشام  
عن أبي يوسف انه يوقف للحمل ميراث اثنين وهو قول محمد وذكر الخصاص عن أبي يوسف  
انه يوقف له ميراث اس واحد وهذا هو الاصح وعليه الفتوى وفي رواية ابن المبارك لا اعتبار  
بما يتوهم لان قسمة الميراث لا تكون الا باعتبار المتيقن ولم ينقل عن المتقدمين ان امرأة ولدت  
أكثر من أربع منى وفي رواية هشام قال ولادة المرأة أربع بنين في بطن واحد انذر ما  
يكون ولا ينسب الحكم عليه وإنما ينسب على ما يكون في العادة وهو ولادة اثنين في بطن واحد  
وفي رواية الخصاص فان النادر لا يماض الظاهر والعلم الغالب ان المرأة لا تلد في بطن واحد  
الا ولدا واحدا فلي ذلك ينسب الحكم ما لم يعلم خلافا اذا عرفنا هذا فقول رجل مات وترك  
ابا وأم ولد حامل فلي رواية ابن المبارك اما يدفع الى الابن خمس المال ويجعل كان الحمل أربع  
بنين وعلى رواية هشام يدفع الى الابن ثلث المال ويجعل كان الحمل اثنا عشر وعلى رواية الخصاص  
يدفع الى الابن نصف المال ويجعل كان الحمل ابن واحد ثم سائر الورثة مع الحمل لا يخلو حالهم  
اما أن يكون الوارث مع الحمل ممن لا تنسب فريضته بالحمل أو ممن تنسب فريضته بالحمل ولا يخلو  
اما أن يكون ممن يسقط في بعض الاحوال أو ممن لا يسقط فان كان ممن لا تنسب فريضته  
بالحمل فانه يعطى فريضته حتى اذا ترك امرأة حاملا وجدة فللجدة السدس لانها لا تنسب  
فريضتها بهذا الحمل وكذلك اذا ترك امرأة حاملا فانه يعطى المرأة الثمن لانها لا تنسب فريضتها  
بهذا الحمل ولو ترك امرأة حاملا وأخا أو عملا لا يعطى الاخ والم شيا لان من الجائز أن  
يكون الحمل ابنا فيسقط معه الاخ والم ولا يعطى من يرث مع الحمل الا القدر المتيقن به  
لان التوريث في موضع الشك لا يجوز فاذا كان ممن تنسب فريضته بالحمل فالتيقن له أقل النصيبين  
فلا يعطى الا ذلك واذا كان ممن يسقط بحال فاصل الاستحقاق له مشكوك فلهذا لا يعطى  
شيأ ثم ان كان الافل كنصيب سائر الورثة ان يجعل الحمل اذ كرا يجعل ذكرا وان كان  
الافل كنصيب سائر الورثة ان يجعل الحمل اتي يجعل اتي فاما يوقف للحمل أو فر الصبي  
ولا يعطى سائر الورثة الا الافل احتياطا بيان ذلك في امرأة ماتت وترك زوجا وأما

وهي حامل من أيها فان الحمل يجعل انثى على الروايات كلها لاننا لو جعلنا الحمل ذكرا كان  
للزوج النصف كاملا ثلاثة من ستة وللأم الثلث سهمان والباقي وهو سهم للاخ وإذا جعلنا  
الحمل انثى فعلى رواية ابن المبارك الحمل بمنزلة أربع أخوات وعلى رواية هشام الحمل بمنزلة اثنتين  
فيكون لهما الثلثان وتعمل المسئلة بسهمين للزوج ثلاثة وللأم السدس وللأختين أربعة ولا  
شك ان ثلاثة من ثمانية دون ثلاثة من ستة وكذلك على رواية الخصاص لاننا اذا جعلنا الحمل  
انثى فالقسمة من ثمانية للزوج ثلاثة وللأم سهمان فان الأخت الواحدة لا تجب الأم من  
ثلث إلى السدس وللأخت ثلاثة فتكون القسمة من ثمانية فلهذا جعلنا الحمل انثى وبوقف لها  
ثلاثة من ثمانية فان ولدت ابنة فالوقوف يكون لها وتبين صحة القسمة وان ولدت ابنا فقد بطلت  
القسمة الاولى وان ولدت ابنتين انقصت القسمة ويسترد من الأم أحد السهمين فيكون للأختين  
وانما يقسم المال من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان والباقي وهو سهم للاخ بالعصوبة  
فان ترك ابنا وامرأة حاملا فولدت الحامل ولدين أحدهما ذكر والآخر أنثى واستهل أحدهما  
ولم يستهل الآخر أولا يدري أيهما استهل بان كان ليلا أو لكثرة الرحمة لم يدلم من استهل منهما  
والتخريج في هذه المسئلة أن تقول هنا حالتان فان كان الذي استهل منهما الابن فانما ترك الرجل  
ابنتين وامرأة فتكون القسمة من ستة عشر للمرأة سهمان ولكل ابن سبعة ثم مات أحد الأخوة  
الابنين عن أخ وأم فللأم الثلث والباقي للاخ وقسمة سبعة أثلاثا لا تستقيم فتضرب ستة عشر  
في ثلاثة فيكون ثمانية وأربعين للام ستة بالميراث من الزوج ولكل ابن أحد وعشرون ثم لها  
سبعة من ابنتها فيكون لها ثلاثة عشر وللابن خمسة وثلاثون وان كان الذي استهل الابنة فانما  
مات الرجل عن ابن وابنة وامرأة فتكون القسمة من أربعة وعشرين للمرأة ثلاثة وللابنة  
سبعة ثم ماتت الابنة عن أم وأخ وقسمة سبعة بينهما أثلاثا لا تستقيم فتضرب أربعة وعشرين  
في ثلاثة فتكون اثنتين وسبعين للمرأة تسعة وللابنة أحد وعشرون وللابن اثنان وأربعون ثم  
قد ورثت الأم من الابنة سبعة فيكون لها في الحاصل ستة عشر وللابن ستة وخمسون الا أن  
بن ستة عشر وستة وخمسين موافقة بالنصف فيقتصر على الثمن من كل واحد منهما ومن ستة  
اشر اثنان ومن ستة وخمسين سبعة فذلك تسعة فتكون القسمة بينهما في هذه الحالة على تسعة  
في الحالة الاولى للام ثلاثة عشر وللابن خمسة وثلاثون ولا موافقة بينهما في شيء الا أن بين

تسعة وبن ثمانية وأربعين وهو حصة السهام في الحالة الاولى موافقة بالثلث فيقتصر على الثلث من أحدهما ويضرب في جميع الآخر وذلك اما ستة عشر في تسعة أو ثلاثة في ثمانية وأربعين فيكون ذلك مائة وأربعة وأربعين ثم ضعف ذلك لان الحالة خالتان فيكون مائتين وثمانية وثمانين منه تصح القسمة كان للام سهمان من تسعة ضرباها في ستة عشر فيكون اثنين وثلاثين ثم أضعفنا فيكون أربعة وستين فهو نصيب الام وكان لابن سبعة ضربنا ذلك في ستة عشر فتكون مائة واثنا عشر ثم أضعفنا ذلك فيكون أربعة وعشرين فهو نصيب الابن فاستقام التوزيع ومتى انفصل الحمل ميتا لا يرث اذا انفصل بنفسه فأما اذا انفصل بسبب فهو من حصة الورثة ويأنه اذا ضرب انسان بطنها فألقت جنينا ميتا فهذا الجنين من حصة الورثة لان الشرع أوجب على الضارب الغرم ووجوب الضمان بالجناية على الحي دون الميت فاذا حكمنا بحياته كان له الميراث وبعد عنه نصيبه كما يورث عنه بدل نفسه وهو النقرة والله أعلم بالصواب

### فصل في ميراث المفقود

(قال رضى الله عنه وانما أحقنا هذا الفصل بما سبق لاستواء حالهما فالمفقود متردد الحال بين الحياة والموت كالجنين في البطن ثم الاصل فيه أن المفقود يحل حيا في ماله ميتا في مال غيره حتى لا يورث عنه ماله ولا يقسم بين ورثته ما لم يعلم موته ولا يعطى له ميراث أحد من قرابته اذا مات قبل أن يتبين حاله ولكن يوقف نصيب المفقود كما يوقف نصيب الحمل لان حياته كانت معلومة وما علم ثبوته فالأصل بقاءه الا أن الحكم بحياته باعتبار استحباب الحال فهو حجة في ابقاء ما كان على ما كان وليس بحجة في اثبات ما لم يكن ثابتا لان ثبوته لا نعدام الدليل الزيل لا لوجود الدليل النفي فقول في مال نفسه يحل حيا لا بقاء ما كان على ما كان وفي مال غيره لا تثبت حياته لان الحاجة الى استحقاق الميراث لدفع استحباب الحال لا يكفي لذلك ثم اختلفت الروايات أنه متى يحكم بموته فعلى ظاهر الرواية قال اذا لم يبق أحد من أقرانه وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة اذا مضى من موالده مائة وعشرون سنة وفي رواية أخرى مائة سنة وقد بينا هذا في كتاب المفقود ثم اذا وقف نصيبه من ميراث غيره فان طهر حيا أخذ ذلك وان لم يظهر حاله حتى يحكم بموته لم يستحق شيئا مما وقف له بمنزلة الحمل اذا انفصل حيا يستحق الميراث وان انفصل ميتا لم يستحق شيئا فاذا مضت مدة يعلم أنه لا يعيش

الى تلك المدة فانه يحكم بموته ويقسم ميراثه بين ورثته وانما يعتبر من ورثته من يكون باقيا في هذه الحالة ولا يرثه أحد ممن مات قبل هذا شيئا لانه انما يحكم بموته في هذه الحالة وشرط التوريث بقاء الوارث حيا بعد موت المورث فلهذا لا يرثه الا من كان باقيا من ورثته حين حكم بموته والله أعلم بالصواب

### باب الماسة

(قال رحمه الله) واذا مات الرجل ولم تقسم تركته بين ورثته حتى مات بعض ورثته فالحال لا يخلو اما أن يكون ورثة الميت الثاني ورثة الميت الاول فقط أو يكون في ورثة الميت الثاني من لم يكن وارثا للميت الاول ثم لا يخلو اما أن تكون قسمة التركة الثانية وقسمة التركة الاولى سواء أو تكون قسمة التركة الثانية غير الوجه الذي هو قسمة التركة الاولى ثم لا يخلو اما أن تستقيم قسمة نصيب الميت الثاني من تركة الميت الاول بين ورثته من غير كسر أو بكسر فان كانت ورثة الميت الثاني هم ورثة الميت الاول ولا تغيير في القسمة فانه يقسم قسمة واحدة لانه لا فائدة في تكرار القسمة بانه اذا مات وترك بنين وبنات ثم مات أحد البنين أو إحدى البنات ولا وارث له سوى الاخوة والاخوات فان قسمة التركة بين الباقيين على صفة واحدة للذكر مثل حظ الانثيين فيكتفي بقسمة واحدة بينهم وأما اذا كان في ورثة الميت الثاني من لم يكن وارثا للميت فانه تقسم تركة الميت الاول أولا ليقين نصيب الثاني ثم تقسم تركة الميت الثاني بين ورثته فان كان يستقيم قسم نصيبه بين ورثته من غير كسر فلا حاجة الى الضرب ويانه فيما اذا ترك ابنا وابنة فلم تقسم التركة بينهما حتى مات الابن وخاف ابنة وأختا فان تركة الميت الاول تقسم أثلاثا ثم مات الابن عن سهمين وترك ابنة وأختا فلا ابنة النصف والباقي للاخت بالعصوبة مستقيم ولا ينكسروا ن كذا لا يستقيم قسمة نصيب الثاني بين ورثته فاما أن يكون بين سهام فريضته موافقة بجزء أو لا يكون بينهما موافقة فان كان بينهما موافقة بجزء فانه يقتصر على الجزء الموافق من سهام فريضته ثم يضرب سهام فريضة الاول في ذلك الجزء فتصح المسئلة من المبلغ ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الاول أن تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني أن تضرب نصيبه في الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني

من تركه الميت الاول فالملح فهو نصيبه وان لم يكن بينهما موافقة بشئ فالسبيل أن تضرب  
 سهام فريضة الميت الاول في سهام فريضة الميت الثاني فتصح المسئلة من المبلغ ومعرفة نصيب  
 كل واحد من ورثة الميت الاول أن تضرب نصيبه في فريضة الميت الثاني فالملح فهو نصيبه  
 \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني أن تضرب نصيبه في نصيب الميت الثاني  
 من تركه الميت الاول فالملح فهو نصيبه وبيان عند الموافقة أن يخلف الرجل ابنا وابنة ولم  
 تقسم تركته حتى مات الابن عن ابنة وامرأة وثلاثة بنى ابن ففريضة الميت الاول من ثلاثة  
 ثم مات الابن عن سهمين وخلف امرأة وابنة وثلاثة بنى ابن فتكون فريضته من ثمانية للمرأة  
 الثمن سهم وللأبنة الصنف أربعة والباقي وهو ثلاثة بين بنى الابن الا أن خمسة سهمين على ثمانية  
 لا تستقيم ولكن بين سهمين وثمانية وافقة بالصف فيقتصر من فريضة الميت الثاني على النصف  
 وهو أربعة ثم تضرب فريضة الميت الاول وهو ثلاثة في فريضة الميت الثاني وهو أربعة  
 فيكون اثني عشر منه تصح المسئلة ومعرفة نصيب الابن من فريضة الميت الاول أن تضرب  
 نصيبه وذلك سهمان في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني وهو أربعة فتكون ثمانية ومعرفة  
 نصيب الابنة من فريضة الميت الثاني أن تضرب نصيبها وهو أربعة في الجزء الموافق من  
 نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول وهو سهم فيكون أربعة ومعرفة نصيب المرأة  
 أن تضرب نصيبها وهو سهم في هذا الجزء الموافق أيضا وهو سهم فيكون لها سهما واحدا  
 والباقي وهو ثلاثة بين بنى الابن لكل واحد منهم سهم وبيان المسئلة عند عدم الموافقة أن  
 نقول رجل مات عن ابن وابنة ولم تقسم تركته حتى مات الابن عن ابن وابنة ففريضة الميت  
 الاول ثلاثة ثم مات الابن عن سهمين وفريضته أيضا ثلاثة وقسمه سهمين على ثلاثة لا تستقيم  
 ولا موافقة في شئ فتضرب الفريضة الاولى في الفريضة الثانية وذلك ثلاثة في ثلاثة فتكون  
 تسعة ومعرفة نصيب الابن انه كان نصيبه من تركه الاول سهمين تضربهما في الفريضة الثانية  
 وهو ثلاثة فيكون ستة ومعرفة نصيب ابن الميت الثاني أن تضرب نصيبه وذلك سهمان في  
 نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول وذلك سهمان أيضا فتكون أربعة ومعرفة نصيب  
 ابنة الميت الثاني أن تضرب نصيبها وذلك سهم في نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول  
 وذلك سهمان فيكون لها سهمين وللأبنة أربعة فكذلك ان مات بعض ورثة الميت الثاني قبل  
 تسعة التركة على ورثته فهو على التقسيمات التي بينا وان كان في ورثة الميت الثالث من لم يكن



وارنا للاولين فالسبيل أن تجعل فريضة الاولين كفريضة واحدة بالطريق الذي قلنا ثم ننظر  
الى نصيب الميت الثالث من تركة الاولين فان كان يستقيم قسمته بين ورثته من غير كسر  
قسمته بينهم وان كان لا يستقيم نظرت فان كان بين نصيبه من التركتين وبين فريضته موافقة  
بجزء فتقتصر على الجزء الموافق من فريضته ثم تضرب فريضته الاولى والثانية في ذلك الجزء  
فتصح المسئلة من المبلغ ومعرفة نصيب الميت الثاني من تركة الاولين أن تضرب نصيبه في  
الجزء الموافق من سهام فريضته فما بلغ فهو نصيبه ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت  
الثالث أن تضرب نصيبه في الجزء الموافق من نصيب الميت الثالث من تركة الاولين فما بلغ  
فهو نصيبه وان لم يكن بينهما موافقة بشئ ضربت مبلغ الفريضتين في سهام الفريضة الثالثة  
فتصح المسئلة من المبلغ ومعرفة نصيب الميت الثالث أن تضرب نصيبه في نصيب فريضته فما  
بلغ فهو نصيبه من التركتين ومعرفة نصيب كل واحد من ورثته أن تضرب نصيبه في نصيب  
الميت الثالث من التركتين فما بلغ فهو نصيبه ويان هذا ان تقول رجل مات وترك ابنتين فلم  
تقسم تركته حتى مات أحدهما عن ابنة وعن تركة الميت الاول وهو أخ ثم ماتت الابنة  
عن زوج وأم وعن تركة الميت الاول وهو عمها ففريضة الميت الاول من سهمين فانما مات  
أحد الابنتين عن سهمين وفريضته من سهمين أيضا للابنة النصف والباقي للاخ وقسمة سهم  
على سهمين لا تستقيم فتضرب اثنتين في اثنتين فتكون أربعة ثم ماتت الابنة عن زوج وأم وعم  
فتكون فريضتها من ستة للزوج النصف وللأم الثلث سهمان والباقي للام وقسمة سهم على  
سنة لا تستقيم ولا موافقة في شئ فتضرب أربعة في ستة فتكون أربعة وعشرين منه تصح  
المسئلة نصيب الابن من الميت الاول اثنا عشر ومن الميت الثاني ستة فيكون ثمانية عشر  
ونصيب الابنة ستة بضرب نصيبها وهو سهم في فريضتها وهو ستة ومعرفة نصيب الزوج  
أن يضرب نصيبه وهو ثلاثة في نصيب الميت الثالث من الفريضة الاولى وذلك سهم فيكون  
ثلاثة سهم فللام سهمان وما بقي وهو سهم فهو للام وأما عند وجود الموافقة فصورته فيما اذا  
ترك امرأة وأما وثلاث أخوات متفرقات فمات الام وترك زوجا وعمما ومن تركه الميت  
الاول وهما الابنتان فاخت الاول لاب وأم وأخته لام ابنا للميت الثاني وأخته لايه أجنبية  
عنها ثم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب وأم وترك زوجا وابنة ومن تركه الميت  
الاول والثاني وهما الاخت لاب وأم والاخت لام فالسبيل ان تصحح فريضة الميت الاول

فيكون أصله من اثني عشر للمرأة الربع ثلاثة وللأم السدس سهمان وللأخت لاب وأم النصف  
 ستة وللأخت لاب السدس سهمان وللأخت لام السدس سهمان فتعول بثلاثة فتكون  
 القسمة من خمسة عشر ثم ماتت الأم عن سهمين وترك زوجا وعماء وابنتين فريضة من  
 اثني عشر للزوج الربع ثلاثة وللبنين الثلثان ثمانية والباقي لأم وهو سهم واحد وقسمة سهمين  
 على اثني عشر لا تستقيم ولكن بينهما وافقة بالنصف فيقتصر على الجزء الموافق وذلك ستة  
 ثم تضرب الفريضة الأولى وهي خمسة عشر في ستة فتكون تسعين ومعرفة نصيب الأم أنه  
 كان نصيبها سهمين يضرب ذلك في ستة فيكون اثني عشر بين وورثتها مستقيم ثم ماتت الأخت  
 لاب وأم وترك زوجا وابنة وأختا لام وأختا لاب فريضة من أربعة للزوج الربع سهم  
 وللأبنة النصف سهمان وللأخت لاب الباقي سهم فتكون القسمة من أربعة ثم ينظر إلى نصيبها  
 من التركتين فقول كان لها من التركة الأولى ستة ضربناها في ستة فتكون ستة وثلاثين  
 وكان لها من التركة الثانية أربعة ضربناها في الجزء الموافق من نصيب الأم من تركة الأولى  
 وهو سهم فكان أربعة فيكون نصيبها من التركتين أربعين وقسمة أربعة على أربعين تستقيم  
 ولو مات وترك ابين وأبوين فمات أحد الابنين عن ابنة ومن تركه الميت الأول وهو أخ  
 وجد وجدته فقول فريضة الميت الأول من ستة للأبوين السدسان والباقي وهو أربعة بين  
 الابنين ثم مات أحد الابنين عن سهمين وخلف ابنا وجددا وجددة وأخا فالفريضة من ستة  
 للأبنة النصف ثلاثة وللجددة السدس سهم والباقي وهو سهمان بين الجد والأخ فالمقسمة  
 نصفان في قول زيد وقسمة السهمين على ستة لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر  
 على النصف وهو ثلاثة ثم تضرب الفريضة الأولى وذلك ستة في ثلاثة فتكون ثمانية عشر منه  
 تصح المسئلة ومعرفة نصيب الميت الثاني أن تأخذ نصيبه من تركه الأول وذلك سهم  
 تضربه في الجزء الموافق من فريضته وذلك ستة فتكون ستة ومعرفة نصيب ابنته أن تضرب  
 نصيبها وهو ثلاثة في الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني وذلك سهم فيكون ذلك ثلاثة  
 فهو لها وللجددة سهم والباقي بين الأخ والجد نصفان بالمقسمة هـ رجل مات وترك امرأة وابنتين  
 له منها وأبوين فمات إحدى الابنتين عن زوج ومن تركه الميت الأول وهو جد لها أب أيها  
 وجدتها أم أيها وأختها لاب وأم فريضة الميت الأول أصلها من أربعة وعشرين وقسمتها  
 من سبعة وعشرين وهي المنبرية ثم ماتت إحدى الابنتين عن ثمانية أسهم وانما تقسم فريضة

من ستة في الاصل للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان ولا يجد السدس سهم ولا النصف ثلاثة لدول ثلاثة فتكون من تسعة ثم مأصاب الجد والاخت يقسم بينهما فتضرب تسعة في ثلاثة فتكون سبعة وعشرين منه تصح المسئلة ولا موافقة بين سبعة وعش وبين ثمانية في شيء فالسبيل أن تضرب الفريضة الاولى في الفريضة الثانية فتصح المسئلة المبلغ والطريق في التخريج ما بيننا رجل مات وترك امرأة وأبوين وثلاث أخوات متفر فلم تقسم تركته حتى ماتت الأم وخلفت من خلف الميت الاول فلم تقسم التركة حتى الأب وخلف امرأة ومن خلف الميت الاول فلم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب وخلفت زوجا ومن خلفه الاولون فلم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب وخلفت ز وابنتين ومن خلفه الاولون فلم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لام وخلفت زوجا وثلاث وابنتين فقول قوله خلقت الاخت لام زوجا وثلاث بنات وأبوين غلط وقع من الك لانه ذكر في وضع المسئلة ان الأم ماتت أولا فكيف يستقيم قوله بعد ذلك خلقت أبا وانما الصحيح خلقت أبا وزوجا وثلاث بنات ثم وجه التخريج ان فريضة الميت الاول اثني عشر سهما للمرأة الربع ثلاثة وللأم السدس سهمان والباقي وهو سبعة أسهم للاب شيء للاخوات ثم ان الأم ماتت عن زوج وابنتين فان الاخت لاب وأم والاخت ابنتاهما الثلثان والربع للزوج وأصله من اثني عشر الا ان بين نصيبها وهو سهمان سهام فريضتها موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ستة ثم تضرب اثني عشر في فيكون اثنين وسبعين وكان لها سهمان ضربناه في ستة فيكون اثني عشر للزوج ثلاثة وكا من الفريضة الاولى سبعة ضربناها في ستة فيكون اثنين وأربعين فحصل له من التركتين وأربعون ثم مات الأب عن امرأة وابنتين وهما الاخت لاب وأم والاخت لاب فتة فريضته من أربعة وعشرين لا يستقيم ولكن بينهما موافقة بالثلث فيقتصر على الثلث و ثمانية ثم تضرب اثنين وسبعين في ثمانية فيكون خمائة وستة وسبعين وهكذا تغير تركة كل ميت فيعتبر الاقتصاد والضرب الى أن ينتهي الحساب الى تسعة وثلاثين ألفا و اثني عشر فن ذلك تصح المسئلة والله أعلم بالصواب

## باب طلاق المريض

(قال رضى الله عنه) وانما تبني مسائل هذا الباب على من طلق امرأته ثلاثا في مرضه ثم مات وهي في العدة فلها ثلث بمحكم القرار وقد تقدم بيان هذه المسائل في كتاب الطلاق والذى زاد هنا ان الفرفة متى وقعت بسبب بادره ابن المريض بأن قبلها بشهوة أو جامعا وهي مكروهة ثم مات المريض وهي في العدة فلها ثلث لانه اذا وقعت الفرفة بإتباع الطلاق جعلنا النكاح كالقائم بينهما في حكم الميراث باعتبار ان الزوج قصد ابطال حقها عن ميراثه فرد عليه قصده ويكون لها الميراث اذا مات الزوج قبل انقضاء العدة فان مات بعد انقضاء العدة أو كان ذلك قبل الدخول فلا ميراث لها بمنزلة ماله كان الزوج هو الذى طلقها ولو كان للاب امرأة أخرى والمثلة بحالها لم تزلت هذه المبانة شيئا لانه لا يتحقق هنا قصد من جهة الابن فان ميراث النساء يستوى في استحقاقه المرأة الواحدة والثنتان فيقضي جميع ذلك مستحقا ليه للمرأة الأخرى وان اكتسب سبب الفرفة بين الابن وبين هذه فاذا انقضت التهمة لم تجزى العدة فائنة مقام النكاح في بقاء ميراثها كما لو كان قبل ذلك في صحة الابن وان كان من المراثين جميعا عن شهوة ما يتغير رضاها فلها الميراث اذا مات الابن قبل انقضاء عدتها لان تهمة القصد هنا موجودة ولو وطئ أحدهما ثم الأخرى مكرهتين فلا ميراث للاولى والثانية الميراث لان القصد منه الى ابطال ميراث النساء غير موجود حين وطئ الاول وهو موجود حين وطئ الثانية ولو وطئها ابن ابنه وهي مكروهة حين وقعت الفرفة بينهما فان كان ابنه حيا فلا ميراث للمرأة لان ابن الابن ليس بوارث الجد في هذه الحالة فلا يتحقق منه تهمة القصد وان كان أبوه ميتا وكان ابن الابن وارثا فحينئذ لها الميراث لوجود تهمة القصد وكذلك لو كان الابن قبل ذلك وهو غير وارث بان كان كافرا أو رقيقا لم يكن لها الميراث لان تهمة القصد هنا لم تتحقق فان كان وطئها وهو غير وارث ثم صار وارثا بالسبب الذى كان قائما وقت الوطء بان كان رقيقا ففتق أو كافرا فاسلم أو قهله ابن الابن والابن حتى ثم مات الابن فلها ثلث لان تهمة القصد باعتبار كون المكتسب لسبب الفرفة وارثا والميراث انما يثبت عند الموت فيعتبر حالة الموت وان كان الابن قبل ذلك وهو مجنون أو صبي لم يكن لها الميراث لان حكم القرار باعتبار تهمة القصد وذلك يبنى على قصد معتبر شرعا وليس للصبي والمجنون قصد

معتبراً شرعاً فلا يثبت حكم القرار بفعلهما كما لا يثبت حكم حرمان الميراث بقتل باسره  
والجنون والله أعلم بالصواب

باب ما يسأل عنه من المتشابه في غير ولاء عجوسى

( قال رضى الله عنه ) ولو أن رجلاً سئل عن رجل مات وترك خال ابن عمته  
ابن خاله فالسبيل لك أن تقول له خال ابن عمته أخرى وعمته ابن خال آخر غير هذا الاو  
قال لم يكن له عم ولا خال غير هذا فقل الميراث بينهما اثلاثاً فان خال ابن عمته أبوه  
ابن خاله أمه لان خال ابن عمته هو أخو عمته وأخو عمته أبوه وعمته ابن خاله هي أخت آخر  
فهي أمه اذا لم يكن سواهما فهذا كان للاب الثلثان وللأم الثلث فان سئل عن خال وعم فهو  
الخال دون الأم فقل وورث الخال لانه خال أم بسبب آخر فان قال لانه خال فهذا لا ي  
الا أن يكون في الأم ما يحرمه من رق أو كفر وان قال لا أيين فقل ان الخال هو ابر  
الميت وكانت صورة هذه المسئلة في أخوين لاب تزوج أحدهما أم أم أخته والنكاح  
لانه لا قرابة بين هذين فان ولدت له ابناً فهذا الابن ابن أخ الآخر وخاله لانه أخ أم  
ابن جدته ولكنه ابن أخى الميت وابن الاخ في الميراث بالصوبة مقدم على الأم فان  
عن رجل ورثه سبعة أخوة وأخت المال بالسوية فهذا رجل تزوج امرأة وتزوج أمها  
فولدت منه سبع بنين فصار بنوه اخوة امرأة أبيه ثم مات الرجل وبقي أبوه حياً ثم  
الاب فالتامات عن امرأة وسبع بنى ابن فالمرأة الثمن والباقي بين بنى الابن بالسوية وهم امة  
لامها فقد ورث لكل واحد منهم ثمن المال بهذا الطريق فان سئلت عن أخوين لاب  
ورث أحدهما المال من رجل دون الآخر فقل لعل في الآخر مانع من رق أو كفر  
قال لا مانع فقل ان الميت ابن أحدهما أو زوجة أحدهما فهو الذى يرثه دون أخيه فان  
عن أخوين لاب وأم ورث أحدهما ثلاثة أرباع المال والآخر الربع فقل هذه امرأة  
ابن عم تزوجها أحدهما ثم مات فلزوج النصف والباقي بينهما نصفين فحصل للزوج منها  
أرباع المال وللآخر الربع فان قال ورث أحدهما الثلثين والآخر الثلث فقل هذه ام  
لها ابنا عم أحدهما أخوها لامها والآخر زوجها فلاخ لام السدس وللزوج النصف والا  
بينهما نصفان فيكون القسمة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأخ لام السدس سبعة والا

وهو سهران بينهما نصفان فحصل لاحدهما ثلث المال وللآخر الثلثان فان قالوا كانوا ثلاث  
اخوة فورث أحدهم الثلثين وورث اثنان منهم سدسا فقل هذه امرأة لها ثلاث بنى عم وهم  
اخوة فزوجها أحدهم ثم ماتت فصار للزوج النصف وما بقي فينه وبين الاخوة اثلاثا  
فصار له الثلثان ولكل واحد منهما السدس \* فان سئلت عن رجل وأخوين ورثوا المال للرجل  
الثلث ولاحد الاخرين النصف والآخر السدس فقل هذه امرأة لها ابنا عم أحدهما أخوها  
لامها والآخر الذى ليس أحاهها لامها له أخ لام وليس بابن عم لها وهو زوجها فان  
فصار  
لزوجها النصف ولابن العم الذى هو أخوها لامها السدس وما بقي فبين ابني عمها اللذين  
أحدهما أخوها لامها نصفين فحصل لاختها لامها الثلث ولابن عمها الآخر السدس وهو  
أخ هذه الامة ولزوجها النصف وهو أخ هذا أيضا لامه فان سئلت عن رجل وأخته ورثا  
المال فصار للرجل سبعة أثمان للمال ولاخته الثمن فقل هذا رجل تزوج أم امرأة أبيه فولدت  
منه غلاما ثم مات الرجل ثم مات أبوه فصار لامرأته الثمن وما بقي فللغلام لانه ابن ابنة وهو  
أخ المرأة لامها \* فان سئلت عن رجل وابنة ورثا المال نصفين فقل هذه امرأة تزوجها ابن  
عمها وعمها حي ثم ماتت فصار لزوجها النصف وما بقي لاب الزوج وهو الم \* فان سئلت  
عن رجل وابنته ورثا المال نصفين فقل هذه امرأة تزوجت ابن عمها فولدت منه ابنة ثم ماتت  
المرأة فصار لابنتها النصف ولزوجها الربع وما بقي فللزوج أيضا لانه حصبتها \* فان سئلت  
عن رجل وأمه ورثا المال نصفين فهذا رجل زوج ابنته من ابن أخيه فهو عصبتها \* فان سئلت  
عن رجل وامرأته ورثوا المال اثلاثا فقل هذا رجل زوج ابنتي ابنتي ابن أخيه ثم ماتت ولا  
وارث له غيرهم فصار لابنتي الابنتين الثلثان وما بقي فلابن أخيه وهو زوجها \* فان سئلت  
عن رجل ورثه ثلاث نسوة المال اثلاثا احدها أم الاخرى فقل هذا رجل زوج ابن ابنة  
ابنة ابن ابن آخر له فولدت له بنتا ثم مات ابن ابنة فها تان الابنتان احدهما أم الاخرى ثم  
مات الرجل وله أخت فصار لهما الثلثان والباقي للاخت بالمصوبة \* فان سئلت عن امرأة وابنها  
وابن ابنها ورثوا المال ثلاثا فقل هذا رجل زوج ابنة ابن ابن له آخر فولدت له ابنتان ثم  
مات ابن الابن فها تان الابنتان احدهما أم الاخرى ثم تزوج ابن أخ له ابنة ابن ابن الميت  
فولدت له ابنا ثم مات ابن أخيه ثم مات الرجل وترك ابنتي ابنتي فلهما الثلثان واحدهما أم  
الاخرى وما بقي فلابن الابنة لانه ابن ابن أخيه وهو عصبتها \* فان سئلت عن رجل ورثه

سبعة عشر امرأة ماله بالسوية فقل هذا رجل مات وترك ثمان اخوات لاب وأم وأربع  
 اخوات لام وثلاث نسوة وجدتان فلا اخوات لاب وأم الثلثان ثمانية من اثني عشر  
 ولا اخوات لام الثلث وهو أربعة والنسوة الربع وهو ثلاثة وللجدتين السدس سهمان فتعول  
 بخمسة فتكون القسمة من سبعة عشر لكل واحدة منهن سهم فان سئلت عن رجل ترك  
 عشرين ديناراً فورته امرأة من ذلك ديناراً واحداً فقل هذا رجل ترك أختين لاب وأم  
 وأختين لام وأربع نسوة فلا أختين لاب وأم الثلثان ثمانية من اثني عشر وللأختين لام الثلث  
 أربعة والنسوة الربع ثلاثة فتكون القسمة من خمسة عشر للنسوة من ذلك ثلاثة فلا يستقيم  
 بين أربعة فاضرب خمسة عشر في أربعة فتكون ستين للنسوة من ذلك اثنا عشر لكل واحدة  
 منهن ثلاثة واثنا عشر من ستين فهو الخمس في الحاصل وخمس عشرين ديناراً أربعة دنائير  
 يبنهن لكل واحدة منهن دينار فان سئلت عن امرأة ورثت أربعة أزواج لها واحداً بعد  
 آخر صار لها نصف أموالهم جميعاً وصار للعصبة النصف فقل هذه امرأة تزوجها أربع أخوة  
 واحداً بعد واحد وبعضهم ورثة بعض معها وكان جميع مالهم ثمانية عشر ديناراً لاولهم تزوجا  
 بها ثمانية دنائير وللثاني ستة دنائير وللثالث ثلاثة وللرابع دينار فانما مات زوجها الاول عن  
 ثمانية دنائير فلها الربع وذلك ديناران وما بقي من اخوته وهم ثلاثة لكل واحد دينار فصار  
 لصاحب الستة ثمانية ولصاحب الثلاثة خمسة ولصاحب الديار ثلاثة ثم تزوجها الثاني فمات  
 عنها فيكون لها الربع ثلاثة وعن أخوين فيكون لها الربع من تركته وذلك ديناران وما بقي  
 وهو ستة بين أخويه لكل واحد ثلاثة فصار للذي كان له خمسة ثمانية وللذي كان له ثلاثة  
 ستة ثم تزوجها الثالث فمات عنها وعن أخ فورته الربع وهو ديناران وصار ما بقي لاخته  
 وهو ستة فحصل للاخ اثنا عشر ديناراً ثم تزوجها الرابع فمات عنها فيكون لها الربع ثلاثة  
 والباقي وهو تسعة للعصبة فقد ورثت هي من الثلاثة ستة دنائير من كل واحد دينارين ومن  
 الرابع ثلاثة فصار لها تسعة وهو نصف مالهم وللعصبة النصف ولو ان رجلاً جاء الى قوم وهم  
 يتقسمون ميراثاً فقال لهم لا تعجلوا بقسمة هذا الميراث فان لي امرأة غائبة فان كانت حية  
 ورثت ولم أرث وان كانت ميتة ورثت ولم ترث فهذه امرأة ماتت وترك أختين لاب  
 وأم وأماً وأخاً لاب وهو متزوج باخت لها لامها فصار للأختين الثلثان واللام السدس فان  
 كانت الأخت من الام حية فلها السدس الباقي ولا شيء للاخ لاب لانه عصبة ولم يبق من

أصحاب النراض شئ<sup>\*</sup> وإن كانت ميتة والسدس الباقي للاخ لاب لأنه عصبة وهذا الذي جاء  
اليهم فقال ما قل فإن قل ان كانت امرأتى حية ورثت ولم يرث وإن كانت ميتة لم يرث أنا ولا  
حتى فهذه امرأة ماتت وتركت جدما أب أبيها وزوجها وأُمها وأخا لها لامها وهو متزوج  
أختها لامها نصار للزوج النصف فإن كانت الاخت من الام حية كان للام السدس والثلث  
الباقى بين الجد والاخ نصفين بالمقاسة فيرث في هذه الحالة وإن كانت الاخت من الام  
ميتة كان للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وسقط للاخ فلا يرث في هذه الحالة  
شياً لأنه لا ينقص الجدة عن السدس<sup>\*</sup> فإن جاءت امرأة وقالت لا تعجلوا بقسمة هذا الميراث  
فأني حبيلى فإن ولدت ولداً حياً ورث معكم غلاماً كان أو جارية فإن هذا رجل مات أبوه  
قبله ولا يه سرية فأت الرجل بعد ابنه وله امرأة وابنة وعم فقالت سريته لا تعجلوا فأنى  
ان ولدت غلاماً كان أختاً لليت وكان عصبته فكان الباقي له دون الم<sup>\*</sup> وكذلك ان ولدت جارية  
لأنها أخت الميت لآب والاخت مع الابنة عصبة فكان الباقي لها دون الم<sup>\*</sup> فإن قالت ان  
ولدت غلاماً ورث وإن ولدت جارية لم يرث فهذا رجل مات أخوه وله سرية حبيلى ثم مات  
هو وترك ابنتين وعما فقالت سريته لم ذلك فهي ان ولدت غلاماً كان ابن أخت الميت فهو  
أولى بالعصوبة من الم<sup>\*</sup> وإن ولدت جارية كانت ابنة أخت الميت فلا يرث شيئاً والباقي للم<sup>\*</sup>  
بالعصوبة فإن قالت ان ولدت غلاماً لم يرث وإن ولدت جارية ورثت فهذه امرأة ماتت  
عن زوج وأم وأختين لام وسرية ابنها حبيلى وهي التى قالت له ذلك فأنى ولدت جارية كانت  
أختاً لآب فيكون لها النصف وإن ولدت غلاماً لم يرث شيئاً لأنه عصبة ولم يبق من أصحاب  
النراض شئ<sup>\*</sup> فلا شئ<sup>\*</sup> له فإن قالت ان ولدت غلاماً لم يرث وإن ولدت جارية لم يرث وإن ولدتهما  
جميعاً ورثا فهذا رجل مات أبوه وله سرية حبيلى ثم مات الرجل وترك أمه وأختاً لآب وأم  
وجد فسرية أبيه ان ولدت غلاماً كان أختاً لابن فكان للام السدس وما بقى بين الجد والاخ  
والاخت للذكر مثل حظ الانثيين ثم برد الاخ من الاب على الاخت من الاب والام ما  
شئ يديه حتى يستكمل النصف ولا يبقى له شئ<sup>\*</sup> فإن الفريضة من ستة للام السدس سهم وللجد  
اثنا وللأخ من الاب اثنان وللأخت من الاب والام واحد ثم برد الاخ ما فى يده على الاخت  
حتى يسلم لها النصف ثلاثة ويخرج بنير شئ<sup>\*</sup> وإن ولدت جارية كان للام السدس وما بقى بين  
ابلد والاخت من الاب والام والاخ من الاب للذكر مثل حظ الانثيين ثم ردت الاخت



من الاب على الاخت من الاب والام مافي يدها ولم ترث شيأ وان كانت هي ولدت غلاما  
 وجارية كانت الفريضة من ثمانية عشر سهما للام السدس ثلاثة وللجدات مابقي خمسة فان  
 ذلك خير له من المقاسمة وبقي عشرة للاخت لاب وأم منها كمال النصف تسعة والباقي وهو  
 سهم بين الاخ والاخت من الاب للذكر مثل حظ الانثيين اثلاثا فيرثان جميعا في هذه  
 الحالة وهذا قول زيد رضي الله عنه فان قالت الحبلى ان ولدت غلاما ورث وورثت وان  
 ولدت جارية لم أرث ولم ترث فهذا رجل زوج ابن ابنة ابنه ابنة ابن ابن له آخر ثم مات  
 ابن ابنة ابنه وابنة ابن ابنه حبلى من ابن ابنة ابنه ثم مات الرجل وترك ابنه وعصبته بجأت  
 ابنة ابن ابنه هذه فقالت ما قالت فهي ان ولدت جارية لم يكن لها ولا لجارية شي لان ابنتي  
 الميت قد أحررتا الثلثين فريضة البنات فلا شي لمن دونهما من البنات ولكن الباقي للعصبة  
 وان ولدت غلاما ورثت هي وهو لانها ابنة ابن ابن الميت وابنها ابن ابن الميت فتصير  
 هي عصبة به وكان الباقي بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وان قالت هذه الحبلى ان ولدت  
 جارية ورثت أنا وهي وان ولدت غلاما لم أرث أنا ولا هو فهذه امرأة تزوج ابن ابنها  
 ابنة ابن ابنها ثم مات ابن ابنها وابنة ابن ابنها حبلى ثم ماتت المرأة وترك زوجها وابنتها  
 وأبوها بجأت الحبلى وقالت ما قالت فهي ان ولدت غلاما لم يرث هو ولا هي لان ابنة الميت  
 النصف ولا بويها السدس وللزوج الربع فقد عالت الفريضة ولم يبق لهما شي فانها صارت  
 عصبة بالذكر في درجتها فان لم يبق من أصحاب الفرائض شي فلا شي للعصبة وان ولدت  
 جارية كان لابنة الميت النصف ولهذا مع ابنتها السدس تكملة الثلثين لانهما ابنتان ابن وللاوين  
 السدسان وللزوج الربع فكانت الفريضة من خمسة عشر سهما فان قالت لا تعجلوا فاني حبلى  
 فان ولدت غلاما حيا وجارية ميتة ورثت أنا والغلام وان ولدت جارية حية وغلاما ميتا لم  
 يرث واحد منا فهذا رجل له ابنتان وابنة ابن ابن قد تزوجها ابن ابن له آخر ثم مات ابن ابه  
 ثم مات الرجل وترك ابنتيه وابنة ابنه وهي حبلى من ابن ابنه فهي ان ولدت غلاما حيا وجارية  
 ميتة صارت هي عصبة بالغلام فورث الغلام وهي مابقي للذكر مثل حظ الانثيين وان ولدت  
 جارية حية وغلاما ميتا لم يرث واحد منهما شيأ لان الابنتين قد أحرزتا فريضة البنات وكان  
 الباقي للعصبة والله أعلم بالصواب

باب السؤال في بنات الابن والاخت

(قال رضي الله عنه) قد بينا أكثر مسائل هذا الباب في العويص في ميراث الاولاد والاخت والجدات فلا يمدھنا شيئاً مما ذكرنا وانما نذكر ما لم نذكره ثم نقول رجل ترك ثلاثة بنات ابن بمضن أسفل من بعض مع كل واحدة منهن عمة أو عمة عمها قال رضي الله عنه اعلم بان أهل الكوفة يجيبون في هذه المسائل بأكثر مما يكون من العدد وأقرب ما يكون من النسب وأهل المدينة يجيبون فيها بأقل مما يكون من العدد وأقرب ما يكون من النسب وما ذهب اليه أهل الكوفة رحمهم الله أولى لأن فيه تصحيح كلام السائل بأصله ووصفه وفيما ذهب اليه أهل المدينة التابعض كلام السائل لأن ذلك يؤدي الى العبارة عن شخص واحد بديارات وذلك تكرار عرض لا فائدة فيه وفيما ذهب اليه أهل الكوفة النافضة كلامه وهو صفة الورثة لبعضهم فانه اذا حمل على أبعد ما يكون من النسب لم يكن وارثاً فلهذا اخترنا طريق أهل الكوفة في ذلك فنقول عمة العليا ابنة الميت وعمة عمتها أخت الميت وعمة الوسطى درجة العليا وعمة عمتها ابنة الميت أيضاً فانما ترك الميت ابنتين وأختاً فالابنتين الثلثان والباقي للاخت بالمصوبة وعلى ما ذهب اليه أهل المدينة عمة الوسطى هي العليا وعمة عمتها هي عمة العليا فانما ترك الميت ابنة وابنة ابن وأخت فلابنة الصف ولا بنة الابن السدس والباقي للاخت فان كان مع كل واحدة منهن عمها فعم العليا ابن الميت فيكون المال كله له وان كان مع كل واحدة منهن عمتها وعمة عمتها وأختها وابنة أختها وجدتها وأما طعمة العليا وعمة الوسطى الثلثان لانهما ابنتا الميت ولجدة العليا الثمن لانها امرأة الميت وما بقي فالعليا ولاختها ولا بنة أختها ولا بنة أختها وللوسطى ولاختها ولعمتها ولعمة السفلى وعمة عمتها بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين لاختلاط الذكور بالاناث في درجة الذكور أو فوقهم فيكونون عصبة فيما بقي ولو ان رجلاً مات وترك ابن ابنته وابنة ابنه مع كل واحدة منهما خال وعم فخال ابن الابنة هو ابن الميت وكذلك عم ابنة الابن هو ابن الميت فيكون المال بينهما نصفان فان كان مع كل واحد منهما خالته وعمته فخاله ابن الابنة ابنة الميت وعمة ابنة الابن كذلك ابنة الميت فلهما الثلثان والباقي لامصبة فان ترك ثلاث أخوات متفرقات مع كل واحدة منهن ثلاثة عمومة متفرقين فالاخوات فرضهن للاخت لاب وأم الصف وللأخت لاب السدس تكمل الثلثين

ولالأخت لام السدس والباقي لم الأخت من الاب والام لاب وأم ولم الأخت من الاب  
 لاب وأم فانها عمما الميت لايه وأمّه اذا حمل ذلك على أقرب ما يكون من النسب كما هو  
 اختيار أهل الكوفة فان كان مع كل واحدة أبوها وأخوها فانه يحصل في هذا السؤال ان  
 أبا الميت حي فهو يبرز الميراث دون الاخوة والاخوات فان كان مع كل واحدة منهن  
 جدّها فانه يحصل في هذا السؤال أن أب أب الميت حي وقد سبق الكلام في توريث الاخوة  
 والاخوات مع الجد فان ترك ثلاث عمات متفرقات مع كل واحدة منهن ثلاثة بني اخوة  
 متفرقين وثلاثة صمومة متفرقين فالمال لابن أخى العمّة لاب وأم لابنها وأمها لانه ابن عم الميت  
 لايه وأمّه فهو أقرب العصبات فان ترك أخوين لاب أحدهما لام فالذى لام أخ لاب وأم  
 فيكون الميراث له دون الآخر فان ترك أخوين لام أحدهما لاب فالذى لاب أخ لاب  
 فالميراث كله له ولو ان امرأة ماتت وتركّت اخي عمها أحدهما أخوها لامها وتركّت أخوين  
 لام أحدهما ابن عمها فتلاثة منهم اخوة لام فالثالث بينهم اثلاثا والباقي بين اللذين هما ابنا عم  
 من هؤلاء الثلاثة وبين الرابع الذى ليس هو أخ لام اثلاثا في قول على وزيدرضى الله عنهما  
 وقد بينا خلاف ابن مسعود في هذه المسئلة فان تركت ابني عمتهما أحدهما أختها لامها وأختين  
 لام أحدهما ابنة عم فانما تركت ثلاث أخوات لام فان الثالث والباقي للعصبة ولا شيء لبنات  
 العم فان ترك ابنتي عمه أحدهما امرأته والاخرى أخته لايه وثلاثة اخوة لام أحدهم ابن  
 عم فانما ترك الميت في الحاصل أختا وثلاثة اخوة لام فلهم الثالث بينهم بالسوية وترك امرأته  
 فلها الربع وترك ابنة عم وهو أخوه لامه فله مابقى فان ترك ابن أخ لام وهو ابن أخت لاب  
 وخالة وابن عم فالمال لابن الاخ من الام الذى هو ابن الأخت لاب في قول يعقوب ومحمد  
 فاساه على قول على بن أبى طالبرضى الله عنه يريد به في توريث ذوى الارحام باعتبار القرابة  
 وتقديم الاقرب وقد بينا هذا في باب ذوى الارحام وما ذكره بعده من الجدتين من جهتين  
 أو الجدة قد بيناه في باب الجدات والله أعلم بالصواب

### باب من متشابه النسب

(قال رضي الله عنه) ولو أن رجائين ليست بينهما قرابة تزوج كل واحد منهما أم  
 الآخر فولدت كل واحدة منهما غلاما فقرابة ما بين الغلامين ان كل واحد منهما عم الآخر

— باب السؤال في بنات الابن والاختة —

( قال رضي الله عنه ) قد بينا أكثر مسائل هذا الباب في الدويص في ميراث الاولاد والاختة والمجدات فلا يعيدها شيئا مما ذكرنا وانما نذكر ما لم نذكره نعمة فقول رجل ترك ثلاثة بنات ابن بعضهم أسفل من بعض مع كل واحدة منهن عمة أو عمة عمها قال رضي الله عنه اعلم بان أهل الكوفة يجيئون في هذه المسائل بأكثر مما يكون من العدد وأقرب ما يكون من النسب وأهل المدينة يجيئون فيها بأقل مما يكون من العدد وأقرب ما يكون من النسب وما ذهب إليه أهل الكوفة رحمهم الله أولى لأن فيه تصحيح كلام السائل بأصله ووصفه وفيما ذهب إليه أهل المدينة العايشون كلام السائل لأن ذلك يؤدي إلى العبارة عن شخص واحد بمبارات وذلك تكرار محض لا فائدة فيه وفيما ذهب إليه أهل الكوفة الناصفة كلامه وهو صفة الورثة لبعضهم فانه اذا حمل على أبعد ما يكون من النسب لم يكن وارثا فلهذا احتطنا طريق أهل الكوفة في ذلك فقول عمة العليا ابنة الميت وعمة عمته أخت الميت وعمة الوسطى درجة العليا وعمة عمته ابنة الميت أيضا فانما ترك الميت ابنتين وأختا فللابنتين الثلثان والباقي للاخت بالمصوبة وعلى ما ذهب إليه أهل المدينة عمة الوسطى هي العليا وعمة عمته هي عمة العليا فانما ترك الميت ابنة وابنة ابن وأخت فللابنة النصف ولابنة الابن السدس والباقي للاخت فان كان مع كل واحدة منهن عمها فعم العليا ابن الميت فيكون المال كله له وان كان مع كل واحدة منهن عمة وعمته وأختها وابنة أختها وجدتها وأما فلعمة العليا وعمة الوسطى الثلثان لأنهما ابنتا الميت ولجدة العليا الثلث لانها امرأة الميت وما بقي فللعليا ولاختها ولابن أختها ولابنة أختها والوسطى ولاختها ولعمته ولعمته السفلى وعمة عمته بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين لا اختلاط الذكور بالاناث في درجة الذكور أو فوقهم فيكونون عصبة فيما بقي ولو ان رجلا مات وترك ابن ابنته وابنة ابنه مع كل واحدة منهما خال وعم خال ابن الابنة هو ابن الميت وكذلك عم ابنة الابن هو ابن الميت فيكون المال بينهما نصفان فان كان مع كل واحد منهما خالته وعمته مثالة ابن الابنة ابنة الميت وعمة ابنة الابن كذلك ابنة الميت فلهما الثلثان والباقي للعصبة فان ترك ثلاث أخوات متفرقات مع كل واحدة منهن ثلاثة عمومة متفرقين فللأخوات فرضهن للاخت لاب وأم النصف وللأخت لاب السدس تكمل الثلثين

ولأخت لام السدس والباقي لم الأخت من الاب والام لاب وأم ولم الأخت من الاب  
 لاب وأم فانها عمتا الميت لايه وأمّه اذا حمل ذلك على أقرب ما يكون من النسب كما هو  
 اختيار أهل الكوفة فان كان مع كل واحدة أبوها وأخوها فانه يحصل في هذا السؤال ان  
 أبا الميت حي فهو يحرز الميراث دون الاخوة والاخوات فان كان مع كل واحدة منهن  
 جدما فانه يحصل في هذا السؤال أن أب الميت حي وقد سبق الكلام في توريث الاخوة  
 والاخوات مع الجد فان ترك ثلاث عمات متفرقات مع كل واحدة منهن ثلاثة بنى اخوة  
 متفرقين وثلاثة عمومة متفرقين فاللأول ابن أخى العمة لاب وأم لا بنها وأمها لانه ابن عم الميت  
 لايه وأمّه فهو أقرب المصبات فان ترك أخوين لاب أحدهما لام فالذى لام أخ لاب وأم  
 فيكون الميراث له دون الآخر فان ترك أخوين لام أحدهما لاب فالذى لاب أخ لاب  
 فالميراث كله له ولو ان امرأة ماتت وترك ابنى عمها أحدهما أخوها لامها وترك أخوين  
 لام أحدهما ابن عمها فتلاثة منهم اخوة لام فالثلث بينهم اثلاثا والباقي بين اللذين هما ابنا عم  
 من هؤلاء الثلاثة وبين الرابع الذى ليس هو أخ لام اثلاثا في قول على وزيد رضى الله عنهما  
 وقد بينا خلاف ابن مسعود في هذه المسئلة فان تركت ابنى عمتهما أحدهما أختها لامها وأختين  
 لام أحدهما ابنة عم فانما تركت ثلاث أخوات لام فان الثلث والباقي للمصبة ولا شئ لبنات  
 العم فان ترك ابنتى عمه أحدهما امرأته والاخرى أخته لايه وثلاثة اخوة لام أحدهم ابن  
 عم فانما ترك الميت في الحاصل أختا وثلاثة اخوة لام فاهم الثلث بينهم بالسوية وترك امرأته  
 فلها الربع وترك ابنة عم وهو أخوه لامه فله مابقى فان ترك ابن أخ لام وهو ابن أخت لاب  
 وخالة وابن عم فاللأول ابن الاخ من الام الذى هو ابن الأخت لاب في قول يعقوب ومحمد  
 فاساه على قول على بن أبى طالب رضى الله عنه يريد به في توريث ذوى الارحام باعتبار القرابة  
 وتقديم الاقرب وقد بينا هذا في باب ذوى الارحام وما ذكره بعده من الجدتين من جهتين  
 أو الجدة قد بيناه في باب الجدات والله أعلم بالصواب

### باب من متشابه النسب

(قال رضى الله عنه) ولو أن رجلين ليست بينهما قرابة تزوج كل واحد منهما أم  
 الآخر فولدت كل واحدة منهما غلاما فقرابة ما بين الغلامين ان كل واحد منهما عم الآخر

لامه ولا يرث واحد منهما من صاحبه شيئاً ان مات وله عصبه وان تزوج كل واحد منهما ابنة الآخر والمثلة بحالها قرابة ما بين التلامين ان كل واحد منهما ابن خال الآخر فلا يرث مع أحد من العصباء فان تزوج أحدهما أم الآخر وتزوج الآخر ابنته فولد لكل واحد منهما غلام قرابة ما بينهما ان ابن المزوج بالأم خال ابن الذي تزوج الابنة وعمه وابن الذي تزوج الابنة ابن أخت الذي تزوج الأم وابن أخيه لامه ولا يرث واحد منهما من صاحبه شيئاً لان الأم وابن الأخ لام من جملة ذوى الارحام فلا يرثون مع أحد من العصباء ولو أن رجلاً تزوج امرأة وزح ابنتها من ابنة فولد لكل واحد منهما غلام قرابة ما بين التلامين ان أب الذي تزوج الأم عم ابن الابن الذي تزوج الابنة وخاله وابن الابن ابن أخ الاب وابن أخته فأيهما مات ورث صاحبه ههنا من قبل الأم من الاب عصبته وبذلك ابن الأخ لاب عصبه فاداً كان كل واحد منهما عصبه صاحبه من أحد الوجهين كان وارثه فان تزوج الاب الابنة وتزوج الابن الأم فولدت كل واحدة منهما غلاماً قرابة ما بين الولدين ان ابن الاب عم ابن الابن وابن أخته وابن الابن خال ابن الاب وابن أخته فأيهما مات ورثه صاحبه بالمصوبة وفيه حكاية عبد الملك بن مروان رحمه الله فانه جلس يوماً للمظالم فقام رجل فقال اني تزوجت امرأة وزوجت أمها ابني فربمطائي فقال لو كان علي عكس هذا كان أولى وانى أسألك عن مسئلة فان أحسنت جوابها امرت بمطاملك وان لم تحسن جوابها لأعطيتك شيئاً فقال مات فقال ان ولد لك غلام ولابنتك غلام فأى قرابة تكون بين التلامين فلم يحسن الرجل الجواب وقال سل القاضي الذي وليته ما وراء مجلسك فان أحسن الجواب ناصرف عطائي اليه والا فاعدني فلم يحسن القاضي ولا أحد من القوم الا رجلاً ففى أخريات الناس فقام فقال ان أجبت فأحسنت هل تقضى حاجتى قال نعم فأجاب كما ذكرنا فاستحسن جوابه وقال لله در هذا العالم ما حاجتك فقال ان عاملك أسقط حرقاً من كلام الله تعالى قال وما ذلك قال ان الله تعالى يقول خذ من أموالهم صدقة فهو يسقط حرق من فيأخذ أموالها قال هذا أحسن من الاول وعزل ذلك العامل والله أعلم بالصواب

فصل فيما يسأل عنه من المحال الذى لا يكون

(قال رضى الله عنه) ولو أن رجلاً شأل عن رجل مات وترك والديه وما ولدا فهذا

لا يكون لان ما ولدا هو الميت فكيف يترك الميت نفسه الا أن يقول وما ولدا سواء فان  
سئل عن أم وأبوين فهو محال لان الأم أحد الأبوين فان سئل عن امرأة وأبوين وزوج  
فهذا محال لان الميت اما رجل له امرأة أو امرأة لها زوج ولا يتصور ميت ترك زوجا  
وامرأة فان سئل عن ابني عم أحدهما أخ لاب فهذا لا يكون لان ابن عم الرجل لا يكون  
أخاه لايه فان سئل عن ابني عم أحدهما ابن أخ لاب أو لاب وأم فهذا لا يكون أيضا لان  
ابن العم لا يكون ابن الاخ محال فان سئل عن ترك ابنته وأبوى ابنته فهذا محال لان الميت  
أحد أبوى البنت فان سئل عن عم لاب هو أخ لاب فهذا لا يكون لان العم هو جد الميت  
فليس له أن يتزوج امرأة ابن أبيه فان سئل عن مات وترك عم ابن أخيه ولم يكن لابن  
أخيه عم فهذا لا يكون لان الميت هو ابن أخ عمه وما ذكرناه يهديك الى ما يكون من هذا  
الجنس والله أعلم بالصواب

### باب اقرار الرجل بالنسب

(قال رضي الله عنه) وإذا كان الرجل ذا قرابة أو وارث معروف لم يحجر اقراره الابارية تقرر الولد  
والوالد والمرأة ومولى العتاقة ولا يجوز اقرار المرأة الا بثلاث الزوج والوالد والمرأى لان اقرار  
المرأة على نفسها حجة وعلى غيرها ليس بحجة فالرجل بالاقرار بالاب يلزم نفسه بالانتساب اليه  
لانه يجب على الولد ان ينسب الى أبيه شرعا قال عليه السلام من انتسب الى غير أبيه أو اتى  
الى غير مواليه فقلبه لينة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا وكذلك  
ان أقر بمولى العتاقة فأنما يقر على نفسه بوجوب الانتساب الى المولى وكذلك اذا أقر بالمرأة  
فانه يقر لها على نفسه بحقوق السكاح وكذلك اذا أقر ببن فأنما يقر على نفسه لان الاب يحمل  
نسب الولد على نفسه وكذلك اذا أقر بمولى العتاقة الاسفل لان الولاء بمنزلة النسب فاذا كان  
يحمل على نفسه كان مقبول القول في ذلك اذا صدقه صاحبه في جميع هذه القصول الا في الولد  
اذا كان صغيرا في يده أو كان مملوكا لا يحتاج الى التصديق والمرأة في الاقرار بالاب والزوج  
ومولى العتاقة فأنما تقرر على نفسها أيضا والابوية لا تمنع صحة اقرارها فاذا أقرت ببن فأنما أقرت  
به على غيرها لان نسب الولد يثبت باعتبار المرائش فأنما يثبت من صاحب المرائش أولا وهو  
الزوج واقرارها ليس بحجة على الزوج يوضحه انه مع قيام النكاح بينها وبين هذا الزوج

لا يتحقق بسبب صحيح بينها وبين غيره يثبت به نسب ولد لها من ذلك الغير دون هذا الزوج  
وفي جانب الرجل يتحقق بسبب صحيح للنسب بينه وبين امرأة أخرى سوى المروفة  
بالسكاح أو الملك يوضعه ان النسب يثبت من الرجل باعتبار الاعلاق حقيقة وذلك لا يقف  
عليه غيره فلا بد من قوله في ذلك وأما النسب من المرأة انما يثبت باعتبار الولادة وهو  
ظاهر يقف عليه غيرها وهي القابلة فلا يحصل مجرد قولها في ذلك حجة وسواء كان هذا  
الانقرار في صحة أو مرض لان حالة المرض انما تخالف حالة الصحة باعتبار تعلق حق العرماء  
والورثة بالتركة فلا يتناقض به حق العرماء والورثة كان الانقرار به في الصحة والمرض سواء  
والنسب والنكاح والولاء لا يتعلق به حق العرماء والورثة فان كان للمتر أب معروف أو  
مولى عتاقة معروف لم يحرق اقراره بأب آخر ولا بمولى آخر لثبوت حق الاول ولانه مكذب  
في هذا الانقرار شرعا فلا يكون ذلك دون تكذيب المتر له وكذلك لا يجوز اقرار المرأة  
بزوج ولها زوج معروف لان المتر له حق الغير وانها مكذبة في هذا الانقرار شرعا بخلاف  
الرجل يقر بأمرأة وله امرأة مروفة فانه غير مكذب في هذا الانقرار شرعا ولانه لا حق له  
فيما أقر به (الأنرى) انها لا تملك ذلك بطريق الانشاء ولا يجوز اقرار واحد منهما بمن  
سوى هؤلاء من ابن ابن أو جد أو أخ لانه يقر على الغير فان نسب الباعلة لا يثبت منه  
الا بواسطة الاب فكان هذا اقرارا منه على أبيه وكذلك أحد الاخوين لا ينسب الى صاحبه  
الا بواسطة الاب فكان اقرارا منه على ابيه وكذلك الجد فان جمع في الاقارب بين من يجوز  
اقراره به ومن لا يجوز اقراره به كان المال لمن جاز اقراره به ان كان بمن يرث جميع المال في حال  
انفراد نحو ما اذا أقر ابن وابنة ابن فالمال كله لابن بالفرض ولتقر دلان اقراره بنسبه صحيح  
فيكون ثبوت نسبه باقراره كثبوت به بالينة وان كان بمن لا يرث جميعه مثل الزوج والوجة  
كان له حظه كاملا والباقي بين الاخوين الذين لا يثبت نسبهما باقراره على حسابهما لو كانا  
معروفين ولم يترك لهما الا باق المال ه يانه فيما اذا أقر بأمرأة وابنة ابن وأخت فللمرأة الربع  
كاملا والباقي بين ابنة الابن والاخت على سبعة لابنة الابن أربعة وللأخت ثلاثة لان اقرار  
قريضتهما من ثمانية الا أنه لم يصدق في ادخال القصاص على المرأة فأخذت الربع كاملا وهو  
مصدق في حق الآخرين فتضرب ابنة الابن بنصيبها أربعة وللأخت ثلاثة ه ولو أقر  
بانتى ابن والمسئلة بحالها فالباقي بين ابنتى الابن والاخت على أحد وعشرين سهما لان في زعمه



أن الفريضة على أربعة وعشرين لأبنتي الابن الثلاثان ستة عشر وللمرأة الثمن ثلاثة وللأخت ما بقي وهو خمسة فلم يصدق في حق المرأة وأخذت الربع كاملا فنضرب ابنتا الابن في الباقي ستة عشر سهما والاخت وان تصادق بعضهم فيما بينهم يجمع نصيب المتصادقين فافتسموها على حساب ما تصادقوا عليه لان الثابت فيما بينهم بتصادقهم كالثابت بالبينة أو أقوى منه فإذا مات الرجل وأقر بعض ورثته بوارث وأنكره الآخرون دخل معه في نصيبه فافتسماهما على سهامهما نحو ما اذا ترك ابنا فأقر بأخ له فإنه لا يثبت نسبه ولكنه يأخذ نصف ما في يد المقر الا في رواية عن أبي يوسف أنه يثبت نسبه وقد بينا المسئلة في العين والدين فلنترك ابنتين فأقر أحدهما بأخ له فإنه يعطيه نصف ما في يده لاقاراه ان حقهما في التركة سواء وان لم يقر بأخ ولكنه أقر بابنة لايه فإنه يعطيها ثلث ما في يده لاقاراه أن حقها مثل نصف حقه فان لم يقر بذلك ولكنه أقر بامرأة لايه فإنه يقاسمها ما في يديه على تسعة لها سهمان وله سبعة لانه يزعم أن الفريضة من ستة عشر سهما للمرأة سهمان وله سبعة ولاخيه سبعة وكذا لو أقر مقر منهم بوارث آخر فإنه يجمع جميع ما في أيدي المقرين فيقسم بينهم وبين المقرين له على مقدار حتهم وذلك بأن تصحح الفريضة لو كان المقر به ثابتا في الاصل ثم يضرب كل واحد منهم بنصيبه بيانه فيما اذا ترك ابنتين فأقر أحد الابنتين بأخ فاهما يقاسمانه جميعا ما في أيديهما على خمسة للاخ المقر سهمان وللأخت المقر سهمان وللأخ المقر به سهمان لاهما زعما أن الفريضة من ثمانية لكل أخ سهمان ولكل أخت سهم فما وصل اليهما يقسم بينهما وبين المقر به باعتبار زعمهم وفي المسائل التي تخرج على الاصول التي بيناها كثرة ولكن بالقدر الذي بينا يتيسر تخريج الكل عند التأمل والله أعلم بالصواب

### باب اقرار الورثة بوارث بعد واث

(قال رضي الله عنه) وإذا أقر بوارث معه وأعطاه نصيبه بقضاء قاض ثم أقر بوارث آخر ولم يصدق الاول قاسمه ما بقي في يديه على حساب نصيبهما الا أن يصدقه الاول لان الاول قد استحق نصيبه بالاقرار السابق منه فكما لا يملك ابطال حقه بالرجوع عن الاقرار فكذلك لا يملك اثبات الشرية للغير معه فيما صار مستحقا له ويجعل ثبوت الاستحقاق الاول باقراره في حقه كشبوته بالبينة أو يكون نسبه معروفا ولا يكون اقراره للغير بعد ذلك

حجة عليه الا باعتبار تصديق يكون منه ولا ضمان عليه في شيء مما دفعه الى الاول لانه مجرد  
 الاقرار الاول ما أنفك على الثاني شيئا والدفع كان بقضاء القاضى فلا يكون موجبا للضمان  
 عليه ولكن يحمل ذلك القدر في حكم التاوى فكان جميع المال مقدار ما بقي في يده فيقاسمه  
 المقر له الآخر على حساب نصيبهما وبيانه لو أن رجلا مات وترك ابنتين ثم أقر أحدهما بأخ  
 فانه يعطيه نصف ما بقي في يديه أيضا بخلاف ما لو أقر أحد الابنتين بأخوين معا أو بواحد بعد  
 واحد بكلام متصل فانهما يأخذان ثلثي ما في يده لانه اذا أقر بهما فقد زعم أن حق كل واحد  
 منهما مثل حقه وكذلك ان أقر أحدهما بعد الآخر في كلام موصول لان في آخر كلامه  
 ما يغير حكم أوله فيتوقف أوله على آخره فاما اذا فصل بين الكلامين فقد استحق الاول  
 نصف ما في يده بتقديم الاقرار له فلا يكون اقراره بمقد ذلك حجة على الاول في ادخال شيء  
 من النقصان عليه فان أقر بهما معا فأعطاهما ثلثي ما في يديه بقضاء ثم أقر بأخ أعطاه نصف ما بقي  
 في يديه لان ما أخذه الاولان في حكم التاوى كما بينا ولو ترك ابنتين وأقر أحدهما بأخ وأعطاه  
 نصف ما في يديه بقضاء قاض ثم أقر بامرأة أعطاهما عشر ما بقي في يده لانه يزعم أن الميت  
 ترك امرأة وثلاثة بنين فتكون القسمة من أربعة وعشرين للمرأة ثلاثة ولكل ابن سبعة  
 والاصل في جميع هذه المسائل أن المقر به أولا يحمل معتبرا في المقاسمة مع المقر به آخر أو  
 المقر به آخر لا يتبر في المقاسمة مع المقر به أولا لانه حين أقر بالثاني حقق المقر به الاول  
 ثابت بتقديم الاقرار له فيكون ذلك كالناتج بالينة وحين أقر بالاول لم يكن حق المقر به الثاني  
 ثابتا فلا يكون هو معتبرا في المقاسمة مع الاول ولو ترك ابنة وعصبة فأقرت الابنة بامرأة  
 فانهما تعطيان خمس ما في يدها لانها زعمت أن الفريضة من ثمانية لها سهم وللابنة أربعة  
 فكل واحد منهما يضرب فيما في يد الابنة بحقه فلهذا أخذت خمس ما في يدها فان أعطتها  
 ذلك بقضاء قاض ثم أقرت بامرأة أخرى أعطتها سهما من تسعة أسهم مما بقي في يدها لانها  
 زعمت أن للميت امرأتين وان القسمة من ستة عشر للمرأتين سهمان لكل واحدة سهم  
 ولها ثمانية فمطعها سهما من تسعة فان أعطت ذلك بقضاء قاض ثم أقرت بامرأة أخرى أعطتها  
 سهما من ثلاثة عشر سهما مما بقي في يدها لانها زعمت أن للميت ثلاث نسوة وان القسمة  
 من أربعة وعشرين للنسوة ثلاثة لكل واحدة سهم ولها اثنا عشر فمطعها سهما من ثلاثة عشر  
 بهذا الطريق فان أعطتها ذلك بقضاء قاض ثم أقرت بامرأة أخرى أعطتها سهما من سبعة عشر

سهما مما بقي في يدها لانها زعمت أن للميت أربع نسوة وان القسمة من اثنين وثلاثين  
للسوة الثمن أربعة لكل واحدة سهم ولها النصف ستة عشر فهي تضرب فيما بقي في يدها  
بسته عشر والمرأة بسهم فلماذا أعطتها سهماً من سبعة عشر ولو ترك أخا فأقر الأخ ابنة للميت  
أعطاهما نصف ما في يده لأنه زعم أن الميت خلف ابنة وأخا فيكون المال بينهما نصفين فان  
أعطاهما ذلك بقضاء ثم أقر بابة أخرى أعطاهما نصف ما في يده أيضاً لأنه يزعم أن الميت خلف  
ابنتين وأخا فيكون للابنتين الثلثان وللأخ ما بقي حتى الثانية بزعمه مثل حقه فلماذا يعطيهما  
نصف ما في يده فان أعطاهما مثل ذلك ثم أقر بابة أخرى أعطاهما خمسي ما في يده لان للميت  
بزعمه ثلاث بنات وأخا فتكون القسمة من تسعة للبنات الثلثان ستة بينهن لكل واحدة  
سهمان والباقي وهو ثلاثة الأخ فيضرب الأخ فيما بقي في يده بثلاثة وهي بسهمين فلماذا يعطيهما  
خمسي ما في يده فان أعطى ذلك بقضاء ثم أقر بابة أخرى أعطاهما ثلث ما في يده لان للميت  
بزعمه أربع بنات وأخا فليبنات الثلثان أربعة من ستة لكل واحدة سهم والباقي للأخ فهو يضرب  
في الباقي بسهم والأخ بسهمين فلماذا يعطيهما ثلث ما في يده ولو أقر الأخ أو لا بابة وأعطاهما  
نصف ما في يده بقضاء ثم أقر بابة ابن فانه يعطيهما ثلث ما في يده لان للميت بزعمه ابنة وابنة  
ابن وأخا فلابنة النصف ثلاثة ولا بنة الابن سهم والباقي وهو سهمان للأخ فهذا الطريق  
يعطيهما ثلث ما بقي فان أعطاهما ذلك بقضاء ثم أقر بابة ابن أسفل منها فلا شيء لها لانه ما أقر  
لها بشيء من المال فان مع الابنة وابن الابن لا ترث ابنة ابن الابن شيئاً والثابت بأقراره  
لا يكون أقوى من الثابت بالبيعة ولو أقر الأخ أو لا بابة ابن ابن فاعطاهما نصف ما في يده  
بقضاء ثم أقر بابة ابن أعطاهما ثلاثة أخماس ما بقي في يده لأنه يزعم أن الميت ترك ابنة وابنة  
ابن ابن وأخا فلابنة الابن النصف ثلاثة ولا بنة ابن الابن السدس والباقي وهو سهمان للأخ  
فتضرب هي في فيما بقي يدها بثلاثة وهو بسهمين فلماذا يعطيهما ثلاثة أخماس ما بقي في يده فان  
أعطاهما ذلك بقضاء ثم أقر بابة للميت أعطاهما أيضاً ثلاثة أخماس ما بقي في يده لأنه زعم أن لها  
النصف ثلاثة ولا بنة الابن السدس والباقي للأخ فهذا الطريق يعطيهما ثلاثة أخماس ما بقي في  
يده ولو لم يقر من ذلك بشيء ولكنه أقر بابن ابن فانه يعطيه جميع ما في يده لان الميت بزعمه  
ترك ابن ابن وأخا فالمال كله لابن الابن وزعمه معتبر فيما في يده فان أعطاهما ذلك بقضاء  
القاضي ثم أقر بابن للميت فلا ضمان على الأخ لانه دفعه بقضاء القاضي ولا يدخل الابن مع

ابن الابن فيما في يده لان اقرار الاخ ليس حجة عليه ولو أقر الاخ بامرأة للميت فدفع اليها ربع ما في يده بقضاء ثم أقر بامرأة أخرى أخذت سبع ما في يده لان الميت بزعمه خلف امرأتين وأخاف تكون القسمة من ثمانية لكل امرأة سهم وللأخ ستة فهذا يعطيهما سبع ما في يده فان أعطاهما ذلك بقضاء ثم أقر بامرأة أخرى أعطاهما عشر ما في يده لان للميت بزعمه ثلاث نسوة والقسمة من اثني عشر لكل واحدة سهم وللأخ تسعة فان أعطاهما العشر بقضاء ثم أقر بامرأة أخرى فاتها تأخذ منه سهما من ثلاثة عشر مما بقي في يده لان للميت بزعمه أربع نسوة والقسمة من ستة عشر للنسوة الربع أربعة لكل واحدة سهم والباقي وهو اثنا عشر للأخ ولو ترك ابنين فأقر أحدهما بامرأة للميت وأعطاهما تسعة ما في يده بقضاء ثم أقر بامرأة أخرى فانه يعطيهما من ما بقي في يده لان للميت بزعمه ابنين وامرأتين فتكون القسمة من ستة عشر لكل امرأة سهم ولكل ابن سبعة فان أعطاهما ذلك بقضاء ثم أقر بامرأة أخرى أعطاهما سهمين من ثلاثة وعشرين سهما مما بقي في يده لانه يزعم ان للميت ابنين وثلاث نسوة فيكون أصل التريضة من ثمانية للنسوة سهم بينهن اثلاثا لا يستقيم والباقي وهو سبعة بين الابنين لا يستقيم فيضرب ثلاثة في اثنين فيكون ستة ثم يضرب ثمانية في ستة فيكون ثمانية وأربعين للنسوة ستة بينهن لكل واحدة سهمان ولكل ابن أحد وعشرون فهذا الطريق يعطيهما ما بقي في يده سهمين من ثلاثة وعشرين فان أعطاهما ذلك بقضاء ثم أقر بامرأة أخرى أعطاهما جزأ من خمسة عشر جزأ مما في يده لان للميت بزعمه أربع نسوة واثنين بينهن ارباعا لا يستقيم والباقي وهو تسعة بين الابنين لا يستقيم الا أن أربعة تجزى عن سهمين فيضرب ثمانية في أربعة فيكون اثنين وثلاثين للنسوة الثمن أربعة لكل واحدة سهم ولكل ابن أربعة عشر فهذا الطريق يعطيهما ما بقي في يده جزأ من خمسة عشر جزأ وإذا دفع الى المقر به الاول بنسب قضاء قاض ثم أقر بوارث آخر ضمن له جميع نصيبه من الاصل من حصته دون حصة الباقي من الورثة لان فيما أخذه سائر الورثة لم يوجد منه صنع يوجب الضمان وفيما دفعه الى المقر به بنسب قضاء القاضي قد وجد منه الصنع الموجب للضمان وهو الدفع باختياره وهو باثراؤه الثاني زعم انه استهلك ذلك بالدفع الى الاول باختياره فيجعل محسوبا عليه في حق الثاني ويكون بمنزلة القائم في يده وبإياه لو ترك ابنا فأقر بابن آخر فاعطاه نصف ما في يديه بنسب قضاء ثم أقر بآخر فانه يعطيه ثلثي ما بقي في يده لانه زعم ان حق الثاني في

اثم جميع التركة والباقي في يده نصف التركة فيعطيه ثلثي ذلك النصف وهو جميع نصيبه  
 بزعمه فان أعطاه بنير قضاء ثم أقر بابن آخر فانه يعطيه ربع جميع المال لان في زعمه ان للميت  
 أربع بنين والباقي في يده سدس المال فيعطيه ذلك ويفرم له نصف السدس من مال نفسه  
 فان دفع اليه بنير قضاء ثم أقر باخر فانه يفرم له خمس جميع المال من مال نفسه باعتبار زعمه  
 ولو ترك ابنين فافر أحدهما باخ وأعطاه نصف ما في يده بنير قضاء ثم أقر باخر أعطاه ثلث  
 جميع ما كان في يده لانه غير ضامن شيئاً مما أخذه الابن المعروف لانه أخذه بنسب له معروف  
 وهو ضامن في حق الثاني مادفعه الى الاول زيادة على حقه بزعمه لانه دفعه بنير قضاء فيجعل  
 ذلك كالقائم في يده فيفرم للآخر جميع نصيبه مما كان في يده بزعمه وهو ثلث ما في يده فان  
 أعطاه ذلك بنير قضاء ثم أقر باخ آخر فانه يعطيه ربع جميع ما كان في يده وهو ثمن جميع المال  
 لما بينا ان مادفع الى الاول والثاني بنير قضاء زيادة على حقهما يجعل كالقائم في يده ولو ترك  
 أخاً فافر باخ آخر وأعطاه نصف ما في يده بنير قضاء ثم أقر بابن للميت فانه يعطيه جميع ما  
 بقي في يده ويفرم له أيضاً جميع ما أعطى الاخ لانه زعم ان جميع المال للابن وانه مستهلك بعض  
 المال بدفعه الى الاخ باختيازه ولو ترك عما فافر العم باخ للميت وأعطاه المال بنير قضاء ثم أقر  
 بابن للميت غرم له مثل جميع المال لانه زعم انه أعطى للاول ما ليس له فان أعطاه ذلك بنير  
 قضاء ثم أقر بابن ابن لم يفرم له شيئاً لانه بعد الاقرار بالابن لا يكون هو مقراً بشيء من المال  
 لابن الابن بمنزلة ماله كانا معروفين ولو ترك أخاً فافر الاخ بابن ابن وأعطاه جميع ما في يده  
 بنير قضاء ثم أقر بابن وغرم له مثل جميع المال ودفع ذلك بنير قضاء ثم أقر بابن آخر فانه يفرم  
 للابن الثاني مثل نصف جميع المال فانه مستهلك عليه نصف المال بالدفع الى الابن الاول  
 باختيازه فان دفع ذلك بنير قضاء ثم أقر بامرأة للميت فانه يفرم مثل ثمن جميع المال باعتبار  
 زعمه في حقه فان أعطاه بنير قضاء ثم أقر بام للميت فانه يعطيه مثل سدس جميع المال  
 باعتبار اقراره ان ذلك حقها وانه دفعه الى غيرها باختيازه ولو ترك أخاً فافر الاخ باخ آخر  
 وأعطاه نصف ما في يده بنير قضاء ثم أقر باخ آخر وأعطاه ثلث جميع المال بقضاء ثم أقر باخ  
 آخر فانه يعطيه سدس المال وثلث سدس المال لان مادفع الى الثاني بقضاء القاضي وهو ثلث  
 المال لا يكون ذلك مضموناً عليه فيجعل ذلك كالتباوي بقي ثلثا المال وفي زعمه ان ذلك بينه  
 وبين الاول والثاني اثلاثاً وانه دفع الى الاول زيادة على حقه بنير قضاء فيجعل ذلك كالقائم

في يده فيعطى الثالث كمال حقه وذلك سدس وثلاث سدس وفي يده سدس فيعطيه ذلك ويقرم  
 له ثلث سدس ذلك من ماله فان أعطاه ذلك بقضاء ثم أقرب بأبن للميت فانه يقرم له نصف الماله  
 الذي دفع الى الاول بنير قضاء فانه دفع ذلك باختياره وزعم انه دفع الى من ليس له ولا  
 يقرم النصف الآخر لانه دفعه الى الثاني والثالث بقضاء القاضي واذا أقر بمض الورثة بوارثين  
 صدقته واحدا من الورثة في أحدهما فان أبا يوسف رحمه الله قال ينظر في نصيب الذي اجتمعا  
 عليه من حصه الميراث بما لو كان أقر بهما فيعطى ذلك مما في يد المقر بهما فيضمه الى ما في يد  
 الذي صدق به ويقسمانه على قدر نصيبهما في الاصل ويقسم الباقي في يد المقر بهما بينه وبين  
 الآخر على حساب نصيبهما في الاصل لو كانا معروفين وزعم ان هذا الاصل هو قياس  
 قول أبي حنيفة رحمه الله باعتبار ان حق المقر بهما بمجمل كان الآخر صدقته فيها وفي  
 حق المجعود يحمل كان الآخر كذبه فيها ويان هذا الاصل من المسائل ان رجلا مات  
 وترك فأقر أحدهما بأخوين معا وصدقته الآخر في أحدهما فان التفتق عليه يأخذ من المقر بهما  
 ربع ما في يدهما لان الآخر لو صدقته فيها لكان يأخذ منه ربع ما في يده فان زعم ان حق كل  
 واحد منهما في ربع التركة وفي يده جزء من التركة فاذا أخذ منه ذلك ضمه الى ما في يد  
 المصدق ويقسمانه نصفين وما بقي في يد المقر بهما بينه وبين المجعود نصفين باعتبار زعمهما  
 وأما عند محمد فالتفتق عليه يأخذ من المقر بهما خمس ما في يدهما لانه يقول أبا قد أقررت بأن  
 حقت في سهم وحق في سهم وحق المجعود في سهم إلا ان أخى حين صدق بك فقد  
 يحمل عن نصف مؤونته فانما بقي حقت فيما في يدي في نصف سهم وحق المجعود في سهم  
 فيضمه للكسر بالانصاف فلها يأخذ منه خمس ما في يده ثم التخريج بعد ذلك كما قاله أبو  
 يوسف وقد قدم هذه المسئلة في كتاب الاقرار وأعادها ليبنى عليها أخوانها فقال لو ترك ابني  
 فأقر أحدهما بأخ وأخت معا وصدقته الآخر في الأخت وكذبه في الاخ فان الأخت تأخذ  
 من المقر بهما سبع ما في يده في قول أبي يوسف لانه يزعم ان الميت خلف ثلاث بنين وابنة  
 وأن القسمة من سبعة للأخت السبع من التركة فيعطى سبعة ما في يده فيضمه الى ما في يد  
 المصدق بها ويقاسمه للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار تصادقهما وما بقي في يد المقر بهما  
 بينه وبين المجعود نصفان وقال محمد الأخت تأخذ تسع ما في يد المقر بهما لانه يزعم ان  
 الميت خلف ثلاث بنين وابنة وأن حق الابنة في سهم وحقه في سهمين وحق المجعود في

سهمين الا أن السهم الذي هو لها نصفه في يد المصدق وقد أقر بها فذلك يصل اليها من جهته  
 فانما يضرب هي فيما في يده بنصف سهم وهما باربعة فانكسر بالانصاف فأصنف الحساب  
 فيكون تسعة فلهذا أخذت تسع مافي يده ثم التخريج كما قال أبو يوسف ولو أقر أحدهما بأخ  
 فلم يطله شيأ حتى أقر ابن آخر وصدقه الابن المعروف في الآخر أخذ المقر به الاول نصف  
 مافي يده لما بينا أن إقراره للثاني في كلام مفصول غير معتبر في حق الاول فيأخذ منه نصف  
 مافي يده لهذا ويأخذ الآخر خمس مافي يده لانه أقر له بسهم أيضا لكن الابن الآخر حين  
 صدقه فيه فقد يحمل عنه نصف مؤنته فانما يضرب هو فيما في يده بنصف سهم فلهذا يأخذ  
 الآخر منه خمس مافي يده ويضمه الى مافي يد المصدق فيقسمانه نصفين ولو كان الاخ  
 صدقه في المقر به الاول وكذبه في الآخر فان المقر به الاول يأخذ من المقر ثالث مافي يده  
 لان في زعمه حين أقر به أولا أن حقه في ثلث التركة ولكن بعض التركة في يد الآخر  
 وهو مصدق به فذلك يصل اليه من جهته فلهذا يأخذ مافي يده مقدار ما أقر له به وهو  
 الثالث فيضمه الى مافي يد المصدق به فيقسمانه نصفين لتصادقهما وما بقي في يد المقر بهما  
 بينه وبين الآخر لا اعتبار بإقراره في حقه \* ولو ترك ابنين فأقر أحدهما بأخ وأعطاه نصف  
 مافي يده بقضاء قاض ثم أقر بعد ذلك بأخت فان الأخت تأخذ ربع مافي يد المقر بالاول  
 لأن المقر بالاول انما أقر لها بسبع المال فان للميت بزعمه ثلاث بنين وابنة فتكون القسمة من  
 سبعة لها سبع التركة وفي يده جزء من التركة فلها سبع ذلك والباقي بين المقر والمقر به الاول  
 نصفان لكل واحد منهما ثلاثة وقد أخذ الاول زيادة على حقه بقضاء القاض فيجعل ذلك كالناوى  
 فتضرب الأخت فيما في يد المقر بسهم والمقر بثلاثة فلهذا أخذت ربع مافي يده وضمتها الى مافي  
 يد الذي صدق بها فانقسماه للذكر مثل حظ الانثيين لتصادقهما على أن حقهما في التركة مثل  
 نصف حقه ولو ترك ابنين فأقر أحدهما بامرأتين لايه معا وصدقه الآخر في أحدهما فان  
 المتفق عليها تأخذ من المقر بهما نصف ثمن مافي يده لان حقهما بزعمه في نصف ثمن التركة وفي  
 يده جزء من التركة فيمطيها نصف ثمنه فيضمه الى مافي يد الآخر فيقسمانه على تسعة لان  
 بزعم الآخر أن الميت خلف ابنين وامرأة وان القسمة من ستة عشر للمرأة سهمان وله  
 سبعة يقسم مافي يدهما على ذلك باعتبار تصادقهما ثم يقاسم المقر المرأة المجودة وما بقي  
 في يده على ثمانية لان بزعمه أن القسمة من ستة عشر وان لها سهم وله سبعة فيقسم مافي يده

بينهما على ذلك ولو ترك ابني فأقر أحدهما بامرأة وأعطاهما تسمى ما في يده بقضاء فاقض ثم  
أقر بامرأتين مما وصدة أخوه في أحدهما فان المتفق عليهما تأخذ من المقر بين جزأ من عشرين  
جزأ وخمس جزء وثلاثة أخماس جزء مما بقي في يده لان الفريضة بزعمه من ثمانية وأربعين  
فانه يزعم أن الميت خلف ابنين وثلاث نسوة فللنسوة الثمن بينهما ثلاثا لا يستقيم والباقي وهو  
سبعة بين الابنين لا يستقيم فيضرب اثنان في ثلاثة فتكون ستة ثم ثمانية في ستة فتكون  
ثمانية وأربعين للنسوة الثمن من ذلك ستة لكل واحدة سهمان ولكل ابن أحد وعشرون الا  
أنه دفع الى الاولى تسمى ما في يده والذي في يده كان أربعة وعشرين وتسعة خمسة وثلاث  
سهمان من ذلك حقها زعمه وثلاثة وثلاث أعطاهما زيادة على حقها وما أعطاهما زيادة من حق الآخرين  
لا يكون مضمونا عليه لانه دفع ذلك بقضاء القاضي ولكه ما أعطاهما من حقه يكون محسوبا  
من نصيبه فاذا تأمات ذلك كان ما أعطى من نصيبه سهما وثلاثة أخماس سهم وخمسة خمس سهم  
وقد كان نصيبه أحدا وعشرين اذا انتقص منه هذا القدر من حقه بقى تسعة عشر سهما وخمس  
وثلاثة أخماس خمس وحق المتفق عليهما سهمان ولكن أحدهما في يد الابن الآخر وهو مصدق  
بها فاما تضرب هي بسهم فيما بقي في يد المقر وهو مقدار حقه فتكون الجملة عشرين سهما  
وخمس سهم وثلاثة أخماس خمس سهم فلماذا أخذت سهما من ذلك قال الخاكم رحمه الله وهذا  
الجواب غير سديد على الاصل المذكور في هذا الباب لانه حذف في هذه القسمة نصيب  
امرأتين وكان صوابه أن يحذف نصيب المرأة التي أخذت نصيبها بقضاء القاضي ويقسم ما بقي  
في يده على نصيبه ونصيب المرأتين الباقيتين فيعطى الجميع عليهما سهما من اثنين وعشرين سهما  
وأربعة أخماس خمس سهم وقد خفصت في أصل التخريج والاصل جميعا ولم يتضح لي ذلك بالتأمل  
وعسى يتضح اذا يسر وصولي الى كتي أو أصب وقت فراغ خاطري فاذا أخذت ذلك من  
المقر بين فضمته الى ما في يده الذي صدقته بها فاقسمها على تسعة أسهم لان بزعمه أن الميت خلف  
ابنين وامرأة وأن القسمة من ستة عشر للمرأة سهم ولكل ابن سبعة فيقسم ما في أيديهما بينهما  
على تسعة باعتبار زعمهما ويقاسم المقر بين المرأة المحجودة ما بقي في يده على ثلاثة وعشرين سهما  
لان باعتبار زعمهما أن القسمة من ثمانية وأربعين وان لها سهمان وله أحد وعشرون سهما فيقسم ما  
بقي في يده على اعتبار زعمهما على ثلاثة وعشرين لها سهمان وله أحد وعشرون سهما وفي هذا  
أيضا بعض شبهة باعتبار ما ذكرنا ان ما دفع الى الاول من نصيبه محسوب عليه حتى ينتقص ذلك



القدر من نصيبه ولم يعتبر ذلك بالقسمة مع المبحودة ولو ترك أخوين فأقر أحدهما بالثنتين  
 للميت وصدقه أخوه في أحدهما فإن المتفق عليها منها تأخذ من المقر بها ثلث ما في يده لأن  
 بزعمه أن الميت خلف ابنتين وأخوين فللابنتين الثلثان والباقي بين الأخوين نصفين فاما أن  
 يقول هو قد أقر لهذه بثلاث التركة وفي يده جزء من التركة فيعطى نصف ذلك أو يقول قد  
 أقر أن حقه مثل نصف حقه لانه يقول حقها ثلث التركة ويبقى نصف الثلث فلهذا أخذت  
 ثلث ما في يده ثم ضم ذلك الى ما في يد الآخر واقتسماه أثلاثا لأن الآخر يزعم أن الميت  
 خلف بنتا وأخوين فلها النصف والباقي بين الأخوين نصفين لكل واحد منهما الربع فحقه  
 مثل نصف حقه فلهذا اقتسم ما وصل اليهما أثلاثا لهما سهمان وله سهم وتقاسم الاخرى  
 المقر بهما ما بقي في يده أثلاثا لانه زعم أن لها الثلث وله السدس فيقسم ما بقي بينهما على  
 هذا لهما سهمان وله سهم ولو كان أقر بثلاث بنات وصدقه أخوه في واحدة منهن فإن المتفق  
 عليها تأخذ من المقر بهن تسمى ما في يده لأن بزعمه أن الميت خلف ثلاث بنات وأخوين  
 فيكون للبنات الثلثان بينهما أثلاثا والباقي بين الأخوين نصفين فيحتاج الى حساب ينقسم  
 ثلثاه أثلاثا وثلاثة نصفين وأقل ذلك ثمانية عشر للبنات اثنا عشر لكل واحدة منهن أربعة فهو  
 انما أقر للمتفق عليها بأربعة من ثمانية عشر وذلك تسما التركة وفي يده جزء من التركة فيعطى  
 تسمى ما في يده لهذا فيضه الى ما في يد المصدق بها ويقاسمه أثلاثا لأن بزعمه ان لها نصف  
 التركة وله الربع ثم يقاسم المقر بهن البائيتين ما بقي في يده على أحد عشر سهما لها ثمانية وله  
 ثلاثة لأن بزعمه القسمة من ثمانية عشر ولكل واحدة منهما أربعة وله ثلاثة فيقسم ما في يده  
 بينهم على أحد عشر سهما لهذا قال في الاصل وهذا كله اذا كان قد دفع الى الاول شيأ أو لم  
 يدفع حتى اختصوا ثم دفع بقضاء وكان ذلك اقرارا من الورثة ولم تكن شهادة لانه اذا شهد  
 شاهدان من الورثة لاخر انه وارث ثبت نسبه وصار وارثا ودخل على القوم جميعا اذا لم يكونوا  
 دفعوا شيأ حتى شهدوا لانه لا تهمه في شهادتهم بل عليهم ضرر في ذلك وان كانا قد دفعا من  
 حصتهما نصيب الوارث ثم جاء بشاهدين لا تقبل شهادتهما لتتمكن الشبهة فيهما فأما في حق  
 الواحد الاقرار والشهادة سواء لان الحجة لا تتم بشهادة الواحد ولو ترك ابنتين وامرأة  
 فأقر أحد الابنتين بامرأة أخرى وكذبه الاخ فيها والمرأة المعروفة فانه يقاسمها ما في يده على  
 ثمانية لأن القسمة بزعمه من ستة عشر لكل امرأة سهم ولكل ابن سبعة فان دفع ثمن ما في

يده المأثمة أو بغير قضاء ثم أقر بامرأة أخرى فصدقته المرأة المعروفة بذلك فإن القربى  
 أخيراً تأخذ نصف ما في يد المرأة المعروفة ولا تدخل في نصيب الابن لأن ميراث النساء في  
 يد المعروفة والابن إما أقر أن حصتها في يد المعروفة وهي قد صدقته في ذلك فهذا لا تأخذ  
 مما بقي في يد الابن شيئاً بخلاف الأولى فإن المرأة هناك كدبت بها فلا يصل إليها نصيبها مما في  
 يد المعروفة فلا بد أن تدخل مع المقر فيما في يده لأن ما في يده جزء من التركة وكان حقها  
 في التركة وعلى هذا لو ترك ابناً وامراً ثم أقر الابن بامرأة وصدقته المعروفة فإمّا تأخذ  
 نصف ما في يد المعروفة ولا سبيل لها على ما في يد الابن ولو ترك ابنتين وامراً فأقر أحد  
 الابنتين بامرأتين مما وصدقته المعروفة في أحدهما وكدبت في الأخرى فإن المعروفة تقاسم  
 التي أقرت بهما في يدها نصفين لأن ميراث النساء في يدها وقد صدقت بهذه وزعت أن  
 حقهما سواء ويقاسم الابن المرأة الباقية ما في يده على ثلاثة وعشرين سهماً لأن القسمة بزعمه  
 من ثمانية وأربعين لكل امرأة سهمان ولكل ابن أحد وعشرون فهو يضرب في الباقي بأحد  
 وعشرين وهي بسهمين فيكون بينهما على ثلاثة وعشرين سهماً لها من ذلك سهمان وله أحد  
 وعشرون ولو ترك ابناً وامراً فأقرت المرأة بابن وصدقتها الابن المعروف في ذلك فإن المقر  
 به يقاسم المعروف ما في يده نصفين لأن ميراث البنين في يده والذي في يد المرأة ميراث النساء  
 ولا حظ للبنين في ذلك وإن أقرت بابنتين وصدقتها المعروف في أحدهما فإن التثاق عليه  
 لا يدخل في نصيب المرأة لما بيننا والابن الآخر يقاسم المرأة ما في يدها على عشرة لأن القسمة  
 بزعمهم من أربعة وعشرين لها ثلاثة لكل ابن سبعة ولو ترك ابناً وامراً فأقر الابن بثلاث  
 نسوة وصدقته المعروفة في امرأتين منهن كان المعروفة تقاسم هاتين ما في يدها اثلاثاً لأن  
 ميراث النساء في يدها وقد أقرت بهاتين بالزوجية فإن حقهما مثل حقها ويقاسم الابن المرأة  
 الباقية ما في يده على تسعة وعشرين سهماً لأن القسمة بزعمه من اثنين وثلاثين للنسوة اثنتين  
 أربعة ولكل واحدة منهن سهم وللابن ثمانية وعشرون فهي تدخل معه فيما في يده فتضرب  
 بسهم وهو ثمانية وعشرين فإن تصادق النسوة كلهن فيما بينهن فإمّا يدخلن مع المعروفة  
 فيما في يدها فيقسم ذلك بينهن أرباعاً لأن ميراث النساء في يدها وقد أقرت لهن بالزوجية  
 ولو كانت المرأة هي التي أقرت بثلاثة بنين فصدقها الابن في أحدهم والذي صدق الابن به  
 يقاسمه ما في يده نصفين ويقسم ما في يد المرأة على ثمانية عشر لها أربعة ولكل ابن سبعة

لان القسمة بزعمها من اثنين وثلاثين فان الميث خلف أربعة بنين وامرأة فيكون للمرأة الثمن  
 أربعة ولكل ابن سبعة فما في يدها يقسم بينها وبين الابنين المجودين على مقدار حقهم ولو  
 صدقها الابن فيهم جميعا دخلوا معه في نصيبه فيقتسبون ذلك ارباعا ولم يأخذوا من المرأة  
 شيئا لان نصيب الاولاد في يد الابن المروف وقد صدقهم فهم بمنزلة اولاد معروفين للميث  
 وان أقر أحد الورثة بوارث ثم أنكره ثم أقر باخر لم يصدق علي الذي أقر به أولا في ابطال  
 حقه لان رجوعه عن اقراره بعد صحة الاقرار لا يصح فان المقر لا يملك الرجوع بعد الاقرار  
 ويكون الآخر على حقه فيما بقي في يده علي ما وصفنا ان لو لم يكن أنكر الاول ويان هذا  
 الاصل رجل مات وترك ابنين فأقر أحدهما باخ ثم أنكره ثم أقر باخ فان الاول يأخذ نصف ما في  
 يده لان بالكلام الاول أقر بان حقهما في التركة على السواء فيضم ما في يده فيقتسمانه بينهما  
 نصفين ثم يأخذ الآخر نصف ما في يده لانه بالكلام الاخر أقر ان حقهما في التركة سواء  
 فما بقي في يده يقسم بينهما نصفان فان قيل لماذا لم يحمل انكاره حجة عليه حتى يكون هو مستهلكا  
 نصف ما في يده كما لو لم يكن أنكر حقه بعد الاقرار ويأخذ الآخر نصف ما في يده عند  
 الاقرار للاول وهو جميع ما بقي في يده لان ذلك يكون محسوبا عليه من نصيبه فلما لانه  
 بالاقرار ما صار مستهلكا شيئا وانما يكون الاستهلاك بالدفع وهو يجبر على ذلك بالحكم فلا  
 يكون ذلك محسوبا ولو ترك الميث أخاه فأقر بان للميث ابنا ثم أنكره ثم قال لا بل فلان ابنه  
 فان الاول يأخذ جميع ما في يده ولا شيء للآخر لانه صار مقرا للاول بجميع ما في يده ثم  
 انكاره رجوع فيكون باطلا ولا شيء للآخر لانه دفع الى الاول جميع ما في يده بقضاء  
 القاضى فلا يصير ضامنا للآخر شيئا ولو كان الاقرار منه بمسد الدفع بغير قضاء قاض كان  
 ضامنا للثاني جميع ما دفع الى الاول لانه دفعه باختياره وحين أنكره فقد زعم انه لم يكن له في  
 التركة حق وانما كانت التركة للباقي وقد استهلكها عليه بالدفع الى غير المستحق باختياره  
 هرجل مات وترك دارا وابنا ثم مات الابن وترك ابنين فأقر أحدهما بابن للميث الاول  
 أعطاه ثلثي ما في يده لانه زعم ان الميث الاول خلف ابنين وان نصف تركته للمقر به والنصف  
 الآخر بينه وبين أخيه نصفين بالميراث من أبيهما فحقه مثل نصف حق المقر به بزعمه فلهذا  
 يعطيه ثلثي ما في يده وان كان الابن حين مات ترك ابنتين فأقرت احدهما بابن للميث  
 الاول أعطته أربعة أخماس ما في يدها لانها زعمت ان للمقر به النصف بالميراث من أبيه

وان النصف الباقي قد صار اطلاقاً بموت أيها الابن الثمان والاربع مائة فاذا بزمها لها سدس  
الدار وللمقر به أربعة اسداس فيقسم ما في يدها بينهما على ذلك اثناسا ولو ترك ابنين من أم  
ولد له وترك داراً مات أحدهما وترك ابناً وترك عبداً سوى نصيبه من الدار ثم النعم  
الجارية أقر باخ لاب فانه يعطيه نصف ما وصل اليه من الدار ولا يعطيه مما ورت من العبد  
شيئاً أما لا يعطيه من العبد شيئاً لأن حصته من العبد ميراث من أخيه وبزعه ان أخاه مات  
عن ابنه وأخ لاب وأم وأخ لاب ولا شيء للاخ لاب مع الاخ لاب وأم وأما الدار  
فهي ميراث من ابنه وهو يزعم ان المقر به مساو له فيما ورت من أبيه فلهذا يعطيه نصف  
ما وصل اليه من الدار قالوا وهذا غير صحيح لأن الواصل اليه في الحاصل ثلاثة ارباع الدار  
نصفه بالميراث من أبيه والربع بالميراث من أخيه وحق المقر به بزمه في ثلث الدار فلا معنى  
لقوله يعطيه نصف ما وصل اليه من الدار إلا أن يكون مراده نصف ما وصل اليه بالميراث  
من أبيه وهو محتمل أيضاً لأن بعض ما وصل اليه بالميراث من أخيه وذلك سدس الدار  
فهو يزعم أن رد ذلك كان مستحقاً على أخيه وانه أخذه بذلك الطريق فيثبت حق المقر به  
في ذلك الجزء فلا وجه سوى أن يقال موضوع المسئلة فيما اذا خلف أحد الابنين ابنتين  
فحينئذ العائد الى الاخ ثلث النصف فيجتمع في يده ثلث الدار فيؤمر بتسليم نصف ذلك الى  
المقر به لاقراره ان ثلث الدار له ارث عن أبيه ولو أقر باخ لاب وأم قاسمه ما وصل اليه من  
الدار والعبد نصفين لأن بزمه ان المقر به مساو له في التركتين جميعاً ما وصل اليه من  
التركتين يكون بينهما نصفين ولو مات وترك ابنتين ثم مات أحدهما وترك ابنة فافر الثاني  
باسرة للميت وانها أهمها وأنكرت الابنة ذلك فانه يعطيا مما في يده تسعة عشر سهماً من  
خمس وسبعين لأن فريضة الاول بزمه من ستة عشر للمرأة سهمان ولكل ابن سبعة ثم مات  
أحد الابنين وترك أما وابنة وأخ فتكون هذه الفريضة من ستة ونصيبه من التركة الاولى  
سبعة وتسعة سبعة على ستة لا يستقيم فيضرب ستة عشر في ستة فيكون ستة وتسعين كان  
للأم من التركة الاولى سهمان ضربتهما في ستة فذلك اثني عشر ولكل ابن اثنان وأردون  
ثم للام من التركة الثانية السدس وهو سبعة فاذا ضُمَّت سبعة الى اثني عشر تكون تسعة  
عشر والمقر من التركة الاولى اثنان وأردون ومن التركة الثانية أربعة عشر فيكون ذلك

من خمسة وسبعين رجل مات وترك ابنتين وألتي درهم فأخذ كل واحد منهما ألفاً ثم مات  
أحدهما وترك مائة درهم والاخر وارثه وهما اخوان لاب وأُم ثم ان الثاني أقر بأخ لاب  
فانه يقاسمه هذه الالف ومائة درهم نصفين لانه زعم أن حق الميت الثاني كان في ثلثي الالف  
وان ما أخذته زيادة على حقه كان مستحق الرد عليه وانما استوفى ذلك من تركته قضاء بما  
كان مستحقاً عليه فيكون ذلك كله تركه للميت الاول وقد زعم أن هذا المقر به مساو له في  
تركته فلهذا قاسمه ما في يده نصفين وكذلك لو كان ترك أكثر من مائة درهم الى ثلاثة  
آلاف فان كان ترك أكثر من ثلاثة آلاف أخذ من ذلك ثلث الالف وأخذ من المقر ثلث  
الالف الذي كان في يده ولا حق له فيما بقي لان المقر زعم أن حق المقر به في ثلث كل ألف وان  
ذلك دين له على الميت الثاني فيأخذ ذلك القدر من تركته ثم ما بقي من ميراث الميت الثاني  
وقد ترك أخا لاب وأُم وأخا لاب فيكون الميراث كله للاخ لاب وأُم \* ولو أن رجلاً في  
بده ألف درهم ورثها عن أبيه وهو مجهول النسب فأقر بأخ له من أبيه فقال المقر به أقررت  
ان هذا الالف تركها أبي وانك تزعم انك ابنه ولست ابنه فادفعها الى فالقول قول الذي في  
يده الالف وللمقر به نصفها لانه كان مستحقاً لما بيده وانما أقر للمقر به بنصفها ولا يأخذ  
أكثر من ذلك الا أن يقيم البيّنة على نسبها فيثبت يأخذ الجميع لانه أثبت سبب استحقاقه  
بالبيّنة وليس للاخر سبب مثله فلا يزاحمه وفي الاول سبب استحقاقه بأقرار ذي اليد وهو  
ما أقر له الا بالنصف وصحة اقرار ذي اليد باعتبار كونه وارثاً للميت قال وكذلك كل وارث  
ما خلا الزوج والمرأة اذا أقر أحدهما وارث من جهة القرابة وأنكره المقر له أخذ جميع ما في  
يده الا أن يقيم البيّنة على الزوجية وقد بينا هذا الفرق وما في المسئلة من اختلاف الروايات  
في كتاب العيين والذين \* رجل مات وترك أخاه لايه وأخاه لامه فاقسما المال ثم ادعى  
رجل أنه أخو الميت لايه وأمه فقال الاخ من الاب أنت أخي لابي وأمي وقال الاخ من  
الام أنت أخي لابي وأمي فان المقر به يقاسم الاخ من الاب بما في يده نصفين لانه أقر أنه  
أخو الميت لاب مساو له في التركة والمقر له صدقه في ذلك وادعى زيادة عليه فيقاسمه ما في  
يده نصفين وفي يده خمسة أسداس التركة فقد وصل الى المقر به سدسان ونصف سدس  
ولا يدخل في نصيب الاخ من الام لان الاخ من الام يزعم انه مثله أخ لام وان نصيبه من  
التركة السدس وقد وصل اليه أكثر من ذلك فلهذا لا يزاحمه بشيء مما في يده ولو قال الاخ

من الام أنت أخي لابي وأنى وأنكره الاخ من الاب فانه يقاسم الاخ من الام ما في يده  
نصفين لاقرارده انه مساو له في تركة الميت ولم يصل اليه شيء من التركة فيعطيه المقر نصف  
ما في يده ولو قل الاخ من الام أنت أخو الميت لايه وأمه كما قلت وقال الاخ لاب أنت  
أخي لابي وأنى فان المقر به يقاسم الاخ لاب ما في يده نصفين لما قلنا ثم يضم ذلك النصف  
الى ما في يد الاخ من الام فيقسمان ذلك على ستة للاخ من الام سهم وللمقر به خمسة لان في  
زعم الاخ من الام ان الميت خلف ثلاثة اخوة متفرقين فيكون للاخ لام السدس والباقي  
للاخ لاب وأم ولا شيء للاخ لاب فانما أخذ هو ما أخذ ظلما فيجمل ذلك كالثاوى وانما  
حاصل التركة ما في أيديهما فيقسم بينهما أسداسا باعتبار زعمهما ولو كان صدقة الاخ من  
الاب فانه يأخذ جميع ما في يد الاخ لاب لان المستحق بالمصوبة ما في يده وقد أقر انه  
مقدم عليه في الاستحقاق بالمصوبة ولا يدخل في نصيب الاخ من الام سواء أقر له بذلك  
أو أنكره لان ما ادعى من الاخوة لو كان ظاهرا كان السدس سالما بالفرضية للاخ لام  
وليس في يده أكثر من ذلك ولو قال الاخ لام أنت أخو الميت لايه وكذبه الاخ لاب  
فانه يقسم ما في يد الاخ لام على سبعة لان زعمه ان الميت خلف أخا لام وأخوين لاب  
فتكون القسمة من اثني عشر للاخ لام سهمان وللأخ من الاب خمسة فيضرب المقر به فيما  
في يده بخمسة والمقر بسهمين فيكون ذلك بينهم سبعا ولو ادعى وجلان أمه ما أخو الميت لايه وأمه  
فقال الاخ لاب لاحدهما أنت أخي لابي وأنى وكذب الآخر وقال الاخ لام للآخر أنت  
أخي لابي وأنى وكذب المقر بهما فيما بينهما فوالذي أقر به الاخ لاب يأخذ منه نصف ما في  
يده لاقرارده انه مساو له في التركة والذي أقر به الاخ لام يأخذ أيضا منه نصف ما في  
يده لاقرارده انه مساو به في التركة ولا يرجع أحدهما على الآخر بشيء لان كل واحد منهما  
مكذب لصاحبه الى أن يتصادق المقر بهما فيقسمان ما أخذ بينهما نصفين باعتبار تصادقهما  
ولو قال الاخ لاب لاحدهما أنت أخ الميت لايه وأمه كما قلت وكذب الآخر وقال الاخ  
لام للآخر أنت أخ الميت لايه كما قلت وكذب والذي أقر به الاخ لاب وكذب المقر بهما  
فيما بينهما فان الذي أقر به الاخ من الاب يأخذ منه جميع ما في يده لاقرارده انه مقدم عليه  
فيما هو مستحق بالمصوبة ويقاسم الذي أقر به الاخ من الام ما في يد الاخ من الام على  
سنة لاقرارده ان له خمسة أسداس التركة وللمقر السدس وفي يده جزء من التركة فيقاسمه

ما في يده اسداسا وان تصادق المقر بهما ببعض أخذ الذي أقر به الاخ لاب  
 منه جميع ما في يده وقاسم ذلك الآخر نصفين ولا يرجع في نصيب الاخ لام بشئ لانه قد  
 استوفى جميع حصته من الميراث بزعمه (ألا ترى) انها لو قامت يدة بذلك أخذنا جميعا ما في  
 يد الاخ لاب ولو لم يكن لها سبيل على ما في يد الاخ لام ولو قال الاخ لاب لاحدهما أنت  
 أخى لابي وأمي وقال الآخر أنت أخى لام وخرج الكلام منهما معا وصدقه الاخ لام في  
 الذي أقر انه أخ لام فإلى أقر به الاخ من الام يأخذ من الاخ لاب السدس من جميع  
 المال لانه يزعم ان الميت خلف أخوين لام وأخوين لاب فيكون للأخوين لام الثلث لكل  
 واحد منهما السدس وقد أخذ الموقوف منهما السدس فيأخذ هذا المقر به سدسا آخر ولا  
 يدخل في نصيب الاخ من الام بشئ ثم ما بقي في يد الاخ لاب بقسم بينه وبين الآخر  
 الذي أقر له بالأخوة لاب نصفين ولو كان الاخ لاب أقر باخ من أيه فدفع اليه نصف ما في  
 يده بقضاء أو بتفسير قضاء ثم أقر باخ لام وصدقه فيه الاخ لام فان كان دفع النصف الى  
 الاول بقضاء قاض فان المقر به الآخر يأخذ ثلث ما بقي في يده لانه يزعم ان لهذا المقر به  
 سدس للتركة وان له ثلث التركة وللمقر به الاول الثلث وقد دفع الى الاول زيادة على حقه  
 بقضاء القاضى فلا يكون ضامنا لذلك ولكن بقسم ما بقي في يده بينه وبين المقر به على مقدار  
 حقهما فإذا أخذ ثلث ما في يده ضمه الى ما في يد الاخ لام فيقسمان ذلك نصفين لان  
 تصادقهما ان أحدهما في التركة سواء وان كان دفع الى الاول بتفسير قضاء أخذ منه خمس ما في  
 يده وهو سدس جميع المال ولا يدخل في نصيب الاخ لام لان الاخ لاب قد أقر له  
 بسدس كامل وما دفعه الى الاول بتفسير قضاء محسوب عليه من نصيبه فيجعل ذلك كالقائم  
 في يده فلهذا يطيه كمال نصيبه بزعمه وان ترك الرجل أخا لام وأختا لاب وعمما فاقسموا  
 التركة وأخذت الأخت لاب النصف والأخت لام السدس والعم ما بقي فادعت امرأة انها  
 أخت الميت لاب وأم فقالت الأخت من الام أنت أختي لابي وأمي وقالت الأخت لاب  
 أنت أختي لابي وأمي وكذبهما العم فالقر بها تأخذ نصف ما في يد الأخت لاب ولا يدخل  
 في نصيب الأخت لام لان الأخت لاب أقرت انها تساويها في تركة الميت فتأخذ نصف  
 ما في يدها والأخت لام زعمت ان نصيبها سدس التركة وقد وصل اليها الربع فكيف يدخل  
 في نصيبها سدس التركة ولو كذبها الأخت من الاب مع العم قسم ما في يد الأخت من الام

بينهما نصفان لاقرارها انها تساويها في سبب الاستحقاق ولم يصل اليها شيء من التركة ولو  
 قالت الاخت من الام أنت أخت الميت لايه وأمه وكذبت الاختتان بها قسم ما في يد  
 الاخت لام على أربعة لايها تزعم ان لها النصف من التركة ثلاثة من ستة فتضرب هي فيما  
 في يد الاخت لاب ثلاثة والاخت لام بسهم فان صدقت الاخت من الاب بما قالت  
 الاخت من الام قسم ما في يد الاخت من الاب وما في يد الاخت من الام على خمسة  
 ثلاثة أسهم للمقر بها وسهم للاخت من الاب وسهم للاخت من الام لانهم تصادقوا فيما بينهم  
 على أن نصيب كل واحدة منهم من التركة هذا المقدار ولو لم يقر بها واحدة منهما ولكن  
 الم أقر باخت للميت لابا وأم قسم ما في يد الم على أربعة لان الم يزعم ان حقها في نصف  
 التركة ثلاثة وحقه في سهم فانما تضرب هي بثلاثة والم بسهم ولو ترك أباه وأمه فافترت الام  
 باخوين للميت وكذبها الاب في ذلك والفريضة من ستة للام السدس وللأب الثلثان ويوقف  
 السدس الباقي في يد الام لانها أقرت ان هذا السدس للأب دونها فان الاخوين يحجبانها من  
 الثلث الى السدس والاب كذبها في هذا الاقرار وزعم ان الثلث لها فيبقى موقوف في يدها  
 الى أن يصدقها الاب ولا شيء للاخوين لانهما لو كانا معروفين ما استحقا شيئا مع الاب  
 وكذلك ان صدقها الاب في أحدهما لم تأخذ السدس حتى يصدقها فيهما لان الاخ الواحد  
 لا يحجب الام من الثلث الى السدس فاذا صدقها فيهما أخذ سدس الباقي لانها أقرت له بذلك  
 بسبب لا يحتمل التسخ فلا يبطل بتكذيبه وتصديقه اياها في الانتهاء كتصديقه اياها في الابتداء  
 ولو ترك ابنته وأخاه لايه وأمه وامراته فافترت الابنة بأمرأة للميت فان صدقتها للمروفة  
 في ذلك فالمقر بها تقاسم المروفة ما في يدها نصفين ولا تدخل في نصيب الابنة لان ميراث  
 النساء في يد المروفة وقد أقرت بها وان كذبها المروفة قسم ما في يد الابنة على سبعة  
 وعشرين سهما لان بزم الابنة ان الفريضة من ثمانية للمرايتين الثمن بينهما نصفين لا يستقيم  
 فتكون القسمة من ستة عشر للابنة من ذلك ثمانية ولكل المرأة سهم فالابنة تضرب فيما  
 في يدها بثمانية والمقر بها بسهم فتكون القسمة على تسعة وفي الكتاب خروجه من ثلاثة أمثاله  
 فاعطى المقر بها ثلاثة من سبعة وعشرين ولا فرق بين سهم من تسعة وبين ثلاثة من سبعة  
 وعشرين ولو كانت المرأة المروفة هي التي أقرت بابنة للميت فصدقتها الابنة المروفة جمع  
 ما في يد الابنة وما في يد المرأة المروفة فاقسموا ذلك على تسعة عشر سهما لانها اتفقا على



أن القسمة من أربعة وعشرين للابنتين الثلثان ستة عشر وللأمة الثلث ثلاثة فيقسم ما في أيديهما  
 على ما اتفقا عليه ولا يقال عند تصديق الابنة ينبغي أن لا تدخل المقر بها في نصيب المرأة كما  
 في المسئلة الأولى وهذا لأن جميع ميراث النساء هناك كان في يد المروقة وهنا لم يحصل في  
 يد الابنة المروقة ميراث الابنتين لأن في يدها النصف وميراث الابنتين الثلثان ولو كذبها  
 الابنة المروقة قسم ما في يد المرأة على أحد عشر سهماً لأنها تضرب بثلاثة والمقر بها ثمانية كما  
 أقرت لها به وإن صدقها الآخر جمع ما في يد الآخر وما في يد المرأة فيقسمون ذلك على ستة  
 عشر سهماً لأن بزعمهما أن للمرأة ثلاثة وللمقر بها ثمانية وللآخر خمسة فيقسم ما في أيديهما على  
 هذا باعتبار زعمهما فلم تقر المرأة بها ولكن الآخر أقر بها فإنه يقسم ما في يد الآخر على ثلاثة  
 عشر سهماً لأن بزعم الآخر لها ثمانية وله خمسة ولو ترك ابناً فآقر باخ ودفع إليه نصف ما في يده  
 ثم أن المقر به أقر باخ وكذب الابن المعروف في ذلك فإن المقر به يأخذ نصف ما في يد المقر  
 به الأول لأنه صار أحق بما وصل إليه باقرار الابن المعروف وقد زعم أن المقر به الثاني مساو  
 له في ذلك فإن دفع إليه بقضاء أو بغير قضاء ثم أقر باخ له آخر وصدقه فيه الابن المعروف  
 وكذب المقر بهما بمضاهيهما فإن كان الآخر دفع المقر نصف ما في يده إلى الأول بقضاء أخذ  
 المقر به الآخر منه خمس ما بقي في يده لأنه لا ضمان عليه في شيء مما دفعه إلى الأول بقضاء  
 القاضي يبقى ما في يده وهو يزعم أن حقه في سهم من أربعة ونصف ذلك في يده ونصفه في  
 يد أخيه وهو مقر له بذلك والباقي وهو ثلاثة بين المقر بهما الأولين نصفين لكل واحد منهما  
 سهم ونصف فأنكسر بالانصاف فأضعفه فيكون خمسة فلماذا يأخذ ثلثي ما بقي فلماذا يضرب  
 هو فيما في يده بسهم من أربعة والمقر بسهم ونصف فأنكسر بالانصاف فأضعفه فيكون خمسة  
 ولهذا يأخذ خمس ما بقي في يده فيضمه إلى ما في يد الابن المعروف فيقسمان ذلك نصفين  
 لتصادقهما على أن حقهما في التركة سواء وإن كان دفع بغير قضاء أخذ منه المقر به الآخر ربع  
 ما كان في يده لأنه أقر أن له الربع من كل جزء من التركة فإن الميت بزعمه خلف أربعة  
 بنين وما دفعه بغير قضاء محسوب عليه فيجمل كالقائم في يده فيدفع إلى المقر به الآخر جميع  
 حقه وهو ربع ما كان في يده فيضمه إلى ما في يد الابن المعروف فيقسمان ذلك نصفين فإن  
 تصادق المقر بهما فيما بينهما أخذ المقر به الآخر ثلث ما بقي في يد الابن المعروف لأنه يزعم  
 أن الميت خلف ثلاثة بنين وإن حق هذا المقر به الآخر في ثلث التركة وفي يده جزء من

التركة فيدفع ثلث ذلك فيضمه الى ما في يد المقر به الاول فيقسمونه اثلاثا لصادقهم على ان  
حتمهم في التركة سواء والله أعلم

### باب الاقرار بعد قسم الميراث

(قال رضي الله عنه) واذا مات الرجل وترك ابنين وترك عبيدا ودارا وأخذ  
كل واحد منهما أحدهما ثم أقر أحدهما بالآخر وكذبه الآخر فإنه يعطيه ثلث ما في يده ويربع  
قيمة ما صار لصاحبه لأن المقر يزعم ان الميت خلف ثلاثة بنين وان حق المقر به في ثلث التركة  
وفي يده جزء من التركة فيعطيه ثلث ذلك وما أخذه أخوه كان في يدهما في الاصل نصفه  
في يد الآخر فلا يضمن المقر شيئا من ذلك للمقر به ونصفه كان في يده سلمه لأخيه فيغرم  
للمقر به حصته من ذلك وحصته نصف ذلك النصف ليستوي به في التركة بزعمه فلماذا  
يغرم له ربع قيمة ما صار لأخيه ولو أقر أحدهما بأخت وكذبه الآخر أعطاهما خمس ما في يده  
وخمس قيمة ما صار لصاحبه لأن للميت بزعمه ابنتين وابنة فحقها في خمس التركة فيعطيهما خمس  
ما في يده لأن النصف الذي دفعه الى أخيه لو كان في يده كان حقها في ثلث ذلك لأن حق  
المقر ضئف حق المقر به وانما يغرم لها ثلث النصف وذلك سدس الكل ولو أقر بأخت وأخت  
وكذبه الآخر فيهما وتكاذب فيما بينهما فإنه يعطى الأخت سبع ما بقي يده وعشر قيمة ما صار  
لصاحبه لأن للميت بزعمه ثلاثة بنين وابنة فيكون نصيب الابنة سهما من سبعة فيعطيهما سبع  
ما في يده وعشر قيمة ما صار لصاحبه لأن النصف الذي دفعه لصاحبه من ذلك لو كان في  
يده كان يعطيهما خمس ذلك النصف فان ذلك النصف يقسم بين المقر والاخ المقر به والأخت  
لأنه مثل حظ الابنتين فيكون حقها في خمس ذلك وخمس النصف عشر الجميع ويعطى  
الاخ مثل ذلك لأن نصيب الاخ بزعمه سهمين من سبعة فيعطيه سبعا ما في يده وخمس قيمة  
ما صار لأخيه لأن حقه بزعمه في خمس نصف ذلك ولو كان أقر بأختين معا فإنه يعطى كل  
واحدة منهما سدس ما في يده لأن للميت بزعمه ابنتين وابنتين فمصيب كل واحدة من الابنتين  
سدس التركة فيعطى لكل واحدة منهما سدس ما في يده ومن قيمة ما صار لصاحبه لأن النصف  
الذي سلمه الى صاحبه لو كان في يده كان يعطى كل واحدة منهما ربع ذلك فان ذلك النصف  
بين المقر والمقر بهما لانه مثل حظ الابنتين فانما يغرم لكل واحدة منهما ربع ما في يده

في الحكم وذلك النصف وربع النصف من الكل ولو أقر بأخوين مما فانه يدخل لكل واحد منهما ربع ما في يده لان النصف الذي كان في يده من ذلك لو لم يدفعه الى صاحبه لكان يقسم ذلك بينهم اثلاثا لاستواء حقه في التركة فانما ينرم لكل واحد منهما ثلث النصف وهو سدس الجميع ولو ترك ابنين وابنة وعبد بن ودارا فاقتسوا فاخذت الابنة عبدا وأخذ أحد الابنين عبدا والآخرا الدار فاقرت الابنة باخ أعطته سبعمائة ما في يدها وقيمة جره من خمسة عشر جزأ مما صار لكل واحد من الاخوين لان للميت بزوجها ثلاثة بنين وابنة فتكون القسمة بينهم على سبعة لكل ابن سهمان فلهمذا أعطته سبعمائة ما في يدها وقد كان في يدها مما وصل الى كل واحد من الاخوين الخمس باعتبار نصيبهم في التركة فذلك الخمس لو كان في يدها لكان بينها وبين المقر به اثلاثا وظهر ان حق المقر به في ثلثي خمس ما صار لكل واحد منهما وذلك جزآن من خمسة عشر جزأ فان خمس خمسة عشر جزأ ثلاثة وثلاثه جزآن هلهذا نفرم للمقر به جزئين من خمسة عشر مما صار في يد كل واحد من الاخوين ولو كانت أقرت باخت أعطتها سدس ما في يدها وعشر قيمة ما صار لكل واحد من الاخوين لان للميت بزوجها ابنتين وابنتين فتكون القسمة من ستة لكل ابن سهمان ولكل ابنة سهم فلهمذا أعطتها ثلث مائة يدها وكان في يدها مما وصل الى كل واحد من الاخوين الخمس وكان ذلك بينها وبين الاخت المقر بها نصفين وخمس النصف عشر الجميع فلهمذا نفرم لها عشر ما صار لكل واحد منهما ولو أقرت باخ وأخت فلها تم على الاخ ربع مائة يدها وعشر قيمة ما صار لكل واحد من الاخوين لانه كان في يدها خمس ما صار لكل واحد من الاخوين فكلان مقسوما بينهما وبين المقر بها ارباعا نصف ذلك للاخ والربع لكل أخت ونصف الخمس عشر الجميع فلهمذا نفرم عشر قيمة ما صار للاخوين وتعطى الاخت مثل نصف ذلك لان حقها مثل نصف الاخ ولو أقرت بأخوين مما أعطت كل واحد منهما مائة مائة يدها لان للميت بزوجها أربعة بنين وابنة فتكون القسمة من تسعة لكل ابن سهمان فلهمذا أعطت كل واحد منهما مائة مائة يدها وقيمة جزئين من خمسة وعشرين جزأ مما صار للاخوين لانه كان في يدها خمس ما صار لكل واحد منهما ولو بقي ذلك في يدها لكان مقسوما بينهما وبين المقر بها ارباعا فانما نفرم لكل واحد منهما خمس الخمس فاحتجنا الى حساب له خمس وثلثه خمس وأقل ذلك خمسة وعشرون خمسة وخمسة سهمان فلهمذا غرمت لكل واحد منهما جزئين

من خمسة وعشرين جزءاً مما صار للاخوين ولو كانت أقرت باخنتين أعطت كل واحدة منهما سبع ما في يدها لان للميت بزمعها ثلاث بنات وابنتين فتكون القسمة من سبعة فلها أعطت كل واحدة سبع ما في يدها وقيمة جزء من خمسة عشر جزءاً مما صار للاخوين لان ما كان في يدها وهو الخمس مما صار للاخوين لو لم تدفعه الى الاخوين لكان مقسوماً بينهما وبين المقرهما اثلاثاً فحق كل واحدة منهما في ثلث ذلك الخمس وهو جزء من خمسة عشر من الكل ولو كان أحد الابنين أقر باخ وأخت وكده الاحرار فيهما فانه يعطى للاخت ثمن ما في يده لان للميت بزمعه ثلاثة بين وبنتين فتكون القسمة من ثمانية فلها أعطى للاخت ثمن ما في يده وقيمة جزء من خمسة وعشرين جزءاً مما صار للاخوين فانه كان في يده باعتبار الاصل خمساً ما صار لكل واحد من الاخوين ولو كان ذلك في يده لكان يقسم بينه وبين المقر بهما اثني عشر للاخت خمساً ذلك وخمساً خمسة وعشرين عشرة نفوس ذلك سهمان فلها يرم للاخت قيمة جزئين من خمسة وعشرين جزءاً مما صار للاخوين ويعطى الاخ مثل ذلك لان حقه في التركة سواء ضعف حق الاخت ولو كان أقر باخين معا فانه يعطى كل واحد منهما تسعي ما في يده لان للميت بزمعه أربعة بنين وابنة فتكون القسمة من تسعة ونصيب كل ابن سهمان فيعطى كل واحد منهما تسعي ما في يده لهذا ويرم لكل واحد منهما جزئين من خمسة عشر جزءاً مما صار للاخوين لانه كان في يده باعتبار الاصل خمساً ما في يد كل واحد من الاخوين ولو بقي ذلك في يده لكان مقسوماً بينه وبين المقر بهما اثلاثاً فاما يرم لكل واحد منهما ثلثي الخمس لان ثلثي الخمس جزآن من خمسة عشر جزءاً ولو ترك ابن ابنتين وعبدان وأمة فاقسموا فاخذ الابن الامة وكل ابة عبدان ثم أقرت احدى الابنتين باخنتين أعطت كل واحدة منهما سدس ما في يدها لان للميت بزمعها ابن وأربع بنات فتكون القسمة من ستة لكل ابة سهم فهذا تعطى كل واحدة منهما سدس ما في يدها وقيمة جزء من اثني عشر جزءاً مما صار للاختين لانه كان في يدها باعتبار الاصل ربع ما في يد كل واحدة منهما ولو بقي ذلك في يدها لكان مقسوماً بينهما وبين المقر بهما اثلاثاً بالسوية فاما تفرم لكل واحدة منهما ثلث الربع وهو جزء من اثني عشر لان ربع اثني عشر ثلاثة ولو كانت أقرت باخين وأخت مما أعطت الاخت تسع ما في يدها لان للميت بزمعها ثلاثة بين وثلاث بنات فتكون القسمة من تسعة ونصيب الاخت سهم فتمطيا تسع ما في يدها وقيمة جزء من أربعة وعشرين جزءاً مما صار

للاخوين لانه كان في يدها ربع ماصار لكل واحد منهما ولو بقي ذلك في يدها لكان مقسوما  
 بينها وبين المقر بهما اسداسا للاخت سدس ذلك وسدس الربع جزء من أربعة وعشرين  
 لان ربع أربعة وعشرين ستة وسدسه جزء واحد وتعطي للاخ مثلي ذلك لانه نصيبه ضعف  
 نصيبها ولو كان الابن أقر بثلاث أخوات متفرقات معا وكدته الاختان في ذلك أعطي كل  
 واحدة منهن سبع ما في يده لان للميت بزمه ابنا وخمس بنات فتكون القسمة من سبعة  
 لكل ابنة سهم ويقرم لكل واحدة منهن قيمة جزئين من عشرين جزءا مما صار للاختين لانه  
 كان في يده باعتبار الاصل نصف ماصار لكل واحدة منهما فلو بقي ذلك في يده يكون مقسوما  
 بينه وبين المقر بهن اثنا عشر فاما يقرم لكل واحدة منهن خمس النصف وخمس النصف عشر  
 الجميع فكان ينبغي أن يقول جزءا من عشرة أجزاء ولكنه بني هذا على ما تقدم من القسمة  
 بالارباع حين كانت المقررة بالابنة فجعل في يد الابن جزئين من أربعة فدكر انه يقرم لكل  
 واحدة منهن جزئين من عشرين لهذا ولو كان أقر باخوين وأختين معا فأعطي كل أخ خمس  
 ما في يده لان للميت بزمه ثلاث بنين وأربع بنات فتكون القسمة من عشرة لكل ابن سهمان  
 وسهمان من عشرة الخمس فلهذا يعطى الاخ خمس ما في يده ومن ما صار للاختين معا لان  
 ما في يده باعتبار الاصل نصف ذلك ولو بقي ذلك في يده لكان مقسوما بينه وبين المقر بهن  
 على ثمانية لكل أخ سهمان ولكل أخت سهم فاما يقرم للاخ ربع النصف مما صار لكل  
 أخت وربع النصف من الجميع فلهذا قال يقرم للاخ ثمن ما صار للاختين ثم يعطى كل أخت  
 مثل نصف ذلك لان نصيب الاخ مثل نصيب الاختين فيكون نصيب كل أخت مثل نصف  
 نصيب الاخ وعلي هذا جميع هذا الوجه وقياسه والله أعلم بالصواب

### كتاب فرائض الخنثى

( قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الائمة وغر الاسلام أبو بكر محمد بن أبي  
 سهل السرخسي رحمه الله ) اعلم بان الله تعالى خلق بني آدم ذكورا واناثا كما قال الله تعالى  
 وبث منهما رجالا كثيرا ونساء وقال تعالى يهب لمن يشاء انا وياهب لمن يشاء الذكور ثم  
 بين حكم الذكور وحكم الاناث في كتابه ولم يبين حكم شخص هو ذكر وأثنى ففرقنا بذلك  
 انه لا يجمع الوصفان في شخص واحد وكيف يجتمعان بينهما مغايرة على سبيل المضادة

وجعل علامة التمييز عند الولادة الآلة الى أن يتبين سائر العلامات بمعنى الرمان ثم قد يقع  
 الاشتباه عند الولادة من وجهين أحدهما بالمعارضة بأن يوجد في المولود آلاً لئلا جئنا فيقع  
 الاشتباه الى أن ترجع أحدهما بخروج البول منه والوجه الثاني أن تندم آلة التمييز أصلاً  
 بأن لا يكون للمولود آلة الرجال ولا آلة النساء وهذا أبلغ جهات الاشتباه ولهذا بدأ الكتاب  
 به ورواه عن الشعبي رحمه الله أنه سئل عن مولود ولد وليس بذكر ولا أنثى وليس له ما  
 للأنثى وليس له ما للذكر يخرج من سرته كهيئة البول النليظ فسئل عن ميراثه فقال عمر رضي  
 الله عنه له نصف حظ الأنثى ونصف حظ الذكر قال محمد رحمه الله وهذا عندنا والخش  
 المشكل في أمره سواء والمراد إذا مات قبل أن يدرك فيتين حاله بنات اللحية أو بنات  
 الثدين \* اختلف العلماء رحمهم الله في حكم الجنثى المشكل في الميراث فقال أبو حنيفة ومحمد  
 رحمهما الله وهو قول أبي يوسف الأول رحمه الله يجعل هو في الميراث بمنزلة الأنثى إلا أن  
 يكون أسوأ حاله أن يجعل ذكر الخبيث يجعل ذكراً وفي الحاصل يكون له شر الحالين وأقل  
 النصيين وفي قول أبي يوسف الآخر له نصف ميراث الذكر ونصف ميراث الأنثى وهو  
 أقرب من قول الشعبي على ما بينه أما بيان الحالة التي تكون الدكورة فيه شره بأن تركت  
 المرأة زوجها وأختاً لاب وأماً وشخصاً لاب هو بهذه الصفة مشكل فإن جعل ذكراً لم يرث  
 شيئاً لأن نصف الميراث للزوج والنصف للأخت لاب وأماً فلم يبق للأخ لاب شيء ولو  
 جعل أنثى كان للزوج النصف وللأخت لاب وأماً النصف وللأخت لاب السدس تكملة  
 الثلثين فتعول بسهم والقسم من سبعة فنجد أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله يجعل ذكراً في هذه الحالة  
 ولا شيء له وفي قول أبي يوسف الآخر لهم من أربعة عشر نصف ميراثها إن لو كانت أنثى  
 وكذلك لو تركت زوجها وأماً وأخاً لام وشخصاً هو مشكل لاب وأماً فإن جعل هذا المشكل  
 ذكراً فلزوج النصف وللأم السدس وللأخ لأم الثلث ولم يبق للأخ لاب وأماً شيء وإن  
 كانت أنثى فلها النصف ثلاثة لأنها أخت لاب وأماً وتعول فريضة المسئلة بثلاثة فنجدهما يجعل  
 ذكر ولا شيء له وفي قياس قول أبي يوسف الآخر لها ثلاثة أمث من ثمانية عشر نصف ميراثها  
 إن لو كانت أنثى وبيان الحال الذي تكون الأنوثة فيه شره لها ظاهراً فإنه لو ترك ابنة وعصبته  
 وولداً هو مشكل فإن كان هذا المشكل ذكراً فله الثلث وإن كان أنثى فله الثلث فيجعل أنثى  
 في قول أبي حنيفة ومحمد وفي قول أبي يوسف الآخر نصف في كل حالة نصف الثلثين ونصف

الثالث فيكون له في الحال نصف المال وللابنة الثلث والباقي وهو السدس للعصبة وجده  
قول أبي يوسف ان حاله متردد والاصل في المسائل اعتبار الاحوال عند التردد ويتوزع  
المستحق على الاحوال كما في الطلاق المبهم والعناق المبهم اذا طلق احدي نسائه لاربع قول  
الدخول ثم مات يسقط نصف صداقه او يتوزع عليهن باعتبار الاحوال وكذلك الميراث ينهن  
باعتبار الاحوال فكذلك هنا يعتبر الاحوال بل أولى لان الاشتباه هنا أكثر والحاجة الى  
اعتبار الاحوال بمعنى الاشتباه \* ووجه قولهما هو أن اعتبار الاحوال يفي على التيقن بالسبب  
وسبب استحقاق الميراث الفرضية والعصوبة ولا يتيقن بواحد من السببين بهذا المشكل  
وبدون التيقن بالسبب لا يتميز الاحوال لكن لا يعطى الا القدر الذي يتيقن بأنه مستحق  
له بخلاف الطلاق والعناق فقد يتيقن بالسبب المستقط لنصف الصداق هناك وبالسبب الموجب  
لعتق رقبتة وانما وقع الشك في المستحق كذلك فبعد التيقن بالسبب يصار فيه الى اعتبار الاحوال  
ولو مات وترك ولدا خنثى وعصبة ثم مات الولد قبل أن يستبين أمره ومن الاستنباه البول  
فان كان يبول من احدي المبالين فالحكم لذلك وان كان يبول منهما فن أيهما أسبق فان خرجا  
مما فقيهه اختلاف يأتيك بيان هذا في كتاب الخنثى وانما الكلام هنا في الميراث فلي قول  
أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف أولا لا يعطى الا ميراث جارية وذلك نصف المال  
والباقي للعصبة وفي قول أبي يوسف الآخر له ثلاثة أرباع المال اما لانه يستحق الكل في  
حال والنصف في حال فيعطى نصف الكل ونصف النصف أو لان النصف آسان والنصف  
الآخر يثبت في حال دون حال فيتنصف فله ثلاثة أرباع المال والباقي للعصبة فان كان للميت  
مع ذلك ابن معروف فلي قول أبي حنيفة ومحمد لاذكر مثل حظ الاثنين لان أسوأ الحال  
للخنثى أن يكون أنثى وتكلموا فيما إذا كان الخنثى حيا بعد توهم أن يتبين أمره في الثاني أنه  
كيف يقسم المال بينهما فمنهم من يقول يدفع الثلث الى الخنثى والنصف الى الابن ويوقف السدس  
كما في الحمل والمفقود فانه يوقف نصيبهما الى أن يتبين حالهما وأكثرهم على أنه يدفع ذلك الى  
الابن لان سبب استحقاقه لجميع المال وهو البنوة معلوم فاعما يلتقص من حقه لمزاجه الغير  
والخنثى ما زوجه الا في الثالث فما وراء ذلك يبقى مستحقا له بوضعه انا حكمنا بكون الخنثى  
اثنى حين أعطيتاه الثلث مع الابن وبعد ما حكمنا بالانوثه في حقه يعطى الذكر ضعف ما يعطى  
الانثى وبه فارق الحمل والمفقود فان لم يحكم فيهما بشئ من موت أو حياة فلهذا يوقف نصيبهما

واذا دفع الثلثين الى الابن هل يوجد منه الكفيل قال بعض مشايخنا رحمهم الله على الخلاف  
 المعروف فان القاضى اذا دفع المال الى الوارث المعروف لم يأخذ منه كفيلًا في قول أبي حنيفة  
 وعندهما بخلاف في أخذ الكفيل منه وقيل بل هنا بخلاف في أخذ الكفيل عندهم جميعا لانه  
 ان تين علامة الذكورة في الخنثى كان هو المستحق لما زاد على النصف مما أخذه الابن  
 فيحاط لحقه بأخذ الكفيل من الابن وانما لم يجوز أبو حنيفة أخذ الكفيل للسهول وهنا  
 انما يؤخذ الكفيل للمعلوم فهو طريق مستقيم يصون به القاضى قضاءه وينظر لمن هو عاجز  
 عن النظر لنفسه وهو الخنثى فيأخذ من الابن كفيلًا لذلك فان تين أن الخنثى ذكر استرد  
 ذلك من أخيه وان تين انه أنثى فالتقبوض سالم للابن وأما في قياس قول الشعبي فقد اختلف  
 أبو يوسف ومحمد في القسمة بين الخنثى والابن المعروف قال أبو يوسف رحمه الله قياس  
 قوله أن يكون المال بينهما على أني عشر سهما للابن المعروف وسبعة وللخنثى خمسة أما بيان  
 قول محمد فظاهر لان الخنثى ان كان ذكرًا فالل مال بينهما نصفين فان كان أنثى فالل مال بينهما ثلثا  
 فيعطيه نصف كل حالة فاحتجنا الى حساب ينقسم نصته نصفين وثلثة نصفين وأقل ذلك أننا  
 عشر فان كان الخنثى ذكرًا فله الستة من اثني عشر وان كان أنثى فله أربعة وأما أن تقول له  
 نصف أربعة وهو سهران ونصف ستة وهو ثلاثة وذلك خمسة وللابن نصف ثمانية وهو  
 أربعة ونصف ستة وهو ثلاثة فيكون سبعة أو تقول الثلث متيقن به للخنثى وهو أربعة وما  
 زاد على ذلك الى تمام النصف وذلك سهران يثبت في حال دون حال فينتصف فيكون له خمسة  
 والباقي وهو سبعة للابن فقد فسر محمد قول الشعبي بهذا ولم يأخذ به وأما بيان قول أبي يوسف  
 لقول الشعبي أن يقول الخنثى في حال ابن وفي حال ابنة فالابنة في الميراث نصف الابن فيجعل  
 له نصف كل حال فيكون ثلاثة أرباع ابن فكأنه اجتمع ابن وثلاثة أرباع ابن فيجعل لكل  
 ربع من الابن سهما فالابن الكامل أربعة أسهم ولثلاثة أرباع ابن ثلاثة فذلك سبعة أو يقول  
 ان الله تعالى جعل للذكر مثل حظ الانثيين فكأن الذكر بمنزلة الانثيين واجدى الانثيين  
 في حق الخنثى معلوم والاتي الاخرى ثابتة في حال دون حال فينتصف فيكون الخنثى بمنزلة  
 أنثى ونصف ولو تصور اجتماع ابنة ونصف مع ابنة فانه يكون المال على سبعة أسهم للابن  
 أربعة وللابنة ونصف ثلاثة فها هنا أيضا يقسم المال بينهما على سبعة أسهم للابن أربعة وللابنة  
 ونصف ثلاثة وأشار في الاصل الى رجوع أبي يوسف الى التفسير الذي ذكره محمد رحمه



الله لقول الشعبي قلوا وهذا غلط والصحيح ان رجوع الى التفسير الذي ذكره أبي يوسف  
فانه رجع الى قول الشعبي رحمه الله ثم فسر قوله بما ذكرنا عنه قال ولو كان مع الخشي ابنة  
معروفة فالابنة ثلث المال والاختى نصف المال والباقي يكون للعصبة في قياس قول الشعبي لان  
الختى ان كان ذكر اقله ثلث المال وان كان أنثى فلها الثلث فيعطى نصف كل حالة فيكون  
له نصف المال والباقي للعصبة لانه في حال يستحق ثلث المال وهو أن يكون الخشي أنثى وفي  
حال لا أنثى له فيكون له نصف الثلث وهو السدس فان لم يكن للميت عصبة رد الفضل عليها  
على قدر ما أخذ معناه يجعل المال في الحاصل بينهما على خمسة سهامان للابنة المعروفة وثلاثة  
للختى لانه ليس أحدهما بالزاد عليه بأولى من الآخر فيكون المردود بينهما على مقدار أصل  
حقهما قال فان كان مع الخشي أب للميت فلاختى ثلث المال وللاب ثلثه في قياس قول الشعبي  
لان الخشي ان كان ذكرا فللاب السدس والباقي للابن فله في هذه الحالة خمسة وان كان  
أنثى فلها النصف والباقي كله للاب بالقرضية والمصوبة فاما أن يقول للاختى نصف كل حالة  
ونصف ثلاثة سهم ونصف ونصف خمسة سهام ونصف فذلك أربعة وهو ثلثا المال أو يقول  
مقدار ثلثه للاختى يقين وما زاد الى تمام خمسة ثبت في حال دون حال فينتصف فيكون له  
أربعة والسدس للاب يقين وما زاد عليه الى تمام النصف وذلك سهامان ثبت في حال دون  
حال فينتصف فيكون للاب سهامان وهو الثلث والاختى أربعة وذلك لثان وان ترك ابنة  
خشي وابنة ابن خشي وعصبة في قياس قول الشعبي الفريضة من ستة وثلاثين سهما للاختى  
الا على خمسة وعشرون سهما والاسفل سبعة أسهم وللعصبة أربعة أسهم فان لم يكن له عصبة  
فثلاثة ارباع المال للاعلى وربعة لولد الابن لانه ينظر الى أقل ما يصيب كل واحد منهما والى  
أكثره فيأخذ نصف ذلك ولا ينظر الى ما بين ذلك لان في اعتبار الأقل والاكثر اعتبار  
ما بين ذلك فيقول النصف للمليا متيقن به ذكرنا كان أو أنثى والسدس لا يدعيه العصبة لان  
العصبة تقول هما ابنتان فلها الثلثان والمليا والسفلى كل واحدة منهما تدعى ذلك فيكون ذلك  
بينهما نصفان ولا ينظر الى تفاوت ما بينهما في جهة الدعوى فالاعلى يدعى ذلك من وجه واحد  
وهو نصف الذكورة لنفسه والاسفل من وجهين اما لانه ذكر والمليا أنثى أو لانهما ابنتان  
وهذا لان المستحق من وجه يكون مستحقا من كل وجه فلا فرق بين أن يكون استحقاقه  
لهذا السدس من وجه أو من وجهين والثلث الباقي تدعيه العصبة ان كان الخشيان اثنين

وتدعيه اسم الابن ان كانت هي ذكرا والديا هي اني وتدعيه العليا ان كانت ذكرا فلا يفضل  
 فيه العض على العض لان المعبر في حقهم الاكثر والاقل فيكون بينهم اثلاثا كان أصل القرينة  
 من ستة وتدابكر السدس بالانصاف فصارت اثني عشر ثم انكسر الثلث بالاثلاث فاضرب  
 اثني عشر في ثلاثة فيكون ستة وثلاثين أخذت العليا مرة ثمانية عشر ومرة نصف السدس  
 ثلاثة ومرة ثلث الثلث أربعة فذلك خمسة وعشرون وأخذت السفلى مرة ثلاثة ومرة أربعة  
 فذلك ستة وثلاثين للمصبة أربعة أسهم وان لم يكن له عصبة فالنصف وهو ستة من اثني  
 عشر للعليا ثلث والثلث بينهما نصفان لما بينهما والثلث الباقي ان كانا ذكرا فنحو الاعلى وكذلك  
 ان كان الاعلى ذكرا فان كانا اثنين للعليا ثلاثة ارباعه والرد وان كان الاسفل ذكرا والاعلى  
 أنثى فالثلث للاسفل وقد بينا انه يؤخذ بالاكثر والاقل فيكون هذا الثلث بين الاعلى  
 والاسفل نصيبين فقد أخذ الاعلى مرة ستة ومرة سهما ومرة سهمين فذلك تسعة من  
 اثني عشر وهو ثلاثة ارباع المال وأخذ الاسفل مرة سهما ومرة سهمين وذلك ربع المال  
 هامة أخ خشي وابنة ابن أخ حنث وابن ابن ابن أخ معروف فليقول أصحابا رحمهم الله  
 المال بينهم اثلاثا لان الدنيا ان كان ذكرا فله الميراث كله وان كانت أنثى فلا شيء لها والثانية  
 ان كانت أنثى فلا شيء لها وان كان ذكرا والدنيا أنثى بالميراث له وان كانتا اثنتين جميعا  
 بالميراث للاسفل وانما يؤخذ في هذا باكثره وأقله والذي يسقط من وجه ويرث من وجهين  
 والذي يسقط من وجهين ويرث من وجه سواء في قياس مذهبه واذا كان كل واحد منهم  
 يستحق جميع المال من وجه فقد استوا في الاستحقاق فالمال بينهم اثلاثا فان لم يكن للميت  
 وارث غير هذين الخثنين فالمال كله للعليا في قولنا لهما اثنتان وابنة الاخ مقدمة في الميراث  
 على ابنة ابن الاخ وفي قياس قول الشعبي المال بينهما نصفان لان الذي يرث من وجوه والذي  
 يرث من وجه واحد عنده سواء فالمال كله للاعلى ان كانا ذكرا فنحو الاعلى أو كانا  
 أنثى وان كانت الدنيا أنثى والآخر ذكرا فالمال كله له فلهذا جعل المال بينهما نصيبين فان  
 ترك ثلاث بذات أخ ختاني بعضهن أسفل من بعض وأسفل من السفلى ابن أخ فقي قياس قول  
 الشعبي المال بينهم ارباعا لكل واحد منهم الربع لان الدنيا ان كان ذكرا ورث دونهم وان كانت  
 أنثى والثانية ذكرا ورث دونهم وان كانت أنثى والثالثة ذكرا ورث دونهم وان كن اثلاثا  
 جميعا ورث ابن الاخ الاسفل فكل واحد منهم يستحق جميع المال من وجه وذلك يمكن

للمراحة فكان بينهم ارباعا فان لم يكن أسفل منهن ذكر ولم يكن للميت عصبه فالل مال بينهم  
اثلاثا لان كل واحد منهم يرث جميع المال من وجهه وانما يوجد في هذا الاقل والاكثر فكان  
المال بينهم اثلاثا فان ترك بنتا خنثى وأختا خنثى ومات قبل أن يستبين أمرهما فلائبة النصف  
والباقي للاخت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول ومحمد رحمهم الله لانها ابنة والاخت  
مع الابنة تكون عصبه وفي قياس قول الشعبي للابنة ثلاثة ارباع المال وللأخت الربع لان  
النصف للابنة بلا شك والنصف الآخر استوت فيه منازعتهم والابنة ان كانت ذكرا كان  
هذا النصف له وان كانت أنثى فهذا النصف للاخت ذكرا كان أو أنثى فجعل بينهما نصفان  
فيجعل للابنة ثلاثة ارباع المال وللأخت ربعه وان ترك أختا خنثى وابنة أخ خنثى ففي قولنا  
للأخت النصف وللعصبه النصف لان الخنثيين اثنيان فلاخت النصف والباقي للعصبه ولا  
شيء لابنة الاخ وان لم يكن للميت عصبه فالل مال كله للاخت بالفرض والرد فانه لا شيء لذوي  
الارحام مع وجود ذى السهم وابنة الاخ من ذوي الارحام وفي قول الشعبي للاخت الثلثان  
ولابنة الاخ السدس وللعصبه السدس لان الاخت لها النصف بلا شك وهي تراحم الاخرى  
في النصف الباقي فانه ان كان ذكرا فله الباقي وان كانت هي أنثى والاخ ذكر فالنصف الباقي  
له وان كانتا اثنتين فالنصف الباقي للعصبه فكان هذا النصف بينهما اثلاثا وان لم يكن للميت  
عصبه فلاخت ثلاثة ارباع المال ولابنة الاخ ربع المال لان النصف للعليا بلا شك والنصف  
الآخر للعليا ان كانا ذكرين أو اثنتين وان كانت العليا أنثى والسفلى ذكر فالنصف الباقي له  
والذى يسقط من وجه واحد والذى يسقط من وجهين عنده سواء فيكون هذا النصف  
بينهما نصفين وكذلك لو ترك ابنة خنثى وابنة أخ خنثى ولا عصبه له فالجواب على ما وصفنا  
في الاخت على القولين جميعا فان ترك ابنة خنثى وابنة ابن خنثى وابنة ابن خنثى وعصبه  
فلى قولنا الخنثات اثنان قلل العليا النصف والوسطى السدس تكلمة الثلثين والباقي للعصبه ولا  
شيء للسفلى وان لم يكن للميت عصبه فالباقي يرد على العليا والوسطى ارباعا على قدر موارثهما  
وفي قول الشعبي للعليا ثمانية أسهم من اثني عشر والوسطى سهمان والسفلى سهم وللعصبه سهم  
لان النصف للعليا بلا شك والسدس بينهما وبين الوسطى نصفين لان العليا ان كان ذكرا  
فهذا السدس له وان كانت أنثى فهذا السدس للوسطى ذكرا كان أو أنثى فكان بينهما نصفين  
وبقي ثلث المال كل واحدة منهن نديه ونقول انا ذكر والثلثان لي والعصبه اثلث جميعا نقول

هذا الثلث لما باعتبار هذا المني كان الثلث بينهم ارباعا فقد أخذت العليا مرة ستة ومرة  
سهما ومرة سهما فذلك ثمانية ثلثا المال والوسطى أخذت مرة سهمين ومرة سهمين فذلك الثلث  
وانما أخذت السفلى سهما والمصبة كذلك وذلك نصف السدس وان لم يكن للميت عصبه  
فللعليا النصف بلا شرك والسدس بينهما وبين الوسطى نصفين لما بينا والثلث بينهما اثلاثا  
فتكون القسمة من ستة وثلاثين للعليا مرة ثمانية عشر ومرة ثلاثة ومرة أربعة والوسطى  
مرة ثلاثة ومرة أربعة وللسفلى أربعة فان ترك ابنة وثلاث بنات ابن بمصن: أسفل من  
بعض خناتي كاهن وعصبه فمتدنا للابنة النصف وللعليا السدس والباقي للعصبة لان الخناتي  
اناث ما لم يستبن حالهن وان لم يكن له عصبه فالباقي رد على الابنة وابنة الابن على قدر ميراثهما  
ارباعا وفي قياس قول الشعبي الفريضة من مائة وثمانين سهما للابنة مائة وثمانية عشر سهما  
وللعليا ثمانية وعشرون سهما والوسطى ثمانية عشر سهما وللسفلى ثمانية أسهم وللعصبة ثلاثة  
عشر سهما لان للابنة النصف من غير شرك والسدس بينهما وبين العليا من بنات الابن نصفين  
لما بينا وثلث الثلث الباقي بين الابنة والعليا والوسطى وللعصبة ارباعا لان السفلى لا تدعى من  
ذلك الثلث الا بثلث فانها تقول انا ذكر والباقي اناث والثلث بيني وبين الوسطى اثلاثا لان  
الذكر يعصب من فوقه بدرجة ممن لم يأخذ شيئا كما يعصب من هو في درجته فيخرج ثلث  
هذا الثلث عن منازعته وكل واحدة من البواقي تدعى ذلك لنفسها بدعواها المذكورة والعصبة  
تدعى ذلك لنفسها أيضا بدعواها انهن اناث وأما الثلث بينهم جينا اخماسا لان كل واحدة  
منهن تدعى ذلك لنفسها بدعواها صفة المذكورة والعصبة كذلك فقد انكسر الثلث بالاثلاث  
والارباع والاخماس فيضرب ثلاثة في خمسة فتكون خمسة عشر ثم خمسة عشر في أربعة  
فتكون ستين ثم في أصل المال ثلاثة فيكون مائة وثمانين فلما الابنة فقد أخذت النصف  
تسعين وجعلنا السدس بينها وبين العليا نصفين وذلك ثلاثون لكل واحدة خمسة عشر وجعلنا  
ثلث الثلث وذلك عشرون بين الاربعة سوى السفلى ارباعا لكل واحدة خمسة وجعلنا ثلثي  
الثلث وذلك أربعون بين الخمسة اخماسا لكل واحدة ثمانية فحصل للابنة مرة تسعين ومرة  
خمس عشرة ومرة خمسة ومرة ثمانية فذلك مائة وثمانية عشر ولابنة الابن مرة خمسة عشر  
ومرة خمسة ومرة ثمانية فذلك ثمانية وعشرون والوسطى مرة خمسة ومرة ثمانية فذلك  
ثلاثة عشر وكذلك للعصبة ولم يسلم للسفلى الا ثمانية أسهم فاستقام التوزيع فان كان أسفل

منهن غلام معروف فنحننا للابنة النصف وللعليا من بنات الابن السدس تكلمة الثلثين والباقي  
بين الذكر الاسفل وبين الوسطى والسفلى للذكر مثل حظ الانثيين لانهما بنتان والذكر  
من اولاد الابن يعصب من فوقه من الاناث ممن لم يأخذ شيئاً بالقرضية وفي قول الشعبي  
نصف المال للابنة والسدس بينها وبين العليا نصفين وثلاث سدس المال بين الابنة والعليا والوسطى  
اثلاثا وثلاث سدس المال بينهما وبين السفلى ارباعا وسدس المال الباقي بينهما وبين الغلام اخماسا  
من قبل أن الغلام يدعى انهن امات وان له نصف ثلث الباقي في الحاصل فنصف الثلث وهو  
السدس خارج عن دعواه والسفلى تدعي انه ذكر وان الثلث الباقي بينه وبين الوسطى اثلاثا  
فثنا السدس بزعمه للوسطى وهو ثلث الثلث وقد استوثق منازعة الابنة العليا والوسطى  
في هذا الجزء وهو ثنا السدس كل واحدة منهما تدعي ذلك لنفسها بدعواها صفة الذكورة  
فيكون بينهما اثلاثا وثلاث السدس هما مع السفلى يدعونه فيكون بينهم ارباعا والسدس الباقي  
هم جميعا مع الغلام يدعونه فيكون ذلك بينهم اخماسا فقد انكسر الثلث بالارباع والاخماس  
والاثلاث فاذا ضربت الخارج بعضها في بعض كان ذلك ستين ثم في أصل المال وهو ستة  
فيكون ذلك ثمانمائة وستين فقد أخذت الابنة مرة النصف مائة وثمانين ومرة نصف الثلث  
وذلك ثلاثون فهو مائتان وعشرة ومرة ثلث ثلثي السدس أربعين وهو ثلاثة عشر وثلث  
ومرة ربع ثلث السدس وذلك خمسة ومرة خمس السدس وذلك اثنا عشر فاذا جمعت ذلك  
كله كان ذلك مائتين وأربعين وثلاثا وابنة الابن أخذت مرة ثلاثين ومرة ثلاثة عشر وثلاثا  
ومرة خمسة ومرة اثني عشر فذلك ستون وثلث والوسطى أخذت مرة ثلاثة عشر وثلاثا  
ومرة خمسة ومرة اثني عشر فذلك ثلاثون وثلث والسفلى أخذت مرة خمسة ومرة اثني عشر  
وما أخذ الغلام الا اثني عشر فاستقام التخرج فان كانت الوسطى أو السفلى معروفتان أبيهما  
ابنتان والمسئلة بحالها ففي قول الشعبي للابنة النصف والسدس بينها وبين العليا نصفين ومن الثلث  
الباقي الابنة ثلاثة وللعليا ثلاثة والثلث بين الوسطى والسفلى والغلام للذكر مثل حظ الانثيين  
فصار هذا الثلث مقسوما على اثني عشر سهما فاجتبا الي حساب يتقسم ثلثه ارباعا فيكون جملة  
المال على ستة وثلاثين سهما نصف ذلك ثمانية عشر للابنة الصليبة بغير شك والسدس وهو  
سبعة بينها وبين العليا نصفين لان كل واحدة منهما تدعي ذلك بدعواها صفة الذكورة ولا  
ينازعهما في ذلك الوسطى والسفلى والغلام لانهم يزعمون انهما ابنتان وان الثلثين لهما فلماذا

قسم هذا السدس بينهما نصفين وأما الثلث الباقي فالوسطى والسفلى لا يدعيان شيئا من ذلك  
 لأنفسهما إلا بالعلام الذي دونهما لأنهما ابتنان سر وفتان حالهما فيعصبهما بالعلام الذي هو دونهما  
 في الباقي فقد استوى في هذا الثلث دعوى الغلام ودعوى العليا وابنة الصلب فيكون ثلاثة  
 لأبنة الصلب وثلاثة للعليا باعتبار أن كل واحدة منهما تدعى جميع ذلك لنفسها بدعوى صفة  
 المذكورة يبقى الثلث فهو بين الغلام والوسطى والسفلى للذكر مثل حظ الأنثيين فحصل لأبنة  
 الصلب مرة ثمانية عشر ومرة ثلاثة ومرة أربعة فذلك خمسة وعشرون وحصل للعليا مرة  
 ثلاثة ومرة أربعة فذلك سبعة وحصل للغلام سهمان والوسطى والسفلى لكل واحدة سهم  
 وإن كانت السفلى هي المروفة أمها ابنة والباقيون خناني فعلى قياس قول الشعبي لأبنة النصف  
 والسدس بين الأبنة والعليا نصفين ونصف السدس بين الأبنة والعليا والوسطى اثلاثا والباقي  
 بينهم جميعا أرباعا للأبنة وللعليا ربعه والوسطى ربعه وربعه بين السفلى والغلام للذكر مثل  
 حظ الأنثيين فيحتاج إلى حساب ينقسم ثلثه أسداسا وأرباعا واثلاثا وذلك بأن تضرب ستة  
 في أربعة فيكون أربعة وعشرين ثم في ثلاثة فيكون اثنين وسبعين ثم في ثلاثة فيكون مائتين  
 وستة عشر النصف من ذلك مائة وثمانية للأبنة بنصيبه شك والسدس ستة وثلاثون بين  
 الأبنة والعليا نصفين لكل واحدة ثمانية عشر لانه لا ينازعهما في الثلثين أحد والثلث نصفان  
 لأن لكل واحدة ثمانية عشر لانه لا ينازعهما في الثلثين أحد والثلث الباقي وذلك لأن  
 وسبعون فربعه وهو نصف السدس بين الأبنة والعليا والوسطى اثلاثا لأن السفلى إنما  
 تدعى هذا الثلث بالغلام والغلام يزعم أن الوسطى أنثى وأن الثلث الباقي بينه وبين الوسطى  
 والسفلى للذكر مثل حظ الأنثيين أرباعا فربع هذا الثلث لا يدعيه الغلام والسفلى وقد استوى  
 فيه دعوى العليا والوسطى والأبنة كل واحدة تزعم أنها ذكر فيكون بينهم اثلاثا لكل واحدة  
 ستة والباقي وهو ثلاثة أرباع الثلث وذلك أربعة وخمسون سهما استوى فيه دعوى الأبنة  
 والعليا والوسطى والغلام فيكون أرباعا ربعه للأبنة وربعه للعليا وربعه للوسطى وربعه بين  
 الغلام والسفلى للذكر مثل حظ الأنثيين لأن الغلام مقرر أن ما يصيبه من هذا الميراث بينه  
 وبين السفلى للذكر مثل حظ الأنثيين وانراه حجة في حقه وربعه ثلاثة عشر ونصف فإذا  
 جعل بينهما اثلاثا كان للغلام تسعة وللسفلى أربعة ونصف وإن أردت دفع الكسر بالانصاف  
 فاضف الحساب امرأة تركت زوجها وأما وأختا لآب وأم خنتي فانت قبل أن يستبين

أمرها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله للزوج النصف وللأم الثلث والباقي  
للخنثى لأنهم يجمعون الخنثى أسوأ حالة وأسوأ الأحوال هنا أن يكون ذكراً وفي الحقيقة  
لا يحكم بأنه ذكر ولا أنثى وكيف يحكم بذلك من غير دليل ولكن يعطيه أقل النصيبين لأنه  
هو المتيقن به وأقل الهيبين هنا نصف الذكر لأنه إذا جعل أنثى يستحق النصف وتقول  
الفريضة بسببها وإثبات الدول بدون التيقن لا يجوز ولهذا جعلنا للاخ ما بقي وفي قياس قول  
الشمعي الفريضة من ثمانية وأربعين سهماً لأن الخنثى إن كان ذكراً فالفريضة من ستة وإن  
كانت أنثى فالفريضة من ثمانية للزوج ثلاثة وللأم سهمان وللأخت ثلاثة فنقول بسهمين  
فالسبيل أن يضرب ستة في ثمانية فيكون ثمانية وأربعين ثلاثة أثمان ذلك وهو ثمانية عشر  
للزوج يعني وما زاد على ذلك إلى تمام النصف وهو ستة يستحقته في حال وهو أن يكون الخنثى  
ذكراً ولا يستحقته في حال فيعطيه نصف ذلك فيكون للزوج أحد وعشرون والام لها اثنا  
عشر يعني وما زاد على ذلك إلى تمام الثلث وهو أربعة يستحقته في حال دون حال فيكون لها  
نصف ذلك فلها أربعة عشر والخنثى لها ثمانية يعني وما زاد على ذلك إلى تمام ثمانية عشر يستحق  
في حال دون حال فلها نصف ذلك فحصل لها ثلاثة عشر وللأم أربعة عشر فذلك سبعة  
وعشرون وللزوج أحد وعشرون فذلك ثمانية وأربعون وإن كان مع ذلك أخ لام فللخنثى  
والزوج مثل ما كان لهما في الوجه الأول في قياس قول الشعبي وللأم والام مثل ما كان  
للأم في الفريضة الأولى بينهما نصفين لأن في الفريضة الأولى للام سهمان من ستة أو من  
ثمانية وهنا للام سهم وللأخ لام سهم من ستة أو من ثمانية فعرفنا أن نصيبهما هنا مثل نصيب  
الأم هناك وإن حالهما فيه على السواء فيقسم أربعة عشر بينهما نصفين وعلى قولنا هذا والأول  
سواء لأن نصيب الأخ لام مع الخنثى يحول نصيب الأم إلى السدس ويكون السدس للاخ  
لام فأنما يجعل للخنثى ما بقي وهو السدس باعتبار أنه أقل النصيبين له \* رجل مات وترك  
امراًه وآخرين لأمه وأختاً لاب وأمه هي خنثى فعندنا للمرأة الربع وللأخوين لام الثلث  
وما بقي فهو للأخت الخنثى لأن أقل النصيبين له نصيب الذكر فانه يأخذ خمسة من اثني  
عشر ولو جدات أنثى كان لها ستة من ثلاثة عشر فهذا جعلنا له الباقي وأما في قياس قول  
الشعبي الفريضة من مائة وستة وخمسين سهماً لأن الخنثى إن كان ذكراً فالفريضة من اثني  
عشر وإن كان أنثى فالفريضة من ثلاثة عشر للمرأة سبعة وثلاثون ونصف لأن ثلاثة أجزاء

من ثلاثة عشر جزءاً وذلك ستة وثلاثون لها بنتى والرابع تسعة وثلاثون فإزاد على ذلك الى تمام الربع لها في حال دون حال ماها سبعة وثلاثون ونصف وللآخرين خمسون لان مقدار ثمانية وأربعين لها يثبت ومازاد على ذلك الى تمام الثلث وهو أربعة يثبت في حال دون حال فينصف وللختى ثمانية وستون ونصف لان خمسة اجزاء ذلك ستون له يثبت ومازاد على ذلك الى تمام سبعة وسبعين وذلك سبعة عشر لها في حال دون حال فينصف فيكون لها ثمانية وستون ونصف فان كان ترك مع ذلك أما في قولنا للام السدس سهمان من اثني عشر وللرأة الربع ثلاثة وللآخرين لام أربعة وللختى ما بقى لان أقل النصيبين نصيب الذكرك هناك وفي قول الشعبي المريضة من مائة وعشرين سهماً لاني الختني ان كان ذكرها فالفريضة من اثني عشر وان كانت أنثى فلها ستة ولام السدس سهمان وللآخرين لام أربعة وللرأة ثلاثة تعول بثلاثة فتكون من خمسة عشر الا أن بين خمسة عشر وبين اثني عشر موافقة بالثلث فيقتصر على الثلث من أحدهما وذلك أربعة ثم تضرب في خمسة فيكون ذلك ستين منه تصح المسئلة وان خرج كما في بعض النسخ من ضعف ذلك وهو مائة وعشرون فقد يخرج مستقيماً من ستين فأما مقدار اثني عشر يعني وما زاد على ذلك الى تمام الربع خمسة عشر وذلك ثلاثة لها في حال دون حال فيكون لها ثلاثة عشر ونصف قلنا وانما ان مقدار اثني عشر لها يثبت لان أقل النصيبين لها ثلاثة من خمسة عشر وهو الخمس وخمس ستين اثنا عشر فلام ثمانية يثبت ومازاد على ذلك الى تمام السدس سهمان وهو عشرة لها في حال دون حال فيكون لها تسعة وللآخرين لام ستة عشر يثبت وما زاد على ذلك الى تمام العشرين في حال دون حال فيكون لها ثمانية عشر يثبت وما زاد على ذلك الى تمام أربعة وعشرين لها في حال دون حال فيكون تسعة عشر ونصفاً وانما أخرجه في بعض النسخ من مائة وعشرين للتحرز عن الكسر بالانصاف فان ترك ابنة وثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض خناني كلهن ولا عصبية له ففي قياس قول الشعبي الفريضة من مائة وثمانية أسهم من قبل أن النصف للابنة ثابت بذير شك والسدس سهمان بينهما وبين العليا نصفين لان الوسطى والسفلى لا يدعيان ذلك فانهما يزعمان انهما ابنتان وان الثلثين لهما ثم السفلى تزعم انها ذكر وان الوسطى أنثى والثلث الباقي بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين فهو لا يدعي ثلث هذا الثلث والوسطى والعليا والابنة كل واحدة تدعي ذلك لنفسها يدعوا هاضمة الذكورة فيكون بينهم اثلاثا يبق لنا الثلث استوت فيه المنازعتن كل واحدة



تدعى ذلك لنفسها فيكون بينهما أرباعا فيحتاج الى حساب ينقسم ثلثه اثلاثا وأرباعا فالسبيل أن يضرب أربعة في ثلاثة فيكون اثني عشر ثم اثني عشر في ثلاثة فيكون ستة وثلاثين ثم ستة وثلاثين في أصل المال وهو ثلاثة فيكون مائة وثمانية للابنة مرة أربعة وخمسون وهو النصف ومرة نصف السدس تسعة فذلك ثلاثة وستون ومرة أربعة وهو ثلث ثلث الثالث ومرة ربع ثلثي الثالث وذلك ستة وستة وأربعة يكون عشرة إذا ضمنت ذلك الى ثلاثة وستين يكون ثلاثة وسبعين وللعليا مرة تسعة ومرة أربعة ومرة ستة فذلك تسعة عشر وليس للسفلي الا ستة عشر فاذا جمعت بين هذه السهام كانت مائة وثمانية فاستقام التوزيع والله أعلم بالصواب

### كتاب الخبي

(قال رضى الله عنه) ذكر عن أبي يوسف عن البجلي عن أبي صالح عن ابن عباس رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن مولود ولد في قوم له مال المرأة وما للرجل كيف يرث فقال النبي صلى الله عليه وسلم من حيث يبول وهكذا روى عن علي رضى الله عنه وهكذا نقل عن جابر بن زيد وعن قتادة وعن سعد بن المسيب رضى الله عنه أنه يرث من حيث يبول وهذا حكم كان عليه العرب في الجاهلية على ما يحكى أن قاضيا فيهم رفعت اليه هذه الحادثة فجعل يقول هو رجل وامرأة فاستبعد قومه ذلك فتعير ودخل بطنه في الاستراحة فجعل يتقلب على فراشه ولا يأخذ النوم لتعيره في هذه الحالة وكانت له بنية فعمزت رجليه فسأله عن تفكره فأخبرها بذلك وقالت دع الحال وانتع المبال فخرج الى قومه وحكم بذلك فاستحسنوا ذلك منه فرأنا أن حكمه كان في الجاهلية قرره رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيجيئ من المعنى ما يدل عليه فإن ما يقع به الفصل بين الذكر والانثى عند الولادة الآلة وذلك في آدمى وفي سائر الحيوانات وعند انفصال الولد من الام منفعة تلك الآلة خروج البول منها وما سوى ذلك من المنافع يحدث بعد ذلك فرأنا أن المنفعة الاصلية في الآلة إنما للمبال فاذا كان يبول من مبال الرجل عرفنا أن آلة الفصل في حقه هذا وان الآخر زيادة خرق في البدن فاذا كان يبول من مبال النساء عرفنا أن الآلة هذا وان هذا بمنزلة مبالين في البدن فان كان يبول منهما جميعا فالحكم لاسبغهما خروجا للبول منه لان الترجيح

بالسبق عند الممارسة والمساواة أصل في الشرع ولا به كما خرج البول من أحدهما فقد حكم  
 باعتباره على تلك الصفة (ألا ترى) أنه لو لم يخرج من المبال الآخر بعد ذلك كان ما  
 خرج علامة تمام الفصل وبعد ما حكم له بأحد الوصنين لا يتغير ذلك بخروج ذلك البول من  
 لآله الأخرى فهو بمنزلة رجل أقام بيته على تكاح امرأة وقضى له بها ثم أقام الآخر البيته  
 لا يمتنع للبيته الثانية وكذلك لو ادعى نسب مولود وأقام البيته وقضى له به ثم ادعاه آخر  
 وأقام البيته لا يلتفت إلى ذلك وإن كان يبول منهما جميعا معا قال أبو حنيفة رحمه الله لا علم  
 لي بذلك وقال أبو يوسف ومحمد ورحمهما الله يورث باكثرهما بولا لأن الترجيح عند المعارضة  
 بزيادة التوبة وذلك يكون بالكثرة كما يكون بالسبق إذا لم مزاحمة بين القليل والكثير كما لا  
 مزاحمة بين اللاحق والسابق فالظاهر أن الذي يخرج منه البول أكثر هو المبال فالحكم للمبال  
 وأبو حنيفة أنى ذلك لوجهين أحدهما أن كثرة البول تدل على سعة المخرج ولا معتبر لذلك  
 فخرج بول النساء أوسع من مخرج بول الرجال والثاني أن الكثرة والقلة تظهر في البول  
 لافي المال والآلة الفصل المال دون البول وباعتبار السابق يأخذ السابق اسم المبال قبل أن  
 يأخذ الآخر ذلك الاسم وأما إذا خرج منهما جميعا فقد أخذ اسم المبال في وقت واحد على  
 صفة واحدة لأن هذا الاسم لا يختلف بكثرة ما يخرج منه البول وقتله ثم إن أبا حنيفة رحمه  
 الله استصح الترجيح بالكثرة على ما يحكى عنه أن أبا يوسف رحمه الله لما قال بين يديه يورث  
 من أكثرهما بولا قل يا أبا يوسف وهل رأيت قاضيا يكيل البول بالاولى فقد استبعد ذلك  
 لما فيه من التبجح وتوقف في الجواب لانه لا طريق للتمييز بالرجوع إلى الملقول ولم يجد فيه  
 لصا فتوقف وقال لا أدري وهذا من علامة فقه الرجل وورعه أن لا يخط في الجواب على  
 ما يحكى أن ابن عمر رضي الله عنه سئل عن مسألة فقال لا أدري ثم قال ينح لا بن عمر سئل  
 عما لا يدري فقال لا أدري وكذلك أبو يوسف ومحمد قالوا إذا استويا في التدار لا علم لنا بذلك  
 ولم ينقل عن أحد منهم أنه علم ذلك أو وقف فيه على دليل ليكون قول أبي حنيفة وأصحابه  
 لا علم لنا به بقضايائهم والله أعلم وهذا الذي هو مشكل لا يخلو إذا بلغ هذه المعالم وإنما  
 لا يبقى الإشكال فيه بعد البلوغ فلا بد أن يزول الإشكال بظهور علامة فيه فإنه إذا جامع  
 ذكره أو خرجت له حلية أو احتلم كما يحتلم الرجال فهو رجل وقوله في ذلك مقبول لانه أمر  
 في باطنه لا يعلمه غيره وقول الإنسان شرعا مقبول فيما يخبر عما في باطنه مما لا يعلمه غيره وإن

كان له نديان مثل نديي المرأة أو رأى حيفا كما ترى النساء أو كان يجامع المرأة أو ظهر به  
 حبس أو نزل في نديه لبن فهو امرأة لأن هذه علامات الفصل للبلوغ ولا بد أن يظهر عليه  
 بعضها عند بلوغه فإنه لا يخلو إذا بلغ من هذه المعالم قلنا لا يبقى الإشكال فيه بعد البلوغ  
 وإنما يكون ذلك في صغره إذا مات قبل أن يبلغ وقد بينا اختلاف العلماء في ميراثه قبل أن  
 يستبين أمره فيما سبق وإن مات قبل أن يستبين أمره وقد راق لم ينسله رجل ولا امرأة  
 ولكن ييم الصعيد لأن الأصل أن النظر إلى النورة حرام وبالموت لا تنكشف هذه الحرمة  
 إلا أن نظر هذا الجنس أخف فلاجل الضرورة أتيح النظر للجنس عند النسل والمراعى  
 كالبالغ في وجوب ستر عورته فإذا كان هو مشكلا لا يوجد له جنس أولا يعرف جنسه أنه  
 من الرجال أو من النساء فيعذر عليه لا لعدم من ينسله وهو بمنزلة ما لو تذر غسله لعدم  
 ما ينسل به فيعم الصعيد وهو نظير امرأة تموت بين رجال ليس معهم امرأة فلها تيمم الصعيد  
 فهذا مثله فإن كان من ييمه من النساء ييمه بنير خرقه وكذلك أن كان من الرجال من ذوي  
 الرحم المحرم له وإن كان أجنبيا عنه ييمه بخرقه ولا بأس بأن ينظر إلى وجهه ويعرض بوجهه  
 عن ذراعيه لجواز أن يكون امرأة وفي هذا أخذ بالاحتياط فيما بين أمره على الاحتياط وهو  
 السن والنظر إلى النورة وإن سجد دبره فهو أحب إلى لأن فيه نوع احتياط فلمل امرأة ومبنى  
 حالها على الستر ولا بأس بأن يسجد دبر الرجل عند الغدر كالمرء والبرد والمطر واشتباه حاله  
 في الغدر أبلغ من ذلك وإن حمل على السرير مقلوبا فهو أحب إلى لأن الرجل يحمل على السرير  
 مستويا بغير نكس والمرأة تحت نكس فإن حمل على السرير بغير نكس وهو امرأة كان فيه  
 تشبيه النساء بالرجال وإن جعل على سرير النكس كان فيه تشبيه الرجال بالنساء إذا كان رجلا  
 فأولى الوجهين أن يحمل على سرير مقلوبا وإن جعل على السرير النكس فيه المرأة فهو جائز  
 أيضا لأنه أقرب إلى الستر والستر مندوب إليه عند اشتباه الأمر ويدخله قبره ذو رحم  
 محرم منه لقوله تعالى وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض ولأنه إذا كان أتى فينبني أن يرسمه  
 من هو ذو رحم محرم منه وإن كان ذكر فلا بأس بأن يرسمه محرمه عند الإدخال في قبره فكان  
 هذا أحوط الوجهين ويكفن كما تكفن الجارية فهو أحب إلى لأنه أقرب إلى الستر ولأن  
 الزيادة في كفن الرجل عند الحاجة جائزة واشتباه أمره من أقوى أسباب الغدر فلذا  
 يكفن كما تكفن الجارية (ألا ترى) أن في حالة الحياة يؤمر بالستر وينهى عن الكشف

فكذلك بعد الموت ما كان أقرب الى الستر في حقه فهو أولى والاصل فيه قوله عليه السلام ما اجتمع الحلال والحرام في شيء الا غلب الحرام الحلال وأكره في حياته لبس الخلى والحرير لان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الذهب بينه والحرير بشماله وقال هذان حرامان على ذكور أمتي حل لانهما فاعا أباح اللبس بشرط أنوته اللابس وهذا الشرط غير معلوم في الخنثى ثم ما يتردد بين الحظر والاباحة يرجع معنى الحظر فيه لقوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات فدفع ما يربك الى ما لا يربك وترك لبس الحرير لا يريه ولبسه يريه بوضعه ان الاجتناب عن الحرام فرض والاقدام على المباح ليس بفرض فكان الاحتياط في ترك لبس الحرير لكيلا يكون موافقا للحرام ان كان رجلا وان قبله رجل بشهوة لم يتزوج أمه حتى يستبين أمره لانه ان كان أتي فتنيله بعد ما راهق ثبت حرما المصاهرة فتكون أمه حراما عليه من هذا الوجه وترك نكاح امرأة نحل له أولى من نكاح امرأة هي محرمة عليه وان زوجه أبوه رجلا أو امرأة فلا علم لي بشكاحه وهو موقوف الى أن يبلغ لان الله كره دخلا في النكاح دخول المالكين والاني تصير مملوكة بالنكاح ولا يمكن اثبات واحد من الوصفين في حقه من غير دليل ولا وجه لابطال انكاح الولي في حال قيام ولايته ما لم يعلم انه لم يصادف محله فيكون موقوفا الى أن يبلغ فان ظهرت فيه علامة الرجاء وقد زوجه أبوه امرأة حكم بصحة النكاح من حين عقد الاب لانه تبين أن تصرفه صادق محله وان لم يصل اليها أجل كما يؤجل العنين وان كان زوجه أبوه من رجل ثم ظهر به علامة لرجال فقد تبين ان هذا التصرف لم يصادف محله فكان باطلا وان أحرم وقد راهق قال أبو يوسف لا علم لي بلباسه لان الرجل في احرامه يحرم عليه لبس الخيط والمرأة في احرامها يلزمها لبس الخيط ويحرم عليها الاكتفاء بلبس الازار والرداء فلما استوى الجانبان لا يمكن ترجيح أحدهما بنفي حجة فتوقف فيه وقال لا علم لي بلباسه وقال محمد يلبس لباس المرأة لانه أقرب الى الستر ومبنى حاله على الستر كما في غير حالة الاحرام ولان لبس الخيط للرجل في احرامه جائز عند العذر واشتباه أمره من أبلغ الاعذار ولا شيء عليه في ذلك لانه لم يبلغ وكفارة الاحرام بارتكاب المحذور لا تجب على غير البالغ عندهنا ويصلي بقناع أحب الى لا ما أقرب الى الستر ولانه ان كان رجلا فالتنقع لا يمنع جواز صلاته وان كان أتي فانها تؤمر بالتنقع في صلاتها اذا كان مراهمه فمعد الاشتباه يرجع هذا الجانب ويجلس في صلاته

كجلوس المرأة مناه يخرج رجله من جانب ويفضي باليتيه الى الارض لانه أقرب الى  
الستر ولان الرجل لا بأس بان يجلس كذلك عند العذر واشتداه الحال أئين الاعذار ويكون  
في الجماعة خلف صف الرجال وامام صف النساء لان تمام الاحتياط فيه فانه ان كان رجلا  
فوقوفه في صف النساء يفسد صلاته وان كانت امرأة فوقوفها يفسد صلاة من عن يمينها وعن  
يسارها ومن خلفها من الرجال بمحاذاتها لان المرافقة في هذا كالبالغة استحسانا فاذا وقف في  
صف الرجال امام صف النساء نيقن بمجواز صلاته وصلاة جميع القوم فان وقف في صف النساء  
فأحب الي أن يمسد الصلاة لان سبب وجوب الصلاة عليه معلوم والسقوط بهذا الاداء  
مشبه والاخذ بالاحتياط في باب العبادات أحب الى الا انه لم يلزمه الاعادة قطعا لان المسقط  
وهو الاداء معلوم والمفسد وهو محاذاة المرأة الرجل في صلاة مشتركة موهوم فلتوهم  
أحب له أن يمسد الصلاة وان أقام في صف الرجال فصلاته تامة لانا نيقن بمجواز صلاته ذكرنا  
كان أو اثني ويعيد الذي عن يمينه وعن يساره ومن خلفه سجدة صلاتهم والمراد على طريق  
الاستحباب لما بينا ان محاذاة المرأة الرجل في حتم موهوم ومبنى العبادة على الاحتياط  
فيستحب لهم أن يمسدوا صلاتهم لهذا وان مات هذا الخنثى المشكل فصلى عليه وعلى رجل  
وامرأة وضع الرجل مما يلي الامام والخنثى خلفه مما يلي القبلة والمرأة خلف الخنثى اعتبارا  
بحالة الحياة فان صف الرجال أقرب الى الامام من صف الخنثى لقوله عليه السلام ليبنى منكم  
أولو الاحلام والنهي تم الذين يلونهم فقد أمر بأن يقرب منه من هو أفضل والاصل فيه  
قوله تعالى ويؤتى كل ذي فضل فضله وللرجال زيادة درجة على النساء فينبغي ان تكون جنازة  
الرجل أقرب الى الامام من جنازة النساء والخنثى المشكل لتردد الحال فيه تجعل جنازته  
خلف جنازة الرجل وامام جنازة المرأة فان دفنوا في قبر واحد من عذر فلا بأس بذلك لان  
النبي صلى الله عليه وسلم أمر يوم أحد أن يدفن جماعة من الشهداء في قبر واحد وأن يجعل  
بين كل ميتين حاجز من التراب فيفعل كذلك هنا ويوضع الرجل مما يلي القبلة ثم خلفه الخنثى  
ثم خلفه المرأة لان جهة القبلة أشرف فيكون الرجل بالقرب منه أحق (الآثرى) في حديث  
أحمد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بتقديم أكثرهم أخذًا للقرآن الى جانب القبلة  
ويجعل بين كل ميتين حاجز من الصعيد فيصير ذلك في حكم قبرين وان قذف رجلا بعد  
ما بلغ قبل أن يستبين أمره أو سرق منه أقيم الحد عليه لانه صار بالبلوغ مخاطبا وحد القذف

والسرقة لا يختلف بالذ كورة والانونة واشتباه حاله لا يمنع بتحقيق قذفه موجب للحد عليه ولا  
تحقق سرقته والسرقة منه موجب القلع وان قذفه رجل فلا حد على قاذفه بمنزلة المخنون  
والرشاء اذا قذفها رجل وهذا لان القاذف يستوجب الحد بنسبة الرجل الى فعل مباشره  
ونسبة المرأة الى التمكن من فعل مباشره غيرها ومع اشتباه أمره لا يتقدر السبب ولا  
يدري ان قاذفه الى أي فعل نسبته فان كان نسبه الى مباشرة الفعل وهو امرأة كان قد نسبته  
الى محال فيكون بمنزلة قاذف الرشاء والمخنون وان كان قد نسبته الى التمكن وهو رجل كان  
قد نسبته الى ما هو قاصر في حقه غير موجب للحد عليه وعند الاشتباه الامر لا يمكن اقامة  
الحد على القاذف واذا قطع رجل يده أو امرأة قبل أن يستبين أمره فلا قصاص على القاطع  
لان حكم القصاص فيما دون النفس يختلف بالذ كورة والانونة لا يجري القصاص بين الرجال  
والنساء وفي الاطراف فان كان القاطع رجلا لم يجب القصاص اذا كانت هي امرأة وان  
كان القاطع امرأة لم يجب القصاص اذا كان هو رجلا فعند الاشتباه يتمكن فيه الشبهة والقصاص  
عقوبة تدري بالشبهات وبه فارق القصاص في النفس فانه لا يختلف بالذ كورة والانونة سواء  
قتله رجل أو امرأة كان عليه القصاص ليقبض بوجوبه وتقرر سببه ولو قطع هذا الخشي بد رجل  
أو امرأة أو قتله لم يكن عليه قصاص ولكن الدية على عاقلة لانه صغير لم يبلغ فمده وخطؤه  
سواء ولو صلى بغير قناع قبل أن يدرك لم أمره بالاعادة لان أسوأ أحواله أن يكون أنثى  
والمراهمه اذا صلت بغير قناع لا تؤمر بالاعادة استحسانا زاد في بعض النسخ وان كان بالما  
فصل بغير قناع أمرته أن يميد وهذا بطريق الاحتياط ولكن لا يتصور بقاءه مشكلا بمد  
البلوغ وان تصور يحكم بهذا وأكره له أن ينكشف قدام الرجال وقدام النساء اذا كان قد  
راهق حتى يستبين أمره لتوهم أن يكون امرأة والمرأة عورة مستورة وهذه المسئلة تدل  
على أن نظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى ذوات محارمه لا كنظر الرجل الى الرجل لانه  
لو كان كنظر الرجل الى الرجل لجاز للخنثى التكشف من النساء فانه ليس المراد من التكشف  
ابداء موضع العورة لان ذلك لا يحل لغير الخنثى أيضا ولكن المراد أن يكونا في ازار واحد  
وفي هذا الفصل روايتان بظاهرها في الاستحسان وأكره أن يخلو به من ليس بمحرم له من  
رجل أو امرأة لقوله عليه السلام الا لا يخلون رجل بامرأة ليس منها بسبيل فان ثالثهما  
الشیطان واذا خلى الخنثى برجل فن الجائز انه امرأة فتكون هذه خلوة رجل بامرأة أجنبية

وإذا خلا به امرأة فن الجائز انه ذكر خلا باجنبة والمراقة في المنع من هذه الخلوة كالبالغة  
 لان المنع خلوف الفتنة وكذلك يكره ان تسافر معه امرأة محرما كانت أو غير محرمة لان من  
 الجائز ان الخنثى اني فتكون هذه مسافرة امرأتين بغير محرم لهما وذلك حرام ويكره أن  
 يسافر الخنثى الامع محرم من الرجال ثلاثة أيام فصاعدا لان من الجائز انه أتى ولا يجوز شهادته  
 حتى يدرك لان الصغير يدمم أهلية الشهادة وأكره له أن يلبس الحلي والذهب حتى يستبين  
 أمره لجواز أن يكون ذكرا ولو كان لرجل ولدان خنثيان فأت أبوهما أحرزاً ميراثه كله في  
 قول الشعبي لان عنده يرث كل واحد منهما نصف ميراث رجل ونصف ميراث أنثى وعندنا  
 ما زاد على نصيب البنين موقوف حتى يستبين أمرهما وقد بينا هذا في فرائض الخنثى ولا يرث  
 الخنثى بولاء الغير ما لم يستبين أمره لانه في حكم الميراث اني ولو أوصى رجل لما في بطن امرأة  
 بالف درهم ان كان غلاما وبخمسة ان كانت جارية فولدت هذا الخنثى قال يوقف الخمسة  
 الفاضلة في قوله حتى يتبين أمره لان الوصية أخت الميراث وقد جعلناه في الميراث كالأنثى  
 ما لم يتبين أمره وهذا لا ما لا نعطيه الا بالمتيقن به والمتيقن به هو الاقل وفي قياس قول الشعبي  
 ينبغي ان يكون له سبعمائة لانه يجمع الخنثى في الميراث بمنزلة نصف رجل ونصف امرأة  
 فكذلك في الوصية وهذا لان اعتبار الاحوال عند الاشتباه أصل معتبر في الشرع ولو قال  
 ان كان أول ولد تلدينه غلاما فأنت طالق أو قال لامته ان كان أول ولد تلدينه جارية فانت  
 حرة فولدت الحرة والامة بهذا الخنثى المشكل لم يقع الطلاق ولا العتاق حتى يتبين أمره  
 لان المتناق بالشرط لا ينجز ما لم يوجد الشرط حقيقة ومع الاشكال لا يتبين وجود الشرط  
 فهذا نظير ما لو قال ان لم أدخل دار فلان فعبده حر ثم مات ولا يعلم أدخل أو لم يدخل  
 لا يحكم بوقوع العتق لهذا المعنى فكذلك هنا فان فرض لهذا الخنثى في الغنمة لم يحز حتى  
 يستبين أمره وان شهد الوقعة وصح له بسهم لانه صغير ما دام مشكلا الحال وقد بينا ان  
 الاشكال لا يبق بعد البلوغ ولا به متردد الحال فلا يثبت في حقه الا أدنى الامرين وكذلك  
 الرضخ دون السهم وان أخذ الخنثى أسيرا من الكفار أو ارتد بعد الاسلام لم يقتل لان القتل  
 عقوبة يندرى بالشبهات فاما أن يكون هذا في حال الصغر والصغير لا يستوجب العقوبة  
 أو بعد البلوغ فيتهم كونه أنثى وان كان الخنثى من أهل الذمة لم يوضع عليه خراج رأسه  
 له من المعينين وكذلك لا يدخل الخنثى في القسامة مع العقلاء ولتوهم الأنوثة ولو قال رجل

كل عبد لي حر أو قال كل أمة لي حرة وله مملوك خنثى لم يمتق حتى يستبين أمره وإن قال  
 القولين جميعا عتق لانه عند يتيقن الجمع ان الايجاب يتناول به بأحد اللفظين وعند الانفراد  
 بأحد اللفظين لا يتيقن ذلك والرق فيه يتيقن وكذلك ان قال ان ملكك عبدا فامرأته  
 طالق فاشتري الخنثى لم تطلق وكذلك ان قال القولين جميعا طلقت بشراء الخنثى لتيقنا  
 بوجود الشرط وإن قال الخنثى أما رجل أو قال أنا امرأة لم يقبل قوله ان كان قد علم انه  
 مشكل لانه يحارف عما يجزبه عن نفسه فانه لا يعلم من ذلك الا ما يعلم غيره أو يكره أن  
 نجس رجل وامرأة حتى يبلغ ويستبين أمره لأن المراهق بمنزلة البالغ في وجوب ستر  
 عورته ونظر الجنس الي خلاف الجنس لا يباح في حالة الاختيار فواء جسمه ورجل أو  
 امرأة يترهم نظر خلاف الجنس ولكن يشتري له جاريه عالة بذلك من ماله نجس لانه  
 يملكها بالشراء حقيقة فإن كان الخنثى امرأة فهذا نظر الجنس الى الجنس فان كان رجلا فهذا  
 نظرا للملوكة الى ماليتها قال محمد رحمه الله ان كان مسرا اشتري له الامام جارية بمال بيت  
 المال فنجسه ثم باعها وجعل ثمنها في بيت المال وأبو حنيفة وأبو يوسف لا يخالفان محمد رحمه  
 الله في هذا ولكنه خص قوله لانه لم يحفظ جوابهما ثم مال بيت المال معه لمصالح المسلمين  
 وهذا من جملة ما فيه اقامة ما هو ظهري بمنزلة المستحقة شرعا فيكون للامام أن يحصل ذلك  
 بمال بيت المال ولم يذكر في الكتاب انه زوج امرأة خثانة وكان الشيخ الامام رحمه الله  
 يقول انما لم يذكر ذلك لانه لم يتيقن بصحة نكاحه ما لم يتيقن أمره ولكن لو فعل مع هذا  
 كان مستتبعا لان الخنثى ان كان امرأة فهذا نظر الجنس الى الجنس والنكاح لغوا وان كان  
 رجلا فهذا نظر المشكوك الى زوجها وان زوجه أبوه قبل أن يبلغ رجلا أو زوجه امرأة  
 فان ذلك موقوف لا يجزئه ولا يبطله ولا يتوارث حتى يستبين أمره أما لا يبطله لان العائد  
 ولي ولا يجزئه لانا لا نعلم بمصادفة هذا المقدار عليه ولا يتوارث لان التوارث من حكم  
 انتهاء العقد الصحيح بالموت وان قتل خطأ قبل أن يستبين أمره فعلى قول الشعبي على القاتل  
 نصف دية المرأة ونصف دية الرجل باعتبار الاحوال وعندنا القول قول القاتل وعلى أولياء  
 القاتل البينة لان القاتل منكر للزيادة فكان القول قوله مع يمينه وعلى مدعى الزيادة اثباتها  
 بالبينة رجل مات وترك ابنا وامرأة وولد من هذه المرأة خنثى فمات الخنثى بمسألة  
 فادعت أمه انه كان غلاما يبول من حيث يبول الغلام وادعى الابن انه كان يبول من حيث



نبول الجارية فالقول قول الابن لانها تدعى الزيادة في ميراثها منه والابن منكر للزيادة  
 فالقول قوله مع يمينه على عليه لانه يستحلف على فعل النسيب واليمنة بينة الام سواء أقامت  
 هي وحدها أو أقاما جميع البينة لانها ثبتت الزيادة في حقها والابن ينفي بينة تلك الزيادة  
 ولو أقامت الام بينة على ذلك وأقام رجل البينة ان الميث زوجة هذه الصبية على ألف درهم  
 وانها كانت تبول من حيث تبول النساء وطلب ميراثه منها قال فالبينة بينة الزوج لان  
 في بينته زيادة اثبات فانه يثبت صحة النكاح والميراث لنفسه فكانت بينته أولى بالقبول ثم  
 للام نصيبها من الصداق وغيره ولا يقال هي تنكر وجوب الصداق فكيف تأخذ  
 نصيبها منه لانها صارت مكذبة فيما زعمت في الحكم وقد بينا ان زعم الزاعم يسقط اعتباره  
 اذا جرى الحكم بخلافه وكذلك ان أقام كل واحد منهما البينة انه كان يبول من المبال  
 الذي ادعاه ولم يكن يبول من المبال الآخر لان قوله ولم يكن يبول نفي والشهادة بلفظ  
 النفي لا تكون مقبولة فوجود هذه الزيادة كعدمها ولو أقامت امرأة البينة ان أباهما زوجها  
 اياه في حال حياته وأمرها عنه ألف درهم وانه كان غلاما يبول من حيث يبول السلام  
 خاصة وأقامت الام البينة انه كان يبول من حيث تبول النساء فالبينة بينة المرأة لما فيها من  
 اثبات الزيادة وهو أصل النكاح والمهر والميراث وكذلك لو صدقتها الام فيما ادعت وأقام الابن  
 البينة انه كان جارية فالبينة بينة المرأة لما بينا ولو أقامت هذه المرأة البينة على ما وصفنا وأقام  
 الزوج البينة على ما وصفنا في المسئلة الاولى فالبينة بينة المرأة وهو اثبات الصداق فترجع  
 بذلك لان البينتين تعارضتا في اثبات النكاح والميراث وفي بينة المرأة زيادة وهو اثبات  
 الصداق فترجع لذلك وان وقعت البينتان في وقتين فالوقت الاول أولى لان صاحب الوقت  
 الاول يثبت عقده وحده في الخنثى في وقت لا ينازعه غيره فيه وبعد ما ثبت ذلك في الوقت  
 الاول الذي استند اليه تصير البينة الثانية محالا وان كان الخنثى حيا أبطلت ذلك كله ولم تقض  
 بشئ منه لان في حال حياته المقصود هو الحل وقد تعارضت البينتان فيه وانفتحتا لاستحالة أن  
 يكون الشخص الواحد زوجا وزوجة بخلاف ما بعد موته فالمقد قد ارتفع هناك على أى وجه  
 كان وانما المقصود المهر والميراث فنصر نالي الترجيح باثبات الزيادة وهو نظير أختين ادعيا نكاح  
 رجل بعد موته وأقامت كل واحدة منهما البينة قضي لهما بالميراث منه ولو كان الرجل حيا  
 لكان يبطل البينتين اذا لم يؤقتا وكذلك لو ادعى رجلا نكاح امرأة فهو على هذا في

الفرق بين ما بعد الموت وقبله قال وليس يكون الخشي مشكلا بل بعد الادراك على حال من الحالات لانه اما أن تحيل أو تحيض أو تخرج له حية أو يكون له نديان كثندي المرأة وبهذا يتبين حاله وان لم يكن له شيء من ذلك فهو رجل لان عدم نبات التدين يكون دليلا شرعيا على انه رجل واذا قال أبوه أو وصيه هو غلام أو قال هي جارية فالقول قوله اذا كان لا يعلم حاله فان كان لا يعلم انه مشكل لم يقبل قوله لانه قائم مقام الصغير فيكون اخباره بذلك كخبر الخشي بنفسه واذا مات الخشي بعد موت أبيه وهو مرأق فاقام الرجل اليئنة ان أباه زوجه على هذا الوصف فأمر بدفعه اليها وانه كان يول من مبال النساء وانه قد طلقها في حياته قبل أن يدخل بها فوجب له نصف هذا العبد وأقامت امرأة اليئنة ان أباه زوجه اياه في حياته على ألف درهم وانه كان يول من مبال الغلام فان وقتت اليئتان وقتين فصاحب الوقت الاول أولى لانه أثبت دعواه في وقت لا ينازعه غيره فيه والابطال للمارضة وقد انعدم هذا وان لم توقت اليئتان ولا يعرف أيهما أول أبطلت ذلك كله لان اليئتين استويا في معنى الاثبات في كل واحد منهما اثبات النكاح والميراث واثبات المهر أيضا لان الرجل ثبت بيئته الملك لنفسه في نصف الوصف والمرأة ثبتت المهر واجمع بينهما ممتنع فلتعارض قلنا بانه تبطل اليئتان بخلاف ما تقدم فهناك اثبات المهر في بيئته المرأة دون بيئته الرجل وكذلك لو أقام الرجل اليئنة ان أباه زوجه اياه برضاها وانه دخل بها فولدت هذا الغلام أبطلت ذلك كله لانه في كل واحدة من اليئتين اثبات النكاح والسب والميراث فاستويا واجمع بينهما محال واذا لم يعرف الحق منهما أبطلت ذلك كله ولو قامت إحدى اليئتين وقضى القاضي بهاتم جاءت الاخرى لم يلتفت اليها لانا نتيقن بكذب أحد الفريقين فن ضرورة القضاء بصدق الفريق الاول الحكم بكذب الفريق الثاني هذا هو الصحيح من الجواب \* وقع في بعض ذلك تشویش في الرواية فقال اذا لم يكن هناك ولد وقامت اليئتان ولم يوتتا ولم يقض القاضي بواحدة منهما فاني أبطل ذلك كله وارده وهذا الجواب انما يكون في حال حياة الخشي فاما بعد موته فقد ينأ أن يئنة المرأة أولى لما في بيئتها من اثبات الزيادة وهو المهر ولو كان الخشي من أهل الكتاب فادعى مسلم ان أباه زوجه اياها على مهر مسي وأقام بيئته من أهل الكتاب وادعت امرأة من أهل الكتاب انه زوجها وأقامت بيئته من أهل

الكتاب قضيت بينة المسلم لان المسلم أقام ما هو حجة عليها وهي أقامت ما ليست بحجة عليه وكذلك لو كان الرجل من أهل الكتاب وبينته من أهل الاسلام قضيت بهاله لان ابطال البينتين بحكم المعارضة والمساواة ولا معارضة بين شهادة المسلمين وشهادة الكفار فلا يجوز أن تجمل شهادة المسلمين مردودة لمكان شهادة الكفار واذا مات هذا الخنثى فادعت أمه ميراث غلام وجحد الورثة ذلك وأقر الوصى به قال اذا جاءت الاموال والديون لم أصدق الوصى لان عند الدعوى والحجود الحاجة الى حجة حكيمية وقول الوصى لا يكتفى لذلك في حق الورثة بخلاف ما اذا لم يكن هناك دعوى للمال فآخبر الوصى انه غلام أو جارية فانه يقبل قوله لان الوصى قائم مقامه وهو لو أخبر بنفسه في حياته كان قوله مقبولا اذا لم يعرف خلاف ذلك منه الا فيما يرجع الى الزام الغير فكذلك قول الوصى بعد موته وان كان الوصى أخاه فزوجه امرأة ثم مات الخنثى فقال الوصى هو غلام وقال بقية الورثة هو جارية لم يصدق الاخر الا في نصيبه يرث من ذلك القدر منه لان الوصى أحد ورثة الخنثى وقد أقر بصحة نكاحه وان لها منه ميراث النساء وأحد الورثة اذا أقر بوارث آخر بسبب القرابة أو السكاح صدق في نصيب نفسه وان لم يثبت أصل النسب باقراره فان كان له أخ آخر فآقر انه جارية وزوجه رجلا ثم مات الخنثى وهو مرأق لم يتبين حاله فنكاح الاول جائز على الزوج دون غيره ولا يجوز نكاح الثاني علي الثاني ولا على غيره من الورثة لان كل واحد من الاولين يستند بالعقد كانه ليس معه غيره فحين زوجه أحدهما لا يحكم ببطالان النكاح ليكون الزوج ويا ولو جعلنا النكاح من الثاني معتبرا كان من ضرورته الحكم ببطالان النكاح الاول وذلك لواجه له ولانه لما استويا ترجع الاول بالسبق فيتين جهة البطلان في العقد الثاني وبالعقد الباطل لا يستحق الميراث فان لم يعرف أيهما أول أبطلت ذلك كله ولم أورثهما شيأ لتحقق المعارضة والمساواة بينهما وتنافي الجمع بينهما فيجوز عتق هذا الخنثى عن الرقبة الواجبة لان الواجب رقبة مطلقة يستوى فيه الذكر والانثى والخنثى على أحد الوصفين لانهالة ولا يضر ان كان مرأقا غسل امرأة ولا رجل كما لا ينسله اذا مات رجل ولا امرأة لتوهم نظر الجنس الى خلاف الجنس واذا زوج خنثى من خنثى وهما مشكلان على أن أحدهما رجل والاخر امرأة لم أجز النكاح ولم أبطله حتى يتبين أمرهما لان العقد صدر بين الوثنيين فلا يحكم بطلانه ما لم يعلم انه لم يصادف محله ولا يحكم بجوازه لتوهم كونهما اثنيين

أو ذكر بن أو على عكس ما قدره الوليان وإن ما تألم توارثا لأن الارث إنما يكون بعد الحكم  
بصحة النكاح وإن كان لم يعرف كل واحد منهما أنه مشكل أجزت النكاح إذا كان الابوان  
هما اللدان زوجا لأن أب الزوج منهما أخبر أنه غلام وأب المرأة منهما أخبر أنها امرأة وخبر  
كل واحد منهما مقبول شرعا ما لم يعرف خلاف ذلك فوجب الحكم بصحة النكاح بناء على  
ذلك فإن ماتا بعد ذلك الابوين وأقام كل واحد من ورثتهما البينة أنه هو الزوج وإن  
الآخرى هي الزوجة لم أقض بشيء من ذلك فاما إذا قامت البينة بخلاف ما جرى الحكم به  
فهو مردود فلا إشكال وإن لم يعلم أيهما كان الزوج فقد تمارضت البينتان واستويا في أن كل  
واحدة منهما تنقض الأخرى وإن قامت إحدى البينتين أولا واتصل القضاء بها تمين البطان  
للينة الأخرى وإذا شهد شهود على خشي أنه غلام وشهد شهود آخرون أنه جارية فإن كان  
يطلب ميراثا بهذه البينة قضيت بشهادة الشهود الذين شهدوا أنه غلام لأن فيه اثبات الزيادة  
وإن كان لا يطلب ميراثا وكان رجل يدعي أنها امرأته قضيت بأنها جارية لأن في هذه البينة  
اثبات السكاح والحل وإن كان لا يطلب شيئا ولا يطلب من قبله شيء لم أسمع هذه البينة لأن قبول  
البينة تبني على دعوى صحيحة ولا تصح الدعوى لصحة الذكورة والآنونة إذا لم يدع بها شيئا  
فلماذا لا تقبل البينة وهو بمنزلة من أثبت الأخوة بالبينة وهو لا يدعي بذلك شيئا إذا التابت  
بالبينة كالثابت بالاقرار وقد بينا أنه بعد ما عرف كونه مشكلا إذا أقر أنه على أحد الوصفين  
لم يقبل اقراره بذلك إذا قامت البينة به والله أعلم بالصواب

### كتاب حساب الوصايا

قال الشيخ الاجل الزاهد شمس الأئمة ونفر الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل  
السرخسي رحمه الله أعلم بأن مسائل هذا الكتاب من تفريع الحسن بن زياد وقد كان هو  
القديم في علم الحساب من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله ويوجد غير هذه المسائل في تصنيف  
له سماه التكميلات وإنما جمعها محمد بن الحسن رحمه الله في هذا التصنيف بعد ما صنف كتب  
الحساب وسماه حساب الوصايا لأن مقصوده تحقيق طريق التعميم الذي هو الاصل لأهل  
الكوفة في تفرج مسائل الحساب عليه والحساب قل ما يتمدون ذلك الطريق ولكن  
الفقهاء ورحمهم الله قدموه على سائر الطرق لأنه أقرب إلى طريق الفقه ومن سلك طريق

الورع من أصحابنا لا يشتغل في شرح مسائل كتب الحساب بطريق الحساب ويقولون انا لا نقف على حقيقة تلك الطرق ولا ندري أنها توافق فقه الشريعة أم لا وليس في الاشتغال بها كثير فائدة فيكتفي بما هو طريق الفقهاء رحمهم الله ومنهم من اشتغل بذكر ذلك الطريق وقالوا ان الحساب كسبي في الابتداء ضروري في الانتهاء وفي الفقه كسبي في الابتداء والانتهاه لان المجتهد في الابتداء لا يدري أيصيب يقيناً أم لا وبعد ما اجتهد لا يدري أنه أصاب يقيناً أم لا وفي الحساب نيقين ان أصاب في الابتداء فهو ضروري في الانتهاء فذكر طريق الحساب في مسائل الفقه لبيان أنه قد يستدل بطريق الفقه على ما يكون بمنزلة الضروري في الانتهاء وقد ذكرنا طرق الحساب في بعض ما تقدم من المسائل فيكتفي في بيان مسائل هذا الكتاب بما اعتمده محمد رحمه الله وهذا طريق التعميم وقد سماه ثم الكسر والتعميم هو الاصل فنقول رجل مات وترك ابناً وابنة وأوصى بمثل نصيب الابن فأجاز الابن ولم يجز الابنة فالقسمة من خمسة وأربعين سهماً للابنة عشرة وللابن ثمانية عشر وللوصى له سبعة عشر لانا نصح الوصية لو أجازا جميعاً فنقول عند ايجازهما تكون الفريضة من خمسة أسهم لان قبل الوصية المال بين الابن والابنة اثلاثاً وقد أوصى بمثل نصيب الابن ومثل الشيء غيره فيزداد للوصى له سهمان فتكون الفريضة من خمسة ثم تصحح الفريضة لو لم يجز فنقول الفريضة من تسعة لان الموصى له يأخذ ثلث المال والباقي بين الابن والابنة اثلاثاً فتكون الفريضة من تسعة فاذا أجاز أحدهما ولم يجز الآخر فالسبيل أن نضرب تسعة في خمسة فيكون خمسة وأربعين خمسة عشر سهماً وهو الثالث من ذلك للموصى له بلا منة الاجازة وللابنة ثلث ما بقي عشرة أسهم لانها لم تجز الوصية فتأخذ كمال حقها من الثلثين والابن قد أجاز الوصية وباعتبار الاجازة حقه في خمس المال وكل خمس تسعة فله ثمانية عشر فهو يأخذ من الباقي ثمانية عشر ويدفع سهمين الى الموصى له فيحصل للموصى له سبعة عشر وللابن ثمانية عشر واذا لم تجز الابنة أخذت حقها عشرة فانقص بما كان يسلم للموصى له بالاجازة سهم وبقي سهمان وضرر الاجازة يكون عليهما بقدر نصيبهما والتفاوت ما بين حالة الاجازة وعدم الاجازة للموصى له ثلاثة أسهم سهمان من ذلك من نصيب الابن وسهم من نصيب الابنة والابن قد رضى بالتزام هذا الضرر ورضاه يعمل في نصيبه دون نصيب الابنة فلماذا دفع سهمين من نصيبه الى الموصى له فان قيل تركه ثلاثين وأوصى لشخص بمثل نصيب أحدهم ولا آخر

ثلث ما بقي من الثلث وثلثه من ثلاثة وثلاثين للموصى له بمثل نصيب أحدهم ثمانية وللآخر  
سهم ولكل ابن ثمانية والطريق في تخريجه أن تأخذ عدد النين وهو الثلاثة فتزيد عليها سهما  
لارضية بمثل النصيب ثم تضرب ذلك في ثلاثة لمكان وصيته ثلث ما بقي من الثلث فيكون اثنا  
عشر ثم ادفع منه ما زدت للنصيب وهو واحد لان اوصية ثلث ما بقي بعد النصيب فيبقى  
أحد عشر سهما فهو الثلث وجملة المال ثلاثة وثلاثون واذا أردت أن تعرف النصيب فخذ  
النصيب وهو السهم واضربه في ثلاثة ويكون تسعة ثم ارفع منه سهما كما رفعت من أصل الثلث  
يبقى ثمانية فهو النصيب اذا رمت ذلك من الثلث يبقى ثلاثة للموصى له بثلث ما بقي سهم  
وزد الباقي وذلك سهران على ثلثي المال فيكون أربعة وعشرين مقسوم بين ثلاثة بنين لكل  
اثنان ثمانية مثل النصيب قل في الاصل فان أردت أن تحسبه بالجامع ومراعاة طريق الخطأين وفي  
تخريجه ثلاث طرق أحدها يسمى طريق التقدير والآخر يسمى طريق الجامع الأصغر  
والآخر طريق الجامع الأكبر فالذي ذكر في الكتاب أن قال خذ مالا فوق العشرة له  
ثالث وهو اثنا عشر فاحرج ثلثه وهو أربعة وأعط بالنصيب منه سهما وبثلث ما بقي من  
الثلث سهما بقي سهران فردهما على ثلثي المال فيصير عشرة وحاجتك الى ثلاثة فظهر الخطأ بسبعة  
فاحفظ ذلك معك وخذ مالا آخر له ثلث وهو أحد وعشرون فاحرج منه الثلث سبعة  
ثم اعط بالنصيب سهما وبثلث ما بقي سهمين بقي أربعة فردهما على الثلثين فيكون ثمانية عشر  
وحاجتك الى ثلاثة فظهر الخطأ الثاني بزيادة خمسة عشر فاضرب الثلث الاول وهو أربعة في  
في الخطأ الثاني وهو خمسة عشر فيكون ستين وثلث الثاني وهو سبعة في الخطأ الاول وهو  
سبعة فيكون تسعة وأربعين اطرح الاقل من الاكثر يبقى أحد عشر وهو الثلث ومعرفة  
النصيب أن تطرح أقل الخطأين من أكثرهما بلا ضرب فان طرحت تسعة من خمسة عشر  
بقيت ثمانية فهو النصيب فهو الذي أشار اليه الجامع الاكبر والعقهاء رحمهم الله يبرون عنه  
تضعيف الثلث سوى النصيب فهو كذلك فقد جعل الثلث الاول أربعة والثلث الثاني سبعة  
وعلى طريق التقدير في الخطأين أن تقول لما ظهر الخطأ الاول بزيادة تسعة تجعل ثلث المال  
أربعة ثم تقطع بالنصيب سهمين وبثلث ما بقي ثلثا سهم يبقى سهم وثلث تضعه الى ثلثي  
المال فيصير تسعة وثلثا وحاجة الورثة الى ستة ظهر الخطأ بزيادة الثلاثة وثلث وكان الخطأ  
الاول بزيادة سبعة فلما زدنا في النصيب سهما اذهب خطأ ثلاثة وثلاثين ويبقى خطأ ثلاثة

وثالث فتزيد في النصيب ما يذهب الخطأ الباقي وذلك عشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً لأن  
 كل سهم يؤثر في أحد عشر فتفقد الوصية في سهمين وعشرة أجزاء بقي سهم وجزء من أحد  
 عشر جزءاً للموصى له بثلاث ما بقي ثلث ذلك فقد انكسر فتضرب أربعة في أحد عشر  
 فيكون أربعة وأربعين النصيب من ذلك اثنان وثلاثون يبقى من الثلث اثنا عشر للموصى له  
 بثلاث ما بقي ثلث ذلك وهو أربعة والباقي وهو ثمانية رده على ثلثي المال ثمانية وعشرين فيكون  
 ستة وتسعين بين ثلاثين لكل ابن اثنان وثلاثون مثل النصيب وبين هذه الأجزاء موافقة  
 بالربع فإذا اقتضرت على ذلك كان الثلث أحد عشر والنصيب ثمانية وثلث يبقى من الثلث  
 واحد وعلى طريق الجامع الأصغر نقول لما ظهر أن الخطأ الأول زيادة سبعة والثاني زيادة  
 ثلاثة وثلاث فتضرب ثلث الأول وهو أربعة في الخطأ الثاني وهو ثلاثة فيكون اثني عشر  
 وثلث ثلث الثاني وهو أربعة في الخطأ الأول وهو سبعة فيكون ثمانية وعشرين اطرح الأقل  
 من الأكثر يبقى أربعة عشر وثلثان وقد انكسر بالاثلاث فاضربه في ثلاثة فيكون أربعة  
 وأربعين \* ومعرفة النصيب أن تضرب نصيب الأول وهو سهم في الخطأ الثاني وهو الثلاثة  
 والثالث ونصيب الثاني في الخطأ الأول وهو سبعة فيكون أربعة عشر ثم اطرح الأقل من  
 الأكثر يبقى عشرة وثلثان اضربه في ثلاثة فيكون اثنين وثلاثين فهو النصيب \* وإذا أردت  
 الاقتصاد في هذه الأعداد موافقة بالربع كما بينا وحاصل طريق الخطأين أنه متى كان الخطأ  
 إلى زيادة أو نقصان فالسبيل طرح الأقل من الأكثر ومتى كان أحدهما إلى زيادة والآخر  
 إلى نقصان فالسبيل هو الجمع بينهما ومسائل الحساب فخرج مستقيماً على طريق الخطأين إذا لم  
 يخالطه حذر فإن خالطه ذلك فقد يخرج مستقيماً وفي الأغلب لا يخرج مستقيماً فهذا لا يشتغل  
 به أكثر أهل الحساب \* قال فان ترك ثلاث بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم والثالث والرابع  
 مما بقي من الثلث فالثلث أحد وأربعون سهماً والنصيب منه تسعة وعشرون والثالث والرابع مما  
 بقي من الثلث سبعة وعشرون وطريق التخرج أن تأخذ عدد البنين ثلاثة فتزيد عليه سهماً  
 بوصيته بمثل النصيب ثم تضرب ذلك في اثني عشر لحاجتنا إلى حساب له ثلث ورابع لانه  
 أوصى بالثلث والرابع مما بقي من الثلث فيصير ثمانية وأربعين سهماً ثم اطرح من ذلك سبعة  
 وهو ثلث اثني عشر ورابعه لأن هاتين الوصيتين بعد النصيب فيبقى أحد وأربعون سهماً  
 فهو ثلث المال والثلثان اثنان وعشرون وإذا أردت معرفة النصيب نفذ النصيب وهو واحد

واضربه في ثلاثة يكون ثلاثة ثم اضربه في اثني عشر فيكون ستة وثلاثين ثم اطرح من ذلك سبعة ثلث اثني عشر ووربه بقي تسعة وعشرون فهو النصيب اذا رفته من أحد وأربعين بقي اثنا عشر للموصي له الآخر ثلث هذا الباقي ووربه وهو سبعة بقي خمسة فتضم ذلك الى ثلثي المال فيكون سبعة وثمانين متسوما بين ثلاث بين لكل ابن تسعة وعشرون مثل النصيب الكامل فكان مستقيا ولو أوصى بثلث نصيب أحدهم وربيع وثلث وسدس ما بقي من الثلث الآخر والثلث مما بقي من ذلك الآخر فالثلث ثمانية وثلاثون والنصيب ستة وعشرون وبقي من الثلث اثني عشر فنلتها وربعها وسدسها تسعة وثلث ما بقي بعد ذلك سهم واحد وهذا من التعميم الكثير أيضا فطريق التخرج فيه أن تأخذ عدد البنين الثلاثة فتزيد عليه النصيب واحدا ثم تضربه في مال له ثلث وربيع وسدس وثلث ما بقي بعد ذلك وذلك اثنا عشر اذا ضربت أربعة في اثني عشر تكون ثمانية وأربعين ثم اطرح من ذلك ثلث اثني عشر وهو أربعة ووربه وهو ثلاثة وسدسه وهو اثنان وثلث ما بقي بعد ذلك وهو واحد فيكون جملة ما طرحته عشرة بقي ثمانية وثلاثون فهو ثلث المال ومعرفة النصيب وهو واحد فتضربه في ثلاثة ثم في اثني عشر فيكون ستة وثلاثين ثم اطرح من ذلك عشرة كما طرحته من الثلث وهو ثلث اثني عشر ووربه وسدسه وثلث ما بقي بعد ذلك بقي ستة وعشرون فهو النصيب اذا رفته من ثمانية وثلاثين بقي من الثلث اثنا عشر فللموصي له الآخر ثلثها ووربه وسدسها وذلك تسعة بقي ثلاثة للموصي له الآخر ثلث ذلك وهو سهم يبق سهمان تضمهما الى ثلثي المال ستة وسبعين فيصير ثمانية وسبعين بين ثلاث بين لكل ابن ستة وعشرون مثل النصيب الكامل فاستقام التخرج وان ترك خمسة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم وثلث ما بقي من الثلث فالثلث سبعة عشر والصبيان أربعة عشر والباقي بعدهما من الثلث ثلاثة فيمطى ثلثها وهو سهمان وبرد السهم الباقي الى الثلثين وطريق التخرج فيه أن تأخذ عدد البنين خمسة فتزيد عليه الصبيين وهو اثنان فيصير سبعة ثم تضرب في ثلاثة لمكان وصيته بثلثي ما بقي من الثلث لكنا نطرح باعتبار كل نصيب سهمان فاذا كانت الوصية بثلثي ما بقي من الثلث تطرح باعتبار كل نصيب سهمين لان الثلثين ضف الثلث وهذا هو الاصل في هذا الجلس فاذا طرحنا أربعة من أحد وعشرين بقي سبعة عشر وهو الثلث ومعرفة النصيبين أن تأخذ النصيبين وذلك اثنان فتضرب ذلك في ثلاثة فيصير ستة ثم ستة في ثلاثة فتكون ثمانية عشر ثم تطرح من ذلك



أربعة باعتبار النصيبين لما يثنى بقي أربعة عشر فهو مقدار النصيبين كل نصيب سبعة اذا رفعت ذلك من سبعة عشر يبقى ثلاثة للموصى له بثلاث ما يبقى من الثالث سهمان ثلثا ذلك ويبقى من الثلث سهم فرده على ثلثي المال أربعة وثلاثين فيكون خمسة وثلاثين بين خمس بنين لكل ابن سبعة مثل النصيب الواحد ولو كان قال وثلث ما بقي من الثلث كان الثلث تسعة عشر والنصيبان ستة عشر والطريق فيه أن تزيد على عدد البنين سهمين فيكون سبعة ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون أحدًا وعشرين ثم تطرح باعتبار النصيبين هنا سهمين لأنه أوصى بثلث ما يبقى من الثلث فيبقى تسعة عشر سهمًا فهو الثلث واذا أردت معرفة النصيبين فخذ اثنين واضربهما في ثلاثة فتصير ستة ثم ستة في ثلاثة فتصير ثمانية عشر ثم ارفع من ذلك اثنين يبقى ستة عشر فهو النصيبان كل نصيب ثمانية فاذا رفعت من الثلث ستة عشر يبقى ثلاثة للموصى له بثلاث ما يبقى ثلث ذلك يبقى سهمان فردهما على ثلثي المال وهو ثمانية وثلاثون فيصير أربعين بين خمسة بنين لكل ابن ثمانية مثل النصيب قال ولو ترك ثلاث بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم الا ثلث ما بقي من الثلث بعد النصيب فالثلث ثلاثة عشر والنصيب عشرة والاستثناء سهم واحد وطريق التخرج فيه أن تأخذ عدد البنين ثلاثة فزيد عليه للوصية بالنصيب سهمًا ثم اضربه في ثلاثة فيصير اثني عشر سهمًا ثم زد عليه مقدار النصيب وهو واحد لان الوصية الثانية هنا بطريق الاستثناء فيكون المستثنى من النصيب فكان الطريق فيه الزيادة بقدر النصيب بخلاف ما سبق فهناك الوصية الثانية كانت بما بقي من الثلث بعد النصيب فكان الطريق طرح الزيادة والنصيب من الجمله فاذا زدت سهمًا على اثني عشر يكون ثلاثة عشر فهو ثلث المال واذا أردت معرفة النصيب فخذ واحدا واضربه في ثلاثة فيصير تسعة ثم زد عليه واحدا كما زدت على أصل الثلث فيكون عشرة فهو النصيب اذا رفعت من الثلث يبقى ثلاثة فاسترجع من النصيب مثل ثلث ما بقي من الثلث وهو سهم واحد فيحصل في ذلك من الثلث أربعة وتسلم للموصى له بالنصيب تسعة ثم تزيد هذه الاربعة على ثلثي المال ستة وعشرين فيصير ثلاثين سهمًا بين ثلاثة بنين لكل ابن عشرة مثل نصيب الكامل ولو ترك ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب ابن رابع لو كان وثلث ما بقي من الثلث فالثلث اثنا عشر وأربعون والنصيبان أربعة وعشرون وثلث الباقي ستة والطريق فيه أن تأخذ عدد البنين ثلاثة وتزيد عليه النصيب وهو واحد فيصير أربعة ثم اضرب ذلك في ثلاثة فيصير اثني عشر فان قسمته بين ثلاث

بنين كان لكل ابن أربعة وان قسمته بين أربعة كان لكل واحد ثلاثة فبين ان نصيب الرابع  
 لو كان ثلاثة فزدها على الأخرى عشر مثل نصيب رابع لو كان وهو ثلاثة أسهم فيصير خمسة  
 عشر سهما ثم اضرب خمسة عشر في ثلاثة لانه قال وثلاث ما بقي من الثلث فيصير خمسة  
 وأربعين ثم اطرح منه نصيب رابع لو كان وهو ثلاثة يبقى اثنان وأربعون فهو ثلث المال فاذا  
 أردت معرفة النصيب فخذ مثل نصيب رابع من اتي عشر وهو ثلاثة فاضربه في ثلاثة  
 فيكون تسعة ثم تسعة في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين ثم اطرح منه أيضا ثلاثة يبقى أربعة  
 وعشرون فهو نصيب رابع لو كان اذا رفعت ذلك من الثلث بقي ثمانية عشر سهما للموصي  
 له ثلث ما بقي ثلث ذلك وهو ستة يبقى من الثلث اثنان عشر فزده على ثلثي المال وهو أربعة  
 وعشرون فيصير ستة وتسعين سهما ان قسمته بين ثلاثة بنين كان لكل ابن اثنان وثلاثون  
 سهما ولو قسمته بين أربعة كان لكل ابن أربعة وعشرون سهما فرفا ان نصيب رابع لو كان  
 أربعة وعشرين وقد قلنا الوصية للموصي له في ذلك القدر فاستقام رجل ترك ثلاثة بنين  
 وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم ولاخر بربع ماله فاجازوا فالمال ستة عشر للموصي له  
 بالربع منه أربعة وللوصي له بمثل النصيب ثلاثة والطريق فيه أن تأخذ عدد البنين وذلك ثلاثة  
 فتزيد عليه بالنصيب واحدا لوصيته بمثل النصيب ثم تزيد عليه للوصية الاخرى مثل ثلثه وذلك  
 سهم وثلاث لانك اذا زدت على العدد مثل ثلثه تكون الزيادة ربع الكل ثم تضرب خمسة وثلاثا  
 في ثلاثة فتصير ستة عشر فهو مبلغ المال وقد أوصى لاحدهم بربع جميع المال وذلك أربعة من  
 ستة عشر فاذا أخذ ذلك يبقى اثنان عشر للموصي له بمثل النصيب ثلاثة لاننا جعلنا النصيب  
 واحدا وضرينا كل سهم في ثلاثة فاذا أخذ ذلك يبقى تسعة بين ثلاث بنين لكل ابن ثلاثة  
 مثل النصيب وسمى هذا في الاصل المنكوس لان الاصل فيه أن تزيد أقل ما أوصى به  
 فانه ان كان أوصى بربع ماله تزيد مثل ثلث ماملك وان كان أوصى بخمس ماله تزيد مثل ربع  
 ما ملك وان كان أوصى بسدس ماله تزيد مثل خمس ماملك فلهذا سماه المنكوس فان ترك  
 ثلاثة بنين وأوصى بربع ماله وثلث ماله وبدرهم فالمال على أربعة وعشرين فالسبيل في تخرجه  
 أن تأخذ حسابا له ثلث وربع وذلك اثنان عشر فطرح منه الثلث وهو أربعة والرابع وهو  
 ثلاثة فيبقى خمسة ثم طرح منه الدرهم فيبقى أربعة فاذا قسمته بين البنين الثلاثة لم تستقم  
 سهامهم صحاحا فقول الى اثني عشر فتزل منه الثلث والرابع ولا تزل منه الدرهم فيبقى

خمسة وكان قد بقي في المرة الاولى أربعة فاذا جمت بينهما كان تسعة وهو مستقيم بين  
البنين الثلاثة لكل ابن من ذلك ثلاثة فاضرب أصل الحساب وهو اثنا عشر في اثنين وانما  
ضربت ذلك في اثنين لانك جمت ما بقي من المال الاول والمال الاخر فصار مرتين فلهذا  
تضرب أصل الحساب في اثنين فيصير أربعة وعشرين فهو المال الذي تخرج منه الوصايا  
فاذا رفعت منه الثلث وهو ثمانية يبقى ستة عشر واذا رفعت منه الربع أيضا للوصية الاخرى  
وهو ستة يبقى عشرة فاذا رفعت منه الدرهم لوصيته به لتول بدرهم يبقى تسعة مثل عدد الباقي  
من المائتين بمد ما جمت بينهما فيكون مقسوما بين ثلاث ابن لكل ابن ثلاثة أسهم ولو ترك  
ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم ودرهم وثلاث وربع ما بقي من الثلث ودرهم فالمال كله  
على مائة وتسعة وعشرين سهما والنصيب ثلاثون سهما وخرج هذه المسئلة على طريق الخطأ بن  
بطريق الجامع الاصغر فقال السبيل أن تأخذ مالا اذا رفعت منه النصيب والدرهم كان له الثلث  
والربع والدرهم وأقل ذلك أربعة عشر فتجعل ثلث للمال أربعة عشر وتعطي بالنصيب واحدا  
فيبقى ثلاثة عشر ثم تعطى واحدا آخر بقوله ودرهم فيبقى اثنا عشر فتعطي بالوصية الثانية ثلث  
وربع ما سبق وذلك سبعة فيبقى خمسة فتعطي منه واحدا آخر بقوله ودرهم فيبقى أربعة فزيدها  
على ثلثي المال وهو ثمانية وعشرون فيصير اثنين وثلاثين ثم تخرج منه نصيب البنين ثلاثة لانا  
جعلنا النصيب واحدا فتكون حاجة البنين الى ثلاثة أسهم فظنر الخطأ بزياده تسعة وعشرين  
فمد الى الاصل وخذ مالا آخر فوق المال الاول بواحد وهو خمسة عشر فارفع منه النصيب  
اثنين فيبقى ثلاثة عشر فارفع منه الدرهم يلقى اثنا عشر فارفع من ذلك الثلث والربع والدرهم  
يبقى أربعة فرده على ثلثي المال وهو ثلاثون فيصير أربعة وثلاثين وحاجة البنين الى ستة لانا  
جعلنا النصيب سهمين فظنر الخطأ الثاني بزيادة ثمانية وعشرين فاضرب المال الاول وهو أربعة  
عشر في الخطأ الثاني وهو ثمانية وعشرون فيصير ثمانمائة واثنين وتسعين ثم اضرب للمال الثاني  
وهو خمسة عشر في الخطأ الاول وهو سبعة وعشرون فيصير أربعمائة وخمسة ثم اطرح الاقل  
من الاكثر فيبقى ثلاثة وأربعون سهما فهو ثلث المال وجملة المال مائة وتسعة وعشرون ومعرفة  
النصيب أن تأخذ نصيب الاول وذلك سهم فتضربه في الخطأ الثاني وهو ثمانية وعشرون  
فيكون ثمانية وعشرين فتأخذ النصيب الثاني وذلك أسنان فتضربه في الخطأ الاول وهو تسعة  
وعشرون فيصير ثمانية وخمسين اطرح الاقل من الاكثر يبقى ثلاثون فاذا رفعت من الثلث

بين كان لكل ابن أربعة وان قسمته بين أربعة كان لكل واحد ثلاثة فبين ان نصيب الرابع  
 لو كان ثلاثة فردنا على الاثنى عشر مثل نصيب رابع لو كان وهو ثلاثة أسهم فيصير خمسة  
 عشر سهما ثم اضرب خمسة عشر في ثلاثة لانه قال وثلاث ما بقي من الثلث فيصير خمسة  
 وأربعين ثم اطرح منه نصيب رابع لو كان وهو ثلاثة يبقى اثنان وأربعون فهو ثلث المال فاذا  
 أردت معرفة النصيب نأخذ مثل نصيب رابع من اثني عشر وهو ثلاثة فاضربه في ثلاثة  
 ويكون تسعة ثم نسمه في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين ثم اطرح منه أيضا ثلاثة يبقى أربعة  
 وعشرون فهو نصيب رابع لو كان اذا وفدت ذلك من الثلث بقي ثمانية عشر سهما للموصي  
 له ثلث ما بقي ثلث ذلك وهو ستة يقي من الثلث اثنا عشر فردد على ثلثي المال وهو أربعة  
 وعشرون فيصير ستة وتسعين سهما ان قسمته بين ثلاثة بين كان لكل ابن اثنان وثلاثون  
 سهما ولو قسمته بين أربعة كان لكل ابن أربعة وعشرون سهما فردنا ان نصيب رابع لو كان  
 أربعة وعشرين وقد قدما الوصية للموصي له في ذلك القدر فاستقام رجل ترك ثلاثة بين  
 وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم ولاخر بربع ماله فاجازوا فالمال ستة عشر للموصي له  
 بالربع منه أربعة والموصي له بمثل النصيب ثلاثة والطريق فيه أن تأخذ عدد البنين وذلك ثلاثة  
 فتريد عليه بالنصيب واحدا الوصيته بمثل النصيب ثم تزيد عليه الوصية الاخرى مثل ثلثه وذلك  
 سهم وثلاث لانك اذا زدت على العدد مثل ثلثه تكون الزيادة ربع الكل ثم تضرب خمسة وثلاثا  
 في ثلاثة فتصير ستة عشر فهو مبلغ المال وقد أوصى لاحدهم بربع جميع المال وذلك أربعة من  
 ستة عشر فاذا أخذ ذلك بقي اثنا عشر للموصي له بمثل النصيب ثلاثة لانا جعلنا النصيب  
 واحدا وضربنا كل سهم في ثلاثة فاذا أخذ ذلك بقي تسعة بين ثلاث بين لكل ابن ثلاثة  
 مثل النصيب وسمى هذا في الاصل المنكوس لان الاصل فيه أن تزيد أقل مما أوصى به  
 فانه ان كان أوصى بربع ماله تزيد مثل ثلث ماملك وان كان أوصى بخمس ماله تزيد مثل ربع  
 ماملك وان كان أوصى بسدس ماله تزيد مثل خمس ماملك فلهذا سماه المنكوس فان ترك  
 ثلاثة بين وأوصى بربع ماله وثلث ماله وبدرهم فالمال على أربعة وعشرين فالسبيل في تخرجه  
 أن تأخذ حسابا له ثلث وربع وذلك اثنا عشر فتطرح منه الثلث وهو أربعة والربع وهو  
 ثلاثة فيبقى خمسة ثم تطرح منه الدرهم فيبقى أربعة فاذا قسمته بين البنين الثلاثة لم تسبق  
 سهامهم صحاحا فتقول الى اثني عشر فتوزل منه الثلث والربع ولا تعزل منه الدرهم فيبقى

خمسة وكان قد بقي في المرة الاولى أربعة فاذا جمت بينهما كان تسعة وهو مستقيم بين  
البنين الثلاثة لكل ابن من ذلك ثلاثة فاضرب أصل الحساب وهو اثنا عشر في اثنين وانما  
ضربت ذلك في اثنين لأمك جمت ما بقي من المال الاول والمال الآخر فصار مرتين فلهذا  
تضرب أصل الحساب في اثنين فيصير أربعة وعشرين فهو المال الذي يخرج منه الوصايا  
فاذا رفعت منه الثلث وهو ثمانية يبقى ستة عشر واذا رفعت منه الربع أيضا للوصية الاخرى  
وهو ستة يبقى عشرة فاذا رفعت منه الدرهم لوصيته به تول بدهرم بقي تسعة مثل عدد الباقي  
من المائين بعد ما جمت بينهما فيكون مقسوما بين ثلاث بنين لكل ابن ثلاثة أسهم ولو ترك  
ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم ودرهم وثلث وربع ما بقي من الثلث ودرهم فالمال كله  
علي مائة وتسعة وعشرين سهما والنصيب ثلاثون سهما وخارج هذه المسئلة على طريق الخطأ بن  
بطريق الجامع الاصغر فقال السبيل أن تأخذ مالا اذا رفعت منه النصيب والدرهم كان له الثلث  
والربع والدرهم وأقل ذلك أربعة عشر فتجعل ثلث المال أربعة عشر وتمطي بالنصيب واحدا  
فيبقى ثلاثة عشر ثم تمطي واحدا آخر بقوله ودرهم فيبقى اثنا عشر فتعطي بالوصية الثانية ثلث  
وربع ما بقي وذلك سبعة فيبقى خمسة فتعطي منه واحدا آخر بقوله ودرهم فيبقى أربعة فتزيدها  
على ثلثي المال وهو ثمانية وعشرون فيصير اثنين وثلاثين ثم تخرج منه نصيب البنين ثلاثة لانا  
جعلنا النصيب واحدا فتكون حاجة البنين الى ثلاثة أسهم فظهر الخطأ بزياده تسعة وعشرين  
فدنا الى الاصل وخذ مالا آخر فوق المال الاول بواحد وهو خمسة عشر فارفع منه النصيب  
اثنين فيبقى ثلاثة عشر فارفع منه الدرهم بقي اثنا عشر فارفع من ذلك الثلث والربع والدرهم  
يبقى أربعة فرده على ثلثي المال وهو ثلاثون فيصير أربعة وثلاثين وحاجة البنين الى ستة لانا  
جعلنا النصيب سهمين فظهر الخطأ الثاني بزيادة ثمانية وعشرين فاضرب المال الاول وهو أربعة  
عشر في الخطأ الثاني وهو ثمانية وعشرون فيصير ثلاثمائة واثنين وتسعين ثم اضرب المال الثاني  
وهو خمسة عشر في الخطأ الاول وهو سبعة وعشرون فيصير أربعمائة وخمسة ثم اطرح الاقل  
من الاكثر فيبقى ثلاثة وأربعون سهما فهو ثلث المال وجملة المال مائة وتسعة وعشرون ومعرفة  
النصيب أن تأخذ نصيب الاول وذلك سهم فتضربه في الخطأ الثاني وهو ثمانية وعشرون  
فيكون ثمانية وعشرين فتأخذ النصيب الثاني وذلك اثنان فتضربه في الخطأ الاول وهو تسعة  
وعشرون فيصير ثمانية وخمسين اطرح الاقل من الاكثر يبقى ثلاثون فاذا رفعت من الثلث

بالعيب ثلاثين فيبقى ثلاثة عشر ثم ترفع واحدا بقوله ودرهم يبقى انا عشر فترفع بالوصية  
 الاخرى ثلثها ودرهما ودرهما وذلك ثمانية يبقى أربعة فردة على ثلثي المال وهو ستة وثمانون  
 فيصير تسعين سهما بين ثلاث بنين لكل ابن ثلاثون مثل النصيب ثم خرج المسئلة على الجامع  
 الاكبر ايضا على نحو ما خرجنا عليه بعض ما تقدم من المسائل الاول وحاصل الفرق بين  
 الطريقين أن في الجامع الاصغر بعد الخطأ الاول تزيد في النصيب خاصة فتضمنه وفي الجامع  
 الاكبر بعد الخطأ الاول تضاعف المال سوى النصيب فنحيث أن التضخيم هناك أكبر سماه  
 الجامع الاكبر ومن حيث التضمين هنا أقل سماه الجامع الاصغر وعلى هذا النحو تخرج  
 ما ذكره بعدة اذا أوصى بمثل نصيب أحدهم ودرهم فانك تطلب حسابا اذا رفعت بالنصيب  
 منه واحدا ودرهما يقي ماله ثلث ثم التخرج الى آخره كما بيناه رجل ترك ثلاث بنين وامرأة  
 وترك عشرين درهما وتوين وأوصى بمثل نصيب امرأته وثلث ما يبقى من الثالث ودرهما  
 فصار أحد التوين بقيمته لاجل البنين فالثوب الآخر بقيمته لامرأته ماقية كل ثوب  
 فالسبيل في معرفة ذلك على طريق الجامع أن تنظر أولا كم نصيب المرأة من نصيب الابن  
 فنقول أصل الفريضة من ثمانية والتسعة من أربعة وعشرين للمرأة الثمن ثلاثة ولكل ابن  
 سبعة فظهر ان نصيب المرأة ثلاثة اسباع نصيب الابن فنقول الابن يأخذ العشرين الذي  
 ترك ويقوم الثوب الذي أخذه الابن بأربعة دراهم والثوب الآخر الذي أخذه المرأة  
 بالدرهم وخمسة اسباع درهم ثلاثة اسباع أربعة فيجمع بينهما فتكون خمسة وعشرين وخمسة  
 اسباع ثم يخرج الثالث منها لانه أوصى من الثالث فذلك ثمانية وأربعة اسباع درهم فتعطي  
 منها مثل نصيب المرأة وهو درهم وخمسة اسباع درهم يبقى ستة دراهم وستة اسباع فتعطي  
 بالوصية الثانية ثلثها وذلك درهما وسبعان فيبقى أربعة دراهم وأربعة اسباع درهم فتعطي  
 منها درهم بقوله ودرهم فيبقى ثلاثة وأربعة اسباع فتجمله الى الثلاثين وهو سبعة عشر درهما  
 وسبع فيكون عشرين درهما وخمسة اسباع فتقسمه بين البنين والمرأة لكل ابن أربعة دراهم  
 وللرأة درهم وخمسة اسباع فيكون ذلك ثلاثة عشر درهما وخمسة اسباع اذا رفضنا ذلك من  
 عشرين درهما وخمسة اسباع يبقى سبعة دراهم فقد ظهر الخطأ بزيادة سبعة فاحفظها وعد الى  
 الاصل فقوم الثوب الذي أخذه الابن بسبعة دراهم والثوب الذي أخذه المرأة بثلاثة دراهم  
 لان نصيبها مثل ثلاثة اسباع نصيب الابن فيكون عشرة ثم يضم ذلك الى عشرين درهما

التي تركها الميت فيكون ثلاثين الثالث منها عشرة فتعطي منها بالوصية بالنصيب ثلاثة مثل نصيب المرأة وبالوصية الاخرى درهمين وثالث لأن ثلث ما بقي من الثالث وهو سبعة هذا يبقى أربعة وثلاث درهم فتعطي درهما أيضا بقوله ودرهم فيبقى ثلاثة دراهم وثلاث درهم فتزبد على الثلثين الباقيين وذلك عشرون فتصير ثلاثة وعشرين وثلاث درهم فاقسمه بين البنين والمرأة لكل ابن سبعة وللمرأة ثلاثة فجعل ذلك أربعة وعشرون ظهر الخطأ الثاني بنقصان ثلث درهم وقد بينا ان الخطأين متى كان الى الزيادة أحدهما والاخر الى النقصان فالطريق هو الجمع بينهما واذا جمعت بينهما كان سبعة وثلاث فانكسر بالاثلاث فاضربه في ثلاثة فيكون اثنين وعشرين بالاجزاء فاحفظ هذا ثم اضرب الخطأ الاول وهو سبعة في القيمة الثانية لثوب الابن وهو سبعة فيكون تسعة وأربعين ثم اضرب الخطأ الثاني وهو ثلث في قيمة الثوب الاول وهو أربعة فيكون درهما وثلاث ثم تجمع بينهما فيكون خمسين وثلاث ثم يضرب ذلك في ثلاثة للكسر بالاثلاث كما ضرب سبعة وثلاث فيكون مائة وأحدا وخمسين ثم تقسمها على الاجزاء التي حفظتها وذلك اثنان وعشرون واذا قسمت مائة وأحدا وخمسين على اثنين وعشرين فيكل قسم من ذلك ستة دراهم وتسعة عشر جزءا فهذا هو نصيب الابن وتبين ان قيمة ثوب الابن ستة دراهم وتسعة عشر جزءا ونصيب المرأة مثل ثلاثة اسباع نصيب الابن فظهر ان قيمة ثوبها درهماً وعشرون جزءاً وخمسة اسباع جزء فظهر المقصود وهو معرفة قيمة كل ثوب ولو ترك خمسة بنين وأوصى بدرهم من ماله وبسدس ماله بعد الدرهم فتخرج المسئلة من سبعة لانك تأخذ عدد البنين خمسة فتزيد عليها درهما لوصيته بسدس ماله لان الطريق في مثله أن تزيد مثل خمس مامك والذي مامك خمسة وواحد فيصير مامك ستة ثم تزيد درهما من أجل الوصية الاولى وهو الوصية بدرهم قبل السدس فيكون سبعة ترفع من ذلك بالوصية الاولى درهما وبالوصية الثانية سدس ما مامك بعد الدرهم والذي مامك ستة فسدسها درهم ثم يبقى خمسة بين البنين لكل ابن سهم فكان مستقبا ولو كان ترك أربعة بنين وأوصى بدرهم وبسدس ماله بعد الدرهم ودرهم بعد السدس فهو يخرج من سبعة أيضا لانك تأخذ عدد البنين أربعة فتزيد عليها درهما من أجل قوله ودرهم بعد السدس فان ذلك بمنزلة الوصية بمثل نصيب أحدهم فيكون مامك خمسة ثم تزيد عليها خمسا وهو درهم من أجل وصيته بسدس ماله فيكون ستة ثم تزيد عليها درهما من أجل الوصية الاولى وهو الوصية بدرهم فيكون

ذلك سبعة رفع منها درهم بالوصية الاولى وبوصية الثانية سدس ما بقي وهو درهم أيضا  
 وبوصية الثالثة درهم لانه قد وبدرهم بعد السدس فيبقى أربعة بين أربعة بنين مستقيم لكل ابن  
 درهم فان ترك ثلاث بنين وأبوين وأوصى بمثل نصيب احدى البنات لبعضهم وبثلث ما بقي  
 من الثالث لاخرى وأوصى لاحدى البنات بتسكلة الثلثين مع نصيبها فاجازوا فالثالث خمسون  
 والنصيب عشرون وثلث الباقي عشرة والتسكلة ثلاثون والطريق في ذلك أن تأخذ أصل  
 الفريضة وهو ثمانية عشر لحاجتك الى حساب ينقسم ثلثاه بين البنات اثلاثا وذلك ثمانية عشر  
 للبنات الثلاثان اثنا عشر بينهما اكل واحدة أربعة وللأبوين السدسان وهو ستة لكل واحد  
 ثلاثة ثم تضرب ثمانية عشر في ثلاثة من أجل وصيته ثلث ما يبقى من الثلث فيصير أربعة  
 وخمسين ثم تطرح منها أربعة أسهم مثل سهام احدى البنات من أصل الفريضة فيبقى خمسون  
 فهو ثلث المال والثلاثان ضعف ذلك فيكون جلة المال مائة وخمسين اذا أردت قسمتهما بالسبيل  
 أن ترفع منها ثلثا يبقى مائة ثم تأخذ من هذه المائة مثل أصل الفريضة ثمانية عشر مرة بعد  
 مرة حتى يكون الباقي منها دون ثمانية عشر فاذا رفعت منها خمس مرات ثمانية عشر يكون  
 ذلك تسعين فيبقى عشرة فاحفظ هذه العشرة واقسم التسعين أولا فاعط الأبوين ثلثها وذلك  
 ثلاثون لكل واحد منهما السدس خمسة عشر وتنقسم ستين سهما بين البنات لكل واحدة  
 عشرين فدين ان نصيب كل امة عشرون فادفع الى الموصى له بمثل النصيب من الثلث الذي  
 عزلت عشرين فيبقى ثلاثون ثم ادفع للموصى له بثلث ما بقي من الثلث ثلث الباقي وهو  
 عشرة فبقى عشرون فاجمع بينهما وبين العشرة التي بقيت معك من المائة فيكون ثلاثين فردها  
 على نصيب الابنة التي أوصى لها بتسكلة الثاني فاذا زدت الثلاثين على عشرين تبلغ الجلة خمسين  
 وهو ثلث المال فاستقام التخريج رجل مات وترك ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم  
 وثلث ما بقي من الثلث ودرهم للمال ثلاثون سهما والثلث عشرة والنصيب سبعة وثلث ما بقي  
 من الثلث سهم فالسبيل في ذلك أن تأخذ مالا له ثلث صحيح وذلك ثلاثة فترفع بالنصيب واحدا  
 وبالدرهم آخر فيبقى واحد فاقسمه بين البنين الثلاثة لكل ابن ثلثا درهم ثم تأخذ عدد البنين  
 وذلك ثلاثة فردته على نصيب أحدهم وهو الثلث فيكون ثلاثة وثلاثا اضربه في ثلاثة فيصير  
 ذلك عشرة فهو ثلث المال والثلاثان ضعف ذلك فيكون المال ثلاثون واذا أردت معرفة النصيب  
 فانظر ما بين المال الذي أخذته أول مرة وهو ثلاثة وبين الثلث وهو عشرة فتجد ذلك سبعة



فرو النصيب اذا رفعت سبعة من الثالث يبقى ثلاثة للموصى له بثلاث ما يبقى ثلث ذلك وهو سهم وللموصى له بالدرهم مثل ذلك يبقى من الثالث واحد فرده على ثلثي المال وذلك عشرون وهو مقسوم بين ثلاثة بنين لكل ابن سبعة مثل النصيب وان كان قال وربع ما يبقى من الثالث وبدرهم فتخرج على هذا النحو أن تأخذ مالا له ربع وهو أربعة فترفع بالنصيب منه واحدا وترفع الدرهم الذي قال يبقى سهمان فانقسمهما بين البنين الثلاثة لكل ابن ثلثي سهم فرد ما أصاب واحدا منهم على أصل الفريضة وهو أربعة فيصير أربعة وثلاثين اضرب ذلك في ثلاثة فيصير أربعة عشر فهو الثلث \* واذا أردت معرفة النصيب نظرت الى ما بين أصل الفريضة وهو أربعة وبين الثالث وهو أربعة عشر فذلك عشرة فهو النصيب اذا رفعت من الثالث يبقى أربعة للموصى له بربع ما يبقى من الثلث سهم وللموصى له بالدرهم آخر يبقى سهمان فردهما على ثلثي المال وهو ثمانية وعشرون فيكون ثلاثين بين البنين الثلاثة لكل ابن عشرة مثل النصيب فان قال وبثلاث وربع ما يبقى من الثالث ودرهم فهو على هذا القياس تأخذ مالا له ثلث وربع وهو اثنا عشر فترفع منه الثلث وهو أربعة والربع وهو ثلاثة يبقى خمسة فترفع منه الدرهم أيضا يبقى أربعة يقسم ذلك بين البنين الثلاثة لكل ابن سهم وثلث ثم تزيد ما أصاب أحدهم وهو سهم وثلث على أصل الفريضة وهو اثنا عشر فيصير ثلاثة عشر وثلثا اضربه في ثلاثة فيصير أربعين سهما فهو الثلث واذا أردت معرفة النصيب فانظر ما بين المال الاول وهو اثنا عشر وبين الثالث وهو أربعة فتجد ما بينهما ثمانية وعشرين فهو النصيب اذا رفعت ذلك من الثالث يبقى اثنا عشر فتعطي الموصى له بثلاث ما يبقى وهو أربعة والموصى له بربع ما يبقى ثلاثة والموصى له بالدرهم درهما يبقى أربعة فرد ذلك على ثلثي المال وهو ثمانون ثم اقسمه بين البنين الثلاثة لكل ابن ثمانية وعشرون مثل النصيب \* فان ترك خمس بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم وثلث ما يبقى من الثالث ودرهم صحيح يعني لا كسر فيه فانا الى الآن خرجنا على حساب وقع فيه كسر فالسبيل في ذلك أن تأخذ أدنى مال يكون له ثلث وثلثه ثلث وأقل ذلك تسعة الا أنك تبطل فيه بالتضعيف أيضا فلا يستقيم من تسعة فالسبيل أن تضعفه فيكون ثمانية عشر فاطرح ثلثها ثم اطرح منها الثلث والدرهم الثلث سهمان والدرهم سهم يبقى ثلاثة فاحفظها ثم عد الى الاصل الى الحساب فخذ فدد البنين خمسة وزد عليها واحدا من أجل الوصية بمثل نصيب أحدهم فتكون ستة فارفع

ثمها ودرهما يبقى ثلاثة فرد هذه الثلاثة على اثني عشر ثلثي الثمانية عشر الفريضة الاولى فيكون  
خمس عشر ثم اقسام هذه الخمسة عشر على الثلاثة التي حفظت من الحساب الاول فيكون كل  
قسم خمسة فهو النصيب ثم زد هذه الخمسة على الستة وهو ثلث الفريضة الاولى التي أخذت  
فيكون أحد عشر وهو ثلث المال وجملة المال ثلاثة وثلاثون ثم رفع النصيب وهو خمسة من  
الثلاث يبقى ستة فاعط الموصى له بثلث ما يبقى ثلث ذلك سبسين واعط الآخر درهما يبقى  
ثلاثة نضم ذلك الى ثلثي المال وذلك اثنان وعشرون فيصير خمسة وعشرين مقسوم بين خمسة  
بين الكل ابن خمسة مثل النصيب وهذا هو الفرق في التخرج بناء على طريق الحساب في  
الفرق بين الصحاح والكسور ثم ذكر محمد رحمه الله في آخر الكتاب ان هذا شيء وضعه  
الحساب لا تأخذه في القضاء لان الميت اذا أوصى بالدرهم انما يضرب في الثلث بدرهم  
من مال الميت فاما أن نجعل له سهما بتسمية الدرهم ثم تشتغل بالفرق بين أن تقول صحيح  
أولا يقول فهذا ليس بطريق القضاء ولكنه يبان على طريق الحساب فان ترك ابنا وابنة  
فاختلس كل واحد منهما مالا ثم قال الابن أما أرد مما اختلسته الثلث وتردين أنت الربع  
فيصير ما يبقى في يد كل واحد منا على قدر ميراثه ويقسم ما يزيد على فرائض الله تعالى كم  
كان مع كل واحد منهما فالجواب انه كان مع الابنة اثنا عشر ومع الابن سبعة وعشرون  
والطريق في تخرجه أنا تأخذ مالا له ربع صحيح وهو أربعة فنجمله في يد الابنة تطرح منه  
الربع يبقى ثلاثة ثم ننظر مالا اذا ألفت منه ثلاثة يبقى ستة وهو تسعة نجمله في يد الابن  
فتطرح منه الثلث ثم تجمع بين ما طرحنا من المالين وذلك ثلاثة وواحد فيكون أربعة فلا  
يستقيم قسمها على فرائض الله تعالى بين الابن والابنة اثناناً فاضرب أصل ما مع كل واحد  
منهما في ثلاثة فالذي كان مع الابنة أربعة اذا ضربته في ثلاثة يكون اثني عشر والذي مع  
الابن تسعة اذا ضربته في ثلاثة يكون سبعة وعشرين فيرد الابن من سبعة وعشرين الثلث  
وهو تسعة يبقى له ثمانية عشر وترد الابنة من اثني عشر الربع وهو ثلاثة يبقى تسعة فهو  
بينهما على فرائض الله تعالى للابن ثمانية عشر وللابنة تسعة ثم تجمع بين تسعة وثلاثة فيكون  
اثني عشر فانقسم بينهما على فرائض الله تعالى للابن ثمانية وللابنة أربعة فيصير مع الابن ستة  
وعشرون ومع الابنة ثلاثة عشر على فرائض الله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين فان ترك  
خمس بنين وأوصى لاحدهم تسكلة الثلث والآخر بثلث ما يبقى من الثلث فالثالث ثلاثة

عشر والنصيب ستة والتكملة سبعة وطريق تخريج هذه المسئلة أن تأخذ عدد الموصي وهو خمسة وتطرح نصيب أحدهم وهو الموصى له بالتكملة فيبقى أربعة ثم تضربها بذلك في أربعة لوصيته بثلاث ما يبقى من الثلث فيكون اثني عشر ثم تزيد عليه ما طرحته في الابتداء وهو سهم فيكون ثلاثة عشر فهو الثلث ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد فتضربه في ثلاثة ثم تطرح منه واحدا كما فعلت في الابتداء يبقى سهمان فاضربهما في ثلاثة كما ضربت أربعة فيكون ستة فهو النصيب اذا رفعت ستة من الثلث وهو ثلاثة عشر يبقى سبعة فتظهر أن الوصية بتكملة الثلث انما كانت بسبعة أسهم فاذا رفعت سبعة من الثلث يبقى ستة للموصى له بثلاث ما يبقى ثلث ذلك سهمان يبقى أربعة فرده على ثلثي المال وهو ستة وعشرون فيكون ثلاثين اذا قسمته بين خمسة بنين كان لكل ابن ستة مثل النصيب فاستقام التخرج فان كان أوصى لاحدهم بتكملة الثلث ولا آخر بثلاث ما دخل على هذا من الرفع فتخرج به على قياس ما سبق بأن تأخذ عدد البنين وهم خمسة فتطرح منه نصيب أحدهم يبقى أربعة فاضربه في ثلاثة فيصير اثني عشر ثم اطرح منه واحدا يبقى أحد عشر فهو ثلث المال واذا أردت معرفة النصيب فخذ النصيب وهو واحد فاضربه في ثلاثة ثم اطرح منه النصيب وهو واحد يبقى سهمان اضربهما في ثلاثة فيصير ستة ثم اطرح منه واحدا كما فعلت في أصل الحساب يبقى خمسة فهو النصيب اذا رفعت النصيب وهو خمسة من أحد عشر يبقى ستة وهو مقدار الربع أي الميل الذي مال به الموالى للموصى له بالتكملة وان أوصى لآخر بثلاث هذا وهو سهمان اذا رفعتما يبقى من الثلث ثلاثة فرد ذلك على ثلثي المال وذلك اثنان وعشرون فيكون خمسة وعشرين بين خمسة بنين لكل ابن خمسة مثل النصيب فان كان أوصى لاحدهم بتكملة الثلث ولا آخر منهم بتكملة الربع ولا آخر بثلاث ما يبقى من الثلث له ثلاث أربعة وأربعون والنصيب ثمانية عشر وتكملة الثلث ستة وعشرون وتكملة الربع خمسة عشر وتخرج هذا أيضا على قياس ما تقدم بأن تأخذ عدد البنين خمسة فتطرح منه سهمان نصيب الموصى له بتكملة الثلث وسهما آخر نصيب الموصى له بتكملة الربع ثم انظر الى تفاوت ما بين الثلث والربع وذلك واحد فان الثلث من اثني عشر أربعة والربع ثلاثة فتفاوت ما بينهما واحد فخذ ذلك للموصى له بالثلث وثلثا آخر للموصى له بالربع فذلك ثلثا سهم ضمه الى ما بقي من خمسة وهو ثلاثة فيكون ثلاثة وثلثين ثم اضرب ذلك في ماله ثلث وربع وهو اثنا عشر فاذا ضربت ثلاثة وثلثين

في اتي عشر يكون ذلك أربعة وأربعين لان الثلاثة في اتي عشر ستة وثلاثون وثلاثان في اتي عشر ثمانية فذلك أربعة وأربعون فهو ثلث المال والثلاثان ضعف ذلك فيكون اكمال كله مائة واثنين وثلاثين سهما ومعرفة النصيب أن تأخذ مالا له ثلث وربيع وذلك اثنا عشر فنطرح منه الثلث والربع يبقى خمسة ثم ننظر الى تفاوت ما بين الثلث والربع وذلك واحد فتجمع بينه وبين النصيب فيكون ذلك ثلاثة أسهم فتأخذ ثلث ذلك وهو سهم فزيده على الخمسة التي بقيت من اتي عشر فتصير ستة ثم اضرب هذه الستة في ثلاثة فتصير ثمانية عشر فهو النصيب وثلث المال أربعة وأربعون فاذا رفعت منه النصيب وهو ثمانية عشر يبقى ستة وعشرون فهو الوصية للموصى له بتكملة الثلث وربع المال يكون ثلاثة وثلاثين اذا رفعت منه ثمانية عشر يبقى خمسة عشر فهو الوصية بتكملة الربع فاذا رفعت من الثلث وهو أربعة وأربعون ستة وعشرين للموصى له بتكملة الثلث وخمسة عشر للموصى له بتكملة الربع يبقى ثلاثة للموصى له بثلث ما بقي ثلث ذلك وهو سهم يبقى سهمان فردهما على ثلثي المال وهو ثمانية وثلاثون فيكون تسعين مقسوما بين خمسة بنين لكل ابن ثمانية عشر مثل النصيب فاستقام فخرج الجواب والله أعلم بالصواب

سبحان كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى رحمهما الله تعالى

(قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الائمة ونور الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله) اعلم أن أبا يوسف رحمه الله كان يختلف الى ابن أبي ليلى رحمه الله في الابتداء فتعلم بين يديه تسع سنين ثم تحول الى مجلس أبي حنيفة وكان تسع سنين أيضا وقبل كان سبب تحوله الى أبي حنيفة تقلد ابن أبي ليلى القضاء فان أبا يوسف كره له تقلد القضاء فحمله ذلك الى التحول الى مجلس أبي حنيفة رحمه الله تعالى فابتلاه الله تعالى حتى تقلد القضاء وصار ذلك صفة له يعرف بها من بين أصحاب أبي حنيفة فيقال أبو يوسف القاضي ولا يقال ذلك لاحد سواه ممن تقلد منهم القضاء ومن لم يقلد وقيل كان سببه انه كان سبع ابن أبي ليلى وقد شهد ملاك رجل فلما تتر السكر أخذ أبو يوسف رحمه الله بمضا فكره له ذلك ابن أبي ليلى وأغلظ له القول وقال أما علمت ان هذا لا يحل فجاء أبو يوسف الى أبي حنيفة رحمه الله فسأله عن ذلك فقال لا بأس بذلك بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أصحابه رضي

الله عنهم كان في ملك رجل من الانصار شير التمر فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع ذلك ويقول لاصحابه اتهموا وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع لما خر مائة بدنة أمر بان يؤخذ له من كل بدنة قطعة ثم قل من شاء أن يقتطع فليقتطع فهذا ونحوه من الهبة مستحسن شرعا فلما تبين له تفاوت ما بينهما تحول الى مجلس أبي حنيفة وقيل كان سبب ذلك انه كان يناظر زفر رحمه الله وتبين بالمناظرة معه تفاوت ما بين فقه أبي حنيفة رحمه الله وابن أبي ايلي فتحول الى مجلس أبي حنيفة ثم أحب أن يجمع المسائل التي كان فيها الاختلاف بين استاذيه فجمع هذا التصنيف وأخذ ذلك محمد رحمه الله وروى عنه ذلك الا انه زاد بعض ما كان سمع من غيره ففصل التصنيف لابي يوسف والتأليف لمحمد رحمه الله عليهما فمد ذلك من تصنيف محمد ولهذا ذكره الحاكم رحمه الله في المختصر ثم بدأ فقال \* رجل غصب جارية من رجل فباعها وأعتقها المشتري فالباع والعتق باطل في قول أبي حنيفة وبه تأخذ وهو قول أبي يوسف ومحمد وقال ابن أبي ليلى عتقه جائز وعلي الغاصب القيمة وجه قوله ان البيع متعقد فان انعقاد البيع لوجود الايجاب والقبول ممن هو من أهله في محله وقد وجد في الايجاب كلام الموجب وهو تصرف منه في حقه والحل قابل للمقد ولهذا ينفذ العقد فيه بأجازة المالك ولو كان هذا العقد باذن المالك كان نافذا ولا تأثير للاذن في إثبات الاهلية والحلية فاذا ثبت انعقاد العقد ثبت انه موجب للملك لان الاسباب الشرعية غير مطلوبة ليعينها بل لحكمها والحكم الخاص بالبيع والشراء الملك فاعلم ثبت العتق بعد الملك لقوله عليه السلام لا عتق الا فيما يملكه ابن آدم واذا نفذ العتق تضرر على الغاصب رد العين فيجب عليه ضمان القيمة وقد صار هو متلفا للجارية بملكها من المشتري وتسلط المشتري على اعتاقها فيجمل كانه ألتقها بالقتل فيضمن قيمتها ويتقرر الثمن على المشتري لانه بالعق صار قابضا منها للملك فيها ويكون الثمن للبائع لانه وجب بعقده ولانه بضمان القيمة قد ملكها والثمن بدل الملك فيكون للغاصب وحجتنا في ذلك أن العتق من المشتري لم يصادف ملكه ولا عتق فيها لا يملكه ابن آدم وهذا لان عين المملوك محفوظة على المالك بصفة المالكية فكما لا يجوز ابطال حق المالك عن المالكية باعتاق يصدر من غيره فكذلك لا يجوز ابطال حقه من غير ملكه (الا ترى) ان الغاصب لو أعتقه بنفسه لم ينفذ عتقه مراعاة لحق المالك فكذلك المشتري منه فاما قوله العقد موجب للملك وقد انعقد فيه طريقتان لنا أحدهما

ان المقد المقد بصفة التوقف قلنا والحكم يثبت بحسب السبب فانما يثبت بالمقد الموقوف  
 ملكا موقوفا (ألا ترى) ان بالمقد الباطل الصحيح يثبت ملك حلال وبالمقد الناسد يثبت  
 ملك حرام بحسب السبب فبالمقد الموقوف يثبت ملك موقوف والملك الموقوف دون الملك  
 الثالث للمكاتب والمكاتب لا يملك الاعناق بذلك النوع من الملك فكذلك بالملك الموقوف  
 لان الاعناق انما للملك والموقوف لا يحتمل ذلك والثاني ان الاسباب الشرعية لا تكون  
 خالية عن الحكم وليكن لا يشترط اتصال الحكم بالسبب بل يتترن به تارة وتباخره أخرى  
 (ألا ترى) ان البيع بشرط الخيار للبائع منمقد ويتأخر الحكم الي سقوط الخيار والبيع الفاسد  
 منمقد ويتأخر الحكم وهو الملك الى ما بعد القبض والبيع الموقوف منمقد ويتأخر الحكم الى  
 ما بعد اجارة المالك وهذا لان الضرر مدفوع وليس في المقاد المقد ضرر بالمالك فاما في  
 ثبوت الملك للمشتري اضرار بالمالك فربما يكون المشتري قريب المشتري فيعتق عليه لو ثبت  
 الملك بنفس الشراء وفيه ضرر بالمالك لا بحالة فيتأخر الملك الى وجود الرضا من المالك باجازه  
 المقد فاذا لم يحز ذلك بطل البيع والمتن جميعا فردت الجارية عليه واذا اشترى جارية فوطئها  
 ثم استحقها رجلا قضى له القاضي بها وبهرها على الواطئ لان الحد قد سقط عنه بشبهة  
 فله مهر اذ الوطء في غير الملك لا ينفك عن حد أو مهر وهذا الوطء حصل في غير  
 الملك عندنا فوجب المهر وعند ابن أبي ليلى الملك وان ثبت للمشتري فهو ليس بملك منقول  
 يستفاد به حل الوطء فيجب المهر كالمشتري ثمراء فاسدا اذا قبض الجارية ووطئها ثم استردها  
 البائع فعلى المشتري في أظهر الروايتين \* وان كان هو بالقبض قد ملكها ثم الواطئ يرجع  
 بالثمن على البائع ولا يرجع بالمهر عندنا وقال ابن أبي ليلى يرجع بالثمن والمهر لانه صار مغرورا  
 من جهة البائع فانه أخبره ان الجارية ملكه وان منفعة الوطء تسلم للمشتري بغير عوض  
 بعد ما يشتريها منه فاذا لم يسلم له ذلك رجع به على البائع كما يرجع بقيمة الولد لو استولدها  
 وذلك الحكم وان كان مخصوصا من القياس باتفاق الصحابة ورضي الله عنهم ولكن من أصل  
 أبي حنيفة ان المخصوص من القياس لا يقاس عليه غيره وجعلنا في ذلك ان المهر انما له عوضا  
 عما استوفى بلوطه وهو المباشر للاستيفاء ومنفعة المستوفى له حصص له فلا يرجع ببدله على  
 غيره كن وهب طعنا لانسان فأكله او هوبله ثم استحقته رجل وضمن ألا كل لم يرجع  
 به على الواهب وانما الضرر انما يكون سببا للرجوع باعتباره للمعاوضة والتمن انما كان عوضا

عن العين دون المستوفى بالوطء وفي حق المستوفى بالوطء لا فرق بين أن يكون الملك ثابتاً بالشراء أو بالمبة وبه فارق قيمة الولد لان الولد حر ومتولد من العين مع ان ذلك حكم ثبت بخلاف القياس باتفاق الصحابة رضى الله عنهم والمخصوص من القياس عندنا لا يقاس عليه غيره لان قياس الاصل يمارضه ثم الغرور بمنزلة العيب في اثبات حق الرجوع فانما يثبت ذلك الحكم في العين وفيما هو متولد من العين فاما المستوفى بالوطء في حكم الثمرة ولا يثبت فيه حكم الرجوع بسبب العيب فلماذا لا يرجع بالمهر \* واذا اشترى الرجل أرضاً وفيها نخلة له ثمرة ولم يشترطها فان أبا حنيفة قل النخل للمشتري والثمرة للبائع الا أن يشترطها المشتري وبه أخذ محمد رحمه الله وقال ابن أبي ليلى رحمه الله الثمرة للمشتري وان لم يشترطها لان الثمرة متصلة بالمبيع اتصال خلقة فتدخل في المبيع من غير ذكر كالطراب العبد واغصان الشجر والدليل عليه ان النخل جمل تبعاً للأرض بسبب الاتصال حتى يدخل في بيع الأرض من غير ذكر فكذلك الثمرة لان الاتصال موجود فيها وحجتها في ذلك حديث جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قل من اشترى نخلاً قد أثمر فثمرته للبائع الا أن يشترط المبتاع ومن اشترى غلاماً وله مال فماله للبائع الا أن يشترط ذلك المشتري والمعنى فيه ان الثمرة بمنزلة المانع الموضوع في الأرض لان اتصالها بالنخل ليس بالقرار بل للفصل اذا أدرك (الأنرى) انه يجذب بعد الإدراك وانه يسقط أو يفسد اذا ترك كذلك فكان الاتصال في معنى المعارض فيجمل كالمفصل لا يدخل في المبيع الا بالذكر بخلاف النخل فانصاله بالأرض بالقرار مابق بمنزلة البناء فكما يدخل البناء في بيع الأرض من غير ذكر فكذلك يدخل النخل وقل أبو يوسف ان اشترى الأرض بحقها ومرافقتها دخل الثمار في المقدول الا لم تدخل فاما علي قول محمد وهو قول أبي حنيفة لا تدخل الثمار الا بالتخصيص عليها سواء ذكر الحقوق أو لم يذكر بمنزلة المانع الموضوع في الأرض وحكي ان أبا يوسف رحمه الله كان أملى هذه المسئلة على أصحابه وكان محمد حاضراً في المجلس فلما ذكر هذا القول قل محمد رحمه الله في نفسه ليس الامر كما يقول فبادأه المستملي هنا من يخالفك رحمك الله فقال من هو فقال محمد بن الحسن فقال أبو يوسف ما صنعت بقول رجل قل قد علم أي ترك الاختلاف بينا فسكت محمد ولم يجبه احتراماً له \* واذا اشترى الرجل دابة فوجد بها عيباً وقال بعته وهذا العيب بها وأنكره البائع ولا يئنه للمشتري فعلى البائع العين وانما أراد بهذا عيباً يتوهم حدوثه في مثل

تلك المدة وهو حارص في حال بحدوثه على أقرب الاوقات وهذا حال كونها في يد المشتري  
 فاذا ادعى استناد العيب الى وقت سابق وأنكره البائع كان القول قول البائع مع اليمين ولاز  
 مقتضى مطلق البيع لزوم فالمشتري يدعى لنفسه حق الفسخ بسبب العيب والبائع ينكر  
 ذلك فكان القول قوله مع يمينه فان قال البائع أنا أرد اليمين عليه يدعى بحلف المشتري حتى  
 أقبله منه فمئذنا لا يرد اليمين عليه \* وكان ابن أبي ليلى اذا اتهم المدعي في ذلك رد عليه اليمين  
 قال لان المشتري من وجه منكر فانه ينكر لزوم المقدياه ووجوب ابقاء الثمن عليه ولكنه  
 في الظاهر مدع فاعتبرنا الظاهر اذ لم يكن هو متهما فاما اذا اتهمه استعطفه لاعتبار معنى  
 الانكار في كلامه وهذا لان الاستحلاف مشروع لدفع التهمة فان المدعى عليه ثبت في  
 جانبه نوع تهمة فيحلف المدعى عليه لانه انى بخبر متشبه بين الصدق والكذب فلا يكون  
 حجة بنفسه ولكن يورث تهمة فيحلف المدعى عليه لدفع تلك التهمة عنه فاذا أوجد مثل  
 تلك التهمة في جانب المدعى رد عليه اليمين ولكننا نستدل بقوله عليه السلام البيعة على المدعى  
 واليمين على من أنكر فقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم جنس اليمين في جانب المنكر  
 فلا يبقى يمين في جانب المدعى ولا يجوز تحويل اليمين عن موضعها الذي وضعه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فيه والمشتري مدع هنا حق الفسخ فلا يمين في جانبه وهذا لان اليمين  
 في موضعها لا يقاء ما كان على ما كان والمدعى يحتاج الى اثبات حق غير ثابت له فلا يكون  
 اليمين حجة في جانبه وهذا لان اليمين مشروعة للنفي في موضعه لا يثبت بها حكم النفي حتى  
 لو أوجد المدعى البيعة فاقامها وقضى له بعد اليمين فهي في غير موضعها لاها لا يثبت بها مالم  
 يكن ثابتا أولا \* واذا اشترى الرجل شيئا فادعى رجل فيه دعوى حلف المشتري البتة عندنا  
 وقال ابن أبي ليلى على العلم لان المشتري يحلف البائع في المالك كما أن الوارث يحلف المورث  
 ثم فيما يدعى في التركة انما يستحلف الوارث على السلم فكذلك المشتري وهذا لان أصل  
 الدعوى على البائع (ألا ترى) ان المدعى لو أقام البيعة صار البائع مقضيا عليه حتى يرجع  
 المشتري على البائع بالثمن فكان هذا في معنى الاستحلاف على فعل الغير فيكون على العلم  
 وحجتنا في ذلك أن الشراء سبب متجدد للمالك فاما يثبت به ملك متجدد للمشتري وصار  
 ثبوت هذا الملك له بالشراء كسبوتة بالأصطيد والاسترقاق ثم هناك اذا ادعى انسان  
 في المملوك دعوى يستحلف المالك على الثبات فهذا مثله بخلاف الارث فان موت المورث



ليس بسبب متجدد لأنبات ملك الوارث ثم يقول المدعى بدعى على المشتري وجوب تسليم  
العين اليه وأنه غاصب في أخذه ومنعه منه ولو ادعى عليه أنه غصبه منه كالاستحلاف  
على الثبات فهنا كذلك أيضا وهكذا يقول في الوارث اذا أخذ عين التركة فادعى اسان أو  
العين ملكه يستحلف على الثبات لهذا المعنى وهذا لأن أصل الاستحلاف على الثبات وإنما  
اليمين على الدلم لدفع الضرر عن المصم في موضع لا يمكنه أن يحمله على الثبات ولما كان الشراء  
من ذي اليد شيئا موجبا للملك له كان ذلك مطلقا له اليمين على دعوى المدعى فلا حاجة الى  
استحلافه قال والبراءة من كل عيب جائزة روى عن عمر رضى الله عنه أنه باع عبدا له  
بثمانمائة درهم بالبراءة فظمن المشتري بعيب فغوصم الى عثمان بن عفان رضى الله عنه فقال  
يميتك ما بعته وبه عيب علمته وكتمته فأنى أن يخلف فردده عليه ففصلح عبده فباعه بألف  
درهم وأربعمائة درهم وعن ابن عمر رضى الله عنه أنه باع بالبراءة وعن شريح رحمه الله  
قال لا يبرأ منه حتى يسمى كل عيب وكان ابن أبي ليلى يقول لا يبرأ حتى يسمى العيوب  
بأسمائها وقد بنا المسئلة في كتاب البيوع والصلح وفيها حكاية قال ان أبا حنيفة رحمه الله وابن  
أبي ليلى اجتمعا في مجلس أبي جعفر الدوالي فأمروهما بالمناظرة في هذه المسئلة وكان من مذهب  
ابن أبي ليلى أنه لا يبرأ حتى يرى المشتري موضع العيب فقال أبو حنيفة أرايت لو باع جارية  
حسناء في موضع المائى منها عيب أ كان يحتاج البائع الى كشف عورتها ليرى المشتري ذلك  
العيب أرايت لو أن بعض حرم أمير المؤمنين باع غلاما حبشيا على رأس ذكره برص أ كان  
يحتاج الى كشف ذلك ليرى المشتري فما زال يشنع عليه بمثل هذا حتى أخفمه وضحك الحليفة  
فجمل ابن أبي ليلى بعد ذلك يقول يحتاج الى أن يسمى العيوب بأسمائها لان صفة المبيع وماهيته  
انما تصير معلومة بتسمية ما به من العيوب ولكننا نقول البراءة عن العيوب اسقاط للحق  
والمسقط يكون متلاشيا فالجهالة لا تمنع صحته ثم البائع بهذا الشرط يمنع من التزام تسليم العين  
على وجه لا يقدر على تسليمه فربما يلحقه الجرح في تسمية العيوب والجرح مدفوع وأكثر  
مافيه أنه يمكن جهالة في الصفة بترك تسمية العيوب ولكن البائع يلاقى العين دون الصفة  
فيصح البيع بشرط البراءة عن العيوب ويصح البراءة عن الجهالة لكونه اسقاطا واذا كان  
لرجل على رجل مال من ثمن بيع قد حل فأخره عنه الى أجل فهو جائز وليس له أن يرجع  
عنه عندنا وقال ابن أبي ليلى له أن يرجع في الاجل الا أن يكون ذلك على وجه الصلح

بينهما وذهب في ذلك الى أن التأجيل معتاد جرى فيما بينهما أن لا يطالبه بالمال الا بعد  
 مضي المدة والواعيد لا يتعلق بها الا ان يكون شرطا في عقد لازم ولهذا لا يثبت  
 الاحل في القرض والمارية لانه ليس بشروط في عتد لازم فكذلك لا يثبت في الثمن  
 وعيره من الديون الا أن يكون شرطا في عقد لازم وكذلك الصلح أو أصل البيع اذا ذكر  
 فيه الاجل ولكما نقول لو باعه ثمن مؤجل في الابتداء يثبت الاجل فكذلك اذا أجله  
 في الثمن في الانتهاء لان هذا التأجيل يتحقق بأصل العقد بمنزلة الزيادة في الثمن والمثمن  
 بأصل العقد ويتغير كالمذكور فيه والدليل عليه أن الاجل بمنزلة الخيار لانه يؤثر في تغير حكم  
 العقد فان توجه المطالبة في الحال من حكم العقد ويتغير بالاجل وثبوت الملك في الحال من  
 حكم العقد ويتغير بشرط الخيار ثم الخيار لا فرق بين أن يكون مشروطا في أصل العقد أو  
 يجعله أحدهما لصاحبه بعد العقد فكذلك في حكم الاجل وهذا لان العقد قائم بينهما بما كان  
 التصرف فيه بالرفع والابقاء فيمكن التصرف فيه بما يسمي حكمه على وجه هو مشروع  
 وتعتبر حالة الانتهاء محالة الابتداء وبهذه المعاني يظهر الفرق بين الثمن وبديل القرض ولو كان  
 لرجل على رجل مال فتعيب حتى حط الطالب بمضيه ثم طهر لم يكن له أن يرجع فيما حط  
 به وقال ابن أبي ليلى له أن يرجع فيه لانه كان مضطرا في هذا الحط فانه لا يتمكن من  
 حصصه ليستوفي منه كمال حقه وبهذا النوع من الضرورة ينعدم تمام الرضا منه بالحط كما ينعدم  
 بالاكراد فكما أنه لو أكره على الحط لم يصبح حظه لعدم تمام الرضا فكذلك هنا ولكما نقول  
 الحط اسقاط وهو يتم بالمسقط وحده فاذا أسقطه وهو طائع صح ذلك منه فلا رجوع له فيه  
 بعد ذلك لان المسقط يكون متلاشيا وانما يتحقق الرجوع في القائم ديون المتلاشي والدليل  
 عليه أن اسقاط البعض معتبر باسقاط الكل ولو أراه عن جميع دينه لم يكن له أن يرجع فيه  
 وان طهر خصمه بعد ذلك فكذلك اذا حط بمضيه وقوله انه مضطر قلنا لا كذلك فانه متمكن  
 من أن يصبر الى أن يظفر خصمه بالتأخير لا بقوت شيئا من حقه فاذا لم يكن يقبل كان مختارا  
 طائشا في الحط والصلح بمنزلة المنصوب منه اذا أخذ القيمة بعد ما أتى المنصوب ثم عاد من  
 ادائه لم يكن له على العبد سبيل ولهذا المعنى صححتنا ابراءه عن الكل وفرقا بينه وبين الميكه  
 على الاراء فكذلك الحط واذا اشترى الرجل ثوبا قبل أن يبلغ من أصناف الثمار كلها أو  
 اشترى طعاما حين يخرج جاز العقد عندنا وقال ابن أبي ليلى لا خيار في شيء من ذلك واستدل

في ذلك بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها وفي رواية حتى تشقح أي تدرك وفي رواية حتى ترهق أي تنجو من العاهة وهذا بالادراك وحجتنا في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام من باع نخلا مؤبرة فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع والمؤبرة هي التي يخرج طلها فإذا شرط المبتاع ذلك فقد صار مشتريا الثمرة مقصودة فانهم تدخل في العقد إلا بالذکر فهذا تنصيص على جواز بيعها قبل الادراك ولا نحل البيع عين هو مال متقوم والمالية بالتمول التقوم بكونه منتفعا به شرعا وعرفا وقد تم هذا كاله في الثمار قبل الادراك والمقدم متى صدر من أماله في عمله كان صحيحا ولا معنى لقوله أنه غير مقدور التسليم إلا بالقطع وفيه ضرر فيكون ذلك مفسدا للعقد كبيع الجنع في السقف لأن البائع قادر على التسليم من غير ضرر يلحقه في ذلك وإنما يلحق الضرر المشتري وهو قد رضی بالتزام هذا الضرر فلا يمنع صحة العقد بسببه وتأويل الحديث أن المراد بيعها مدركة قبل الادراك بدليل أنه عليه السلام قال في آخر الحديث أرأيت لو أذهب الله تعالى الثمرة بهم يستحل أحدكم مال أخيه والمراد به السلم في الثمار قبل أن يبدو صلاحها بدليل أنه قال في بعض الروايات لا تلتفوا في الثمار حتى يبدو صلاحها فيعمل على ذلك ليكون جمعا بينه وبين ما رويناه فإن كانت الثمار قد تلقت يعني انتهت عظمها فاشتراها بشرط الترك إلى أجل معلوم فالمقد فاسد عندنا وقال ابن أبي ليلى العقد صحيح هكذا قال بنحو رحمه الله فيما إذا شرط الترك مدة يسيرة لأنه بعد ما يتباهى عظمها لا ترداد من ملك البائع وإنما تنضجها الشمس بتقدير الله تعالى وتأخذ اللون من القمر والذوق من النجوم بتقدير الله تعالى فليس في هذا اشتراط شيء مجهول من ملك البائع وهو شرط متعارف بين الناس فيكون سالما للعقد باعتبار العرف وباعتبار أن العرف فيه تقريب إلى مقصود المشتري بمنزلة مالهو اشتري بكذا وشرا كين بشرط أن يحدوها البائع أو اشتري حطبا في المصبر بشرط أن يوفيه في منزله وجه قولنا إن هذه إجارة أو إجارة مشروطة في البيع فيبطل بها البيع لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن صفقتين في صفقة ويانه أنه إن كان بمثابة منفعة الترك في شيء من البذل فهي إجارة مشروطة في البيع وإن لم يكن بمثابة شيء من البذل فهي إجارة مشروطة في البيع والعرف إنما يعتبر إذا لم يكن هناك نص بخلافه فأما مع وجود النص فلا إذا العرف لا يارض النص وهكذا كان ينبغي في القياس أن لا يجوز العقد فيما استشهد به ولكن تركنا القياس هناك للعرف فإنه لا نص فيه بخلافه

ثم هذا ليس في معنى ذلك لان في هذا الشرط جيلولة بين البائع وبين مالم يدخل تحت  
 العقد من ماله وهو الخيل ومثل هذا الشرط لا يلزم العقد وفيه يتبر ما يتاوله العقد فيكون  
 منزلة ماله اشترى حنطة شرط أن يطعن البائع وذلك مفسد للعقد فكذلك هنا اذا شرط  
 الترك الى مدة بفسد بها العقد واذا اشترى الرجل مائة ذراع مكسرة من أذرع مقسومة  
 أو عشرة أجربة من أرض غير مقسومة لم يميز الشراء في قول أبي حنيفة وقيل ابن أبي ليلى  
 هو حائز وهو أحد أبو يوسف ومحمد وقد بينا هذا في البيع ان الذراع اسم لجزء شائع عندهم  
 منزلة درهم الا أن درهم غير معلوم المقدار في نفسه وانما يصير معلوما بالاضافة فسهل من  
 سهمين النصف وسهم من عشرة النشر فلا بد من أن يبين سهما من كذا سهما والذراع  
 معلوم المقدار في نفسه فلا حاجة الى أن يقول من كذا كذا ذراعا والجواب كذلك معلوم  
 المتسار بالذراع فان اشترى عشرة أجربة وجملة الأرض مائة جريب فانما اشترى عشرها  
 وذلك مستقيم وكذلك ان اشترى مائة ذراع فاذا ذرع الكل فكان ألف ذراع عرفنا انه  
 اشترى عشرها والمكسرة المروقة من الذراع بين الناس سميت مكسرة لانها كسرت من  
 ذراع الملك قبضة وأبو حنيفة يقول الذراع اسم لجزء معين من الأرض وهو ما يقع عليه  
 الذراع فاذا اشترى مائة ذراع أو عشرة أجربة فالتماسي في العقد جزأ معيناً وهو عشر  
 معلوم في نفسه فان جواب الأرض يختلف في الجودة والمالية فتسكن المنازعة بهذا السبب  
 بين البائع والمشتري في التسليم وذلك مفسد للعقد كما لو اشترى بيتاً من بون الدار ثم اذا  
 حاز العقد عندهم فان كانت مائة ذراع ففي المشتري وان كانت مائتي ذراع فالمشتري  
 يكون شريكاً بقدر مائة ذراع وان كانت دون مائة ذراع فالمشتري أن يردّها ان شاء  
 لتعير شرط العقد عليه وان شاء أخذها بحصتها من الثمن لانه سعى حيلة الثمن بمقابلة مائة  
 ذراع فاذا لم يسلم له الا خمسون ذراعا لم يكن عليه الا نصف الثمن وهذا بخلاف ماله اشترى  
 الأرض على انها مائة ذراع فوجدها خمسين ذراعا واختار أخذها لزمه جميع الثمن لانه هناك  
 الثمن بمقابلة العين وذكر الذراع على وجه بيان الصفة وهنا الثمن بمقابلة ماسي من الذراع  
 هالبيان مقدار العقود عليه فاذا لم يسلم له الا نصف المسمى لا يلزمه الا نصف الثمن كما لو  
 اشترى عشرة أفترة حنطة فوجدها خمسة أفترة وقال ابن أبي ليلى لا يجوز عتق من قد  
 فله القاضي وحجبه في الدين وعندنا نفذ عتقه الا أن عند أبي حنيفة لاسماية على العبد وعلى

قول أبي يوسف ومحمد يلزمه السعاية في قيمته لانفرما، وهو بناء على مسئلة الحجر بسبب الدين وقد بينا ذلك في كتاب الحجر فاما ابن أبي ليلى قال ان ماله بالنفليس والحبس صار حقا لانفرمائه فاعتاقه صادف محلا هو حق الغير وفيه اضرار بمنزلة الحق فلا ينفذ عتقه لدفع الضرر عن صاحب الحق عملا بقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وهذا قريب من قول الشافعي في المرهون انه لا ينفذ عتق الراهن لاشتغاله بحق المرمين وقد بينا ذلك في الرهن ولكننا نقول المبدل لا يزول عن ملكه بالنفليس والحبس في الدين ولا يصير مملوكا للغير (ألا ترى) ان شيئا من تصرفات الغريم لا ينفذ فاما بقي على ملك صاحبه فقد عتقه وبه لان شرط نفوذ العتق ملك المحل والاهلية في العتق وبعبء وجودهما لا يتمتع نفوذه لدفع الضرر عن الغير (ألا ترى) ان عتق أحد الشريكين ينفذ في نصيبه وان كان يتضرر به صاحبه وكذلك عتق المشتري في المبيع قبل القبض ينفذ وان كان يتضرر به البائع خصوصا اذا كان المشتري مفلسا واذا أعطى الرجل الرجل متاعا يبيعه له ولم يسم بالنقد ولا بالنسيئة فباعه بالنسيئة فالبيع جائز ولا ضمان على البائع عندنا وقال ابن أبي ليلى البائع ضامن لقيمة المتاع يدفعها الى الأمر لان مطلق الأمر بالبيع معتبر بطلاق ايجاب البيع وذلك منصرف الى النقد خاصة فكذلك هذا واذا انصرف الى النقد كان هو مخالفا اذا باعه بالنسيئة فيكون بمنزلة الفاسد ضامنا لقيمه للأمر ولأن الانسان انما يأمر غيره ببيع متاعه حاجته الى الثمن اما لقضاء الدين أو للاتفاق على عياله والثابت بالعرف كالثابت بالنص ولو صرح بهذا للوكيل كان هو مخالفا في بيعه بالنسيئة فكذلك اذا ثبت بالعرف ولكننا نقول الأمر مطلق فتقييده بالبيع بالنقد يكون زيادة ومثل هذه الزيادة لا تثبت الا بدليل والعرف لا يصلح مقيدا لهذا فالعرف مشترك لان الانسان قد يأمر غيره بالبيع للاسترباح والربح انما يحصل أكثره بالبيع بالنسيئة ثم يفسد المطلق في معنى نسخ حكم الاطلاق فلا يثبت بمجرد العرف لان العرف لا يمارض النص والشيء لا ينسخه مادونه بخلاف ما اذا نص على التقييد وليس هذا نظير ايجاب البيع لان العمل هناك بالاطلاق غير ممكن فان البيع لا يكون الا بثن مقيد بوصف اما النقد أو النسيئة (ألا ترى) انه لو قال بتمه منك بالف درهم ان شئت بالنقد وان شئت بالنسيئة لم يحجز العقد بخلاف التوكيل فان العمل بالاطلاق هنا ممكن بدليل انه لو قال بتمه بالنقد أو بالنسيئة كان صحيحا وهذا لان البيع قد نفذ بسبب حرام وهذه الحرمة كانت لحق الأمر فله ان

بدفع الفضل الى الآسر وان كان أقل من القيمة لم يرجع البائع على الآسر بشئ لانه هو  
 الذى أضر بنفسه حين باعه باقل من قيمته على وجه صار مخالفا وهو البيع بالسيئة فيكون  
 الخسران عليه . واذا ماع الرجل جارية بجارية وتباضا ثم وجد أحدهم بالجارية التى قبض  
 عيا فانه يردّها ويأخذ جاريته عندنا وقال ابن أبى ليلى يردّها ويأخذ قيمتها صحيحة وكذلك  
 هذا فى كل حيوان أو عرض وجه قوله ان كل واحد منهما فى الموضع الذى من جهة  
 صاحبه مشترى اشتراه بموضه وفى الموضع الذى من جانبه بائع والبيع غير الشراء فاذا وجد  
 عيا بما اشترى فردّه بطل الشراء ولكن لا يطل البيع واذا بقي المقد فى الموضع الآخر  
 كان على صاحبه تسليم البدل اليه كما التزمه بالمقد صحيحا وقد عجز عن ذلك فيلزمه رد قيمته  
 كما فى النكاح اذا وجدت المرأة بالصدّاق عيا فاحشا فردت رجعت على الزوج بقيمته وكل  
 واحد منهما عند معاوضه فاذا كان هناك حكم الرد يقتصر على الردود ولا يمتد الى الموضع  
 الآخر فكذلك هنا يوضعه ان القيمة سميت قيمة لقيامها مقام المدين فصارت قدرته على  
 تسليم قيمتها صحيحة كقدرته على تسليم غيرها فيبقى المقد فى البدل الموجود على شرط المقد  
 بقيمة الآخر وجه قولنا ان بالرد بالميب ينسخ القبض فى الردود من الاصل ويتحقق عجز  
 بالهما عن تسليمهما كما أوجب المقد وذلك مبطل للمقد ( ألا ترى ) انه لو هلك أحد الموضين  
 قبل القبض يبطل المقد فيهما جميعا فكذلك اذا ردنا بالميب وبه فارق النكاح فان هناك  
 لو تمذر التسليم بالملاك قبل القبض لزمه قيمته فكذلك اذا تمذر التسليم بالرد بالميب وهذا  
 لان العجز عن التسليم فى الابتداء هناك لا يمنع صحة العقد والتسمية بأن يزوج امرأة على  
 عبد النير فان التسمية تصح واذا عجز عن تسليم المسمى يجب قيمته فهناك العجز فى الانتهاء  
 وهنا العجز عن التسليم فى الابتداء يمنع صحة العقد فانه لو اشترى جارية بعبد الغدير لا يصح  
 الشراء فكذلك اذا عجز عن التسليم فى الانتهاء يبطل المقد فيلزمه رد المقبوض بحكمه ثم القيمة  
 انما تقوم مقام الدين والحاجة هنا الى تسليم ما سألوا له المقد وهى جارية صحيحة لا الى تسليم الدين  
 لان المدين قد كانت مسلبة اليه فلو قلنا بانه يأخذ قيمتها المكان يأخذ بحكم المقد ولا يجوز ان  
 يستحق بالمقد القيمة ذبنا فى الذمة فلماذا لا يبقى العقد بعد ردّها بالميب ولهذا لو اشترى  
 بالدرهم ثم ردّها بالميب استرد دراهمه ولم يرجع بقيمتها فهذا مثله واذا اشترى الرجل سائمة  
 فظن فيها بيب قبل أن يتقد الثمن فله أن يردّها اذا أقام البيّنة على الميب عندنا وقال ابن

أبي ليلى لا تقبل شهادة شهود على العيب حتى يتقد الثمن لأن قبول البيعة يذهب على دعوى صحيحة وإنما تصح الدعوى من المشتري عند وجود العيب لأنه يطالب البائع برد الثمن عليه وذلك لا يتحقق قبل انقضاء الثمن وبدون دعوى صحيحة لا يقبل منه البيعة وحيثنا في ذلك أن الرد بخيار العيب كالرد بخيار الشرط والرؤية وذلك صحيح قبل نقد الثمن إذا رد بحجة البيعة . . . معتبر بالرد بالافترار ولو أقر البائع بالعيب كان للمشتري أن يرد عليه قبل نقد الثمن فكذلك إذا أقام البيعة على العيب قوله بأن دعواه لا يصح قلنا لا كذلك فإنه يطالب البائع بتسليم الجزء الفائت وذلك حق مستحق له بالمقد فيصح منه دعوى المطالبة بالتسليم ثم إذا تخفق عجز البائع عن تسليمه رد عليه بالعيب ثم هو يدعي براءة ذمته عن الثمن بعد رد العين عليه ودعوى سبب البراءة من الديون دعوى صحيحة فتقبل بينته على ذلك والمقد لازم من حيث الظاهر في حق كل واحد منهما فهو يدعي انعدام لزومه في جانبه بسبب العيب وهذه دعوى صحيحة منه كدعوى شرط الخيار . . . وإذا باع الرجل علي ابنه وهو كبير داراً أو متاعاً من غير حاجة ولا عذر لم يحز ذلك عندنا وقال ابن أبي ليلى يمه جائر لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنت ومالك لأبيك وقال عليه السلام أن أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده لمن كسبه فكسباً من كسب أولادكم ففي الحديثين دليل على أن مال الولد مملوك للوالد بمنزلة مال نفسه فينفذ تصرفه في الحقيقة المسئلة ثانياً على هذا فإن عنده مال الولد في حكم المملوك للوالد ولهذا قال له أن يطاءً جارية ابنه إذا لم تكن محرمة عليه وعندنا لا ملك له في مال ولده ولا حق ملك لأن الكسب إنما يملك بملك الكاسب وليس له في ولده ملك فكذلك في كسب ولده والدليل عليه أن الولد مالك لكسبه حقيقة حتى ينفذ تصرفه فيه من الوطء وغير ذلك وينفذ فيه اعتاقه وإنما يخالف الكاسب غيره في الملك إذا لم يكن هو من أهل الملك فأما إذا كان هو من أهل حقيقة الملك لا يملك غيره الكسب علي وجه الخلقة عنه ولا يملكه ابتداءً لأن شرب الملك ابتداءً يستدعي سبباً له ولم يوجد ذلك وإنما كان يتصرف في حال صغره بولايته عليه نظر الولد لأنه كان عاجزاً عن التصرف والنظر وقد زال هذا المعنى بلوغه فلم يذأ لا ينفذ تصرفه فيه (ألا ترى) أن تصرفه في نفسه بالتزويج كان ينفذ قبل بلوغه لحاجته إلى ذلك ثم لا ينفذ بعد البلوغ لانعدام الحاجة فكذلك في ماله . . . وإذا باع الرجل متاعاً لرجل وهو حاضر ساكت لم يحز ذلك عليه عندنا وقال ابن أبي ليلى سكوته إقرار بالبيع أي هو

ثغرة الاجازة فينفذ به البيع لنفسه لانه لو لم يتبين جهة الرضا بسكوته تضرر به المشتري  
 وصار المالك بسكوته كالتار له والنزول حرام والضرر مدفوع فهو قياس سكوت المولى عن  
 الهى عند رؤيته تصرف العبد انه يجعل اذنا له في التجارة لهذا المعنى ولان العادة ان صاحب  
 المال لا يسكت اذ رأى غيره يبيع ما امر بتسليمه ولم يكن من قصده الرضا به فياعتبار العادة  
 يجعل سكوته دليل الرضا وكذلك لا يعمل له السكوت شرعا اذا لم يكن من قصده الرضا  
 وفعل المسلم محمول على ما يحل شرعا فجعل سكوته دليل الرضا لهذا كما جعل الشرع سكوت  
 البكر رضامها بالسكاح وحجتنا في ذلك ان سكوته محتمل قديكون بطريق الرضا وقديكون  
 بطريق التهاون وقلة الالتفات الى تصرف الفضولى وقديكون بطريق التعجب أى لماذا بفعل  
 هذا في ملكه بنير أمره والى ماذا نقول عاقبة فعله والمحتمل لا يكون حجة وملك المالك  
 ثابت في الدين يتبين ولا يجوز ازاله بدليل محتمل وهذا هو القياس فيما استشهد به من سكوت  
 المولى وسكوت البكر الا اثار كذا القياس في سكوت البكر بالص و هذا ليس في معنى ذلك  
 فان الحياء يحول بينها وبين التصريح بالاجازة هناك وليس هنا ما يحول الحياء بينها وبين  
 الطق ولو تدبر جهة الرضا في سكوت المولى لم يلزمه بذلك شئ لان مجرد الاذن للعبد في  
 التجارة لا يجب على المولى شئ ولا يطل ملكه عن شئ فانه يتمكن من الحجز عليه قبل أن  
 يلحقه دين وهما لو تدبر جهة الرضا زال ملك المالك ولزمه حكم تصرف الفضولى وحاصل  
 هذا الكلام ان هناك لو لم يجعل السكوت رضا تضرر به من عامل العبد ولو جعلنا السكوت  
 ادنا لم يتضرر به المولى في الحال فرجعا جانب دفع الضرر وهما لو جعلنا السكوت رضا تضرر  
 به المالك ولزمه حكم تصرف الفضولى لان ملكه يزول ولو لم نجعله رضا تضرر به المشتري  
 فرجعا جانب المالك لان حقه في الدين أسبق والمشتري هو المقر حين لم يسأل المالك أن  
 البائع وكاه أم لا واعتمد سكوته محتملا ثم الحاجة هما الى التوكيل لأن التصرف يكون نائبا  
 عن المالك ولهذا يرجع عليه بما لحقه من العدة والتوكيل بالسكوت لا يثبت فاما الاذن في  
 التجارة اسقاط من المولى حقه في المنع من التصرف فان البعد لا يصير نائبا عن المولى في  
 التصرف ولهذا لا يرجع عليه بالعدة وسكوته اعراض منه عن الرد فيمكن أن يجعل اسقاطا  
 لحقه بمنزلة التصريح بالاذن واذا باع لرجل نصيبا في دار غير مقسوم فقد بينا هذه المسئلة  
 بوجودها في آخر الشفعة ولكن هناك ذكر قول أبي يوسف وحده وان البيع جائز ان لم



يعلم المشتري بنصيب البائع وله الخيار اذا علم به وذكر هنا قول محمد مع قول أبي يوسف فمن  
 محمد فيه روايتان قال ابن أبي ليلى اذا كانت الدار بين اثنين أو ثلاثة أجزت بيع الصيب وان  
 لم يسم وان كانت سهاما كثيرة لم أجزه حتى يسمي لان عند كثرة الشركاء تفاحش الجهالة  
 والتفاوت اذا لم يكن نصيب البائع معلوما للمشتري وعند قلة الشركاء يقل التفاوت والجهالة  
 وفي البيع تفصيل بين الجهالة المتفاحشة والجهالة اليسيرة (ألا ترى) أن بيع أحد الأبواب  
 الثلاثة مع اشتراط الخيار للمشتري اذا سمى ثمن كل ثوب منها يجوز وفيما زاد على الثلاثة  
 لا يجوز وكان ذلك باعتبار تفاحش الجهالة وقلة الشركاء وقلة الجهالة ولكننا نقول البيوع اما يتناول نصيب  
 البائع وذلك لا يختلف بكثرة الشركاء وقلة الشركاء فقد يقل نصيبه مع قلة الشركاء وقد يكثر  
 نصيبه مع كثرة الشركاء فلا معنى للفرق بينهما والمعنى الذي لاجله لا يجوز العقد عند كثرة  
 الشركاء جهالة المقود عليه على وجوه نفى الى المنازعة بين البائع وبين المشتري وهذا المعنى  
 موجود عند قلة الشركاء فالمشتري يقول نصيب البائع النصف والبائع يقول نصيبي من  
 الدار المشر فلماذا لا يجوز العقد وشراء أحد الأبواب الثلاث مستحسن من القياس فلا يقاس  
 عليه غيره ثم الجهالة هناك لا تنفص الى المنازعة اذا شرط الخيار للمشتري واذا ختم الرجل  
 على شراء لم يكن ذلك تسليما للبيع عندنا وقال ابن أبي ليلى هو تسليم للبيع ويان هذا أن  
 الرجل اذا شهد على بيع الدار فكتب شهادته وختمها ثم ادعى بعد ذلك أن الدار له وأقام البينة  
 فان بيته تكون مقبولة على المشتري عندنا ويقضى له بالملك وقال ابن أبي ليلى الدار سائلة  
 للمشتري وهذا بناء على ما تقدم فان علي أصله لما جعل السكوت من المالك رضى بالبيع  
 نفى الشهادة أولى أن يكون رضا بالبيع قال كتبه الشهادة للتوثق وهذا التوثق انما يحتاج اليه  
 اذا صح شراؤه فيجعل اقدام الشاهد على ذلك اقرارا منه بصحة شراء المشتري ولكننا نقول  
 كتبه الشهادة محتمل قد يكون على وجه تسليم المبيع وقد يكون للتعجب حتى ينظر كيف  
 يقدر البائع على تسليم ملكه أو تحمل الشهادة على معنى التوثق اذا بداه أن يجز المبيع أو محتمل  
 أن يكون الشاهد لم يعلم عند تحمل الشهادة أن المبيع داره فلم له ظن أن المبيع دارا أخرى حدودها  
 توافق حدود داره وبالاحتمال لا يزول الملك فلا يحمل ذلك تسليما منه للبيع واذا بيع الرقيق  
 أو المتاع في عسكر الخوارج وذلك من مال أهل العدل غلبهم عليه لم يجز البيع عندنا وقال  
 ابن أبي ليلى هو جائز وان قتل الخوارج قبل أن يبيعوه وهو بيعه رد على أهله عندهم جميعا

فابن أبي ليلى جعل منه للخوارج كمنه أهل الحرب باعتبار أن للمقاتلة بين الفريقين تناول  
 الدين والتأويل الذي للخوارج أقرب إلى الصحة من تأويل الكفار فإذا كان هناك باعتبار  
 المنفعة والتأويل يملكون ما أخذوا من أموال المسلمين حتى ينفذ تصرفهم فيه فكذلك  
 الخوارج يملكون ذلك حتى ينفذ تصرفهم فيه إلا أنه إذا تسلسل الخوارج فلم يبق لهم منعة  
 ونبت هذا الحكم كان باعتبار المنفعة فإذا لم يبق وجب ردّها على أهلها وبهذا لا يستدل على  
 أنهم لا يملكونها كما لو استولى المشركون على أموال المسلمين ثم وقعت في الفينة فوجدوها  
 أصحابها قبل التسمة ردت عليهم عابدة وإن كان المشركون قد ملكوها فهذا مثله والدليل  
 على التسوية أن الخوارج لا يضمنون ما ألقوا من أموال أهل العدل ونفوسهم كما لا يضمن  
 أهل الحرب ذلك للمسلمين فإذا سوى بين الفريقين في حكم الضمان فكذلك في حكم الملك  
 وحجبتنا في ذلك أن حكم الإسلام ثابت في حق الخوارج فهذا استيلاء المسلم على مال المسلم  
 فلا يوجب الملك كمنصب بعض الساميين مال بعضهم وتقرير هذا الكلام أن منعة الخوارج  
 من جملة دار الإسلام والملك بطريق القهر لا يثبت ما لم يتم القهر وتامه بالأحرار بدار تخالف  
 دار صاحب المال وذلك لا يوجد بعد إحرار الخوارج المال بمنعهم بخلاف أهل الحرب فإن  
 قهرهم يتم بالأحرار بدارهم وما كان منعة الخوارج في دار الإسلام إلا كمنعة أهل الحرب في  
 دار الإسلام وهم لا يملكون أموالاً ما داموا في دارنا وإن كانوا عتقين فكذلك الخوارج فلا  
 فرق ما لو قدر ناعلى الخوارج استيئانهم ورددنا المال على صاحبه كما لو أمانا قدرنا على أهل الحرب  
 في دار الإسلام عرضنا عليهم الإسلام ورددنا المال على صاحبه بوضعه أن المال مادام محرراً  
 بدار الإسلام لا يملك بالقهر لانه بالأحرار معصوم والقهر يوجب الملك في محل مباح لا في  
 محل معصوم (الآ ترى) أن الصيد المباح يملك بالأخذ والصيد المملوك لا يملك بالأخذ فبإحرار  
 المشركين المال بدارهم يبطل حكم الإحرار والمصمة في ذلك المال فهذا لا يملكونه بأحرار  
 الخوارج المال بمنعهم ولا يبطل حكم الإحرار والمصمة في ذلك المال فهذا لا يملكونه ولهذا  
 لو قتل الخوارج وهو باقٍ بعينه رد على صاحبه ولو صار ذلك مملوكاً لهم لكان ميراثاً عنهم إذا  
 قتلوا فأما سقوط الضمان فهو حكم ثبت باتفاق الصحابة بخلاف القياس على ما روى عن  
 الزهري قال وقت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فاتفقوا على أن

كل دم أدنى بتأويل القرآن فهو موضوع وكل فرج استحبل بتأويل القرآن فهو موضوع وكل مال أئتم بتأويل القرآن فهو موضوع وهذا ليس في معنى ذلك المنصوص فان مع بقاء الاحراز القسمة قد تسقط بالزمان بأسباب ولكن بقاء الاحراز والعصمة لا يملك المال بحاله ثم ذكر مسألة الشهادات اذا باع مسلم دابة من نصراني فاستحقها نصراني من يدا المشتري بينة من النصارى وقد بينا خلاف أبى يوسف في هذه المسئلة في كتاب الشهادات وقول ابن أبى ليلى كقول أبى يوسف واذا استهلك الرجل الثمنى مال ولده الكبير فهو ضامن عندنا وقول ابن أبى ليلى لا ضمان عليه وهو يبنى على الاصل الذي يباه أن عنده الاب مال ملك مال ولده ثمرا وانلاف الانسان ملكه لا يوجب الضمان عليه وعندنا ليس له في مال ولده ملك ولا حق ملك فهو ضامن له اذا أئتمه وان ثبت له شرعاً حق التناول منه بالمعروف عند الحاجة فذلك لا يبنى الضمان عند عدم الحاجة كالمرأة فان لها أن تنفق من مال زوجها بالمعروف فان أئتمت شيئاً من ماله بدون الحاجة كانت ضامنة فلا بد كذلك واذا اشترى الرجل عبد مع الجارية وزاد معها مائة درهم ثم وجد بالعبد عيباً وقد ماتت الجارية عند المشتري فانه يرد العبد ويأخذ المائة وقيمة الجارية وان كانت الجارية هي التي وجد بها العيب وقدمات العبد ردت الجارية وقسمت قيمة العبد على مائة درهم وعلى قيمة الجارية فيكون له ما أصاب المائة ويرد ما أصاب من قيمة الجارية من قيمة العبد عندنا وقول ابن أبى ليلى ان وجد بالعبد عيب رده وأخذ قيمته صحيحة وكانت الدراهم للذى هي في يديه وهذا بناء على ما تقدم فان عند ابن أبى ليلى يرد العبد بالعيب لا ينتقض البيع في الجارية ولكن يرجع بقيمة العبد واذا بقي العقد في حصه الجارية من العبد عندنا يبقى في حصه المائة أيضاً لان العقد في ذلك الجزء من العبد وان كان بيع بدراهم ولكنه بيع كبيع المقابضة وحكم التبعية حكم الاصل فلهذا لا فيطل العقد فيه ويأخذ قيمته لما تمذر على بائع العبد تسليم عنه صحيحاً فأما عند العقد في الجارية يبطل ما يقابله من العبد بالعيب فاذا بطل العقد وجب على قابض الجارية ردها وقد تمذر الرد بهلاكها في يده فيرد قيمتها بمنزلة المشتراة شراء فاسدا اذا هلك في يدا المشتري وأما في حصه المائة فالعبد كان يبيع بالدراهم فاذا رد المبيع بالعيب وجب الرجوع بما يقابله من الثمن وان كان العيب بالجارية فردت وقد مات العبد فقد انتقض العقد فيما يقابل الجارية من العبد لان في بيع المقابضة هلاك أحد الموضين لا يمنع فسخ العقد برد الآخر بالعيب فان العقد انما يفسخ في

المردود مقصودا وبثبت حكم النسخ بما بقي ولا يفسخ في الردود مقصودا وبثبت حكم  
 النسخ بما بقي ولا يفسخ. المتد في حصة المائة من البعد لأن ذلك كان بع بالدراهم وقد هلك  
 في بدا المشتري فلا يمكن فسخ العقد فيه بعد ذلك فلماذا يقسم البعد على المائة وعلى قيمة الجارية  
 فيغرم مشتري البعد ما أصاب قيمة الجارية من قيمة البعد ويسقط عنه ما أصاب المائة  
 الدرهم لبقاء البيع بينهما في ذلك الجزء وإذا اشترى الرجل نوبين وقبضهما فهلك أحدهما  
 ووجد بالآخر عيا فرده ثم اختلفا في قيمة الهالك فالقول فيها قول البائع عندنا وقال ابن  
 أبي ليلى القول قول المشتري لأن البائع يدعى زيادة في قيمة الهالك عند المشتري والمشتري  
 ينكر تلك الزيادة فيكون القول قوله مع يمينه ولأن البائع يدعى زيادة في حقه قبل  
 المشتري بمردد الثوب الآخر فيقول قيمة المردود ألف وقيمة الهالك في بدى ألف فلي  
 عليك نصف الثمن والمشتري يقول قيمة الهالك في بدى كان خمسمائة فانما هلك علي ثلث  
 الثمن فيكون القول قول المشتري لانكاره الزيادة كما لو قبض أحد الثوبين وهلك الآخر  
 في يد البائع ثم اختلفا في قيمة الهالك عند المشتري فانه يكون القول قول المشتري لمشتري  
 المنيين وحجتنا في ذلك أن الثمن كله قد تقرر على المشتري بقبض نوبين ثم ردا أحدهما باليب  
 يسقط عنه حصته من الثمن والمشتري يدعى زيادة فيا سقط عنه من الثمن لأنه يقول كان  
 قيمة الهالك في بدى خمسمائة وقيمة المردود ألفا فسقط عنه ثلثا الثمن والبائع يقول قيمة  
 الهالك في بدى كان ألفا فاما يسقط عليك نصف الثمن وبعد ما تقرر الثمن على المشتري لو أنكر  
 البائع سقوط شيء من الثمن عنه كان القول قوله فكذلك إذا أنكر سقوط الزيادة عنه واعتبار  
 هذا الجانب أولى لأن المقصود ليس هو عين قيمة الهالك بل المقصود سقوط الثمن عن  
 المشتري بالرد وتقرره عليه بالهلاك في بده فانما ينظر الى الدعوى والانكار فيها هو المقصود  
 وهذا بخلاف ما إذا هلك أحد الثوبين في يد البائع والآخر في يد المشتري لأن هناك أن  
 جميع الثمن لم يقرر على المشتري لأن تقرر الثمن عليه بالتبض وهو ما قبض جميع المقبوض عليه  
 فالاختلاف بينهما في مقدار ما تقرر على المشتري من الثمن والبائع يدعى عليه الزيادة وهو  
 ينكرها لأن الاختلاف هناك في مقدار ما قبض من المقبوض عليه ولو أنكر التبض أصلا  
 كان القول قوله فكذلك إذا أنكر قبض الزيادة وهذا الاختلاف في مقدار ما ردم من المقبوض  
 عليه ولو أنكر البائع رد شيء عليه كان القول قوله فكذلك إذا أنكر رد الزيادة وإذا اشترى

دارا وبني فيها بناء ثم حضر الشفيح فانه ينقض بناء المشتري ويأخذ الدار عندنا وعلى قول ابن أبي ليلى يأخذ الشفيح الدار والبناء ويمطى الثمن وقيمة البناء ان شاء وهو رواية عن أبي يوسف وهو قول الشافعي وقد بينا هذا في كتاب الشفعة واذا وجبت الشفعة لليتيم وعلم بها الوصي أو الاب فلم يطلبها فليس لليتيم شفعة اذا أدرك عند أبي سنيعة وأبي يوسف رحمهما الله وعلى قول محمد وزفر له الشفعة اذا أدرك وهو قول ابن أبي ليلى وقد بيناها في الشفعة والصلح على الانكار جاز عندنا وقال ابن أبي ليلى لا يجوز الصلح على الانكار وقد بينا هذا في كتاب الصلح وكذلك اذا صالح رجل عن المطلوب والمطلوب متغيب أو أخر الطالب عنه الدين وهو متغيب جاز عندنا وعلى قول ابن أبي ليلى لا يجوز شي من ذلك لان التأخير تبرع عن المطلوب بالاجل ولو تبرع عليه بالمال لم يتم في حال غيبته فكذلك اذا تبرع عليه بالاجل ولكنا نقول التأجيل اسقاط للمطالبة الى مدة والاسقاط يتم بالمسقط وحده بمنزلة البراء وهذا لانه تصرف من الطالب في حق نفسه فان المطالبة خالص حقه وليس في التأجيل الا اسقاط المطالبة فاذا كان تصرفه لا يمس جانب المطلوب كان صحيحا مع غيبته كالغفو عن القصاص في حال غيبة القتيل وايقاع الطلاق والعناق في حال غيبة العبد والمرأة وكذلك الصلح من الفضولي لا يمس المطلوب فان الطالب يسقط حقه بموض يلزمه المتوسط وقد صح التزام من المتوسط لان ذلك تصرف منه في ذمته أو في ماله فحقية المطلوب لا تمنع صحته بمنزلة ما لو طلق امرأته على مال شرطه على أجنبي ضمن الاجنبي ذلك فانه يقع الطلاق مع غيبة المرأة ويجب المال على الضامن وإذا صالح الرجل عن صالح أو باع يعبا أو أقر بدين ثم أقام البيعة أن الطالب أكرهه على ذلك فان أبا حنيفة قال ذلك جائز ولا أقبل البيعة بأنه أكرهه وقال ابن أبي ليلى أقبل بيئته على ذلك وارده وقال أبو يوسف ومحمد اذا كان ذلك أكرهاه في موضعه قبلت البيعة عليه وهذه تنبئ على ما بينا في كتاب الاكرام أن عند أبي حنيفة الاكرام انما يتحقق من السلطان فأكرام الرعية ليس باكرام وعندهما يتحقق الاكرام من يكون قادرا على ايقاع ما هدد به سلطانا كان أو غيره فيقول لا الثابت بالبيعة كالثابت بالمعاقبة ولو غائبا أو أكرهه من عامله على ذلك لم يتمتع نفوذه عند أبي حنيفة وعندهما يتمتع نفوذه فكذلك اذا ثبت ذلك بالبيعة الا ان عندهما انما تقبل البيعة على هذا اذا كان في موضعه بأن كان يتصور الاكرام من مثله له وعند ابن أبي ليلى تقبل بيئته على ذلك على كل حال

لانه أثبت السبب المبطل للمقد أو للدفع لصفة الزوم بالينة والناث بالينة كالناث باتفاق الخصم ولو ساعده الخصم على ذلك بطل الصلح والبيع فكذلك اذا أثبت بالينة واذا اختصم رجلان عند القاضي فأمر أحدهما بحق صاحبه بعدما قاما من عنده وقامت عليه الينة بأقراره وهو يجحد فهو جائز في قول علماءنا رحمهم الله وكان ابن أبي ليلى يقول لا اقرار لمن خصم الا عندني ولا صلح لهم الا عندى وكان لا يقبل الينة على الاقرار والصلح بعدما قاما من عنده قل لان القاضي سمع انكار الخصم وصار له في ذلك علم يقين فكيف يسمع الينة على ما يعلم يقينا بخلافه يوضحه أسما لما خصا بين يديه فقدمت له ولاية الحكم بينهما بما هو موجب الشرع وهذا ان الينة على المدعي واليمين على من أنكر وفي الصلح والافراد من الخصم ابطال هذه اولاية له فلا يكون الا بحضور منه ولا يكون صحيحا فهذا أولى وجه قولنا انه لو أقام الخصم الينة على اقرار خصمه أو على الصلح بينهما في المجلس الاول كانت بيته مقبولة فكذلك اذا أقام الينة على ذلك في المجلس الثاني لان الناث بالينة كالناث بالمعانة ولو عاين القاضي صلحهما أو اقرار الخصم يقضي بذلك فكذلك اذا أثبت بالينة قوله اذا كان علم انكاره قلنا نعم ولكن بقاؤه على ذلك الانكار غير معلوم للقاضي الا بطريق استصحاب الحال والينة أقوى من استصحاب الحال وقوله انه ثبت للقاضي ولاية الحكم بموجب الشرع قلنا نعم ولكن الحكم عليه بالاقرار الناث بالينة والصلح الناث بالينة من موجب الشرع فيكون هذا راجعا الى تقرير ولاية القاضي وهذا لان الشرع أمر القاضي أن لا يقضى بشئ مما غاب عنه علمه الا بشهادة شاهدين وهذا الصلح والاقرار مما غاب عنه علمه فاذا ثبت عنده شهادة شاهدين كان عليه أن يقضى بها بمنزلة صلح أو اقرار كان منهما قبل الخصومة أو يجهل الناث بالينة كالناث بالاقرار الخصم وقال ابن أبي ليلى اذا كفيل رجل لرجل بدين له على آخر فليس للطالب أن يأخذ الاصل بالمال ما لم يتو على الكفيل وان كان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه آخذ به أيهما شاء وقد بينا هذه المسئلة في كتاب الكفالة أن الكفالة عندنا لا توجب براءة الاصيل للطالب أن يأخذ أيهما شاء وعنده مطلق الكفالة بمنزلة الحوالة فانما يطالب الكفيل بالمال ولا يطالب الاصيل ما لم يتو على الكفيل على الكفيل الا أن يشترط أن يكون كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه فحينئذ يطالب أيهما شاء بالمال لمكان الشرط وبعد ما طالب أحدهما له أن يطالب الآخر وعلى قول ابن سريمة اذا اشترط

هذا الشرط ثم طالب أحدهما فليس له أن يطالب الآخر بعد ذلك ويجعل اختياره مطالبة أحدهما إبراء للآخر بمنزلة الناصب مع صاحب المنصوب إلا أن يشترط أن يؤاخذهما جميعاً حينئذ بعد ما طالب أحدهما له أن يطالب الآخر قال وقد قال بعض شائخنا أيضاً وقيل هو شريك ابن عبد الله أن شرط هذه الزيادة ثم اختار أحدهما لم يكن له أن يعود على الآخر إلا أن يفلس هذا أو يموت ولا يترك شيئاً وقد بينا وجوه هذه الأقاويل في كتاب الكفالة فان تمعنا ذكر هناك صكا يشتمل على هذه الشرائط وقد بينا أنه إنما شرط هذه الزيادات للتحرز من هذه الأقاويل في كتاب الكفالة قال وكان ابن أبي ليلى لا يجوز الضمان بشيء مجهول غير سحي كقوله ما كان لك عليه من حق فهو على أو ما قضى لك القاضي عليه فهو على لانه يلزم المالك بمقد معتمد تمام الرضا فمع الجهالة المتفاحشة لا يصح التزامه بمنزلة الالتزام بسائر المعاوضات وبيان الجهالة المتفاحشة هنا أنه مجهول الجنس والقدر والصفة ولا جهالة أبلغ من هذا ولكننا نقول الجهالة هنا لا تمنع صحة الالتزام ولكنها جهالة تقضى إلى المازعة وهذه الجهالة لا تقضى إلى تمكن المازعة فان الطالب لا يطالب الكفيل إلا بما ثبت له على الاصيل ولا يتمكن المازعة بعد ما ثبت له الحق على الاصيل بالحجة أو بعد ما قضى القاضي به عليه ثم الالتزام بالكفالة بمنزلة الالتزام بالافرار فانه ليس بمقابلة عوض يجب للكفيل على الطالب وجهالة المقر به لا تمنع صحة الافرار فكذلك جهالة المكفول به ثم ذكر مسألة الكفالة عن الميت المفلس وبيننا أن قول ابن أبي ليلى فيه كقول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله وقد بيناها وقال علي قول أبي حنيفة ان كان ترك الاصيل شيئاً ضمن الكفيل بقدر ما ترك لان صحة الضمان عنده باعتبار الوفاء على معنى أنه يجعل المال خلفاً عن الذمة في بقاء الواجب باعتباره لان المال محل لصالح لقضاء الدين منه والوجوب غير مطلوب لعينه بل للاستيفاء فان ما بقي من المال في ذمة الاصيل بقدر ما يصلح أن يكون تركه خلفاً وصحة الكفالة باعتبار بقاء المال في ذمة الاصيل في أحكام الدنيا فلماذا لا يصح ضمانه الا بقدر تركه الاصيل \* وقال ابن أبي ليلى كفالة العبد المأذون جائزة لان الكفالة من صنيع التجارة وهو منفك الحجز عنه فيما هو من صنيع التجار ولانه التزام بدووض فان الكفيل يرجع على الاصيل بما يؤدي والعبد المأذون من أهل هذا النوع من الالتزام وقد جعل أبو حنيفة رحمه الله الكفالة من جنس التجارة فقال اذا كفل أحد المتماوضين بمال يلزم شريكه فلما جعل في حق المتماوضين هذا

بمنزلة التجارة فكذلك في حق العبد المأذون ولكما نقول لا يصح كفالة المأذون في حالة رقته  
لأن الحائز وهو الرق قائم وإنما أصل الحجز عنه بالأذن فيها هو تجارة أو من توابع التجارة  
والكفالة ليست بهذه الصفة فإن التجار يتحرزون عن الكفالة غاية التحرز لهذا يعمل الكفالة  
أو لها ملامة وأوسطها ندامة وآخرها غرامة ففي مجورا عنه على ما كان قبل الأذن ثم  
الكفالة بمنزلة الاقتراض فإنه تبرع في الالتزام وإن كان عند الأداء يرجع كما أن القرض  
تبرع بإداء المال وإن كان له حق الرجوع في المال والعبد المأذون لا يملك الاقتراض في حق  
مولاه فكذلك لا يملك الكفالة وهذا بخلاف المتماوضين لأن الكفالة في الابتداء تبرع  
ولكن في الانتهاء معاوضة ولا بد من تصحيحه من المعاوض الذي بأمره وإن كان تبرعا  
فإذا صح منه انقلب معاوضة فيطالب به الشريك أما هنا باعتبار كونه تبرعا لا يسع من العبد  
المأذون في الابتداء فلا ينتاب معاوضة وقال ابن أبي ليلى إذا أفلس المحتال عليه وجع الطالب  
على الحيل وهو بناء على ما سبق عند ابن أبي ليلى للفليس والحجز يتحقق وقوله فيه كقولهما  
أو أباع منه لأن عنده بعد الفليس والحبس لا ينفذ عتق المدبوع في عبده فيتحقق بالتوى  
بالفليس على قوله وإذا توى المال على المحتال عليه كان للطالب أن يرجع على الحيل لقوله عليه  
السلام لا توى على مال أصرى مسلم فأما على قول أبي حنيفة التوى لا يتحقق لأن التوى أن  
يملك عين الشيء أو محله الذي كان قائما به والدين لا يتصور هلاكه حقيقة ومحله قائم بعد  
الافلاس ببقاء الدمة محلا لصالحا لأن الزام الحقوق وإنما يتأخر الاستيفاء بالافلاس وهذا تأخير  
يزول ساعة فساعة لأن المال غاد ورائع بخلاف ما إذا مات فإن محل الدين خرج من أن  
يكون صالحا لأن الزام الحقوق وإنما يتأخر الاستيفاء في أحكام الدنيا بخلاف ما لو جحد وحلف  
لأن الدين هناك صار تايوا حكما حتى انقطع طريق الوصول اليه عن يمينه أو انقراض انقضاء وقال  
ابن أبي ليلى لا وكيل أن يوكل بما وكل به إذا مرض أو أراد سفرا فأما إذا كان حاضرا صحيحا  
فلا وعندنا يخطى الوكالة ليس له أن يوكل غيره إلا أن يكون قال له ما صنعت من شيء فهو  
جائز فبعدد يكون له أن يوكل غيره به سواء كان حاضرا صحيحا أو غائبا أو مريضا وجه  
قوله إن الوكيل يقبل الوكالة عند التزم أداء هذه الأمانة وتحصيل مقصود الموكل فلا يملك  
أن ينيب غيره منابه في ذلك إلا في حالة العذر من مرض أو سفر بمنزلة شاهد الأصل فإنه  
لا يكون له أن يؤدي الشهادة بالثابت وهو شاهد الفرع إلا عند السفر أو المرض فهذا



مثله ولكنا نقول الموكل انما رضى برأى الموكل ولا يكون له أن يقيم رأى غيره مقام رأى نفسه لان الناس يتفاوتون في الرأى ومقصود الموكل لا يحصل برأى غيره ثم العذر هنا لا يتحقق بسفوره ومرضه لان الموكل قادر على النظر لنفسه وتحصيل مقصوده بمباشرة بخلاف شاهد الاصل فان العذر هناك يتحقق عند المرض والسفر لان صاحب الحق لا يتمكن من احياؤه بطريق آخر ولا يكون له أن يضال شاهد الاصل بالحضور لاداء الشهادة عند العذر فلهذا قبلت شهادة شهود الفرع على شهادته وأما اذا قل ما صنعت من شيء فهو جائز فقد رضى هناك برأيه على العموم والتوكيل من رأيه وليس التوكيل في هذا كالوصى لان الوصى قائم مقام الوصى وثبت له من الولاية ما كان نائباً للوصى فيملك بولايته التوكيل والا يصال الى الغير كما كان يملك الموصى ولهذا يستوى فيه حالة العذر وغير حالة العذر \* وكان ابن أبي ليلى لا يجوز اقرار التوكيل على الموكل وهو قول رفر والشافعي وقد بينا المسئلة في كتاب الوكالة \* وقال ابن أبي ليلى تقبل الوكالة في القصاص والحدود وانما أراد به في الاستيفاء لافي الاثبات وعندنا لا تقبل الوكالة في القصاص والحدود على معنى لا يستوفى في حال غيبة الموكل هو لكون القصاص محض حق البد والتوكيل من صاحب الحق باستيفاء سائر حقوقه صحيح فكذلك باستيفاء القصاص والحد حق الله تعالى يقيمهما الامام عند ظهور السبب عنده وقد ظهر بخصوصية التوكيل ولكنا نقول لو استوفى في حال غيبة الموكل كان استيفاءه مع تمكن الشبهة لانه يتوهم الغف عن الموكل في القصاص والتصديق من المقدوف بالحد وما يندرى بالشبهات لا يجوز استيفاؤه مع تمكن الشبهة بخلاف سائر الحقوق التي ثبتت مع الشبهات ولئن كان المراد بهذا التوكيل الاثبات فقد بينا الاختلاف في هذه المسئلة بين أصحابنا رحمهم الله في كتاب الوكالة واذا كان لرجل على رجل مال وللمطلوب على الطالب مثله فهو قصاص عندنا وقال ابن أبي ليلى لا يكون قصاص حتى يتراضيا به اعتبارا للدين الذي لكل واحد منهما في ذمة صاحبه بالدين التي لكل واحد منهما في بد صاحبه ولو كان لرجل في يد غيره مائة درهم ولا آخر في يده مثل ذلك لم يكن أحدهما قصاصا بالآخر وكان لكل واحد منهما أن يطالب صاحبه بملكه فهذا مثله بل أولى فان مبادلة الدين بالدين صحيح ومبادلة الدين بالدين باطل فلا يمكن أن يجعل كل واحد منهما مستوفيا حقه بطريق المبادلة لانه مبادلة الدين بالدين ولا يمكن أن يجعل مستوفيا باعتبار انه عين حقه لان ما في ذمته حق غيره

وحجتنا في ذلك ان مطالبة كل واحد منهما صاحبه بدراهمه اشتغل بما لا يفيد لانه يستوفى  
 من صاحبه ويرد عليه من ساعته ما كان له قبله ولا يجوز الاشتغال بما لا يفيد وهذا بخلاف  
 العين لان في الاعيان للناس أغراض ولا يوجد مثل ذلك النرض في الدين فان الدين تنقضى  
 بانها لا باعياتها فلا مئة لواحد منهما في مطالبة صاحبه هنا لان التفاوت بين المئين متحقق  
 في معنى من المعاني ولا يتحقق التفاوت بين الدينين اذا استويا من كل وجه وانما يتحقق  
 التفاوت اذا اختلفا في صفة الجودة والحلول ولا أحد يقول عند ذلك لا تقع المقاصة بينهما  
 ومبادلة الدين بالدين انما تجوز فيما لا يحتاج الى قبض في المجلس وهنا يحتاج الى القبض  
 (ألا ترى) انهما لو تراضيا على المقاصة كان جائزا ومبادلة الدين بالدين حرام شرعا وان وجد  
 التراضي لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الكائي بالكائي واذا كتب الرجل على نفسه صك  
 حق بموضع ثم أقام البيئة ان أصله مضاربة لم تقبل بيئته عندنا وقل ابن أبي ليلى أقبل بيئته  
 واجمله مضاربة كذلك لو أقر على نفسه بمال في صك الحق من ثمن متاع ثم أقام البيئة انه ربا  
 لم تقبل بيئته عندنا وكان ابن أبي ليلى يقبلها منه ويرده الى رأس المال والقياس ما قلنا لان قبول  
 البيئة ينبنى على صحة الدعوى وبمد ما أقر ان المال عليه قرضا لا يصح دعواه انه مضاربة لانه  
 مناقض في ذلك وبدون الدعوى لا تقبل البيئة وكذلك بعد ما أقر ان المال واجب عليه من  
 ثمن متاع لا يسمع دعواه انه ربا لكونه مناقضا في ذلك فان الربا لا يكون واجبا عليه وبدون  
 الدعوى لا تقبل بيئته واستحسن ابن أبي ليلى رحمه الله في الفصلين جميعا لانه وجد في ذلك  
 عرفا ظاهرا بين الناس انهم يكتبون القرض للاحتياط وان كانوا دفعوا المال مضاربة ويقررون  
 بثن المتاع وان كان أصل المعاملة قرضا والزيادة ربا شرط عليه فللعرف الظاهر قال تقبل  
 بيئته على ذلك ولكن هذا ليس بقوى فهذا العرف يدل على شهادة الظاهر له وذلك دليل قبول  
 قوله مع بيئته لا دليل قبول بيئته وبالاتفاق لا يقبل قوله مع بيئته لما سبق من الاقرار فكذلك  
 لا تقبل بيئته ولو أقر بمال في صك حق من ثمن بيع ثم قال لم أقبض المبيع فقد ينشأ هذه المسئلة  
 في كتاب البيوع ان على قول أبي حنيفة ومحمد لا يصدق وصل أم فصل وفي قول أبي يوسف  
 الاول ان وصل صدق وان فصل لا يصدق ثم رجع فقال اذا فصل يسأل المقر له عن سبب  
 وجوب المال فان أقر انه من ثمن بيع فالقول قول المقر اني لم أقبض المبيع وهو قول محمد وفي  
 قول ابن أبي ليلى سواء فصل أم وصل فالقول قوله باني لم أقبض المبيع ولا يلزمه شيء حتى يأتي

الطالب بينة على قبض المتاع للعرف الظاهر ان المشتري يقر بوجود الثمن عليه بعد البيع  
 قبل القبض فلا يكون اقدامه على الاقرار بذلك دليلا على قبضه المبيع فاذا قال لم أقبض فهو  
 منكر للقبض بالحقيقة فالقول قوله مع يمينه وعلى الطالب البينة على تسليم المبيع ولكننا نقول  
 اذ لم يكن المبيع معيناً فثمنه لا يكون واجبا عليه الا بعد القبض وفي اقراره بوجود المال عليه  
 دليل الاقرار بالقبض فاذا قال بعد ذلك لم أقبض فهو مناقض في كلامه واذا شهدت الشهود  
 على زنا قديم أو سرقة قديمة فلي قولنا لا يقام الحد في ذلك وعند ابن أبي ليلى يقام الحد وقد  
 بينا المسئلة في الحدود وفيه حديث عمر رضى الله عنه حيث قال أيما قوم شهدوا علي حد لم  
 يشهدوا عند حضرة ذلك فاما شهدوا على ضمن فلا شهادة لهم وعن ابن أبي ليلى في حد السكر  
 ان أتى به وهو غير سكر ان فلا حد عليه لانعدام العلة الموجبة للحد ولكننا نقول الموجب  
 للحد هو الشرب الى غاية السكر ولا ينعدم ذلك وان زال ما به من السكر الا عند أبي حنيفة وأتى  
 يوسف رحمهما الله فانهما يشترطا بقاء الراحة لاقامة الحد عليه وعند محمد لا يشترط ذلك وقد  
 بيناه في الحدود واذا ادعى الرجل ديناً على ميت شهد له به شاهدان ثم شهد هو وآخر على  
 دين لرجل آخر فشهادتهما جائزة عندنا وعلى قول ابن أبي ليلى لا تجوز شهادته لان التركة مشفولة  
 بحق الغرماء وهى كالمستحقة لهم بدينهم فهذا فى معنى شهادة أحد الشريكين لشريكه ولكننا  
 نقول الغريم يتضرر بهذه الشهادة لان بدون هذه الشهادة كان هو أحق بالتركة والا نثبت  
 لغيره المزاحمة معه فى التركة وفى هذا ضرر عليه وانما يتمكن التهمة فى شهادته اذا كان للشاهد  
 منفعة فيها وأما اذا كان عليه ضرر فى شهادته فالتهمة لا يتمكن فيها فيجب قبول الشهادة وقد  
 تقدم بيان فظائر هذه المسئلة فى الوصايا واذا أقر الرجل بالزنا عند غير قاض أربع مرات  
 فشهد به عليه الشهود لم يحد عندنا ويحد فى قول ابن أبي ليلى رحمه الله اعتبارا للاقرار بالزنا  
 بالاقرار بسائر الاسباب الموجبة للعقوبة كالقتل والقذف فكما ان هناك تقبل البينة على اقراره  
 بذلك ويجعل الثابت من اقراره بالبينة كالثابت بالماينة فكذلك هنا ولكننا نقول الرجوع عن  
 الاقرار صحيح فى باب الزنا والحدود التى هى محض حق الله تعالى (ألا ترى) ان ما عزا رضى  
 الله عنه لما هرب ثم أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال عليه السلام هلا خلتيم  
 سبيله وانما قال ذلك لانه جعل هربه دليل رجوعه عن الاقرار فاذا ثبت ان الرجوع صحيح  
 هنا قلنا البينة لا تقبل الا على منكر وانكاره رجوع عما سبق من الاقرار لا محالة فاما شهد

الشهود على اقرار باطل وبه فارق القتل والقذف والرجوع عن الاقرار فيها لا يكون صحيحا  
 بوضحة ان الاقرار بثنائي معنى الشهادة ولهذا يشترط فيه عدد الاربعة ويصح الرجوع عنه  
 بمنزلة الشهادة وكما ان الشهادة التي تقوم في غير مجلس القضاء لا يقام بها الحدود فكذلك  
 الاقرار عند غير القاضي لا يجوز اقامة الحد به واذا شهد قوم من اهل الكوفة ان ذلك  
 الشاهد فاسق فان شهادتهم لا تكون مقبولة عندنا وقل ابن ابي ليلى رحمه الله تقبل وترد  
 شهادة الشاهد لان فسقه لو صار معلوما للقاضي بخبر المخبر رد شهادته فاذا صار معلوما له بشهادة  
 الشهود اولي ولان الفسق مانع من العمل بشهادته بمنزلة الرق وكونه محدودا في تذف ولو  
 قامت البيعة على ذلك لم يجز المصاء بشهادته فكذلك اذا شهد الشهود بنفسه وجه قولنا ان  
 المقصود بهذه الشهادة التي لا الاثبات والبيدات الاثبات لاللني ويان الوصف ان المقصود  
 اني وجوب العمل بشهادته وبه فارق الرق واقامة الحد عليه لان تلك البيعة تقوم لاثبات  
 الرق عليه ولا اثبات فدل القاضي في اقامة الحد عليه ثم يضمن ذلك بطلان شهادته حكما  
 بوضحة ان صفة الفسق ليست بصفة لازمة فان الفاسق اذا تاب لا يبق فاسقا والشاهد لا يعلم  
 بقاء هذا الوصف فيه عند شهادته حقيقة وانما يقول ذلك باستصحاب الحال وذلك يطلق له  
 الخبر دون الشهادة فكان محارفا في هذه الشهادة بخلاف الرق واقامة الحد عليه فان ذلك  
 صفة لازمة له فيجوز للشاهد ان يشهد على ذلك اذا كان قد علم سببه حقيقة ولان الفسق  
 يثبت باسباب يختلف الناس في بعضها فعمل الشاهد بذلك يعتمد لسبب عنده ان ذلك فسق  
 وعند القاضي ليس بفسق فلا يجوز له ان يعتمد مجرد شهادته انه فاسق بخلاف الرق واقامة  
 الحد عليه وذا سافر المسلم فحضره الموت وأشهد علي وصيته وجاين من اهل الكتاب لم تجز  
 شهادتهما عندنا وقال ابن ابي ليلى رحمه الله تجوز شهادتهما وهو قول شريح رحمه الله فانه كان  
 يقول لا تقبل شهادة اهل الكتاب علي المسلمين في شيء الا في الوصية ولا تقبل في الوصية  
 الا في حالة السفر وقد نقل ذلك عن ابراهيم النخعي لظاهر قوله تعالى انسان ذوا عدل منكم  
 او آخران من غيركم يعني من غير اهل دينكم بدليل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا شهدوا بشهادة  
 ولكن نقل عن ابراهيم انه قال هذه الآية منسوخة بنسخها قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل  
 منكم وقد نقل عن عكرمة ان المراد من قوله عز وجل او آخران من غيركم أي من غير قبيلتكم  
 وهذا لان العداوة بين القبائل في الجاهلية كانت ظاهرة فبين الله تعالى انه لا معتبر بها بعد

الاسلام وان شهادة بعضهم على بعض مقبولة (ألا ترى) ان الله تعالى قال تحبسونهما من بعد  
 الصلاة فيقسمان بالله وذلك انما يكون في حق المسلمين الذين يصلون وقد صبح الحديث ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل شهادة أهل ملّة على أهل ملّة أخرى الا المسلمين فان شهادتهم  
 مقبولة على أهل الملل كلها والمعنى الذي لاجله لا تقبل شهادتهم علينا في سائر الحقوق انقطاع  
 ولايتهم عنا وهذا المعنى موجود في الوصية والمعنى الذي لا تقبل شهادتهم على وصية  
 المسلم في غير حالة السفر موجود في حالة السفر واذا اختلف الشاهدان في المواطن التي شهدا  
 فيها على عمل من قتل أو غصب لم تقبل شهادتهما ولا يزران على ذلك عندنا وكان ابن أبي  
 ليلى ربما ضربهما وعاقبهما لتمكّن تهمة الكذب والمجازفة في الشهادة ولكنا نقول لا ندرى أيهما  
 الكاذب منهما فضرب كل واحد منهما عيب ولا بد من تقرر السبب في حقه حتى يجوز  
 الاقدام على ضربه وذلك لا يوجد في حق كل واحد منهما وكذلك لو شهدا باكثر مما ادعى  
 فعلى قول ابن أبي ليلى يؤدبان على ذلك لتهمة الكذب والمجازفة ولكنا نقول لعل المدعى هو  
 الناطق والكاذب والشهود صادقون في شهادتهم وبدون تقرر السبب لا تجب عليهم العقوبة  
 وان كان لا يعمل بشهادتهم لأكذب المدعى اياهم واذا لم يطعن الخصم في الشاهد فعلى قول  
 أبي حنيفة رحمه الله لا يسأل عنه القاضي وعند ابن أبي ليلى يسأل عنه وهو قول أبي يوسف  
 ومحمد لان السؤال عن الشهود لصيانة قضائه فانه ممنوع شرعا من القضاء بشهادة العاصق وأبو  
 حنيفة يقول المدالة ثابتة بظاهر الاسلام كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عدول  
 بعضهم على بعض فيتمتع القاضي بهذا الظاهر ما لم يطعن الخصم فاذا طعن اشتغل بالسؤال لان  
 الظاهر من حال الطاعن انه لا يكذب أيضا فانه مسلم وقد بينا هذه المسئلة بفصولها في  
 أدب القاضي وشهادة الصبيان بعضهم على بعض لا تكون مقبولة عندنا وكان ابن أبي ليلى  
 يجيزها في الجراحات ونزق الثياب التي تكون بينهم في الملاعب ما لم يفرقوا فان كانوا  
 تفرقوا لم تجز شهادتهم لان العدول قل ما يحضرون ملاعب الصبيان فكانت الضرورة داعية  
 الى قبول شهادة بعضهم على بعض بمنزلة شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال ولكن هذا  
 ما لم يفرقوا فاما اذا تفرقوا وعادوا الى بيوتهم فانهم يلتقون الكذب هذا هو العادة فلا تقبل  
 شهادتهم لذلك ولكنا نقول المعنى الذي لاجله لا تكون لهم شهادة على البالغين انقطاع الولاية  
 فان الصبي ليس من أهل الولاية على أحد وهذا المعنى موجود في شهادة بعضهم على بعض

والضرورة التي اعتادوها لا تتحقق فانا أمرنا أن نمنعهم من الاجتماع للب فتدفع هذه  
الضرورة بمنعنا إياهم عن ذلك ولا يستحلف المدعي شهوده عندنا وكان ابن أبي ليلى يقول  
عليه اليمين مع شهوده على قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولكننا لا نأخذ به لقوله عليه  
السلام البينة على المدعي واليمين على من أنكر فهذا دليل على أنه لا يمين في جانب المدعي ولأن  
التقسيم الذي ذكره صاحب الشرع عليه السلام دليل على أنهما لا يجتمعان في جانب واحد  
بني البينة واليمين وإذا لم يكن للمدعي شهود كان اليمين على المدعي عليه فإن قال المدعي عليه أنا  
أرد اليمين فانه لا ترد اليمين عليه عندنا وقال ابن أبي ليلى إذا انتهت المدعي رددت اليمين عليه  
في دعوى الديون لأنها مشروعة لدفع التهمة بها ولكنا نقول اليمين لا بقاء ما كان على ما كان  
لا لاثبات ما لم يكن وحاجة المدعي إلى اثبات ما لم يكن ثابتا واليمين لا تصلح حجة في ذلك ثم  
هو مخالف للنس فان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمدعي ليس لك إلا هذا شاهدك أو يمينه  
فمؤنصيص على أنه لا يمين في جانب المدعي قال وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يستحلف على  
الصلح في الميراث وغيره ونحن نقول أيضا يستحلف على الصلح في الميراث وغيره فاما أن  
يكون مراده من ذلك أنه كان يستحلف المدعي فيتحقق فيه الخلاف أو مراده أنه كان  
يستحلف في ذلك من غير طلب المدعي فيتحقق فيه الخلاف لأن عندنا لا يستحلف في ذلك  
من غير طلب فيتحقق فيه الخلاف لأن عندنا لا يستحلف الا عند طلب المدعي فان اليمين حق  
المدعي بدليل ما روينا فيه فاما يستحلف عند طلبه أو يكون مراده أنه يستحلف على العلم في  
الصلح في الميراث وغيره وعندنا يستحلف على الثبات إذا كان يدعي عليه صلحا بأشده لأنه  
استحلاف على فعل نفسه فيكون على الثبات وإذا مات الرجل وترك امرأة وولدا ولم يقر  
بجمل امرأته فجاءت بولد بعد موته بأيام وشهدت امرأة على ولادتها لم يثبت نسبه فلم يرث  
في قول أبي حنيفة وقال ابن أبي ليلى رحمه الله يثبت نسبه وهو يرث وهو قول أبي يوسف  
ومحمد وقد تقدم بيان المسئلة في كتاب الطلاق ان عند أبي حنيفة شهادة المرأة الواحدة لا تكون  
حجة على الولادة في اثبات النسب الا أن يكون هناك رجل ظاهر أو فرائش قائم أو اقرار  
من الزوج بالحل وعند المدام هذه الماعى لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين أو رجل  
وامرأتين وعند أبي يوسف ومحمد شهادة القابلة على الولادة حجة تامة لاثبات النسب بدون  
هذه الشروط وقول ابن أبي ليلى رحمه الله كقولها وإذا كان للرجل عبدان ولدا في ملكه

من أمته فأقر في صحته أن أحدهما ابنه ثم مات ولم يبين لم يثبت نسب واحد منهما عندنا  
وبدئ كل واحد منهما في نصف قيمته وكذلك الأمتان وكان ابن أبي ليلى يقول يثبت  
نسب أحدهما وبورنهما ميراث ابن واحد ويوجب علي كل واحد منهما السماية في نصف  
قيمته لأن النسب مما لا يحتمل الدفع بعد ثبوته فالأقرار به للمجهول صحيح كالعتق والطلاق  
فانه لو أقر بعتق أحد عبديه أو طلاق أحد المرأتين كان ذلك صحيحا والدليل عليه انه يمتنع  
أحدهما في هذا الموضع باتفاق وثبوت الحرية لا يكون الا بعد صحة الأقرار وهو انما أقر  
بالنسب فالو لم يصح إقراره بذلك لم يثبت الحرية لواحد منهما ثم قد يحتلظ ولده بولده أمته فلا  
يدرف ولده الذي هو ثابت النسب منه من ولد أمته فالو لم يصح إقراره مع هذه الجملة أدى  
إلى إلحاق الضرر به ولكننا نقول النسب مما لا يحتمل التعليق بالشرط وما لا يحتمل التعليق  
بالشرط لا يصح إيجابه في المجهول كالنكاح والبيع وهذا لأن الإيجاب في المجهول بمنزلة  
التعليق بخاطر البيان والنسب لا يحتمل التعليق بسائر الأخطار فكذلك بخاطر البيان بخلاف  
العتق والطلاق إلا أن إقراره وان لم يعتبر في حق النسب فانه يكون معتبرا في حق العتق  
بمنزلة ما لو أقر لمن هو معروف النسب من الغير انه ابنه لا يقبل إقراره وان لم يعتبر في حق  
النسب فانه يكون معتبرا في حق العتق بمنزلة ما لو أقر لمن هو معروف النسب من الغير  
انه ابنه لا يقبل إقراره وان لم يعتبر في حق النسب فانه يكون معتبرا في حق العتق فميز  
أحدهما بغير عينه وهو عتق في الصحة فيسمى كل واحد منهما في نصف قيمته وعند ابن أبي  
ليلى لما ثبت نسب أحدهما ثبت العتق أيضا وليس أحدهما بأولي من الآخر فيسمى كل  
واحد منهما في نصف قيمته وبرئان ميراث ابن واحد لثبوت نسب أحدهما واعتبر هذا  
بولد جارية بين رجلين ادعياه ثم مات الولد فأنهما برئانه ميراث أب واحد إلا أن تقول هناك  
هو ثابت النسب منهما كما قال عمر وعلى رضي الله عنهما وهو ابنهما يرثهما وبرئانه وهنالا  
تقول بأن نسبهما ثابت منه ولا يمكن اثبات نسب أحدهما بغير عينه والميراث لا يكون قبل  
ثبوت النسب (ألا تري) ان في معروف النسب وان ثبت العتق بإقراره لا يثبت الميراث  
فكذلك هنا قال وكان ابن أبي ليلى لا يورث مولى المولاة شيئا وهو قول زيد بن ثابت وقد  
بيننا المسئلة في كتاب الفرائض واذا اشترك الرجلان شركة مفاوضة ولاحدهما ألف درهم  
ولآخر أكثر من ذلك فعندنا هذه ليست بمفاوضة لكنها عنان عام وقال ابن أبي ليلى هي

مفاوضة والمال بينهما نصفان فينتا ويته اتفاق ان من شرط المفاوضة المساواة في رأس المال  
وقلنا لما انعدم ما هو شرط صحة المفاوضة لم تكن الشركة مفاوضة بينهما ولكنه عنان عام  
فكلها باسرا شركة القنان ولقبها بقلب فاسد وهو يقول قصدا بصحيح المفاوضة ولا وجه  
لتصحيحها الا بعد أن يصير أحدهما مملكا لبعض رأس ماله من صاحبه ليستوى به فيجعل  
كانه وهب منه بعض رأس المال حتى يحصل مقصودهما بمنزلة ما لو قال لغيره اعتق عبدك  
عني ألف درهم بدرج التملك في كلامه ليحصل مقصودهما وهذا مستقيم على أصله فانه  
يجوز هبة المتاع فيما يحتمل القسمة من الشريك وهذا لا يجوز عندنا والظاهر انها لم يقصدا  
لان اشتراط المساواة في رأس المال في هذه الشركة من دقائق العلوم لا يعرفه الا الخواص  
من الناس وبين العلماء رحمهم الله فيه اختلاف قلل المتأقدين ببناء هذا العقد على قول من يرى  
جوازه مع التفاوت في رأس المال ولا يجوز ابطال شيء من الملك على أحدهما بالاحتمال  
قال ابن أبي ليلى رحمه الله في عبد بين رجلين كاتبه أحدهما بغير إذن شريكه فالمكاتب جائزة  
وليس للشريك أن يردّها لان المكاتبه توجب استحقاق الولاء والعقّ فاذا قدّم أحد  
الشريكين في ملكه لا يجوز للآخر أن يبطله بحقيقة الاعتاق والكتابة بمنزلة البيع من حيث  
انه يعتمد الفسخ ويعتمد التراضي ولا يجوز الا بتسمية البديل فكما ان أحد الشريكين اذا باع  
نصيبه لم يكن للآخر أن يبطله فكذلك الكتابة وعندنا للآخر أن يرد الكتابة لان في ابقاء  
هذا العقد ضررا على شريكه من حيث انه يتعذر عليه التصرف في نصيبه وتعمد عليه استدامة  
الملك بعد اداء بدل الكتابة ومن تصرف في ملكه تصرفا يلحق الضرر بغيره فان ذلك الغير يتمكن  
من دفع الضرر عن نفسه (ألا ترى) ان للشفيع أن يأخذ الشفيع بالشفعة لدفع الضرر عن  
نفسه وهذا العقد محتمل الفسخ قلنا يدفع الشريك الضرر عن نفسه بفسخه (ألا ترى) ان  
المكاتب اذا كسر نجما أو نجمين كان للمولى أن يفسخ الكتابة لدفع الضرر عن نفسه وان  
المكاتب متى عجز عن اداء بدل الكتابة كان له أن يفسخ العقد لدفع الضرر عن نفسه وبه فارق  
حقيقة العتق فانه غير محتمل للفسخ فدفع الضرر عنه يكون بالتضمين هناك وبه فارق البيع لانه  
لا ضرر على الشريك في ابقاء البيع في نصيب الشريك فاذا أعتقه الشريك الآخر قد عتقه  
في نصيبه عندنا لبقاء ملكه في نصيبه بعد الكتابة على ما كان قبله وعند أبي ليلى لا يفسد عتقه  
حتى ينظر ما يصنع المكاتب فان أدى بدل الكتابة عتق وعلى الذي كاتبه نصف قيمته والولاء



كله له لانه استحق ولاده بمقد الكتابة فلا يملك الشريك ابطال هذا الاستحقاق عليه  
 بالاعتاق كما لا يملكه بنفسه الكتابة عنده وهو بناء على أصله أن الكتابة لا تجزأ فاذا أدى  
 البديل عتق الكل من جهته فصار ضامنا نصف قيمته لشريكه اما لانه يملك نصيب شريكه أو  
 لانه أفسد على شريكه نصيبه وان عجز المكاتب نفذ العتق من الآخر حينئذ لان المانع قد زال  
 وهو أن للمكاتب حق الولاء وعند أبي حنيفة الكتابة تجزأ فالمكاتب لم يصير مستحقا لنصيب  
 الشريك فلماذا نفذ العتق من الشريك في نصيبه ويسمى المكاتب في بدل الكتابة وان شاء  
 في نصف قيمته للشريك الآخر وهذا الخيار عنده باعتبار أن العتق يحتمل التجزئ ولو أن  
 مملوكا بين اثنين دبره أحدهما لم يكن للآخر أن يبيع حصته عندنا وله ذلك عند ابن أبي  
 ليلى وهذا بناء على أن استحقاق العتق يثبت بالتدبير عندنا حتى يتمتع على المدبر ببيع نصيبه  
 فيمتنع على الشريك أيضا ببيع نصيبه اعتبار الحق المتق بحقيقة العتق ولابن أبي ليلى أحد الطريقين  
 اما أن يقال التدبير تعليق العتق بالشروط فلا يثبت به استحقاق العتق ولا يتمتع البيع في نصيب  
 المدبر ولا في نصيب شريكه كما هو مذهب الشافعي أو يقول استحقاق العتق بالتدبير باعتبار  
 أنه تعليق بمطابق الموت وهذا المعنى وجد في حق المدبر خاصة فلا يظهر الاستحقاق في حق  
 الشريك ولكن يحمل في حق الشريك هذا كالتعليق بسائر الشروط فلا يتمتع البيع وعلى  
 هذا قال اذا دبره أحدهما ثم أعتقه الآخر فالعتق جائز والتدبير باطل لان في حق المعتق  
 التدبير بمنزلة التعليق بشرط آخر والعتق عنده لا يتجزأ فينفذ العتق في جميعه ومن ضرورة  
 نفوذ العتق بطلان التدبير فيضمن المعتق نصف قيمته لشريكه ان كان موسرا كما لو أعتقه  
 قبل التدبير ولكن قد ثبت لنا أن بالتدبير يثبت استحقاق العتق كما يثبت بالاستيلاء وقد  
 قررنا هذا في العتق كما أنه اذا نقض الاستيلاء من أحدهما في نصيبه لم يبطل ذلك باعتاق  
 الآخر فكذلك اذا نفذ التدبير وهذا لان الولاء بالتدبير صار مستحقا له حتى اذا عتق بعد  
 موته يكون ولاؤه له فلا يتمكن الآخر من ابطال هذا الولاء عليه وإذا ورت أحد  
 المتفاوضين مالا فهو له دون شريكه عندنا وقال ابن أبي ليلى هو بينهما نصفين لان مقتضى  
 عقد المفاوضة الشركة بينهما في الملك الذي يحدث لاحدهما بعده كما لو ملك أحدهما شيا بسبب  
 التجارة ولكننا نقول عقد المفاوضة انما يوجب الشركة بينهما فيما يحصل بطريق التجارة لان  
 كل واحد منهما يكون وكبلا لصاحبه في ذلك التصرف وهذا في الارث لا يتحقق ثم الملك

بالميراث ليس بمحادث وان الوارثة خلافة فبقي للوارث الملك الذي كان ثابتا للمورث وسبب  
هذه الخلافة لم يوجد في حق الشريك ولو قلنا بأن المفاوضة توجب الشركة بينهما في الموهوب  
والموروث لبطلت في نفسها لانها تصير في معنى القمار والمحاظرة وذلك باطل شرعا وادا كان  
الموروث للوارث خاصة فان كان ذلك من التفود التي تصلح أن تكون رأس مال الشركة  
بطلت المفاوضة لوجود التفاوت في رأس المال والظاري بعد المتق قبل حصول المقصود به  
كالمقترن بالسبب ه واذا كان الرجل عبدا وللمبد مال فانه لمولاه الا أن يشترطه المكاتب  
عندنا وقال ابن أبي ليلى المال للمكاتب لان المولى يعقد الكتابة بقصد تمكينه من التصرف  
ليؤدي بدل الكتابة من الكسب الحاصل بتصرفه ولا يتمكن من التصرف الا برأس المال  
فباعتبار هذا المعنى يجعل كأنه شرط له ما في يده من المال بخلاف يمينه من غيره فالمقصود  
هناك تمليك العين وذلك حاصل وان لم يدخل ماله في العقد وهو نظير الشرب والطريق  
يدخل في الاجارة من غير ذكر لتحصيل مقصوده وهو الانتفاع وان كان لا يدخل في البيع  
الا بالذكر وقيل في تأويل قوله تعالى وآوهم من مال الله الذي آتاكم ان المراد هذا وهو  
أن يترك له ما في يده من الكسب ليتصرف فيه لكما تقول ما اكتبه قبل عقد الكتابة  
ملك المولى فهو بمنزلة مال آخر للمولى في يده فلا يستحقه المكاتب بطلاق الكتابة وهذا  
لان الاستحقاق بالمقد اما ثبت فيما يضاف اليه المقد وانما أضيف المقد هنا الى رقبته دون  
ماله فلا يستحق به المال كما في البيع ونحن نعلم أنه بعقد الكتابة يمكنه من التصرف ولكن  
يمكنه من ذلك لمنافعه لا لماله وبالعقد الكتابة يصير هو أحق بمنافع نفسه عندنا ثم يجوز فسخ  
الكتابة عند غير القاضي عندنا كما يجوز عقد الكتابة وعند ابن أبي ليلى لا يكون رد المكاتب  
في الرق الا عند القاضي لانه يبنى على المجز عنده اداء بدل الكتابة ولا يتحقق المجز الا بقضاء  
القاضي وقد بينا هذا في كتاب المكاتب وقول ابن أبي ليلى كقول أبي يوسف انه لا يرد  
الى الرق حتى يجتمع عليه نيمان وقال ابن أبي ليلى كغفالة المكاتب ونكاحه باطلان لان النكاح  
يعتمد الولاية والرق يبقى الولاية وعندنا لا يملك أن يزوجه نفسه ولا يعبده ولكن يملك أن  
يزوجه أمته لما فيه من اكتساب المال وبطلان كفالته عنده ليس بطريق أنه يزوج ولكن  
بطريق اندام الحلية لان الكفالة التزام المال في الذمة عنده ولهذا يوجب براءة الاصل  
وقيام الرق فيه يخرج من أن يكون أهلا لالتزام المال في ذمته عنده فلهذا قال لا تنفذ

كفاله بعد ما عتق بخلاف الاعتاق والمبة فان ذلك منه موقوف عنده فان عتق باداء بدل  
الكتابة نفذ ذلك كله وان عجز فرد رقيقا بطل ذلك كله لانه قد ثبت له في كسبه حكم ملك  
وحقيقة الملك فيه موقوفة فان عتق ثم له الملك بذلك السبب الذي باشره فنفذ تصرفه فان  
عجز ثم الملك للمولى فتبين ان تصرفه لا في ملك النسيير فاما عندنا عتقه وهيته باطلاق عجز أو  
عتق لان نفوذ هذا التصرف باعتبار حقيقة الملك والرق ينافي الاهلية لذلك وأما كفالته فلا  
تكون صحيحة ما لم يمتق فاذا عتق نفذ بمنزلة كفالة العبد فان ذمته خالص حقه ولكن  
الدين لا يجب في ذمة الرقيق الا شاعلا مالية رقبته وذلك حق المولى فباعتبار أن تصرفه  
لا في محله حقه كان صحيحا في حقه وباعتبار أنه ملق بمالية المولى قلنا ثانية تؤخر المطالبة  
عنه الى حالة العتق ولو كفل انسان عنه ببدل الكتابة لمولاه لم يجز عندنا لان الكفالة تستدعي  
دينا صحيحا وقيام الرق بمنع وجوب دين صحيح للمولى علي مملوكه لانه التزام للمطالبة والمطالبة  
ببدل الكتابة لا تقوى في حق المكاتب ولهذا يملك أن يعجز نفسه وعند ابن أبي ليلى  
الكفالة صحيحة بمنزلة التبرع بالاداء لان عنده الكفالة توجب أصل المال في ذمة الكفيل  
فكما يجوز أن يكون المتبرع مؤديا بدل الكتابة عن المكاتب من مال نفسه يجوز أن يكون  
مازما بدل الكتابة في ذمة نفسه للمولى رجل قال لعبد ان بعتك فأنت حر فباعه لم يمتق  
عندنا وقال ابن أبي ليلى يمتق من مال البائع وهذا بناء على أصل يختلف فيه بيننا وبينه أن  
في العيين بالطلاق والعتاق عندنا يشترط قيام الملك عند وجود الشرط لحصول الجزاء وعنده  
لا يشترط ويعتبر قيام الملك في المحل بالاهلية في المنصرف وذلك لا يشترط عند وجود  
الشرط حتى ان من قال لعبد ان دخلت الدار فأنت حر ثم جن الحالف ثم وجد الشرط  
بقع الطلاق والعتاق ومعلوم أن تأثير الاهلية أكثر من تأثير الملك في المحل فاما اذا كان  
يسقط اعتبار الاهلية عند وجود الشرط فلا يسهل اعتبار الملك في المحل أولى ولكننا نقول  
التماني بالشرط عند وجود الشرط كالنجز فكما أن تنجز العتق لا يصح الا عند قيام الملك  
في المحل فكذلك بزوال الجزاء عند وجود الشرط الا أنه يصير كالنجز بذلك الكلام السابق  
وذلك الكلام صح منه في حال اقامته والجنون انما ينافي الاهلية للتكلم بالطلاق والعتاق علي  
وجه يكون ايقاعا في حقه وهذا غير معتبر عند وجود الشرط اذا عرفنا هذا فنقول اذا قال  
ان بعتك فأنت حر فهذا التعليق عنده صحيح لان الملك عند التعليق موجود ولا يشترط

وجود الملك عند وجود الشرط على مذهبه وقد وجد الشرط هنا بالبيع فيترك العتق بالسبب الذي صح منه قبل البيع ويصير به معلقا رقبته فيسقط البيع ويمتق من مال البائع وعندنا يشترط قيام الملك في المحل عند نزول الجزاء لان الايجاب انما يتصل بالمحل بعد وجود الشرط والشرط هنا هو البيع فاذا زال ملكه بالبيع فقد انعدم الملك في المحل عند وجود الشرط فينحل العتق ولا يمتق العبد بل يبقى على ملك المشتري وعلى هذا الاصل لو قال لعبد ان كنت فلانا فانت حر ثم باعه ثم كلف فلانا او قال لامرأته انت طالق فلانا ان كنت فلانا ثم طلقها واحدة بائنة وانقضت عدتها ثم كلفت فلانا عندنا لا يقع الثلاث وعند ابن ابي ليلى يقع واذا استأجر دابة الى مكان جاوز بها المكان ثم عطبت بعد ضمن قيئها عندنا ولم يسقط عنه الاجر وعلى قول ابن ابي ليلى ليس عليه شيء من الاجر لان الاجر والضمان لا يجتمعان وقد تقرر عليه الضمان ولانه بالضمان ملك المضمون ولا يوجب عليه الاجر بسبب الانتفاع بملك نفسه ولكننا نقول لما انتهى الى ذلك المكان فقد انتهى العقد نهايته وتقرر الاجل ديننا في ذمته ثم بالمجاوزة صار غاصبا ضامنا فلا يسقط عنه الاجر بذلك بمنزلة ما لو ردها على صاحبها ثم غصبها منه وهذا لان الملك بالضمان انما يثبت له من وقت وجوب الضمان عليه وذلك بعد المجاوزة والاجر انما له بمقابلته منافع استوفها قبل ذلك واذ ادرك الرجل الامام وهو راكع فكبر معه ولم يركع حتى رفع رأسه فعندنا يسجد معه ولا يعتد بتلك الركعة وعند ابن ابي ليلى يركع ويسجد ويعتد بها لان حالة الركوع بمنزلة حالة القيام فان القائم انما يفارق القاعد في استواء المصنف الاسفل منه دون النصف الاعلى والراكع في هذا والمتنصف سواء ولهذا لو ركع منه كان مدركا للركعة فكان ادراكه اياه في حالة الركوع وادراكه في حالة القيام سواء ولو ادركه قائما ثم سبقه الامام بالركوع والسجود فانه يتابعه يركع ويسجد ويكون مدركا للركعة فكذلك هنا ولكننا نقول بشرط ادراك الركعة أن يشارك الامام في حقيقة القيام أو فيما هو مشبه بالقيام وهو الركوع حتى يكون مدركا للركعة فاذا رفع الامام رأسه قبل أن يركع هو فقد انعدمت المشاركة بينهما في القيام أو فيما هو مشبه بالقيام وهو الركوع فاذا أدركه قائما فقد شاركه في حقيقة القيام وكان مدركا للركعة وأما اذا أدركه راكعا فهو لم يشاركه في حقيقة القيام فلا بد من أن يشاركه فيما هو مشبه بالقيام وهو الركوع حتى يكون مدركا للركعة فاذا رفع الامام رأسه قبل أن يركع فقد انعدمت المشاركة بينهما في

القيام وفيما هو مشبه للقيام فلا يعتمد بتلك الركعة كما لو أدرك في السجود بوضعه ان  
المسبوق لا يمكنه أن يقضى ما فاتته قبل أن يشارك الامام فيما أدرك معه وذلك عمل  
بالمسوخ فيكون مفسدا لصلاته ولهذا يسجد ولا يعتمد بتلك الركعة فاما اذا ركع قبل أن يرفع  
الامام رأسه فهو مشارك للامام في القيام والركوع جميعا اما في الركوع فلا يشك وفي القيام  
لان حالة الركوع كحالة القيام فهذا الحرف يقع الفرق بين الفصلين « فاذا أهمل الرجل  
بعمره ثم أفسدها فقدم مكة فقتضاها فانه يجوز له أن يقضيها من التمتع عندنا وقال ابن أبي  
ليلي لا يجوز له أن يقضيها لامن وقت بلاده لانه انما يقضى ما فاتته فليته أن يقضيها كما فاته ثم  
القضاء بصفة الاداء فاداء كان هو في اداء هذه العمرة انما أحرم لها من الميقات فكذلك في  
القضاء ولكننا نستدل بحديث عائشة رضى الله عنها فانها لما حاضت بدسرف بعد ما أحرمت  
قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ارفضي عمرتك واصنعي جميع ما يصنع الحاج غير أن  
لا تظوفي بالبيت ثم أمر أخاها عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنه أن يمرها من التمتع  
مكان عمرتها التي فاتتها ولان ما يلزمه بالشروع معتبر بما يلزمه بالذبح ومن نذر عمرة فاداءها  
من التمتع يخرج عن موجب نذره ولانه وصل الى مكة بالاحرام الفاسد فيجمل كما لو وصل  
اليها باحرام صحيح فكما ان هناك يكون هو بمنزلة أهل مكة في الاحرام في الحج والعمرة  
اواجب وغير اواجب في ذلك سواء فكذلك هنا هو بمنزلة أهل مكة في حكم قضاء هذه  
العمرة ولا بأس بان يخرج الرجل من تراب الحرم وحجواته الى الحل عندنا وقال ابن أبي  
ليلي أكره ذلك لما روى عن عمر وابن عباس رضى الله عنهما انهما كرها ذلك ولكننا نقول  
ما جاز الانتفاع به في الحرم يجوز اخراجه من الحرم كالبات وما لا يجوز اخراجه من الحرم  
لا يجوز الانتفاع به في الحرم كالصيد وبالاجماع له أن ينفع بالحجارة والتراب في الحرم فيكون  
له أيضا اخراج ذلك من الحرم وما روى عن عمر وابن عباس رضى الله عنهما شاذ فقد ظهر  
عمل الناس بخلافه فانهم تمارفوا اخراج القدور من الحرم من غير تكثير منكر واخراج  
التراب الذي يجمعونه من كس سطح البيت ونحو ذلك ويتبركوا بذلك وكل أثر شاذ  
يكون عمل الناس ظاهرا بخلافه فانه لا يكون حجة وأما اذا اقتتل القوم فاحلوا عن قتيل ولا  
يملك أيهم أصابه فلي قول أبي حنيفة ومحمد على عائلة القبيلة الذين اقتتلوا جميعا واليه رجع  
أبو يوسف ذكرنا هنا قوله وقد بينا المسئلة في الديات « واذا قتل الرجل رجلا ضربه بعصا أو

حجر أو ضربه ضربات حتى مات من ذلك فإن أبا حنيفة رحمه الله قال لا قصاص بينهما وقال  
 ابن أبي ليلى بينهما القصاص وهو قول أبي يوسف ومحمد إذا وقع موقع السلاح وقد بينا المسئلة  
 في الديات إلا أن هناك يذكرون عندهما أنما يجب القصاص في القتل بالحجر الكبير والمصا  
 الكبير فأما التسل بالمصا الصغير بالنسبة إلى الموالاة لا يجب القصاص عندنا وإنما يجب عند  
 الشافعي وهنا نص على الخلاف في هذا الفصل أيضا وهكذا كره الطحاوي رحمه الله وكان  
 الطحاوي إنما اعتمد هذه الرواية فيما أورده في كتابه وهو الأصح فالمعتبر عندهما القصد  
 إلى القتل بما لا تنطبق النفس احتماله والمصا الصغير مع الموالاة في ذلك بمنزلة المصا الكبير  
 ه وإذا عض رجل يد رجل فأنزع المعضوض يده من فم الماض قطع شيئا من أسنانه فمندا  
 لاضمان عليه في السن وعند ابن أبي ليلى هو ضامن العضة لأنه صار قالماسن به بنزع اليد من  
 فمه إلا أنه معذور في ذلك وذلك لا يسقط الضمان عنه كالخاطيء والمضطر (ألا ترى) أنه لو  
 جنى على موضع آخر من جسده ليدفع به أذاه عن نفسه كان ضامنا فكذلك إذا نزع يده من  
 فمه ولكنا نقول هو فيما صنع دافع للأذى غير مباشر للجناية فلا يكون ضامنا بمنزلة ما لو قصد  
 قتله فدفعه عن نفسه فسقط ذات يرضحه أن صاحب السن هو الجاني بعضه بد غيره على  
 وجه يسقط عنه بزرع اليد وهذا بخلاف ما إذا جنى على موضع آخر من جسده لأن  
 المعضوض يده هو المباشر لتلك الجناية من غير ضرورة فإنه يتمكن من دفع الأذى عن  
 نفسه بنزع اليد من فمه فإذا اشتغل بالجناية على جسده في محل آخر كان ضامنا لذلك وهنا  
 لا يتمكن من دفع الأذى إلا بنزع اليد من فمه وإذا قال الخجيم للقاضي لا أقر ولا  
 أنكر فإن أبا حنيفة رحمه الله قال لا يجبره القاضي على ذلك ولكن يدعو المدعي بشهوده وقال  
 ابن أبي ليلى لا أدعه حتى يقرأ أو ينكر لأن الجواب مستحق عليه فإذا امتنع من إيفاء ما هو  
 مستحق عليه مع قدرته على ذلك أجبره القاضي على إيفائه بالحبس ثم شرط قبول البيعة أنكار  
 المدعي عليه ولا بد أن يجبره القاضي حتى يجيب بالآقرار فيتحصل به المدعي إلى حقه أو بالإنكار  
 فيتمكن من إثبات حقه بالبيعة ولكنا نقول الإنكار حق المنكر لأنه يدفع به المدعي عن  
 نفسه ويثبت به حق نفسه فلا يجوز أن يجبر على الإتيان به ثم السكوت قائم مقام الإنكار  
 لأن المنكر مانع والسكوت كذلك والإنكار منازعة بالقول وفي السكوت منازعة بالفعل وهو  
 الامتناع عن التسليم ومن الجواب بعد ما طوّل به فيكون ذلك قائما مقام إنكاره ويمكن

المدعي من اثبات حجة بالبينة عند ذلك قال أبو يوسف ومحمد يستحلفه على حق المدعي ويجبره  
 انه يلزمه القضاء ان لم يحلف فان لم يحلف قضى عليه بالنكول وان حلف دعي المدعي شهوده  
 فهما بجملان سكرته أيضا بمنزلة انكاره الا ان علي قولها اذا طلب المدعي يمين المدعي عليه  
 استحلفه القاضي فان زعم المدعي ان له شهودا على حقه فعند أبي حنيفة انما يشتغل بالاستحلاف  
 اذا قال المدعي لا بينة لي فأما اذا كانت له بينة لا يشتغل بالاستحلاف لان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال للمدعي ألك بينة قال لا فقال عليه السلام اذا لك يمينه ولانه انما يشتغل بالاستحلاف  
 في موضع يقطع المنازعة باليمين وانما يكون ذلك اذا لم يكن للمدعي بينة فأما اذا كان له بينة فالمنازعة  
 لا تقطع بالاستحلاف لان المدعي يقيم البينة بعده فليس في الاشتغال بالاستحلاف هنا فائدة  
 قطع الخصومة وهما يقولان البينة واليمين كل واحد منهما حق المدعي فله في الاستحلاف  
 مقصود صحيح وهو وصوله الى حقه في أقرب الاوقات لئلا يمتنع ان الخصم لا يحلف كاذبا فكان  
 له أن يطلبه بذلك وعلي القاضي اجابته اليه (الأتري) أنه يسأله الجواب في الابتداء رجاء أن  
 يقر فلا يحتاج الى اقامة البينة فكذلك له أن يستحلفه رجاء أن ينكل عن اليمين فلا يحتاج الى  
 اقامة البينة واذا أنكر الخصم الدعوى ثم جاء بالشهود على الخرج منها فان ذلك مقبول منه  
 عندنا وكان ابن أبي ليلى لا يقبله وتفسير ذلك أن يدعي قبله مالا فيقول ماله قبلي شيء ثم يقيم  
 الطالب البينة على ماله ويقيم الآخر البينة انه قد أوفاه فان ابن أبي ليلى يقول هو منانض في  
 دعواه الايفاء بعد انكاره أصل المال خصوصا اذا قال ما كان له علي ساقط وقبول البينة  
 يذني على دعوى صحيحة ومع التناقض لا تصح الدعوى (الأتري) انه لو قال ما كان له على  
 شيء قط ولا أعرفه لم تقبل منه البينة على الايفاء بعد ذلك لهذا المعنى ولكننا نقول دعواه  
 الايفاء بعد جحد أصل المال دعوى صحيحة اما باعتبار انه لا شيء عليه في الحال أو انه لم يكن  
 عليه شيء قط لكنه ادعى مرة هذه الدعوى الباطلة واستوفى المال بها فاذا كانت الدعوى  
 صحيحة بهذا الطريق من التوفيق كان متمكنا من اثباتها بالبينة ثم الثابت بالبينة كالثابت باقرار  
 الخصم بخلاف ما اذا قال ما كان له على شيء قط ولا أعرفه لان مع ذلك الزيادة في الانكار  
 متعذر التوفيق بين كلاميه من الوجه الذي قلنا واذا ادعى الرجل قبل رجل دعوى وقال  
 عندي منها المخرج فليس هذا باقرار منه عندنا وقال ابن أبي ليلى هو اقرار لان المخرج منها  
 انما يتحقق بعد الدخول فيها فيكون هذا وقوله أوفيتها لياه أو أبرأني منها سواء وذلك اقرار

باصل المال ولكما تقول هو ادعى المخرج من دعواه لا من المال فلا يكون ذلك اقرارا بالمال  
 صريحا ولا دلالة وهكذا يقول في البراء فانه لو قال أبرأني من هذه الدعوى لا يكون ذلك  
 اقرارا بالمال ثم المخرج من الدعوى ببيان وجه الفساد فيه ووجه الفساد غير متعين قد يكون  
 ذلك ببيان انه ما كان واجبا قط وقد يكون ذلك ببيان المستقط بعد الوجوب ومع الاحتمال  
 لا يجب المال هـ واذا اقر الرجل عند القاضي بشئ فلم يقض به ولم يشته في ديوانه ثم خوصم اليه  
 فيه بعد ذلك فمئنا القاضي يقضى به اذا كان بذكره وعند ابن أبي ليلى لا يقضى بذلك عليه  
 وان كان ذا كراحتي يشته في ديوانه والقياس ما قلنا لان القاضي حين سماع اقراره بذلك كان  
 له أن يقضى به لو طالب الخصم ذلك فكذلك بعد ما مضى علي ذلك مدة اذا كان القاضي  
 يذكر ذلك والمقصود من الالبات في ديوانه ان يتذكر ذلك بالظر فيه عند الحاجة فاذا كان  
 ذا كرافا هو المقصود حاصل ولكن استحسن ابن أبي ليلى رحمه الله وقال القاضي لكثرة  
 اشتغاله ربما يشته عليه ذلك ولهذا يشته في ديوانه ليرجع اليه فينبغي له الشهود فاذا لم  
 يشته في ديوانه لو قضى به كان قضاء مع تمكن الشبهة وربما ينسب به الى الميل فليبه أن يحتاط  
 في ذلك ولا يقضى بمجرد كونه ذا كراحتي يشته في ديوانه هـ واذا قال الرجل للرجل لست  
 من بني فلان وأمه أمة أو نصرانية وأبوه مسلم فلا حد عليه عندنا وقال ابن أبي ليلى عليه الحد  
 وهذا بناء على الاصل الذي بيناه في كتاب الحدود ان قوله لنسبه لست من بني فلان يكون  
 قذف لأمه عندنا فاذا كانت أمه أمة أو نصرانية فهي غير محصنة وقذف غير المحصنة لا يوجب  
 الحد وعند ابن أبي ليلى هذا قذف له في نفسه لانه يلحقه العار بكونه ولد الزنا كما يلحقه العار  
 بنسبته الى الزنا فكما انه لو نسب الى الزنا يكون قاذفا له فكذلك اذا انفاه من أبيه يكون قاذفا  
 له وهو محصن في نفسه فلي قاذفه الحد هـ ولو قال لرجل يا ابن الزنايين وقد مات أبواه فليبه  
 الحد عندنا لان الملب في حد القذف عندنا حق الله تعالى فمئنا الاجتماع يتداخل والمقصود  
 يحصل باقامة حد واحد وهو معنى الزجر للقاذف ودفع العار عن المقدوف وعند ابن أبي  
 ليلى يضرب حدين لان عنده الغلب في حد القذف حق العبد كما هو مذهب الشافعي وقد  
 بينا هذا في الحدود وذكر ان ابن أبي ليلى فعل ذلك في مقام واحد في المسجد وهذه هي  
 المسئلة التي قال أبو حنيفة رحمه الله فيها ان القاضي أخطأ فيها في سبع مواضع فان متوهمه  
 كانت بالكوفة آذاها رجل فقالت له يا ابن الزنايين فأتني بها الى ابن أبي ليلى فاعترفت فأقام عليها



حدين فذكر ذلك لابي حنيفة فقال انه اخطأ في سبع مواضع ثم فسر ذلك فقال نى الحكم على اقرار  
 المتوعدة واقراها مدر والزهر الحد والمتوعدة ليست من أهل العقوبة واقام عليها حدين ومن قد دف  
 جملة لا يقام عليه الا حد واحد واقام حدين مما ومن اجتمع عليه حدان لا يوالى بينهما ولكن  
 يضرب أحدهما ثم يترك حتى يبرأ ثم يقام الآخر واقام الحد في المسجد وليس للامام أن يقيم  
 الحد في المسجد وضربها قائمة وانما تضرب المرأة قاعدة وضربها لا بحضرة وليها وانما يقام  
 الحد على المرأة بحضرة وليها حتى اذا انكشف شيء من بدنهما في اضطرارها ستر الولى ذلك  
 عليها فانشر بالكوفاة أن التاضى اخطأ في مسئلة واحدة في سبع مواضع واذ قال الرجل  
 لامرأته لا حاجة لى فيك وأراد الطلاق لم تطلق عندنا وقال ابن أبى ليلى هي تطلق ثلاثا  
 لانه نفى حاجته فيها على الاطلاق وحقيقة ذلك اذا صارت محرمة عليه وأما ما دامت محلة  
 في حقه فله فيها حاجة طبعاً أو شرعاً لان النساء خلتن لحوائج الرجال اليهن فكان هذا وقوله  
 أنت محرمة على سواء ولكما نقول قوله لا حاجة لى فيك بمنزلة قوله لا أشتهيك ولا أريدك  
 ولا أهواك ولا أحببك وليس في شيء من هذه الالفاظ ما يدل على الطلاق والنية متى  
 تجردت عن لفظ يدل عليه كان باطلا والاصل فيه ما روى أن امرأة عرضت نفسها على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرغبها رغبة فقال لا حاجة لى الى النساء الحديث ومعلوم  
 أنه ما كان الطلاق من محتملات لفظه ذلك ولو قال لها أنت طالق ان شاء فلان وفلان غائب  
 لا يدرى أحي هو أم ميت أو فلان ميت علم بعد ذلك لم تطلق عندنا وقال ابن أبى ليلى هي  
 طالق لانه لا يتحقق مشيئة فلان بعد موته ويبقى أصل الايقاع فيقع الطلاق ولكنا نقول  
 التعليق بشرط لا يكون له تحقيقاً لاني فيخرج به كلامه من أن يكون ايقاعاً وهذا لان التعليق  
 بالشرط يخرج كلامه من أن يكون ايقاعاً الى أن يوجد الشرط فاذا كان الشرط مما يتحقق  
 كونه يخرج كلامه من أن يكون ايقاعاً الى أن يوجد الشرط واذا كان مما لا يتحقق كونه  
 يخرج كلامه من أن يكون ايقاعاً أصلاً وكذلك اذا تزوج العبد بنير اذن مولاه فقال  
 مولاه طلقها فهذا لا يكون اجازة للنكاح عندنا وعند ابن أبى ليلى هو اجازة لانه أمره  
 بايقاع الطلاق والطلاق لا يقع الا بعد صحة النكاح ولكما نقول قوله طلقها بمنزلة قوله فارقها  
 أو دعها أو اتركها أو خل سبيلها ونهى من هذا لا يكون اجازة للنكاح بوضعه أن الطلاق  
 مشتق من الاطلاق وهو الارسال وفي اجازة النكاح آيات القيد فالامر بالارسال لا

يكون آياتنا للقيد منه وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في صحته فبعد ذلك الزوج وادعته المرأة  
ثم مات الرجل بعد أن استطفه القاضي على ذلك فلاميراث لها منه عندنا لوجود الاقرار منها  
بارتفاع النكاح في حالة الصحة ولائها تعلم أن سبب الارث غير متحقق وهو انتهاء النكاح  
بالوفاة وعلى قول ابن أبي ليلى لها الميراث منه إلا أن يقر بعد موته أنه قد كان طلقها ثلاثاً  
لأن الزوج لما حلف وقضى القاضي بقيام النكاح بينهما كان ذلك تكذيباً منه لها في ذلك  
الاقرار والمقر متى صار مكذباً شرعاً في اقراره يبطل حكم ذلك الاقرار فهذا كان لها الميراث  
إلا أن يقر بعد موته اقراراً مستقبلاً أنه كان طلقها ثلاثاً ولكنا نقول القاضي بعد عيّن الزوج  
لا يقضى بالنكاح ولا يبطل الطلاق الواقع ولكن يمنعها من المأزعة والخصومة من غير حجة  
ويبقى ما كان على ما كان فلا يتضمن ذلك الحكم تكذيبها في الدعوى (ألا ترى) أن البينة  
بعد اليمين لا تكون مقبولة وإذا تقرر هذا المنى كان الاقرار السابق منها والموجود بعد  
موت الزوج في الحكم سواء ٥ وإذا قال الزوج لامرأته ان ضمت اليك أخرى فأنت طالق  
واحدة فطلقها واحدة وانقضت عندها ثم تزوج امرأة أخرى ثم تزوج امرأته هذه التي حلف  
عليها فأنها لا تطلق عندنا وقال ابن أبي ليلى تطلق لأن عنده اليمين انمقد صحيحاً في الملك  
والشرط وجد في الملك أيضاً لأن الشرط ضم امرأة أخرى إليها وهذا الضم انما يتحقق اذا  
اجتمعتا في نكاحه وذلك بعد ما تزوج بها ولكننا نقول قوله ان ضمت اليك امرأة أخرى  
بمنزلة قوله ان تزوجت عليك وهذا لأن ضم غيرها إليها انما يتحقق اذا تزوج الاخرى وهي  
في نكاحه فأما اذا تزوج الاخرى بعد انقضاء عندها ثم تزوجها فاما ضمها اليها الى الاخرى  
(ألا ترى) ان الشرع حرم ضم الامة الى الحرة في النكاح ولو تزوج أمة ثم تزوج حرة بقي  
نكاح الامة صحيحاً بخلاف ما اذا تزوج حرة ثم تزوج عليها أمة ٥ ولو قال لامرأته ان دخلت  
الدار فأنت طالق ان شاء الله فدخلت الدار لم تطلق عندنا وهو قول ابن أبي ليلى أيضاً لقوله  
عليه الصلاة والسلام من حلف بطلاق أو عتاق واستثنى فلا حث عليه ولأن الاستثناء  
الموصول يخرج الكلام من أن يكون عزيمة قال الله تعالى ستجدني ان شاء الله صابراً ولم  
يصبر ولم يأتب على ذلك والوعد من الانبياء كالعهد من غيرهم وقد قررنا هذا في الايمان  
ولو قال أنت طالق ان شاء الله ولم يقل ان دخلت الدار فكذلك عندنا وقال ابن أبي ليلى يقع  
الطلاق هنا وكذلك العتاق وهذا لأن الاستثناء انما يعمل عنده في اليمين بالطلاق وبالعتاق

وقوله أنت طالق أو أنت حرة ليس بيمين ثم قوله إن شاء الله في مثل هذا إنما يراد به التحقيق ولا يراد التعليق لأن قوله أنت طالق أو أنت حرة ذكر وصف فيلق به معنى التحقيق ولا يلق به معنى التعليق ولكننا نقول قوله إن شاء الله تأثيره في إخراج الكلام من أن يكون عزيمة والإيقاع في هذا والتعليق سواء والأصل فيه قوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله وقال أبو حنيفة لا بأس بنثر السكر والجوز واللوز في العرس والختان وأخذ ذلك إذا أذن لك أهله فيه وإنما يكره من ذلك أن يأخذه بغير إذن أهله وبه نأخذ وكان ابن أبي ليلى يكره نثر ذلك وأن يؤخذ منه شيء وقد بينا هذا في أول الكتاب والقياس ما ذهب إليه ابن أبي ليلى قال هذا تملك من المجهول لأنه لا يدري من يأخذ وأي مقدار يأخذ والتمليك من المجهول باطل وإذا بطل التملك كان النثر تضييعاً للمال ولكن تركنا هذا القياس بما روينا فيه من الآثار وفي التعامل الظاهر بين الناس أنهم يفعلون ذلك ولم ينقل عن أحد أنه تحرز عن نثر ذلك أو عن تحرز أخذه وفي الأخذ بطريق القياس في هذا إيقاع الناس في الحرج وقد أمرنا بترك السر للسر قال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وعلى هذا قلنا لا بأس بالشرب من ماء السقاية فقد يكون الواضع عند الوضع آذا للناس بالتناول ولا بأس بالتناول مما لا يجرى بين الناس فيه الشح والظنة كالثوب ونحو ذلك فإن من غرس الشجرة على ضفة نهر في الطريق فالظاهر أنه آذن للناس في الإصابة من غير ما فيها لا يجرى فيه الشح بين الناس فيجوز تناول منه بهذا النوع من الظاهر وكذلك النقاط النوى وقشور الرمان وقد بينا بعض ذلك في كتاب اللقطة قال وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يكره التبيذ في المزفت والبقير لأنه في الباب وقال أبو حنيفة رحمه الله لا بأس بذلك لورود النسخ وهو قوله عليه السلام كنت نهيتكم عن الشرب في الدباء والمزفت فاشربوا في الظروف ولا تشربوا سكرًا وفي رواية فإن الظرف لا يحل شيئاً ولا يجرمه ثلثوث النسخ قلنا لا بأس بالشرب في هذه الأواني والله أعلم بالصواب

### كتاب الشروط

قال الشيخ الإمام الأجل الزاهد شمس الأئمة ونور الإسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله أعلم بأن علم الشروط من أكده العلوم وأعظمها صنعة فإن الله تعالى أمر

بالكتاب في المعاملات فقال عز وجل اذا تدانيتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ورسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أمر بالكتاب في المعاملة به وبين من عامله وأمر بالكتاب فيما قلده  
 فيه عمله من الامانة وأمر بالكتاب في الصلح فيما بينه وبين المشركين والناس تعاملوه من لدن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا ولا يتوصل الى ذلك الا بدلم الشروط فكان من  
 أكد الملام وفيه المنفعة من أوجه أحدها صيانة الاموال وقد أمرنا بصيانتها ونهينا عن  
 اضعافها والثانية قطع المازعة فان الكتاب يصير حكما بين المتعاملين ويرجعان اليه عند المنازعة  
 فيكون سببا لتسكين الفتنة ولا يبعد أحدهما حق صاحبه بخافة أن يخرج الكتاب وتشهد  
 الشهود عليه بذلك فيفتضح في الناس والثالثة التعرّض عن العقود الفاسدة لان المتعاملين ربما  
 لا يهتديان الى الاسباب الفاسدة للعقد ليتحرّزا عنها فيحملهما الكتاب على ذلك اذا رجعا اليه  
 ليكتب والرابعة رفع الارتياب فقد يشبهه على المتعاملين اذا تطاول الزمان مقدار البدل ومقدار  
 الاجل فاذا رجعا الى الكتاب لا يبقى لواحد منهما ريبة وكذلك بعد موتهما تقع الريبة لو ارث  
 كل واحد منهما بناء على ما ظهر من عادة أكثر الناس في أهم لا يؤدون الامانة على وجهها  
 فعند الرجوع الى الكتاب لا تبقى الريبة بينهم فينبغي لكل أحد أن يصرف همه الى تعلم  
 الشروط لنظم المنفعة فيها ولان الله تعالى عظمها بقوله جل جلاله ولا يأت كاتب أن يكتب  
 كما علمه الله فقد أضاف الله تعالى تعليم الشروط الى نفسه كما أضاف تعليم القرآن الى نفسه فقال  
 عز وجل الرحمن علم القرآن وأضاف تعليم الرسول صلى الله عليه وسلم الى نفسه فقال جل  
 جلاله وعلمك ما لم تكن تعلم وأبو حنيفة رحمه الله سبق العلماء رحمه الله ببيان علم الشروط  
 وبذلك يستدل على أن مذهبه أقوى المذاهب فانه يبعد أن يقال المتدنى ببيان ما أخبر الله  
 تعالى أنه هو الملم له لم يكن على غير صواب ثم بدأ الكتاب فقال اذا أراد الرجل أن يشتري  
 دارا كتب هذا ما اشترى فلان ابن فلان من فلان ابن فلان وبعض أهل الشروط رحمه الله  
 لم يستحسن هذا اللفظ وقال هذا اشارة الى البياض الذي كتب فيه فظاهره بوجه أن المشتري  
 ذلك البياض ولكن ينبغي أن يكتب هذا كتاب فيه ذكر ما اشترى ولكننا نقول انما اختار  
 أصحابنا رحمه الله هذا اللفظ اقتداء بالكتاب والسنة فان الله تعالى قال هذا ما توعدون لكل أوأب  
 حفيظ ولم يقل هذا كتاب فيه ذكر ما توعدون ولما اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم

من العداء عبدا كتب ما اشترى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من العداء بن خالد بن  
هوذة الخنفي ولا شك ان الاحسن ما وافق الكتاب والسنة ثم في هذا الجواز وحذف لما  
يحتاج اليه فكل أحد يعرف ان المراد هذا كتاب فيه ذكر ما اشترى وقوله فلان ابن فلان  
من فلان بن فلان انما يستقيم الا كشفاء بهذا على قول أبي يوسف فان عنده التعريف يتم  
بذكر اسم الرجل واسم أبيه فاما عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يتم التعريف الا بذكر  
اسمه واسم أبيه واسم جده أو اسم أبيه وذكر قبيلة واحتج أبو يوسف بما روى في صلح  
الحديبية كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ما صالح محمد بن عبد الله وسهل ابن عمرو  
على أهل مكة فقد اكتفى بذكر اسم الاب والمعنى فيه أن التعريف يتم بما يمتاز به من غيره  
وبمجرد اسمه لا يحصل ذلك فالمسحى بذلك الاسم كثير في الناس فاذا ضم الى اسمه اسم أبيه  
يحصل المقصود باعتبار الظاهر فانه لا يتفق اسم رجلين واسم أبيهما الا نادرا فلا يعتبر ذلك البادر  
لبقاء ذلك مع ذكر اسم الجد فانه كما يتوهم اتفاق اسمين يتوهم اتفاق أسامي ثلاثة ويسقط  
اعتبار ذلك لانه مخالف للمادة فكذلك هذا وهما يستدلان بما رويانا ان النبي صلى الله عليه  
وسلم كتب هذا ما اشترى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من العداء بن خالد بن هوذة  
ففي هذا دليل ان من كان مشهورا يكتفى في تعريفه بذكر اسمه ونسبه كما ذكر في حق نفسه  
وان من لم يكن معروفا فإتمام تعريفه بذكر اسم أبيه واسم جده كما ذكره في حق العداء ولا  
يمارض هذا حديث صلح الحديبية لان الصلح ما كان في ذلك الوقت الا واحدا فكان  
لا يقع الالتباس فيه فيحتاج الى تمام التعريف (ألا ترى) انه في نظره قد اكتفى بذكر الاسم  
أيضا وهو فيما كتبه لا كيدر بن عبد الملك فقال هذا ما كتب محمد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا كيدر حين أجاب الى الاسلام وخلق الانداد والاصنام ثم أتم الكتاب لانه ما كان يقع  
الاشتباه في ذلك فاكتمى بذكر اسمه وفي المعاملة لما كان يقع الاشتباه ذكر اسم من عامله  
واسم أبيه واسم جده والدليل على أن تمام التعريف بما قلنا ان من له أب واحد في الاسلام لا  
يكون كفؤا لمن له أبوان في الاسلام ومن له أبوان في الاسلام يكون كفؤا لمن له عشرة آباء  
في الاسلام وقيل المعتبر ما يتم به التعريف في الاسلام وذلك يحصل بالاب والجد ولا يحصل  
بالاب وحده وهذا لانه قد يتفق اسم رجلين واسم أبيهما في المادة فلا يمتاز أحدهما من  
الآخر الا بذكر اسم الجد أو بذكر القبيلة والتعريف في حق الغائب والميت بما يمتاز به عن

غيره فاذا كان تمام الامتياز بما قلنا كان على الكاتب أن يكتب ذلك ويكتبه في الكتاب  
أيضا ان كان مبروفا بكتيبته وان كان له لقب لا ينيظه ذلك ولا يشينه بذكر ذلك أيضا لزيادة  
التعريف فاما ذكر الصنعة ذكر الطحاوي عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا يتم ذلك في  
التعريف لانه قد يتحول من صناعة الى صناعة قال الطحاوي رحمه الله وأما نحن فنعتبر ذلك  
كما اعتبر المالك في حق المكاتب للتعريف أن يكتب مكاتب فلان وقد يتحول منه الى العتق  
ولكننا نقول مراد أبي حنيفة رحمه الله مما قل ليس ما ذكره الطحاوي رحمه الله بل مراده انه  
ليس المقصود بالصناعات التعريف فلا يذكّر ذلك عند التعريف وإنما يذكر ما يكون المقصود  
به التعريف وهو الاسم والنسب وأما كتبه الحلية فهو حسن للمبالغة في التعريف ولكن  
لا يحصل به أصل التعريف لان الحلية تشبه الحلية كما ان العمة تشبه العمة ثم قال اشترى منه  
جميع الدار في بني فلان وإنما أعاد لفظة الشراء لان من عادة أهل اللسان أنه اذا تخلل بين الخبر  
والخبر عنه كلام آخر فانه يباد الخبر للتأكيد وقوله جميع الدار لنا تأكيد أيضا فان المقصود  
بحصل بقوله الدار التي في بني فلان ولكن يتوهم أن يكون المراد بعضها فذكر الجميع لقطع  
هذا الوهم ثم كما لا بد من تعريف المتعاقدين لا بد من تعريف المشتري وتعريف المشتري  
اذا كان محدودا بذكر الحدود والبلدة الآن في ظاهر الرواية عندنا يبدأ بالاعم من ذلك وهو  
ذكر البلدة ثم المحلة ثم الحدود وأبو زيد البغدادي رحمه الله بذكر في شروطه أن الاحسن  
أن يبدأ بالاخص من ذلك ثم يترقى الى الاعم بمنزلة التعريف بالنسب فانه يبدأ باسمه لانه  
أخص به ثم باسم أبيه ثم باسم جده وليكما نقول المام يعرف بالخاص والخاص لا يعرف بالعام  
فكانت البداية بالاعم أحسن لهذا المعنى وفي الحقيقة لا فرق بين هذا وبين النسب فان هناك  
يبدأ باسمه لان ذلك أعم فالمسمى بذلك الاسم يكثر في الناس عادة ثم بذكر اسم أبيه يصير  
أخص به ثم بذكر اسم جده يصير أخص فكذا يبدأ بذكر البلدة ثم بذكر المحلة ليصير  
أخص ثم بذكر الحدود واذا ذكر الحدود فلاحسن أن يقول أحد حدودها ينتهي الى كذا  
وبعض أهل الشروط يكتب أحد حدودها لزيد كذا أو يلاصق كذا وأما ذكرها هذه  
الالفاظ لانه لو كتب أحد حدودها دار فلان ثم كتب اشتراها بحدودها دخلت الحدود  
في البيع وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة انه لا بأس بأن يكتب أحد حدودها الدخلة أو  
الطريق المام ثم يكتب اشتراها بحدودها لانه لا يسبق الى وهم أحد بهذا اللفظ لشراء الدخلة

وما يدخل تحت البيع وقد روى عن محمد رحمه الله انه استحسّن في آخر عمره أن يكتب  
أحد حدودها يلي كذا ولكن ما ذكرنا أحسن لأن الشيء قد يلي الشيء وإن كان لا يتصل به  
قال عليه السلام ليليني منكم أولو الأرحام والنهي والمراد به القرب دون الاتصال فإذا قلنا  
ينتهي إلى كذا أو يلاصق كذا يفهم الاتصال من هذا اللفظ لا محالة ثم ذكر الحدود الأربعة للتحرز  
عن الاختلاف وقد قال بعض العلماء رحمهم الله إن التعريف يحصل بذكر حد واحد وعن أبي  
يوسف رحمه الله أنه يحصل بذكر حدين وعندنا يحصل بذكر ثلاث حدود وعلى قول زفر  
لا يحصل ألا بذكر الحدود الأربعة وقد بينا هذا في الشهادات والكتاب يكتب على أحوط  
الوجه ويتحرز فيه عن مواضع الخلاف فلهذا يكتب فيه الحدود الأربعة ثم قال اشترى منه  
هذه الدار المحدودة في كتابنا هذا ومن أهل الشروط من يقول الأحسن أن يقول في هذا  
الكتاب وهو اختيار هلال وأبي يوسف بن خالد رحمهما الله لأنه إذا قال في كتابنا فظاهره  
يوهم أن الكتاب مشترك بينهما فربما يحول البائع بين المشتري وبين الكتاب احتجاجاً بهذا  
اللفظ ولكننا نقول هذا مما لا يسبق إلى الإوهام واللفظ المذكور في الكتاب أقرب إلى  
موافقة كتاب الله تعالى هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق ثم قال بحدودها كلها وعن أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله قال لأرى أن يكتب بحدودها لأن الحد غير المحدود والمشتري المحدود دون  
الحد فإذا قال اشتراها بحدودها دخل في العقد الحدود التي تسمى ولكنها قول قد ذكرنا أنه  
إذا كتب أحد حدودها ينتهي إلى كذا فقوله اشتراها بحدودها ينصرف إلى المنتهى دون  
المنتهى إليه والمنتهى داخل في العقد فيستقيم أن يكتب اشتراها بحدودها وعلى ما قاله أبو حنيفة  
إذا كانت الحدود مما لا يدخل تحت العقد فلا يسبق إلى وهم أحد ذلك فيكتب اشتراها  
بحدودها كلها وأرضها وبنائها وسفلها وعلوها ومن أصحاب الشروط من يختار سفلها وعلوها  
وقالوا السفل والعلو للبناء لا للدار فالأحسن أن يكتب ومنها سفلها وعلوها لأن البناء مذکور  
لكن الأول أحسن لأنه ربما يكون في الأرض سرداب فإذا قال سفلها وعلوها لا يدخل  
السرداب لأن ذلك ليس ببناء والبناء ما يكون على الأرض فإذا قال سفلها وعلوها دخل جميع  
ذلك فإن قيل إذا قال سفلها وعلوها يدخل الهواء في ظاهر هذا اللفظ ويبع الهواء لا يجوز  
فيفسد به العقد قلنا هذا مما لا يسبق إليه وهم أحد ويدل أن المراد ما يدخل تحت العقد دون  
ما لا يدخل فيه ثم قال طريقها ومرافقها وذكر الطحاوي أن أكثر أهل الشروط يذكرون

الطريق والمختار عندنا تركه وكذلك المسيل لانهم ان ذكروا الطريق مطلقا يتناول ذلك  
 الطريق العام الذي لا يجوز له وكذلك الميزاب ربما يصب في جزء من طريق العامة فاذا أطلق  
 ذلك يدخل في البيع ما لا يجوز بيعه فيفسد به العقد وان كان قال وطريقها وسبيل ماها  
 الذي من حقوقها فربما لا يكون للدار طريقا خاصا هو من حقوقها فيصير جامعا في العقد بين  
 المدوم والموجود والاحسن أن لا يذكر الطريق والمسيل أصلا لان المقصود حاصل بذكر  
 المرافق فانه ان كان لها طريق خاص أو مسيل ماء مناص دخل ذلك في العقد بذكر المرافق  
 وان لم يكن فانما ينصرف هذا اللفظ الى ما وراءها من المرافق ثم قال وكل قليل وكثير هو  
 فيها أو منها وعند أبي يوسف لا يكتب هذا اللفظ لانه اذا كتب هذا دخل في العقد الامتعة  
 الموضوعة فيها فان ذلك كله مما يحتمل البيع وعند زفر بذكر هذا اللفظ يدخل مما يحتمل البيع  
 وما لا يحتمل من زوجة أو ولد للبائع ومن حشرات هي فيها لانه من التليل والكثير التي  
 فيها فزفر رحمه الله يعتبر حقيقة اللفظ وأبو يوسف يعتبر ما يكون صالحا للعقد محلا له لان  
 قصد المتعاقدين ايراد العقد على ما يكون محلا له قال محمد رحمه الله اري أن يقيد ذلك الكتاب  
 بقول بما هو فيها أو منها من حقوقها فهذا القيد يبين ان المراد ما يكون من حقوق المبيع دون  
 ما ليس من حقوقه من الامتعة الموضوعة في الدار ثم في هذا الكتاب يقول بكل قليل أو  
 كثير هكذا ذكر في كتاب الشفعة وفي كتاب الوقف قال بكل قليل أو كثير والذي ذكر  
 هما أحسن لأن أو للشك وانما يدخل عند ذكر حرف أو أحد المذكورين لا كلاهما ثم قال  
 وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها وذكر الطحاوي رحمه الله ان المختار عندنا أن يكتب  
 بكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها لانه اذا قال وخارج منها فانما يتناول  
 هذا شيئا واحدا ممنوعا بالتعتين جميعا وهذا لا يتصور والمشرط في العقد خارج منها بخلاف  
 قوله وكل كثير وقليل لان القليل جزء من الكثير فلا حاجة الى أن يقول بكل قليل وكل  
 كثير وهنا الحقوق الداخلة غير الحقوق الخارجة ولهذا يذكرها جميعا على نحو ما بينا ثم قال  
 كذا بكذا درهما وزن سبعة وهذا اذا كان في البلد نقدا واحدا فينصرف مطلقا تسمية الدراهم  
 الى ذلك النقد وبحسب الحاجة الى بيان مقداره وبيان وزنه انه وزن سبعة أي كل عشرة منها  
 وزن سبعة مثاقيل وان كانت النقود مختلفة وكلها في الرواج سواء فلا بد من تبيان صفة  
 الدراهم لان العقد لا يجوز بدونه ثم قال وقد نقده فلان الثمن كله وأما وجوبه اليه منه لان



من العلماء رحمه الله من يقول لا يستفيد المشتري البراءة بقبض البائع اذا لم يتقدمه المشتري  
 فيكتب هذا اللفظ للتعزز عن قول ذلك القائل ثم قال فما أدرك فلان بن فلان من درك أبي  
 في هذه الدار فلي فلان ابن فلان خلاصه حتى يسلمه له وذكر أبو القاسم الصفار رحمه الله أنه  
 ينبغي أن يكتب الدرك على وجه الشرط فيقول على أن ما أدرك فلان لانه اذا كتب فما أدرك  
 فلان يكون ذلك ابتداء كلام لا على وجه الشرط فيذكر على وجه الشرط ولكن الاول أصح لان  
 الرجوع بالدرك لا يكون باعتبار الشرط ولكنه سواء شرط أو لم بشرط حتى الرجوع بالدرك  
 ثابت وإنما الاختلاف فيما يرجع به عند لحوق الدرك على ما بينه في موضعه وقد روى عن  
 أبي يوسف أن الأحسن أن يكتب فما أدرك من بحق له الرجوع من درك ولا يسمى المشتري  
 لجواز أن يلحق الدرك بعد موته فانما يكون الرجوع لوارثه ولكننا نقول حتى الرجوع بالدرك  
 يثبت بالعقد فانما يثبت بان باشر العقد والدرك هو الاستحقاق الذي يسبق العقد فاما الاستحقاق  
 بسبب يمتنع بعد العقد لا يسمى دو كاً وبالسبب الذي يسبق العقد فانما يلحق الدرك المشتري  
 حيا كان أو ميتا فلماذا كتب فما أدرك فلان بن فلان من درك في هذه الدار ومن أهل الشروط  
 من يزيد من درهم فما فوقها نحرزا عن قول ابن أبي ليلى رحمه الله أن ضمان الدرك لا يصح الا  
 بتسمية المقدار فلما تعزز عن قوله يكتبون هذه الزيادة ثم قال فلي فلان ابن فلان خلاصه حتى  
 يسلمه له معناه يرد عليه ثمن ما لحق الدرك فيه فهو المراد بالخلاص عندنا على ما بينه ثم قال  
 شهد أي شهد عليه الشهود والمسلمون ومن أهل الشروط من يكتب هذا اللفظ في أول الكتاب  
 فيقول هذا ما شهد عليه الشهود والأحسن عندنا أن يذكره في الكتاب لان الشهود اما تكون  
 شهادتهم في آخر الكتاب فالأحسن ذكر هذا اللفظ في الموضع الذي يثبت الشهود فيه  
 أساميتهم فان أخذ منه كفيلا بالدرك كتب فما أدرك فلان من درك في هذه الدار فلي فلان  
 ابن فلان وفلان ابن فلان خلاص ذلك وإنما اخترنا لفظ الدرك دون لفظ العهدة كما يكتبه  
 بعض أهل الشروط فالحقه في ذلك من عهدة لان العهدة عند بعضهم اسم للصك وعند  
 بعضهم اسم للعقد الذي جرى بينهما فاخترنا لفظ الدرك لهذا والمراد بالخلاص المذكور رد  
 الثمن عند استحقاق المبيع عندنا وهو قول شريح رحمه الله فانه كان يقول من شرط الخلاص  
 فهو أحق سلم ما بمت أو رد ما قبضت ولا خلاص وكان سوار بن عبد الله القاضي رحمه  
 الله يجوز اشتراط الخلاص ويقول ان عجز البائع عن تسليم المبيع فعليه تسليم مثله فيما له مثل

وتسليم قيمته فيها لا مثل له اذا شرط الخلاص وقد روى عن عمر وعلى رضي الله عنهما انهما  
تضيا بالخلاص وكان عبد الله بن الحسن القاضي رحمه الله يقول عليه أن يخلص المبيع من يد  
المستحق بما يقدر عليه بتسليمه الى المشتري اذا شرط الخلاص وهذا كله غير صحيح عندنا  
لان الترام ما لا يقدر علي تسليمه بالمقد لا يصح فاعا عليه تسليم المبيع ان قدر عليه ورد الثمن  
ان عجز عنه ومن العلماء ورحمهم الله من يقول ان أقر البائع ان المبيع غير مملوك له واشترط  
الخلاص فعليه تسليمه أو تسليم مثله عند الاستحقاق فان زعم انه ملكه فعليه رد الثمن عند  
الاستحقاق ثم ينبغي أن يكتب في ضمان الدرك من غير أن يكون ذلك شرطا بينهما في العقد  
لانه اذا شرط كفالة انسان بالدرك في القياس يفسد به العقد وفي الاستحسان اذا كان فلان  
حاضرا في المجلس وكفل يصح وان كان غائبا عن المجلس لا يصح فلتحترز عن ذلك يكتب  
من غير أن يكون ذلك شرطا في العقد ويكتب وكل واحد منهما ضامن للجميع ما أدرك فلان  
فيها وأيهما شاء فلان يأخذه بذلك تحرزا عن قول ابن أبي ليلى ان مطلق الكفالة يوجب براءة  
الاصيل ويكتب ان شاء آخذهما جميعا وان شاء آخذ أحدهما تحرزا عن قول ابن شبرمة فان  
علي قوله بعد ما اختار مطالبة أحدهما ليس له أن يطالب الآخر فيكتب من شاء وكما شاء تحرزا  
من قول بعض العلماء انه بعد ما اختار مطالبة أحدهما ليس له أن يطالب الآخر الا أن يتوى  
حقه على الذي طالبه به ثم يكتب حتى يسلم له هذه الدار أو يردا عليه ثمنها وهو كذا درهم فيكون  
ذلك تفسيرا للخلاص وليحصل به التحرز عن قول ابن أبي ليلى رحمه الله ان الكفالة بالمال  
المجهول لا تصح ثم تفسير الدرك أن يستحق المبيع كله أو بعضه فاما اذا هلك قبل التسليم أو  
وجد به عيبا فرد فهدا لا يكون دركا حتى لا يرجع على ضامن الدرك بشيء الا في رواية  
عن أبي يوسف رحمه الله قال اذا باع جارية من انسان وضمن له آجر تسليمها فهلكت فانه  
يكون له أن يرجع على الضامن بالثمن لان الضامن بهذا اللفظ التزم ما هو مستحق على البائع  
والمستحق على البائع تسليم المبيع بالمال فان عجز عنه يرد الثمن فالضامن بهذا اللفظ يكون  
ماتزما ذلك أيضا وان ضمن الدرك فحينئذ لا يكون عليه رد الثمن وان كان المشتري منه رجلين  
فاراد أن يضمن كل واحد منهما ما أدركه فيه كتب فلان وفلان كفيلان ضامتان لما أدرك  
فلان من درك في هذه الدار وكل واحد منهما كفيل ضامن لما أدرك فلان من درك فلان  
فيها وأهل الشروط رحمهم الله يقولون يريد في هذا الكتاب اشترى منها صفقة واحدة

لان حكم العقد يختلف بالشراء من رجلين في اتحاد الصفقة واختلاف الصفقة ويكتب أيضا  
 وكان العقد من كل واحد منهما باذن صاحبه فان على قول بعض العلماء ينصرف ايجاب كل  
 واحد منهما عند الاطلاق الى نصيبه ونصيب صاحبه فاذا لم يكتب هذه الزيادة عند الاطلاق  
 لا ينفذ عقده عنده في نصيب صاحبه ويكتب على ان كل واحد منهما ضامن له ما يلحقه من  
 العهدة أو ما أدركه فيه من درك لان العلماء رحمهم الله يختلفون في أن الرجوع بالعهدة يكون  
 على الوكيل أو على الموكل وكل واحد منهما في نصيب صاحبه يكون بمنزلة الوكيل باعتبار اذن  
 صاحبه فللتحرز عن هذه الاقوال يكتب هذه الزيادة وان لم يقل كفيل ضامن له فهو مستقيم  
 أيضا بقوله فإدرك فلان من درك فيها ان شاء أخذها بذلك جيماء وان شاء أخذ أحدهما حتى  
 يسلم له الدار أو يردها عليه الثمن وهو كذا كذا درهما فان هذا تفسير للكفالة والضمان وبعد ما  
 صرح بمعنى العقد فلا معنى للتصريح بلفظ العقد وان اشترى منزلا في دار كتب حدود  
 الدار ثم ذكر حدود المنزل وموضعه من الدار انه على يمين الداخل أو على يساره أو مقابله  
 ووصف فيما يذكر من حقوق طريقه في ساحة الدار الى باب الدار الاعظم مسلما والاحوط  
 أن يبين عرض الطريق وطوله فمن العلماء رحمهم الله من يقول اذا لم يبين ذلك ففسد العقد  
 لجهالة مقدار الطريق وعندنا لا يفسد العقد لان ذلك معلوم بطريق العرف ولكن الاحوط  
 ذكره للتحرز ولو كتب المقصورة وهو منزل عليه حجرة على حدة فهذا مستقيم أيضا وكذلك  
 لو كتب المسكن أو كتب الحجرة والابواب التي فيها وهي كذا كذا بيتا فذلك كله مستقيم  
 وهو تفسير للمنزل ثم يبين بعد هذا ما يدخل في العقد بدون ذكر الحقوق وما لا يدخل الا  
 بذكر الحقوق وفي الحاصل هذه ثلاثة فصول الدار والمنزل والبيت فان اشترى دارا ولم يقل  
 بكل حق هو لها كان له بناؤها والجذوع والابواب وغير ذلك لان الدار اسم لما أدير عليه  
 الحائط فيدخل فيه السفلى والعلوية فالظلة التي على المراء أحد جانبيها على حائط الدار والجانب  
 الآخر على حائط دار الجار فمذهب أبي حنيفة لا تدخل الا بذكر الحقوق وعند أبي يوسف  
 ومحمد اذا كانت مفتحة في الدار فهو داخل في العقد بدون ذكر الحقوق والطريق الخاص لهذا  
 الدار في دار قوم لا يدخل الا بذكر الحقوق وعن أبي يوسف انه يدخل أيضا كالظلة وفي  
 الامالي فرق بينهما فقال الظلة تدخل فاما الطريق الخاص أو مسيل خاص في دار قوم  
 لا يدخل الا بذكر الحقوق والطريق التي في السكة العظمى لهذه الدار داخل وان لم يذكر

الحقوق وان اشترى منزلا فان قال بمخوفة دخل فيه العار وان لم يذكر ذلك لم يدخل العار  
 وان اشترى بيتا لم يدخل العار سواء ذكر الحقوق أو لم يذكرها ما لم ينص على العار والسفل  
 لان البيت اسم لمستف واحديات فيه والعار في هذا كالسفل فلا يكون أحدهما من حقوق  
 الآخر ومراقبه وأما المنزل فهو الموضع الذي يسكنه المرء بأهله وتقبله والاصل في ذلك  
 السفل ولكن تمام مراقبه بالعار فان ذكر الحقوق والمرافق دخل فيه العار والا فلا نعم  
 المنزل دون الدار وفوق البيت فلكونه دون الدار فلا يدخل العار اذا أطلق اسم المنزل  
 ولكونه فوق البيت فلما به يدخل اذا ذكر الحقوق أو المرافق ه وان اشترى نصيبا من  
 الدار غير مسمى فهو باطل لان المنة ودعليه مجهول جهالة تنقض الى المنازعة وان اشترى أدراعا  
 مسماة من الدار لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قولها يجوز وتذرع الدار فيكون  
 المشتري شريكا بتلك الادرع المسماة ان كانت ذراعان الدار أكثر من ذلك وان كانت أقل فهو  
 بالخيار ان شاء أخذه بجميع الثمن وان شاء تركه الا أن يكون سمي لكل ذراع ثلثا خيخذ  
 يأخذ كل ذراع بالثمن المسمى وقد بينا هذا في البيوع والمأذون وان اشترى نصيب البائع من  
 الدار فان كان يعلم ذلك أو يعلمه المشتري جاز العقد وان كان المشتري لا يعلم ذلك لم يجز  
 في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف يجوز للمشتري الخيار اذا علم نصيب البائع وقول محمد  
 مضطرب ذكر هنا مع أبي يوسف وقد تقدم بيانها في آخر الشفعة فان كان سمي ربعا أو  
 ثلثا أو سهما من كذا كذا سهما فذلك جائز وكذلك ان سمي كذا اجزا من كذا جزأ بصد  
 الثالث أو كذا سهما من كذا سهما بصد الربع فهذا كله جائز وان سمي كذا ذراعا من كذا  
 ذراعا من دار لم يجز في قول أبي حنيفة وجاز عندهما وكذلك ان سمي كذا جريا من كذا  
 جريا لان الجريب معلوم المقدار بالذراع فكان تسميته كتسمية الذراع وعندهما تسمية الذراع  
 كتسمية السهم لان ذراعا من ذراعين نصف الدر وذراعا من عشرة أذرع عشر الدار وأبو  
 حنيفة رحمه الله يقول الذراع اسم لجزء معلوم يقع عليه الذرع وذلك يتفاوت بتفاوت جانب  
 الدار فبعض الجوانب يكون عامرا وبعضها غامرا وهذه الجملة تنقض الى المنازعة فبطل العقد  
 بها وقال يكتب في شراء نصيب دار من امرأة اشترى جميع نصيبها من هذه الدار المحدودة  
 في كتابنا هذا وهو كذا سهما من كذا سهما من جميع هذه الدار بمحدوده كله وأرضه وبنائه  
 وطريقه ومراقبه وكل قليل أو كثير هو فيه أو منه قلت لم كتبه بمحدوده وأرضه ولم

يثبت بحدودها وأرضها كما في الكتاب المتقدم قل لأن الصيب مذكور فلما أضفته إليه ذكرته  
وان كتب بحدودها وأرضها فهو جائز لأن عند ذلك تكون الإضافة إلى الدار وهي مؤنثة  
والاول أحبهما إلى وأوضحهما فإن المشتري النصيب دون الدار وذكر هذه الأشياء  
ليبين المشتري وحقوقه وإذا اشترى منزلا في دار وفوقه منزل واشترط كل حق هو له  
وكان الملو لغيره فهو بالخيار ان شاء أخذ السفلى وان شاء تركه لأن اشترط كل حق في  
المنزل اشترط الملو فكأنه شرط الملو أيضا فإذا ظهر استحقاق الملو فتد تغير عليه شرط  
عقده فكان له الخيار في الباقي بخلاف ما إذا لم يشترط كل حق هو له وإذا اشترى البيت سواء  
ذكر كل حق أو لم يذكر لا يدخل الملو فإذا استحق الملو لم يكن له خيار في السفلى وفي  
الدار سواء ذكر كل حق أو لم يذكر إذا استحق الملو أو بعضه بخير فيما بقي لأن ذلك داخل  
في المقدم يطلق اسم الدار وان كان للدار طريق خاص في دار إنسان فمع صاحب تلك الدار  
الطريق فالقول قوله إلا أن يقيم البائع البيعة فيثبت له استحقاق الطريق فان كان ذكر  
الحقوق والمرافق كان ذلك للمشتري وان عجز البائع عن إقامة حق البيعة يثبت للمشتري حق  
النسخ لانه تغير عليه شرط عقده وان كان طريق دار أخرى للبائع في هذه الدار فإذا لم  
يذكرها لم يستحق البائع ذلك لانه أوجب للمشتري ما كان له من الملك في هذه البيعة  
فيدخل فيه الطريق وغير الطريق إلا أن يستثنى الطريق بخلاف ما إذا كان الطريق لغير  
البائع فان البائع إنما أوجب للمشتري ما هو حقه إلا أن يكون المشتري غير عالم لم يكن  
الطريق لتسيره فيثبت الخيار للمشتري لأن هذا يعد في الناس عيبا وينتقص باعتباره الثمن  
فان اشترى بيت سفلى في دار ليس له علو كتب اشترى منه جميع البيت الذي كان في الدار  
التي في بيتي فلان أحد حدود هذا البيت فيذكر حدوده لأن البيت في الدار كما أن الدار في  
الحلقة فكما أن في شراء الدار ينبغي له أن يذكر الحلقة في شراء البيت لا بد من اعلام الدار  
التي فيها البيت واعلامها بذكر حدودها ثم المقدم يتناول بيعة معلومة من الدار وهو موضع  
البيت فلا بد من اعلام ذلك على وجهه لا يتمكن بينهما المنازعة واعلامه بذكر حدوده ثم  
يكتب اشترى منه هذا البيت الذي حددنا في هذه الدار المحدودة في كتابنا هذا بحدوده  
كله وأرضه وبنائه وطريقه في ساحة الدار إلى باب الدار الأعظم مسلما لأن المشتري بيت وهو  
مذكر فيقول بحدوده كله ويذكر طريقه في ساحة الدار لأن ذلك لا يدخل بالذكر

والاستفاد من حيث السكنى واليخوة لا يتأتى الا بذلك وقل أبو يوسف رحمه الله تعالى ان  
يكتب الحدود الحد الاول من قبل القبلة دار فلان والحد الثاني في شرق امدار دار فلان  
والحد الثالث دبر القبلة دار فلان والحد الرابع التربي دار فلان لان جهة القبلة أشرف الجهات  
فالهداية اول منها وان شاء بدأ بالتربي ودار عليها وان شاء بدأ بالذي هو دبر القبلة ثم سبي  
الذي يايه وهو قول محمد رحمه الله أيضا وان لم يكتب ذلك أيضا لم يضره لان المقصود هو  
الاعلام وبذكر الحدود صار معلوما وان لم يقل من قبل القبلة أو دبر القبلة والكلام في قوله  
أحدد حدودها دار فلان وانتهى الى دار فلان أو لريق دار فلان كما ينال وان كان المشتري  
يتناول في الدار ليس له سفل كتب اشترى منه البيت الذي في علو امدار التي في بني فلان  
وبذكر حدود الدار ثم يقول وهذا البيت علي البيت الذي من هذه الدار في موضع كذا لانه  
قد بنههم ذلك البيت فيحتاج المشتري الى اعادته ولا يتمكن من ذلك الا بعد أن يكون موضعه  
من الدار معلوما واعلام موضعه باعلام موضع البيت الذي هذا علوه فيكتب وهو علو سفل  
الدار احدد حدود البيت الذي هذا البيت عليه والرابع أنه ليس للمالو حدود وانما الحدود  
للسفل وذكر العلماوي رحمه الله قال هذا اذا لم يكن حول هذا المالو حجرة فان كان ذلك  
مما به أن يذكر حدود المالو أيضا لان المبيع هو المالو وانما ثبت اعلام المبيع بذكر حدوده  
فان أمكن ذلك فلا بد من ذكر حدود المبيع ثم يكتب اشترى منه هذا البيت الذي حددا  
سفله في هذه الدار المدودة في كتابنا هذا بمدوده كله وأرضه وبنائه وطريقه في الدرج  
وي ساحة الدار الى باب الدار الاعظم والى علو البيت مسلما قلوا وينبغي أن يبين موضع  
الدريج من الدار أيضا لان ذلك يتقل من موضع الى موضع فربما ينتفع به صاحب المالو في  
بنايه ويقتصر به في بنائه آخره وقل أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أن يكتب وقد  
دارني بن فلان الثمن بماء وقبضه فلان منه وهو كذا ثم فلان من الملاء من يقول لا يجوز  
البائع على قرضي الثمن اذا قدره المشتري ولا يستفيد المشتري بالبراءة ما لم يقبضه البائع منه  
والسمرز عن هذا أقول تذكر هذه الزيادة وان كان بيت فوقه بيت فاشترى بها جبا  
فكتب اشترى منه بيتين من امدار التي في بني فلان أحدهما فوق الآخر لان مطلق اسم  
البيتين يدل على أنهما متصقان وكان واحد منهما لسفل فذكر أحدهما فوق الآخر ويكتب هذا  
البيتين من امدار التي في بني فلان أحدهما فوق الآخر وكذا لاني لمسودة البيت

السفل وبذكرها يصير الدار معلوما ثم يكتب اشترى منه هذين البيتين اللذين حددنا أسفلهما في هذه الدار المحدودة في كتابنا هذا بحدودهما كلاهما وأرضهما وبائهما وطريقتهما في الدرج وفي ساحة الدار ويحده به على ما وصفنا لأن كل واحد من البيتين أصل هنا لا يدخل في العقد الا بالذکر فلا بد من أن يسميهما عند ذكر الحدود والمرافق \* واذا اشترى دارا من رجلين وهي صحراء كتب اشترى منهما الدار التي في بني فلان أحد حدودها والرابع اشترى منهما هذه الدار المحدودة في كتابنا هذا وهي صحراء ليس فيها بناء لأن اسم الدار يتناول الصحراء كما يتناول المبنى بدليل مسألة الايمان اذا حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما صارت صحراء كان حاشا في يمينه ولكن في العرف انما يفهم المبنى عند اطلاق الاسم وربما بينهما المشتري فيستحق بناءه فاما أن يفسح العقد أو يرجع بقيمة البناء فاذا لم يبين في صك الشراء انها كانت يومئذ صحراء ربما يقضى القاضي له بذلك بناء على العرف الظاهر فلذلك يكتب هذه الزيادة في هذا الكتاب قال وقال أبو يوسف ومحمد نرى أن يكتب في الضمان قيمة البناء بمعنى اذا اشترى هذا وضمن له انسان الدرك ينبغي أن يذكر في آخر الكتاب وكل واحد منهما كفيل ضامن بجميع ما أدرك في هذه الدار وقيمة ما بني فيها من بناء من بين كذا الى كذا درهما وانما استحسن التنصيص على قيمة البناء في الضمان لاختلاف العلماء رحمهم الله فان على قول أهل المدينة عند الاستحقاق المشتري لا يرجع بقيمة البناء الذي بناء على البائع الا أن يكون البائع أمره بالبناء وعلى قول الشافعي لا يرجع بقيمة البناء والاشجار الا اذا ضمن البائع له ذلك نصا لأن البناء ليس بمتولد من عين المبيع وانما يثبت حكم الضرر في المبيع وفيما يكون متولدا منه كالاول وعيننا يرجع بقيمة البناء من غير شرط باعتبار ان مطلق العقد يقتضي صفة السلامة ولا عيب فوق الاستحقاق والبائع بمطلق العقد يصير ضامنا للمشتري قرار البناء فاذا لم يسلم له ذلك كان له أن يرجع بقيمة البناء فلتحترز عن هذا الخلاف يكتب ضمان قيمة البناء وينص أيضا على مقدار ذلك بقوله ما بين كذا الى كذا درهما لأن على قول ابن أبي ليلى الكفالة بالمجهول لا تصح فكان بيان المقدار في الوثيقة للتحرز عن ذلك ثم قال الى كذا درهما بقيمة عدل يوم يستحق الدار من يده لأن حق الرجوع انما يثبت له بقيمة البناء عند الاستحقاق فان المستحق ينقض بناءه فانه يسلم النقض الى البائع ويرجع عليه بقيمة البناء مبينا وقت الاستحقاق وانما يرجع بقيمة عدل وهو ما فوق الوكس ودون الشطط ومن أهل

الشروط رحمهم الله من استحسن أيضا أن يكتب وذلك البناء قائم يستحق من ذلك لأن  
 المشتري قد بنى ثم يهدم البناء قبل الاستحقاق فمقدار الاستحقاق لا يرجع بقيمة ما الهدم من  
 البناء الذي أحده فيكتب وذلك البناء قائم فيما يستحق من ذلك ولا يقول في هذه الدار لأنه  
 قد يستحق نصف الدار وإنما يكون رجوعه بقيمة نصف البناء عند ذلك وإن كان على قول  
 مالك المقد بطل كله باستحقاق النصف ويكون له أن يرجع بقيمة جميع البناء ولكن هذا فاسد  
 عندنا فإن الرجوع بحكم الاستحقاق وإنما ثبت بمقدار ما يوجد فيه الاستحقاق فلذلك يكتب  
 بقيمة ما يستحق من ذلك وبعض أهل الشروط يكتب قيمة البناء والعرش وغير ذلك وهذا  
 غير مستحق عندنا لأنه يتناول هذا اللفظ مالا رجوع له من مرمية ليست بعين مال أو خضر  
 فإن المشتري إنما يرجع بقيمة البناء باعتبار أنه يسلم القبض إلى البائع ولا يتأني ذلك في هذه  
 الأشياء واشترطه في العقد بفسد العقد حتى لو قالوا لو حفر بئر في الدار وطواها فالحفر  
 ليس من البناء في شيء والعلو من البناء فيكون له أن يرجع بقيمة ما هو بناء مطوي ويكتب  
 بعض أهل الشروط الرجوع بما اتفق في البناء وهذا مستحسن عندنا فإن رجوع المشتري  
 بقيمة البناء باعتبار أنه يملك القبض من البائع وهذا المعنى لا يوجد فيه لأنه أنفق نفسه على  
 ملكه فلا يرجع به عند الاستحقاق فلذلك كان المختار اللفظ الذي ذكره محمد رحمه الله في  
 الكتاب وإنما يكتب أن كل واحد منهما ضامن لجميع ذلك لأنه لو لم يكتب هذا رجع على كل  
 واحد من البائعين بنصف قيمة البناء فإن كل واحد منهم إنما باعه النصف وإنما ضمن له السلامة  
 باعتبار عقده فلمعنى النظر للمشتري يكتب هذا اللفظ حتى يكون له أن يرجع على أيهما شاء  
 بجميع قيمة البناء لأن في النصف هو بائع وفي النصف الآخر هو ضامن عن صاحبه ويكون  
 ضمناه كضماني أجنبي آخر وإن اشترى بيتين متفرقين في دار واحدة أحدهما علو والآخر  
 سفلى كتب اشترى منه بيتين في الدار التي في بني فلان أحد حدود هذه الدار التي فيها هذان  
 البيتان والرابع وأحد هذين البيتين في موضع كذا من هذه الدار من سفلى علوه له لأن  
 أحد حدود البيت السفلى فيذكر حدوده ثم يذكر حدود البيت الآخر علوه سفله لأن  
 ويحد البيت السفلى فيذكر حدوده ثم يجره على ما وصفنا وقد بينا هذا في السفلى المشتري  
 وحده والعلو المشتري وحده بدون السفلى فكذلك إذا اشترى سفلى بيت وعلو بيت آخر  
 وهما في دار واحدة فلا بد من إعلام كل واحد منهما بذكر الموضع والتحديد وإعلام العلو



وبتحديد السفلى اذا لم يكن حول الملو بناء وان كان فتحديده ممكن في نفسه على ما فسر  
 الطحاوي رحمه الله وان اشترى منه طريقا في دار كتب اشترى منه طريقا من الدار التي في  
 بني فلان ويجودها وهذا الطريق من هذه الدار ما بين موضع كذا من دار فلان التي الى جانب  
 هذه الدار الى باب هذه الدار المحدودة في كتابنا هذا عرض هذا الطريق عرض باب الدار  
 لانه لا بد من اعلام المقود عليه واعلام الطريق بذكر طوله وعرضه ثم يكتب اشترى منه  
 هذا الطريق الذي ضمنا في هذه الدار المحدودة في كتابنا هذا بمحدوده كلها وأرضه مسلما الى  
 باب الدار وقد استحسن بعض أهل الشروط أن يبين ذلك بالذرع طولاً وعرضاً لان في  
 قوله عرضه عرض باب الدار بعض الابهام فقد يبدل بالباب باب آخر ولكن يجوز محمد  
 رحمه الله بهذا القدر من الابهام لان عرض باب الدار طريق متفق عليه وعند المنازعة يرد  
 المختلف فيه الى المتفق عليه والمقصود من الطريق التطرق وهذا المقصود انما يتم اذا كان  
 الطريق بقدر عرض باب الدار فان ما لا يدخل في ذلك الباب لا يمكنه أن يحمله في الطريق قال  
 ولو لم يسم عرض الطريق كان يجوز أيضاً لهذا المعنى وهو ان التسمية للرجوع اليه وقطع  
 المنازعة به عند الحاجة وهذا حاصل بمعرفة باب الدار فلا حاجة الى ذكر ذلك وان كان علي  
 هذا الطريق علوا لغيره ينبغي أن يكتب علوه لقفلان لقطع المنازعة فان بمطابق التسمية يستحق  
 المشتري ذلك الموضع من الارض فربما ينقض الملو الذي للغير عليه أو يمنع صاحب الملو  
 من أن يبنى عليه علوا بعد الانهدام \* وان اشترى حائطا كتب اشترى منه الحائط التي  
 في الدار الذي في بني فلان وهذا الحائط من هذه الدار في موضع كذا ما بين كذا الى كذا  
 عرضه كذا لان بقاويل الطول والعرض يصير المشتري وهو البناء وموضعه من الارض  
 معلوماً ثم يقول اشترى منه هذا الحائط الذي سميناه بمحدوده كله أرضه وبنائه لانه اذا لم  
 ينص على ذلك دخل فيه اختلاف شبه العلماء دخول الاصل في البيع وان اشترى دارا غير  
 بيت فيها كتب اشترى منه الدار التي في بني فلان غير بيت واحد من هذه الدار وطريقه  
 وهذا البيت من هذه الدار من موضع كذا وعين حدوده لان البيت المستثنى باق على ملك  
 البائع ولا يمكنه الانتفاع به الا بالطريق اليه في حاجة الدار فاذا لم يذكر الطريق فيما يستثنى  
 تفسر البائع في تسليم المقود عليه لانه يتعذر عليه الانتفاع بما ليس بمقود عليه وذلك مفسد  
 للمقد فلماذا يقول غير هذا البيت وطريقه الى باب الدار الاعظم ثم يكتب في آخره وقد رأى

ولأن هذا البيت وعرفه لئلا يكون له الخيار إذا رآه لأنه لما لم ير المشتري تمكن به جهالة في  
صفة العقود عليه فأن يوت الدار تختلف في القيمة والمالية ولهذا لو اشترى بيتا من الدار بغير  
عينه لا يجوز وإذا اشترى بيتا لم يره كان له الخيار وإن كان قد رأى ما سواه من البيوت  
فكذلك إذا رأى المشتري بيتا لم يره كان له الخيار في الباقي وإن اشترى منزلا في دار ونصف  
ساحة تلك الدار ونصف مخرجها والطريق كتب اشترى منه منزلا في الدار التي في بني  
ولان واشترى منه أيضا نصف ساحة هذه الدار ونصف مخرج فيها سوى هذا المنزل ثم  
يحدد هذا الدار ثم يكتب وهذا المنزل من هذه الدار في موضع كذا ويذكر حدود المنزل  
ثم يكتب وهذا المخرج من هذه الدار في موضع كذا ويذكر حدوده ثم يذكر حدود ساحة  
الدار لأن العقد يتناول كل ذلك إما كله أو بعضه فلا بد من أن يحدد جميع ذلك ثم يكتب  
اشترى منه هذا المنزل الذي حددنا ونصف هذا المخرج ونصف ساحة هذه الدار بحجودها  
كلها وأرضها وبنائها وطريقها إلى باب الدار وإلى المخرج مسلما ثم يجريه علي ما وصفنا هـ وإن  
اشترى دارا بناؤها للمشتري يكتب على رسم ماله اشتراها كلها إلا أنه لا يكتب وبنائها لأن  
البناء مملوكا له وشراؤه إنما يتناول ملك البائع لا ملك نفسه ومن أهل الشروط من يقول  
الاحسن أن يكتب اشترى أرض دار بناؤها للمشتري لأن اسم الدار مطلقا في العرف  
يتناول المسمى والاولى أن يستعمل أخص الالفاظ فيما يرجع إلى اعلام المشتري هـ وإن  
اشترى نصف دار ونصفها الآخر للمشتري وأراد أن يبينه كتب اشترى منه نصيب الدار  
التي في بني فلان وهذه الدار التي نصفها لفلان أحد حدودها والرابع وإنما يذكر حدود  
جميع الدار وإن كان المشتري نصفها لأن تحديد نصف الدار غير ممكن وإن اشترى دارا  
لغيره وأراد أن يكتب اسمه في الشراء كتب اشترى فلان لفلان من فلان وأكثر أهل  
الشروط رحمهم الله يكتبون اشترى لفلان بأمرة وماله وذلك غير مستحسن عندنا لأن  
التمن بالشراء يجب في ذمة المشتري فلا يتصور أن يكون مشتريا بجمال الغير لأن ما يجب  
في ذمته بعمده لا يتصور أن يكون مالا لغيره ثم في هذا ضرر على البائع لأن الموكل إذا  
حضر وأنكر الوكالة كان له أن يسترد المال من البائع لإقرار البائع أن المال له ثم هو يحتاج  
إلى الرجوع على المشتري بالتمن وربما لا يقدر على ذلك قال الطحاوي رحمه الله وفيه إفساد آخر  
أيضا وهو على أن قول زفر والشافعي النفوذ يتعين في العقد فإذا أنكر الموكل الأمر ورجع

بدراهمه اتسبح العقد فلهذا لم يذكر محمد رحمه الله هذه الرواية وإنما ذكر اشترى فلان  
 لفلان من فلان ويجرى الكتاب على رسمه الى أن يكتب في آخره فما أدرك فلان بن فلان  
 من درك فيما اشترى له فلان فليفلان خلاصه حتى يسلمه له فقد ذكر ضمان الدرك للوكيل  
 لان الوكيل بالعقد فيما هو من حقوق العقد ينزل منزلة العاقد لنفسه ولكن انما ذكر هذا لان  
 الوكيل بالتسليم يخرج من الوسط فلا يستحق بعد ذلك يكون للموكل والدرك انما يلحق  
 الموكل (ألا ترى) انه ليس للمستحق الخصومة مع الوكيل بعد التسليم وذكر الخصاص أن  
 محمد بن الحسن رحمه الله حين كان بالرقعة كتب للرشيد كتابا بهذه الصفة وكتب فما أدرك  
 أمير المؤمنين من درك فليفلان خلاصه حتى يسلمه له أو يرد الثمن على المشتري وهو فلان  
 فقال له بعض من حضر المجلس من أصحابه لماذا كتبت الدرك للمشتري له فقال هكذا كتب  
 أبو حنيفة رحمه الله فقال اذا كتب الدرك له فلماذا لم تكتب رد الثمن عليه قال لان رد الثمن  
 عند الاستحقاق انما يكون على من وجب عليه الثمن بالعقد والثمن بالعقد وجب على الوكيل  
 دون الموكل فكذلك الرد يكون عليه عند الاستحقاق قيل فان كتب كاتب أو يرد الثمن  
 على المشتري له قال أكره ذلك ولا أفسد به العقد وكأنه سلك في هذا طريقة الاستحسان  
 على قياس الوكيل بالبيع اذا قبض الموكل الثمن بنفسه فان كتب كاتب فما أدرك فلان المشتري  
 قال أكره ذلك أيضا ولا أفسد به العقد لان الدرك قد يلحق الوكيل قبل أن يسلمه الى  
 الموكل ولكن لو كتب في ضمان قيمة البناء أنه ضامن لقيمة ما بني المشتري كان ذلك يفسد  
 العقد لان الوكيل في البناء في هذه الدار كأجنبي آخر فانه ليس له أن يبني بدون رضا الموكل  
 فاشترط ضمان بنائه في العقد كاشترط ضمان أجنبي آخر وذلك مفسد للعقد وان اشترى  
 دارا فيها حمام كتب على نحو ما وصفنا في شراء الدار والدارين قال ويسمى فيها قدر الحمام  
 وهذا نصيب على أن قدر الحمام لا تدخل في العقد من غير شرط بخلاف الابواب والسرر  
 المركبة في شراء الدار لان الدار لا يركب في موضعه ليكون على البناء ولكنه بوضع على  
 الابواب ويطين ما يحوله لكيلا يخرج النار والدخان من جوانبه وهو بمنزلة المتاع الموضوع  
 لا يدخل الا بالتسمية وأكثر أصحاب الشروط رحمهم الله يكتبون بعد ذكر الحمام بحدودها  
 وقدرها وآنيته او ملق رمادها وشراعاتها وبثرها والبكرة والدلو والرشاء التي فيها ومستنقع ما  
 فيها من حقوقها وبعض هذا دخل في العقد من غير ذكر ولكنهم يذكرونه للمبالغة في

ذكر ما يختص به الحمام من اسائر المحدودات وان اشترى دارا من ثلاثة نفر لاحد منهم نصفها  
وللاخرين النصف كتب بعد ذكر الحدود اشترى منهم هذه الدار المحدودة في كتابنا هذا  
من فلان كذا ومن فلان كذا لان الانصاء قد تفاوتت والحكم يختلف باختلاف ذلك يعني  
فيما يستوجب كل واحد منهم الثمن . فيما يكون للمشتري فيما يستوجب كل واحد منهم من  
الثمن وفيما يكون للمشتري من حق الرجوع على كل واحد منهم عند لحوق الدرك فلا بد  
من ذكر نصيب كل واحد منهم نفسه ثم يكتب وقد تقدم الثمن كله وري اليهم منه قبض  
فلان من ذلك كذا وفلان كذا لان عند الاستحقاق انما يرجع على كل واحد منهم بما تقدمه  
من الثمن لانه لو لم يفسره بكدار بما بدعي صاحب النصف انه لم يصل اليه الا ثلث الثمن ويخرج  
بمطلق ان اراده فانه تقدم الثمن ثم قال فما أدرك فلان من ذلك في هذه الدار فلي فلان وفلان  
خلاص ذلك على قدر انصباهم التي اشترى منهم حتى يسلموه له على قدر ما اشترى منهم  
وان اشترى ثلاثة نفر من واحد كتب اشترى منه هذه الدار المحدودة في كتابنا هذا اشترى  
منه فلان كذا وفلان كذا وهذا على ما عليه المادة من اعادة الخبر اذا تمثال بينه وبين المخبر  
عنه كلام آخر فيكتب اشترى منه فلان كذا وفلان كذا ويكتب وقد تقدم الثمن كله وفيما من  
اموالهم على قدر انصباهم التي اشترى منه تقدم فلان من ذلك كذا وفلان كذا وفلان كذا  
وبرءوا اليه منه فصار لفلان من هذه الدار كذا وللفلان كذا وللفلان كذا فما أدركهم من ذلك  
في ذلك فلي فلان خلاص ذلك الى آخره وان اشترى دارا لابنه الصغير كتب اشترى فلان  
لابنه فلان وأهل الشروط رحمهم الله يكتبون اشترى لابنه الصغير بماله وبولايته عليه مميزا  
لماله وقد بينا في الشراء للنير ان الاحسن أن لا يذكر المال فكذلك في الشراء لابنه واتفق  
أهل الشروط هنا على انه يكتب اسم الاب قبل اسم الابن وفي الشراء للنير منهم من يقدم  
اسم الموكل فيكتب اشترى لفلان فلان ومنهم من يقدم اسم المشتري فيكتب اشترى فلان  
لفلان الوكيل ولكن يكتب اشترى لفلان الآمر باسمه فلان بن فلان وأهل الشروط  
يزيدون في هذا الكتاب عند ذكر الثمن وهو ثمن مثل هذه الدار ولم يذكر محمد رحمه الله  
هذه الزيادة لان أهل الشروط بنوا على انه اشترى بمال الصغير فذكروا هذه الزيادة لان  
الشراء بماله بين فاحش لا يفذ عليه ومحمد رحمه الله لم يذكر ماله أصلا فلهذا لم يتعرض لهذه

الزيادة في الابتداء الا أنه ذكر في آخره وقد نقد فلان الثمن كله وافيا من مال ابنه فلان وانما ذكر هذا ليكون فيه نظر لاولد قريبا يدعى الاب انه نقد الثمن من مال نفسه فيرجع به عليه أو يدعى ذلك سائر الورثة بعد موته ويكون القول قولهم فهذا ذكر هذه الزيادة ويكتب وهو يومئذ صغير في عيال أبيه لان من العلماء رحمهم الله من يقول اذا لم يكن اولد في عياله فليس له ولاية التصرف في ماله وان كان الولد صغيرا فلا تخرز عن ذلك يكتب هذه الزيادة ثم يكتب فما أدرك فلانا من درك فيما اشترى له فلان فلي فلان خلاصه لان بعد بلوغ اولد انما يلحق الابن دون الاب وقد استحسن بعضهم أن يكتب هنا وفي الشراء لاغير أيضا وقد وكل فلان يعني المشتري فلانا بالخصومة فيما يلحقه من المهددة في هذه الدار اما وكالة مطلقة في الدار في الحال أو مضافة الى ما بعد البلوغ في حق الولد ويزيدون أيضا على انه كلما عز له فهو وكيل من جهته توكيلا جديدا وفي هذا النوع احتياط للموكل وللأبن فانه اذا دفعت الحاجة الى الخصومة بالعيب لا يتمكن الموكل ولا الابن من خصومة البائع وربما يكون المشتري غائبا أو حاضرا ويمتنع من مباشرة الخصومة بنفسه قد ذكر هذا التوكيل لكيلا يتعذر على المشتري له الوصول الى حقه واذا باع رجل داره من ابنه وهو صغير في عياله كتب هذا كتاب من فلان بن فلان كفلان بن فلان ابنه اني بعتك الدار التي في بني فلان ويحدها ويجري الكتاب على الرسم بكذا درهمها وقبضت الثمن كله منك وبرئت الى منه وأنت يومئذ صغير في عيالي فما أدركك من ذلك في هذه الدار فلي خلاصه وفي هذا تنصيص على ان الاب لا يحتاج الى لفظين في البيع من ولده لنفسه ويحكي عن أبي على الشاشي رحمه الله انه كان يقول يحتاج الى ذلك لانه في جانب الولد فيما يامل نفسه فيكون نائبا ولا يكون كال مباشر للمقد حتى أن المهددة بعد البلوغ فيه تكون على الولد بخلاف ما يامل غيره فان الاب فيه مباشر للمقد والمهددة عليه بعد بلوغ الولد وهو في لفظ واحد لا يصلح أن يكون مباشرا للمقد وسفيرا فلا بد من لفظ هو يكون مباشرا فيه من جانب نفسه ومن لفظ آخر يكون هو سفيرا فيه عن الابن بخلاف الولي بزواج وليته ممن هو وليه فالعائد في النكاح يكون بمنزلة السفير من الجانبين وهو باللفظ الواحد يستقيم أن يكون سفيرا عن جماعة ولكن الاصح ما ذكره محمد رحمه الله وقد أشار اليه في الزيادات أيضا انه في البيع يتم بقوله بعت منه بكذا وفي الشراء يتم بقوله اشتريت منه بكذا لان اللفظ الذي به يأنزم المهددة ويكون مباشرا

يكون أقوى من اللفظ الذي يكون سقيرا والقوي ينتظم الضعيف ولا يظهر في مقابله  
 في حق من يكون مباشرا يسقط اعتبار اللفظ الذي يكون به مبرا عن غيره في المقدس حتى  
 قولوا ذكر اللفظ الذي هو سفير فيه فقال اشترت مني هذه الدار بكذا وفي الشراء قال  
 بعث هذه الدار لابني من نفسي لا يتم لأن الضعيف لا ينتظم القوي فلا بد من التصريح باللفظ  
 الذي به يترجم العهدة وذلك في البيع بالايجاب وفي الشراء بالقبول قال وقال أبو يوسف  
 ومحمد رحمهما الله إذا كان في الرسم لعلان فكل شيء أضفته اليه فاجعله بالكاف ولا تجمله  
 بالياء وإذا كان الكتاب من رجل فكل شيء أضفته اليه فاجعله بالياء ولا تجمله بالكاف  
 والصواب فاجعله بالهاء ومعنى هذا الكلام أنه إذا كتب هذا الكتاب من فلان بن فلان  
 يكتب أني قد بعثتك وكذلك ما بعده كله بالكاف وإذا كتب هذا الكتاب من رجل لابنه فلان  
 ابن فلان أنه باع منه فيذكر هذا وما بعده بالهاء وإذا اشترى رجل دارا بدين له علي البائع  
 كتب هذا كتاب لعلان بن فلان أنه كان لك على هذا كذا درهما وهو جميع ما كان لك علي  
 وأنى بعثتك بذلك كله الدار التي في بني فلان ويجريه علي الرسم حتى يقول بجميع الدين الذي  
 لك علي وهو كذا درهما ولا يكتب وقد قبضته منك ولكن يكتب وقد برئت الي من الثمن  
 كله ولم يستحسن بعض أهل الشروط هذا اللفظ أيضا وقولوا هذا اقرار بالقبض وفي الشراء  
 بالدين يسقط الدين إذا تم الشراء إلا أن يصير المدين قابضا له لأنه لا يجوز أن يكون قابضا  
 دين المير من نفسه وليكن نقول لا يجوز أن يكون قابضا دين الغير من نفسه للتغير ولكن  
 يجوز أن يكون قابضا لنفسه فيجمله قابضا الثمن لنفسه ولكن قبض حكي لا حسي فيكتب  
 وقد برئت الي من الثمن كله ولا يكتب وقد قبضته منك لأن ذلك عبارة عن القبض الحسي  
 ثم يكتب وقد قبضت هذه الدار مني وقد برئت اليك منها وبرئت أما مما كان لك علي من  
 الدين وهذه زيادة لا يحتاج اليها ولكن من الالفاظ ما جاز في الرسم بذكره لأننا كبد فيذكر  
 محمد رحمه الله بعض تلك الالفاظ كما هو عادة أهل الشروط فإن أراد الذي عليه الدين أن  
 يكتب براءة من الدين كتب هذا كتاب من فلان أنه كان لي عليك كذا وهو جميع ما كان  
 لي عليك وأنت يمتني به دارا كذا وقبضتها منك وبرئت الي منه فما ادعيت قبلك من دعوى  
 في هذا الدين أو غيره بهذه البراءة فاني فيما ادعيت من ذلك مبطل وأنت بما ادعيت من  
 ذلك كله برئ وهذه زيادة زيادات لا يحتاج اليها ولم يستحسن بعض أهل الشروط قوله أو

غيره لانه ان كان المراد غير هذا الدين مما كان واجبا له عليه فهو ماري من ذلك بهذا الشراء وان كان المراد به غيره مما يجب له عليه بهذا الشراء فهو لا يبرأ من ذلك بهذا الشراء وان كان المراد غيره مما ليس بواجب فهو مبطل في دعوى ذلك كتب هذا أو لم يكتب فلا فائدة في هذه الزيادة ولكن جرى الرسم بكتب هذه الزيادة لطأة القلوب واذا كان الشراء من وكيل كتب كتاب الوكالة وشهادة الشهود عليها على حدة وكتب كتاب الشراء من الوكيل باسمه مجردا وجعل تاريخه بعد تاريخ كتاب الوكالة فان كتاب الوكالة حجة الوكيل من وجه وكتاب الشراء وثيقة للمشتري فينبغي أن يفضل أحدهما عن الآخر وان كتب الكل في بياض واحد وبدأ بكتاب الوكالة ثم بكتاب الشراء فهو مستقيم أيضا لان مقصودهما بذلك يحصل وانما يجعل تاريخ كتاب الشراء بعد تاريخ كتاب الوكالة لان صحة البيع تنبني على صحة الوكالة وانما يكتب كتاب الشراء من الوكيل باسمه لان الوكيل بالبيع بمنزلة البائع لنفسه فيما هو من حقوق المصدق (ألا ترى) ان عند لحوق المدة انما يخاصم المشتري الوكيل خاصة ولا حاجة الى حضرة الموكل وكذلك ان كان وكلا من قبل القاضي في بيع مال الميت أو كان وصيا لميت فهو بمنزلة ما يقدم لان وكيل القاضي تابعه المدة وينزل منزلة الماقد لنفسه والوصى كذلك فان القاضي نائب عن الميت في هذا التوكيل فيكون بمنزلة توكيل الميت اياه في حياته وفي هذه المواضع يكتب اشترى منه الدار التي في بني فلان ولا ينسب الدار الى أحد لان نسبتها الى الماقد تكون كذبا في الحقيقة والى غيره لا يكون مستقيما لانه لم يجرذ كره غيره في كتاب الشراء واذا هلك صك الشراء فطلب المشتري من البائع أن يكتب له كتابا آخر فانه ينبغي له أن يكتب كتاب الشراء كما وصفنا ويكتب في آخره وقد كنت كتبت لك هذه الدار شراء مني في صك فهلك ذلك وسألتني أن أشهد لك على شرائك هذه الدار مني فكنت لك هذا الكتاب وأشهدت لك عليه الشهود المسمين في هذا الكتاب واذا ضمن رجل للمشتري ما أدركه في الدار من درك ثم استحققت فلي الضامن رد الثمن الذي أخذه البائع وليس عليه ضمان قيمة البناء لانه سمي له في الضمان الدرك وقيمة البناء ليس بضمان في شيء فان صرح به في الضمان كان له أن يطالبه به وان ذكر الدرك خاصة لم يكن له أن يطالبه بضمان قيمة البناء لان رجوع المشتري على البائع بقيمة البناء انما يكون بسبب الضرر وضمان الضرر بمنزلة ضمان الميب والكفيل بالدرك لا بالحقة شيء بسبب الميب فكذلك لا يضمن قيمة البناء ولان

البائع انما يضمن قيمة البناء باعتبار أن المشتري يملكه التقيض اذا رجع عليه وهذا لا يوجد في حق الكفيل فانه لا يملك شيئا من القرض فلا يكون عليه شيء من قيمة البناء وان استحق من الدار سدسها للمشتري أن برد ما بقي لان التقيض في الاملاك المجتصة عيب ولكمه لا يرجع على الكفيل الا بسدس الثمن وهو حصه ما استحق لان حقوق الدرك كان في ذلك الجزء وانما رد الباقي بسبب العيب ولو رد الكفيل بالعيب لم يرجع على الكفيل بشيء من الثمن ولو استحق الكل رجع على الكفيل بجميع الثمن فاذا استحق البعض ورد البعض يجب اعتبار كل جزء بمجملته واذا قل الرجل للرجل بملك هذه الدار كل ذراع بدرهم على أنها ألف ذراع فهو جائز لان بيان جملة الذراعان يصير جملة الثمن معلوما ولانه سمي بمقابلة كل ذراع درهما وانما يذرع بذراع وسط وهو الذي يسمى الذراع المكسرة لان الذراع الاطول ذراع الملك ولكن الناس ما اعتادوا الذرع به قالبا ومطلق التسمية في العقد تنصرف الى المتعارف وهو الذراع الوسط فان ذرعها ووجدها ألف ذراع فهي له بالف درهم ولا خيار له في ذلك لانه وجد المقود عليه كالمشرط له وان وجدها أقل أو أكثر فله الخيار ان شاء أخذها كل ذراع بدرهم وان شاء ترك لانه ان وجدها أقل فقد وجدها أصيب مما مشروط له في الدار والسمة في الدار مقصودة فتغير ما هو المقصود يثبت الخيار للمشتري وان وجدها أكثر فله ان يلزمه زيادة في الثمن وهو لم يرض بالتزام هذه الزيادة فربما لا يجده من المال أكثر من ألف درهم فهو يرغب في شراء الدار بها ولا يرغب في شرائها بأكثر من ألف فلهذا يثبت له الخيار في الوجهين فان اشتراها على أنها ألف ذراع بمائتي درهم فكانت ألفا أو أكثر فهي لازمة للمشتري لانها لا تلزمه في الثمن زيادة باعتبار زيادة الذرع فانه سمي الثمن بمقابلة الدار والذرع فيها صفة وليس بمقدار وانما يقابل الثمن العين دون الوصف فلا يزداد الثمن بزيادة الوصف بخلاف الاول فمقدار الذراع هناك مقصودا حتى سمي بازاء كل ذراع درهما وهذا لان هناك اذا وجدها ألفي ذراع فلو جعلنا الثمن ألفا كان بازاء كل ذراع نصف درهم وهو بخلاف ما نص عليه المتأقدان وان وجدها أقل من ألف ذراع فالمشتري بالخيار لانه يقر عليه شرطه واذا أخذها بجميع الثمن لان الثمن هنا بمقابلة العين وبقتضاب الذراع انما يتمكن القصاص في الوصف ولا يسقط باعتباره شيء من الثمن وكذلك لو اشترى أرضا معلومة على أنها عشرون جريبا وعشرون نخلة بكذا درهما فزادت الارض والدخل فهي للمشتري بما



سمي لان النخل صفة في الارض بمنزلة البناء حتى انها تدخل من غير الذكر وزيادة الصفة لا توجب زيادة في الثمن ولا يثبت الخيار لامشترى ثم يسد هذا ثلاث فصول أحدها أن يشتري براح أرض فيها نخل مطلقا أو يشتريها بدون النخل أو يشتري النخل الذي فيها دونها فأما اذا اشتراها مطلقا دخل في العقد ما فيها من النخل والاشجار المثمرة وغير المثمرة والطرفاء والحطب والقصب في ظاهر الرواية وان لم يذكر الحقوق والمرافق وروى بشر عن أبي يوسف أن القصب لا يدخل في البيع الا بذكر الحقوق ولا خلاف في قصب السكر والدبرة أنه لا يدخل في البيع بدون ذكر الحقوق لان ذلك من جملة ربيع الارض بمنزلة الزرع ولهذا يجب فيه العشر وأبو يوسف الحق القصب الفارسي بقصب السكر فان كل واحد منهما يقطع اذا أدرك وفي ظاهر الرواية القصب الفارسي ليس من ربيع الارض ولهذا لا يجب فيه العشر فهو بمنزلة النخل والشجر يدخل في البيع من غير ذكر الثمار التي علي رؤوس الاشجار لا تدخل بدون ذكر الحقوق والمرافق الا على قول ابن أبي ليلى وعند ذكر الحقوق والمرافق يدخل في قول أبي يوسف رحمه الله وفي ظاهر الرواية وهو قول محمد رحمه الله لا يدخل الا بالتخصيص عليها أو بذكر كل قليل أو كثير هو فيها أو منها من غير أن يقول ومن حقوقها وقد بينا هذا فيما سبق والزرع الذي في الارض لا يدخل في العقد بدون ذكر الحقوق وما عليه من الحمل لا يدخل الا بذكر الحقوق لان شجرة لا يمد من زرع الارض ولهذا لا يجب فيه العشر (ألا ترى) أنه يوجد منه جملة من غير أن يقطع من أصله كما يؤخذ التمر من الشجر والورد من الشجرة فكما أن شجر الورد والياسمين يدخل في بيع الارض بدون ذكر الحقوق ولا يدخل ما عليه من الورد والياسمين فكذلك ما سبق وان اشترى الارض بدون النخل فالشراء صحيح لان النخل في الارض بمنزلة البناء فكما يجوز استثناء البناء في الارض يجوز استثناء النخل ثم يكتب أنه اشترى البراء بكل حق هو له بمنزلة النخل التي فيه في موضع كذا وهو كذا نخلة فانها لم تدخل فيما اشتراه بطريقها الى باب اليراع وانما يستثنى الطريق لكيلا يتعطل على البائع الانتفاع بملكه الذي استشاه لنفسه وهو النخل فان بذكر النخل يصير مستثنيا أصول النخل في الصحيح من الرواية لانها انما تكون نخلا اذا كانت ثابتة على أصولها ما بدون ذلك جذوعا ولهذا لو رفع البائع تلك النخل كان له أن يفرس في منابتها نخيلًا آخرًا ويضع في ذلك الموضع اسطوانة أو ما أحب وان

اشترى النخل الذي في الارض دون الارض فهو جائز بمنزلة شراء البناء بدون الارض لان  
 ما يجوز استناؤه من الارض يجوز ايراد العقد عليه مقصودا بمنزلة الجزء الشائع وما لا يجوز  
 ايراد العقد عليه لا يجوز استناؤه من العقد بمنزلة أطراف البدشيم يكتب حدود البراح في  
 كتاب الشراء وحدود الموضع الذي فيه النخل ويكتب أنه اشترى النخل بمواضعها من  
 الارض وطريقه في البراح لأنه اذا لم يذكر بمواضعها من الارض يتمكن فيه اختلاف  
 الروايات وفي الوداد يذكر فيه اختلافا بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله في دخول مواضعها  
 من الارض على قولين أحدهما لا يدخل لانه سمي في العقد النخل واسم النخل لا يتناول  
 الارض والنخل تبع للارض والاصل لا يصير مذكورا بذكر التبع وعلى القول الآخر  
 يدخل لانه لا يسمى نخلا الا وهو ثابت في الارض فكان دخوله في الارض من ضرورة ماساه  
 في العقد فلماذا يذكر مواضعها من الارض حتى لا يتمكن فيه منازعة بينهما ولم يذكر هذا  
 فيما اذا اشترى النخل ولا فرق بينهما في الحقيقة بل الاحوط أن يذكر ذلك في الموضعين  
 ويذكر طريق النخل في البراح لانه اذا لم يذكر ذلك الطريق بدون ذكر الحقوق فلا يتمكن  
 المشتري من الانتفاع بملكه ويذكر عدد الخللات هنا لأنها صارت مقصودة بالعقد فلا بد  
 من بيانها على وجه لا يتي بينهما منازعة ما بعد التسليم والتسلم ولا يكون الا بذكر عدد الخللات  
 وربما يقلع البائع بعضها قبل التسليم أو يستحق بعضها فيسقط عن المشتري حصة ذلك من الثمن  
 واذا اشترى أرضا فيها عيون النفط والغاز فالعين تدخل في الشراء عندنا وما هو حاصل من  
 النفط والغاز لا يدخل الا بذكر لان الحاصل فيه بمنزلة الربيع للارض وأما العين فهي جزء من  
 الارض فتدخل في العقد بدون ذكر وهذا بخلاف الماء الذي في البئر فانه لا يدخل ذلك في  
 شراء الارض والدار لان الماء قبل الاحراز لا يكون مملوكا لاحد فلا يتناوله البيع ذكر أو  
 لم يذكر بخلاف النفط والغاز فانه مال مملوك بمنزلة الملح في المملحة ومن العلماء من قال العين  
 لا تدخل في بيع الارض بدون الذكر لان اسم الارض يتناول الموضع الذي يمكن الانتفاع  
 به بالرعاة أو السكنى والعين ليس من ذلك في شيء فلا تدخل في العقد بدون الذكر فلان حذر  
 عن هذا خلاف ذكر انه يكتب اشترى منه الارض التي يقال لها كذا والعين التي فيها الغاز  
 والنفط أحده حدود هذه الارض التي فيها العيون اشترى منه هذه الارض المحذورة في  
 كتابنا هذا والعين التي فيها النفط والغاز وما في العيون من النفط والغاز يحذوها كلها واذا

قال المشتري للشفيع أنا أبيعكم بما اشتريتها به فقال قد قبلت ذلك فابى المشتري بمد ذلك أن يعطيه فلا شفعة له لأنه أظهر الرغبة في شراء مستقبل وذلك يتضمن اسقاط حقه في الشفعة ولا يتم البيع بينهما بما جرى من اللفظ. لأن تمام البيع بائنتين هما عبارة عن الماضي وقول المشتري أبعثا عبارة عن المستقبل فهو وعد لا إيجاب والمواعيد لا يتعلق بها اللزوم وإذا اقتسم القوم دارا فإنه ينبغي لهم أن يكتبوا للقسمة بينهم كتابا لأن في قسمة الدار معنى المعاوضة فكل واحد منهم يسلم لأصحابه بعض مملكته عرضا عما يأخذ منهم من انصباثهم والقسمة تكون مستدامة بينهم فيلزم أن يكتب منهم الوثيقة وصفة ذلك هذا ما اقتسم عليه فلان وفلان وفلانة بنو فلان اقتسموا الدار التي هي في بني فلان أحد حدودها والرابع اقتسموها علي فرائض الله تعالى وكان ذرع جميع هذا الدار كذا ذراعا مكسرة وكان جميع الذي لفلان من هذه الدار بكل حق هو له كذا ذراعا مكسرة فأصابه ذلك عند القسمة في موضع كذا من هذه الدار وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله نرى أن يكتب ما أصابه ذلك في موضع كذا من هذه الدار أحد حدود الذي أصابه كذا والرابع وهذا قولهم جميعا فإن أبا حنيفة رحمه الله لا يخالقهما في تحديد الموضع الذي أصاب كل واحد منهم عند القسمة لأن كل واحد منهم عند المشتري في معنى المشتري لذلك الموضع فقبل هذه القسمة كان حقه شائما في جميع الدار وقد تمين الآن في موضع منها فلا بد من تحديد الموضع الذي أصاب كل واحد منهم حتى يصير معلوما بذكر الحدود فيتم الكتاب وتقطع المنازعة وإذا كان الحائظ بين رجلين نصفين ولا أحدهما عليه خشب كان للآخر أن يضع عليه من الخشب مثل ما وضع صاحبه لأنهما لما استويا في أصل الملك ينبغي أن يستويا في الانتفاع بالمملوك فلا تنفع بالحائظ من حيث وضع الخشب فالشريك أن يضع عليه من الخشب مثل ما وضع صاحبه وليس له أن يرفع شيئا من خشب صاحبه لأن فيه ضررا بصاحبه من حيث هدم البناء عليه وإنما له حق الانتفاع بالملك المشتري ولا يكون له حق الاضرار بشريكه وقيل هذا إذا كان الحائظ بحيث يحتمل مثل ذلك الخشب أن لو وضعه عليه فإن كان يعلم أنه لا يحتمل ذلك وهما متصادقان في أن أصل الحائظ بينهما نصفان فحينئذ يكون له أن يأمر صاحبه برفع بعض الخشب حتى يضع عليه من الخشب مثل ما بقي لصاحبه ما يحتمله الحائظ وهذا لأنه إن وضع الزيادة بنير اذن الشريك فهو غاصب وإن وضعها عليه بأذنه فالشريك معير نصيبه من الحائظ منه وللمعير أن يسترد العارية

وان أراد أحدهما أن يزيد عليه خشبة واحدة على صاحبه أو يفتح كوة أو يتخذ عليه ستره أو يفتح فيه بابا لم يكن له ذلك الا باذن صاحبه لانه تصرف في الملك المشترك وأحد الشريكين لا ينفرد بالتصرف في الملك المشترى وانما ينفرد بالتصرف في نصيبه خاصة وهذه التصرفات لا كانت في نصيبه خاصة ولان في هذا التصرف ضرر من حيث توهين البناء أو زيادة الحمل عليه وليس لاحد الشريكين ولاية الحاق الضرر بشريكه فاذا كان ممنوعا من هذه التصرفات الا باذن شريكه واذا انهدم الحائط فقل أحدهما يبنيه كما كان و يضع عليه جذوعا كما كانت وأبني الآخر لم يجبر الآخر على البناء معه لانه يحتاج في البناء الى الاتفاق بماله والانسان لا يجبر على انفاق ماله في مثل ذلك فان صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم ذم الاتفاق في البناء فقال شر المال ما تنفقه في البنيان وقال عليه السلام اما يئلف المال الحرام الربا والبناء فاذا لا يجبر أحد الشريكين على ذلك عند طلب الآخر وهذا لانه انما يجبر الآخر عند طلب أحدهما على قسمة المشترك ولا شركة بينهما فيما ينفق كل واحد منهما على البناء من ملك نفسه فان قل الطالب أنا أبنيه بنفقتي وأضع عليه جذوعي كما كانت فله ذلك لانه ينفق ماله ليتوصل الى الانتفاع بملكه ولا ضرر على شريكه في ذلك فلا يمنع منه واذا منعه شريكه من ذلك يكون متعنتا قاصدا الى الاضرار به فلا يمكن من ذلك فان قل له ما اراد الآخر أن يضع عليه جذوعه كما كانت فله ذلك بعد ما برد عليه نصف قيمة البناء لان البناء ملك الثاني فيكون له أن يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى برد عليه نصف قيمته فاذا رد ذلك يصير مملوكا عليه نصف البناء بنصف قيمته وهو نظير الدار والسفل اذا انهدما فابني صاحب السفل أن يبنيه كان لصاحب الدار أن يبنى السفل ويبني فوقه بئنه ثم يمنع صاحب السفل من الانتفاع بسفله حتى برد عليه قيمة البناء وقد بينا هذا في الدعوي اشارة هنا الى أنه استحسان وليس له في القياس أن يبنى السفل لانه يضع البناء في ملك غيره ولا ولاية له على الغير في وضع البناء في ملكه ولكنه استحسان ذلك لدفع الضرر عنه فانه لا يتوصل الى بناء علوه والانتفاع به ما لم يبن السفل وهذا القياس والاستحسان في الحائط المشترك أيضا واذا كانت الدارين وجبلين فاقسماهما على نصفين وباع أحدهما حصته ثم استحققت حصته الآخر قال يرجع على صاحبه بنصف ما باع يبنى بنصف قيمة ما باع لان ما أخذ كل واحد منهما فانما أخذ نصفه بتقديم ملكه ونصفه عوضا عما سلم لصاحبه من نصيبه فكأنه ملك ذلك على صاحبه من جهة الماوضة

خين استحققت حصة أحدهما فقد ظهر أن نصف ما أخذه عوضا عما هو مستحق وبذل المستحق  
 مالك بالقبض وبغذا نصرف القابض فيه بالبيع ثم بعد الاستحقاق وجب عليه رده وقد  
 تعذر رده عينه بأخراجه من ملكه فيرد نصف قيمته لهذا وإن لم يكن باع رجع عليه بنصف  
 ما في يده من الدار لأن المعاوضة قد بطلت بالاستحقاق ولأنه لما استحق نصيب أحدهما  
 فقد بطلت القسمة وتبين أن المشترك بينهما النصف الذي هو في يد الآخر فرجع عليه  
 شريكه بنصف ذلك وإن لم يستحق البيت واحد أعيدت القسمة على ما بقي نصفين لأن  
 باستحقاق بيت واحد يتبين أنه كان لهما في الدار شريكا في البناء والقسمة لا تصح بدون  
 رضاه لأن فيما يخص البيت القسمة تبطل فلو بقيت فيما سوي ذلك لفرر به المستحق عليه  
 من حيث أنه يفرق نصيبه في موضعين والقسمة لدفع الضرر فلهذا تعاد القسمة على ما بقي  
 نصهين ولو كانت الدار بينهما نصهين فاقسماها فخذ أحدهما الثلث من مقدمها بجميع نصيبه  
 وأخذ الآخر الثلثين من مؤخرها بنصيبه وباع صاحب الثلثين ثم استحق نصف الثلث  
 قال يرجع على صاحب الثلثين بربع قيمة الثلثين وقال أبو يوسف رحمه الله يرجع عليه  
 بنصف قيمة الثلثين ويكون ما بقي من الثلث بينهما نصهين وهو قول محمد رحمه الله فإن  
 قول محمد مع قول أبي حنيفة رحمه الله وقد بدأ أصل هذه المسئلة في كتاب القسمة أن  
 باستحقاق نصف نصيب أحدهما عند أبي حنيفة لا تبطل القسمة فيما بقي وهو الصحيح من  
 قول محمد رحمه الله على ما ذكره الكرخي رحمه الله في كتابه فإن ابن سماعه رحمه الله كتب  
 إلى محمد رحمه الله يسأله عن قوله في هذه المسئلة فكتب إليه في جوابه أن قوله كقول أبي  
 حنيفة وعند أبي يوسف رحمه الله تبطل القسمة باستحقاق نصف نصيب أحدهما وهذه  
 المسئلة تنبني على تلك المسئلة فإن عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله لو لم يبع صاحب الثلثين  
 لكانت القسمة تبقى ويتخير المستحق عليه أن شاء رد ما بقي فتبطل القسمة في الكل وإن شاء  
 أمضى القسمة ورجع على صاحبه بربع الثلثين فإذا باع نصيبه فقد تعذر نقض القسمة  
 لأخراجه نصيبه من ملكه بالبيع فأنما يرجع صاحب الثلث عليه بما يخص به المستحق من  
 الثلثين ولو استحق جميع نصيبه رجع على شريكه بنصف قيمة الثلثين فإذا استحق نصف  
 نصيبه رجع عليه بربع قيمة الثلثين وعلى قول أبي يوسف رحمه الله القسمة تبطل بظهور  
 شريك ثالث لهما في الدار ولكن أخراجه عن ملكه بالبيع كان صحيحا فيرجع عليه بقيمة

نصيبه من ذلك وهو نصف قيمة الثلاثين ويكون ما بقي من الثلث بينهما نصفين على أصل  
 الشركة ولو كان عشرون جريب أرض بين رجلين نصفين فافترسا فأخذ أحدهما خمسة  
 عشر جريبا تساوي ألف درهم وأخذ الآخر خمسة أجربة تساوي ألفا حصته فباع صاحب  
 الخمسة عشر مافي يده واستحق نصف مافي يد الآخر قال يرد صاحب الخمسة عشر ربع  
 قيمة ما كان في يده على الآخر لانه لو استحق جميع مافي يده رجع على صاحبه بنصف قيمة  
 مافي يده فان بدل المستحق كان مملوكا له فكان يبيعه فأذا فيه فإذا استحق نصفه رجع عليه  
 بربع قيمة ما كان في يده وهذا لان ما أخذه البائع كان نصفه له بتقديم ملكه وأخذ نصفه  
 من نصيب شريكه عوضا عما سلم لصاحبه من نصيبه في الخمسة عشر الاجربة وقد استحق  
 نصف الخمسة شائما فيما كان للمستحق عليه باعتبار تقديم ملكه وفيما أخذه بطريق المماوضة  
 فلهذا لا يرجع على صاحبه بربع قيمة مافي يده ولو كانت الارض خمسة عشر جريبا بينهما  
 أثلاثا فأخذ صاحب الثلث سبعة أجربة بحصة قيمتها خمسمائة وأخذ صاحب الثلثين ثمانية  
 أجربة بحصة قيمتها ألف درهم فباع صاحب الثلث واستحق نصف مافي يد صاحب الثلثين  
 وباع ما بقي فانه يرجع على صاحب الثلث بثلث قيمة ما كان في يده وذلك مائة وستة وستون  
 وثلثان وقد سلم له مما كان في يده خمسمائة فجعل ذلك ستمائة وستة وستون وثلثان وانما  
 سلم لصاحب الثلث ثلثمائة وثلاثة وثلثين وثلثا وبالاستحقاق تبين ان قيمة المشترك بينهما  
 كان ألف درهم فاذا سلم لصاحب الثلثين ما يساوي ثلثي الالف وللآخر ما يساوي ثلث  
 الالف استقامت القسمة ولانه لو استحق جميع مافي يد صاحب الثلثين رجع على شريكه  
 بثلثي قيمة ما كان في يده فاذا استحق نصفه رجع عليه بنصف ذلك وهو ثلث قيمة ما كان  
 في يده ولان ما أخذه صاحب الثلث فاعما سلم ثلثه له بتقديم ملكه وثلثيه بطريق المماوضة  
 وقد استحق نصف العوض فرجع بما هو عوض المستحق وهو ثلث قيمة ما كان في يده  
 وفي جميع هذه الفصول اذا كتب الكاتب بينهما كتاب القسمة ينبغي أن يبين كيفية القسمة  
 بينهما ان وقعت بقضاء القاضي بين ذلك في الكتاب وان كانت بتراضيهما بين ذلك لان  
 الحكم يختلف باختلاف القسمة بقضاء أو غير قضاء حتى ان في القسمة بقضاء القاضي اذا  
 ظهر العيب في نصيب أحدهما ترد القسمة والتقسمة بالتراضي لا ترد لمكان العيب فلهذا ينبغي  
 أن يبين صفة القسمة فيما بينهما واذا كانت الدراهم بين رجلين وهي موضوعة عند أحدهما

فقال له الآخر اقسم ما عندك فأعطني حصتي فأعطاه حصته فهو جائز لان هذه قسمة تمت بين اثنين وتامها بدفع نصيب صاحبه اليه وامسا كه حصّة نفسه بمنزلة أخذه ابتداء بحكم القسمة لان الاستدامة فيما يستدام بمنزلة الانسان وان قال خذ حصتك ودع مابق حتى أقبضها فأخذ حصته لم يكن ذلك قسمة حتى لو هلك مابق كان للآخر ان يأخذ من صاحبه نصف ما في يده لان القسمة لانتم بالواحد فان تمامها بالحيازة وذلك لا يكون الا بين اثنين فكان شرط سلامة المقبوض للقابض أن يسلم مابق للآخر فاذا هلك فقد انعدم الشرط فكان ما هلك من النصيبين وما بقى من النصيبين واذا كانت الدار لقوم وأحدهم شاهد والاخرون غيب فأراد الشاهد أن يسكنها انسانا أو يؤجرها اياه فقيا بينه وبين الله تعالى لا ينبغي له أن يفعل ذلك لانه يكون معيرا أو مؤاجرا نصيب شركائه بغير رضاهم ولا ولاية له عليهم وكما لا يتصرف في عين ملكهم بغير رضاهم لا يتصرف في منفعة ملكهم أيضا ولا يمكنه أن يتصرف في نصيب نفسه بالاسكان والاجارة الابعد القسمة والقسمة لانتم بالواحد وأما في القضاء فاذا لم يكن لهم خصم يخاصمه لم يحل بينه وبين ذلك لان القاضي لفصل الخصومة لا للنشأها واذا لم يحضر خصم لا يكون له أن يمنع صاحب اليد من التصرف فيما في يده بالاسكان والاجارة ولكنه اذا علم حقيقة الحال أفناه بالكف عن ذلك كما يفتيه به غيره وان أراد أن يسكنها بنفسه في القياس يمنع ذلك فيما بينه وبين ربه لانه بصير مستوفيا منفعة نصيب شركائه وهو ممنوع من ذلك شرعا (ألا ترى) لو كانوا حضورا ممنوع من ذلك فاذا كانوا غيبا لم يبطل حقهم بعينهم فكان هو ممنوعا من ذلك شرعا وفي الاستحسان يرخص له في ذلك لانهم قد رضوا جميع الدار في يده وليس في سكناء الاثبات اليد اليه (ألا ترى) ان من لا يضمن المقار باليد لا يضمنه بالسكنى أيضا لان في سكناء منفعة لشركائه لان الدار اذا لم يكن فيها ساكن فاما تخرب واذا سكنها انسان كانت عاصرة في هذا التصرف منفعة لشركائه بخلاف ما تقدم فانه بالاسكان يثبت يد غيره على الدار ولم يرض به شركاؤه فربما لا يتمكنون اذا حضروا من ارجاعه واسترداد انصباهم وان أجرها الحاضر وأخذ الآخر حصّة نصيبه من ذلك تطيب له وحصّة نصيب شركائه لا تطيب لانه بمنزلة الناصب يؤاجر في حصتهم فلا يطيب له الاجر ولكنه يتصدق به لان ملكه حصل له بسبب خبيث ويعطى ذلك شركاءه ان قدر عليهم لان تمكن الخبيث كان مراعاة حقهم فيرتفع بالرد عليهم

وقد بنا نظيره في كتاب المصّب وإذا باع الرجل الأرض ليزرعها كتب المك أطمعتي أرض  
 كذا لآزرع فيها ما بدالي من غلة الشتاء والصيف وقال أبو يوسف رحمه الله إذا كتب عارية  
 فهو أحب الي من أن يكتب أطمعتي وهو قول محمد رحمه الله لأنه بالإعارة يحمل له منفعة الأرض  
 بتفسير عرض والعارية اسم موضوع لتملك المنفعة بغير عوض كما أن استعمال هذا اللفظ  
 أولى من استعمال غيره مما لم يوضع لتملك المنفعة في الأصل وهو نظير إئارة الدار وغيرها  
 من الأعيان وأبو حنيفة يقول لو كتب أعرتي كان المفهوم منه الانتفاع بها من حيث  
 السكّني وإذا كتب أطمعتي كان المفهوم التمكن من الرّاعة لأن الأرض لا يطعم عنها وإنما  
 يطعم ما يكون منها وذلك لا يحصل إلا بالزراعة وإذا كانت الإعارة للسكّني فلفظ الإعارة  
 أقرب في بيان ما هو المقصود وإذا كانت الإعارة للزراعة فلفظ الطعمة أقرب الي بيان ما هو  
 المقصود فينبغي أن يستعمل في كل فصل ما هو دليل على المقصود وهذه مسألة الجامع الصغير  
 قال وخزاجها على ربها لأن الخراج مؤنة الأرض النامية وجوابه يعتمد التمكن من  
 الانتفاع بالأرض وبالإعارة لا يزول تمكّنه من الانتفاع بها وإنما ينتفع بها المستجير بتسليط المعير  
 فهو كالتنفاع المعير بها بنفسه فإن اشترط على المستجير أداء الخراج فهذا الشرط يخرج به من  
 الطعمة وتكون إجارة فاسدة لأنه لا يعرف خراجها ومعنى هذا أن الخراج على رب  
 الأرض فإذا شرطه على المستجير فكانه شرط لنفسه عوضاً عن المنفعة فيصير العقد به إجارة  
 وفسادها لجهالة الخراج قبل هذا في الأراضي الصلحية التي يكون خراج الحماخ والأراضي  
 جملة ثم يقسم على الحماخ والأراضي فمقدار الحماخ تزداد حصة الأرض وعند كثرة الحماخ  
 تنقص فأما خراج الوظيفة يكون معلوم المقدار وقيل بل المراد الجمالة في روافد الخراج  
 فإن ولاية الجور ألحقوا بالخراج روافد وذلك مجهول يزداد وينتقص ولا فساد هذا العقد  
 علة أخرى وهي أن الخراج في ذمة رب الأرض فكانه شرط على المستأجر أن يتحمل عنه  
 ديناً في ذمته وذلك مفسد للإجارة وإذا أوصى الرجل بقلة أرضه فالخراج على الموصى له بالقلة  
 لأن وجوبه باعتبار التمكن من الانتفاع بالأرض والموصى له هو المتمكن من الانتفاع  
 بالأرض دون الوارث وبه فارق الإعارة ولأن الخراج تعلقاً بالقلة (ألا ترى) أنه إن منع الخراج  
 لم تطب له القلة وللإمام أن يحول بينه وبين القلة ليؤدي الخراج والموصى له هو المختص  
 بالقلة فيكون الخراج عليه ولا وجه لاجتناب الخراج على الورثة لأنهم لو زرعوا الأرض



واصطلم الزرع آتة لم يلزمهم الخراج فاذا لم يتمكنوا من زراعتها أولى لا يلزمهم الخراج وادا  
 استأجر رجل من رجل أرضا مدة معلومة فمات أحدهما قبل مضيتها ولم يستحصد الزرع  
 ترك الزرع فيها الى وقت الادراك استحسانا وقد بينا هذا في الاجارات قال وجعل  
 المستأجر آخر مترك فيه وظاهر هذا اللفظ يدل على انه يلزمه أجره المثل وهو اختيار  
 بعض مشايخنا رحمهم الله فان العقد قد انسخ بموت أحد المتعاقدين ثم بقي الزرع لدفع  
 الضرر عن المستأجر ودفع الضرر واجب عنه وانما يتحقق ذلك اذا وجب على المستأجر  
 لصاحبها أجر المثل في مدة الترك والاصح انه يجب على المستأجر حصة هذه المدة من  
 المسمى لانه لما وجب ابتداء عقد الاجارة لدفع الضرر عن المستأجر فلان يجب عليهم  
 ابقاؤه بعد ظهور السبب المفسد وهو الموت أولى لان بقاء الشيء أهون من ابتدائه واذا  
 بقي العقد الاول فانما يجب باستيفاء المنفعة الاجر المسمى فيه وان كان فيها كرم أو رطبة  
 لم يترك وقطع لانه لايتناهى ذلك مدة معلومة وتطول مدتها في ابقاء العقد في هذه المدة  
 الطويلة اضرار بوارث المؤاجر بخلاف الاول فلان لادراك الزرع نهاية معلومة وهي مدة  
 لا تطول عادة واذا استأجر دابة ثم جعل عليها سرجا وأجرها بأكثر مما استأجرها طالب  
 له الفضل لان زيادة الاجر في العقد الثاني بازاء منفعة ما زاد من عنده فلا يتحقق فيه ربح  
 الا على ضمانه وقبل الزيادة انما كان لا يطيب له الفضل لانه ربح حصل لا على ضمانه فاذا  
 انعدم هذا المعنى باعتبار الزيادة كان الفضل طيبا له وكذلك لو استأجر بيتا بمائة درهم ثم أجر  
 نصفه بمائة درهم الا دافعا ومراده أجر نصفه مينا منه أو نصفه شائعا على قول من يرى  
 جواز اجارة المشاع وانما يطيب له الفضل لان الربح لا يتحقق فانه يمكن أن يحمل الدافع  
 حصة النصف الآخر ليكون مائة درهم الا دافعا حصة الذي أجره ولا يقال قد كان بمقابلة  
 كل نصف من البيت في العقد الاول نصف الآخر لان ذلك لم يكن باعتبار تخصيص  
 المتعاقدين بل باعتبار المعاوضة والمساواة وذلك لا يوجد في العقد الثاني لانه أجر فيه النصف  
 فقط والحاصل أن الخبث الذي يمكن في اجارة الشيء بأكثر مما استأجره به يسير فينعدم  
 ذلك باعتبار الامكان من وجه واحد ولهذا قلنا لوزاد من عنده شيئا قليلا ثم أجره بأضعاف  
 مما استأجره طالب له الفضل فكذلك اذا أجر بعضه بما دون الاجر الاول والنقصان يسير  
 قلنا يطيب له الفضل \* ولو استأجر عبدا بمائة درهم ثم أجره بالدنانير بأكثر من ذلك تصدق

بالتفضل وأشار في غير هذا الموضع الى أنه لا يلزمه التصديق بالتفضل لأن معنى الخبز ضيف  
 هنا والدراهم والدنانير في الحقيقة جنسان فاعتبار الحقيقة يتقدم وبيع ما لم يضمن لاختلاف  
 الجنس ووجه ما ذكر هنا أن الدراهم والدنانير في الصورة جنسان وفي الحكم جنس واحد  
 (الأنثى) أن في شراء ما باع أو ما باع قبل نقد الثمن جملا بجنس واحد فكذلك في  
 الاجارة بأكثر مما استأجره بمحلان كجنس واحد لأن المني فيهما سواء وهو أن الربح  
 يحصل لا على ضمايه وان أجر بثوب قيمته أكثر من مائة لم يتصدق بشيء لأن جنس  
 البسولين مختلف حقيقة وحكما فلا يتسكن فيه ربح ما لم يضمن لأن تمكن ربح ما لم يضمن  
 اما يكون بعد عود رأس المال اليه واذا استأجر الرجل رجلا بمحل له دن خسل ففتر الجمال  
 ما اكسر المحل قد يثا في الاجارات أن الجمال أجبر مشترك وان هذا النوع من الانكسار  
 يكون بمجانبة يده فيكون ضامنا الا على قول زفر رحمه الله وصاحب الدين بالخيار ان شاء ضمنه  
 قيمته غير محمول ولا أجر عليه وان شاء ضمنه قيمته محمولا الى الموضع الذي انكسر فيه  
 وأعطاه من الاجر بحساب ما حمل ولو نسد كسره فكذلك الجواب عدنا وقال زفر يضمنه  
 قيمته محمولا الى الموضع الذي كسر فيه وأعطاه الاجر بحساب ما حمل وذكر عيسى بن ابيان  
 رحمه الله أن قياس قول أبي حنيفة رحمه الله هكذا لأن أجبر المشترك عنده أمين لا يضمن  
 باعتبار القبض فانما يلزمه الضمان باعتبار جنائته عند الكسر فلا بد من اعتبار قيمته عند تقرر  
 سبب الضمان لأن الحكم لا يسبق سببه ولكما تقول اذا اختار صاحب الدن أن يضمنه قيمته  
 غير محمول لم يضمنه ذلك باعتبار القبض ولا باعتبار جنائته أيضا ولكن تفرق عليه الصفقة حين  
 كسره في بعض الطريق فغير عليه شرط عنده فيكون له أن يفسخ العقد في مقدار ما يحمله  
 ويستقط حصة ذلك من الاجر ويضمنه قيمته غير محمول فان قيل كيف يفسخ العقد في  
 مقدار ما يحمله وذلك متلاش غير قائم قلنا بل هو قائم حكما بقاء بدله وان الجمال ضامن  
 قيمته محمولا الى هذا الموضع بالاتفاق وكما لا يجوز الفسخ عند تفرق الصفقة على العين يجوز  
 فسخه على بدل العين اذا كان قائما كما لو اشترى عشرين قنبرا فقتل أحدهما قبل القبض ثم مات الآخر  
 كان للمشتري أن يفسخ العقد على القيمة في القول كتفرق الصفقة عليه ولكن لو اكسر  
 من غير عمله بأن أصابه حجر من مكان أو وقع عليه حائط أو كسره رجل وهو على رأسه فلا  
 ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله وعدما هو ضامن اذا تلف بما يمكن الاحتراق عنه

وان لم يكن من عمله وان قال رب الدن عبر فانكسر وقال الحمال أصابه حجر فانكسر أو قال  
كان منكسرًا فالقول قول الحمال وله الاجر الى حيث انكسر لانه يشكر سبب وجوب الضمان  
عليه فالقول قوله مع يمينه بمنزلة المودع يدعى عليه صاحب الوديعة الاستهلاك وهو منكسر  
لذلك وأما الاجر الى حيث انكسر لان صاحب الدن صار مستوفيا ذلك القدر من المعقود  
عليه فيقر رعليه حصته من الاجر ثم مات ولم يخلف بدلا فلا يمكن فسخ العقد فيه باعتبار تفرق  
الصفة فلماذا كان لالحمال الاجر حيث انكسر ؟ واذا دفع الرجل ثوبا الى صباغ يصبغه فصبغه  
فقال رب الثوب أمرتك أن تصبغه أهر وقال الصباغ أمرتني أن أصبغه أسود فالقول قول  
رب الثوب لان الاذن مستفاد من جهته وفيه خلاف ابن أبي ليلى وقد بيناه في الاجارات  
فان اختار أخذ الثوب قوم الثوب أبيض وقوم مصبوغا بذلك الصبغ فأعطاه مازاد الصبغ فيه  
ولا يوافق في أصل للصبغ وان خالف في الصفة ولان الصبغ عين انصل به فلا يسلّم له بجانا  
بمنزلة مالو هبت الريح بثوب انسان وألقته في صبغ غيره أو غصب ثوبا وصبغه واختار  
رب الثوب أخذ الثوب فانه يملكه مازاد الصبغ فيه ؟ واذا تكاري الرجل دابة من البصرة  
الى الكوفة فله أن يذهب بها الى أى نواحيها شاء لان الكوفة اسم للبلدة الواحدة وجواب  
البلدة الواحدة مكان واحد (ألا ترى) أن في عقد السلم إذا شرط ابقاء المسلم فيه بالكوفة  
جاز العقد فكذلك في الاجارة اذا استأجرها الى الكوفة جاز العقد له ان يذهب الى أى  
نواحيها شاء باعتبار المادة فان من استأجر دابة من بلد الى بلد يبلغ عليها الى منزله في المادة  
ولو استأجر دابة الى الرى لم يكن له أن يذهب بها الى أى نواحيها شاء والكرام الى الرى  
فاسد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله هو جائز وهو  
الى مدينتها دون نواحيها وقد روى هشام عن محمد رحمهما الله ان ذلك جائز الى مدينتها  
بالاستحسان والحاصل أن عند أبي حنيفة ومحمد الرى اسم لولاية تشتمل على مدائن ونواحي  
فلا يجوز العقد للجهالة التى تقضى الى المنازعة وعند أبي يوسف انما يطلق هذا الاسم على  
مدينتها في العرف والثابت بالعرف كالثابت بالنص ولو سعى مدينة من مدائنها كان جائزا  
وكذلك خراسان والشام والعراق ان سعى منها مكانا معلوما جاز العقد وان أطلق فسد  
العقد للجهالة التى تقضى الى المنازعة ونظير هذا في ديارنا لو استأجر دابة الى كاشغر جاز  
العقد فانه اسم للبلدة خاصة ولو استأجرها من كاشغر الى فرغانة لم يجوز العقد لان الاسم

مشتمل على بلاد متباعدة فتتمكن فيه جهالة تقضي الى المازعة ولو استأجرها الى أوزجند  
 جاز العقد وكذلك ان استأجرها من أوزجند الى سمرقند لانه اسم للبلدة أو ان استأجرها  
 الى بخارى فقد اختلف فيه مشايخ بخارى رحمهم الله والاظهر انه لا يجوز فان بخارى من  
 كرمينية الى قزوين وهي تشتمل على مواضع متباعدة بمنزلة الري فتسكن فيه جهالة تقضي الى  
 المازعة يسهما ولو تكاثر دابتين يحمل عليهما الى المدائن بعشرين درهما رأى كرى أحدهما  
 بقسمة عشر درهما عتق ذلك الشرط طاب له الفضل لانه يمكن أن يحمل هذا القدر من المسمى  
 في العقد الاول خاصة بحصة هذه الدابة فلا يظهر في العقد الثاني ربح ما لم يضمن ولو كرى  
 أحدهما بأكثر من الاجر كله يتصدق بالفضل وبشيء من رأس المال لاننا نعلم أن شيئا من  
 رأس المال باراء الدابة الثانية في العقد الاول فيكون ذلك ربحا ما لم يضمن في العقد الثاني مع  
 الزيادة على المسمى في العقد الاول فيتصدق بذلك الفضل ولو استأجر رجلين يتيان له جائطا  
 فعله أحدهما ومرض الآخر وهما شريكان فالاجر بينهما نصفين استحسانا وفي القياس  
 لأجر للذي لم يعمل لان استحقاق الاجر باعتبار العمل ووجه الاستحسان اهماء قبل العقد  
 جميعا ثم الذي أقام العمل في نصيبه مسلم لما التزمه وفي نصيب شريكه نائب عنه فقام مقامه  
 فيكون الاجر بينهما نصفين وقد بينا نظائره في الاجارات وذكرنا ان المقصود بالشركة هذا  
 فيما بين الناس ولو استأجر رجلا يحمل له طعاما معلوما الى مكان معلوم على دوابه هذه  
 فحمله على غير تلك الدواب فله الاجر كله استحسانا وفي القياس لا أجر له لان الاجارة  
 انما تتناول منافع الدواب التي عينها ولم يسلم اليه ذلك وفي حق غير تلك الدواب يحمل العقد  
 كان ليس فكأنه متبرع بحمل طعامه على دوابه فلا أجر له ووجه الاستحسان أنه قبل عمل  
 الحمل في ذمته بمقدار الاجارة وقد أوفى ما قبله سواء حمل الطعام على تلك الدواب أو على  
 غيرها وهذا لانه لا حاجة الى تعيين تلك الدواب في تصحيح العقد بحد اعلام مقدار الطعام  
 (الأنرى) انه لو استأجره يحمل له طعاما معلوما الى مكان معلوم كان العقد جائزا وان لم  
 يعين الدواب وكذلك ليس لصاحب الطعام في عين تلك الدواب مقصود وانما مقصوده  
 حمل الطعام فاذا سقط اعتبار تعيين الدواب لهذين المعنيين كان له الاجر باقامة العمل  
 المشروط وهو حمل الطعام ولو استأجره لحمله بنفسه فحمله على دوابه أو عبيده أو على غيرهم  
 وذهب منه حتى بلغه ذلك المكان فله الاجر استحسانا لحصول المقصود لان المقصود حمل

الطعام وقد أوفاه كما أترم وليس هو بخالف لانه ما فارق الطعام حين ذهب معه ولا أخرجه من يده فلا يكون مخالفا وكذلك ان اشترط له طريقا فحمله في طريق آخر لان مقصود صاحب الطعام قد حصل حين أوصل الطعام الى المكان المشروط في أى الطريقين حمله وان حمله في البحر ضمنه ان غرق لانه عرضه للتلف فان الغالب من حال راكب البحر انه علي شرف الهلاك مع ما معه وان سلم له الاجر استحصانا وهو بمنزلة ما لو كان الى ذلك الموضع طريقين في البر أحدهما أمن والاخر مخوف فحمله في الطريق المخوف فان تلف كان ضامنا وان سلم استحق الاجر استحصانا فكذلك هنا لان البحر بمنزلة الطريق المخوف ولهذا لم يكن للدودع أن يسافر بالوديعة في طريق البحر كما ليس له أن يسافر بها في الطريق المخوف ولو استأجر رجلين بحملان له طعاما من الفرات الى أهله فحمله كله أحدهما وهما شريكان في العمل فالاجر بينهما لان وجوب الاجر باعتبار تقبل العمل وقد باشره أو باشره أحدهما بوكالة لصاحبه لان مبني شركة العنان على الوكالة ثم هو في اقامة العمل نائب عن صاحبه أيضا وان لم يكونا شريكين في العمل فللأماثل نصف الاجر في نصف الطعام لانه انما قبل حمل نصف الطعام بنصف الآخر وقد حمّله ولا أجر له في النصف الآخر لانه كان في الحبل ضامنا للنصف الاجر بمنزلة أجنبي آخر لو حمّله وهذا لانه غير نائب عن الآخر هنا فانه لم يسبق بينهما عقد شركة فلم يحمله نائباً عن نفسه فيكون هو في ذلك كاجنبي آخر ولو استأجر رجلا ليذهب الى مكان كذا فيجنيء بأهله كلهم وهم خمسة فذهب وجاء بهم فله الاجر المسمى لانه استؤجر على عمل معلوم ببذل معلوم وقد أوفى العمل المشروط عليه بكما له فله الاجر كله فان وجد بعضهم قد مات بقاء بمن بقي منهم فله أجر ذهابه وله الاجر بحساب من جاءهم لانه في الذهاب أقام ما التزم من العمل على نحو ما التزمه فاستوجب أجر الذهاب وما يكون من الاجر المسمى فانه يتوزع على حصة من جاءهم ومن ماتوا فيلزمه بحصة من جاءهم لانه أقام بعض هذا العمل دون البعض فيكون له من الاجر بحساب ما أقام من العمل وان وجدهم كلهم قد هلكوا فادأ بنفسه فله أجر ذهابه لانه في الذهاب أقام ما لزمه بالعقد كما التزمه وفي الرجوع هو حامل لنفسه بالود الى وطنه وليس بمأمل للمستأجر حين لم يأت بأحد من أهله فلهذا كان له أجر الذهاب خاصة ولانه انما يذهب لتحصيل مقصود المستأجر فكان عاملا له في ذلك وليس في رجوعه وحده تحصيل شيء من مقصود المستأجر فلم يكن عاملا له في ذلك

فان استأجره على أن يذهب بكتاب له الى مكان كذا فيدفعه الى فلان فذهب به فوجده قد  
 مات أو تحول الى بلد آخر فرد الكتاب فلا شيء له وإن لم يرد الكتاب فله الاجر بحسب  
 ذهابه معنى هذا انه استأجره ليذهب بالكتاب الى فلان ويأتيه بالجواب فإذا ذهب به ولم  
 يرد الكتاب ولم يأت به بالجواب فهو في الذهاب عامل للمستأجر ساع في تحصيل مقصوده  
 وليس بمامل في الرجوع فيستحق حصة الذهاب من الاجر وإن رد الكتاب فلا شيء له في  
 قول أبي حنيفة لانه فوت على المستأجر ما يحصل له من المقصود حين رد كتابه اليه فخرج  
 من أن يكون عيالا له في الذهاب وعلى قول محمد له أجر الذهاب لانه ليس للكتاب حمل  
 وقيمة وإنما يستوجب الاجر باعتبار ذهابه بنفسه وقد ذهب فقد تقرر حتم في أجر الذهاب  
 فلا يسقط ذلك بعوده رد الكتاب أو لم يرده ولكنا نقول هو لا يستوجب الاجر بمجرد  
 الذهاب من غير اعتبار الكتاب (الأنرى) انه لو ترك الكتاب في أهله وذهب بنفسه لم  
 يكن له أجر فكذلك اذا رد الكتاب معه وقول أبي يوسف في المسئلة مضطرب وإن  
 استأجره ليحمل له طعاما الى مكان كذا فيدفعه الى فلان فوجد فلانا قد مات فرجع بالطعام  
 الى الذي استأجره فلا اجر له عندنا وقيل زفر رحمه الله له الاجر وهو غاصب في رد الطعام  
 الذي استأجره ضامن ان هلك في يده لانه لما حمل الطعام الى ذلك المكان فقد أوفى العمل  
 الشروط وما كان البدل بمقابلته فتقرر حقه في الاجر وانتهى العقد بهائنه ثم هو في الرجوع  
 بالطعام غاصب كاجنبي آخر فيكون ضامنا له ان هلك وبفرضه لا يبطل حقه فيما تقرر من  
 الاجر ولكننا نقول البدل بمقابلة حمل الطعام الى ذلك المكان وقد فسخ ذلك حين رجع بالطعام  
 وفوت العقود عليه قبل التسليم الى المشتري وإن استودع الطعام رجلا في تلك البلاد فهلك  
 الطعام فهو ضامن له لانه مخالف في الدفع الى الاجنبي وهو بمنزلة الامين في ذلك الطعام مالم  
 يدفعه الى فلان والمودع اذا أودع الوديعة رجلا آخر كان ضامنا اذا هلك في يد المودع الثاني  
 واذا صار ضامنا كان هذا وما لو استهلك الطعام سواء ولصاحبه الخيار ان شاء ضمنه قيمته في  
 المكان الذي حمله منه ولا أجر له أو في المكان الذي استودعه وله الاجر وهذا نظير مسألة  
 الدن اذا تمسك كسره وإنما الشبهة هنا في انه اعتبر القيمة والطعام من ذوات الامثال وانما ينبغي  
 أن يقال يضمته مثله في المكان الذي حمله منه ولا أجر له أو في المكان الذي استودعه وله  
 الاجر الا أن يكون عدديا متقاربا من الطعام كالبطيخ وغير ذلك حيث لا يكون مضمونا بالقيمة

غير انه ان انتهى الى ذلك البلد فوجد صاحبه قد مات فرفع الامر الى القاضي فامر بدفعه  
أو بدفعه الى رجل آخر قتل ذلك بامر له فلا ضمان عليه وله الاجر لان للقاضي ولاية  
الظر في مال النائب وفعله بامر القاضي وفعله بامر صاحب الطعام سواء ولو فعل شيئاً من  
ذلك بامر صاحب الطعام لم يكن ضاماً وله الاجر فكذلك اذا فعل بامر القاضي قال ولا  
ينبغي للقاضي أن يدخل في ذلك لانه لا يعرف صدقه فيما يقول ولانه قد التزم حفظه فيؤليه  
القاضي ما تولى لانه انما نصب القاضي لفصل الخصومة لا لانشائها وليس هنا خصم لمن في يده  
الطعام فهذا لا ينظر القاضي في ذلك وهو أولى الوجهين له واذا قال الرجل من جاءني بمتاع  
من مكان كذا فله درهم فذهب رجل فلم يجد المتاع ثم جاء فلا أجر له اما اذا ذهب فجاء بالمتاع  
فله أجر مثله لا يجاوز به المسمى عدلنا وعلى قول الشافعي له المسمى لقوله تعالى ولمن جاء به  
حمل بعير وأما به زعيم وما أخبر الله تعالى عن الامم السالفة فهو ثابت في حقنا حتى يقوم  
دليل النسخ ولكننا نقول هذا استئجار المجهول واستئجار المجهول باطل الا انه اذا حمله انسان  
بعد ما سمع كلامه فاعلمنا جاء به على جهة تلك الاجارة وقد رضى القائل بذلك فيستوجب أجر  
المثل باعتبار ان جهة الشيء بمنزلة حقيقته فأما اذا ذهب فلم يجد المتاع فرجع لم يكن له الاجر  
بخلاف ما اذا خاطب به انسانا بعينه فهناك يستحق أجر الذهاب لان العقد انعقد بينهما حين  
خاطبه بعينه فكان هو في الذهاب عاملاً للمستأجر ساعياً في تحصيل مقصوده فيستحق  
أجر الذهاب وهنا العقد ما انعقد بين المستأجر وبين الذهاب لانه لم يحاط به بعينه وانما يكون  
العقد انعقد باعتبار عيئته بالمتاع واذا لم يجزى بالمتاع لم يكن عاملاً له في الذهاب والمجزي بحكم العقد  
قلنا لا يستوجب شيئاً من الاجر ولو استأجر دابة ليحمل عليها عشرين توباً ربطاً فحمل عليها  
هروياً فطبت الدابة لم يضمن استحساناً لان في الضرر على الدابة لا فرق بين الربط والهروي  
وانما يعتبر من القيمة ما يكون مقيداً دون مالا يقيد كما انه يعتبر من التعيين ما يكون مقيداً  
دون مالا يقيد ولو استأجرها ليحمل عليها هذه الاثواب الربطه فحمل عليها منها من الثياب  
الربطه فطبت لم يضمن شيئاً فكذلك هنا واذا تكارى الرجل من الرجل دابة وتعه الكراء  
ثم أخذ منه كفيلاً بالكراء ثم أفلس المكاري ولم يركب الرجل فلي الكفيل أن يرد الكراء  
لانه كفيل للمستكرى من المكاري ما وجب رده من الكراء المقبوض وحين أفلس المكاري  
ولم يجد المستكرى الدابة ليركبها فقد وجب على المكاري رد جميع الكراء وقد كفل الكفيل

بذلك فكان مطالبا به لانه اضافة الكفالة الى سبب الوجوب صحيح فان رضى من التكفل  
 أن يجعله الى المكان الذى تكارا اليه غله وأتقأ أكثر من الكراء لم يرجع التكفل على  
 المكاري الا بالكراء الذى قبض من المستكري لانه ما ضمن عنه الا ذلك القدر فهو فى  
 الزيادة متبرع به وان قيل كان ينبغي أن لا يرجع عليه بالكراء المقبوض أيضا لانه ما تقدمه  
 الكراء وانما وفى عنه ما ألزم من الجمل بقدر الاجارة والمكاري ما أمره أن يكفل عنه ذلك  
 فكان هو فى ايفاء ذلك بمنزلة متبرع أو كفيل بغير الامر قلنا لا كذلك فانه بما وفى من  
 الجمل أيسقط عن نفسه ضمان الكراء كما أنه بإدائه المقبوض يسقط عن نفسه ضمان الكراء  
 ولا يكون متبرعا بل هو محتاج اليه ليسقط به الضمان عن نفسه ولما أمره بالكفالة بالكراء  
 عنه فقد أقامه مقام نفسه فى ايفاء ما ألزمه فلا فرق بين أن يوفى عنه الكراء وبين أن يوفى  
 بما ألزمه من الجمل فانه يسقط به مطالبة المستكري اياه فى ذلك وان مات المكاري ولم  
 يحمله فلى التكفل أن يرد الكراء لان يموت المكاري قد انقسخ العقد ولزمه رد المقبوض  
 من الكراء فانه كفل التكفل بذلك واذا استأجر الرجل الرجل أشبرا معلومة يؤدب ابنه  
 ويقوم عليه فى ذلك فهو جائز لانه استأجره مدة معلومة لعمل بطريق العرف وهو  
 عمل غير مستحق على المأدب اقامته دينا ولا دينا والاستئجار على مثله صحيح ببدل معلوم  
 بخلاف تعليم القرآن فانه يستحق عليه دينا لانه فى المعنى خلافة عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وكل مسلم مأمور به دينا ولو استأجر رجلا ليجصص له حائطا أو ليظن له سطحا ولم بين  
 طينا ولا جصا معلوما فهو فاسد لان جهالة ذلك تقضى الى المنازعة المانعة من التسليم والتسلم  
 فان عمل الناس فى ذلك مختلف وكل نوع منه متعارف فكان العمل المعتود عليه مجعولا فلهذا  
 فسد العقد وله أجر مثله ان عمل لانه أو فى العمل بحكم عقد فاسد فلا يلزمه جميع المسمى  
 لان المستأجر يقول أنا ما رضيت بجميع المسمى بهذا القدر من العمل فان كان اشترط عليه  
 أن يحمل غلظة من الجص أو الطين كذا فهو جائز لان المعتود عليه صار معلوما ببيان الغلظة  
 على وجه لا يقضى الى تمكن المنازعة بينهما ولو استأجر رجلا ينقله الدراهم كل ألف بكذا  
 أو استأجره على كل شهر بكذا ينقله فهو جائز لان فى انفصل الاول استأجره على عمل  
 معلوم ببدل معلوم والاستئجار على ذلك متعارف بين الناس وهو الاصل فى عقد الاجارة  
 وفى الفصل الثانى عقد على منافع فى مدة معلومة ببدل معلوم لقيم تلك المنافع عملا مقصودا



في الناس هـ واذا كانت الورثة كبارا غيبا وليس على الميت دين ولا وصية فلو وصى أن يبيع  
 الرقيق والمتاع استحسننا لأن له ولاية الحفظ الى أن يحضر الغائب وبيع المنقول من الحفظ  
 فان حفظ الثمن ربما يكون أيسر من حفظ العين وانما ثبت هذه الولاية نظرا للغائب ولو  
 انهم نهوه عن البيع فباعه بعد ذلك لم يجر يمينه لانه انما ثبت له الولاية لاجل النظر لهم اذا  
 لم يوجد منهم المولى عن ذلك نصا بخلاف ما اذا كان على الميت دين فهناك انما ثبت له حق  
 التصرف نظرا للذى أقامه مقام الميت فهي الورثة اياه عن المبيع لا يصح واذا كان الوارث  
 صغيرا وللميت دين على رجل بصك فقال المطلوب للوصى حط عني النصف لاعطيك  
 النصف وادفع الى الصك وكان فيه شهود لا يشهدون الا أن يروا الصك ويعلموا انه حط  
 لليتيم في الحال فانه لا يسمع الوصى أن يفعل ذلك لان فيه اتواء ما بقي من ماله يعني في رد  
 الصك عليه لان حط الدين عنه باطل واذا لم يكن الدين واجبا بمقده فلا يتوى به حق  
 اليتيم ولكن اذا كان الشهود لا يشهدون مالم يروا الصك ففي دفع الصك اليه اتواء مال اليتيم  
 حتى اذا كانت الشهود يشهدون بغير صك فلا بأس بأن يفعل ذلك لانه ليس فيه اتواء ماله  
 بل فيه نفاذ له من حيث انه يستوفي نصف حقه في الحال ثم يقيم البيعة على ما بقي فيستوفيه  
 وحطه باطل اذا أثبت المدينون ذلك بالحجة هـ واذا ادعى رجل في داره دعوى فرأى الوصى  
 أن يصالحه لانه يخاف ان لم يصالحه أن يأتي بيعة فانه لا يسمعه أن يصالحه لان بمجرد الدعوى  
 ما استوجب المدعى شيئا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لو أعطى الناس بدعواهم وما يخافه  
 الوصى موهوم فليس كل مدعى يكون له بيعة على دعواه ولا كل شاهد يرغب في حضور  
 مجلس القاضي لاداء الشهادة وبعد الاداء ربما تظهر عدالته وربما لا تظهر ولو ادى شيئا من مال  
 اليتيم باعتبار هذا الموهوم كان مخرجا ماله عن ملكه من غير عوض يحصل بمقابلته ولا منفعة  
 تحصل له حقيقة وليس للوصى هذه الولاية وان أجاب المدعى بيعة عدول يعرفهم الوصى وكان  
 الصالح خيرا لليتيم في رأى الوصى وسمعه أن يصالحه لان باعتبار الظاهر حق المدعى قد ثبت ظهوره  
 بشهادة العدول وقد تحقق ذلك في هذا تحصيل المال من الوصى لليتيم أو توفير المنفعة وانما نصب  
 الوصى لذلك قال الشيخ الامام الاجل الزاهد رحمه الله كان شيخنا الامام الاجل رضي الله عنه  
 يقول هذا اذا علم الوصى قبل اقامة البيعة من المدعى انه لو لم يجب الى الصالح حتى يقيم البيعة يرغب  
 في المدعى بعد ذلك فاما اذا علم انه بعد اقامة البيعة لا يرغب في الصالح فلا بأس بان يصالحه قبل اقامة

القيمة اذا علم ان له شهودا يشهدون على ذلك لان هذا التأخير ينعدم تمكنه من توفير المنفعة عليه  
 وعلى الوصي أن لا يؤخر ذلك الى وقت يفوته واذا كاتب الرجل عبده على نفسه وماله دخل  
 فيه رقية ودوره وكل عين ودين هو من كسبه لان ذلك ماله فالمال يصير مضافا الى العبد باعتبار  
 أنه كسبه قال عليه السلام من باع عبدا وماله الحديث والاضافة اليه تبقى ما بقي المال في يده فاما  
 بعد اخذ المولى للمال منه لا يبقى مضافا اليه شرعا وعرفا ولا يكون المقبوض منه فيما سى  
 من ماله وان كانت له أمة قد زوجها اياه مولاه لم يدخل في كتابته لان المولى يتصرفه صار  
 قابضا الامة منه فالتحقت بغيرها مما قبضه منه (فان قيل) أليس أن المشتري اذا زوج الامة  
 المبيعة قبل القبض لا يصير قابضا لها بتصرفه فكيف يصير المولى هنا قابضا وفي الاستحسان  
 انما لم يجعله قابضا هناك لان اليد للبائع فيها يد مستحقة والمشتري ممنوع من قبضها ما لم يؤد  
 الثمن وان تعينت بالشكاح ولكن لما لم يؤثر هذا العيب في عينها لم يجعل قابضا به وهنا ما كان  
 للعبد في هذه الامة يد مستحقة ولا كان المولى ممنوعا من قبضها والتصرف فيها بخلافه  
 قابضا لها بالتزويج لان بالتزويج التزم تسليمها الى الزوج فلا يتمكن من ذلك الا بيده فيها  
 واذا اتفق المفاوض على نفسه أفضل من ثقة صاحبه وكانت تطيب نفس صاحبه بذلك  
 وكان لصاحبه دين على الذي اتفق لم تفسد المفاوضة استحسانا حتى يؤدي اليه وهذا بناء على  
 الاصل الذي بناه في كتاب الشركة انه متى فضل أحدهما بمال يصلح أن يكون رأس المال  
 في الشركة تفسد بها المفاوضة وان فضل بمال لا يصلح أن يكون رأس المال في الشركة  
 لا تصلح بها المفاوضة استحسانا والدين الذي وجب لاحدهما لا يصلح أن يكون رأس المال  
 في الشركة فاذا قبضه فقد صار نقدا صالحا أن يكون رأس مال في الشركة وعلى هذا لو رث  
 أحد المتفاوضين دارا أو رقيقا في القياس تفسد المفاوضة وفي الاستحسان لا تفسد حتى يبيع شيئا  
 من ذلك فيصير مالا يعني حتى يقبض الثمن نقدا وقد بناه ههنا المسئلة في اختلاف أبي حنيفة  
 وابن أبي ليلى رحمهما الله فان ما ورث أحدهما يكون مشتركا بينهما عنده وعندنا لا يكون  
 مشتركا ولكن البار والرقيق لا يصلح أن يكون رأس مال في الشركة فلا تفسد المفاوضة  
 حتى يصير ثمنه نقدا في يده فينفذ تفسد المفاوضة لان مدام شرط الصحة وهو المساواة بينهما في  
 المال الذي يصلح أن يكون رأس مال في الشركة واذا خلع امرأته التي لم تبلغ وقبل خلعها أوها  
 بالهر وضمن للزوج ما أدركه فيه جاز ذلك على الاب وتؤخذ الإلابة للزوج بنصف الصداق

فيرجع به الزوج على الأب لأن وقوع الطلاق باخلع يفيد وجود القبول من الضامن للدرك  
 وقد وجد ذلك وقد وقع الطلاق قبل الدخول فيقرر نصف مالها على الزوج لأنه ليس للأب  
 ولاية على اسقاط حقها من غير عوض يقابله فترجع على الزوج بنصف المهر ويرجع به الزوج  
 على الأب لأنه ضمن له ما أدركه فيه من الدرك في حقها وإضافة الكفالة إلى سبب الوجوب  
 بهذا الطريق صحيح وبعض المتأخرين من أصحابنا رحمهم الله يقول اخلع لا يقع إلا بالمهر لأن  
 ذلك حقها وليس للأب أن يخلعها من زوجها على مالها بل هو في ذلك كأجنبي آخر فاعلم بما  
 على مال يلزمه في ذمته فكانه خلعها على مثل ذلك المهر ديناً في ذمته وجعل ذلك قصاصاً  
 بالمهر فقيم لم يحصل مقصود الزوج وهو النصف الذي رجعت الابنة به على الزوج كان له  
 أن يرجع على الأب فيطالبه بذلك بسبب اخلع مع الضمان لأن المقاصة لم تقع في ذلك القدر  
 ولم يستفد الزوج البراءة إلا بإداء المال فيرجع به على الأب بهذا الطريق وإذا قال الرجل  
 لامرأته قد بارأتك بمالك على من المهر فقبلت فهو جائز لأن اخلع والمبارأة يستعملان  
 استعمالاً واحداً وبينهما تفاوت في المعنى والحكم ولو قال خلعتك بمالك على من المهر فقبلت  
 جاز فكذلك إذا قال بارأتك ولو خلعها على حكمه ثم حكم بشيء لم ترض به المرأة فله الأقل  
 من حكمه ومن المهر الذي أعطاه لأن المسمى مجهول وهو ما يحكم به فإنه مجهول الجنس  
 والقدر واخلع على بدل مجهول يوجب عليها رد المقبوض من المهر كما لو خلعها على ثوب بغير  
 عينه إلا أن يحكم بأقل من ذلك فأنما حكم على نفسه باسقاط بعض حقه وذلك نافذ منه فإن  
 حكم بأكثر من ذلك فأنما حكم عايباً بالزيادة وليس له عليها هذه الولاية فهذا كان له الأقل  
 ولو خلعها على أن له عايباً أقل مهر يتزوج عليه فالخلع جائز وله عليها المهر الذي أخذت منه  
 لأنه سمي في اخلع مالا مجهول الجنس والقدر فلم تصح التسمية ولكن ثبت حكم الغرور به  
 وذلك يوجب عليها رد المقبوض والدليل على فساد هذه التسمية أن المهر لا يجب ما لم تزوج  
 نفسها ولا يلزمها بهذه التسمية أن تزوج نفسها وربما لا يرغب أولاً بقي إلى أوانه بعد انقضاء  
 العدة وإذا أقام رجل البينة في حق له على رجل في بلد آخر فسأل القاضي أن يكتب بشهادة  
 الشهود وعدائهم وشوكيله وكيلا بالقيام مقامه بالمطالبة والقبض إلى قاضي ذلك البلد فله فله  
 بعد ما يستجلف بالله ما أخذ من ماله هذا شيئاً ولا يعلم وكيلا ولا رسولا له أخذ منه شيئاً لأنه  
 إنما يكتب له بذلك نظراً منه لأمدهم والقاضي مأمور بالنظر من الجانبين في الاستحلاف

هذه الصنة نظر منه للكتاب وهو عاجز عن المطالبة بهذا النظر لنيته فليته أن ينظر له وفيه نظر  
للمدعي أيضا وربما يدعى الخصم عند القاضي المكتوب اليه أنه قد أوفاه المال ويطلب عينه ومن  
رأى ذلك القاضي أن لا يقضى بالمال ما لم يحلف على قياس مسألة التيب فيتمرد على وكيله  
استيفاء حقه فهذا يستحلفه على ذلك ويكتب ذلك الاستحلاف في كتابه لأن تمام النظر فيه  
ولا يستحلف الطالب لقد شهدت شهودك بحق لأن الخصم لو كان حاضرا وطلب استحلافه  
على ذلك لم يجبه الى ذلك بخلاف الاول فان الخصم لو كان حاضرا وطلب يمينه ما أخذ من  
ماله شيئا أجابه القاضي الى ذلك فان كان قاضيا لا يجوز الكتاب الا على ذلك يعني ان كان يرى  
رأى ابن أبي ليلى في استحلاف الطالب لقد شهدت شهودك بحق فقال الطالب استحلفني  
واكتب لي يميني استحلته بالله لقد شهدت شهودك بحق فان المال له على فلان ثم يكتب له  
واما يريد بهذا اذا كان القاضي المكتوب اليه يرى ذلك فان في هذا الاستحلاف نظرا للطالب  
لأن الطالب يريد أن يثبت وكيلا ولا يحضر مجلس ذلك القاضي ليستحلفه فلا يحصل مقصودة  
الاهدا والتاضي مأمور بالنظر له فاذا طلب منه ما فيه نظر له أجابه القاضي الى ذلك ولو أقام  
شاهدا واحدا وسأله أن يكتب شهادته وحاله فعل ذلك لان فيه نظرا للطالب وربما يكون  
شاهده الآخر في البلد الذي فيه القاضي المكتوب اليه فلا يتمكن من الجمع بين شهادة  
الشاهدين في مجلسه الا بهذا الطريق فيجيبه القاضي الى ذلك حتى اذا ثبت الكتاب عنده وجاء  
بشاهده الآخر فشهد له قضى بحقه لحام الحجة واذا أسلمت مدبرة الدمي فاستسعت في قبضتها  
فنجرت عن السعاية فان كان القاضي هو الذي قوما واستسماها لم يردوها واجبرها على السعاية  
لان السبب الموجب للقضاء قائم وهو اسلامها مع كفر المولي فلا يعتبر عجزها بمنزلة معتق  
البعض اذا استسماه القاضي فيما بقي من قيمة الشريك الساكت فنجز عن ذلك وكذلك ان  
كان المولي هو الذي صالحها على ذلك الا أن يكون فيه فضل على القيمة فيبطل القاضي الفضل  
ويجبرها على السعاية في القيمة والحاصل أن القاضي لا يشتغل بما لا يفيد ولا بنقض شيئا ليعبد  
مشله في الحال واذا كان الصالح على مقدار القيمة فليس في نفس هذا الصالح فائدة لها فلا  
يشتغل القاضي به وان كان فيه فضل على القيمة ففي نقضه فائدة لها وهو سقوط الزيادة عنها  
وعجزها يسقط عنها ما التزمت لمولاهما باختيارها لعجز المكاتبه عن اداء بدل الكتابة فلها

يبتل هذا الصالح عند عجزها ويجبرها على السعابة في القية لاسلامها مع اصرار مولاها على  
الكفر والله أعلم بالصواب

### كتاب الحيل

قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الائمة ونفر الاسلام أبو بكر محمد بن أبي  
سهل السرخسي رحمه الله املاء اختلف الناس في كتاب الحيل أنه من تصنيف محمد رحمه  
الله أم لا كان أبو سليمان الجوزجاني يشكر ذلك ويقول من قال ان محمدا رحمه الله صف  
كتابا سماه الحيل فلا تصدقه وما في أيدي الناس فانما جمعه وراقو بن داذ وقال ان الجهال  
ينسبون علماءنا رحمهم الله الى ذلك على سبيل التمييز فكيف يظن بمحمد رحمه الله أنه سعى  
شيأ من تصانيفه بهذا الاسم ليكون ذلك عونا للجهال على ما يتقولون وأما أبو حفص رحمه  
الله كان يقول هو من تصنيف محمد رحمه الله وكان يروى عنه ذلك وهو الاصح فان الحيل  
في الاحكام المخرجة عن الامام جائرة عند جمهور العلماء وانما كره ذلك بعض المتعسفين لجهلهم  
وقلة تأملهم في الكتاب والسنة والدليل على جوازه من الكتاب قوله تعالى وخذ بيدك ضغثا  
فاضرب به ولا تحنت هذا تلبيم المخرج لايوب عليه السلام عن يمينه التي حلف ليضربن  
زوجته مائة فانه حين قالت له لو ذبحت عنقا باسم الشيطان في قصة طويلة أوردتها أهل  
التفسير رحمهم الله وقال تعالى ولما جهزهم بمهازهم جعل السقاية في رحل أخيه الى قوله ثم  
امستخرجها من وعاء أخيه كذلك كذا يوسف وذلك منه حيلة وكان هذا حيلة لاسماك  
أخيه عنده حينئذ ليوقف أخوته على مقصوده وقال جل جلاله حكاية عن موسى عليه السلام  
ستجدني ان شاء الله صابرا ولم يقل على ذلك لانه قيد سلامته بالاستثناء وهو مخرج صحيح  
قال الله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله وأما السنة فما روى أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الاحزاب لعروة بن مسعود في شأن بني قريظة فلملنا  
أمرناهم بذلك فلما قال له عمر رضى الله عنه في ذلك قال عليه السلام الحرب خدعة وكان ذلك  
منه اكتساب حيلة ومخرج من الانم بتقييد الكلام بلعل ولما أتاه رجل وأخبره انه حلف  
بطلاق امرأته ثلاثا أن لا يكلم أخاه قال له طلقها واحدة فاذا انقضت عدتها فكلم أخاك ثم  
زوجها وهذا تلبيم الحيلة والآنار فيه كثيرة من تأمل أحكام الشرع وجد المعاملات كلها

بهذه الصفة فإذن أحب امرأة إذا سأل فقال ما الحيلة لي حتى أصل إليها يقال له تزوجها وإذا  
 هو جارية فقال ما الحيلة لي حتى أصل إليها يقال له اشتريها وإذا كره صحبة امرأته فقال ما  
 الحيلة لي في التخلص منها قيل له طلقها وبمسد ماطقها إذا ندم وسأل الحيلة في ذلك قيل له  
 راجعها وبمسد ماطقها ثلاثا إذا تاب من سوء خلقها وطلبا حيلة قيل لهما الحيلة في ذلك أن  
 تزوج بزواج آخر ويدخل بها فنكره الحيل في الأحكام وإنما يكره في الحقيقة أحكام الشرع  
 وإنما يتبع مثل هذه الأشياء من قلة التأمل والحاصل أن ما يتخلص به الرجل من الحرام أو  
 يتوصل به إلى الحلال من الحيل فهو حسن وإنما يكره ذلك أن يمتثل في حق لرجل حتى  
 يبطله أو في باطل حتى يبرهه أو في حق حتى يدخل فيه شبهة فما كان على هذا السبيل فهو  
 مكروه وما كان على السبيل الذي قلنا أولا فلا بأس به لأن الله تعالى قال وتعاونوا على البر  
 والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ففي النوع الأول معنى التعاون على البر والتقوى  
 وفي النوع الثاني معنى التعاون على الإثم والعدوان إذا عرفنا هذا فنقول بدأ الكتاب بحديث  
 عبد الله بن بريدة رضى الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آية من كتاب الله  
 تعالى فقال عليه السلام للسائل لا أخرج من المسجد حتى أخبرك بها فقام رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فلما أخرج أحدي رجله من المسجد أخبره بالآية قبل أن يخرج الرجل الأخرى  
 فاهل الحديث رحمهم الله يروون هذا الحديث على وجه آخر فانهم يروون عن أبي بن كعب  
 رضى الله عنه أنه كان يصلي في المسجد إذ دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاه فلما فرغ  
 من صلاته جاء فقال عليه السلام مامنعك أن تحبني إذ دعوتك أما تدرى قول الله تعالى يأيها  
 الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم قال كنت في الصلاة يا رسول الله عليك السلام  
 فقال عليه السلام ألا أنبئك بسورة أنزلت على ليس في التوراة ولا في الانجيل ولا في  
 الزبور مثلها فقلت نعم فقال عليه السلام لا أخرج من المسجد حتى أخبرك بها ثم شغله وفدعني  
 فلما قام النبي صلى الله عليه وسلم ليخرج جعلت أمشي معه وأقول في نفسي لعله نسي يمينه فلما  
 أخرج أحدي رجله فقلت السورة التي وعدتني يا رسول الله فقال عليه السلام ماذا تقرأ في  
 صلاتك قلت أم القرآن قال عليه السلام نعم أنها هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيت  
 ليس في التوراة ولا في الانجيل ولا في الزبور مثلها وفائدة الحديث أنه عليه السلام أخبره  
 بمسد إخراج أحدي الرجلين للتحرز عن خلف الوعد فإن الأنبياء عليهم السلام

كالمهد من غيرهم وللتحرز عن الخت على ما أشار إليه في حديث أبي رضى الله عنه من قوله  
 له نسي بينه فقيه إشارة إلى أنه كان حلف له وفيه دليل على أنه لا يصير خارجا بإخراج إحدى  
 الرجلين ولا داخلا بإدخال إحدى الرجلين ولهذا نال علماءنا رحمهم الله من حلف على زوجته  
 أن لا تخرج من الدار فأخرجت إحدى رجلها لم يحنث في بينه وهذا لأن الخروج انتقال من  
 الداخل إلى الخارج ولا يحصل ذلك إلا بإخراج القدمين وقد بينا وجوه هذه المسئلة في كتاب  
 الإيمان ثم مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من تفضيل آية أو سورة على غيرها هو  
 الثواب عند التلاوة فإن القرآن كله كلام الله تعالى غير محدث ولا مخلوق ولا تفاوت بين  
 السور والآي في هذا ولكن يجوز أن يقال إن القارئ ينال الثواب على قراءة سورة  
 ما لا يناله على قراءة سورة أخرى بآيه أنه يقرأ سورة الاخلاص يستحق من الثواب  
 ما لا يستحق بقراءة ثبت من حيث أنه في قراءة سورة الاخلاص قراءة القرآن والاقترار  
 بوحداية الله تعالى والثناء على الله تعالى بما هو أهله وفي قراءة سورة ثبت قراءة القرآن  
 ولكن ليس فيها ما بينا من المعاني الاخر وما نقل في هذا الباب من الآثار من نحو ما روى  
 أن من قرأ سورة الاخلاص ثلاث مرات فكانما ختم القرآن ومن قرأ سورة الكافرون  
 فكانما قرأ ربع القرآن تأويله ما بينا وأيد ما قلنا اتفاق العلماء رحمهم الله على تعيين الفائدة للقراءة  
 في كل صلاة عند بعضهم واجبا وعند بعضهم فرضا ذكر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه  
 قال من معاريض الكلام ما ينفي المسلم عن الكذب وفيه دليل على أنه لا بأس باستعمال المعاريض  
 لتحرز عن الكذب فإن الكذب حرام لا رخصة فيه والذي يروى حديث قتبة ابن أبي  
 معيط رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في الكذب في ثلاثة مواضع  
 في الرجل يصلح بين الناس والرجل يكذب لاسرائته والكذب في الحرب تأويله في استعمال  
 معاريض الرجال الكلام فإن صريح الكذب لا يحل هنا كما لا يحل في غيره من المواضع  
 والذي يروى أن الخليل عليه السلام كذب ثلاث كذبات أن صح فتأويل هذا أنه ذكر كلاما  
 عرض فيه ما خفى عن السامع مراده وأضمر في قلبه خلاف ما أظهره فأما الكذب المحض  
 من جملة الكبائر والانباء عليهم السلام كانوا معصومين عن ذلك ومن جاوز عليهم الكذب فقد  
 أبطل الشرائع لا نهج ذلك باختيارهم وإذا جاز عليهم الكذب في خبر واحد جاز في جميع  
 ما أخبروا به وبطلان هذا القول لا يفتى على ذي لب فرفنا أن المراد استعمال المعاريض وقال

ابن عباس ما يسرني بماريض الكلام حمر النعم فانما يريد به أن بماريض الكلام بتخلص المرء  
 من الائم ويحصل مقصوده فهو خير من حمر النعم والاصل في جواز الماريض قوله تعالى ولا  
 جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء الآية فقد جوز الله تعالى الماريض ونهى عن  
 التصريح بالخطبة بقوله عز وجل ولكن لا تواعدوهن سرا الا أن تقولوا قولاً معروفاً ثم  
 بيان استعمال الماريض من أوجه أحدها أن يقيد التكلم بكلامه بلعل وعسى كما قال عليه السلام  
 فلما أمرناهم بذلك ولم يكن أمر به ولم يكن ذلك كذباً منه لتقييد كلامه بلعل والثاني أنه  
 يضر في لفظه معنى سوى ما يظنره ويفهمه السامع من كلامه ويأنه فيما روى أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال لتلك العجوز ان الجمة لا يدخلها العجائر فجعلت نبكي فقال لها رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أهل الجمة جرد مرد مكحلون أخبرها بللفظ أضمر فيه سوى ما فهمت من  
 كلامه فدل أن ذلك لا بأس به ومن ذلك ما روى عن عبيدة السلماني رضي الله عنه قال  
 خطب على رضي الله عنه فقال والله ما قتلت عثمان ولا كرهت قتله وما أمرت ولا نهيت  
 فدخل عليه بعض من الله أعلم بحاله فقال له في ذلك قولاً لما كان في مقام آخر فقال من كان  
 سائلي عن قتل عثمان رضي الله عنه فالله قتله وأنا معه قال ابن سيرين رحمه الله هذه كلمة قرشية  
 ذات وجود أما قوله ما قتلت عثمان رضي الله عنه فهو صدق حقيقة ولا كرهت قتله أي كان  
 قتله بقضاء الله تعالى ونال درجة الشهادة فما كرهت له هذه الدرجة وما كرهت قضاء الله  
 وقدره وأما قوله فالله قتله وأنا معه مقتول أقتل كما قتل عثمان رضي الله عنه فقد كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أخبر بأنه يستشهد بقوله وإن أشقى الأولين والآخرين من خضب  
 بدمك هذه من هذه وأشار إلى عنقه وحيته وقد كان نعلي رضي الله عنه ابتلى بصحبة قوم  
 على هم متفرقة فقد كان يحتاج إلى أن يتكلم بمثل هذا الكلام الموجه ومنه ما يروي عن  
 سويد بن غفلة أن علياً لما قتل الزنادقة نظر إلى الأرض ثم رفع رأسه إلى السماء ثم قال صدق  
 الله ورسوله ثم قام فدخل بيته فأكثر الناس في ذلك فدخلت عليه فقلت يا أمير المؤمنين ماذا  
 ففئت به الشيعة منذ اليوم أرايت نظرك إلى الأرض ثم رفعك إلى السماء ثم قولك صدق الله  
 ورسوله أثنى عهد إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم أم شيء رأيته فقال على هل علي من  
 بأس أن أنظر إلى الأرض فقلت لا فقال وهل علي من بأس أن أنظر إلى السماء فقلت لا فقال  
 هل علي من بأس أن أقول صدق الله ورسوله فقلت لا فقال فاني لرجل مكابد وأما أشار إلى



المعنى الذى بناه يحتاج الى الوقوف على ما يصمره كل فريق من أصحابه وكان يضع مثل  
 هذا الكلام ويتكلم بكلام موجه لذلك ومنه ما روى انه كان اذا دخله ريبة من كل فريق  
 جعل يمسح جبينه ويقول ما كذبت ولا كدت بوجههم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أحبره بحالهم فيظفرون له ما فى باطنهم ومن ذلك ما روى عن علي رضي الله عنه قال والله لا  
 أغسل شعري حتى أفتح مصر وأترك البصرة بكوف حار ميت وأعرك اذن عمار عرك  
 الاديم وأسوق العرب بمصاي فذكروا لابن مسعود رضي الله عنه ذلك فقال ان عليا يتكلم  
 بكلام لا يصدر وهافرة هامته على مثل الطشت لاشعر عليها فأى شعر يفصله بهذه يتبين  
 ان الكبار من الصحابة رضي الله عنهم كانوا يستعملون معاريض الكلام في حوائجهم وكذلك  
 من بعدهم من التابعين رحمهم الله على ما يحكى عن رجل قال كنت عند ابراهيم رحمه الله  
 وامراته تاتيه في جاريته ويده مروحة فقال أشهدكم انها لها فلما خرجنا قال على ماذا شهدتم  
 قلنا شهدنا على انك جعلت الجارية لها فقال أما رأيتوني أشير الى المروحة فلما قلت لكم اشهدوا  
 انها لها وأنا أعنى المروحة التي كنت أشير اليها وكانوا يعلمون غيرهم ذلك أيضا على ما ذكره  
 في الكتاب عن ابراهيم رحمه الله في رجل أخذ رجل فقال ان لي ملك حقا قال لا فقال  
 أحلف لي بالمشي الى بيت الله تعالى فقال أحلف وأعنى مسجد حيك وإنما يجعل هذا على  
 ان ابراهيم رحمه الله علم ان المدعى مبطل وإنما المدعى عليه برى فعلمه الحيلة وهو أن يحلف  
 بالشي الى بيت الله تعالى يعني مسجده فأن المساجد كلها بيوت الله تعالى أذن الله أن  
 ترفع ويدكر فيها اسمه قال عز وجل وان المساجد لله ولكن فيه بعض الشبهة فانه ان كان  
 الرجل برياً من الحق ما كان يلزمه شيء لو حلف بالشي الى بيت الله من غير هذه النية وان  
 لم يكن برياً ما كان له أن يمنع الحق ولا كان يحمل لابراهيم أن يعلمه هذا لينع به الحق وما  
 كان ينفعه هذه النية فان الحالف ان كان ظالماً فاليمين على نية من يستحلها لا على نية الحالف  
 ولا يعتبر بنية على ما بينته في هذا النوع من الشبهة وعن ابراهيم رحمه الله أن رجلاً قال له  
 ان فلانا أسرفني ان آتى مكان كذا وأنا لا أقدر على ذلك فكيف الحيلة لي فقال قل والله لا  
 أبصر الا ما بصرني به غيري وفي رواية الا ما سدد لي غيري يعني الا ما بصرك ربك فيقع  
 عند السامع أن في بصره ضعفاً يمنه من أن يأتيه في الوقت الذي يطلب منه فلا يستوجس  
 بامتناعه وهو يضمر في نفسه معنى صحيحاً فلا تكون يمينه كاذبة ويأنه فيما روى عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من كمال القتل موابة الناس فيما لا يأنم به وذكر عن ابن  
 سيرين رحمه الله أنه قال كان رجل من باهلة عيونا فرأى بغلة لشريح رحمه الله فأعجبته فقال  
 له شريح اما انها اذا ربضت لم تقم حتى تمام أى ان الله عز وجل هو الذى يقيمها بقدرته وقال  
 الرجل أف أف وفي هذا الحديث زيادة فان الرجل لما أبصر البغلة فأعجبته ربضت من ساعته  
 فقال شريح ما قال فلما قال الرجل أف أف قلت وفي هذا دليل أن العين حق وقد كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ من عين السوء ومنه يقال ان العين تدخل الرجل القبر والجمل  
 القدر فأراد شريح أن يرد عينه بأن يحقرها في عينه وقال ما قال وأضر فيه معنى صحيحا وهو  
 أن الله تعالى يقيمها بقدرته وذكر عن النزال بن سيدة قال جعل حذيفة يحلف لعثمان رضى  
 الله عنهما على أشياء بالله ما قالها وقد سمعناه يقولها قتلنا ليا أبا عبد الله سمعناك تحلف لعثمان  
 على أشياء ما قتلها وقد سمعناك قتلها فقال انى أشتري ديني ببعضه ببعض خافه أن يذهب كله  
 وان حذيفة رضى الله عنه من كبار الصحابة وكان بينه وبين عثمان رضى الله عنه بعض المداواة  
 فكان يستعمل معاريض الكلام فيما يخبره به ويحلف له عليه فلما أشكل على السامع سألته عن  
 ذلك فقال انى اشتري ديني ببعضه ببعض استعمل معاريض الكلام على سبيل المداواة  
 أو كأنه كان يحلف ما قالها ويعنى ما قالها في هذا المكان أو في شهر كذا أو يمسى الذى فان  
 ما قد تكون بمعنى الذي فهذا ونحوه من باب استعمال المعاريض وبيانه فيما ذكر عن ابراهيم  
 رحمه الله قال لى رجل لى رجل انى أنال من رجل شيئا فيبلغه عنى فكيف أعذر منه فقال له ابراهيم  
 والله ان الله ليعلم ما قلت لك من ذلك من شئ أى اضهر فى قلبك الذى معناه ان الله ليعلم  
 الذى قلت لك من حقتك من شئ وعن عتبة بن غررار رحمه الله قال كنا نأتى ابراهيم رحمه  
 الله وهو خائف من الحجاج فكما اذا خرجنا من عنده يقول لنا ان سلتم على وحلفتم فأحلفوا  
 بالله ما تدرؤن أين أنا ولا لكم علم بمكانى ولا فى أى موضع أنا واعنوا أنكم لا تدرؤن فى أى  
 موضع أنا فيه قاعد أو قائم فتكونون قد صدقتم وأناه رجل فى الديوان فقال انى اعترضت  
 على دابة وقد ثققت وهم يريدون يحلفوني أنها الدابة التى اعترضت عليها فكيف أحلف  
 فقال اركب دابة واعترض عليها على بطوك راكباً ثم أحلف لهم أنها الدابة التى اعترضت عليها  
 فيفهمون الغرض وأنت تعنى اعترضت عليها على بطنك ويحكى عن ابراهيم رحمه الله أنه  
 كان استأذن عليه رجل وهو لا يريد أن يأذن له ركب رشادا وأراد فرس البخت وقال

لجاريته قولي ان الشيخ قد ركب وربما يقول لها اضربي قدمك على الارض وقولي ليس  
 الشيخ هنا أى تحت قدمي وعن ابن عمر رضى الله عنه أنه قال لان أحلف بالله كاذبا أحب  
 إلي من أن أحلف بنيره صادقا ومراده بهذا المبالغة في الزهني عن الحلف بغير الله تعالى فقد  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف بغير الله فكمارته أن يقول لا اله الا الله وقال عليه  
 السلام لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطوائف فالحلف بغير الله منهي عنه سواء كان كاذبا أو صادقا  
 وليس المراد الرخصة في الحلف بالله كاذبا فان الكذب حرام من غير أن يؤكده باليمين فكيف  
 يرخص فيه مع التأكيد باليمين وقد أوله بعضهم على أن الحالف بالله تعالى وان كان كاذبا في  
 خبره فهو معظم اسم الله تعالى في حلقه ويروون فيه حديثا عن رجل من بني اسرائيل عن رجل  
 أنه حلف بالله الذي لا اله الا هو وكان كاذبا في يمينه فنزل الوحي على نبي ذلك الزمان أنه غفر  
 له ذلك بتوجيهه ولكن الاول أصح وذكر عن ابراهيم رحمه الله قال اليمين على نية الحالف  
 اذا كان مظلوما وان كان ظالما فلي نية المستحلف وبه نأخذ ويقول المظلوم يتمكن من دفع  
 الظلم عن نفسه بما يسر له شرعا في وانما يحلف له ليدفع الظلم عن نفسه فتعتبر نيته في ذلك والظالم  
 مأمور شرعا بالكف عن الظلم وانصال الحق الى المستحق فلا تعتبر نيته في اليمين وانما تعتبر  
 نية المستحلف وهذا لان المدعى اذا كان محقا فاليمين مشروعة لحقه حتى يتمتع الظالم عن اليمين  
 لحقه فيخرج من حقه أو يهلك ان حلف كاذبا كما أهلك حقه فيكون أهلا كما بمقابلة أهلك  
 بمنزلة القصاص وانما يتحقق هذا اذا اعتبرنا نية المستحلف فاما اذا كان الحالف مظلوما  
 فاليمين مشروعة لحقه وهذا رجحان جانب الصدق في حقه وانقطاع منازعة المدعى معه بغير  
 حجة فتعتبر نية الحالف في ذلك ولهذا يبر في اليمين علمه أيضا على ما روى عن الشعبي رحمه  
 الله قال من حلف على يمين ولا يستثنى فالاثم والبر فيهما على علمه يعني اذا حلف وعنده أن  
 الامر كما حلف عليه ثم تبين بخلافه لم يكن آثما في يمينه وهو تفسير يمين اللغو عندنا لانه  
 ما كان ظلما حين كان لا يعلم خلاف ما هو عليه فاعتبرنا ما عنده واذا كان يعلم خلاف ذلك  
 فهو ظالم في يمينه فيكون آثما ويعتبر فيه نية ما عند صاحب الحق والله أعلم بالصواب

### باب الاجارة

(قال رحمه الله) رجل استأجر من رجل دارا سنين معلومة فخاف المستأجر أن يفدر

به رب الدار فليس لكل سنة من هذه السنين أجرا أو يحمل للسنة الأخيرة أجرا كثير أو معنى  
 هذا أن المستأجر خاف أن تنقض الاجارة بينهما قبل انتهاء مدة الاجارة بموت رب الدار  
 أو بأن يلحقه دين فادح أو غير ذلك من أنواع العذر وقد لا يكون مقصوده الا السكنى  
 في آخر المدة فالجيلة ما ذكر وهو أن يحمل الاجر للسنين المتقدمة شيئا قليلا حتى اذا انقسخ  
 العقد قبل حصول مقصوده لا يلزمه من الاجر ما يتضرر به ويمنع رب الدار من الفسخ للعذر  
 كيلا يفوته معظم الاجر بالسكنى في السنة الأخيرة والاحوط أن يجعل العقد في صفتين لانه  
 اذا جعل الكل صفة واحدة وفرق التسمية فرما يذهب بعض القضاة الى رأى ابن أبي ليلى  
 رحمه الله ويوزع المسمى على جميع المدة بالخصصة فلا ينظر الى تفریق التسمية مع اتحاد  
 الصفة وعند اختلاف الصفة يأمن من ذلك وعلى هذا لو أراد المستأجر أن ينقح على الدار  
 من ممرتها يخاف أن لا يرد عليه ذلك رب الدار ان انقسخ العقد فانه ينبغي له أن ينظر الى  
 مقدار ما يريد أن يشق فيه ضم ذلك الى أجر الدار في السنة الأخيرة ويقر رب الدار اني استسلمت  
 منه هذا المقدار من أجر السنة الأخيرة حتى اذا انقسخ العقد رجع عليه بما أقر أنه استسلمه  
 من ذلك وان خاف أن يلحقه رب الدار أنه سلم اليه شيئا كما هو رأى بعض القضاة فانه ينبغي  
 أن يبيع منه شيئا بذلك القدر حتى اذا حلف لم يكن كاذبا في يمينه فان كان رب الدار هو الذي  
 يخاف أن ينكر المستأجر بعض السنين ويفد به بعد ذلك أى يفسخ العقد بفدور فالسبيل أن  
 يجعل أكثر الاجرة للسنة الاولى حتى لا يفسخ المستأجر بعد مضى العقد في بقية المدة لانه  
 قد لزمه أكثر الاجرة وان انقسخ العقد لم يتضرر به صاحب الدار وان خاف أن ينسب  
 المستأجر ويمتنع أهله من رد الدار اليه اذا طلبه لوقته فينبغي أن يؤجرها من أهله ويضمن  
 له الزوج ردها للوقت الذي يسميه فيؤخذ به حينئذ على الشرط لانه اذا أجرها من  
 الاهل فعليه ردها اليه عند انتهاء المدة وبصير الزوج ما ترضاها بالضممان أيضا فيطالبه به  
 عند انتهاء المدة قال وفي هذا بعض الشبهة فانه ليس على المستأجر رد الدار انما عليه أن لا يبيع  
 الاجر اذا جاء ليأخذها ومثل هذا لا تصح الكفالة به بمنزلة الكفالة برد الوديعة على  
 المودع هذا ولان الكفالة انما تصح بما هو مضمون على الاصيل والرد غير مضمون على  
 المستأجر فكيف تصح الكفالة به الا أن يقر الزوج انه ضامن له تسليم الدار اليه في وقت  
 كذا بحق لازم صحيح فيكون مؤاخذا باقراره ولكن هذا كذب لا رخصة فيه ولا حوط

أن يأخذ الزوج الدار منها بعد رضاها على طريق الاستيلاء ليصير به ضامنا رد الدار عليها  
 في المدة وعلى مالك الدار بعد مضي المدة ويقر بذلك بين يدي الشهود ويكون لرب الدار  
 أن يطالبه بتسليم الدار اليه بعد انتهاء المدة وفيه وجه آخر وهو أن يؤجر الدار من المستأجر  
 ثم ان المستأجر يوكل رب الدار في الخصومة مع أهله لاسترداد الدار منهم على انه كلما عزله  
 فهو وكيل به فإغاب المستأجر كان له أن يطالب أهل المستأجر برد الدار عليه بحكم وكالة  
 المستأجر في وقته وان كان المستأجر غير ملي بالاجر فينبغي للأمر أن يأخذ منه كفيل بالاجر  
 الدار ماسكنها أبدا أو يسمي كل شهر للضامن فتكون هذه كفالة بمال معلوم وهو مضاف  
 الى سبب الوجوب فيكون صحيحا ويأخذ الكفيل بها اذا تمسذر استيفائها من المستأجر  
 للأفلاس ودين الاجرة كسائر الديون فكما ان طريق التوثيق في سائر الديون الكفالة فكذلك  
 في الاجرة \* رجل أستأجر دارا لابناء فيها فاذن له رب الدار أن يبنيهما ويحسب له رب الدار  
 ما أنفق في البناء من الاجر فان بنته وبين كذا كذا درهما فهو جائز قيل هذا الجواب بناء على  
 قولها فاما عند أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز لان الاجر دين على المستأجر وانما أمره أن يشتري  
 له الآلات بالدين الذي له عليه وأبو حنيفة رحمه الله لا يجوز هذه الوكالة على ما قال في البيوع  
 اذا قال صاحب الدين للمدين سلم مالي عليك في كذا واشتر لي بمالي عليك عبدا والاصح  
 ان هذا قولهم جميعا لانه أمره بالصرف الى محل معلوم وهو بناء الدار وهو نظير ما قال  
 في الاجارات اذا أمر صاحب الحمام المستأجر بمرمة الحمام ببعض الاجرة أو استأجره دابة  
 وغلاما الى مكان معلوم وأمره بأن يشتري بعض الاجرة في علف الدابة ونفقة الغلام فان ذلك  
 جائز فهذا مثله وان اختلفا في مقدار ما أنفق فالقول قول رب الدار لان المستأجر يدعى  
 صرف الزيادة الى البناء فيما أنفق ورب الدار يشكر فالقول قوله مع يمينه ( ألا ترى ) انه لو  
 ادعى تسليم ذلك الى رب الدار فأنكره رب الدار كان القول قوله وكذلك ان كان رب  
 الدار أشهد أن المستأجر مصدق فيما يقول انه اتفق فليس ذلك بشئ فالقول قول رب الدار  
 لانه أشهد على ما هو مخالف لحكم الشرع فان الاجر دين مضمون له في ذمة المستأجر وانما  
 يقبل قول الامين في الشرع ولا يقبل قول الضامن فاذا شهد على تصديق الضامن كان  
 الاشهاد باطلا والقول قول رب الدار ( ألا ترى ) انه لو شهد عند الاجارة ان المستأجر  
 مصدق فيما يدعي اتفاه من الاجرة لم يصدق في ذلك وكذلك لو جحد أن يكون بخي فيها

وقول دفنتها اليه وهذا البناء فيها بالقول قوله لانه منكر استيفاء شيء من الاجر والبناء تبع  
للأصل فاتفقهما على أن الأصل ملك له لامن جهة المستأجر يكون دليلا على أن البناء له  
لامن جهة المستأجر أيضا فاذا ادعى المستأجر انه هو الذي بني هذا البناء كان عليه أن يثبت  
مادعاه بالبينة فان أراد المشتري أن يصدق في الفقة عمل له من الاجر بقدر الفقة وأشهد  
عليه بقبضه ثم يدفعه رب الدار اليه ويوكاه بالفقة على داره فيكون القول قول المستأجر  
حينئذ في ثقة مثله وفي هذا الهلاك اذا ادعاه لان بالنجيل ملك الاجر المقبوض وبرئت ذمة  
المستأجر منه ثم اذا رده عليه لينفقه في داره كان أمينا في ذلك والقول قول الامين في المحتمل  
مع التمين كالمودع يدعي رد الوديعة أو هلاكها الا انه انما يصدق في ثقة مثله لان الظاهر  
لا يكذبه في ذلك المقدار وفيما زاد على ذلك يكذبه فلا يقبل قوله الا بحجة كما وصى يدعي  
الاتفاق على التيم من ماله يصدق في ثقة مثله ولا يصدق في الزيادة على ذلك واذا خاف  
رب الدار أن يتعبه المستأجر في رد الدار بعد مضي مدة الاجارة وأجرها منه سنة من يومه  
على أن أجرها بعد مضي السنة تكون كل يوم دينار فيجوز العقد على هذا الوجه لان  
العقد بعد مضي السنة يكون مضاعفا الى وقت في المستقبل وإضافة الاجارة الي وقت في  
المستقبل صحيح فبعد مضي السنة لا يتمتع المستأجر من رد الدار مخافة أن يلزمه كل يوم دينار  
فان قال المستأجر أنا لا آمن أن يغيب رب الدار بعد مضي السنة فلا يمكنني أن أردعها عليه  
ويلزمني كل يوم دينار فالحيلة في ذلك أن يجعل بينهما عدلا ويستأجر المستأجر الدار من  
العدل بهذه الصفة حتى اذا مضت السنة وتغيب رب الدار يتمكن المستأجر من ردعها على  
العدل فلا يلزمه الدينار باعتبار كل يوم بعد ذلك وعلى هذا لو استأجر دارا كل شهر بكذا  
فلزوم العقد يكون في شهر واحد فاذا تم الشهر فلكل واحد منهما أن يفسخ العقد في الليلة  
التي يهل فيها الهلال فالحيلة أن يمضيه قبل الفسخ ليلزم العقد في رأس الشهر الداخل فاذا  
خاف المستأجر أن يثبت الاجر في الليلة التي يهل فيها الهلال فالحيلة أن يجعل بينهما عدلا  
حتى يتمكن من فسخ الاجارة مع العدل عند رأس الشهر ومن أصحابنا رحمهم الله من يقول  
اذا أدى الاجر في وسط الشهر ومن عزمه الفسخ عند مضي الشهر ينبغي أن يقول له اذا  
جاء رأس الشهر فقد فسخت العقد بيني وبينك وهذا فاسد لانه تعلق الفسخ بالشرط وذلك  
لا يجوز ولكن ينبغي أن يقول له فسخت الاجارة بيني وبينك رأس الشهر فتكون هذه

اضافة الفسخ الى وقت في المستقبل ولا تكون تليقا بالشرط وكما تصح اضافة الاجارة الى  
 وقت في المستقبل وان كان لا يجوز تليقها بالشرط فكذلك يجوز اضافة الفسخ الى وقت  
 في المستقبل وهذا يجوز وان كان لا يجوز تليقه بالشرط واذا اكرت الرجل ابلا لمتاع له  
 الى مصر بمائة دينار فان قصر عنها الى الرملة فالكراء سبعون دينارا فان قصر عن الرملة الى  
 اذرحاب فالكراء ستون دينارا فالاجارة فاسدة على هذا الشرط لجهالة مقدار العقود عليه  
 وجهالة الاجر المسمى عند العقد ولانه عاق البراءة من بعض الاجر بالشرط ولو عاق البراءة  
 من جميع الاجر بشرط فيه حظر لم تصح الاجارة فكذلك اذا عاق البراءة من بعض الاجر  
 فان حمله الى مصر ففي القياس له أجر المثل لانه استوفى المفعة بمقد فاسد وفي الاستحسان  
 تجب المائة الدينار لان المعنى المفسد قد زال وهو نظير القياس والاستحسان الذي تقدم  
 في الاجارات انه لو استأجر دابة للركوب باجر معلوم أو ثوبا للباس ولم يبين من يركب  
 ومن يلبس كان العقد فاسدا ولو ركبها أو لبسه حتى مضت المدة وجب المسمى استحسانا  
 لانعدام الفساد وهو الجهالة قل والحيلة لهما في ذلك حتى لا يفسد أن يستأجرها الى أذرحات  
 بخمسين دينارا ويستأجر من أذرحات الى الرملة بعشرين دينارا ويستأجر من الرملة الى  
 مصر بثلاثين دينارا فاذا بلغ أذرحات فان أراد صاحب المتاع أن لا يذهب الى الرملة كان  
 ذلك عذرا له في فسخ العقد الثاني والثالث وان أراد أن يحمله الى الرملة فليس لصاحب الابل  
 أن يمتنع وكذلك من الرملة الى مصر وهذا لان صاحب الابل عليه تسليم الابل ولا يلزمه  
 أن يذهب بنفسه ماشيا وان أبي فلا يكون ذلك عذرا له في فسخ الاجارة وصاحب المتاع له  
 أن يبيع متاعه باذرحات ولا يخرج منها الى الرملة فيكون ذلك عذرا له في فسخ الاجارة  
 واذا أراد الرجل أن يؤجر أرضا له فيها ذرع لم يكن له فيها حيلة الاخلة واحدة وهي أن  
 يبيعه الزرع ثم يؤجره الأرض لان شرط جواز عقد الاجارة انه يتمكن المستأجر من  
 الانتفاع بالأرض بعد الاجارة واذا باعه الزرع ثم أجر الأرض فهو يتمكن من الانتفاع بها  
 لانه يرى زرعها واذا لم يبيعه الزرع لا يتمكن المستأجر من الانتفاع بها وهي مشغولة بزرع  
 الاخر ولا يمكنه التسليم الا بقطع زرع وفيه ضرر بين عليه فلان كان العقد فاسدا وعلى هذا لو  
 كانت في الأرض أشجارا أو بناء فأراد أن يؤجرها منه ينبغي له أن يبيع الأشجار والبناء  
 منه أولا ثم يؤجره الأرض وذكر الطحاوي رحمه الله في هذا الفصل انه يبيع الأشجار

بطريقها الى بائعها فان لم يكن لها باب فانه ينبغي أن يبين طريقا معلوما لها من جانب من جوانب الارض حتى يصح الشراء ثم يؤاجر الارض بعد ذلك فيكون صحيحا لان صحة الاجارة تنبئ على صحة الشراء فان لم يبين الطريق في الشراء فسد الشراء لانه لا يملكها قبل القبض ولو قبضها كان الرد مستحقا عليه لتساقط العقد فلا يمكن من الانتفاع بالارض ما لم يكن الشراء صحيحا بشرط ذلك لبيان الطريق والله أعلم بالصواب

### باب الوكالة

(قل رضى الله عنه) رجل وكل رجلا أن يشتري جارية له بعينها بكذا درهما فلما رآها الوكيل أراد أن يشتريها لنفسه فان اشتراها بمثل ذلك الثمن أو أقل فهو مشتري للآمر وان بوى الشراء لنفسه عند العقد أو صرح به لانه ممثّل أمر الموكّل فيما بشره من العقد وهو لا يملك عزل نفسه في موافقة أمر الآمر فيكون مشتريا للآمر وان اشتراها باكثر مما سمي له من الثمن أو اشتراها بدباير كان مشتريا لنفسه لانه خالف أمر الامر ولا ينفذ تصرفه عليه وهو بعد قبول الوكالة تام الولاية في تصرفه فيصير مشتريا لنفسه لما تعدر تنفيذه على الأمر ولا يكون آثما في ذلك لان قبول الوكالة لا يلزمه الشراء للأمر لاحالة (الآمر) انه له أن يفسخ الوكالة وان يتبع من الشراء أصلا ولا يكون آثما في اكتسابه هذه الجيلة ليشتريها لنفسه ولا يقال اذا اشترى باكثر مما سمي له ففي حصة ماسى له ينبغي له أن يكون مشتريا للأمر لانه انما أمره بشراء جميعها بالمسمى من الثمن لا بشراء بعضها ولان الوكيل بشراء الجارية لا يملك أن يشتري نصها للأمر فان مقصود الامر لا يحصل بذلك فانه كان أمره أن يشتريها له ولم يسم ثمنها فان اشتراها باحد القدين فهو للأمر وان نواها لنفسه أو اشتراها بمكيل أو موزون بعينه أو بغير عينه أو بعرض بعينه فهو مشتري لنفسه لان مطلق التوكيل بالشراء ينصرف الى الشراء بالقياس فهو مختص بالشراء فكانه صرح بذلك لان الثابت بالعرف كالثابت بالنص فان أمر الوكيل رجلا آخر أن يشتريها للوكيل الاول فان اشتراها بمحض من الوكيل الاول بالدرهم أو الدنانير كان مشتريا للأمر لان فعل الوكيل الثاني بمحض من الوكيل الاول كفعل الاول (الآمر) ان مطلق التوكيل ينفذ هذا التصرف على الأمر فان اشتراها بغير محضر من الوكيل الاول ليس له أن يוכל



غيره ليشتريها بمحض منه واذا فعل لا ينفذ شراؤه على الأمر فيكون مثالا أمر الموكل في هذا العقد فينفذ عليه خاصة الا أن يكون الأمر الاول قال له اعمل فيا برأيتك خيئتذ يكون شراء او وكيل الآخر للأمر الاول لانه ممثّل أمر الأمر في هذا التوكيل فانه متى فوض الأمر الى رأى الوكيل على العموم يملك أن يوكل غيره به ويكون فعل الوكيل الثاني كفعل الوكيل الاول فينفذ على الأمر اذا اشتراها بالقد ولو كان وكله ببيع جارية بعينها فليس للوكيل أن يبيعها من نفسه فان أراد أن يحملها لنفسه فالحيلة في ذلك أن يطلب من الموكل تفويض الأمر الى رأيه في بيعها على العموم ويقول له ما صنعت في ذلك من شيء فهو جائز فاذا فعل ذلك وكل الوكيل رجلا آخر يبيعها ثم يشتريها من ذلك الوكيل فيصح ذلك لان ذلك او وكيل الثاني ليس او وكيل الاول ولكنه وكيل صاحب الجارية فقد قال له صاحبها ما صنعت من شيء فهو جائز والتوكيل من صنيعة فيصير الثاني بمنزلة ما لو وكله صاحب الجارية ببيعها فينفذ يبيعها اياها من الوكيل الاول وان أبي صاحب الجارية أن يفوض الأمر الى رأيه على العموم فليسبيل له أن يبيعها ممن يشق به ثم يستقبله المستقد فينفذ الاقالة على الوكيل خاصة أو يطلب من المشتري أن يوليّه المستقد فيها أو يشتريها منه ابتداء ولا يأنم بذلك بعد أن لا بدع الاستقصاء في ثمنها في البيع ممن يشق به لان صاحبها قد ائتمنه فعليه أن يؤدي الامانة كما قال عليه السلام أد الامانة الى من ائتمتك ولا تخن من خانتك وأداء الامانة في أن لا يدع الاستقصاء في ثمنها فلو اشتراها الوكيل للأمر في مسألة التوكيل بالشراء وقبضها ثم وجد بها عيبا قبل أن يدفعها الى الأمر كان له أن يردّها بالعيب لتمكنه من ردّها بكونها في يده والوكيل بالعقد في حقوق العقد بمنزلة العاقد لنفسه فاذا ردّها على البائع بقضاء القاضي انسخ العقد الاول من الاصل وصار كأن لم يكن وقد بقي هو على وكلته ما لم يحصل مقصود الأمر فلو أراد أن يشتريها لنفسه بعد ذلك فاشترها وهو عالم بعيبها لم يكن الشراء الا للأمر لما مر أنه باق على وكلته ما لم يحصل مقصود الأمر الا أنه عالم بعيبها وهو في الابتداء لو علم بعيبها واشترها لنفسه كان الشراء للأمر فكذلك في المرة الثانية والوكيل بالبيع يكون خصما في الرد بالعيب بمنزلة البائع لنفسه فان أراد أن يتحرز عن ذلك فالحيلة فيه أن يأمر غيره ببيعه بمحضه فينفذ ذلك على الأمر عندنا وخصوصا المشتري في الرد بالعيب لا تكون مع الوكيل وانما تكون مع عاقدته فان أبي المشتري الا بأن يضمن

الوكيل الاول الدرك فيبني له أن لا يتحرز من ذلك لان مقصوده حاصل من غير ضمان  
الدرك فان المشتري اذا وجد بالبيع عيبا فلا خصومة له بالعيب مع الضامن للدرك واذا رده  
على البائع بالعيب لم يكن له أن يرجع بالثمن على الضامن للدرك لان العيب ليس بدرك واذا  
خلع الاب ابنته من زوجها بالمال على الزوج من الصداق لم يجوز ذلك ولم تطلق البنت سواء  
كانت صغيرة أو كبيرة الا على قول مالك رحمه الله فانه يجوز خلع الاب على ابنته الصغيرة  
كما يجوز تزويج الاب ابنه الصغير بمال الابن وقد بينا المسئلة في النكاح فان في الخلع المرأة  
تلتزم مالا بازاء مالميس تعتزم لانه لا يدخل في ملكها بالخلع شيء متقوم وليس للاب هذه  
الولاية على ابنته صغيرة كانت أو كبيرة فهي في الخلع كأجنبي الا أن يضمن الدرك للزوج  
فحينئذ ينفذ الخلع على الوجه الذي بيناه في الشروط واذا خاف الوكيل بشراء متاع من  
بلد من البلدان يبعث بالمتاع مع غيره أو يستودع المال غيره فيصير ضامنا فالحيلة له في ذلك  
أن يستأذن رب المال في أن يعمل برأيه فاذا أذن له في العمل برأيه كان له أن يصنع ذلك  
وجاز له أن يوكل غيره بالتصرف ويدفع المال اليه فان الموكل أجاز صتيه على العموم  
والتوكيل من صتيه فينفذ ذلك على الموكل كأنه باشره بنفسه والله أعلم بالصواب

### باب الصلح

(قال رحمه الله) رجل له على رجل ألف درهم فصالحه منها على مائة يؤديها اليه في كل  
شهر كذا فان لم يفعل فليعه مائتا درهم فذلك جائز عندنا وهو قول أبي يوسف رحمه الله  
ويبطله غيرنا يعني شريك وابن أبي ليلى رحمهما الله فانهما كانا يقولان هذا تعلق التزام المال  
بالخطر لانه يقول ان لم يفعل فليعه مائتا درهم يعني ان لم يؤد المائة في نجومها ولا يدرى  
أبؤدى أم لا يؤدى وتعلق التزام المال بالخطر لا يجوز فالحق في ذلك أن يحيط رب المال  
عنه فاما مائة درهم عاجلا ثم يصالحه من المائتين على مائة درهم يؤديها اليه ما بينه وبين شهر  
كذا على أنه ان أخرها عن هذا الوقت فلا صلح بينهما على هذا واذا أراد أن يكتب عبده  
على ألف درهم يؤديها اليه في سنة فان لم يفعل فليعه ألف درهم أخرى فان هذا لا يجوز لانه  
صفتان في صفقة وشرطان في عقد ولان فيه تعلق التزام المال بالخطر وهو أن لا يؤدى  
الألف في السنة وان أراد الحيلة في ذلك فالحيلة أن يكتبه على ألفي درهم ثم يصالحه منها على

ألف درهم يؤديها اليه في سنة فإن لم يفعل فلا صلح بينهما فيكون العقد صحيحا على بدل  
سمى ويكون الصلح صحيحا على ما وقع الاتفاق عليه بينهما لان عقد الصلح يبنى على  
التوسع ومثل هذا الصلح يصح بين الحرين فيبن المولى ومكاتبه أولى ولان مثل هذا  
الشرط في البيع يصح فانه لو باع علي أنه ان لم يؤد الثمن على ثلاثة أيام فلا بيع بينهما كان  
جائزا على هذا الشرط فلان يجوز الصلح على شرط أولى رجل مات وترك دارا في يد  
ابنه وامرأته فادعى رجل أنها له فصالحه الابن والمرأة على مائة درهم من غير اقرار منهما  
كانت المائة عليهما أثمانا والدار بينهما أثمانا لان الصلح عن الانكار انما يجوز باعتبار أنه اسقاط  
دعوى المدعى حقه وخصوصة تلزمه لبعض المصالح ولهذا جاز مع الاجنبي وان كان بغير أمر  
المدعي عليه لو كان منه تملكا من المدعي عليه لم يجوز بغير أمره فاذا صح أنه اسقاط بقيت  
الدار بينهما يد الصلح على ما كانت عليه قبل الدعوى وقد كانت أثمانا واذا ثبت أن الدار  
بينهما على ثمانية ثبت أن المال عليهما يتوزع على ذلك أيضا لانه بمطابق قبول العقد انما يجب  
المال على من ينتفع فيجب على كل واحد منهما من المال بقدر ما ينال من المنفعة وان صالحاه  
بعد اقرارهما بها له وأرادا بالاقرار تصحيح الصلح فالمائة عليهما نصفان والدار بينهما كذلك  
لانهما لما أقرتا أنها للمدعى ثم صالحاه فكأنهما اشتريا الدار بالمائة وظهر باقرارهما أن الدار  
لم تكن ميراثا بينهما وبمطابق الشراء يقع الملك للمشتريين في المنزل نصفين ويكون الثمن  
عليهما نصفين فان أرادا أن يكون بينهما أثمانا فالحيلة في ذلك أن يقرأ للمدعى بالدار ثم  
يصالهما منها على مائة درهم على أن يكون للمرأة ثمن الدار والابن سبعة أثمانها فاذا صرحا  
بذلك كان الملك في الدار بينهما على ما صرحا به والثمن كذلك بمنزلة مالهوا اشترياها على أن  
يكون لاحدهما ثمنها وللآخر سبعة أثمانها رجل ادعى في دار رجل دعوى فصالحه على  
مائة ذراع منها فهو جائز لان الصلح على الانكار مبنى على زعم المدعى ولهذا لو وقع الصلح  
على دار كان للتفيع أن يأخذها بالشفعة وفي زعم المدعى أنه يستوفى من الدار مائة ذراع  
بملكه القديم الا أن يملكها على ذي اليد ابتداء فيكون صحيحا فان صالحه على مائة ذراع من  
دار أخرى لم يجوز في قول أبي حنيفة وجاز عندهما لانه يملك ما وقع عليه الصلح بعوض فهو  
بمنزلة من اشترى مائة ذراع من دار وذلك فاسد عند أبي حنيفة جائز عندهما مريض  
ادعى على رجل مالا وله به عليه بيعة فصالحه منه على دراهم يسيرة وأقر المريض انه لم يكن

له على هذا المطلوب شيء، ثم مات جاز اقراره في القضاء ولم يقبل من ورثته بية على المطلوب  
بذلك المال أما اذا لم يكن يقر بذلك فيتمكن في هذا الصلح عبادة وهو يعتبر من ثلث المال  
وأما اذا أقر بذلك فإقراره بما تضمنه براءة الاجنبي مشير بإقراره للاجنبي وذلك صحيح  
من جميع ماله فكذلك اقراره أنه لم يكن له على المطلوب شيء يكون صحيحا وبمد صحة الاقرار  
منه لا تسمع الدعوى من ورثته لانهم يقومون مقامه وهو لو ادعى بعد ذلك مالا مطلقا  
عليه لم تسمع دعواه ولم تقبل بيته فكذلك الورثة اذا ادعوا ذلك رجل له على رجل دين  
حال فصلحه على أن ينجه بنحو ما عليه وأخذ منه كفيلا على أن كل واحد منهما ضامن عن  
صاحبه على أنهما ان أخرا نجا عن محله فإلما عليهما حال فهو جائز لانه اذا أخذ بالمال كفيلا  
كان الكفيل مطالبا به كالأصيل فهذا بمنزلة رجل له على رجلين مال وكل واحد منهما ضامن  
عن صاحبه فجمعه عليهما بنحو ما على أنهما لو أخرا نجا عن محله فإلما عليهما حال وذلك جائز  
لانه نجيم المال عليهما صلح فقد علق لطلاق الصلح بتمام الوفاء بالشرط وذلك جائز فان كان  
الطالب انما أخذ من المألوف كفيلا بنفسه على أنه ان لم يوف به عهد كل نجم والكفيل ضامن  
لجميع المال على النجوم التي سميا فان ذلك جائز عندنا وبعض الفقهاء رحمهم الله يعني ابن  
أبي ليلى لا يجوز تمليق المال بالمال يحظر عدم الموافقة بالنفس وقد يباح في كتاب الكفالة  
فالفقه في ذلك أن يضمن الكفيل المال على أنه يبرأ من كل نجم يدفع المطلوب عند محله الى  
الطالب فيجوز ذلك في قول الكل لان ايفاء المطلوب يوجب براءة الكفيل فاشتراط براءة  
عند ايفاء الكفيل شرط موافق لحكم الشرع فيكون صحيحا رجل صالح غريبا له على أن  
يؤجله بما عليه على أن يضمن له فلان المال الى ذلك الاجل فان لم يعمل فلا صلح بينهما  
والمال حل عليه فذلك جائز ولا آمن أن يبطله بعض الفقهاء يعني به أن يبطله على طريق  
القياس فان الصلح قياس السبع في بعض الاحكام واذا شرط في البيع ضمان رجل بعينه  
كان ذلك مبطلا للبيع فكذلك الصلح فلفقه في ذلك أن يكون الكفيل حاضرا فيضمنه لأن  
على طريق القياس انما لا يصح هذا المقدم لبقاء الفرع فيه وهو أنه لا بدري أبيض الكفيل  
المال أو لا يضمن فاذا ضمنه فقد انعدم معنى الضرر وان لم يكن حاضرا فالفقه فيه أن يصلحه  
على ما ذكرت على أن فلانا ان ضمن هذا المال ما بينه وبين قوم كذا فالصلح تام والا فلا  
صلح بينهما فاذا كان المقدم بهذه كان تمام الصلح بقدر ما ضمن فلان ولا يبقى غرر اذا ضمن

فلان فالصالح بينهما صحيح \* واذا كفّل بنفس رجل على أنه ان لم يوف به الى كذا فالمال عليه وأخذ الكفيل من المطلوب رهنا لم يجوز الرهن لان موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء وما وجب للكفيل على المطلوب ماله والكفالة بالنفس ليست بمال والكفالة بالمال متعلقة بدم الموفاة بالنفس فكيف يصح الرهن من غير دين له عليه فان أراد الحيلة في ذلك فالوجه ان يبدأ بضمان المال فيقول أنا ضامن للمالك عليه من المال فان وافيت به الى كذا من الاجل فانا برى \* فان فعل ذلك جاز له أن يرتهن منه رهنا بما ضمنه لانه كما وجب المال للمطالب على الكفيل وجب للكفيل على المطلوب فيجوز أخذ الرهن منه به ولم يذكر في الكتاب ما اذا كانت الكفالة بالنفس فقط وأراد الكفيل أن يأخذ من المطلوب رهنا ولا اشكال ان ذلك لا يجوز بخلاف ما اذا أخذ منه كفيلة فان صحة الكفالة لا تستدعي دينا واجبا وصحة الرهن تستدعي ذلك ولهذا لا يجوز الرهن بالدرك وتجوز الكفالة بالدرك ثم الحيلة في هذا أن يقر المطالب ان هذا الكفيل ضمن عنه مالا لرجل من الناس باشره ولا يسى ذلك الرجل ولا مقدار المال ثم يطيه رهنا بذلك فيكون صحيحا في الحكم ويكون القول قول المطالب في مقدار ذلك المال فيمكن بادائه من اخراج الرهن فان قال الكفيل مقصودي لا يتم بهذا وربما يقول المطالب بعد كفالتي بالنصف ان المال درهم فيعطيني ذلك ويسترد النصف فالسبيل أن يجعل بينهما عدلا ثقة يثقان به ويكون ارتهان الكفيل من ذلك المعدل باسم المطالب فلا يسترد منه الرهن قبل براءته عن الكفالة بالنفس \* رجل أخذ من غريمه كفيلة بنفسه على انه ان لم يوف به يوم كذا فالكفيل ضامن لنفس فلان غريم آخر للمطالب فهو جائز عندنا يعني قول أبي حنيفة وأبي يوسف ولا آمن أن يبطله بعض العلماء رحمهم الله يعني ان على قول محمد رحمه الله هذا لا يجوز فالفقه فيه أن يكفل بنفس فلان وفلان على انه ان وافى بفلان أحدهما ماينه وبين يوم كذا فهو برى \* من الكفالة الاخرى فيكون جائزا عندهم جميعا لانه علق البراءة على الكفالتين بالمرافاة بنفس أحدهما وكما يجوز تعليق البراءة عن الكفالة بالنفس بالمرافاة بالمال فكذلك يجوز تعليق البراءة عن الكفالتين بالمرافاة بنفس أحدهما ولو أخذ منه كفيلة بنفسه على انه ان لم يوف به يوم كذا فاعلى المطالب من المال فهو على الكفيل فلم يوف به فهو ضامن للمال والنفس لانه كفّل بالنفس كفالة مطلقة فلا يبرأ الا بتسليم النفس وعلق الكفالة بالمال بحظر عدم المرافاة وقد وجد ذلك فان قال لا آمن أن

يبرئه بعض النكاه من الكفالة بالنفس ولا يعرف من هذا القائل وله وجه صحيح وهو أن  
المقصود المال دون النفس وبعد ما حصل المقصود وتمكن الطالب من استيفاء المال من  
الكفيل لا تبقى الكفالة بالنفس وهذا لأن اللفظ في معنى توفيت الكفالة بالنفس إلى الوقت  
الذي حصل عدم الموافقة فيه فشرط الكفالة بالمال فلا تبقى الكفالة بالنفس بعد مضي وقتها  
ثم التفت في ذلك أن يضمه المال والنفس على أنه إن وافاه بنفسه لوقت كذا فهو يرى من  
النفس والمال وإن لم يوافه به لذلك الأجل فالنفس والمال عليه لأنه كفل له كفالة مطقة  
(مسائل متفرقة) قال وإذا خاف الوصي جهل بعض القضاة في أن يسأله عما وصل إليه  
من تركه الميت ثم يسأله البيعة على ما أتفق وعمل وإنما سني هذا جهلا لأنه خلاف حكم  
الشرع فالوصي أمين والقول في المحتل قول الأمين وهو متبرع في قبول الوصاية قائم  
مقام الميت فكما لم يكن للقاضي أن يسأل الموصي عما تركه من المال لا يكون له أن يسأل  
الوصي عما وصل إليه من المال فمن فعل ذلك من القضاة كان جهلا ولكن رأى بعض  
القضاة أن يفعلوا ذلك ويعدونه من الاحتياط فينبغي الحيلة للوصي في ذلك بأن يولي غيره  
في قبض التركة ويعمها وقضاء الدين وغير ذلك ولا يشهد الوصي على نفسه بوصول شيء إليه  
ولا يباشرها بنفسه بل يأمر غيره بالبيع وقضاء الدين فلا يكون للقاضي أن يسأله شيئا من  
ذلك لأنه لم يصل إليه تركه الميت ولا عمل في التركة بنفسه فإن أراد القاضي أن يستعلمه  
ما قضيت دينا ولا وصل إليك تركه ولا أمرت بشيء منها يباع ولا وكأت به ودا كان  
الوصي وضع التركة مواضعها على حقها فهو مظلوم في هذه الأمور فينبغي أن يحلف ونوى  
غير ما استخلف عليه لأنه إذا كان مظلوما فيمينه معتبرة شرعا ليمكن بها من دفع الظلم عن  
نفسه والخلاف رحمه الله توسع في كتابه في هذا الباب فقال يتولى ما قبل شيئا من ذلك  
في وقت كذا لوقت غير الوقت الذي قبل فيه أو في مكان كذا لمكان غير المكان الذي  
فعل فيه أو مع إنسان غير الذي عامله وهذا لأن من مذهبه أن نية التخصيص فيما ثبت  
بمتنفي الكلام صحيحة كما نصح في المفوظ فإن المتنفي عنه كالتخصيص في أن له عموما  
فتجوز نية التخصيص فيه وكان يستدل على ذلك بمسئلة الساكنة التي أوردها محمد رحمه الله  
في كتاب الإيمان إذا حلف لأبسا كن فلانا وهو ينوي مساكنته في بيت أنه يعمل بنيتة  
والمكان ليس في لفظه فصحت نية التخصيص فيه وقال في الجامع إذا حلف لا يخرج ونوى

السفر صحت نيته والمرضع الذي يخرج اليه ليس في لفظه وصح نية التخصيص فيه وقال  
 في كتاب الدعوى اذا أقر بنسب غلام صغير بخوات أم الصغير بعد موته تطلب ميراث  
 الزوجات فانما تستحق ذلك لان اقراره بالنسب يقتضي الفراش بين المقربين أم الصغير  
 فجعل الثابت بمقتضى كلامه كالثابت بالنص ولكن الصحيح من المذهب عندنا ان مقتضى  
 لا عموم له وان نية التخصيص فيما ثبت بمقتضى الكلام لا تكون صحيحة حتى اذا حلف  
 لا يأكل أو لا يشرب ونوى طعاما بعينه أو شرابا بعينه لم تعتبر نيته لان المنصوص فعمل  
 الاكل أو الشرب ثابت بمقتضى كلامه وثبوت مقتضى الحاجة الى تصحيح الكلام ولهذا  
 لا يثبت في موضع يصح الكلام بدونه والثابت بالحاجة لا يفسد موضع الحاجة ولا حاجة  
 الى اثبات العموم للمقتضى ولا الى جمعه كالمقصود عليه فيما وراء المحتاج اليه فانما مسألة  
 المساكنة فهناك نية التخصيص في المكان لا تعمل عندنا حتى لو قال عيت به المساكنة في  
 بيت بعينه لا يعمل بنيته ولكن انما يعمل بنيته فيما يرجع الى اكمال المنصوص فالمساكنة  
 تكون تارة في بلده وتارة في محله وتارة في دار وأيا ما كان من المساكنة أن يكون بينهما  
 في بيت واحد فهو انما نوى صفة الكمال في المنصوص عليه فلماذا يعمل بنيته وكذلك في  
 مسألة الخروج لا نقول بنيته في تخصيص المكان حتى لو نوى الخروج الى بغداد لا يعمل  
 بنيته فاذا نوى السفر فانما نوى نوعا من أنواع الخروج لان الخروج أنواع شرعا خروج  
 للسفر ولما دون السفر وانما اختلافهما باختلاف الاحكام فانما يعمل بنيته في تنوع الخروج  
 في لفظه لان ذكر العمل كذكر المصدر وفي مسألة النسب الفراش بينه وبينها ثبت بمقتضى  
 كلامه ولكن ما ثبت بطريق الاقتضاء يثبت حكمه وان لم يعمل كالمقصود عليه كالبيع  
 الثابت في قوله أعتق عبدك عنى علي ألف درهم يثبت حكمه وهو ملك البديلين وان لم يعمل  
 ذلك كالبيع المصرح به اذا عرفنا هذا فقول يبنى أن ينوى شيئا هو من احتمالات لفظه  
 أو يكون راجعا الى تخصيص ما في لفظه حتى يكون عاملا وأسهل طريق قالوا في هذا  
 النوع من الایمان ان القاضي اذا قال له قل والله يبنى أن يقول هو الله فدغم الهاء على وجه  
 لا يظن به القاضي ثم يعنى في كلامه الى آخره فلا يكون ذلك يمينا ولا يأنم به اذا كان  
 مظلوما واذا أراد الوصى أن يدفع الى الورثة أموالهم ويكتب عليهم البراءة من كل تلييل  
 وكثير أيهما أوثق له أن يسمى ماجرى على يده وما أعطاهم أولا يسمى قال اذ وثق له أن

يكتب البراءة من كل قليل وكثير ولا يسمى شيئاً فإنه لا يأمن أن يحضر صاحب دين أو وصية أو وارث فيضمنه ماسى أنه دفعه إلى الورثة وإذا كتب براءته من كل قليل وكثير فليس له ولاية أن يضمّنوه شيئاً فهذا أوثق للأوصى ولكن الأوثق للوارث أن يسمى ذلك فربما يخفى الوصى بمض التركة فإذا كتبوا له البراءة من كل قليل أو كثير لم يكن لهم سبيل على ما يظهر عليه من الجناية بعد ذلك فإذا سوا ما وصل اليهم كان لهم أن يخاصموا فيما يظهر في يده من التركة بعد ذلك وذكر عن سالم ابن عبد الله أنه سئل عن رجل طلق امرأته ثلاثاً فاتفقت عسها فتزوجها رجل ليحلها للزوج الاول لم يأمره الزوج بذلك ولا المرأة قال هذا ما يجوز وهو قول أبي حنيفة رحمه الله وبه نأخذ لانه تزوجها نكاحاً مطلقاً والنكاح سنة مرغوب فيها وإنما قصد بذلك ارتفاع الحرمة بينهما لينعما بذلك على ارتكاب الحرم ويوصلها إلى مرادها بطريق حلال فتكون اعانة على البر والتقوى وذلك مندوب إليه فالظاهر ان كل واحد منهما نادم على ما كان منه من سوء اخلاق خصوصاً اذا كان بينهما ولد فلو امتنع الثاني من أن يتزوجها ليحلها للاول وبما يحملها الندم أو فرط ميل كل واحد منهما إلى صاحبه على أن يتزوجها من غير محال فهو يسمى إلى اتمام مرادهما على وجه يتبدان إليه في الشرع فيكون مأجوراً فيه وفي نظيره قل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أقال نادماً أقاله الله عزرائله يوم القيامة فإذا تقرر هذانين ان الحل يحصل بدخول الزوج الثاني بها وان كان مراده أن يحلها للاول فإذا تزوجها بهذا الشرط بأن قالت المرأة له تزوجني خفائي أو قال له الزوج الاول تزوج هذه المرأة خلفائي أو قل الثاني للمرأة أن تزوجك فأحللك للاول فهذا مكروه وهو معنى قوله عليه السلام لعن الله المحال والحال له وقيل عليه السلام ألا أنبئكم بالئس المستأرق قالوا بلى قال هو الرجل يتزوج المرأة فيحلها للزوج كان لها قبله ولكن مع هذا يجوز النكاح ويثبت الحل للاول بدخول الثاني بها عند أبي حنيفة رحمه الله لان هذا المنهى لمني في غير النكاح فلا يمنع صحة النكاح والدخول بالنكاح الصحيح يحلها للزوج الاول ثبت ذلك بالسنة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله هذا النكاح فاسد لانه في معنى التوقيت للنكاح والتوقيت مفسد للنكاح كما لو تزوج امرأة شهراً وإذا فسد النكاح الثاني فالدخول بالنكاح الفاسد لا يوجب الحل للزوج الاول وقال محمد رحمه الله النكاح جائز ولكن الشرط باطل لان النكاح يهدم الشرط ولا يبطل الشرط الفاسد



الا أنهم لو قصدوا الاستهجان عوضا بالحرمان فلا يثبت به الحل للزوج الاول كما لو قتل  
مورثه بنير حق وقد تقدم بيان المسئلة في كتاب الطلاق ولو قال الرجل ان خطبت فلانة  
أو تزوجتها فأجازت فهي طالق ثلاثا فله أن يخطبها ثم يتزوجها بعد ذلك ولا يحنث لانه  
إذا دخل حرف أو بين الشرطين فيكون الثابت أحدهما وتحلل المين بوجود أحد  
الشرطين فان خطبها أولا انحلت المين وهي ليست في نكاحه فلم يقع عليها شيء ثم تزوجها  
بعد ذلك ولا يمين فلا تطلق بمنزلة ما لو قال ان قبلتها أو تزوجتها فهي طالق فقبلها ثم  
تزوجها لم تطلق ولو تزوجها قبل أن يخطبها ثم بلغها فأجازت طلقت ثلاثا لان الواجب هنا  
شرط الزوج وانما ذلك بإجازتها وهي عند تمام الشرط في نكاحه فتطلق ثلاثا بمنزلة  
قوله ان قبلتها أو تزوجتها ثم تزوجها قبل أن يقبلها وتبين بهذه المسئلة ان من قال ان خطبت  
فلانة فهي كذا أو كل امرأة خطبتها فهي كذا أن يمينه لا تنعقد لان الخطبة غير العقد  
وهي تسبق العقد فلا يكون هو بهذا اللفظ مضميفا للطلاق الى الملك وهذا في لسان العربية  
فان عقد يمينه بلسان الفارسية فقال اكر فلانة راجعوا هم ماهدوى له بحرامهم في كل موضع  
يكون هذا اللفظ يفهم غير الخطبة لا يتعقد المين أيضا هكذا العرف بخراسان وما وراء  
النهر فاما في هذه الديار فاما يريدون بهذا اللفظ الزوج فينقد المين اذا كان مراده هذا ويقع  
الطلاق اذا تزوجها رجل حلف أن لا يتزوج بالكوفة امرأة فزوجه وكيل له بالكوفة فهو  
حائث لان الوكيل بالنكاح سفير ومعبّر حتى لا يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل ولا  
يتعلق به شيء من حقوق العقد فباشرة الوكيل له كباشرة بنفسه في حق الحائث بخلاف البيع  
فانه اذا حلف لا يشتري شيئا بالكوفة واشترى له وكيله لا يحنث لان الوكيل في الشراء بمنزلة  
العائد لنفسه حتى يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل ويتعلق حقوق العقد به ثم الحيلة في  
مسئلة النكاح أن توكل المرأة وكيلًا يزوجهامنه ثم يخرج الوكيل والزوجه الى الحيرة أو غيرها  
بعد أن يخرجها من ابيات الكوفة ثم يزوجهامنه فلا يحنث لانه لم يزوجه بالكوفة (ألا  
ترى) أن القيم بالكوفة اذا خرج من ابيات الكوفة علي قصد السفر كان مسافرا بقصر  
الصلاة فعرفنا أن الزوج في هذا الموضع لا يكون تزويجا بالكوفة وانما ذكر توكلها لثلاث  
تبتلى بالخروج مع غير المحرم الى ذلك الموضع رجل قال لعبده قد أذنت لك أن تزوج كل  
أمة تشتريها فاشترى العبد أمة فتزوجها بينة فوجائز لان ما اشتراها صارت مملوكة للمولى

وقد أتمه المولى مقام نفسه في ذلك ولو زوج بنفسه أتمه يحضر من الشهود جاز فكذلك العبد  
إذا فعل ذلك وقال أبو حنيفة رحمه الله في رجل له جارية تخرج في حوائجه وهو يطؤها غفلت  
وولدت وسمه أن يدعيه وأن يسمه معها وإن كان لا بدعها تخرج لم يسمه ذلك وإن كان يزل  
عنها ولا يذلل ولهما لم يسمه ذلك إذا حبسها ومنعها من الخروج وهذا فيما يسهل وبين ربه قانما  
في الحكم لا يلزمه النسب إلا بالدعوى إلا أنه إذا حبسها فالتظاهر أن أولده منه سواء كان  
يزل عنها أو لا يزل فعليه الأخذ بالاحتياط والبناء على الظاهر وذكر عن علي رضي الله عنه  
أن رجلا أتاه قال إن لي جارية أطؤها وأعرض عنها فجاءت بولد فقتل على رضي الله عنه تشدك  
يا الله هل كنت تدود إلى جماعها قبل أن يقول قال نعم فتمته من أن ينفيه فهو عندنا على التي قد  
حصنت ومعنى هذا أنه يتوهم بقاء بعض المني في أحليله فبالماودة يصل إليها إذا عاد في جماعها  
قبل البول ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله إذا أتى أهله واغتسل قبل أن يقول ثم سأل منه بقية  
المني يلزمه الاغتسال ثانياً وكذلك إن كان يزل عنها فصب الماء من فوق قريباً بدود إلى فرجها  
فتحل به ولهذا لا يسمه نفي الولد والأصل فيه ما روى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه لما  
سئل عن الزل قال إذا أراد الله خلق نسمة من ماء فهو خالقها وإن صبيتم ذلك على صخرة  
فأعزلوا أو لا تعزلوا وإذا غاب أحد المتفاوضين فأراد الثاني منهما أن يبطل الشراكة والحيلة  
له أن يرسل رسولا إليه بأنه قد فارقته ونقض ما بينهما من الشراكة فإذا بلغ الرسول ذلك فقد  
انقضت الشراكة بينهما لأن كل واحد منهما ينشرد بنقض الشراكة بعد أن يكون ذلك بدله  
صاحبه ليندفع الضرر عنه والغرر عن شريكه بذلك وعبارة الرسول في إعلامه كعبارة  
المرسل وهذا في كل عقد لا يتعلق به الزوم نحو عزل الوكيل والحجر على العبد للمأذون  
وفسخ المضاربة ونقض ولاء الموالاة إذا كان الأسفل خائفاً فأراد الأعلى أن ينقض ولاءه  
أرسل إليه رسولا يبلغه عنه أنه قد نقض موالأته فيكون تبليغ الرسول إياه كتبليغ  
المرسل بنفسه وإن أراد ذلك الأسفل فله ذلك قبل أن يعقل عنه الأعلى وإن شاء فعل  
كذلك وإن شاء إلى غيره فيكون ذلك نقضا للموالاة مع الأول وقد بينا هذا في كتاب  
الولاء وأنه أعلم بالصواب

## باب الايمان

( قال رحمه الله ) ولو حلف لا يلبس من ثياب فلان شيئا وليس فلان يومئذ ثوب ثم اشترى ثوبا فلبسه الخالف حث لانه عقد يمينه على لبس ثوب مضاف الي فلان فيعتبر وجود الاضافة عند اللبس كما لو حلف لا يأكل طعام فلان بشرط وجود الاضافة عند الاكل وهذا لان الذي دعاه الى اليمين ليس معنى في الثوب والطعام بل لمعنى لحقه من جهة فلان وبذلك المعنى انما يمنع من اتحاد الفعل فيه لكونه مضافا الي فلان وقت اتحاد الفعل لا وقت اليمين وفرق أبو يوسف رحمه الله بين هذا وبين الدار وقال الدار لا يستحدث المملك فيها في كل وقت فلا يتناول يمينه الا ما كان موجودا في ملك فلان عند يمينه فأما الثوب والطعام فيستحدث المملك فيهما في كل وقت وانما يتناول يمينه ما كان في ملك فلان عند وجود الفعل ولو حلف لا يكسو فلانا فوهب له ثوبا صحيحا وأمره أن يسمع منه قبضا حث لانه قد كساه فهذا اللفظ انما يتناول تملك الثوب منه لا لباس الثوب اياه ( ألا ترى ) ان كفارة اليمين تنأدى بكسوة عشرة مساكين وذلك بالتملك دون اللباس ويقال في المادة كسى الامير فلانا اذا ملكه سواء لبسه فلان أو لم يلبسه فقد يطلق اسم الكسوة على ما لا يتأني فيه اللبس ففرقا أن المراد به التملك ولو حلف لا يلبس قبضا لفلان فلبس قبضا لبيده لم يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف قال الحاكم رحمه الله يحنث وهذا خلاف ما مضى في كتاب الايمان ان علي قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله اذا لم يكن على العبد دين لم يحنث الا أن يتوبه وعلي قول محمد يحنث قال ولكن عندى أن الجواب الذي ذكر في الكتاب فيما اذا كان على العبد دين مستغرق ونواه فانه لا يحنث عند أبي حنيفة لانه لا يملك كسبه وعند أبي يوسف يحنث لانه ماله كسبه فأما عند عدم الية أو عند عدم الدين على العبد فلا خلاف عند أبي حنيفة وأبي يوسف انه لا يحنث وان حلف أنه لا يكسو فلانا فكسى عبده لا يحنث لانه ما ملك الثوب من فلان وانما ملكه عبده لان الملك بقم للدولى على سبيل الخلافة من عبده حكما وذلك ليس شرط حثه ثم هذا على قول أبي حنيفة رحمه الله ظاهر فان عنده لو وهب لعبه أخيه يملك الرجوع فيه ولم يجعل كهيته لآخيه فكذلك اذا كسى عبد فلان لا يجعل في حكم الحث كأنه كسى فلانا

وهما بة ولان في حكم الرجوع هبته لمبدأ أخيه كهبته لآخيه لا اعتبار أن الخصومة في الرجوع  
تكون مع المولي وهو قريب له فرجوعه يؤدي إلى قطيعة الرحم وهنا شرط حنثة نفس  
الكسوة لا معنى يبنى عليه وقد وجد ذلك مع المبدد دون المولي (الآثرى) أن القبول  
والرد فيه يعتبر من العبد دون المولي وعلى هذا لو حلف لا يبيع من فلان شيئاً وباع  
من عبده لم يحنث وهذا في البيع أظهر لأنه لو باع من وكيل فلان لم يحنث فكيف يحنث  
إذا باع من عبد فلان والمبدد في الشراء يتصرف لنفسه لا لمولاه ولو حلف لا يبيع هذا  
الثوب من فلان يحنث بفاعه بجمارية لم يحنث لأن الثمن اسم للتقد الذي يتعين في العقد  
ولان البيع ثمن لا يتناول بيع المقابضة فان في بيع المقابضة يكون كل واحد منهما بائناً من  
وجه مشتركا من وجه والبيع ثمن ما يكون يما من كل وجه ولو حلف لا يشتري من  
فلان ثوباً فأمر رجلاً فاشترى له منه لم يحنث لأن الوكيل بالشراء في حقوق العقد بمنزلة  
المالقة لنفسه (الآثرى) انه يستغنى عن اضافة العقد الى الأمر قالوا وهذا اذا كان الحالف  
من مباشر الشراء بنفسه فان كان ممن لا مباشر ذلك بنفسه فهو حائث في يمينه لأنه يقصد بيمينه  
منع نفسه عما لا يباشره عادة وفي اليمين مقصود الحالف معتبر وحكى أن الرشيد سأل محمداً رحمه  
الله عن هذه المسئلة فقال أما أنت فتم يعني اذا كان لا مباشر العقد بنفسه بخلافه ما إذا بشر  
وكيله له واذهب الحالف عليه الثوب للحالف على شرط الدوض لم يحنث لأنه ما اشتراه منه  
فالشراء يوجب الملك بنفسه والهبة بشرط العوض لا توجب الملك الا بالقبض ثم بالهبة بشرط  
الدوض انما يثبت حكم البيع بعد اتصال القبض به من الجانبين وهو جعل الشرط نفس العقد  
وبنفس العقد لا يصير هو مشتركا ولا صاحبه بائناً منه فلهذا لم يحنث قال وسألت أبا يوسف  
رحمه الله عن رجل لا يسكن دار ولا ينية له فسكن معه في دار كل واحد منهما في  
مقصورة على حدة قال لا يحنث حتى يكونا في مقصورة واحدة وفيها قول آخر انه يحنث  
وهو رواية هشام عن محمد رحمه الله وهذه ثلاث فصول أحدها أن يسكن في محلة واحدة  
وكل واحد منهما في دار منها لا يحنث بدون النية لان المساكنة على ميزان التفاعلة فتقتضي  
وجود التعلل منهما في مسكن واحد وكل دار مسكن على حدة فلم يجمعهما مسكن واحد والثاني  
أن يسكن في دار واحدة وكل واحد منهما في بيت منها فانه يكون حائثاً في يمينه لان جميع  
هذه الدار مسكن واحد ويسمى في العرف ساكناً مع صاحبه وان كان كل واحد منهما

في بيت والثالث أن يكون في الدار مقاصير وكل واحد منهما في مقصورة على حدة ومحمد  
 رحمه الله يقول هنا لدار مسكن واحد والمقاصير فيها كاليوت (ألا ترى) أنه يتخذ المراق  
 كالمطبخ والمربط فرفنا أن جميعها في السكنى مسكن واحد وأبو يوسف رحمه الله يقول  
 كل مقصورة مسكن على حدة (ألا ترى) أن السارق من بعض المقاصير لو أخذ في صحن  
 الدار قبل أن يخرج كان عليه القطع وإن ساكن إحدى المقصورتين لو سرق من المقصورة  
 الأخرى متاع صاحبه كان عليه القطع فكانت المقاصير في دار بمنزلة الدور في محلة واحدة  
 بخلاف البيوت فكل بيت من الدار ليس بمسكن على حدة (ألا ترى) أن الكل حرز واحد  
 حتى أن السارق من بيت إذا أخذ في صحن الدار ومعه متاع لم يقطع والضيف الذي هو  
 مأذون بالدخول في إحدى البيتين إذا سرق من البيت الآخر لم يقطع فعرفنا أن الكل مسكن  
 واحد هناك ولو حلف لا يدخل علي فلان ولانية له فدخل عليه في دار قال أبو يوسف  
 رحمه الله لا يحنث وجعل الدخول عليه في الدار كالدخل في محلة أو قرية وإنما الدخول على  
 الغير في العرف بأن يدخل بيتا هو فيه أو مقصورة هو فيها على قصد زيارته فما لم يوجد ذلك  
 لا يحنث في يمينه ومشايخنا رحمهم الله قالوا في عرف ديارنا يحنث في يمينه فإن الإنسان كما يجلس  
 في بيته ليزوره الناس يجلس في داره لذلك فكان ذلك مقصودا بيمينه قال وكذلك لو دخل  
 عليه في دهايز لم يحنث في يمينه وممراده من ذلك دهايز إذا رد الباب بقي خارجا فاما كل  
 موضع إذا رد الباب بقي داخلًا فادخل عليه في ذلك الموضع بذنبي أن يحنث لأن الإنسان  
 قد يجلس في ذلك الموضع ليزوره الناس فيه (ألا ترى) أنه ليس لاحد أن يدخل عليه  
 في ذلك الموضع إلا بأذنه بخلاف الموضع الذي هو خارج الباب فلكل أحد أن يصل إلى  
 ذلك الموضع بغير أذنه ولو دخل عليه في المسجد لم يحنث لأن لكل واحد أن يدخل  
 المسجد بدون أذنه فلم يكن ذلك شرط حشده ولا يسمى دخولا عليه في العادة ولو حلف  
 لا يدخل على فلان منزلا وحلف الآخر بعد ذلك لا يدخل على الحالف الأول منزلا فدخل  
 مما لم يحنث واحد منهما لأن كل واحد منهما داخل المنزل ولكن مع صاحبه لا على صاحبه  
 فالدخول عليه أن يكون قصده عند الدخول لقاءه وإكرامه بالزيارة وهذا لا يتحقق إذا كان  
 هو معه فإنه لا يتصور أن يكون كل واحد منهما داخلًا على صاحبه في موضع واحد في  
 حالة واحدة وليس أحدهما بأن يجعل داخلًا على صاحبه بأولى من الآخر ولو حلف لا يبطأ

منزل فلا بد منه بئى بذلك لا يوضع قدمه على أرض منزله فدخله وعليه خفان أو نملان  
أو راكبا لم يحنث وإن لم يكن له نية حنث لأن المراد من هذا اللفظ في العرف دخوله  
منزله ففسد الاطلاق بحمل على ذلك وهو داخل سواء كان راكبا أو ماشيا أو حافيا أو  
متنملا وإن نوى حقيقة وضع القدم فاعانوى حقيقة كلامه لانه انما بطأ الشيء بقدميه حقيقة من  
غير فاصل بينهم ولا يحصل ذلك اذا دخلها راكبا أو متنملا ومن نوى حقيقة كلامه محمول  
بنيته ولو قال لاسرأته ان دخلت دار أهلك الا بأذى فأنت طالق فالحيلة في ذلك في أن  
لا يحنث أن يقول لما قد أذنت لك في دخول هذه الدار كلما شئت فدخل كلما شئت  
ولا يحنث لانه جعل الدخول بأذنه مستثنى من يمينه والاذن بكلمة كلما يتناول مرة بمرة  
مرة مالم يوجد الهى فى كل مرة انما تدخل بأذنه الا أن يمتنع من الدخول حينئذ اذا  
دحات بعد ذلك كان دخولا بغير اذنه ولو قال أنت طالق ان خرجت من بيتى ولانية له  
مخرجت من البيت الى الحجرة لم يحنث لانها ليست بخارجة من البيت (الآ ترى) ان  
المتنع لا يمنع من ذلك بقوله عز وجل لا تخرجوهن من يوهن ولا يخرجن ولان مقصوده  
من هذا أن لا يراها الناس وانما يكون ذلك بالخروج الى السكة لا بالخروج الى الحجرة  
لان الحجرة من حرزه لا يدخلها أحد الا بأذنه لمنزله ولو حلف لا يدخل على فلان بيته  
فدخل حجراته قيل لا يحنث لانه ما دخل بيته وهو نظير ما تقدم انه اذا دخل عليه في دار  
لم يحنث قلوا وفي عرف ديارنا يحنث في يمينه فاسم البيت يتناول السفلى (الآ ترى) ان من  
بات في حجراته اذا قيل له أنذيت البلدة الليلة يستجير أن يقول في بيتى ولو حلف لا يأخذ  
ماله على فلان الا جميعا فأخذ حقه جميعا الا درهما وهبه للمطلوب لم يحنث لان شرط حنثه  
أن يأخذ ماله على فلان متفرقا فانه لما استثنى الاخذ جملة واحدة عرفنا ان المستثنى منه  
الاخذ متفرقا فاذا وهب له البعض أو أبرأه عن البعض فلم يوجد الاخذ متفرقا فلم يحنث  
وان أخذ جميع حقه فوجد فيه درهما متفرقا لم يحنث حتى يستبدله فان استبدله حينئذ  
يحنث لان قبل الاستبدال لم يوجد أخذ جميع الحق متفرقا وانما الموجود أخذ بعض حقه  
وليس ذلك شرط حنثه فاما بعد الاستبدال فقد أخذ جميع الحق متفرقا وهذا لان السق  
ليس من جنس الدراهم وتقبضه لا يصير قابضا ولهذا لا يجوز به الصرف والسلام لم يحن  
حين استبدله فقد وجد الآن قبض مابق من حقه وقد كان قبض بعضه في الابتداء فرفنا

انه وجد أخذ جميع الحق متفرقا حتى لو وجد الكل ستوقا فاستبدله لم بحث لانه ما أخذ  
حقه متفرقا وان حلف لا يتقاضى فلانا فلزمه فلم يتقاضاه لم بحث لان الملازمة غير التقاضى  
فالتقاضى يكون باللسان والملازمة تكون بالبدن والملازمة غير التقاضى في عرف اللس ومبنى  
الايمان على الدرف ولو حلف المطلوب ليعطيه حقه درهما دون درهم فاعطاه بعض حقه لم  
يبحث لان الشرط اعطاء جميع حقه متفرقا فان قوله درهما دون درهم عبارة عن التفرق  
عادة وهو باعطاء بعض الحق انما أعطاه حقه متفرقا ولو حلف الطالب لا يفارقه حتى يستوفى  
ماله عليه فنام الطالب أو غفل فهرب المطلوب لم بحث في يمينه لانه عقد يمينه على فعل  
نفسه وهو ما فارق المطلوب انما المطلوب فارقه حين هرب منه ولو حلف لا يفارقه فامره  
السلطان أن لا يتعرض له وحال بينه وبين لزومه فذهب المطلوب ولم يقدر الطالب على  
امساكه لم بحث لان الطالب ما فارقه انما المطلوب هو الذى هرب منه وفعل غيره لا يكون  
فملا له ولكونه بامر السلطان عجز عن امساكه وبهذا لا يصير مفارقه له ولو قال كل شئ أباع  
به فلانا فهو صدقة ثم باعه لم يلزمه شئ لان البيع يزيل ملكه فانما أضاف النذر بالصدقة  
الى حال زوال ملكه عما بايع غيره به والمضاف الى وقت كالمشأ في ذلك الوقت وبمد  
ما زال ملكه بالبيع عن العين لوقال لله تعالى على أن أنصدق بهذا العين لم يصح نذره فان  
قيل لماذا لم يحمل هذا اللفظ التزاما للتصدق بيمينه قلنا لانه قال فهو صدقة ولم يقل قيمته  
صدقة والملتزم للتصدق بالعين لا يكون ملتزما للتصدق بالثمن ولو حلف المطلوب أن لا يعطى  
الطالب شيئا ثم أمر المطلوب رجلا فاعطاه حنت في يمينه لان الحالف هو الممطي فان الدافع  
رسول من جهته بالتسليم الى فلان فيصير المعطى فلانا (ألا ترى) انه لو دفع صدقته الى  
انسان ليفرقها على المساكين ثم ان الدافع لم يحضر النية عند التصديق جاز اذا وجدت النية من  
أمره بالصدقة وجعل كانه هو المعطى فهذا مثله فان حلف أن يعطيه من يده الى يده لم بحث  
لانه جعل شرط حنثه اعطاء مقيدا بصفة وهو أن يكون بالمناولة وهذا لان الاعطاء من يده  
انما يكون من المعطى وهو المباشر للاعطاء فيه حقيقة وحكما واذا صرح في يمينه بالايعطاء  
على اتم الوجوه لا يبحث بما دونه واذا أطلق اللفظ يعتبر ماهو المقصود وذلك حاصل سواء  
اعطاه بيده أو أمر غيره فاعطاه وان حلف أن لا يعطيه ما عاياه درهما فما فوقه فاعطاه حته  
كاه دنائير وانما عني الدراهم لم يبحث لانه صرح في يمينه بالدراهم ولا بد من اعتبار ما صرح

به خصوصاً اذا تأيد ذلك بنية ولا ان انسان قد يتمتع من اعطاء الدراهم ولا يتمتع من اعطاء  
الدنانير لماله من المقصود في الصرف والتقييد اذا كان فيه غرض صحيح بحسب اعتباره ولو قال  
رجل ان اكلت عندك طعاماً أبدا فهو كله حرام ينوي بذلك العين فأكله عنده لم يحنث  
لانه يجعل الحرام مأكلاً وبعد ما أكله لا يتصور أن يجعله حراماً وهذا لان وصف الشيء  
بانه حرام بطريق انه محل لا يقع الفعل الحرام فيه وذلك لا يتحقق بعد الاكل وتحريم  
الحلال انما يكون يميناً اذا صادف محله فاما اذا لم يصادف محله كان لغوا ومن أصحابنا رحمهم  
الله من يقول انه بعد ما أكله حرام (ألا ترى) انه على أي وجه انفصل عنه كان حراماً  
فيقول هو صادف محله في كلامه ولكن هذا ليس بصحيح لانه كما أن تحريم الحلال يمين  
فتحريم الحرام يمين حتى اذا قال هذا الحرام على حرام ونوى به اليمين كان يميناً فعرّفنا ان الطريق  
هو الاول وهو ان هذا التحريم لم يصادف محله أصلاً ولو حلف لا يذوق طعاماً لفلان  
فاكل طعاماً له ولا آخر حنث لانه قد ذاق طعام فلان والطعام المشترك بين اثنين لكل  
واحد منهما جزء منه والذوق يتم بذلك الجزء كالاكل يتم به ولو حلف لا يأكل طعاماً فلان  
فاكل طعاماً له ولا آخر كان حاشاً في يمينه بخلاف ما لو حلف لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوباً  
بينه وبين آخر أو لا يركب دابة فلان فركب دابة بينه وبين آخر لان الجزء الذي هو مملوك  
لفلان لا يسمى ثوباً ولا دابة وعلى هذا لو حلف لا يأكل كل لقمة لفلان فاكل طعاماً بينه وبين  
آخر لم يحنث لان كل لقمة مشتركة بينه وبين فلان وانما جعل شرط حنثه أكل لقمة فلان  
خاصة ولم يوجد ذلك ولو حلف لا يشرب الشراب ولا نية له بهذا غير الحرام فان شرب  
غيرها لم يحنث يعني غيرها مما لا يسكر فاما ما يشرب للسكر والتلهي به اذا شرب شيئاً منه  
كان حاشاً لان الشراب في الناس اذا أطلق يراد به السكر والانسان انما يمنع من ذلك بيمينه  
للتحرز عن السكر فيتناول مطلق لفظه ما يسكر ويسقط اعتبار حقيقة لفظه بالاتفاق حتى  
لا يحنث بشرب الماء أو اللبن وهو شراب فالشراب حقيقة ما يشرب ولو حلف لا يزال  
حراماً فشراب خمر لم يحنث الا أن ينويه لان المراد بهذا اللفظ التفجير عند الاطلاق  
فينصرف يمينه اليه الا أن ينوي غيره فالخامس أن دليل العرف يذهب على حقيقة اللفظ في  
باب الايمان ولهذا لو حلف لا يشترى بنفسه ما ينصرف الى دهن البنفسج دون الورق  
والبنفسج للورق حقيقة فعرّفنا أن العرف يتمسك في باب الايمان وان مطلق اللفظ يتمسك



بمقصود الخالف ولو قال لامرأته أن أمسيت قبل أن أظم فانت ملائق ولا نية له قال ان  
غربت الشمس ولم يظم حنث لان المراد بهذا اللفظ دخول الليل وذلك بعد غروب  
الشمس فان الامساء قبل الاصبح فانما يقول الرجل لا آخر كيف أصبحت في أول النهار  
وكيف أمسيت في آخر النهار عند غروب الشمس (ألا ترى) ان الصائم يحرم عليه الطعام  
والشراب من الصباح الى المساء وينتهي ذلك بغروب الشمس فاذا غربت الشمس ولم يظم  
فقد أمسى قبل أن يظم فيحنث في يمينه ولو حلف لا يأكل هذا الجمل فكبر حتى صار مسنا  
فأكله حنث وقد بدأ في الايمان من الجائع وغيره أن في الحيوان الذين لا يتبدل بتبدل  
الوصف ولهذا لو حلف لا يكلم هذا الصبي وكلمه بعد ما شب أولا يكلم هذا الشاب وكلمه  
بعد ما شاخ حنث بخلاف ما لو حلف لا يأكل هذا الرطب فأكله بعد ما صار تمرا لم يحنث  
فهذه المسئلة تنبئ على ذلك الاصل والله أعلم بالصواب

### باب في البيع والشراء

(قال رحمه الله) امرأة حامل تريد أن تهب مهرها لزوجهها على انها ارمات في تقاسها  
كان الزوج برياً من المهر وان سلمت عاد المهر على زوجها فانه ينبغي لها أن تشتري من  
الزوج نوباً لم تره بان كان في منديل فتشتريه بجميع مهرها أو نصفه فان ماتت في تقاسها برى  
الزوج وان سلمت من علقها ردت الثوب بخيار الرؤية وعاد المهر على زوجها وهذا يستقيم اذا  
بقي الثوب على حاله لان الرد بخيار الرؤية غير موقت وبه ينسخ العقد من الاصل فيعود  
المهر عليه كما كان ولكن الثوب قد يتعيب عندها أو يهلك فيتعذر رده فالسبيل أن تشتري  
الثوب وتشهد على ذلك من غير أن تقبضه من الزوج حتى لا يتعذر عليها الرد اذا سلمت بوجه  
من الوجوه \* رجل أمر رجلاً أن يشتري داراً بألف درهم وأخبره انه ان فعل اشتراها  
الأمير منه بألف ومائة نخاف المأمور ان اشتراها أن لا يرغب الأمر في شرائها قال يشتري  
الدار على انه بالخيار ثلاثة أيام فيها يقبضها ثم يأتيه الأمر فيقول له قد أخذتم منك بألف ومائة  
فيقول المأمور هي لك بذلك ولا بد له أن يقبضها على أصل محمد رحمه الله فاما عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمهما الله لا حاجة الي هذا الشرط لجواز التصرف في المقار قبل القبض عندهما  
والمشتري بشرط الخيار يتمكن من التصرف في المشتري بالاتفاق وان اختلفوا انه هل يملكه

مع شرط الخيار أم لا فانما قال الأمر يبدأ ليتمكن من التصرف في المشتري فيقول أخذت منك  
بالف ومائة لأن المأمور له لو بدأ قال بمتها منك ربما لا يرغب الأمر في شرائها ويستقل  
خيار المأمور بذلك فكان الاحتياط في أن يبدأ الأمر حتى إذا قال للمأور هي لك بذلك  
ثم البيع بينهما وإن لم يرغب الأمر في شرائها يمكن المأمور من ردّها بشرط الخيار فيتدفع  
الضرر عنه بذلك \* رجل حلف يمتق كل مملوك يملكه إلى ثلاثين سنة وعليه كفارة ظهار  
فأراد أن يمتق ويجور عن ظهاره قل يقول الرجل أعتق عبدك عني ألف درهم فإذا  
فعل ذلك عتق لاني الملك هنا وإن كان يثبت للأمر فانما يثبت ذلك في حكم تصحيح العتق  
عنه لانه ثابت بطريق الاضرار والمقصود بالاضمار تصحيح الكلام قبحا يرجع الى تصحيح  
الكلام يظهر حكم المضرر ولا يظهر فيها وراء ذلك فلا يصير شرط الخنث في البمين  
الاولى موجودا بهذا اللفظ فيقع التيقن عن الظهار كما أوجبه بالكلام الثاني وهذه  
المسئلة تصير رواية في فصل وهو من قال لعبد الغير ملكك فأنت حر ثم قال أنت  
ملكك فأنت حر عن ظهاري ثم اشتراه لا يجزئه عن الظهار لأن عتقه عند دخوله في ملكه  
صار مستحقا بالكلام الاول على وجه لا يملك ابطاله ولا يملك ابداله بغيره فعند دخوله في  
ملكه انما يعتق بالكلام الاول ولم يقرن به نية الظهار ألا ترى انه تكافؤ في هذا الفصل  
فقال يقول الرجل أعتق عبدك عني على كذا ولو كان هو يملكه اعتائه عن ظهاره لقال انه  
يقول لهذا المملوك ان ملكتك فأنت حر عن ظهاري ثم يشتريه قال لم يذكر هكذا عرفا ان  
الصحيح في تلك المسئلة أن يعتق عند دخوله في ملكه بالايجاب الاول خاصة \* امرأة طلقتها  
روجها ولها عليه دين بنير بينة تخاف ما لها عليه حتى فأرادت أن تأخذ منه وأنكرت أن تكون  
عندها قد انقضت تريد بذلك أن تأخذ منه نفقة بقدر دينها قال يسما ذلك لانه لو ظفرت  
بجنس حقتها كان لها أن تأخذه بغير علمه فكذلك ان تمكنت من الاخذ بهذا الطريق وهذا  
لأن هذا الزوج وان كان يعطيها بطريق نفقة العدة فهي انما تستوفي بحساب دينها ولها حق  
استيفاء مال الزوج بحساب دينها على أي وجه كان منه فان خلفها القاضي على انقضاء عدتها  
خلفت تعني به شيئا غير ذلك وسما وقد بينا انها متى كانت مظلومة تعتبر نيتها فإذا خلقت  
مالا انقضت عتق تعني به عدة عمرها وسما ذلك \* ولو أن رجلا أراد أن يدفع مالا مضاربة  
الى رجل وأراد أن يكون المضارب ضامنا له فالحيلة في ذلك أن يقرضه رب المال المال الا درهما

ثم يشاركه بذلك الدرهم فيما أقرضه على أن يمسلا فأرزقهما الله تعالى في ذلك من شيء فهو  
بينهما على كذا وهذا صحيح لأن المستقرض بالقبض يصير ضامنا للمستقرض متملكا ثم  
الشركة بينهما مع التفاوت في رأس المال صحيح فالربح بينهما على الشرط على ما قال على رضى  
الله عنه الربح على ما اشترطوا والوضعية على المال ويستوى أن عملا جديما أو عمل به أحدهما  
فربح فإن الربح يكون بينهما على هذا الشرط وإن شاء أقرض المال كله للمضارب ثم يدفعه  
المستقرض إلى المقرض مضاربة بالنصف ثم يدفعه المقرض إلى المستقرض بضاعة فيجوز  
ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لأن دفعه إلى صاحب المال بضاعة كدفعه  
إلى أجنبي آخر وفي قول محمد رحمه الله الربح كله للعامل هنا لأن العامل صاحب المال وهو  
في عمله في ملكه لا يصلح أن يكون تابعا عن غيره وقد تقدم بيان هذه المسئلة في كتاب  
المضاربة فهذه الحيلة على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله خاصة فالمال كله صار  
مضمونا عليه بالقبض على جهة القرض ثم هو العامل في المال والربح على شرط المضاربة فأما  
عند محمد رحمه الله الحيلة هي الأولى قال وسألت أبا يوسف رحمه الله عن الرجل يشتري دارا  
بألف درهم يخاف أن يأخذها جاراها بالشفعة فاشترها بالثمن درهم من صاحبها ثم أعطاه بألف دينار  
أو ألف درهم قال هو جائز لأن هذه مصادقة بالثمن قبل القبض وذلك جائز لحديث ابن  
عمر رضى الله عنه قال ألا يارسول الله أعلي بأس أى أبيع الأبل بالبيع وربما أبيعها بالدرهم  
وأخذ مكنها دنائير فقال عليه السلام لا بأس إذا افرقتما وليس بينكما عمل فإن حله القاضي  
مادالست ولا دلست خلف كان صادقا لأن هذه عبارة عن الغرور والخيانة ولم يفعل شيئا  
من ذلك وإن أحب أن لا يكون عليه يمين اشتراها كذلك لولده الصغير فلا يكون عليه يمين  
في ذلك لأن الاستعلاف لرجاء النكول أو الانقار وهو لو أقر بذلك لم يصح إقراره  
في حق الصغير فإن لم يكن له ولد صغير فالسبيل أن يأمر بعض أصدقائه أن يشتريها له كذلك  
ويشهد على الوكالة ويجعله جائزا لأمري في ذلك فإن اشتراها لم يكن بين الشفيع والمشتري  
في ذلك خصومة في قول محمد رحمه الله وفي قول أبي يوسف مادامت في يده فهو خصم  
للشفيع إلا أن يشهد على تسليمها للأمر ثم يودعها الأمر منه أو يعيرها \* رجل أحب أن  
يشتري دارا بعشرين ألف درهم فإن أخذها الشفيع أخذها بعشرين ألف ولو استحق الدار  
لم يرجع على البائع إلا بعشرة آلاف قال يشتريها بعشرين ألف درهم وينقده تسعة آلاف

وتسعين دوها ودينارا دائما بقي من الثمن فان رغب فيها الشفيع أخذها بعشرين ألف وان استعنت برجع على البائع بما دفع اليه لانه لما استعنت بطل عند الصرف لوجود الافتراق قبل قبض أحد البدين ولا يرجع الا بما أدى وقبل الاستحقاق الصرف صحيح فلا يأخذ الشفيع الدار الا بعشرين ألف ولو أعذه بالباقي مكان الدينار ثوبا أو متاعا رجع عند الاستحقاق بعشرين ألف لان استحقاق الدار لا يبطل البيع في الثوب والمتاع فيكون قابضا منه عشرين ألفا فيلزمه رد ذلك عند استحقاق الدار فاما عند الصرف يبطل باستحقاق الدار فلا يلزمه الا رد المتبوض فلم يستحق ووجد بالدار عينا ردها بعشرين ألف في جميع ذلك لانه بالرد بالمعيب لا يتبين أن الثمن لم يكن واجبا قبل القبض وقد بينا في كتاب الشفعة وجوه الخيل لا بطل الشفعة أو لتقليل رغبة الشفيع في الاخذ وذلك لا بأس به قبل وجوب الشفعة عند أبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله هو مكروه أشد الكراهه لان الشفعة مشروعة لدفع الضرر عن الشفيع والذي يحتال لاسقاطها بمنزلة القاصد الى الاضرار بالغير وذلك مكروه وأبو يوسف رحمه الله يقول انه يمتنع من التزام هذا الحق مخافة أن لا يمكنه الخروج منه اذا التزمه وذلك لا يكون مكروها كمن امتنع من جميع المال كيف يلزمه ثقة الاغراب والحج فهذا دفع الضرر عن نفسه لا الاضرار بالغير لان في الحرج عليه عن التصرف أو تملك الدار عليه بغير رضاه اضرار به وهو انما قصد دفع هذا الضرر وعلى هذا الخلاف الخيلة لمع وجوب الزكاة واستدل أبو يوسف رحمه الله على ذلك في الامالي قال أرايت لو كان لرجل مائتا درهم فلما كان قبل الحول يوم تصدق بدرهم منها كان هذا مكروها وانما تصدق بالدرهم حتى يتم الحول وليس في امكه نصاب فلا يلزمه الزكاة ولا أحد يقول بان هذا يكون مكروها أو يكون هو فيه آثما قال واذا اشترى الرجل دارا لميره وكتب في الصك وقد فلان فلانا الثمن كله من مال فلان الآمر فللبائع أن لا يرضى به سدا لما فيه من الضرر عليه فربما يجيء الآمر فيقول قد أخذت مالي وأقررت بذلك حين أشهدت على الصك ولم آمر فلانا بالشراء فيسترد ماله ولا يقدر هو على المشتري ليطالبه بئمن الدار وان لم يكتب هذا فقيه نوع ضرر على الآمر وهو أن يأخذ المشتري الآمر بالمال ويقول تقدمت الثمن من مالي فالحيلة أن يكتب وقد تقدم فلان فلانا الثمن ولا يكتب من مال من هو فاذا ختم الشهود كانت شهادتهم على البيع وقبض الثمن فنقطتم بقر المشتري بعد ذلك أن ما تقدمه من

التم انما هو من مال الآسر فيكون اقراره حجة عليه للآسر فيندفع الضرر عنهما والله أعلم بالصواب

### باب الاستحلاف

(قال رحمه الله) واذا أراد الرجل أن يفسب فتالت له امرأته كل جارية تشتريها فهي حرة حتى ترجع الى الكوفة ومن رآه أن يشتري جارية كيف يضمن قال اذا حلف بهذه الصمة يقول نعم فبشرها بهذه الكلمة انه حلف على الوجه الذي طلبت وهو يعني بني تغلب أو غيره من أحياء العرب أو ينوي بقلبه واحسد الأنعام فانه يقال نعم والآنعام هي الابل والبقر والنعلم قال الله تعالى والآنعام خلقها لكم الآية فاذا عني ههنا لم يكن حالها فان أبت الا أن الزوج هو الذي يقول كل جارية أشتريها فهي حرة قال فايغفل ذلك وليعن بذلك كل سفينة جارية قال الله تعالى وله الجوارى المنشآت في البحر كالأعلام وانراد السفن فاداعني ذلك عمل بنيته لانها ظالمة له في هذا الاستحلاف ونية المظالم فيها يحلف عليه معتبرة وان حلفته بطلاق كل امرأة ينزوجهما عليها فليقل كل امرأة أنزوجهما عليك فهي طالق وهو ينوي بذلك كل امرأة أنزوجهما علي رقتك فيعمل بنيته في ذلك لانه نوى حقيقة كلامه فلا يبحث اذا تزوج علي غير رقبته فان كان انما عني أن لا أنزوج علي اطلاقك فهذه البية تعمل فيها بينه وبين الله تعالى ولا يبحث اذا تزوج امرأة أخرى وكذلك ان عني بقوله فهي طالق من الوثاق فنيته صحيحة فيما بينه وبين الله تعالى وان قال كل امرأة أنزوجهما فأطوؤها فهي طالق وعني الوطء بقدمه فهو بدين فيما بينه وبين ربه لان المنوى من محتملات لفظه وقال بعض مشايخنا رحمهم الله ينبغي أن يدين في هذا الموضع في القضاء لانه نوى حقيقة كلامه فالوطء يكون بالقدم حقيقة الا أنا نقول الوطء متى أضيف الى النساء فهو حقيقة في الجماع دون الوطء بالقدم وانما يراد الوطء بالقدم اذا ذكر مطلقا غير مضاف الى النساء فلهذا لا يدين هنا في القضاء وهو مدين فيما بينه وبين الله تعالى « رجل اتهم جارية انها سرقت له مالا فقال أنت حرة ان لم تصدقيني وخاف المولى أن لا تصدقه فتعتق فما الحيلة فيه قال تقول الجارية قد سرقته ثم تقول بعد ذلك لم اسرقه فيتيقن انها صدقته في احدى الكلامين ولا تعتق وان قال لامرأته أنت طالق ان بدأتك بالكلام وقالت له المرأة بعد ذلك وان ابتدأتك

بالكلام بغيري حرة والحيلة فيه أن يبدأ بزواج بالكلام لأن المرأة قد كتته بعد كلامه حين  
 خاصته حينها فلا يكون تزوج مبتدأ لها بالكلام بعد يمينه وإن كانت اليمين منهما جيبا والحيلة  
 فيه أن يكلم كل واحد منهما صاحبه معا على ما ذكره في الجامع إذا حلف رجلان فقل كل  
 واحد منهما لصاحبه إن أبته أنك بالكفر فالتقيا وسلم كل واحد منهما على صاحبه معا لم  
 يحنث كل واحد منهما في يمينه لأن المبتدئ بالشئ من يسبق غيره بذلك الشئ فإذا اقترن  
 كلامه بكلام صاحبه لم يكن مبتدئا رجل قال والله أنا لا أجلس قدام قوم حتى أقام يميني  
 حتى يروى الله على ذلك فيميني فانه لا يحنث وهو صادق في يمينه لأن المذهب عند أهل  
 النية والجماعة أن أفعال العباد مخلوقة الله تعالى قال الله تعالى والله خلقكم وما تعملون ولا  
 يقوم أحد ما لم يقم الله تعالى وقيل في قوله عز وجل يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله إن  
 المراد هذا وهو أن العبد لا يستغنى في شئ من أقواله وأفعاله عن الله تعالى وهو نظير  
 ما دل في كتاب الإيمان في الجامع الصغير إذا حلف ليأتينه غدا إلا أن لا يستطيع وهو  
 يمين بذلك القضاء والتقدير فانه يعمل بيمينه ولا يكون حائفا في يمينه بحال ولو قال لامته أنت  
 حرة إن دفت فلما ما حتى أضربك فأنت الأمة والحيلة أن يمسها لولده الصغير ثم يتناول  
 الطعام فلا يحنث في يمينه لانه صار قابضا لولده بنفس الهبة فاما بوجده الشرط وهي ليست  
 في ملكه فلا يتحقق قال وسئل أبو حنيفة رحمه الله عن امرأة قالت لزوجه الخاني فقال  
 أنت طالق فلانا إن سألتيني الخلع إن لم أخلعك فقالت المرأة جازيتي حرة إن لم أسألك  
 قل الليل وجاء إلى أبي حنيفة رحمه الله قال أبو حنيفة رحمه الله عليه الخلع فقالت لزوجه  
 أسألك أن تخليني فقال أبو حنيفة رحمه الله لزوجه قل قد خلعتك على ألف درهم تعطيا  
 لي فقال لها الزوج ذلك فقال أبو حنيفة رحمه الله لها قولي لأقبله فقالت فقال أبو حنيفة رحمه الله  
 قوما قد بر كل واحد منكما في يمينه لأن شرط برهاني اليمين أن تسأله الخلع وقد سأله وشرط  
 بر الزوج أن يخلفا بعد سؤالها وقد فعل فاما عند يمينه على فعل نفسه خاصة وقد وجد ذلك  
 منه فلم يقع عليها شئ حين ردت الخلع وهذه المسئلة تصوير رواية فيما إذا قالت المرأة لزوجه  
 اخليني فقال الزوج خلعتك على كذا أنه لا يقع الفرقة ما لم تقل المرأة قبل بخلاف ما إذا قالت  
 اخليني على كذا فقال قد فلت فانه لا يقع الفرقة لأنها إذا لم تذكر البذل كان كلامها سؤالا  
 للخلع لا أحد شعري المقد إلا أن في النكاح لا فرق بين أن يذكر البذل وبين أن لا

يذكر فان وجوب المهر يستغنى عن التسمية هناك ولا يعتمد الرضى ووجوب البذل في  
 الخلع لا يكون الا باعتبار التسمية وباعتبار تمام الرضا فلهذا فرقا بين ما اذا ذكر البذل وبين  
 ما اذا لم يذكره وذكر الخصاص رحمه الله في كتاب الحيل فظهير هذه الحكاية فقال ان بعض  
 من كان يتأذى منه أبو حنيفة رحمه الله جرى بينه وبين زوجته كلام فامتنعت من جوابه  
 فقال ان لم تكلمني الالة فانت طالق فسكت وامتنعت من كلامه تخاف ان يقع الطلاق  
 اذا طلع الفجر فطاف على العلماء رحمهم الله في الليل فلم يجد عندهم في ذلك حيلة فجاء الى  
 أبي حنيفة رحمه الله وذكر له ذلك فقال هل أتيت أستاذك فجعل يستدر اليه ويقول لا فرج  
 لي الا من قبلك فذكر انه قال له اذهب فقل للذين حولها من أقاربها ادعوها فاذا أصبح  
 بكلامها فانها أهون علي من التراب وأسمها من هذا بما تقدر فجاء وقال ذلك حتى ضجرت  
 وقالت بل أنت كذا وكذا فصارت مكلمة له قبل طلوع الفجر وخرج من بينه وهذه  
 الحكاية أوردها في مناقب أبي حنيفة رحمه الله وقال انه قال للرجل ارجع الى بيتك حتى  
 آتيك فانشفع لك فرجع الرجل الى بيته وجاء أبو حنيفة رحمه الله في أثره فصعد مأدنة  
 عنه واذن فظلت المرأة أن الفجر قد طلع فقالت الحمد لله الذي نجانى منك فجاء أبو حنيفة  
 رحمه الله الى الباب وقال قد برت عيذك وأنا الذي أذنت أذان بلال رضى الله عنه في  
 نصف الليل قال وسئل أبو حنيفة رحمه الله عن أخوين تزوجا أختين فزفت امرأة كل  
 واحد منهما الى زوج أختها فلم يأموا بذلك حتى أصبحوا فذكر ذلك لأبي حنيفة رحمه  
 الله وقال ليطلق كل واحد منهما امرأته تطليقة ثم يتزوج كل واحد منهما المرأة التي دخل بها  
 وفي مناقب أبي حنيفة رحمه الله ذكر له هذه المسئلة حكاية أنها وقعت لبعض الاشراف  
 بالكوفة وكان قد اجتمع العلماء رحمهم الله لوليمه وفيهم أبو حنيفة رحمه الله وكان في عداد  
 الشباب يومئذ فكانوا جالسين على المائدة اذ سمعوا ولولة النساء فقبل ماذا أصابهن  
 فذكروا انهم غلطوا فادخلوا امرأة كل واحد منهما على صاحبه ودخل كل واحد منهما بالذي  
 أدخلت عليه وقالوا ان العلماء على ما تدعكم فسلوهم عن ذلك فسألوا فقال سفيان الثوري رحمه  
 الله فيها قضى على رضى الله عنه على كل واحد من الزوجين المهر وعلى كل واحدة منهما العدة  
 فاذا اتقضت عدتها دخل بها زوجها وأبو حنيفة رحمه الله يشكك باصبعه على طرف المائدة  
 كالمنكر في شيء فقال له من الى جانبه أبرز ما عندك هل عندك شيء آخر فعضب سفيان الثوري

رحمه الله فقال هل يكون عنده بد قضاء على رضى الله عنه يعنى فى الوطء بالشبهة فقال  
 أبو حنيفة رحمه الله على بالزوجين فأنى بهما فصار كل واحد منهما انه هل تعجبك المرأة التى  
 دخلت بها قال نعم ثم قل لكل واحد منهما طلاق امرأتك تطليقة فطلقها ثم زوج من كل واحد  
 منهما المرأة التى دخل بها وقال قوما الى أهلكما على بركة الله تعالى فقال سفيان رحمه الله  
 ما هذا الذى صنعت فقال أحسن الوجوه وأقربها الى الالة وأبعدها عن العمدارة أرايت  
 لو صبر على كل واحد منهما حتى انقضت العدة أما كان يبقى فى قلب كل واحد منهما شئ  
 بدخول أخيه زوجته ولكنى أمرت كل واحد منهما حتى يطلق زوجته ولم يكن بينه  
 وبين زوجته دخول ولا خلوة ولا عدة عليها من الطلاق ثم تزوجت كل امرأة بمن وطئها  
 وهى معتدة منه وعدنه لانعم نكاحه وقام كل واحد منهما مع زوجته وليس فى قلب كل  
 واحد منهما شئ فنجبوا من فطة أبى حنيفة وحسن تأمله وفى هذه الحكاية بيان فقه هذه  
 المسئلة التى ختم بها الكتاب والله أعلم بالصواب

### كتاب الكسب

(قال الشيخ الامام الاجل الراهد شمس الائمة وغفر الاسلام أبو بكر محمد بن أبى  
 سهل السرخسى رحمه الله) واذا قد أجبتمكم الى ما سألتكم فى من املاء شرح المختصر على  
 حسب الطائفة وقدر الفاقة بالاثار المشهورة والاشارات المذكورة فى تصنيفات محمد بن  
 الحسن رحمه الله لاظهار وجه التأثير وبيان طريق التقدير رأيت أن الحق به املاء شرح  
 كتاب الكسب الذى يرويه محمد بن سباعة عن محمد بن الحسن رحمه الله وهو من جملة  
 تصنيفاته الا انه لم يشتهر لانه لم يسمع منه ذلك أبو حفص ولا أبو سليمان رحمهما الله ولهذا  
 لم يذكره الحاكم رحمه الله فى المختصر وفيه من المعلوم ما لا يسمع جهلها ولا التخلف عن علمها  
 ولو لم يكن فيها الا حث الفلسين على مشاركة المكتسبين فى الكسب لا تقسيمهم والتناول من  
 كدبدهم لكان يحق على كل احد اظهار هذا النوع من العلماء وقد كان شيخنا الامام رحمه  
 الله بين بعض ذلك على طريق الاشارة فيه فذكر ما ذكره تبركا بالمسبوع منه ولحق به  
 ما تكلم فيه أهل الاصول ورحمهم الله وما يجود به الخاطر من المعاني والاشارات فقول  
 الاكتساب فى عرف اللسان تحصيل المال بما حل من الاسباب والالفاظ فى الحقيقة يستعمل



في كل باب وقد قال الله تعالى اتقوا من طيات ما كسبتم وقال تعالى وما أصابكم من مصيبة  
 فبما كسبت أيديكم أي بخيانتكم على أنفسكم وقد سعى جنابة المرء على نفسه كسبا وقال جل  
 وعلا في آية السرقة جزاء بما كسبا أي بأثم ارتكاب المحذور فمر ما اب الله مط مستعمل في كل  
 باب ولكن عند الإطلاق يفهم منه اكتساب المال ثم بدأ محمد رحمه الله الكتاب بقوله طلب  
 الكسب فريضة على كل مسلم وفي رواية وقال طلب الكسب بعد الصلاة المكتوبة المريضة  
 بعد الفريضة وقال عليه السلام طلب الحلال كقراءة الأبطال ومن مات دانيا في طلب  
 الحلال مات مغفورا وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقدم درجة الكسب على درجة  
 الجهاد فيقول لا أموت بين شمتي رجل أضرب في الأرض أبتني من فضل الله أحب الي  
 من أن أقتل مجاهدا في سبيل الله لأن الله تعالى قدم الذين يضربون في الأرض يتبعون من  
 فضله على المجاهدين بقوله وآخرون يضربون في الأرض يتبعون من فضل الله الآية وفي الحديث  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صافح سعد بن معاذ رضي الله عنه فاذا يذاه قد أكتبتنا فسأله النبي  
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال أضرب بالر والمسحاة لا تفق على عيالي فقبل رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يده وقال كتمان مجيها الله تعالى وفي هذا بيان أن المرء با اكتساب ما لا بدله منه نال  
 من الدرجات أعلاها وإنما نال ذلك بأقامة الفريضة ولا به لا يتوصل الى اقامة الفرض الا به  
 فحينئذ كان فرضا بمنزلة الشهادة لا أداء الصلاة وبيانه من وجوه أحدها أن يمكنه من أداء الفرائض  
 بقوة بدنه وإنما يحصل له ذلك بالقوت عادة وتحصيل القوت طرق الا اكتساب أو التغلب  
 بالانتهاب والانتهاج يستوجب العقاب وفي التغلب فساد والله تعالى لا يحب الفساد فبين جهة  
 الا اكتساب لتحصيل القوت قتال عليه السلام نفس المؤمن بقطعه فليحسن اليها يعني الاحسان بأن  
 لا يمتنعها قدر الكفاية وإنما لا يتوصل الى ذلك الا بالكسب كما لا يتوصل الى أداء الصلاة الا بالطهارة  
 ولا بد لذلك من كوز يستقي به الماء أو دلو أو رشا ينزع به الماء من البئر وكذلك لا يتوصل  
 الى أداء الصلاة الا بستر العورة وإنما يكون ذلك بثوب ولا يحصل له ذلك الا بالاكتساب  
 عادة ومالا يتأتى اقامة الفرض الا به يكون فرضا في نفسه ثم الكسب طريق المرسلين  
 صلوات الله عليهم وقد أمرنا بالتمسك بهداهم قال الله تعالى فيهداهم اقتده وبيانه أن أول  
 من اكتسب أبونا آدم عليه السلام قال الله تعالى فلا يخرجكما من الجنة فتشقي أي  
 تبع في طلب الرزق وقال مجاهد في تفسيره لا تأكل خبزا برت حتى تعمل عملا الى الموت

وفي الآثار أن آدم عليه السلام لما أهبط إلى الأرض أتاه جبريل عليه السلام بالخفظة وأمره أن يزرعها فزرعها وسقاها وحصدها ودرسها وطحنها وخبزها فلما فرغ من هذه الأعمال حان وقت العصر أتاه جبريل عليه السلام وقال إن ربك يقرؤك السلام ويقول إن صمت بقية اليوم غفرت لك خطيئتك وشفعتك في أولادك فصام وكان حريصا على تناول ذلك الطعام لينظر بمجد له من الطم ما كان يجمد لطعام الجنة فنمة حرص الصائمون بعد العصر على تناول الطعام وكذا نوح عليه السلام كان نجارا يأكل من كسبه وادريس عليه السلام كان خياطا وابراهيم عليه السلام كان بزارا علي ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال عليكم بالبرقان أباكم كان بزارا يبنى الخليل عليه السلام وداود عليه السلام كان يأكل من كسبه علي ماروي أنه كان يخرج متسكرا فيسأل عن سيرة أهل مملكته حتى استقبله جبريل عليه السلام يوما علي صورة شاب فقال له كيف تعرف داودا بهذا الفتى فقال نعم البد داود الا أن فيه خصلة قال وما هي قال أنه يأكل من بيت المال وإن خير الناس من يأكل من كسبه فرجع داود عليه السلام إلى محرابه باكيا متضرعا يسأل الله تعالى ويقول اللهم علني كسبا تنيني به عن بيت المال فلمه الله تعالى صنعة الدرع ولين له الحديد حتى كان الحديد في يده كالعجين في يد غيره قال الله تعالى وألله الحديد وقال عز وجل وعلمناه صنعة لبوس لكم فكان يصنع الدرع ويبيع كل درع باثني عشر ألفا فكان يأكل من ذلك ويتصدق وسليمان صلوات الله عليه يصنع المكايل من الخوص فيأكل من ذلك وذكريا عليه السلام كان نجارا وعيسى عليه السلام كان يأكل من غزل أمه وربما كان يلتقط السنبلة فيأكل من ذلك وهو نزع اكتساب ونبينا صلى الله عليه وسلم كان يرعى في بعض الاوقات علي ماروي أنه عليه السلام قال لأصحابه رضي الله عنهم يوما كنت راعيا لمعقة بن معيط وما بهت الله نبيا الا وكان راعيا وفي حديث السائب بن شريك عن ابيه رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم شريك وكان خير شريك لا يداري ولا يماري أي لا يلاخي ولا يخام قليل فيما ذا كانت الشركة بينهما فقال في الادم وازدري رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة على ما ذكر محمد رحمه الله في كتاب المزارعة يعلم أن الكسب طريق المرسلين عليهم السلام ثم الكسب نوعان كسب من المرء لنفسه وكسب منه على نفسه فالكاسب لنفسه هو الطالب لما لا بدله من المباح والكاسب على نفسه هو الباقي لما عليه فيه جناح نحو ما يكون من السارق والنوع الثاني منه حرام بالاتفاق

قال الله تعالى ومن يكسب اثماً فاثماً يكسبه على نفسه وقال عز وجل ومن يكسب خطيئة أو  
 اثماً الآية والمذهب عند الفقهاء من السلف والخلف رحمهم الله ان النوع الاول من الكسب  
 مباح على الاطلاق بل هو فرض عند الحاجة وقال قوم من جهال أهل التمشف وحقاق أهل  
 التصوف أن الكسب الحرام لا يحل الا عند الضرورة بمنزلة تناول الميتة وقالوا ان الكسب  
 ينفي التوكل على الله تعالى أو ينقص منه وقد أمرنا بالتوكل قال الله تعالى وعلى الله فتوكلوا  
 ان كنتم مؤمنين فما يتضمن نفى ما أمرنا به من التوكل يكون حراماً والدليل على انه ينفي  
 التوكل قوله عليه السلام لو توكلتم على الله حق التوكل لرزقتم كما يرزق الطير ينفذو خصاها  
 ويروح بطناً وقال تعالى وفي السماء رزقكم وما توعدون وفي هذا حث على ترك الاشتغال  
 بالكسب وبيان أن ما قدر له من الموعود يأتيه لا محالة وقال عز وجل وأمر أهلك بالصلاة  
 الآية والخطاب وان كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ادامته فقد أمر بالصبر والصلاة  
 وترك الاشتغال بالكسب لطلب الرزق لقوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون  
 وفي الاشتغال بالكسب ترك ما خلق المرء لاجله وأمر به من عبادة ربه واليه أشار النبي  
 صلى الله عليه وسلم في قوله ما أوحى الى أن أجمع المال وأكون من المتاجرين وانما أوحى  
 الى فسيح بمحمد ربك وكن من الساجدين الآية وما في القرآن من ذكر البيع والشراء في بعض  
 الآيات ليس المراد به التصرف في المال والكسب بل المراد تجارة العبد مع ربه عز وجل  
 بهذا النفس في طاعته والاشتغال بعبادته فذلك يسمى تجارة الله تعالى هل أدلكم على  
 تجارة الآية وقال عز وجل ان الله اشترى من المؤمنين الآية والمراد هذا النوع وهو بذل  
 النفس لنيل الثواب بالجهاد وأنواع العطاء وكذا قد سمي الله تعالى آخذ المال لارتكاب  
 ما لا يحل له في الدين باثماً نفسه قال الله تعالى ولبئس ما شروا به أنفسهم وقال عز وجل  
 واشتروا بآيات الله ثمناً قليلاً والي ذلك أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله الناس غاديان  
 بائع نفسه فو بة لها ومشتري نفسه فمشتقها وان الصحابة رضی الله عنهم لم يشتغلوا بالكسب بالقول  
 مع أصحاب الصفة رضي الله عنهم كانوا يلزمون المسجد فلا يشتغلون بالكسب ومدحوا على  
 ذلك وكذلك الخلفاء الراشدون وغيرهم من أئمة الصحابة رضي الله عنهم لم يشتغلوا بالكسب  
 وهم الأئمة السادة والقادة وحجتنا في ذلك قوله تعالى وأحل الله البيع وقال جل وعلا  
 اذا تدانيتهم بدين الآية وقال عز وجل الا أن تكون تجارة عن تراض وقال جل وعلا الا أن

تكون تجارة حاضرة الآية في بعض هذه الآيات تنصب على الحل وفي بعضها نذب الى  
الاشتغال بالتجارة فن يقول بحرمها انما يخاطبنا بما يفهمه ولفظ البيع والشراء حقيقة لا تصرف  
في المال بطريق الاكتساب والكلام محمول على حقيقة لا يجوز تركها الى نوع من المجاز الا  
عد قيلم الدليل كما فيما استشهدوا به من قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم فند  
قام الدليل على ان المراد به المجاز والملم يوجد مثل ذلك هما فكان محمولا على حقيقة وقال الله  
تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض والمراد التجارة وقال الله تعالى لبس عليكم  
جناح أن تبغوا فضلا من ربكم يعني التجارة في طريق الحج وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
ان أطيب ما أكلتم من كسب أيديكم وان أخي داود كان يأكل من كسب يده والمراد  
الاشارة الى قوله تعالى كالوا من طيبات ما رزقاكم وأقوى ما تمدهم ان الاكتساب طريق  
المسكين صلوات الله عليهم وقد قررنا ذلك ولا معنى لمعارضتهم ايماننا في ذلك يحيى وعيسى  
عليهما السلام وقد بينا ان عيسى عليه السلام كان يأكل من غزل أمه رضى الله عنها ثم يقول  
ان الانبياء عليهم السلام في هذا ليس كغيرهم فقد بعثوا الدعوة للناس الى دين الحق واظهار  
ذلك لهم فكانوا مشغولين بما بعثوا لاجله ولم يشتغلوا عاملة أوقاتهم بالكسب لهذا وقد  
اكتسبوا في بعض الاوقات ليعينوا للناس ان ذلك مما ينبغي أن يشتغل به المرء وانه لا ينبغي  
الوكل على الله تعالى كما ظله هؤلاء الجهال وقد بين هذا عمر رضى الله عنه في حديثه حيث  
مر بقوم من القراء فرأهم حلوسا قد نكسوا رؤوسهم فقال من هؤلاء فقال هم المتركلون  
فقال كلا ولكنهم المتأكلون يأكلون أموال الناس ألا أبشركم من المتركلون فقيل نعم فقال  
هو الذي ياتي الحب في الارض ثم يترك على ربه عز وجل وفي رواية أخرى عنه قال  
يا مشر القراء ارفعوا رؤوسكم واكتسبوا لانفسكم ودعواهم ان الكبار من الصحابة رضى  
الله عنهم كانوا لا يكتسبون دعوى باطل فقد روى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه كان  
يزار وعمر رضى الله عنه كان يعمل في الادم وعثمان كان تاجرا يجلب اليه الطعام فيبيعه وعلى  
رضي الله عنه كان يكسب على ما روى انه أجز نفسه غير مرة حتى أجز نفسه من يهودي  
وقال لا وزان زن وارجح فان معاشر الانبياء هكذا ترى وباع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قبا وحلما من يزيد واشترى ناقة من اعرابي وأوفاد منها ثم جمعده الاعرابي وقال هم  
شاهد قال عليه السلام من يشهد لي فقال خزيفة بن ثابت رضى الله عنه أنا أشهدك

بأنك أوفيت الاعرابي ثمن النانة فقال عليه السلام كيف تشهد لي ولم تكن حاضرا فقال يا رسول الله انا نصدك فيما تأتينا به من خبر السماء أفلا نصدقك فيما تخبر به من ايفاء ثمن النانة فقال عليه السلام من شهد له خزينة فحسبه ولا حجة لهم في قوله تعالى وفي السماء رزقكم وما توعدون فالمراد المطر الذي ينزل من السماء فيحصل به النبات فان ذلك يسمى رزقا على ما نقل عن بعض السلف يا ابن آدم ان الله تعالى يرزقك ويرزق رزقك ويرزق رزقك يعني ينزل المطر من السماء رزقا للنبات ثم النبات رزق الامام والامام رزق لبني آدم ولئن حملنا الآية على ظاهرها فقول في السماء رزقنا كما أخبر الله تعالى ولكن أمرا باكتساب السبب ليأتينا ذلك الرزق عند الاكتساب بيانه في قوله عليه السلام فيما يأتى عن ربه عز وجل عبدى حرثك بذلك أنزل عليك الرزق وقد أمر الله تعالى مريم بهن النخلة كما قال الله تعالى وهزى اليك الآية وهو قادر على أن يرزقها من غير هز منها كما كان يرزقها في الحراب فقال عز وجل كلما دخل عليها زكريا المحراب الآية وانما أمرها بذلك ليكون يانا للمباداة ينبغي لهم أن لا يدعوا اكتساب السبب وان كانوا يمتدنون ان الله تعالى هو الرزاق وهذا نظير الخلق فان الله تعالى هو الخالق قد يخلق لا من سبب ولا في سبب كما خلق آدم صلوات الله عليه وقد يخلق لا من سبب ولا في سبب كما خلق عيسى عليه السلام وقد يخلق من سبب في سبب كما قال الله تعالى يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر الآية ثم الاشتغال بالسكاح وطلب الولد لا يثبت يقين العبد بان الخالق هو الله تعالى فكذا أمر الرزق ليعلم أن من يزعم أن حقيقة التوكل في تركه الكسب فهو مخالف للشريعة واليه أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله للسائل الذي قال أرسل نائتي وأتوكل فقال عليه السلام لا بل اعطها وتوكل ونظير هذا الدعاء فقد أمرنا به قال الله تعالى واسألوا الله من فضله ومعلوم ان كل ما قدر لاحد فهو بآية لا محالة ثم أحد لا يتطرق بهذا الى ترك السؤال والدعاء من الله تعالى والانبياء عليهم السلام كانوا يسألون الجنة مع علمهم أن الله تعالى يدخلهم الجنة وقد وعدهم ذلك وهو لا يخلف الميعاد وكانوا يأمنون العاقبة ثم كانوا يسألون الله تعالى ذلك في دعائهم وكذا أمر الشفاء فالشافى هو الله وقد أمرنا بالمداواة قال عليه السلام تداءوا عباد الله فان الله ما خلق داء الا وخلق له دواء الا السام أو قال الهرم وقد فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد حين دأوى ما أصابه من الجراحة في وجهه ثم اكتساب السبب بالمداواة لا يثبت اليقين

بأن الله هو الشافي فكذا اكتساب سبب الرزق بالتحرك لا يفتي التيقن بأن الله تعالى هو  
 الرازق والعجب من الصوفية أنهم لا يمتنعون من تناول طعام من أطعمهم من كسب يده  
 ورمح تجاراته مع علمهم بذلك فلو كان الاكتساب حراما لكان المال الحاصل به حرام التناول  
 لأن ما يتطرق اليه بارتكاب الحرام يكون حراما (ألا ترى) أن بيع الخمر للمسلم لما كان  
 حراما كان تناول منها حراما وحيث لم يمتنع أحد منهم من التناول عرفنا أن قولهم من نتيجة  
 الجاهل والكسل ثم المذهب عند جمهور الفقهاء من أهل السنة والجماعة رحمهم الله أن الكسب  
 بقدر ما لا بد منه فريضة وقالت الكرامية بل هو مباح بطريق الرخصة لأنه لا يخلو أما أن  
 يكون فرضا في كل وقت أو في وقت مخصوص والاول باطل لأنه يؤدي إلى أن لا يتفرغ  
 أحد عن أداء هذه الفريضة ليشتغل بغيرها من الرأئض والواجبات والثاني باطل لأن  
 ما يكون فرضا في وقت مخصوص شرعا يكون مضافا إلى ذلك الوقت كالصلاة والصوم ولم  
 يرد الشرع بإضافة الكسب إلى وقت مخصوص ثم لا يخلو أما أن يكون فرضا لرغبة الناس  
 إليه أو للضرورة والاول باطل فإن الرغبة ثابتة في جميع مافي الدنيا من الاموال وأحد  
 لا يقول يفترض على كل واحد تحصيل جميع ذلك والثاني باطل أيضا فإن ما يفترض للضرورة  
 اما يفترض عند تحقق الضرورة وبعد تحقق الضرورة يمجز عن الكسب فكيف تأخر فريضته  
 إلى حال عجزه ولا يخلو أما أن يفترض جميع أنواعه أو نوع مخصوص منه والاول باطل  
 فإن الأنبياء عليهم السلام ما اشتغلوا بالكسب في عامة أوقاتهم وكذا أعلام الصحابة ومن  
 بعدهم من الاختيار ولا يظن بهم أنهم اجتمعوا على ترك ما هو فرض عليهم والثاني باطل لأنه  
 ليس بعض الناس بتخصيصه بهذا الفريضة بأولي من البعض فحين أن الكسب ليس بفرض  
 أصلا والدليل عليه أنه لو كان أصله فرضا لكان الاستكثار منه مندوبا اليه وكان نقلا بمنزلة  
 العبادات والاستكثار منه مذموم كما قال الله تعالى إنما الحياة الدنيا لعب ولهو إلى قوله  
 عذاب شديد وبهذا الحرف يقع الفرق بينه وبين طلب أهل العلم فإن أصله لما كان فرضا  
 كان الاستكثار منه مندوبا اليه وحجتنا في ذلك قوله تعالى اتقوا من طيات ما كسبتم  
 والامر حقيقة للوجوب ولا يتصور الاتفاق من المكسوب إلا بعد الكسب وما لا يتوصل  
 إلى إقامة الفرض إلا به يكون فرضا وقال تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا الآية يعني الكسب  
 والامر حقيقة للوجوب ه فان قيل قد روى عن مجاهد ومكحول رحمهما الله أنهما قالوا المراد

طلب العلم قلنا ما ذكرنا من التفسير مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قال طلب  
 الكسب بعد الصلاة المكتوبة هي الفريضة بدد الفريضة وتلا قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة  
 فلا يترك ذلك يقول مكحول ومجاهد رحمهما الله والظاهر يؤيد ما ذكرنا بدليل ما ذكر  
 بعده واذا رأوا نجارة الآية وكانوا انقضوا بذلك في حال خطبته فنهوا عن ذلك وأمروا  
 به بعد الفراغ من الصلاة \* فان قيل الامر بعد النهي يفيد الاباحة \* قلنا الامر حقيقة لايجاب  
 ولو كان المراد هو الاباحة والرخصة لقال فلا جناح عليكم أن تبتنوا من فضل الله كما قال في  
 باب طريق الحج ليس عليكم جناح أن تبتنوا فضلا من ربكم والدليل عليه أن الله تعالى امر  
 بالانفاق على المال من الزوجات والاولاد والمعتقات ولا يتمكن من الاتفاق عليهم الا  
 بتحصيل المال بالكسب وما يتوصل به الى أداء الواجب يكون واجبا والمعقول يشهد له  
 فان في الكسب نظام العالم والله تعالى حكم ببقاء العالم الى حين فائه وجعل سبب البقاء  
 والنظام كسب العباد وفي تركه تخريب نظامه وذلك ممنوع منه \* فان قيل بقاء هذا النظام يتعلق  
 بالتساقط بين الحيوان وأحد لا يقول بفرضية ذلك \* قلنا نعم ان الله تعالى خلق البقاء بتساقط  
 الحيوانات وركب الشهوة في طباعهم وتلك الشهوة تحملهم على مباشرة ذلك الفعل فلا تقع الحاجة  
 الى أن يجعل ذلك فرضا عليهم لكيلا يمتنعوا من ذلك فان الطبع داع الى اقتضاء الشهوة \* فاما  
 الاكتساب في الاستداء فكذلك وتب وقد تعلق به بقاء نظام العالم فالزم يجعل أصله فرضا  
 لاجتماع الناس عن آخرهم على تركه لانه ليس في طباعهم ما يدعو الى الكد والتعب فجعل  
 الشرع أصله فرضا لكيلا يجتمعوا على تركه فيحصل ما هو المقصود وجميع ما ذكرنا من  
 التفسيرات يطل بما أشار اليه محمد رحمه الله في قوله طلب الكسب فريضة كما أن طلب العلم  
 فريضة \* فان هذه التفسيرات تأتي في العلم ومع ذلك كان أصله فرضا بالاتفاق فكذلك  
 طلب الكسب وكان معنى الفريضة ما يباين بقاء نظام العالم به ولا يوجد ذلك في الاستكثار  
 منه على قصد التكاثر والتفاخر وانما ذم الله تعالى الاستكثار اذا كان بهذه الصفة فقال عز  
 وجل وتفاخر بينكم وتكاثرتم يبنى على هذه المسئلة مسئلة أخرى وهي انه بعد ما اكتسب ما  
 لا بد منه هل الاشتغال بالاكتساب أفضل أم التفرغ للعبادة قال بعض الفقهاء رحمهم الله الاشتغال  
 بالكسب أفضل وأكثر مشايخنا رحمهم الله على أن التفرغ للعبادة أفضل وجه القول الأول أن  
 منقطع الاكتساب أعم فان ما يكتسبه الزارع تصل منفعة الى الجماعة عادة والذي يشتغل بالعبادة

انما يرفع نفسه لانه بفعله يحصل الجادة لنفسه ويحصل الثواب لجسده \* وما كان أهم تقاضا فهو  
أفضل لقوله عليه السلام خير الناس من يرفع الناس ولهذا كان الاشتغال بطالب العلم أفضل من  
التفرغ للعبادة لان منفعة ذلك أهم ولهذا كانت الامارة والسلطة بالعدل أفضل من التخلي  
للعبادة كما اختاره الخلفاء الراشدون وضوان الله عليهم لان ذلك أهم تقاضا والى هذا الذي  
أشار النبي صلى الله عليه وسلم في قوله العبادة عشرة أجزاء وقوله عليه السلام الجهاد عشرة  
أجزاء تسعة منها في طلب الحلال للاتفاق على العيال والدليل عليه انه بالكسب يتمكن من اداء  
أنواع الطاعات من الجهاد والحج والصدقة وبر الوالدين وصلة الرحم والاحسان الى الاقارب  
والاجانب وفي التفرغ للعبادة لا يتمكن الامن اداء بعض الانواع كالصوم والصلاة وجه القول  
الآخر وهو الاصح أن الانبياء والرسل ما اشتغلوا بالكسب في عامة الاوقات ولا يخفى على  
أحد ان اشتغالهم بالعبادة في عمرهم كان أكثر من اشتغالهم بالكسب ومعلوم انهم كانوا  
يختارون لا تقسم أعلى الدرجات ولا شك ان أعلى منها هي الدين طريق المرسلين عليهم السلام  
وكذا الناس في المادة اذا أخرجهم أمر يحتاجون الى دفعه عن أنفسهم يشتغلون بالعبادات  
لا بالكسب والناس انما يتقربون الى العباد دون المكتمسين والدليل عليه ان الاكتساب يصح  
من الكافر والمسلم جميعا فكيف يستقيم القول بتقديمه على ما لا يصح الا من المؤمنين خاصة  
وهي العبادة والدليل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن أفضل الاعمال قال أحزمها  
أى اشتغال على البدن وانما أشار بهذا الى ان المرء انما ينال أعلى الدرجات بجمع النفس هوامها قال  
الله تعالى ونهى النفس عن الهوى الآية \* والاشتغال بهذه الصفة في الانتهاء والدوام في  
العبادات داما الكسب فقيه بعض التعب في الابتداء ولكنه فيه قضاء الشهوة في الانتهاء  
وتحصيل مراد النفس فلا بد من القول بأن ما يكون بخلاف هوى النفس ابتداء وانتهاء فهو  
أفضل ولا يدخل في شيء مما ذكرنا التكاح فان الاشتغال بالكساح أفضل عندنا من التخلي  
لعبادة الله تعالى وهذا المعنى موجود فيه لاننا ما كان ذلك أفضل لما فيه من تكثير عبادة الله  
تعالى وأمر رسوله عليه السلام وتحقيق مباهاة رسول الله بهم وذلك لا يوجد هنا فكان التفرغ  
للعبادة أفضل من الاشتغال بالكسب بعد ما يحصل ما لا بد منه وهذه المسئلة تدبني على مسئلة  
أخرى اختلف فيها العلماء رحمهم الله وهي ان صفة الفقر أعلى أم صفة الغنى \* والمذهب عندنا ان  
صفة الفقر أعلى وقال بعض الفقهاء صفة الغنى أعلى وقد أشار محمد رحمه الله في كتاب



الكسب في موضعين الى ما بينا من مذهبنا فقال في أحد الموضعين « ولو أن الناس لم يراعوا  
 يكفهم وعمدوا الى الفضول فوجهها لا امر آخرتهم لكان خيرا لهم » وقال في الموضع الآخر  
 وما زاد على ما لا بد منه يحاسب المرء عليه ولا يحاسب أحد على الفقر ولا شك ان ما لا يحاسب  
 المرء عليه يكون أفضل مما يحاسب المرء عليه وأما من فضل الغني فاحتج وقال الغني نعمة والفقر  
 بؤس ونقمة ومحنة ولا ينبغي على عاقل ان النعمة أفضل من النقمة والحمة والدليل عليه ان  
 الله تعالى سمي المال فضلا فقال عز وجل « ابتغوا من فضل الله » وقال تعالى ليس عليكم  
 جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم وما هو فضل الله فهو أعلى الدرجات وسمى المال خيرا فقال  
 عز وجل ان ترك خيرا الوصية للوالدين وهذا اللفظ يدل على انه خير من عنده وقال تعالى  
 ولقد آتينا داود منا فضلا يعني الملك والمال حتى روى انه كانت له مائة سرية فتعنى من الله تعالى  
 الزيادة على ذلك فقال رب هب لي ملكا لا ينبغي لاحد من بعدي ولا يظن باحد من الرسل  
 عليهم السلام انه سأل من الله تعالى الدرجة الدنيا دون الدرجة الدنيا والدليل عليه ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال الا يدي ثلاثة يد الله ثم اليد المعطية ثم اليد المعطاة وهي السفلى الى يوم  
 القيامة وفي حديث آخر قال عليه السلام اليد العليا خير من اليد السفلى واليد العليا هي  
 اليد المعطية وقال عليه السلام لسعد بن أبي وقاص رضى الله عنه انك ان تدع ورتك أغنياء  
 خير لك من أن تدعهم عائلة يكفون الناس وقال أبو بكر الصديق رضى الله عنه لما نشأ  
 رضى الله عنها في مرضه ان أحب الناس الي غنى أنت وأعزهم علي فقر أنت فهذا يدل على  
 أن صفة الغنى أعلى من صفة الفقر قال عليه السلام كاد الفقر أن يكون كفرا وقال عليه السلام  
 اللهم اني أعوذ بك من الفقر الا اليك وقال عليه السلام اللهم اني أعوذ بك من البؤس  
 والتبؤس البؤس الفقر والتبؤس التمسك ولا يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم انه يتعوذ بالله  
 من أعلى الدرجات « وحجبتنا في ذلك ان الفقر أسلم للعباد وأعلى الدرجات للعبد ما يكون أسلم له  
 ويان ذلك انه يسلم بالفقر من طغيان الغنى قال الله تعالى كلا ان الانسان ليطغى الآية وقال  
 عز وجل الذين طغوا في البلاد الآية وانما حملهم على ذلك الطغيان الاغناء يعني الذين ادعوا  
 ما لا ينبغي لاحد من البشر فانه لم يتقل ان أحدا من الفقراء وقع في ذلك فدل ان الفقر  
 أسلم ثم صفة الغنى مما تميل اليه النفس ويدعوا اليه الطبع ويتوصل به الى اقتضاء الشهوات  
 ولا يتوصل بالفقر الى شيء من ذلك وأعلى الدرجات ما يكون أبعد من اقتضاء الشهوات

وقال تعالى وانبؤوا الشهوات فسوف يلقون غيا وقال جل وعلا زين للانس الآية والدليل عليه قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات وقال عليه السلام الفقر أزين بالمؤمن من المراء الجيد على جيد الفرس وقال عليه السلام ان فقراء أوتي بدخلون الجنة قبل اغنيائهم بنصف يوم وهو خمسمائة عام وفي الآثار ان آخر الانبياء عليهم السلام دخولا الجنة سليمان عليه السلام للملكه وقال عليه السلام يوما لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما ما يبطلك عنى يا عبد الرحمن قال وما ذلك يا رسول الله قال انك آخر أصحابي لحوقا بي يوم القيامة فأقول ما حبسك عنى فتقول المال كنت محاسبا محبوسا حتى الآن وكان هو من العشرة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة وقد قاسم الله ماله أربع مرات فتصدق بالصف وأمسك النصف فى المرة الاولى وكان ماله ثمانية آلاف فتصدق بأربعة آلاف وفى المرة الثانية كان ثمانية آلاف دينار فتصدق بنصفها وفى المرة الثالثة كان ستة عشر ألف دينار فتصدق بنصفها وفى المرة الرابعة كان اثنين وثلاثين ألف دينار فتصدق بنصفها ومع ذلك كله قال عليه السلام فى حقه ما قال فنيين به ان صفة الفقر أفضل وقال عليه السلام عرض على مفاتيح خزائن الارض فاستنبت اخي جبريل عليه السلام بذلك فأشار الى بالثواضع فقلت أكون عبدا أجوع يوما وأشبع يوما فاذا جعت صبرت واذا شبعت شكرت وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اللهم احببني مسكينا وأمتي مسكينا واحشرني فى زمرة المساكين ولا شك ان النبي صلى الله عليه وسلم سأل نفسه أعلى الدرجات وان الافضل لنا ما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم أنا حظكم من الانبياء وأنتم حظي من الامم فى هذا الاشارة الى أن الواجب علينا التمسك بهذا وتبيين بما ذكرنا أن النبي صلى الله عليه وسلم ماتعوذ من الفقر المطلق وانما تعوذ من الفقر المنسب على ما روى فى بعض الروايات انه عليه السلام قال اللهم انى أعوذ بك من فقر منسى ومن غنى بطنى الا انه تيمد السؤال فى بعض الاحوال ومراده ذلك أيضا ولكن من سمع اللفظ مطلقا نقله كما سمع وهذه المسئلة تنبئ على مسئلة أخرى اختلف فيها العلماء وهو ان الشكر على الننى أفضل أم الصبر على الفقر واختلف العلماء رحمهم الله فى هذه المسئلة على أربعة أقاويل فمنهم من توقف فى جوابها لتعارض الآثار وقال ان ابا أبى حنيفة رحمه الله توقف فى أطال المشركين لتعارض الآثار فيهم وقال اذا فقتدى به ويتوقف فى هذا الفصل لتعارض الآثار

أيضا ومنهم من قال هما سواء واستدلوا بقوله عليه السلام الطاعم الشاكر كالجامع الصابر ولان  
 الله تعالى اثنى في كتابه على عبيد بن واثني على كل واحد منهما بنعم العبد أحدهما بنعم عليه فشكر  
 وهو داود قال الله وهو هبنا لداود الآيات والآخرة ابلى فصبر وهو أيوب عليه السلام قال الله تعالى  
 انا وجدناه صابرا الآية فعرنا انهما سواء ومنهم من قال الشكر على النعم افضل لتو له عليه السلام  
 الحمد لله على كل نعمة وقال عليه السلام لو أن جميع الدنيا صارت لقمة فتناولها عبد وقال الحمد لله  
 رب العالمين كان بما أنى به خيرا مما أوتي بنى لما في هذه الكلمة من الثناء على الله تعالى وتبين  
 بالحديث الاول ان الشكر يكون بالثناء على الله تعالى فكان أفضل من الصبر والدليل عليه قوله  
 تعالى اعملوا آل داود شكرا وهذا يعم جميع الطاعات ولا شك ان ما يعم جميع الطاعات فهو  
 أعلى الدرجات وذلك لا يوجد في الصبر على الفقر والمذهب عندنا ان الصبر على الفقر أفضل  
 قال عليه السلام الصبر نصف الايمان \* وقال عليه السلام الصبر من الايمان بمنزلة الرأس من  
 الجسد ولان في الفقر معنى الابتلاء والصبر على الابتلاء يكون أفضل من الشكر على النعمة  
 يعتبر هذا بسائر أنواع الابتلاء فان الصبر على ألم المرض يكون أعظم في الثواب من الشكر  
 على صحة البدن وكذلك الصبر على العبي أفضل من الشكر على البصر قال عليه السلام فبا  
 يأمر عن ربه عز وجل من أخذت كريمته وصبر على ذلك فلا جزاء له عندى الا الجنة أو قال  
 الجنة والرؤية وهذا الفقه وهو أن للمؤمن ثوابا في نفس المصيبة قال عليه السلام يؤجر المؤمن  
 في كل شيء حتى الشوكة تشاكه في رجله \* والدليل عليه أن ما عارض الله عنه حين أصابه  
 حر الحجارة هرب وكان ذلك منه نوع اضطراب ثم مع ذلك قال فيه رسول الله لقد تاب  
 توبة لو قسمت توبته على جميع أهل الارض لوسعتهم فعرنا أن نفس المصيبة للمؤمن ثواب وفي  
 الصبر عليها ثواب أيضا فاما نفس النفي فلا ثواب فيه وانما الثواب في الشكر على النفي وما ينال  
 به الثواب من الوجهين يكون أعلى مما ينال فيه الثواب من وجه واحد وكما أن في الشكر  
 على النفي ثناء على الله تعالى ففي الصبر على المصيبة كذا لقوله تعالى الذين اذا أصابتهم مصيبة  
 الآية وحكي أن غنيا وفقيرا تناظرا في هذه المسئلة فقال النفي الشاكر انا أفضل فان الله  
 تعالى استقرض من الاغنياء فقال عز وجل من ذا الذي يقرض الله الآية \* وقال الفقير  
 ان الله تعالى انما استقرض من الاغنياء للفقراء وقد يستقرض من الخبيث وغير الخبيث ولا  
 يستقرض الا الاجل يوضحه ان النفي يحتاج الى الفقير ولا يحتاج الفقير الى النفي لان النفي يلزمه

اداء حق المال فلو اجتمع الفقراء عن آخرهم علي أن لا يأخذوا شيئا من ذلك لم يجبروا علي  
 الاخذ ويحمدون شرعا علي الامتناع من الاخذ فلا يتمكن الاغنياء من اسقاط الواجب  
 عن انفسهم والله تعالى يوصل الفقراء كفايتهم علي حسب ماضن لهم فهذا تبين أن الاغنياء  
 هم الذين يحتاجون الي الفقراء والفقراء لا يحتاجون اليهم بخلاف ما ظله من يعتبر الظاهر ولا  
 يتأمل في المعنى ويتضح مما قررنا أن الفقير الصابر أفضل من الغني الشاكر وفي كل خير ثم  
 الكسب علي مراتب فقد اراد بالبد لكل أحد مه يعني ما يقيم به صلبه يفترض علي كل أحد  
 اكتسابه غنيا أو فقيرا لانه لا يتوصل الي اقامة الفرائض الا به وما يتوصل به الي اقامة الفرائض  
 يكون فرضا فان لم يكتسب زيادة علي ذلك فهو في سعة من ذلك لقوله عليه السلام من أصبح  
 آمنّا في سربه معافى في بدنه وعنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها وقال عليه السلام  
 لا بن خنيس رضي الله عنه فيما يظله لقمة تسد بها جوعتك وخرقة توارى بها سوائك فان كان لك  
 كن يكتنك خسن وان كان لك ذابة تركها يبخ ٥ وهذا اذا لم يكن عليه دين فان كان عليه  
 دين فلا اكتساب بقدر ما يقضى به دينه فرض عليه لان قضاء الدين مستحق عليه ان كان غنيا قال  
 عليه السلام الدين مقضى وبالا اكتساب يتوصل اليه \* وكذا ان كان له عيال من زوجة وأولاد  
 صغار فانه يفترض عليه الكسب بقدر كفايتهم غنيا لان الاتفاق علي زوجته مستحق عليه قال  
 الله تعالى أسكنوهن من حيث سكنن من وجدكم معناه فائقوا عليهن من وجدكم وهكذا في  
 قراءة ابن مسعود رضي الله عنه وقال جل وعلا وعلي المولود له رزقهن وكسوتهن الآية وقال  
 عز وجل ومن قدر عليه رزقه فلينفق الآية وانما يتوصل الي ايفاء هذا المستحق بالكسب وقال  
 صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء ائما ان يضع من يمينه فالتحرز عن ارتكاب المآثم فرض وقال عليه  
 السلام ان لنفسك عليك حتما وان لاهلك عليك حقا فاعط كل ذي حق حقه ولكن هذا في  
 القرضية دون الاول لقوله عليه السلام ثم من ثول فان اكتسب زيادة علي ذلك ما بذخره  
 لنفسه وعياله فهو في سعة من ذلك لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم ادخر قوت عياله لسنة  
 بعد ما كان منيبا عن ذلك علي ما روي أنه صلى الله عليه وسلم قال لبلال رضي الله عنه اتق بلالا  
 ولا تخش من ذي العرش اقلالا والمتأخر يكون ناسخا للمتقدم فان كان له ابوان كبيران معمران  
 فانه يفترض عليه الكسب بقدر كفايتهم لان نفقتهم مستحقة عليه بعد عمرته اذا كان متمكنا  
 من الكسب قال عليه السلام للرجل الذي اتاه وقال أريد الجهاد معك ألك ابوان قال نعم قال عليه

السلام ارجع قديمها لجاهد يدي اكتسب وأنفق عليهما وقال تعالى وصاحبهما في الدنيا  
معرّوفاً وليس من المصاحبة بالمعروف تركهما يموتان جوعاً مع قدرته على الكسب ولكن  
هذا دون ما سبق في الفرضية لما روى أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم معي دينار  
فقال عليه السلام انفق على نفسك فقال معي آخر فقال عليه السلام انفق على عيالك قال  
معني آخر قال عليه السلام انفق على والدك الحديث فاما غير الوالدين من ذوى الرحم المحرم  
فلا يفترض على المرء الكسب للاتفاق عليهم لانه لا يستحق نفقتهم عليه الا باعتبار صفة  
اليسار ولكنه يندب الى الكسب والاتفاق عليهم لما فيه من صلة الرحم وهو مندوب اليه  
في الشرع قال عليه السلام لا خير فيمن لا يحب المال فيصل به رحمه ويكرم به ضيفه ويبره  
صديقه وقال عليه السلام لعمر بن العاص رضي الله عنه وأرغب لك رغبة من المال الحديث  
الى أن قال نعم المال الصالح للرجل الصالح يصل به رحمه وقطية الرحم حرام لقوله عليه السلام  
ثلاث مملكات بالرش العمة والامانة والرحم تقول النعمة كفرت ولم أشكر وتقول  
الامانة ضيعت ولم أؤد وتقول الرحم قطعت ولم أوصل وقال عليه الصلاة والسلام صلة الرحم  
تزيد في العمر وقطية الرحم ترفع البركة من العمر قال عليه السلام فيما يأت عن ربه عز وجل  
أنا الرحمن وهى الرحم شقت لهما سمى من اسمي فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته وفى  
ترك الاتفاق عليهم ما يؤدى الى قطية الرحم فيندب الى الاكتساب للاتفاق عليهم وبمذ ذلك  
الامر موسع عليه فان شاء اكتسب وجمع المال وان شاء أبى لان السلف رحمهم الله منهم  
من جمع المال ومنهم من لم يفعل ففرغنا ان كلا الطريقين مباح أما الجمع فلما روى عن النبي صلى  
الله عليه وسلم من طلب الدنيا حالاً لا متفقاً لى الله تعالى ووجهه كالفقر ليلة البدر ومن طلبها  
مفاخرها مكافراً لى الله تعالى وهو عليه غضبان فدل ان جمع المال على طريق التعفف مباح  
وكان عليه السلام يقول فى دعائه اللهم اجعل أوسع رزقى عند كبرسنى واتضاء عمرى  
وكان كذا فقد اجتمع له أربعون شاة حلوبة وفذلك وسهم بخير فى آخر عمره وأما الامتناع  
من جمع المال فطريق مباح أيضاً لحديث عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لو كان لابن آدم واديان من ذهب لمتنى اليهما ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم الا التراب  
ويتوب الله على من تاب وقيل هذا كان مما يتلى فى القرآن فى سورة بونس من الركوع الثانى  
أو الثالث ثم انسخت تلاوته وبقيت روايته وقال عليه السلام تبا لئال وفى رواية لصاحب

الذهب والفضة وقال صلى الله عليه وسلم هلك المكثرون الا من قال بئله هكذا وهكذا يعني  
يتصدق من كل جانب وقال عليه السلام يقول الشيطان ان بنجومنى صاحب المال من اتحدى  
ثلاث اما ان ازيه في عينه فيجسمه من غير حله واما ان احقره في عينه فيعطى في غير حله  
واما ان احببه اليه فيمنع حق الله تعالى منه ففي هذا بيان ان الامتناع من الجمع أسلم ولا عيب  
على من اختار طريق السلامة ثم بين محمد رحمه الله ان الكسب فيه معنى المعاونة على القرب  
والطاعات أى كسب كان حتى قال ان كسب قتال الجبال ومتخذ الكيزان والجرار وكسب  
الحركة فيه معاونة على الطاعات والقرب فانه لا يتمكن من اداء الصلاة الا بالطهارة ويحتاج  
ذلك الى كوز يستقى به الماء والى دلو ورشاء ينزع به الماء ويحتاج الى ستر المودة لاذاء  
الصلاة وانما يتمكن من ذلك بعمل الحركة فعرفنا ان ذلك كله من أسباب التعاون على اقامة  
الطاعة واليه أشار على رضى الله عنه في قوله لا تسبوا الدنيا فانهم مطية المؤمن الدنيا الى  
الآخرة وقال أبو ذر رضى الله عنه حين سألته رجل عن أفضل الاعمال بعد الايمان فقال  
الصلاة وأكل الخبز فنظر اليه الرجل كالتعجب فقال لولا الخبز ما عبد الله تعالى بنى بأكل  
الخبز يقيم صلبه فيتمكن من اقامة الطاعة ثم المذهب عند جمهور الفقهاء رحمهم الله ان المكاسب  
كلها فى الاباحة سواء وقال بعض المتشقة ما يرجع الى الدنائة من المكاسب فى عرف الناس  
لا يسع الاقدام عليه الا عند الضرورة لقوله عليه السلام ليس للؤمن أن يذل نفسه  
وقال عليه السلام ان الله تعالى يحب معالى الامور ويبغض سفاسفها والسفاسف ما يدنى المرء  
ويبغضه ووجبت فى ذلك قوله عليه السلام ان من الذنوب ذنوبا لا يكفرها الصوم ولا الصلاة  
قيل فما يكفرها يا رسول الله قل الموم فى طلب المعيشة وقال عليه السلام طلب الحلال  
كتمارة الابطال ومن بات وانما من طلب الحلال مات مغفورا له وقال عليه السلام أفضل  
الاعمال الاكتساب للاتفاق على العيال من غير تفصيل بين أنواع الكسب ولولم يكن فيه  
سوى التعفف والاستغناء عن السؤال لكان مندوبا اليه فان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
السؤال آخر كسب العبد أى يبقى فى ذل الى يوم القيامة وقال عليه السلام لحكيم بن حزام  
رضى الله عنه أو لتغيره مكسبة فيها نقص المرتبة خير لك من أن تسأل الناس أعطوك أو  
منعوك ثم المذمة فى عرف الناس ليست للكسب بل للخيانة وخلف الوعد واليمين الكاذبة  
ومنى البخل ثم المكاسب أربعة الاجارة والتجارة والزراعة والصناعة وكل ذلك فى الاباحة

سواء عند جمهور الفقهاء رحمهم الله وقال بعضهم الزراعة مذمومة لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى شياً من آلات الحراثة في دار قوم فقال ما دخل هذا بيت قوم الا دلوا وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن قوله عز وجل ان تطيعوا الذين كفروا يردوكم على أعقابكم أهو التمر قال لا ولكنه الزراعة والترب سكنى البادية وترك الهجرة وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما اذا تبايعتم بالمعنى واتبعتم أذناب البقر ذلتم حتى يطعم فيكمه وحجبتنا في ذلك ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم اذ درع بالجرف وقال عليه السلام اطلبوا الرزق تحت خبايا الارض يعني الزراعة وقال عليه السلام الزارع يتاجر ربه وقد كان له فذلك وسهم بخير فكان قوته في آخر العمر من ذلك وعمر رضي الله عنه كان له أرض بخير يدعى ثمن وقد كان لابن مسعود والحسن بن علي وأبي هريرة رضي الله عنهم مزارع بالسواد يزرعونها ويؤدون خراجها وكان لابن عباس رضي الله عنهما أيضاً مزارع بالسواد وغيرها وتأويل الآثار المروية فيما اذا اشتغل الناس كلهم بالزراعة وأعرضوا عن الجهاد حتى يطعم فيهم عدوهم وذلك مروى في حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال وقدمتم عن الجهاد وذللتم حتى يطعم فيكم فيما اذا اشتغل بعضهم بالجهاد وبعضهم بالزراعة ففي عمل المزارع معاونة للجهاد وفي عمل المجاهد دفع عن الزارع وقال صلى الله عليه وسلم المؤمنون كالبنيان يشد بعضه بعضاً ثم اختلف مشايخنا رحمهم الله في التجارة والزراعة فقال بعضهم التجارة أفضل لقوله تعالى وآخرون يضربون في الارض الآية والمراد بالضرب في الارض التجارة فقدمه في الذكر على الجهاد الذي هو سنام الدين وسنة المرسلين ولهذا قال عمر رضي الله عنه لأن أموت بين شعبي رحلي أضرب في الارض أبتغي من فضل الله أحب الي من أن أقتل مجاهداً في سبيل الله وقال عليه السلام التاجر الأمين مع الكرام البررة يوم القيامة وأكثر مشايخنا رحمهم الله على أن الزراعة أفضل من التجارة لأنها أعم نفعاً فبعمل الزراعة تحصيل ما يقيم به المرء صلبه ويتقوى به على الطاعة وبالتجارة لا يحصل ذلك ولكن ينمو المال وقال عليه السلام خير الناس من هو أنفع للناس فلا اشتغال بما يكون نفعه أعم يكون أفضل ولأن الصدقة في الزراعة أطهر فلا بد أن يتناول مما يكتسبه الزارع الناس والدواب والطيور وكل ذلك صدقة له قال عليه السلام ما غرس مسلم شجرة فتناول منها انسان أو دابة أو طير الا كانت له صدقة وفي رواية وما أكلت العافية منها فهي له صدقة والعافية هي الطيور الطالبة لارزاقها الراجعة الى أوكارها واذا كان

في عادة الناس ذم الكسب الذي ينعدم فيه الصدق كعمل الحياكة مع انه من التعاون  
 على اقامة الصلاة عرفنا ان ما يكون التصديق فيه أكثر من الكسب فهو أفضل فأما تأويل  
 ما نقلوا به فقد روى مكحول ومجاهد رحمهما الله قالوا المراد الضرب في الارض لطلب العلم  
 وبه نقول ان ذلك أفضل فقد أشار محمد رحمه الله الى ذلك في قوله طلب الكسب فريضة كما  
 أن طلب العلم فريضة فتشبيه هذا بذلك دليل على أن طلب العلم أعلى درجة من غيره وبيان  
 فرضية طلب العلم في قوله عليه السلام طلب العلم فريضة على كل مسلم والمراد علم الحلال  
 على ما قبل أفضل العلم علم الحلال وأفضل العمل حفظ الحلال وبيان هذا أن ما يحتاج المرء  
 في الحلال لاداء ماله يفترض عليه عينا علمه كالطهارة لاداء الصلاة فان أراد التجارة  
 يفترض عليه تعلم ما يتحرز به عن الربا والعقود الفاسدة وان كان له مال يفترض عليه تعلم  
 زكاة جس ماله لينتمكن به من الاداء وان لزمه الحج يفترض عليه تعلم ما يؤدي به الحج  
 هذا معنى علم الحلال وهذا علم لأن الله تعالى حكم بقاء الشريعة الى يوم القيامة والبقاء بين  
 الناس يكون بالتعلم والتعليم يفترض التعليم والتعلم جميعا وقد قررنا هذا المعنى في بيان فريضة  
 الكسب والدليل عليه ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الذين لا يعلمون ولا يتعلمون ليرفع  
 العلم ثم وقال ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من القلوب ولكن يقبض العلم اذا  
 قبض العلماء اتخذ الناس رؤسا جهالا فافتنوا بهير علم فضلوا وأضلوا والذي يؤيد هذا كله  
 قوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك الآية وفي هذا إشارة الى أنه يفترض تعليم  
 الكافر اذا طلب ذلك فتعليم المؤمن أولى وبيان قولنا انه من أكده الفرائض ان الانسان  
 لو شغل جميع عمره بالتعلم والتعليم كان مقترضا في الكل ولو شغل الجميع عمره بالصوم والصلاة  
 كان مشتغلا في البعض ولا شك ان اقامة الفرض أعلى درجة من اداء النفل قال وكما أن  
 طلب العلم فريضة فاداء العلم الى الناس فريضة لأن اشتغال صاحب العلم بالعمل معروف  
 والعمل بخلافه منكر فالتعليم يكون أمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر وهو فرض على هذه  
 الامة قال الله تعالى كنتم خير أمة الاية ويختلفون في فصل وهو ان من يعلم حكما  
 أو حكيم هل يفترض عليه أن يبين ذلك لمن لا يعلمه أم لا فليقل قول بعض مشايخنا رحمهم  
 الله يلزمه ذلك وأكثرهم على انه لا يلزمه ذلك وانما يجب ذلك على الذين اشتهروا بالعلم  
 ممن يعتمد الناس قولهم ونسب أشار في هذا الكتاب الى القولين واللفظ المذكور هنا



يوجب التعميم وقال بعد هذه فلي البصراء من العلماء أن يدينوا للناس طريق الفقه فهذا  
 يدل على أن الرضائية هي الذين اشتهروا بالعلم خاصة وجه القول الاول قوله تعالى ان  
 الذين يكتبون ما أنزلنا من البينات وقوله تعالى واذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب  
 الآية فتبين بالآيتين أن الكتمان حرام وان ضده وهو الاطهار لازم فيتناول ذلك كل من  
 بلغه علم فانه يتصور منه الكتمان فيما بلغه فيفترض عليه الاطهار وقال صلى الله عليه وسلم  
 اذا رأيتم آخر هذه الامة طعن على أولها فمن كان عنده علم فليظهره فان كاتم العلم يومئذ  
 ككاتم ما أنزل على محمد ولان تعلم العلم بمنزلة اداء الزكاة وعلى كل أحد اداء الزكاة من  
 نصابه وصاحب النصاب وصاحب المنصب في ذلك سواء وجه القول الاخر ان العلماء في  
 كل زمان خلفاء الرسل عليهم السلام كما قال صلى الله عليه وسلم العلماء هم ورثة الانبياء ومعلوم  
 ان في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم كان هو المبين للناس ما يحتاجون اليه من أمر دينهم  
 فان الله تعالى وصفه بذلك وقال لتبين للناس ما نزل اليهم ولا يجب على أحد سواه شيء من  
 ذلك بحضرة فكذا في كل حين ومكان انما يفترض الاداء على المشهورين بالعلم دون غيرهم  
 لان الناس في العادة انما يشتدون قول من اشتهر بالعلم وقليلا يعتمدون قول غيرهم وربما  
 يستخف بعضهم بما يسمعه ممن لم يشتهر بالعلم ولهذا كان البيان على المشهورين خاصة وقد نقل  
 عن الحسن رضي الله عنه أدركت سبعين بدر يا كلهم قد انزوا ولم يشتغلوا بتعليم الناس  
 لانه كان لا يحتاج اليهم وكذا علماء التابعين رحمهم الله فمنهم من تصدى للفتوى والتعليم ومنهم  
 من امتنع من ذلك واثرى لعله انه لا يتمكن الخلل بامتناعه وان المقصود حاصل بغيره وهذا  
 لان للعلم ثمرتين اعمل به والتعليم ومنهم من لا يتمكن منهما جميعا فيكتفي بثمره العمل به فخرنا  
 أن ذلك واسع وان المقصود بالمشهورين من أهل العلم حاصل (قال ولو لم يكن طلب العلم  
 فريضة لم يكن للناس مخرج من الاثم) يعني ان التحرز عن ارتكاب الاثم فرض قال الله تعالى  
 قل انما حرم ربى الفواحش الآية ولا يتوصل الى هذا التحرز الا بالعلم قال ولو تركه الناس  
 العلم للتمييز الحق من الباطل والصواب من الخطأ واليدين من الخفى يعني أن التمييز بين الحق  
 والباطل أصل الدين ولا يتوصل اليه الا بالعلم قال الله تعالى ويحور الله الباطل ويحق الحق  
 وقال في آية أخرى ليحق الحق ويبطل الباطل ولا شك انه يفترض على كل مخاطب التمييز  
 بين ما أحق الله تعالى وبين ما محاه الله من الباطل وكذا يجب على كل أحد التمسك بما هو

صواب والتحرز عن الخطأ بمجده وطريق التوصل الى ذلك العلم (قل فلي العلماء انا ما وصل  
 اليهم ممن قبلهم مما فيه منفعة للناس) يعني أن بيان المسوع من الآثار واجب على العلماء فان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قل نصر الله امراً سمع منا مقالة فوطاها كما سمعها ثم أداها الى من سمعها  
 ورب حامل فته الى غير فتيه ورب حامل فته الى من هو أقننه منه وقال صلى الله عليه وسلم ألا فليبلغ الشاهد  
 تسمون ويسمع منكم ويسمع من لم يسمع منكم وقال صلى الله عليه وسلم ألا فليبلغ الشاهد  
 المائب ثم انما يفترض بيان ما فيه منفعة للناس وهو النسخ من الآثار الصحيحة المشهورة  
 فاما المنسوخ فيجب روايته وكذا الشاذ فيما تم به البلوى فانه ليس في روايته منفعة للناس وربما  
 يؤدي الى الفتنة والتحرر عن الفتنة أولى والاصل فيه ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه  
 لو حدثتكم بكل ما سمعت لرمتوني بالحجارة وان معاذ رضي الله عنه كان عنده حديث في  
 الشهادة وكان لا يرويه الى ان احتضر ثم قال لاصحابه سمعته من رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لولا ما حضرنى من أمر الله ما رويته لكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 من شهد أن لا اله الا الله مخلصاً من قلبه دخل الجنة فكان يمتع من روايته في صحته لكي  
 لا يشك الناس ثم لما خاف الموت بموته رواه لاصحابه فهذا أصل لما بينا (قال ألا ترى انه  
 لو لم يفترض الاداء علينا لم يفترض على من قبلنا حتى ينتهي ذلك الى الصحابة والتابعين  
 رضي الله عنهم) يعني ان الناس في نقل العلم سواء قال صلى الله عليه وسلم ينقل هذا الدين عن  
 كل حاف عدوله يشنون عنه تحريف المبطلين وتأويل الجاهلين فلو جوزنا للمتأخرين ترك النقل  
 لجوزنا مثل ذلك للمتقدمين فيؤدي هذا الى القول بما ذهب اليه الروافض ان الله تعالى  
 أنزل آيات في شأن علي رضي الله عنه وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث في  
 فضله والتصيص على امامته غير ان الصحابة رضي الله عنهم كتبوا ذلك حسداً منهم له وعند  
 أهل السنة رحمهم الله هذا كذب وزور لا يجوز أن يظن باحد من الصحابة رضي الله عنهم  
 فكيف بمجاعتهم ولو كان شيئاً من ذلك لاشتهر ولكن ما ذهب اليه الروافض مبني على  
 الكذب والبهتان فحمد رضي الله عنه بهذا الاستشهاد أشار الى أن الصحابة رضي الله عنهم  
 أجمعين ما تركوا نقل شيء من أمور الدين فعلى من بعدهم الاقتداء بهم في ذلك ثم المرض  
 نوعان فرض عين وفرض كفاية ففرض العين على كل أحد اقامته نحو أركان الدين وفرض  
 الكفاية ما اذا قام به البعض سقط عن الباقيين لحصول المقصود وان اجتمع الناس على تركه

كانوا مشتركين في المأثم كالجهاد فان المقصود به اعلاء كلمة الله تعالى واعزاز الدين فاذا حصل هذا المقصود من بعض المسلمين سقط عن الباقيين واذا قصد الكل عن الجهاد حتى استولى الكفار على بعض الثغور اشترك المسلمون في المأثم بذلك وكذا غسل الميت والصلاة عليه والدفن كل ذلك فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين وان امتنعوا من ذلك حتى ضاع ميت بين قوم مع علمهم بحاله كانوا مشتركين في المأثم فاداء العلم الى الناس فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين لحصول المقصود وهو احياء الشريعة وكون العلم محفوظا بين الناس باداء البعض وان امتنعوا من ذلك حتى اندرس شيء بسبب ذلك كانوا مشتركين في المأثم (قال وما رغب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفضائل فادأوه الى الناس فريضة) ومعنى هذا الكلام ان مباشرة فعل التطوعات وما نذب اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بفرض ولا اثم على من امتنع من ذلك ولكن اداء ذلك الى الناس فريضة حتى اذا اجتمع أهل زمان على ترك نفل كانوا تاركين لفريضة مشتركين في المأثم لان بترك النفل يندرس شيء من الشريعة وليس في ترك الاداء معنى الاندراس ونظيره هذا ان من امتنع من صلاة التطوع فلا اثم عليه في ذلك ولو صلى التطوع بغير طهارة كان آثما مما تبالان في الاداء بغير طهارة تندير حكم الشرع وليس في ترك الاداء تنيير حكم الشرع فان المقصود بالتطوعات أحد شيئين قطع طمع الشيطان عن وسوسته بان يقول اذا كان هذا العبد يؤدي ما ليس عليه كيف يترك أداء ما هو عليه فينقطع طمعه عن وسوسته بهذا وهو جسر لقصان الفرائض على ما قال صلى الله عليه وسلم اذا تمكن في فريضة العبد نقصان يقول الله تعالى للملائكة اجعلوا نوافل عبدي جبرا لنقصان فريضته واذا كان في التطوع هذا المقصود فلا يجوز ترك البيان فيه حتى يندرس فيفوت هذا المقصود أصلا فمرنا ان أدائه الى الناس فريضة وان لم يكن مباشرة فعليه فريضة (قال وليس يجب على الفقيه أن يحدث بكل ما سمع الا لغائب حضر خروجه ممن يعلم انه لم يشتر في أهل مصره) يعني بهذا ان أصل البيان واجب ولكن الوقت موسع وانما يتضيق عند خوف الموت كما بينا في حديث معاذ رضي الله عنه والذي أتاه كان قصده أن يعلم منه ما لم يشتر في مصره مما فيه منفعة للناس حتى يفهم بذلك اذا رجع اليهم قال الله تعالى فلولوا نفر من كل فرقة الآية فلم يأم على الرجوع كان الوقت في التعليم واسما على المعلم واذا عزم على الخروج فقد

تسبب الوقت ولا يسه تأخير البيان بعد ذلك بتأخير الصلاة بعد دخول الوقت فرض  
ولكن الوقت واسع وإذا بلغ آخر الوقت تسبب ولا يسه التأخير بعد ذلك وهذا فيما لم  
يشتر في أهل مصر فاما فيما اشتر فيه ولا حاجة ولا ضرورة لان الراجع يتمكن من  
تسبب ذلك لنفسه من علماء أهل مصر وأهل مصر يتوصلون الى ذلك من جهة تلامذهم  
دون هذا اراجع اليهم والمؤمنون كنفس واحدة يعني اذا تألم بعض الجسد تألم الكل  
وإذا مال الراحة بمعنى الجسد اشترك في ذلك سائر الاعضاء فإذا كان مشهورا في أهل مصر  
لا يدرس بامتاع هذا العالم من البيان له وإذا لم يكن مشهورا فيهم فترك البيان يؤدي الى  
الادراس في حتمهم فكما لا يحل له أن يترك البيان لأهل مصر حتى يندرس فكذا لا يحل  
ترك البيان للذي ارغى اليه من موضع آخر لهذا المنعوض وهو غير مشهور في أهل مصر  
ثم ان الله تعالى خلق أولاد آدم عليه السلام خلقا لا تقوم أبدانهم الا بربعة أشياء الطعام  
والشراب واللباس والكن أما الطعام فقال الله تعالى وما جعلناهم جسدا الا آية وقال عز وجل  
كلوا من طيبات ما رزقناكم وأما الشراب فقال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي وقال  
جل وعلا وكأوا واشربوا وأما اللباس فقال الله تعالى يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري  
سواكم وريشا وقال الله تعالى خذوا زينكم عند كل مسجد الآية وأما الكن فلاهم حلتوا  
حلتا لا تضيق أبدانهم معه أذى الحر والبرد ولا تبقى على شدتهما قال الله تعالى وخلق الانسان  
ضمينا فيحتاج الى دفع أذى الحر والبرد عن نفسه لتبقى نفسه فيؤدي بها ما تحل من أمانة  
الله تعالى ولا يتمكن من ذلك الا بكن فصار الكن لهذا بمعنى الطعام والشراب (قال وقد  
دلهم الماعش بأسباب فيها حكمة بالغة) يعني ان كل أحد لا يتمكن من تعلم جميع ما يحتاج اليه في  
عمره فلو اشتغل بذلك في عمره قبل أن يتعلم ومالم يتعلم لا يمكنه أن يحصل لنفسه وقد تملت  
به مصالح الميمنة فيسر الله تعالى على كل واحد منهم تعلم نوع من ذلك حتى يتوصل الى  
ما يحتاج اليه من ذلك النوع بعلمه فيتوصل غيره الى ما يحتاج اليه من ذلك بعلمه أيضا واليه  
أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله المؤمنون كالبنيان يشد بعضه بعضا وبيان هذا  
في قوله تعالى ورفقنا بعضهم فوق بعض درجات الآية يعني ان الفقير يحتاج الى مال  
الغني والغني يحتاج الى عمل الفقير فها أيضا الزارع يحتاج الى عمل النساج ليحصل اللباس  
لنفسه والنساج يحتاج الى عمل الزارع ليحصل الطعام والتطن الذي يكون منه اللباس لنفسه ثم

كل واحد منهم بما يقبض من العمل يكون معينا لغيره فيما هو قربة وطاعة فان التمكن من اقامة القربة بهذا يحصل فيدخل تحت قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى في عون العبد مادام العبد في عون أخيه المسلم وسواء أقام ذلك العمل بمرض شرطه عليه أو بنسیر عرض فاذا كان قصده ما بيننا كان في عمله معنى الطاعة لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ امرئ ما نوى فاذا نوى العامل بعمله التمكن من اقامة الطاعة أو تمكين أخيه من ذلك كان مثابا على عمله باعتبار نيته بمنزلة المتسا كحين اذا قصدا ضماهما ابتغاء الولد وتكثير عباد الله تعالى وأمة الرسول صلى الله عليه وسلم كان لهما الثواب على عملهما وان كان ذلك العمل لقضاء الشهوة في الاصل ولكن بالنية يصير معنى القربة أصلا ويصير قضاء الشهوة تبعا فهذا مثله (قال فان تركوا الاكل والشرب ففسد عصوا لان فيه تلقا) يعنى ان النفس لما كانت لا تبقى عادة بدون الاكل والشرب فالممتنع من ذلك قاتل نفسه قال الله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم وهو معرض نفسه للاهلاك وقال الله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وبعد التناول فقدر ما يسد به ريقه يندب الى ان يتناول مقدار ما يتقوى به على الطاعة لانه ان لم يتناول يضعف وربما يهجز عن الطاعة وقال صلى الله عليه وسلم المؤمن القوى أحب الى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير ولان اكتساب ما يتقوى به على الطاعة يكون طاعة وهو مندوب الى الاتيان بما هو طاعة واليه أشار أبو ذر رضي الله عنه حين سئل عن أفضل الاعمال فقال الصلوات وأكل الخبز قال وقد نفل عن مسروق رضي الله عنه وغيره ان من اضطر فلم يأكل فمات دخل النار والمراد تناول الميتة لان عند الضرورة الحرمة تنكشف فيلحق بالمباح واذا كان الحكم في الميتة هذا مع حرمتها في غير حالة الضرورة فما ظلك في الطعام الحلال (قال وستر العورة فريضة لقوله تعالى خذوا زينكم الآية) والمراد ستر العورة لاجل الصلاة ألا ترى انه خص المساجد بالذكور والناس في الاسواق أكثر منهم في المساجد فلا فائدة لتخصيص المساجد بالذكور سوى ان يكون المراد ستر العورة لاجل الصلاة فهذا يدل على أنه من شرائط الصلاة فيكون فرضا ولئن كان المراد ستر العورة لاجل الصلاة فالامر حقيقة للوجوب فان كان خاليا في بيته فهو مندوب الى الستر لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكروا عنده كشف العورة قيل له أرايت لو كان أحدهما خاليا فقال صلى الله عليه وسلم الله أحق ان يستحي منه (قال وعلى الناس اتخاذ

الاوعية لقتل الماء الى النساء) لان المرأة تحتاج الى الماء للوضوء والشرب وان تيمت للوضوء  
 احتاجت الى الماء للشرب ولا يتمكن ان يخرج نسقي الماء من الانهار والايام والحياض منها  
 أمرت بالقرار في بيتها قال الله تعالى وقرن في بيوتكن قل الرجل ان يأتيها بذلك لان  
 الشرع ألزمه حاجتها كالفقه ولا يمكنه ان يأتيها بكفه فلا بد ان يتخذ وعاء لذلك لان ما لا يتأتى  
 اقامة المستحق الا به يكون مستحقا (قال ومن فعل شيئا ما ذكرنا فهو مأمور بانماه لقوله  
 تعالى ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها الآية) وهذا مثل ذكره الله تعالى لمن ابتداء طاعة ثم  
 لم يتمها فيكون كالمرأة التي تنزل ثم تنقض فلا تكون ذات غزل ولا ذات قطن ومن استمع  
 من الاكل والشرب والاستكثار حتى مات أوجب على نفسه دخول النار لانه قتل نفسه قصدا  
 فكما قتلها بمحبة وقول صلى الله عليه وسلم من قتل نفسه بمحبة فمحبته في يده يجرى  
 بها نفسه في نار جهنم ثم تأويل اللفظ الذي ذكره من وجهين أحدهما انه ذكره على سبيل  
 التهديد وأضر في كلامه معنى صحيحا وهو انه أراد الدخول الذي هو تحلة القسم قول الله  
 تعالى وان منكم الاواردها الآية والمراد داخلها عند أهل السنة والجماعة والثاني ان المراد بيان  
 جراه فعله يعني ان جراه فعله دخول النار ولكه في مشيئة الله تعالى ان شاء عفى عنه بفضله  
 وان شاء أدخله النار ببدله وهذا نظير ما قيل في بيان قول الله تعالى فجزاؤه جهنم خالدا فيها  
 ان هذا جزاؤه ان جراه الله به ولكنه خفف كرم بفضل العفو ولا يجلد أحدا من المؤمنين  
 في نار جهنم (قال وكل أحد مني عن انفساد الطعام ومن الانفساد الاسراف) وهذا لما  
 روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن القيل والقال وعن كثرة السؤال وعن اضياع المال  
 وفي الانفساد اضياع المال ثم الحاصل انه يحرم على المرء فيما اكتسبه من الحلال الانفساد  
 والسرف والخيلاء والتفاخر والتكثار أما الانفساد فحرام لقوله تعالى واتبع فيما آتاك الله الدار  
 الآخرة الآية وأما السرف فحرام لقوله تعالى ولا تفسروا الآية وقال جل وعلا والذين اذا  
 أنفقوا الآية فذلك دليل على أن الاسراف والتبذير حرام وان المدبوب اليه ما بينهما وفي  
 الاسراف تبذير وقال الله تعالى ولا تبذر تبذرا ثم السرف في الطعام أنواع فمن ذلك الاكل  
 فوق الشبع لقوله صلى الله عليه وسلم ماملاً ابن آدم وعاء شرا من بطنه فان كان لا بد فلتك  
 للطعام وثلاث للشراب وثلاث للنفس وقال صلى الله عليه وسلم يكفي ابن آدم لقيات بضع  
 صلبه ولا يلام على كفاف ولانه انما يأكل لمغعة نفسه ولا منفعة في الاكل فوق الشبع بل

فيه مضرة فيكون ذلك بمنزلة الفاء الطعام في منزلة أو شربها ولأن ما يزيد على مقدار حاجته من الطعام فيه حق غيره فإنه يسد به جوعته إذا أوصله إليه بدو أو بنير عوض فهو في تناوله جان على حق النير وذلك حرام ولأن الاكل فوق الشبع ربما يمرضه فيكون ذلك كجراحته نفسه والاصل فيه ما روى أن رجلاً تبحشاً في مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال نوح عنا جشاءك أما علمت أن أطول الناس عذاباً يوم القيامة أكثرهم شبعاً في الدنيا ولما مرض ابن عمر رضى الله عنهما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن سبب مرضه فقيل أنه أتخم قال وممّ ذلك فقيل من كثرة الاكل فقال صلى الله عليه وسلم أما إنه لو مات لم أشهد جنازته ولم أصل عليه ولما قيل لعمر رضى الله عنه ألا تتخذ لك جوارشاً قال وما يكون الجوارش قيل هو صنف يهضم الطعام فقال سبحان الله أو يأكل المسلم فوق الشبع إلا أن بعض المتأخرين رحمهم الله استثنى من ذلك حالة وهو أنه إذا كان له غرض صحيح في الاكل فوق الشبع خيئته لا بأس بذلك بأن يأتيه ضيف بعد تناوله مقدار حاجته فيأكل مع ضيفه ثلاثاً ويجعل وكذا إذا أراد أن يصوم في الغد فلا بأس بأن يتناول بالليل فوق الشبع ليقوى على الصوم بالنهار ومن الاسراف في الطعام الاستكثار من المباحات والالوان فإن النبي صلى الله عليه وسلم عد ذلك من أشرط الساعة فقال تدار القصاص على موائدهم واللجنة تنزل عليهم وعن عائشة رضى الله عنها أنها كانت في ضيافة فأتيته بقصة بعد قصة فتأملت وجملت تقول ألم تكن الاولى ما كولة وإن كانت فاهذه الثانية وفي الاولى ما يكفيها قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن مثل هذا إلا أن يكون ذلك عند الحاجة بأن يعل من ناحية واحدة فيستكثر من المباحات ليستوفي من كل نوع شيئاً فيجتمع له مقدار ما يتقوى به على الطاعة على ما حكى أن الحجاج كتب الى عبد الملك بن مروان يشكو اليه ثلاثاً المعجز عن الاكل وعن الاستمتاع والى في الكلام فكتب اليه أن استكثر من ألوان الطعام وجدد السرارى في كل وقت وانظر الى أخريات الناس في خطبتك ومن الاسراف أن تضع على المائدة من ألوان الطعام فوق ما يحتاج اليه الاكل وقد بينا أن الزيادة على مقدار حاجته فيه كان حق غيره إلا أن يكون من قصده أن يدعو الاضياف قوم ما بعد قوم الي أن يأتوا على آخر الطعام خيئته لا بأس بذلك لانه غير مفسد ومن الاسراف أن يأكل وسط الخبز ويدع حواشيه أو يأكل ما انتفخ من الخبز كما يفعله بعض

الجهال يزعمون أن ذلك ألد ولكن هذا إذا كان غيره لا يتناول ما ترك هو من حواشيه  
أما إذا كان غيره يتناول ذلك فلا بأس كأن يختار لتناوله رغيفاً دون رغيف ومن الاسراف  
التمسح بالخبر عند الفراغ من الطعام من غير أن يأكل ما مسح به لأن غيره يتقدر ذلك فلا  
يأكله فأما إذا كان هو يأكل ما مسح به فلا بأس بذلك ومن الاسراف إذا سقط من يده  
لقمة أن يتركها بل ينبغي له أن يبدأ بتلك اللقمة فيأكلها لأن ترك ذلك استخفافاً بالطعام  
وفي تناول الأكرام وقد أسرماً بالكرام الخبز قال صلى الله عليه وسلم أكرموا الخبز فإنه من  
بركات السماء والأرض ومن أكرام الخبز أن لا ينتظر الأدام إذا حضر الخبز ولكن يأخذ  
في الأكل قبل أن يؤتى بالأدام وهذا لأن الإنسان مندوب إلى شكر النعمة والتحرز عن  
كفران النعمة وفي ترك اللقمة التي سقطت معنى كفران النعمة وفي المبادرة إلى تناول الخبز  
قبل أن يؤتى بالأدام إظهار شكر النعمة وإذا كان جائعاً في الاستناع إلى أن يؤتى بالأدام  
نوع عاطلة فينبغي أن يتحرز عن ذلك وفيه حكاية فإن أبا حنيفة رحمه الله عليه لقي بهولاء  
الجنون يوماً وهو جالس على الطريق يأكل الطعام فقال أما تستحي من نفسك أن يأكل  
بالطريق قال يا أبا حنيفة أنت تقول في هذا ونفسي غريبي والخبز في حجري وقد قال النبي  
صلى الله عليه وسلم مظل النني ظلم فكيف أمعها حقها إلى أن أدخل البيت والمخيلة حرام لما  
روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمقداد رضي الله عنه في نوب لئس إياك والمخيلة  
ولا تلام على كفاف والتفاخر والتكابر حرام لقوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو  
الآية وإعماذ كرهذا على وجه الإلزام لذلك قال الله تعالى ولا تمنن تستكثر الآية وقال عز وجل  
أن كان ذا مال وبنين وقال جل وعلا ألمأكم التكابر فمرفاً أن التفاخر والتكابر حرام (قال  
وامر اللباس نظير الأكل في جميع ما ذكرنا) يعني أنه كما نهى عن الاسراف والتكثير من  
الطعام فكذلك نهى عن ذلك في اللباس والأصل فيه ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى  
عن الثوبين والمراد أن لا يلبس نهاية ما يكون من الحسن والجودة في الثياب على وجه يشار  
إليه بالأصابع أو يلبس نهاية ما يكون من الثياب الخلق على وجه يشار إليه بالأصابع فإن  
أحدهما يرجع إلى الاسراف والآخر يرجع إلى التقدير وخير الأمور أوسطها فينبغي أن يلبس  
في عامة الأوقات الفسيل من الثياب ولا يكاف الجديد الحسن عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم  
البسادة من الإيمان إلا أنه لا بأس بأن يلبس أحسن ما يجد من الثياب في بعض الأعياد



والاوقات والجمع لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن كان له جبة أهدها اليه  
المقوس فكان يلبسها في الاعياد والجمع ولما روى عنه انه كان لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم قباء مكفوف بالحري وكان يلبس ذلك في الاعياد والجمع ولان في لبس  
ذلك في بعض الاوقات اظهار للنعمة قال صلى الله عليه وسلم اذا أنتم الله علي عبد أحب أن يري  
أثرها عليه وفي التكلف لذلك في جميع الاوقات معنى الصاف وربما يفيظ ذلك المحتاجين  
والتحرز عن ذلك أولى وكذا في زمان الشتاء لا ينبغي أن يظهروا بين جبتين أو ثلاثة اذا كان  
يكفيه لدفع البرد جبة واحدة فان ذلك يفيظ المحتاجين وهو منهي عن اكتساب سبب يؤذي  
غيره ومقصوده يحصل بما دون ذلك والاولى له أن يختار الخشن من الثياب للبس على ما روى  
عن عمر رضي الله عنه انه كان لا يلبس الا الخشن من الثياب فان لبس الخشن في زمان الشتاء  
واللين في زمان الصيف فلا بأس بذلك لان الخشن يدفع من البرد مالا يدفعه اللين فهو  
محتاج الى ذلك في زمان الشتاء واللين منشف من العرق مالا ينشفه الخشن فهو محتاج الى  
ذلك في زمان الصيف وان لبس اللين في الشتاء والصيف فذلك واسع له أيضا اذا كانا كتسبه  
من حله لقوله تعالى قل من حرم زينة الله الآية وكما يندب الى ما ينشأ في طعام نفسه وكسوته  
فكذلك في طعام عياله وكسوتهم لانه مأمور بالاتفاق عليهم بالمعروف والمعروف ما يكون  
دون السرف وفوق التقير حتى قالوا لا ينبغي أن يكاف تحصيل جميع شهوات عياله ولا أن  
يمنعها جميع شهواتها ولكن اتقائه بين ذلك فان خير الامور أوساطها وكذلك لا ينبغي أن  
يستديم الشبع من الطعام فان الاول ما اختاره رسول الله صلى الله عليه وسلم وبينه في قوله  
أجوع يوما وأشبع يوما وكانت عائشة رضي الله عنها تبكي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين  
قبض وتقول يا من لم يلبس الحرير ولم يشبع من خبز الشعير وكانت عائشة رضي الله عنها  
تقول ربما يأتي علينا الشهر أو أكثر لا نوقد في بيوتنا نارا وانما هو الاسود ان الماء والتمر  
وقد روينا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أطول الناس جوعا يوم القيامة أكثرهم شبعاً في  
الدنيا فلماذا كان التحرز عن استدامة الشبع في جميع الاوقات أولى (قال وليس على الرجل  
أن يدع الاكل حتى يصير بحيث لا ينفع بنفسه) يعني حتى ينتهي به الجوع الى حال تفره  
وتسده مدته بأن تحترق فلا ينفع بالاكل بعد ذلك لان التهاون عند الحاجة حق قبله قال  
صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه نفسك مطيتك فارفق بها ولا تجمعها وقال صلى الله عليه وسلم

لا آخر ان لنفسك عليك حقا ولاهلك عليك حقا والله سايك حقا فاعط كل ذي حق حقه  
 وقل صلى الله عليه وسلم للمقدم بن معدى كرب كل واشرب والبس عن غير خيلة والامر  
 بالإيجاب حقيقة ولان في الامتناع من الاكل الى هذه النهاية تمريض النفس للهلاك وهو  
 حرام وفيه اكتساب سبب تقويت العبادات ولا يتوصل الي أداء العبادات الا بنفسه وكما  
 أن تقويت العبادات المستعنة حرام فاكسباب سبب التقويت حرام فأما تجويع النفس على  
 وجه لا يجزئ عنه عن أداء العبادات وينتفع بالاكل بعده فهو مباح لانه انما يجمع من الاكل  
 لانعام العبادات اذا كان صائما أو ليكون الطعام ألد عنده اذا تناوله فكلما كان التناول أجوع  
 كانت لذته في التناول من الاكل فوق الشبع وهو حرام عليه الا عند غرض صحيح له في ذلك  
 فليس له بالامتناع الى أن يصير بحيث لا ينتفع بالاكل غرض صحيح بل فيه اتلاف النفس  
 وحرمة نفسه عليه فوق حرمة نفس اخرى فاذا كان يحق عليه احياء نفس اخرى بما يقدر  
 عليه ولا يحل لها اكتساب سبب اتلافها في نفسه أولى وقد قال بعض المتقشفة لو امتنع من  
 من الاكل حتى مات لم يكن آثما لان النفس أمانة بالسوء كما وصفها الله تعالى به وهي عدو  
 المرء قال صلى الله عليه وسلم ما منتهى اعدى عدو المرء بين جنبه يعني نفسه وللمرء أن لا يرى  
 عدوه فكيف يصير آثما بالامتناع من تربته وقال صلى الله عليه وسلم أفضل الجهاد جهاد  
 النفس وتجويع النفس مجاهدة لها فلا يجوز أن نجعل ذلك ولكن نقول ان مجاهدة النفس في  
 حملها على الطاعات وفي التجويع الى هذه الحالة تقويت العبادات لاجل النفس على أداء العبادات  
 وقد بينا أن النفس متحملة لامانات الله تعالى فان الله تعالى خلقها معصومة لتؤدي الامانة التي  
 تمليها ولا تتوصل لذلك الا بالاكل عند الحاجة وما لا يتوصل الى اقامة المستحق الا به يكون  
 مستحقا فأما الشاب الذي يخاف على نفسه من الشبق والوقوع في العيب فلا بأس أن يمتنع  
 من الاكل ويكسر شهوته فتجويع النفس على وجه لا يجزئ عن أداء العبادات مندوب اليه  
 لقوله صلى الله عليه وسلم يامشر الشباب عليكم بالسكاح فمن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له  
 وجاء ولانه منفع بالامتناع من الاكل هان حيث انه يمنع به نفسه عن ارتكاب المعاصي  
 على ما يحكى عن أنى بكر الوراق رحمه الله قال في تجويع النفس اشباعها وفي اشباعها تجويعها  
 ثم فر ذلك فقال اذا جاءت واحتاجت الى الطعام شبعت عن جميع المعاصي واذا شبعت عن  
 الطعام جاءت ودرغت في جميع المعاصي واذا كان النحرز عن ارتكاب المعصية فرضا وانما

يتوصل اليه بهذا النوع من التجويع كان ذلك فرضا (قال ويفترض على الناس اطعام المحتاج في الوقت الذي ييجز فيه عن الخروج والطلب) وهذه المسئلة تشتمل على فصول أحدها أن المحتاج اذا عجز عن الخروج يفترض على من يعلم حاله انه يطعمه مقدار ما يتقوى به على الخروج وأداء المبادات اذا كان قادرا على ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم من بات شعبان وجاره الى جنبه طاو حتى اذا مات ولم يطعمه أحد ممن يعلم بحاله اشتركوا جميعا في المأثم لقوله صلى الله عليه وسلم أيما رجل مات جوعا بين قوم أغنياء فقد برئت منهم ذمة الله وذمة رسوله فاذا لم يكن عند من يعلم بحاله ما يطعمه ولكنه قادر على الخروج الى الناس فيجبر بحاله ليواسوه ويفترض عليه ذلك لان عليه أن يدفع ما يزيل ضعفه بحسب الامكان والطاعة بحسب الطاقة فان امتنعوا من ذلك حتى مات اشتركوا في المأثم واذا قام به البعض سقط عن الباقي وهو نظير الاسير فان من وقع أسيرا في يد أهل الحرب من المؤمنين وقصدوا قتله يفترض على كل مسلم يعلم بحاله ان يغديه بحاله ان قدر على ذلك والا أخبر به غيره ممن يقدر عليه واذا قام به البعض سقط عن الباقي بمحصل المقصود ولا فرق بينهما في المعنى فان الجوع الذي بهاج من طبعه عدو يخاف الهلاك منه بمنزلة العدو من المشركين فاما اذا كان المحتاج يتمكن من الخروج ولكن لا يقدر على الكسب فعليه أن يخرج ليعلم بحاله ومن علم بحاله اذا كان عليه شيء من الواجبات فليؤده اليه لانه قد وجب له ما استحق عليه مصرفا ومستحقا فينبغي له ان يسقط الفرض عن نفسه بالصرف اليه جما لانه أدنى اليه من غيره وهو يتدب الى الاحسان اليه ان كان قد أدى ما عليه من الفرائض لقوله تعالى وأحسنوا ان الله يحب المحسنين وقال الله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا ولما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أفضل الاعمال قال افشاء السلام واطعام الطعام والصلاة بالليل والناس نيام فان كان المحتاج بحيث يقدر على الكسب فعليه أن يكتسب ولا يحل له أن يسأل لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من سأل الناس وهو غني عما يسأل كانت مسئلته يوم القيامة خدوشا أو خموشا أو كدوحا في وجهه وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفرق الصدقات فانام رجلان يسألانه من ذلك فرفع بصره اليهما فرأهما جليدين قال امانه لاحق لكما فيه وان شئتما أعطيتكما معناه لاحق لهما في السؤال وقال صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لنفي ولا لندي مرة سوى يني لا يحل السؤال للفقير على التكسب وقال

صلى الله عليه وسلم السؤال آخر كسب الببد ولكنه لو سأل فأعطى حل له أن يتناول لقوله  
صلى الله عليه وسلم وإن شئنا أعطيتكما ولو كان لا يحل تناول لما قال صلى الله عليه وسلم  
لما ذلك وقد قال الله تعالى إنما الصدقات للفقراء الآية والقادر على الكسب فقير وإذا كان  
عاجزا عن الكسب ولكنه قادر على أن يخرج فيطوف على الأبواب ويسأل فإنه يتقرض  
لبيه ذلك وإذا لم يفعل ذلك حتى هلك كان آثما عند أهل الله رحمهم الله وقال بعض  
المتنفذة السؤال مباح له بطريق الرخصة فإن تركه حتى مات لم يكن آثما بل هو متمسك بالرخصة  
وهذا قريب مما نقل عن الحسن بن زياد رضى الله عنه أن من كان في السفر ومع رفيق له  
ماء وليس عنده منه أنه لا يلزمه أن يسأل رفيقه ولو نعيم وصلى من غير أن يسأله الماء جازت  
صلاته عنده ولم تجز عذرا وجه قوله أن في السؤال دلا وللمؤمن أن يصون نفسه عن الدل  
وبأنه فيما نقل عن علي رضى الله عنه

لقل الصخر من قلل الجبال أحب إلى من منن الرجال  
يقول الناس لي في الكسب عار قلت العار في ذل السؤال

ولأن ما يلحظه من الذل بالسؤال تدين وما يصل إليه من المنفعة موهوم وربما أعطى ما يسأل  
وربما لا يعطى فكل السؤال رخصة له من غير أن يكون مستحقا عليه إذا لم هووم لا يمارض  
المتحققه وحجتنا في ذلك أن السؤال يوصله إلى ما تقوم به نفسه ويتقوى به على الطاعة فيكون  
مستحقا عليه كالكسب سواء في حق من هو قادر على الكسب ومعنى الدل في السؤال في  
هذه الحالة ممنوع (ألا ترى) أن الله تعالى أخبر عن موسى ومعه عليه السلام أنهما سالا  
عن الحاجة فقال عز وجل استظما أهلها والاستظمام طلب الطعام وما كان ذلك منهم بطريق  
الاجرة (ألا ترى) أنه قال لو شئت لانتحذت عليه أجرا فعرها أنه كان بطريق البر على  
سبيل الهدية أو الصدقة على ما اختلفوا أن الصدقة كانت نحل للأنبياء سوي نبينا عليه وعليهم  
السلام على ما بين وكذا رسول الله وقال صلى الله عليه وسلم لقوم هل عندكم مايات في السن  
والأكثر عنا من الوادي كراؤا سأل رجلا ذراع شاة وقال ناولي الذراع في حديث فيه طول  
فلو كان في السؤال عند الحاجة دلا لما فعل الأنبياء عليهم السلام ذلك فقد كانوا أبعد الناس  
عن اكتساب سبب الدل ولأن ما يبدى به رفته حق مستحق له في سؤال الناس فليس في  
المطالبة بحق مستحق له من معنى الدل شيء فله أن يسأل فاما إذا كان قادرا على الكسب

فليس ذلك بحق مستحق له وإنما حقه في كسبه فعليه أن يكتسب ولا يسأل أحدا من الناس  
ولكن له أن يسأل ربه كما فعل موسى عليه السلام فقال اني لما أنزلت الي من خير فقير وقد  
أمرنا بذلك قال الله تعالى فاسألوا الله من فضله وقاله صلى الله عليه وسلم سلوا الله حوائجكم  
حتى الملح لقدوركم والشسع لنعالكم (قال والمعطى أفضل من الاخذ وان كان الاخذ يقيم  
بالاخذ فرضا عليه) وهذه المسئلة تشتمل على ثلاث فصول أحدها أن يكون المعطى مؤديا  
للاوجب والاخذ قادرا على الكسب ولكنه محتاج فمننا المعطى أفضل من الاخذ بالاتفاق لانه  
في الاعطاء يؤدي للفرض والاخذ في الاخذ متبرع فان له أن يأخذ ويكتسب ودرجة اداء  
الفرض أعلى من درجة المتبرع كسائر العبادات فان الثواب في اداء المكتوبات أعظم منه في  
النوافل والدليل عليه أن المفترض عامل لنفسه والمتبرع عامل لغيره وعمل المرء لنفسه أفضل  
لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك معني هذا انه بنفس الاداء يفرغ ذمة نفسه فكان  
عاملا لنفسه والاخذ بنفس الاخذ لا ينفع نفسه بل بالتناول بعد الاخذ ولا يدري أبقى  
الى أن يتناول أولا يبقى ولهذا لا منة للغنى على الفقير في أخذ الصدقة لان ما يحصل به للغنى  
فوق ما يحصل للفقير من حيث أنه يعمل للغنى مالا يحتاج اليه للحال ليصل اليه عند حاجته  
الى ذلك والغنى محتاج الى ذلك ليحصل به مقصوده للحال ولو اجتمع الفقراء على ترك الاخذ  
لم يلحقهم في ذلك مأثم بل يحمدون عليه بخلاف ما اذا اجتمع الاغنياء على الامتناع من أداء  
الواجب فمرفنا أن المدة للفقراء على الاغنياء والفصل الثاني أن يكون المعطى والاخذ كل  
واحد منهما متبرع ان كان المعطى متبرعا والاخذ قادرا على الكسب فالمعطى هنا أفضل أيضا  
لأنه بما يعطى سأل عن الغنى ويتأمل الى الفقير والاخذ بالاخذ يتأمل الى الغنى وبيننا أن درجة  
الفقير أعلى من درجة الغنى فمن يتأمل الى الفقير بعمله كان أعلى من درجة الغنى ومن يتأمل الى  
الفقير لعنله كان أعلى درجة لان العبادات مشروعة بطريق الابتلاء قال الله تعالى ليلوكم أيكم  
أحسن عملا ومعنى الابتلاء بالاعطاء أظهر منه بالاخذ لان الابتلاء في العمل الذي تميل  
اليه النفس وفي نفس كل أحد دعاية الى الاخذ دون الاعطاء ولهذا قال صلى الله عليه وسلم  
ان المسلم يحتاج في تصدقه بدينه الى أن يكسر شهوات سبعين شيطانا واذا كان معنى الابتلاء  
في الاعطاء أظهر كان أفضل لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أفضل الاعمال  
قال أحزمها أي أشقها على البدن وسئل عن أفضل الصدقة قال جهد المقل والاخذ يحصل

نفسه ما يتوصل به الى انتضاء الشهوات والمعطى يخرج من ملكه ما كان يتمكن به من انتضاء  
 الشهوات وأعلى الدرجات منع النفس عن انتضاء الشهوات والفصل الثالث اذا كان المعطى  
 متبرعا والاخذ مقترضا بأن كان عاجزا عن الكسب محتاجا الى ما يسد به رمقه فعند أهل  
 الفقهاء رحمهم الله المعطى أفضل أيضا وقال أهل الحديث منهم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه  
 رحمهم الله الاخذ أفضل لها لانه بالاخذ مقيم به فرضا عليه والمعطى متفعل وقد بينا أن اقامة  
 الفرض أعلى درجة من التفعل ولان الاخذ لو امتنع من الاخذها كان آثما والمعطى لو امتنع  
 من الاعطاء لم يكن آثما اذا كان هناك غيره ممن يعطيه ما هو فرض عليه والثواب متقابل  
 بالمعقوبة (الآتري) أن الله تعالى هدد نساء رسوله صلى الله عليه وسلم بضغف ما هدد به  
 غيرهن من النساء فقال عز وجل يا نساء النبي من يأت منكن بتأنيفا من الآياتة ثم جعل  
 لمن الثواب على الطاعات ضغف ما لغيرهن لقوله تعالى يؤتىها أجرها مرتين فاذا كان الاثم  
 في حق الاخذ دون المعطى فكذلك الثواب للاخذ أكثر مما للمعطى ولكن هذا كله  
 مشكل برد السلام فان السلام سنة ورد السلام فريضة ومع ذلك كانت البداءة بالسلام أفضل  
 من الرد على ما قال صلى الله عليه وسلم للبائس بالسلام عشرون حسنة وللراد عشر حسنات  
 وربما يقولون الاخذ يسعى في احياء النفس والمعطى يسعى في تمحصين النفس أو في انماء المال  
 واحياء النفس أعلى درجة من انماء المال وحجتنا في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أنه قال اليد العليا خير من اليد السفلى من غير تفضيل بين السفلى بالأداء وبين اقامة الفرض  
 فان قيل المراد باليد العليا يد الفقير لانها نائمة عن يد الشرع فان المتصدق يجعل ماله لله خالصا بان  
 يخرج منه من ملكه ثم يدفعه الى الفقير ليكون كفاية له من الله تعالى والفقير يتوب عن الشرع  
 في الاخذ من العين ويان هذا في قوله تعالى ألم تعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده  
 الآية وقال صلى الله عليه وسلم ان الصدقة تنفع في يد الرحمن فيريد كما يرى أحدكم فلو حتى  
 يصير مثل أحد فبهذا تبين أن اليد العليا في المعنى يد الفقير قلنا هذا التأويل بعيد وقد روى  
 أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الايدي ثلاثة يد الله ثم اليد المعطية ثم  
 اليد الممطاة فهي السفلى الى يوم القيامة وفي رواية ثم اليد المعطية ثم اليد الممطاة فهي السفلى  
 الى يوم القيامة فهذا بين أن المراد باليد العليا يد المعطى ولان المعطى يتطهر من الدنس بالاعطاء  
 والاخذ يتلوث ويان ذلك ان الله تعالى قال خذ من أموالهم صدقة الآية فمرقتا أن في أداء

الصدقة معنى التطهير والتنزيه وفي الاخذ تلويث وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الصدقة أو ساخ الناس وسماها غسالة فقال يا مشر بنى هاشم ان الله تعالى كره لكم غسالة الناس  
 يدنى الصدقة ويدل عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يباشر الاعطاء بنفسه وكان  
 أخذ الصدقة لنفسه حراما عليه كما قال صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لمحمد ولا ل محمد  
 وتكلم الناس في حق سائر الانبياء عليهم السلام فمنهم من يقول ما كان يحل لأخذ الصدقة  
 لسائر الانبياء عليهم السلام ولكنها كانت تحل لقربائهم ثم ان الله أكرم نبينا صلى الله  
 عليه وسلم بأن حرم الصدقة على قربائه اظهارا لفضله لتكون درجاتهم في هذا الحكم كدرجة  
 الانبياء عليهم السلام وقيل بل كانت الصدقة تحل لسائر الانبياء وهذه خصوصية لنبينا صلى  
 الله عليه وسلم فكيفما كان يجوز أن يقال في تحريم الصدقة عليه أعلى الدرجات معنى الكرامة  
 والخصوصية له فلو كان الاخذ أفضل من الاعطاء بحال لما كان في تحريم الاخذ عليه وعلى  
 أهل بيته معنى الخصوصية والكرامة والدليل عليه أن الشرع ندب كل أحد الى التصديق  
 وندب كل أحد الى التحرز عن السؤال قال صلى الله عليه وسلم لثوبان رضى الله عنه لا تسأل  
 الناس شيئا أعطوك أو منوك وقال صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام رضى الله عنه اياك  
 أن تسأل أحدا شيئا أعطاك أو منعك فكان بعد ما سمع هذه المقالة لا يسأل أحدا شيئا ولا يأخذ  
 من أحد شيئا حتى كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يمرض عليه نصيبه مما يعطى فكان لا يأخذ  
 ويقول لمت آخذ من أحد شيئا بعد ما قال لى رسول الله عليه السلام ما قال وكان عمر رضى الله  
 عنه يشهد عليه ويقول يا أيها الناس قد أشهدتكم عليه أنى عرضت عليه حقه وهو يأبى وبهذا  
 بين أن الاعطاء أفضل من الاخذ وقال الله تعالى يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف الآية  
 يعنى من التعفف عن السؤال والاخذ وقال صلى الله عليه وسلم من استعف أعفه الله ومن  
 استغنى أغناه الله ومن فتح على نفسه بابا من الفقر فتح الله عليه سبعا من بابا من الفقر فاذا كان  
 التعفف فى الابتغاء من الاخذ كانه فى الاقدام على الاخذ ترك التعفف من حيث الصورة  
 فلماذا كان المعطى أفضل من الآخذ وفى كل خير (قال وكل ما كان الاكل فيه فرضا عليه  
 فانه يكون مثابا على الاكل لانه يمثل به الامر فيتوصل به الى أداء الفرائض من الصوم  
 والصلاة) فيقول للذى له السعى لاداء الجمعة والعطارة لأداء الصلاة والاصل فيه قوله صلى  
 الله عليه وسلم يؤجر المؤمن فى كل شئ حتى فى مباضعته أمسه فليس انه يقضى شهوره

أبو جر طي ذلك قال أرأيت لو وضعا في غير حله أما كان يماثل علي ذلك ويثله نستعمل  
 هما فتقول لو ترك الاكل في موضع كان فرضا عليه كان معاقبا عليه وعلى ذلك فإذا أكل كل كان  
 مثابا عليه وقل صلى الله عليه وسلم أفضل دينار المرديار ينفقه على نفسه إذا كان هو مثابا  
 بما ينفقه على غيره قريبا ينفقه على نفسه أولى قال ولا يكون محسوبا ولا مستثافا ذلك ولا مماثبا  
 ولا مماثبا لانه مثاب على ذلك كما هو مثاب على إقامة العبادات فكيف يكون مماثبا عليه أو  
 محسوبا والاصل فيه حديثان أحدهما حديث أبي بكر الصديق رضى الله عنه حيث سأل رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فقال أكلت أكلت معك في بيت أبي الهيثم بن التيهان من لحم وخبر شعير  
 هو من اللحم التي سألت عنها يوم القيامة وتلا قوله تعالى ثم لتسألن يومئذ عن النعم فتال صلى الله عليه  
 وسلم يا أبا بكر إنما ذلك للكمال اما علمت أن المؤمن لا يسأل عن ثلاث قال وما هي يا رسول  
 الله قال صلى الله عليه وسلم ما يورى سوائه وما يقيم به صلبه وما يمكن من الحر والبرد ثم هو  
 مسؤل بعد ذلك عن كل نعمة والثاني حديث عمر رضى الله عنه فإنه كان مع رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في ضيافة رجل فأتى بعدق فيه تمر وبسر ورحيط فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لتسألن عن هذا يوم القيامة فأخذ عمر رضى الله عنه المدق وجعل ينفذه حتى  
 تائر على الأرض ويقول أو نسأل عن هذا قال صلى الله عليه وسلم أي والله لتسألن عن كل  
 نعمة حتى الشربة من الماء للبارد الا عن ثلاث كسرة تقيم بها صلبك أو خرة تواري بها  
 سوائك أو كن يكسك من الحر قال في الكتاب وهذا قول عمر وعثمان وعلى وابن عباس  
 رضى الله عنهم ان المرء لا يحاسب على هذا المقدار وكفى باجمعهم حجة فمن رجي عمر بهذا  
 وكان قالما راضيا دخل الجنة بغير حساب لحديث أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال من هدي بالاسلام وقنع بما آناه الله تعالى دخل الجنة بغير حساب وقيل  
 في تأويل قوله تعالى اما يوفي الصابرون أجرهم بغير حساب أن المصلح الذي يصير على هذا  
 المقدار الذي لا بد منه ثم بعده تناول الى مقدار الشبع مباح على الاطلاق لقوله تعالى قل  
 من حرم زينة الله الآية فرفعا أن ذلك القدر ليس بحرم فإذا لم يكن محرما فهو مباح على  
 الاطلاق وكذلك أكل الخبيص والفواكه وأنواع الحلاوات من السكر وغير ذلك مباح  
 ولكنه دون ما تقدم حتى أن الامتناع منه والاكتفاء بما دونه أفضل له فكان تناول هذه  
 النعم رخصة والامتناع منها عزيمة فذلك أفضل لحديثين روي في الباب أحدهما حديث الصديق



رضى الله عنه فانه أتى يوما بقدرح تدت بسمل وبرد له فقربه الي فيه ثم رده وأمر بالتصدق  
 به على الفقراء وقال أرجو أن لا أكون من الذين يقال لهم أذهبتم طياتكم الآية في هذا  
 دليل أن تناول ذلك مباح لانه قربه الي فيه وفيه دليل أن الامتناع منه أفضل والثاني حديث  
 عمر رضى الله عنه فانه اشترى جارية وأمر بها فزينت له وأدخلت عليه لما رآها بكى  
 وقال أرجو أن لا أكون من الذين يتوصلون الى جميع شهواتهم في الدنيا ثم دعا شابا من  
 الانصار لم يكن تحته امرأة فاهدا هاله وتلا قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم الآية ولأن  
 أفضل مناهج الدين طريق المرسلين عليهم السلام وقد كان طريقهم الاكفاء بما دون هذا  
 في عامة الاوقات وكذا نبينا عليه السلام ربما اصاب في بعض الاوقات من ذلك على  
 ما روى انه قال لاصحابه رضى الله عنهم ليت لنا ملتونا نأكله فجاء به عثمان رضى الله عنه في قصعة  
 فقيل انه اصاب منه وقيل لم يصب وأمر بالتصدق به ثم فيما تقدم من تناول الخبز الى الشبع  
 لا حساب عليه سوى العرض على ما روى عن عائشة رضى الله عنها أم أسألت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى فسوف يحاسب حسابا يسيرا قال صلى الله عليه وسلم  
 ذلك العرض يابنت أبى بكر اما علمت ان من نوقش الحساب عذب ومعنى العرض بيان المنة  
 وتذكير النعمة والسؤال أنه هل قام بشكرها وقيل في تأيل قوله تعالى واما من أوفى كتابه  
 يمينه الآية انه العرض بمثل هذا واما في انتضاء الشهوات من الحلال وتناول اللذات فهو  
 بحاسب على ذلك غير معاقب عليه وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم في صفة الدنيا حالها  
 حساب وحرامها عقاب والدليل على ان الاكفاء بما دون ذلك افضل حديث الضحاك رضى  
 الله عنه فانه جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وافدا من قومه وكان متعيا فيهم قال صلى  
 الله عليه وسلم ما طعامك يا ضحالك قال اللعتم والعمل والزيوت لب الخبر قال ثم تصير الى ماذا  
 فقال أصير الى ما يملئه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
 الله تعالى ضرب للسدينا مثلا بما يخرج من ابن آدم ثم قال له اياك ان تأكل فوق الشبع فقد بين  
 له النبي صلى الله عليه وسلم ان طعامه وان كان له يذا طيبا في الابتداء فانه يصير الى الحبث  
 والتين في الانتهاء فهو مثل الدنيا وفي هذا بيان أن الاكفاء بما دون ذلك أفضل وفي  
 حديث الاحنف بن قيس رضى الله عنه أنه كان عند عمر رضى الله تعالى عنه بقصعة فيها خبز شمير  
 وزيت فجعل عمر رضى الله عنه يأكل من ذلك ويدعو الاحنف الى أكله وكان لا يسمعه ذلك

وذكر الاحنف ذلك لحفصة وقل ان الله تعالى وسع الدنيا على أمير المؤمنين فلو وسع على  
 نفسه وجعل طعامه طيبا فذكرت ذلك لعمر رضى الله عنه فبكى وقال أرايت لو أن ملائكة  
 اسلحوا فتقدم أحدهم في الطريق والثاني بعده ثم خالفهم الثالث في الطريق اكان يدرهم فقال  
 لا قل فقد تقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يصب من شهوات الدنيا شيئا وابو بكر رضى  
 الله عنه بعده كذلك لموا اشتغل عمر بقضاء الشهوات في الدنيا متى يدرهم في هذا بيان ان  
 الاكتفاء بما دون ذلك أفضل وفي الحاصل المسألة صارت على أربعة أوجه في مقدار ما يمد  
 به رمة ويتقوى على العطاعة هو مثاب غير معاقب وفيما زاد على ذلك الى حد الشبع هو  
 مباح له محاسب على ذلك حسابا يسيرا بالعرض وفي قضاء الشهوات ونيل اللذات من الحلال  
 هو مريض له فيه محاسب على ذلك مطالب بشكر النعمة وحق الجائعين وفيما زاد على  
 الشبع هو معاقب عليه فان الاكل فوق الشبع حرام وقد بينا هذا في الكتاب قال أكرهه  
 ومراده التحريم على ما روى أن أبا حنيفة رضى الله عنه قيل له اذا قلت في شيء أكرهه ما  
 رأيك فيه قال الى الحرمة أقرب والدليل عليه ما روينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 اذا تجشأ أحدكم فليقل اللهم لاتعسا والجشأ من الاكل فوق الشبع في هذا بيان ان الاكل  
 فوق الشبع من أسباب الموت وتسبب الموت ارتكاب الحرام وهذا كله فيما اكتسبه من  
 حله فأما ما اكتسبه من غير حله فهو معاقب على تناول منه في غير حالة الضرورة القليل  
 والكثير منه سواء لحديث أبي بكر الصديق رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال كل لحم ببت من السمحت فالنار أولى به وقال صلى الله عليه وسلم ما اكتسب المرء درهما  
 من غير حله ينفقه على أهله ويبارك له فيه أو يتصدق به فيقبل منه أو يخلفه وراء ظهره الا كان  
 ذلك زادة الى النار وقال صلى الله عليه وسلم من اكتسب من حيث شاء ولا يبالي أدخله  
 الله تعالى النار من أي باب كان ولا يبالي وقال صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص رضى  
 الله عنه طيب طعمتك أو قل اكلكك تستجب دعوتك وفي حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن  
 الذي صلى الله عليه وسلم قال في بيان حال الناس بعده يصبح أحدهم أشعث أغبر يقول يارب  
 يارب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذائي بالحرام فاني يستجاب له وقال صلى  
 الله عليه وسلم في أشراط الساعة درهم الحلال فيهم اعز من أخ في الله والاخ في الله اعز  
 فيهم من درهم حلال قال في الكتاب وكذلك أمر اللباس يعني انه مأجور فيما يوارى به سوائه

ويدفع أذي الحر والبرد عنه ويتمكن من إقامة الصلوات وما زاد على ذلك مباح له وترك الاجود  
 من الثياب والاكتفاء بما دون ذلك أفضل كما في الطعام لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه لبس يومًا ثوبًا لما تم نزعه وقال شغلني عنه عن صلاتي كلما وقع بصري عليه وعن عمر رضى  
 الله عنه أنه رفع ثوبه إلى عامله ليرقمه فزاد عليه ثوبًا آخر وجاءه بالثوبين فأخذ عمر رضى الله  
 عنه ثوبه ورد الآخر وقال ثوبك أجود وألين ولكن ثوبي انشف للمرق وعن علي رضى الله  
 عنه انه كان يكره التزبي بالزبي الحسن ويقول اما ألبس من الثياب ما يكفي لعبادة ربي فيه  
 فرمنا أن الاكتفاء بما دون الاجود أفضل له وان كان يرخص له في لبس ذلك ثم حول الكلام  
 إلى فصل آخر حاصله دار على فصل وهو أن مساعي أهل التكليف ثلاثة أنواع نوع منها  
 للمرء كالعبادات ونوع منها عليه كالمعاصي ونوع منها بينهما لاله ولا عليه وذلك المباحات في  
 الاقوال والافعال كقولك أكلت أو شربت أو قمت أو قعدت وما أشبه ذلك هذا مذهب  
 أهل الفقه رحمهم الله وقالت الكرامية مساعي أهل التكليف نوعان لهم وعليهم وليس شيء  
 من مساعيهم في حد الاهمال لقوله تعالى فاذا بعد الحق الا الضلال فقد قسم الاشياء قسمين  
 لافاصل بينهما اما الحق وهو ما يكون للمرء أو الضلال وهو ما على المرء وقال الله تعالى لما  
 ما كسبت وعليها ما اكتسبت وما للتعميم فتبين بهذا أن جميع ما يكتسبه المرء له أو عليه وقال  
 الله تعالى من عمل صالحا فلنفسه الاية فتبين بهذا أن عمله لا ينفك عن أحدهما من اصابح أو  
 سبي وفي كتاب الله تعالى بيان أن جميع ما يتلفظ به المرء مكتوب قال الله تعالى ما يلفظ  
 من قول الاية وفيه بيان أن جميع ما يفعله المرء مكتوب قال الله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر  
 وفيه دليل أنه يحضر جميع ما عمله في ميزانه عند الحساب قال الله تعالى ووجدوا ما عملوا  
 حاضرا وما للتعميم فدل أنه ليس شيء من ذلك هملا والمعنى فيه من وجهين أحدهما أن موافق  
 الله على عباده لازمة له في كل حال يدنى من قوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وقال  
 عز وجل ما خلقت الجن والانس الاية فاما أن يكون هو موقنا بهذا العهد والميثاق فيكون ذلك  
 له أو تاركا فيكون عليه اذ لا تصور لشيء سوى هذا والدليل عليه ان المباح الذي تصوره اما ان  
 يكون من جنس ماله بان يكون مقربا له مما يحل ويكون هو مأمورا به أو مبعدا له مما  
 لا يحل فيكون ذلك له أو يكون مقربا له مما لا يحل أو مبعدا له مما يحل ويؤمر به فيكون  
 ذلك عليه فرمنا أن جميع مساعيه غير خازجة من أن تكوله أو عليه وحجتنا في ذلك ان

الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم من التابعين والسماء ورحمهم الله اتفقوا على أن من  
 أفعال العباد ما هو مأمور به أو مندوب إليه وذلك عبادة لهم ومنه ما هو منهي عنه وذلك عليهم  
 ومنه ما هو مباح وما كان مباحا فهو غير موصوف بأنه مأمور به أو مندوب إليه أو منهي عنه  
 فرمنا أن هنا تمنا لنا ثابا بطريق الاجماع وليس ذلك للمرء ولا على المرء وما كان هذا بين  
 القسيتين الاخرين الاحكامه وهى أن يكون مهلا لا يثاب عليه ولا يعاقب على تركه لأن  
 ما يكون له فهو مثاب عليه قال الله تعالى من عمل صالحا فلا نفعهم يعبدون الآية وقال  
 الله تعالى ان أحسنتم أحسنتم لا تسكم وما يكون عليه فهو معاقب على ذلك قال الله تعالى  
 وان أسأتم فلها أى فليها وإذا كان فى أفعاله وأقواله مالا يثاب عليه ولا يعاقب عرفنا أنه  
 مهمل والدليل عليه أن الله تعالى قال لا يؤخذكم الله باللغو فى أيمانكم فالتخصيص على نفي  
 المؤاخذه فى بيمين اللغو يكون تصيعا على أنه لا يثاب عليه وإذا ثبت بالنص أنه لا يثاب عليه  
 ولا يعاقب عرفنا أنه مهمل وقال الله تعالى ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولا اشكل الله  
 لا يثاب على ما أخطأ به وقد استفت المؤاخذه بالنص فرمنا أنه مهمل وقال صلى الله عليه وسلم  
 رفع عن أمتي ثلاث خطأ والنسيان الحديث معناه ان الأثم مرفوع عنهم ولا شك أنهم  
 لا يثابون على ذلك إذا ثبت بهذه النصوص ان مالا ينال به المرء الثواب ولا يكون معاقبا عليه  
 فانه يكون مهلا لا يوصف بأنه يكون للمرء أو عليه لأن ماله خاص بنا لا ينتمى به فى الآخرة  
 وما عليه خاص فبما يضره تجاه الآخرة وفى أفعاله وأقواله مالا ينتمى ولا يضره فى الآخرة  
 فكان ذلك مهلا ثم اختلف الفقهاء رحمهم الله ان ما يكون مهلا من الافعال والاقوال هل  
 يكون مكتوبا على العبد ام لا قال بعضهم انه لا يكتب عليه لأن الكتابة لا تكون من غير  
 هتة والفائدة منتمى بذلك فى الآخرة أو المعاقبة معناه على ذلك فما يكون خارجا عن هدين  
 الوجهين فلا فائدة فى كتابته عليه وأكثر الفقهاء رحمهم الله على أن ذلك كله مكتوب عليه قال  
 الله تعالى ونكتب ما قدموا وآثارهم الابية الا أنهم قالوا بعد ما يكتب جميع ذلك عليه بقى فى  
 ديوانه ما فيه جزاء وخير أو شر وبمضى من ديوانه ما هو مهمل ويأمنه فى قوله تعالى انما  
 كنا نستنسخ ما كنتم تعملون وفى حديث عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 اذا صعد المسلمان يكتب العبد فان كان أوله وآخره حسنة يمحي ذلك من السيئات  
 وان لم يكن ذلك فى أوله وآخره يبق جميع ذلك عليه والذين قالوا يمحي المهمل من الكتاب

اختلف فيه قال بعضهم انما يعنى ذلك فى الانسانين والاحمسة وهو الذى وقع عند الناس  
 انه تعرض الاحمال فى هذين اليومين أى يعنى من الديوان فيها ما هو مهمل ليس فيه جزاء  
 وأكثرهم على انه انما يعنى ذلك يوم القيامة والاصل فيه حديث عائشة رضى الله عنها وقد  
 ذكره محمد رحمه الله فى الكتاب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الدواوين عند الله ثلاثة  
 ديوان لا يعبأ به وهو ما ليس فيه جزاء خبير أو شر وديوان مظالم العباد فلا بد فيه من  
 الانصاف والاختصاص والديوان الثالث ما فيه جزاء من خير أو شر وهذا حديث صحيح  
 مقبول عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله ولكنهم اختلفوا فى الديوان الذى لا يعبأ به  
 قيل هو المهمل الذى قلنا انه ليس فيه جزاء خير ولا شر وقيل هو ما بين العبد وبين ربه مما  
 ليس فيه حق العباد فان الله تعالى عفو كريم قال الله تعالى ما يفعل الله بمذابكم الاية وقيل بل  
 هو الصغائر فاهم مغفورة لمن اجتنب الكبائر قال الله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه الاية  
 فهو الديوان الذى لا يعبأ به وقيل المراد باعمال الكبائر ما هو فى صورة الطاعة فانه لا يعبأ  
 به اذا لم يؤمنوا أى لا ينفعهم ذلك لا الشرك غير مغفور لهم قال الله تعالى ان الله لا  
 يغفر أن يشرك به ولا قيمة لأعمالهم مع الشرك قال الله تعالى وقدمنا الى ما عملوا الاية والاظهر  
 هو القول الاول ان الذى لا يعبأ به القسم الثالث الذى بينا انه مباح ليس للمرء ولا عليه هذا  
 الذى لا يعبأ به فانه فسر ذلك بقوله وهو ما ليس فيه جزاء خير ولا شر وذكر فى الكتاب  
 عن ابن عباس رضى الله عنهما فى قوله تعالى يحجو الله ما يشاء ويثبت أن المراد يحجو بعض الاسماء  
 من ديوان الاشقياء والاثبات فى ديوان السعداء ومحور بعض الاسماء من ديوان السعداء والاثبات  
 فى ديوان الاشقياء وأهل التفسير رحمهم الله انما يروون هذا عن ابن مسعود رضى الله عنه كما  
 روى عن وائل رضى الله عنه أن ابن مسعود رضى الله عنه كان يقول فى دعائه اللهم ان كنت كتبت  
 اسماً فى ديوان الاشقياء فاحمها من ديوان الاشقياء وأثبتها فى ديوان السعداء فانك قلت  
 فى كتابك وقولك الحق يحجو الله ما يشاء ويثبت الاية فاما ابن عباس رضى الله عنهما فالرواية  
 الظاهرة عنه المحو والاثبات فى كل شئ الا فى السعادة والشقاوة والحياة والموت ومن  
 الفقهاء رحمهم الله من أخذ بالرواية الاولى وقال انا نرى الكافر يسلم والمسلم يرتد والصحيح  
 يمرض والمريض يبرأ وكذا يقول يجوز أن يشقى السعيد ويسعد الشقى من غير أن يتغير علم  
 الله فى كل أحد والله الامر من قبل ومن بعد يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وعلى ذلك حملوا

قوله تعالى فهم شقي وسعيد وأكبرهم على أن الصحيح الرواية الثانية عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه أقرب إلى موافقة الحديث المشهور بالسعيد من سعد في بطن أمه والشقي من شقي في بطن أمه وتأويل قوله تعالى يحمر الله ما يشاء ويبيض محوه لا يلبأ به من دبر وإن العبد مما ليس فيه جزاء خير ولا شر وإثبات ما فيه الخير على ما بنا من حديث عائشة رضي الله عنها الدواوين عند الله ثلاثة ولاجله أورد محمد رضي الله عنه هذا الحديث على أن ذلك الحديث وقيل المراد نحو المعرفة من قلب البعض وإثباتها في قاب البعض فيكون هذا نظير قوله تعالى يضل من يشاء ويهدي من يشاء أو المراد المحو والإثبات في المقسوم لكل عبد من الرزق والسلامة والبلاء والمرض وما أشبه ذلك ثم روى حديث الصديق رضي الله عنه حيث سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أكلت ما معك في بيت أبي الهيثم بن النيثان وقد رويت الحديث بنماه زاد في آخر الحديث فاما المؤمن فشكره اذا وضع الطعام بين يديه أن يقول بسم الله واذا فرغ يقول الحمد لله وهذه الزيادة لم يذكرها أهل الحديث في كتبهم ومحمد رضي الله عنه موثوق به فيما يروي ويحتمل أن يكون هذا من كلام محمد رضي الله عنه ذكره بعد رواية الحديث وقد روى في معنى هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا وضع الطعام بين يدي المؤمن فقال بسم الله واذا فرغ قال الحمد لله نحات ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر كما يتحات ورق الشجر وقال صلى الله عليه وسلم الحمد لله على كل لمة وقال صلى الله عليه وسلم لو جعلت الدنيا كلها لمة فابتلعها مؤمن فقال الحمد لله كان ما أتى به خيرا مما أتى وهو كذلك فان الله تعالى وصف الدنيا بالقلعة والحقارة قال الله تعالى قل متاع الدنيا قليل وذكر الله تعالى أعلى وأطيب وفي قوله الحمد لله ذكر الله تعالى بطريق التعظيم والشكر فيكون خيرا من جميع الدنيا (ثم قال ويكره للرجال لبس الحرير في غير حالة الحرب) وهذه المسئلة ليست من مسائل هذا الباب وهي مذكورة في مواضع من الكتب الا أنها تليق بما تقدم ذكره من المسائل في هذا الكتاب فانه صنف هذا الكتاب في الزهد على ما حكى انه لما فرغ من تصنيف الكتب قيل له ألا صنف في الزهد والورع شيئا فقال صنف كتاب البيوع ثم أخذ في تصنيف هذا الكتاب فاعترض له داء خف دماغه ولم يتم مراده ويحكي أنه قيل له فمرس لنا ما كنت تريد ان تصنف فقهرس لهم ألف باب كان يريد أن يصنفها في الزهد والورع ولهذا قال بعض المتأخرين رحمهم الله موت محمد رضي الله عنه

واشتغال أبي يوسف بالقضاء قضاء على أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه فإنه لولا ذلك لصنفا ما تعب المتبين وهذا الكتاب أول تصانيفه في الزهد والورع فذكر في آخره بعض المسائل التي تليق بذلك في مثل لبس الحرير والاصل فيه ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج ذات يوم والذهب يمينه والحرير بشماله وقال هذان حرامان على ذكور أمتي حل لائهما ولبس الحرير للرجال في غير حالة الحرب مكروه وفي حالة الحرب كذلك في قول أبي حنيفة وفي قولهما إذا كان ثغينا يدفع بمثله السلاح فلا بأس بلبسه في حالة الحرب وأما ما يكون سداه غير حرير ولحمته حرير فلا يحل للرجال لبسه في غير حالة الحرب نحو القباء وما أشبه ذلك وقد تقدم بيان هذه الأصول في الكتب (قال ولا بأس بأن يتخذ الرجل في بيته سريرا من ذهب أو فضة وعليه الفرش من الديباج يتجمل بذلك اللباس من غير أن يقعد أو ينام عليه فإن ذلك منقول عن السلف من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين) روى أن الحسن أو الحسين رضي الله عنهما من تزوج منهما شاه بأنوا على حسب ما اختلف فيه الرواة زينت بيته بالفرش من الديباج والوانى المتخذة من الذهب والفضة فدخل عليه بعض من أتى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم فقال ما هذا في بيتك يا ابن رسول الله فقال هذه امرأة تزوجتها فأت بمثل هذه الأشياء ولم أستحسن منها من ذلك وعن محمد بن الحنفية رضي الله عنه أنه زين داره ذلك هذا فعابه في ذلك بعض الصحابة رضي الله عنهم فقال إنما أتجمل للناس بهذه ولست أستعمله وإنما أفعل ذلك لكيلا يشتغل قلب أحد ولا ينظر الي غير حماك فعرفنا أن هذا إذا اتخذ المرء على هذا القصد لم يكن به بأس وإن كان الاكتفاء بما دونه أفضل ويدخل هذا في معنى قوله تعالى قل من حرم زينة الله الآية والذي قال لا يقعد عليه ولا ينام قول محمد أيضا فأما على قول أبي حنيفة رضي الله عنه فلا بأس بالجلوس والنوم عليه وإنما المكروه اللبس والملبوس يصير تبعا للابس فأما ما يجلس أو ينام عليه فلا يصير تبعا له فلا بأس به (قال ولا بأس أن ينقش المسجد بالحص والساج وماء الذهب) قال رضي الله عنه وكان شيخنا الامام رضي الله عنه يقول تحت اللفظ اشارة الى أنه لا يثاب على ذلك فإنه قال لا بأس وهذا اللفظ لرفع الحرج لا لايجاب الثواب معناه يكفيه أن ينجو من هذا رأسا برأس وهو المذهب عند الفقهاء رحمهم الله وأصحاب الظواهر يكرهون ذلك ويؤنبون من فعله قالوا لان فيه مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما اخبر من

الطريقة فانه لما قبل له ألا نهى مسجدك ثم نبهه فقال لا عرش كعرش موسى أو قال  
عرش كعرش موسى وكان سقف مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من جريد فكان  
يشكف اذا مطروا حتى كانوا يسجدون في الماء والطين وعن علي رضي الله عنه انه مر بمسجد  
مزين من حرف فجعل يقول لمن هذه البيع وانما قل ذلك لكرهه هذا الصنع في المساجد  
ولما بث الوليد بن عبد الملك أربعين ألف دينار ليزين به مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فربها على عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه فقال المساكين أخرج الي هذا المال من الاساطين  
والاصل فيه ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من اشراط الساعة ان تزحف  
المساجد وتلي المرات وقلوبهم خاوية من الايمان ولكنا نقول لا بأس بذلك لما فيه من  
تكثير الجماعة وتحرير الباس على الاعتكاف في المسجد والجلوس فيه لانتظار الصلاة وفي  
كل ذلك قربة وطاعة والاعمال بالنيات ثم الدليل على أنه لا بأس بذلك ما روي أن أول من  
بنى مسجد بيت المقدس داود عليه السلام ثم آتاه سليمان عليه السلام بعده وزينه حتى نصب  
علي رأس القبة الكبرى الاحمر وكان أعز وأقسط شيء وجد في ذلك الوقت فكان يضيئ  
من ميل وكن الغزالات يصرن ضوؤه بالليلي من مسافة ميل والعباس بن عبد المطلب رضي  
الله عنه أول من زين المسجد الحرام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر بن الخطاب  
رضي الله عنه زين مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد فيه وكذلك عثمان رضي الله  
عنه بعده بنى المسجد بماله وزاد فيه وبالغ في تزيينه فدل أن ذلك لا بأس به وان تأويل ما روي  
بخلاف هذا ما أشار اليه في آخر الحديث وقلوبهم خاوية من الايمان أي يزينون للمساجد  
ولا يداومون على إقامة الصلاة فيها بالجماعة والمراد الذين بما ليس بطيب من الاموال أو على  
قصد الرياء والسمعة فعلى بعض ذلك يحمل ليكون جمعا بين الآثار وهذا كله اذا قل المرء  
هذا بماله نفسه مما اكتسب من حله فاما اذا فعله بمال المسجد فهو آثم في ذلك وانما فعل  
بمال المسجد ما يكون فيه احكام البناء فاما الذين فليس من احكام البناء في شيء حتى قال  
مشايخنا رحمهم الله للمتولى أن يخصص الخائط بمال المسجد وليس له أن يتش الجص بمال  
المسجد ولو فعله كان ضامنا لان في التخصيص احكام البناء وفي التشي على الجص تزيين  
البناء لإحكامه فيصمن المتولى ما يفتق على ذلك مع مال المسجد (قال الأثرى أن الرجل قد  
بنى لنفسه دارا ويتش سقفها بماء الذهب فلا يكون آثما في ذلك) يريد به أن فيما يفتق على ذلك



للتزین يقصد به منفعة نفسه خاصة وفيما ينفق على المسجد للزین منفعة ومنفعة غيره فاذا  
 جاز له أن يصرف ماله الى منفعة نفسه بهذا الطريق فلان يجوز صرفه الى منفعة ومنفعة  
 غيره كان أولى وقد أمرنا في المساجد بالتمظيم ولا شك ان معنى التعميم يزاد بالتزین  
 في قلوب بعض الناس من العوام فيمكن أن يقال بهذا الطريق يؤجر هو على ما فعله وفي  
 الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يثاب المؤمن على اتفاق ماله في كل شيء الا في  
 البنيان زاد في بعض الروايات ما خلا المساجد فان ثبتت هذه الزيادة فهو دليل على أنه يثاب  
 فيما ينفق في بناء المسجد وتزيينه وعلى هذا أمر اللباس فانه لا بأس للرجل أن يجعل لبس  
 أحسن الثياب وأجودها فقد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم جبة فك علمها من الحرير  
 فكان يلبسها في الاعياد والوفود الا أن الاولى أن يكتفي بما دون ذلك في المعتاد من لبسه  
 على ما روى أن نوب مهنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كأنه ثوب دهان وكذلك لا بأس  
 بأن يتسرى بجارية حسنة فانه صلى الله عليه وسلم مع ما كان عنده من الحرائر تسرى حتى  
 استولد لمارية أم ابراهيم رضى الله عنهما وعلى رضى الله عنه مع ما كان عنده من الحرائر كان  
 تسرى حتى استولد أم محمد بن الحنفية رضى الله عنه فعرفنا انه لا بأس بذلك والاصل فيه  
 قوله تعالى قل من حرم زينة الله الآية ( وقال ولو أن الناس قنعوا بما دون ذلك وعمدوا  
 الى الفضول فقدموها لآخرتهم كان خيرا لهم والاصل فيه حديث أبي ذر رضى الله عنه  
 فانه كان يتلقى بأستار الكعبة في أيام الموسم وينادي بأعلى صوته ألا من قد عرفني فقد  
 عرفني ومن لم يعرفني فأنا أبو ذر جندب بن عباد صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وإن أحدكم إذا أراد سفرا استعد لسفره فإلکم لا تستعدون لسفر الآخرة وأنتم تيقنون  
 أنه لا بد لکم منه ألا ومن أراد سفرا في الدنيا فان بدا له أن يرجع فممكن وإن طلب القرض  
 وجد وإن استوهب ربما يوهب له ولا يوجد شيء من ذلك في سفر الآخرة وسئل يحيى  
 ابن معاذ رضى الله عنه، ألتيقن بالموت ولا تحب فبال أنکم أحببتم الدنيا فكم رهم أن تجملوها  
 خلفکم ولو قدمتم محبوبکم لأحببتم اللحق به فعرفنا أن الافضل أن يكتفي من الدنيا بما لا  
 بدله منه ويقدم لآخرته ما هو زيادة على ذلك مما اكتسبه ولكنه لو استمتع بشيء من ذلك  
 في الدنيا بمد ما اكتسبه من حله لم يكن به بأس والقول بتأثم من ينفق على نفسه وعياله مما  
 اكتسبه من حله وأدى حق الله تعالى منه غير سيدي الا أن أفضل الطريق طريق المرسلين

عليهم السلام وقد بينا أنهم اكتشفوا من الدنيا بما لا بد لهم منه خصوصاً نينا صلي الله عليه وسلم فانه لما عرض عليه خزان مفاتيح الارض ردّها وقال أكرن عبداً نبيا أجوع يوماً وأشبع يوماً فإذا جعت صبرت وإذا شبعت شكرت ولكن مع هذا في بعض الاوقات قد كان يتناول بعض الطيبات حتى روى انه قال يوماً ليت لما خبز بر قدلت بسن وعسل فأكله فصنع ذلك عثمان رضي الله عنه وجاء به في قصة فقيل انه ما تناول من ذلك والصحيح انه تناول بعضهم أسراً بالتصدق بما بقي منه وقد أهدى له صلى الله عليه وسلم جدى سمين مشوى فأكل منه مع أصحابه رضي الله عنهم وقد تناول مما أتى به من الشاة المسومة وحين قدم بين يديه الجدى المشوي قال لبعضهم ناولي الذراع فهذه الآثارتين أنه كان يتناول في بعض الاوقات لبيان أن ذلك لا بأس به لما وكان يكتبني بما دون ذلك في عامة الاوقات لبيان أفضل على ما روى أن عائشة رضي الله عنها كانت تبكي رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول يا من لم يلبس الحرير ولم يشبع من خبز الشعير فصار الحاصل أن الاختصار على أدنى ما يكفي عزيمة وما زاد على ذلك من النعم والليل من اللذات رخصة وقال صلى الله عليه وسلم ان الله يحب أن تؤتي رخصه كما يحب أن تؤتي عزائمه وقال صلى الله عليه وسلم بثت بالحنيفة السمحة ولم أبعث بالرهبانة الصعبة ففرغنا انه ان ترخص بالاصابة من النعم فليس لاحد أن يؤثمه في ذلك وان زعم نفسه وكسر شهوته فذلك أفضل له ويكون من الذين يدخلون الجنة بغير حساب علي ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى وعدني أن يدخل سبعين ألفاً من أمتي الجنة بغير حساب فقيل من هم يا رسول الله قال هم الذين لا يسترقون ولا يتطيرون ولا يكتون وعلى ربهم يتوكلون وفي رواية ثم زادني معهم سبعين ألفاً وفي رواية ثم أضفت لي مع الطريق الاول والاخر سبعين ألفاً وفي الحديث المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تزول قدمي عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع عن عمره فيما أفناه وعن شبابه فيما أبلاه وعن ماله من أين اكتسبه وإلى أي عمل صرفه فإذا صرف المال إلى ما فيه ابتغاء مرضاة الله تعالى كان الحساب والسؤال أهون عليه منه إذا صرفه إلى شهوات بدنه (قال والذي على المرء أن يتمسك به من الخصال التي يحمد عليها أشياء) منها التحرز عن ارتكاب الفواحش ما طهر منها وما باطن ومنها المحافظة على الترائض والمداومة على ذلك في أوقاتها ومنها التحرز عن السعته واكتساب المال من غير حله ومنها التحرز عن ظلم كل أحد من مسلم أو منافق فأما فيما وراء ذلك فقد وشع

الله تعالى الامر علينا فلا نضيق على أنفسنا ولا على أحد من المؤمنين قال محمد بن سباع  
 رضي الله عنه قال محمد بن الحسن رضي الله عنه وهذا الذي ثبت لك في هذا الكتاب قول  
 عمر وعثمان وعلي وابن عباس وغيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي  
 عنهم أجمعين وهو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر ومن بعدهم من الفقهاء رحمهم الله  
 وبذلك كله نأخذ والله تعالى أعلم بالصواب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم  
 وحبيبتنا الله ولهم الوكيل

### كتاب الرضاع

قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الائمة نفع الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل  
 السرخسي رحمه الله املاء يوم الخميس الثاني عشر من جمادى الآخرة سنة سبع وسبعين  
 وأربعمائة \* اختلف الناس في كتاب الرضاع هل هو من تصنيف محمد رحمه الله أم لا قال بعضهم  
 هو ليس من تصنيف محمد رحمه الله وإنما صنفه بعض أصحابه ونسبه اليه ليروج به وفي ألفاظه  
 ما يدل على ذلك فقد ذكر في حريم المصاهرة سبب الوطء الحرام قال والتزوه عنه أفضل  
 ان شاء الله تعالى ومحمد رحمه الله ما كان يصحح الجواب في مصنفاته في الاحكام خصوصاً فيما  
 فيه نص من الكتاب والسنة فرفأ أنه ليس من تصنيفاته ولهذا لم يذكره الحاكم الجليل في  
 المختصر وقال أكثرهم هو من تصنيفاته ولكنه من أوائل تصنيفاته ولكل داخل دهشة وقد  
 بينا فيما سبق انه كان صنف الكتب مرة ثم أعادها الا قليلاً منها فهذا الكتاب من ذلك  
 لانه حين أعاد اكتفى في أحكام الرضاع بما أورد في كتاب النكاح واكتفى الحاكم رضي  
 الله عنه أيضاً بذلك فلم يفردها هذا الكتاب في مختصره قال رضي الله عنه ولكني لما فرغت  
 من املاء شرح المختصر بحسب الامكان والطاقة عند تحقق الحاجة والفاقة وأتبعته باملاء  
 كتاب الكسب رأيت الصواب اتباع ذلك باملاء شرح هذا الكتاب فقيه بعض ما لا بد  
 من معرفته وما يحتاج فيه الى شرح وبيان ثم انه بدأ الكتاب ببيان المحرمات من النساء  
 فقال \* أسباب حرمة النساء ثلاثة بالنسب والصهر والرضاع والمحرمات بالنسب سبعة  
 وذلك يتلى في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم الى قوله تعالى وبنات الاخوت \* والمصاهرة  
 كالنسب في ثبوت الحرمة المؤبدة بها بطريق الاكرام فان الله تعالى جمع بينهما قال وهو

الذى خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا ۝ والمحرمات بالمصاهرة أربع وذلك ينشأ في القرآن قال الله تعالى وأمهات نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلن بهن وقال تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وقال عز وجل ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم ۝ ثم حرم بالرضاع مثل هذا العدد الذى حرم بالنسب والصهر وثبت الحرمة بسبب الرضاع منصوص في قوله تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وزعم بعض العلماء رحمهم الله أن طريق معرفة هذه المحرمات النص خاصة ولو خيلنا والقياس لم نقل بشئ من هذه المحرمات فإن الامات خلتن للذكور وهذا عل النكاح باعتبار أنهن مكان حرث للولد وإن التماسل بين الذكور والاناث وبهذه الاسباب لا يخل هذا المعنى والاصح أن نقول هذه المحرمات ثابتة بالنسب وهى مستحسنة في عقول العقلاء أيضا عند رفض العادات السيئة والمائل يحرص على حماية أمه وابنته وأخته ودفع العار والشنار عنهما كما يحرص على دفع ذلك عن نفسه والمقصود بالنكاح الاستعراض للوطء والمائل يأنف من ذلك العمل في أمه وابنته كما يأنف من ذلك في نفسه (ألا ترى) أن الله تعالى أشار إلى ذلك في الاخبار عن الذين لم يدفروا الشريعة وكانوا عقلاء فقال جل وعلا وإذا بشر أحدكم بالانثى الى قوله تعالى أيمسكه على هون أم يدسه في التراب فإذا كان يأنف من ذلك كيف يستجيز من نفسه أن يباشر فعله وكذا يأنف من ذلك في حق امرأة أبيه التى ربه وهى بمنزلة أمه باعتبار التربية وفى حق امرأة ابنه التى هى له بمنزلة الولد والمتولد منها يكون ولد له وكذلك يأنف من ذلك باعتبار الرضاع الذى هو أحد سببي الكون فإن النشوء والنسوبة يحصل به ولهذا كانوا فى الجاهلية يعظمون أمر الرضاع كما يعظمون أمر النسب ثم بسبب النسب تمكن بينهما العصبة أو شبه العصبة واليه أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله أولادنا أ كبادنا وقال صلى الله عليه وسلم إن فاطمة بضعة منى الا ما كان لأدم صلات الله عليه وقد كان ذلك بطريق الكرامة لكون الاصل الاول واحدا كما قال تعالى يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة ثم تشبهه العصبة لتعبر بحقيقة العصبة وفى المصاهرة تشبهه العصبة باعتبار الواسطة وفى الرضاعة تشبهه العصبة باعتبار البقرة واليه أشار صلى الله عليه وسلم في قوله الرضاع ما أنبت اللحم وأنشأ العظم ثم بين نوعا آخر من الحرمة فقال ومن

ذلك ما حرم بالكفر قال الله تعالى ولا تشكروا للمشركات حتى يؤمن وهذا في المنى ليس  
 نظير ما تقدم فذلك حرمة مؤبدة وهذه حرمة مؤقتة الى غاية عي الاسلام وعدا النوع من  
 الحرمة سببه أيضا أحدها اذا كان تحت الرجل امرأة فاحتها محرمة عليه الى غاية عي أو  
 ينارقه وكذلك ما في منى الاخت كالعمة والخالة وبنت الاح وبنت الاخت ثبت ذلك بقوله  
 تعالى وأن تجمعوا بين الاختين وبقوله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على  
 خالتها ولا على ابنة اختها ولا على ابنة أخيها والثانية اذا كان تحتها أربعة نسوة فالخامسة محرمة  
 عليه الى أن يفارق احدى الأربع ثبت ذلك بقوله تعالى مثني وثلاث ورباع وباجماع الجمهور  
 من علماء المسلمين رحمهم الله على حرمة الجمع بين أكثر من أربع نسوة والثالثة اذا كان تحتها  
 حرة فالأمة محرمة عليه الى غاية وهي أن يفارق الحرة ثبت ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لا تنكح  
 الأمة على الحرة وهي حرمة ثابتة شرعا عندنا لالحق المرأة حتى انها وإن رضيت لم تحل  
 الا على قول مالك رضى الله عنه فانه يقول اذا رضيت الحرة جاز وذكر في الكتاب هذا  
 القول منسوب الى بعض العلماء ومراده مالك رضى الله عنه والرابعة اذا وطئ امرأة بشبهة  
 فاحتها محرمة عليه الى غاية وهي انقضاء عدة هذه باعتبار أن العدة حق من حقوق النكاح  
 كاصل النكاح في إيجاب الحرمة كما يجعل الرضاع بمنزلة النسب في إيجاب الحرمة والخامسة  
 منكوحة الغير أو معتدة للغير فانها محرمة عليه الى غاية وهي انقضاء العدة ثبت ذلك بقوله  
 تعالى والمحصنات من النساء أى أخوات الأزواج وبقوله عز وجل ولا تتربوا عقدة  
 النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله والسادسة مكاتبه الرجل فانها محرمة عليه لا يطؤها بالملك  
 الى أن تعتق بالاداء فينكحها أو تعجز فيطؤها بالملك والسابعة المشركة فهي محرمة على  
 المؤمن وزعم مالك رضى الله عنه أن نكاح المشركة لا يجوز لمشرك ولا للمسلم فكان  
 يقول بطلان أنكحة المشركين أهل الشرك منهم وهو باطل عندنا فان الله تعالى قال  
 وامرأته حمالة الحطب فلو لم يكن بينهما نكاح لما سماها امرأته وقال صلى الله عليه وسلم  
 ولدت من نكاح ولم أولد من سفاح ولم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أحد ممن  
 أسلم وبين زوجته حين أسلمت معه ولم يأمرهما بتجديد العقد بل أقرهما على النكاح ففرقنا  
 أن للانكحة فيما بينهم حكم الصيغة وإن نكاح المشركة حرام على المسلم خاصة لخبرها وكرامة  
 المسلم ففيه معنى الصيانة له عن فراش الخبيثة وبالنكاح ثبت الازدواج وانما يتحقق ذلك

بين المتساويين أو متقاربي الحال ولا مساواة بين المشركة والمسلم فكانت محرمة عليه إلا أن يؤمن (قال ثم إن الله تعالى أحل نساء أهل الكتاب في قوله عز وجل والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) فحل نساء أهل الكتاب من جملة أهل الكفر وترك نافي أهل الكفر على التحريم في قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ومن الناس من قال هذا الكلام مختل فإن اسم المشركة لا يتناول الكتابية حتى يقال أنها أخرجت من هذه الحرمة بالنسبة (ألا ترى) إن الله تعالى عطف المشركين على أهل الكتاب فقال عز وجل لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين وإنما يطفئ الشيء على غيره ولكننا نقول ما ذكره الكتاب صحيح فإن أهل الكتاب في الحقيقة مشركون وإن كانوا يدعون التوحيد قال الله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله إلى قوله عز وجل سبحانه عما يشركون وعطف المشركين على أهل الكتاب لا يدل على أنهم غير مشركين قال الله تعالى والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا فقد عطف أهل الشرك على المجوس والنصارى مشركون تناولهم الجهة الثابتة في قوله عز وجل ولا تنكحوا المشركات فعرفاً إن أهل الكتاب خصوصاً من هذه الحرمة بالنسبة وكان ابن عمر رضي الله عنه لا يخص أهل الكتاب من هذه الحرمة وكان يقول معنى قوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم الآية أسلمن من أهل الكتاب ولسنا تأخذ بهذا فلي هذا التأويل لا يبقى للآية فائدة لأن نكاح المسلمة حلال للمسلم سواء كانت كتابية وأسلمت أو لم تكن وإنما المراد بقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم العفاف منهن أو الحرائر منهن والله أعلم بالصواب

### باب تفسير التحريم بالنسب

وهو ما نصه الله تعالى في كتابه وما حرمته السنة واجمع عليه المسلمون فأما مانص الله تعالى في كتابه فتحريم الأم وحرمت السنة والاجماع أم الأم وأم الأب وإن بعدت من قبل الأمهات كانت أو من قبل الآباء وزعم بعض مشايخنا رحمهم الله أن ثبوت حرمة الجدات بالنسبة أيضاً فاسم الأم يتناول الجدات قال الله تعالى يابني آدم لا يفتننكم الشيطان كما أخرج أبوكم من الجنة فدل على أن الجدة أم وإن الجواب ما ذكره في الكتاب وهو أصح فإن اسم الأم يتناول الجدة مجازاً حتى ينفي عنها هذا الاسم بإثبات غيره فيقال إنها جدة وليست بأم ولا

يجمع بين الحقيقة والمجاز من ادأى لفظ واحد فإن قيل لا كذلك فمن أصول علمائنا رحمهم الله  
 أجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد حتى إذا حلف أن لا يضع قدمه في دار فلان فدخلها  
 حافيا أو منتعلا ماشيا أو راكبا كان حاشافي يمينه وهذا اللفظ للنهار حقيقة ويتناول الليل مجازا  
 وقال في السير الكبير إذا استأمن الحربي على بنيه دخل في الامان بنو بنيه مع بنيه لصلبه  
 والاسم لبنيه حقيقة ولبنى بنيه مجاز قلنا لا كذلك فالحقيقة استعمال الشيء في موضعه والمجاز  
 استعارة الشيء واستعماله في غير ما وضع له ولا يتصور أن يكون اللفظ الواحد مستعملا في  
 موضعه ومستمارا كما لا يتصور أن يكون الثوب على اللابس ملكاله وعارية في يده في حالة  
 واحدة فأما إذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان فذلك عبارة عن الدخول علم ذلك بالعرف  
 ثم بحث في الوجوه كلها لانه دخول لا اعتبار الحقيقة والمجاز وكذلك اليوم فيما لا يمتد عبارة  
 عن الوقت الذي هو ظرف له فيبحث في الوجهين لوجود وقت القدوم لا للحقيقة والمجاز  
 فلماذا قلنا ان فيما يمتد يحمل ذكر اليوم على بياض النهار ليكون معيارا له وفي مسألة الامان  
 روايتان كلاهما في السير وفي القياس لا يدخل بنو الابن وانما أدخلهم استحصانا لان أمر  
 الامان مبنى على التوسع وأدنى الشبه يكفي لأبائه والسبب الداعي له الى طلب هذا الامان  
 شفقتهم عليهم وشفقتهم على بنينهم كشفقتهم على بنيه فلماذا أدخلهم في إحدى الروايتين فإذا ثبت  
 انه لا يراد باللفظ الحقيقة والمجاز في حالة واحدة عرفنا ان حرمة الجدات ثبتت بالسنة والاجماع  
 كما أشار اليه وعلي هذا حرمة الابنة ثابتة بالنص وحرمة ابنة البنت وابنة الابن ثابتة بالاجماع  
 والسنة قال وحرم الله تعالى الاخوات وبنات الاخت وبنات الاخ بالنسب وحرمت  
 السنة أسفل من ذلك من ولد الاخت والاخ الى أسفل الدرجة وحرم الله تعالى العمة  
 بالنسب وحرمت السنة والاجماع أم العمة وان كانت أمها أم الاب أو غير أم الاب لان العمة  
 ان كانت لاب وأم أو لام فان العمة أمها أم الاب وهي محرمة عليه وان كانت العمة لاب  
 فأمها امرأة أب الاب وهي محرمة بقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء  
 وأقامت السنة امرأة الجد مقام امرأة الاب وعمة العمة حرام اذا كانت العمة لاب وأم أو  
 لاب لانها أخت أبي الاب لان العمة بمنزلة الام كما ان الم بمنزلة الاب قال الله تعالى قالوا  
 ننبئ الملك واله أبائك ابراهيم واسماعيل وهو كان عما وقال صلى الله عليه وسلم لا تؤذوني  
 في بقية آياتي يعني العباس رضى الله عنه فاذا كانت العمة بمنزلة الام أو الاب فعمة العمة

بمنزلة عمه الاب اذا كانت العمه أخت الاب لام افعمه عمتها ليست بمحرمه لان أباهما رجل  
 أجنبي ليس بندي رحم محرم وحرّم الله تعالى الخالة وحرمت السنة والاجماع أم الخالة لان  
 أم الخالة هي الجدة أم الام وان كانت لاب فأم الخالة امرأة أب الام والجدة بالسنة فعمه  
 مقام الاب وامرأة الجد أبي الام كامرأة الاب في الحرمة وخالة الخالة محرمه عليه اذا كانت اخالة  
 لاب وأم أو لاب كما يبين في عمه العمه فان كانت الخالة لاب فخالها تكون أجنبية عنها على  
 نحو ما ذكرنا في عمه العمه فاما ابنة العم وابنة العمه وابنة الخالة وابنة الخال فمن جملة المحلات  
 وذلك يتلى في سورة الاحزاب قال الله تعالى وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات  
 خالاتك ويتلى في سورة النساء أيضا فان الله تعالى بين المحرمات ثم قال وأنخل لكم ماوراء  
 ذلكم فأتاؤه لص التحريم تناولوه هذا الص وقوله تعالى وأحل لكم ماوراء ذلكم ومنكوحه  
 الاب من جملة المحرمات على الابن وعلى ابن الابن وان سفل باعتبار السنة والاجماع  
 ويستوي ان دخل بها أو لم يدخل بها لانها مبهمه في كتاب الله وقال ابن عباس رضي الله عنهما  
 أهموا ما أهمه الله تعالى وكذلك أمهات النساء فأما الراتب فلا يحرم من الا بالدخول بالأثم قال  
 الله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلن بهن والحجر ليس بشرط وذلك  
 ثابت في قوله تعالى فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم أودّ كر الحجر في قوله وربائبكم  
 اللاتي في حجوركم بطريق العادة لأن يكون الحجر مؤثرا في هذه الحرمة (ألا ترى) ان  
 الانسان قد يكون في بيته امرأة لها ولد يموها وينفق عليها ثم يتزوج الابنة اذا كبرت فيجوز  
 ذلك لان أمها لم تكن في نكاحه وان كانت هي في حجره فرفعا انه لا تأثير للحجر وانما ذكر  
 على طريق العادة بمنزلة قوله تعالى ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد والمباشرة  
 حرام على المشتكف في المسجد كان أو في غير المسجد وذكر المساجد للعادة اذا الاعتكاف  
 في العادة يكون في المساجد وحليلة الابن من النسب حرام بالنص وزعم بعض أهل العلم  
 ان حليلة الابن من الرضاة لا تكون حراما للقيّد المذكور في قوله تعالى وحلائل أبنائكم  
 الذين من أصلابكم ولكن نقول حليلة الابن من الرضاة حليلة الابن من النسب ثبت  
 بقوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب والمراد بقوله عز وجل من  
 أصلابكم يعني حرمة حليلة الابن من التبنّي فقد كان التبنّي معروفا فيما بين أهل الجاهلية  
 وكان مشروعا في الابتداء ثم نسخ الله تعالى بقوله أدعوهم لإياهم وتبني رسول الله صلى الله



عليه وسلم زيد بن حارثة ثم تزوج زينب امرأة زيد بعد ما فارقها وفيه نزل قوله تعالى ما كان محمد أباً أحدهم من رجالكم ولكن رسول الله فالمراد بالقييد في حرمة حليلة الابن من التبني ثم تحريم حليلة ابن الابن وان سفل بالسنة والاجماع فان قيل كيف ثبت ذلك مع قوله عز وجل الذين من أصلابكم فان ابن ابنه ليس من صلبه قل لا كذلك بل يتناوله هذا الاسم باعتبار ان أصله من صلبه قال الله تعالى هو الذي خلقكم من تراب والمخلوق من التراب هو الاصل والله أعلم وما سوى هذا من المسائل المذكورة الى تفسير لبن الفحل قد تقدم بيانه في كتاب النكاح وبعض هذه الفصول قد تقدم بيانه هناك أيضاً فلهذا لم تستقص هنا والله أعلم بالصواب

### باب تفسير لبن الفحل

(قال رحمه الله) ذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الرجل يكون له امرأتان أو أمتان قد ولدتا منه فترضع احدهما صبياً والاخرى صبية قال ابن عباس رضي الله عنهما اللقاح واحد وبه نأخذ فنقول تحريم النكاح بين هذين الصبيين بسبب الاخوة لاب من الرضاع ومن العلماء من يقول لا تثبت فقالوا حرمة الرضاع انما تثبت من جانب الآباء فلم يجتمع صغيران على ندي واحد لا تثبت بينهما الاخوة من الرضاعة وهذا لان السبب هو الارضاع وانما يتحقق ذلك من جهة النساء دون الرجال وثبوت الحرمة بسبب البضية تشبهه حرمة اللبن لقرب بعضها الى بعض ولو لو باشر الرجل الارضاع بان نزل اللبن في ثدونه فارضع صبيين لا تثبت الاخوة بينهما يارضاع غيره كيف تثبت الاخوة في جانب واحد وحجتنا في ذلك حديث عروة عن عائشة رضي الله عنها ان أفلح بن أبي قعبس استأذن عليها فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ليلاج عليك أفلح فانه عمك من الرضاعة فقالت انما أرضعتي المرأة دون الرجل فقال ليلاج عليك أفلح فانه عمك من الرضاعة وفي حديث آخر عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في بيتها فسمعت صوت رجل يستأذن علي حفصة رضي الله عنها فقالت يا رسول الله هذا رجل يستأذن على حفصة فقال ما أحسبه الا بداح عمها من الرضاعة فقالت أرايت لو كان فلان عمي من الرضاعة حياً كان يدخل على فقال نعم ولان النبي صلى الله عليه وسلم شبه الرضاعة بالنسب والحرمة بالنسب تثبت من الجانبين

فكذلك سبب الارضاع لان وطء الزوج كما كان سببا لولادتها كان سببا لنزول اللبن لها  
وما ينزل من نمدوة الرجل ليس بابن على الحقيقة لان اللبن انما يتصور ممن تتصور منه  
الولادة وعلى هذا نقول في الاخوين اذا أرضعت امرأة أحدهما صبية فليس للاخ الآخر أن  
يتزوجها لانها ابنة أخيه والاصل فيه ما روى أن عليا رضى الله عنه لما عرض ابنة حمزة على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انها ابنة أخي من الرضاعة \* ولو أرضعت امرأة أخوين  
كل واحدة منهما رضيعا أحدهما صبي والاخرى صبية تجوز المناكحة بينهما لان الصغيرة  
ابنة عم الصغير من الرضاعة وابنة العم من النسب حلال فكذلك من الرضاعة \* ولو أرضعت  
امرأة صغيرين وكبرائهم ان أحدهما تزوج ابنة صاحبه لم يحز لانها ابنة أخيه من الرضاعة  
والاصل فيه انه لما عرض علي رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب بنت أبي سلمة قال لو لم  
تكن ريبتى في حجرى كانت تحل لى أرضعتنى واياها ثويبة \* قال ولو أن رجلا له ابن  
وابنة فجاءت امرأة أخيه فأرضعت الابن والابنة جميعا لم يكن للابن الذى أرضعته المرأة أن  
يتزوج أحدا من ولد تلك المرأة قبل الرضاع أو بعده من بنات العم كن أو من غيره وامرأة  
الاخ والاجنبية في هذا سواء فانهما لما اجتمعا على ندى واحد ثبتت الاخوة بين هذا الابن  
والابنة وبين جميع أولاد الرجل ما كان من هذه المرأة أو من غيرها من النساء أو السراري  
كان قبل الرضاع أو بعده بخلاف ما وقع عند الجهال ان الحرمة انما تثبت بينهما وبين الأولاد  
الذين يحدثون بعد ذلك دون ما اتصلوا قبل الارضاع وهذا لان ثبوت هذه الحرمة  
ثبتت الاخوة وهو يجمع الكل ولم يكن لاحد من ولد الرجل ولا من ولد المرأة من  
يتزوج تلك الجارية ولا ولد ولدها ولا لولده ولد العم أن يتزوجوا تلك الجارية فأنهم  
اخوة أولاد اخوة وأخوات فان كان للجارية المرضعة ولد وللغلام المرضع ولد ولأولاد  
المرضعة التي أرضعتها أولاد ولأولاد زوجها أولاد جازت المناكحة فيما بينهم لان الاشئ  
منهم ابنة عم للذكر من الرضاعة \* قال ولو أن رجلا له ابن فأرضعت امرأة ذلك الولد  
لم يكن للولد أن يتزوج أحدا من ولد تلك المرأة ولا من ولد خاله ما كان قبل الرضاع  
أو بعده اذا كان اللبن من الخلال فان كان من غيره حرم ولد المرأة عليه ولم يحرم ولد الخلال  
من غيرها لانعدام سبب الحرمة بينه وبينها \* ولو أن رجلا له امرأتان فأرضعت احدهما  
صبية والاخرى صبيا لم يكن لاجنى ذلك الرجل لاب وأم أولاد أو لام أن يتزوج

تلك العصبية لانها ابنة أخيه ولا لعمه أن يتزوجها لانها ابنة ابن أخيه ولا لابن ذلك الرجل  
 ولا لابن ابنة وان سفل أن يتزوجها لانها عمته من الرضاعة وكذلك لا يجوز خلال ذلك الرجل  
 أن يتزوجها لانها بنت ابن اخته ولا يجوز لهذا الصبي الرضاع أن يتزوج أم المرضعة ولا  
 جدتها ولا أختها ولا خالتها ولا عمتها اعتبارا للرضاع بالنسب وإذا أرضعت امرأة صبية لم يكن  
 لابنها ولا لابن ابنها ولا لابن ابنتها أن يتزوجها لانها أخته وعمته ٥ ولو أن امرأة أرضعت  
 صبيا فكبر ذلك الصبي وتزوج امرأة ثم فارقتا قبل الدخول أو بعده لم يكن لزواج المرضعة  
 أن يتزوج تلك المرأة لانها حاملة ابنة من الرضاعة وقد بينا انه يحرم حليلة الابن من الرضاعة  
 كما يحرم من النسب وقد قال بعض أهل العلم انها لم تحرم لان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب قال وليس بينه وبين امرأة ابنة نسب وانما حرمت على  
 الاب بسبب النسب وليس في الحديث يحرم من الرضاع ما يحرم بسبب النسب ولكن  
 قول معنى الحديث ان الحرمة بسبب الرضاع تعتبر بجرمة النسب وهذه الحرمة تثبت  
 بالنسب فكذلك بالرضاع قال وأكثر أهل العلم على هذا والتزوه عنها أفضل وبمثل هذا  
 الكلام يستدل على أن الكتاب ليس من تصنيف محمد رضي الله عنه ٥ وإذا نزل للبكر  
 لبن فارضعت صبيا فاما تكون أمه من الرضاعة لان السبب وهو الارضاع قد تحقق فان  
 قيل كيف يتصور أن تكون اماه بكرة وكالا تنصو الامية من حيث النسب مع بقاء صفة  
 البكرة فكذلك لا تصور الامية من الرضاعة مع بقاء صفة البكرة قلنا هذا تليس فان الحكم  
 مبني على السبب والامية من النسب سببية الولادة ولا تصور الولادة مع بقاء صفة البكرة  
 وتصور الامية من الرضاع مع بقاء صفة البكرة وثبوت الحكم يقرر بسببه ٥ ولو أن امرأة  
 طلقها زوجها أو مات عنها فارضعت صبيا بعد انقضاء عدتها فانها تثبت حرمة الرضاع بين  
 هذا الصبي وبين زوجها بمنزلة ما لو كان الارضاع في حال قيام النكاح بينها لان سبب  
 نزول الابن لها كان وطء ذلك الزوج فما بقي ذلك الابن يكون مضافا الى ذلك السبب فان  
 تزوجت بعد ذلك ثم أرضعت صبيا فكذلك الجواب ما لم تحبل من الثاني لان الزوج ليس  
 سببا لنزول الابن لها فوجوده كعدمه فان حبلت من الثاني ثم أرضعت صبيا فكذلك الجواب  
 عند أبي حنيفة رضي الله عنه أنه تثبت الحرمة بين الصبي والزوجة الاول ما لم تلد من الثاني  
 فان ولدت من الثاني ثم أرضعت فحينئذ يكون حكم الرضاع للثاني وعند أبي يوسف رضي

الله عنه اذا ازداد لبها بسبب الحبل فهو وما لو ولدت سواء في أنه ثبت الحرمة من الثاني  
وينقطع حكم الاول وعند محمد رضى الله عنه ثبت الحرمة منهما جميعا استحسانا لان الاحتياط  
في باب الحرمة واجب وقد علمنا ان أصل الابن من الاول وازداد سبب الحبل من الثاني  
فيجعل بمنزلة ما لو خلط امرأتان اللبن بان حلبنا لبنهما وأوجرتنا صبيبا وأبو يوسف رحمه الله  
يقول لما حبلت من الثاني ونزل لها اللبن كان هذا ناسخا للسبب الذي كان من الزوج الاول  
لانه اعترض عليه ما هو مثله أو أقوى منه وأبو حنيفة رحمه الله يقول نزول اللبن في العادة  
اما يكون بعد الولادة فاما لم تلد من الثاني لا ينسخ السبب الاول وهذا لأن كون اللبن من  
الاول متيقن به وهذه الزيادة يحتمل أن تكون بسبب الحبل من الثاني ويحتمل أن تكون  
بقوة طبعها واليقين لا يزول بالشك ولو أخذ لبن امرأة في قارورة ثم ماتت المرأة فأوجر  
بعد موتها صبيبا ثبتت الحرمة بين هذا الصبي وبينها عندنا وللشافعي رضى الله عنه قول أن  
حرمة الرضاع لا تثبت بالابحار أصلا وهذا باطل فإن ثبوت الحرمة بشبهة البعضية وفي هذا الفرق  
بين الابحار وبين الارتضاع من الثدي وعلى القول الظاهر اذا حلب لبنها وهي حية في قارورة  
ثبتت حرمة الرضاع بالابحار هذا اللبن صبيبا سواء أوجر قبل موتها أو بعد موتها فأما اذا  
ماتت المرأة وفي ثديها لبن فارتضع صبي منها أو حلب اللبن بعد موتها فأوجر به صبي عندنا  
ثبتت الحرمة أيضا وعنده لا تثبت لاصلين له أحدهما أن اللبن يتنجس بالموت عنده لأن  
فيه حياة فيجلب الموت والثاني ان الحرام عنده لا يحرم الحلال وعندنا لا حياة في اللبن  
(ألا ترى) انه يجلب من الحلي فلا يتنجس به وما فيه حياة اذا بان من الحلي فهو ميت والثاني  
أن الحرمة لا تمنع حكم الرضاع بمنزلة لبن وقع فيه قطرة خمر فأوجره صبي وهذا لان الحرمة  
باعتبار شبهة البعضية وبالموت لا تنعدم لان اللبن وان تنجس بالموت فهو غذاء يحصل به انبات  
اللحم وانتشار العظم كما أن اللحم بالموت لا يخرج من أن يكون غذاء وان تنجس والسعوط  
والوجور موجب للحرمة بمنزلة الارتضاع من الثدي عندنا خلافا للشافعي وهذا بناء على  
الأصل الذي بينا في كتاب النكاح ان عندنا يعتبر المدد في الرضعات ليحصل به انبات اللحم  
وانتشار العظم وهذا بالسعوط والوجور لا يحصل وعندنا لا يعتبر المدد وانما يعتبر وضول  
اللبن الى باطنه على وجه تحصل به الترية وذلك بالسعوط والوجور يحصل فانه يصل الى  
الدماغ والدماغ أحد الجوفين ولو صب اللبن في أذن صبي أو صبيبة فانه لا تثبت به الحرمة

وكذلك لو احتقن صبي بلبن امرأة عند محمد رحمه الله انه ثبت الحرمة في الموضعين جميعه لانه يصل اللبن الى أحد الجوفين (ألا ترى) أن الصوم يفسد به سدا وفي ظاهر الرواية يقول معنى إبات اللحم إنما يصل بما يصل الى جوفه من الجانب الاعلى لا من الجانب الاسفل وثبت الحرمة باعتبار هذا المعنى ثم ذكر ما اذا جعل لبن امرأة في دواء أو طعام وما يكون من الارضاع بعد مضي الحولين وقد بينا هذه الفصول في كتاب النكاح ولو أن صبيين شربا من لبن شاة أو بقرة لم تثبت به حرمة الرضاع لان الرضاع معتبر بالنسب وكالا يتحقق النسب بين آدمي وبين البهائم فكذلك لا تثبت حرمة الرضاع بشرب لبن البهائم وكان محمد ابن اسماعيل البخاري صاحب التاريخ رضى الله عنه يقول تثبت الحرمة وهذه المسألة كانت سبب اخراجه من بخارا فانه قدم بخارا في زمن أبي حفص الكبير رحمه الله وجعل يفتي فيها أبو حفص رحمه الله وقال لست بأهل له فلم ينته حتى سئل عن هذه المسألة فافتى بالحرمة فاجتمع الناس وأخرجوه (قال والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء في ثبوت الحرمة علي قياس النسب فان الأسباب تثبت في دار الحرب فكذلك حكم الرضاع) ولو أن رجلا تزوج صبية فارضعت الصبية أم الرجل من النسب أو من الرضاع أو أخته فهذه المسألة تشتمل على أحكام أربعة حكم الحرمة وحكم وجوب الصداق وثبوت الرجوع على المرضعة وحرمة الزوج أما حرمة الفرقة فنقول وقعت الفرقة بينهما بسبب الرضاع لأنها صارت أخت الزوج وإذا ثبتت له اختيته ينرم لها نصف الصداق لان فعل الصبي غير معتبر شرعا في بناء الحكم عليه وإنما وقعت الفرقة من جهتها قبل الدخول فيكون لها نصف الصداق ويرجع به على التي أرضعتها ان كانت تعمدت الفساد وان لم تعمد الفساد فلا شيء عليها الا في رواية عند محمد انه يرجع عليها على كل حال لأنها تسببت في تقرير نصف الصداق عليه وكان بمرض السقوط فكأنها ألزمت ذلك ومجرد التسبب عند محمد سبب لوجوب الضمان كما قال فيمن فتح باب القفص فطار الطير وعندما التسبب انما يكون موجبا للضمان اذا كان المسبب متعديا في التسبب ولم يطرأ عليه مباشرة فاما اذا لم يكن متعديا أو طرأ عليه مباشرة من غنار لم يكن موجبا للضمان وهنا اذا تعمدت الفساد فهي غير متعدي في التسبب لانه اذا كان يخاف الهلاك على الرضيع فارضاعه مندوب اليه أو مأمورة فلا يكون متعديا ولا طريق لمعرفة تعمدها الفساد الا بالرجوع اليها فيقبل قولها في ذلك لان ما يكون في باطن المرء لا يوقف عليه الا من جهته فيقبل قوله

في ذلك فان قلت تمتد الفساد ضمننت والا فلا شيء عليها ثم لا يحل له أن يتزوجها أبدا  
 لانها صارت أخته أو ابنة أخته ولو كانت أرضعت هذه الصبية خالة الرجل أو عمت لم يحرم  
 عليها لانها صارت ابنة خاله أو ابنة عمته وابتداء المأكلية بينهما يجوز بالبقاء أولى وان أرضعتها  
 امرأة أبيه فان كان لبها من أبيه حرمت عليه لانها صارت أخته لآبائه وان كان لبها من  
 غير أبيه لم تحرم عليه وكذلك لو أرضعتها امرأة أخيه أو امرأة ابنه (قال ولو أن رجلا له  
 امرأتان صغيرة وكبيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة بانثا جميعا لانها صارتا أختين من  
 الرضاة ثم يكون للكبيرة جميع الصداق ان كان دخل بها وان كان لم يدخل بها فلها نصف  
 الصداق) لان القرقة وقعت لا بسبب من جهتها وللصغيرة أيضا نصف الصداق لما يباور رجوع  
 بما غرم لها قبل الدخول على المرضعة ان تمتد الفساد وان لم تمتد لم يرجع عليها بشيء كما  
 في النسل الاول وان كان قد دخل بالكبيرة لم يرجع عليها بشيء من مهرها على كل حال  
 ثم ان كان لم يدخل بالكبيرة فله أن يتزوج من ساعته أيتها شاء ولا يجمع بينهما وليس له  
 أن يتزوج المرضعة لانها أم امرأته وان كان قد دخل بالكبيرة فليس له أن يتزوج الصغيرة  
 ما لم تقض عدة الكبيرة لانها أخته ومتدته وله أن يتزوج الكبيرة في الحال لان الصغيرة  
 ليست في عدته والكبيرة تمتد منه وعدته لا تمنع نكاحه وبعد انقضاء عدة الكبيرة له أن  
 يتزوج أيتها شاء وليس له أن يتزوج أم الكبيرة ولا واحدة من حداثتها من قبل الام أو  
 من قبل الاب وان كانت ابنة الكبيرة أرضعت الصغيرة فان كان قد دخل بالكبيرة فقد  
 حرمتا عليه لان الصغيرة صارت ابنة بنت الكبيرة والجمع بين الجددة والبالغة في النكاح حرام  
 ثم بمجرد العقد على الصغيرة تحرم جسدتها عليه على التأييد كما تحرم أمها والدخول بالجددة  
 يحرم ابنة الابنة عليه على التأييد فليس له أن يتزوج واحدة منهما قط ولا للرضعة أيضا لانها  
 من وجه أم امرأته ومن وجه ابنة المرأة التي دخل بها ولو لم يكن دخل بالكبيرة فان المرضعة  
 لا تحل له قط لانها أم امرأته ولا تحل له الكبيرة قط لانها أم أم امرأته وتحل له الصغيرة  
 لانها ابنة ابنة امرأته ولم يدخل بها وكما أن ابنة المرأة لا تحرم الا بالدخول فكذلك ابنة  
 الابنة فان كانت أرضعتها أخت الكبيرة بانثا أيضا لان الكبيرة صارت خالة للصغيرة والجمع  
 بين الخالة وابنة الاخت حرام كالجمع بين الاختين فان كان لم يدخل بالكبيرة فله أن يتزوج  
 أيتها شاء والحكم في هذا كالحكم في الاختين ولو أرضعتها خالة الكبيرة أو عمتها لم تحرم

عليه لان الجمع بين المرأة وابنة عمتها وابنة خالتها حلال ولو كان له امرأتان صغيرتان  
 بجاءت أم احدهما فارضعت الاخرى بانها جميعا لانها صارتا أختين ولكل واحدة منهما  
 نصف الصداق وحكم الرجوع كما بناه ولو جاءت أخته فارضعتها معا أو احدهما بمس  
 الاخرى بانها جميعا لان الاختية انما تثبت بينهما بمس ارضاعهما فلا فرق بين أن ترضعها معا  
 أو على التماق وحكم الصداق والرجوع والحرمه كما بناه وكذلك لو جاءت الصبيتان الى  
 امرأة وهي ثائرة فشربتا من لبنها لان فعل الصغيرة لا يعتبر في بناء الحكم عليه فيكون لكل  
 واحدة منهما نصف الصداق ولكن لا رجوع على المرأة بشئ هـ لانه لم يوجد منها جنابة  
 تسببا ولا مباشره و لو كانت امرأتان صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة بانها جميعا  
 لانها صارتا أما و بنتا وللصغيرة نصف الصداق ولا شئ للكبيرة ان لم يدخلها تعدت  
 الفساد أو لم تعد لان الفرقة جاءت من قبلها والفرقة من جهتها قبل الدخول تسقط جميع  
 الصداق على كل حال سواء كانت متعديفة في التسبيب أو لم تكن متعديفة كالمثقة اذا اختارت  
 نفسها الا أن الزوج يرجع عليها بما غرم للصغيرة ان كانت تعدت الفساد لكونها متعديفة  
 في التسبيب وله أن يتزوج الصغيرة اذا لم يدخل بالكبيرة وليس له أن يتزوج الكبيرة  
 لان بمجرد العقد على الابنة تحرم الام على التأيد والعقد على الام لا يحرم الابنة قبل الدخول  
 وان كان قد دخل بالكبيرة لم يتزوج واحدة منهما قط لوجود العقد الصحيح على الابنة  
 والدخول بالام ولو كان تحت صغيرتان وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرتين واحدة بمس  
 أخرى ولم يكن دخل بالكبيرة فانما تبين الكبيرة والصغيرة التي أرضعتها أولا لانها صارتا  
 أما وابنتين ولا تبين التي أرضعتها أخيرا لانه حين أرضعتها لم يكن في نكاحه غيرها وانما  
 وجد مجرد العقد على أمها ولو كانت أرضعتها معا بن جميعا منه لانها صارت اما وابنتين له أن  
 يتزوج الكبيرة وله أن يتزوج احدي الصغيرتين شاء ومن العلماء من يقول في هذه الفصول  
 له أن يتزوج الكبيرة أيضا ان شاء لانه حين عقد على الصغيرتين لم تكن الكبيرة أما لها  
 والنص انما أوجب حرمة امهات النساء وبعد ثبوت الامية بالرضاع لم يبق النكاح على  
 واحدة من الصغيرتين ولكننا نقول هذه الحرمة تثبت بسببين النكاح والامية ولا فرق  
 بين أن تثبت الامية أولا ثم النكاح أو النكاح ثم الامية لان الحكم الثابت بمسلة ذات  
 وصفين انما تثبت عند ثبوت الوصفين جميعا وقد وجدنا سواء تقدم النكاح أو الامية

ولو كان دخل بالكبيرة والمثلة بحالها بن جميعا منه سواء أرضعتها معا أو على التماقب اما اذا أرضعتها معا فقير مشكل وكذلك ان أرضعتها على التماقب لانه حين أرضعت الثانية فقد صارت ابة للمرضعة وقد دخل هو بها ولو كان تحته ثلاث نسوة صغيرتان وكبيرة لم يدخل بها فأرضعت الكبيرة الصغيرتين على التماقب فانما تقع الفقرة بينه وبين الكبيرة والصغيرة الاولى والتي أرضعتها آخر الاثنين منه لانه ليس في نكاحه أختها فان الصغيرة الاخرى لم ترضعها الكبيرة الا والاولى قد بانت فلهذا لا يقع الفقرة بينه وبين التي أرضعت آخرها وان كانت أرضعتها معا بن جميعا ولائين التي لم ترضع لانه لم يوجد في حتمها سبب يوجب الفقرة وحكم الصداق والرجوع والحرمة على قياس ما بيننا فيما سبق من الفرق بينهما اذا كان دخل بالكبيرة أو لم يدخل وان كانت أرضعت الثلاث على التماقب ولم يدخل بالكبيرة بن جميعا لانها حين أرضعت الاولى فقد صارتا أما وبناتنا ثم بارضاع الثانية لا تقع الفقرة بينه وبينها ولكن حين أرضعت الثالثة صارتا أختين فتقع الفقرة بينه وبينها أيضا وحكم الصداق والرجوع كما بينا ولو كانت أرضعت اثنتين معا ثم الثالثة بانت الكبيرة والتي أرضعتها معا ولائين الثالثة لانه حين أرضعتها لم يكن في نكاحه غيرها ومجرد العقد على الام لا يحرمها قبل الدخول ولو أرضعت احدى الصغار على الاقراد ثم الاخرتين معا فقد صارتا أختين ولو كان تحته صغيرة وثلاث نسوة كبار ولم يدخل بهن فأرضعت احدى الكبار الصغيرة بانها لانها صارتا أما وبناتنا والباقيتان تحته على حالهما فان أرضعتها احدى الباقيتين أيضا بانت هي منه لانها صارت أم الصغيرة وقد كانت الصغيرة في نكاحه ومجرد العقد على الابنة يحرم الام على التأيد فان أرضعتها الكبيرة الثالثة بانت هي أيضا لما بيننا وله أن يتزوج الصغيرة وليس له أن يتزوج واحدة من المرضعات بحال ولو كان دخل بالكبار لم يكن له أن يتزوج الصغيرة أيضا لوجود الدخول بالام ولو كان تحته صغيرة وكبيرة وطلق الكبيرة قبل الدخول ثم جاءت فأرضعت الصغيرة فنكاح الصغيرة طلي حاله لانها حين صارتا أما وبناتنا فليست الام في نكاحه ومجرد العقد عليها لا يوجب حرمة الابنة ولو كان دخل بالكبيرة حرمت الصغيرة سواء أرضعتها قبل انقضاء العدة أو بعده لوجود الدخول بالام ولو كان طلق الصغيرة دون الكبيرة ثم أرضعت الكبيرة الصغيرة بانت الكبيرة دخل بها أو لم يدخل بها لان الصغيرة قد كانت في نكاحه والعقد على الابنة يحرم الام ولو كان طلقها جميعا ثم



أرضعت الكبيرة الصغيرة فان كان دخل بالكبيرة فليس له أن يتزوج واحدة منهما بحال  
وان كان لم يدخل بها فله أن يتزوج الصغيرة وليس له أن يتزوج الكبيرة لان مجرد العقد  
على الام لا يحرم الابنة \* ولو أن امرأة جاءت الى رجل فأرضعت ولده الصغير كان له أن  
يتزوجها لانه أم ولده وأم ولده ليست من المحرمات عليه وكذلك لو أرضعت حالته الصغيرة  
أو عمته الصغيرة أو ابنة ابنه وهي صغيرة فالجواب في الكل سواء لما بينا ولو أرضعت أمه  
جارية لها اخوة واخوات كان له أن يتزوج أخوات تلك الجارية لان التي أرضعتها الام اخته  
من الرضاة ولا سبب بينه وبين اخواتها واذا كان يجوز للرجل أن يتزوج اخت أخيه من  
النسب فكذلك اخت اخته من الرضاة وبما أنه اذا كان للرجل أخ لاب واخت لام  
يجوز لأخيه لايه أن يتزوج اخت أخيه لانه \* ولو أن امرأتين لاحدهما بنون وللأخرى  
بنات فأرضعت التي لها البنات ابنا من بنى الأخرى فانما تحرم بناتها على ذلك الابن بمبته لانه  
صار أخا لمن من الرضاة ولا يحرم أحد من بناتها على سائر بنى المرأة الأخرى لانه لم يوجد  
بينهم الأخوة من الرضاة حيث لم يجتمعوا على ندى واحد ولو كانت المرأة التي لها البنون  
أرضعت إحدى بنات الأخرى حرمت تلك الابنة على بنى المرضعة وغيرها من بناتها بحال  
على المرضعة ولو كانت أم البنات أرضعت أحد البنين وأم البنين أرضعت إحدى البنات لم  
يكن للابن المرتضع من أم البنات أن يتزوج واحدة منهم وكان لأخوته ان يتزوجوا بنات  
الأخرى الا الابنة التي أرضعتها أمهم وحدها لانها اختهم من الرضاة \* قال ولو ان رجلا  
اشترى ثلاث أخوات متفرقات كان له أن يوطأ الاخت من الاب والاخت من الام لان  
كل واحدة من هاتين أجنبية من الأخرى فان كان وطئ الاخت من الاب ولام لم يكن  
له أن يوطأ واحدة من هاتين لانه يصير جامعا بين الاختين وطأ بملك اليمن وذلك لا يحل  
وان وطئ الاخت من الاب أولا والاخت من الام لم يكن له أن يوطأ الاخت من الاب  
والام لانه يصير جامعا بين الاختين وطأ وكان له أن يوطأ الأخرى لانها أجنبية من التي  
وطئها ولو كان كل واحدة منهم ابنة لاشترى البنات دون الامهات فان له أن يوطأهن  
جميعا لان الجمع بين هؤلاء نكاحا حلال فكذلك الجمع بينهن وطأ بملك اليمن \* ولو اشترى  
البنات والامهات كلهن كان له أن يوطأ البنات وحدهن ان شاء فان شاء أن يوطأ من الامهات  
الاخت من الاب والاخت من الام وان شاء الاخت من الاب والام وحدها دون

الآخرتين وان أراد أن يبطأ بمض الامهات فله أن يبطأ الاخت من الاب والاخت من  
 الام وله أن يجمع بين الاخت من الاب وابنة الاخت من الام وبين الاخت من الام  
 وابنة الاخت من الاب على قياس الجمع بينهما نكاحا ولو وطئ الاخت من الاب والام  
 لم يكن له أن يبطأ بمده واحدة من الاخرتين ولا واحدة من البنات لانه ان وطئ واحدة  
 من البنات فقد صار جامعا بين الام والابنة أو بين المرأة وابنة الاخت وطأ بملاك البين  
 وذلك حرام فاذا اخرج الاخت من الاب والام من ملكه ببيع أو نكاح أو هبة كان  
 له أن يبطأ الاختين من الام والاخت من الاب وان شاء ابنة الاخت من الاب وابنة  
 الاخت من الام وليس له أن يبطأ ابنة الاخت من الاب والام لانه قد وطئ أمها حرمت  
 هي على التأييد وان كان وطئ من البنات ابنة الاخت من الاب والام لم يكن له أن  
 يبطأ واحدة من الامهات قبل أن يحرّم الموطوءة على نفسه وكان له أن يبطأ ابنة الاخت من  
 الاب وابنة الاخت من الام لان الجمع بينهما نكاحا حلال فكذلك الجمع بينهما وطأ بملاك  
 البين \* واذا تزوج امرأة شهدت امرأتها أرضعتها فهذه المسئلة على أربعة أوجه اما أن  
 يصدقها الزوجان أو يكذبها أو يصدقها الزوج دون المرأة أو المرأة دون الزوج فان صدقها  
 وقعت الفرقة بينهما لا بشهادتها بل بتصادق الزوجين على بطلان النكاح بينهما فان كان  
 ذلك قبل الدخول بها فلا مهر لها ولا عدة عليها وان كان قبل الدخول قلها بمقدار مهر مثبها  
 من المسمى لانهما تصادقا على أنه دخل بها يشبه النكاح من غير عقد صحيح فيجب  
 الاقل من المسمى ومن مهر المثل وعليها العدة وان كذباها في ذلك فهي امرأتها على حالها  
 وقد بنا هذا في الاستحسان والنكاح وان شهادة المرأة الواحدة على الرضاع لانهم حجة  
 الفرقة عندنا الا أنه يستحب له من طريق التنزه أن يفارقها اذا وقع في قلبه أنها صادقة  
 لقوله صلى الله عليه وسلم كيف وقد قبل فان كان قبل الدخول طلقها وأعطاها نصف المهر  
 وان كان بعد الدخول أعطاها كمال المسمى والاولى أن لاتأخذ منه شيئا قبل الدخول وبعد  
 الدخول لاتأخذ الزيادة على مهر مثبها بل تبرئ الزوج من ذلك وان صدقها الزوج وكذبها  
 المرأة فانه تقع الفرقة بينهما باقرار الزوج لانها أقرت بحرمتها على نفسه وهو عاك أن يحرّمها  
 على نفسه وعليه نصف المهر ان كان قبل الدخول وجميع المسمى ان كان بعد الدخول وان  
 صدقتها المرأة دون الزوج فهي امرأتها على حالها لانها أقرت بالحرمة وليس في يدها من

ذلك شيء إلا أنها إذا حلت صدقة في ذلك فإنه ينبغي لها أن لا تحكمه من نفسها ولكن  
 مندي نفسها بما لا يختلج منه وإن شهد رجلان أو رجل وامرأتان بالرضاع لم يسمعا أن يقبا  
 على النكاح بعد ذلك لأنهما لو شهدا بذلك عند القاضي فرق بينهما وكذلك إذا شهدا به عند  
 السكاح ولا فرق في الفصاين بين أن تكون الشهادة بعد عقد النكاح أو قبله \* قال ولو أن  
 رجلا له امرأة كبيرة وامرأة صغيرة ولابنه امرأة كبيرة وامرأة صغيرة فارضعت امرأة  
 الابن امرأة الابن وارضعت امرأة الابن الابن والابن منهن فقد بانت الصغيرتان  
 من زوجيهما ولا تحل واحدة منهما للاب وللابن لأن امرأة الابن لما ارضعت امرأة الابن  
 ابن الابن فقد صارت امرأة الابن اخته لآبائه ولما ارضعت امرأة الابن ابنة ابنة الابن  
 فقد صارت ابنة ابنه من الرضاعة ولكل واحدة من الصغيرتين نصف المهر على زوجها  
 ويرجع بذلك على المرضعة إن كانت تمسدت الفساد ونكاح الكبيرتين ثابت على حاله لأن  
 بهذا الارضاع لم يوجد سبب الحرمة بين الكبيرتين وبين زوجيهما وإن كان مكان الابن  
 والاب اخوان فكذلك الجواب لأن كل واحدة من الرضعتين صارت بنت اخي زوجها ولو  
 كان رجل وعمة مكان الاخوين بانت امرأة العم الصغيرة من زوجها لأنها صارت ابنة ابن  
 اخيه ونكاح امرأة ابن الاخ ثابت على حاله لأنها صارت ابنة عمه من الرضاعة \* ولو كانا  
 رجلين غريبين لم تبين كل واحدة منهما من زوجها لأن كل واحدة منهما صارت ابنة الزوج  
 الآخر من الرضاع وليس بين الزوجين قرابة ولو كان اللب الذي ارضع به من النساء ليس  
 من الأزواج لم تثبت الحرمة في شيء من الفصول لما بينا والله اعلم بالصواب

### باب نكاح الشبهة

(قال) ولو أن آخرين تزوجا اختين فادخلتا امرأة كل واحد منهما على أخيه فوطئها فلي كل  
 واحد من الواطئين مهر مثل الموطوءة وعليها العدة ولا يطأ واحد منهما امرأته حتى تحيض  
 عنده ثلاث حيض لأن كل واحد منهما وطئ امرأة أخيه بشبهة وقضى علي رضي الله عنه  
 في الوطء بالشبهة بسقوط الحد وجوب مهر المثل على الواطئ والعدة على الموطوءة ثم العدة  
 من الوطء بشبهة واضعف من النكاح الصحيح فلا تكون له رافعة فترد كل واحدة على  
 زوجها ولكن لا يطؤها لمعين أحدهما أنها معتدة من غيره والثاني أن اختها في عده فإن

حاضت احدهما ثلاث حيض دون الاخرى فليس لزوجها أن يطأها أيضا لان أختها في  
 عدته ولو ولدت كل واحدة منهما ولدا فان الولد يلزم الذي وطئ\* اذا جاءت به لسته أشهر أو  
 أكثر ما ينشأوين أربع سنين ما لم تقربا قضاء المدة وهذا الجواب بآء على قول أبي يوسف ومحمد  
 رحمهم الله ما عند أبي حنيفة فيثبت نسب ولدها من الزوج لان فراشه صحيح وفراش الواطئ\*  
 فاسد وأصل المسألة في كتاب الدعوة اذا نفي الى المرأة زوجها فتزوجت بزواج آخر وولدت  
 منه ثم رجع الزوج الاول حيا ولو جاءت به لاقل من ستة أشهر وقد وطئها لم يثبت النسب  
 من الواطئ\* بالاتفاق لان هذا الملقوق سبق وطأه وانما يثبت النسب من الزوج لانها علقته  
 به على فراشه ولو أن أحد الاخرين دخل باسرة أخيه فوطئها والاخر ادخلت عليه فلم  
 يطأها فان الواطئ\* يفرم مهر مثل الموطوءة وترد على زوجها ولكن لا يطؤها زوجها حتى  
 تقضى عدتها من الواطئ\* ولا مهر على الاخر التي ادخلت عليه لانه ليس بيه وبينها نكاح  
 وبمجرد الخلوة بالاجنية لا يلزمه المهر لان الخلوة انما تقام مقام الوطء بسد صحة النكاح  
 لضرورة وجوب التسليم فترد على زوجها ولكن لا بدخل بها زوجها حتى تقضى عدة الاخرى  
 لان أختها في عدته وكذلك لو كان وطئها فيما دون القرح لم يجب عليه المهر لان الوطء فيما  
 دون القرح لا توجب الحد اذا تمرى عن التسمية ولا بوجب المهر ولا المدة عند تمكن  
 الشبهة أيضا قال وقد استحسنت بعض العلماء اذا كان كل واحد منهما قد وطئ\* المرأة التي  
 ادخلت عليه أن يطلق امرأته التي لم يدخل بها ويفرم لها نصف المهر ويتزوج كل واحد منهما  
 الموطوءة فيفرم لها مهر مثلها بالدخول الاول والمهر بالنكاح وهذا الفصل منقول عن أبي  
 حنيفة رضي الله عنه وقد بينا حكاية هذه المسألة في كتاب الجبل في هذا استدلو اعل أن الكتاب  
 ليس من تصنيف محمد رضي الله عنه فانه في تصنيفه لا يستر قول أبي حنيفة رضي الله عنه  
 وقد ستره هنا بقوله وقد استحسنت بعض العلماء ولو كان هذان الأخوان تزوجا أجنبيتين  
 فادخلت كل واحدة منهما على زوج صاحبها فهذا وما تقدم سواء الا في خصلة واحدة  
 اذا حاضت احدهما ثلاث حيض دون الاخرى كان للزوج الذي حاضت امرأته أن يطأها  
 لان في المسألة الاولى انما كان لا يطؤها في هذا الفصل لان أختها في عدتها وهنا التي في  
 عدته اجنية من زوجته فيكون له أن يطأ زوجته اذا انقضت عدتها من غيره ولو أن أجنبيين  
 تزوجا اختين فادخلت كل واحدة منهما على زوج اختها كان الجواب فيها مثل ابنة وأما

أدخلت كل واحدة منهما على غير زوجها ودخل بها فان الذي دخل بالابنة بانته امرأته  
 لانه وطئ ابنة امرأته وذلك يحرم امها عليه على التأييد وعليه الابنة مهر مثلها بدخوله بها  
 شبهة وللام نصف المهر لانها بانته منه قبل أن يدخل بها وأما الذي وطئ الام فقد بانته  
 مه امرأته أيضا لانه وطئ أم امرأته وذلك يحرمها عليه على التأييد فيغرم للابنة نصف المهر  
 لوقوع الفرية بينهما قبل الدخول من جهته ويغرم للام مهر مثلها لوطنه اياها شبهة وليس  
 للذي وطئ الام أن يتزوج واحدة منهما فقط لان الابنة كانت في نكاحه بعقد صحيح وذلك  
 يحرم الام عليه وقد وطئ الام وذلك يحرم ابنتها عليه وأما الذي وطئ الابنة فله أن يتزوج  
 الابنة لان الام كانت في نكاحه ولكن فارقها قبل الدخول وبمجرد العقد على الام لا يوجب  
 حرمة الابنة له ولو أن رجلا وابنه تزوجا امرأتين أجنبيتين فادخلت كل واحدة منهما على  
 زوج صاحبتهما فان كان الابن هو الذي دخل بامرأة أبيه أولا فانه يغرّم لها مهر المثل  
 بدخوله بها وتبين من الاب ولا يغرّم لها الاب شيئا لان وطئ الابن اياها يحرمها على الاب  
 على التأييد وانما جاءت الفرية من جهتها قبل الدخول حين طأعت ابن زوجها فلمذا لا يكون لها  
 على الاب شيء ثم الاب يغرّم لامرأة ابنه التي دخل بها مهرها بدخوله بها وتبين من الابن  
 لان أباه قد وطئها وذلك يحرمها عليه ولا يغرّم الابن لامرأته شيئا لان الفرية جاءت بسبب  
 من قبلها حين طأعت أب الزوج وليس لواحد منهما أن يتزوج واحدة من المرأتين بحال لان  
 احدهما موطوءة الاب والاخرى موطوءة الابن ولو كان الابن وطئ امرأة أبيه ولم يمس  
 الاب امرأة ابنه فان الابن يغرّم لثي وطئها المهر بالدخول وترد عليه امرأته على النكاح الاول  
 لان أباه لم يمسها انما خلا بها وبمجرد الخلوة لا يوجب حرمة المصاهرة وأما التي وطئها الابن  
 فقد بانته من الاب ولا مهر لها على الاب وليس الواحد منهما ان يتزوجها لانها كانت في  
 نكاح الاب فلا تحل لابن بحال وهي موطوءة الابن فلا تحل للاب بحال ولو كان الاب  
 هو الذي وطئ امرأة الابن ولم يوطئ الابن امرأة الاب فالثي وطئ الام يغرّم لها مهر  
 مثلها وتبين من الابن ولا يغرّم لها الابن شيئا ولا يكون لواحد منهما أن يتزوجها لانها  
 كانت في نكاح الابن فلا يتزوجها الاب وقد وطئها الاب فلا يتزوجها الابن ويرد  
 امرأة الاب اليه بالنكاح الاول لان ابنه خلا بها فقط وذلك لا يوجب حرمة المصاهرة  
 وقال ولو أن رجلا تزوج امرأة وزوج ابنه ابنتها فادخلت امرأة الاب على الابن وامرأة

الابن على الاب فهذه المسئلة على ثلاثة أوجه اما أن يكون الابن هو الذي وطئ أولاً أو  
الاب أو كان الوطء منهما معا فان كان الابن هو الذي وطئ أولاً فليته للثاني وطئها مهر  
مثلا وتبين امرأته ولها عليه نصف المهر لان الابن وطئ أم امرأته وذلك يوجب الفرقة  
وتبين امرأته بسبب من جهته فيكون لها عليه نصف المهر ثم يكون على الاب لثاني وطئها  
مهر مثلاً ولا يفرم لامرأته شيأ لانها قد بانت منه حين طأوت الابن حتى وطئها فانما  
بانت بسبب من جهتها فان كان الاب هو الذي وطئها أولاً فإنه يفرم لثاني وطئها مهرها وتبين  
منه امرأته لانه وطئ أبة امرأته ولها نصف المهر لان الفرقة كانت بسبب من جهته قبل  
الدخول ثم الابن يفرم لثاني وطئها مهر مثلاً ولا يفرم لامرأته شيأ لانها بانت منه حين  
طأوت الاب حتى وطئها فانما جاءت الفرقة بسبب من جهتها قبل الدخول ولو كان الوطء  
منهما جميعا معا أو كان لا يعلم أيهما أول فهو بمنزلة مالو وطئها معا لان كلا الامرين طهر ولا  
يعرف التاريخ بينهما فيجملان كأنهما وقعا معا ثم يفرم كل واحد منهما لثاني وطئها مهر مثلاً  
ولا يكون لواحدة منهما على زوجها شيء فان السبب المسقط لصدائق كل واحدة منهما قد  
طهر وهو مطاوعتها أب الزوج أو ابنه ه يوضعه أن المسقط والموجب اذا اقترنا ترجح  
المسقط باعتبار أن المسقط يرد على الموجب ولا يرد على المسقط ولان وقوع الفرقة قبل  
الدخول مسقط لجميع الصداق في الاصل وانما تركنا هذا الاصل فيما اذا كانت الفرقة من  
جهة الزوج بالنص اذ تمارض السببين يمنع اضافة الفرقة الى الزوج على الاطلاق فيجب  
التمسك فيه بما هو الاصل ولا يكون لواحد منهما أن يتزوج واحدة من المراتين لان  
احداهما موطوءة الاب والاخرى موطوءة الابن ه ولو أن رجلاين بينهما جارية جاءت  
بولد فادعياه فهو ابنهما برهما وبرتانه ولا يكون لواحد منهما أن يطأ الجارية لانها بقيت  
مشتركة بينهما وصارت أم ولد لهما ولا يحل لواحد من الشريكين وطء الجارية المشتركة  
ولا يفرم واحد منهما لصاحبه شيأ لان كل واحد منهما ألزم نصف المقر لصاحبه فيكون  
أحدهما قصاصا بالآخر فان مات أحدهما عتقت الجارية وسفت في نصف قيمتها لانها أم  
ولد الآخر وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله فاما عند أبي حنيفة رحمه الله فام الولد  
لا تسمى لمولاه في شيء وقد ينشأ هذا في المتناق ولو كان ادعى أحدهما الولد دون صاحبه  
فانه ثبت نسبه منه وتكون أم ولده ويفرم لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها وهذا

فظاهره ثم ذكر وطء الاب جارية ابنة ووطء الابن جارية أبيه ووطء الرجل جارية أخيه  
 وغير ذلك من الاقارب فقد قدمنا هذه الفصول في كتاب النكاح والدعوى ولو أن رجلا  
 له أم ولد فزوجها من صبي ثم أعتقها غيرت فاختارت نفسها ثم تزوجت زوجا آخر فأولدها  
 بنات الى الصبي الذي كان زوجها فأرضعته فانها تبين من زوجها لانها حين أرضعت الصبي  
 صار ابنها من الرضاعة وابن زوجها أيضا لان لبنها منه وقد كانت امرأة هذا الرضيع  
 وامرأة الابن حرام على الاب على التأيد وقد قررنا أنه لا فرق بين أن تعترض البنوة على  
 النكاح وبين أن يعترض النكاح على البنوة فتبين من زوجها ولا يحل للفلان لها صارت  
 أمه من الرضاعة ويجوز لمولاها أن يتزوجها لان الابن لم يكن من مولاها ولو لم يكن من  
 زوجها الثاني ولكنها أرضعته من ابن مولاها الذي كان أعتقها فانها لا تحرم على زوجها  
 ولا يحل لمولاها أن يتزوج بها قط لان الرضيع قد صار ابن المولي من الرضاعة وقد  
 كانت هي في نكاحه مرة ولم يصر ابن الزوج من الرضاعة حين لم يكن الابن منه قال ولو  
 أن رجلا له امرأتان احدهما كبيرة والاخرى صغيرة ولا كبيرة لبن من غيره ولم يدخل بها  
 فأرضعت الكبيرة الصغيرة بانسانا منه بغير طلاق لانها صارتا اما وبنتا وذلك ينافي النكاح ابتداء  
 وبقاء والفرقة بمثل هذا السبب تكون بغير طلاق فان تزوج بعد ذلك الصغيرة كانت عنده  
 على ثلاث تطبيقات وله ان يتزوجها لان شجره المقعد على الام لا يحرم الابنة من النسب  
 فكيف يحرم الابنة من الرضاعة وهذا الابن ليس منه لانه لم يدخل بها ولا تصير الصغيرة  
 أمته من الرضاعة وليس للكبيرة عليه من الصداق شيء لان الفرقة جاءت من قبلها حين  
 أرضعت الصغيرة وللصغيرة نصف الصداق لان الفرقة لم تكن من قبلها فان فعلها الارضاع  
 وذلك لا يصلح لبناء الحكم عليه وفي اسقاط جميع الصداق اذا جاءت الفرقة من قبلها معنى  
 المقبولة من وجه فلا يثبت ذلك بفعل الصغيرة كما لا يثبت حرمان الميراث بقتل الصغيرة  
 ويستوى اذا كانت الكبيرة تعلم ان الصغيرة امرأة زوجها أولا تعلم ذلك فبما بيننا من الحكم  
 الا انها اذا كانت تعلم وقد تعمدت الفساد فانه يرجع الزوج عليها بنصف مهر الصغيرة وهذا  
 اذا أقرت انها تعمدت الفساد وان لم تعمد الفساد أو لم تعلم انها امرأته فلا شيء عليها وفيها قول  
 آخر انه يرجع عليها بنصف الصداق سواء تعمدت الفساد أو لم تعمده وقد بينا ان هذه رواية  
 عن محمد وهو قول أبي يوسف واحمد قولي الشافعي رحمه الله لان السبب قد تقرر وان لم يعلم به

الا انا نقول المسبب اذا لم يكن متعديا في التسبب لا يكون ضامنا لحاثر البث في ملك نفسه  
وان اختلفا فقال الزوج تعدت الفساد وقالت المرأة ما تعدت ذلك فالقول قولها لان الزوج  
يدعي عليها الضمان وهو منكروا ولو كانت الكبيرة مصابة فارضت الصغيرة في جنونها بانها منه  
ولكل واحدة منهما نصف الصداق لانه كما لا يعتبر فعل الصغيرة فيما فيه معنى العقوبة لا يعتبر  
فعل المجنونة ولا يرجع الزوج على الكبيرة لانهما غير متعدية في السبب لكونها مصابة وكذلك  
لو جاءت الصغيرة الى الكبيرة وهي قائمة فارضت من ثديها كان لكل واحدة منهما نصف  
الصداق لانه لم يوجد من الكبيرة فعل في الفرقة ولا مشير بفعل الصغيرة \* ولو أن رجلا  
جاء وأخذ من ابن الكبيرة في مسقط فأوجره به الصغيرة ولا يعلم الكبيرة أى شئ يريد فانها  
يبينان منه وعلى الزوج نصف الصداق لكل واحدة منهما \* فان أقر الرجل أنه أراد الفساد  
رجع الزوج بجميع ما غرم لهما لكونه متعديا في التسبب وان قال لم أتمد الفساد فالقول قوله  
ولا يرجع عليه الزوج بشئ في قول ابى حنيفة وأبى يوسف وفي القول الآخر يرجع وهذا  
بين لك أن القول الآخر قول محمد رحمه الله \* وان كان الزوج هو الذى فعل ذلك يبنى الايجار  
بانها منه وعليه نصف الصداق لكل واحدة منهما ولا يرجع له على أحد لان الفرقة انما وقعت  
بسبب من جهته قبل الدخول \* ولو أن رجلا تحته امرأة تصاب في بعض الايام فنجن وتتيق فعدت  
ابن زوجها الى ان يفجر بها في حال جنونها قيل بان من زوجها وكان عليه نصف الصداق  
لان تمكينها في حال جنونها غير معتبر في اسقاط الصداق وكذلك لو تزوج امرأة لم تبلغ ومثلها  
بجامع فعدت ابن زوجها الى أن يأتيها ففعل بان من زوجها وكان عليه نصف الصداق لان فعل  
الصغيرة غير معتبر فيما فيه معنى العقوبة قال فان أقر الابن الذى أمر أنه أراد الفساد يرجع  
الزوج عليه بنصف الصداق الذى يلزم للصغيرة في قول أبى حنيفة وأبى يوسف وفي قوله  
الآخر يرجع به عليه أراد الفساد أو لم يرد ومن أصحابنا رحمه الله من يقول بهذا التقسيم في  
الارضاع صحيح فان المرضعة قد تكون محسنة في الارضاع بان تخاف على الصبي الملاك فاما  
في الزنا لا يتحقق هذا التقسيم فان الزنا فساد كله ليس فيه من معنى الصلاح شئ حتى يقال  
أراد الزانى الفساد أو لم يرد ولكننا نقول ما ذكره صحيح لان الزنا فساد من حيث انه كبيرة  
ولكن قد يكون مفسدا للنكاح وقد لا يكون فانما أراد بهذا أنه اذا تعدى فساد النكاح يرجع  
الزوج عليه بنصف الصداق واذا لم يتعد ذلك بان لم يعلم انها امرأة ابية لم يرجع الا ب عليه



بشيء وهذا كما يقال ان من زنا في رمضان ناسيا لصومه فهو مرتكب للكبيرة مستوجب  
للعقوبة ولكن لا يفسد به صومه لانه لم يكن عالما بالصوم ولا قاصدا الى الجناية عليه وقد  
روى عن أبي يوسف رحمه الله في الامالى أن الابن اذا زنا بامرأة أبيه قبل الدخول وقد تمعد  
النسب بان اكرهها على ذلك لم يرجع الاب علي الابن بما يغرم لها من نصف الصداق واذا  
قبلها وهي نائمة أو مكرهة رجع الاب عليه بما غرم من نصف الصداق لانه اذا رنا بها فعليه  
الحمد والحد والمهر لا يجتمعان فلا يغرم شيئا من المهر واذا قبلها لم يلزمه الحد فيكون للاب  
ان يرجع عليه بنصف المهر ولكن هذا ضعيف فان المهر لا يجب لهامع وجوب الحد علي الواطئ  
وهما نصف المهر علي الواطئ انما يجب للاب ومثل هذا يجتمع مع الحد لفقته وهو ان المهر لها  
لا يجب الا بالوطء وقد وجب الحد بالوطء فلا يجب المهر وأما حق الرجوع للاب علي  
الواطئ فيثبت بالتقيل والمس من غير وطء فهناك ان الحد وجب عليه بالوطء فيمكن اثبات  
الرجوع له عليه باعتبار فعل آخر وهو التقيل أو المس واستقام الجمع بينهما والله أعلم بالصواب

نحمدك يا من جعلت الشريعة الفراء كشجرة أصلها ثابت وفرعها في السماء \* وصلي ونسلم  
على نهاية خلاصة الاصفياء وذخيرة منحة العظماء من الانبياء سيدنا محمد الصادق الامين القائل  
من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وعلى آله واصحابه الذين نجموا في جبهة الدنيا بدور هدى  
وكأوار ضوان الله عليهم خير قدوة لمن اقتدى به وعلى التابعين من من الائمة المرشدين القائمين  
بهداه الراشدين برشاهه وبعد فان من المقرر عند ذوى البصائر ان ظهور الانسان بمظهر  
الشرف في الدارين ونيله درجات الكمال في الكونين انما هو بتحلية الظاهر بالاعمال  
الصالحة الدينية بعد تزكية الباطن بالمقائد اليقينية فالعلم المتكفل من بين العلوم بيان الأولى  
لارب يكون بالاشتغال أولى وهو علم الفقه الذي اعتنى بشأنه في كل عصر عصابه هم أهل  
الاصابة فينبوا المقول فيه والمنقول واستخرجوا أغصان الفروع من شعب الاصول  
وأبرزوا حقائقه بعد ان أحرزوا دقائقه وقنصوا شواره ونظفوا قلائده وذلوا مصاعبه  
وقربوا مطالبه وأثروا فأجادوا وصنفوا فأفادوا وأسنى ما ألف فيه وأبدعه وأعذبه موردا  
وأحكمه وأجمعه (كتاب المبسوط) في فقه مذهب الامام الاعظم أنى حنيفة النعمان أنزل الله  
عليه فيث الرحمة وشآبيب الرضوان تصنيف العلم الحرير ذي الاتقان والحرير والحجة

ابن بعده والبرهان الذي يوقف عنده شمس الأئمة وحبر الأمة أبي بكر محمد بن أبي سهل  
 السرخسي رحمه الله وجعل دار التعميم مثواه \* كتاب يعلم الله أنه جمع فأوعى . وأحاط بالأنوار  
 والاشباه والنظائر جنسا ونوعا . واستخرج من ببحار كتب ظاهر الرواية درها وقرب  
 له جنتي أزهارها وأثمارها وأبرز ذقايقها وكنوزها وحل غوامضها ورموزها ونظمها في  
 سموط أبواب كتابه أبدع نظام وأدرجها في ادراج فصوله مع حسن الانسجام \* وبالجملة فهذا  
 هو الكتاب الذي يظهره في عالم المطبوعات سدت فرجة واسعة في مؤلفات فقه  
 الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان فان جميع الكتب المؤلفة في مذهبه هي منه بمنزلة الفروع  
 وهو الاصل . والاباض وهو الكل . والجداول وهو البحر الآخر . وذلك ان هاتيك  
 الكتب اذا وردت فيها مسائل تستصحب على الفهم . وتختلف فيها أقوال العلماء . وآراء الفقهاء  
 أحالوا الحكم فيها على كتاب (المبسوط) على ان الحصول كان عليه سيرا . وكم طرق فقهاء هذا  
 المذهب أبواب المكاتب . وطالما تنبوا عنه في أدراج الكتب خانات فثابروا عليه ولا اهتموا  
 اليه . وما أخرج علماء الفقه الى كتب تجمع أقوال الأئمة الكبار . يكون الرجوع اليها والاعتماد  
 عليها . وكتاب (المبسوط) جمع كل المسائل التي دونها الامام الاعظم ومحمد وأبو يوسف وزفر  
 والامام الحسن البصري وأعلام المذهب الذين يبعأ بكلامهم فيه در هذا الكتاب ولله براءة  
 عباراته ولطافته اشاراته . وتنبيهاته النافعة . وتويراته الساطعة . الشاهدة له بملو دجته . وزيادة  
 مزينه . ولمؤلفه بسعة اطلاعه وطول باعه . وطالما تشوق العلماء الى بزوغ بدره . وتشوف  
 الفقهاء الى ترشف نوره . وبقيت النفوس متطلعة الى طلعة بدره الكاملة . والانظار متوجهة  
 الى تخلصه من حجب الحائل حتى وفق الله له صاحب الاعمال المشكورة . والهيئة المليحة  
 المشهورة (حضرة المحترم الحاج محمد أفندي الساسي المغربي) فاخذ حفظه الله في أسباب  
 تسهيله بإذلا همته في طبعه لميوم تقمه وقسمه الى ثلاثين جزءا وكلها بحمد الله تمت طبعها كمال  
 التصحيح والتحرير والتفتيح بمباشرة عصابة أولي نجاحه . وبراعة واصابه . فبذل كل منهم جهده  
 بقدر ماله . وهذا كان طبعه الناضر ووضع الباهر . بمطبعة السعادة . الثابت مركزها  
 ببحار محافظة مصر ادارة مذهب الطبع ذي القدر الخليل . حضرة المحترم محمد أفندي اسماعيل  
 منحه الله من الثواب الجزيل . وكان لطبعه الختام ولبسه وشاح التمام في شعبان من عام  
 ١٣٣١ هجريه علي صاحبها أفضل الصلاة وأتم السلام آمين

فهرست الجزء الثلاثين من مبسوط الامام السرخسي رحمه الله

صحيحة

- ٢ باب ميراث ذوى الارحام
- ١٣ باب ميراث أولاد الاخوة من ذوى الارحام
- ١٥ فصل في بيان من له قرابتان من البنات والاخوات
- ١٧ فصل في بيان ذى القرابتين من بنات الاخوة وأولاد الاخوات
- ١٨ باب ميراث المات والاخوال والخالات
- ٢٠ فصل في ميراث أولاد المات والاخوال والخالات
- ٢٣ فصل في ميراث اعمام الام وعماتها وأخوال الام وخالاتها
- ٢٤ باب الفاسد من الاجداد والجدات
- ٢٧ باب الحرق والفرق
- ٣٠ باب ميراث أهل الكفر
- ٣٣ فصل في ميراث المجوس
- ٣٧ فصل في ميراث المرتد
- ٣٨ باب الولاء
- ٤٣ فصل في ولأء الموالاة
- ٤٦ باب ميراث القاتل
- ٥٠ باب ميراث الحمل
- ٥٤ فصل في ميراث المفقود
- ٥٥ باب المناسخة
- ٦٠ باب طلاق المريض
- ٦١ باب ما يسأل عنه من التشابه في غير ولأء مجوسى
- ٦٦ باب السؤال في بنات الابن والاخوة
- ٦٧ باب من متشابه النسب

٦٨ فصل فيما يسأل عنه من المال الذي لا يكون

٦٩ باب اقرار الرجل بالنسب

٧١ باب اقرار الودعة بوارث بعد وارث

٨٨ باب الاقرار بعد قسم الميراث

٩١ كتاب فرائض الحنفي

١٠٣ كتاب الحنفي

١١٤ كتاب حساب الوصايا

١٢٨ كتاب الاختلاف بين حنيفة وابن أبي ليلى

١٦٧ كتاب الشروط

٢٠٩ كتاب الحيل

٢١٥ باب الاجارة

٢٢٠ باب الوكالة

٢٢٢ باب الصلح

٢٣١ باب الأيمان

٢٣٧ باب في البيع والشراء

٢٤١ باب الاستحلاف

٢٤٤ كتاب الكسب

٢٨٧ كتاب الرضاع

٢٩٠ كتاب تفسير التحريم بالنسب

٢٩٣ باب تفسير لبن الفحل

٣٠٣ باب نكاح الشبهة